جامعـــة دمشـــق
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قســم اللغة العربية وآدابــا

الظَّوَاهِرُ النَّحْوِيَّةُ وَالصَّرْفِيَّةُ فِي شِعْرِ أَبِي تَمَّامٍ

أُطروحةٌ أُعِدَّت لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها

بإشراف

الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد عبد الله

إعداد

محمد نور رمضان يوسف

العام الدراسي

٢٠١٢-٢٠١١

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى الَّذِينَ عَاشُوا مَعِي آمَالَ هَذا البَحْثِ وَآلَامَهُ

زَوْجِي الغَالِيَــةِ حَفِظَهَا اللهُ

وَأَوْلَادِي الأَعِزَّاءِ وَفَّقَهُــمُ اللهُ

أُهْدِي هَذِهِ الثَّمَرَةَ الطَّيِّبَةَ

محمد نور يوسف

المُقَدّمَةُ

الحَمْدُ للهِ الَّذِي خَلَقَ الإِنْسَانَ وعَلَّمَهُ البَيَانَ حَمْدًا كَثِيرًا يُوَافِي نِعَمَهُ وَيُكَافِئُ مَزِيدَهُ، وأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَأَتَمُّ التَّسْلِيمِ عَلَى مَنْ أُوتِيَ جَوَامِعَ الكَلِمِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ... أَمَّا بَعْدُ:

فَهَذِهِ مُقَدّمَةٌ مُخْتَصَرَةٌ أَعْرِضُهَا بَيْنَ يَدَيِ البَحْثِ أُبَيِّنُ فِيهَا أَهَمِّيَةَ هَذَا المَوضُوعِ، وَأَسْبَابَ اخْتِيَارِي لَهُ، وَالمَنْهَجَ الَّذِي اتَّبَعْتُهُ فِيهِ، وَالخُطَّةَ الَّتِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهَا.

أَهَمِّيَّةُ البَحْثِ وَالجُهُودُ السَّابِقَةُ:

أَثْبَتَتِ البُحُوثُ العِلْمِيَّةُ الجَادّةُ أَهَمِّيَّةَ الدِّرَاساتِ النَّحْوِيّةِ في تَحلِيلِ النُّصُوصِ الأَدَبيّةِ، واسْتِجْلَاءِ المَعَاني والمَقَاصِدِ الّتِي يَرْمِي إِلَيْهَا أَصْحَابُهَا.

وَالنَّصُّ الأَدَبيُّ كُلَّما تَكَثَّفتْ لُغَتُهُ وتَأنّقَتْ، وبَعُدَتْ مَرَامِيهِ وتَعَمَّقَتْ، وَغَمُضَتْ عِبَارَاتُهُ وَتَعقَّدَتْ ازْدَادَتْ حَاجَتُهُ إِلى الدِّرَاسَةِ النَّحْوِيَّةِ والصَّرْفِيَّةِ الَّتِي تُعِينُ مَعَ غَيْرِهَا مِنْ ضُرُوبِ الدِّرَاسَاتِ اللُّغَوِيَّةِ عَلَى فَكِّ عُقَدِهِ وَحَلِّ مُشْكِلَاتِهِ وَإِيضَاحِ مُعْضِلَاتِهِ.

ويُعَدُّ شِعْرُ حَبِيبِ بنِ أَوْسٍ الطَّائِيِّ المَشْهُورِ بَأَبِي تَمَّام (ت٢٣١هـ) مِنَ النُّصُوصِ الأَدَبيَّةِ الَّتِي أَثَارَتْ لُغَتُهُ الخَاصَّةُ وَمَعَانيهِ الجَدِيدَةُ جَدَلًا في أَوْسَاطِ الأُدَبَاءِ وَالنُّقَّادِ وَاللُّغَوِيِّينَ، في عَصْرِهِ وبَعْدَهُ، وَعُدَّتْ مَذْهبًا جَدِيدًا فِي الشِّعْرِ تَخَاصَمَ فيهِ القَوْمُ بَيْنَ مُتَعَصِّبٍ لَهُ رَأَى في هَذا المَذْهَبِ المَثَلَ الأَعْلَى الَّذِي يَجِبُ أَنْ يُحْتَذَى بِهِ في الشِّعْرِ ومُتَعَصِّبٍ عَلَيهِ أَنكرَهُ وازْدَرَاهُ واتَّهَمَهُ بِالخَطَأِ، وحَاوَلَ قِسْمٌ ثَالِثٌ أنْ يَتوسَّطَ بَيْنَ الفَرِيقَيْنِ بِذِكْرِ مَا لَهُ ومَا عَلَيهِ.

وقَدْ سَاعَدَ أَبَا تَمَّامٍ عَلَى شَقِّ هَذا الطَّرِيقِ الوَعْرِ في اللُّغَةِ والمَعَاني والفِكْرِ ذَكَاءٌ مُفْرِطٌ وقُدْرَةٌ فَائِقَةٌ على الحِفْظِ، وثَقَافَةٌ عَالِيَةٌ في عُلومِ العَصْرِ وبَرَاعَةٌ نَادِرَةٌ في فَنِّ الشِّعْرِ رِوايةً ودِرايةً واستِيعابٌ مُدهِشٌ لِلُغاتِ العَربِ ومَجَازاتِها وأَسَاليبِهَا وفُنونِها في ضُرُوبِ الكَلامِ.

إِنّ المذهبَ الشِّعرِيَّ الجَديدَ الَّذي أَبدعَهُ أَبو تَمَّامٍ وَلم يَحِدْ عَنهُ كَانَ لَهُ تَأثيرٌ كَبِيرٌ في أَلفاظِهِ وتَرَاكِيبِهِ الَّتي كَانَ يُثقِلُهَا بِالمَعَاني الدَّقيقةِ المُتَشابِكَةِ والمُحَسِّناتِ اللَّفظيّةِ والمَعنويّةِ والاستِعَاراتِ الغَريبةِ وغَيرِهَا.

ونَتجَتْ عَنْ ذَاكَ التَّأثيرِ الكَبيرِ في أَلفَاظِ شِعرِهِ وتَراكيبِهِ ظَوَاهِرُ مُتنوِّعةٌ كَثيرةٌ في عُلومِ اللُّغَةِ والبَلاغةِ والأَدبِ والنَّقْدِ جَدِيرةٌ بالبَحثِ والتَّمحِيصِ عُنيَ الدَّارِسُونَ قَديمًا وحَديثًا بِكَثيرٍ مِنها باقْتِضابٍ أَو تَفصيلٍ، وقَدْ زَخَرتِ المَكتَبةُ العَربيَّةُ بعَشَراتِ الكُتُبِ الَّتِي تَناولَتْ أَبَا تَمَّامٍ وَشِعرَهُ لكنَّهَا خَلَتْ بِحَسَبِ عِلْمِي مِن دِرَاسةٍ تَتَناولُ مَا وَرَدَ في شِعرِهِ مِنْ ظَواهرَ نَحْوِيَّةٍ وصَرْفِيَّةٍ في كِتابٍ مُستَقِلٍّ مَا خَلا دِرَاسةً نَحْويّةً وَاحِدةً صَدَرتْ في مِصْرَ بِعُنوانِ (شِعْرُ أَبي تَمَّامٍ: دِراسَةٌ نَحْويّةٌ) للدّكتور شَعبَان صَلَاح، عَثَرتُ عَلَيها بعدَ تَسجِيلي هَذا البَحْثَ بِسَنتَيْنِ وَنيِّفٍ، وَكِدتُ أَتوقَّفُ عَنْ مُواصَلَةِ البَحْثِ وأَطلُبُ تَغييرَ المَوضُوعِ لَكِنِّي تَمهَّلْتُ، وأَقْبَلْتُ عَلى الكِتَابِ أُطَالعُ فِيهِ وأَقرَأُهُ قِراءةً مُتأنِّيَةً، فَأَلْفَيْتُ مُصنِّفَهُ بَذَلَ جُهْدًا يُشْكَرُ عَليهِ، وأَجادَ في دِراسةِ بَعضِ الظَّوَاهِرِ الَّتِي عَزَفْتُ عَنْهَا دَفعًا لِلتَّكْرَارِ، لكِنَّهُ لَمْ يُحِطْ بِكَثيرٍ مِنَ الظَّواهِرِ والمَسَائِلِ النَّحْوِيَّةِ والصَّرْفِيَّةِ الَّتِي جَمَعْتُهَا وعَزَمْتُ عَلَى دِرَاسَتِهَا، بَلْهَ جُمْلَةً مِنَ الأَوْهَامِ والأَخْطَاءِ الَّتِي صَوّبتُ كَثيرًا مِنها في ثَنَايَا هَذا البَحثِ. فقَرَّرْتُ مُواصلَةَ البَحْثِ، ووَجَدْتُ أَنَّ دِرَاستِي ستُغْنِي كَثيرًا مِنَ المَسَائِلِ المُشْتَرَكةِ بَينَنَا الَّتِي لَمْ يُوَفِّهَا حَقَّهَا، وَسَتُتَمِّمُ الظَّوَاهِرَ والمَسَائِلَ الَّتِي فَاتَتْهُ، لكِنْ مَعَ ذَلِكَ كُلِّهِ يَبْقَى لَهُ فَضْلُ السَّبْقِ.

وَظَهَرَ لِي أَنَّ دِرَاسَتِي لِلظَّواهِرِ النَّحْوِيَّةِ وَالصَّرْفِيَّةِ في شِعْرِ أَبي تَمَّامٍ سَتُخَفِّفُ أَو تُزِيلُ الغُمُوضَ عَن طَائِفَةٍ كَبِيرةٍ مِنْهُ، وسَتكْشِفُ لِلْقَارِئِ كَثِيرًا مِنْ خَبَايَا كُنُوزِهِ اللُّغَويَّةِ في الأَلْفَاظِ والتَّرَاكِيبِ، ومَا اعْتَرَاهَا مِن ظَواهِرَ في الحَذْفِ والتَّخْفِيفِ، وحُرُوفِ المَعَاني، وصُوَرِ قِيَاسِ الحَمْلِ، والضَّرُورَةِ الشِّعْرِيَّةِ، وتَأْثيرِ تَعَدُّدِ الرِّوَايَةِ في هَذهِ الظَّواهِرِ.

أَسْبَابُ اخْتِيَارِ البَحْثِ:

لَمْ أَجْرُؤْ في أَوَّلِ الأَمْرِ عَلى الإِقْدامِ عَلى اخْتِيارِ هَذا البَحْثِ بِحَماسَةٍ وَقُوَّةٍ، وَهَابَنِيَ الخَوضُ في مَتَاهَاتِ هَذَا الشِّعْرِ الذِي ذَكَرَ كَثيرٌ مِمَّنْ كَتَبَ عَنْهُ -عَلَى مَا سَيَأْتي ذِكْرُهُ في المَدْخَلِ- أَنَّه وَعْرٌ صَعْبٌ يَسْتَعْصِي عَلَى أَفْهَامِ الخَاصَّةِ فَضْلًا عنِ العَامَّةِ؛ لِغُمُوضِهِ وَتَمَيُّزِهِ بِالعُمْقِ فِكْرًا وَأُسْلُوبًا، لَكِنَّ هَؤُلاءِ أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا أَنَّهُمْ لَمَّا بَلَوْا هَذا الشِّعْرَ وَغَاصُوا في أَعْمَاقِهِ وأَنْعَمُوا النَّظَرَ في دِيوَانِ أَبي تَمَّامٍ وَشُرُوحِه تَمَكّنُوا مِنْ تَذَوُّقِهِ وَإِدْرَاكِ بَعْضِ مَعَانِيهِ، وخَفَّتْ عَلَيْهِمْ وَطْأَتُهُ، وَقَدْ ظَهَرَتْ لي صِحَّةُ دَعْوَاهُمْ إِثْرَ مُطَالَعَتِي المُتَأَنِّيَةِ لِطَائِفَةٍ مِنْ قَصَائِدِهِ، وَاطِّلَاعِي عَلَى جُمْلَةٍ مِنَ الدِّرَاسَاتِ النَّقْدِيَّةِ

القَدِيمَةِ وَالحَدِيثَةِ الَّتِي تَنَاوَلَتْ حَيَاةَ أَبِي تَمَّامٍ وشِعْرَهِ، واجْتَمَعَتْ لَدَيَّ أَسْبَابٌ أُخْرَى رَغَّبَتْنِي فِي هَذَا البَحْثِ، فَعَقَدْتُ العَزْمَ مُتَوَكِّلًا عَلَى اللهِ مُسْتَمِدًّا مِنْهُ العَوْنَ والتَّوفِيقَ، وَهِيَ:

١- خُلُوُّ المَكْتَبَةِ العَرَبِيَّةِ – بِحَسَبِ عِلْمِي- مِنْ رِسَالَةٍ عِلْمِيَّةٍ لِلمَاجستيرِ أَوِ الدّكْتُورَاه تَتَناوَلُ الظَّواهِرَ النَّحْوِيَّةَ والصَّرْفِيَّةَ فِي شِعْرِ أَبِي تَمَّامٍ عَلى أَهَمِّيَةِ هَذَا المَوْضُوعِ.

٢- اسْتِشْهَادُ أَو تَمَثُّلُ عَدَدٍ مِنْ كِبَارِ النُّحَاةِ بِشِعْرِه مَعَ كَونِه شَاعِرًا مُولَّدًا، وتَصْرِيحُ الزَّمَخْشَرِيِّ بِأَنَّ مَا يَقُولُه أَبو تَمَّامٍ حُجَّةٌ فِي العَرَبِيّةِ، ودَعْوَتُهُ إِلى الاسْتِشْهَادِ بِشِعْرِهِ وَإِنْ جَاءَ بَعْدَ عَصْرِ الاحْتِجَاجِ، إِذْ قَالَ فِي كَشَّافِهِ فِي مَعْرِضِ تَفْسِيرِ الآيةِ العِشْرِينَ مِنْ سُورَةِ البَقَرَةِ : «وَهُوَ [يَعْنِي أَبَا تَمَّامٍ] وإِنْ كَانَ مُحْدَثًا لَا يُسْتَشْهَدُ بِشِعْرِهِ فِي اللُّغَةِ، فَهُوَ مِنْ عُلَمَاءِ العَرَبِيّةِ، فَاجْعَلْ مَا يَقُولُهُ بِمَنْزِلَةِ مَا يَرْوِيهِ، أَلَا تَرَى إِلى قَوْلِ العُلَمَاءِ: الدَّلِيلُ عَلَيْهِ بَيْتُ الحَمَاسَةِ، فَيَقْتَنِعُونَ بِذَلِكَ لِوُثُوقِهِمْ بِرِوَايَتِهِ وإِتْقَانِهِ؟».

٣- مَا ذَكَرَهُ الدّكْتورُ نَجِيبٌ البَهْبِيتيُّ فِي كِتَابِه عَنْ أَبِي تَمَّامٍ الَّذِي أَشَارَ إِلى أَنَّ دِيوَانَهُ مِنْ أَغْزَرِ الدَّوَاوِينِ وَأَكْثَرِهَا عَدَدَ لَفْظٍ، وأَنَّ سَعَةَ مَادَّتِهِ اللُّغَوِيَّةِ تَدْعُو إِلَى الدَّهْشَةِ، أَمَّا تَرَاكِيبُهُ وجُمَلُهُ فَبَيْنَ أَجْزَائِها اشْتِبَاكٌ وتَعَلُّقٌ، وقَدْ يَزِيْدُ هَذَا التَّماسُكُ حَتَّى يُصْبِحَ مُعَاظَلَةً... وَتَتَعَدَّدُ عِنْدَهُ عَنَاصِرُ الجُمْلَةِ وتَتَنَوّعُ مَنَاحِيهَا بِصُورَةٍ مُدْهِشَةٍ، حَتَّى إِنَّ البَاحِثَ لا يَكَادُ يَعْدَمُ عَلَى كُلِّ وِجْهَةٍ مِنْ وِجْهَاتِ النَّحْوِ مِثَالًا فِي شِعْرِهِ.

٤- وَفْرَةُ المَادَّةِ العِلْمِيَّةِ وَالمصَادِرِ المُعِينَةِ عَلَى البَحْثِ والدِّرَاسَةِ، وعَلَى رَأْسِهَا شُرُوحُ الدِّيوَانِ أَوْ مُشْكِلِهِ الَّتِي أَثَارَتْ كَثِيرًا مِنَ المَسَائِلِ النَّحْوِيَّةِ وَالصَّرْفِيَّةِ فِي شِعْرِهِ، وبَيّنَتْ مَوْقِفَ النُّحَاةِ مِنْهَا، خَمْسَةٌ مِنْ هَذِهِ الشُّرُوحِ قَدِيمَةٌ مَطْبُوعَةٌ هِيَ: شَرْحُ الصُّولِيِّ (ت٣٣٥هـ) وشَرْحُ المَرْزُوقِيِّ (ت٤٢١هـ) وشَرْحُ الأَعْلَمِ (ت٤٧٦هـ) وشَرْحُ التَّبْرِيزِيِّ (ت٥٠٢هـ) وشَرْحُ ابنِ المُسْتَوفي (ت٦٣٧هـ).

٥- تَزْكِيَةُ أُسْتَاذِي الكَبِيرِ الدّكتُور مَازِن المُبَارَك – حَفِظَهُ اللهُ- عُضْوُ مَجْمَعِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ بِدِمَشْقَ هَذَا الموضُوعَ مِنْ بَيْنِ بِضْعَةِ عَنَاوِينَ عُرِضَتْ عَلَيْهِ.

٦- الإسْهَامُ في الدِّرَاسَاتِ النَّحْوِيَةِ التَّطْبِيقِيَّةِ، وإِمْدَادُ المَكْتَبَةِ العَرَبِيَّةِ بِكِتَابٍ لُغَوِيٍّ عَنْ شِعْرِ أَحَدِ أُمَرَاءِ البَيَانِ، هَذَا الشِّعْرُ الَّذِي لا تَزَالُ أَرْضُهُ طَيِّبَةً خِصْبَةً -يتقبَّلُ بَلْ يَسْتَدْعِي مَزِيدًا مِنَ البُحُوثِ والدِّرَاسَاتِ الجَادّةِ .

مَنْهَجُ البَحْثِ:

١- اقْتَضَتْ طَبِيعَةُ مَوضُوعِ الظَّواهِرِ النَّحْوِيَّةِ والصَّرْفِيَّةِ في شِعْرِ أَبِي تَمَّامٍ البَحْثَ عَنْ مَنْهَجٍ سَلِيمٍ مُلَائِمٍ يَسِيرُ بِهِ في الاتِّجَاهِ الصَّحِيحِ وَيُوصِلُهُ إِلى الغَايَةِ المَنْشُودَةِ، ورَأَيْتُ أَنَّ أَنْسَبَ المَنَاهِجِ لِدِرَاسَةِ هَذِهِ الظَّواهِرِ هُوَ تَطْبِيقُ مَنْهَجٍ مُتَكَامِلٍ يَعْتَمِدُ الوَصْفَ وَالاسْتِقْرَاءَ والاسْتِنْبَاطَ أَدَاةً للوصُولِ إِلى نَتَائِجِ البَحْثِ، ويَسْتَعِينُ بِالمقَارَنَةِ والتَّارِيخِ لاسْتِيفَاءِ بَعْضِ الظَّوَاهِرِ حَقَّهَا مِنْ الدِّرَاسَةِ والتَّمْحِيصِ عِنْدَمَا يَسْتَدْعِيُ الأَمرُ ذَلِكَ.

٢- اعْتَمَدْتُ دِيوانَ أَبِي تَمَّامٍ المَشْفُوعَ بِشَرْحِ التَّبْرِيزِيِّ أَصْلًا في تَوثِيقِ شِعْرِهِ في الرِّسَالَة كُلِّهَا؛ لِأَنِّي بَعْدَ دِرَاسَةٍ مُتَأَنِّيَةٍ وَمُقَارَنَةٍ طَوِيلَةٍ بَيْنَ الدَّوَاوِينِ وَجَدْتُهُ أَفْضَلَهَا وَأَدَقَّهَا ضَبْطًا وتَحقِيقًا، وَسَمَّيْتُهُ اخْتِصَارًا (شَرْحَ التَّبْرِيزِيِّ)، وَلَمْ أَهْمِلْ غَيْرَهُ بَلْ كُنْتُ أَشْفَعُ التَّوثِيقَ في الإِحَالَةِ عَلَيْهِ بِغَيْرِهِ مِنْ نُسَخِ الدِّيوَانِ كُلَّما دَعَتِ الحَاجَةُ.

٣- مَهَّدْتُ لِلرِّسَالَةِ بِمَدْخَلٍ مُهِمٍّ مُكَثَّفٍ عَنْ حَياةِ الشَّاعِرِ أَبِي تَمَّامٍ وشِعْرِهِ يُفِيدُ في صَوْغِ صُورَةٍ عَامَّةٍ عَنْ شَخْصِيَّتِهِ وَطَبِيعَةِ شِعْرِهِ، وَمَا يَتَّصِلُ بِهِما مِنْ أَحْدَاثٍ وَمَعْلُومَاتٍ مَعَ العِنَايَةِ الخَاصَّةِ بِما يَخْدِمُ البَحْثَ مِنْ قَرِيبٍ أَوْ بَعِيدٍ.

٤- بَدَأْتُ كُلَّ فَصْلٍ مِنْ فُصُولِ الأُطْرُوحَةِ بِمُقَدِّمَةٍ أو تَمْهِيدٍ بَيَّنْتُ فِيهِ المَفْهُومَ النَّحْوِيَّ أَوِ الصَّرْفِيَّ لِعُنْوَانِ الفَصْلِ، وذَكَرْتُ مَا يَتَّصِلُ بِهِ مِنْ تَعْرِيفَاتٍ ومَعْلُومَاتٍ، وأَرْدَفْتُهُ بِدِرَاسَةِ نَمَاذِجَ مِنْ أَبْيَاتِ أَبِي تَمَّامٍ الَّتِي تَنْدَرِجُ تَحْتَ عِنْوَانِ الفَصْلِ دِرَاسَةً نَحْوِيَّةً أَوْ صَرْفِيَّةً بِعَرْضِها عَلَى أَقْوَالِ عُلَماءِ العَرَبِيَّةِ وقَوَاعِدِ النُّحَاةِ وَضَوابِطِ الصَّرْفِيِّينَ، مَعْ مُلاحَظَةِ المَعْنَى وَمَا ذَكَرَهُ شُرَّاحُ الدِّيوانِ في شُرُوحِهِم، وَحَرَصْتُ في الغَالِبِ عَلَى التَّرجِيحِ المُؤَيَّدِ بِالدَّلِيلِ بينَ الأَقْوَالِ عِنْدَ الاخْتِلافِ. ولَمْ أَشَأِ الإِكْثَارَ مِنَ التَّمْثِيلِ عَلَى الظَّاهِرَةِ الوَاحِدَةِ إِلا عِنْدَ الحَاجَةِ، وكُنْتُ

أُحِيلُ عَلَى نَمَاذِجَ أُخْرَى مِنْهَا في الهَامِشِ، وذيَّلتُ كُلَّ فَصْلٍ بِخَاتِمَةٍ قَصِيرَةٍ تُوْجِزُ مَا تَضَمَّنَهُ وخَلَصَ إِلَيه.

٥- دَأَبْتُ عَلَى اعْتِمَاد المصَادِرِ الأَصْلِيَّةِ القَدِيمَةِ، واسْتَأْنَسْتُ بِالمَرَاجِعِ الحَدِيثَةِ التي أَلْفَيتُهَا تُغْنِي البَحْثَ وتُفِيدُهُ سَوَاءٌ أَكَانَتِ المصَادِرُ والمَرَاجِعُ ذَاتَ صِلَةٍ بِشِعْرِ أَبي تَمَّامٍ أَمْ بالنَّحْوِ وَالصَّرْفِ أَمْ بِغَيْرِهَا، وحَرَصْتُ عَلَى أَنْ تَكُونَ مُتَنوِّعَةً وشَامِلَةً. واكْتَفَيْتُ في التَّوثِيقِ بِذِكْرِ عُنْوانِ المَصْدَرِ كَامِلًا أَوْ مُختصَرًا ورَقْمِ الصَّحِيفَةِ أَوِ الجزءِ والصَّحِيفَةِ، وَلَمْ أَذْكُرِ اسْمَ المُؤَلِّفِ إِلَّا إِذا تَشَابَهَتِ العَنَاوِينُ، وقَصَرْتُ فِي المعَاجِمِ عَلَى ذِكْرِ العُنْوَان فَالمَادَّةِ.

٦- ضَبَطْتُ بِالشَّكْلِ كَثيرًا مِنْ أَلفاظِ البَحْثِ، وَحَرَصْتُ عَلَى ضَبْطِ الشَّواهِدِ مِنَ الآيَاتِ القُرْآنيَّةِ وَالأَبيَاتِ الشِّعْرِيّةِ وَغَيرِهَا ضَبْطًا تَامًّا، وابْتَدَعْتُ تَظْلِيلَ مَوْضِعِ الاسْتِشْهَادِ أَو التَّمْثِيلِ فِي كُلِّ شَاهِدٍ أَو مِثَالٍ، ومَيّزْتُ أَبْيَاتَ أَبي تَمَّامٍ عَنْ أَبْيَاتِ غَيْرِهِ بِزِيَادِةِ تَسْوِيدِ لَوْنِ الخَطِّ، والْتَزَمْتُ باسْتِخْدَامِ عَلَامَاتِ التَّرقِيمِ المنَاسِبَةِ في مَوَاضِعِهَا.

٧- خَرَّجْتُ كُلَّ مَا يَحتَاجُ إِلَى تَخْرِيجٍ مِنَ الآيَاتِ والقِرَاءَاتِ والأَحَادِيثِ والأَبْيَاتِ والأَقْوَالِ والأَمْثَالِ والآثَارِ... والْتَزَمْتُ بِتَوثِيقِهَا في الهامِشِ، مَا عَدَا الآيَاتِ القُرآنيةَ فَقَدْ وَثَّقْتُهَا بِذِكْرِ اسْمِ السُّورَةِ وَرَقْمِ الآيَةِ في المَتْنِ لَا في الهَامِشِ. وتَرْجَمْتُ لِعَددٍ قَليلٍ مِنَ الأَعْلامِ الَّذِينَ رَأَيْتُ أَنَّ تَرْجَمَتَهُمْ تَخْدِمُ البَحْثَ وتُفِيدُ القَارِئَ.

٨- فَسَّرْتُ في الهَامِشِ الأَلفَاظَ الغَرِيبَةَ تفسيرًا يُعِينُ عَلَى فَهْمِ المَطْلُوبِ، وَلَمْ أُكْثِرْ مِنْهُ لِئَلَّا تُثقَلَ الحَوَاشِي.

٩- وَضَعْتُ في آخِرِ البَحْثِ النَّتَائِجَ وَالتَّوْصِيَاتِ والفَهَارِسَ العَامَّةَ.

خُطَّةُ البَحْثِ:

اجْتَهَدْتُ كَثيرًا في وَضْعِ خُطَّةٍ جَيِّدَةٍ لِهَذَا البَحْثِ بَعْدَ أَنْ اسْتَقَرَّ رَأْيِي عَلَى اخْتِيَارِه، ونَظَرْتُ في خُطَطِ مَنْ سَبَقَنِي في تَنَاوُلِ مَوْضُوْعَاتٍ مُشَابِهَةٍ لِمَوضُوعِ بَحْثِي، فَأَفَدْتُ مِنْهَا، ووَجَدْتُ أَصْلَحَهَا وأَوْفَقَهَا خُطَّةَ البَاحِثِ عبدِ الجليلِ يوسُف بَدَا في بَحْثِهِ (الظَّوَاهِرُ النَّحْوِيَّةُ والصَّرْفِيَّةُ في شِعْرِ المتَنَبِّي) الذي نَالَ بِهِ دَرَجَةَ الدّكْتُورَاه مِنْ جَامِعَةِ دِمَشْقَ، وأَلْفَيْتُ بَعْضَ الظّواهِرِ الَّتِي رَصَدَهَا في شِعْرِ المتَنبّي

أَوْفَرَ فِي شِعْرِ أَبِي تَمَّامٍ، فَضَمَّنْتُ خُطَّتِيَ هَذِهِ الظَّواهرَ مِنْ دُوْنِ تَحَرُّجٍ، وتَنَاوَلْتُهَا بِالدَّرْسِ والتَّحْلِيْلِ فِي شِعْرِ الطَّائِيِّ، وأَفَادَنِيَ ذَلكَ فِي أَمرينِ مُهِمَّيْنِ: أَوّلِهِما أَنَّ المتنبِّيَ تَلْمَذَ عَلَى شِعْرِ أَبِي تَمَّامٍ وقَدْ صَرَّحَ هُوَ نَفْسُهُ بِأُسْتَاذِيَّتِهِ لِكُلِّ مَنْ قَالَ الشِّعْرَ بَعْدَهُ، فَقَالَ: «وَهُوَ أُسْتَاذُ كُلِّ مَنْ قَالَ الشِّعْرَ بَعْدَهُ»(١)، وثَانِيهِما أَنَّ المتنبِّيَ أُعْجِبَ بِمَذْهَبِ أَبِي تَمَّامٍ فِي قَرْضِ الشِّعْرِ فَاقْتَبَسَ مِنْهُ بَعْضَ الظَّوَاهِرِ وأَلَحَّ عَلَيها، مِنْهَا تَشَبُّثُهُ بالنَّادِرِ والغَرِيبِ مِنْ لُغَاتِ العَرَبِ وأَفَانِينِهَا فِي القَوْلِ.

وَلا أَزْعُمُ أَنِّي أَحَطْتُ فِي هِذِهِ الأُطْروحَةِ بِكُلِّ الظَّوَاهِرِ النَّحْوِيَّةِ والصَّرْفِيَّةِ فِي شِعْرِ أَبِي تَمَّامٍ؛ لأَنَّ ذَلِكَ أَكْبَرُ مِنْ أَنْ يُحِيطَ بِهِ بَاحِثٌ وَاحِدٌ فِي وَقتٍ مَحْدُودٍ... إِنَّما انْتَقَيْتُ الظَّوَاهرَ التِّي وجَدْتُ أَنَّها غَلَبَتْ عَلَى شِعْرِهِ وتَأَصَّلَتْ فِيهِ أَكْثَرُ مِنْ غَيرِهَا، ومجِيءُ الأُطْرُوحَةِ فِي خَمْسَةِ فُصُولٍ لَا يَعْنِي أَنِّي رَصَدْتُ خَمْسَ ظَواهِرَ فَقَط؛ إِذْ تَنْدَرِجُ تَحْتَ عُنْوَانِ الفَصْلِ الوَاحِدِ ومَطَالِبِهِ ظَوَاهِرُ أُخْرَى كَثِيرةٌ تَجْمَعُهَا تِلْكَ الظَّاهِرَةِ الكُبْرَى الَّتِي جُعِلَتْ عُنْوانًا لِلْفَصْلِ، ولم أَفْصِلْ بَيْنَ ظَوَاهِرِ النَّحْوِ والصَّرْفِ؛ لِئَلَّا تَتَجَزَّأَ المَسَائِلُ النَّحْوِيَّةُ وَالصَّرْفِيَّةُ الَّتِي تَنْدَرِجُ تَحْتَ عُنوانِ فَصْلٍ وَاحِد، وَلِئَلَّا يُتَكَلَّفَ التَّوَازُنُ بَيْنَ ظَوَاهِرِ العِلْمَيْنِ فِي العَدَدِ والحَجْمِ. ومِنَ المُهِمِّ أَيضًا أَنْ أَذْكُرَ أَنّنِي تَجَنَّبْتُ رَصْدَ الظَّواهِرِ القَرِيبةِ المَأْلُوفَةِ فِي كُلِّ كَلَامٍ عَرَبِيٍّ فَصِيحٍ، كَاسْتِخْدَامِ الصِّيَغِ الصَّرْفِيَّةِ القِيَاسِيَّةِ ورَفعِ الفَاعلِ والمبتدأِ وخَبَرِهِ وَنَصْبِ المفَاعِيلِ وغَيْرِهَا،؛ إِذْ لا فَائدَةَ مَرْجُوَّةً مِنْ رَصْدِهَا؛ لِأَنَّ ذَلكَ ممَّا يَشْتَرِكُ فِيهِ كُلُّ الفُصَحَاءِ، ولِأَنَّ تِلْكَ الظَّوَاهِرَ خَاضِعَةٌ لِقَواعِدَ وضَوابِطَ مُجْمَعٍ عَلَى وُجُوبِ اتِّبَاعِهَا؛ لِكَوْنِهَا تُعَدُّ مِنْ بَدَهِيَّاتِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، لِهَذَا انْصَبَّ جُهْدِي عَلَى دِرَاسَةِ الظَّواهِرِ الجديرةِ بالتَّمْحِيصِ والبَحْثِ الَّتِي لَحَظَهَا النُّحَاةُ والصَّرفِيُّونَ فِي كَلامِ مَنْ يُحْتَجُّ بِهِمْ فَضَبَطُوهَا بِقَواعِدَ كُلِيَّةٍ أَوْ جُزْئِيَّةٍ واخْتَلَفُوا فِي كَثِيرٍ مِنْهَا فَأَخْضَعُوهَا لِلتَّأْوِيلِ لإِعَادَةِ مَا نَدَّ عَنْهَا إِلى دَائِرَةِ قَوَاعِدِهِمْ، أو حَكَمُوا عَلَيْهَا بالنُّدْرَةِ والشُّذُوذِ والضَّرُورَةِ والعَامِيَّةِ...واكْتَفَيْتُ فِي الظَّواهِرِ الَّتِي رَصَدْتُها بِدِرَاسَةِ نَمَاذِجَ مِنْ أَبْيَاتِ أَبِي تَمَّامٍ فِي ضَوْءِ آرَاءِ النُّحَاةِ وَضَوَابِطِهِمْ، وَأَحَلْتُ عَلَى نَمَاذِجَ أُخْرَى مُشَابِهَةٍ فِي الهَامِشِ، وَلَمْ أَلْتَزِمْ بِالإِحْصَاءِ التَّامِّ فِي الإِحَالَةِ؛ لأَنَّ ذَلِكَ يُطِيلُ البَحْثَ ويُثْقِلُ حَوَاشِيَهُ وَلَا تُرْتَجَى مِنْهُ مَصْلَحَةٌ كَبِيرَةٌ.

وقَدِ اسْتَقَرَّتْ خُطَّةُ البَحْثِ عَلَى مَدْخَلٍ وخَمسَةِ فُصُولٍ ونَتَائِجَ وتَوْصيَاتٍ وفَهَارِسَ، هَذِهِ عَنَاوِينُهَا:

---

(١) انْظُرِ الصُّبْح المُنْبِي عَنْ حَيثِيَّةِ المُتَنَبِّي ١٤٣.

الـمَدْخَلُ: أَبُو تَمَّامٍ: حَيَاتُهُ وَشِعْرُهُ

أَوّلًا- حَيَاتُه: (نَسَبُهُ ومَوْلِدُهُ، نَشْأَتُهُ، ثَقَافَتُهُ وَعِلْمُهُ، أُسْرَتُهُ، صِفَاتُهُ وَأَخْلَاقُهُ، أَسْفارُهُ، مُؤَلَّفَاتُهُ، وَفَاتُهُ)

ثَانِيًا-شِعْرُهُ: (سِماتُ شِعْرِهِ، دِيوَانُهُ وشُرُوحُ دِيوانِهِ)

الفَصْلُ الأَوَّلُ: الحَذْفُ والتَخْفِيفُ فِي شِعْرِ أَبِي تَمَّامٍ

الـمَدْخَلُ

الـمَبْحَثُ الأَوَّلُ: حَذْفُ الحَرَكَةِ وَالحَرْفِ

الـمَطْلَبُ الأَوَّلُ – حَذْفُ الحَرَكَةِ

الـمَطْلَبُ الثَّانِي – حَذْفُ الـحَرْفِ

الـمَبْحَثُ الثَّانِي: حَذْفُ الاسْمِ

الـمَطْلَبُ الأَوَّلُ – حَذْفُ الـمَرْفُوعَاتِ

الـمَطْلَبُ الثَّانِي – حَذْفُ الـمَنْصُوبَاتِ

الـمَطْلَبُ الثَّالِثُ – حَذْفُ الـمَجْرُورَاتِ

الـمَطْلَبُ الرَّابِعُ – حَذْفُ الأَسْمَاءِ الَّتِي يَجُوزُ فِيهَا أَنْ تَكُونَ مَرْفُوعةً أَوْ مَنْصُوبةً أَوْ مَجْرُورَةً

الـمَبْحَثُ الثَّالِثُ: حَذْفُ الفِعْلِ، وحَذْفُ الـجُمْلَةِ، وتَعَدُّدُ الـحَذْفِ

الـمَطْلَبُ الأَوَّلُ – حَذْفُ الفِعْلِ

الـمَطْلَبُ الثَّانِي – حَذْفُ الجُمْلَةِ

الـمَطْلَبُ الثَّالِثُ – تَعدُّدُ الـحَذْفِ فِي البَيْتِ الوَاحِدِ

الـمَبْحَثُ الرَّابع: تَخْفِيفُ الهَمْزَةِ

الـمَطْلَبُ الأَوَّلُ – تَخْفِيفُ الهَمْزَةِ بالإبدالِ

الـمَطْلَبُ الثَّانِي – تَخْفِيفُ الهَمْزَةِ تَخْفِيفًا بَيْنَ بَيْنَ

الـمَطْلَبُ الثَّالِثُ – تَخْفِيفُ الهَمْزَةِ بِالحَذْفِ

الفَصْلُ الثَّانِي: حُرُوفُ المَعَانِي فِي شِعْرِ أَبِي تَمَّامٍ

الـمَدْخَلُ

الـمَبْحَثُ الأَوَّلُ: حَذْفُ حُرُوفِ المَعَانِي

الـمَطْلَبُ الأَوَّلُ – حَذْفُ حُرُوفِ المَعَانِي الأُحَادِيّةِ
الـمَطْلَبُ الثَّانِي – حَذْفُ حُرُوفِ المَعَانِي الثُّنائيَّةِ
الـمَبْحَثُ الثَّانِي: زِيَادَةُ حُرُوفِ المَعَانِي
الـمَطْلَبُ الأَوَّلُ – زيادَةُ الحُرُوفِ الجَارَّةِ
الـمَطْلَبُ الثَّانِي – زِيَادَةُ الحُرُوفِ غَيْرِ الجَارّةِ
الـمَبْحَثُ الثَّالِثُ: مَعَانِي حُروفِ المعَاني وخَصَائِصُهَا
الـمَطْلَبُ الأَوَّلُ – مَعَاني حُرُوفِ المَعَانِي أو نيابتُها
الـمَطْلَبُ الثَّانِي – خَصَائِصُ بَعْضِ حُرُوفِ المَعَانِي
الفَصْلُ الثَّالِثُ: صُوَرُ قِيَاسِ الحَمْلِ فِي شِعْرِ أَبِي تَمَّامٍ
الـمَدْخَلُ
الـمَبْحَثُ الأَوَّلُ: الحَمْلُ عَلَى المَعْنَى
الـمَطْلَبُ الأَوَّلُ – الحَمْلُ عَلَى المَعْنَى في التَّذْكِيرِ والتَّأنِيثِ
الـمَطْلَبُ الثَّانِي – الحَمْلُ عَلَى المَعْنَى في الإِفْرَادِ والتَّثْنِيَةِ وَالـجَمْعِ
الـمَطْلَبُ الثَّالِثُ – الحَمْلُ عَلَى المَعْنَى فِي الصِّيَغِ وَالضَّمَائِرِ
الـمَبْحَثُ الثَّانِي: الـحَمْلُ عَلَى التَّضْمِينِ
الـمَطْلَبُ الأَوَّلُ – تَضْمِينُ اللَّازِمِ مَعْنَى غَيْرِهِ
الـمَطْلَبُ الثَّانِي – تَضْمِينُ المُتَعَدِّي بِنَفْسِهِ مَعْنَى غَيْرِهِ
الـمَبْحَثُ الثَّالِثُ: الحَمْلُ عَلَى اللَّفْظِ وَالجِوَارِ وَالقَلْبِ
الـمَطْلَبُ الأَوَّلُ – الـحَمْلُ عَلَىٰ اللَّفْظِ
الـمَطْلَبُ الثَّانِي – الـحَمْلُ عَلَىٰ الجِوَارِ
الـمَطْلَبُ الثَّالِثُ – الـحَمْلُ عَلَىٰ القَلْبِ
الفَصْلُ الرَّابِعُ: الضَّـرُورَةُ الشِّعْرِيَّةُ فِي شِعْرِ أَبِي تَمَّامٍ
الـمَدْخَلُ
الـمَبْحَثُ الأَوَّلُ: ضَـرَائِرُ الزِّيَادَةِ

الـمَطْلَبُ الأَوَّلُ – زِيادَةُ حَرَكَةٍ (تَحْرِيكُ السَّاكِنِ)
الـمَطْلَبُ الثَّانِي – زِيَادَةُ حَرْفٍ
الـمَطْلَبُ الثَّالِثُ – زِيَادَةُ كَلِمَةٍ
الـمَبْحَثُ الثَّانِي: ضَـرَائِرُ النَّقْصِ
الـمَطْلَبُ الأَوَّلُ – نَقْصُ حَرَكَةٍ (تَسْكِينُ الحَرْفِ المَفْتُوحِ)
الـمَطْلَبُ الثَّانِي – نَقْصُ حَرْفٍ مِنَ الكَلِمَةِ
الـمَطْلَبُ الثَّالِثُ – نَقْصُ كَلِمَةٍ
الـمَبْحَثُ الثَّالِثُ: ضَـرَائِرُ البَدَلِ وَضَـرَائِرُ التَّقْدِيمِ والتَّأْخِيرِ
الـمَطْلَبُ الأَوَّلُ – ضَـرَائِرُ البَدَلِ
الـمَطْلَبُ الثَّانِي – ضَـرَائِرُ التَّقْدِيمِ والتَّأْخِيرِ
الفَصْلُ الخَامِسُ: أَثَرُ تَعَدُّدِ الرِّوَايَةِ فِي المَعْنَى وَالظَّوَاهِرِ النَّحْوِيَّةِ وَالصَّـرْفِيَّةِ فِي شِعْرِ أَبِي تَمَّامٍ
الـمَدْخَلُ
الـمَبْحَثُ الأَوَّلُ: تَعَدُّدُ الرِّوَايَةِ فِي الأَسْمَاءِ والضَّمَائِرِ
الـمَطْلَبُ الأَوَّلُ – تَعَدُّدُ الرِّوَايَةِ فِي الأَسْمَاءِ
الـمَطْلَبُ الثَّانِي – تَعَدُّدُ الرِّوَايَةِ فِي الضَّمَائِرِ
الـمَبْحَثُ الثَّانِي: تَعَدُّدُ الرِّوَايَةِ فِي الأَفْعَالِ والحُرُوفِ
الـمَطْلَبُ الأَوَّلُ – تَعَدُّدُ الرِّوَايَةِ فِي الأَفْعَالِ
الـمَطْلَبُ الثَّانِي – تَعَدُّدُ الرِّوَايَةِ فِي حُرُوفِ المَعَانِي
الـمَبْحَثُ الثَّالِثُ: تَعَدُّدُ الرِّوَايَةِ فِي نَوعَيْنِ أَوْ أَكْثَر مِنْ أَنْوَاعِ الكَلِمَةِ فِي البَيْتِ
الـمَطْلَبُ الأَوَّلُ – تَعَدُّدُ الرِّوَايَةِ فِي نَوعَيْنِ مِنْ أنواعِ الكَلِمَةِ فِي البَيْتِ
الـمَطْلَبُ الثَّانِي – تَعَدُّدُ الرِّوَايَةِ فِي أَنْوَاعِ الكَلِمَةِ الثَّلَاثَةِ فِي البَيْتِ
نَتَائِجُ البَحْثِ وتَوْصِيَاتُهُ.
الفَهَارِسُ العَامَّةُ.

وَيَحْسُنُ بِي أَنْ أَخْتِمَ هَذِهِ المقَدِّمَةَ بِتَوجِيهِ الشُّكْرِ الوَافِرِ لأُسْتَاذِي الكَبِيرِ الدّكتور إِبْرَاهيم مُحَمَّد عَبْد الله – حَفِظَهُ الله وَرَعَاهُ- الَّذِي أَشْرَفَ عَلَى هَذَا البَحْثِ وَحَفَّهُ بِعِنَايَتِهِ وَرِعَايَتِهِ وتَوجِيهَاتِهِ السَّدِيدَةِ، وَلَمْ يَأْلُ جُهْدًا في تَهذِيبِهِ وتَشْذِيبِهِ وَتَقْوِيمِ مَا اعْوَجَّ مِنْهُ... وَأَشْكُرُ لِكُلِّ مَنْ أَسْهَمَ بِقَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ في إِنبَاتِ هَذَا الغَرْسِ العِلْمِيِّ الأَدَبِيِّ حَتَّى اسْتَغْلَظَ واسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ وأَثْمَرَ وَاكْتَمَلَ.

وَالعَمَلُ لَا يَنْمُو وَيَكْبُرُ إِلَّا بِتَوجِيهَاتِ مَنْ نَذَرُوا أَنْفُسَهُم لِخِدْمَةِ هَذِهِ اللُّغَةِ الشَّرِيفَةِ، وَقَدْ يَسَّرَ اللهُ بِمَنِّهِ وَفَضْلِهِ لِلْحُكْمِ على هَذَا البَحْثَ جُمْلَةً مِنَ الأَسَاتِذَةِ الأَجِلَّاءِ الَّذِينَ كَانَ لَهُمْ وَمَا يَزَالُ فَضْلُ غَرْسِ هَذِهِ اللُّغَةِ وَنَشْرِهَا فِي نُفُوسِ أَبْنَاءِ هَذِهِ الأُمَّةِ. فَلَهُمْ أُزْجِي وَافِرَ الشُّكْرِ وَجَزِيْلَهُ لِمَا بَذَلُوهُ مِنْ جُهُودٍ طَيِّبَةٍ مَشْكُورَةٍ لِتَصْوِيبِ مَا نَدَّ عَنِّي وَجَانَبْتُ فِيهِ الصَّوَابَ.

وَلَا أَدَّعِي الكَمَالَ لِهَذَا العَمَلِ لَكِنِّي أَخْلَصْتُ فِيهِ مَا اسْتَطَعْتُ، وقَضَيْتُ مَعَهُ سَنَواتٍ مِنَ العَمَلِ الدَّؤُوبِ والبَحْثِ المُضْنِي أَتَعَهَّدُهُ لَيْلَ نَهَارَ، وأَمُدُّهُ بِمَا يُعْوِزُهُ مِنْ مَادَّةٍ عِلْمِيَّةٍ أَصِيلَةٍ غَنِيَّةٍ بِأَقْوَالِ عُلَمَاءِ العَرَبِيّةِ الكِبَارِ الأَجِلَّاءِ الَّذِينَ أَفْنَوا حَيَاتَهُم فِي خِدْمَةِ لُغَةِ القُرْآنِ الكَرِيمِ، فَإِنْ أَكُنْ قَدْ أَصَبْتُ فَبِفَضْلٍ وَتوفِيقٍ مِنَ اللهِ وَإِنْ يَكُنْ ثَمَّةَ تَقْصِيرٌ واضْطِرَابٌ فَمِنْ نَفْسِي.

أَسْأَلُ اللهَ عزَّ وَجَلَّ أَنْ يَتَقَبَّلَ مِنِّي مَا بَذَلْتُ وقَدَّمْتُ، وَأَنْ يُعِينَنِي عَلَى حَمْلِ أَمَانَةِ العِلْمِ والأَدَبِ، وأَنْ يُوفِّقَنِي لِأَدَاءِ هَذِهِ الأَمَانةِ بِأَحْسَنِ صُورَةٍ وَأَكْمَلِ وَجْهٍ.

وَالحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ

مُحَمَّد نُور رَمَضَان يُوسُف

سَأَجْهَدُ حَتَّىٰ أُبْلِغَ الشِّعْرَ شَأْوَهُ وَإِنْ كَانَ لِي طَوْعًا وَلَسْتُ بِجَاهِدِ

أبو تمام

شرح الديوان للتبريزي ٢/ ٧٧

والله يا أبا الحسنِ لو رأيتَ أبا تمّامٍ الطّائيَّ لرأيتَ أكملَ النَّاسِ عقلًا وأدبًا، وعلمتَ أنَّ أقلَّ شيءٍ فيه شِعرُهُ!

البحتري لمحدِّثه أبي الحسن علي بن إسماعيل النُّوبَخْتي

أخبار أبي تمام للصولي ص ١٧١

ما سمعتُ الحسنَ بنَ رجاءٍ ذكرَ قطُّ أبا تمّامٍ إلَّا قالَ: ذاكَ أبو التَّمامِ، ما رأيتُ أعلمَ بكلِّ شيءٍ منه!

المبرّد

أخبار أبي تمام للصولي ص ١٧١.

أبو تمّامٍ أستاذُ كلِّ مَنْ قالَ الشِّعرَ بعدَهُ.

أبو الطيب المتنبي

الصُّبْحُ المُنْبِي للبديعي ص ١٤٣

بسم الله الرحمن الرحيم

المدخل

أَبْو تَمَّامٍ

حَيَاتُهُ وَشِعْرُهُ

أوَّلًا – حَيَاتُهُ:

١ – نَسَبُهُ وَمَوْلِدُهُ:

هو أبو تمَّامٍ[١]، حَبيبُ بنُ أوسٍ[٢] بنِ الـحَارثِ الطَّائيُّ، يُعْرَفُ بكُنيتِهِ (أبي تمَّام)، ويُعْرَفُ أيضًا بنسبته (الطَّائيّ)، ووَجدتُ مَنْ يُرْدِفُ (الطائيّ) بصفةِ (الكبير)، أو (الأكبر)، فيقولون: (الطائيُّ الكبيرُ)[٣] أو (الطائيُّ الأكبرُ)[٤] تفريقًا بينه وبين (الطَّائيِّ الصَّغير)، أو (الطَّائيِّ الأصغر) الذي يُقْصَدُ به تلميذُهُ الشاعرُ البُحتريّ.

---

(١) انظر ترجمته وأخباره في طبقات الشعراء لابن المعتز ٢٨٢-٢٨٦، وأخبار أبي تمام ٣-٢٧٩، ومروج الذهب ٤/ ٦٦-٧٦، والأغاني ١٦/ ٢٦٥-٢٧٨، والموازنة: الأجزاء الأربعة، والفهرست للنديم ١٩٠، والموشَّح ٣٠٣-٣٢٩، وتاريخ بغداد ٨/ ٢٤٨-٢٥٣، وديوان أبي تمام بشرح التبريزي ٤/ ٦٠٣-٦٠٨، وتاريخ مدينة دمشق ١٢/ ١٦-٣٤، ونزهة الألباء ١٥٥، والنِّظَام في شرح شعر المتنبي وأبي تمام ١/ ١٩٣-١٩٦، ووفيات الأعيان ٢/ ١١-٢٦، وسِيَر أعلام النبلاء ١١/ ٦٣-٦٩، والنجوم الزاهرة ٢/ ٣١٧، ومعاهد التنصيص ١/ ٣٨-٤٣، وخزانة الأدب ١/ ٣٥٦-٣٥٧، وهبة الأيام فيما يتعلّق بأبي تمام ٩-٢٨٥، ودائرة المعارف الإسلامية ١/ ٣٢٠-٣٢١، وأعيان الشيعة ٤/ ٣٨٩ – ٥٣٩، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢/ ٧١-٧٧، والأعلام ٢/ ١٦٥، ومعجم المؤلفين ٣/ ١٨٣، وأبو تمام الطائي: حياته وشعره في المراجع العربية والأجنبية. ومن الدراسات العربية الحديثة المفيدة في هذا الشأن: أبو تمام: حياته وحياة شعره للدكتور نجيب البهبيتي، وأبو تمام شاعر الخليفة المعتصم بالله للدكتور عمر فروخ، وعبقرية أبي تمام لعبد العزيز سيد الأهل، وأبو تمام الطائي لخضر الطائي، وأبو تمام لجميل سلطان، وأبو تمام: فنه ونفسيته من خلال شعره: لإيليا الحاوي، وأبو تمام وأبو الطيب في أدب المغاربة للدكتور محمد ابن شريفة، وأبو تمام للدكتور علي شلق.

(٢) ثَمَّة خلاف في اسم أبيه ونسَبِه، فبعد أن ذكر أبو بكر الصولي في كتابه أخبار أبي تمام ٥٩ أنّه حبيب بن أوس الطائي صَليبةً قال في موضع آخر ٢٤٦: «وقال قوم: هو حبيب بن تَدُوسَ النَّصراني فَغُيِّرَ فَصُيِّرَ أَوْسًا» ثم جاء ابن خَلِّكان فنَقَلَ في وفيات الأعيان ٢/ ١١ عن موازنة الآمدي ـ ولم يَرِد في الموازنة المطبوع ـ قوله: «والذي عند أكثر الناس في نسَب أبي تمام أنَّ أباه كان نصرانيًّا... يُقال له: تَدُوسُ العطَّار، فَجَعَلُوه أَوْسًا، وقد لُفِّقَت له نسبةٌ إلىٰ طيِّئ»، ثم جاء المستشرق مرجليوث فجعل اسم أبيه في دائرة المعارف الإسلامية ١/ ٢٣٠ (ثَادُوس) أو (ثِيودوس)، وأيّده في ذلك الدكتور طه حسين في كتابه من حديث الشعر والنثر ٩٣، فقال: «وصواب الاسم (تيودوس)، وهو اسم يوناني» ، وتشبَّثَ به الدكتور عمر فروخ في كتابه عن أبي تمام ٢٢-٢٣، ورجَّحه محمد محمد الحسيني في كتابه: أبو تمام وموازنة الآمدي ٧-٨، وقد تصدَّىٰ لمن شكَّكَ في عروبةِ أبي تمام ونسبَتِهِ إلىٰ طيِّئ الدكتور نجيب البَهبيتي في كتابه عن أبي تمام ١-٣٦، والباحث خضر الطائي في كتابه: أبو تمام الطائي ٩ وما بعدها، اللذان فنَّدا الروايات والأخبار المشكِّكة بالدليل والتفصيل.

(٣) انظر الخصائص ١/ ١٩١، ٣٠١، ٣٤٤، ٢/ ٤٧، ١٢٤، ٣/ ١٦٧، ٢٧١، والمحتسب ٢/ ١٢٨، ١٤٤، ٢٣٤ .

(٤) انظر الموازنة ١/ ٦، وشرح اللُّمَع لابن برهان العُكْبَرِيّ ١/ ١٥٩.

وُلِدَ الشَّاعرُ بإحدىٰ قُرىٰ حَوْرانَ[1] بِسُوريَّةَ، يُقالُ لها: (جَاسِم)[2]، أمَّا تاريخُ وِلادتِهِ فمختَلَفٌ فيهِ. رَوىٰ أبو بكرٍ الصُّوليُّ عمَّن سَمِعَ أبا تمامٍ يقولُ: «مَوْلِدي سنةَ تسعينَ ومِئَةٍ»[3]، ورَوى عَمَّن نَقَلَ عنِ ابنِهِ تمَّامٍ قَولَهُ: «مَولدُ أبي سنةَ ثمانٍ وثمانينَ ومِئَةٍ»[4].

٢ – نَشْأَتُهُ:

تُفِيدُ المصادرُ والأخبارُ المرويّةُ عن أبي تمام أنَّهُ وُلِدَ في أُسرةٍ فقيرةٍ رَغِبتْ في تحسينِ أحوالِها، فتركتْ قريتَها الصغيرةَ (جَاسِم)، وانتقلتْ إلىٰ المدينةِ الكبيرةِ (دمشقَ)، فعَمِلَ وَالدُهُ خَمَّارًا في حانوتٍ، ووضعَ ابنَهُ حبيبًا ـ وهو غُلامٌ ـ يعملُ لدىٰ حائك[5].

يَبدو أنَّ الحياةَ الجديدةَ في دمشقَ لم تَرُقْ لَهُ، فنزحَ إلىٰ مصرَ في أوّلِ شبابِهِ لأمرَينِ: أَحدهما أنَّ عملَه لدىٰ الحائِكِ لم يُدِرَّ عليهِ مالًا يوفِّرُ لهُ ولأسرتِهِ رَغَدَ العيش، وثانيهمَا: أنَّهُ أرادَ أنْ يَفِرَّ بعقيدتِهِ الجديدةِ التي آمنَ بها، فقد أسلمَ وحدَهُ من دونِ أسرتِهِ، ولعلَّهُ آثرَ التعجُّلَ في السَّفرِ قبلَ أنْ يعلمَ والدُهُ بأمرِ إسلامِهِ.

ويُضيفُ بعضُ المهتمينَ بالشاعرِ الطَّائيِّ أمرًا ثالثًا هو رَغبتهُ في طَلَبِ العِلْمِ، وتَشوُّقُهُ الشديدُ إلىٰ الاستزادةِ منهُ بعدَ أنْ ذاقَ شيئًا من حلاوتِهِ خلالَ تردُّدِهِ علىٰ بعضِ حَلَقَاتِ العِلْمِ والأَدَبِ في دمشقَ[6].

رَحَلَ أَبو تمام عن دمشقَ، ووصلَ إلىٰ مِصْرَ لِيستكملَ نشأَتَهُ هناكَ... وقد اختارَ – أو قُدِّرَ له– أن يُقيمَ بالمسجدِ الجامعِ (جَامعِ عمرو بن العاص) المشهورِ في القاهرةِ، يَسقِي مُرْتَادِيهِ الماءَ، ويَسْتقي هو

---

(١) وذكر أبو الفرج في الأغاني ١٦/ ٢٦٥ أنّ مولده ومنشأَه بِمَنْبِج، بقرية منها يُقال لها: (جَاسم).

(٢) بينها وبين دمشق ثمانية فراسخ، علىٰ يمين الطريق الأعظم إلىٰ طبرية، انظر معجم البلدان ٢/ ٩٤. وهي الآن بلدة (ناحية) تَتْبَعُ مِنْطَقَةَ إِزْرَعَ بمحافظةِ درعا، تبعدُ (٢٤كم) شمال غرب مدينة إزرع، انظر المعجم الجغرافي للقطر العربي السوري ٢/ ٦٠٢.

(٣) أخبار أبي تمام ٢٧٢، وذكر البديعي في هبة الأيام ٩ أنّه الأصحّ.

(٤) أخبار أبي تمام ٢٧٣. وفي وفيات الأعيان ٢/ ١٧ تاريخانِ آخرانِ لميلاده، هما: (١٧٢هـ) و(١٩٢هـ)، ورجَّح الدكتور البهبيتي في كتابه عن أبي تمام ٦١ بعد تحقيق طويل لهذه التواريخ أن تكونَ ولادته سنة (١٧٢هـ)، ولم يستبعد في موضعَيْنِ آخرَيْنِ ٦٢، ٦٤ أن تكون سنة (١٨٨هـ).

(٥) انظر تاريخ مدينة دمشق ١٢/ ١٩.

(٦) انظر مدرسة أبي تمام بين قدامىٰ المولَّدين والمتأخِّرين ١٦، وأبو تمام وموازنة الآمدي ٨، والخُصومات البلاغية والنقدية في صنعة أبي تمام ٢٥.

من العلومِ والمعارفِ والآدابِ التي كانت تُدرَّسُ في جَنَباتِ الجامِعِ من قِبَلِ عُلماءَ كِبارٍ، وأُدباءَ أَجِلَّاءَ[1].

أقامَ أبو تمام في مِصْرَ خمسَ سِنينَ وشهرَيْنِ[2]، قَضَىٰ السنةَ الأخيرةَ منها عندَ أحدِ وُجَهائِها يُدْعىٰ عَيَّاشَ بنَ لَهِيعَةَ الحَضْرَمِيَّ (ت٢١٥هـ)[3]، وكان أوَّلُ شعره في مدحِهِ علىٰ ما رواهُ الصوليّ عن الشاعرِ البحتريّ الذي قال: «سمعتُ أبا تمام يقولُ: أولُ شعرٍ قُلْتُهُ: [الطويل]

تَقِي جَمَحَاتِي لَسْتُ طَوْعَ مُؤَنِّبِي ..... [4]

ومَدحتُ بها عيَّاشَ بنَ لَهِيعةَ، فأَعطاني خَمْسَةَ آلافِ دِرْهمٍ»[5].

ثُمَّ إنَّ عيَّاشًا أحجمَ عن مُكافأتِهِ علىٰ مديحِهِ لَهُ، وبَخِلَ عليهِ بِنَوالِهِ، مع حاجتِهِ المُلِحَّةِ للمالِ في دارِ الغُربةِ، فعاتَبَهُ الطَّائيُّ، ثمَّ لَمَّا طالَ انتظارُهُ، وأَيِسَ من نوالِهِ هَجاهُ هِجاءً مُقْذِعًا، وقد أشارَ في شعرِهِ إلىٰ أنَّ انتظارَهُ نوالَهُ دامَ سَنةً كاملةً، فقال: [الكامل]

عَامٌ وَلَمْ يُنْتِجْ نَدَاكَ وَإِنَّمَا تُتَوَقَّعُ الحُبْلَىٰ لِتِسْعَةِ أَشْهُرِ[6]

وفي هذه النشأةِ المبكِّرةِ والمتسارِعةِ نَبَغَتْ شاعرِيَّتُهُ، وتجاوزتْ شُهرتُهُ مِصْرَ.

ساءتْ علاقةُ أبي تمام بعيَّاشٍ[7]، وشَعَرَ بأنَّهُ لم يَنَلْ ما كانَ يَطْمَحُ إليهِ من المالِ في هجرتِهِ، بلْ أحسَّ بأنَّه أضافَ أَلَمَ الاغترابِ إلىٰ أَلَمِ الفَقْرِ، فَغَدَتْ مُعاناتُهُ مركَّبةً، وقدْ ألمحَ إلىٰ ذلكَ بقولِهِ: [الطويل]

---

(١) انظر تاريخ بغداد ٨/ ٢٤٨، وعبقرية أبي تمام ٢٥، ونفىٰ الأديب مصطفىٰ صادق الرافعي أن يكون أبو تمام قد نشأ بمصر، أو تكوّنت منها طبيعتُهُ في الشعر، انظر وحي القلم ٣/ ٣٨٣-٣٨٤.

(٢) أشار أبو تمام إلىٰ ذلك في شعره، فقال: [الطويل]

أَخَمْسَةَ أَعْوَامٍ خَلَتْ لِغَيبِهِ وَشَهْرَانِ مِنْ عِشْرِينَ بَكْلًا مِنَ البَكْلِ؟!

وفيه دليل كذلك علىٰ أنَّ عُمُرَ أبي تمام لما غادرَ دمشق كان خمسَ عشْرةَ سنةً. (بَكْلًا من البَكْل): تَخْليطًا من التّخاليط وعَجَبًا من العَجَب، انظر شرح مشكلات ديوان أبي تمام ٢٨٦- ٢٨٧، وشرح الأعلم لديوان أبي تمام ٢/ ٢٣٩، وللصولي والتبريزي رواية أخرىٰ، انظر شرح الديوان للصولي ٣/ ٥٦٦، وشرحَه للتبريزي ٤/ ٥٢٢.

(٣) انظر الأنساب ١/ ١٧٨، وتوضيح المشتبه ٣/ ٢٥٢.

(٤) تمامه: (وَلَيْسَ جَنِيبِي إِنْ عَذَلْتِ بِمُصْحِبِي). (تَقِي): اتّقي. (جَمَحَابي): صَولاتي. (مؤنِّبي): لائمي. (جَنيبي): قلبي وهواي. (مُصْحِبي): تَابِعي ومُنقادٌلي. انظر شرح الأعلم ٢/ ٣٦٣، وشرح التبريزي ١/ ١٤٦- ١٤٧.

(٥) أخبار أبي تمام ١٢١، وثَمَّة بيتانِ لأبي تمام في شرح الأعلم، روايتُهما وشرحهُما يدلاّن علىٰ أنّ أوّل شعره كان في مدح أبي محمد يحيىٰ بن ثابت، انظر شرح الأعلم ١/ ٢١٦ البيتان (٢٠-٢١).

(٦) شرح التبريزي ٤/ ٤٥٤.

(٧) انظر في سبب فساد العلاقة بينهما: العقد الفريد ١/ ١٩٦، وأبو تمام الطائي: حياته وحياة شعره ٨٣، ٨٥.

نَأَيْـتُ فَـلَا مَـالًا حَوَيْـتُ وَلَمْ أُقِـمْ فَأَمْتَعَ إِذْ فُجِّعْتُ بِالمَالِ وَالأَهْلِ[1]

وهنا ازدادَ حنينُهُ وشَوْقُهُ إلىٰ وَطَنِهِ، فعادَ إلىٰ الشَّامِ، لِتَبدأَ مَرْحَلةٌ أُخرىٰ من مراحِلِ حياتِهِ العِلميَّةِ والشِّعرِيَّة... ولكنْ لم يَطُلْ بِهِ المُقَامُ؛ إذ سَرْعَانَ ما حَمَلَ عَصَا التَّرْحَالِ مَرَّةً أخرىٰ كما سيأتي قريبًا.

٣ – ثَقَافَتُهُ وعِلْمُهُ:

اتَّفَقَتْ طائفةٌ من المَصَادِرِ التي تَنَاولتِ الشَّاعرَ أبا تمامٍ قديمًا وحديثًا علىٰ أَنَّهُ كانَ عَلَمًا من أعلامِ عَصْرِهِ، وأميرًا من أُمراءِ البَيَانِ، بَزَّ أقرانَهُ في الشِّعرِ حِفظًا ونظمًا، وجَمْعًا (اختيارًا وانتقاءً)، وقد ساعدَهُ في ذلك ذكاءٌ حادٌّ خارقٌ، ونَفْسٌ توَّاقةٌ إلىٰ العِلْمِ والأَدَبِ والإِبْدَاعِ، وسَعْيٌ دؤوبٌ إلىٰ مجالسةِ العُلَماءِ والأدباءِ، وَوَلَعٌ بأراجيزِ العَرَبِ وأَشعارِهِم، وقدرةٌ فائقةٌ علىٰ الاستيعابِ، ثمَّ براعةٌ في الاستنباطِ، وابتكارٌ في الاستعمال.

ولعلَّ أَجْلَىٰ دليلٍ علىٰ جَوْدةِ ثقافتِهِ، وسَعةِ عِلْمِهِ شعرُهُ الذي ضمَّنَهُ معانيَ دقيقةً، وحِكَمًا جليلةً، ومَعَارِفَ وإِشاراتٍ من علومٍ مُختلفةٍ، كالقرآنِ الكريمِ، والنَّحوِ، والتَّاريخِ، وعِلْمِ الكَلامِ، والمذاهبِ الفلسفيةِ...[2] مع تلميحاتٍ دقيقةٍ إلىٰ أيّامِ العَرَبِ وأَعلامِهِم وأَنسابِهِمْ وأمثالِهِمْ ـ تُدْهِش القارئَ، وتَدفعُهُ دَفْعًا للإِقرار بعبقريةِ الشاعر أبي تمام وإمامتِهِ، في الشِّعرِ والأدب... وحسبُهُ أنْ يقولَ فيه الشاعرُ أبو الطيِّبِ المتنبِّي: «وهو أستاذُ كلِّ مَنْ قالَ الشِّعرَ بعدَهُ»[3]، ولم تُفلِح محاولاتُ حُسَّادِهِ ومُبغِضيهِ في النَّيْلِ من شخصيّتِهِ وطَمْسِ مَحاسنِ شِعْرِهِ، إذ قَصُرتْ هاماتُهم عن هَامَتِهِ، ولم تَعْلُ بهم ليَبْلُغوا شَأْوَهُ.

ومن الشهاداتِ الدَّالّةِ علىٰ ألمعيَّتِهِ وتنوّعِ ثقافتِهِ العاليةِ ما رواهُ الصُّولي عن المبرِّد أنه قال: «ما سَمِعْتُ الحسَنَ بنَ رجاءٍ[4] ذَكَرَ قَطُّ أبا تمام إلا قالَ: ذاكَ أبو التَّمامِ، ما رَأَيْتُ أعلمَ بكلِّ شيءٍ مِنْهُ»[5].

---

(١) شرح التبريزي ٤/ ٥٢٤.

(٢) انظر: أبو تمام الطائي: حياته وحياة شعره ٦٧–٧٨، وهمزيّات أبي تمام ٨، ومصادر الفكر في شعر أبي تمام ١١وما بعدها، وأبو تمام بين ناقديهِ قديمًا وحديثًا ١٠٣– ١٠٨، وأثر مذهب أبي تمام في شعر المتنبي ٤١٥ وما بعدها.

(٣) الصُّبح المُنْبي عن حيثية المتنبي ١٤٣.

(٤) أبو علي الكاتب الجَرْجَرَائي البَغْدادي (ت٢٤٤هـ)، شاعر، من الكُتَّاب البُلَغاء. انظر تاريخ مدينة دمشق ١٣/ ٨٤– ٩٠، والوافي بالوفيات ١٢/ ٩–١١، والأعلام ٢/ ١٩٣.

(٥) أخبار أبي تمام ١٧١.

لم تُفْصِحِ المَصَادِرُ عن شيوخِهِ[1] وأساتذتِهِ الَّذينَ جلسَ إليهم، وتتلمذَ عليهم، ولكنَّ إقامَتَه الطويلةَ بالمسجدِ الجامعِ في مصرَ -كما مرَّ- تَدُلُّ عَلىٰ أَنَّه كانَ يُمضي وقتَهُ كُلَّهُ في حَلَقَاتِ العِلْمِ المختلفةِ المبثوثةِ في أنحاءِ المسجدِ، وكأنّي بهِ كانَ يَصْحُو نشيطًا في الأَسْحَارِ يملأُ جِرارَ الماءِ الـمَبْثُوثةَ في أطرافِ الـمَسْجِدِ؛ لئلا يَشْغَلَهُ العملُ عن العِلْمِ الذي كانتْ جَلَسَاتُهُ تبدأُ عَقِبَ صلاةِ الْفَجْرِ.

وقد استطاعَ الطَّائيُّ أنْ يجمعَ بينَ تحصيلِ عددٍ من العلومِ في آنٍ واحدٍ، لكنَّهُ كانَ أميلَ إلىٰ الأدبِ؛ لذلك أكثرَ من مجالسةِ الأدباءِ والشعراءِ، ينهلُ فنونَ الشّعرِ والأدبِ من مَعِينهم، وإذا انفضَّتْ **حِلَقُ** الدَّرْسِ خلا بنفسِهِ؛ لِيَنْكبَّ علىٰ أراجيزِ العَرَبِ وأشعارِهم يَستظهِرُها مع فَهْمٍ دقيقٍ لِمَعَانيها. رَوَتْ المصادرُ أَنَّهُ كانَ يحفظُ أربعَةَ عَشَرَ ألفَ أُرجوزةٍ غيرَ القصائدِ والمقاطيعِ[2]، ونُقِلَ عَنهُ قولُه: «لَمْ أَنْظِمْ شِعرًا حتَّىٰ حَفِظْتُ سَبعةَ عَشَرَ دِيوانًا للنساءِ خاصَّة دُونَ الرِّجَالِ»[3]، فهو أحدُ حُفَّاظِ العَرَبِ الأذكياءِ المعدودينَ[4].

وتُعَدُّ قراءةُ الكتبِ رافدًا كبيرًا من روافدِ ثقافةِ أبي تَمَّامٍ العاليةِ، ومصدرًا ثرًّا من مصادرِ عِلْمِهِ الجَمِّ، وقد عبَّرَ هُوَ نَفْسُهُ عن شَغَفِهِ بالقراءةِ وأهمِّيتِها في تحسين كلامه وتجويد شِعرِهِ، وصرَّحَ بِوَلُوعِهِ بالنَّظرِ في الكُتُبِ في خبرٍ رَوَاهُ ابنُ المعتزِّ، قَالَ فيهِ: «حدَّثني أبو الغُصْنِ مُحَمَّدُ بنُ قُدَامة[5] قالَ: دخلتُ علىٰ حبيبِ بنِ أوسٍ بقَزْوِينَ وَحَوالَيْهِ من الدَّفاتِرِ ما غَرِقَ فيهِ فَمَا يَكَادُ يُرَىٰ! فَوقفتُ ساعةً لا يَعْلَمُ بِمَكَاني لِمَا هُوَ فيه، ثمَّ رَفَعَ رأسَهُ فنظرَ إليَّ وسلَّمَ عليَّ، فقلتُ: يا أبا تمامٍ إنّكَ لَتَنظُرُ في الكُتُبِ كثيرًا، وتُدْمِنُ الدَرْسَ، فما أَصْبَرَكَ عليها! فقالَ: واللهِ مالي إِلْفٌ غَيْرُهَا ولا لَذَّةٌ سِوَاهَا، وإِنِّي لَخَلِيقٌ إِنْ أَتَفَقَّدْهَا أَنْ أُحْسِنَ»[6].

---

(١) ذكر الصولي نفرًا روىٰ عنهم أبو تمام أخبارًا متفرّقة، لكن ليس ثَمّة ما يدلّ علىٰ أنَّه تلقّىٰ عليهم العِلْم، انظر أخبار أبي تمام ٢٤٩-٢٥٨، وذكر الدكتور عمر فرّوخ في كتابه عن أبي تمام ٤٠ أنه أخذ عن الشاعر ديكِ الجِنّ الحِمْصِيّ (١٦١-٢٣٥هـ).

(٢) انظر وفيات الأعيان ٢/ ١٢، وسير أعلام النبلاء ١١/ ٦٨، والوافي بالوفيات ١١/ ٢٩٣، وشرح أبيات المغني ٢/ ١٥٨.

(٣) المثل السائر ٣/ ٢٥٢.

(٤) عبقرية أبي تمام ٢٦.

(٥) لم أعثر له علىٰ ترجمة.

(٦) طبقات الشعراء ٢٨٣.

وعبَّرَ أبو تمامٍ عن شَغَفِهِ وَوَلَعِهِ بالعِلْمِ ومكانِهِ مِنْهُ صَراحةً في شعرِهِ، إِذْ جَعَلَهُ لَصِيقَ فؤادِهِ وشَاحِذَ ذِهْنِهِ، وكاشفَ هَمِّهِ؛ فَقَالَ:[الطويل]

وَمَا أَنَا بِالغَيْرَانِ مِنْ دُونِ جَارِهِ ... إِذَا أَنَا لَمْ أُصْبِحْ غَيُورًا عَلَىٰ العِلْمِ

لَصِيقُ فُؤَادِي مُذْ ثَلَاثُونَ حِجَّةً ... وَصَيْقَلُ ذِهْنِي وَالمُرَوِّحُ عَنْ هَمِّي[1]

وإنَّ اختياراتِهِ الشِّعريَّةَ -ولاسيَّما الحَماسةُ- دليلٌ آخرُ علىٰ سَعَةِ اطِّلاعِهِ، وقوّةِ بصيرتِهِ، وعِلْمِهِ الشاملِ بالشِّعرِ وروايتِهِ.

ومن العواملِ المؤثّرة في تكوينِ ثقافتِهِ ـ وإنْ كانَتْ بعدَ نُبوغِهِ ـ مقابلاتُهُ وأَسْفارُهُ، وما كانَ يتلقّاهُ ويَسْمَعُه في قصورِ الخُلفاءِ والأمراءِ والوزراءِ والكُتّابِ ودَواوينهم التي كانت تَحْفِلُ بالمناظراتِ العلميَّةِ والأدبيةِ المختلفةِ، وكانَ لذلك دَوْرٌ في صَقْلِ ثَقافَتِهِ التُّراثيةِ، وتَطْعيمِهَا بعلومِ حضارةِ عصرِهِ، حتَّىٰ قالَ بعضُهم: «شيئانِ يُقَدِّمانِ أبَا تمَّام: ثقافةٌ حديثةٌ تُسايرُ عَصْرَها، وثقافةٌ عَريقةٌ تستوعِبُ التراثَ»[2].

وقد أحسنَ أبو تمام توظيفَ مكوِّناتِ ثقافتِهِ في شِعرِهِ، ولاسيَّما ثقافتُهُ اللغويةُ المتميّزةُ. إنَّ غزارةَ المادةِ اللغويَّةِ في شعرِهِ أدهشتِ القدماءَ والمُحدَثين، حتّىٰ إنَّ شاعرًا بارعًا وأديبًا مقتدِرًا مثلَ أبي العلاءِ المعرّيِّ (ت٤٤٩هـ) -وهو أحدُ شرَّاحِ ديوانِهِ- كانَ يتهيَّبُ تَغْلِيطَهُ في لفظٍ أو تركيبٍ لَمْ يَجِدْ لَهُ وجهًا في العربيةِ، ويعلّلُ ذلكَ بقوله: «ويجوزُ أنْ يكونَ هذا غَلَطًا علىٰ الطائيِّ مِمَّنَ عَابَهُ، إذ كانَ مثلُه مَعَ أَدبِهِ لا يَغِيْبُ عنهُ مثلُ ذلكَ»[3]، أو بقوله: «ويجوزُ أنْ يكونَ أبو تمامٍ سَمِعَها في شعرٍ قديمٍ، لأنَّهُ كان مُسْتَبْحِرًا في الروايةِ»[4]، وقد كرَّرَ أبو العلاءِ مِثْلَ هذه العباراتِ في مواضعَ أُخرىٰ نَقَلَها عَنْهُ تلميذُهُ التبريزيُّ في شرحِ الدِّيوانِ.

ولم يَكُنْ مَوْقِفُ أبي العلاءِ تعصُّبًا لَهُ، أو مداراةً لتقدُّمِهِ، بَلْ ثِقَةً منه بِعِلْمِهِ ومحفوظِهِ من لغةِ العَرَبِ، وتيقُّنًا منهُ أنَّهُ يَبْعُدُ أَنْ يتفوَّهَ بلفظٍ لَمْ يَرِدْ عَنِ العَرَبِ، أو في أَشعارِهم، لأنَّ كَثْرَةَ قراءتِهِ لها

---

(١) شرح التبريزي ٤/ ٤٩٥.

(٢) مقدّمة القصيدة عند أبي تمام والمتنبي ٥٤.

(٣) شرح التبريزي ١/ ٢٨٦، نقلًا عن (ذكرىٰ حبيبٍ) شرحِ أبي العلاء المفقود لديوان أبي تمام.

(٤) المصدر السابق ١/ ٢٩٩-٣٠٠. وانظر مثله في ١/ ٢٩٣، ٢/ ٤٦، ٢٥٥، ٣/ ٩، ١٩٣.

كانَتْ -بتعبيرِ الدكتور طه حسين- قد ملأتْ حافظتَهُ وخيالَهُ وعَقْلَهُ بالمَعَاني والألفاظِ التي اسْتَعْمَلَها الشعراءُ[1].

وقد منحَ هذهِ الثقةَ أبا تمامٍ عالمٌ آخرُ من علماءِ العربيَّةِ المُبَرِّزينَ، هو الزَّمَخْشَري (ت ٥٣٨هـ)، الذي دعا إلىٰ جوازِ الاستشهادِ بشعرِهِ مَعَ أَنَّهُ مولَّد متأخِّر عن عصرِ الاحتجاجِ، فقال: «وهو وإِنْ كانَ مُحْدَثًا لا يُسْتَشْهَدُ بِشِعْرِهِ في اللُّغَةِ فهو مِنْ عُلَمَاءِ العَرَبيَّةِ، فاجعلْ ما يقولُهُ بمنزلةِ ما يَرويهِ، ألا تَرىٰ إلىٰ قَوْلِ العُلماءِ، الدَّليلُ عليهِ بيتُ الحَماسةِ، فيقتنِعونَ بذلكَ لوثُوقِهم بروايتهِ وإتقانِهِ؟»[2].

وثلَّثَ هذه الثّقةَ قبلَهما وبعدَهما نحاةٌ آخرونَ استشهدوا أو تمثَّلوا بِشِعْرِهِ في مسائلَ لُغويةٍ أو نحويةٍ أو صرفيةٍ، منهم أبو العبَّاسِ المبرّدُ (ت٢٨٥هـ)[3]، وأبو القاسم بنُ محمدِ بنِ سعيدٍ المؤدِّبُ (ت بعد ٣٣٨هـ) ، وأبو عليٍّ الفارسيُّ (ت٣٧٧هـ) ، وابنُ الشَّجَريِّ (ت٥٤٢هـ)، والسُّهَيْليُّ (ت٥٨١هـ)، والبَيْضَاوِيُّ (ت٦٨٥هـ)، والرَّضِيُّ (ت٦٨٦هـ)، وابنُ هشامٍ الأنصاريُّ (ت٧٦١هـ)[4]. ونقلَ السُّيوطيُّ عنِ الزَّرْكَشِيِّ (ت٧٩٤هـ) قولَهُ: «وَوَقَعَ في كلامِ الزَّمَخْشَري وغيرِه الاستشهادُ بشعرِ أبي تمام، بل في (الإيضاحِ) للفارِسيِّ، ووُجِّهَ الاستشهادُ بتقرير النَّقَلةِ كلامَهُمْ، وأنَّه لم يَخْرُجْ عَنْ قَوانينِ العَرَبِ»[5].

وَمِنْ أقوالِ المتأخِّرينَ الذين أَدْهَشَتْهُمْ أَلفاظُهُ قولُ المحقِّقِ عبد السلام هارون: «... فكثيرٌ مِنْ أَلفاظِهِ قد تَفُوتُ ما وصَلَ إلينا من مَعَاجِمَ... حتَّىٰ لَيَظُنُّ المتعجِّلُ أَنَّ الرَّجُلَ قد أَخْطَأَ، وهو علىٰ عَيْنِ

---

(١) من حديث الشعر والنثر ٩٩.

(٢) الكشاف ١/ ٢٠٨، وانظر أساس البلاغة ١/ ٨٤ مادة (تمهل)، وشرح الفصيح للزمخشري ٢/ ٥٦٩، وانظر الخزانة ١/ ١٤١-١٤٢.

(٣) عزاه إليه ابن جنّي في المحتسب ١/ ٢٣١، وانظر لغة الشعر: دراسة في الضرورة الشعرية ٤٥، واستشهد أبو الفتح نفسُه ببيت لأبي تمام في سرّ صناعة الإعراب ٢/ ٦٣١، قال: «وإن كان مُحْدَثًا»، مع أنّ مذهبه الاستشهادُ بأقوال المولَّدين في المعاني دون الألفاظ. انظر الخصائص ١/ ٢٤، والمحتسب ١/ ٢٣١.

(٤) انظر دقائقَ التصريف ٧٠، ١٠٢، ١٢٠، ١٨١، ٣٥٢، ٥١٦ (والمؤدِّبُ مؤلِّفُ الكتابِ شِبْهُ مجهولٍ، انظر مقدمة محقّقه الدكتور حاتم الضّامن ٦-٩)، وكتابَ الإيضاح ١١٨ (وشرح شواهده للقَيْسي ١٣٥-١٣٦، ولابن بريّ ١١٢)، وأماليَ ابن الشجريّ بتحقيق الدكتور محمود الطناحي ١/ ١٠٢، ٣/ ١٤٢، ١٩٦، والرَّوْضَ الأُنُف ١/ ١٤٢، وتفسيرَ البيضاوي ١/ ٥٧، وشرحَ الكافية ١/ ٢٣٥، ٢٥٨ (وذَكَرَ البغداديّ في الخزانة ١/ ٦-٧، أنّ الرّضيّ تَبِعَ في ذلك الزمخشريّ)، وشرحَ شذور الذهب ٥٨، والمغنيَ بتحقيق الدكتور عبد اللطيف الخطيب ١/ ٥٢٦-٥٢٧، وشرحَ أبياته ٢/ ١٥٦.

(٥) المزهر ١/ ٨٥، وانظر البُلْغة في أصول اللُّغة ١٠٧، والفنّ والصّنعة في مذهب أبي تمام ٩٥-١٣٢.

الصَّواب»[1]، وقولُ الدكتور نجيب البهبيتيّ: «وديوانُ أبي تمام أغزرُ الدواوينِ، وأكثرُها عددَ لفظٍ، فإنَّ سَعةَ مادَّتِهِ اللُّغويَّةِ تَدعو إلىٰ الدَّهشةِ، وإنَّ الإنسانَ ليُسَائِلُ نفسَهُ عن مقدارِ ما كانَ هذا الشاعرُ يُلِمُّ بهِ من مفرداتِ اللُّغةِ، إذا كَانتْ هذهِ المجموعةُ الضخمةُ هي مقدارَ ما كانَ يَجري منها علىٰ لسانِهِ، ويَسْتَعْمِلُهُ في شِعْرِهِ»[2]

إنَّ تلكَ العباراتِ و النصوصَ وغيرَها عن ألفاظِ أبي تمام التي هي جزءٌ من تراكيبِهِ ولغتِهِ كانتْ من الدوافعِ التي رغَّبتني في اختيارِ شعرِ هذا الشاعرِ الـمُفلِقِ ليكونَ مادةً لموضوعِ هذا البحثِ، وآمُلُ أنْ أكونَ قَدْ وُفِّقْتُ في اختيارِهِ.

٤ – أُسْرَتُهُ:

ضَنَّتِ الـمَصَادِرُ بِذِكْرِ أخبارِ أُسْرَتِهِ، فهي لم تُورِدْ إلا نُتَفًا لا تُروِي ظمأَ الباحِثِ عن كلِّ ما يتَّصِلُ بالطَّائيِّ لمعرفةِ مَدىٰ تأثيرِه فِي شِعْرِهِ.

ومن يفتِّشْ كتابَ (أخبار أبي تمام) للصُّوليّ (ت٣٣٥هـ) -وهو أحدُ أقربِ المصادرِ إلىٰ عصرِ الشاعرِ- يَجِدْهُ يَذكُرُ أخبارًا يسيرةً عن فَرَدَيْنِ فقط من أفرادِ أُسْرَتِهِ؛ أحدُهما أخوه، يُقالُ له: (سَهْمٌ)، وكانَ يقولُ الشّعرَ، لكنَّهُ دونَ شِعْرِ أخيهِ، وقد قَصَدَ سَهْمٌ أخاهُ أبا تمام يومًا يَسْتمنِحُهُ مالًا، فاعتذرَ بأنَّهُ لا يُمْسِكُ يدَهُ علىٰ ما يَأتيهِ مِنْ مالٍ، ولكنَّه كتبَ قصيدةً إلىٰ أحدِ الأمراءِ يُوصِيهِ فيها بأخيهِ سَهْمٍ خيرًا[3]. وثانيهما هو ابنُهُ تمَّامٌ، وكانَ ظريفًا كأبيه، ويقول الشعرَ أيضًا، وقد أوردَ أبو بكرٍ الصوليّ له خبرًا طريفًا مع أميرِ خُراسانَ محمَّدِ بنِ طاهرٍ (ت٢٩٨هـ)، وكانَ تمَّامٌ مِمَّن دَخَلَ عليه لِتَهنِئَتِهِ بالإمارةِ[4].

تُضَمُّ إلىٰ الأخبارِ اليسيرةِ السابقةِ إشاراتٌ وردتْ في شعرِهِ، ففيهِ رثاءٌ لزوجتِهِ[5]، ورِثاءٌ لأحدِ أبنائِهِ سَمَّاهُ أبا عليّ، ولآخر سَمَّاهُ مُحَمَّدًا، وفي المقطوعةِ الأخيرةِ التي رَثَىٰ بها ابنَهُ محمَّدًا، وردَ بيتٌ يُشيرُ إلىٰ موتِ أبنائِهِ وإخوتِهِ في عامٍ واحدٍ، يقول: [الطويل]

---

(١) همزيّات أبي تمام ٨.

(٢) أبو تمام الطائي: حياته وحياة شعره ٢٣٦.

(٣) انظر أخبار أبي تمام ٢٥٩-٢٦٠.

(٤) انظر المصدر السابق ٢٦١-٢٦٢.

(٥) انظر شرح التبريزي ٤/ ٥٣، وفيه أنَّهُ رثاءٌ لامرأة أخرىٰ، لكن جاء في كتاب الدكتور البهبيتي ٤٤، وكتاب الدكتور فرّوخ ٣٧ عن أبي تمام أنّه رثاءٌ لزوجته، معتمدَيْنِ علىٰ ديوانه المخطوط.

تَتَــابَعَ فِي عَــامٍ بَنِــيَّ وَإِخْــوَتِي فَأَصْـبَحْتُ إِنْ لَمْ يُخْلِـفِ اللهُ وَاحِـدَا[1]

وكانَ لهذهِ المصائبِ والرَّزايَا التي كانتْ تَتَوالىٰ عليهِ تأثيرٌ في حياتِهِ وشِعْرِهِ.

٥ – صِفاتُهُ وأَخْلاقُهُ:

تواترتِ الأخبارُ واتّفقتِ المصادرُ التي تحدّثتْ عن شخصيّةِ أبي تمامٍ علىٰ أنَّهُ كانَ يتميّزُ بذكاءٍ حادٍّ متَّقِدٍ، وعقلٍ راجحٍ، وحافظةٍ قويّة، وبديهةٍ سريعةٍ فاقَ بها معاصِريهِ منَ الشعراءِ والأدباءِ، حتَّىٰ ذُكِرَ أنَّهُ كانَ يُجيبُ من يُكلِّمُهُ قبلَ انقضاءِ كلامِهِ، كأنَّهُ عَلِمَ ما يقولُ فأَعدَّ له جوابَه[2].

ومِنَ الشواهد التي أضحتْ لازِمةً لسيرتِهِ، ويُستَدَلُّ بها علىٰ ذكائِهِ وحُضورِ بديهتِهِ ما رواهُ ابنُ رشيقٍ، قال: «ومِنْ عَجيبِ ما رُويَ في البديهةِ حكايةُ أبي تمامٍ حين أَنشدَ أحمدَ بن المعتصم (ت٢٥٢هـ) بِحَضْرَةِ أبي يُوسفَ يعقوبَ بنِ إسحاقَ بنِ الصَّبَاحَ الكِنْديِّ (ت نحو ٢٦٠هـ) فيلسوفِ العَرَبِ: [الكامل]

إِقْــدَامَ عَمْــرٍو فِي سَــمَاحَةِ حَــاتِمٍ فِيْ حِلْــمِ أَحْنَــفَ فِي ذَكَــاءِ إِيَــاسِ

فقالَ لهُ الكِنْدِيُّ: ما صنعتَ شيئًا! شبَّهتَ أميرَ المؤمنينَ ووليَّ عهدِ المسلمينَ بصَعَالِيكِ العربِ! ومَنْ هؤلاءِ الذينَ ذَكَرْتَ؟ وما قَدْرُهُمْ؟ فأَطرقَ أبو تمام يَسيرًا، وقال: [الكامل]

لا تُنْكِـرُوا ضَرْبِـي لَـهُ مَـنْ دُونَـهُ مَـثَلًا شَـرُودًا فِي النَّـدَىٰ وَالبَـاسِ

فَـاللهُ قَـدْ ضَـرَبَ الأَقَـلَّ لِنُـورِهِ مَـثَلًا مِـنَ الـمِشْكَاةِ وَالنِّـبْرَاسِ[3]

... وقد قيلَ: إنَّ الكِنْدِيَّ لَمَّا خَرَجَ أبو تمام قالَ: هذا الفَتَىٰ قليلُ العُمرِ؛ لأَنَّهُ يَنْحِتُ من قَلْبِهِ، وسيموتُ قريبًا، فكانَ كذلك»[4]، وفي وَفَيَاتِ الأَعيانِ: «... ولَمَّا أُخِذَتِ القصيدةُ من يدهِ لم يَجِدُوا فيها هذَيْنِ البيتَيْنِ، فَعَجِبُوا مِنْ سُرْعَتِهِ وفِطْنَتِهِ»[5].

---

(١) شرح التبريزي ٤/ ٦٤، وانظر ٤/ ٦٧٧ (زياداته).

(٢) انظر أخبار أبي تمام ٧٢، وعبقرية أبي تمام ٩.

(٣) يُشِيرُ إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ...﴾ [النور: ٣٥].

(٤) العمدة ١/ ٣٥٥-٣٥٦، وانظر الخبَر والشعر في أخبار أبي تمام ٢٣١-٢٣٢، وشرح التبريزي ٢/ ٢٤٩-٢٥٠.

(٥) ٢/ ١٥.

كان أبو تمام أسمرَ اللونِ، طَويلًا، فَصِيحًا، حُلوَ الكلامِ، فيه تَمتمةٌ يسيرةٌ، وفي لسانِه حُبْسَةٌ[1].

ويُستَشَفُّ من أخبارِهِ وأشعارِهِ أنَّهُ كانَ ظَرِيفًا، خفيفَ الرُّوحِ، قويَّ الشخصيةِ، عزيزَ النَّفْسِ، سَلِيمَ الطِّبَاعِ، مُرْهَفَ الحِسِّ، لطيفَ العِشْرَةِ، كَرِيمَ الشَّمائلِ، سَخيًّا إلىٰ حدِّ التَّرَفِ والإسرافِ في حياتِهِ الشخصيَّةِ ومعَ الآخرينَ، وفيًّا معَ أصدقائِهِ ومُحِبِّيهِ، ناصِحًا لَهُمْ، مُحِبًّا للخيرِ.

وقد وُفِّقَ الشَّاعِرُ البحتريُّ في التَّعبيرِ عن شَمائلِهِ ومناقِبِهِ بعبارةٍ وجيزةٍ عندما أَبدَىٰ إعجابَهُ بشخصيةِ أستاذِهِ الطَّائيِّ لأحدِ مُحدِّثِيهِ، فقال: «واللهِ يا أبا الحَسَنِ لو رأيتَ أبا تمَّامٍ الطَّائيَّ لرأيتَ أكملَ الناسِ عَقلًا وأَدبًا، وعَلِمْتَ أنَّ أقلَّ شيءٍ فيه شِعْرُهُ!»[2].

٦ – أَسْفَارُهُ:

كان أبو تمامٍ كثيرَ الأسفارِ، دائمَ التَّرحالِ، يَضْرِبُ في الأرضِ شرقًا وغربًا... استُهلَّتْ قِصَّتُهُ مع السَّفَرِ منذ طفولتِهِ عندما غادرَ قريتَهُ الصغيرةَ (جَاسِمًا) إلىٰ (دِمَشْقَ) ثم يَمَّمَ نحوَ (مِصْرَ)، فأَقَامَ بها خَمسَ سِنينَ، ثمَّ قفلَ رَاجِعًا إلىٰ (الشَّامِ)، وقد سَبَقَتِ الإشارةُ إلىٰ ذلكَ.

عادَ أبو تمام إلىٰ الشامِ وهو شاعرٌ قد نَبَغَ، وذاعَ خبرُ شعرِهِ بعدَ قصائدِ مدحِهِ ثمَّ عتابِهِ ثم هجائِهِ في عيَّاشِ بنِ لَهِيعةَ الحَضْرَميِّ، ومهاجاتِهِ الشاعرَ المصريَّ يوسفَ السرَّاجَ[3] في مصرَ.

لم يَكَدْ يَضَعُ عَصَا السَّفرِ عن عاتِقِهِ في دمشقَ حتَّىٰ حَمَلها ثانيةً إلىٰ حِمْصَ، حيثُ اتّصلَ فيها بآلِ عبدِ الكريمِ الطائيينَ ومدحَهم، وهَجَا خُصومَهم، وفي هذه الفترةِ سافرَ إلىٰ الرَّقَّةِ في الجزيرة الفُراتِيةِ، ومدحَ وَالِيَهَا الشاعرَ محمدَ بنَ حسَّانٍ الضَّبِّيَّ (ت٢٣٠هـ)[4]، كبيرَ بَني ضَبَّةَ في هذهِ الناحيةِ.

ثم توالتْ أسفارُهُ خارجَ الشَّام، حيثُ سافرَ إلىٰ مِصْرَ ثانيةً، ثمَّ إلىٰ العراقِ، والحجازِ، وأَذَرْبِيجَانَ، وخُراسَانَ، وأَرْمِينِيَةَ... وطاف كثيرًا من المدنِ التابعةِ لهذهِ الولاياتِ الكبيرة، وقد دفَعَتْ كثرةُ أسفارِهِ

---

(١) انظر هبة الأيام ٩، وللتوسع في صفاته انظر أخبار أبي تمام ٢٥٩، وأبو تمام: حياته وحياة شعره ٣٨ – ٤٣، وليالٍ خمس مع أبي تمام ١٤، وأبو تمام وموازنة الآمدي ١٦-٢٤.

(٢) انظر أخبار أبي تمام١٧١. ومُحدِّث البحتري هو علي بن إسماعيل النُّوبَخْتِي، رَوىٰ عن ثعلب. انظر تاريخ بغداد ١١/ ٣٤٧، ولم يذكر الخطيب البغدادي تاريخ وفاته.

(٣) انظر الوساطة ١٨-١٩، وأبو تمام: حياته وحياة شعره ٨٥-٨٧، ولم يذكرا تاريخ وفاته.

(٤) انظر معجم الأدباء ٦/ ٢٤٨٥، والأعلام ٦/ ٨٠.

الدكتور علي شلق إلىٰ القول: «أبو تمام شاعرُ أَسْفَارٍ وعَنَاءٍ وتأمُّلاتٍ»[1].

كان لهذه الأسفارِ أثرٌ كبيرٌ في حياتِهِ وثقافتِهِ وشعرِه؛ لأنَّه كان يتّصلُ في كلِّ بَلَدٍ يسافرُ إليهِ بِعِلْيَةِ القَوْمِ وكُبَرائِهِمْ مِنَ الخلَفَاءِ[2]، والأُمراءِ[3]، والوزراءِ[4]، والقُضاةِ[5]، وكِبارِ قوَّاد[6] الجيش، والكُتَّابِ الكِبَارِ[7]... يَمدحُهم[8] ويَرثي مَوتاهُمْ، فيَسْحَرُهُمْ شِعرُهُ وبيانُهُ، فيُكرمونَ وِفادتَهُ، ويُغدِقونَ عليه الأموالَ والجوائزَ، حتَّىٰ طارتْ شهرتُهُ في كُلِّ صِقْعٍ، ونالَ مالًا وفيرًا؛ لكنَّهُ بدَّدَهُ لإسرافٍ كانَ فيهِ.

لم تَقْتَصِرْ أسفارُ أبي تمامٍ علىٰ هذهِ الرِّحْلَاتِ الشَّاقَّةِ، بلْ وصلَ بهِ الأمرُ إلىٰ مصاحبةِ بعضِ القوَّادِ في المعاركِ الكبيرةِ المشهورةِ؛ يَصفُهَا وصفًا تاريخيًّا وجغرافيًّا دقيقًا في شعرِهِ، ومِنْ ذلكَ مرافقتُهُ الخليفةَ المعتصِمَ باللهِ في معركةِ عمُّوريَّةَ المشهورةِ معَ الرُّومِ سنةَ ثلاثٍ وعشرينَ ومِئتينِ للهجرةِ[9].

وقد أشارَ في شعرِهِ إلىٰ أسفارِهِ المتَّصِلةِ، فقال: [البسيط]

بِالشَّامِ أَهْلِي وَبَغْدَادُ الهَوَىٰ وَأَنَا ... بِالرَّقَّتَيْنِ وَبِالفُسْطَاطِ إِخْوَانِي

---

(١) أبو تمّام ١٠٨. ولم أشأ التفصيل؛ لأنّ البحث في أسفاره ورحلاته يَطول؛ ولأنّ غيري أفاض في ذلك. انظر: أبو تمام: حياته وحياة شعره ٦٢-١٧٠، وأبو تمام بين أشعاره وحماسته ٦١-١٩٨.

(٢) مَدَحَ ثلاثة من خلفاء بني العباس، هم: المأمونُ (ت٢١٨هـ)، والمعتصمُ بالله (ت٢٢٧هـ)، والواثقُ بالله (ت٢٣٢هـ).

(٣) منهم: أميرا دمشقَ أبو المغيث موسىٰ بنُ إبراهيمَ الرَّافقيّ (ت؟)، ومالكُ بنُ طوقٍ التَّغلبيّ (ت٢٥٩هـ)، وأميرُ خراسانَ عبدُ الله بنُ طاهرٍ (ت٢٣٠هـ)...

(٤) منهم: سُليمانُ بنُ وَهْبٍ (ت٢٧٢هـ)، ويحيىٰ بنُ ثابتٍ (ت؟)، والحسنُ بنُ سهلٍ (ت٢٣٦هـ)، ومحمَّدُ بنُ عبدِ الملكِ الزيَّاتُ (ت ٣٣هـ)...

(٥) منهم: قاضِي نَصِيبِينَ ورأسَ عينٍ حُبَيْشُ بنُ المُعَافَىٰ (ت؟)، وقاضي القضاةِ أحمدُ بنُ أبي دُوَادٍ (ت٢٤٠هـ).

(٦) منهم: خالدُ بنُ يزيدَ الشيبانيُّ (ت٢٣٠هـ)، وأبو سعيدٍ محمَّدُ بنُ يوسفَ الثَّغْرِيُّ (ت ٢١٤ هـ)، ومحمَّدُ بنُ الهيثم بنِ شُبَانَةَ (ت ؟)، والأَفْشِينُ (خَيذَرُ بنُ كَاوسَ ت؟)، وأبو دُلَفَ القاسمُ بنُ عيسىٰ العِجْليّ (ت؟)، ومحمَّدُ بنُ حُمَيدٍ الطُّوسيُّ (ت٢١٤هـ)، وجعفرٌ الخيَّاطُ (ت؟).

(٧) منهم: إبراهيمُ بن وهْبٍ (ت؟)، وإسحاقُ بنُ أَبي رِبْعِيٍّ (ت؟)، وغالبٌ السَّعديُّ (ت؟)، والحَسَنُ بنُ وَهْب (ت نحو٢٥٠هـ).

(٨) للاطلاع علىٰ المزيد عن المديح في شعر أبي تمام انظر بدر التمام في شرح ديوان أبي تمام ١/ ٣١، وأمراء الشعر العربي في العصر العباسي ١٨٨-١٨٩، وأبو تمام: فنه ونفسيته من خلال شعره ٩٩-٣١٢.

(٩) انظر قصيدته البائيّة في مدح المعتصم وفتح عمُّوريّة في شرح التبريزي ١/ ٤٠- ٧٤. وذكر الدكتور صفاء خلوصي في هامش كتابه فنّ التقطيع الشعري والقافية ٦٩ أنَّ (عمُّوريَّة) هي مدينة (بورصة) التركيّة المعروفة.

وَمَا أَظُنُّ النَّوىٰ تَرْضَىٰ بِمَا صَنَعَتْ حَتَّىٰ تُطَوِّحَ بِي أَقْصَىٰ خُرَاسَانِ[1]

ولم يكتفِ بهذا، بل صرَّحَ في موضعٍ آخرَ بأنَّ وطنَهُ ظهورُ الإبلِ، فهوَ لا يكادُ يَنْزِلُ عنها، يقولُ: [البسيط]

خَلِيفَةُ الخِضْرِ مَنْ يَرْبَعْ عَلَىٰ وَطَنٍ فِي بَلْدَةٍ فَظُهُورُ العِيسِ أَوْطَانِي[2]

ويبدو أنَّ أبا تمام مَلَّ الأسفارَ في آخرِ عُمُرِهِ، فَرَغِبَ في الاستقرارِ، والحُصولِ علىٰ وظيفةٍ ثابتةٍ يعيشُ بها، وأظهرَ ذلكَ لبعضِ[3] أصدقائِهِ من ذوي المناصِبِ، فولَّاهُ بريدَ المَوْصِلِ، ولكن لم يُتِمَّ سَنَتَيْنِ حتَّىٰ جاءَهُ الأجَلُ، وسلَّمَ الرُّوحَ لخالِقِها[4].

٧ – مُؤَلَّفاتُهُ:

قَصَرَ أبو تمامٍ جهودَه في التأليفِ علىٰ المختاراتِ الشِّعريَّةِ، فكأنَّهُ نَذَرَ نفسَهُ للشِّعرِ قَرْضًا وجَمْعًا، وقد أشارَ الآمِديُّ إلىٰ شَغَفِهِ بالشِّعر، فقال: «وكانَ أبو تمامٍ مُسْتَهْتَرًا بالشِّعرِ، مشغوفًا بهِ، مشغولًا مُدَّةَ عُمُرِهِ بتبحُّرِهِ ودراستِهِ، ولهُ كُتُبُ اختياراتٍ مؤلَّفةٌ فيهِ مشهورةٌ معروفةٌ»[5].

وقَدْ بَلَغَتِ اختياراتُهُ الشعريّةُ سَبْعَ مَجْمُوعاتٍ، هي[6]:

١ ـ الحَمَاسَةُ: ويُسمَّىٰ أيضًا (كتاب الحماسة) و(ديوان الحماسة)، وهو أشهرُ كتبِهِ علىٰ الإطلاق، وما أَنْ خرجَ للناسِ حتَّىٰ طارَ ذِكْرُهُ في الآفاقِ، وأقبلَ عليهِ الشعراءُ والأدباءُ والكُتَّاب في مختلفِ العصورِ نَسخًا وحِفظًا وشَرحًا، حتَّىٰ بلغتْ شروحُهُ عندَ بعضِ[7] من أحصاها ثمانيةً وأربعين شرحًا. اختارَ فيهِ أبو تمامٍ نحوَ سبعِ مئةٍ وثمانينَ قطعةً لنحوِ أربعِ مئةٍ وخمسةٍ وستينَ شاعرًا، من

---

(١) شرح التبريزي ٤/ ٣٠٩–٣١٠.

(٢) المصدر السابق ٣/ ٣٠٨.

(٣) هو الحسنُ بن وَهْب، كان كاتبًا للوزير محمد بن عبد الملك الزيّات، انظر أخبار أبي تمام ٢٧٢، والعمدة ١/ ١٦٨، ونزهة الألباء ١٥٦.

(٤) انظر وفيات الأعيان ٢/ ١٥–١٦، وأبو تمام الطائي: حياته وحياة شعره ١٦١، ١٧٠، وأبو تمام شاعر الخليفة محمد المعتصم بالله ٣٤–٣٥.

(٥) الموازنة ١/ ٥٨، و«المُسْتَهْتَرُ بِالشَّيءِ، بِالفتح: المُولَعُ بِهِ» القاموس المحيط (هتر).

(٦) انظر الفهرست ١٩٠، والموازنة ١/ ٥٨، ووفيات الأعيان ٢/ ١٢، ودائرة المعارف الإسلامية ١/ ٣٢١، وأعيان الشيعة ٤/ ٥١٢، والأعلام ٢/ ١٦٥.

(٧) هو الدكتور محمد عثمان علي في كتابه شروح حماسة أبي تمام ١/ ٧٢–٩٢.

الشعراءِ المشهورينَ والمغمورينَ القدماءِ والـمُحْدَثين. قال المرزوقي: «وَقَعَ الإجماعُ مِنَ النُّقَّادِ علىٰ أَنَّهُ لم يتَّفقْ في اختيارِ المقطَّعاتِ أَنْقَىٰ مِمَّا جَمَعَهُ»[1].

٢ ـ فحولُ الشُّعراءِ، أو (الفُحول)، أو (اختيارُ شعراءِ الفُحول)، جَمَعَ فيهِ طائفةً كبيرةً من أشعارِ شعراءِ الجاهليةِ والمخَضْرَمِينَ والإسلاميينَ.

٣ ـ الوَحْشِيَّات، ويُعْرَف أيضًا بـ(الحَماسةِ الصّغرىٰ) و(اختيار المقطَّعَاتِ)، قال محقِّقه عبد العزيز المَيْمَنِيّ في مقدِّمةِ تحقيقهِ له: «وإنَّما هو ديوانُ مَقَاطِيع».

٤ ـ الاختياراتُ من شعرِ القبائلِ، ويُسمَّىٰ أيضًا (مُختارات أشعارِ القبائل) و(الاختيار القبائلي الأكبر)، وذهبَ الدكتور عمر فرُّوخ إلىٰ أنَّه قد يكونُ كتابَ (الاختيارات من شعر الشعراء) الآتي[2].

٥ ـ الاختياراتُ من شعرِ الشعراءِ، أو (الاختياراتُ من أشعارِ الشعراءِ).

٦ ـ مختاراتُ أشعارِ الـمُحْدَثين، أو (اختيارٌ مُجرّدٌ في أشعارِ الـمُحْدَثين).

٧ ـ اختيارٌ ترجمتُهُ (القَبائليّ)، ذكره الآمديّ، وقال: «اختارَ فيهِ قِطَعًا مِنْ محاسنِ أشعارِ القبائلِ، ولم يُورِدْ فيهِ كبيرَ شيءٍ للشُّعراءِ المشهورينَ»[3].

وقد عَلَّقَ الآمديّ علىٰ هذه الاختياراتِ بقولهِ: «فهذهِ الاختياراتُ تَدُلُّ علىٰ عِنَايتِهِ بالشِّعرِ، وأنَّه اشتغلَ بهِ، وجَعَلَهُ وَكْدَهُ وغَرَضَه، واقتصرَ مِنْ كلِّ الآدابِ عليهِ، وأَنَّهُ ما فاتَهُ كبيرُ شيءٍ من شعرٍ جاهليٍّ ولا إسلاميٍّ ولا مُحْدَثٍ إلَّا قَرَأَهُ وطالعَ فيهِ»[4].

٨ – وَفَاتُه:

لا يكادُ الباحثُ يَمُرُّ بأمرٍ لهُ صِلةٌ بسِيرةِ أبي تمَّام إلا ويَجِدُ فيه خلافًا أو غُموضًا، فكأنَّ عَدْوَىٰ الغموضِ انتقلتْ من أشعارِهِ، إلىٰ أخبارِهِ!

---

(١) شرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٣، وانظر قصّة تأليف أبي تمام ديوان الحماسة في شرح الحماسة للتبريزي ١/ ٤-٥.

(٢) انظر: أبو تمام شاعر الخليفة محمد المعتصم بالله ١٠٧.

(٣) الموازنة ١/ ٥٨، وسمَّاه صاحب أعيان الشيعة ٤/ ٥١٢ (القبائلي الأصغر).

(٤) الموازنة ١/ ٥٩.

وقد تعدَّىٰ هذا الخلافُ حياتَهُ إلىٰ تاريخِ وفاتِهِ، فَقَدْ أوردَ أبو بكرٍ الصوليّ ثلاثَ رواياتٍ في ذلك، اتّفقتِ اثنتانِ منها علىٰ أنَّ وفاتَهُ كانَتْ سَنَةَ إحدىٰ وثلاثينَ ومئتينِ، وانفردتِ الثالثةُ بأنَّها كانتْ بَعدَهَا بِسَنةٍ؛ أي سنةَ اثنتينِ وثلاثينَ ومئتينِ[1]. والتَّاريخُ الأوَّلُ أرجحُ؛ لأنَّ إحدىٰ روايتَيْهِ مَرويَّةٌ عنِ ابنِ الشاعِرِ تمَّامٍ، وأكَّدَهُ الصُّوليّ في كتابٍ آخرَ له، ولأَنَّ ابنَ خَلِّكانَ أَوردَهُ أوّلًا،ولم يَذْكُرِ البديعيُّ غيرَه[2].

وبذلك يكونُ الشاعرُ أبو تمام -رَحِمَهُ اللهُ تعالىٰ- قد عُمِّرَ اثنتينِ وأربعينَ سَنَةً، وهذا العُمُر قَصِيرٌ في عُرْفِ النَّاسِ، لكنَّهُ كانَ زَاخرًا بالعَطاءِ، ولاسيَّما في مجالِ الشِّعْرِ والأدب.

قال الدكتور علي شلق: «وكأنَّه كانَ يعني نَفْسَه ساعةَ قال في رثاءِ القائدِ محمَّدِ بنِ حُمَيدٍ الطُّوسيِّ: [الطويل]

عَلَيْكَ سَلَامُ اللهِ وَقْفًا فَإِنَّني ... رَأَيْتُ الكَرِيمَ الحُرَّ لَيْسَ لَهُ عُمْرُ»[3]

أمَّا مكانُ الوفاةِ فَمَدينةُ المَوْصِلِ[4] بشَمَالِ العِراقِ. ونَقَلَ صاحبُ وَفَيَاتِ الأعيانِ عنِ البُحتريّ أَنَّهُ بُنِيَتْ علىٰ قَبْرِهِ قُبَّةٌ، ثُمَّ قالَ: «رأَيتُ قَبْرَهُ بالمَوْصِلِ خارِجَ بابِ المَيْدَانِ علىٰ حَافَةِ الخَنْدَقِ، والعامَّةُ تقولُ: هذا قبرُ تمَّامٍ الشاعرِ»[5]، ولا تزالُ قُبَّتُهُ مَعْمورَةً وقَبْرُهُ مَعْروفًا، في حَديقةِ البَلديَّةِ بالمَوْصِلِ[6].

---

(١) انظر أخبار أبي تمام ٢٧٢-٢٧٣، ولم يذكر البغدادي في الخزانة ١/ ٣٥٧، غيرَ الروايةِ الثانية.

(٢) انظر أخبار البحتري ٦٦، ووفيات الأعيان ٢/ ١٧، وهبة الأيام ٤٩، وأورد ابن خَلِّكان تواريخَ أخرىٰ لوفاته مسبوقةً بصيغة التمريض (قِيلَ)، وهي: ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٢هـ. وفي مروج الذهب ٤/ ٦٨ أنّها كانت سنة ٢٢٨هـ، وأضاف بروكلمان إلىٰ تواريخ وفاته سنة ٢٣٦هـ. انظر تاريخ الأدب العربي ٢/ ٧٢.

(٣) أبو تمام ١٤، وانظر البيت في شرح التبريزي ٤/ ٨٥.

(٤) وفي النِّظَام ١/ ١٩٥، وسير أعلام النبلاء ١١/ ٦٧، أنّ الوفاة كانت بِسُرَّ مَنْ رَأَىٰ (سَامَرّاء) سنة (٢٢٨هـ).

(٥) وفَيات الأعيان ٢/ ١٧.

(٦) انظر هبة الأيّام (الحاشية ٥ من الناشر محمود مصطفىٰ) ٤٩، وأعيان الشيعة ٤/ ٣٩٠.

ثانيًا – شِعْرُهُ:

١ - سِمَاتُ شِعْرِ أَبي تَمَّامٍ[١]:

سَبَقَتِ الإِشارةُ في الصَّفَحَاتِ السابقةِ إلىٰ فِطْنَةِ الشَّاعرِ، وذكائِهِ الـمُفْرِطِ، وحِدَّةِ شُعورِهِ، وقُدْرَتِهِ الفَائقةِ علىٰ الـحِفظِ والاستيعابِ، واجتهادِهِ الدؤوبِ في طَلَبِ المعرفةِ والأدبِ، وشَغَفِهِ بالشعرِ العربيّ، وعِلْمِهِ الواسعِ بِهِ روايةً ودرايةً، حتَّىٰ قالَ الحسنُ بنُ رجاءٍ الكاتبُ: «ما رأيتُ أحدًا قطُّ أعلمَ بجيِّدِ الشعرِ قديمِهِ وحديثِهِ مِن أبي تمَّام!»[٢]، وقال الصولي: «وكان أبو تمَّام يَبْصُرُ الشِّعرَ كُلَّهُ ويَنْقُدُهُ، ويُفضِّلُ الجيّدَ مِنْهُ وإنْ كانَ علىٰ غَيْرِ مَذْهَبِهِ»[٣].

إنَّ الـمَزَايَا المشارَ إليها كوّنتْ لَدِيهِ ثقافةً مُعَمَّقةً واسعةً أحاطتْ بمعظمِ علومِ عَصْرِهِ القديمةِ والحديثةِ، ومنها العلومُ التي ظهَرتْ وتطوَّرتْ بعدَ الترجمةِ التي نشطتْ في عهدِ المأمونِ وبعدَهُ، وأخذتِ الحياةُ العربيّةُ تشهدُ تحوّلاتٍ حضاريةً كبيرةً شَمَلَتْ مَناحِيَ الحياةِ كُلَّها.

وقد كانَ لذلكَ أثرٌ كبيرٌ في شِعرِهِ من حيثُ اللغةُ والـمَعَاني والأسلوبُ.

استطاعَ أبو تمَّامٍ أن يُحدِثَ تغييرًا في الشعر العربيّ عُدَّ فيما بَعْدُ مذهبًا في الشعرِ[٤]، صَرَّحَ بذلكَ الصُّوليّ فقالَ: «وهو رأسٌ في الشعر مُبْتَدِئٌ لمذهبٍ سَلَكَهُ كُلُّ مُحْسِنٍ بَعْدَهُ، فَلَمْ يَبْلُغْهُ فيهِ، حتَّىٰ قيلَ: (مذهبُ الطائيِّ). وكلُّ حَاذِقٍ بَعْدَهُ يُنْسَبُ إِلَيْهِ، ويُقَفِّي أَثَرَهُ»[٥].

لم يكنْ سَهْلًا قَبُولُ هذا المذهبِ الشعريِّ الجديدِ؛ لأنَّهُ عُدَّ خروجًا علىٰ ما عُرِفَ بـ(عَمودِ الشعر)[٦]، ولكنْ في المقابلِ لم يكنْ هيِّنًا رَفْضُهُ؛ لأنَّ هذا التغييرَ الـمُحدَثَ فيهِ من الجديدِ الـمُبْتَكَرِ ما

---

(١) هذا المبحث مدخل للموضوع، فهو يميل إلىٰ الإيجازِ غيرِ المُخِلِّ والعنايةِ بما يَخْدِمُ البحث، ولن أُدَلِّلَ علىٰ كلِّ مسألةٍ فيه من شعر أبي تمام خشية الإطالة والاستطراد.

(٢) أخبار أبي تمام ١٦٨.

(٣) أخبار البحتري ١٦٥ .

(٤) للوقوف علىٰ أسباب ظهور هذا المذهب انظر أثر مذهب أبي تمام في شعر المتنبي ١/ ٤٣ وما بعدها.

(٥) أخبار أبي تمام ٣٧، وانظر الشاعر أبو تمام: دراسة فنية نفسية ١٠٠.

(٦) قواعد عمود الشعر علىٰ ما خطّه المرزوقي في مقدمته لشرح ديوان الحماسة ١/ ٩ هي: «إنَّهم كانوا يحاولونَ شرفَ المَعْنىٰ وصِحَّتَهُ، وجَزَالةَ اللَّفظِ واستقامتَهُ، والإصابةَ في الوصفِ... والمقاربةَ في التَّشبيهِ، والتحامَ أجزاءِ النَّظْمِ والتئامَها علىٰ تخيُّرٍ مِنْ لَذيذِ الوزنِ، ومناسبةَ المستَعَارِ منهُ للمستعارِ لَهُ، ومشاكلةَ اللَّفظِ للمَعْنَىٰ، وشدّةَ اقتضائهما للقافيةِ حتَّىٰ لا مُنافرَةَ بينهما ـ فهذه سبعةُ أبوابٍ هي عَمُودُ الشِّعرِ». وثَمَّةَ مَنْ ينفي خروجَ أبي تمام عن عَمُودِ الشعر. انظر أثر مذهب أبي تمام في شعر المتنبي ١/ ٣٨٠ وما بعدها.

يَستَحِقُّ النَّظَرَ والدراسةَ؛ بل الإشادَةَ بهِ... ولهذا تنافرتْ آراءُ الأدباءِ والنُّقادِ في شعرِهِ تنافرًا بيِّنًا[1]، فمنهمْ من تعصَّبَ له وفُتِنَ بِمَذْهَبِهِ الجديدِ، ورأىٰ أنَّهُ المذهبُ الأَمْثَلُ الذي يَجِبُ أن يُحتذَىٰ بهِ في الشِّعرِ، ومِنْهُمْ من تَعصَّبَ عليهِ، فأنكرَ مذهبَهُ وازْدَرَاهُ، ونَسَبَ إليهِ كلَّ نقصٍ، واتّهمه بالعَيْبِ والخطأِ، والخَرْقِ في العملِ الشّعريِ، ومنهمْ طَرَفٌ ثالثٌ حاولَ أَنْ يَقِفَ موقفَ الحِيَادِ من خلالِ ذِكْرِ مَا لَهُ وما عَلَيْهِ، ومنهم من اضطربَ رأْيُهُ فيه اضطرابًا عجيبًا، مثلُ القاسِمِ بنِ إسماعيلِ[2] مُحَدِّثِ الصُّوليّ الذي قالَ عندما سُئِلَ عَنْ رأيهِ في شِعرِ أبي تمامٍ: «فيهِ ما أَسْتَحْسِنُه، وفيه ما لا أَعْرِفُهُ، ولم أَسْمَعْ بِمثلِهِ، فإِمَّا أنْ يكونَ هذا الرجلُ أشعرَ النَّاسِ جميعًا، وإمَّا أنْ يكونَ الناسُ جميعًا أشعرَ منه!»[3].

ومِنَ المناسبِ بعدَ هذه المقدّمةِ بيانُ سِماتِ شعرِهِ، أو مذهبِهِ الجديدِ الذي أثارَ مَعَارِكَ أدبيةً، وحَرَكَةً نَقْدِيَّةً خِصْبَةً نَشِطة[4] أَثْرَتِ الأدبَ العربيَّ بمؤَلَّفاتٍ جادَّةٍ، ودراساتٍ رَصينةٍ لم يَنْضُبْ مَعِينُها بَعْدُ.

إنَّ أَهَمَّ سِمَاتِ شِعْرِ أبي تمَّامٍ هِيَ:

١ ـ الإِكثارُ مِنْ ألوانِ البديعِ وفنونِهِ، والإِسرافُ في طَلَبها.

٢ ـ الإلحاحُ علىٰ المَعَاني الدقيقةِ المُبْتَكَرَةِ، والكلَفُ بالأَفكارِ الغريبةِ المُبْدَعَةِ.

٣ ـ الغُموضُ.

جَمَعَ هذه السِّماتِ في عبارةٍ وجيزةٍ القاضِي الجُرجَانيُّ، فقال: «فإِنَّهُ حاولَ من بين المحدَثينَ الاقتداءَ بالأوائلِ في كثيرٍ من ألفاظِهِ، فَحَصَلَ منه علىٰ توعِيرِ اللفظِ، فَقَبُحَ في غيرِ مَوْضِعٍ من شعرِهِ... فتعسَّفَ ما أَمْكَنَ، وتغلغلَ في التّصعُّبِ كيفَ قَدَرَ، ثُمَّ لَمْ يَرْضَ بذلكَ حتَّىٰ أضافَ إليهِ طَلَبَ البديعِ، فتحمَّلَهُ من كلِّ وجهٍ، وتوصَّلَ إِليهِ بكلِّ سببٍ، ولم يرضَ بهاتَيْنِ الخَلَّتَيْنِ حتَّىٰ اجتلبَ المعانيَ

(١) للوقوف علىٰ آراء أنصارِ شعر أبي تمام وخصومه بالتفصيل انظر الموازنة ١/ ٦-٥٦.

(٢) أبو ذَكْوَان (ت نحو ٣٠٠ هـ)، راوية مشهور، علاّمة، له كتاب (معاني الشعر)، رواه عنه ابن دُرُسْتُوَيْهِ. انظر إنباه الرُّواة ٣/ ١٠، وبغية الوعاة ٢/ ١٥١، وهدية العارفين٥/ ٨٢٦.

(٣) أخبار أبي تمام ٢٤٥.

(٤) انظر تفاصيل هذه الحركة النقدية في كتاب الحركة النقدية حول مذهب أبي تمام للدكتور محمود الربداوي.

الغامضةَ، وقصدَ الأغراضَ الخفيَّةَ، فاحتملَ فيها كلَّ غَثٍّ ثقيلٍ، وأَرْصَدَ لها الأفكارَ بكلِّ سبيلٍ، فصارَ هذا الجنسُ من شعرِهِ إذا قَرَعَ السَّمْعَ لم يَصِلْ إلىٰ القلبِ إلَّا بَعْدَ إتعابِ الفكرِ، وكَدِّ الخاطِرِ، والحَمْلِ علىٰ القَريحةِ، فإنْ ظَفِرَ بهِ فذلكَ من بَعْدِ العَنَاءِ والمَشَقَّةِ...»[1].

والبحثُ يستدعي الحديثَ عن هذه السِّماتِ بشيءٍ من التفصيلِ؛ لأنَّ الإيجازَ الشديدَ رُبَّما يكونُ مُخِلًّا بالمعنىٰ، أو يَقْصُرُ عن بيانِ المنشودِ.

١ ـ أمَّا السِّمةُ الأولىٰ - وهي الإسرافُ في استخدامِ البديعِ - فقد كانتْ من أبرزِ سِماتِ مَذْهَبِهِ الجديدِ، وإذا كانَ بَعْضُ الشُّعراءِ المولَّدين[2] قد سَبَقَهُ في فَتْقِ البَديعِ والاهتمامِ بِهِ وعلىٰ رأسِهِم الشاعرُ مُسْلِمُ بنُ الوليد (ت٢٠٨هـ) المشهورُ بِصَريعِ الغَوَانِي[3]- إلَّا أنَّهُ لم يُواجِهْ مِنَ النَّقدِ والرَّفضِ ما واجَهَهُ الطَّائيُّ؛ لأنَّ مسلمًا كانَ أسهلَ شعرًا مِنهُ، وأقلَّ تكلُّفًا؛ أَيْ كانَ يَدلُّ علىٰ مَعانيهِ دَلالةً قَرِيبةً لا غرابةَ فِيها، أمَّا أبو تمامٍ «فشيءٌ آخرُ، يُعْنَىٰ بالموسيقَىٰ وجَمالِ اللفظِ، ولكنَّهُ يتجاوزُ هذه العنايةَ إلىٰ عنايةٍ أخرىٰ بالمعنىٰ، ومن هنا يشتدُّ أبو تمام في الدقّةِ حتّىٰ لا يُحَسُّ، وحتَّىٰ لا يُرَىٰ، وحتىٰ لا يُفْهَمُ، وحتّىٰ يُفْسِدُ الموسيقىٰ أحيانًا»[4].

وقد أشارَ القُدماءُ إلىٰ شَغَفِهِ بالبديعِ، وإسرافِهِ في طَلَبِهِ، بل عَدَّهُ ابنُ رشيقٍ إمامَ الصَّنْعةِ ورئيسَها[5].

ويبدو أنَّ هذا الشَّاعرَ الموهوبَ كانَ يَعْكِسُ جانبًا من بيئتِهِ في عنايتِهِ بالزَّخارفِ اللفظيةِ في شعرِهِ، إذ كانَ جَوُّ الزُّخْرُفِ والزِّينةِ يَعُمُّ كثيرًا مِن جَوانبِ الحياةِ في العَصْرِ العباسيّ، حتَّىٰ تجرَّأَ بعضُهم أَنْ يسمِّيَهُ عَصْرَ التَّصنيعِ والزُّخرُفِ، فقد كانت قُصورُ الخلفاءِ والأمراءِ والقُوَّادِ تَزْخَرُ بأصنافٍ شتَّىٰ مِنْ مُتَعِ الحياةِ وزينةِ الدُّنيا... وعلىٰ غِرارِ ذلكَ كانتْ دُورُ كثيرٍ مِنَ الوُزراءِ والأغنياءِ وكِبارِ رِجالِ الدَّولةِ،

---

(١) الوساطة بين المتنبي وخصومه ١٩.

(٢) منهم: بشار بن برد (ت١٦٧هـ)، وإبراهيم بن هَرْمة (ت١٧٦هـ)، والعَتَّابي (ت٢٢٠هـ)، وأبو نُوَاس (ت١٩٨هـ)، انظر العُمْدَة ١/ ٢٦٢.

(٣) انظر ديوانه: القصيدة الأولىٰ. ويرىٰ الدكتور عبد الله مجذوب أنَّ النقاد يَقْرِنُونَ اسم حَبيبٍ (أبي تمام) باسمِ مُسْلِمٍ ضَنًّا عَلَيْهِ بفضيلةِ السَّبْق. انظر كتابه المُرْشِد إلىٰ أشعار العرب وصناعتها ٢/ ١٦٧.

(٤) من حديث الشعر والنثر ١٠٣.

(٥) انظر البديع لابن المعتز ١، والأغاني ١٦/ ٢٦٥، وإعجاز القرآن للباقلاني ١١٥–١١٦، والعمدة ١/ ٤٧٩.

ولم يَكُنِ الشعراءُ بمنأًى عنْ هذهِ الأجواءِ الـمُفْعَمَةِ بالزُّخْرُفِ والزِّينةِ، بل كانَ لابدَّ لِمَنْ أَدْرَكَ ذلك منهم أَنْ يُراعُوا لممدُوحِيهم في تأليفِ الكلامِ ونَظمِهِ مداخلَ الحضارةِ ومُبالغاتِها، ومَباهِجَها وزِيناتِها، لِيُنْقَلَ ذلكَ من صَميمِ الحياةِ إلىٰ صَمِيمِ الشعرِ[1].

إذن، لم يَكُنْ أبو تمّامٍ بمذهبِهِ الجديدِ يمثِّلُ مجتمعًا غيرَ مجتمعهِ، أو عصرًا غيرَ عصرِهِ، إنَّما كانَ جُزءًا من التطورِ الذي شَهِدَتْهُ الحياةُ العربيّةُ بما في ذلكَ التَّرَفُ، وأَفرزَ تغيُّرًا في نَفْسِيَّةِ الجيلِ الجديدِ، وتبدُّلًا في نمطِ تفكيرِهِ، ونَظْرَتِهِ إلىٰ الأمورِ التي لها صِلةٌ بالجمالِ والذَّوْقِ والسَّماعِ.

إنَّ أَبَا تمّامٍ بما أُوتيَ من مواهبَ وقُدُراتٍ غيرِ عاديَّةٍ أدركَ ذلكَ قَبْلَ غَيْرِهِ، فأخذَ يُزَخْرِفُ شِعْرَهُ بالمحسِّنَاتِ البديعيةِ، مُكْثِرًا مِنَ الجِناسِ والطِّبَاقِ، والاستعارةِ التي كانتْ مِن البديعِ عند القُدَماءِ، غَيْرَ مُبالٍ، بِمَنْ يَعِيبُهُ؛ لأَنَّهُ عَلِمَ أنَّ كُلَّ جديدٍ يُوَاجَهُ في بِدايتهِ بالرَّفْضِ، ولاسيَّما مِمَّن يَرْفَعُونَ لواءَ القديمِ، ويَرَوْنَ وجوبَ اتِّبَاعِهِ والسَّيرِ علىٰ نَهْجِهِ، متَّهِمِينَ كُلَّ من حَادَ عنهُ بالعِصيانِ والخَطَأ.

لكنَّ انتشارَ شعرِ أبي تمّامٍ واقتفاءَ الشعراءِ بعدَهُ أَثَرَهُ مِنْ حَيْثُ العِنايةُ بالبديعِ، وقَبُولُهم لَهُ يَدُلُّ علىٰ جَوْدَةِ مَذْهَبِهِ وسُمُوِّهِ، وإنْ لم يَرُقْ هَذا المذهبُ لجميعِ النَّاسِ، فإذا كانَ الإكثارُ مِنْ طَلَبِ البديعِ مزيّةً في شعرِهِ عندَ أنصارِهِ، فإنَّه في المقابِلِ أحدُ أكبرِ عيوبِهِ عند غَيْرِهم، قالَ الآمديُّ مُنْكِرًا عَلَيْهِ ذلكَ: «وصارَ استكثارُه مِنْهُ وإفراطُهُ فيهِ من أعظمِ ذُنوبِهِ وأكبرِ عُيوبِهِ»[2].

ويبدو أنَّ الآمديَّ الذي يَرَىٰ كثيرٌ مِنَ النقادِ أنَّهُ يميلُ إلىٰ البحتريّ ويتحامَلُ علىٰ أبي تمّامٍ -كان يُؤخَذُ ببعضِ بَدِيعِهِ الرَّائقِ ويُعجَبُ بهِ؛ لذلك تَراهُ في مواضعَ أخرىٰ يُشيرُ إلىٰ أنَّهُ لو قلَّلَ من البديعِ في شعرِهِ، ولم يَغْلُ في طَلَبِهِ، واقتصرَ مِن هذا الفنِّ علىٰ حُلْوِ اللَّفظِ وصحيحِ المعنىٰ لكانَ قد أتىٰ بالغرضِ، ولتهذَّبَ شِعْرُهُ، وتخلَّصَ من الهُجْنَةِ والعَيْبِ[3].

ويُلْحَظُ أنَّ هذا الشاعرَ الماهرَ وإنْ كانَ يتكلَّفُ البديعَ في كثيرٍ من شِعْرِهِ -لم يكنْ يَنْثُرُ هذا البديعَ في أبياتِهِ شَذَر مذَرَ، ويَضعُهُ في صدورِها وأعجازِها حيثُما اتَّفقَ، وإنَّما كانَ في أغلبِ الأحيانِ يَنْظِمُه

(١) انظر عبقرية أبي تمام ١٥، والمُرشِد إلىٰ فَهمِ أشعار العرب وصناعتها ٢/ ١٦٣، والشاعر أبو تمام: دراسة فنية نفسية ١٠٢، والخصومات البلاغية والنقدية في صنعة أبي تمام ١٣، ومقدّمة القصيدة عند أبي تمام والمتنبّي ١٧.

(٢) الموازنة ١/ ١٨، وانظر سرَّ الفصاحة ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣٠.

(٣) انظر الموازنة ١/ ٢٨٤- ٢٨٥، ٢٨٩-٢٩٠.

نظمًا مُحْكَمًا، ويَسْلُكُهُ في خَيْطٍ بَلاغيٍّ رَفِيعٍ لا يَبِينُ إلَّا لـمُدقِّقٍ حَاذِقٍ، ولا يكونُ ذلك منهُ عنايةً باللفظِ أو الشَّكلِ دونَ المعنىٰ أو المضمونِ؛ بل يَشُدُّ أحدُهما الآخرَ، وإنْ كان يُثقِلُ الألفاظَ أحيانًا بما لا تُطيقُ من الـمَعَانِي كما سيأتي.

وقد عَبَّرَ بعضُ مَن صنَّفَ في أَبي تمامٍ عن براعَتِهِ في البديعِ، وأبدىٰ إعجابَه بذلكَ، منهم الدكتور عمر فرُّوخ الذي قال: «لأبي تمامٍ بَراعةٌ في الجِناسِ والطباقِ وَقفَ أَمامها أنصارُهُ وخُصُومُهُ مَبْهُوتِينَ»[1]، والمحقّقُ عبدُ السَّلام هارون الذي أَفَادَ أَنَّهُ أَلْبَسَ شعرَه مِنْ اللَّفظ حُلَلًا رَوائعَ مَا يَبْلِينَ[2].

إنَّ ما أَلزمَ الطَّائيُّ بهِ نفسَهُ من صنعةِ البديعِ وتكلُّفِهِ في استدعاءِ فنونِهِ كانَ لَهُ أَثرٌ واضِحٌ في صِيَغِهِ واشتقاقاتِهِ، وجُمَلِهِ وتراكيبِهِ - التي شكَّلَتْ ظواهرَ نحويةً وصَرْفيَّةً بارزةً في شعرِهِ كما سيظهرُ في فصولِ هذا البحثِ إن شاء الله.

٢ ـ أمَّا السِّمةُ الثانيةُ من سِماتِ شِعْرِهِ التي أشرتُ إليها فهي الإلحاحُ علىٰ ابتداعِ المعاني الدَّقيقةِ البعيدةِ، والـمَيْلُ إلىٰ تَوليدِها واستنباطِها بِعُمْقٍ غيرَ عابئٍ بغموضِها أو عدمِ انسجامِها معَ معاني الشعراءِ القُدامىٰ، وما أَلِفتْهُ العَرَبُ في كلامِها.

ولَمْ يكتفِ بالنَّزْرِ مِن هذهِ المعاني الـمُستَحدَثَةِ بلْ جَدَّ في طَلَبِها واستدعائِها حتَّىٰ غدتْ سِمَةً جَليَّةً من سِمَاتِ شِعْرِهِ ومذهبِهِ الذي عُرِفَ بهِ، وفاقَ سابِقِيهِ، وبَزَّ أقرانَهُ فيها، أكّدَ ذَلكَ أبو بكرٍ الصُّوليُّ، فقال: «وليسَ أحدٌ مِنَ الشعراءِ -أعزَّكَ اللهُ- يَعْمَلُ المعانيَ ويَخْتَرِعُها، ويَتَّكِئُ علىٰ نَفْسِهِ فيها أكثرَ من أبي تمَّامٍ»[3]، ووافقَ العلماءُ الصوليَّ، منهم ابن رشيق الذي قال: «وأكثرُ المولَّدِينَ معانيَ وتوليدًا -فيما ذَكَرَهُ العلماءُ- أبو تمَّامٍ»[4].

إذنْ، فهوَ إمَّا أَنْ يَخْتَرِعَ المعانيَ ويَبتكِرَها، وإمَّا أَنْ يُوَلِّدَهَا ويَستنبطَها مِنْ معاني غَيرِهِ، ويزيدَ عليها، فيكونُ أَوْلىٰ بها، قال الصولي: «ومتىٰ أَخَذَ معنًى زادَ عليهِ، ووشَّحَهُ بِبديعِهِ، وتَمَّمَ مَعْنَاهُ فكانَ أَحَقَّ بهِ»[5].

---

(١) أبو تمام شاعر الخليفة محمد المعتصم بالله ٨١.

(٢) انظر همزيّات أبي تمام ١٠.

(٣) أخبار أبي تمام ٥٣.

(٤) العمدة ٢/ ٩٧٩، وانظر المثل السائر ٣/ ٢٢٧، ٢٧٤.

(٥) أخبار أبي تمام ٥٣.

ولم يستسلمْ أبو تمّامٍ لزَعمِ النُّقّادِ أَنَّ القُدماءَ استنْفَدُوا المعانيَ، وأَنَّ الأوَّلَ لم يُبْقِ للآخِرِ شيئًا، وأنَّ الـمُحْدَثينَ عَالةٌ عليهم، بل نَقَضَ ذلكَ بجرأةٍ، فقال: [السريع]

يَقُـــولُ مَـــنْ تَقْـــرَعُ أَسْـــمَاعَهُ كَـــمْ تَـــرَكَ الأَوَّلُ لِلآخِـــرِ![1]

ولم تكنْ كلمتُهُ هذهِ قولَ شاعرٍ ليس لها في الواقعِ ما يؤكِّدُهُ ويُقرِّرُه، بلْ كانَ مؤمنًا بمقُولَتِهِ واعيًا لمعناها، وأَجْلَىٰ شاهدٍ علىٰ ذلكَ ديوانُهُ الذي حَفَلَ بالمعاني الدقيقةِ التي لم يَسْبِقْهُ إليها أَحدٌ.

إنَّ اختراعَ المعاني، أو استنباطَ ما دَقَّ منها وصوغَها في أبياتٍ شعريّةٍ موزونةٍ مقفَّاةٍ ليسَ بالأمرِ الذَّلُولِ الذي ينقاد لُمْبْتَغِيهِ بسهولةٍ ورِفْقٍ، أو يأتي عَفْوَ البديهةِ، بلْ لا بُدَّ لها «من كَدْحٍ للذِّهْنِ، وكَدٍّ للفكرِ، ولا بدَّ لَها مِنْ موهبةٍ مُواتِيَةٍ تُسعِفُ صاحبَها عندَ الحاجةِ إلىٰ ذلك»[2].

ولهذا قلَّتِ المعاني المبتدَعَةُ عندَ الشعراءِ، إذ لا يَقْدِرُ عَليها كلُّ شاعرٍ، لأنَّها نادرةٌ عزيزةٌ حتَّىٰ علىٰ المتقدِّمين مِن أهلِ الصَّنعةِ بَلْهَ المتأخِّرينَ منهم... تَشْهَدُ لذلك مقولةُ الصولي: «وقد كانَ الشُّعراءُ قَبْلَ أبي تمّامٍ يُبْدِعُونَ في البيتِ والبيتينِ مِن القصيدةِ، فيُعْتَدُّ بذلكَ لهمْ مِن أَجَلِّ الإحسانِ، وأبو تمامٍ أَخَذَ نَفْسَهُ وسَامَ طبعَهُ أَنْ يُبْدِعَ في أكثرِ شِعْرِهِ، فلَعَمْرِي لقدْ فَعَلَ وأَحسنَ»[3].

ولم يكنِ الطَّائيُّ يَصُبُّ مَعانيَهُ المولَّدةَ والمبتكَرةَ في قَوالبَ لفظيةٍ سَاذَجةٍ، بلْ يُزَخْرِفُها بالبديعِ لِتُصْبِحَ لوحةً فنيّةً ثمينةً تَسْتَهْوِي أنظارَ المدقِّقينَ الحُذَّاقِ وأسماعَهم وعقولَهم، وقد أحسنَ الأستاذ أحمد أمين في وَصْفِ السَّبيل التي سَلَكَها في نَظْمِ شِعْرِهِ، فقالَ في تقديمِهِ لكتابِ أخبارِ أبي تمّامٍ: «ذلكَ أنَّ أبا تمّامٍ خرجَ علىٰ الناسِ بنوعٍ جديدٍ مِن الشعرِ أخرجَهُ من رأسِهِ لا مِن قلبِهِ، فهو يَغُوصُ علىٰ المعاني العقليّةِ غَوصًا، ثم يَرْفَعُها إلىٰ السماءِ، ويُعْمِلُ فيها خيالَهُ البعيدَ، ويختارُ لها الألفاظَ، ويُعْنَىٰ ببديعِها وجناسِها. فتَمَّ لهُ من معانيهِ العميقةِ إلىٰ القاعِ، وخيالِهِ المرتفعِ إلىٰ السماءِ، وألفاظِهِ المتجانِسَةِ المزوَّقةِ- نوعٌ جديدٌ من الشِّعرِ لم يُسْبَقْ إليهِ»[4]

(١) شرح التبريزي ٢/ ١٦١.
(٢) تطور الشعر في بلاد الشام في القرنين الثاني والثالث الهجريين ١٨١، وانظر: في لغة الشعر ٢٠.
(٣) أخبار أبي تمام ٣٨.
(٤) المصدر السابق أ أ هـ.

والاختلافُ سُنّة مِن سُنَنِ الحياةِ؛ لـذلك لَمْ يُجْمِعْ أهـلُ الشَّـأنِ عـلىٰ مـا ذَكَـرتُ آنفًـا، فَقَـد أَبَـىٰ نَفَـرٌ تسجيلَ هذه الفضيلةِ له، منهمْ أبو علي مُحمّدُ بنُ العَلاءِ السِّجِسْتَانِيّ[1] الذي أنكـرَ أنْ يكـونَ لـهُ مَعـانٍ مخترَعةٌ انفردَ بها غيرَ ثلاثةِ معانٍ، وقد كَفَىٰ أنصارَ أبي تمام في الردِّ عليه الآمديُّ، فهو مع قساوتِهِ عـلىٰ الطَّائيِّ في كثيرٍ من المواضعِ في موازنتِهِ تحمّسَ لهُ هذه المرَّةَ وانتصـرَ، وتصـدَّىٰ لأبي عـليٍّ السِّجِسْـتَانِيّ، فقالَ: «ولستُ أرىٰ الأمرَ علىٰ ما ذكر أبو عليّ، بل أرىٰ أنَّ له -علىٰ كثرةِ مـا أَخَـذَهُ مـن أشـعارِ النـاسِ ومعانيهم- مخترعاتٍ كثيرةً، وبدائعَ مشهورةً»[2].

وكان هذا الشاعرُ المبدِعُ علىٰ عِلْمٍ ودرايةٍ بما يفعلُـهُ في شِـعْرِهِ، ويُـدْرِكُ -كـما أسـلفت- قدرتَـهُ عـلىٰ الابتكارِ، والتوليدِ، واختراعِ الصُّورِ التي لم يُسبق إليها، فمعانيـهِ أبكـارٌ، ليسـتْ مُعَـارَةً ولا مسـروقةً ولا مُعادةً مكرورةً، بل هي مِن فيضِ عَقْلِهِ ويَنْبوعِ فِكرِهِ، يقولُ: [الوافر]

إِلَيْـكَ بَعَثْـتُ أَبْكَـارَ الـمَعَانِي ... يَلِيهَـا سَـائِقٌ عَجِـلٌ وَحَـادِي

مُنَزَّعَـةً عَـنِ السَّـرَقِ الـمُوَرَّىٰ ... مُكَرَّمَـةً عَـنِ الـمَعْنَىٰ الـمُعَادِ[3]

وهذا الحديثُ يَقودُ إلىٰ بيانِ أَثَرِ تَوليدِ المعاني وابتكَارِها في ألفاظِهِ وتراكيبِهِ؛ لأنَّهـا الأداةُ أو الوعـاءُ الحاملُ لها، ولِمَا لذلكَ مِن صِلةٍ شديدةٍ بموضوع البحث. ويحتاجُ هذا إلىٰ الإجابةِ عـن السـؤالِ الآتي: أَستطاعَ أبو تمامٍ التعبيرَ عن معانيهِ الدقيقةِ بلغةٍ لا تَقِلُّ عنها دِقَّةً؟

يبدو من كلامِ المحقِّقِينَ أنَّ معانِيَهُ كَانَتْ أَنْصَعَ وأقوىٰ من ألفاظِهِ، وأنَّ لُغَتَهُ كانت تنوءُ بمعانيهِ وتَقْصُـرُ عنها عندما كانَ يَقْصِدُ تحميلَ الألفاظِ والتراكيبِ فـوقَ مـا وُضِـعتْ لهـا في أصـلِ اللغـةِ، وهنـا كـانَ يحـدثُ أحيانًا الخللُ الذي أشارَ إليهِ أبو بكرٍ الصُّولي بقولِـهِ: «إنَّ أبـا تمـامٍ يصـنعُ الكـلامَ ويخترِعُـهُ، ويَتْعَـبُ في طلبَـهِ حتَّىٰ يُبْدِعَ، ويَستعيرُ ويُغْرِبُ في كلِّ بيتٍ إن استطاعَ...، وأبو تمَّامٍ لا يَسْقطُ معناهُ البتَّةَ، وإنَّما يختلُّ في الوقتِ بَعْدَ الوقتِ لَفْظُهُ، فإذا استَوىٰ لَهُ اللَّفظُ فذلكَ هُوَ الجيّدُ من شعرهِ النادرُ الذي لا يُتَعلَّقُ بهِ»[4].

---

(١) لم أعثر له علىٰ ترجمة. ذَكرَ الآمدي في الموازنـة ١/ ١٢ أنَّـه كـان صـديقًا للبحـتري، ونقـل عنـه الآمـدي في مواضـع مـن الموازنة، انظر ١/ ١١، ١٢، ١٣، ١٣٧، ٢/ ٣٣، ١٧٦، ٤/ ٤٦٤.

(٢) المصدر السابق ١/ ١٣٧-١٣٨.

(٣) شـرح التبريزي ١/ ٣٨٠، ٣٨٢، وقد حفل ديوان أبي تمام بالأبيات التي اعتدَّ فيها بشعره المميَّز ومعانيـه البِكـر. انظـر ١/ ٩٠ -٩١، ٢٥٨-٢٥٩، ٢/ ٢٧٣، ٣/ ٣٣٠-٣٣١.

(٤) أخبار البحتري ٥٧-٥٨.

وقد أَيَّدَ الآمديُّ الصُّوليَّ في هذهِ المسألةِ، بل تَجاوزَ ذلكَ إلىٰ الاعتذارِ لأبي تمَّامٍ فيما اضطربَ فيهِ لَفظُهُ، فَقَالَ علىٰ لسانِ أَصحابِ البُحتُرِيِّ وأنصارِ الشِّعرِ المطبوعِ: «وإذا كانَ قَدْ اضطَرَبَ لفظُ أبي تمامٍ واختلَّ في بعضِ المواضعِ، فهلْ خلا مِنْ ذلك شاعرٌ قديمٌ أو مُحْدَثٌ؟!»[1].

لكنَّ الآمديَّ لَمْ يَمكُثْ طويلًا حتَّىٰ غَمَزَ في مذهبِهِ بعدَ الموضعِ السابقِ بقليلٍ، فقال: «ينبغي أَنْ تَعْلَمَ أنَّ سوءَ التأليفِ ورَدَاءةَ اللَّفظِ يَذْهُبُ بطَلاوةِ المعنىٰ الدَّقيقِ ويُفْسِدُهُ ويُعمِّيهِ حتَّىٰ يُحْوِجَ مُستَمِعَهُ إلىٰ طُولِ تأمُّلٍ، وهذا مذهبُ أبي تمامٍ في عُظْمِ شعرِهِ»[2].

إنَّ المناقشةَ السابقةَ بما تخلَّلَتْها من عَرضٍ لآراءِ النُّقَّادِ كانتْ مُهمَّةً جدًّا للبحثِ؛ لأنَّها بيَّنَتْ أنَّ ثورةَ الشاعرِ أبي تمامٍ تجسَّدتْ في الصورةِ والتعبيرِ لا في الإطارِ العامِّ، وأنَّ وَلَعَهُ بتوليدِ المعاني واختراعِها كانَ لَهُ أثرٌ كبيرٌ في ألفاظِهِ وعباراتِهِ، حتىٰ «إنَّهُ كان من أَجْلِ الوصولِ إلىٰ بعضِ معانيهِ يفتِّتُ اللُّغةَ ويَصْعَقُها ويُكَثِّفُها»[3]، وكانَ لذلك شأنٌ في تَشكيلِ ظواهرَ نحويةٍ وصرفيةٍ أَسهمتْ في إثراءِ مادّةِ البحثِ.

٣ ـ السِّمَةُ الثَّالثةُ مِن سِماتِ شعرِ أبي تمامٍ هي الغُموضُ[4] الذي يواجِهُ قارئَ ديوانِهِ، والصُّعوبةُ التي يجدُها مَنْ يُطَالِعُ شِعرَهُ، فهوَ لا يُعطيكَ في الغَالبِ معناهُ إلاَّ بعدَ مشقَّةٍ وتأمُّلٍ، وإنعامٍ في النَّظرِ، وكدٍّ في التفكيرِ، ومراجعةٍ دقيقةٍ للُّغةِ، ومعرفةٍ -أحيانًا- بالعلومِ النقليّةِ والعقليّةِ، أو الاستعانةِ بشُرَّاحِ شِعْرِهِ ممَّن عُرِفَ بعُلوِّ شأنِهِ في العربيَّةِ، وحِيَازةِ الفنونِ.

إذنْ، فالإكثارُ مِن قراءةِ شعرِ أبي تمّامٍ بتمعُّنٍ، والمواظبةُ علىٰ مطالعتِهِ مع التَّسلُّحِ بالصَّبرِ والأناةِ، ومعرفةُ أصولِ مذهبِهِ الجديدِ، والوقوفُ علىٰ ما قَالَهُ أهلُ الشَّأْنِ هِيَ الإقليدُ لَفَهْمِ كَثيرٍ مِنْ مَعانيهِ وتراكيبِهِ، واستشعارِ لَذَّتِهَا، و هِيَ المِسْبَارُ الذي بِهِ يُعْرَفُ مَدىٰ العُمْقِ الذي يَغوصُ إليهِ لاستخراجِ معانيهِ... يَجلُو بعدَ هذا كلِّهِ كيفَ كانَ الطَّائيُّ يَلْوِي عُنُقَ اللُّغةِ مِن أجلِ التعبيرِ عن تلكَ المَعاني البديعةِ.

---

(١) الموازنة ١/ ٤٢٠-٤٢١.

(٢) المصدر السابق ١/ ٤٢٥.

(٣) أبو تمام وقضية تجديد الشعر ١٥١، وانظر الشاعر أبو تمام: دراسة فنيّة نفسيّة ١٠٣.

(٤) للاستزادة والتفصيل انظر الغموض في شعر أبي تمام، وأبو تمام بين ناقديهِ قديمًا وحديثًا ٥٢٤-٥٤١، والفن ومذاهبه في الشعر العربي ٢٣٩-٢٤٧، و الفن والصنعة في مذهب أبي تمام ١٧٣-١٨٢.

إنَّ هذا الغموضَ الذي تحدَّثَ عنهُ جُلُّ مَنْ كَتَبَ عن أبي تمَّامٍ وشعرِهِ لَمْ يَخُصَّ أو يَقْتَصِرْ علىٰ المبتدئينَ في دراسةِ الشعرِ والأدبِ، ولا علىٰ مَنْ لم تَرْسَخْ أقدامُهُمْ في هذا الفنِّ ـ إذنْ لكانَ الأمرُ هيّنًا، بلْ إنَّ شطرًا مِن مَعانيهِ وشعرِهِ تَعَسَّرَ عَلىٰ عُلماءَ أجلّاءَ وأدباءَ كِبارٍ عاشُوا في عصرِهِ، مِنْ هؤلاءِ-كما في الموازنةِ- : «أبو سعيدٍ الضَّريرُ (ت؟) وأبو العَمَيْثَلِ الأعرابيُّ (ت٢٤٠هـ) صاحبا عبدِ الله بنِ طاهرٍ والقيِّمانِ بأمرِ خزانةِ الحِكمةِ بخُراسانَ، وكانا مِن أعلمِ الناسِ بالشعرِ، وكانَ عبدُ الله بنُ طاهرٍ لا يسمعُ من شاعرٍ إلَّا إذا امْتَحَنَاهُ، وعَرَضَ عليهما شعرَهُ ورَضِيَاهُ، فقصَدَهما أبو تمامٍ بقصيدتِهِ التي يمدحُ فيها عبدَ الله بنَ طاهر، وأوّلُها: [الطويل]

هُنَّ عَوَادِي يُوسُفٍ وَصَوَاحِبُهْ فَعَزْمًا فَقِدْمًا أَدْرَكَ الثَّأْرَ طَالِبُهْ

... فقالا لَهُ: لِمَ لا تقولُ مَا يُفْهَم؟!... فقالَ لهما: لِمَ لا تَفْهَمَانِ ما يُقالُ؟! فكانَ بهذا ممَّا استُحْسِنَ مِنْ جَوابِهِ»[1]

ومنهم اللُّغويُّ المشهورُ ابنُ الأَعرابيّ[2] الذي اتُّهم بأنَّهُ كانَ يتعصَّب علىٰ أبي تمامٍ لِغَرابةِ مَذْهَبِهِ، ولأنَّهُ كانَ يَرِدُ عليهِ مِن مَعانيهِ ما لا يَفْهَمُهُ ولا يَعْلَمُهُ، فكانَ إذا سُئِلَ عن شيءٍ منها يَأْنَفُ أنْ يقولَ: لا أدْرِي، فَيَعْدِلُ إلىٰ الطَّعنِ عليهِ[3].

وأكّدَ القاضي الجُرْجَانيُّ وَفرةَ الغُموضِ والتَّعقيدِ في شعرِهِ، وأنَّها سببُ كثرةِ الاختلافِ في معانيهِ. بل دفع هذا الغموضُ الأديبَ الناقدَ أبا عليٍّ المرزوقيَّ إلىٰ أن يُفْرِدَ كتابًا في عَويص شعرِهِ ومُشْكِلِهِ، وشَهِدَ الصُّوليُّ -وهو الخبيرُ بأخبارِ أبي تمامٍ وشعرِهِ- أنَّه كانَ أصعبَ المولَّدِينَ شعرًا[4].

فمن أينَ سَرَبت ظاهرةُ الغموضِ والإغرابِ إلىٰ شعرِهِ؟

---

(١) الموازنة ١/ ٢٠-٢١، وانظر الخبر والبيت في شرح التبريزي ١/ ٢١٧-٢١٨، وفيه: «(عوادي يوسف) يعني بهنَّ النساء... أي هُنَّ صَوَارِفُ يوسفَ عن عزمِهِ فلا تَنْصرفْ أنتَ عن عزمِكَ ومَطلبكَ بعذلِهِنَّ».

(٢) أبو عبد الله محمد بن زياد (١٥٠-٢٣١هـ)، من أكابر أهل اللغة بالكوفة، ومن أحفظ الناس للغات والأيّام والأنساب، له تصانيف في الأنساب والشعر والأدب، انظر الفهرست ٧٦، ومعجم الأدباء ٦/ ٢٥٣٠-٢٥٣٤، والأعلام ٦/ ١٣١.

(٣) انظر الموازنة ١/ ٢٢.

(٤) انظر أخبار أبي تمام ١٥، والوساطة ٤١٧، وشرح مشكلات ديوان أبي تمام ٣ (مقدّمة المؤلّف).

اجتمعتْ عدَّةُ عواملَ أسهمتْ في تعقيدِ مَعَاني أبي تمامٍ وغموضِ مُرادِهِ مِن جهةِ الألفاظِ والتراكيبِ؛ اختلَفَ المَعنيُّونَ بشعرِهِ فيها، فمنهُمْ مَنْ أعادَ ذلكَ إلىٰ كثرةِ التَّصحيفِ والتحريفِ الذي لَحِقَ شعرَهُ، ومنهم مَنْ أشارَ إلىٰ أنَّ كلَّ شعرٍ يبدأُ نَهْضَةً فهو غامضٌ[1].

ومن العواملِ مَا لَهُ علاقةٌ بالسِّمَتَيْنِ السابقتَيْنِ، لكنَّ العواملَ التي كانَ لَها دورٌ أبرزُ في تشكيلِ ظاهرةِ الغموضِ في شعرِهِ هي:

أ – **المُعَاظَلَةُ اللَّفظِيَّةُ**: التي تَعْنِي «شدّة تعليقِ الشاعرِ ألفاظَ البيتِ بعضَها ببعضٍ، وأَنْ يُدَاخِلَ لفظةً من أجلِ لفظةٍ تُشبِهُها أو تجانِسُها، وإن أَخلَّ بالمعنىٰ بعضَ الإخلالِ، وذلك كقول أبي تمامٍ: [البسيط]

خَانَ الصَّفَاءَ أَخٌ خَانَ الزَّمَانُ أَخًا عَنْهُ فَلَمْ يَتَخَوَّنْ جِسْمَهُ الكَمَدُ»[2]

وسَرَدَ الآمديَّ بعدَ هذا البيتِ طائفةً من أبياتِهِ التي فيها مُعاظلاتٌ لفظيةٌ خَفِيَ بسببِها المعنىٰ. ولا يُستَبعدُ أن يكونَ الطَّائيُّ قد لَجَأَ إلىٰ ذلكَ بينَ الحِينِ والحِينِ إظهارًا لقُدْراتِهِ في النَّظم، ومهاراته في الصَّنْعةِ وتطويعِ اللُّغةِ علىٰ الوجهِ الذي يُريدُ، وقد وردَ شيءٌ منهُ في شعرِ المتقدّمينَ.

ولم تَفْشُ هذه الظاهرةُ في شعرِهِ كثيرًا، خلافًا للآمديِّ، كما أنَّها ليستْ فاشيةً في شعر العربِ، لكنَّ أبا تمامٍ أَبَىٰ أن يُخْلِيَ شعرَهُ من أيِّ ظاهرةٍ وردتْ في شعرِهِم، ولاسيَّما إذا كانتْ نادرةً. ولم يكن يَأْبَهُ بموقفِ نقّادِ الشعرِ ودارسِيهِ السَّلبيِّ من تلك الظاهرةِ؛ لأنّه يَعْرِضُ شعرَهُ علىٰ شعرِهِم وتفنُّنِهم فيهِ لا علىٰ مقاييسِ الناقدينَ وضوابِطِهم.

ب – **استخدامُ الألفاظِ الحُوشِيَّةِ الوَعْرةِ والبَدويّةِ النَّافِرةِ**: وحُوشِيُّ الكلام هو «اللَّفْظُ الغريبُ الذي لا يتكرَّرُ في كلامِ العَرَبِ كثيرًا، فإذا وَرَدَ وَرَدَ مستهجَنًا»[3]، وحَدُّهُ عند ابن رشيقٍ هو: «إذا

(١) انظر شرح التبريزي ١/ ١ نقلًا عن أبي العلاء المعرّي (الرأي الأول)، وأبو تمام شاعر الخليفة محمد المعتصم بالله ٥٦ (الرأي الثاني).

(٢) الموازنة ١/ ٢٩٤. و انظر سرّ الفصاحة ١٨٥-١٨٦. والبيت في شرح التبريزي ٤/ ٧٤، والنِّظَام ٦/ ٢١٦، وروايتها: (... أخٌ كانَ الزمانُ لهُ أَخًا فلم...)، وفي الأخير «(يتَخوَّنُ): يتنقَّصُ؛ أي مَنْ ماتَ له أخٌ فلم يَهْلَكْ لموتِهِ فقدْ خانَ المودّةَ والصَّفاءَ».

(٣) الموازنة ١/ ٢٩٣.

كانتِ اللَّفظةُ خَشِنةً مُستغرَبةً لا يَعْلَمُها إلَّا العالِمُ المبرِّزُ والأعرابيُّ القُحُّ فتلكَ وَحشيَّة، وكذلك إنْ وقعتْ غيرَ مَوْقِعَها، وأُتِيَ بِهَا معَ ما يُنَافِرُهَا وَلَا يُلائِمُ شكلَها»[1].

وإذا كان أبو تمَّامٍ قد استجابَ للحضارةِ وطبيعةِ العصرِ الذي عاشَ فيهِ من جهةٍ بتوشيحِ شعرِهِ بالزُّخرُفِ البديعيِّ -كما أسلفتُ- إلَّا أنَّهُ خالفَ ذلكَ من جهةٍ أخرىٰ؛ لأنَّ «ألفاظَه لم تكنْ صورةً عن المجتمع الذي ازدهتْهُ الحضارةُ، ولو كانت هذه الألفاظُ في العصرِ الجاهليِّ أو العصرِ الأمويّ لكان بينها وبين المجتمعِ العامّ اتّصالٌ، أمَّا العصورُ التي جاءتْ من بعدِهِ فهي التي اصطلتْ نارَ هذه الغرابةِ إذ نُسِيتِ اللُّغةُ، وأصبَحَتْ ألفاظُ أبي تمام مِنْ غيرِ حياتِها وأجوائها»[2].

ومن غريبِ ما رُويَ في هذه المسألةِ أنَّهُ استعملَ بعضَ الألفاظِ التي **عَسُرَتْ** علىٰ الأصمعيِّ (ت٢١٦هـ) أشهرِ اللغويينَ في عصرِهِ، فقد أوردَ ابنُ سِنان الخفاجيّ قولَ أبي تمَّامٍ: [الطويل]

لَقَدْ طَلَعَتْ فِي وَجْهِ مِصْرَ بِوَجْهِهِ ... بِلَا طَائِرٍ سَعْدٍ وَلَا طَائِرٍ كَهْلِ

وقال: «فإنَّ (كَهْلًا) هَٰهُنا من غريبِ اللُّغَةِ، وقد رُويَ أنَّ الأصمعيَّ لم يعرفْ هذهِ الكلمةَ، وليستْ موجودةً إلَّا في شعرِ بعضِ الهذليينَ... وقد قيلَ: إنَّ (الكَهْلَ): الضَّخْمُ. و(كَهْلٌ) لفظةٌ ليستْ بقبيحةِ التأليفِ، ولكنَّها وحشيّةٌ غريبةٌ، لا يعرِفُها مِثلُ الأصمعي!»[3].

وقد أَخَذَ العلماءُ والنقادُ عليهِ تَغَلْغُلَهُ في تتبُّعِ حُوشِيِّ الكلامِ، واقتفاءِ لغةِ أدبِ الصّحراءِ والباديةِ، منهمُ ابنُ رشيقٍ الذي ذكرَ أنَّهُ كانَ يتكلَّفُ ويأتي بالوَحْشِيِّ الخَشِنِ كثيرًا، وسبقَهُ القاضي الجُرَجانيّ الذي قَالَ: «فإنَّهُ حاولَ مِنْ بينِ المُحْدَثينَ الاقتداءَ بالأوائلِ في كثيرٍ من ألفاظِهِ، فحصلَ علىٰ توعيرِ اللفظِ فَقَبُحَ في غَيرِ مَوْضِعٍ مِن شعرِهِ... فتعسَّفَ ما أمْكَنَ، وتغلغلَ في التَّصعُّبِ كيفَ

---

(١) العمدة ٢/ ١٠١٥-١٠١٦

(٢) عبقرية أبي تمام ٥٤-٥٥.

(٣) سرّ الفصاحة ٦٩-٧٠، وانظر الموازنة ١/ ٣٠١-٣٠٢، والبيت في شرح الصولي ٣/ ٥٦٧، وشرح الأعلم ٢/ ٢٤٠، وشرح التبريزي ٤/ ٥٢٣، ورواية هذه الشروح الثلاثة: (بلا طالعٍ سَعْدٍ ولا طائرٍ سَهْلِ). والخبر في الموازنة يُفيد أنّ الأصمعي لم يعرف معنىٰ (طائرٍ كَهْل) الذي ورد في شعر الشاعر الهُذلي، وأنَّ أبا تمام استغربها فأتىٰ بها وأَحَبَّ ألَّا تفوتَهُ. أقول: وهذا دليلٌ آخر علىٰ أنَّهُ كان يتعمَّد توظيفَ مخزونِهِ اللغويِّ الهائلِ في شعرِهِ، ولاسيَّما النادرُ منه.

قَدَرَ»[1]، ووَصَفَهُ في موضعٍ آخرَ بأنَّهُ أظهرَ التَّعجْرُفَ وتَشَبَّهَ بالبَدْوِ، ونَسِيَ أنَّهُ حَضَرِيٌّ متأدِّبٌ وقَرَويٌّ مُتكلِّفٌ.

وأكّدَ الآمديُّ أيضًا أنَّهُ كانَ يَتتبَّعُ حوشيَّ الكلامِ ويَتطلَّبُهُ، ويتعمَّلُ لإدخالِهِ في شعرِهِ، ليُدَلِّلَ علىٰ عِلْمِهِ باللغةِ وبكلامِ العربِ، ومثّلَ لذلك بأبياتٍ كثيرةٍ لهُ، كانَ أوَّلُها قولَهُ: [البسيط]

أَهْلَسُ أَلْيَسُ لَجَّاءٌ إِلَىٰ هِمَمٍ ... تُغَرِّقُ العِيسَ فِي آذِيِّهَا اللِّيَسَا[2]

وأبو تمّامٍ عندَ المرزوقيِّ أحدِ أبرزِ أنصارِ مذهبِهِ- متَغَلغِلٌ إلىٰ توعيرِ اللَّفظِ وتغميضِ المعنىٰ أنَّىٰ تأتّىٰ لهُ وقَدَرَ[3].

إذنْ، فالنُّقَّادُ -وَفْقَ الآراءِ السابقةِ- استبْعَدُوا أن يكونَ الطَّائيُّ غير متكلِّفٍ إدخالَ الغريبِ في شِعْرِهِ، ونَفَوْا أن يكونَ ذلكَ يأتيهِ عفوًا متأثِّرًا بمخزونِهِ الفيَّاضِ مِن محفوظاتِهِ الشعريَّةِ التي شَمَلَتْ -كما أسلَفْتُ- أكثرَ مِنْ أربعةَ عشَرَ ألفَ أرجوزةٍ، والرَّجَزُ -كما هو معلومٌ- يزخرُ بالألفاظِ البدويّةِ المتوعِّرة.

وقد أكَّدَ النُّقّادُ المعاصرونَ سَرَيَانَ هذهِ الظاهرةِ في شعرِ أبي تمامٍ، منهم الدكتور حسين الواد الذي أفادَ أنَّهُ كانَ حريصًا علىٰ مخالفةِ نصائحِ النقَّادِ والعلماءِ، ولذلك جاء الوَحْشِيُّ في شِعرِهِ كثيرًا، منتظِمًا غيرَ متفرِّقٍ، وفسَّرَ ذلكَ برغبةِ الشاعر في الإغرابِ والتَّعجيبِ والاتّساعِ، أما الإغرابُ والتَّعجيبُ فللتَّدليلِ علىٰ العِلْمِ باللُّغةِ، وأمَّا الاتّساعُ فلإحساسِ الشَّاعرِ «بضيقِ العبارةِ ومحدوديَّةِ اللفظِ، وبأنَّ اللغةَ قَيْدٌ بِقَدْرِ مَا هِي أَداةٌ»[4].

أمَّا الباحِثُ محمد عطا فقد أرجعَ هذه الظاهرةَ في شعرِهِ إلىٰ اعتزازِهِ بنفسِهِ، واعتدادِهِ بِثقافَتِهِ، أو أنَّ تَعمُّقَهُ في دراسةِ فقهِ اللغةِ كانَ يَحملُ إلىٰ شعرِهِ هذهِ الألفاظَ مِن غيرِ وعيٍ أو شعورٍ[5].

---

(١) الوساطة ١٩، وانظر ٧٢، والعمدة ٢/ ١٠١٦.

(٢) انظر الموازنة ١/ ٢٥، ٣٠٠، وجاء في الموضع الثاني: «و(الهُلاَس): السُّلالُ من شِدّة الهُزَال، فكأنَّ قوله (أَهلس): يريد خفيف اللحم. و(الأَلْيَس): الشّجاعُ البطل...». والبيت في شرح التبريزي ٢/ ٢٥٨ من قصيدة في مدح عيّاشِ بن لَهِيعة، وروايته: (أَهْيَسُ أَلْيَسُ... تُغَرِّقُ الأُسْدَ...). وفي شرح الخياط ١٧٢: «(الآذِيّ): المَوْج. (اللِّيس): الشُّجعان»، وانظر معنىٰ البيت في النِّظَام ٩/ ٢٥٧.

(٣) انظر شرح الحماسة ١/ ٤.

(٤) اللغة الشعرُ في ديوان أبي تمام ١٩، وانظر ٢٢، ٨٨.

(٥) انظر الشاعر أبو تمام: دراسة فنيّة نفسيّة ١٢٩-١٣٠، وقد تقدَّم قريبًا أنَّ النقاد استبعدوا الوجه الأخير؛ أي أن يكون ذلك عَفْوًا عن غيرِ وَعْيٍ.

ويبدو لي أنَّ ما ذكرَهُ الدكتور الواد وجيه، وأُضِيفُ إليهِ أنَّ أبا تمّامٍ الذي أرهقَ نفسَهُ، وأَجهدَ بَدَنَهُ، وأَمْضَىٰ أَيَّامَهُ ولياليَه، وسِنِي صِبَاهُ وفتوّتِهِ وشبابِهِ في حِفظِ لغةِ العربِ وأشعارِها وأرجازِها - لم يكنْ لِيَسْهُلَ عليهِ أَنْ يحتفظَ بذلكَ لنفسِهِ، أو يَدَعَها هامدةً مَخْزُونَةً في ذاكرتِهِ مراعاةً لأفهامِ الآخرينَ وأذواقِهِم، وإرضاءً للنّقّادِ لئلّا يتَّهِمُوهُ بالتكلُّفِ والتوعُّرِ، بلْ أرادَ أن يُثيرَ ويوظِّفَ في شعرِهِ كثيرًا مِنْ ذلكَ المخزونِ اللغويِّ الجيَّاشِ، ولم يكنْ يجدْ في ذلكَ حَرَجًا مادامَ لم يَخرُجْ عن النِّظَام العامِّ للغةِ التي تحدّثَ بها العربُ سواءٌ أكَانُوا حَضَرًا قَرَوِيِّينَ أَمْ أَعرابًا بَدَوِيِّينَ.

ولم يَكُنْ توظيفُهُ هذهِ اللغةَ المكثَّفَةَ الوعْرَةَ في التعبيرِ عنْ معانيهِ الغريبةِ الدقيقةِ أمرًا هيّنًا عليهِ، بلْ كانَ ذلكَ يُجهِدُهُ ويُضْنِيهِ -وإنْ كانتْ ألفاظُ اللغةِ طوعَ يديهِ- لكنَّهُ كان يَقْبَلُ ذلكَ ويرضَىٰ به؛ لأنَّه كان يجدُ فيهِ ارتقاءً بِالشعرِ الذي وَهَبَ نفسَهُ لَهُ -إلىٰ المَقَامِ السَّامي اللائقِ بهِ، وقدْ صرَّحَ بذلك في شعره، فقال: [الطويل]

سَأَجْهَدُ حَتَّىٰ أُبْلِغَ الشِّعْرَ شَأْوَهُ وَإِنْ كَانَ لِي طَوْعًا وَلَسْتُ بِجَاهِدِ(١)

جـ - ثقافةُ أبي تمامٍ وتأثُّرُهُ بالفَلسفةِ وعِلْمِ الكَلامِ: تُعَدُّ ثقافتُهُ الموسوعيةُ العامّةُ، وتأثُّرُه بالفلسفةِ وعلمِ الكلامِ مِنَ العواملِ المساهمةِ في إضفاءِ الغموضِ والإغرابِ علىٰ شعرِهِ.

ويبدو أنَّ الفلسفةَ راقت لَهُ؛ لأنَّها لاءمتْ نفسيَّتَهُ، وذكاءَه الحادَّ، وتَفكيرَه المُولَعَ بالتعمُّقِ، وتأمُّلَه الدَّائمَ للحياةِ وما فيها... وبذلكَ استطاعتْ أَنْ تُغَذِّيَ شطرًا من عقلِهِ المُغرَمِ بالاستنباطِ والابتكارِ والإبداعِ.

لم يحتفظْ أبو تمامٍ بمعانيهِ الفلسفيةِ، وثقافتِهِ المنطقيَّةِ لنفسِهِ؛ بلْ أرادَ إشراكَ غيرِهِ بها، فضمَّنَ شيئًا منها شعرَهُ، فجاءَ هذا الشِعرُ عَويصًا أقربَ إلىٰ العقلِ منهُ إلىٰ الشّعورِ والإحساسِ؛ لذلكَ يحتاجُ القارئُ إلىٰ بذلِ طاقةٍ عقليَّةٍ مضاعَفةٍ لفَهمِ مَعانيهِ، وإدراكِ مقاصِدِهِ.

وقد تنبَّهَ النُّقَّادُ لهذهِ الظاهرةِ في شعرِهِ منذُ وقتٍ مبكِّرٍ، منهم أبو القاسِم الآمديُّ الذي قال: «وَميْلُ مَنْ فضَّلَ أبا تمَّامٍ ونَسَبَهُ إلىٰ غموضِ المعاني ودِقَّتِها وكثرةِ ما يُورِدُهُ ممّا يحتاجُ إلىٰ استنباطٍ وشرحٍ واستخراجٍ، وهؤلاءِ أَهْلُ المعاني، والشعراءُ أصحابُ الصَّنْعَةِ، ومن يَميلُ إلىٰ التدقيقِ

(١) شرح التبريزي ٢/ ٧٧

وفلسفيِّ الكلام»[1]. ولا يخفَىٰ أنَّ نَظْمَهُ كثيرًا مِنْ معانيهِ الفلسفيةِ بألفاظٍ غَريبةٍ حُوشِيَّةٍ في أبياتٍ شعريَّةٍ أسهمَ في تشكيلِ ظواهرَ لغويةٍ في شعرهِ أفادتْ مادّةَ هذا البحثِ.

وإلىٰ جانبِ الفَلسفةِ فاضَ شعرُهُ بالإشاراتِ الدينيّةِ والتاريخيّةِ والأدبيّةِ والعَسكريّةِ، والأمثالِ والنوادرِ والأنسابِ، والغَريبِ من أعلامِ الإنسانِ والحَيَوانِ والمكانِ... التي كانتْ تُمثِّلُ جزءًا من ثقافةِ أبي تمام العاليةِ، وقد أسهمتْ هذهِ الإشاراتُ في إلقاءِ سَحَابةٍ من الغموضِ علىٰ شعرِهِ، حتىٰ صارَ «يتحدَّثُ عن كثيرٍ مِن المعاني التي لا يَكْشِفُها إلَّا فيلسوفٌ، أو مُتكلِّمٌ، أو عالِمٌ دينيٌّ، أو مؤرِّخٌ، أو فَلَكِيٌّ، أو مَنطِقيٌّ، أو مَنْ يَنتمي إلىٰ هؤلاءِ بِصِلَةٍ»[2].

وَذَكَرَ بعضُ الباحثينَ عواملَ أخرىٰ لغُموضِ شعرِهِ، منها: الشّذوذُ اللَّفظيُّ، وفسادُ النَّظْمِ وغيرُهما[3]، لكنّي لم أقف عندها لضآلةِ تأثيرِها في ظاهرة الغموضِ، وقِلّة ورودِ أمثلتِها في الديوانِ.

إنَّ ما ذكرتُهُ يُعَدُّ اختصارًا لأسبابِ غموضِ شعرِ الطَّائيِّ، والمقامُ يضيقُ بذكرِ المزيدِ من التفاصيلِ، لكنْ بَقِيَ أنْ أُشيرَ إلىٰ أنَّ معظمَ هذا الغموضِ والإبهامِ كانَ نتيجةَ تَعَمُّدِهِ تَسخيرَ اللغةِ طوعًا أو قَسْرًا للتعبيرِ عن معانيهِ المُبتكرَةِ، وأفكارِهِ المولَّدةِ لا تعبيرًا ساذجًا بلْ وَفْقَ مَذْهَبِهِ الجديدِ القائمِ علىٰ الصَّنْعةِ، والتّغلغلِ في البديعِ إلىٰ أقصىٰ حدٍّ، «وعلىٰ هذا فإنَّ الغُموضَ في شعرِ أبي تمامٍ لم يكنْ نابعًا من غُموضِ الفكرةِ في ذهنِهِ، أو منِ الالتواءِ في التعبيرِ عنها، بلْ هوَ مَزْجٌ واعٍ بينَ الفَنِّ والثقافةِ المختارةِ، والقدرةِ علىٰ الإحساسِ بالجمالِ، فضلًا عن أنَّ ذهنَ الشاعرِ كانَ تركيبًا ولم يكنْ بسيطًا، ومن ثَمَّ فإنَّ خصائصَ مذهبِهِ تُعَدُّ مِيزةً ذاتيّةً للشاعرِ»[4].

فأبو تمام يَنْدَفِعُ نحوَ تحقيقِ غَرَضِهِ بعنفٍ وجرأةٍ، «وقد تَعترضُهُ قيودُ اللغةِ فيحطِّمُها، ورسومُ البلاغةِ فيَخْرُجُ عنها، وذوقُ الناسِ فلا يعبَأُ بهِ! فهو ثائرٌ، وهو مُجدِّدٌ... ويأبىٰ علىٰ الشعرِ إلَّا أنْ يكونَ فِكرةً قبلَ أنْ يكونَ شعورًا»[5].

---

(١) الموازنة ١/ ٤، وانظر ١/ ٢٧ .

(٢) همزيّات أبي تمام ٨. ومن هذه الأبيات في ديوانه بشرح التبريزي ١/ ٢٩-٣٠ بيتان وردا في قصيدة واحدة، هما قوله:

خَرْقَاءُ يَلْعَبُ بِالعُقُولِ حَبَابُهَا ... كَتَلَعُّبِ الأَفْعَالِ بِالأَسْمَاءِ

جَهْمِيَّةُ الأَوْصَافِ إلاَّ أَنَّهُمْ ... قَدْ لَقَّبُوهَا جَوْهَرَ الأَشْيَاءِ

(٣) انظر الغموض في شعر أبي تمام ٦٩- ٧٥.

(٤) أثر مذهب أبي تمام في شعر المتنبي ٦١.

(٥) أبو تمام الطائي: حياته وحياة شعرهِ ١٩٣.

إنَّ رَغبةَ الشاعرِ أبي تمامٍ في الإدلالِ علىٰ معانيهِ الدقيقةِ الغريبةِ بأقلِّ عددٍ مِنَ الألفاظِ الـمُثْقَلَةِ بالبديعِ، وبالتراكيبِ المحمَّلةِ بالاستعاراتِ الجديدةِ دفعتْهُ إلىٰ التفنُّنِ في الصِّياغةِ والاشتقاقِ واستخدامِ أدواتِ الربطِ، واللُّجوءِ إلىٰ استخدامِ لغاتِ العَربِ والحذفِ والضرورةِ والتقديمِ والتأخيرِ وغيرِها من أساليبِ العَرَبِ وفنونِها في كلامِها التي شكَّلتْ ظواهرَ لغويةً كانتْ مادّةً لَهذا البحث.

تلكَ كانت السِّماتِ البارزةَ لشعرِهِ، وقد تبيَّنَ من خلالِ هذه الدراسةِ مدىٰ تأثيرِها في لغتِهِ الشعريةِ من حيثُ المفرداتُ والتراكيبُ ممَّا كانَ لَهُ صِلةٌ مباشِرةٌ بموضوعِ البحثِ.

٢ – ديوانُ أبي تَمَّامٍ وشُروحُهُ:

أ – ديوانه:

سأَخْتِمُ المدخلَ بهذا المطلبِ الذي لا يقلُّ أهمِّيَّةً عن المطلبَيْنِ السابقَيْنِ؛ لأنَّهُ ذو صلةٍ وُثيقةٍ بِصُلبِ البَحْثِ، فديوانُهُ يَحوي شِعرَهُ الذي يُمَثِّلُ المادّةَ التي يقومُ عليها تحديدُ الظواهرِ النحويّةِ والصرفيّةِ ودراستُها.

ورأيتُ من متطلَّباتِ البَحْثِ أَنْ أَنْظُرَ فيمَنْ جَمَعَ شِعْرَهُ قديمًا وحَقَّقَهُ تحقيقًا علميًّا حديثًا، واطَّلِعَ علىٰ طبعاتِ ديوانِهِ، ثم أُحدّدَ أكملَها شعرًا، وأوثقَها روايةً، وأدقَّها ضبطًا لتكونَ الأصلَ الذي سأعتمدُ عليه في دراستي.

تَذْكُرُ المصادِرُ أَنَّ شعرَ أبي تمامٍ بَقِيَ مفرَّقًا غيرَ مؤلَّفٍ إلىٰ أيّامِ أبي بَكْرٍ محمدِ بنِ يَحيىٰ الصُّوليّ (ت٣٣٥هـ) الذي يُعَدُّ أولَ جامعٍ لهُ، وقد رتَّبه علىٰ الحروفِ، وبَلَغَ نحو ثَلاثِ مئةِ ورقةٍ[١]. ثم جمعَ شعرَهُ بعدَهُ عَشَرةٌ آخرونَ نِصْفُهم شعراءُ، ذَكَرَهم محمَّدُ بنُ إسحاقَ النديمُ (ت٤٣٨هـ)، أشهرُهم عليُّ بنُ حمزةَ الأَصْبَهانيُّ (ت؟)[٢] الذي جوَّدَ في عَملِهِ، ورتَّبَهُ علىٰ الأنواعِ لا علىٰ الحروف[٣]. ويبدو

(١) انظر الفهرست ١٩٠، وشرح التبريزي ١/ ١٢ (مقدمة المحقّق)، وذكر بروكلمان أنّ ديوان أبي تمام برواية الصُّولي نُشِرَ في القاهرة سنة (١٢٩٢هـ). انظر تاريخ الأدب العربي ٢/ ٧٥.

(٢) لم أعثر له علىٰ ترجمة، وذُكِرَ عَلَمٌ بهذا الاسم (ت٣٧٥هـ) له اهتمام بالشعر قد يكون هو، انظر الوافي بالوفيات ٢١/ ٧٣، وهدية العارفين ١/ ٦٧٣.

(٣) انظر الفهرست ١٩٠، وانظر كشف الظنون ١/ ٧٧٠.

أنَّ النّسخةَ المتداوَلةَ في الطَّبعِ هي هذه النسخةُ المرتَّبةُ علىٰ الفنونِ، وكلُّ فنٍّ فيها مرتَّبٌ علىٰ الحروفِ[1].

كان مُهِمًّا جدًّا البحثُ عن نسخةٍ موثوقةٍ مِنْ ديوانِ أبي تمَّامٍ؛ لأنَّ شعرَهُ كانَ عُرْضَةً للتَّصحيفِ والتَّحريفِ علىٰ أيدي النُّسَّاخ أكثرَ من شعرِ غيرِهِ، ساعدَ علىٰ ذلكَ مذهبُهُ القائمُ علىٰ الاستعاراتِ البعيدةِ والتأنُّقِ البديعيِّ المعروفِ بتَشابُهِ رسمِ حروفِ كلماتِهِ في الجِنَاسِ خاصّةً، وقد أكّدَ ذلك المعريّ والتّبريزيُّ، وهُما من شُرَّاحِ ديوانِهِ[2].

وكان لموقفِ الناسِ من مذهبِهِ أثرٌ في تعدُّدِ الروايةِ في شعرِهِ فبعضُهم قد يغيِّرُ حرفًا أو لفظةً أو تركيبًا تعصُّبًا له لِطَمْسِ خطأٍ يَراهُ كذلكَ، أَوْ يَفْعَلُ ذلكَ تعصُّبًا عَلَيْهِ للغَضِّ منهُ واتِّهامِهِ بالغلَطِ.

وبعدَ البحثِ والفَحْصِ وجدتُ أكملَ نسخةٍ مطبوعةٍ لديوانِهِ وأصحَّها ضَبْطًا، وأدقَّها تحقيقًا هو ديوانُهُ المشفوعُ بشرحِ التّبريزي الذي حقَّقهُ الدكتور محمَّد عبده عزَّام، وسأسمِّيهِ اختصارًا: (شرح التبريزي) في مَتْنِ البحثِ وهوامشِهِ، وعلىٰ هذا الديوانِ سأعتمدُ في دراستي إنْ شاءَ اللهُ، وذلكَ للأسبابِ الآتيةِ:

١ ـ أنَّه ديوانٌ شِبْهُ[3] كامل، يَشْمَلَ شعرَ أبي تمامٍ الذي توثَّقَتْ نِسبَتُهُ إليهِ مع مُلْحقٍ[4] بالشِّعرِ المنحولِ أو المشكوكِ في صِحّةِ نِسبتهِ إليهِ.

٢ ـ أنَّ سلسلةَ روايةِ التبريزيّ (ت٥٠٢هـ) لشعرِهِ قراءةً أو سماعًا أو إجازةً موثّقةٌ متَّصِلةٌ تنتهي بالراويةِ البَصريِّ الأديبِ أبي سعيدٍ السُّكّريّ (ت٢٧٥هـ) عن الشاعرِ أبي تمام[5].

---

(١) انظر: أبو تمام شاعر الخليفة محمد المعتصم بالله ١٠٩، وينبغي أن يُلاحظ أنّ شعر أبي تمام في شرح الصولي نفسِه مرتَّب علىٰ الفنون، ثم علىٰ الحروف داخل كل فنّ، وقد أشار الصولي إلىٰ ذلك في مقدمةِ شرحه ١/ ١٦٦ ومقدمةِ كتابه أخبار أبي تمام ٦، ويبدو أن ترتيب الصولي شعرَ أبي تمام علىٰ الفنون في شرحه مخالفٌ لترتيبه له في ديوانه الذي ذَكَرَت المصادر أنّه جمعه ورتَّبه علىٰ الحروف لا علىٰ الفنون. أمّا الذي رتّب القصائد في شرحه علىٰ الحروف دون الفنون فهو ابن المستوفي في النِّظَام، فهو موافق بذلك لترتيب الصولي في الديوان لا في الشرح كما ذكَر محقِّق النِّظَام في مقدمته لتحقيق النظام ١/ ١٧٥.

(٢) انظر شرح التبريزي ١/ ١.

(٣) لم أقل (كامل)؛ لأنّه وردت قصائد ومقطوعات في شروح الصولي والمرزوقي والأعلم وابن المستوفي لم ترد في شرح التبريزي.

(٤) انظر شرح التبريزي ٤/ ٦١١-٦٨٠.

(٥) انظر المصدر السابق ١/ ٣ (مقدّمة الشّارح).

٣ ـ تنوّعُ مصادرِ المحقّقِ المخطوطةِ، الذي لم يكتفِ بالاعتمادِ علىٰ نُسَخِ شرحِ التبريزيّ المخطوطةِ، بل اعتمدَ علىٰ نُسَخٍ مخطوطةٍ مُسَاعِدةٍ من شرحِ الصُّوليّ للديوانِ، وكتابِ (المُشْكِلِ من أبياتِ أبي تمام المفردة) للمرزوقيّ، وكتاب (النِّظَام في شرحِ شعرِ المتنبّي وأبي تمام) لابن المستوفي الإربليِّ... وحَرَصَ علىٰ إثباتِ كثيرٍ من الرواياتِ المخالفةِ لروايةِ التبريزيّ في الهامشِ[1]. وينبغي أن يُعْلَمَ أنَّ هذا لا يعني الغَضَّ من رواياتِ المصادرِ المحقَّقةِ الأخرىٰ وإضعافَها أو إهمالَها، بل ربَّما تَقتضي مناقشةُ بعضِ مسائلِ البحثِ الإشارةَ إليها، والإفادةَ منها، بل خُصِّصَ فصلٌ كاملٌ من البحثِ لأثرِ تعدُّدِ الروايةِ في المعنىٰ والظواهرِ النحويَّةِ والصرفيَّةِ في شعرِ أبي تمامٍ.

٤ ـ مُقَابَلَةُ المحقِّقِ روايةَ شعرِ أبي تمام التي اعتمدها التبريزيُّ في شرحِهِ بروايةِ أكثرَ مِنْ نسخةٍ خطيّةٍ قديمةٍ من ديوانِهِ، إحدىٰ تلك النسخِ الخطيّةِ عَاليةُ القِيمةِ والجَوْدَةِ؛ لأنَّها منقولةٌ عن القراطيسِ التي كتبَها أبو تمامٍ بخطّ يده، وضمَّ إليها أبو عليٍّ القاليُّ (ت٣٥٦هـ) ما قيّده بنفسه من شعرِهِ الذي قرأَهُ علىٰ ابنِ دُرُسْتُوَيْهِ (ت٣٤٧هـ)، وكانتْ هذه النُّسخةُ مع أبي عليّ القاليّ في رحلتهِ إلىٰ بلاد الأندلس، ثم أضافَ إليها الأديبُ الأندلسيُّ الوزيرُ ابنُ الإفليليّ (ت٤٤١هـ) ما اختارَه وجمعَهُ من روايةِ أبي بكرٍ الصُّوليِّ (ت٣٣٥هـ)، وفيها ما يَدلُّ علىٰ أنَّها نسخةٌ مُقَابَلَةٌ. وقد ساعدَ متنُ هذا الديوانِ الفريدِ علىٰ تقويمِ شعرِ أبي تمامٍ وضَبْطِهِ في نسخةِ التبريزيّ، وقد أثبتَ المحقِّقُ الدكتور محمد عبده عزام في هوامشه كثيرًا من فروق النُّسخِ، ولاسيّما فروق هذه النسخةِ الفريدةِ، وقالَ: «لأنَّ نَشْرَ الديوانِ عن طريقٍ واحدٍ من طُرقِ الروايةِ قد يكونُ فيه بعضُ الافتئاتِ علىٰ الشاعرِ»[2] يُضاف إلىٰ هذهِ الرواياتِ ما كانَ يُثبتُهُ أو يَنْقُلُهُ التبريزيّ نفسُه من الرواياتِ، وبذلكَ يكونُ ديوانُ أبي تمامٍ بشرحِ التبريزي مع هوامش المحقّقِ جامعًا لكثيرٍ من رواياتِ شعرِهِ.

ب – شروحُ ديوانِهِ:

دفعَ مذهبُ أبي تمامٍ، وطبيعةُ شعرِهِ، واتِّساعُ الاختلافِ في معانيهِ – عددًا من جِلَّةِ العلَماءِ إلىٰ التصدّي لِشَرْحِ شعرِهِ كاملًا أو شرحِ بعضِهِ؛ لكشفِ عَويصهِ وحَلِّ عُقَدِهِ، لكنْ ضاعَ كثيرٌ من هذهِ الشروحِ فيما ضاعَ من تراثِ هذه الأمّةِ، ولمْ تَصلْنَا مِن بعضِها إلا نقولٌ في ثَنَايَا المصادرِ التي نَقَلتْ

(١) انظر المصدر السابق ١/ ٢٨ (مقدّمة المحقِّق).

(٢) انظر المصدر السابق ١/ ٤٠ (مقدّمة المحقِّق).

مِنْهَا، أو إشاراتٌ إليها في كتبِ السِّيَرِ والتَّراجمِ وفهارسِ الكتبِ، ولاشكَّ أنَّ هذهِ الشروحَ لو لم تُفْقَدْ كانَتْ ستُغْنِي مادَّةَ هذا البحثِ، وتُثْرِيها أيَّما إثراءٍ.

وهذه الشروحُ تُبْرِزُ أهميةَ شعرِ أبي تمامٍ، وتُظْهِرُ قيمتَهُ العلميَّةَ والأدبيةَ عندَ القدماءِ والمُحْدَثينَ، وذكرُها يفيدُ البحثَ، لذلكَ سأعرضُ عناوينَ هذه الشروحِ، وأذكرُ أسماءَ مؤلِّفيها، مع الإشارةِ إلىٰ ما حُقِّقَ وطُبِعَ منها، وهي:

١ ـ شرحُ أبي بكرٍ محمَّدِ بنِ يحيىٰ الصُّوليّ (ت٣٣٥هـ)، وهو أوَّلُ شروحِ شعرِهِ، صَدَرَ بتحقيقِ الدكتور خلف رشيد نعمان عن وزارة الثقافة والإعلام العراقية سنة ١٩٧٨م، في ثلاثةِ أجزاءٍ كبيرة.

٢ ـ شرحُ أبي حامدٍ أحمدَ بنِ محمدٍ البُشْتِيّ الخَارْزَنْجِيّ (ت٣٤٨هـ)[١]، نقل عنه التبريزيُّ في شرحِهِ ورمزَ لهُ بالحرفِ (خ)، وابنُ المستوفي في النِّظَام كثيرًا[٢].

٣ ـ شرحُ أبي العبَّاسِ وليدِ بنِ عِيسىٰ بنِ حارثٍ الأندلسيِّ الأُمويِّ الطَّبِيخِيِّ (ت٣٥٢هـ)[٣].

٤ ـ تفسيرُ غريبِ شعرِهِ لأبي عليٍّ القاليّ (ت٣٥٦هـ)، انفردَ بذكرِهِ المحقِّقُ عبدُ القادرِ البغداديُّ (ت١٠٩٣هـ) في شرحِ أبياتِ المغني[٤].

٥ ـ تفسيرُ معاني أبياتِ أبي تمامٍ لأبي القاسمِ الحسنِ بنِ بشْرٍ الآمديّ (ت٣٧٠هـ)، ذَكَرَهُ الآمديُّ في كتابهِ الموازنةِ، ونَقَلَ منه ابنُ المستوفىٰ في النِّظَام مرّاتٍ[٥]، وسمَّاهُ بأسماءٍ مختلفةٍ، منها: (معاني شعر أبي تمام) و(الأبياتُ المفردةُ)، ويجوزُ أن يُعَدَّدَ كتابُ (الموازنة بين شعرِ أبي تمامٍ والبحتريّ). للآمديّ كذلك في شروحِ شعرِهِ؛ لأنَّهُ علَّقَ فيهِ علىٰ عددٍ كبيرٍ من أبياتِ الطَّائيِّ، وفسَّرَ

---

(١) انظر ترجمته في معجم الأدباء ١/ ٤٦١، وبغية الوعاة ١/ ٣٨٨، والأعلام ١/ ٢٠٨.

(٢) انظر شرح التبريزي ١/ ٢٤ (مقدمة المحقّق)، ١٢٥، ٤٣٥، ٢/ ٣٩١...، والنِّظَام ١/ ٦٢-٦٩ (القسم الدراسي)، ٢/ ٥، ١٠، ١٤، ٢١، ٣٦، ٣٨، ٤٣، ٤٤، ٥٢، ٦٠...

(٣) انظر ترجمته في طبقات النحويين واللغويين ٣٠٤، وتاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس ٢/ ١٥٩، والأعلام ٨/ ١٢٢، وكلُّها ذَكرت الشرحَ المذكور.

(٤) ٢/ ١٥٨، وأشار إليه التبريزي إشارة خاطفة غيرَ واضحة في مقدمة شرحه لديوان أبي تمام ١/ ٢، ولذلك لم يتنبه إليه المحقِّقون ومَن صنَّف في أبي تمام من المعاصرين.

(٥) انظر الموازنة ٣/ ٢٦ (القسم الدراسي) ٤/ ٣٩٩، ٦٤٧، والنِّظَام ١/ ١٦٩ (القسم الدراسي)، ٢٤٥، ٣/ ٨٣، ٦/ ٢٩، ٦٦، و انظر الحركة النقدية حول مذهب أبي تمام ١٦٧.

غريبَها، وأطالَ في شرحِ بعضِها ونقدِها. صَدَرَتْ منهُ طبعةٌ كاملةٌ بتحقيقِ السيد أحمد صقر والدكتور عبد الله حمد محارب عن مكتبةِ الخانجي بالقاهرةِ سنةَ ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، في أربعةِ مجلداتٍ.

٦ ـ شرحُ أبي منصورٍ محمدِ بنِ أحمدَ الأزهريِّ (ت٣٧٠هـ) صاحب المعجمِ المشهورِ (تهذيب اللغةِ).

٧ ـ شرحُ الحسينِ بنِ محمدِ بن جعفرٍ الرَّافِقيِّ، المعروفِ بالخَالِع (ت٣٨٨هـ)[١].

٨ ـ شرحُ مشكلاتِ ديوانِ أبي تمامٍ لأبي عليٍّ أحمدَ بنِ محمّدِ بنِ الحسنِ المرزوقيِّ (ت٤٢١هـ)، صدرَ بتحقيقِ الدكتور عبد الله سليمان الجربوع عن دار المدني بجدّة سنة ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م، وسمّاه الدكتور خلف رشيد نعمان (شرح المُشْكِل من شعر أبي تمام)، وذكرَ أنَّه حقَّقه ونشرَهُ من دونِ بياناتٍ[٢].

٩ ـ الانتصارُ مِنْ ظَلَمَةِ أبي تمامٍ للمرزوقيّ السابقِ، شرَحَ فيهِ طائفةً مِنْ أبياتِهِ وانتصرَ لَهُ فيها علىٰ مَنْ خطَّأَه، وهو شرحٌ مفقودٌ، ذَكَرَهُ التبريزيّ في مَصادِرِهِ في مقدمةِ شرحِهِ الديوانَ، وذكره أيضًا ابنُ المستوفي الإِربليّ في مصادرِهِ في كتابه (النِّظَام) وسمَّاهُ (الانتصار لأبي تمام من ظَلَمَتِهِ)[٣].

١٠ ـ شرحُ أبي الرَّيْحَانِ محمَّدِ بنِ أحمدَ الخُوارِزْميّ البَيْرُونيّ (ت٤٤٠هـ)[٤] العالم الرياضيِّ المشهورِ.

١١ ـ شرحُ أبي العلاءِ أحمدَ بن سليمانَ المَعرّيّ (ت٤٤٩هـ)، سمّاهُ (ذكرىٰ حبيب)، نقلَ منه كثيرًا التبريزيُّ، ورمَزَ لَهُ بالحرفِ (ع)، وابنُ المستوفي في (النِّظَام)، وكلاهما ذكَرَهُ في مصادرِهِ في المقدِّمة[٥].

---

(١) كذا ورد اسمه ووفاته في معجم الأدباء ٣/ ١١٤٦، وذكر محقّقه في الهامش أن وفاته في تاريخ بغداد سنة (٤٢٢ هـ)، وهو كذلك في الأعلام ٢/ ٢٥٤، وهو (الرّافعيّ) بدل (الرّافقيّ) في كشفِ الظنونِ ١/ ٧٧١، وذكر أنه كان حيًّا سنة (٣٨٠هـ)، وفي هدية العارفين ١/ ١٦٢ وأرّخ وفاتَه سنة (٣٨٠ هـ)، وهذه المصادر كلُّها ذكرت أنّه شرَحَ شعرَ الطَّائيِّ.

(٢) انظر النِّظَام ١/ ٧٠ (القسم الدراسي).

(٣) انظر شرح التبريزي ١/ ٢، والنِّظَام ١/ ٢٠٤.

(٤) انظر ترجمته في معجم الأدباء ٥/ ٢٣٣٠، وبغية الوعاة ١/ ٥٠، والأعلام ٥/ ٣١٤، وذُكِرَ الشرحُ في المصدرَيْنِ الأوّلَيْنِ.

(٥) انظر شرح التبريزي ١/ ٢، ٧، ٨، ١٠، ١١، ١٣، ١٤، ١٦، ١٩، ٢٠...، والنِّظَام ١/ ٢٠٤، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٥...

١٢ ـ جُمْلَةٌ من تفسيرِ كلامِ أبي تمّامٍ علىٰ حواشي النُّسخةِ العجميةِ لديوانِهِ قيَّدَها سنةَ (٤٥٤ هـ) أبو القاسم عبدُ الحميدِ بنُ أحمدَ (ت ؟) وغيرُهُ، ذَكَرَهُ ابنُ المستوفي في مصادِرِهِ في مقدمةِ النِّظَام[١].

١٣ـ شرحُ أبي الحَجَّاجِ يوسفَ بنِ سليمانَ بنِ عيسىٰ الشَّنْتَمَرِيِّ الأندلسيِّ المعروفِ بالأعلمِ الشَّنْتَمَرِيّ (ت٤٧٦هـ)، صدرَ بتحقيقِ إبراهيم نادن عن وزارةِ الأوقافِ والشؤونِ الإسلاميةِ المغربيةِ سنة ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م، في جُزْأَيْنِ كبيرينِ، وتحقيقه وطباعته رديئان، وكان هذا الشرح مفقودًا إلىٰ عهدٍ غير بعيدٍ، مع أنّ الأعلمَ أشارَ إلىٰ شرحِهِ هذا في مقدمةِ شرحِهِ حماسةَ أبي تمام، وذكرَ محقِّقُهُ الدكتور علي المفضّل حمُّودان في مقدمة تحقيقه أنَّه وصلتْ إلينا نسخةٌ مِن هذا الشرحِ، ثُمَّ ذَكَرَ أنَّ منه قطعةً صغيرةً في المكتبةِ الوطنيةِ بتونس برقم (١٨٣٧٧)، ونسخةً يَنْقُصُ أوَّلُها بالقرويين برقم (١٨٣٩) [٢]، وأَشار إلىٰ أنه أعدَّها للنشر، ولم يَبْلُغ عِلمي أنها نُشِرَت، ثم عَثَرَ علىٰ نُسخة مخطوطة منه حديثًا الدكتور محمد ابن شريفة في خزانة القرويين بالمغرب برقم (١٨٣٩)[٣]، ولا أعلمُ أهي النسخةُ التي أشارَ إليها الدكتور حمّودان أَمْ هي غيرُهَا؟ وينبغي أن يُلْحَظَ أَنَّ رقمَيْهِما مختلفانِ.

١٤ـ شرحُ أبي زكريا يحيىٰ بنِ عليّ الخطيبِ التبريزيّ (ت٥٠٢ هـ)، صدرَ بتحقيقِ الدكتور محمد عبده عزَّام عن دارِ المعارفِ بالقاهرةِ بين عامَي ١٩٥١-١٩٥٧م في أربعة أجزاءٍ. وهو أفضلُ الشروحُ طباعةً وتحقيقًا وضبطًا... وللتبريزيّ شرحٌ آخر مختصر[٤].

١٥ـ شرحُ محمدِ بنِ رزقِ الله الأُمويِّ البَطَلْيَوسِيِّ (عاشَ بينِ النصفِ الثاني من القَرْنِ الخامسِ والنصفِ الأوَّلِ من القرنِ السادسِ الهجريَّيْنِ)، اختصرَهُ مِن شرحِ الطَّبِيخِيِّ المذكورِ بالرقمِ (٣)، وأضافَ إليه فوائدَ كثيرةً شَهِدَتْ بمعرفتِهِ وَسَعَةِ اطّلاعِهِ[٥].

---

(١) انظر النِّظَام ١/ ٢٠٤- ٢٠٥.

(٢) انظر شرح حماسة أبي تمام للأعلم الشنتمري ١/ ٣٨، ٩٢ (الحاشية رقم ٩).

(٣) انظر كتابه أبو تمام وأبو الطيب في أدب المغاربة ٣٩-٤٠، وتقديمَه لشرح الأعلم لديوان أبي تمّام ١/ غير مرقّم [جـ-و]. وأنبّه علىٰ أنّي قدّمتُ ما قاله د.حمّودان مع أنّ الكتاب الذي حقّقه مطبوع سنة (١٩٩٣م) علىٰ ما قاله د.ابن شريفة مع أنّ كتابه مطبوع سنة (١٩٨٦م)؛ لأنّ أصل تحقيق حمّودان رسالة دكتوراه نوقشت سنة (١٩٨٣م) بجامعة القاهرة علىٰ ما ذَكَرَ في تقديمه لشرح الحماسة المطبوع.

(٤) انظر كشف الظنون ١/ ٧٧٠، وانظر شرح التبريزي ١/ ٢٧ (مقدّمة المحقّق).

(٥) انظر الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة ٦/ ١٩٩، وأبو تمام وأبو الطيب في أدب المغاربة ٥١.

١٦ـ شرحُ أبي الحَسَنِ عليِّ بنِ أبي القاسمِ زيدِ بنِ محمّدِ البَيْهَقِيّ (ت٥٦٥هـ)[١].

١٧ـ النِّظَام في شرحِ شعرِ المتنبيِّ وأبي تمّامٍ لأبي البركاتِ المباركِ بنِ أحمدَ الإِرْبليِّ المعروفِ بابنِ المستوفي (ت٦٣٧هـ)، صدرَ منهُ بتحقيقِ الدكتور خلف رشيد نعمان عن وزارةِ الثقافةِ والإعلامِ العراقيةِ بينَ عامَي ١٩٨٩-٢٠٠٨م اثنا عَشَرَ جزءًا، إلىٰ نهايةِ قافية حرفِ الكافِ، والجزءُ الثالثُ من نسخةِ (النِّظَام) المخطوطةِ مفقودٌ، لكنَّ المحقِّقَ تعهّدَ في القسم الدراسيِّ من تحقيقهِ بأنَّهُ سَيُتَمِّمُهُ وَفْقَ منهجِ ابنِ المستوفي. ثُمَّ وجدتُ كَشفًا بأعمالِ المحقّقِ بنهايةِ كتابِ (المُوضِحِ في شرحِ شعر أبي الطيِّب المتنبِّي) للخطيب التبريزي بتحقيقه -وجدتُهُ ذكرَ أنَّهُ أكملَ كتابَ (النِّظَام)، فتَمَّ في ثلاثةٍ وعِشرين جُزءًا [٢]، لكنّي لم أَجدْهُ مطبوعًا[٣].

١٨ـ شرحُ إبراهيمَ بن صِبغةِ اللهِ الحَيْدريِّ البَغداديِّ، فَصيحِ الدينِ (ت١٢٩٩هـ=١٨٨١م)[٤].

١٩ـ شرحُ شاهين عطيَّة (ت١٣٣١هـ=١٩١٣م)، طُبِعَ في المطبعة الأدبية ببيروت سنة ١٨٨٩م[٥]، ونشرته المكتبة الوطنية، وصدر كذلك في بيروت عن دارِ مكتبةِ الطّلابِ وشركةِ الكتابِ اللبنانيّ سنة ١٩٦٨م، وعن دارِ صعب سنة ١٩٧٥م، وعن دارِ الكتبِ العلميةِ سنة ١٩٨٧م.

٢٠ـ شرحُ محيي الدينِ الخياط (ت١٣٣٢هـ=١٩١٤م)، طَبَعَه محمد جمال، وصدرَ في بيروتَ سنةَ ١٣٢٣هـ=١٩٠٥م[٦].

---

(١) انظر ترجمته في معجم الأدباء ٤/ ١٧٥٩، وفيه إشارة إلىٰ شرحه، والأعلام ٤/ ٢٩٠ وقال: «وهو غير البيهقي المحدِّث، والبيهقي الأديب».

(٢) انظر النِّظَام ١/ ١٨٦– ١٨٧، وانظر المُوضِح ٥/ ٧٢٤.

(٣) ذَكرَ الشروحَ السابقة حاجي خليفة في كشف الظنون ١/ ٧٧٠–٧٧١ ما عدا الشروح ذات الأرقام (٢، ٣، ٨، ١٢، ١٣، ١٥، ١٦). وانظر أعيان الشيعة ٤/ ٥١٣، وقد سها مؤلِّفُه فنَسبَ ـ نقلًا عن ياقوت في معجم الأدباء ـ شرحًا إلىٰ عبد الله بن إبراهيم الخَبْرِيّ (ت٤٧٦هـ)، والصواب أنّه شَرْحٌ لحماسته لا لديوانه كما هو في معجم الأدباء ٤/ ١٤٨٦. وأشار إلىٰ الشروح السابقة أيضًا محقّق شرح التبريزي ١/ ١٥-٢٧، ما عدا الشروح ذات الأرقام (٣، ٤، ١٢، ١٣، ١٥، ١٦).

(٤) انظر هدية العارفين ١/ ٤٢، وشرح التبريزي ١/ ١٥–١٦، (مقدّمة المحقّق). وانظر ترجمة الشارح في الأعلام ١/ ١٥، ومعجم المؤلفين ١/ ٤٠. وذُكِرَ شرحُه في المصدرَيْنِ الأوّلَيْنِ فقط.

(٥) انظر اكتفاء القنوع بما هو مطبوع ٢٨٧، وانظر ترجمة الشارح في الأعلام ٣/ ١٥٤، ومعجم المؤلفين ٤/ ٢٩٣.

(٦) وثّقتُ تاريخ نشره من كتاب الدكتور عمر فرّوخ: أبو تمام شاعر الخليفة محمد المعتصم بالله ١٩٩، وانظر ترجمة الشارح في الأعلام ٧/ ١٨٩، ومعجم المؤلفين ١٢/ ٢٠٥.

٢١- بدرُ التَّمَامَ في شرحِ ديوانِ أبي تمامٍ للدكتور ملحم إبراهيم الأسود (ت ؟)، نشرَهُ إلياس قوزما صاحبُ جريدةِ العمرانِ الدمشقيّة، صدرَ منه في بيروتَ سنة ١٩٢٨م الجزءُ الأول فقط. وذكرَ الدكتور إبراهيم الأميوني أن الجزء الثاني منه مخطوطٌ، وأنه بحوزة كمال الخوري الذي يُشرفُ علىٰ تنقيحهِ لطباعَتِهِ[١].

٢٢- شرحُ (هَمْزِيَّاتِ أبي تمامٍ) لعبد السلام محمد هارون (ت١٤٠٨هـ=١٩٨٨م)[٢]، صدرَ عن دار المعارف بالقاهرة، سنة ١٩٤٢م.

٢٣- شرحُ محمد محيي الدين عبد الحميد (ت١٣٩٣هـ=١٩٧٣م) صدرَ عن مكتبةِ المدني بالقاهرة، سنة ١٩٦٧م[٣].

٢٤- شرحُ إيليا الحاوي، صدرَ عن دارِ الكتاب اللبنانيّ ببيروتَ، سنةَ ١٩٨١م.

٢٥- شرحُ الدكتور محيي الدين صبحي، صدرَ عن دار صادر ببيروتَ، سنة ١٩٩٨م.

٢٦- شرح إيمان البقاعي، صدرَ عن مؤسسةِ الأعلميّ للمطبوعاتِ ببيروتَ، سنةَ ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.

هذا ما أَمْكَنَتْ معرفتُهُ من شروحِ ديوانِ أبي تمامٍ، أو بعضِ ديوانِهِ، وأُنَبِّه علىٰ أنَّ بعضَ الشروحِ المتأخِّرَةِ التي أشرتُ إليها شروحٌ موجزةٌ إيجازًا شديدًا، وقد أشرتُ إليها للتوثيقِ؛ لأنّي لم أَجِدْ مَنْ أَحْصَىٰ شروحَ شعرِهِ إحصاءً شاملًا علىٰ كثرة ما كُتِب عنه.

ولولا الإطالةُ لذكرتُ عَشَرَاتِ العناوينِ الأخرىٰ: القديمةِ والحديثةِ التي تناولتْ بالدرسِ والتحليلِ والنقدِ أخبارَهُ، أو أشعارَهُ، أو مؤلّفاتِهِ...

إنَّ شعرَ أبي تمام علىٰ وَفرةِ ما كُتبَ عنهُ: شرحًا ونقدًا وتحليلًا لم يَستوفِ حقَّه بعدُ، إذ لا تزالُ في شعرِهِ صورٌ كثيرةٌ لم تُحَلَّلْ، ومعانٍ لم تُفْتَقْ، واستعاراتٌ لم تُجَلَّ، لِمَا فيها من العُمقِ والغَوصِ، وتَعدُّدِ الدَّلالةِ.

---

(١) انظر صورة أبي تمام بين شرّاحه وناقديه حتىٰ القرن الخامس الهجري ١٢٧-١٣١، ولم أعثر للشارح علىٰ ترجمة.

(٢) انظر ترجمته في تتمّة الأعلام ١/ ٢٩٠-٢٩٤.

(٣) لم أعثر علىٰ هذا الشرح، ولم أجد من أشار إليه، ولا إلىٰ بيانات طباعتهِ غير الدكتور خلف رشيد نعمان في هامش تحقيق شرح الصولي لديوان أبي تمام ١/ ١٨٥، وانظر ترجمة الشارح في الأعلام ٧/ ٩٢.

فأبو تمام لم يكنْ شاعرًا عاديًّا، بل كانَ شاعرًا مفكّرًا، وعالمًا حاذقًا، قادرًا علىٰ إفراغِ معانيهِ وأفكارِهِ في عباراتٍ مكثَّفةٍ شديدةِ التركيزِ، مثيرةٍ للقرائحِ والعقولِ، ومُستفِزَّةٍ للأفهامِ التي لا تكادُ تصلُ إلىٰ حقيقةِ مرادِهِ، لذلك كثيرًا ما يضطرُ الشرَّاحُ والنقَّاد إلىٰ استهلالِ العباراتِ المفسِّرةِ لمرادِهِ بألفاظٍ تُفيدُ الظنَّ والحَدْسَ، مثل: (يحتمل أن يكون...)، و(قيل: أراد لو...)، و(كأنه عَنَىٰ...)، و(يجوز أن يريد...)[1]، وهذه العباراتُ وأخَوَاتُها تُبقي بابَ الاجتهادِ في فَهْمِ مَعانيهِ مُشْرَعًا، وبذلك يَبْقَىٰ شِعْرُه مَعينًا لا يَنْضُبُ على كَثرةِ الوُرودِ.

(١) انظر شرح التبريزي ١/ ١١، ١٨، ٣٤...، والنِّظَام ٣/ ٨٣.

الفَصْلُ الأَوَّل

الحَذْفُ وَالتَّخْفِيفُ

فِي

شِعْرِ أَبِي تَمَّامٍ

المدخل

الحذفُ في اللغةِ هو الإسقاطُ والطَّرْحُ، ومنه: حَذَفَ مِن شَعْرِه، إذا أخذَ منه[1]. أما الحذفُ في اصطلاحِ علمِ الصَّرفِ فهو: «إِسْقَاطُ حَرْفٍ أَوْ أَكثرَ أَوْ حَرَكةٍ مِنْ كَلِمَةٍ»[2]، ويُسمَّىٰ (الحذْفَ الصَّرْفيّ)، ويكونُ ذلك لغاياتٍ صرفيةٍ وصوتيةٍ فرضتها طبيعةُ اللغةِ العربيةِ، وظروفُ تركيبِ أصواتها، وضَمِّ بعضِها إلىٰ بعض[3]. وهذا الحذفُ ضربٌ من التخفيفِ، يشمَل تخفيفَ الهمزةِ بالحذفِ، ويُلْحَقُ بهِ تخفيفُ الهمزةِ بالإبدالِ والنَّقلِ، فالتَّخفيفُ الصرفيُّ ليس حذفًا محضًا بالضرورةِ.

أما الحذفُ في اصطلاحِ النُّحاةِ فهو: «إِسْقَاطُ كَلِمَةٍ للإِجْزَاءِ عَنها بدَلالةِ غيرِها من الحالِ أو فحْوَىٰ الكَلَامِ»، أو هو «إسقاطُ جُزءِ الكَلامِ أو كلِّه لِدَلِيلٍ»[4]؛ أيْ هو تركُ جزءٍ أو أجزاءٍ من التركيبِ النحويِّ لدليلٍ حاليٍّ أو مَقاليٍّ أو صِناعيٍّ، سواءٌ أكانَ المحذوفُ اسمًا أَمْ فِعلًا أَمْ حرفًا أَمْ جُملةً أَمْ جُملًا.

إنَّ أيَّ إسقاطٍ يَمَسُّ الكلمةَ أو الجملةَ لغويًّا أو نحويًّا أو صرفِيًّا يُعدُّ نوعًا من التخفيفِ من الثِّقَلِ الذي يَعَافُه العربيُّ في الكلامِ، فأهلُ السليقةِ نطقوا باللغةِ خفيفةً سهلةً مراعاةً للناطقِ والسامعِ[5].

وقد استخدمَ النُّحاةُ ألفاظًا أخرىٰ مرادفةً للحذفِ، منها: (أضمرَ، أسقطَ، كفَّ، طَرَحَ)[6]. وحاولَ بعضُ[7] العلماءِ أنْ يدلِّلَ علىٰ تفريقِ النُّحاةِ بين الإضمارِ والحذفِ، لكنَّ المصادرَ النحويَّةَ

---

(١) انظر مادة (حذف) في الصحاح واللسان والتاج.

(٢) كشّاف اصطلاحات الفنون ١/ ٦٣٢، ولم أعثر علىٰ تعريف للحذف الصرفي في كُتُب الصّرف.

(٣) انظر الحذف والتعويض في القرنين الثاني والثالث الهجريين ١٠.

(٤) النُّكَت علىٰ إعجاز القرآن ٢ (التعريف الأول)، والبرهان في علوم القرآن ٣/ ١٠٢ (التعريف الثاني).

(٥) انظر الحذف في الأساليب العربية ٢١، وظاهرة التخفيف في النحو العربي ٢١٧، ومن مظاهر التخفيف في اللسان العربي ٤.

(٦) انظر الكتاب ١/ ١٤١، ١٨٢، ٢٦٧، ٢/ ١٦١، والمقتضب ١/ ٨٢، ٢/ ٧٤، ٤/ ١٤٧، ٣٩٨، والخصائص ٢/ ٣٢، ٣٧٥، والمغني ٢٠٢، ٣٦٢.

(٧) انظر نتائج الفكر ١٢٧، والرد علىٰ النحاة ٨٣-٨٤، والكليات ٢/ ٢٢٦.

تُدْحِضُ ذلك[1]. ولم أجدِ النُّحاةَ يفرِّقونَ بينَ المصطلحَيْنِ إلا عندَ الحديثِ عن حذفِ (الفاعلِ) و(مرجعِ الضميرِ)، إذ مَنَع الجمهورُ حذفَهُما، وعبَّروا عنِ اختفائِهما في الكلامِ بالإضمارِ بمعنىٰ الاستتارِ؛ لأنَّ الفاعلَ عندَهُم لا يُحذفُ، والضميرُ لا يعودُ علىٰ محذوفٍ[2].

واستدلَّ النُّحاةُ علىٰ وجودِ الحذفِ في كلامِ العربِ من خلالِ استقراءِ لغتِهم، ودراسةِ نصوصِهم الشعريّةِ والنثريّةِ التي أكّدَتْ سَرَيانَ هذهِ الظاهرةِ اللغويةِ في مَنطوقِهم، وقد تنبَّهَ النُّحاةُ لذلكَ في وقتٍ مبكِّرٍ، يَشهدُ لذلكَ كتابُ إمامِ النُّحاةِ سيبويهِ الَّذي رصدَ لغتَهم، واستنبطَ من أَلفاظِهم وأساليبِهم القواعدَ الصرفيّةَ والنحويّةَ المبيِّنةَ لوجوهِ الحذفِ وعِلَلِهِ وتحديدِ بعضِ مسوِّغاتِهِ، ثمَّ تناثرَ حديثُ النُّحاةِ عنِ الحذفِ مِنْ بعدِه، حتىٰ جاءَ ابنُ جِنِّي فَعُنِيَ بالحذفِ عنايةً خاصّةً، وعدَّهُ ضربًا مِنْ ضروبِ شجاعةِ العربيةِ، وعَقدَ له فصلًا في هذا البابِ، وقرّرَ أنَّ العربَ حَذَفتِ الجملةَ والمفردَ والحرفَ والحركةَ؛ وانتهىٰ إلىٰ أنَّهم إلىٰ الإيجازِ والاختصارِ أَمْيَلُ، وعنِ الإكثارِ أبعدُ.

ومنَ النُّحاةِ الذين توسَّعوا في دراسةِ ظاهرةِ الحذفِ في اللغةِ العربيةِ ابنُ الشَّجريِّ وابنُ هشامٍ، أمّا الأوّلُ فقدْ تناولَ الحذفَ في ثمانيةَ عشَرَ مجلسًا من مجالسِ أماليهِ، وأمّا الثَّانِي فقدْ أفردَ للحذفِ جزءًا من كتابِه المغنِي، وذكرَ في أوَّلِه أنَّه وجَّهَ القولَ إلىٰ هذا الموضوعِ لأنَّه منَ المُهِمَّاتِ[3].

كانَتْ طبيعةُ اللغةِ العربيةِ، والبيئةُ الصحراويةُ والحياةُ القاسيةُ التي عاشَها العربيُّ مِنَ العواملِ المؤثِّرةِ في تَنامي ظاهرةِ الحذفِ في لسانِ العربِ، ولقدْ آثرَ الإنسانُ العربيُّ الاختصارَ والتَّخفيفَ في الكلامِ؛ لأنّهُ وجدَهُ أسهلَ نطقًا، وأسرعَ في تحقيقِ هدفِهِ في التَّعبيرِ عن حاجاتِهِ والتَّواصلِ معَ الآخرينَ. ويدُلُّ علىٰ أنَّ ظاهرةَ الحذفِ والإيجازِ لَمْ تكنْ عَفويَّةً في كلامِ العربِ أنَّهمْ حَذَفُوا وخفَّفُوا منَ المفرداتِ ما كانَ ثقيلًا، وكَثُرَ دَوَرَانُهُ عَلىٰ لسانِهم، وطَرَحُوا ألفاظًا مِنَ الجملةِ ثِقةً مِنهم بعِلْمِ المخاطَبِ[4].

---

(١) انظر مصادر الهامش (٦) في الصفحة السابقة، والحذف في الأساليب العربية ٢٢-٢٧، والتأويل النحوي في القرآن الكريم ١/ ١٣٤-١٣٥.

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢١-١٢٤، وشواهد التوضيح ١٢٠، وتذكرة النحاة ٣٥٦-٣٦٢، وأوضح المسالك ٢/ ٨٨-٩١.

(٣) انظر الكتاب ١/ ٢١١-٢١٢، ٢٨٠-٢٨٤، ٢٩٠، ٢/ ١٦٣، ٤/ ١١٣-١١٦، والخصائص ١/ ٨٣، ٢/ ٣٦٠-٣٨١، والأمالي الشجرية ١/ ٣١٩-٣٩١، ٢/ ٢-٨٤، والمغني ٧٨٦-٨٥٣.

(٤) انظر الحذف في الأساليب العربية ٤٠، والحذف والتعويض في القرنين الثاني والثالث الهجريين ١، ٨.

وينبغي ألا يُفْهَمَ أنَّ هذا الحذفَ يجوزُ في كلامِهِمُ اعتباطًا؛ بلْ لا بدَّ مِن مسوِّغٍ له مِنْ دَليلٍ حاليٍّ أو مَقاليٍّ أو صِناعيٍّ يَدُلُّ عليهِ؛ «لأنَّ المحذوفَ ملحوظٌ في الكلامِ، والملحوظُ لا بُدَّ لهُ مِنْ دليلٍ يدُلُّ عليهِ... وإلّا لَمَا أَمكنَ تقديرُه»[1] إلا بِضَرْبٍ مِن تكليفِ علمِ الغَيْبِ، ولذلكَ منعَ النُّحاةُ الحذفَ إذا انتفىٰ الدليلُ عليهِ، أو كانَ فيهِ ضررٌ معنويٌّ أو صناعيٌّ، وقدْ ألمحَ سيبويهِ إلىٰ أنَّ الحذفَ يجبُ أنْ يَجريَ علىٰ سَنَنِ العربِ في كلامِهَا[2].

وإذا كانَ الحذفُ جائزًا أو ممنوعًا في مواضعَ، فإنَّ النُّحاةَ نصُّوا علىٰ وجوبِهِ في مواضعَ أُخرَىٰ.

أمَّا فوائدُ الحذفِ فكثيرةٌ جدًّا، منها أنَّ مجازَ الحذفِ كثيرًا ما يكونُ أبلغَ منَ الحقيقةِ، والحذفُ يلطِّفُ الكلامَ ويُكْسِبُهُ حلاوةً، ويَكسُوهُ رَشاقةً مِن خلالِ التَّفخيمِ والإعظامِ، وفيهِ زيادةُ لَذَّةٍ وزيادةُ أَجْرٍ وتشجيعٌ علىٰ الكلامِ...[3]

وكانَ البلاغيُّون مِمَّنْ أَثْرَوْا دراساتِ النحويِّينَ في الحذفِ النحويِّ، لكنَّهمُ اتّكَؤوا علىٰ ما بَناهُ وأقامَهُ النُّحاةُ أوّلًا، فإذا كانَ النُّحاةُ قد قَصَروا علىٰ استقراءِ كلامِ العربِ، واختيارِ الشواهدِ المناسبةِ للحذفِ، وتحديدِ مواضِعِهِ، وتقديرِ المحذوفاتِ الملائمةِ فإنَّ البلاغيِّينَ – وعلىٰ رأسِهم إمامُهم عبدُ القاهرِ الجُرجانيُّ – قد أنعموا النظرَ في مَعاني هذا الحذفِ، وبيانِ القِيَمِ الجَماليةِ لَهُ، وكشفِ مدىٰ تأثيرِها في نفسِ الإنسانِ وكيانِهِ. وقد عقدَ الجُرجانيُّ في كتابِهِ (دلائلِ الإعجازِ) مبحثًا للحذفِ استهلَّهُ بكلامٍ دقيقٍ بليغٍ، قالَ فيه: «هوَ بابٌ دقيقُ المَسْلكِ، لطيفُ المأخَذِ، عجيبُ الأمرِ، شبيهٌ بالسِّحْرِ؛ فإنَّكَ ترىٰ بهِ تَرْكَ الذِّكْرِ أَنفعَ مِنَ الذِّكْرِ، والصَّمْتَ عنِ الإفادةِ أَزْيَدَ للإِفَادَةِ، وتَجِدُكَ أَنْطَقَ مَا تَكُونُ إذا لمْ تَنطِقْ، وأَتَمَّ مَا تَكُونُ بَيَانًا إِذَا لمْ تُبِنْ...»[4].

وقد أَكَّدَ الباحثونَ المعاصرونَ أهمِّيَّةَ ظاهرةِ الحذفِ والتخفيفِ في اللُّغةِ العربيّةِ، واهتمُّوا بهِ، فأَكبُّوا علىٰ جمعِ ما تَناثرَ منهُ في المصادرِ النحويّةِ والصرفيّةِ والبلاغيّةِ القديمةِ، وألَّفُوا مَا كانَ منهُ مشتّتًا، وضمُّوا مسائلَهُ بينَ دَفَّتَيْ كتابٍ واحدٍ، ومنهم مَنْ أفردَ الحذفَ بدراساتٍ تطبيقيةٍ خاصّةٍ،

(١) الحذف في الأساليب العربية ٤٣، وانظر الخصائص ٢/ ٣٦٠، والمغني ٧٨٦-٧٩٧.
(٢) انظر الكتاب ١/ ٢٦٥-٢٦٦، وانظر الحذف والتقديم والتأخير في ديوان الطرماح ٢٩.
(٣) انظر أسلوب الحذف في اللغة العربية من الوجهة النحوية والبلاغية ٤.
(٤) دلائل الإعجاز ١٠٣.

شـمَلَتِ الحـذفَ في القـرآنِ الكـريمِ وبعـضِ تفاسـيرِه، والحـديثِ النبـويِّ، ودواويـنِ بعـضِ الشّـعراءِ القدماءِ والمعاصـرينَ، وأُعِدّت في موضوعِ الحذفِ عشـراتُ الرَّسائلِ العِلْميّةِ[1].

وكانَ أبو تمّامٍ ممَّنْ فَقِهَ العربيةَ روايةً ودِرايةً، ووقفَ علىٰ سُننِ العربِ في كلامِها، وخَبَرَ أساليبَها في الأدبِ، وفنونَها في البلاغةِ، فأَدركَ قوّةَ الاختصارِ والإيجازِ، وعَرفَ تأثيرَه العجيبَ في عقلِ المخاطَبِ المتذوّقِ ونَفْسِه، فتمثَّلَ ذلكَ في شعرِهِ أيَّما تمثُّلٍ حتىٰ أبدعَ في ألفاظِهِ ومعانيهِ إبداعًا شَهِدَ لهُ بهِ جمعٌ غفيرٌ منْ أربابِ البلاغةِ والأدبِ والنقدِ. ويَصْدُقُ علىٰ الإبهامِ الذي تميَّزَ به شعرُ أبي تمّامٍ بسببِ الحذفِ وكثافةِ التراكيبِ قولُ الدكتورِ محمَّد عبدِ المطلِّب: «إنَّ الحذفَ يؤدِّي بالضرورةِ إلىٰ دُخولِ [المحذوفِ] دائرةَ الإبهامِ، وهو ما يؤدّي إلىٰ حُصولِ أَلَمٍ للنَّفسِ لجهلِها بهِ، فإذا التفتتْ إلىٰ القرينةِ تَفطَّنَتْ لهُ، فيَحصُلُ لها اللَّذةُ بالعِلْمِ، واللَّذةُ الحَاصلةُ بعدَ الألمِ أقوىٰ منَ اللَّذةِ الحاصلةِ ابتداءً»[2].

ويَحسُنُ أنْ أشيرَ إلىٰ أنَّ هذهِ الدراسةَ تتناولُ شعرَ أبي تمّامٍ نحويًّا وصرفيًّا، لذلكَ لنْ تَلتَفِتَ إلىٰ الأغراضِ البلاغيّةِ للحذفِ في شعرِهِ، لكنْ لنْ يَعْدَمَ القارِئُ الوقوفَ علىٰ بعضِهَا بنفسِهِ.

(١) انظر قاعدة معلومات الرسائل الجامعية (قرص مُدْمَج)، البحث في مادة (حذف).

(٢) البلاغة العربية: قراءة أخرىٰ ٢٢١، وانظر الحذف والتقديم والتأخير في ديوان الطِّرِمَّاح ٢٩.

المبحث الأوّل

حذف الحركة والـحَرفِ

المطلب الأوّل – حذفُ الـحَرَكة:

مَن يتأمّلِ اللغةَ العربيةَ ويدرسْ خصائصَها يجدْ فيها ظواهرَ فاشيةً بارزةً، منها ظاهرةُ (التسكينِ)؛ أي حذفِ الحركةِ وإحلالِ السكونِ محلَّها.

وحذفُ الحركةِ بالتسكين – ولا سيّما الكسـرةُ والضـمةُ لِثِقَلِها – ضـربٌ مـأنوسٌ مـن ضـروبِ الخِفّةِ في لسانِ العربِ، ودليلٌ علىٰ تَذوّقِهِمُ الحركاتِ، وميلِهِم إلىٰ تخفيفِ ما استُثْقِل منها مـعَ حفـاظِ الكلمةِ التي خُفِّفَ أحدُ أَحرُفِها علىٰ معناها التامِّ. قالَ ابنُ جِنِّي: «وإذا أدَّىٰ الحرفُ الساكنُ علىٰ خِفَّتِهِ تأديةَ المحرَّكِ علىٰ ثِقَلِهِ فتلكَ صَنْعةٌ مَأنوسٌ لهَا، مُعْتَمَدٌ مِثْلُهَا»[1].

وقد برزتْ ظاهرةُ حذفِ الحركةِ في شعرِ أبي تمامٍ بروزًا واضحًا، يدلُّ علىٰ ذلك ويؤكِّدُهُ ما سيُذْكَرُ في الفِقْرَاتِ الآتيةِ.

١ – حذفُ الكسـرةِ:

الكسـرةُ حركةٌ ثقيلةٌ علىٰ اللِّسانِ؛ لأنَّ نُطقَها يحتاجُ إلىٰ إمالةِ أحدِ الشِّدْقَيْنِ، وقدْ لاحظـتِ العَـرَبُ هذا الثِّقَلَ فيها، فلجأتْ إلىٰ تسكينِها في بعضِ الأبنيةِ والألفاظِ؛ لأنّها تَكْرَهُ الثِّقَلَ وتَميلُ إلىٰ الخِفَّةِ.

من ذلك تسكينُ عينِ (فَعِلٍ) استخفافًا وهي في الأصلِ مكسورةٌ. قـالَ ابـنُ الحاجـبِ في أثنـاءِ حديثِه عـن أبنيةِ الاسمِ الثلاثيِّ المجرّدِ: «وقد يُرَدّ بعضٌ إلىٰ بعضٍ، فـ(فَعِـلٌ) مـمّا ثانيـهِ حـرفُ حَلْـقٍ كـ(فَخِـذٍ) يجـوزُ فيـهِ: فَخْذٌ، وفِخْذٌ، وفِخِذٌ»[2]، وقد أحسنَ سيبويهِ تعليلَ الوجهِ الأولِ وهـو حـذفُ الكسـرةِ بقولِـه: «وإنّـما حَمَلَهـم

(١) المحتسـب ١/ ٢٦٢، وانظـر الخصـائص ١/ ٧٥، وظـاهرة التخفيـف في النحـو العـربي ٢٢٤-٢٣١، ومـن مظـاهر التخفيف في اللسان العربي ١٢-٣٠.

(٢) الشافية في علم التصـريف ١٢، وانظر الكتاب ٤/ ١١٣، ١٥١، ١٦٧، ١٨٨، ٢٠٣.

علىٰ هذا أنَّهم كَرِهوا أنْ يَرفعوا أَلسنتَهم عنِ المفتوحِ إلىٰ المكسورِ، والمفتوحُ أخفُّ عليهم، فكرِهُوا أن ينتقِلُوا منَ الأخفِّ إلىٰ الأثقلِ»[1]، وعلىٰ هذا الوجهِ جاءَ قولُ أبي تمامٍ يهجُو عبدَ الله الكاتبَ: [البسيط]

قَدْ كُنْتَ تَحْكِي حَطِيطًا صَالِحًا فَغَدَتْ ... فَخْذَاكَ أَكْتَبَ مِنْ كَفَّيْكَ بِالقَلَمِ[2]

حيث حذف كسرةَ الخاء في قوله: (فَخْذَاكَ).

ولا تقتصر الفروع التي ذكرها ابنُ الحاجب علىٰ الحَلْقِيِّ العين فقط، قال الرَّضِيّ: «واثنان من هذه الفروع يشاركُه فيهما ما ليس عينُه حَلْقِيًّا، فالذي يختصُّ بالحَلْقيِّ العينِ إتْبَاعُ فائِهِ لعينه في الكسر»[3]، ومنه قول أبي تمام يمدح عمر بن طوق التَّغلبيّ: [الكامل]

يَا عَقْبَ طَوْقٍ أَيُّ عَقْبِ عَشِيرَةٍ ... أَنْتُمْ وَرُبَّتَ مُعْقِبٍ لَمْ يُعْقِبِ[4]

حذف كسرة القاف –وهو ليس حرفًا حَلْقيًّا– من (عَقِبٍ) في الموضعين تخفيفًا، ووردَ مثلُه في قراءات القرآن الكريم، فقد قُرِئ قوله تعالىٰ: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً فِى عَقِبِهِۦ﴾ [الزخرف: ٢٨] بسكون القاف في (عَقبِهِ)[5].

ومن هذا النوع كذلك حَذْفُ أبي تمام كَسْرةَ اللام من كلمة (المَلِك) في قوله يمدح أبا سعيد محمَّد بن يوسف الثَّغْرِيّ: [الكامل]

وَلَجَأْتُ مِنْكَ إِلَىٰ ابْنِ مَلْكٍ أَنْبَأَتْ ... عَنْهُ خَلَائِقُهُ بِطِيبِ المَحْتِدِ[6]

أكَّد النحاةُ أنَّ كلَّ ما كان علىٰ (فَعِلٍ) مكسور العين فإنَّ التَّخفيف فيه جائز، وهو اطِّراد لا ينكسر في الشِّعر والنثر، ومع ذلك جرىٰ خلاف بين اللغويينَ وغيرهم حول جوازه في بعض الألفاظ، مثل كلمة (الصَّبِر) بكسر الباء، وقد وردت هذه الكلمة في بيتٍ لأبي تمام من قصيدة يمدح فيها الممدوح السابق أبا سعيد الثَّغْرِيّ، قال: [الطويل]

---

(١) الكتاب ٤/ ١١٤.

(٢) شرح التبريزي ٤/ ٤٣٠.

(٣) شرح الشافية ١/ ٤٠.

(٤) شرح التبريزي ١/ ١٠٦، وحذَف أبو تمام كسرة هذه اللفظة في مواضع أخرىٰ. انظر ١/ ١٨٧، ٤٢١، ٢/ ٨٤، ٩٦، ٣/ ٣٣٥.

(٥) انظر الكشاف ٥/ ٤٣٧، والبحر المحيط ٨/ ١٣، ومعجم القراءات ٨/ ٣٦٧.

(٦) شرح التبريزي ٢/ ١٣٧. وانظر بيتًا آخر مثله في شرح الصولي ١/ ٢٩٦.

كُلُـوا الصَّبْـرَ غَضًّـا وَاشْـرَبُوهُ فَـإِنَّكُمْ أَثَـرْتُمْ بَعِـيرَ الظُّلْـمِ وَالظُّلْـمُ بَـارِكُ[1]

نقل ابن المستوفي عن الجوهري قوله: «(الصَّبِرُ) بكسر الباء: هو الدَّوَاءُ المُرُّ، ولا يُسَكَّن إلا في ضَرورةِ الشعر»[2]، ونقل التبريزي عن أبي العلاء ما يُفيد تقبُّلَه لها بالتخفيف، وظاهر كلام الأَعلم الشَّنْتَمَرِيِّ أنّ (الصَّبْرَ) في البيت مستعارٌ، وأنه بمعناهُ المعروفِ المضادِّ للجَزَعِ، قال: «الزموا الصَّبْرَ علىٰ ما نابكم فإنَّكم ظلمتم فَعُوقِبْتُم»، لكنّه عقَّب علىٰ تسكين الباء في بيتٍ آخر لأبي تمام بقوله: «وسكَّن الباءَ من (الصَّبِرِ) ضرورةً، وقد يجوز ذلك في الكلام»[3]. وممَّن لم يقبلْ فيها التخفيفَ ابنُ قُتيبةَ، وبالغ في رفضه، إذ جعله في باب ما جاء محرَّكًا والعامّةُ تُسكِّنه، لكنّ ابنَ هشام اللَّخمي حكاه بالتسكين[4]، وقد أجاد الفيوميّ في اختصار ما قيل في حذف كسرتها، فقال: «و(الصَّبِرُ): الدّواء المُرّ، بكسر الباء في الأشهر، وسكونها للتخفيف لغةٌ قليلة، ومنهم من قال: لم يُسمَع تخفيفه في السَّعة، وحكىٰ ابن السِّيد في كتاب (مثلَّث اللغة) جوازَ التخفيف كما في نظائره بسكون الباء مع فتح الصاد وكسرها، فيكون فيه ثلاثُ لغات»[5]، فلا حرجَ في استعمال أبي تمّام، ولعلَّ المعارضِينَ للتخفيفِ منعوا ذلك لئلا يَلْتَبِس بـ(الصَّبْر) الذي هو خِلافُ الجَزَع.

ومن الأَبنية الأخرىٰ التي يجوز فيها التخفيف بإسكان ثانيه بناءُ (فِعِلٍ)، قال الرَّضِيّ: «ولتوالي الثقيلين أيضًا خفَّفوا نحو: (عُنُقٍ) و(إِبِلٍ)بتسكين الحرف الثاني فيهما، وهذا التخفيفُ في (عُنُقٍ) أكثرُ منه في (إِبِلٍ)؛ لأنَّ الضمّتين أثقلُ من الكسرتَيْن»[6]، وقد فرَّ أبو تمام من الثِّقَل المذكور في قوله يمدح الفضل بن صالح بن عبد الملك: [البسيط]

وَلَا تَقُـلْ إِنَّنَـا مِـنْ نَبْعَـةٍ فَلَقَـدْ بَانَـتْ نَجَائِـبُ إِبْـلٍ مِـنْ نَوَاضِـحِهَا[7]

---

(١) شرح التبريزي ٢/ ٤٦٠. وانظر شرح الأعلم ١/ ٤٣٨، والنِّظَام ١٢/ ٤٢٦.

(٢) انظر الصحاح (صبر)، وفيه (هذا) بدل (هو).

(٣) شرح الأعلم ١/ ٢٢٣. وانظر البيت في شرح التبريزي ٤/ ٥٧١.

(٤) انظر أدب الكاتب ٣٨٤، وشرح الفصيح لِلَّخمي ١٣٢-١٣٣.

(٥) المصباح المنير (صبر).

(٦) شرح الشافية ١/ ٤٤. وانظر الكاتب ٤/ ١١٤-١١٥.

(٧) شرح التبريزي ١/ ٣٥٢، وانظر بدر التمام ١/ ١٨٧، وفيه: «(النَّبْعَةُ): الأَصْلُ... (النَّواضِحُ): إِبِلٌ يُسْتَقَىٰ عَليها»، وانظر مثل هذا التخفيف في شرح التبريزي ١/ ٢٥٥، ٤/ ٥٣٠.

وهذا التخفيف وغيرُه من تفريعات الأَبينةِ الأصولِ إنما هو لغة بكر بن وائلٍ وكثيرٍ من بَني تميم، وأمَّا أهلُ الحِجَازِ فلا يغيِّرون الأبنية ولا يفرِّعونها[1].

بقي أن أشيرَ إلىٰ ما وقع في شعر أبي تمام ممَّا فيه تخفيفٌ بنقل الكسرة، فإنّهم إذا خَفّفوا فربّما ألقَوا حركَة الحرف المخفِّف – وهو العين – علىٰ ما قبله – وهو الفاء، فيُقال في (كَتِفٍ): (كِتْفٌ). وقد عدَّ ابن جِنّي التخفيفَ من دون نقل هو القياس، أما التخفيفُ بالنقل فمن السَّماع الذي يجب اتِّباعُه وإنْ خالفَ القياس، قال: «القياسُ في (كَبِدٍ) و(كَتِفٍ) و(كَلِمةٍ) مما جاء علىٰ (فَعِلٍ) وليس ثانيهِ حرْفًا حَلْقيًّا إذا أُريد تخفيفُ ثانيه أن يُسكّنَ، ولا تُنْقَلَ حركتُه إلىٰ ما قَبْلَه، فيُقال: (كَبْدٌ) و(كَتْفٌ) و(كَلْمةٌ)، ولكنَّ الاستعمالَ قد جاءَ بنقلِ الحركةِ، فوجبَ اتِّباعُ السَّماع ورَفْضُ القِياسِ»[2].

وقد وردت منهُ كلماتٌ في شعر أبي تمام، مثل كلمة (كِذْبًا) في قوله يهجو المُطَّلِبَ الخُزَاعِيَّ، وكانَ قد مَدَحَهُ: [السريع]

مَدَحْتُكُمْ كِذْبًا فَجَازَيْتَنِي ... بُخْلًا لَقَدْ أَنْصَفْتَ يَا مُطَّلِبْ[3]

والمتأمِّل فيما سلَف يجدُ أنَّ التَّخفيف بحذف كسرة العين اقتصر في شعر أبي تمام علىٰ بناء (فَعِل) في الأسماء دون الصِّفاتِ والأفعالِ، وعلىٰ بناء (فِعِلٍ) في الأسماء دونَ الصفات، أمَّا التخفيفُ في بناء (فُعُلٍ) فشَمِلَ الأسماءَ والصفاتِ كما سيجيء في العنوان الآتي.

ويَنْدرج تحتَ هذا الباب أيضًا حذفُ كسرة لام الأمر، قال الرَّضِيّ: «وقد شُبِّه بـ(فَعِلٍ) المفتوحِ الفاء المكسورِ العَينِ نحو قولهم: (وَلْيَضْرِبْ) و(فَلْيَضْرِبْ)، أعني واوَ العطفِ وفاءَه مع لامِ الأَمر وحرفِ المضارَعةِ، فهما كالجزءِ ممَّا بعدهما، ولامُ الأمرِ كعينِ الكلمة، وحرفُ المضارَعةِ كَلَامِها، فَسُكِّن لامُ الأمر»[4]، فكَسْرُ اللَّام مع الفاء والواو جائز، بل هو الأصل، والإسكانُ تَخفيف. وقال ابن هشام: «وحَرَكَتُهَا الكسرُ، وسُلَيْم تَفْتَحُها، وإِسْكَانُها بعد الفاء والواو أكثرُ من تحريكها، نحو:

(١) انظر الكتاب ٤/ ١١٣، وشرح الشافية ١/ ٤٠.
(٢) الفَسر ١/ ١١٦٤.
(٣) شرح التبريزي ٤/ ٣٢٤. ومثله (شِرْكة) في ٣/ ٣١، ٤/ ٣٢٩، و(الكِبْد) في النِّظَام ٥/ ١٦٢.
(٤) شرح الشافية ١/ ٤٤-٤٥، وانظر ٢/ ٢٦٩-٢٧٠، وانظر الكتاب ٤/ ١٥١-١٥٢، وكتاب اللامات ٩٣.

﴿فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِي وَلْيُؤْمِنُواْ بِي﴾ [البقرة: ١٨٦]»[١]. وقد ورد هذا الضرب من التَّخفيف بالحذف في شعر أبي تمام مع الواو والفاء جميعًا، أما مع الواو فكقوله يمدح إسماعيل بن شِهاب: [الخفيف]

حَفِظَ اللهُ حَيْثُ يَمَّمَ إِسْمَا ... عِيلُ وَلْيَسْقِهِ مِنَ الغَيْثِ سَاقِ[٢]

وأمّا مع الفاء فكقوله يمدح مالك بن طوق التَّغلبيّ: [الكامل]

فَقَسَا لِتَزْدَجِرُوا وَمَنْ يَكُ حَازِمًا ... فَلْيَقْسُ أَحْيَانًا وَحِينًا يَرْحَمُ[٣]

ونرىٰ في شعر أبي تمام ظاهرةَ حذف الكسرة في أمرٍ آخَر، يَتَمثَّلُ في حذف كَسْرة الهاءِ من الضّمير (هِي) المسبوق بالواو والفاء. قال الرَّضِيّ: «وكذا شُبّه بـ(فَعُلٍ) و(فَعِلٍ) قولُهم: (فَهْو) و(فَهْي)، و(وَهْو) و(وَهْي)، و(لَهْو) و(لَهْي) لما قلنا في (وَلْيَفْعَلْ)»[٤]، ونعت ابن الحاجب إسكان الهاء بأنه عارض فصيح[٥]، فهو شبيه ببناء (كَبِد)؛ لأنّ الواو والفاء صارتا كالجزء من (هي) مع كثرة الاستعمال، فخُفِّفَت كسرة الهاء بالحذف، ومع ذلك فالمرء بالخِيار إن شاء أسكن وإن شاء حرَّك[٦].

ومن حَذْفِ أبي تمام كسرة الهاء مع الواو قوله يمدح دينار بن عبد الله: [الكامل]

أَخَا الحَرْبِ كَمْ أَلْقَحْتَهَا وَهْيَ حَائِلٌ ... وَأَخَّرْتَهَا عَنْ وَقْتِهَا وَهْيَ مَاخِضُ[٧]

ومن مواضع حذفه كسرتها مع الفاء قوله يمدح أبا سعيد الثَّغْرِيّ: [الطويل]

نِعَمٌ إِذَا رُعِيَتْ بِشُكْرٍ لَمْ تَزَلْ ... نِعَمًا وَإِنْ لَمْ تُرْعَ فَهْيَ مَصَائِبُ[٨]

يظهر مما تقدَّم أن أبا تمّام في طلبه التخفيف بحذف الكسرة أو نقلِها إلىٰ ما قبلها كان جاريًا علىٰ سَنن العرب في كلامها، منضبطًا بما يُجيزه السَّماع أو القياس، غيرَ حائدٍ عن قواعد اللغة والصَّرْف.

---

(١) المغني ٢٩٥، وأصل كلامه في الجنىٰ الداني ١١١. وانظر كشف المشكلات ١/ ٣٥٤.

(٢) شرح التبريزي ٢/ ٤٤٨، ومثله: (وَلْتَعْلَم) في ٣/ ٢٥٠.

(٣) المصدر السابق ٣/ ٢٠٠، ومثله: (فَلْيَبْلُغ) في ٣/ ٢٥٠.

(٤) شرح الشافية ١/ ٤٥، وانظر الكتاب ٤/ ١٥١، والخصائص ١/ ٣٠٥، ٢/ ٣٣٠.

(٥) الشافية في علم التصريف ٦٢.

(٦) انظر الكتاب ٤/ ١٥١، والمفصّل ٣٥٦-٣٥٧، وشرحه ٩/ ١٣٩-١٤٠، ومجموعة الشافية: شرح النُّقْرة كار ٢/ ١٢١.

(٧) شرح التبريزي ٢/ ٢٩٨، وانظر شرح الأعلم ١/ ٢٠٢، وفيه: «(الحَائل): التي لم تَحْمِل... (الـمَاخِض): التي جاءها وِلادُها». وانظر مثل هذا الحذف في شرح التبريزي ١/ ١٤٥، ١٧٤، ٢/ ٢٩٩، ٤٦٥، ٣/ ٧٢، ٣٢٩، ٤/ ١٢٥، ٤٩٣...

(٨) شرح التبريزي ١/ ١٧٥، وانظر أمثلة أخرىٰ في ١/ ٢١٤، ٢/ ١٩١، ٤٠٥، ٣/ ١٧٨، ٣٣٠، ٤/ ٣٦٥، ٥٨٣...

٢ – حذف الضمّة:

الضمة حركة ثقيلة أيضًا، بل هي أثقلُ من أختها الكسرة، لأن الشَّفتَيْنِ تنضمَّان عند النطق بها فتَثْقُلُ علىٰ اللسان، وقد تخلَّصتِ العرب من هذا الثّقل في الضمّة في بعض الأبنية بتسكينها.

من أبنية الثلاثي التي يجوز حذف الضمِّ من عينها في الشعر والنثر بناء (فُعُلٍ) حيث يجوز فيه (فُعْلٌ). وقد تقدَّم كلامُ الرَّضِيّ بأن التَّخفيف في هذا البناءِ أكثرُ منه في بناء (فِعِلٍ)؛ «لأن الضمّتين أثقل من الكسرتين حتىٰ جاء في الكتاب العزيز، وهو حجازي: رُسْلُنَا، ورُسْلُهُمْ، وهو في الجمع أولىٰ منه في المفرد لثقل الجمع معنًى»[(١)].

وقد لجأ أبو تمام في شعره إلىٰ هذا التَّخفيف بحذف ضمَّة العين في الجمع والمفرد جميعًا، فمن أمثلته في المفرد قولُه يصف الخمر في مقدّمة قصيدة في مدح محمَّد بن حسَّان الضبيّ: [الكامل]

صَعُبَتْ وَرَاضَ المَزْجُ سَيِّئَ خُلْقِهَا ... فَتَعَلَّمَتْ مِنْ حُسْنِ خُلْقِ السَّمَاءِ[(٢)]

فحذف ضمّة اللام من (خُلُق) في الشطرين، وقُرِئ قوله تعالىٰ: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا خُلُقُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٧] بالتخفيف[(٣)].

ولم يقتصر أبو تمام علىٰ حذف الضمّة من عين (فُعُل) في الأسماءِ، بل تجاوز الاسم إلىٰ العَلَمِ وخفَّفَه، كقوله في أرجوزة يفخر فيها علىٰ رجل من بني تميم: [الرجز]

وَعُدَّ لِي بَدْرًا وَعُدَّ أُحْدَا[(٤)]

حذف ضَمَّة الحاء من (أُحُد)، وهذا الحذف يحتاج إلىٰ سَمَاع أو هو ضرورةٌ؛ لأنَّ الأصل أن يُحكىٰ العَلَم علىٰ الأصل الذي وضع عليه، وجوازُ التخفيف الذي ذكره الصرفيون في بناء (فُعُلٍ) لا يَجْري علىٰ الأعلام.

---

(١) شرح الشافية ١/ ٤٤. وانظر الكتاب ٤/ ١١٤.

(٢) شرح التبريزي ١/ ٢٩. وانظر أمثلة أخرىٰ في ١/ ٨٠ (ظُفْر)، ٢٥٢ (أُفْق)، ٣٥٠ (أُذْن)، ٢/ ٢٣٠ (قُدْس)، ٤/ ٣٣٥ (دُبْر) و(قُبْل)، ٤٧٩ (حُلْم).

(٣) قال أبو حيّان في البحر ٧/ ٣٣: «وأبو قُلابة والأصمعي عن نافع: بضمّ الخاء وسكون اللام». وانظر مختصر ابن خالويه ١٠٧، ومعجم القراءات ٦/ ٤٤٥.

(٤) شرح التبريزي ٤/ ٥٦٦، ووردت كلمة (أُحْد) مخفّفة مرّتين في بيتٍ آخر لم يرد في ديوانه بشرح التبريزي. انظر شرح عطيّة ١٥٣، وشرح الخياط ١٦٣، وبدر التمام ١/ ٣٨٠، وزيادات النِّظَام ٨/ ٢٦٩.

والذي جعلني أُورِدُه هنا لا في فصل الضَّرورة الشّعرية قول الزَّبيدي: «و(أُحُد) بضمَّتين، وقال الزمخشري: رأيت بخط المبرّد: (أُحْدٌ) بسكون الحاء منوّنٌ... قال شيخنا: وأنكره جماعة، وقالوا: إنّه لا يُسكّن إلا في ضرورة، ولعلَّ الذي رآه كذلك»[1]. والزمخشري والمبرّد كلاهما ثقة، فلا وجه لردِّ النصّ إلّا بدليل أقوىٰ.

وتَجلَّت هذه الظاهرةُ في شعر أبي تمام في الجَمْعِ أكثرَ منها في المفرد، من ذلك أنَّه قد يَرِدُ أكثرُ مِن كلمة مخفَّفة في بيت واحد، نحو قوله يمدح خالد بن يزيد الشَّيْبَانيّ: [الطويل]

غَدَا خَائِفًا يَسْتَنْجِدُ الكُتْبَ مُذْعِنًا ... عَلَيْكَ فَلَا رُسْلٌ ثَنَتْكَ وَلَا كُتْبُ[2]

أراد (الكُتُب) و(رُسُل) و(كُتُب) فخفّف. وكقوله يمدح أبا سعيد الثَّغْرِيّ: [الطويل]

وَلَاجْتُذِبَتْ فُرْشٌ مِنَ الأَمْنِ تَحْتَكُمْ ... هِيَ المُثْلُ فِي لِينٍ بِهَا وَالأَرَائِكُ[3]

أراد (فُرُش) جمع فِرَاش فخفّف، وكذلك (المُثْل)، ففي اللسان: «المِثَال: الفِرَاش، وجمعه: مُثُل، وإن شئت خفَّفت».

ويَطول البحث بذكر كل الأبيات التي تضمّنت ألفاظ الجمع المخفَّفة من هذا النوع[4]، ولكن نورد منها بيتًا اعترَضَ فيه أبو العلاء – وتَبِعه تلميذه التبريزي – علىٰ أبي تمام، وهو قوله يَفخر بنفسه وبقومه عند انصرافه من مصر: [الطويل]

فَطَحْطَحْتُ سَدًّا سَدُّ يَاجُوجَ دُونَهُ ... مِنَ الهَمِّ لَمْ يُفْرَغْ عَلَىٰ زُبْرِهِ قِطْرُ[5]

قال ابن المستوفي: «قال أبو العلاء: جَمَع (زُبْرَةً) علىٰ (زُبْرٍ)، وذلكَ جمع غير معروف، وإنّما يُقال: زُبْرَةٌ وزُبَرٌ، وكذلك جاء في القرآن»، وقد نقل التبريزي قول شيخه أبي العلاء بلا تصريح. وفي كلام

---

(١) تاج العروس (أحد). وفي معجم البلدان ١/ ١٠٩ أنَّه بضمّ أوله وثانيه، وأنَّه عَلَم مرتجل لهذا الجبل.

(٢) شرح التبريزي ١/ ١٩٠، وانظر شرح الأعلم ١/ ٣٨٥-٣٨٦، وفيه أَنَّ الضمير في (غَدَا) لـ(تُوفِيل) مَلِكِ الرُّوم.

(٣) شرح التبريزي ٢/ ٤٦٥، وانظر شرح الأعلم ١/ ٤٤١، وفيه: يقول: لولا تقوىٰ الممدوح لسَلَبَكُم ما وُطِّئ لكم من الأمن والدَّعَة.

(٤) انظر أمثلة لها في شرح التبريزي ١/ ٧٢ (حُجْب)، ٨٦ (ظُعْن)، ١١٨ (غُدْر)، ١٨٩ (صُلْب)، ٣٠٤ (سُبْل)...

(٥) شرح التبريزي ٤/ ٥٦٩، وانظر شرح الأعلم ١/ ٢٢١، والنِّظَام ٨/ ١٧١، وشرح الخيَّاط ٤٧٤-٤٧٥، وفيه: (طَحْطَحْتُ): كسَّرت. (زُبَر): قطع الحديد. (القِطْر): النحاس الذائب.

أبي العلاء نَظَرٌ من أربعة أوجه: أوَّلُها أن قوله تعالىٰ: ﴿ءَاتُونِي زُبَرَ ٱلْحَدِيدِ﴾[الكهف: ٩٦] قُرِئ بضمّ الباء[١]، فيكونُ إسكانُ الباء تخفيفًا للضمّ، وثانيها أنَّ قراءة الجمهور للآية الأخرىٰ: ﴿فَتَقَطَّعُوٓاْ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ زُبُرًاۖ﴾ [المؤمنون: ٥٣] بضمّ الباء[٢]. وقال الفرَّاء: «والمعنىٰ في (زُبُر) و(زُبَر) واحد»[٣]؛ أي وإن اختلفَ مفردُهما، وهو (زَبُور) للأوَّل، و(زُبْرَة) للثاني، واختاره الأعلم فقال في شرح هذا البيت: «والزُّبُر مِثْلُ الزُّبَر»، وثالثها ما نقله صاحب اللسان عن ابن بَرِّي تعليقًا على الآية الثانية: «أنّ ابن خَالَوَيْهِ حكىٰ عن أبي عمرو أنَّه أجاز أن يُقْرَأ: (زُبُرًا) و(زُبْرًا) و(زُبَرًا). فـ(زُبْرًا) بالإسكان هو مُخَفَّف من (زُبُر)، كـ(عُنْق) مخفَّفٌ مِن (عُنُق)، و(زُبَر) بفتح الباء مُخَفّف أيضًا من (زُبُر) بِرَدِّ الضمّة فتحة كتَخفيف (جُدَد) من (جُدُد)»[٤]، ورابِعُها قولُ ابن المستوفي تعقيبًا علىٰ قول أبي العلاء: «قول أبي العلاء: (جَمعٌ غير معروف) صحيحٌ في الاستعمال، وأمّا القياس فيجوز أن يُحمَل علىٰ الجمع الذي بينه وبين واحده الهاء، وهو كثير، وربّما اطُّرِد». وبهذه الأوجه الأربعة تظهر صِحّةُ استعمالِ أبي تمام لهذه اللفظة، ويظهر كذلك ضَعْفُ قول مَن[٥] جعل وجه الرَّدِّ علىٰ أبي العلاء والتبريزي أنَّ تسكين عين (فُعَل) ممّا جوّزه اللغويون!

ومن ظواهرِ حذف الضمّة في شعر أبي تمّام حذفه ضمّة (هو) المسبوقة بالواو والفاء تشبيهًا لها بضمّة (عَضُدٍ)، وهذا جائز في منظوم الكلام ومنثوره، وقد بيَّنتُ موقفَ النحاة منه في المطلب السابق[٦]، وما قيل ثَمَّة في كسرة هاء (هي) يجري علىٰ ضَمَّة هاء (هُو) هنا. ويكفي للاستشهاد علىٰ هذه الظاهرة بيتٌ واحد حَذَف فيه أبو تمّام ضمّةَ الهاء في (هُو) مع الفاء مرَّة واحدة، ومع الواو ثلاث مرَّات، وهو قوله يمدح محمَّد بن الهيثم بن شُبانة: [الخفيف]

---

(١) قال ابن عطيّة في المحرَّر الوجيز ٩/ ٤٠٦: «قرأ الجمهور (زُبَر) بفتح الباء والحَسَنُ بضمِّها، وكلُّ ذلك جَمْعُ زُبْرَةٍ»، وانظر البحر المحيط ٦/ ١٥٥، ومعجم القراءات ٥/ ٣٠٥.

(٢) انظر مختصر ابن خالويه ٩٩، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٩٥٧، ومعجم القراءات ٦/ ١٨٣.

(٣) معاني القرآن ٢/ ٢٣٨.

(٤) لسان العرب (زبر).

(٥) انظر شعر أبي تمام: دراسة نحوية ٩١.

(٦) انظر هذا البحث ٤٩.

فَهْـوَ مُـدْنٍ لِلْجُـودِ وَهْـوَ بَغِـيضٌ وَهْـوَ مُقْـصٍ لِلْـمَالِ وَهْـوَ حَبِيـبُ[1]

٣ – حذف الفتحة:

يَرىٰ علماءُ العربية أن الفتحة حركةٌ خفيفةٌ، وأنَّ طَلَب الخِفّة هو عِلَّة جواز حذف كسرةِ عين (فَعِلٍ) و(فِعِلٍ)، وضمَّةِ عينِ (فَعُلٍ) و(فُعُلٍ) من أبنية الثلاثي المجرّد المبنيّة علىٰ الخفّة أصلًا.

ولانتفاء هذه العِلَّة منعوا حذف فتحة العين من بناء (فَعَلٍ)، قال سيبويه: «وما توالت فيه الفتحتان فإنّهم لا يُسكِّنون منه؛ لأنَّ الفتحَ أخفُّ عليهم من الضمّ والكسر»[2]، وذكر ابن جِنّي أنه سُمِع شيء من هذا الإسكان في المفتوح، إلا أنّ الرَّضِيّ نعت ما ورد منه بأنّه شاذّ ضرورة، وعدّه ابن عصفور في ضرائر الشعر، وذكر أنّه مبالغة في التخفيف، وأنشد عليه أكثر من عَشَرةِ شَواهِدَ شعريةٍ[3].

وقد اضطَّر أبو تـمّام فَرَكِب هذه الضرورةَ، وسكَّنَ الحرف المفتوح من بناء (فَعَلٍ) في ألفاظ ستُذكر في فصل الضرورة الشعرية إن شاء الله، ولكن وردت ألفاظ أخرىٰ قد توحي في الظاهر أنّها من هذا الباب، وليس كذلك، منها قولُه في قصيدة في مدح الفضل بن صالح بن عبد الملك: [البسيط]

تُصْـغِي إِلَىٰ الـحَدْوِ إِصْـغَاءَ القِيَـانِ إِلَىٰ نَغْـمٍ إِذَا اسْـتَغْرَبَتْهُ مِـنْ مُطَارِحِهَـا[4]

نقل التبريزي وابن المستوفي عن أبي العلاء أن (النَّغَم) و(النَّغْم) واحد، وقال ابن سِيده: «(النَّغْمة): جَرْسُ الكَلِمَةِ وحُسْنُ الصَّوْتِ... والجمعُ (نَغْمٌ)... وكذلك (نَغَمٌ)، هذا قول اللغويين... وقد يكونُ (نَغَمٌ) محرَّكًا من (نَغْمٍ)»[5]، وهذا يدلّ علىٰ أنّ (نَغْم) مَسْموعٌ عن العرب،

---

(١) شرح التبريزي ١/ ٢٩٥، وانظر أمثلة أخرىٰ لـ(وَهْو) في ٢/ ٤٣٨، ٤٤٥، ٣/ ١٢٥، ٣٠٧، ٤/ ٤٢، ٥٨٢، ولـ(فَهْو) في ١/ ٢٩٤، ٢/ ٢٨٥، ٤٥٥، ٣/ ١٢٥، ٣١٦، ٤/ ٢٠١، ٢٦٠...

(٢) الكتاب ٤/ ١١٥، وانظر ٤/ ١٦٧، ١٨٨، وشرحَ الشافية ١/ ٤٢-٤٦.

(٣) انظر الخصائص ٢/ ٣٣٨، وضرائر الشعر ٨٤-٨٧، وشرح الشافية ١/ ٤٤، وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ج١ ق٢ ص٣٧.

(٤) شرح التبريزي ١/ ٣٤٨، وانظر النِّظَام ٥/ ١٩٥، وفي الأخير نقلًا عن أبي العلاء: «أي هذه العِيسُ يُعجِبُها الحُدَاءُ فيَشتدُّ سيرُها عليه...، و(مُطَارِحُهَا): الذي يُعلِّمها الغِنَاء ويُطَارِحُها إيَّاه».

(٥) المحكم ٥/ ٣٢٠، وانظر اللسان (نغم).

فهو ليس فرعًا من بناء (فَعَلٍ) بالضَّرورة، ومن ثَمَّ فلا وجهَ لزَعْمِ الدكتور شعبان صلاح أن سكون الغين في بيت أبي تمام خاصٌّ بالشعر![1]

ومن ذلك أيضًا قولُ أبي تمام يهجو الجُلُودِيَّ حين انهزم من النُّوَيْرَة: [الكامل]

قُلْ لِلْجُلُودِيِّ الَّذِي يَدُهُ ... ذَهَبَتْ بِمَالِ جُنُودِهِ شَعْبَا

اللهُ أَعْطَاكَ الهَزِيمَةَ إِذْ ... جَذَبَتْكَ أَسْبَابُ الرَّدَىٰ جَذْبَا[2]

قال شارح ديوان أبي تمام الدكتور محيي الدين صبحي: «(الشَّعَب): بفتح العين، سكَّنها للضرورة، مفردها: شُعْبة؛ أي فِرَقًا»، وقولُه مردودٌ من وجهين: الأول أنَّ إسكان العين في (الشَّعْب) أصلٌ وليس ضرورة، ففي اللسان: «(الشَّعْب): الجَمْعُ والتَّفْرِيقُ... ضِدٌّ»[3]، والثاني أنَّ جمع (شُعْبَة) علىٰ ما جاء في اللسان هو (شُعَبٌ) لا (شَعَبٌ) كما زعم.

ومن ذلك أيضًا قول أبي تمّام في رَجَز يهجو فيه ابنَ الأَعْمَش: [الرجز]

كَأَنَّمَا أَسْنَانُهُ إِذَا كَشَرْ

حَبٌّ مِنَ القَرْعِ مُؤَدَّرٌ نَخِرْ[4]

قال ابن المستوفي: «قال أبو العلاء: الوجه عندهم تحريك الرَّاء في (القَرْع)»، وأَنشدَ رَجَزًا في ذلك، بينما نَقَل عنه ابنُ منظور والزَّبيدي أن فيه لغتين: الإسكانَ والتحريكَ، والأصلُ التحريك، ونَسَبا إلىٰ أبي حنيفة أنَّه اقتصر علىٰ الفتح[5]. وتبيّن لي بعد تتبُّع كتب اللغة أن الإسكان أشهر[6]. فأبو تمام مُصِيب، وكتب اللغة تؤيّد صحّة استعماله، والتسرُّع في الحكم علىٰ ألفاظه بالضعف مغامرةٌ غيرُ آمنة.

---

(١) انظر شعر أبي تمام: دراسة نحوية ٥٨.

(٢) شرح التبريزي ٤/ ٣٢١، وانظر شرح الدكتور محيي الدين صبحي ٢/ ٢٠٩.

(٣) اللسان (شعب)

(٤) شرح التبريزي ٤/ ٣٧٤، وانظر النِّظَام ٨/ ٢٣٢. (مؤدَّرٌ): مُنْتَفِخ. انظر المصباح المنير (أدر).

(٥) انظر مادة (قرع) في اللسان والتاج.

(٦) وعليه اقتصر في العين ١/ ١٥٥، والتهذيب ١/ ٢٣٥، والصحاح ومختاره (قرع)، والقاموس (قرع). وفي المصباح المنير (قرع) أنَّ السكون هو المشهور في الكتب.

وينضوي تحت هذا المبحث حذفُ فتحة الميم من (لِـمَ) المكوَّنة من لام الجرِّ و(ما) الاستفهامية، وقد تَرَدَّدَ هذا الحذف في شعر أبي تمَّام كثيرًا، بل ورد أربع مرَّات في بيت واحد، هو قوله في مقطوعة غزلية: [البسيط]

لِمْ لَمْ أَمُتْ حَزَنًا، لِمْ لَمْ أَمُتْ أَسَفًا لِمْ لَمْ أَمُتْ جَزَعًا، لِمْ لَمْ أَمُتْ كَمَدَا؟![1]

وقد اختلَف النحاة في توجيه هذا الحذف وتجويزه. قال التبريزي: «سكَّنَ الميم في (لِـمْ) وحُكِي ذلك عن العرب، وأنشد الفرَّاء: [الرَّمَل]

يَا أَبَا الأَسْوَدِ لِمْ أَسْلَمْتَنِي لِهُمُومٍ طَارِقَاتٍ وَذِكَرْ؟[2]

واللُّغة الفَصيحة غيرُها»؛ أي اللغة الفصيحة هي (لِـمَ) بفتح الميم، وسبَقَ التبريزيَّ في هذا التوجيه ابنُ جِنِّي، وعدَّه الرَّضِيّ من باب إجراء الوصل مُجرىٰ الوقف، وخصَّه أبو البركات الأَنْباري وابن هشام بالشعر، فهو غير جائز عندهما في اختيار الكلام، ونقل البغدادي أنَّ تسكينَ الميم لغة، ونعتَ الوجهَ الأخير بأنّه غيرُ صحيح[3]، وهذا يؤكِّد أنْ لا مأخذَ علىٰ استعمال الطائي.

هذا ما أمكن ذكرُه في هذه الدراسة عن ظاهرة حذف الحركة في شعر أبي تمام ممّا لا يندرج تحت الضرورة، ويظهرُ لنا من خلالها أمران: الأول سَعة اطّلاع أبي تمام علىٰ دقائق اللغة العربية، والثاني أن ظاهرة حذف الحركة وتخفيفها خدَمت شعرَه، وأن هذا الشاعر أحسنَ توظيفها في بيانه، فأجادَ تزويق شعره بها مراعيًا في استعمالِهِ هذه الظاهرةَ قواعدَ اللغةِ وموسيقا الشعر وصحةَ المعنىٰ.

---

(١) شرح التبريزي ٤/ ١٨٧، وانظر أمثلة أخرىٰ في ٢/ ١٠٢، ٣/ ١٤٦، ٤/ ١٤٨، ١٦٢، ٢٧٩.

(٢) لم أعثر علىٰ قائله، والبيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١/ ٤٦٦، والإنصاف ١/ ٢١١، وشرح الشافية ٢/ ٢٩٧، والمغني ٣٩٣، والخزانة ٧/ ١٠٨، وفي الأخير أن (ذِكَر) جمع ذِكْرىٰ أو ذِكْرَة، وكلاهما بمعنى نقيض النِّسْيَان.

(٣) انظر الفَسْر ١/ ٤٩٣، والإنصاف ١/ ٣٠١، وشرح الشافية ٢/ ٢٩٧، والمغني ٣٩٣، والخزانة ٧/ ١٠٩-١١٠، وشرح أبيات المغني ٥/ ٢١٩.

المطلب الثاني – حَذْفُ الحَرْفِ:

تَميل العربُ إلىٰ الخِفّة في كلامها ما أمكن لها ذلك، فَتحذفُ من الكلمة أحيانًا الحركة كما مرّ، وتحذف منها أحيانًا أخرىٰ حرفًا أو أكثر، والأصل في الكلمة أن يُؤتَىٰ بها تامّة، وألَّا يُحذفَ منها أيُّ حرف من الأحرف التي بُنِيَت عليها؛ لئلَّا يختلَّ لفظُها أو معناها؛ ولأَنّ لكلِّ حرف من حروف الكلمة دورًا أساسيًّا في بنائها لا يُستغنىٰ عنه، ولا يُمكن لغيرِهِ أن يؤدِّيَه، لكن العربَ مع ذلك حَذفوا حرفًا أو أكثرَ من بعض الألفاظ تخفيفًا لها، ولا سيَّما الألفاظُ التي كَثُرَ استعمالُهم لها.

ولم يكن هذا الحذفُ يتمُّ اعتباطًا، بل كانَ يُراعَىٰ فيه بقاءُ الكلمة علىٰ سَمْتِ ألفاظِ لسانِ العرب وأوزانِها، قال ابن جِنّي: «وذلك أنَّ العَرَبَ إذا حذفت من الكلمة حرفًا، إما ضرورةً أو إيثارًا فإنّها تُصوِّر تلكَ الكلمةَ بعد الحذف منها تصويرًا تَقْبَلُهُ أمثلةُ كلامِها، ولا تَعَافُه وتَمُجُّهُ لخروجِهِ عنها؛ سواءٌ كانَ ذلكَ الحرفُ المحذوفُ أَصلًا أمْ زائدًا...»[1].

ويبدو أنَّ العرب توسَّعت في هذا الحذف، فشَمِلَ أنواعَ الكلمةِ الثلاثةِ: الاسمَ والفعلَ والحرفَ، وقد وردت نماذجُ منه في شعر أبي تمام، سيأتي ذِكْرُه وبيانُه تحت العناوينِ الآتية:

١ – تخفيفُ المشدَّد:

قد تُخَفِّفُ العربُ الحرف المشدَّدَ لِثِقَلِهِ فتحذفُ أحدَهما، من ذلك حذفُ إحدىٰ ياءي الياء المشدّدة، قال سيبويه: «وقد كَرِهُوا الياءَيْنِ وَلَيْسَتَا تَلِيَانِ الألفَ – حتَّىٰ حَذفوا إحداهما فقالوا: (أثافٍ)»[2]، وأفاد ابن جِنّي أنّ المحذوف من نحوِ هذا هو الياء الأولىٰ، ونقل البغداديّ عن ابن المستوفي ما يُفيد أنَّ كُلًّا من التشديدِ والتّخفيفِ لغةٌ في (الأَثَافي)[3]، والراجحُ أنَّ الأصلَ في هذه الكلمة تشديدُ الياء، لكنَّ استعمالَها مخفَّفةً أكثرُ علىٰ ألسنة العرب[4]، وقد سار أبو تمام علىٰ نهج العرب في كلامها، فَخفَّفَ ياءَ (أَثَافيّ) في بضعةِ أبيات من شعره، منها قوله في مدح أحمد بن أبي دُوَاد وقبيلتِه إِياد: [الوافر]

---

(١) الخصائص ٣/ ١١٢.

(٢) الكتاب ٤/ ٤١٦، وانظر الأصول في النحو ٣/ ٣٩٨، وشرح الشافية ٣/ ٣١٠.

(٣) انظر المحتسب ١/ ٩٤-٩٥، وشرح شواهد شرح الشافية ٤/ ٤١١.

(٤) انظر الحُلل في شرح أبيات الجمل ١٧٣.

هُـــمُ عُظْمَـــىٰ الأَثَافِـــيْ مِـــنْ نِـــزَارٍ وَأَهْـــلُ الـــهَضْبِ مِنْهَـــا والنِّجَـــادِ[1]

نقل التبريزي وابن المستوفي أن أبا العلاء عقّب علىٰ البيت بقوله: «(الأَثَافِي): كثيرٌ من البصريين يَرَوْنَها مخفَّفة في الجمع»، وبهذا يَلينُ قول مَنْ ضَعَّفَ التخفيفَ فيها من المعاصرين[2].

ونظير (الأَثَافِي) لفظة (الأَمَاني)؛ لأنَّ مفرد كلٍّ منهما بالتشديد، وهما: (أُثْفِيَّةٌ) و(أُمْنِيَّةٌ)، والقياسُ أنْ تُشدَّد الياءُ في الجمع، لكنْ جازَ التخفيفُ لورود السماع به[3]، وهذا يجري علىٰ كلِّ ما كان واحدُه مشدّدًا[4]، وقد قُرِئ قوله تعالىٰ: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾ [البقرة: ٧٨] بالتشديد والتخفيف[5].

وكان أبو تمام ذا أَمانيَّ كثيرةٍ يَسعىٰ لتحقيقها علىٰ الدَّوام، لذلك أكثرَ من إيراد هذه اللفظة في شعره، وكثرةُ الاستعمالِ عِلّة قويّة من عِلَلِ توجيه النُّحاة لظاهرة التخفيف في كلام العرب. ومن أبياتِهِ التي خفّف فيها ياء (أَمَانِيّ) قوله يُعاتِب عَيَّاش بن لَهِيعَة الحَضْرَمِيّ: [الكامل]

أَتْبَعْـــتَ قَلْبِـــي لَوْعَـــةً كَانَـــتْ أَسَـــى تَبِعَـــتْ أَمَانِـــيَ مِنْـــكَ كَانَـــتْ زُخْرُفَـــا[6]

ولا يَصِحُّ بعد الذي بيَّنتُه ما نقلَه ابنُ المستوفي عن الآمِديّ تعقيبًا علىٰ هذا البيت مِن أَنَّ تخفيفَ الياء في قوله: (أمانِيَ) ضرورة، ولعلّ الآمِديّ تَبِعَ الطبريَّ الذي ردَّ قراءة التخفيف في الآية السابقة، وخطَّأَ من قَرَأَ بها!

وأجرىٰ أبو تمام هذا التخفيف في جموع أخرىٰ، وهي: (الأَقَاحِي) و(الأَوَاخِي) و(البَجَارِي) و(المَهَارِي)[7]، ولم يكتفِ في اللفظة الأخيرة بحذف إحدىٰ ياءَيْها، بل خفَّفها تخفيفًا آخر بقلب الياء الباقية ألفًا في ثلاثةِ مواضعَ، منها قوله في قصيدة يمدحُ بها مالك بن طوق التَّغلبيّ: [الكامل]

---

(١) المصدر السابق ١/ ٣٧٢، وانظر النِّظَام ٥/ ٣٠٢. وانظر أمثلة أخرىٰ في شرح التبريزي ٢/ ١٥٣، ٣/ ١٩١، ٣٢٤، ٤/ ١١٢.

(٢) انظر ما قاله محمود مصطفىٰ محقّق هبة الأيّام فيما يتعلّق بأبي تمام ٢٢٧، الهامش (١).

(٣) انظر جمهرة اللغة ٣/ ٥١٠، والمحتسب ١/ ٩٤، ورسالة الملائكة ٢٨٠ وما بعدها.

(٤) انظر التمام في تفسير أشعار هذيل ١٦٠، والبحر المحيط ١/ ٤٤٢، والمصباح المنير (أخ).

(٥) انظر تفسير الطبري ٢/ ١٦١، والمحتسَب ١/ ٩٤، والنشر ٢/ ٢١٧-٢١٨، والبحر المحيط ١/ ٤٤٢، ومعجم القراءات ١/ ١٣٤.

(٦) شرح التبريزي ٤/ ١٧٣، وانظر النِّظَام ١١/ ٢١٤، وانظر أمثلة أخرىٰ في شرح التبريزي ١/ ٦٠، ٣٧٤، ٣٧٥، ٢/ ٣٦، ٩٠، ١٥٧، ٢٩١، ٣/ ٢٧، ٥١، ٦٧، ٨٨...

(٧) انظر اللفظة الأولىٰ في شرح التبريزي ٢/ ٢٤٤، ٢٨٧، والثانية في ١/ ٢٨٣، والثالثة في الموازنة ١/ ٢٦، ٢/ ٢٦٩، والنِّظَام ٨/ ١٦٢، والرابعة في شرح التبريزي ٢/ ٣٣٨، ٣/ ٩١، ٤/ ٤٤٠.

أُجُـدًا إِذَا وَنَـتِ الـمَهَارَىٰ أَرْقَلَـتْ رَقَـلًا كَتَحْرِيـقِ الغَضَـا حَثْحَاثَـا[1]

وهذا التخفيف مع القَلْبِ جائز في لفظة (الـمَهَارَىٰ)، قال الرَّضِيّ: «وقد أُلْحِقَ ببابِ صَحَارَىٰ – وإنْ لم يكن في المفرد ألفُ التَّأنيثِ – لفظانِ، وهما: بَخَاتَىٰ، ومَهَارَىٰ، فجُوِّز فيهما الأَوْجُهُ الثلاثة، والتشديدُ أولىٰ، ولا يُقَاسُ عليهما»[2].

وخفَّفَ أبو تمام الياءَ المشدّدة في (ولا سِيَّما) بحذفِ إحدىٰ ياءَيْها في ثلاثةِ أبياتٍ، أحدِها قولُه في قصيدة في مدح أبي سعيد محمَّد بن يوسف الثَّغْرِيّ: [البسيط]

نَزَّالَـةٌ نَفْـسَ مَـنْ لَاقَـتْ وَلَا سِـيَمَا إِنْ صَـادَفَتْ ثُغْـرَةً أَوْ صَـادَفَتْ وَدَجَـا[3]

أراد (ولا سِيَّما) فخفَّف. ذكر ابنُ هشام أن ثعلبًا خطَّأَ الـمُخفِّفَ لها، لكنَّ غيره أجازه، وأنشد بيتًا علىٰ التخفيف، وصرَّح بجواز التخفيف التبريزيُّ والرَّضِيُّ وأبو حيان والسيوطيُّ والبغداديُّ[4]، وتجويز هؤلاء النحاة له يُضعِف ما ذهب إليه ثَعْلب ويُصوِّب استعمال أبي تمام.

وخفَّفَ أبو تمام كذلك الياء المشدَّدة في كلمة (مَيِّتٍ)، نحو قولِهِ في مدح أبي سعيد الثَّغْرِيّ: [الوافر]

فَتًـى أَحْيَـتْ يَـدَاهُ بَعْـدَ يَـأْسٍ لَنَـا الـمَيْتَيْنِ مِـنْ كَـرَمٍ وَجُـودِ[5]

أراد (الـمَيِّتَيْن) فحذف إحدىٰ الياءين تخفيفًا، ومعنىٰ هذا اللفظ مخفَّفًا ومشدّدًا واحد، خلافًا لمن زعمَ أنَّ المخفَّفَ بمعنىٰ ما فات وانقضىٰ في الماضي، وأنَّ المشدّدَ لا يكون إلا لما يموت مستقبلًا. قال جامع العلوم: «(الـمَيْتُ) و(الـمَيِّت) واحد، وقال قوم: (الـمَيْت): ما مَاتَ، و(الـمَيِّت): ما سَيموت،

---

(١) شرح التبريزي ١/ ٣١٥، وانظر شرح الخيّاط ٦٤، وفيه: «(أُجُد): [ناقة] قوية. (وَنَت): ضَعُفَت. (الـمَهَارَىٰ): النُّوقُ الكَريمة. (أَرْقَلَتْ): أَسْرَعَتْ. (الغَضَا): شَجَر. (حَثْحَاثًا): سَرِيع»، وانظر البيتَيْنِ الآخرَيْنِ في شرح التبريزي ٢/ ٣٠، ٤/ ٥٣٣.

(٢) شرح الشافية ٢/ ١٦٣–١٦٤. والأوجهُ الثلاثةُ بِزِنَة: كَرَاسِيّ، وصَحَارَىٰ، وجَوَارٍ. و(البَخَاتَىٰ): الإِبِلُ الخُراسَانِية، واحدتها: بُخْتِيَّة. انظر القاموس المحيط (بخت).

(٣) شرح التبريزي ١/ ٣٣٤. (نَزَّالَةٌ): أي البِيضُ والسُمْرُ المذكورة في البيت السابق له، وهي: السيوفُ والرماحُ. وانظر البيتين الآخرَيْنِ في ٣/ ٢١٦، ٤/ ٣٠٠.

(٤) انظر شرح التبريزي ٣/ ٢١٦، وشرح الكافية ٢/ ١٣٦، وتذكرة النُّحاة ٢٩٧، والمغني ١٨٦، والأشباه والنظائر ١/ ٨٣، وشرح أبيات المغني ٣/ ٢١٩.

(٥) شرح التبريزي ٢/ ٤٢، وانظر مثله في ٢/ ٢٠٣.

واحتجّ بقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ [الزُّمَر: ٢٠]، أي سَيَمُوت وسَيَمُوتون، وهذا ليسَ بصحيحٍ، وإنَّما هما واحد، ودليله قول الشاعر: [الخفيف]

لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَاحَ بِمَيْتٍ ... إِنَّمَا الْمَيْتُ مَيِّتُ الأَحْيَاءِ[1]

فجَمَعَ بين اللغتين فيما سيموت»[2]، وسَبقه في ذلك أبو عُبيدة وابن جِنّي اللذان أكّدا أنَّ الأصلَ التَّشديدُ، وأنَّ (مَيْت) مخفَّفٌ منه، وذكر ابن يعيش أنَّ الذين شدّدوا هم الذين خفَّفوا فهما ليستا لغتين لِقَوْمَيْنِ[3].

وطالَ تخفيفُ أبي تمّام المشدَّد أَربعةَ أعلام، في تشديد ياء كلٍّ منها خلاف، أما الأوَّل فجاء في قوله في مقدّمة قصيدة يمدح أبا المغيث موسىٰ بن إبراهيم: [الكامل]

قِدْمًا كَأَنَّ أَمِيمَ كَانُوا سَاكِنًا ... بِكَ وَالعَمَالِيقَ الأُلَىٰ وَجَدِيسَا[4]

ذكر ابن المستوفي أن هذه رواية أبي العلاء والخَارْزَنْجِيّ، ونقل عن الأول قوله: «(أُمَيْم): من العَرَب العاربة... وبعضُهم يقول: (أَمِيم) بفتح الهمزة، وبعضهم يقول (أُمَيِّم) بالضم والتشديد، فيجوز أن يكون الطائي خفَّفه، ولا يمتنع أن يُروىٰ (أَمِيم) بالفتح»، وقال الأَعْلَم: «(أُمَيْم) و(أَمِيم): أُمَّة قديمة»، وذكره السُّهيلي بهاتين الصِّيغتين، ثم قال: «ووجدتُ بخطِّ أَشياخ مشاهير: (أَمِّيم)... ولا نظير له في الكلام، والعَرب تضطربُ في هذه الأسماء القديمة»[5]، وذكر أن مجيئه علىٰ وزن (فَعِيل) هو الأكثرُ.

أما الأعلام الثلاثةُ الأخرىٰ المخفّفة فهي أعلام بلدان، وهي: (دَرَوْلِيَةُ) و(قُسْطَنْطِينَةُ) و(رُومِيَةُ)، ورد الأوّلان منها في بيتين متتابعين من قصيدة مدح بها أبو تمام محمَّد بن يوسف الثَّغْرِيّ، وهما: [الكامل]

---

(١) البيت لِعَدِيِّ بنِ الرِّعْلَاءِ الغَسَّانِيّ في مجاز القرآن لأبي عبيدة ١/ ١٤٩، ٢/ ١٦١، والخزانة ٩/ ٥٨٣-٣٨٥، ولصالح بن عبد القدوس في حماسة البحتري ٢١٤، وبلا نسبة في المنصف ٢/ ١٧، ٣/ ٦٢، والأمالي الشجرية ١/ ١٥٢، وشرح المفصّل ١٠/ ٦٩، والخزانة ٦/ ٥٣٠.

(٢) كشف المشكلات ١/ ٢٢٢-٢٢٣.

(٣) انظر مجاز القرآن ١/ ١٤٨، ٢/ ١٦٠-١٦١، والمنصف ٢/ ١٥-١٧، وشرح المفصّل ١٠/ ٦٩.

(٤) شرح الأعلم ١/ ٤٢٨، والنِّظَام ٩/ ٢٦٥، وذُكِرَتْ هذه الروايةُ في شرح التبريزي ٢/ ٢٦٣، وجاء في شرح الأعلم أنَّ (أَمِيم) و(العَمَالِيق) و(جَدِيس) أُممٌ قديمةٌ بائدة.

(٥) الرَّوض الأُنف ١/ ٤٦.

قُـــدْتَ الجِيَـــادَ كَـــأَنَّهُنَّ أَجَـــادِلٌ بِقُـــرَىٰ دَرَوْلِيَـــةَ لَـــهَا أَوْكَـــارُ
حَتَّـىٰ الْتَـوَىٰ مِـنْ نَقْـعِ قَسْـطَلِهَا عَـلَىٰ حِيطَـــانِ قُسْـــطَنْطِينَةَ الإِعْصَـــارُ[1]

أورد (دَرَوْلِيَة) مُخَفَّفةً البكريُّ وأَنْشَدَ بيت أبي تمام، والفيروزآباديُّ والزَّبيديُّ، واقتصر ابن منظور علىٰ التشديد، وأوْردها ياقوت بالتشديد، وذكر أنّها تُخفّف وأنشد بيتًا لأبي تمام غيرَ هذا[2]. أمَّا (قُسْطَنْطِينَةُ) فأوردَها البكريُّ بهذا الرسم لكن بضمِّ الطَّاء الأولىٰ، وحكىٰ عن ابن جِنّي ما يفيد أنَّ الأصل فيها (قُسْطنطِينيَّة) منسوبة إلىٰ (قُسْطَنْطِين) إلّا أنَّ هذا الاسم لما كَثُرت حروفه وتكرّر استعمالُه خُفِّفت ياء الإضافة كما خُفِّفت فيما ليس له طولُه. وعلىٰ قول ابن جِنّي يكون الحذف شمل ياءَي النسبة جميعًا لا واحدة، وأوردَها ياقوتٌ بياءِ النسبة وأشار إلىٰ أنه يُذكر بإسقاط الياء، وحكىٰ الزَّبيدي فيها ستَّ لغات[3]. وربّما يكونُ في إدراجِ هذا العَلَم هٰهنا تَجَوُّزٌ؛ لأن التخفيف شمل ياءين لا واحدة، لكنْ قد يُقبَلُ هذا التجوُّز؛ لأنّ الباب واحد وهو تخفيف المشدَّد، ولوُرودِه مقرونًا بالعَلَم الأوَّلِ في بيتَيْنِ متتابِعَيْنِ.

أمَّا العَلَمُ المخفَّف الثالث من أعلام البلدان فقد ورد في قول أبي تمام يمدح المعتصم بالله: [الكامل]

فَالصِّـــينُ مَنْظُـــومٌ بِأَنْـــدَلُسٍ إِلَىٰ حِيطَـــانِ رُومِيَـــةٍ فَمُلْـــكِ ذِمَـــارِ[4]

قوله (رُومِيَة) بتخفيف الياء، وفيها خلاف، فهي مشدَّدة في القاموس والتاج، وأكّد تشديدها القَلْقَشَنديّ، لكن الرَّاجح تخفيفُها؛ لقول ياقوت: «(رُومِيَة): بتخفيف الياء... كذا قيَّده الثِّقاتُ، قال الأصمعي: وهو مِثلُ: أَنطاكيَة، وأفامِيَة، ونِيقيَة... وهو كثير في كلام الروم وبلادهم»[5].

---

(١) شرح التبريزي ٢/ ١٦٨-١٦٩، وانظر بدر التمام ١/ ٣٤٤، وفيه: «(الأَجادل): جمع أَجدل، وهو الصَّقر، (دَرَوْلِيَةُ): مكانٌ يُصطاد فيه الصقور... (النقْع) و(القَسْطَل): غُبار الحرب».

(٢) انظر معجم ما استعجم ٢/ ١٧٠، ومعجم البلدان ٢/ ٤٥٣، ومادة (درل) في اللسان والقاموس والتاج. وانظر بيت أبي تمام الذي أنشده ياقوت في شرح التبريزي ٢/ ٤٣٥.

(٣) انظر معجم ما استعجم ٣/ ٣١٣، ومعجم البلدان ٤/ ٣٤٧، وتاج العروس (قسط).

(٤) شرح التبريزي ٢/ ٢٠٩، وانظر شرح الصولي ١/ ٥٤٨، وفيه: «(مُلْكُ ذَمَار): مُلْكُ اليَمَنِ... أَي قد اتّصلت طاعتُه باليَمنِ إلىٰ بلد الرُّوم والصِّين».

(٥) معجم البلدان ٣/ ١٠٠، وانظر صُبح الأعشىٰ ٥/ ٣٨٤، ومادة (روم) في القاموس والتاج.

وتحقيق القول أن تخفيفَ الياء في هذه الأعلام هو الأَصل، أو هو جائز في منثور الكلام ومنظومه، ولذلك ذكرته هنا لا في فصل ضرورة الشعر؛ لأنّ تخفيفَ المشدَّد ما لم يكن مسموعًا أو مَقيسًا – ضرورةٌ في القوافي، مستكرَهٌ في حَشْوِ البيت.

وورد في شعر أبي تمام تخفيفُ المشدَّد في غير حرف الياء، كقوله في مطلع قصيدة في مدح عَيَّاش بن لَهِيعَة الحَضْرَمِيّ: [الطويل]

تَقِي جَمَحَاتِي لَسْتُ طَوْعَ مُؤَنِّبِي ... وَلَيْسَ جَنِيبِي إِنْ عَذَلْتِ بِمُصْحِبِي[1]

قوله (تَقِي) أمرٌ للأُنثىٰ من (تَقَىٰ) المخفَّفِ من (اتَّقَىٰ، يَتَّقِي). قال ابن المستوفي: «وفي حاشية الخَارْزَنْجِيّ: قال أبو الحسن: معناه (اتَّقِي)، حَذَفَ التّاء[2] الأولىٰ استثقالًا، فاستَغنىٰ عن الألف» لعدم الحاجة إليها. والتاءُ المنقَلِبة عن الواو هي فاءُ الكلمة، ووزنُ (تَقِي) هو (تَعِي)، وعِلّةُ هذا التخفيف هي استثقالُ الشدَّةِ، وكثرةُ استعمال هذا الفعل، وتشبيهًا له بحذف العين من المضاعف، نحو (أَحَسْتُ) و(مَسْتُ)[3] وأصلُهما (أَحْسَسْتُ) و(مَسِسْتُ).

٢ – حَذْفُ التَّاءِ مِنَ الفِعْلِ (اسْتَطَاعَ):

حَذَفَ الشاعر أبو تمام بقَصدِ التخفيف – حرفَ التاء من الفعل (استطاع) بصيغة الماضي، وبصيغةِ المضارع، فمن الأَوَّل قوله يمدح صديقه الشاعر علي بن الجَهْم القرشي، ويصفه بالحَزْم: [المنسرح]

فَهْوَ لَوِ اسْطَاعَ عِنْدَ أَسْعُدِهِ ... لَحَزَّ عُضْوًا مِنْ يَوْمِهِ لِغَدِهْ[4]

ومن الثاني قولُه يصف دِيمةً (مطرًا) في مستَهَلّ إحدىٰ قصائد المدح: [الخفيف]

لَذَّ شُؤْبُوبُهَا وَطَابَ فَلَوْ تَسْـ ... ـطِيعُ قَامَتْ فَعَانَقَتْهَا القُلُوبُ[5]

---

(١) شرح التبريزي ١/ ١٤٦ وانظر شرح مشكلات ديوان أبي تمام ٢٤٥، والنِّظَام ٢/ ٢٠١، وفيهما: (تَقِي جَمَحَاتِي): تَجَنَّبِي ضَجَرَاتِي بِكِ. (مُؤَنِّبِي): مُوَبِّخي. (جَنِيبِي): هَوَايَ أو قَلْبي. (مُصْحِبِي): مُنقَادٌ لي. يُخاطبُ عاذلةً له.

(٢) في الأصل (الياء) وهو تصحيف.

(٣) انظر الكتاب ٤/ ٤٨٣، والخصائص ٢/ ٢٨٦. وانظر تحليلًا صرفيًّا مفصّلًا لهذا الحذف في المخصَّص ١٤/ ١٦١، وشرح الشافية ١/ ١٥٧، ٣/ ٢٩٣-٢٩٤، وشرح شواهده ٤/ ٤٩٦-٤٩٧.

(٤) شرح التبريزي ١/ ٤٣٧، وانظر مثله في ٣/ ٢٩، ١٨٢، ٤/ ٤٧.

(٥) المصدر السابق ١/ ٢٩١. (الشُّؤْبُوب): الدُّفْعة من المطر. وانظر مثل هذا الحذف في ٢/ ٣٣٧.

وهذا الحذف جائز في سَعة الكلام؛ لوروده في القرآن الكريم، في قوله تعالىٰ: ﴿ فَمَا اسْطَاعُواْ أَن يَظْهَرُوهُ ﴾ [الكهف: ٩٧]، وقوله: ﴿ذَٰلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا ﴾ [الكهف: ٨٢]، وحكاهُ سيبويهِ عن العرب، وعلَّلَ ظاهرة الحذف في هذا الفِعلِ بكَثرةِ استعمالِهم له، واستثقالِ التَّاء مع الطَّاءِ، وكراهيةِ إدغامها لئلَّا تُحرَّكَ السين[1].

٣ – حَذْفُ إِحْدَىٰ التَّاءَيْنِ مِنْ أَوَّلِ المُضَارِعِ:

ليست في شعر أبي تمام ممَّا هو متّصل بحذف التَّاء ظاهرةٌ أبرزَ وضوحًا وأكثرَ تفشّيًا من ظاهرةِ حذف إِحدىٰ التاءين المجتمعتَين في أوَّل الفعل المضارع، من ذلك قولُه في مدح الحسن بن سهل: [الطويل]

وُجُوهٌ لَوَ نَّ الأَرْضَ فِيهَا كَوَاكِبٌ ... تَوَقَّدُ لِلسَّارِي لَكُنَّ كَوَاكِبَا[2]

أَصْلُ (تَوقَّدُ) تَتَوقَّدُ، اجتمعت تاءَان: الأولىٰ تاء المضارعة، والثانية تاء (تَفَعَّلَ)، فحذَفَ إحدىٰ التَّاءين، أما سيبويهِ والبصريون فذهبوا إلىٰ أنَّها الثانية؛ لأن التَّكرار بها وقع، والثِّقل بها حصل، وأما الكُوفيون فاختاروا حذف الأولىٰ؛ لأنها زائدة، وقد عَرَض أبو البركات الأنباري آراء الطرفَين، وانتصرَ للبصريين، ونقض – كدأبه في كثير من مسائله – مذهبَ الكوفيين[3].

ويؤيِّدُ فصاحةَ هذا الحذف ورودُه في مواضعَ كثيرة من القرآن الكريم[4]، منها قوله تعالىٰ: ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل: ١٤]، وقولُه: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ ﴾ [القدر: ٤]، ولَـمَّا كان أبو تمام حافظًا لأشعارِ العربِ وأمثالِهَا، خبيرًا بنهجها في لغتها أدركَ أنَّ هذا الحذف كثيرٌ جدًّا في كلامها، فنهجَ نهجَها، وأكثرَ من استعماله في شعره[5]، حتىٰ إنَّه قد يُورِدُ ذلك في أبيات متعاقبة، كقوله يصفُ الربيع في مُستَهَلِّ قصيدة في مدح المعتصم بالله: [الكامل]

---

(١) انظر الكتاب ٤/ ٤٨٣. وانظر الخصائص ١/ ٢٦٠، وشرح الشافية ٣/ ٢٩٢-٢٩٣.

(٢) شرح التبريزي ١/ ١٣٩.

(٣) انظر الكتاب ٤/ ٤٧٦، وكشف المشكلات ١/ ٦٦، والإنصاف ٢/ ٦٤٨-٦٥٠، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٤/ ٢١٨٧-٢١٨٨، والمغني ٨٠٩، والأشباه والنظائر ١/ ٨١.

(٤) انظر حذف تاء تَتَفَعَّلُ وتَتَفَاعَلُ في القرآن الكريم ٢٦-٣٠.

(٥) ورد ذلك في أكثر من سِتين موضعًا في شعره، انظر أمثلة له في شرح التبريزي ١/ ١٧٠، ٢٤١، ٢٧١، ٢/ ٢٧، ٣٠، ١٣١، ٣/ ١٨، ١٥٦، ٢٠٢، ٤/ ٦٠، ٩٣، ١٣٤...

مِــنْ كُــلِّ زَاهِــرَةٍ تَرَقْــرَقُ بالنَّــدَىٰ فَكَأَنَّهَــا عَــيْنٌ عَلَيْــهِ تَــحَدَّرُ

تَبْــدُو ويَحْجُبُهــا الجَمِــيمُ كَأَنَّهَــا عَــذْرَاءُ تَبْــدُو تَــارَةً وَتَــخَفَّرُ

حَتَّــىٰ غَــدَتْ وَهَــدَاتُهَا وَنِجَادُهَــا فِتْيَــيْنِ فِــي خِلَــعِ الرَّبِيــعِ تَــبَخْتَرُ

مُصْــفَرَّةً مُحْمَــرَّةً فَكَأَنَّهَــا عُصَــبٌ تَيَمَّنُ فِــي الـوَغَىٰ وَتَمَضَّــرُ[1]

يريد (تَتَرَقْرَقُ) و(تَتَحَدَّرُ) و(تَتَخَفَّرُ) و(تَتَبَخْتَرُ) و(تَتَيَمَّنُ) و(تَتَمَضَّرُ) فخفّف كلًّا منها بحذف التاءِ الثانية.

٤ – حَذْفُ النُّون:

أ – حَذْفُ النُّونِ مِنَ الفِعْل:

تتميَّزُ (كان) من بين سائر أخواتها بجواز حذف نونها – وهي لام الفعل – من المضارع إذا تحقّقت فيه ثلاثة شروط هي: أن يكون المضارع مجزومًا بالسكون لا بحذف النون، ليس بعده ساكن، ولا ضميرُ نصب متّصل[2]، نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٠]، وقوله: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠].

ومَنْ يتأمَّلْ قولَهم (لَـمْ يَكُ) يجد أكثرَ مِن حذف؛ لأنَّ أصلَه (يكون)، حُذِفت ضمَّة النون للجازم، وحُذِفت الواو لالتقاء السَّاكنين، فصار اللفظُ (لم يَكُـنْ)، والقياس ألّا يُحذفَ شيء آخر، لكنَّهم حَذفوا النون كذلك تخفيفًا ولكثرة الاستعمال، وهو حذف جائز غير لازم[3].

وحديث النُّحاة في هذه المسألة يدل علىٰ استساغَتِهم هذا الحذفَ؛ لورودِهِ في القرآن الكريم، ولكثرته في كلام العرب شعرًا ونثرًا، وقد فَطِن لهذا الشاعرُ أبو تمام فاستحسَنه وأكثر منه، وغدا ظاهرةً بارزةً في شعرِه، حتىٰ إنّه قد يكرّر ذلك في بيت واحد، كقوله: [الطويل]

فَــإِنْ نَــكُ أُهْمِلْنَــا فَأَضْــعِفْ بِسَــعْيِنَا وَإِنْ نَــكُ أُجْبِرْنَــا فَفِــيمَ نُتَعْتِــعُ؟[4]

---

(١) المصدر السابق ٢/ ١٩٥، وانظر بدر التمام ١/ ٣٦٩، وفيه: (الـجَمِيم): النَّبات الكثيف. (عُصَبٌ): ضَرْبٌ من البُرودِ اليَمَانية. (تَيَمَّنُ... وتَمَضَّرُ): تَتَشَبَّهُ براياتِ اليَمن الصَّفراءِ ورايات مُضَرَ الحمراءِ.

(٢) انظر أوضح المسالك ١/ ٢٦٨-٢٧١، وهمع الهوامع ١/ ٣٨٧.

(٣) انظر المقتضب ٣/ ١٦٧، والأصول في النحو ٣/ ٣٤٣، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٩٩-٣٠٠، وحاشية الصبان ١/ ٣٨٠.

(٤) شرح التبريزي ٢/ ٣٢٥، وجاء فيه: «(التَّعْتَعَة): ترديد الكلام».

وقد تنوّعت صِيَغ هذا الفعل في شعره فشملت (يَكُ) و(تَكُ) و(نَكُ) و(أكُ)[1] مجزومة بـ(لم، إنْ، مَنْ)، وكل ذلك جائز مستساغ. وكرَّر الطائي الفعل المضارع المجزوم (يكن) في بيت واحد مرتين، حذف النون من أحدهما ولم يَحذِفْها من الآخَر مع تحقّقِ الشروط المذكورة في كليهما، ورد ذلك في قوله مُعَزِّيًا مالكَ بنَ طوقٍ عن أخيه القاسمِ بنِ طوقٍ: [الطويل]

وَإِنْ تَكُ مَفْجُوعًا بِأَبْيَضَ لَمْ يَكُنْ ... يَشُدُّ عَلَىٰ جَدْوَاهُ عِقْدُ التَّمَائِمِ[2]

ب – حَذْفُ النُّونِ مِنَ الاسْم:

حذف أبو تمام حرف النّون مِن الاسم (دَدَن) في قوله يصفُ جواريَ في مقدّمة قصيدة مدح بها خالد بن يزيد الشَّيْبَانيّ: [المنسرح]

لَبِسْنَ ظِلَّيْنِ ظِلَّ أَمْنٍ مِنَ الدَّهْـ ... ـرِ وَظِلًّا مِنْ لَهْوِهِ وَدَدِهْ[3]

الأصل أن يقول: (دَدَنِه) فحذف النُّون، وهذا الحذفُ جائز في كلامهم، قال ابن جِنّي: «واعلم أن النَّون قد حُذِفت من الأسماء عينًا في قولهم (مُذ) وأَصله (مُنذ)... وحُذِفت أيضًا لامًا في (دَدَنٍ) فقالوا: (دَدٌ)، وهو اللَّهْوُ واللَّعِبُ»[4]، وأكَّد ابنُ منظور أَنَّ (الدَّدَ) محذوف من (الدَّدَنِ)، وعلَّل ابنُ سِيده هذا الحذف بمشابَهة النَّون حروفَ العِلَّة[5].

وقد استعمل أبو تمام هذا الاسم تامًّا في قوله يمدح أبا الحسن علي بن مُرّ: [البسيط]

حَلَبْتُ صَرْفَ النَّوىٰ صَرْفَ الأَسَىٰ وَحَدًا ... بِالبَثِّ فِي دَوْلَةِ الإِغْرَامِ وَالدَّدَنِ[6]

ويجوز أن يكون المحذوفُ من هذا الاسم في البيت الأول الألفَ، قال ابن جِنّي عقب كلامه السابق: «وقد قالوا أيضًا في هذا المعنىٰ (ددًا) مقصورًا»، ويحتمل أن يكون منه قولُ أبي تمام يصف

---

(١) انظر الصيغة الأولىٰ في شرح التبريزي ١/ ٣٤٩، ٣٧١، ٢/ ٦٧، ١١٧، ١٥٧... والثانية في ٢/ ٩٩، ١١٧، ١٦١، ٣/ ٢٥٨، و٣٥٦، ٤/ ٩٦، ٢٥١... والثالثة في ٢/ ٣٢٥، ٤/ ٦٠، والرابعة في ٤/ ٥٣٨.

(٢) المصدر السابق ٣/ ٢٥٨، وانظر شرح الأعلم ٢/ ٣٠٩، وفيه: «(الجَدْوىٰ): العَطِيّة؛ أي لم يكن يُعوِّذُ عَطايَاهُ بِمَنْعٍ».

(٣) شرح التبريزي ١/ ٤٢٤.

(٤) سرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٤٧، وانظر ٢/ ٢٨٦.

(٥) انظر المخصَّص ١/ ١٣٤، واللسان (ددن).

(٦) شرح التبريزي ٣/ ٣٣٧، وانظر شرح إيليا الحاوي ٦١٤، وفيه: «(صَرْفُ النَّوىٰ): خَطْبُ الفِرَاق (صَرْفُ الأَسَىٰ): خَطْبُ الحُزْنِ والأَلَمِ». و(وَحَدًا): وَحِيدًا منفردًا. انظر المصباح المنير (وحد).

جارية في مقدّمة قصيدة في مدح أبي المغيث موسىٰ بن إبراهيم: [الكامل]

قَـدْ أُوتِيَـتْ مِـنْ كُـلِّ شَـيْءٍ بَهْجَـةً وَدَدًا وَحُسْـنًا فِـي الصِّـبَا مَغْمُوسَـا[1]

فقوله (دَدًا) يَحْتَمل أن تكون الألفُ فيه ألفَ تنوينِ النصب، ويَحْتَمل أيضًا أن تكون لامَ الكلمة، نحو كلمة (عَصًا)، إلا أن رسم الكلمة بالألف الطويلة (القائمة) يؤيّد الوجه الأوّل، ولو قُصِد بالألف فيها لام الكلمة لَرُسْمت (دَدًى)، مثل (فتًى)؛ لأنَّ أصلَها ياءٌ، لذلك شبَّهها التبريزي بـ(رَحًى)[2]، ورَسَمَها بياء غير منقوطة.

جـ - حَذْفُ النُّونِ مِنَ الحَرْفِ:

حذف أبو تمام النُّون مِنْ (مِن) الجارّة قبلَ الاسم المقترِن بأل، ولم يَرِد ذلك في شعره سوىٰ مرّةٍ واحدة، وهي قوله في مُستهَلّ قصيدة يمدح بها أبا المستَهِلِّ محمَّد بن شقيق الطائي: [الطويل]

أَلَا بَكَـرَتْ مَعْـذُورَةً حِـينَ تَعْـذُلُ تُعَرِّفُنِـي مِ العَـيْشِ مَـا لَسْـتُ أَجْهَـلُ[3]

قال الأعلم – وروايتُه (مِ الأَمْرِ) – «أراد (مِنَ الأَمْرِ) فَحَذَفَ النّون لأنَّها من مَخْرَجِ اللَّام، ونظيرُه قولُهم: بَلْحَارِث، وبَلْعَنْبَرِ، يريدون بَني الحَارث وبني العَنبر»، وأجازه التبريزي قياسًا، وأكَّد المبرّد أن هذا الحذف من كلام العرب، وعلَّله سيبويهِ وابن جِنّي بكثرة (أل) التعريف في كلامهم وكونِ اللام والنون قريبتَي المخارج[4]، ومن شواهدهم في ذلك قوله الشاعر: [المنسرح]

أَبْلِـغْ أَبَـا دَخْتَنُـوسَ مَأْلُكَـةً غَـيْرَ الَّـذي قَـدْ يُقَـالُ مِ الكَـذِبِ[5]

أراد (مِنَ الكَذِبِ) فحذف النّون لالتقاء السّاكنين، واختلفَ النحاة في موقفهم من هذا الحذف، فهو عند السيرافي وابن عصفور ضرورة، وعدَّه أبو البركات الأنباري شاذًّا لا يُقَاسُ عليه، وذهبَ

---

(١) شرح التبريزي ٢/ ٢٦٤.

(٢) انظر المصدر السابق ١/ ٤٢٤.

(٣) شرح التبريزي ٣/ ٧٣، وانظر شرح الأعلم ١/ ٢٤١.

(٤) انظر الكتاب ٤/ ٤٨٤، والكامل ٣/ ١٢٩٥، والمُبْهِج ٣٣-٣٤.

(٥) البيت لِلَقِيط بن زُرارة في شرح شواهد الإيضاح ٢٨٨، وبلا نسبة في الخصَائصِ ١/ ٣١١، ٣/ ٢٧٥، والأمالي الشجرية ١/ ٩٧، ٣٨٦ وذكر في الموضع الأول أنَّ (أبا دَخْتَنُوس) هو لَقِيطُ بن زُرَارة و(دَخْتَنُوس) اسم بِنْتِهِ، وشرحِ المفصّل ٨/ ٣٥، ٩/ ١٠٠، ١١٦، والأشباهِ والنظائر ١/ ٥٣٥.

ابن يعيش إلىٰ أنَّ القياسَ تحريكُ نونِ (مِنْ) لا حذفُها، ورأَىٰ ابنُ هشامٍ أن التحريكَ هو الغالب[1] فكأنه يُجيز الحذف في السَّعة، وقد علم أبو تمام أن هذه الظاهرة ليست فاشية في العربية؛ لذلك لم يلجأ إليها إلا مرَّة واحدةً، ولعلَّه جاء بها ليُدِلِّل علىٰ عِلْمه بهذه الظاهرة اللغوية، وكأنه أبىٰ أن يُخْلِيَ شِعْرَهُ من أيِّ ظاهرة لغوية في شعر القدماء، وتبيَّنتُ أنَّ ما كان كثيرًا فاشيًا في شعرهم فهو في شعره كثيرٌ فاش، وما كان قليلًا نادرًا في شعرهم فهو في شعره قليل نادر. فأبو تمام مُدْرِكٌ تمامَ الإدراك للنهج اللغوي الذي يسير فيه.

٥ – حَذْفُ الوَاوِ:

من ظواهر حذف الحروف التي لوحظت في شعر أبي تمام ظاهرةُ حذف الواو من (أُسُود) جمع (أَسَد) مع تخفيف السِّين، فيصيرُ الجمع (أُسْد)، من ذلك قوله في العِتاب: [الخفيف]

لَوْ بِأُسْدِ العَرِيفِ نِيطَتْ عُرَىٰ المَنِّ (م) لَذَلَّتْ رِقَابُ أُسْدِ العَرِيفِ[2]

كرَّر كلمة (أُسْد) مخفّفة مرتين في هذا البيت، والأصل (أُسُود)، قال الجوهري: «(الأَسَدُ): جمعه (أُسُود)، و(أُسُد) مقصور مثقّل منه، و(أُسْد) مخفّف منه»[3]، وأحد أقوال سيبويه في هذا الجمع يدل علىٰ ما قاله الجوهري، وأكَّد ابن السرَّاج أن (أُسْدًا) مخفّفةٌ من (أُسُد)، وعلَّل ذلك بأن القياس يوجب أن يكونَ لفظُ الجمع أَثقلَ من لفظ الواحد، وذهب ابن دُريد إلىٰ أن (فَعَلًا) يُجْمع علىٰ (فُعْل)، ومثَّل له (بأَسَد وأُسْد) و(وَلَد ووُلْد)[4]، وعلىٰ رأيه يكون (أُسْد) جمعًا مستقلًّا بنفسه، ويضعِّفه أمران، هما: نُدرةُ هذا الجمع مِمَّا مفردُه (فَعَلٌ)، والعِلَّةُ التي ذكرَها ابنُ السرَّاج، والوجهُ الذي ذكرَه سيبويه والجوهريُّ أقوىٰ لميلِ العرب إلىٰ تخفيفِ ما كَثُر تداولُه علىٰ ألسنتهم، ويؤكِّد كثرةَ استعمالهم هذا الاسم ما ذُكِرَ عن

---

(١) انظر ضرورة الشعر ١٠٠، وأسرار العربية ٤٢٨-٤٢٩، وشرح المفصّل ٨/ ٣٥، وضرائر الشعر ١١٤-١١٥، وشرح شذور الذهب ١٢٩.

(٢) شرح التبريزي ٤/ ٤٦٨، وانظر شرح عَطيَّة ٥٢٤، وشرح الخيَّاط ٤٩٩، وروايتها (الغَرِيف) بدل (العَرِيف) في الموضعين، و(الغَرِيف): الأَجَمَة؛ أي الشجر الملتفّ، أمّا (العَرِيف) فلعله اسم موضع. وانظر مثل هذا التخفيف في شرح التبريزي ١/ ٨٨، ٣٣١، ٢/ ٢٥٨، ٣/ ١٨، ١٣٥، ١٧٢، ١٩٤، ٣٢٨، ٤/ ٩١، ٣٢٢، ٣٧٢، ٥٥٩.

(٣) الصحاح (أسد)، وانظر مثله في مادة (أسد) في اللسان والتاج.

(٤) انظر الكتاب ٣/ ٥٩١، والأصول في النحو ٢/ ٤٣١، وجمهرة اللغة ٣/ ٥١٢.

ابن خَالَويه مِن أنّه عدَّد للأسد أكثر من خَمْسِ مِئةِ اسم[1]. الـمُهِمُّ أنَّ استعمال أبي تمام لهذا الجمع صحيحٌ؛ لأنَّه مسموعٌ عن العرب الفُصَحَاء، سواءٌ أكانَ جمعًا قائمًا بذاته أم مُخَفَّفًا من غيره.

وملخّص هذا المبحث أن أبا تمام استعان في شعره بظاهرة حذف الحرف من الكلمةِ طلبًا للخفّة، فحذف أحد حَرْفَي الحرف المشدّد، وحذف التاءَ من الفعلِ (استطاعَ)، وحذف إحدىٰ التاءين من أول الفعل المضارع، وحذف النون من آخر الفعل (يكون) المجزوم، ومن آخر الاسم (دَدَن) وآخر الحرف (مِنْ) المتبوع بأل، وحذَفَ الواوَ من الجمع (أُسود)، وكان في ذلك كلّه موفَّقًا في اختيار مواضِعِ الحذفِ، غيرَ متكلِّفٍ له، ملتزمًا بنظام اللغة وقواعِدها، مُتَّبِعًا سُنَن العرب في كلامها.

(١) انظر تاج العروس (أسد).

المبحث الثاني

حَذْفُ الاسْمِ

الاسم أحد أقسام الكلمة الثلاثة، يتغيّر إعرابُه في الجملة بتغيُّر موضعه في الجملة غالبًا، فالاسم المرفوع في موضع يُصبح منصوبًا أو مجرورًا في موضع آخر من الجملة. والنحاةُ اصطلحوا علىٰ الاسم في كل موضع باسم مناسب له كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول والحال والتمييز...

والاسم قد يكون في الجملة عُمْدَةً وقد يكون فَضْلَةً، وفي الحالين أجاز النحاة حذفَه إذا دلَّ عليه دليل إلّا إذا كان فاعلًا وسيأتي بيانُه قريبًا.

وقد فَشَت ظاهرةُ حذف الاسم في شعر أبي تمام لفشُوِّها في الكلام العربي الفصيح من شعر ونثر، وشمل الحذفُ المرفوعاتِ والمنصوباتِ والمجروراتِ وَحَذْفَ الأسماءِ التي قد تكون مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة كالمضاف والصفة والموصوف والمعطوف...

وهذا المبحث يتناول طائفة من أبيات أبي تمام التي سَرَت فيها هذه الظاهرة، ويبيّن مدىٰ انسجامها مع آراء النحاة وقواعدهم.

وقد صنّفت هذه الأبيات في أربعة مطالب، هي:

المطلب الأوّل – حذف المرفوعات.

المطلب الثاني – حذف المنصوبات.

المطلب الثالث – حذف المجرورات.

المطلب الرابع – حذف الأسماء التي يجوز فيها أن تكون مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة.

ويندرج تحت كلّ مطلب من هذه المطالب عدَدٌ من العناوين المناسبة له.

المطلب الأوّل – حَذْفُ الـمَرْفُوعَاتِ:

١ – حَذْفُ الـمُبْتَدَأ:

استحسنَ النُّحاةُ حذف المبتدأ بعد القول، وذكروا أنّه يكثُر حَذفُه في هذا الموضع، نحو قوله تعالىٰ: ﴿إِلَّا قَالُواْ سَاحِرٌ أَوۡ مَجۡنُونٌ﴾ [الذاريات: ٥٢]، والتقدير: هو ساحرٌ[١]، ونظيرُه قولُ أبي تمام يمدحُ محمَّد بن يوسف الثَّغْرِيّ ويذكر وقعته بالخرَّمِيَّةِ: [البسيط]

لَـمَّا قَرَا النَّاسُ ذَاكَ الفَتْحَ قُلْتُ لَهُمْ: وَقَائِعٌ حَدِّثُوا عَنْهَا وَلَا حَرَجَا[٢]

«قوله: (وقائع)، أي: هذه وقائعُ، فحذف لِعِلْمِ السَّامع» نقله ابن المستوفي عن أبي العلاء.

وحذفَ أبو تمام المبتدأ في شعره في مواضع كثيرة[٣] لم يَكُنْ بعد القول، منها حذفُه المبتدأ في البيت الأوّل والبيت التاسع من قصيدة مدح بها دينار بن عبد الله، وهما: [البسيط]

مَهَاةُ النَّقَا لَوْلَا الشَّوَىٰ والمَآبِضُ وَإِنْ مَحَضَ الإِعْرَاضَ لِي مِنْكِ مَاحِضُ

هِيَ الحُرَّةُ الوَجْنَاءُ وابْنُ مُلِمَّةٍ وَجَأْشٌ علىٰ ما يُحْدِثُ الدَّهْرُ خَافِضُ[٤]

نقل التبريزي وابن المستوفي عن أبي العلاء أنَّه قال: «(مهاةُ النَّقا): يَحْتَمِلُ الرَّفع والنصب، والرفع[٥] علىٰ حذف المبتدأ، كأنّه قال: أَنْتِ مَهَاةُ النَّقا، والنّصبُ علىٰ النِّداء، كأنّه قال: يا مَهَاةَ النقا». وحُذِف من البيت الثَّاني مبتدآنِ، الأوّل في قوله: (وابنُ مُلِمَّة)، قدَّره الأعلم بقوله: (وراكبُها ابن مُلِمَّة) يريد أبو تمام نفسَه، أي (وأنا ابنُ مَلِمَّةٍ)، والثاني في قوله: (وجأشٌ)، والتقدير: (وجأشي جأشٌ) كذا قدَّره الأعلم، وقال صاحبُ بدر التمام التقدير: (وعندي جأشٌ) فالمحذوف عنده خبر مقدَّم يتعلَّق به الظرف.

---

(١) انظر المغني ٨٢٣/ والدر المصون ١٠/ ٥٩.

(٢) شرح التبريزي ١/ ٣٣١، وانظر النِّظَام ٥/ ١٢٠-١٢١. وانظر حذف المبتدأ بعد القول في بيتين آخرين في شرح التبريزي ٤/ ١٣٠ (ب ٧)، ١٥٩ (ب٧).

(٣) انظر شرح التبريزي ١/ ١٧ (ب١٧)، ٢/ ٥٦ (ب ٤٤)، ٢٨٤ (ب٣)، ٣٤٦ (ب١٢)، ٤٢٠ (ب٣٣)، ٤٢١ (ب ٣٤)، ٣/ ٨٩ (ب٦)، ١٦٣ (ب٢٦)، ٣٤٠ (ب١)...

(٤) المصدر السابق ٢/ ٢٩٤، ٢٩٧، وانظر شرح الصولي ١/ ٦٠١، وشرح الأعلم ١/ ١٩٩، ٢٠١، والنِّظَام ١٠/ ٧٥، وشرح عطيّة ١٧١-١٧٢، وشرح الخياط ١٨٣-١٨٤، وبدر التمام ٤١٣-٤١٤، وفيها: (النَّقَا): الرَّمْل. (الشَّوَىٰ): القَوائِم. (المَآبِض): باطنُ الرّكبتَين والذّراعَين. (مَحَضَ الإعراضَ): أخلصه. (الحُرَّة الوَجْنَاء): النَّاقة العَتيقة العظيمةُ الوجنةِ أو الصُّلْبةُ. (ابنُ مُلِمَّة): المضطلع بها، الصابر للشدة. (الجَأْش): النفس. (خَافِض): ساكن مطمئن.

(٥) الرفع رواية كلِّ الشروح في الهامش السابق، فكأنَّ النصب رواية مفترَضَة من أبي العلاء.

ويَكْثُرُ حذف المبتدأ بعدَ مَا الخبرُ صفةٌ له في المعنىٰ؛ كقوله تعالىٰ: ﴿ صُمُّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ ﴾ [البقرة: ١٨]، قالَ العُكْبَرِيّ: «الجمهور علىٰ الرفع، علىٰ أنه خبر ابتداء محذوف؛ أي هم صُمٌّ»[١].

وقد حذف أبو تمام هذا النوع من المبتدأ وتتابعت بعده الأخبار في أبياتٍ متتالية، كقوله في الأبياتِ الثلاثةِ الأولىٰ من مقطوعة غزلية: [مُخَلَّع البسيط]

نَبِيلُ رِدْفٍ، دَقِيقُ خَصْرٍ ... سَلِيلُ شَمْسٍ، نَتِيجُ بَدْرِ
بَدِيعُ حُسْنٍ، رَشِيقُ قَدٍّ ... مَلِيحُ خَدٍّ، نَقِيُّ ثَغْرِ
قَضِيبُ بَانٍ، عَلَيْهِ بَدْرٌ ... مِثَالُ حُسْنٍ، عَرُوسُ خِدْرِ[٢]

يريد (أنتَ نبيلُ رِدفٍ) فَحَذف المبتدأ (أَنْتَ)، يخاطبُ الـمُتغَزَّلَ بِهِ، ويُدْعَىٰ خَضِرًا، يؤكِّدُ هذا قولُهُ في البيت التالي لهذه الأبيات، وهو: [مخلَّع البسيط]

يَا خِضْرُ قَدْ كُنْتَ ذَا اسْتِتَارٍ ... فِي الحُبِّ حَتَّىٰ هَتَكْتَ سِتْرِي

وثَمَّةَ خلافٌ في إعراب الأسماء المرفوعة بعد (نَبِيلُ) في الأبياتِ الثلاثة ما عدا (بَدْرٌ) فإنّه مبتدأ مؤخَّر. أمَّا مَنْ مَنَع تَعدُّدَ الخبر فيرَىٰ أنَّ كل خبر يُقَدَّرُ له مبتدأٌ، وعلىٰ هذا المذهب يكون أبو تمام قد حذف في هذه الأبياتِ الثلاثةِ أحَدَ عَشَرَ مبتدأً، ويجري هذا التقدير للمبتدآت علىٰ أحد وجْهَيْ مَن اشترطَ في جوازِ الخبر أنْ تؤدِّيَ الأخبارُ مجتمعةً معنىٰ خبر واحد، كقولهم: (هذا حَامِضٌ حُلْوٌ)[٣]، وهذا ظاهرُ قولِ الخليلِ علىٰ ما نقل عنه سيبويهِ، واختارَه الرَّضِيّ، ونقل السيوطي عن أبي حيَّان أنه اختيار مَنْ عاصَرَهُ من الشّيوخ[٤] أمَّا من أجاز تعدُّد الخبر مطلقًا – وهو اختيار ابن الشَّجَري وأبي البركات الأَنْباري وابنِ هشام، وبهِ جَزَم ابنُ مالك – فإنه يجعل المبتدأ الأول لكل الأخبار بعده[٥].

وهذا الخلاف يجري علىٰ أبيات أخرىٰ لأبي تمام، منها قوله يفخر بقومه: [الطويل]

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٣٤، وانظر الدر المصون ١/ ١٦٥، والمغني ٨٢٣.
(٢) شرح التبريزي ٤/ ٢٠٣.
(٣) انظر إعراب هذا المثال في المسائل المنثورة ٣٢-٣٣.
(٤) انظر الكتاب ٢/ ٨٣، وشرح الكافية ١/ ٢٦٣-٢٦٤، والأشباه والنظائر ١/ ٥٩٤.
(٥) انظر الأمالي الشجرية ٢/ ٢٥٥، والإنصاف ٢/ ٧٢٤-٧٢٥، وشرح التسهيل ١/ ٣٢٦-٣٢٧، وشرح قطر النّدىٰ ١٢٤. وانظر المسألة في شرح ابن عقيل ١/ ٢٥٧.

نُجُــومٌ طَوَالِــعٌ، جِبَــالٌ فَــوَارِعُ غُيُــوثٌ هَوَامِــعٌ، سُــيُولٌ دَوَافِــعُ[1]

التقدير (هم نجومٌ...) فحذف المبتدأ.

وحذف أبو تمام المبتدأ المسبوق بلام الابتداء وَحْدَهُ من دون هذه اللام، وذلك في قوله يمدح إسحاق بن إبراهيم بن مصعب ويعاتبه: [البسيط]

لَــمُضْمِرٌ غُلَّــةً تَخْبُــو فَيُضْــرِمُهَا أَنِّي سَـبَقْتُ ويُعْطَـىٰ غَـيْرِيَ القَصَـبَا[2]

قوله (لَـمُضْمِـرٌ) قَصَد (لَأَنَا مُضْمِرٌ) فحذفَ المبتدأ، ولا يجوز أنْ يُقَدَّرَ هكذا: (أَنَا لَـمُضْمِرٌ)؛ لأَنَّ لام الابتداء لا تدخل علىٰ الخبر. قال ابن هشام: «وتدخل باتّفاق في موضِعَيْنِ؛ أحدهما: المبتدأ، نحو: ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾ [الحشر: ١٣]، والثاني بعد (إنّ)»[3]. لذلك حُكِمَ علىٰ ما وَرَدَ منها داخلًا علىٰ الخبر بالزيادة، أو الضرورة، أو الشذوذ، أو النُّدرة، أو علىٰ توهُّم دخول (إنَّ)، أو قُدِّر له مبتدأ، وإذا كانت هذه اللام تفيد التوكيد والتحقيق فينبغي أن يُتأمَّل في الضّعف الذي أشار إليه المرادي، وهو أن «حذف المبتدأ منافٍ للتوكيد الذي جيء باللام لأجله»[4].

٢ – حذف الخبر المفرد:

أجاز النحاة حذفَ خبر المبتدأ، وخرَّجوا عليه شواهد من الكلام العربي الفصيح، كقوله تعالىٰ: ﴿قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٥]، قال ابن هشام: «أي سلام عليكم... فَحَذَفَ خبرَ الأُولىٰ»[5]، أي خبر قوله: (سلامٌ)، ونظيرُه قول أبي تمام في قصيدة يمدح بها الخليفة المأمون: [الكامل]

دِمَــنٌ أَلَــمَّ بِهَــا فَقَــالَ: سَــلَامُ كَــمْ حَــلَّ عُقْــدَةَ صَــبْرِهِ الإِلْــمَامُ![6]

---

(١) شرح التبريزي ٤/ ٥٨٦.

(٢) المصدر السابق ١/ ٢٣٦، ٤/ ٤٤٤.

(٣) المغني ٣٠١.

(٤) الجنىٰ الداني ١٢٨، وانظر الأصول في النحو ١/ ٢٧٤، وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٧٨-٣٨١، وشرح المفصّل ٣/ ١٣٠، وشرح الكافية ٤/ ٣٥٩، ٣٦٤، والمغني ٣٠١-٣٠٧، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٦٦.

(٥) المغني ٧٨٧، وانظر ٥٠١، والبحر المحيط ٨/ ١٣٧.

(٦) شرح التبريزي ٣/ ١٥٠.

قوله (سَلَام): تقديره: (سلامٌ كَائِنٌ عليكِ) فحذَف الخبرَ (كائن) وجوبًا، لأنه كونٌ عام، وحُذِفَ معه قيدُه وهو الجار والمجرور (عليك)، ويجوز تقدير الخبر (استقر) علىٰ أنه جملة فعلية، وفي ذلك خلاف مشهور بين النحاة[1]، وجاز الابتداء بالنكرة (سلامٌ) لأنه دعاء أو لما فيه من معنىٰ الفعل[2]. ويؤكّد تقدير هذا الجار والمجرور في البيت قولُه تعالىٰ: ﴿وَإِذَا جَآءَكَ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِـَٔايَٰتِنَا فَقُلۡ سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ﴾ [الأنعام: ٥٤].

ونظير البيت السابق في حذف الخبر وجوبًا لأنه كون عامٌ قول أبي تمام مادحًا مالك بن طوق التَّغلبيّ: [البسيط]

طِعَانُ عَمْرِو بنِ كُلْثُومٍ وَنَائِلُهُ ... حَذْوَ السُّيورِ الَّتي قُدَّتْ مِنَ الأَدَمِ[3]

أراد (لَهُ طِعَانُ عَمْرٍو...) فَحذفَ الخبر علىٰ ما ذُكِرَ في البيت السابق وكذا قدّره الأعلم.

وحَذفَ أبو تمام خبرَ المبتدأ من الثاني لدلالة الأول عليه، كقوله في مدح أبي العباس عبد الله بن طاهر: [الطويل]

يَقُولُونَ إِنَّ اللَّيْثَ لَيْثُ خَفِيَّةٍ ... نَوَاجِذُهُ مَطْرُورَةٌ ومَخَالِبُهْ[4]

أراد (ومَخَالِبُهُ مَطْرُورَةٌ) فحذف الخبرَ جوازًا من المبتدأ الثاني (مخالبُه) لدلالة خبر المبتدأ الأول (مَطْرُورَةٌ) عليه، ولِعِلْمِ المخاطَب أنَّ الثاني قد دخل في حكم الأوّل. والحَذْفُ من الثاني لدلالة الأول عليه ذَكَرَ ابنُ هشام أنه أَوْلىٰ من العكس، وصرّح السيوطي بأنه منهاجُ كلامِ العرب والمألوفِ في العربيةِ وأن العكس خلاف الجادّة[5]؛ لكنه جائز، وبيت أبي تمام نظيرُ قوله تعالىٰ: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا﴾[الرعد: ٣٥]؛ أي دائم، أو كذلك[6].

---

(١) انظر شرح ابن عقيل ١/ ٢٠٩-٢١١ مع حواشي محقّقه محمد محيي الدين عبد الحميد.

(٢) انظر التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٩٩، والمغني ٦١٢، والدرّ المصون ٤/ ٦٤٩.

(٣) شرح التبريزي ٣/ ١٨٧، وانظر شرح الأعلم ١/ ٥٣٧، وفيه: يقول: للممدوح طِعَانُ جَدِّه الشاعر عمرو بن كُلثوم ونداه، وضَربَ له مثلًا لشَبَهه به بالسُّيُور وهي الشِّراك التي قُدَّت من جنس الأَدَم وهي الجلود المدبوغة.

(٤) شرح التبريزي ١/ ٢٢٩. وفيه أنّ (خَفيّة): «اسمُ موضع تُنْسَب إليه الأُسْد، و(الـمُطْرُورَة): المحدّدة»، وانظر مثل هذا الحذف في ٢/ ٤٣١ (ب٤)، ٤/ ١٧٣ (ب٢).

(٥) انظر الإنصاف ١/ ٩٣، وشرح شذور الذهب ٥٥، والأشباه والنظائر ٤/ ٩٦.

(٦) انظر أوضح المسالك ١/ ٢٢٠، والمغني ٨٢٤.

ويجوز التخريجُ علىٰ هذا الوجه وإن تأخَّر الخبرُ الظاهرُ عن العامل الثاني، ومثالهُ حذف خبر (كَأَنَّ) في قول أبي تمّام من قصيدةٍ يمدحُ المأمونَ: [الكامل]

ثُمَّ انْقَضَتْ تِلْكَ السِّنُونَ وأَهْلُها فَكَأَنَّهَا وَكَأَنَّهُمْ أَحْلَامُ[1]

فعلىٰ التخريج المذكور يكون (أَحْلَامُ) خبرًا لـ(كَأَنَّ) الأَوَّل، ويكون خبرُ (كأنّ) الثاني محذوفٌ لدَلالة خبرِ الأول عليه، والأصلُ: فكأنَّها أحلامٌ وكأنَّهم أحلام. قال ابن هشام: «إذا دار الأمر بين كون المحذوف أوّلًا أو ثانيًا، فكونه ثانيًا أولىٰ»[2]، وقد سوَّىٰ بين الحذفين ابنُ الشجري والرَّضِيُّ، وقال الأول في قوله تعالىٰ: ﴿وَاللهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢]: «قال: (يُرضوه) ولم يقل: يُرضُوهما؛ لأنَّ الضميرَ عادَ إلىٰ أحدِ المبتدأَيْنِ؛ إن شِئْتَ أَعَدْتَهُ إلىٰ اسم (الله) تعالىٰ، وإن شئتَ أَعَدْتَهُ إلىٰ (رَسُوله)؛ لأنه أقربُ الاسمين إليه والخبر من (الله) سبحانَه محذوفٌ»[3].

أما قول ابن المستوفي في بيت أبي تمام مادحًا محمَّد بن عبد الملك الزَّيَّات: [البسيط]

عَوْدٌ تُسَاجِلُهُ أَيَّامُهُ فَبِهَا مِنْ مَسِّهِ وَبِهِ مِنْ مَسِّهَا جُلَبُ[4]

«وحُذِفَ خبر قوله: (فَبِهَا) لدلالة خبر قوله: (وبِهِ) عليه» فسَهْوٌ منه، والصواب أن المحذوف هو مبتدأ قوله: (فَبِها) – وليس الخبر – لدلالة قوله: (وبه) عليه، وهو (جُلَبُ)، وجاز الابتداء بالنكرة لتقدّم الجار والمجرور عليها. ويجوزُ العكس؛ أي يكون المبتدأ الظاهر للأولِ، وحُذِفَ من الثاني مِثْلُهُ علىٰ ما ذكرتُ آنفًا.

وحَذَفَ أبو تمام خبرَ المبتدأ المَتْبوعِ بعددٍ من الأسماء المعطوفة عليه، كقوله في مدح محمَّد بن الهيثم بن شُبَانَةَ: [الخفيف]

خُلُقٌ مُشْرِقٌ، وَرَأْيٌ حُسَامٌ وَوِدَادٌ عَذْبٌ، وَرِيحٌ جَنُوبُ[5]

---

(١) شرح التبريزي ٣/ ١٥٢. والضبط فيه: (السُّنُونُ) بضم النون الأخيرة، والصواب ما أَثبتُّه. وهذا البيت من شواهد ابن هشام في شرح شذور الذهب ٥٨.

(٢) المغني ٨٠٨.

(٣) الأمالي الشجرية ١/ ٣١٠، وانظر شرح الكافية ٢/ ٣٥١.

(٤) شرح التبريزي ١/ ٢٤٨، وانظر شرح الصولي ١/ ٣٠٥، والنِّظَام ٣/ ٩٣، وفيهما: (العَوْدُ): المُسِنُّ مِنَ الإِبِل، استعاره للممدوح لطول تجربته. (تُسَاجِلُه أَيَّامُه): تؤثِّر فيه ويؤثِّر فيها. (الجُلَب): قِشْر يعلو الجُرْحَ للبُرْءِ.

(٥) شرح التبريزي ١/ ٢٩٤، وانظر النِّظَام ٣/ ١٥٥. وانظر مثل هذا الحذف في شرح التبريزي ١/ ١٣٧٠ (ب٥، ٦).

قوله: (خُلُقٌ) مبتدأٌ، وهو نكرةٌ موصوفة بقوله: (مُشْرِقٌ)، ولذلك جاز الابتداء به، وخبرُه محذوف، تقديره: (له خُلُقٌ مُشْرِقٌ)، وقد نبّه عليه ابن المستوفي.

وحَذَفَ أبو تمام الخبرَ بعد (أَيّ) الاستفهامية المفيدةِ للتعجُّب، وذلك في قوله مادحًا أحمد بن أبي دُوَاد: [الخفيف]

مُلِّئْتَ الأَحْسَابُ، أَيُّ حَيَاءٍ وَحَيَا أَزْمَةٍ وحيَّةِ وَادِ![1]

نقلَ التبريزي عن أبي العلاء قوله: «المعنىٰ: (أَيُّ حَيَاءٍ فِيكَ»، فَحَذَفَ، والمعنىٰ معنىٰ التعجُّب، و(أيُّ حَيَا أَزْمةٍ أَنْتَ)... و(أيُّ حيّةِ وادٍ أَنتَ)، ويشبِّهون السيِّد الشجاع بالحيَّة».

قدَّر أبو العلاء خبرًا لكلِّ (أَيّ) المذكورة والمقدَّرة، أما الأعلم فقدّر خبرًا لـ(أيّ) المذكورة فقط، وبيت أبي تمام نظيرُ قولِ الرَّاعي النُّمَيْرِيِّ: [الطويل]

فَأَوْمَأْتُ إِيمَاءً خَفِيًّا لِحَبْتَرٍ وَلله عَيْنَا حَبْتَرٍ أَيُّمَا فَتَى![2]

قال ابن السيرافي معقِّبًا: «الشاهد في البيت أنه جَعَلَ (أَيُّما) مبتدأ، وخبرُها محذوف، وتقديرها: (أيُّما فَتًى هو)»، وزاد الأعلم علىٰ ما نقل عنه البغدادي تعقيبًا علىٰ الشاهد: «و(ما) زائدة مؤكّدة، وفي (أيُّ) معنىٰ المدح والتعجّب».

وحذف أبو تمام خبرَ المبتدأ الذي يلي (حتّىٰ) الابتدائيةَ، وذلك في قوله في مقدّمة قصيدة مدحية استُهِلَّت بالوقوف علىٰ الأطلال والنسيب: [البسيط]

هَانَتْ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ فَهْوَ يَسْفِكُهَا حَتَّىٰ المَنَازِلُ والأَحْدَاجُ والإِبِلُ[3]

قال الأعلم: «ورفع (المنازلُ) بالابتداء، وأضمر الخبر، ويجوز عطفها علىٰ المُضمر في (يَسْفِكُها)» وكلا الوجهين يحتاجُ إلىٰ بيان وتوضيح، أمَّا الأوّل ففي حذف خبر المبتدأ بعد (حتَّىٰ) الابتدائية

---

(١) شرح التبريزي ١/ ٣٦٥، وانظر شرح الأعلم ٢/ ١٤٧، والنِّظَام ٥/ ٢٨٨، وورد في الأول والأخير: (مُلِّئْتَ الأَحْسَاب): أَبْقَاكَ اللهُ للأحسابِ تَرعَاها. (الحَيَا): المطر العامّ. (أَزْمَة): سَنَة شديدة.

(٢) البيت في ديوانه ٣، والكتاب ٢/ ١٨٠، وشرح أبياته ١/ ٤٤٢، وشرح ابن عقيل ٢/ ٦٥، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٢٣، والخزانة ٩/ ٣٧٠ وفي الأخير أنَّ حَبْتَرًا ابنُ أخ أو ابنُ أخت الشاعر، وقال ابن السيرافي: «(لله عَيْنَا حَبْتَر): تَعجُّبٌ من فَهْمِ حَبْتَرٍ ما أراده».

(٣) شرح التبريزي ٣/ ٨، وانظر شرح الأعلم ١/ ٣١٢ وفيه: «يقول: هَانَتْ دماءُ العُشَّاق علىٰ كُلِّ شيء حتّىٰ علىٰ منازل الأحبّة الخالية منهنّ وعلىٰ أَحْدَاجِهِنَّ، وهي مَرَاكِبُهُنَّ علىٰ الإبل؛ لأنَّهنَّ يُحْمَلْنَ فيها فتُقَاتِلُ العُشَّاقَ».

خلاف، ذكرَ ابن هشام أنَّ مذهب البصريين هو أن الرفع في مثل هذا شاذّ لكون الخبر غيرَ مذكور؛ لأنَّ في الرفع تهيئةَ العاملِ للعملِ وقَطْعَهُ عنه، ونَسَبَ إلىٰ البصريين أنَّهم أوجبوا إذا قلتَ: (أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّىٰ رَأْسُهَا) بالرفع أن تقولَ (مَأْكُولٌ)، ونقلَ البغداديُّ عن أبي حيّان أنَّ المُجيزين لهذا الحذف هم بعض الكوفيين، وأجازه من المتأخرين الأَنْبَاري والعُكْبَرِيّ وابنُ مالك والرَّضِيّ[1]. أمَّا الوجهُ الثاني، وهو أنْ يكونَ (المَنَازِلُ) معطوفًا علىٰ المُضْمَرِ في (يَسْفِكُها) فجائز، ويكون من باب عطف الجُزْءِ علىٰ الكُلِّ مع ملاحظة أنَّ العطفَ بـ(حتّىٰ) قليل، والكوفيّون ينكرونه البتّةَ، والقرآن الكريم خَلا من (حتّىٰ) العاطفة. والبصريون يجيزون العطف بـ(حتَّىٰ) بشرط أن يكون المعطوف اسمًا ظاهرًا بعضًا أو جزءًا من المعطوف عليه، غايةً لما قبله في زيادة أو نقص[2]، وهذه الشروط كلُّها مستوفاة في بيت أبي تمام، فـ(المنازل، والأَحْداج، والإبل) أسماء ظاهرة وهي بعضٌ من (كلِّ شَيء)، وغايةٌ في النقص؛ لأنّها جَمَاد وحَيَوان. أَمَّا عطفُ الاسم الظاهر علىٰ الضمير المرفوع المتصل في (يَسْفِكُها) بلا تأكيد فجائز لحصول الفَصْل بالمفعول. قال أبو البركات الأنباري: «أجمعوا علىٰ أنه إذا كان هناك توكيد أو فصل فإنّه يجوز معه العطف من غير قُبْحٍ»[3]، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿جَنَّٰتُ عَدۡنٖ يَدۡخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنۡ ءَابَآئِهِمۡ﴾ [الرعد: ٢٣]، فقوله (مَن) عطف علىٰ الواو في (يدخلونها)، وصحّ ذلك للفصل بالمفعول به، وهو (ها) من (يدخلونها) الذي صار فاصلًا كالتوكيد[4].

٣ – حَذْفُ الفَاعِلِ أَوْ إِضْمَارُهُ:

لا يجوز حذف الفاعل؛ لأنّه عُمْدَةٌ ومُنَزَّلٌ من فِعْلِهِ مَنْزِلة الجُزْءِ، بهذا قال جمهور النحاة، وعلى رأسهم سيبويهِ الذي ذكَر أنَّ الفعلَ لا بدَّ له من الاسمِ؛ أي الفاعلِ وإلا لم يكن كلامًا، وصرّح المبرّد وابن جِنّي بعدم جواز حذفه؛ لأنَّ الفعل لا يكون إلا بفاعل، وذكر ابن الحاجب أنَّ حذفَه لم يَثْبُتْ

---

(١) انظر أسرار العربية ٢٦٨، واللُّبَاب في عِلَل البناء والإعراب ١/ ١٤٩، وشرح التسهيل ٣/ ١٦٧، وشرح الكافية ٤/ ٢٧٨، والمغني ١٧٥، وشرح أبياته ٣/ ١٣٢.

(٢) انظر الجنىٰ الداني ٥٤٦-٥٤٩، وأوضح المسالك ٣/ ٣٦٤-٣٦٧، والمغني ١٧١-١٧٣، والإتقان في علوم القرآن ٢/ ١٩٤، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ج٢ ق١ ص١٣٧.

(٣) الإنصاف ٢/ ٤٧٥، وانظر الكتاب ٢/ ٣٧٨-٣٧٩، وشرح المفصّل ٣/ ٧٦، وشرح شذور الذهب ٤٤٨، والأشباه والنظائر ٢/ ٥٦٠.

(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٧٥٧، وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٣٧.

بحال، وأنَّ ورود فعل من غير ذكر الفاعل ليس من لغتهم[1]. ونقل النحاةُ أنَّ الذي أجاز حذفَه هو الكسائي[2]، قال ابن هشام: «وتابعه علىٰ ذلك السُّهَيليّ وابنُ مَضَاء»[3]، ونسبه الرَّضِيّ إلىٰ المبرّد في أحد قولين نُسِبا إليه[4]، وقد تقدَّم عنه خِلافُه. وهذا الفاعلُ الواجبُ ذِكرهُ إمّا أنْ يكونَ ظاهرًا وهو الأصل، وإما ضميرًا مستترًا راجعًا لمذكور، أو لما دلَّ عليه الفعل. وما ورد من الكلام الذي يُوهِم ظاهرُه أنَّ الفاعل فيه محذوف ليس محمولًا علىٰ ذلك الظاهر، بل محمولٌ علىٰ أنَّه ضمير مستتر، ويُقدَّر إسنادُ الفعل إلىٰ مدلول عليه من اللفظ والمعنىٰ، ويُتلطَّف لكل موضع بما يناسبه. ذكر ذلك ابنُ هشام وغيرُه[5].

لكن هذا المنع والإنكار للقولِ بحذف الفاعلِ لم يمنع الدكتور ملحم الأسود صاحب (بدر التَّمام في شرح ديوان أبي تمام) من تخريج عدد من أبيات أبي تمّام علىٰ هذا الحذف[6]، منها قولُه في مقدمة قصيدة يمدح فيها سليمان بن وَهْب: [الخفيف]

نَـدَّ عَنْـكَ العَـزَاءُ وَقَـادَ الـدْ ... ـدَمْعَ مِـنْ مُقْلَتَيْـكَ قَـوْدَ الـجَنِيبِ[7]

قال الدكتور ملحم الأسود: «وفاعلُ (قاد) محذوف، تقديرُه (الـحُزْنُ)» وقد خالفَ بذلك الشرّاح القدماء الذين أجمعوا علىٰ أنَّ الفاعل هو الضمير العائد علىٰ (العَزَاء). قال التبريزي:

---

(١) انظر الكتاب ١/ ٢١، والمقتضب ١/ ١٩، والخصائص ٢/ ٣٦٨، والإيضاح في شرح المفصّل ١/ ١٦٣-١٦٤، وللمزيد انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١١٨، وتذكرة النحاة ٣٥٦.

(٢) انظر الأَمالي الشجرية ١/ ٢٤٤، وشرح المفصّل ١/ ٧٧، ٧٩، وشواهد التوضيح والتصحيح ١٢٠، وشرح الكافية ١/ ٢٠١، ٢٠٦، ٢/ ٤٤٨، وشرح ابن عقيل ١/ ٥٥٠، والخزانة ١/ ٣٢٢، ونَقَلَ الصَبَّان في حاشيته علىٰ شرح الأشموني ٢/ ٦١٣ عن ياسين العُلَيْمي (ت١٠٦١هـ) أنه ورد في شرح الإيضاح (؟) أن ما حُكيَ عن الكسائي باطل وأنَّ الفاعل عنده مستتر في الفعل.

(٣) شرح شذور الذهب ١٦٦. أفاد السُّهيلي في نتائج الفكر ٥٧-٥٨، ١٢٧ أنّ الفاعل لا يحذف خلافًا لما نَسَبه إليه ابن هشام، أما ابن مَضَاء فقد صرّح بجواز حذف الفاعل في كتابه الرد علىٰ النحاة ٨٧.

(٤) انظر شرح الكافية ٢/ ٤٤٧-٤٤٨.

(٥) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٢١-١٢٤، وتذكرة النحاة ٣٥٦-٣٥٧، وأوضح المسالك ٢/ ٨٨-٩١، وشرح شذور الذهب ١٦٥-١٦٦.

(٦) انظر بدر التَّمام ١/ ١٠٩ (ب١)، ١٣٠ (ب٢)، ١٣٨ (ب١)، ٢١٨ (ب٥)، ٤١٣ (ب٥).

(٧) شرح التبريزي ١/ ١١٧، وانظر شرح الأعلم ٢/ ١٣٧، والنِّظَام ٢/ ١٤٤، وبدر التمام ١/ ١٠٩، وممَّا جاء في الأخير أنَّ (نَدَّ العَزَاءُ) يعني شَرَد الصَّبرُ والسُّلوان، و(الجَنِيب): الفَرَس أو البعير يُقاد إلىٰ جانب آخر.

«(العَزَاء): الصبر، والفعل في (قادَ) للعَزاء، أي ذهبَ معه بالدمعِ من العين» وبذلك يسقط ما ذهب إليه؛ لأن الفاعل مذكور قريبٌ، فلا وجه لادّعاء حذفه لا لفظًا ولا معنًى.

ومنه أيضًا زعمُهُ في قوله يمدح خالد بن يزيد الشَّيْبَانيّ: [الكامل]

نَسَبٌ كَأَنَّ عَلَيْهِ مِنْ شَمْسِ الضُّحَىٰ ... نُورًا وَمِنْ فَلَقِ الصَّبَاحِ عَمُودَا

عُرْيَانُ لَا يَكْبُو دَلِيلٌ مِنْ عَمًى ... فِيهِ وَلَا يَبْغِي عَلَيْهِ شُهُودَا[1]

قال الدكتور الأسود: «فاعل (يَبْغي) محذوف، تقديره: (وصاحبُه)» أي صاحب النَّسَب، وتقديرُه مقرونًا بالواو يدل علىٰ أنه قدَّره قبل الفعل؛ أي (وصاحبُه) فكأنَّ المحذوف هو المبتدأُ والمضافُ إليهِ وهو هاءُ الضمير في (صَاحِبه). والصَّواب أنَّ الفاعلَ هو الضمير المستتر العائد علىٰ (نَسَبٌ)، وقولُه (عَلَيْهِ) فيهِ حذفُ مضافٍ؛ أي (علىٰ نفسه)؛ لأن فعل المضمر المتصل لا يتعدّىٰ إلىٰ ضميره المتصل إلا في (باب ظَنَّ)، وفي (فَقَدَ) و(عَدِم)[2]، فهو نظير قوله تعالىٰ: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، أي (علىٰ نفسك)، فيكون التقدير في بيت أبي تمام: نَسَبُ الممدوح كريمٌ مُشْرِقٌ وَاضِحٌ... لا يَبْغِي عَلَىٰ نَفْسِهِ شُهودًا؛ أي لا يَحْتَاج إلىٰ شُهود يُثْبِتُون أَصَالَتَهُ وعراقته لشُهْرَتِهِ.

وقد أضمر أبو تمام الفاعل في مواضع كثيرة من شعره[3]، أعاد فيها ضمير الفاعل علىٰ مالم يجر له ذكر[4]، لكن يدل عليه الفعل، أو الكلام، أو المَقَام، أو الحال، وهذا الإضمار جائز وهو غير الحذف المحض؛ لأنَّ المُضْمَر مُرَادٌ مُقَدَّرٌ فهو كالثَّابت الملفوظ به عند النحاة[5]، وقد صرّح شرَّاح الديوان بالإضمارِ في بعض الأبيات، وبيّنوا السَّبب، منها ما نقله التبريزي وابنُ المستوفي عن أبي العلاء أنه قال في بيت أبي تمام يمدح فيه الحسن بن سهل: [الطويل]

---

(١) شرح التبريزي ١/ ٤١٣، وانظر بدر التمام ١/ ٢١٨، وفي الأول: «جَعَل النَّسَبَ عُرْيانًا؛ لأنَّه لا يُسْتَر بِشَيءٍ لشُهْرَةِ الآباء».

(٢) انظر المغني ١٩٤، ٦٨٩، وهمع الهوامع ٤/ ١٨٨، والخزانة ١٠/ ١٤٨-١٤٩.

(٣) انظر شرح التبريزي ١/ ٣٠ (ب١٥)، ٢/ ١٠٣ (ب١١)، ١١٣ (ب١٤)، ٣/ ٢٤ (ب١١)، ١٣٧ (ب٣١)، ٢٦١ (ب١)، ٢٦٢ (ب١١)، ٢٧٢ (ب١)، ٤/ ٥٠ (ب١٦)، ٢٠٧ (ب١)، ٥٦٧ (ب١)، زياداته ٦٣٥ (ب١).

(٤) انظر فقرة (إضمار مرجع الضمير) في آخر هذا المبحث ١٠٦.

(٥) انظر شرح الكافية ٢/ ١٣، والمغني ٧٩٧.

بَرِئْــتُ مِــنَ الآمَــالِ وَهْــيَ كَثِــيرةٌ لَــدَيْكَ وَإِنْ جَاءَتْــكَ حُــدْبًا لَوَاغِبَــا[1]

«أصل (الحُدْب اللَّوَاغِب) أنْ يُسْتَعْمَلَ في النُّوقِ المهزولةِ الـمُعْيِيَةِ... ويَحْتَمِل أن يكونَ قولُه: (جَاءَتْكَ حُدْبًا) يعني به إبِلًا، وأضمر لدَلالةِ المعنىٰ علىٰ المراد، وذلكَ كثيرٌ في الشعر، ولا سيّما في الخيلِ والإبلِ... ويَجوز أنْ يعنيَ بـ(الـحُدْبِ اللَّوَاغَب) الآمالَ»، أمّا الصوليّ فقد أعاد ضمير الفاعل في (جَاءَتَكَ) إلىٰ مذكورٍ بعيدٍ، قال علىٰ ما نقل عنه ابن المستوفي: «(وإنْ جَاءَتْكَ): يعني أصحابَ الآمالِ وركائبَهُم»، وقد ذُكِرت الركائِب وأصحابُها في البيت الخامسَ عشَرَ من هذه القصيدة، أي قبلَ البيت الشاهدِ بأحدَ عَشَرَ بيتًا، وهذا الفصلُ وإن كان طويلًا بين الفعل ومَرجِعِ ضميره إلا أنّه أفضلُ من القول بالإضمار، لأنَّ عدم الإضمارِ أَولىٰ من الإضمار[2]. أمّا الخارْزَنْجِيُّ – علىٰ ما نقل عنه ابن المستوفي – والأعلمُ والأَسودُ فقد أعادُوا الضمير علىٰ (الآمَال) فلا حَذْفَ فيهِ.

ومن إِضمار الفاعلِ الذي استُدِلَّ عليه باللفظ بعدَه، قول أبي تمام في مَطلع قصيدة يمدح بها إسحاق بن إبراهيم: [البسيط]

أَصْــغَىٰ إِلَىٰ البَــيْنِ مُغْــتَرًّا فَــلَا جَرَمَــا أَنَّ النَّــوىٰ أَسْــأَرَتْ في قَلْبِــهِ لَــمَمَا[3]

قال التبريزي: «وفي (أَصْغَىٰ) ضمير، والمعنىٰ: أَصْغَىٰ الـمُحِبُّ، ونحوُ ذلك، ولو رُفِعَ (مُغْتَرٌّ) لجازَ، ويُجْعَلُ الفاعلَ، ويُخلَىٰ (أَصْغَىٰ) من الضمير»، ويريد أبو تمام بالمحبّ الـمُضْمَر الذي قدّره التبريزي نفسَه، بدليل قوله في البيت الذي يليه: [البسيط]

أَصَــمَّنِي سِــرُّهُمْ أَيَّــامَ فُــرْقَتِهِمْ هَلْ كُنْتَ تَعْرِفُ سِرًّا يُورِثُ الصَّمَمَا؟

فالضمير المنصوب – وهو الياء – في (أَصَمَّنِي) دَلَّ علىٰ الفاعل المضمر في البيت الأوّل، وقد تنبَّه لذلك الأعلم، فجعلَ الضمير في شرح البيت الأوّل للمتكلِّم، قال: «يقول: لما شعرتُ بالبَيْنِ أَصغيتُ إليه مفكِّرًا فيه مُهْتَمًّا به...»، ورجوعُ أبي تمام من خطابِ الغَيبةِ في قوله: (أَصْغَىٰ... في قَلْبِهِ)

(١) شرح التبريزي ١/ ١٤٥، وانظر شرح الأعلم ١/ ٢١٠، والنِّظَام ١/ ١٩٧-١٩٨، وبدر التمام ١/ ٧٨ وفيه: «(حُدْبًا لَوَاغِبًا): بلغَ منها الإعياءُ أَشُدَّه حتىٰ كادت تَموتُ».

(٢) انظر شرح ابن عقيل ١/ ٥٢٨.

(٣) شرح التبريزي ٣/ ١٦٥، وانظر شرح مشكلات ديوان أبي تمام ٢١٢-٢١٣، وشرح الأعلم ١/ ٥٢١، وفيها: (أَسْأَرَتْ): أَبْقَتْ. (اللَّمَمَ): الاختلاط والجنون. (لا جَرَمَ): لا مَحَالة.

إلىٰ خطابِ النفس (أَصَمَّني)، ثم إلىٰ خطاب المخاطَب (كُنْتَ) يُسمَّىٰ التفاتًا، وهو اتِّساع، وضَرْبٌ من التَّفنُّنِ في أساليب الكلام. وعدَّه ابن المعتز من محاسن الكلام والشعر[1].

ومما يَدخلُ في باب إِضمار الفاعِل دخولُ الفعل علىٰ الجملة الاستفهامية، كقول أبي تمام في قصيدة يمدح بها أبا المغيث موسىٰ بنَ إبراهيم الرَّافِقيّ: [الكامل]

وَغَـدًا تَبَـيَّنُ كيْـفَ غِـبُّ مَـدَائِحي ... إِنْ مِلْـنَ بِـي هِمَمِـي إِلَىٰ بَغْـدَادِ[2]

فاعلُ (تَبَيَّنُ) عند البصريين مُضْمَر، ولا يجوز أن تكون الجملة هي الفاعل، لأنَّهم أوجبوا أنْ يكونَ الفاعلُ اسمًا أو ما هو في تقديره، ولا يجوز أنْ يكون الفاعل (كيف) لأنَّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله[3]، وهذا البيت نظير قوله تعالىٰ: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥]. وقد اختلفوا في تقدير فاعل (تَبَيَّنَ)، فمن تقديراتهم، قولُهم: تَبيَّنَ لكم: (فِعلُنا بِهِمْ)، (كَيْفِيَّةُ فِعْلِنا بهم)، (حَالُهُمْ)، (جَوابُ كَيْفَ فَعَلْنَا لهم)، (التَّبَيُّنُ)[4]، أما الكوفيون فأجازوا وقوع الجملة فاعلًا[5]، فلا إضمار في البيت علىٰ قولهم.

وزعم المرزوقي أن الفاعل محذوف في قول أبي تمام في مدح أبي سعيد الثَّغْرِيّ: [الطويل]

وَيَـا لَيْـلُ لَـوْ أَنِّي مَكَانَـكَ بَعْـدَهَا ... لَـمَا بَـاتَ في الـدُّنْيَا بِيَـوْمٍ مُسَـهَّدِ[6]

قال: «... ويروىٰ (لَمَا بَاتَ)، والمعنىٰ: لَمَا بَاتَ (أَحدٌ) علىٰ وَجَلٍ وَأَرقٍ إذ قد أَمكن اللهُ منهم وأَظفرَ بهم. وحَذْفُ (أَحَد) يكْثُر في الكلام إذا دَلَّ الدليل عليه، وعلىٰ هذا قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا

---

(١) انظر كتاب البديع ٥٨، والمثل السائر ٢/ ١٧٢، ومعجم البلاغة العربية ٢/ ٨٠٧ وما بعدها.

(٢) شرح التبريزي ٢/ ١٣١، وانظر شرح الخياط ١٣٥، وفيه: «(غِبُّ): عاقبة»، وانظر مثل هذا الإضمار في شرح التبريزي ١/ ٣٣٥ (ب٢٦)، ٢/ ١٦-١٧ (ب٢٧-٢٨).

(٣) انظر البحر المحيط ٥/ ٤٢٥، والمغني ٥٢٤، وانظر تحقيقًا جيدًا للمسألة في هامش كشف المشكلات ١/ ٦٠٧.

(٤) انظر كشف المشكلات ٢/ ٦٤٩، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٧٧٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٢٣، وشرح الكافية ١/ ٢١٦، والبحر المحيط ٥/ ٤٢٥، والدر المصون ٧/ ١٢٤، وشرح شذور الذهب ١٦٥-١٦٦، والمغني ٥٢٤-٥٢٥، ٥٣٨.

(٥) انظر البحر المحيط ٦/ ٢٦٧، والمغني ٥٢٤.

(٦) شرح التبريزي ٢/ ٢٩، وانظر شرح مشكلات ديوان أبي تمام ١١١، وشرح الأعلم ١/ ٤٩٤. ورواية النِّظَام ٦/ ١٦، وشرح عطيّة ١٠٠، وشرح الخيّاط ١٠٣، وبدر التمام ١/ ٢٤٦: (لَمَا بِتُّ فِي الدُّنْيَا...).

وَارِدُهَآ ﴾ [مريم: ٧١]؛ أي أحدٌ»[١]، والرَّاجح أنَّ (بَاتَ) تَامَّة بمعنىٰ (سَهِرَ)[٢]، وروايةُ الأعلم (نَامَ) بَدَل (بَاتَ)، وقول المرزوقي بعيدٌ؛ لأنَّ الجمهورَ لا يُجيزون حذف الفاعل كما مرّ[٣]، والوجه أنَّ الفاعلَ هو الضمير العائد علىٰ الممدوح الذي مرَّ ذكرُه قبل هذا البيت، يَدُلُّ علىٰ ذلك سياق الأبيات وهو المفهوم من شرحَي الأعلم والتبريزي للبيت، قال التبريزي: «أي لو أَنّي مَكَانَ اللَّيلِ، لَمْ أَغْشِهِ بِسَهَرٍ ولا مَكْرُوهٍ قَطُّ».

(١) انظر كشف المشكلات ٢/ ٨٠٣، وفيه: «تقديره: وإنْ منكم أحدٌ إلا وارِدُها. فـ(أَحَدٌ) مبتدأ، و(مِنكم) صفتُه، و(وَارِدُها) خبر، أي ما أحدٌ ثابتٌ منكم...».

(٢) انظر مادة (بيت) في اللسان والتاج.

(٣) انظر هذا البحث ٧٥-٧٦.

المطلب الثاني – حَذْفُ الـمَنْصُوبَاتِ:

١ – حذف المفعول به:

الأصل في المفعول به أن يُذكر وإنْ كان فَضْلَةً إذا تعلَّق به المعنىٰ، لكنّه قد يُحذَفُ إذا دلَّ عليه دليل، وذكر ابن هشام مواضع يُحذف فيها المفعول، منها أنه يحذف عائدًا علىٰ الاسم الموصول، ومِن غَريبِهِ حذفُ الـمَقُولِ وبقاءُ القولِ، ويكثرُ حذفه في الفواصِل، وحُذِفَ في غَير ما ذُكِر[١].

فمن الأوّل وهو حذف المفعول العائد علىٰ الموصول – قولُ أبي تمام في بيت يصف فيه فعلَ الخمرِ بشاربها: [الطويل]

بِقَاعِيَّـــةٍ تَجْـــرِي عَلَيْنَـــا كُؤُوسُـــهَا فَتُبْدِي الَّذِي نُخْفِي وتُخْفِي الَّذِي نُبْدِي[٢]

تقديرُ عَجُز البيت: (فتُبْدِي الَّذِي نُخْفِيهِ، وتُخْفِي الَّـذِي نُبْدِيهِ)، حَذَفَ المفعولَ به مرَّتين، وهو الضمير العائد علىٰ الاسم الموصول.

ومن الثاني وهو حَذْفُ الـمَقُولِ وبقاءُ القَول، قولُ أبي تمام في مقدّمة قصيدة نَظَمها في مدح أحمد ابن أبي دُوَاد: [الطويل]

بَعَثْنَ الهَوَىٰ فِـي قَلْـبِ مَـنْ لَـيْسَ هَـائِمًا فَقُـلْ فِـي فُـؤَادٍ رُعْنَـهُ وَهْـوَ هَـائِمُ[٣]

«مفعول (قُلْ) محذوف للتهويل والتفخيم؛ أي: قُلْ مَا شِئْتَ» أفاده محقّق هِبَة الأيَّام.

ومن الثالث وهو ما جاء في القوافي التي تقابل الفواصل في القرآن الكريم[٤]، قوله في قصيدة في مدح القاضي حُبَيْشِ بنِ الـمُعَافَىٰ: [الطويل]

وَلَـــمَّا دَعَـــانِي البَـــيْنُ وَلَّيْـــتُ إِذْ دَعَـــا وَلَـــمَّا دَعَاهَـــا طَاوَعَتْـــهُ وَلَبَّـــتِ[٥]

---

(١) انظر أوضح المسالك ٢/ ١٨٤، والمغني ٨٢٩–٨٣٠، والنحو الوافي ٢/ ١٧٩–١٨٠.

(٢) شرح التبريزي ٢/ ٦٣ ورسمُ الكلماتِ فيه: (فَنُبدِي... تخفي ونُخفي... تُبْدي) وشرحُ التبريزي للبيت يؤكّد أنّ روايته ما أثبتُّه. (بِقَاعِيَّة): أي الخمرُ المنسوبة إلىٰ البِقَاع، وهو موضع بالشام تُنْسَب إليه الخُمور. وانظر أمثلة أخرىٰ علىٰ هذا الحذف في ٢/ ١٧٣ (ب٣٢)، ٣/ ٩ (ب١٦)، ٤/ ١٥٠ (ب١)، ٣٨٤ (ب٤)، ٤٦٦ (ب٩).

(٣) المصدر السابق ٣/ ١٧٧، وانظر هِبة الأيَّام ٨٦، وانظر مثل هذا الحذف في شرح التبريزي ١/ ٢١٣ (ب٣٨)، ٢٧٤ (ب٣٤).

(٤) انظر الكتاب ٤/ ١٨٥، والإتقان في علوم القرآن ٥/ ١٧٨٤–١٧٨٥.

(٥) شرح التبريزي ١/ ٣٠٠.

قَصْدُه (إِذْ دَعَانِي) و(وَلَبَّتْهُ) فحذف المفعول من عَروضِ البَيت وضَرْبِهِ، والشاهد في الحذف الثاني؛ لأنَّ الحذف فيهِ لغرض لفظي، وهو تناسُب القوافي.

وحَذَفَ أبو تمام المفعولَ به في غيرِ ما ذُكِر سابقًا، منه ما يَسْتَدْعِيهِ المعنىٰ كقوله مادِحًا أحمد بن أبي دُوَاد: [الخفيف]

لَوْ تَرَاخَتْ يَدَاكَ عَنْهَا فُوَاقًا ... أَكَلَتْهَا الأَيَّامُ أَكْلَ الجَرَادِ[1]

قال ابن المستوفي: «(أَكَلَتْهَا الأَيَّامُ)؛ أَي أَفْنَتْهَا كَما يَأْكُلُ الجَرادُ النَّبْتَ، فيكون [أي الجراد] في موضعِ الفاعل، والمفعولُ محذوفٌ، وهو أَولىٰ من أن يكونَ (الجَرادُ) في موضع المفعولِ» للمَصدر (أَكْل)، وكان يلزمُ ابنَ المستوفي أن يقول (وهو الوجه) بَدَلَ قوله (وهو أَولىٰ)، لأن المَثَلَ يُضْرَبُ بإفسادِ الجَرادِ، فيُقال: أَفْسَدُ مِنَ الجَرَاد[2]، أما الاحتمال الثاني وهو أن يُجعَل (الجَرَادُ) في موضع المفعولِ فغير وارد، إذ لم يُعرف في كلامهم أنَّهم يقولون: أَكَلَتِ الأَيَّامُ الجَرَادَ.

وقد يُكرِّر أبو تمام الفِعْلَ الواحد محذوفَ المفعولِ في البيت الواحد، كقوله في بيتين مُتَتَابعين من قصيدةٍ في مدح الحسنِ بن وَهْبٍ وجَّهَهَا إليه من المَوْصِل، قال: [الكامل]

وَلَقَدْ رَأَيْتَ فَهَلْ رَأَيْتَ كَوَارِدٍ ... والخِمْسُ بَيْنَ لَهَاتِهِ والمَنْهَلِ؟

وَلَقَدْ سَمِعْتَ فَهَلْ سَمِعْتَ كَمُوطِنٍ ... صَحْنَ العِرَاقِ يُضِيفُ مَنْ بِالمَوْصِلِ؟[3]

كرّرَ (رَأَيْتَ) في البيتِ الأَوَّلِ مرَّتَيْنِ، وَ(سَمِعْتَ) في البيت الثاني مرَّتَيْنِ وحذف مَفْعولاتِها جميعًا، والتقدير: (لَقَدْ رَأَيْتَ عَجَائِبَ فهل رأيتَ عَجَبًا كَوَارِدٍ...) و(لَقَدْ سَمِعْتَ عَجَائِبَ فَهَلْ سَمِعْتَ عَجَبًا كَمُوْطِنٍ...)، ويَحْتَمِل البيت تقدير مفعولاتٍ غيرَ ما ذكرتُ بشرط أن تكون مناسبة، أما

---

(١) المصدر السابق ١/ ٣٦٥، وانظر النِّظَام ٥/ ٢٨٩، وفيهما أنَّ الضمير في (عنها) للأَحْسَاب، و(الفُوَاق) مُدّة ما بينَ الحَلْبَتَيْنِ. وانظر أمثلة أخرىٰ علىٰ هذا الحذف في شرح التبريزي ١/ ٢٧٧ (ب٣)، ٢٨٨ (ب٢٥)، ٢/ ١٤ (ب١٩)، ٤٧ (ب١٣)، ١٤٨ (ب٢)، ٤/ ٦٦ (ب٢)، ٢٥٥ (ب٤).

(٢) انظر مجمع الأمثال ٢/ ٨٣.

(٣) شرح مشكلات ديوان أبي تمام ٥٠، أمّا رواية شرح الصولي ٢/ ٢٥٠-٢٥١، وشرح الأعلم ٢/ ٣٩٨، وشرح التبريزي ٣/ ٣٥-٣٦ فهي: (ولقد رأيتُ وما رأيتُ)، و(أرضَ) بدل (صَحْنَ) عند الأخيرَيْنِ. وجاء في شرح الأعلم: (الخِمْسُ): أن تظمأ الإبل أربعًا وتَرِد في اليوم الخامس من يوم ورودها. وقال أبو تمام ذلك لأنّه كان بالمَوْصل وكان الممدوح بالعِراق يُهْدي إليه.

تقديرُ الأعلم: «لقد رأيتُ جميعَ الأشياء وما رأيتُ كواردِ ماءٍ وبَيْنَ لَهَاتِهِ والـمَنْهَلِ الموردِ خِمْسٌ من الأَظْمَاءِ» ففيه نَظَر من وجهين، الأوَّل أنَّ المفعول الأول الذي قدَّره، وهو (جميعَ الأَشياء) غيرُ مناسب لاستحالة مشاهدةِ جميع الأشياء، فلا بدَّ من تأويله علىٰ أنَّه قصدَ المبالغة، أو علىٰ حذف الموصوف؛ أَي جميع الأشياء التي شَاهَدْتَهَا. والثاني أنَّه لم يقدِّر مفعولًا للفعل الثاني، فكأنَّه عدَّ الكافَ في قوله: (كَوَارِدٍ) هي المفعول علىٰ أنَّها اسمٌ مُرادِفٌ لـ(مِثْل)، قال ابن هشام: «وَلَا تَقَعُ كَذلِكَ عند سيبويهِ والمحققِّين إلا في الضرورة... وقال كَثِيرٌ، منهم: الأخفشُ والفارسيُّ: يجوز في الاختيار... ولو كانَ كما زعموا لَسُمِعَ في الكلامِ مثل: مَرَرْتُ بِكَالْأَسَدِ»[1]. ويَحْتَملُ البيتَ وجهًا آخر وهو أن يكون مَفْعُولا الفعلَيْنِ الأخيرَيْنِ في كلِّ بيت هما (وَارِد) و(مُوطن) علىٰ اعتبار أنَّ الكاف زائدة[2].

ومما ينبغي التوقّفُ عنده في هذا الـمَطلب قول أبي تمام في مطلع قصيدة يرثي فيها القائد أبا نصرٍ محمَّدَ بنَ حُمَيْدٍ: [الطويل]

أَصَمَّ بِكَ النَّاعِي وَإِنْ كَانَ أَسْمَعَا ... وأَصْبَحَ مَغْنَىٰ الجُودِ بَعْدَكَ بَلْقَعَا[3]

فقد زعم الدكتور شعبان صلاح أنَّ مَفْعُولَيْ (أَصَمَّ) و(أَسْمَعَ) حُذفا؛ لأنَّ المقصودَ التباسُ الفعل بالفاعلِ، وليس ثمة غرضٌ يَتعلَّق بذكر مفعولهما[4]. وليس كذلك؛ لأنَّ مفعول (أَصَمَّ) موجودٌ، وهو الكاف في (بك)، والأصل (أَصمَّكَ) يريد أبو تمام نَفْسَه علىٰ التجريد، لكنه زادَ الباء، وزيادةُ الباءِ في المفعول كثيرة في الأشعار، وخُرِّجت عليها آياتٌ من التنزيل[5]، بل ذهبَ الرَّضِيّ في أحد قوليه إلىٰ أنَّها مطّردة، وقَيَّدَها في قوله الثاني بأنها تُزَادُ سماعًا بكثرةٍ في المفعول[6]. أما (أَسْمَع) فحُذِف مفعوله لأجل التصريع، فهو مثل القافية، والقوافي مثل الفواصل يكثر فيها حذف المفعول كما سلف أما قول الدكتور شعبان «إن المقصود هو التباس الفعل بالفاعل دون أن يتعلَّق الغَرَضُ بذكر المفعول» فمردودٌ؛ لأنَّ تعلَّق الفعل في هذا البيت بمفعوله لا يقلُّ أهمية عن إسناد الفعل لفاعله؛

---

(١) المغني ٢٣٨-٢٣٩.

(٢) انظر المصدر السابق ٢٣٧-٢٣٨.

(٣) شرح التبريزي ٤/ ٩٩، وانظر شرح الأعلم ٢/ ٣١٨.

(٤) انظر شعر أبي تمام: دراسة نحوية ٢١٤.

(٥) انظر سر صناعة الإعراب ١/ ١٣٥-١٣٧، وكشف المشكلات ١/ ٣٤٢، ٢/ ٩٥٩، ١٤١٢، ١٤٤٢، وضرائر الشعر ٦٣-٦٤، والجنىٰ الداني ٥١-٥٣، والمغني ١٤٧-١٤٨.

(٦) انظر شرح الكافية ٤/ ٢٣٥، ٢٨٢.

فَغَرض الشاعر يتعلَّق ببيان شدّة وَقَعِ صوت ناعي محمَّد بن حُمَيْد الطُّوسي علىٰ نَفْسِه، حتىٰ إنّه أَصمَّه لكراهةِ سَمْعِهِ نبأَ وفاةِ هذا القائدِ العظيم. فمفعولُ الفعل الأوَّل مذكور، ومفعول الفعل الثاني مَنْويّ، والمنويّ كالثابت، وكلام ابن هشام في هذه المسألة يؤكِّد ما ذهبتُ إليه[1].

بقيَ أنْ أذكر أنَّ أبا تمام حَذَفَ في باب (أَعْطَىٰ) المفعولين معًا، والأولَ فقط، والثانيَ فقط، وكلُّ ذلك جائز باتّفاق إلا أنَّ السُّهيلي مَنَع حذف الأوَّل فقط[2].

فمن الأول – وهو حذف مفعولَي (أَعْطَىٰ) – قولُه يمدح محمَّد بن عبد الملك الزَّيَّات: [البسيط]

أَعْطَىٰ وَنُطْفَةُ وَجْهِي فِي قَرَارَتِهَا ... تَصُونُها الوَجَنَاتُ الغَضَّةُ القُشُبُ[3]

يريد (أَعْطَانِي الممدوحُ حَاجَتِي أَوْ المَالَ...) فَحَذف المفعولَيْن، إذ المقصودُ الثناءُ علىٰ المُعْطِي دونَ التعرُّضِ للمُعْطَىٰ؛ أي العَطِيَّةِ، وكذلك قال أبو حيّان في بيان حذف المفعولين في قوله تعالىٰ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ﴾ [الليل: ٥][4].

ومن الثاني – وهو حذف المفعول الأول من باب (أعطىٰ) – قولُه يمدح الحسن بن وهب ويذكر حُلَّةً أهداها إليه: [مجزوء المنسرح أو السريع أو الرجز. قال التبريزي: هذا الوزن لم يذكره الخليل]

وَحُلَّةٍ كَسَاهَا ... كَالْحَلْيِ وَالْتِهَابِهْ[5]

يريد (كَسَانِيهَا) فَحَذفَ المفعولَ الأوَّل، وهو ضميرُ المتكلِّم العائد إلىٰ الشاعر.

ومن الثالث – وهو حذف مفعول (أَعطىٰ) الثاني فقط – قولُه في مقدّمة قصيدة مدح بها محمَّد بن الهيثم ابن شُبَانَة: [الوافر]

قِفَا نُعْطِ المَنَازِلَ مِنْ عُيُونٍ ... لَهَا فِي الشَّوْقِ أَحْسَاءٌ غِزَارُ[6]

---

(١) انظر المغني ٧٩٧-٧٩٨.

(٢) انظر المصدر السابق ٨٣٠.

(٣) شرح التبريزي ١/ ٢٤٤، وانظر مثله في ١/ ١٠١ (ب٢٤)، ٢٣٥ (ب٧)، ٤/ ١٤٧ (ب٦).

(٤) انظر البحر المحيط ٨/ ٤٧٨.

(٥) شرح التبريزي ١/ ١٠٨.

(٦) المصدر السابق ٢/ ١٥٣، وانظر شرح الأعلم ٢/ ١٨٠ وفيه أنَّ (الأَحْسَاء): عُيونُ الماء تحت الرَّمْل. ضَرَبَهُ مَثَلًا لشؤون الدمع. وانظر مثل هذا الحذف في شرح التبريزي ٢/ ٢٧٠ (ب٣٤).

التقدير (نُعْطِ الـمَنَازِلَ حَقَّها مِنْ دَمْعِ عُيُونٍ) فحذف المفعولَ الثانيَ (حَقّ) مع المضاف إليه، وهو الضمير (ها)، وحَذَفَ كذلك المضافَ (دَمْع)، لكن الشاهد جيء به لأجل المحذوفِ الأوّلِ، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ﴾ [الضحى: ٥][1]. ولم يكتفِ أبو تمام بحذفِ المفعول في(باب أَعْطَىٰ)، بل حذف المفعولين، والمفعول الثاني فقط[2] في (باب ظنَّ) أيضًا.

٢ – حذفُ الـمُتَعَجَّبِ منه:

دَرَجَ النحاة في باب التعجّب علىٰ إدراج صيغتين منه: الأولىٰ: (مَا أَفْعَلَهُ)، نحو: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا! واختلفوا في إعراب (أَفْعَلَ) في هذه الصيغة؛ أمَّا البصريونَ والكسائيُّ فذهبوا إلىٰ أنَّها فعل ماض، والمنصوبُ بعدها – وهو المتعجَّب منه – مفعولٌ به، وأمَّا سائرُ الكوفيين فقالوا إنَّها اسمٌ، والمنصوب بعدها مشبَّه بالمفعول. والصِّيغةُ الثانيةُ: (أَفْعِلْ بِهِ)، نحو: **أَحْسِنْ بِزَيْدٍ!** وقد أجمعوا هنا علىٰ فِعلية (أَفْعِلْ) لكنهم اختلفوا في نوعِهِ، فقال جمهور البصريينَ إنَّه فعلٌ ماضٍ يفيد الخبرَ لكنّه جاء على صيغةِ الأمر، فقَبُحَ إسنادُه إلىٰ الاسمِ الظاهرِ فَزِيدتِ الباء في الفاعل ليصير علىٰ صورة المفعول به، وذهب الفرَّاءُ والزَّجَّاج والزمخشري وابنُ كَيْسان وابن خروف إلىٰ أنَّ (أَفْعِلْ) أمرٌ لفظًا ومعنًى، وفيهِ ضميرٌ، والباء للتعدية داخلةٌ علىٰ المفعول به[3].

فالمتعجَّب منه في كلتا صيغَتَيْهِ مفعول به، لذا يُعَدُّ هذا العنوان (حذف المتعجَّب منه) جزءًا من موضوع العنوان السابق (حذف المفعول به)، أو ملحقًا به.

أ – حَذْفُ المتعجَّبِ منهُ مِنْ صيغةِ (مَا أَفْعَلَهُ):

أجاز النحاة حذف المتعجَّبِ منه من الصيغة الأولىٰ – وهو المنصوب بعد (أَفْعَلَ) إذا دلَّ عليه دليل، وقامت القرينة علىٰ تعيينه[4]. وقد وقع هذا الحذف في شعر أبي تمام في ثلاثة أبيات: البيت الأوّل هو قولُه يخاطب يومَ فِراقِ أحبَّتِهِ له في مقدّمة قصيدة مدح بها المأمون: [الكامل]

---

(١) انظر المغني ٨٣٠، وشرح ابن عقيل ٢/ ٦٧.

(٢) انظر الحذف الأوّل في شرح التبريزي ٢/ ٤٣٦ (ب٣١)، ٣/ ٢٢٢ (ب١)، ٢٢٤ (ب١٠)، والحذفَ الثاني في المصدر نفسِه ٢/ ٣٢ (ب١)، ٤/ ٣١٧ (ب٤).

(٣) انظر شرح الكافية ٤/ ٢٣٦، وأوضح المسالك ٣/ ٢٥٠-٢٥٥، وشرح الأشموني ٢/ ١٧٤-١٧٧.

(٤) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٧، وشرح الكافية ١/ ٣٤٣، ٤/ ٢٣٦، وأوضح المسالك ٣/ ٢٥٧، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٥١.

يَـا يَـوْمَ شَـرَّدَ يَـوْمَ لَـهْوي لَـهْوُهُ بِصَـبَابَتِي وَأَذَلَّ عِـزَّ تَجَلُّـدِي

مَا كَـانَ أَحْسَـنَ لَـوْ غَـبَرْتَ فَلَـمْ نَقُـلْ: مَـا كَـانَ أَقْـبَحَ يَـوْمَ بُرْقَـةِ مُنْشِـدِ! [1]

البيت الثاني جواب النداء في البيت الأول، والتقدير: (يا يومَ شرَّدَ... مَا كَانَ أَحْسَنَكَ لَوْ غَبَرْتَ...!)، فحذف المتعجَّبَ منه، وهو كاف الضمير في (أَحْسَنكَ)، أما المتعجَّب منه في عجز البيت فهو (يوم بُرقة مُنْشِد)، وهو من باب وضع الظاهر الذي هو كلمة (يوم) موضعَ المضمر وهو كاف الضمير العائد علىٰ قوله: (يا يَوْمَ شَرَّدَ)، وكان الوجه أن يقول: (مَا كَانَ أَقْبَحَكَ!). ويحتمل تقديرًا آخر، هو: (مَا كَانَ أَقْبَحَكَ يَا يَوْمَ بُرْقَةَ...!)، فيكونُ فيه محذوفان: المتعجَّب منه وهو كافُ الضمير، وياء النداء، لكنَّ الأول أوجه؛ لأنَّ عدم الحذف أولىٰ من الحذف.

وقد جاز حذف المتعجَّب منه في صدر البيت لدَلالة القرينة عليه، وهي قوله: (يَا يَوْمَ شَرَّدَ)، لكنَّ هذه القرينةَ لم تَحُلْ دون اختلافِ الشُّرَّاح في تقدير المحذوف، والذي أسهم في تباين تقديراتهم أمران: تركيبُ البيت، والدَّلالة المزدوجة للفظة (غَبَرَ) فهي من الأضداد، تكون بمعنىٰ (بَقِيَ) و(ذَهَبَ) جميعًا[2]، ويَجْلو هذا الأمرُ ببيانِ تقديراتِ الشرَّاح، وهي:

- تقدير الآمِديّ: «مَا كَانَ أَحْسَنَ لَوْ بَقِيَ ذِكْرُكَ وَلَمْ نَذُمَّكَ!».

- تقدير الخارْزَنْجِيّ: «يَا يَوْمُ: مَا كانَ أَحْسَنَ لَوْ بَقيتَ لَنَا عَلَىٰ الوَصْلِ، ولَـمْ تُحْوِجْنَا إِلىٰ أَنْ نَقُولَ: مَا أَقْبَحَكَ!». كذا نقل عنهما ابن المستوفي.

- تقدير الأَعْلَم: «مَا كَانَ أَحْسَنَ مُضِيَّكَ عَنَّا وَنَحْنُ نُثْنِي عَلَيْكَ...!».

- تقدير التبريزي: «مَا كَانَ أَحْسَنَ أَمْرَكَ وَحَالَكَ لَوْ بَقِيْتَ...!».

نلحظ أنَّ الآمِديَّ والخارْزَنْجِيّ لم يقدِّرا المتعجَّبَ منه المحذوفَ، وكأنَّهما جعلا (لو) مصدريةً، وجعلا المصدرَ المؤوَّل (غُبُورَكَ) بمعنىٰ (بَقَاءَكَ) هو المتعجَّب منه، ووافقَهما الأعلم فصرَّحَ بالمصدر المؤوَّلِ (مُضِيَّكَ) لكنّه خالفهما في دَلالة (غَبَرَ)، ولا حذفَ علىٰ تقديرهم. وإلىٰ هذا ذهب الدكتور شعبان

(١) شرح التبريزي ٢/ ٤٥-٤٦، وانظر شرح الأعلم ٢/ ٥٦، والنِّظَام ٦/ ٥٧-٥٨، وفي الأخير أنَّ (بُرْقَة مُنْشِد): موضع وقعت فيه الفُرقَةُ بين الشاعر وأَحِبَّتِهِ.

(٢) فسَّرها بالمعنىٰ الأول الآمديُّ والخَارْزَنْجِيّ علىٰ ما جاء في النِّظَام، والتبريزيُّ، وفسَّرها بالمعنىٰ الثاني الأعلمُ.

صلاح[1] وردَّ تقدير التبريزي، وفيه نظر؛ لأنَّ الجمهورَ لم يُثْبِتْ أنَّ (لو) تكونُ مصدريّة، وأوَّلوا الشواهدَ القليلةَ المحتَمِلة لذلك[2]. والصحيحُ أنَّ (لو) شَرْطيَّة حُذِف جوابها وجوبًا لتقدُّمِه عليها[3]، وهو قولُه (مَا كَانَ أَحْسَنَكَ). ويُؤْخَذُ علىٰ تقديرِ التبريزي أنَّه قدَّرَ مُضافًا، وهو (أَمْرَ) أو (حَالَ)، وجَعَلَهُ هو المتعجَّب منه، ولا حاجةَ إلىٰ هذا المضافِ؛ لأنَّه يُقيِّد حُسنَ اليومِ، مع أنَّ المخاطَبَ هو اليومُ كلُّه وليسَ حالَهُ أو أَمْرَهُ.

والبيت الثاني الذي حُذِف فيه المتعجَّبُ مِنْهُ هو قولُ أبي تمام مَادحًا أبا سعيد الثَّغْرِيّ وقد قَدِمَ من مكَّة: [الخفيف]

كَرُمَتْ رَاحَتَاهُ فِي أَزَمَاتٍ ... كَانَ صَوْبُ الغَمَامِ فِيهَا لَئِيمَا

لَا رُزِينَاهُ مَا أَلَذَّ إِذَا هُزَّ (م) وَأَنْدَىٰ كَفًّا وَأَكْرَمَ خِيمَا![4]

قدَّر الأعلم المتعجَّب منه المحذوف في شرحه البيتَ، فقال: «لَا رُزِينَاهُ، فَمَا أَلَذَّه، وأَحْسَنَ بِشْرَهُ إذا هَزَّه سَائِلٌ! وَمَا أَنْدَىٰ كَفَّهُ بِالعَطَاءِ، وَمَا أَكْرَمَ خِيمَهُ! أيْ خُلُقهُ»، قدَّر المتعجَّب منه لقوله: (ما ألذَّ) فقط، وهو هاء الضمير، وقد دلَّ عليه الضميرُ المنصوبُ في قوله بدايةً (لارُزِينَاهُ)، لذلك جازَ الحذفَ، ولم يقدِّر الأعلم مثلَه في (أَنْدَىٰ) و(أَكْرَمَ) بل جعل المتعجَّب منه قوله: (كفًّا) و(خِيمًا) وقدَّر لكلٍّ منهما مضافًا إليه. ويجوز تقديرُه (... وأَنْدَاه كَفًّا، وأَكْرَمَهُ خِيمًا) عطفًا علىٰ (مَا أَلَذَّه)، ويكون قوله (كَفًّا) و(خِيمًا) منصوبَيْنِ علىٰ تمييزِ الجُملةِ (النِّسْبَةِ)[5].

أما البيت الثالث فهو قولُ أبي تمام يُعاتب عَيَّاش بنَ لَهِيعَة: [الكامل]

لِلَّهِ أَيُّ وَسِيلَةٍ فِي أَوَّلٍ ... أَقْوَىٰ، وَلَكِنْ آخِرًا مَا أَضْعَفَا![6]

---

(١) انظر شعر أبي تمام: دراسة نحوية ٢١٧-٢١٨، وفيه تصحيف (نَقُلْ) إلىٰ (تَقُل)، وتحريف (مُنْشِد) إلىٰ (نَهْمَد).

(٢) انظر الجنىٰ الداني ٢٨٧-٢٨٨، والمغني ٣٤٩-٣٥١، والخزانة ١١/ ٢٣٩-٢٤٠.

(٣) انظر المغني ٨٤٩.

(٤) شرح التبريزي ٣/ ٢٢٥، وانظر شرح الأعلم ٢/ ١٥، والنِّظَام ١١/ ٢١٥-٢١٦.

(٥) انظر شرح الأشموني ٣/ ٥-٧.

(٦) شرح التبريزي ٤/ ٤٧٤.

تقديرُ قوله: (مَا أَضْعَفَا) هو: (مَا أَضْعَفَهَا!) فحذَفَ المتعجَّبَ منه، وهو (ها) الضمير الذي دلَّ عليه قوله: (وَسِيلَة). ونقل ابن المستوفي عن أبي العلاء توجيهًا غريبًا لقوله: (أَقْوَىٰ)، فقد ذكر أنَّه يَحتمل أيضًا أنْ يكونَ صيغةَ تعجُّب حُذِفَ منها: (الـمُتَعجَّبُ مِنْهُ) و(مَا)، وحَمَلَ حَذْفَ (مَا) علىٰ حَذْفِ (لَا) في قولهم: (واللهِ أَفْعَلُ) في القَسَم؛ أي لَا أَفْعَل، والتقدير: (مَا أَقْوَاهَا!)، وتعقَّبَ ابنُ المستوفي أَبا العلاء في هذا التخريج بقوله: «لم يَذْهَبْ أحدٌ إلىٰ حَذْفِ (مَا) في التعجُّب، والوجهُ الثَّاني أَجْوَدُ»، وهو أَنَّ (أَقْوَىٰ) اسمُ تَفْضيلٍ، والتقدير: (أيُّ وَسيلة أَقوَىٰ منْ هذهِ الوَسِيلَةِ في أوَّل أَمْرِها).

ب – حَذْفُ المتعجَّبِ منهُ مِنْ صيغةِ (أَفْعِلْ بِهِ):

وأجاز النحاة أيضًا حذف المتعجَّبِ منه مع الباء من الصيغة الثانية (أَفْعِلْ بِهِ)، وأضافوا إلىٰ اشتراط وجود القرينة الدَّالَّة عليه، أنْ يكون معطوفًا علىٰ (أَفْعِلْ) مثلِهِ مَذْكورٍ قبلَه[1]، ومنهُ قول أبي تمام في مطلع قصيدة يمدح فيها عمر بن طوق التَّغلبيّ: [الكامل]

أَحْسِنْ بِأَيَّامِ العَقِيقِ وَأَطْيِبِ! وَالْعَيْشِ فِي أَظْلَالِهِنَّ الـمُعْجِبِ![2]

تقديرُه (وَأَطْيِبْ بِهَا!)، فَحَذَف المتعجَّبَ منه مع الباء من الثاني لدَلالة الأوَّل عليه، وهو نظير قولِ اللهِ تعالىٰ: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ [مريم: ٣٨].

وورد هذا الحَذْفُ في بيتٍ آخر لأبي تمام إلا أنَّ (أَفْعِلْ) التّعجُّبَ فيهِ لم يُسبَقْ بعاملٍ مثلِهِ يُعْطَفُ عليه، وَرَد ذلك في قوله يمدح مالك بن طوق التَّغلبيّ حين عُزِلَ عن الجَزيرة: [الكامل]

أَعْزِزْ عَلَيْهِ إِذَا ابْتَأَسْتُمْ بَعْدَهُ وَتُذُكِّرَتْ بِالأَمْسِ تِلْكَ الأَنْعُمُ![3]

تقديره (أَعْزِزْ بِحَالِكُمْ عَلَيْهِ...!) فحَذف المتعجَّب منه مع الباء، ومعناه (مَا أَعَزَّ حَالَكم عَلَيْهِ!)، وكذلكَ قدَّره الأعلم، ولم يُوفَّق الدكتور شعبان صلاح في تقديرِ المحذوفِ والتعليق عليه بقوله: «أَيْ أَعْزِزْ عَلَيْهِ أَنْ يَحْدُثَ لَكُمْ ذَلِكَ، وقد رُوعِيَ في المحذوفِ كونُه فاعلًا، علىٰ ما يقدِّرُه النحاةُ من كون (أَفْعِلْ) ماضيًا جاء علىٰ صورةِ الأمر، وإلَّا لَـمَا ساغ هذا الحذف...»[4] فيُفهمُ من كلامه أنَّه جازَ

(١) انظر أوضح المسالك ٣/ ٢٦٠، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٥٢-١٥٣.
(٢) شرح التبريزي ١/ ٩٢، و(العَقيق): واد بالحِجَاز.
(٣) المصدر السابق ٣/ ٢٠٠، وانظر شرح الأعلم ٢/ ٥٥٠.
(٤) شعر أبي تمام: دراسة نحوية ٢١٧.

حذفُ المتعجَّبِ منه هنا لكونه فاعلًا مع أنَّ حَذْفَ الفَاعِلِ مُمتنعٌ كما سَلَف، ففرَّ من محظورٍ – وهو حذف المتعجَّب منه من هذه الصيغة مع أنّه لم يُسبَقْ بمعطوفٍ عليه مِثْلِهِ – إلىٰ محظور آخرَ وهو حذفُ الفاعلِ. أمَّا من أَجَاز حَذْفَ الفاعل هنا خاصّة فبتأويل بعيد لا يخلو من تكلُّف[1].

وبيتُ أبي تمّام نظيرُ الشاهد النحوي: [الطويل]

فَـــذَلِكَ إِنْ يَلْـــقَ الـــمَنِيَّةَ يَلْقَهَـــا حَمِيـدًا وَإِنْ يَسْـتَغْنِ يَوْمًـا فَأَجْـدِرِ![2]

قال ابن عقيل: «أي (فأجدِرْ به)، فحذف المتعجَّب منه بعد (أَفْعِلْ) وإن لم يكن معطوفًا علىٰ (أَفْعِلْ) مثلِهِ، وهو شاذٌّ»، وحَكَمَ علىٰ هذا الحذف بالشذوذ أيضًا ابنُ هشام والأشمونيّ ومصطفى الغلاييني، وهذا الحُكم مبنيٌّ عندهم أصلًا علىٰ أن المتعجَّب منه في هذه الصيغة فاعل، والفاعل لا يُحذف، وأجاز ابن مالك والرَّضِيّ – ممن يرون أنه فاعل – هذا الحذفَ للعِلْمِ به، وحَذْفُ الفاعلِ عندهما مؤوّل[3]. وعلىٰ تأويلهما فلا شذوذ في بيت أبي تمام، وكذلك لا شذوذ علىٰ مذهب مَن يرىٰ – وقد ذكرتُهم في أول هذا العنوان[4] – أن المتعجَّب منه في صيغة (أَفْعِلْ به) مفعول به؛ لأن المفعول فضلة، وحذف الفضلة جائز مستساغ.

٣ – حَذْفُ الحَال:

الأصل في الحال أن تذكر؛ لأنّ الغرض من ذكرها التوكيد، والحذف غير لائق بها طريقه التوكيد، لأنّه نقيضُه، ولكنْ لَـمَّا كانت الحالُ فضلةً جازَ حذفها تخفيفًا لقرينة تدل عليها[5].

وحَذْفُ الحالِ في شعر أبي تمام قليلٌ، منه قولُه في مدح أبي سعيد الثَّغْرِيّ: [الوافر]

أَقُـــولُ لِسَـــائِلِي بِـــأَبِي سَـــعِيدٍ كَـــأَنْ لَـــمْ يَشْـــفِهِ خَـــبَرُ القَصِـــيدِ

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٧، وشرح الكافية ٤/ ٢٣٦.

(٢) البيت لعُروة بنِ الورد في ديوانه ٧٣، والكامل ١/ ١٧٣، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٤٢٤، وله أو لحاتم الطائي في الأغاني ٦/ ٢٢٦، والخزانة ١٠/ ٩-١٣، ولحاتم في الدّرر اللوامع ٢/ ٤٢، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٧، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٥٢، وأوضح المسالك ٣/ ٢٦٠، وهمع الهوامع ٤/ ٢٣٠، وجامع الدروس العربية ١/ ٦٩. ورواية بعض هذه المصادر (فَرُبَّمَا) بدل (فَأَجْدِرِ) فلا شاهد فيه.

(٣) انظر شرح التسهيل ٣/ ٣٧، وشرح الكافية ٤/ ٢٣٦.

(٤) وهم الفَرَّاء والزَّجَّاج والزَّمخشري وابن كيسان وابن خَروف. انظر هذا البحث ٨٥.

(٥) انظر الخصائص ٢/ ٣٧٨-٣٧٩، وشرح الكافية ٢/ ٥٢، ومغني اللبيب ٨٣٠، والنحو الوافي ٢/ ٤٠٨-٤٠٩.

أَجِـــلْ عَيْنَيْـــكَ فِـــي وَرَقِـــي مَلِيًّـــا فَقَـدْ عَايَنْـتَ عَـامَ الـمَحْلِ عُـودِي[1]

قوله: (فَقَدْ عَايَنْتَ عامَ الـمَحْلِ عُودِي) يستدعي حالًا، اختُلِفَ في تقديرها، أمَّا الأعلم فقدّرها (مُورِقًا)، قال: «انظر إلىٰ وَرَقي مَلِيًّا تَتَبيَّن حالي به فقد أبصرتَ عودي عام المحل مُورِقًا»، وأمَّا التبريزي فقدّرها (يَابِسًا)، قال: «أي إن أردتَ معاملتَه معي، فأَبْصر وَرَقي وخضرتَه كيف أورق عُودي بعدما رأيته عام الجدب يابسًا لا ورقَ فيه» والبيت يحتمل كلتيهما، لكنَّ الثانية أَولىٰ مع تقدير صفة للموصوف (وَرَق)، تقديرُها: (في وَرَقي الأخضرِ أو النَّضِر)، والزمنُ المستقبلي للفعل (أَجِلْ) والماضي للفعل (عَايَنَ) يؤكد ذلك.

ومن حَذْفِ الحالِ أيضًا قولُ أبي تمام في بيت يصف حال حُسَّادِه: [الكامل]

يَتَنَفَّسُـــونَ فَتَنْثَنِـــي لَـهَوَاتُـــهُمْ مِـنْ جَمْـرَةِ الحَسَـدِ الَّتِـي لَـمْ تَـبْرُدِ[2]

أي (فَتَنْثَنِي لَـهَواتُهُمْ مُحْتَرِقَةً)، فحذف (مُحْتَرِقَةً) وهي حال لا مفعولٌ به لـ(تنثني) كما ذكر صاحب بدر التمام، بدليل أنَّ الفعل (انْثَنَىٰ) جاء علىٰ صيغة الـمُطَاوَعَة؛ فهو فِعْلٌ لازم لا ينصب مفعولًا.

وقد يَستدعي الكلامُ تقديرَ حال محذوفة يُعَلَّق بها الجار والمجرور، كقول أبي تمام في مقدّمة قصيدة في مدح محمَّد بن حسان الضَّبي: [الكامل]

عُنِـــيَ الرَّبِيـــعُ بِرَوْضِـــهِ فَكَـــأَنَّمَا أَهْـدَىٰ إِلَيْـهِ الوَشْـيَ مِـنْ صَـنْعَاءِ[3]

فقوله: (من صنعاء): «متعلقة بحال من (الوشي)؛ أي، واردًا من صنعاء»، كذا قدَّره صاحب بدر التمام.

٤ – حذف التَّمييز:

حذف التمييز جائز، إذا عُلم من الحال، أو من غرض المتكلّم[4]، وحذفُه في شعر أبي تمام نادر، وقد وقعتُ منه علىٰ بيتين فقط، الأول قوله في ثاني بيت من قصيدة في مدح الحسن بن سهل: [البسيط]

---

(١) شرح التبريزي ٢/ ٤٢، وانظر شرح الأعلم ١/ ٤٥٣، وفي الأول: «(الوَرَق): يُكْنَىٰ به عن حال الإنسان، ويجوز أن يُكْنَىٰ به عن كلِّ ما يملِكُهُ».

(٢) شرح التبريزي ٢/ ١٤٠، وانظر بدر التمام ١/ ٢٥٤.

(٣) شرح التبريزي ١/ ٢٥، وانظر بدر التمام ١/ ٤٦.

(٤) انظر الخصائص ٢/ ٣٧٨، والمغني ٨٣١.

سِــتٌّ وَعِشْــرُونَ تَدْعُونِــي فَأَتْبَعُهَــا إِلَىٰ الـمَشِيبِ وَلَـمْ تَظْلِـمْ وَلَـمْ تَحُـبِ[1]

تقديره (سِتٌّ وعِشْـرونَ سَنَةً) فَحذفَ التمييزَ (سَنَةً)، وذِكْرُ (الـمَشِيبِ) يدلُّ عليه.

والبيت الثاني قول أبي تمام في آخر بيت من قصيدة في مدح مالك بن طوق واسْتِبْطَائِهِ: [الكامل]

أَرْضٌ خَلَعْـتُ اللَّهْـوَ خَلْعِـي خَاتَمِـي فِيهَــا، وَطَلَّقْــتُ السُّــرُورَ ثَلاثَــا[2]

أراد (ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ) فحذف التمييز (تَطْلِيقَاتٍ)، وهو مجرور؛ لأنّ تمييز الأعداد من الثلاثة إلىٰ العشرة مجموعٌ مجرورٌ بالإضافةِ وجوبًا. وذُكر هٰهنا في المنصوبات لأنَّ الأصل فيه النصب[3].

(١) شرح التبريزي ١/ ١٠٩. (لَـمْ تَحُبِ): لم تَأْثَمْ، من (الحُوبِ) وهو الإِثْمُ.

(٢) المصدر السابق ١/ ٣٢٢.

(٣) انظر التخمير ٣/ ٤٨، وشرح المفصّل ٦/ ١٩.

المطلب الثالث – حَذْفُ الـمَجْرُورَاتِ:

١ – حَذْفُ الـمُضَافِ إِلَيْهِ:

أجاز النحاة حذفَ المضافِ إليه، وخرَّجوا عليه آياتٍ قرآنيةً وغيرَها، وذكروا أنّه يكثُر في مواضع مختارة[١]. ووجدتُ ظاهرةَ حذف المضاف إليه في شعر أبي تمام قليلةً، منها قولُه في مدحِ عَيَّاش بن لَهِيعَة وعِتَابه: [الخفيف]

كَـــمْ فَتًـــى ذَلَّ للزَّمَـــانِ وَقَـــدْ أَلْـــ ـــــقَىٰ مَقَالِيـــدَهُ إِلَيْـــهِ القَبِـــيضُ

لَـــوْذَعِيٌّ يُهَلِّـــلُ الـمَشْرَفِـــيُّ الـــ ـــعَضْبُ عَنْـهُ وَالزَّاعِبِـيُّ النَّحِـيضُ[٢]

أراد (الزَّاعِبِيُّ النَّحِيضُ السِّنَانِ)؛ أي الرُّمْحُ الـحَادُّ السِّنَانِ، فحَذف (السِّنَان) وهو مضاف إليه، وقد صرَّح بهذا الحذف أبو العلاء، وقال: «... كما تقول: الرجلُ الحسنُ الوجهِ، ثم تحذف (الوجه)، فتقول: الرَّجُلُ الـحَسَنُ» كذا نقل عنه ابنُ المستوفي، وتلميذُه التبريزيّ من دون تصريح بالنقل.

وقد يحتمل كلامُ أبي تمام في بعض الأبيات الحذفَ وعدمَهُ، مع خلاف بين الشرَّاح في تقدير المضاف إليه المحذوف، كقوله يمدح الحسن بن رجاء ويطلب منه فرسًا: [السريع]

فَامْـــدُدْ عِنَانِـــي بِـــوَأًى ضِـــلْعُهُ تَثْبُـــتُ وَالْعُـــذْرَةُ مِنْـــهُ تَنُـــوسْ[٣]

جاء في شرح التبريزي والنِّظَام: «قال أبو العلاء: (فَامْدُدْ عِنَانِـي): يَحتمل وجهين: أحدهما أنَّه يريد عِنَانَ نَفْسِهِ علىٰ معنىٰ الاستعارة، والآخر أَنَّه يريد عِنَانَ فَرَسِهِ، وهذا أحسنُ من الوجه الأوّل»، أي علىٰ تقدير مضاف إليه، وهو (فَرَس) أي فامدُدْ عِنَانَ فرَسِي، ولا حذف علىٰ الوجه الأول. لكنَّ ابن المستوفي تعقّب أبا العلاء وضَعَّف ما حسَّنه بِحُجَّتينِ قويَّتين، قال: «الأَوْلىٰ، يريد عِنَانَ نَفْسِهِ، أو عِنَان أَمَلِهِ، ولا يريد الوجه الثاني، فإنْ أراد عِنانَ فرسه الذي يطلبه فبعيدٌ من وجهين: أحدهما أنّه

---

(١) انظر الخصائص ٢/ ٣٦٣-٣٦٥، وكشف المشكلات ١/ ١٦٥، ٢/ ١٠٢٦، ١٠٤٣، والمغني ٨١٤.

(٢) شرح التبريزي ٢/ ٢٨٩، وانظر شرح الصُّولي ١/ ٥٩٧، والنِّظَام ١٠/ ٦٤-٦٦، وفيها: (الـمَقَاليد): المفاتيح. (القَبيض): الحَلْق كلُّهم. (لَوْذَعِيّ): حَدِيدُ القَلْب. (الـمَشْرَفي): السَّيف. (الزَّاعِبِيّ): الرُّمْح المضطرب. (النَّحِيض): الحَديد، أو سِنَانٌ رقيقٌ.

(٣) شرح التبريزي ٢/ ٢٧٦، وانظر النِّظَام ٩/ ٢٨٨-٢٨٩، وفيهما: (الوَأَىٰ): الفَرَس الشَّديد: (العُذْرَةُ): شَعْرَ النَّاصِية. (تَنُوسُ): تَضطِربُ.

ليس بفرسه بَعْدُ، والثاني لو أنه له، كيف يَمُدُّ عِنَان فَرَسِهِ بِنَفْسِ الفَرَس، وهو (الوَأَىٰ) الذي وَصَفَهُ؟!»، وأرىٰ أنَّ الراجح هو ما اتفق على جوازه أبو العلاء وابن المستوفي وهو أنَّه أراد عِنان نَفْسِه علىٰ الاستعارة، وعليه فلا حذف في البيت.

وقد يَحذف أبو تمام المضافَ إليه استكراهًا لِلَّفظةِ المحذوفةِ، كقوله في رثاءِ هاشم بن عبد الله بن مالك الخُزَاعي: [الطويل]

لَيَومُكَ عِنْدَ الأَزْدِ يَوْمٌ تَخَزَّعَتْ ... حُزَاعَةُ مِنْهَا في بُطُونِ التَّهَائِمِ[1]

أراد (لَيَوْمُ وَفَاتِكَ) بتقدير الصولي والتبريزي، أَو (لَيَوْمُ فَقْدِكَ) بتقدير الأعلم، فَحَذَفَ المضافَ إليه، وهو لفظة (وفاة)، أو (فَقْد) – ومعناهما واحد – تحاشيًا لذكرها واستكراهًا لها، أو دفعًا لتكرارها لأنها ذكرت في الأبيات السابقة لهذا البيت.

ويَكْثُرُ حذف المضاف إليه في ياء المتكلّم مضافًا إليها المنادىٰ (رَبّ)، كقوله تعالىٰ: ﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِي﴾ [الأعراف: ١٥١، ص: ٣٥، نوح: ٢٨][2]، ومنه قول أبي تمام في مطلع مقطوعة غزلية: [السريع]

وَلِي مِنَ الدُّنْيَا هَوًى وَاحِدٌ ... يَا رَبِّ فَاصْفَحْ لِي عَنْ الوَاحِدِ[3]

أصله (يا رَبِّي) فحذف ياء المتكلم لكثرة الاستعمال، وهي مضاف إليه، وهذا فصيح حَسَن.

٢ – حَذْفُ الاسْمِ المَجْرُورِ مَعَ الجَارِّ:

أكثرَ أبو تمام من حذف الجار والمجرور في شعره، وهو كثير في القرآن الكريم، وفي كلام العرب أيضًا، وقد صرَّح سيبويه بجواز الاستغناء عنه، فقال: «فجميع ما يكون ظرفًا تُلغيه إن شئت»[4]، والجارُّ والمجرور بمنزلة الظرف عنده، ولذلك قال السَّمينُ في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٤٨، ١٢٣]. إن «التقدير: لا تَجْزِي فيه، ثم حُذِفَ الجارّ والمجرورُ، لأنَّ الظُّروف يُتَّسع

---

(١) شرح التبريزي ٤/ ١٣٣، وانظر شرح الصولي ٣/ ٣٥٠، وشرح الأعلم ٢/ ٣٢٩ وفيه: «يقول: يوم فَقدك عند الأَزْد في عظيم المصيبة كيوم تَخَزُّعِ خُزَاعةَ عنها، وانقضائها منها، ولَحَاقِها بتِهَامَة، وانتمائها إلىٰ قُريش بمكّة».

(٢) انظر المغني ٨١٤.

(٣) شرح التبريزي ٤/ ١٩٤، وحُذِفت ياء المتكلِّم بعد المنادىٰ (رَبّ) أيضًا في البيت الثالث من هذه المقطوعة.

(٤) الكتاب ٢/ ٩١، وانظر مواضع حذف الجارّ والمجرور في القرآن الكريم في فهرس مسائل العربية في كشف المشكلات ١٣٤.

فيها ما لا يُتَّسع في غيرها، وهذا مذهب سيبويه»[1]، ولكن هذا الحذف يحسن ويكثر في مواضع، ويضعف ويَقِلُّ في مواضع.

من هذا الحذف، حذف الجار والمجرور بعد (أَفْعَل) التفضيل، وقد ورد منه في قول أبي تمام يمدح محمَّد بن يوسف الثَّغْرِيّ: [الكامل]

بِالْمُلْكِ عَنْكَ رِضًا وَجَابِرُ عَظْمِهِ ... أَرْضَىٰ وَبِالدُّنْيَا عَلَيْكَ قَرَارُ[2]

حُذِفَ بَعْدَ قولِهِ (أرضىٰ) جارَّان ومجروران اختصارًا، والتقدير: (وجابرُ [وهو الخليفة] عَظمه [أي عَظْم المُلك] أرضىٰ منهُ عنكَ)، وأما الجارُّ والمجرور الأول (فيه) فتَابعٌ لأَفْعَلِ التفضيل، وحذفُه جائز، وهو نظير قوله تعالىٰ: ﴿فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى﴾ [طه: ٧]؛ أي أَخْفَىٰ منه؛ أي من السِّرّ[3]، وأمَّا الجار والمجرور الثاني (عَنْكَ) فهو صِلَةُ (أَرْضَىٰ)، وفِعْلُه لازمٌ، يقال: (رَضِيَ عنه). والمعنى: المُلك راضٍ عن الممدوح، والخليفة أرضى من المُلك عن الممدوح.

إن معظم ما ورد في شعر أبي تمام من هذا الحذف لا يتوقَّف عليه صِحَّةُ التركيب من حيث الصناعةُ النحوية، إنما يتوقَّف عليه إدراكُ المعنىٰ وفَهمه، ونَفيُ التناقضِ الظاهر فيه.

من ذلك قوله في مدح محمَّد بن الهيثم بن شبانة: [الخفيف]

فَهْوَ مُدْنٍ لِلْجُودِ وَهْوَ بَغِيضٌ ... وَهْوَ مُقْصٍ لِلْمَالِ وَهْوَ حَبِيبُ[4]

يُفْهَم من تفسيرِ شرَّاحِ هذا البيتَ أنَّ فيه حذفًا لأربعة حروف جرٍّ بمجروراتها، مع مُضافَيْنِ إلىٰ المجرورَيْنِ الأَوَّلَيْنِ، والتقديرُ: (فَهْوَ مُدْنٍ لِلْجُودِ مِنْ نَفْسِهِ، وَهْوَ بَغِيضٌ إِلَىٰ النَّاس، وَهْوَ مُقْصٍ لِلْمَالِ مِنْ نَفْسِهِ وَهْوَ حَبِيبٌ إِلىٰ النَّاسِ)، ومعنىٰ البيت مُستغلِقٌ من دون هذه التَّقديرات، وإن كانت قواعدُ النحو لا تقتضيها.

ومنه أيضًا قول أبي تمام يمدح أبا سعيد محمَّد بن يوسف الثَّغْرِيّ: [الكامل]

---

(١) الدّرّ المصون ١/ ٣٣٥، وانظر الكتاب ١/ ٣٨٦، وشرح المفصّل ٦/ ٣٥، ٩٧.

(٢) شرح التبريزي ٢/ ١٨١. (جابرُ عَظْمِهِ): أي الخليفة جابر عَظْمِ المُلْك.

(٣) انظر الكتاب ٢/ ٣٣، وكشف المشكلات ٢/ ٨١٢-٨١٩، وشرح المفصّل ٦/ ٣٥-٩٧.

(٤) شرح التبريزي ١/ ٢٩٥، وانظر النِّظَام ٣/ ١٥٥.

أَنْ لَسْتَ نِعْمَ الجَارُ لِلسُّنَنِ الأُلَىٰ إِلَّا إِذَا مَا كُنْتَ بِئْسَ الجَارُ[1]

قال ابن جِنّي: «أَيْ بِئْسَ الجَارُ لِلْكُفَّارِ»[2]، فَحَذف الجارَّ والمجرور، وهو (للكفار)، والمعنىٰ يَستدعيهِ بقوّة، ولولا هذا التقدير لَلزِمَ التناقُض، لقولِهِ في صدر البيت (نِعْمَ الجَارُ).

ومنه أيضًا قوله يمدحُ أحمد بن أبي دُوَاد وقومَه: [الوافر]

لَهُمْ جَهْلُ السِّبَاعِ إِذَا المَنَايَا تَمَشَّتْ فِي القَنَا وَحُلُومُ عَادِ[3]

فقوله (وَحُلُومُ عَاد) لا بدَّ أنْ يُقدَّرَ له جارٌّ ومجرور مُناسِبٌ لئلَّا يلزمَ التناقُض، كأنْ يُقال: (وَحُلُومُ عَادٍ في السِّلْمِ)، أو (في المَجَالِسِ).

وقد لا يكون الجارُّ والمجرور المحذوف ظاهرًا، فيختلف الشرَّاح في تقديره وَفْقَ تصوُّرِهِم للمعنىٰ، وتفسيرِهِم لمعنىٰ المفردات، مثالُ ذلك قول أبي تمام في ثاني أبيات قصيدة يفخر فيها بقومه: [الطويل]

هُوَ الرَّبْعُ مِنْ أَسْمَاءَ والعَامُ رَابِعُ لَهُ بِلِوَىٰ خَبْتٍ فَهَلْ أَنْتَ رَابِعُ؟[4]

في قوله: (أَنْتَ رابعُ) جارٌّ ومجرور محذوفٌ، أما الأعلم فقدّره بقوله: «... فَهَلْ أَنْتَ رَابِعٌ عَلَيْهِ؟ أَي مُقيمٌ تُسائِله وتَقْضِي ذمامَهُ؟» أي رابع علىٰ الرَّبع وهو المنزل. وأمّا التبريزي فقدّره بقوله: «أي فَهَلْ أَنْتَ رَابِعٌ عَلَىٰ نَفْسِكَ؟» فزادَ في المحذوف مضافًا إليه، وهو الكاف في (نَفْسِكَ)، وتَبِعَهُ ابن المستوفي، وزاد علىٰ تقديره كلامًا يفسِّره، قال: «... أي مُشفِقٌ عليها؛ ومتوقِّفٌ، ومنه قولهم: ارْبَعْ عَلَىٰ نَفْسِكَ... أي: ارْفُقْ بنَفْسِكَ»، وأشار إلىٰ تقدير الأعلم بقوله: «وقال قوم: (رابع) أي: معرِّج ومُقيم».

وورد غيرُ ما ذكرت، وحذف الجار والمجرور كثير في شعر أبي تمام[5] كما أَنبهتُ عليه بدايةً.

---

(١) شرح التبريزي ٢/ ١٧٤.

(٢) الفَسْر ٢/ ٧٠٢.

(٣) شرح التبريزي ١/ ٣٧٤، وانظر شرح الأعلم ١/ ٥٦، وبدر التمام ١/ ١٩٨.

(٤) شرح التبريزي ٤/ ٥٨٠، وانظر شرح الأعلم ١/ ٢٣١، والنِّظَام ١٠/ ٢٦٧، وفي شرح الأعلم: (اللِّوىٰ): مُتلوَّىٰ الرَّمْل ومُسْتَرِقُّهُ. (خَبْت): موضع بعينه. (العَامُ رابع): مَرَّ علىٰ رَبْعِ – أي مَنزِل – أسماء عامٌ رابع من وقت خُلُوِّهِ.

(٥) انظر شرح التبريزي ١/ ٢١٦ (ب١)، ٢٤٠ (ب٤)، ٢٧٩ (ب٨)، ٢/ ٣٢٠ (ب٧)، ٣٤٣ (ب٣)، ٤٤٣ (ب٦٢)، ٣/ ٣٦ (ب١٨)...

المطلب الرابع – حَذْفُ الأَسْمَاءِ الَّتي يَجُوزُ فِيهَا أَنْ تَكُونَ مَرْفُوعةً أَوْ مَنْصُوبةً أَوْ مَجْرُورَةً:

١ – **حَذْفُ المُضَافِ**: حَذْفُ المضاف جائز إذا أُمِنَ اللَّبس، وقد يُحذَف في الشّعر مع اللَّبْس، وصرَّح سيبويه بجواز حذف المضاف في سعة الكلام، وهو كثير واسع في القرآن والشعر، وقَصَرَهُ الأخفش علىٰ السماع. ومن شواهده المشهورة قوله تعالىٰ: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا ﴾ [يوسف: ٨٢] أي أهلَ القرية[١].

ومما ورد منه في شعر أبي تمام قوله معبِّرًا عن فرحة أهل الأَمْصَار بقتل المعتصمِ بالله الأَفْشِينَ: [الكامل]

وَتَبَاشَرُوا كَتَبَاشُرِ الحَرَمَيْنِ فِي ... قُحَمِ السِّنِينِ بِأَرْخَصِ الأَسْعَارِ[٢]

قوله (الحَرَمَيْنِ) أي (أَهْلَ الحَرَمَيْنِ) فحذف المضاف (أَهْل)، والمعنىٰ هو الدّالّ علىٰ المضاف المحذوف، وقد يكون الدّالُّ عليه لفظًا، كقوله يمدح خالد بن يزيد الشَّيْبَانيّ: [الكامل]

لا يُحْرَمِ الحَرَمَانِ خَيْرًا إِنَّهُمْ ... حُرِمُوا بِهِ نَوْءًا مِنَ الأَنْوَاءِ[٣]

قال التبريزي: «دعاء لأهل الحَرَمَيْنِ، أي: لا يُحْرَمُ أَهْلُ الحَرَمَيْنِ»، والدليل علىٰ المحذوف هو ضمير الجماعة في قوله: (إِنَّهُمْ حُرِمُوا)، وهذا نظير قوله تعالىٰ: ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ﴾ [الأعراف: ٨٥، هود: ٨٤، والعنكبوت: ٣٦]، قال ابن هشام: «أي: وإلىٰ أَهْل مَدْيَنَ، بدليل (أَخَاهُم)»[٤].

وحَذَفَ أبو تمام مُضافَيْنِ في شطر واحد، في قوله في قصيدته المشهورة التي مدحَ بها المعتصم بالله وَذَكَرَ فيها فَتْحَ عَمُّوريَّةَ: [البسيط]

حَتَّىٰ إِذَا مَخَّضَ اللهُ السِّنِينَ لَهَا ... مَخْضَ البَخِيلَةِ كَانَتْ زُبْدَةَ الحِقَبِ[٥]

التقدير: (... مَخَّضَ اللهُ خَيْرَاتِ السِّنينَ لِفَتْحِ عَمُّورِيَّةَ) فحَذَفَ مُضافَين هما: (خَيْرَات) و(فَتْح).

---

(١) انظر الكتاب ٣/ ٢٦٩، والخصائص ٢/ ٣٦٢، ٤٥٠، والمتَّبع في شرح اللُّمَع ١/ ٢٣٥، وشرح المفصّل ٣/ ٢٤، وشرح الكافية ٢/ ٢٥٤-٢٥٧، والمغني ٨١٢.

(٢) شرح التبريزي ٢/ ٢٠٤. و(السِّنِينِ) فيه بكسر النون الأخيرة، (القُحَم): السِّنُونَ الشَّدائِدُ؛ مفردها قُحْمَةٌ. وانظر حذفَ (أهل) – وهي المضافُ – في ١/ ١٦٢ (الصَّليب = أهل الصليب)، ٣٣٠ (الكَذَجا = أهل الكَذَج، ٤٣٦ (الثَّغْر = أهل الثَّغْر)، ٢/ ٣٥١ (الرَّبع = أهل الرَّبْع)، ٣/ ٢٢٥ (نَجْدًا = أهل نجد).

(٣) المصدر السابق ١/ ١٢. وأراد بالنَّوء الخيرَ والعطاءَ.

(٤) المغني ٨١٢.

(٥) شرح التبريزي ١/ ٤٩، وانظر شرح الصولي ١/ ٩٢، وشرح الأعلم ١/ ١٧٥، والنِّظَام ٢/ ٢٢-٢٤، وفيها أن أصل (المَخْضِ) يكون في اللَّبن، وهو تحريكه لإخراج زُبْدِه، وخَصَّ البَخيلة؛ لأنّها تُطِيلُ المَخْضَ، أي أنَّ الله تعالىٰ مَخَضَ خيراتِ السِّنينَ لفتح عَمُّوريّة حتىٰ حَسُنَت وصارت زُبْدَةً أَكْرَمَ بها أَميرَ المؤمنينَ فأَتاها وفَتَحَهَا.

وقد يَرِدُ في البيت ما يَحتمل أن يُحْمَل علىٰ حذف المضاف أو غيرِه، كقول أبي تمام يُخبر عن أَسير: [الخفيف]

فَفَدَىٰ نَفْسَهُ بِكُلِّ شَوَارٍ ... وَصَهِيلٍ فِي أَرْضِهِ ونَهِيقِ[1]

قال ابن المستوفي: «قال أبو العلاء: أراد بالصَّهيلِ والنَّهيق: الخيلَ والحُمُر، فاستغنَىٰ بالصَّوتِ عن الاسم الحقيقيّ. ولو قيل: إنه حذف المضاف وأقام المضاف إليه [مقامه] لجاز، نحو أن يكون أراد: (بِكُلِّ شَوَارٍ وَذِي صَهِيلٍ وَذِي نَهِيقٍ)».

وقد لا يكونُ مَنشأُ هذا الاحتمالِ شعرَ أبي تمام بل اختلافَ المصادرِ في تفسير كلمة معيَّنةٍ، مثل كلمة (سَدُوم)، قال أبو تمام يشكو الدَّهرَ: [الوافر]

أَلُومُكَ لَا أَلُومُ سِوَاكَ دَهْرًا ... قَضَىٰ لِي بالَّذِي يَقْضِي سَدُومُ[2]

قال التبريزي: «الذي ثَبَتَ في الكتب القديمة أن (سَدُومَ) إحدىٰ مدائنِ لوط... [و] العامَّةُ يُحَدِّثون عن قاضِي سَدُومَ أَحاديث لا ينبغي أن يُذكَر مِثلُها» ومن أمثالهم التي أوردها المَيْدَانِيّ: «أَجْوَرُ مِنْ قَاضِي سَدُومَ»[3] فعلىٰ ما ورد في هذين النَّصيْن يكون أبو تمام قد حذف المضاف وأقام المضاف إليه مُقامَه، والتقدير: (يَقْضِي قَاضِي سَدُومَ). ولكنْ ذَكَرَ أبو هلالٍ العسكريُّ المَثَلَ السابقَ هكذا: «أَجْوَرُ مِنْ سَدُومَ» وقال: « و(سَدُومُ): رَجُلٌ كان في قديم الزمان يُتمثَّلُ به في الجَوْرِ»[4] وعلىٰ هذا فلا حذف في بيت أبي تمام.

وحَذْفُ المضافِ في شعر أبي تمام كثيرٌ جدًّا، وقد صرّح شرَّاح ديوانه بذلك في مواضع منه[5].

---

(١) شرح التبريزي ٢/ ٤٣٨، وانظر النِّظَام ١١/ ٣٧٣، وفيه أنَّ (الشَّوَار): مَتَاعُ البَيْتِ.

(٢) شرح التبريزي ٤/ ٥٣٨.

(٣) مجمع الأمثال ١/ ١٩٠. وانظر معجم البلدان ٣/ ٢٠٠، وفيه نقلًا عن الأزهري أنَّ (سَدُوم) اسم المدينة والقاضي جميعًا، ثم استشهد يَاقوت ببيتٍ استدلَّ به علىٰ أنّه اسم البلد لا اسم القاضي، وذكر الثعالبي في ثمار القلوب ١/ ١٦٦ أنَّ سَدُومَ اسمُ مَلِكٍ جائرٍ، وكان له قاضٍ أَجْوَرُ منه يُضرَب به المثل، وذكر المَثَل، فلا بُدَّ من تقدير مضاف في بيت أبي تمام علىٰ ما ذكَره الثعالبي.

(٤) جمهرة الأمثال ١/ ٣٣٣.

(٥) انظر شرح الأعلم ١/ ٢٠١ (ب١١)، ٢/ ٨٩ (ب٥)، ٢٧٧ (ب١٠)، وشرح التبريزي ١/ ٢٣٩ (ب١)، ٢٥١ (ب٣٤)، ٢٥٥ (ب٤٥)، ٢٨٩ (ب٣٢)... والنِّظَام ٢/ ٧٤ (ب٧١)، ٣/ ١٩٤ (ب٥)، ٥/ ٣٢١ (ب٢)، ٣٢٥ (ب٧)...

وسَرَتْ في شعر أبي تمام ظاهرةُ الوصف باسم الجنس الذي حمله كثير من النُّحاة علىٰ حذف المُضاف، نَحو قولِهم: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَسَدٍ، قال ابن يعيش: «ومَجَازُهُ علىٰ حَذْفِ مُضاف، تقديرُه: مِثْل أَسَدٍ، و(مِثْل) بمعنىٰ (مُمَاثِل)»[1]. ونظيرُ ذلك قول أبي تمام يمدح خالدَ بن يزيد الشَّيْبَانيّ: [المتقارب]

فَمَدَّ عَلَىٰ الثَّغْرِ إِعْصَارَهَا ... بِرَأْيٍ حُسَامٍ ونَفْسٍ فَضَاءِ[2]

يُريدُ (بِرأيٍ مِثْلِ حُسَامٍ) و(نَفْسٍ مِثْلِ فَضَاءٍ)، ويجوز تأويلُها بمشْتَقٍّ، أي: (بِرَأْيٍ حَاسِمٍ ونَفْسٍ واسِعةٍ)[3].

ومن ذلك أيضًا قولُه في هجاء عَيَّاشِ بنِ لَهِيعَة: [البسيط]

اُنْظُرْ إِلَيْهِمْ كَفَانَا اللهُ أَمْرَهُمُ ... أَيْدٍ صُخُورٌ وَأَعْرَاضٌ قَوَارِيرُ[4]

يريد (أَيْدٍ مِثْلُ صُّخُورٍ) و(أَعْرَاضٌ مِثْلُ قَوارِيرَ).

ولا ينبغي أن أَدَعَ هذا الموضوعَ قبل أن أناقش ظاهرةً فَشَتْ في شعر أبي تمام، وهي حذفُ (ابْن) – وهو مضافٌ – قبل العَلَمِ، كقوله يمدَح مالكَ بنَ طوق: [البسيط]

قُلْ لِابْنِ طَوْقٍ رَحَىٰ سَعْدٍ إِذَا خَبَطَتْ ... نَوَائِبُ الدَّهْرِ أَعْلَاهَا وَأَسْفَلَهَا

أَصْبَحْتَ حَاتِمَهَا جُودًا وَأَحْنَفَهَا ... حِلْمًا وكَيِّسَهَا عِلْمًا وَدَغْفَلَهَا[5]

أراد بقوله: (وكيِّسَها): (وابنَ كَيِّسِها) فحذف المضاف. جاء في شرح التبريزي: «المعروف في النَّسَّابينَ زَيْدُ بنُ الكَيِّس ودَغْفَلٌ[6]، ويجوزُ أن يكون الطائيّ استغنىٰ بـ(الكيِّس) وهو أبوه عن ذكره؛

---

(١) شرح المفصل ٣/ ٤٩، وانظر الكتاب ١/ ٤٣٤، والمقتضب ٣/ ٣٤٢، وشرح الكافية ٢/ ٢٩٥.

(٢) شرح التبريزي ٤/ ١٧، وانظر النِّظَام ١/ ٢٧٦، ونقلا عن أبي العلاء قولَه: «وما يُعْلَمُ أنَّ أحدًا قبل الطائي قال: (نَفْسٌ فَضَاء)، وكان هذا الفَنُّ من الكلام غَرَضَهُ ودَأْبَه».

(٣) انظر المفصل ١١٤، وشرحه ٣/ ٤٩، وشرح الكافية ١/ ٣٢١، ٢/ ٢٩٧، وشرح شذور الذهب ٤٣٢.

(٤) شرح التبريزي ٤/ ٣٧٣، وانظر مثله في ١/ ٣٩٨ (ب٥١)، ٢/ ٢٨٧ (ب١)، ٤/ ٣٢٢ (ب٢١)، ٣٩٠ (ب١)، ٤٦٦ (ب٨).

(٥) انظر المصدر السابق ٣/ ٤٧، وانظر شرح الصولي ٢/ ٢٦٨، وشرح الأعلم ٢/ ٣٨٣، وفيها: (سَعْد) قَبيلة الممدوح. (رَحَىٰ سَعْد): عِمَادُها وحَامِيها. (أعلاها وأسفلها): أشراف القبيلة وتَبَعُها.

(٦) زَيْدُ بنُ الكَيِّس النَّمَري (ت ؟) ودَغْفَلُ بنُ حَنْظَلَةَ الشَّيْبَانيُّ (ت٦٥هـ): عَالِمَا العرب بالأَنساب الغامضة والأنباء الخَفِيّة. انظر كتاب الأمثال للقاسم بن سلّام ١٠١، والبيان والتبيين ١/ ٣٢٢، والأعلام ٢/ ٣٤٠.

لأنَّ المشهور هو زَيْد... فإن كان الطائيّ أراد زيدَ بنَ الكيِّسِ فاستغنىٰ بالأبِ فهو كما قال أَوْسُ بنُ حَجَر: [الطويل]

فَهَلْ لَكُمْ فِيهَا إِلَيَّ فَإِنَّنِي بَصِيرٌ بِمَا أَعْيَا النِّطَاسِيَّ حِذْيَمَا؟[1]

أراد (ابنَ حِذْيَمَا) فيما ذكر الرواة». وهذا البيت شاهد نحوي مشهور، وقد أجاز النحاة هذا الحذف إذا لم يكن فيه إلباسٌ؛ لظهور المراد وشهرته عند المخاطَب الذي يوجِّه إليه المتكلِّم كلامَه. وقد سَبَقَ أبا تمام في حذف (ابْن) قبل (الكيِّس) الشاعرُ مِسْكينٌ الدَّارِميُّ[2]، فقد أنشدَ له الجاحظ – بعد أن ذكر أنَّ زيدَ بن الكيِّس النَّمَرِيَّ أحدُ رؤساء النسَّابين – قولَه: [الوافر]

وَعِنْدَ الكَيِّسِ النَّمَرِيِّ عِلْمٌ وَلَوْ أَمْسَىٰ بِمُنْخَرَقِ الشِّمَالِ[3]

وهذا يَدُلُّ علىٰ تتبُّعِ أبي تمام الدقيقِ للشعر العربيِّ القديمِ، وشَغَفِهِ بالنادرِ الغريبِ منه خاصّة، وحرصِهِ علىٰ إدخال شيء منه في مواضعَ مختارةٍ من شعره من دون إغفال التلطّفِ له لينسجمَ مع مذهبه ومعانيه.

وذكر ياقوت والصَّفدي أنَّ (الكَيِّس) لقبٌ، وأنَّ اسمه (زيدُ بنُ الحارثِ)، وعليه فلا حَذْفَ في بيت أبي تمام، وهو المفهوم من كلام الأعلم فقد سمّاه (الكيِّس النَّمَرِي)، وذهب الصولي إلىٰ أنَّه يعني بالكيِّس النَّمِرَ بنَ تَوْلَبٍ[4] الذي لُقِّب بذلك لِحكْمته، وكذا نقل التبريزي عن غيره. ويُضْعِفُ هذا القولَ أنَّ الذي يُقْرَنُ اسمُهُ باسمِ دَغْفَلٍ في الأَشْعار وكتبِ الأدبِ والأخبارِ[5] هو زيدُ بنُ الكَيِّسِ لا النَّمِرُ بنُ تَوْلَبٍ.

---

(١) البيت في ديوانه ١١١، والخصائص ٢/ ٤٥٣، وشرح المفصّل ٣/ ٢٥، وشرح أبيات المفصّل ١/ ٤٨٥، والخزانة ٤/ ٣٧٠، وشرح شواهد شرح الشافية ٤/ ١١٦، وفيه: «(ابن حِذْيَم): شاعر في قديم الدَّهر... كان طبيبًا حاذِقًا... (النِّطَاسِيّ):... العَالِم الشديدُ النظرِ في الأمور».

(٢) هو ربيعة بن عامر الدَّارِميّ التّميمي (ت ٨٩هـ)، ومسكين لقبه، شاعر عراقي شجاع. انظر الأغاني ٢٠/ ١٢١، والخزانة ٣/ ٦٩، والأعلام ٣/ ١٦.

(٣) البيت له في ديوانه ٨٩، والبيان والتبيين ١/ ٣٢٢، ومعجم الأدباء ٥/ ٢٢٤٩ وذَكَر أنَّه يخاطب عبد الرحمن بن حسَّان ابن ثابت مفتخرًا، والبيت لعبد الرحمن بن حسان في الوافي بالوَفَيَات ٥/ ٢٦.

(٤) العُكْلِيّ (ت نحو ١٤هـ)، صَحَابي شاعر مُخَضْرَم مُعَمَّر جَوَادٌ حَسنُ الشعر. انظر الشعر والشعراء ١/ ٣٠٩، والأغاني ٢٢/ ١٩١.

(٥) انظر البيان والتبيين ١/ ٣٢٢، ومجمع الأمثال ٢/ ٩٠، وشرح التبريزي ٣/ ٤٨.

ومن هذا الحذف أيضًا قولُه في مدح أبي الحسين عليّ بن مُرّ: [البسيط]

إِذَا بَـــدَا لَـــكَ مُـــرٌّ فِي كَتَـــائِبِهِمْ لَـمْ يُحْجَبِ الـمَوْتُ عَنْ رُوحٍ وَلَا بَـدَنِ[1]

تقديره (ابْنُ مُرٍّ) فحذف المضاف (ابْن) وأقام المضاف إليه (مُرّ) مُقامَه، وجاز الحذف، لانتفاءِ الإلباس؛ لأن الممدوح ومَن معه يعلمون أنَّ المخاطَب هو (ابنُ مرٍّ) لا (مرٌّ) نفسُه.

وحَذَفَ أبو تمام كذلك كلمةَ (بَنِي) مضافةً إلىٰ العَلَم أيضًا، وهي جمع (ابْن)، ورد ذلك في قوله مادحًا إسحاق بن إبراهيم: [البسيط]

أَضْـحَكْتَ مِـنْهُمْ ضِـبَاعَ القَـاعِ ضَـاحِيَةً بَعْـدَ العُبُـوسِ وَأَبْكَيْـتَ العُيُـونَ دَمَـا

بِكُـلِّ صَـعْبِ الـذُّرَا مِـنْ مُصْـعَبٍ يَقِـظٍ إِنْ حَـــلَّ مُتَّئِـــدًا أَوْ سَـــارَ مُعْتَزِمَـــا[2]

قال التبريزي: «وقوله (مِنْ مُصْعَبٍ) أي (مِنْ بَنِي مُصْعَبٍ)؛ لأنَّهم رَهْطُ الممدوح... وَيدُلُّكَ علىٰ أنَّه عَنىٰ (بمُصْعَب) رجلًا بعينه، قولُه: (فَخْرًا بَنِي مُصْعَبٍ) في هذه القصيدة».

٢ – حَذْفُ الـمَوْصُوفِ:

ذكر ابن هشام أنَّ المحذوف إذا كان فضلة فلا يُشْتَرَطُ لحذفه وِجْدَانُ الدليل بشرط ألا يكون في حذفه ضرر معنوي أو صناعي. ودرءًا لهذا الضرر لم يجوّز ابنُ جِنّي حذفَ الموصوفِ إلَّا بقيام الدليل عليه، وشهادةِ الحال به، وذكر أن الموصوف كلما استُبهم كان حَذْفُهُ غيرَ لائقٍ بالحديث، وأفاد أيضًا أن أكثر هذا الحذف يكون في الشعر[3].

وقد خُرِّجتْ آياتٌ من القرآن الكريم علىٰ حَذفِ الموصوف، منها قوله تعالىٰ: ﴿وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ ۝١٠ أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾ [سبأ: ١٠-١١]، أي دروعًا سابغاتٍ[4].

---

(١) شرح التبريزي ٣/ ٣٣٩.

(٢) المصدر السابق ٣/ ١٦٩، وانظر شرح الأعلم ١/ ٥٢٣، وفيه: (أَضْحَكْتَ منهم ضِباعَ الجَوّ): أي أَلْحَمْتَهَا المشركينَ فَسُرَّتْ بلحومهم بعد أن كانت جائعة عابِسة. (ضَاحِية): وقت الضُّحىٰ.

(٣) انظر الخصائص ٢/ ٣٦٦، والمغني ٧٨٧.

(٤) انظر الأمالي الشجرية ٢/ ٢٥٧، والمغني ٨١٦-٨١٧.

ويُعَدُّ شعرُ أبي تمام الذي كَثُر فيه حذف الموصوف تأييدًا لرأي ابن جِنّي الذي أفاد أنّه أكثر ما يكون في الشعر كما سَلَف. من ذلك قولُه يمجِّد شعرَه في ختام قصيدة مدح بها خالد بن يزيد الشَّيْبَانيّ: [الطويل]

وَسَيَّارَةٍ فِي الأَرْضِ لَيْسَ بِنَازِحٍ عَلَىٰ وَخْدِها حَزْنٌ سَحِيقٌ وَلَا سَهْبُ[1]

أراد (وقصيدةٍ سيَّارةٍ) فحذف الموصوف (قَصِيدَة)، وقد صرَّح بذلك شُرَّاح ديوانه، وفي الأبيات التي بعد هذا البيت قرائن لفظية تدل علىٰ هذا المحذوف، نحو (قوافٍ... إذا أُنْشِدت... من الشِّعر).

وقد يَدِقّ الموصوفُ المحذوفُ فلا يَفْطَنُ لهُ إلا العَالِمُ المدقِّقُ، كقول أبي تمام في مطلع قصيدة في توديع الشاعر علي بن الجَهْم القُرَشيّ، وكان أصدقَ النَّاس له: [الكامل]

هِيَ فُرْقَةٌ مِنْ صَاحِبٍ لَكَ مَاجِدِ فَغَدًا إِذَابَةُ كُلِّ دَمْعٍ جَامِدِ

فَافْزَعْ إِلَىٰ ذُخْرِ الشُّؤُونِ وَغَرْبِهِ فَالدَّمْعُ يُذْهِبُ بَعْضَ جَهْدِ الجَاهِدِ[2]

ففي البيت الثاني موصوف محذوف استدلَّ عليه الآمِديّ، ولعل خفاءه جعله يبحث عن وجه آخر للتخريج، وفي كلا التخريجين نَقَدَ الآمديُّ أبا تمام، قال: «قوله: (يُذْهِبُ بعضَ جَهْدِ الجَاهِدِ)؛ أي: بعض جَهْدِ الحُزْن الجاهد؛ أي الحُزن الذي جَهَدَك، فهو الجاهد لك، ولو كان استقام له أن يقول: (بعضَ جَهْدِ المَجْهُود) لكان أحسنَ وأليق، وهذا أغربُ وأظرف، وقد جاء أيضًا (فَاعِلٌ) بمعنىٰ (مَفْعول)؛ قالوا: عِيشةٌ راضيةٌ بمعنىٰ مَرْضيّة... ولكن ليس في كل شيء يُقال، وإنّما ينبغي أن ينتهيَ في اللغة إلىٰ حيث انْتَهَوْا، ولا يُتعدَّىٰ إلىٰ غيره؛ فإنَّ اللغة لا يُقاس عليها»[3].

ووصفُ الآمديّ حذف الموصوف هنا بالغرابة يؤكّده قول ابن جِنّي الذي أشرنا إليه بدايةً: «وكلما اسْتبهم الموصوف كان حَذْفُه غير لائق بالحديث».

---

(١) شرح التبريزي ١/ ١٩٦، وانظر شرح الصولي ١/ ٢٧٤، وشرح الأعلم ١/ ٣٨٩، والنِّظَام ٢/ ٣١١. ذكر الصولي أنه يعني قصيدته هذه؛ أي مِنْ شَغَفِ الناس بها يحملونها إلىٰ كل بلد، وليس يَبْعُدُ علىٰ (وَخْدِها)؛ أي سرعتها (حَزْنٌ سَحِيقٌ) أرض غليظة بعيدة ولا (سَهْبٌ) أرض مستوية.

(٢) شرح التبريزي ١/ ٤٠١، وانظر شرح الصولي ١/ ٣٩٩، وفيه: «(ذُخْر الشُّؤون): الدَّمع. والهَاء في (غَرْبِهِ) للذُّخْر. (والشُّؤون): مَجَاري الدَّمع، ويريد بـ(الغَرْب) سَيَلان الدُّموع».

(٣) الموازنة ١/ ٢٢٧.

وقد يُبْدِعُ أبو تمام في اختيار مَوضع الموصوف المحذوف ومعناه، فيُثِيرُ إعجابَ بعض المهتمّين بشعره، نحو قوله في المقدّمة الغزلية لقصيدته السينية المشهورة في مدح أحمد بن المعتصم بالله: [الكامل]

وَإِذَا مَشَتْ تَرَكَتْ بِصَدْرِكَ ضِعْفَ مَا ... بِحُلِيِّهَا مِنْ كَثْرَةِ الوَسْوَاسِ[1]

قال محمود مصطفىٰ ناشر (هبة الأيام) للبديعي: «(الوَسْواس): صَوتُ الحُلِيّ، وحديثُ النَّفْس بما لا خيرَ فيه، وقد أراد المعنىٰ الأول في كلمة الوَسْواس الظاهرة، وأراد الثاني في الموصوف المحذوف في قوله: (ضِعْفَ مَا)؛ لأنّ المعنىٰ: (وَسْوَاسًا ضِعْفَ ما...، فهذا استخدام طريف حسن جدًّا من أبي تمام؛ لأن أمثلته في العربية قليلة»، والطَّائيُّ شغوف بإدراج نحوِ هذه الأمثلة العربية القليلة النادرة في شعره.

وقد يكرِّر أبو تمام الكلمة الواحدة مرّتين في البيت، ويكون لكلٍّ منها موصوف محذوف مختلف عن الآخَر، كقوله في مدح عَيَّاشِ بن لَهِيعَة الحَضْرَمِيّ: [الطويل]

مَصَادٌ تَلَاقَتْ لُوَّذًا بِرُيُودِهِ ... قَبَائِلُ حَيَّيْ حَضْرَمَوْتَ لِيَعْرُبِ

بِأَرْوَعَ مَضَّاءٍ عَلَىٰ كُلِّ أَرْوَعٍ ... وَأَغْلَبَ مِقْدَامٍ عَلَىٰ كُلِّ أَغْلَبِ[2]

قوله: (أَرْوَع) و(أَغْلَب) الأوّلان موصوفُهما هو (رَجُل)، والأخيران موصوفهما هو (فَرَس)، وكلاهما محذوفٌ، والتقدير: لُوَّذًا برجُلٍ أروعَ (رائعِ الجَمَالِ) مَضَّاءٍ عَلىٰ كلِّ فَرَسٍ أَرْوعَ (حَدِيدِ القَلْبِ، جَرِيءٍ)، ورَجُلٍ أَغْلبَ (كَثِيرِ الغَلَبَةِ) مِقْدامٍ عَلىٰ كلِّ فَرَسٍ أغلبَ (غَلِيظِ العُنقِ).

وحذف الموصوف في شعره في غير ما سبق كثير[3]، يطول البحث بذكره ومناقشته.

٣ – حَذْفُ الصِّفَةِ:

يَحْسُنُ بعد حديثنا عن حذف الموصوف أن نتحدّث عن حذف الصفة للصلة الوثيقة بينهما، وكذلك فعل النحاة، واستشهدوا عليه بآيات قرآنية، نحو قوله تعالىٰ: ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾

---

(١) شرح التبريزي ٢/ ٢٤٥، وانظر شرح الأعلم ٢/ ٧٦، وهبة الأيام ١٩ الهامش (٢).

(٢) شرح التبريزي ١/ ١٥٢-١٥٣، وانظر شرح الأعلم ٢/ ٣٦٥، والنِّظَام ٢/ ٢١١، قال التبريزي: «(مَصَادٌ): أَعلىٰ جَبَل، وجمعه مُصْدَان. و(الرُّيود): جمع رَيْدٍ، وهو الحَرْفُ النَّاتِئُ في الجَبَل...».

(٣) انظر شرح التبريزي ١/ ٢٢٠ (ب٦)، ٢٢٨ (ب٢٨)، ٢/ ٦٣ (ب٩)، ١٢٨ (ب١١)، ١٥١ (ب٣)، ١٥٨ (ب٢١)، ٢٩٦ (ب٧)...

[الكهف: ٧٩]، أي سفينةٍ صالحةٍ[١].

وقد جاء حذفُ الصِّفة في شعر أبي تمام دون حذف الموصوف بكثير، من ذلك قوله يمدح خالد ابن يزيد الشَّيْبَانيّ: [الكامل]

لَا يُحْـــرَمِ الـــحَرَمَانِ خَـــيْرًا إِنَّهُـــمْ حُرِمُـــوا بِـــهِ نَـــوْءًا مِـــنَ الأَنْـــوَاءِ[٢]

قال ابن المستوفي: «و(النَّوْءُ) هنا يريد به: النَّوْء الماطر، فَحَذف الصفة، أو يريدُ مِنَ الأَنْوَاءِ المَاطِرَةِ، فحذف أيضًا، وقد يكون عَنَىٰ بالنَّوء المَطَر نفسه؛ لأنه سبب النَّوء، وإلَّا فليس كُلُّ الأنواء يكون منها المطر».

وقد تدلُّ الحالُ علىٰ الصّفة المحذوفة، قال ابن جِنّي: «وقد حُذِفت الصِّفة ودلَّت الحالُ عليها، وذلك فيما حَكَاه صاحبُ الكِتاب من قولهم: سِيرَ عَلَيْهِ لَيْلٌ، وهم يريدون: لَيْلٌ طَوِيلٌ... وذلك أنَّك تُحِسُّ في كلام القائل لذلك من... التَّفخيمِ والتعظيم ما يَقوم مَقامَ قولِهِ: طَوِيلٌ، أو نحو ذلك، وأنت تُحِسُّ هذا من نَفْسِك إذا تأمَّلته»[٣]، ونظير ما ذكره ابن جِنّي قولُ أبي تمام في البيتينِ العاشرِ والخامسَ عشرَ من قصيدة في مدح أحمد بن أبي دُوَاد، وهما: [الخفيف]

وَالفَتَـــىٰ مَـــنْ تَعَرَّقَتْـــهُ اللَّيَالِـــي وَالفَيَافِـــي كَالْـــحَيَّةِ النَّضْـــنَاضِ

حَـــلَّ فِـــي البَيْـــتِ مِـــنْ إِيـــادٍ إِذَا عُـــدَّ (م) تْ وَفِي الـمَنْضِبِ الطُّوَالِ العُرَاضِ[٤]

قال أبو العلاء علىٰ ما نقل عنه التبريزي وابن المستوفي: «قوله: (والفَتَىٰ) كلام مَحمول علىٰ حذف، كأنه قال: الفَتَىٰ المحمود؛ لأن (الفَتَىٰ) قد يكون مُقيمًا لا يَبْرَح مَوضِعَه، ولم تَزَلِ العَرَب تَصِفُ الإنسانَ بالتطوّح والاغتراب».

---

(١) انظر الخصَائص ٢/ ٣٧٠-٣٧٢، والمغني ٨١٨.

(٢) شرح التبريزي ١/ ١٢ وانظر شرح الأعلم ٢/ ٤٠٥، والنِّظَام ١/ ٢١٦. وجاء في اللسان (نوأ) عن الزّجاج: «ومعنىٰ مُطِرْنا بنوء كذا، أي مُطِرْنا بطلوع نجم وسقوط نجم آخر، قال: والنَّوْء علىٰ الحقيقة سقوط نجم في المغرب وطلوع آخر في المشرق». وانظر الفَسْر ١/ ٩٦-٩٧.

(٣) الخصائص ٢/ ٣٧٠-٣٧١، وانظر الكتاب ١/ ٢٢٠.

(٤) شرح التبريزي ٢/ ٣١٠، ٣١٣، وانظر شرح الأعلم ٢/ ١٥٠، ١٥١، والنِّظَام ١٠/ ١٠٩، ١١٣ وفيها: (تَعَرَّقَتْهُ): أَذْهَبَتْ لَحْمَهُ كما يُتَعَرَّقُ العَظْمُ. (النَّضنَاض): الخفيفة الرأس. (الطُّوَالُ العُرَاضُ): يريدون بهما الطويل العريض.

ونظير كلام أبي العلاء السابق على ما نَقَلا عنه قولُه تعقيبًا علىٰ البيت الثاني: «(البيت) هـٰهنا علىٰ معنىٰ التَّخصيص، وهو مثل قوله: (والفَتَىٰ مَنْ تعرَّقَتْهُ اللَّيالِي)، وإنَّما يريدُ: (البَيْتِ الأَشْرَفِ)؛ لأنَّ هذا الاسم يقع علىٰ جميع البيوت»، يُفْهَمُ من كلام أبي العلاء أنَّ الحالَ واللفظَ كليهما يدل علىٰ الصّفة المحذوفة، وهما الشَّرطان اللَّذان اشترطَهما ابنُ جِنّي لِجَواز حَذْفِها[1].

وقد تَقتضي حقيقةُ الكلامِ تقديرَ أكثرَ مِن صِفةٍ محذوفةٍ للموصوف، كقول أبي تمام يمدح نفسه وإحدىٰ قصائده التي مدح بها أحمد بن أبي دُوَاد: [الكامل]

خُذْهَا مُثَقَّفَةَ القَوَافِي رَبُّهَا ... لِسَوَابِغِ النَّعْمَاءِ غَيْرُ كَنُودِ

حَذَّاءُ تَمْلأُ كُلَّ أُذْنٍ حِكْمَةً ... وَبَلَاغَةً وَتُدِرُّ كُلَّ وَرِيدِ[2]

قوله (كلَّ أُذْنٍ)، أي (كلَّ أذنٍ عربيةٍ سامعةٍ واعيةٍ)، فحَذَفَ ثلاثَ صفات، وهذه الصفات المقدّرة هي ظاهر ما أراده أبو العلاء في تعقيبه علىٰ البيت، قال: «وقوله: (تَمْلَأُ كُلَّ أُذْنٍ حِكْمَةً): يعني كلَّ أُذن سَمِعَتْهَا، إذْ كان لا يمكن أن تمرَّ بآذانِ الخَلْقِ كلِّهم، وقد يجوزُ أن يَسْمَعَها مَنْ لا يَفهم اللسانَ العربي فتكونُ عنده كالهَذَيَان» كذا نقل عنه التبريزي وابن المستوفي.

٤ – حَذْفُ المَعْطُوفِ:

ذكر ابن هشام أنَّ المعطوف إذا حُذِفَ يجبُ أنْ يَتْبَعَه العاطفُ، واستشهد بجُملة من الآيات القرآنية[3]. وقد لجأ أبو تمام إلىٰ هذا الحذف في أبيات قليلة، منها قوله يمدح المعتصم بالله: [الكامل]

أَرَبِيعَنَا فِي تِسْعَ عَشْرَةَ حِجَّةً ... حَقًّا لَهِنَّكَ لَلرَّبِيعُ الأَزْهَرُ[4]

أراد (تِسْعَ عَشْرةَ وَمِئَتَيْنِ) فحذفَ المعطوفَ وأَتْبَعه العاطفَ استغناءً عنهما. وإلىٰ هذا ذهب الخارْزَنْجِيُّ والآمديُّ بحسب ما جاء في النِّظَام، والأعلمُ، والتبريزيُّ، وهذا التاريخُ يُوافِقُ وِلايةَ

---

(١) انظر الخصائص ٢/ ٣٧١.

(٢) شرح التبريزي ١/ ٣٩٧، وانظر شرح الصولي ١/ ٣٩٦، وشرح الأعلم ١/ ٤٧١، والنِّظَام ٥/ ٣٥٨، وفيها: (مُثَقَّفة): مقوَّمة. (غَيْر كَنُود): غير كَفُور عَقُوق. (حَذَّاء): خفيفة السَّير، أو خفيفة الرَّويّ لا عيب فيها. (تُدِرُّ كلَّ وَرِيد): تمتدُّ إليها كلُّ عُنُق.

(٣) انظر المغني ٨١٩.

(٤) شرح التبريزي ٢/ ١٩٣، وانظر شرح الأعلم ٢/ ٥١، والنِّظَام ٨/ ٧٨، وفيه: (لَهِنَّكَ): والله إنَّكَ.

المعتصمِ بالله الخلافة[1]، أو إقامتَه ببغداد قبل رحيله إلىٰ سُـرَّ مَـنْ رَأَىٰ، أو أَنَّـه لم يـأتِ ربيعٌ مِثلـه في كثـرة خيراته مدة تِسْعَةَ عَشَـر عامًا علىٰ خِلافٍ بين الشُّـرَّاح المذكورينَ، لكنَّ أبا العـلاء خـالفهم جميعًـا، فقـال: «من قال إنه مدح بهذه القصيدة المأمونَ احتجَّ بهذا البيت، يذهب إلىٰ أنَّ الطائي قـال هـذه القصـيدة وقـد مضىٰ من ملك المأمون تِسْعَ عَشْـرَةَ سَنةً... ولا يمتنع أن يكون أراد أنَّ سِـنَّهُ وقـت إنشـاءِ هـذه القصـيدة تسعَ عشـرةَ سنةً» نقله عنه التبريزي وابن المستوفي، ولا حذف علىٰ هذين الوجهين.

ووردَ في شعر أبي تمام ما يَحتمل حذف المعطوف دون العاطف، كقولـه مادحًـا أبـا يزيـدَ خالـدَ بـن يزيد الشَّيْبَانيّ: [الكامل]

وَإِذَا رَأَيْـتَ أَبَـا يَزِيـدٍ فِـي نَـدًى ... وَوَغًـى وَمُبْـدِئَ غَـارَةٍ وَمُعِيـدَا

يَقْـرِي مُرَجِّيـهِ مُشَاشَـةَ مَالِـهِ ... وَشَـبَا الأَسِـنَّةِ ثَغْـرَةً وَوَرِيـدَا

أَيْقَنْـتَ أَنَّ مِـنَ السَّـمَاحِ شَـجَاعَةً ... تُدْمِـي وَأَنَّ مِـنَ الشَّـجَاعَةِ جُـودَا[2]

قال ابن المستوفي: «قال الخارْزَنْجِيّ: ... يُعْطِي آمليه خيار ماله، وأعداءَه شَبَا أَسِـنَّتِهِ في ثغـورهم»، فقولـه: (أَعْـدَاءه) تقـديرٌ للمعطـوف المحـذوف، فيكـونُ قـد حَـذف المعطـوفَ دون العـاطف، وهـذا التفسيرُ مناقِضٌ لما ذكره المرزوقـيُّ والأعلـمُ اللَّـذانِ قـدَّرا أنَّ الممـدوح لإقدامـه يُعطـي الرِّمـاحَ ثَغْرتَـهُ ووَرِيدَهُ، فحذَفَ الـمُضافَ إليهِ، وهو هاءُ الضمير في (ثَغْرَتِهِ ووَرِيدِهِ). والبيتُ يَحتملُ المعنيَيْنِ جميعًـا، فهو يَحتملُ أنَّ الممدوحَ كـما يُعطِـي مُرَجِّيـهِ مُشَاشـةَ مَالِـهِ فإِنَّـهُ يُعطِـي أعـداءه حـدَّ الأسِـنَّة في ثُغـورهم وأَوردتهم، ويَحتمل في المقابل أنّـه لإقدامـه وشـجاعته يعـرِّض نفسـه في الحـرب للسِّـلاح ولا يَصُـونُها عنه، وهذا غاية الجُود، وهو السَّخاء بالنفس، وعلىٰ المعنَيَيْنِ ثمـة حـذفٌ لا محالـةَ، لكـنَّ ابـن المسـتوفي رجّح تفسيرَ المرزوقي بقوله: «وتفسيرُ المرزوقي هو الـذي يـدل عليـه لفـظ الشـعر»، وأرىٰ أنَّ اللفـظ يدل علىٰ التفسير الثاني كذلك؛ لأنَّ قوله: (أَنَّ مِنَ السَّـمَاحِ شَـجَاعَةً) مُطْلَـقٌ يَحتمـل المعنيَـيْنِ. لكـنَّ مـا

(١) إلىٰ هذا ذهب الخارْزَنْجِيّ والأعلم، والصحيح ما جاء في النِّظَام ٨/ ٧٨ عـن المؤرّخين مـن أنّ المعتصـم بُوِيـعَ لـه سـنة ثماني عَشْـرةَ ومئتين. انظر تاريخ الطبري ٥/ ٣٠٤.

(٢) شـرح التبريزي ١/ ٤١٨، وانظر شـرح مشـكلات ديـوان أبي تمـام ١٧٦، وشـرح الأعلـم ٢/ ٢٦، والنِّظَـام ٥/ ٣٩٧، وفيه: «(مُشَاشَة المال): خِياره. و(الثَّغْرَةُ): ثَغْرة النَّحْر... و(شَبَا الأَسِنّة): حَدُّها».

رجّحه ابن المستوفي أَوْجَهُ نحويًّا لسلامته من المحظور في الوجه الثاني، وهو حذف المعطوف من دون العاطف[1].

٥ – إِضْمَارُ مَرْجِعِ الضَّمِيرِ:

الأصل في مَرجع ضمير الغائب أن يكون لفظًا متقدِّمًا عليه وجوبًا؛ لأنَّ ضميرَ الغائب مُبْهَمٌ، لهذا اشتُرِطَ فيه من حيث الوضعُ وجودُ مُعَيِّنٍ مُخَصِّصٍ لَهُ، ولذلكَ عُدَّ من المَعارف، وهذا المُعيِّنُ المخصِّصُ (مَرجع الضمير أو مُفسِّره) الذي يبيِّن معنىٰ الضمير، ويكشف المقصودَ منه إنْ لم يتقدَّم ذِكْرُه تقدُّمًا لفظيًّا صريحًا علىٰ الأصل فإنه يكون متقدّمًا تقدّمًا معنويًّا؛ أي يَدلُّ عليه المعنىٰ وسياق الكلام؛ لأنَّهُ لا يَحسُن إضمار «ما لَيس عليه دليلٌ من لفظٍ ولا حالٍ مُشَاهَدَةٍ»[2]، ومن هذا الإضمار قوله تعالىٰ: ﴿مَا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَآبَّةٍ﴾ [النحل: ٦١]، فإنَّ قوله (مِنْ دَابَّةٍ) دَلَّ علىٰ المُراد، وهو (الأَرْض)؛ لأنَّ الدَّبيب لا يكون إلا في الأرض، مع أنَّ الأرض لم يَجْرِ لها ذِكْرٌ، ونظيرُه قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ [القدر: ١]، فالهاء في قوله: (أَنْزلناهُ) للقرآن العظيم، ولم يَجْرِ لهُ ذِكْرُ، لأنَّ الآيةَ أوّلُ السورة[3].

وأجاز النحاةُ في حالات قليلةٍ محدَّدة عَوْدَةَ الضَّمير علىٰ متأخِّرٍ لفظًا ورتبةً علىٰ شريطة التفسير، وهذا ليسَ بمطّرد في الكلامِ كلِّه، إنّما يخصُّون به بَعْضَهُ، وعدَّهُ النُّحاة من المتقدِّم حُكمًا إذا تقصَّدَ المتكلِّم إبهامَه[4].

والإضمار[5] قبل الذِّكْرِ خِلافُ مُقتضىٰ الظاهر، وقد صرَّح النحاةُ بأنه ليس بقياس، وأنّ عدم الإضمار أرجحُ من الإضمار، وأنَّ الكوفيين منعوه في باب التنازع، حتَىٰ إنَّ الكسائي أجاز حذف

---

(١) انظر ما ذكَرَه ابن هشام في رأس هذا العنوان (حذف المعطوف).

(٢) الأصول في النحو ٢/ ٢٤٧، وانظر الإنصاف ١/ ٩٦، وشرح الكافية ٢/ ٤٠٤-٤٠٧، ٤١٣.

(٣) انظر معاني القرآن وإعرابه للزّجّاج ٣/ ٢٠٦، والكشّاف ٦/ ٤٠٩، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٢٩٦، والبحر المحيط ٥/ ٤٩٠.

(٤) انظر الأصول في النحو ١/ ٤١٩، وشرح الكافية ٢/ ٤٠٥-٤٠٧، والمغني ٦٣٥-٦٤١، والنحو الوافي ١/ ٢٥٨-٢٦١.

(٥) «الإِضمار: هو تَرْكُ الشَّيء مع بقاء أَثَرِه» التعريفات ١٣-١٤.

الفاعل فِرارًا من إضماره قبل الذكر في نحو: أَكَرَمَنِي وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا[1]، وقد مضىٰ شيء من الحديث عن الإضمار في مَطلب إضمار الفاعل.

وقد حَفَل شعر أبي تمام بالأبيات التي أُعِيدَتْ ضمائرُ الغائب فيها علىٰ ما لم يَجْرِ له ذكر، ولا سيّما في مطالعِ القصائد، وإذا كان هذا يُعدّ إعراضًا منه عن تحذير النحاة من المبالغة في الاستناد إلىٰ هذا الإضمار إلا عند وجود قرينة واضحة، فإنه في الوقت نفسِهِ يُعَدُّ ميلًا إلىٰ نظرة أرباب البلاغة الذين أجازوا هذا الإضمار أو الإبهام إذا قُصِدَ بِهِ تفخيمُ شأنِ الـمُضْمَر[2]. لكنَّ هذا لم يمنع بعضَ النّقّاد الكبارِ من عَدِّه عيبًا في شعر أبي تمام، كقول الآمِديّ: «ومن رديء ابتداءات أبي تمام... قوله: [الطويل]

هُنَّ عَوَادِي يُوسُفٍ وَصَوَاحِبُهْ فَعَزْمًا فَقِدْمًا أَدْرَكَ النَّأْيَ طَالِبُهْ[3]

وإنَّما جعلَه رديئًا قولُه: (هُنَّ) فابتدأ بالكِناية عن النِّساء، ولم يجر لهنّ ذكر بعد»[4]، ووافقه في ذلك ابن شرف القيرواني فعَدَّه رديئًا ومن الافتتاحاتِ الثَّقيلة لابتدائه بمُضْمَرٍ علىٰ غير مُظْهَر قَبْلَه[5]. لكنَّ التبريزي تعقَّب الآمديّ، وناصر أبا تمام بقوله: «وليس الإخبارُ قبلَ الذِّكْرِ بِعَيْبٍ، إذا كان المعنىٰ مفهومًا...»، وقد سبق أبا تمام في إضمار (النساء) الشاعرُ أبو كبير الهُذلي في قوله: [الكامل]

مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدٌ حُبُكَ النِّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلِ[6]

قال المرزوقي: «والضميرُ في (حَمَلْنَ) للنِّساء، ولم يَجْرِ لَهُنَّ ذِكْرٌ، ولكن لما كان المرادُ مفهومًا جاز إضمارها»، وبذلك يَضْعُف نقد الآمديِّ وابنِ شرفِ القيرواني لأبي تمام. ويزيدُ قولَهما ضَعفًا افتتاحُ

---

(١) انظر الإنصاف ١/ ٨٧، وشرح الكافية ١/ ٢٠٥، ٣/ ٤٣، والمغني ٦٦١-٦٦٢، وشرح ابن عقيل ١/ ٥٢٨، والكُلّيّات ١/ ٢١٢.

(٢) انظر شرح الكافية ٢/ ٤٠٧، والكليّات ١/ ٤١٣.

(٣) شرح التبريزي ١/ ٢١٦، وروايته: (أَدْرَكَ السُّؤْلَ)، وانظر شرح الأعلم ١/ ٨٨، وفيه: (العَوَادِي): الصَّوارِف عن الحقّ. (صَوَاحِبُه): أي صواحب كَيْدِه والمكْرِ به. (قِدْمًا أَدْرك...): أي قديمًا أدرك سُؤلَه مَنْ طَلَبه وسَعَىٰ له.

(٤) الموازنة ٢/ ١٧.

(٥) رسائل الانتقاد ٥٦.

(٦) البيت له في الكتاب ١/ ١٠٩، وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١٠٧٢، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٨٥، والخزانة ٨/ ١٩٢، وشرح أبيات المغني ٨/ ٨٢، وفيه: (الحُبُك): ما يُشَدُّ به النِّطاق. (النِّطاق): شُقَّة تَلْبَسُها المرأة وتَشُدّ به وَسَطها، (المُهَبَّل): المعتوه، أو المُثْقَلُ اللَّحْم.

الله تعالىٰ سورة (عَبَسَ) بإعادة الضمير علىٰ غير مظهر بقوله: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ﴾ [عبس: ١]، وكذلك سورة القَدْر السابقة...

ومن هذا الإضمار قول أبي تمام يصف الخمر ضمن قصيدة يمدح بها محمَّد بن حسّان الضبِّي: [الكامل]

جَهْمِيَّةُ الأَوْصَافِ إِلَّا أَنَّهُمْ ... قَدْ لَقَّبُوهَا جَوْهَرَ الأَشْيَاءِ[1]

قال ابن المستوفي: «قال أبو العلاء: (الوُصَّاف)[2] أجود في الرواية من (الأَوْصَافِ)، لقوله: (لَقَّبُوهَا)، فأعاد الضمير إلىٰ المذكورِينَ، فهو أحسن من الرواية الأخرىٰ». فأبو العلاء يرجّح الرواية الثانية تخلُّصًا من إعادة الضمير علىٰ ما لم يجر له ذكر، لكنّه في قصيدة أخرىٰ فعل العكس، فقال في قول أبي تمام مادحًا الحسنَ بن وَهْب: [المنسرح]

نِعْمَ مَتَاعُ الدُّنْيَا حَبَاكَ بِهِ ... أَرْوَعُ لَا جَيْدَرٌ وَلَا جِبْسُ

أَصْفَرُ مِنْهُ كَأَنَّهُ مُحَّةُ الـ ... ـبَيْضَةِ صَافٍ كَأَنَّهُ عَجْسُ[3]

قال علىٰ ما جاء في النِّظَام: «الرواية الصحيحة (أَصْفَرُ مِنْهَا)، يعني الخيل، أَضمرَ قبل الذِّكْر؛ لأنَّ المعنىٰ دالٌّ علىٰ ذلك، ومَن روىٰ (مِنْهُ) فهو جائز، إلا أنّه ضعيف، كأنّه يريد أصفرُ من عَطاءِ الممدوح»، أما الصُّولي فقد أعاد الضمير علىٰ (مَتَاعِ الدُّنْيَا) في البيت الذي قَبْلَه، «وقال غيرُهما: (الهَاءُ) في (مِنْهَا) لـ(الدُّنْيَا)»، فلا إضمَارَ علىٰ الوَجْهيْنِ الأَخيرَيْنِ، لكنْ يؤيِّدُ ما ذهبَ إليه أبو العلاء في أنَّ الضميرَ للخيل بيتٌ مثلُه في قصيدة سينيّة أخرىٰ يمدح فيها أبو تمام مالكَ بنَ طوقٍ التَّغلبيّ ويطلب منه فرسًا: [المنسرح]

---

(١) شرح التبريزي ١/ ٣٠، وانظر شرح الأعلم ١/ ٢١٤، والنِّظَام ١/ ٢٤٦، وهمزيَّات أبي تمام ٢٣، وفيه: «(الجَهْمِيَّة): فِرقة دينيّة، تُنْسَب إلىٰ جَهْم بن صَفوان [ت ١٢٨هـ]، وكان يذهب إلىٰ أنَّه لا فِعْل... لأحدٍ غير الله تعالىٰ، وإنّما تُنْسَب الأعمال إلىٰ المخلوقين علىٰ المجاز... فالجَهميّة يَصِفون الأشياء جميعَها بالضّعف والعجز... يَعْجَب للخمر التي صَدَقَ عليها نعتُ الجَهمية لها بالضعف أَنْ يُسمِّيَها غيرهم من الناس (جَوهرَ الأشياء)؛ أي أصلها...».

(٢) هذه رواية الأعلم، ونُسبت إلىٰ الآمدي في النِّظَام.

(٣) شرح التبريزي ٢/ ٢٢٥، وانظر شرح الصولي ١/ ٥٥٧، والموازنة ٤/ ٤٠٥، وشرح الأعلم ٢/ ٩٢، وشرح عطيّة ١٥٧، وشرح الخيّاط ١٦٧، وبدر التمام ١/ ٣٨٧ وروايتها ما عدا التبريزي: (أصفر منها) وفيها: (المَتَاع): كل ما استُمتِع بن، وأراد به هنا فرسًا حمله عليه الممدوح. (الأروع): المُعجِبِ المنظر. (الجَيْدَر): القصير. (الجِبْس): الجَبَان أو الثقيل: (عَجْس): مِقبض القوس، ويكون أملس مَصقولًا.

أَحْمَـــرَ مَنْهَـــا مِثْـــلَ السَّـــبِيكَةِ أَوْ أَحْـــوَىٰ بِـــهِ كَـــاللَّمَىٰ أَوْ اللَّعَـــسِ[1]

وقد سبق أبا العلاء في القول بهذا الإضمار الآمديُّ، ووافقه الأعلم، لكنَّ الآمِديَّ استقبح ما استحسنه أبو العلاء، وبالغَ في الإنكار علىٰ أبي تمام. فقال: «وقوله (أحمر منها): يريد (الخيل)، ولا شيء أقبح من قوله: (منها)، وليست به إليها حاجة»، وزاد من الإيضاح عن تحامله عليْهِ في تعقيبه علىٰ البيت الأوّل، قال: «قوله (أصفرُ منها) مثل قوله في القصيدة التي قبلها: (أحمرُ منها) يريد من (الخَيل)، وهي في هذا الموضع عِيٌّ قبيحٌ، ولُكْنةٌ تَزيد علىٰ كُلِّ لُكْنَة»، وكِلا قَوْلَيْهِ فيه تعصُّبٌ عليهِ بلا دليلٍ، ولا يُعَدُّ قولُه: «وليستْ به إليها حاجةٌ» دليلًا؛ لأنّها من حشو البيت، وحاول الآمِديّ أن يستدلّ علىٰ نقده للطائي، فأضاف علىٰ نصه الأخير كلامًا نقله عنه ابن المستوفي، ولم يرد في الموازنة، قال: «وأظنُّه عَثَر بمعنىٰ حُمَيد بن ثور، وهو أوّلُ قصيدة يصف ناقة: [الطويل]

وَصَـــهْبَاءَ مِنْهَـــا كالسَّـــفِينَةِ نَضَّـــجَتْ بِـهِ الحَمْـلَ حَتَّـىٰ زَادَ شَـهْرًا عَدِيـدُهَا[2]

قوله: (مِنْهَا) يريد: من الإبل، ولم يجر لها ذكر، وليس هذا في الرداءة كقول أبي تمام؛ لأنَّ هذا اخترعَ الكلامَ في الحال، وأبو تمام يُطيل الرويّة، وهو متَّبِع، وسبيله ألّا يَحْتَذِيَ إلا علىٰ أحسن الألفاظ والمعاني». إن المتأمِّل في قول الآمديّ يجد أنه سَوَّغ لحُميد ما أخذه علىٰ أبي تمام مع أن حُمَيْدًا أعاد ضميرَيْنِ علىٰ غير مذكور، أحدهما ما ذكره هو، وثانيهما إعادته الضمير في (به) علىٰ (ولد الناقة) علىٰ ما نَقَلْتُ في الهامش، ولم يَجْرِ له ذكر! ولا دليل للآمدي علىٰ أن حُمَيدًا اخترعَ هذه القصيدةَ علىٰ الحال، ثم إن بَيْتَي أبي تمام تقدَّم عليهما بيتان فيهما ذكر (الفَرَس) وهو قرينة دالّة علىٰ (الخيل)، أمَّا بيتُ حُمَيد فليس قبله بيت؛ لأنّه مطلع القصيدة.

وهذا القدر كافٍ لإعطاء صورة عن هذه الظاهرة في شعر أبي تمام، والبحث يطول بذكر سائر الأبيات[3] المشتملة علىٰ هذه الظاهرة.

---

(١) شرح التبريزي ٢/ ٢٣٥، وانظر الموازنة ٤/ ٤٠١، ٤٠٦، وشرح الأعلم ١/ ٢٦٧، ٢/ ٩٢، والنِّظَام ٩/ ١٩١-١٩٢، وجاء في شرح الأعلم: (الأَحْوَىٰ): الضّارب إلىٰ السّواد. (اللَّمَىٰ): سُمْرة في الشَّفَتين، (اللَّعَس): حُمْرة في سواد. قال الآمدي: «وهذا كلُّه إنّما يأتي به لِشدّة محبّته للإغراب».

(٢) ديوانه ٦٥، وفي هامشه: «(الصَّهباء): الناقة التي فيها حُمْرة وبياض... و(التَّنْضِيج): أن تزيدَ أيامًا علىٰ مدّة حملها المعهودة... الضمير في (به) عائد إلىٰ ولدها».

(٣) انظر شرح التبريزي ١/ ٦٦ (ب٥٥)، ١٩٩ (ب٣)، ٤٣٧ (ب٣٩)، ٢/ ٣٢ (ب١)، ٥٥ (ب٤٢)، ٣٧٦ (ب١)، ٣/ ١٩ (ب٤٦)، ١٥٢ (ب١٣)، ٢٨٩ (ب١)...

المبحث الثالث

حَذْفُ الفِعْلِ، وحَذْفُ الجُمْلَةِ، وتَعَدُّدُ الحَذْفِ

المطلب الأوّل – حذفُ الفِعْلِ:

رَصدَ النُّحَاةُ ظاهرة حذف الفعل في الكلام العربي في عصر الاحتجَاج، فأَقرُّوه، ووجدوا أنَّ حذفَ الفعل يطَّرِد في مواضع، ويَكْثُر ويَحْسُن في مواضع، ويكون غيرَ ذلك... ومن شواهدهم علىٰ حذف الفعل قوله تعالىٰ: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْۚ قَالُواْ خَيْرًاۗ﴾ [النحل: ٣٠]، والتقدير: أنزلَ خيرًا، فحذف الفعل (أَنْزَلَ)[١].

١ – حَذْفُ الفِعْلِ وَحْدَه:

أكثرَ أبو تمام من حذف الفعل في شعره، وتنوّعت الأساليب التي وقع فيها هذا الحذف، وكثيرًا ما كان يحذف الفعل مع فاعله، وأحيانًا مع فاعله ومفعوله، ونادرًا ما كان يحذف الفعل وحده، ومن هذا النادر قوله يذكر غُلامًا أهداه له الحسن بن وَهْب: [الكامل]

قَدْ جَاءَنَا الرَّشَأُ الَّذِي أَهْدَيْتَهُ ... خَرِقًا، وَلَوْ شِئْنَا لَقُلْنَا: المَرْكَبُ[٢]

قوله: (المَرْكَبُ) فاعل، يريد (جَاءَ المَرْكَبُ)، فحذَف الفعل وحده، ويجوز تقديره: (جاءنا المَرْكَبُ)، وحَسُنَ هذا الحذف لقوله (جاءنا) في أول البيت.

ومن هذا الحذفِ والفعلُ المحذوفُ مبنيٌّ للمجهول قوله يمدح محمَّد بن عبد الملك بن صالح الهاشميّ: [المنسرح]

مُهَذَّبٌ قُدَّتِ النُّبُوَّةُ وَالإِسْـ ... ـلَامُ قَدَّ الشِّرَاكِ مِنْ نَسَبِهْ[٣]

---

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٧٩٤، والمغني ٧٨٧، ٨٢٧–٨٢٨، والدرّ المصون ٧/ ٢١٤.

(٢) شرح التبريزي ١/ ١٣٥، وفيه أنَّ (الخَرِق) هو المُنْدَهش المتَحيِّر، وأنَّ أصل (الخَرَق) هو الضّعف في القوائم من النِّعمة.

(٣) المصدر السابق ١/ ٢٧١.

حيث أضمر الفعل بعد الواو، والتقدير: (وَقُدَّ الإِسْلَامُ)، وتقديرُ هذا الفعل واجبٌ؛ لأنّه أنَّثَ الفعل (قُدَّتْ)، وَلَمْ يغلِّب المذكَّر علىٰ المؤنَّث، فهو من عطف الجمل، ولو كان قال: قُدَّ النُّبوّة والإسلام لجاز، ولم يُحْتَجْ إلىٰ إضمار فعل بعد الواو، ولعُدَّ ذلك من باب عطف المفردات[1].

٢ – حَذْفُ الفِعْلِ مَعَ الفَاعِلِ بَعْدَ (قَلَّما):

حذف أبو تمام الفعل مع فاعله بعد (قلَّما) في قوله في قصيدة قيل إنّها في مدح الحسن بن وَهْب: [الكامل]

والفَقْرُ أَعْذَبُ مِنْ نَدَى مُتَلَثِّمٍ ... بِكُلُوحِ مُشْتَمِلٍ بِحُمَّىٰ نَافِضِ

فَإِذَا أَنَالَ، وقلَّما، فَكَأَنَّمَا ... قَرَضَ المُنَوَّلُ لَحْمَهُ بِمَقَارِضِ[2]

قال التبريزي: «أي: (وقلّما يُنيل)، فحذفَ الفعل بعد (قلّما) لما في الذي قبله من الدلالة عليه، ومثله يَحْسُنُ في الكلام». وكلام التبريزي حسنٌ، لكنّ الظاهر أنَّ قولَ أبي تمام مُخالِفٌ لِمَا نصَّ عليه النحاة من وجهين، الأول أنَّ ظاهر كلام ابن هشام يفيد بوجوب التصريح بالفعل بعد (قلَّما)[3]، والثاني أن (ما) الزائدة الكافَّة عن عمل الرفع تجيء بعد الفعل (قَلَّ) إذا أُرِيدَ به النَّفيُ التّامُّ، فقولك: (قَلَّمَا تَقُولُ) بمعنىٰ: (مَا تَقُولُ)[4]، و(قَلَّمَا) في بيت أبي تمام غيرُ مفيدٍ للنّفي التامّ؛ لقوله بداية: (فَإِذَا أَنَالَ) الذي يدلُّ علىٰ أنَّ الإِنالة تحصُل منه أحيانًا، وكذاك فسَّره التبريزي.

٣ – حَذْفُ الفِعْلِ العَامِلِ فِي المَصْدَرِ:

ومن الكثير الذي كان أبو تمام يَحذف فيه الفعل مع فاعله أو مع فاعله ومفعوله إنابته المصدر عن الفعل المحذوف، من ذلك قوله يهجو عُتْبَةَ بن أبي عاصم، شاعرَ أهل حمص: [الكامل]

---

(١) انظر الروض الأنف ١/ ٧٥، والجنىٰ الداني ١٦١-١٦٢.

(٢) شرح التبريزي ٤/ ٦٧٢ (زياداته)، وانظر بدر التمام ١/ ٤٢٧، وفيه: (الكُلُوح): تَكَشُّرٌ في عُبُوس. (الحُمَّىٰ النَّافِض): البَرْدَاء والقُشَعْرِيرَة. (المُنَوَّل): المُعْطَىٰ له النَّوال.

(٣) انظر المغني ٤٠٣.

(٤) انظر الجنىٰ الداني ٣٣٣، ومُوصِل الطُّلّاب إلىٰ قواعد الإعراب ٢٦٥، وشرح أبيات المغني ٥/ ٢٤٥، ونقل الصَّبَّان في حاشيته علىٰ شرح الأشموني ٢/ ٥٢٥ عن الشاطبي أنَّ (قلَّما) للنفي المحض، لكنّه فسّر كلامه بقوله: (أي غالبًا)، ونقل عن الرَّضي أنّها قد تُستعمل لإثبات الشيء. اهـ. قلت: لكنّ كلام الرضي في شرح الكافية ٤/ ٣٢٩ لا يدلّ علىٰ ما قال، ولم أجد من صرَّح بدلالتها علىٰ الشيء القليل غير الكَفَويّ في الكُلِّيَّات ٤/ ٥٦، وكذا نقل عنه الغلاييني في جامع الدروس العربية ١/ ٥٦ ثمّ أثبت بأدلة قويّة وحُجَجٍ دامغة أنّها لا تفيد إلا النفي التام.

يَــا عُتْبَــةُ ابْــنَ أَبِي عُصَــيْمٍ دَعْــوَةً شَــنْعَاءَ تَصْــدِمُ مِسْــمَعَيْكَ فَتَصْــعَقُ[1]

نصبَ (دعوةً) علىٰ المصدر، والتقدير: (أدعوك دعوةً)، فحذف الفعل بفاعله ومفعوله.

٤ – حَذْفُ الفِعْلِ وَالإِبْقَاءُ عَلىٰ مَفْعُولِهِ:

ومنه حذف الفعل والإبقاء علىٰ مفعوله، كقوله يمدح الحسن بن وهب وكتَبَ بها إليه من الموصل والحسن ببغداد: [الوافر]

لَيَالِــيَ نَحْــنُ فِــي وَسَــنَاتِ عَــيْشٍ كَــأَنَّ الــدَّهْرَ مِنْهَــا فِــي وَثَــاقِ

وَأَيَّامًــا لَنَــا وَلَــهُ لِــدَانًا عَرِينَــا مِــنْ حَوَاشِــيهَا الرِّقَــاقِ[2]

(ليالِيَ) و(أَيَّامًا) مفعولان لفعلين محذوفين، والتقدير: (أَذكرُ لَيَالِيَ) و(وَأَذكرُ أَيَّامًا)، الأول تقدير التبريزي، والثاني تقدير ابن المستوفي، ونقل الأخير عن الخارْزَنْجِيّ ما يُفيد أنه خرَّج الأوّل علىٰ أنه ظرف، لقوله: «كَانَ مَا وَصَفْتُ لَيَالِيَ نَحْنُ كُنَّا فِي خِصْبٍ...».

٥ – حَذْفُ الفِعْلِ بَعْدَ اسْم الاسْتِفْهَامِ:

ومنه حذفُ الفعلِ الذي يلي اسمَ الاستفهام؛ أي الفعلِ الـمُسْتَفْهَمِ عنه – وقد نصَّ النحاة علىٰ جواز هذا الحذف[3] – كقول أبي تمام يمدح أحمد بن أبي دُوَاد ويعتذر إليه: [الوافر]

فكَيْــفَ وَعَتْــبُ يَــوْمٍ مِنْــكَ فَــذٍّ أَشَــدُّ عَــلَيَّ مِــنْ حَــرْبِ الفَسَــادِ؟![4]

---

(١) شرح التبريزي ٤/ ٣٩٥، وانظر النِّظَام ١١/ ٤١٣، وانظر أمثلة أخرىٰ منه في شرح التبريزي ١/ ٦٠ (ب٤٤)، ٢/ ١٠٢ (ب٥)، ١٩٩ (ب٩)، ٣٠٣ (ب١٠)، ٣٦٦ (ب٢٠)، ٣/ ٣٥ (ب٣)، ٢٨٣ (ب٢)، ٤/ ٨٨ (ب٣)...

(٢) شرح التبريزي ٢/ ٤٢٦، وانظر شرح الأعلم ٢/ ١٢٤، والنِّظَام ١١/ ٣٤٨، وفيها: (وَسْنَاتُ عَيْشٍ): رَخاؤه وخِصْبُه (اللِّدَانُ): النَّاعِمةُ. (حَوَاشِيها الرِّقَاق): كناية عن حُسْنِها وَرِقَّةِ العَيْشِ فيها. وانظر أمثلة أخرىٰ لهذا الحذف في شرح التبريزي ١/ ٩٥ (ب٧)، ٣٥١ (ب٢٥)، ٤١٥ (ب٢٨)، و٢/ ٨١ (ب٦)، ٢٥٥ (ب٥]، ٣٨٥ (ب٣٩)، ٣/ ٢٤٤ (ب٥٩)...

(٣) انظر شرح الكافية ٢/ ٦٩.

(٤) شرح التبريزي ١/ ٣٥٦، وانظر شرح الأعلم ١/ ٤٥٩، وفيهما أنَّ (حَرْبَ الفَسَاد) كانت بين طيِّئ في الزمن الأول، أو هي حرب الفِجَار التي كانت بِحَرَمِ الله. وانظر أمثلة أخرىٰ لهذا الحذف في شرح التبريزي ١/ ٢٢٧ (ب٢٦)، ٣٧٦ (ب٣٣)، ٢/ ١١٦ (ب٣١)، ٤٣٠ (ب١)، ٣/ ١٤٦ (ب٨)...

قدَّرَ الأعلم الفعل المحذوف بقوله: «فكيف أَذُمُّكَ وَسُخْطُ يَوْم...»، واسم الاستفهام (كيف) والجملةُ بعدَه حالانِ من الفاعل في الفعل المضمر (أَذُمُّ)، والتقدير: (بأيِّ حالِ أَذُمُّكَ والحال أنَّ عِتَابَ يومٍ مِنْكَ...)، ويجوز أن يُقدَّر: (فكيفَ يقع مِنّي هِجاء أَو ذَمٌّ والحالُ أَنَّ عَتْبَ يَوْم...) ويكونُ (كَيْفَ) حالًا من (هِجَاء)، وجملة (وَعَتْبُ يَوْمٍ...) حالًا من الضمير في (مِنّي)[1]. والاستفهام خرج عن معناه الحقيقي إلىٰ التعجب، وكذلك الأمرُ في المواضع المشار إليها في الهامش.

٦ – حَذْفُ الفِعْلِ المُتعَلّقِ بِهِ الجَارُّ والمَجْرُورُ:

وحَذَفَ أبو تمام الفعلَ المتعلِّقَ بهِ الجارُّ والمجرورُ، كقولِهِ في مدح أَبي دُلَفَ القاسمِ بنِ عيسىٰ العِجْلي: [البسيط]

بِالبِيضِ قَدْ أَنِفَتْ إِنَّ الحُسَامَ إِذَا ... هَجِيرَةٌ حَرَّضَتْهُ سَاعَةً أَنِفَا[2]

قوله (بِالبِيضِ) جارّ ومجرور يستدعي متعلَّقًا، قدّره الأعلم بقوله: «نُضَارِبُهم بِالبيضِ»، وقدَّره صاحب بدر التمام بقوله: «قَتَّلْتَهُمْ بِالسِّيوفِ»، ويَحتمل أنْ يكون متعلَّقه هو الفعل (كَتَبْتَ) في البيت بعده، وهو قوله: [البسيط]

كَتَبْتَ أَوْجُهَهُمْ مَشْقًا وَنَمْنَمَةً ... ضَرْبًا وَطَعْنًا يُقَاتُ الهَامَ والصُّلُفَا

٧ – حَذْفُ الفِعْلِ فِي بَابِ العَطْفِ:

وورد هذا الحذف في باب العطف، فقد حَذَفَ أبو تمام الفعل وهو معطوف عليه، وحَذَفَهُ وهو معطوف بلا عاطف، وحذفه وهو معطوف مع عاطفه.

أ – حَذْفُ الفِعْلِ المعطوفِ عليه:

فمن الأول وهو حذف الفعل المعطوفِ عليه قولُه في مقدّمة قصيدة في مدح أبي الحسين محمَّد بن الهيثم بن شُبانة يذكر حزنه علىٰ رحيل أحبّته عنه: [الطويل]

---

(١) انظر المغني ٢٧١-٢٧٢.

(٢) شرح التبريزي ٢/ ٣٧٢، وانظر شرح الأعلم ١/ ٤١٦، وهبة الأيام ١١٣ الهامش (١)، وبدر التمام ١/ ٤٥٨، وفي الأوّلَيْن: (هَجِيرَةٌ): حَرُّ الهَاجِرة، أو حَرُّ الحرب ونِيرانُها (أَنِفَ): اشتدّ غَضَبُه. (مَشْقًا): طويلًا رقيقًا. والمَشْقُ: سُرْعةُ الكِتابةِ والطَّعْنِ. (مُنَمْنَمًا): صغيرًا مضبوطًا، (يُقَات) من القُوت. (الصُّلُف): نواحي الأعناق.

وَأَبْقَـوا لِضَـيْفِ الحُـزْنِ مِنِّـي بَعْـدَهُمْ قِـرًى مِـنْ جـوًى سَـارٍ وَطَيْفٍ مُعَـاوِدِ[1]

هـذا ثالـث بيـت في القصيدة، ولم يَـرِدْ في البيتـين السـابقين لـه فعـلٌ مناسِـب يُعطـف عليـه قولُـه: (وَأَبْقَـوْا)، لـذلك قَـدَّرَ لـه الخَـارْزَنْجِيّ فِعـلًا معطوفًـا عليـه كـما نَقَلْـتُ في الهـامش، فقـال: «ارْتَحَلُـوا وأَبْقَوْا...»، وقد ورد نحوٌ من هذا في القـرآن الكـريم، كقولـه تعـالىٰ: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾[آل عمـران: ١٤٢]، فقـد ذُكِـر أن (أَمْ) متَّصـلة، وأنَّ التقـدير: (أَتعلمـون أنَّ التكليـفَ يُوجِـبُ ذَلِـك أم حَسِـبْتم...) أو (أَعَلِمْـتُم أنّ الجنـةَ حُفَّـتْ بالـمَكَاره أم حَسِبْتُم...)[2]. وذِكْرُ أبي تمام الفَقْدَ والبَيْنَ في البيتَ السابق له قرينةٌ دالَّةٌ علىٰ الفعل المحذوفِ، ولعلَّـه لم يَذْكُرِ هذا الفعلَ استكراهًا منه لتكرار الألفاظ الدّالَّة علىٰ الارتحال، لأنَّه عِلَّةُ حُزْنِهِ وكَـمَدِهِ.

ب – حَذْفُ الفعلِ المعطوفِ مِن دونِ العاطفِ:

ومن الثاني – وهو حذف الفعل المعطوف من دون عاطفه – قول أبي تمام يمدح المأمون: [الكامل]

فِـي دَوْلَـةٍ لَحَـظَ الزَّمَـانُ شُـعَاعَهَا فَارْتَـدَّ مُنْقَلِبًـا بِعَيْنَـيْ أَرْمَـدِ

مَـنْ كَـانَ مَوْلِـدُهُ تَقَـدَّمَ قَبْلَهَـا أَوْ بَعْـدَهَا فَكَأَنَّـهُ لَـمْ يُولَـدِ[3]

قوله: (أو بعدها) خرّجه التبريزي علىٰ ثلاثة أوجه، قال: «تقديرُ الكلام: أَوْ تأَخَّرَ بعدها، فحـذف (تأَخَّرَ)؛ لأنَّ قوله (بَعْدَهَا) يَدُلُّ عليه، ويجوز أنْ يكون – وهو الأقرب –: مَـنْ كَـانَ مَولِـدُه قبلهـا، أو كان مَولِدُهُ بعدَها، ويجوزُ أنْ يكونَ خبرُ (كانَ) قولَه: (قبلها)، ويكونُ التقديرُ: (مَنْ كان مولِدُه قبلهـا أو بعدها فكأنَّه لم يُولَدْ، ويكون قولُه (تَقَدَّمَ) في موضع الحال علىٰ أنْ يُضْمَر معه (قَدْ)، أو تَجْعَلـه عـلىٰ مذهب الأخفش...» والاستشهاد بالبيت واردٌ علىٰ الوجهين الأَوَّلَيْنِ، والوجه الثـاني أَوْلَىٰ وأَقـوىٰ في الصّناعة النحوية؛ لأنَّ فيه حذفًا من الثاني لدلالـة الأول عليـه، وهـو المقـدَّمُ والكثـيرُ عنـد النُّحـاة[4]؛

(١) شـرح التبريزي ٢/ ٦٨، وانظر النِّظَام ٦/ ٢٢٥، وجاء فيه: «وقال الـخَارْزَنْجِيّ: يقول: ارتَحَلُوا وأَبْقَوا للحَزِينِ جوًى يَسْرِي إليه، و[طيفاً] يُعَاوِدُهُ ويَزورُهُ».

(٢) انظر البحرالمحيط ٣/ ٧٢ والدر المصون ٣/ ٤٠٩، والمغني ٨٢١.

(٣) شـرح التبريزي ٢/ ٤٨-٤٩، وانظر شـرح الأعلم ٢/ ٥٨، والنِّظَـام ٦/ ٦٣-٦٤ ويُفهـم مـن شـرح الأخـيرَيْن أنّ أبـا تمام يريد أن دولةَ المأمون جديدة نافذة، أراد الزَّمان أن يُصيبَها بِعَيْنَيْهِ، فأَغْشَـاه شُـعَاعُها فارتـدَّ رَمِـدًا، ومـن ولَـدَ قبـل دولته أو بعدها فكأنّه لم يُولَد؛ لأنّه لم يَرَ من فائدة الدنيا وخيرِها شيئًا.

(٤) انظر شـرح قطر الندىٰ ٢١٣، والمغني ٦١٧.

ولذلك وصفه التبريزي بأنه الأَولىٰ، وعليه فسَّر الأعلم البيت. ويُبْعِدُ الوجهَ الأوّلَ أنَّ حذفَ المعطوف يجب أنْ يُحْذَفَ معه العاطف[1].

جـ - حَذْفُ الفعلِ المعطوفِ مَعَ العَاطفِ:

ومن الثالث – وهو حذف الفعل المعطوف مع عاطفهِ – قوله يمدح محمَّد بن الهيثم بن شُبانة: [الطويل]

بَلَوْنَاهُ فِيهَا مَاجِدًا ذَا حَفِيظَةٍ ... وَمَا كَانَ رَيْبُ الدَّهْرِ فِيهَا بِمَاجِدِ[2]

نصبَ (مَاجِدًا) بفعلٍ محذوف معطوفٍ علىٰ (بلوناه)، والتقدير: (بَلَوْنَاهُ فِيهَا فَوَجَدْنَاهُ مَاجِدًا)، فحذَفَ العاطفَ والفعلَ المعطوفَ وهو الوجه.

وقد يكون هذا الفعل المعطوفُ المحذوف عاملًا في المصدر، كقول أبي تمام في مقدّمة قصيدة في مدح أحمد بن أبي دُوَاد بدأها بالنسيب: [الكامل]

بَيْضَاءُ يَصْرَعُهَا الصِّبَا عَبَثَ الصَّبَا ... أُصُلًا بِخُوطِ البَانَةِ الأُمْلُودِ[3]

فقوله: (عَبَثَ) مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف علىٰ قوله: (يَصْرَعُهَا)، قال التبريزي: «نصبَهُ علىٰ المصدر؛ أي (الصِّبَا يَصْرَعُهَا وَيَعْبَثُ بِهَا عَبَثَ الصَّبَا بِخُوطِ البَانِ أُصُلًا)»، وهذا نظيرُ قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ ۝٦ وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ ﴾ [الصافات: ٦-٧]؛ أي: وحَفِظْنَاها حِفظًا[4]، فَحَذَفَ العامل.

٨ – حَذْفُ الفِعْلِ (كَانَ):

ومن الظواهر التي وردت في ثلاثة أبيات من شعر أبي تمام حَذْفُ الفعل (كَانَ) الناقصة مع اسمها في سياقٍ لم ينصّ النحاة علىٰ جواز الحذف فيه، فقد اشترطوا للجواز تقدّم (إنْ) و(لَوْ) الشرطيتين عليها، وذكروا أنَّ الحَذْفَ من دونهما ليس سهلًا، وأنَّ الحذفَ ورد بعد (لَدُنْ) وأخواتِهِ، وهو قليل،

---

(١) انظر المغني ٨١٩.

(٢) شرح التبريزي ٢/ ٧٢، وانظر شرح الأعلم ١/ ٥٠٠، وبدر التمام ١/ ٢٧٢.

(٣) شرح التبريزي ١/ ٣٨٤، وانظر شرح الأعلم ١/ ٤٦٣، وفيه: (الخُوط): الغُصن. (الأُمْلود): الناعم، وخصَّ الصَّبَا، لأنها أعدلُ الرياح وأَطْيَبُهَا عندهم؛ وأحسن ما تكون في الأَصيل.

(٤) انظر معاني القرآن وإعرابه للزَّجَّاج ٤/ ٢٩٨، ومعاني القرآن للنحاس ٣/ ٤١١، والكشّاف ٥/ ٢٠١، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٠٨٨، والدّر المصون ٩/ ٢٩٢، والمغني ٦٢٣.

أو شاذ[1]. أمَّا أبو تمام فقد حذف (كان) واسمها بَعْدَ (لَقَدْ) في بَيْتَيْنِ، وبعد (قَدْ) في بيت، أمَّا البيتَانِ الأوَّلان فوردا في قصيدة واحدة، وهما قوله يمدح الأَفْشِين، ويذكرُ حالَ بابَكَ الخُرَّمِيِّ ومدينتِهِ البَذِّ بعد انتصارِ الأَفْشِين عليه: [الكامل]

فَأَعَادَهَا تَعْوِي الثَّعَالِبُ وَسْطَهَا ... وَلَقَدْ تُرَىٰ بِالأَمْسِ وَهْيَ عَرِينُ

أَخْلَىٰ جِلَادُكَ صَدْرَهُ ولَقَدْ يُرَىٰ ... وَفُؤَادُهُ مِنْ نَجْدَةٍ مَسْكُونُ[2]

فسياق الكلام في البيتين ومعناه يستدعِيان تقدير الفعل (كَانَ) بعد (لَقَدْ) في كلٍّ منهما، ولا يَصحُّ المعنىٰ من دونهما؛ لأنَّ الفِعلين (تُرَىٰ) و(يُرَىٰ) فعلان مُضارِعان يَدُلَّان علىٰ الزمن الحاضِر أو المستقبل، وأبو تمام إنّما قصد الزمن الماضي، بدليل قوله: (بالأَمْسِ) في البيت الأول؛ ولذلك قدَّر الأعلم (كَانَ) في تفسير البيتين، فقال في شرح الأول: «أَعَادَ البَذَّ[3] موضعًا للثَّعالب بعد أنْ كان عرينًا للأَسد»، وقال في شرح الثاني: «لـمَّا رَأَىٰ بَابَكُ جِلادَكَ بالسِّيف جَبُنَ وَخَلا صَدْرُهُ من الشّجاعة علىٰ أنَّه كان مَسْكُونَ الفُؤاد من نَجْدةٍ وجُرْأَةٍ».

أما البيت الثالث الذي حذف منه (كَان) بَعْد (قد) فهو قوله في مطلع مقطوعة هجا فيها ابن الأعمش: [مجزوء الخفيف]

قَدْ صَحَا القَلْبُ بَعْدَما ... قَدْ يُرَىٰ وَهْوَ مُنْتَشِي[4]

حذفَ (كان) بعد (قَدْ) في قوله: (قَدْ يُرَىٰ)، والتقدير: (قد كان يُرىٰ)، بدليل قوله: (بَعْدَمَا).

---

(١) انظر الكتاب ١/ ٢٦٤-٢٦٥، وشرح الكافية ٢/ ١٤٦، وأوضح المسالك ١/ ٢٦٣، وشرح شذور الذهب ١٨٧، والمغني ٤٠٨، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٩٣-٢٩٥، والأشباه والنظائر ٤/ ٦٠٧، والخزانة ١٠/ ٢٣٤.

(٢) شرح التبريزي ٣/ ٣١٦ (ب٤)، ٣٢٠ (ب٢٤). وانظر شرح الأعلم ٢/ ٧٠، ٧٣.

(٣) مدينةٌ بين أَذْرَبِيجَان وأَرَّان، وهي حِصْنُ بَابَكَ الخُرَّمِيّ الذي قاد فتنة ضدّ المأمون ثم المعتصم بالله أكثرَ من عشرين سنة إلىٰ أن تغلّب عليه الأَفْشين، فافتتح البَذَّ وأَسَرَ بَابَك، فقُتِل وصُلِبَ بسامَرّاء سنة (٢٢٣هـ). انظر تاريخ الطبري ٥/ ٣٣٢، ومعجم البلدان ١/ ٣٦١.

(٤) شرح التبريزي ٤/ ٣٨١.

المطلب الثاني – حَذْفُ الجُمْلَةِ:

وقع حذف الجملة في لسان العرب كما وقع فيه حذف المفرد، وقد عَلِمَ ذلك النحاة فأصَّلوه وبيّنوا مواضع جوازه ومنعه، وذكروا أنواع الجمل التي يجوز حذفها، منها أنَّهم نَصُّوا في باب جوازم الفعل المضارع علىٰ جواز حذف الشرط أو جوابِهِ، وضبطوا هذا الحذف بضوابطَ مشفوعةٍ بشواهدَ نثريةٍ وشعريّةٍ[1]، وقد جاء شيءٌ من هذا الحذف في شعر أبي تمام لكنّه نادر، وقد أشار أبو العلاء إلىٰ ذلك كما سيأتي.

١ – حَذْفُ جُمْلَةِ الشَّرْطِ:

من المواضع التي حَذَفَ فيها أبو تمام جملة الشرط قوله في مقطوعة غزلية: [الخفيف]

فَـأَثِبْني مِـنَ القَطِيعَـةِ بِالوَصْـ ... ـلِ وَإِلَّا فَـارْدُدْ فُـؤَادِي صَـحِيحَا[2]

يريد: (وإلا تُثِبْني... فَارْدُدْ) فحذف جملة الشرط (تُثِبْنِي) بعد (إلَّا)، ودلَّ عليها قوله (فَأَثِبْني)، وَقدِ استحسن صاحب (العين) هذا الحذف فأفاد أَنَّ غيرَ البيان أَحسن، وذكر ابن هشام أنَّه كثير، خلافًا لابن عقيل الذي ذكر أنَّ حذف الشرط والاستغناء عنه بالجزاء قليل[3]. وبيت أبي تمام نظير قول الأحوص الأنصاري: [الوافر]

فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ ... وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ[4]

أي: (وإِلَّا تُطَلِّقْهَا يَعْلُ).

٢ – حَذْفُ جُمْلَةِ جَوَابِ الشَّرْطِ:

وحذف أبو تمام جملة جواب الشرط أيضًا، نحو قوله في مقدمة قصيدة يمدح بها أبا سعيد محمَّد ابن يوسف الثَّغْرِيّ: [الخفيف]

فَقِفَا العِيسَ مُلْقِيَاتِ المَثَانِي ... فِي مَحَلِّ الأَنِيقِ مَغْنَىٰ الأَنِيقِ

---

(١) انظر أوضح المسالك ٤/ ٢١٤-٢٢١، وشرح شذور الذهب ٣٤٢-٣٥٠، والمغني ٨٤٧-٨٥١، وشرح ابن عقيل ٢/ ٣٨٠-٣٨٢.

(٢) شرح التبريزي ٤/ ١٧٩، وانظر مثله في ٣/ ٢١ (ب٣).

(٣) انظر العين ٨/ ٣٥١، والمغني ٨٤٢، وشرح ابن عقيل ٢/ ٣٨٠.

(٤) البيت في ديوانه ١٩١، وفي مصادر الهامش (١). وانظر الإنصاف ١/ ٧٢، والمقرَّب ١/ ٢٧٦، ورصف المباني ١٨٨، وشرح أبيات المغني ٨/ ٥.

إنْ يَكُــنْ رَثَّ مِــنْ أُنَــاسٍ بِهِــمْ كَــا نَ يُــدَاوَىٰ شَوْقِــي ويَسْــلَسُ رِيقِــي[1]

قال أبو العلاء: «... يقول: إنْ كان [المنزل] غودر من بعدهم كالثوب الرَّثِّ. ولم يأتِ لـ(إنْ) في هذا البيت جوابٌ، ولم تَجْرِ عادةُ الطائيّ بذلك، ولكن يتّفقُ للقائل في بعض الأحيان ما لم تجر عادتُه باستعماله. ويجوز أن يكون حَمَلَهُ علىٰ قوله: فقِفَا العِيسَ علىٰ هذا المنزل إنْ يكن قد سار أهله عنه، فيكون كقولك: آتيكَ إنْ أَعْطَيْتَنِي دِينَارًا[2]، وتقديم الجزاء إذا لم يظهر الجزم أحسنُ منه إذا ظهر»، كذا في شرح التبريزي والنِّظَام، وقد أحسنَ أبو العلاء عندما ربط بين البيتين، وجعل الأول دليلًا علىٰ جواب الشرط؛ إلَّا أنَّ فيه مخالفةً لِـمَا نُقِلَ عن البصريين والفراء من أنّهم اشترطوا في فعل الشرط الـمُستغنىٰ عن جوابه أن يكون ماضيًا، أو مضارعًا مجزومًا بلم[3]. وفِعلُ الشرط في بيت أبي تمام: (يكن)، وهو مضارع، فهو خاص بالشعر، وهو نظير الشاهد النَّحوي: [الطويل]

لَـئِنْ تَـكُ قَـدْ ضَـاقَتْ عَلَـيْكُم بُيُـوتُكُمْ لَـــيَعْلَمُ رَبِّي أَنَّ بَيْتِـــيَ وَاسِـــعُ[4]

وقد حكموا عليه بالضرورة[5]، لكن الذي يقوّي مذهب الكوفيين الذين لم يشترطوا في فعل الشرط ما شرطه البصريون أنَّ ابن هشام نفسَه – الذي اختار مذهب البصريين وأكّد صوابه – خرّج خمس آيات قرآنية علىٰ هذا التخريج مع أنَّ فعل الشرط في كلٍّ منها فعل مضارع، منها قوله في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ﴾ [فاطر: ٤] قال: «أي: فَتَصَبَّرْ ﴿فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ [فاطر: ٤]»[6]، ولذلك تعقَّبه الدماميني – علىٰ ما نقل عنه الأمير – بأنه يُشكل عليه مُضارِعيَّة الشرط فيها، قال: «وأجاب بأنّه لما سَدَّ شيءٌ مَسدَّه كأنّه لم يُحذف»[7]، فإن صحَّت هذه الإجابة فإنَّها تجري علىٰ بيت أبي تمام أيضًا، لأنَّ

---

(١) شرح التبريزي ٢/ ٤٣١، وانظر النِّظَام ١١/ ٣٥٧-٣٥٨، وفيهما: (الـمَثَاني): الحِبَال؛ أي الأَزِمّة، (مَحَلّ الأنِيق): مَحَلّ حَبِيبي، (مَغْنَى الأَنِيق): منزل المحبوب الحسن المنظر. استعار (الرِّثَّة) من الثوب للرَّبْع.

(٢) هذا التمثيل غير مناسب؛ لأن فعل الشرط ماضٍ، بينما هو في بيت أبي تمام مضارع، وسيظهر موقف النحاة من ذلك في التفصيل الآتي في المتن.

(٣) انظر الكتاب ٣/ ٦٦-٦٨، وشرح الكافية ٤/ ٤٦١، وأوضح المسالك ٤/ ٢٢١، وشرح شذور الذهب ٣٤٣، والمغني ٧٠٥-٧٠٦، ٨٤٩، والخزانة ١١/ ٣٤٣، ٣٤٩، ٣٥١.

(٤) البيت للكُمَيت بن معروف في الخزانة ١٠/ ٦٨-٧١، ١١/ ٣٣١، وبلا نسبة في شرح الكافية ٤/ ٤٦١، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٢٧، والخزانة ١١/ ٣٥١، ٤٢٩.

(٥) انظر أوضح المسالك ٤/ ٢٢١، والمغني ٧٠٥-٧٠٦، ٨٤٩.

(٦) المغني ٨٥٠-٨٥١، وانظر الكشّاف ٥/ ١٤٠.

(٧) حاشية الأمير علىٰ المغني ٢/ ١٧٥.

جواب الشرط إنْ تقدَّم علىٰ الشرط فإنّه يُعَدُّ دالًّا عليه وسادًّا مَسدَّه، ولا يُسمَّىٰ جوابًا[1]. وقد تكونُ كراهيةُ خَرْقِ هذا الحظرِ النَّحْويِّ هي سببَ ما قاله محقّق شرح التبريزي، الذي ذكر أنّه ورد في إحدىٰ نُسَخِ شرح التبريزي المخطوطة بيت لم يرد في سائر الأصول، قال: «وكأنه موضوعٌ ليكون جواب الشرط، وهو: [الخفيف]

فَبِمَا قَدْ أَرَاهُ مَجْمَعَ حُسْنٍ ... قَبْلَ حُكْمِ الأَيَّامِ بِالتَّفْرِيقِ»

وهذه الظاهرةُ؛ أي حذفُ جواب الشرط مع كون فعل الشرط مضارعًا – تكررت في بيتين[2] آخرين. وحُذِفَ جوابُ الشرط في بيتين[3] غيرِ ما ذُكر، بَيْدَ أنَّ فِعْلَ الشرط في كلٍّ منهما كان فعلًا ماضيًا علىٰ القياس.

أما قول أبي تمام في مقدّمة قصيدة يمدح بها عَيَّاش بن لَهِيعَة الحَضْرَمِيّ: [البسيط]

لَوْ تَشْهَدِينَ أُقَاسِي الدَّمْعَ مُنْهَمِرًا ... وَاللَّيْلَ مُرْتَتِجَ الأَبْوَابِ مَطْمُوسَا

اسْتَنْبَتَ القَلْبُ مِنْ لَوْعَاتِهِ شَجَرًا ... مِنَ الهُمُومِ فَأَجْنَتْهُ الوَسَاوِيسَا[4]

فليس فيه حذف لجواب الشرط، خلافًا لأبي العلاء – علىٰ ما نقل عنه التبريزي وابن المستوفي – ومَنْ تَبِعه من المعاصرين[5] في دعواهما بأن جوابَ (لَوْ) محذوف؛ لأنَّ جواب (لو) هو البيت الثاني، ويشهد لذلك دليلان: أوّلهما أن للبيت الثاني رواية أخرىٰ، هي: (لاسْتَنْبَتَ)[6]، واللام فيها واقعة في جواب (لَوْ). وثانيهما أنّ الخارْزَنْجِيّ جَعَل (اسْتَنْبَتَ) جوابًا لها، فقد نقل عنه ابن المستوفي أنّه قال: «... لو تشهدينني وأنا أقاسي الدمع والليلَ المظلِمَ من غَرامي وعِشقي لأَنْبَتَ قلبُك شجرًا من اللوعة يُثمِرُ الوَسْوَاس رحمةً بي».

---

(١) انظر الخصائص ١/ ٢٨٣، ٢/ ٣٨٨.

(٢) انظر شرح التبريزي ١/ ٥٨ (ب٣٦)، ٣/ ٦ (ب٦).

(٣) انظر المصدر السابق ٣/ ١٤٢ (ب٦٧)، وبدر التمام ١/ ٣٧٧ (ب٢).

(٤) شرح التبريزي ٢/ ٢٥٤-٢٥٥، وانظر النِّظَام ٩/ ٢٥٠-٢٥١.

(٥) انظر شعر أبي تمام: دراسة نحويّة ٢١٥.

(٦) ذكر هذه الرواية ابن المستوفي في النِّظَام ٩/ ٢٥١، وأشار إليها في الهامش محقق شرح الصولي ١/ ٥٧٦، ومحقق شرح التبريزي ٢/ ٢٥٥ علىٰ أنها رواية بعض نسخ الشرحَيْن. ولا يُعترَض علىٰ أبي تمام بأنه جرّد جواب (لو) من اللام في الرواية الأولىٰ، لأن تجريده منها جائز في سعة الكلام، وقد ورد منه في القرآن الكريم، قال تعالىٰ: ﴿لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا﴾ [الواقعة: ٧٠]. انظر الجنىٰ الداني ٢٨٣، والمغني ٣٥٨.

المطلب الثالث – تَعدُّدُ الحَذْفِ فِي البَيْتِ الوَاحِدِ:

إن ظاهرة الحذف في شعر أبي تمام لم تقتصر علىٰ حذف كلمة واحدة، أو فعل واحد، أو جملة واحدة في البيت الواحد؛ بل وردت أبيات كثيرة في شعره تعدَّدت فيها المحذوفات وتنوعت بين الاسم والفعل والحرف. وإذا كان تحديدُ هذه المحذوفات وتقديرُها واضحًا هيّنًا في بعضها إلّا أنَّه كانَ غامضًا خَفِيًّا في أبيات أخرىٰ بحيث عُدت من أبيات المعاني المشكِلة، والمعاظَلات التي أثارت ألبابَ شُرَّاحِ ديوانِهِ وغيرِهم من الدارسين الذين اجتهدوا في تقدير المحذوفات التي يَعْسُر من دونها فَهمُ البيت أو يَستحيل، كما سيأتي.

١ – حَذْفُ أَكْثَرَ مِنِ اسْمٍ:

من أبيات أبي تمام التي كثرت فيها الكلماتُ المحذوفة وتنوَّعت بيتان من قصيدته البائية المشهورة في مدح المعتصم بالله وفتح عَمَّوريَّة: [البسيط]

لَوْ يَعْلَمُ الكُفْرُ كَمْ مِنْ أَعْصُرٍ كَمَنَتْ ... لَهُ العَوَاقِبُ بَيْنَ السُّمْرِ والقُضُبِ

تَدْبِيرُ مُعْتَصِمٍ بِاللهِ، مُنْتَقِمٍ ... للهِ، مُرْتَقِبٍ فِي اللهِ، مُرْتَغِبِ[1]

ففي البيت الأول حُذِفَ جوابَ (لو)، ومُضاف، وموصوفان. أمّا جواب (لو) فقد قدّره ابن الأثير بقوله: «تقديره: لو يَعْلَمُ الكفرُ ذلك لأخذَ أُهْبَةَ الحِذَارِ، أو غيرُ ذلك»[2]، وذكر أن هذا الحذف كثير شائع، وأنه جائز إذا دلَّ عليه دليل[3]. وأمّا المحذوفات الأخرىٰ فقد قدَّرها الأعلم هكذا: (لو يَعْلَمُ الكُفرُ) تقديره: (أهل الكفر) فحذف المضاف، وهو (أهل)، وقوله: (بين السُّمْرِ والقُضُبِ)، تقديره: (بين الرِّماحِ السُّمْرِ والسُّيُوف القُضُب) فحَذَفَ موصوفين، هما: (الرِّماح) و(السُّيُوف). وأمّا البيت الثاني فحُذِفَ منه المبتدأ في قوله (تدبير معتصم بالله)، والتقدير: (هَذَا تَدْبِيرُ...)، وحُذِفَ

---

(١) شرح التبريزي ١/ ٥٨، وانظر شرح الأعلم ١/ ١٧٨-١٧٩، والنِّظَام ٢/ ٣٨-٣٩.

(٢) المثل السائر ٢/ ٣١٠، وذَكَرْتُ جوابَ (لو) في هذا العنوان مع أنه جملة تجوّزًا، وسَهَّلَ هذا التجوّزَ أنّها جملةٌ واحدة مقابل ثلاثة أسماء محذوفة.

(٣) ويشترط البصريون والفرَّاء لجواز هذا الحذف أن يكون فعلُ الشرط فعلًا ماضيًا أو مضارعًا مجزومًا بلم، وهذا الشرط غير متحقّق في بيت أبي تمام؛ لأن فعل الشرط هو (يَعْلَمُ) مرفوعًا. انظر شرح الكافية ٤/ ٤٦١، والمغني ٧٠٥-٧٠٦.

الجارُّ والمجرور، وهو صلة (مُرْتغِب) اكتفاءً بِصِلَةِ (مُرْتَقِب)، والتقدير: (مُرْتَغِبٍ في الله)، فحذف من الثاني لدلالة الأول عليه وهو الأفضل، ولولا القرينة مَا جازَ؛ لئلا يُفْهَم النقيضُ، وهو (مَرتَغِبٌ عنه)[1].

ومن هذا الحذف قول أبي تمام يمدح عمر بن طوق بن مالك التَّغلبيّ: [الكامل]

غَرُبَتْ خَلَائِقُهُ وَأَغْرَبَ شَاعِرٌ ... فِيهِ فَأَحْسَنَ مُغْرِبٌ فِي مُغْرِبِ[2]

تعدّدت المحذوفات في عَجُز هذا البيت، والتقدير: (فأحسنَ شاعرٌ مُغْرِبٌ في المعاني في مدحِ أميرٍ مُغْرِبٍ في الأخلاقِ)، حَذَف موصوفًا، وهو (شاعر)، ومضافًا ومضافًا إليه، هما: (مدح أميرٍ)، وجارَّيْنِ ومجرورَيْنِ، هما: (في المعاني) و(في الأخلاق).

ومن أبياته المُشْكِلة قوله في صديقه الشاعر علي بن الجهم القُرَشي: [الكامل]

لَوْ كُنْتَ طَرْفًا كُنْتَ غَيْرَ مُدَافِعٍ ... لِلْأَشْقَرِ الجَعْدِيِّ أَوْ لِلذَّائِدِ[3]

في قوله: (لِلأَشْقَرِ الجَعْدِيّ) حذفٌ للمضاف والمضاف إليه[4]، والتقدير: (للأشقرِ فَرَسِ مروانَ الجَعْديِّ)، و(الأَشْقَرَ) علىٰ ما نَقل التبريزي وابن المستوفي عن أبي العلاء: «فرسٌ كان يُعرَف بأشقرِ مَروان، وهو مَرْوانُ بنُ محمَّدِ بنِ الحَكَمِ... وإنّما أراد أن يَنْسُبَ الفرسَ إلىٰ مروان فلم يَسْتَقِم له الشعر، فجعلَ (الأشقر) جَعْدِيًّا، وكان مروانُ يُقال له: مروانُ الجَعديّ... ويُقال: إن (أَشقره) كان من نَسْلِ (الذَّائِد)[5]، وكان (الذَّائِد) فرسًا عند هشام بن عبد الملك...»، وكان بإمكان أبي تمام الخروجُ من هذا الحذف المُشكِل مع الحفاظ علىٰ الوزن لو قال: (مِنْ أَشْقَرَ الجَعْدِيِّ أَوْ مِنْ ذَائِدِ)، واللامُ و(مِن) تتعاقبان في هذا المعنىٰ[6]، ويكون فيه حذف (أل) من (ذائد) ولا بأس في ذلك؛ لأنَّ ظاهرة حذف (أل) من الأعلام فاشيةٌ في شعر أبي تمام. وقد أغرب الصولي، فقال: «يعني من نسل

---

(١) انظر المغني ٦٨٢.

(٢) شرح التبريزي ١/ ١٠٧.

(٣) المصدر السابق ١/ ٤٠٢، وانظر شرح الصولي ١/ ٤٠٠، وشرح الأعلم ٢/ ٤٠٩، والنِّظَام ٥/ ٣٦٧.

(٤) خُرِّجت آيات قرآنية علىٰ حذف المضاف مع المضاف إليه. انظر كشف المشكلات ١/ ٧٦، ٢/ ١٠٧٢.

(٥) «قال أبو محمد الأعرابي: أشقر مروان... من نَسل الذَّائد. وقال: (الذائد): للعباس بن الوليد بن عبد الملك» النِّظَام ٥/ ٣٦٧.

(٦) انظر الجنىٰ الداني ١٠٢، والمغني ٢٨١.

مروان» فكأنّه جعل (الأشقر الجعدي) اسمًا أو لقبًا لمروان نفسه، ولا يصح؛ لأن الحديث عن نسل الأفراس لا عن نَسْل الناس؛ لقوله في أول البيت (لو كنتَ طَرْفًا) أي فرسًا، وتبعه الأعلم، والكلام في شرحه مضطرب، قال: «(الطَّرْف): الفَرَس الكريم الطَّرَفَيْنِ. يقول: قد برزتَ في الكرمِ، فلو كنتَ فرسًا لكُنْتَ من نسل الأشقر الجَعدي، وهو من نسل مروان بن محمَّد بن مروان من نسل الذائد، وهو فحل مُنْجِب»، وصوابه: «لكنتَ من نسل الأشقر، وهو فرس لمروان...»[1]. وفي البيت أيضًا حذفٌ للام من جواب (لو)، وتجريد جواب (لو) من اللام جائز كما مرّ قريبًا[2]، لكنه باللام أكثر، والتقدير: (لو كُنْتَ طَرْفًا لَكُنْتَ).

٢ – حَذْفُ أكثرَ مِنْ فِعْلٍ:

حَذَفَ أبو تمام غيرَ ما فعلٍ في بيت واحدٍ، كقوله في مقدّمة قصيدة يمدح بها عمر بن طوق التَّغلبيّ: [الكامل]

قَالَتْ وَقَدْ أَعْلَقَتْ كَفِّيْ كَفَّهَا: حِلًّا، وَمَا كُلُّ الحَلَالِ بِطَيِّبِ[3]

حيث حذَفَ فِعْلَيْنِ في الشطر الثاني، والتقديرُ: (خُذْ حِلًّا، قلتُ: وما كلُّ الحلالِ بطيِّب)، فحَذف: (خُذْ) و(قُلْتُ)، فقولُه: (حِلًّا) من قولها، وقوله: (ومَا كلّ الحَلالِ بطيِّبِ) من قوله، ولا يَصِحُّ اعتبارُ الجملةِ الأخيرةِ من قولها إلا عند تقدير موصوف محذوف لكلمة (حلًّا)؛ أي: (حِلًّا طيّبًا)، فيكونُ التقدير: (خُذْ مِنِّي حَلالًا طيِّبًا، والحالُ ليسَ كلُّ حلالٍ طيّبًا)، ولذلك قال ابن المستوفي: «هذا يدلُّ عليهِ أَنْ لو قال: (حِلًّا طيّبًا)، فأمَّا [إذ] لم يَقُل أَوْهَمَ أَنَّ ما بَذَلَتْهُ له من الحلال غيرُ طيِّبٍ». وقدَّر صاحبُ بدر التَّمام فعلًا آخر، فجاء تقديره هكذا: «قلتُ: صَدَقْتِ، وليسَ كلُّ حلالٍ بطيّب»، فزاد الفعل (صَدَقْتِ)، والمعنىٰ يحتمله، وهو جائز، وقد خُرِّجت آياتٌ من التنزيل علىٰ حذف ثلاثة أفعال[4].

---

(١) أخشىٰ أن يكون الاضطراب من تصحيفات الناسخ أو المحقّق التي غصَّ بها شرح الأعلم النفيس.

(٢) انظر هذا البحث ١١٩.

(٣) شرح التبريزي ١/ ٩٥، وانظر النِّظَام ٢/ ١١٠، وبدر التمام ١/ ٦٧.

(٤) انظر المغني ٨٥٢.

وحذف أبو تمام خبرَ (كَادَ)، ومجزومَ (لَـمَّا) لدلالة المعنىٰ عليهما، وكلاهما لا يكون إلا فعلًا، ورد ذلك في قوله متغزّلًا: [الخفيف]

يَـا سَـمِيَّ الـمَجْهُولِ حِـينَ يُسَـمَّىٰ ... وَالَّـذِي خُـصَّ بِـالجَمَالِ وَعُـمَّا

وَالَّـذِي هَـمَّ خَصْـرُهُ بِانْبِتَـاتٍ ... فَثَنَـاهُ الـحَشَا فَكَـادَ وَلَـمَّا[1]

أي (فَكَادَ يَنْبَتُّ وَلَـمَّا يَنْبَتَّ)، بمعنىٰ قَرُبَ خَصْرُهُ أَنْ ينقطع لضموره ولما ينقطِعْ، وكِلا الحذفين جائز[2]، ووَهِمَ الدكتور شعبان صلاح في تقدير مجزوم (لـمّا) بقوله: «أي، ولما يَنْثَنِ»[3]، ولا يَصِحُّ، لأنَّ انثناءَ الخَصْر قد حصلَ بقوله: (فَثَنَاهُ الحَشَا)؛ أي أَمَاله، فكيفَ يقول بَعْدَها: (ولما ينثنِ)؟!، ويدلُّ علىٰ صحّةِ ما قدّرت قوله: (هَمَّ) و(كَادَ)، وكذلك قدّره الشارح محيي الدين الخيَّاط.

٣ – حَذْفُ أَكْثَرَ مِنْ جُمْلَةٍ:

وردت أبيات في شعر أبي تمام لا يستقيم معناها إلا بتقدير أكثرَ مِنْ جملة، منها قوله يذكر حبَّه للأسفار ضمن قصيدة مدح بها أبا دُلَفَ القاسمَ بنَ عيسىٰ العِجْليّ: [الطويل]

كَـأَنَّ بِـهِ ضِـغْنًا عَـلَىٰ كُـلِّ جَانِـبٍ ... مِـنَ الأَرْضِ أَوْ شَـوْقًا إِلَىٰ كُـلِّ جَانِـبِ[4]

فالبيت من حيث الظاهر تامٌّ في الصناعة النحوية، لكنه عند التَّأَمُّلِ يُرَىٰ أنه يقتضي تقدير كلام يستقيم به المعنىٰ ويُفْهَم، يظهر ذلك من تفسير الأعلم للبيت الذي قال: «يقول: هو مسافر أبدًا لا يُقيم بموضع، فكأنَّ له ضِغْنًا علىٰ كلِّ جانبٍ من الأرضِ فهو يرحلُ عنه، أو شوقًا إلىٰ كلِّ جانب فهو يرحلُ إليه»، وأصل هذا التقدير في شرح الصولي الذي عبّر عنه بقوله: «مِن حبِّه للسَّفر والذهاب في البلاد كأنه ضَغِنٌ علىٰ المكان الذي هو به حتىٰ يتركه، أو كأنَّ به شوقًا إلىٰ الجانب الآخر الذي لم يمض إليه حتىٰ يَبْلُغَه».

وحَذَفَ أبو تمام جُملتين في مطلع قصيدة له في مدح محمَّد بن يوسف الطائي: [الطويل]

---

(١) شرح التبريزي ٤/ ٢٦٦، وانظر شرح الخياط ٤٦١.

(٢) انظر في جواز حذف خبر (كادَ): شرح الكافية ٤/ ٢١٨، والخزانة ٩/ ٣٢٣، وفي جواز حذف منفي (لَـمَّا): الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ٢/ ٥٦٩، وأوضح المسالك ٤/ ٢٠٢، والمغني ٣٦٩.

(٣) شعر أبي تمام: دراسة نحوية ٢٢١.

(٤) شرح التبريزي ١/ ٢٠٣، وانظر شرح الصولي ١/ ٢٨٠، وشرح الأعلم ١/ ٣٧٣.

عَسَـــىٰ وَطَـــنٌ يَـــدْنُو بِهِـــمْ وَلَعَلَّـــمَا وَأَنْ تُعْتِـــبَ الأَيَّـــامُ فِـــيهِمْ فَـــرُبَّمَا[1]

الجملة المحذوفة الأولىٰ هي التي دخلَ عليها قولُه: (ولعلَّما)، والتقدير: (ولعلَّما وطنٌ يدنو بهم)، فحذف من الثاني لدلالة الأول عليه، ويجوز في مدخول (لعلّما) أن يكون جملة اسمية أو جملة فعلية[2]، لكنّي قدّرتها اسمية لتُناسِبَ مدخول (عسىٰ)، فيكون المحذوف جملتين: كبرىٰ، وهي (وَطَنٌ يَدْنُو بِهم)، وصُغرىٰ، وهي: (يَدْنُو بِهِمْ). أما الجملة المحذوفة الأخرىٰ في البيت فهي الجملة الفعلية[3] بعد قوله: (فربّما)، وتقديرها عند الأعلم: (فَرُبَّما دَنَا بِهم)، وعند التبريزي، (فرُبَّما دَنَا البَعيدُ وأَعْتَبَ [رَضِي] السَّاخِطُ)، ولا يحتمل البيتُ تقديرَ جُمَلٍ غيرَ ما ذُكِر؛ لأن الألفاظ تدل عليها، أما ادّعاءُ مَن قال تعليقًا علىٰ الحذف في هذا البيت: «وفي الحذفِ تركُ المجال مفتوحًا أَمام الذهن المتلقِّي ليتصوَّر ويتخيَّل ما شاء له خيالُه في ذلك المحذوف الذي سيُضيف أيًّا كانَ تقديرُه إلىٰ مراد الشاعر ثراءً وخُصوبة»[4] فلا وجه له؛ لأنَّ (لعلَّما) معطوفةٌ علىٰ (عسىٰ)، وخبرُهما واحدٌ، وكلاهما مفيدٌ لترجّي المتكلِّم للخبر[5]، ولذلك جعل الأعلم (لَعَلَّما) تأكيدًا للرجاء في (عسىٰ)، ولا يمتنع أن تكون (رُبَّما) كأنَّها تأكيد لها؛ لأنَّ معنىٰ التقليل فيها[6] قريب من معنىٰ الرَّجاء. وعليه فلا مجال للخيال في تقدير المحذوف كما زعم، ويزيدُ ادعاءَه ضَعفًا قوله بداية: «ولا شكَّ في أنَّ المراد واضح، والمعنىٰ مفهوم»، فوضوح المعنىٰ، وكونُه مفهومًا يدلَّان علىٰ أنَّ المحذوف محدَّد، فكيف يكون كذلك ثُمَّ يُترك الأمر للذهن والخيال لتقدير مُراد الشاعر؟! وفي البيت حَذْفُ (أنْ) من خبر (عَسَىٰ) وهو الفعل المضارع (يَدْنُو)، والتقدير: (أَنْ يَدْنُوَ)، وتجريدُ خبرِ (عَسَىٰ) من (أنْ) قليلٌ عند سيبويه، خاصٌّ بالشعر عند جمهور البصريين[7].

وقد يُلْحَق بهذا العنوان قول أبي تمام في قصيدة يمدح بها عَيَّاش بن لَهِيعَة الحَضْرَمِيّ: [الطويل]

---

(١) شرح التبريزي ٣/ ٢٣٢، وانظر شرح الأعلم ١/ ١٤٤.
(٢) انظر شرح المفصل ٨/ ٥٧.
(٣) انظر المغني ١٨٢-١٨٣، ٤٩٧.
(٤) شعر أبي تمام: دراسة نحوية ٢٢٢.
(٥) انظر الجنىٰ الداني ٤٦٢، ٥٧٩.
(٦) انظر المصدر السابق ٤٤٠.
(٧) انظر شرح ابن عقيل ١/ ٣٢٧، والفاخر في شرح جمل عبد القاهر ١/ ٢٦٢-٢٦٣.

وَمَـا ضِـيقُ أَقْطَـارِ الـبِلَادِ أَضَـافَنِي إِلَيْـكَ وَلكِـنْ مَـذِهَبِي فِيـكَ مَـذْهَبِي[1]

فالحذف في العبارة الأخيرة، وتكرارُ كلمة (مَذْهَبي) أَدّيا إلىٰ غموض المعنىٰ، ومن ثَـمَّ اختلفَ الشـرَّاح في التقدير، كلٌّ بحسب تصوّره، وفهمه للمقصود. وتقديراتهم وإن كانت متفاوتة بين الجمل والمفردات، وهي بشرحِ المعنىٰ وتفسيرِه ألصقُ منها بالتقدير النحوي إلا أنّه لا بد منها. وهذه تقديراتهم:

قال الصولي: «يقول: مذهبي لا أسألُ إلا الكرامَ وأنتَ كريم».

وقال الخارْزَنْجِيّ: « مذهبي فيك خِلافُ مَذهبي في غيرِك في الانبساط إليك والاختصاص بك» ورَدَ قوله في النِّظَام.

وقال المرزوقي: «... ولكنْ قَضَاءُ حقِّك والقصدُ إليك لِفَضْلك وكَرمِك هو مذهب أعتقده...» وذكر أنَّه يجوز أنْ يكونَ المعنىٰ هو ما ذكره الصولي ولم يصرِّح باسمه.

وقال أبو العلاء: «يحتمل وجهين: أحدهما أن يكون مثل قولهم: أَنْتَ أَنْتَ، يجعلون الأول مبتدأ، والثاني خبرًا، أي: أَنْتَ معروفٌ... ويكون معنىٰ (مَذْهَبِي فِيكَ مَذْهَبِي): أي: أنّي لا أعدِلُ بكَ أحدًا من الناس، إذ كنتُ أَعتقد أنّكَ أفضلُهم، فلا أرجع إلا إليكَ، والآخر: أنْ يكون (مَذْهَبِي) الأوَّل في معنىٰ (اعتقادي)، و(مَذْهَبي) الثاني في معنىٰ (طريقي الذي أذهب فيه)، وهذا الوجه أشبهُ بصناعة الشعر»، ورد قوله في النِّظَام.

وقال الأعلم: «... مَذهبي فيك المحبَّةُ».

وقال التبريزي: «... ولكن مذهبي ألَّا أَسْأَلَ إلا الكريمَ»، وهو مستفاد من شرح الصولي.

ولعل الوجه الثاني الذي ذكره أبو العلاء هو الأرجح؛ لأنه أقربُ الأوجه إلىٰ ألفاظ البيت. وقولُ الأعلم أَخْصَر إلَّا أنَّ اللغة لا تؤيِّد تفسير (المذهب) بالمحبّة.

وتعدَّدت المحذوفات في أبيات أخرىٰ[2] لأبي تمام، لكن ما عُرِضَ منها كافٍ لابتناء أو رسمِ صورة واضحة عن هذه الظاهرة في شعره.

---

(١) شرح التبريزي ١/ ١٥٤، وانظر شرح الصولي ١/ ٢٤٧، وشرح مشكلات ديوان أبي تمام ٢٤٦، وشرح الأعلم ٢/ ٣٦٦، والنِّظَام ٢/ ٢١٦.

(٢) انظر شرح التبريزي ١/ ٥٦ (ب٣٢)، ٧٢ (ب٦٥)، ٤١٠ (ب١٢)، ٢/ ١٣٢ (ب٢)، ٤٠٨ (ب٦)، ٣/ ٢١ (ب١).

المبحث الرَّابع

تَخْفِيفُ الهَمْزَةِ

استنبط سيبويه من نُطقِ كلام العرب قواعد عامة دقيقة لتخفيف الهمزة لم يَكَدْ يخرج عنها النحويون والصرفيون من بعده، وقد استهلَّ بابَ الهمز في كتابه بقوله: «اعلم أنَّ الهمزة تكونُ فيها ثلاثةُ أشياءَ: التحقيق، والتخفيف، والبدل، فالتحقيق قولُك: قَرَأْتُ، ورَأْسٌ، وسَأَلَ، وَلُؤْمٌ، وبِئْسَ، وأشباهُ ذلك. وأمَّا التخفيف فتصيرُ الهمزة فيه بينَ بينَ، وتُبْدَلُ، وتُحْذَف»[1].

أما التحقيق فهو الأصل؛ لأن الهمزة حرف كسائر الحروف، فالوجه أن يُؤتَىٰ به محقّقًا قياسًا علىٰ غيره، وهو لغة تميم وقيس[2].

وتحقيق الهمزة كثيرٌ في شعرِ أبي تمام وشعرِ غيرِه من المتقدِّمين والمتأخِّرين؛ لأنَّه هو الأصل كما سلَف، فلا مَزيَّة في عدِّه ظاهرةً في شعره.

والوجه المقابل للتحَّقيقِ هو التَّخفيفُ، وهو لغةُ قريش، وأكثرِ أهلِ الحجاز، وعِلَّةُ تخفيفهم الهمزةَ، أنَّها حرفٌ شديدٌ مُسْتَثْقَلٌ لخروجه من أقصىٰ الحلق؛ لذلك ساغ تخفيفها لنوعٍ من الاستحسان، وذكر ابن قتيبة أنَّ تركَ الهمز من المهموز كثير واسع لا عيب فيه علىٰ الشاعر[3].

وهذا التخفيف تجمعه ثلاثةُ الأوجهِ التي ذكرها سيبويه، وهي: الإبدالُ أو القلبُ وهو أوَّلُها، وأنْ تُجْعَلَ بَيْنَ بين وهو ثانيها، والحذفُ وهو ثالثها وتَبِعَهُ مَن بعده في هذه التفريعات[4].

وقد لجأ أبو تمام في شعره إلىٰ هذا التخفيف[5] بأوجهه الثلاثة، وأوّلها الإبدال.

---

(١) الكتاب ٣/ ٥٤١.

(٢) انظر شرح المفصّل ٩/ ١٠٩، وشرح الشافية ٣/ ٣٢، ومجموعة الشافية ١/ ٢٥٠، ٢/ ١٧٢.

(٣) انظر الشعر والشعراء ١/ ١٠٢، والتكملة ٢١٢، واللُّباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٤٤٣، ومجموعة الشافية ١/ ٢٥٠.

(٤) انظر الأصول في النحو ٢/ ٣٩٨-٤٠٢، والتكملة ٢١٢، وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٦٩ وما بعدها، والمفصّل ٣٤٩.

(٥) «تخفيف الهمزة... يُطلَق عليه: تخفيفٌ وتَلْيِينٌ وتَسهيلٌ، أسماء مترادفة» قالَهُ الزَّرْكَشِيُّ في كتابِه: البرهان في علوم القرآن ١/ ٣٢٠.

المطلَب الأوّل – تخفيفُ الهمزةِ بالإبدالِ:

فالهمزة الساكنة تُبْدَلَ بحرف حركة ما قبلها – سواء أكانت الهمزةُ الساكنةُ مع المتحرِّك الذي قبلها في كلمة واحدة أم في كلمتين – إبدالًا جائزًا غيرَ لازم. فإن كان ما قبلها مفتوحًا أُبْدِلَتْ أَلِفًا، نحو قولك: (رَاس) و(قَرَاتُ) في (رَأْس) و(قَرَأْت)، وإن كان ما قبلها مضمومًا أُبْدِلَت واوًا، نحو قولك: (لُومٌ) و(يُومِنُ) في (لُؤْمٍ) و(يُؤْمِنُ)، وإنْ كان ما قبلها مكسورًا أُبْدِلَت ياءً، نحو قولك: (ذِيبٌ) و(جِيتُ) في (ذِئْبٍ) و(جِئْتُ)[1].

فمن الأول – وهو إبدالُ الهمزة ألفًا لسكونها وانفتاح ما قبلها – في الاسم، قولُ أبي تمام يمدح أبا سعيد محمَّد بن يوسف الثَّغْرِيّ: [الكامل]

أَدْرَكْتَ فِيهِ دَمَ الشَّهِيدِ وَثَارَهُ ... وَفَلَجْتَ فِيهِ بِشُكْرِ كُلِّ مُوَحِّدِ[2]

الأصل (ثَأْرَه) بالهمز، لكنه لما قصدَ تخفيفه أبدله ألفًا. ومن الأول في الفعل قول أبي تمام يرثي حَجْوةَ بن محمَّد الأَزْديّ وأخًا له يُقال له قَرْم: [الكامل]

طَامِنْ حَشَاكَ أَبَا الحُبَابِ فإنَّهَا ... نُوَبٌ تَرُوحُ عَلَىٰ الأَنَامِ وتَغْتَدِي[3]

يريد (طَأْمِنْ) بمعنىٰ (سَكِّنْ)، فأبدل همزته ألفًا تخفيفًا.

ومن الثاني – وهو إبدالُ الهمزة واوًا لسكونها وانضمامِ ما قبلها – في الاسم قول أبي تمام من قصيدة في مدح حُبَيْش بن المُعَافَىٰ قاضي نَصِيبِينَ ورَأْسِ عَيْن: [الطويل]

---

(١) انظر مصادر هوامش الصفحة السابقة.

(٢) شرح التبريزي ٢/ ١٣٩. وانظر النِّظَام ٦/ ١٥٥، وبدر التمام ١/ ٣١٤، وفيهما: (الشَّهيد): هو محمد بن حُمَيْد الطُّوسي الذي قُتِلَ في حربِ بَابَكَ الخُرَّمي. الضمير في (فيه) الأول للإسلام وفي (فيه) الثاني للثَّأر. (فَلَجْتَ): ظَفِرْتَ. وانظر أمثلة أخرىٰ له في غير القافية في شرح التبريزي: (الشّام): ٢/ ٩١، ٤/ ٣١٩، ٥٢٢، ٥٣٧، (بَاس): ٢/ ١٠٨، ٢١٦، ٢٨٣، (ثار): ٢/ ١٧٣، (شان): ٢/ ٣٥٧، ٣/ ٣١٢، (كاس): ٢/ ٤٢٦، ٤/ ٧٦، ١٢٦، ٥١٩، ٥٤١، (داب): ٤/ ٥١، (جَاشًا): ٤/ ٤٦٠، (ياجوج): ٤/ ٥٦٩، (رَاس): ٤/ ٥٩٧.

(٣) شرح التبريزي ٤/ ٦٢. لم يُعرِّف شرّاح ديوانه بأبي الحُبَابِ.

بِمُفْعَمَــةِ الأَنْسَــاعِ مُوجَــدَةِ القَــرَا أَمُونِ السُّرَىٰ تَنْجُو إِذَا العِيسُ كَلَّتِ[1]

أراد (مُؤجَدة)[2] فَخَفَّفَ همزته بالإبدال علىٰ القياس.

ومن الثاني في الفعل قوله يُعاتِب عَيَّاش بنَ لَهِيعَةَ الحَضْرَمِيّ: [الكامل]

بِنَــدَاكَ يُوسَــىٰ كُــلُّ جُــرْحٍ يَعْــتَلِي رَأْبَ الأُسَــاةِ بِــدَرْدَبِيسٍ قِنْطِــرِ[3]

فقوله (يُوسَىٰ) مُخَفّف بإبدال الهمزة الساكنة واوًا لانضمام ما قبلها، والأصل (يُؤسىٰ)، من: «أَسَا الجُرْحَ... داواه، ويُقال: هذا الأمرُ لا يُؤْسَىٰ...»[4].

ومن الثالث – وهو إبدالُ الهمزة ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها – في الاسم قوله في مقدّمة قصيدة مدح بها مالك بن طَوق التَّغلبيّ: [الكامل]

مِــنْ كُــلِّ رِيــمٍ لَــمْ تَــرُمْ سُــوءًا وَلَــمْ تَخْلِــطْ صِــبَا أَيَّامِهَــا بِتَصَــابِي[5]

قال التبريزي: «(الرِّيمُ): الظَّبْيُ الأبيضُ... وأصلُه الهمز، ويجوز أن تُجْعَلَ الهمزةُ ياءً خالصة، فيُقالُ: رِيمٌ، وقالوا في الجمعِ: أَرْآم، بالهمز، ولم يقولوا: أَرْيَام... وتخفيف (الرِّيم) في هذا الموضع أجود في صناعة الشعر، لأنّه يصير مُجَانِسًا لِـ(تَرُم)... وإذا هَمَزْتَ (رِيمًا) بَعُدَ مِن مُشَابهة قوله: (تَرُم)».

ومن الثالث في الفعل قوله يمدح الحسن بن وَهْب: [مجزوء المنسرح أو الرجز أو السريع]

نُطْنِــــبُ كَيْــــفَ شِــــينَا فِيــــهِ وَلَــــمْ نُحَابِــــهْ[6]

قَصدَ تخفيف همزة (شِئنا) فأَبدلها ياء، وهو جائز قياسًا.

---

(١) المصدر السابق ١/ ٣٠٢. وانظر شرح عطيّة ٦٢، وشرح الخيّاط ٦٠، وبدر التمام ١/ ١٥٥، ورواية هذه الثلاثة (مُؤْجَدَة) بالهمز، وفيها: يريد أنه قطع الصحراء إلىٰ الممدوح بِمُفْعَمَة الأَنْسَاعِ... (مُفْعَمة): مُمْتَلِئة. (الأَنْسَاع): المفاصل. (مُؤجَدة): قويّة تامّة. (القَرا): الظَّهْر. (أَمُون السُّرىٰ): يُؤمَن عِثَارها في سَيْرِ اللَّيلِ. (تَنْجو): تُسْرِع. وانظر مثل هذا التخفيف في شرح التبريزي ٢/ ٣٥٢ (رُودٌ: الجارية الحسناء الناعمة).

(٢) أكَّد ابن جنّي أن الواو مهموزة. انظر الفَسْر ٣/ ١٢٠.

(٣) شرح التبريزي ٤/ ٤٥٣، وآخر كلمة فيه (قِنْطَر) بفتح الطاء والصواب كسرها باتّفاقَ المعاجم. انظر مادة (قنطر) في الصحاح واللسان والتاج. جاء في النِّظَام ٨/ ١٤٧: «قال أبو العلاء: (يُؤْسىٰ): أي يُدَاوىٰ، و(الأُسَاة): الأطِبَّاء، و(رَأْبها): من قولك: رَأَبْتُ الشَّيْءَ: إذا أصلحتَه، و(دَرْدَبِيس): أي داهية، و(قِنْطِر): داهية أيضًا».

(٤) اللسان (أسا).

(٥) شرح التبريزي ١/ ٧٦.

(٦) المصدر السابق ١/ ١٠٨، وانظر مثله في ٣/ ١٠٥ (شِيتُ)، ٢٢٥ (رُزِينَاهُ).

أَشرتُ في مستَهَلّ هذا المبحث إلىٰ أن هذا النوع من التخفيف بالإبدال جائز لا واجب، وتحقيق الهمزة في أبيات أبي تمام السابقة المستشهد بها لا يُخِلُّ بالوزن، مما يدل علىٰ أن أبا تمام كان يختار التخفيف في مواضع من شعره اختيارًا لا اضطرارًا، ولعلَّه كان يخضع في ذلك لِحِسِّه اللغوي، ولرؤيته العامة للقصيدة، وتذوّقِهِ الخاصِّ لمعنىٰ البيت وموسيقاه، وموضعِ اللَّفظةِ المخفَّفة منه.

وهذا التخفيف بالإبدال قياس مطّرد في كلِّ ما كان بالصفة المذكورة، وإذا كان هذا جائزًا فيما سلف ذِكْرُه من أبيات، فإنّه يغدو واجبًا لازمًا في مواضع أخرىٰ من شعر أبي تمام بسبب القافية أو موسيقىٰ البيت، كقوله في هذين البيتين غير المتتاليين من قصيدة في مدح نصر بن منصور بن سَيَّار: [الكامل]

أَسَرَ الفِرَاقُ عَزَاءَهُ وَنَأَىٰ الَّذِي ... قَدْ كَانَ يَسْتَحْيِيهِ إِذْ يَسْتَاسِرُهْ

مُرْ دَهْرَهُ بِالكَفِّ عَنْ جَنَبَاتِهِ ... فَالدَّهْرُ يَفْعَلُ صَاغِرًا مَا تَامُرُهْ[1]

فقوله: (يَسْتَاسِرُهْ) و(تَامُرُهْ) أُبْدِلت هَمَزَاتُها ألفًا جوازًا، لكن أبا العلاء يرىٰ أن تخفيفها في هذين البيتين واجب، فقد نَقَلَ عنه التبريزي وابن المستوفي: «(تَامُرُه): بغير همز، ومن هَمَز فقد وَهِمَ[2]، كذلك (يَسْتَاسِرُه) في القافية لا يجوز همزها في هذه القصيدة».

ومنه أيضًا مطلعُ قصيدتِهِ السينية المشهورة في مدح أحمد بن المعتصم بالله الخليفة العباسي: [الكامل]

مَا فِي وُقُوفِكَ سَاعَةً مِنْ بَاسِ ... نَقْضِي ذِمَامَ الأَرْبُعِ الأَدْرَاسِ[3]

قال التبريزي: «أصل (البَأْس) الهمز، ولا يجوز همزها هٰهنا ، لأنه يصير عيبًا في القافية، كما أنه إذا كان في قواف ليس فيها لين لزم تحقيق الهمزة»، وفي هذه القصيدة أربعةُ أبياتٍ أخرىٰ غيرُ هذا يَلزَم

---

(١) المصدر السابق ٢/ ٢١٠، ٢١٢، وانظر النِّظَام ٨/ ١١٤، ولمزيد من أمثلة وجوب التخفيف بالإبدال للقافية انظر شرح التبريزي: (يَاس، يَاسِي، اليَاس): ٢/ ٢٥٢، ٤/ ٢١٦، ٥٩٨، (الرَّاس، راسي): ٢/ ٢٥٢، ٤/ ٢٢١، ٣٧٩، (ثَار، ثَارها): ٢/ ١٩٩، ٤/ ٣٧٠، (الباس): ٢/ ٢٥٠، ٤/ ٣٧٩، (مَالوسًا: مجنونًا): ٢/ ٢٥٣، (الكَاس): ٢/ ٢٤٨، (اللَّام: جمع لَأْمة وهي الدِّرع): ٣/ ٢٠٨، (فال): ٣/ ٧٨، (دَابِي: عادتي): ٤/ ٥١.

(٢) لعلَّ أبا العلاء يقصد الصولي؛ لأن ألف (تَامُرُهْ) مهموزة في شرح الصُّولي المطبوع ١/ ٥٥١.

(٣) شرح التبريزي ٢/ ٢٤٢، وانظر أمثلة أخرىٰ علىٰ وجوب الإبدال للتصريع أو التقفية في ٢/ ٢٤٢ (بَاس)، ٤/ ١٤٢ (سَانها)، ٤/ ٢١٦ (الكَاس)، ٤/ ٣٨٠، ٥٩٧ (الرَّاس، راسي).

تخفيفُ همزاتها بالإبدال لمجيئها في القافية، وهي: (الكَاسِ) و(البَاسِ) و(يَاسِ) و(الرَّاسِ)[1]، والأصل فيها: (الكَأْس) و(البَأْس) و(يَأْس) و(الرَّأْس).

هذا كلُّه من النوع الأَوَّلِ وهو الهمزة الساكنة المسبوقة بالفتح. ومِنَ النوع الثاني وهو الهمزة الساكنة المسبوقة بالضم مطلع قصيدة أبي تمام في مدح الحسن بن رجاء: [السريع]

جَرَّتْ لَهُ أَسْمَاءُ حَبْلَ الشَّمُوسْ وَالوَصْلُ وَالهَجْرُ نَعِيمٌ وَبُوسْ[2]

جاء في شرح التبريزي عن أبي العلاء: «وأصلُ (البُؤْس) الهمز، ولا يجوز هَمْزُهُ في هذا الموضع».

ومن النوع الأخير وهو الهمزة الساكنة المسبوقة بالكسر قول أبي تمام في آخر بيت من مقطوعة له في الغزل: [البسيط]

لَكِنْ عَدَوْتَ عَلَىٰ جِسْمِي فَبِنْتَ بِهِ يَا مَنْ رَأَىٰ الظَّبْيَ عَدَّاءً عَلَىٰ الذِّيبِ[3]

يريد (الذِّئْب) فأَبدلَ الهمزة ياء لزومًا ليتناسَبَ مع سائر كلمات القافية في المقطوعة.

ومن الظواهر المتّصلة بهذا الضَّرْب من التخفيف أنَّ أبا تمام قد يُكرِّر الكلمة في البيت الواحد، فيحقِّقُ الهمزة تارةً، ويخفّفها تارة، كقوله في قصيدة يمدح بها المعتصمَ بالله ويذكرُ أمرَ قائده الأَفشين الذي اتُّهِمَ بالخيانة ثم قُتِل وصُلِبَ: [الكامل]

مَوْتُورةٌ طَلَبَ الإِلَهُ بِثَأْرِهَا وَكَفَى بِرَبِّ الثَّأْرِ مُدْرِكَ ثَارِ[4]

كرَّر (ثأر) ثلاث مرَّات، حقق الهمزة في المرتين الأولَيَيْنِ جوازًا، وخفّفها في المرة الأخيرة وجوبًا للقافية، ولكن قد يتساءل القارئ: لماذا فعل ذلك أبو تمام؟! سَبَقَ أن أشرت إلىٰ أنَّهُ يُحقِّقُ الهمزة في مواضع ويُخفِّفُها في مواضع أخرىٰ لاعتبارات لغوية وموسيقية ودَلالية، ونفسية أحيانًا، وهذا البيت يؤيِّد هذا المقال، فالمتأمّل في هذا البيت يجد أنَّ تحقيقَ الهمزة في لفظتي (ثَأْرِهَا) و(الثَّأْرِ) لا يُخِلُّ

(١) انظر هذه الألفاظ علىٰ التوالي في المصدر السابق ٢/ ٢٤٥، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥٢.

(٢) المصدر السابق ٢/ ٢٧٤، وانظر النِّظَام ٩/ ٢٨٦. وانظر أمثلة أخرىٰ علىٰ وجوب تخفيف هذا النوع للقافية في شرح التبريزي: (البُوسَىٰ، بُوسىٰ): ٢/ ٢٥٨، ٢٦٩، (يُوسَىٰ): ٢/ ٢٦٥، (مُوسَفِ): ٢/ ٣٩٤، (لُومُها، اللُّوم): ٣/ ٢٧٢، ٢٩٣، ٤/ ٤٢٥، (الشُّوم، شُوم): ٤/ ٤٢٥، ٥٣٦.

(٣) المصدر السابق ٤/ ١٥٨، ومثله في وجوب تخفيف هذا الضَّرْب للقافية: (رِيم): ٤/ ٥٣٥.

(٤) المصدر السابق ٢/ ١٩٩. وانظر بدر التمام ١/ ٣٥٧، وفيه: (مُوتُورة): لم يُؤْخَذ بِثأْرها.

بالوزن، لكنَّ المعنىٰ يتطلَّب التحقيقَ ويَسْتدعيه بقوّة، فالبيت يشير إلىٰ أن الأفشين بقيادته جيشَ المعتصم بالله، وبقضائه علىٰ عدوّه اللَّدود بَابَكَ الخُرَّمِيِّ – كان في نِعمةٍ عظيمة، لكنّه لم يَرْعَهَا، فقد أُشِيعَ أنَّه خانَ العهد، وبيَّتَ الخروج علىٰ الخليفة، فَصَوَّرَ أبو تمام هذا الموقفَ، وبيّن أنَّ هذه النِّعمة كانت مظلومة لعدم أهليّة الأفشين لها، أو لكُفرانه إيَّاها، فقضَىٰ الله سَلْبَها منه: (طَلَبَ الإِلَهُ بِثَأْرِهَا) فحقَّقَ الهمزة، لأنَّ الله تعالىٰ إذا قضىٰ أمرًا تحقَّق لا محالةَ، وحسبُ هذا (الثَّأرِ) – بتحقيق الهمزة – العظيمِ، أنْ يكون طالبُه هو الخالق القادر علىٰ كلِّ شيء، فما أيسرَ وما أَسهلَ أن يدركَ (ثَارَهُ)! – بتخفيف الهمز – لأنّه إذا قضىٰ أمرًا فإنما يقول له كن فيكون! فتخفيفُ الهمزة في القافية وإن كان واجبًا إلا أنَّه ليس بمنأًى عن الدَّلالة بل بينهما وشائجُ متينةٌ كما بيَّنتُ.

وقد تتكرر الكلمة في البيت الواحد مخفَّفةً مرتَيْنِ، كقول أبي تمام في مطلع قصيدة نَظَمها في رثاء أحمد بن هارون القُرَشِيّ: [الخفيف]

دَابُ عَيْنِي البُكَاءُ والحُزْنُ دَابِي فَا تْرُكِينِي – وُقِيتِ مَا بِي – لِمَا بِي[1]

خفَّفَ همزةَ (دَأْب) بإبدالها ألفًا جوازًا علىٰ القياس، وأبدلها في (دَأْبي) وجوبًا للتصريع، والقارِئُ الفَطِن لا يَعْدَمُ هٰهنا أيضًا إيجادَ رابط بين التخفيف والمعنىٰ، بل بين التخفيفِ وغرضِ الرثاء نفسِهِ المتَّصل بالموت الذي يستدعي السكونَ والوُجوم! فأبو تمام يريد أن يقول إنَّ البكاء والحزن أصبحا عادةً له بعد فِراق المَرْثِيّ، ولذلك عبَّر بالجملة الاسمية المفيدة للاستمرار، ويُفهم من تخفيف الهمزة في الموضعَيْنِ أنَّه لا يتكلَّف البكاءَ ويستدرُّ الدَّمعَ مِن عينيه استدرارًا، أو أنّه يتظاهر بالحزن رياءً، بل إنَّ نَفْسَه غَلَبَتْهُ في البكاء والحُزن لِما كان لهذا الفقيدِ من تأثير فيها لمزاياهُ النادرةِ، وخِصَالِهِ الحميدةِ. وشاهدٌ آخر يؤيِّد تعمُّدَ تحقيقِ أبي تمام تخفيفَ الهمزة لحاجة في نفسه، ففي البيت التالي لهذا خفّف الهمزة أيضًا، فقال: [الخفيف]

سَأُجَزِّي بَقَاءَ أَيَّامِ عُمْرِي بَيْنَ بَثِّي وعَبْرَتِي واكْتِئَابِي

يريد (سأجزِّئ) فخففَ الهمزة بإبدالها ياء، وهذا التخفيفُ وإنْ لم يكن من النوع الذي نحن بصدده؛ لأنَّ الهمزة متحركة، إلا أننا سقناهُ هٰهنا لأنَّه يقوِّي تحليلَ البيت السابق، فأبو تمام رضي أن

(١) شرح التبريزي ٤/ ٥١.

يَرْكَب الضرورةَ بإبداله الهمزة ياء، وإنما حَقُّها أنْ تُجْعَلَ بَيْنَ بَيْنَ كما سيأتي - رضيَ بذلك لأنَّ هذه الضرورة توصِلُه إلىٰ مبتغاه، وتحقِّقُ هدفه، فهو بتسهيله هذه الهمزة يريد أنْ يقول: إنَّ تجزئته بقيّة أيام عمره - بعد هذا الخَطْب الجَلَل بفَقْدِ المَرْثيّ - بَيْنَ الحُزن الشديد، وذَرْفِ الدَّمع والاكتئابِ سَهْلٌ ميسورٌ، لأنَّ مُضِيَّ الأيَّامِ لن يستطيعَ مَحْوَهُ، فهو خَطْب مستمِرٌّ مُتَجدِّدٌ لا يُنْسَىٰ البتَّةَ.

وثمَّةَ ألفاظٌ من هذا النوع؛ أي همزتها ساكنة وما قبلها متحرك - اختُلف في أصلها، فبعضهم يرىٰ أنها مهموزة، وأنَّ إبدال الهمزة فيها تخفيف، وآخرون يرون أنَّها غيرُ مهموزة فلا تخفيف، من هذه الألفاظ ما ورد في قول أبي تمام يمدح الفضل بن صالح بن عبد الملك: [البسيط]

سَمَيْدَعٌ يَتَغَطَّىٰ مِنْ صَنَائِعِهِ ... كَمَا تَغَطَّىٰ رِجَالٌ مِنْ فَضَائِحِهَا

وَفَارَةُ المِسْكِ لَا يُخْفِي تَضَوُّعَهَا ... طُولُ الحِجَابِ وَلَا يُزْرِي بِفَائِحِهَا[1]

قال التبريزي: «و(فَارَةُ المسك) ادَّعىٰ قوم أنَّها لا تُهْمَز؛ لأنَّها غير مشبَّهة بالفأرة من الحيَوان، وقد جاءت مهموزة في بعض الرَّجَز في قافية، فدلّ ذلك علىٰ أنَّها جارية مَجْرىٰ (لَأْمَة) و(جَأْبة) في معنىٰ غَليظة، وإنّما كَثُر تخفيفُ الهمز فظَنَّ السامعُ أنَّه الأصل، لأنَّ العرب تُؤثِرُ التخفيف...»[2]، ويؤيّد ترجيحَ التبريزي الهمْزَ قولُ ابنِ سِيدَه: «والأَعْلىٰ في (فَأْر المسكِ) الهمز»[3] ورجّحه الفيّومي أيضًا، قال: «و(فأرة) المِسْكِ مهموزةٌ، ويجوز تخفيفُها، نصَّ عليه ابنُ فارس، وقال الفارابي في باب المهموز: وهي (الفَأْرة) و(فَأْرَةُ) المِسْك. وقال الجوهري: غير مهموز من (فارَ يَفُورُ) والأوَّل أَثْبَتُ»[4].

وجواز تخفيف الهمزة الساكنة بالإبدال غيرُ مقصور علىٰ الهمزة المتوسطة فقط بل يجري هذا التخفيف في الهمزة الساكنة في آخِر الكلمة أيضًا، قال الرَّضِيّ: «إمّا أنْ تكون الهمزة في الوسط:

---

(١) المصدر السابق ١/ ٣٥٢-٣٥٣، ووردت لفظة (فَارة) المسك مخفّفة في ٢/ ٤٠٨، ومُحقَّقة في ١/ ٢٨٦ ممّا يؤكّد أنَّ الهمز هو الأصل فيها. وانظر بدر التمام ١/ ١٨٧، وفيه: (السَّمَيْدَع): السيِّد الكريم، (فَأْرة المِسْك): وِعَاؤه. (بفائِحها): بعبيرها الفَوَّاح. ومن أمثلة هذا النوع المخَفَّف المختلَف في أصله في شرح التبريزي: (يَافُوخ) ٢/ ١٢٣، (الزَّار: الأَجَمة): ٢/ ١٧٤، (تَامُور: تَامور الفؤاد: حَبَّةُ القَلْب): ٢/ ١٨١.

(٢) شرح التبريزي ٢/ ٤٠٨.

(٣) المخصّص ١١/ ٢٠٥.

(٤) المصباح المنير (فأر).

كَرَأْسٍ، وبِئْرٍ، ومُؤْمنٍ، أو في الآخِر: كَلَمْ يَقْرَأْ، ولم يَرْدُؤْ، وَلَـمْ يُقْرِئْ»[1]، وهذا قليل في شعر أبي تمام، ومنه قوله في مقدّمة قصيدة في مدح خالد بن يزيد الشَّيْبَانيّ: [الكامل]

أَقْـــرِي السَّـــلَامَ مُعَرَّفًـــا ومُحَصَّـــبًا مِـــنْ خَالِـــدِ الـــمَعْرُوفِ والـــهَيْجَاءِ[2]

الياء في (أَقْرِي) مُبْدَلة من الهمزة، وفي شرح الصولي: (أَقْرِ) بحذف الياء، وبيان الروايتَيْنِ في النصّ الذي نقله التبريزي وابن المستوفي عن أبي العلاء معقِّبًا علىٰ (أَقْرِئ): «وتُخَفَّفُ الهمزةُ، فإن خُفِّفتْ للضرورةِ أُثْبِتَ الياءُ في الخط، كأنّ القائلَ أراد أنْ يقول: أَقْرِئ السَّلام فَحَذَف، وبقيت الياءُ، وإنْ كانتِ الهمزة خُفِّفت قبل أنْ يُرامَ نَظْمُ الكلمةِ فلا ضرورةَ فيها، وينبغي أنْ يكتبَ (أَقْرِ) بغيرِ ياء، لأنّها في لغة من يقول (قَرَىٰ) في وزن (سَقَىٰ)...».

وأظنُّ أنَّ حمل أبي العلاءِ إثباتَ الياء علىٰ الضرورة فيه تجوّزٌ، لأنَّ إثبات الياء يعني أنَّ الياء مُبْدلَة من الهمزة وهو القياس المطّرِد في تخفيف الهمزة الساكنة المكسور ما قبلها، وهذه الياء دليلٌ على الهمزة المحذوفة. قال سيبويه: «... لأنَّ الهمزة الساكنة أبدًا إذا خُفِّفت أُبْدِل مكانَها الحرفُ الذي منه حركةُ ما قبلها»[3]، فنصَّ علىٰ الإبدال صَرَاحة، أمَّا حذفُ الحرف الـمُبْدل من الهمزة فهو المستنكَر والـمُسْتقبَح عند النحاة كما سيأتي، أمَّا ترجيح أبي العلاء الحَذْفَ وحملَه علىٰ لغة (قَرَىٰ يَقرِي) فقد ذَكَر الرَّضِيّ أنّه رديء عند سيبويه، وأوغلَ المبرّد في إنكاره، فقال: «واعلم أنَّ قومًا من النحويين يَرَوْنَ بَدَل الهمزة من غير عِلَّة جائزًا، فيُجيزون: قَرَيتُ، واجْتَرَيتُ في معنىٰ قَرَأْتُ، واجْتَرَأْتُ، وهذا القول لا وجهَ له عند أحدٍ ممن تَصِحّ معرفته، ولا رسم له عند العرب»[4]، وعدَّه ابن جِنّي في الإبدال الشاذّ الذي لا يُقاس عليه[5].

ونظير هذا البيت – إلا أنّه حُذِفَ الحرفُ الـمُبْدَل من الهمزة من الرسم – قول أبي تمام يصف شوقه إلىٰ عليِّ بن مُرّ: [الكامل]

---

(١) شرح الشافية ٣/ ٣٢.

(٢) شرح التبريزي ١/ ٨، وانظر شرح الصولي ١/ ١٦٨، والنِّظَام ١/ ٢٠٨، وهمزيات أبي تمام ١٢، وفيه: (الـمُعَرَّف): موضع الوقوف بعرفة. (الـمُحَصَّب): موضع رَمْي الجِمَار بِمِنىٰ.

(٣) الكتاب ٣/ ٥٥٠.

(٤) المقتضب ١/ ١٦٥، وانظر شرح الشافية ٣/ ٤١.

(٥) انظر الخصائص ٣/ ١٥٢-١٥٤.

اِقْــرَ السَّــلَامَ عَلَيْــكَ مِنِّــي كُلَّــمَا جَــرَتِ الرِّيَــاحُ فَأَنْشَــقَتْكَ نَسِــيمَا[1]

وكلام أبي العلاء السابق يجري علىٰ هذا البيت أيضًا، وهذا البيت وافق ما رجَّحه لأنَّ الألف المُبْدَلة من الهمزة في آخر الفعل (اقْرَا) حُذِفت في الرسم. وإثباتُ الألف المُبْدَلة أَوْلىٰ، بل هو الوجهُ، وقد ذكره أبو العلاء لكنّه وجهٌ مرجوحٌ عنده، ولا مانعَ من أنْ يكون أبو تمام قد رام تخفيف الهمزة قبل نظم الكلمة في بيته، والدليلُ علىٰ أنَّ هذا القول مرجوح عنده قولُه بعد ذلك: «وينبغي أن يُكتب...»، أمَّا حملُ هذا الفعل المهموز الآخِر علىٰ لغة من قال: (قَرَىٰ) ومُعاملتُه معاملةَ (سَقَىٰ) فقد استكْرهَه بعض النحاة – كما ذكرت – وعدّه من أَقبح الضروراتِ، قالوا ذلك في بيتٍ من معلّقة زهير بن أبي سُلمىٰ، وهو قوله: [الطويل]

جَــرِيءٌ مَتَــىٰ يُظْلَــمْ يُعَاقِــبْ بِظُلْمِــهِ سَــرِيعًا وإِلَّا يُبْــدَ بــالظُّلْمِ يَظْلِــم[2]

قال أبو جعفر النَّحاس معقّبًا علىٰ قوله (وإِلَّا يُبْدَ): «الأصل فيه الهمز، من (بَدَأَ يَبْدَأُ)، إلا أنَّه لما اضطُرَّ أَبدلَ من الهمزةَ أَلِفًا، ثم حذف الألفَ للجزم، وهذا من أقبح الضرورات»[3]، ولكن ظاهر كلام أبي بكر ابن الأنباري أنَّه جائز علىٰ تلك اللغة، قال: «و(يُبْدَ) جزمٌ بـ(إلَّا)، وعلامةُ الجزم فيهِ سقوطُ الألف. يُقال: (بَدَأْتَ) بالشَّيء بتحقيق الهمزِ، و(بَدَاتُ) بالأَمرِ علىٰ تَليينِ الهمز، و(بَدَيْتُ) علىٰ الانتقال من الهمز إلىٰ التشبيه بـ(قضيتُ) و(رَمَيْتُ)، فمن قال: (بدأتُ) قال: لم أَبدَأْ، ومن قال: (بَدَاتُ) قال: لَمْ أَبْدَ، ومَنْ قال: (بَدَيْتُ) قال: لَمْ أَبْدِ، وكذلك: (قَرَأْتُ وقَرَاتُ وقَرَيْتُ)، و(خَبَأْتُ وَخَبَاتُ وخَبَيْتُ)»[4]، لكنَّ البغدادي أقرَّ قولَ النحاس بأنَّه من أقبح الضرورات، وصرَّح أبو حيان بأنه مخالف للقياس[5].

---

(١) شرح التبريزي ٤/ ٥٣٩.

(٢) البيت في ديوانه بشرح ثعلب ٢٤، وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧٣٩، والمقرّب ١/ ٥٠، والممتع ١/ ٣٨١، وشرح الشافية ١/ ٢٦، وهمع الهوامع ١/ ١٨١، والخزانة ٣/ ١٧، ٧/ ١٣، وشرح شواهد شرح الشافية ٤/ ١٠.

(٣) شرح القصائد التسع المشهورات ١/ ٣٤١.

(٤) شرح القصائد السبع الطِّوال الجاهليات ٢٧٩.

(٥) انظر البحر المحيط ٨/ ٢٧٥، والخزانة ٣/ ١٨، ونقل البغدادي كلام النحاس في شرح شواهد شرح الشافية ٤/ ١٠ ولم يعقِّب.

ولو عُدْنا إلىٰ بيت أبي تمام الثاني لأمكن القول: إنَّ الألف المبدلة من الهمزة في (اقْرَا) حُذفَت لالتقاء الساكنين، لأنَّ وجودَها وعدمَ وجودِها في الوزن سواء، أو أنَّ النُّسَّاخ حذفوها. فلا يجري في بيتَي أبي تمام ما قيل في بيتِ زهير، لأنَّ إثبات الحرف المُبْدَل في بَيْتَيْهِ لا يُفسِدُ الوزن، لكن إثباته في بيت زهير يُفْسِده.

وإذا كان أمكن تخريجُ بيتَي أبي تمام السابقَيْنِ علىٰ القياس فإنَّ له أبياتًا أخرىٰ رَكِبَ فيها الضرورة نفسَها التي ركبها زهير في بيته المارِّ؛ أي أنّه حذف الهمزة علىٰ خلاف القياس، والوزن لا يسمح باحتمال آخر، من ذلك قوله يَرثي ابنَيْ عبد الله بن طاهر، وكانا صَغِيرَيْنِ: [الكامل]

إِنْ تُرْزَ فِي طَرَفَيْ نَهَارٍ وَاحِدٍ ... رُزْأَيْنِ هَاجَا لَوْعَةً وَبَلَابِلا

فالثِّقْلُ لَيْسَ مُضَاعَفًا لِمَطِيَّةٍ ... إِلَّا إِذَا مَا كَانَ وَهْمًا بَازِلَا[1]

قال التبريزي: «خفَّف الهمزة في (إِنْ تُرْزَأْ) فلمَّا صارت ألفًا حذفها في الجَزْمِ».

وكلام التبريزي بيانٌ لما حصل وتلميحٌ إلىٰ إلحاق المهموز بالمعتَلِّ بعد تخفيف همزته، وينبغي ألّا يُفْهم منه أنه جائز قياسًا، ومثله قول أبي تمام يهجو أبا المغيث موسىٰ بن إبراهيم الرَّافِقيّ: [الكامل]

غَابَ الهِجَاءُ فَآبَ مِنْكَ بَدِيعُهُ ... فَتَهَنَّ يَا مُوسَىٰ قُدُومَ الغَائِبِ[2]

أراد (تَهَنَّأْ) لكنه خفَّفها بالإبدال فصارت (تَهَنَّا)، ثم حذف الألف لفعل الطلب، أو أنَّه – حسب رأي ابن جِنِّي – غيَّر بِنية الكلمة، فبناها علىٰ هَنَّىٰ يُهَنِّي، وقَصَره ابن جِنّي علىٰ الضرورة[3].

وقد أكثرَ أبو تمام من استعمال هذا الفعل محذوف الهمزة بصيغة المضارع المجزوم بلام الأمر: (لِيَهْنِك)[4]، من ذلك قوله يُهَنِّئ السَّلِيلَ بالعافية من عِلّةٍ في مطلع إحدى قصائده: [الوافر]

لِيَهْنِكَ يَا سَلِيلُ فَقَدْ هَنَتْنِي ... بِمَا عُوفِيتَ عَافِيَةٌ هَنِيَّهْ[5]

---

(١) شرح التبريزي ٤/ ١١٦، وانظر شرح الأعلم ٢/ ٤١١، وفيه: «(الوَهْم): الذَّلول مع قوّة، و(البَازِل): المُسِنّ، وهذا مَثَلٌ، أي لا يُخَصُّ بالمصائب المضاعَفة فيحملها إلا الكَرِيمُ الصبورُ، كما لا يُضَاعَفُ الثِّقْلُ إلا للوَهْم البازل من الإبل».

(٢) شرح التبريزي ٤/ ٣١٧.

(٣) انظر الفَسْر ١/ ١٣١.

(٤) انظر شرح التبريزي ٣/ ٧٤، ٢٨٠، ٣٤٢، وزياداته ٤/ ٦٤٠، ٦٥٣.

(٥) المصدر السابق ٣/ ٣٤٢.

وقد خطَّأ اللغويون هذا التعبير، ونسبوه إلىٰ العاميّة، قال الأزهري: «أبو حاتم عن الأصمعي: العَرَب تقول: لِيَهْنِئْكَ الفَارِسُ، بجزم الهمزة، ولِيَهْنِيكَ الفارسُ بياء ساكنة، ولا يجوز (لِيَهْنِكَ) كما تقول العامة»[1]، ومثله في التاج، وزاد صاحبه: «أي لأنَّ الياء بدل من الهمزة. قلت: وقد وَرَد في صحيح البخاري في حديث توبةِ كعب بن مالك: يقولون: لِيَهْنِكَ تَوْبَةُ اللهِ عليك»[2].

ويَرُدُّ قولَ من خطّأَ هذا التعبير ونسبَه إلىٰ العامَّة ورودُه في الحديث الشريف، وفي أقوال العرب[3]، وفي أشعار الفصحاء، منهم: مالك بن الرَّيْب (ت ٦٠هـ)، وعُمَر بن أبي ربيعة (ت ٩٣هـ)، والأَحْوَص الأنصاري (ت١٠٥هـ)، والعَرْجي[4] (ت ١٢٠هـ)، وابن الدُّمَيْنة (ت ١٣٠هـ) وقد ورد بيت هذا الأخير في حماسة أبي تمام، وهو قوله: [الطويل]

لِيَهْنِكَ إِمْسَاكِي بِكَفِّي عَلَىٰ الحَشَا ... وَرَقْرَاقُ عَيْنِي رَهْبَةً مِنْ زِيَالِكِ[5]

وبعد هذا كلّه يمكن أن يُقال: إن حذف الياء في هذا الفعل خاصة جائز لورود السماع به، شعرًا ونثرًا، ويمكن توجيهه علىٰ اللغة التي حاول المعري تخريج بعض أبيات أبي تمام عليها، وإن لم يقبله الجمهور، ولا سيما سيبويه الذي عدَّ ما يأخذه الشاعر من لغة غيره ضرورة[6] كما سيأتي، ويمكن تعليل جواز الحذف في هذه الصيغة بكثرة الاستعمال؛ لأنّ العرب كانت تلجأ إليها في كثير من مناسبات التهنئة.

وحُكْمُ المنفصل في هذا القياس المطَّرد من تخفيف الهمزة بالإبدال إذا كانت ساكنة بعد فتح أو ضمٍّ أو كسرٍ كحُكم المتّصل[7]؛ أي كما تكون الهمزة والحرف الذي قبلها في كلمة واحدة ويسمّىٰ

---

(١) تهذيب اللغة ٦/ ٤٣٢، وانظر اللسان (هنأ)، والمصباح المنير (هنو).

(٢) تاج العروس (هنأ)، وانظر صحيح البخاري المطبوع مع شرحه فتح الباري ٧/ ٧١٩. وروايته (لِتَهْنِكَ)، ووردت هذه اللفظة في حديث آخر في صحيح مسلم بشرح النووي ٦/ ٩٣.

(٣) انظر المعارف ٤٣٤، وديوان المعاني ١/ ١٩، ومحاضرات الأدباء ٤/ ٦٣٥.

(٤) انظر الحماسة البصرية ١/ ١٥٦، وديوان عمر بن أبي ربيعة ٢/ ٣٤٤، وديوان الأحوص ٢١١، وديوان العَرْجي ٦٥، وأبيات عمر والأحوص والعَرْجي متشابهة لفظًا ومعنًى.

(٥) انظر شرح الحماسة للمرزوقي ٣/ ١٣٠٨. والبيت في ديوان ابن الدُّمَيْنة ١٥، وأفاد محقّقه أحمد راتب النفَّاخ – رحمه الله – أن قوله: (لِيَهْنِكَ) من باب إلحاق المهموز بعد تسهيل همزته بالمعتل، وأن الأصل أن يقال: (لِيَهْنِيكَ).

(٦) انظر الكتاب ٣/ ٥٥٤-٥٥٥.

(٧) انظر التكملة ٢١٣، وشرح المفصّل ٩/ ١٠٧، وشرح الشافية ٣/ ٣٢.

المتَّصل يجوز أنْ تكون الهمزةُ الساكنة في كلمة والحرفُ المتحرِّك قبلها في كلمة أخرىٰ قبلها، ويسمَّىٰ المُنْفَصِل، نحو قوله تعالىٰ: ﴿ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا﴾ [الأنعام: ٧١]، و ﴿ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، و ﴿يَقُولُ ٱئْذَن﴾ [التوبة: ٤٩][1] إلا أنَّ هذا النوع لم يَرِد مخفَّفًا في شعر أبي تمام.

كلُّ ما مضىٰ من أحكام التَّخفيف كان خاصًّا بالهمزة الساكنة، ولتخفيف الهمزة المتحركة قواعد خاصّة بها، إلا أنَّ ثمّة همزتين متحرِّكتين تُشَارِكَانِ الهمزةَ الساكنةَ في جوازِ تخفيفها بإبدالها بحرف حركة ما قبلها.

أمَّا الهمزة الأولىٰ فهي التي ذكرها سيبويه بقوله: «واعلم أنَّ كلَّ همزةٍ كانت مفتوحةً، وكان ما قبلها حرفٌ مكسورٌ فإنّك تُبدِلُ مكانَها ياءً في التخفيف، وذلكَ قولُك في (المِئَرِ): (مِيَر)، وفي: (يُريدُ أَنْ يُقْرِئَك): (يُقْرِيَك)»[2] ومنه قول أبي تمام يمدح عبدَ الله بن طاهر: [الطويل]

جَدِيرٌ بِأَنْ يَسْتَحْيِيَ اللهَ بَادِيًا ... بِهِ ثُمَّ يَسْتَحْيِي النَّدىٰ ويُرَاقِبُهْ[3]

أراد (بَادِئًا) بمعنىٰ (مُبْتَدِئًا) إلَّا أنَّه لما قصدَ تخفيف الهمزة أبدلها ياء وهو القياس فيها.

وأمَّا الهمزة الثانية فقد ذكرها سيبويه أيضًا، فقال: «وإنْ كانت الهمزةُ مفتوحة وقبلها ضمَّةٌ، وأردتَ أنْ تخفِّفَ أَبْدَلْتَ مكانَها واوًا... وذلك قولُك في (التُّؤَدَةِ): (تُوَدَةٌ)...»[4].

ومن هذا النوع قول أبي تمام يمدح الشاعرَ عليّ بن جَهْم القُرَشي: [المنسرح]

وَمَرَّ تَهْفُو ذُوَابَتَاهُ عَلَىٰ ... أَسْمَرَ مَتْنًا يَوْمَ الوَغَىٰ جَسِدِهْ[5]

أراد (ذؤابتاه) فخفّف الهمزة بإبدالها ألفًا علىٰ القياس.

هذا ما أمكن قوله في تخفيف الهمزة بالإبدال في شعر أبي تمام، وهو الوجه الأول.

---

(١) انظر شرح المفصّل ٩/ ١٠٨، ومعجم القراءات ١/ ٤٢٥-٤٢٦، ٢/ ٤٥٧-٤٥٨، ٣/ ٣٩٧-٣٩٨.

(٢) الكتاب ٣/ ٥٤٣، وفي هامشه: «(المِئَرَةُ): الذَّحْل والعَدَاوةُ»، وانظر التكملة ٢١٧، وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧٣٨، وشرح الشافية ٣/ ٤٥.

(٣) شرح التبريزي ١/ ٢٢٦. ومن أمثلته أيضًا: (الرِّياسة): ٢/ ٢٧٠، (نَاشِيًا): ٤/ ٦٠٢.

(٤) الكتاب ٣/ ٥٤٣، وانظر التكملة ٢١٧.

(٥) شرح التبريزي ١/ ٤٣٥، وانظر شرح الخياط ٩٣، وفيه: «(تَهْفو): تَخْفِقُ. (الذُّوابة): ضَفِيرةُ الشَّعرِ المُرْسَلَةُ، (الجَسِدُ): المصبوغ بالجَسَدِ وهو الزَّعْفَران»، ومن أمثلة هذا النوع في ديوان أبي تمام بشرح التبريزي: (جُوَار: الضجيج): ٢/ ١٧٤، (مُوَاس): ٢/ ٢٤٥، (الزُّوَام: الكَرِيهُ): ٤/ ١٠٤، (مُوَالف): ٤/ ٢٣٥.

المطلَبُ الثَّاني – تخفيفُ الهمزةِ تخفيفًا بَيْنَ بَيْنَ:

الوجه الثاني من أوجه تخفيف الهمزة أنْ تُسَهَّل بحيث تُجعَلُ بَيْنَ بَيْنَ؛ أي: «أنْ تأتيَ بِها بينَ الهمزة وبينَ حرف حركتها، وتَجْعَلَ التي عليها مُخْتَلَسَةً سهلةً بحيث تكون كالساكنة وإن لم تُسَكِّنْها»[1]، وزيادةً لبيان معنىٰ جَعْل الهمزة بَيْنَ بَيْنَ ننقل عبارةَ ابن جِنّي: «أي بَيْنَ الهمزةِ والحرفِ الذي منه حركتُها، إن كانتْ مفتوحةً فهي بينَ الهمزةَ والألف، وإن كانت مكسورةً فهي بين الهمزةَ والياء، وإن كانت مضمومة فهي بين الهمزة والواو، إلا أنّها ليس لها تمكُّنُ الهمزةِ المحقَّقة»[2]، وقال ابن يعيش: «ولا يظهر سرُّ هذه الهمزة ولا ينكشف حالها إلا بالمشافهة»[3].

واختلفوا في هذه الهمزة أهي ساكنةٌ أم متحركة؟ ذهب الكوفيون إلىٰ أنَّ همزة بَيْنَ بَيْنَ ساكنةٌ، وذهب البصريونَ إلىٰ أنَّها متحرِّكة، وقد عَقَد أبو البركات الأنباري لذلك مسألة في كتابه الإنصاف[4].

وقد أكَّدَ ابنُ جِنّي أنَّ همزةَ بَيْنَ بَيْنَ كغيرها من سائر الـمُتَحَرِّكَاتِ في ميزان العروض الذي هو حَاكِمٌ وعِيارٌ علىٰ الساكنِ والمتحرِّك[5].

وهمزةُ بَيْنَ بَيْنَ تَشْمَل كلَّ الهمزات المتحرِّكة المسبوقةِ بمتحرِّك، وهي تسعة، ما عدا اثنتين ضُمَّتا إلىٰ الساكنة كما مرَّ، وهما: المفتوحة المسبوقة بالضم، وبالكسرِ، يبقىٰ سَبْعٌ، وأمثلتُها في شافية ابن الحاجب: «سَأَل، سَئِم، مستهزِئِين، سُئِل، رَؤُوف، مستهزِئُون، رُؤُوس»[6]، وقد استثنىٰ منها الأخفش مِثالَيْنِ، هما: (مستهزِئُون) و(سُئِل)، فهمزةُ الأولىٰ تُقْلَبُ عنده ياءً مَحْضةً، وهمزةُ الثانيةِ تُقْلَبُ واوًا مَحْضةً؛ أي ساكنة لا بَيْنَ بَيْنَ[7]. وذكر سيبويه أنَّ الهمزة قد تُبدل في نحو (سَأَل) ألفًا، وفي نحو (مستهزِئِين) ياءً ساكنة، وفي نحو (رُؤُوس) واوًا ساكنة، إذا سُمِع عن العرب أو في الضرورة،

---

(١) شرح الشافية ٣/ ٤٥.
(٢) سرّ صناعة الإعراب ١/ ٤٨، وانظر شرح المفصّل ٩/ ١٠٧.
(٣) شرح المفصّل ٩/ ١١٢.
(٤) انظر الإنصاف ٢/ ٧٢٦.
(٥) سرّ صناعة الإعراب ١/ ٥٦.
(٦) الشافية بشرح الرضي ٣/ ٤٤.
(٧) انظر المقتضب ١/ ١٥٧، والتكملة ٢١٩، وشرح الشافية ٣/ ٤٦.

وعبارته في الكتاب: «وليس ذا بقياس مُتْلَئِبٍّ، وإنَّما يُحْفَظُ عَنِ العَربِ... وقد يجوز في ذا كلِّه البدلُ حتَّىٰ يكونَ قياسًا مُتْلَئِبًّا إذا اضطُرَّ الشاعر. قال الفرزدق: [الكامل]

رَاحَتْ بِمَسْلَمَةَ البِغَالُ عَشِيَّةً فَارْعَيْ فَزَارَةُ لَا هَنَاكِ المَرْتَعُ[1]

فأبدل الألف مكانها، ولو جعلها بين بين لانكسر البيت»[2].

لعليّ أطلت في هذا التمهيد لكنه ضروريٌّ لدراسة هذا النوع من تخفيف الهمزة في شعر أبي تمام – وهو كثير – في ضوء هذه القواعد التي أقرَّها علماء العربية.

نبدأ من حيث بدأ وانتهىٰ سيبويه في قوله السابق أي بالهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها التي كَثُر ورودها في شعر أبي تمام مخفَّفة، لكنْ ليسَ التّخفيفَ القياسيَّ المقتضيَ جَعْلُهَا بين بين إنّما خفَّفها بإبدالها ألفًا كما في بيت الفرزدق المارّ، من ذلك قول أبي تمام في مقدّمة قصيدة مدحيّة: [الكامل]

وَالحَادِثَاتُ وَإِنْ أَصَابَكَ بُوسُهَا فَهْوَ الَّذِي أَنْبَاكَ كَيْفَ نَعِيمُهَا[3]

الأصل (أَنْبَأَك) بالهمز، قصَدَ أبو تمام تخفيفها فأَبدل الهمزة ألفًا، والقياس عند البصريين أن تُجعل بَيْنَ بَيْنَ، وهي كالمحقَّقة في الوزن، ولذلك لا يجوز الحمل عليها، لأنها تُفْسِدُ وزن البيت. وهكذا فعل أبو تمام في أكثرَ من خمسةٍ وعشرين موضعًا[4] في كلمات مختلفة، أبدل فيها الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها ألفًا، ويمكن تخريج هذه الظاهرة في شعره نحويًّا وفق ثلاثة أوجه: أولها: اعتبار همزة بين بين

---

(١) البيت في ديوانه ١/ ٤٠٨ والمقتضب ١/ ١٦٧، والخصائص ٣/ ١٥٢، وشرح المفصّل ٩/ ١١١، ١١٣، وشرح الشافية ٣/ ٤٧، وشرح شواهده ٤/ ٣٣٥. و(مَسْلَمة) هو مَسْلَمة بن عبد الملك بن مروان (ت ١٢٠هـ) من أمراء بني أميّة. عُزِل عن العراق ووُلّي مكانَه عُمَرُ بنْ هُبَيرة الفَزَاري. (فَزَارة): أبو حيٍّ من غطَفَان. انظر شرح أبيات المفصّل وهوامشه ٢/ ١٢١٠-١٢١٤.

(٢) الكتاب ٣/ ٥٥٤. وفي هامشه: «(المُتَلَئِبّ): المستقيم المستوي، والمراد: المطَّرِد».

(٣) شرح التبريزي ٣/ ٢٧٣.

(٤) انظر شرح التبريزي: (مَرَا) ١/ ٣٣١، (فاجَاك) ٢/ ١٥٢، ٤٤٩، (هدًّا) ٢/ ١٨٦، (برَاك) ٢/ ٢٢٠، (استخذا: ذلَّ وخضع) ٣/ ٢٧، (عبّا) ٣/ ٦٧، زياداته ٤/ ٦٧٤، (أَنْبَاك) ٣/ ١٦١، ٢٧٣، (سَاله) ٣/ ١٧٥، (نشَا) ٣/ ٢٢١، ٤/ ٢٢٧، (قنًّا: جعله أحمرَ قانئًا) ٣/ ٢٤٣، (مَالِكًا: المآلِك: جمع مَأْلُكة، وهي الرسالة «شرح الأعلم ٢/ ٧») ٣/ ٢٥٠، (جنَا: انحنىٰ) ٣/ ٢٥٤، (تقرَّا: من: قَرَأ، وسيأتي ذكره) ٤/ ٢١٤، (امرَاة) ٤/ ٣١٩، ٣٢٧ (كُرّرت مرتين في هذا البيت)، ٣٧٤، ٤٣٢، («الثَّادي: الثَّأْدُ: الثَرىٰ. سكّن همزتَهُ ثم خففها» شرح الأعلم ١/ ٢٨٢) ٤/ ٥١٤، (هَنَاك) زياداته ٤/ ٦٦٦. وانظر (أَخطاه) في النِّظَام ٥/ ١٦٤، و(مَلَا) في بدر التمام ١/ ٥٤.

حرفًا ساكنًا حسب المذهب الكوفي[1]، وثانيها: إثبات ما يدل علىٰ أن هذه الكلمات سُمعت عن العرب بإبدال همزتها ألفًا في سَعَةِ الكلام، وثالثها: أنه من القياس المقصور علىٰ ضرورة الشعر وفق تعبير سيبويه المذكور، وهو قول الجمهور[2]، وهو وجيهٌ، لكنْ يبدو لي ترجيحُ الثاني لتبحُّرِ أبي تمام في الرواية، وسَعةِ عِلْمه بلسان العرب، وحرصِهِ في شعره علىٰ المسموع النادرِ من ألفاظهم وتراكِيبهم.

ولعلَّ أغرب هذه الكلمات إبدالًا في شعره كلمة (امْرَأة) فقد وردت في خمسة مواضع[3] من شعره، أبدل فيها أبو تمام همزتها الوسطىٰ ألفًا، وقطع همزة الوصل فيها لتصبح (إِمْرَاة) فكأنه أبدل بين همزتَيْهَا فقدَّم تلك وأخّر هذه، وإن كانتِ اثنتان منها قُطِعَتْ همزتا الوصلِ فيهما للابتداء بهما. وقد وردت هذه الأبيات كلُّها في باب الهجاء فإمَّا أن يكون أبو تمام قد سمعها ووجدها كذلك في أشعار القدماء، وإمَّا أن يكون قد تعمَّد التصرّف في بِنية هذه الكلمة شدًّا للانتباه، وقرعًا للأسماع، وتشنيعًا علىٰ هؤلاء المَهْجُوِّينَ من خلال اتهامهم في شرفهم وعرضهم بكلمة محوّرة عن بنيتها التي اعتاد العربي أن يسمعها، وذلك أشد ما يكون علىٰ المرء ولا سيما إذا شاع خبره بين الناس في شعرٍ يروىٰ علىٰ ألسنتهم في المجالس، من ذلك قوله في هجاء مُقران المباركي – وقد كرر هذه الكلمة مخفّفة في البيت مرتين –: [الكامل]

إِمْرَاتُهُ نَفَذَتْ عَلَيْهِ أُمُورُهَا ... حَتَّىٰ ظَنَنَّا أَنَّهُ إِمْرَاتُهَا[4]

حاول أبو العلاء إيجاد مخرج لغوي لأبي تمام يُعْفِيهِ من هذه الضرورة المزدوجة، أو يخفِّفُ – علىٰ الأقلِّ – من وطأتها، لكنه أبعدَ في القول، وتحليلُه أقربُ إلىٰ العقل والمنطق منه إلىٰ اللغة، نقل عنه التبريزي قوله: «لا يوجد في الشعر القديم (إمْرَاته) إلا أنَّ القياس يُطْلِقُ ذلك، وهذه اللفظة نادرة، لأنَّهم قالوا في المذكّر: هذا امرُؤٌ، ورأيتُ امرَأً، ومررتُ بامرِىءٍ، فغيّروا ما قبل الهمزة، فلما جاؤوا بهاء التَّأنيث أقرُّوا فتحة الرَّاء التي جَرَت عادتُها أن تَتْبَع الهمزةَ؛ لأنَّ ما قبل هاء التَّأنيث لا يكون إلا مفتوحًا، وقد حكىٰ الفرَّاء أنَّهم يقولون: هذا امْرَؤٌ فيفتَحون الراء علىٰ كلِّ حال، فإن حُمِل الأمر علىٰ

(١) انظر الإنصاف ٢/ ٧٢٦-٧٣١.

(٢) انظر الكتاب ٣/ ٥٥٤، والمقتضب ١/ ١٦٦-١٦٧، والأصول في النحو ٣/ ٤٦٩-٤٧١، والخصائص ٣/ ١٤٩، ١٥٢، وشرح المفصّل ٩/ ١١٣-١١٤، وشرح الشافية ٣/ ٤٧-٤٨.

(٣) انظر هذه المواضع في الهامش الرابع في الصفحة السابقة.

(٤) شرح التبريزي ٤/ ٣٢٧.

ذلك جاز أن تُخفَّف الهمزة علىٰ لغة مَنْ فتح، فيُقال: هذا امْرَا؛ لأنَّ الوقف يُسَكِّنُ الحرفَ، فإذا سُكِّنَت وقَبْلَها فتحةٌ جُعِلَتْ ألفًا، كما قالوا: هذا خَطَا، ولأجلِ هذا التَّخفيف اجترؤوا علىٰ قولهم: كَلَاكَ اللهُ بغير همز، فكأنَّ قولَ الطّائيّ (إمْرَاته) يُحْمَل علىٰ أنَّها أُنثىٰ (إمْرَا) ثم خُفِّف المذكَّرُ والمؤنَّث الجاري عليه، وقَطَعَ همزةَ الوصل في (امراةٍ) وذلك قليل إلا أنَّه قد جاء» وتُبْعِدُ هذا التَّخريجَ أمورٌ، منها: أنَّ أبا العلاء نفسَه ذكر بداية أنّه لا يوجد في الشعر القديم، ويفهم منه أنه لا يوجد في النثر أيضًا، ومنها أنَّه حمله علىٰ لغة قليلة في (امرؤ) والحمل علىٰ القليل والأقل مردود عند البصريين[1] وعلىٰ رأسهم سيبويه الذي صرّح بذلك، فقال: «... هذا الأقلُّ نوادر تُحفظ عن العرب ولا يُقاس عليها، ولكنَّ الأكثرَ يُقاسُ عليه»[2]، ومنها أنَّه أجرىٰ الوصل مجرىٰ الوقف، لأن هاء (امْرَأة) عندما أُضِيفَت إلىٰ (امْرَا) – كما ذُكِر – كَان ينبغي أنْ تَرْجِعَ الهمزةُ إلى الكلمة لانتفاءِ الوقفِ الذي من أجله خُفِّفَتْ بالإبدال، ثم إنْ كان أبو العلاء يُريد بقوله (والقياس يُطْلِقه) أي يُطلقه في ضرورة الشعر مثل (هَنَاكِ) في بيت الفرزدق السابق فلا حاجة إلىٰ حمله علىٰ ما حَمَله عليه. لكنَّ تقديرَ أبي العلاء لأبي تمام ووثوقَه بعلمه وأدبه ولغته، وإعجابَه بشعره ومذهبِهِ في النظم... كلُّ ذلك جعله يرىٰ أنّ ما يقوله أبو تمام حجةٌ ينبغي أن يكون قد بُنيَ علىٰ أصل في السَّماع أو القياس، وإن عَدِم أبو العلاء وجهًا مناسبًا في العربية تعذَّر له بأنه قد يكون ذلك من تصحيف راوٍ ضعيف أو ناسخ جاهل، أو أنه غَلَطٌ مقصود علىٰ الطائي ممن عابه، أو أنَّ أَبا تمام سمعه في شعر قديم، لأنه كان مُسْتَبْحِرًا في الرواية، أو نحو ذلك[3]، ولو اقتصر أبو العلاء علىٰ هذا الوجه الأخير لكان أولىٰ من تكلفِ وجهٍ بعيدٍ، ونَفْيُ أبي العلاء وجودَ هذه اللفظة في الشعر القديم لا يُسْقِطُ احتمالَ وجودِها فيه واطلاعِ أبي تمام عليه.

وإن عُدْنا إلىٰ هذا النوع من التخفيف بالإبدال نجد أن سيبويه قد تشدَّدَ في قبوله من الشاعر وإن كان ورد به سماعٌ في تلك الكلمة المخفّفة؛ لأنَّ هذا النوع من التخفيف، أو تلك اللغة الواردة ليست لغة ذلك الشاعر، فهاهو ذا يُثبت بنفسه لغة في (سَأَلَ) بالإبدال[4]، بقوله: «وبَلَغَنَا أنَّ: سِلْتَ تَسَالُ

---

(١) انظر طائفة من أقوالهم وأقوال من تبعهم من المتأخّرين في كتاب: ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القُدامىٰ والمحدَثين ٤٣٦-٤٣٧.

(٢) الكتاب ٤/ ٨.

(٣) انظر شرح التبريزي ١/ ١، ٢٨٦، ٢٩٣، ٢٩٩-٣٠٠، ٢/ ٤٦، ٢٥٥، ٣/ ٩، ١٩٣.

(٤) إبدال الهمزة ألفًا في (سَأَلَ) قراءة سَبعيّة، قرأ بها نافعٌ وابنُ عامرٍ قولَه تعالىٰ: ﴿سَالَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ [المعارج: ١]. انظر السبعة في القراءات ٦٥٠، والحُجَّة في القراءات السبع لابن خالَويه ٣٥٢، وانظر التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٢٣٩.

لغة»[1] لكنه مع ذلك لم يقبلها من ثلاثة شعراء، فقد أَنْشَد بعد بيت الفرزدق القريب السابق الذي فيه (هَنَاكِ) بيتًا لحسَّان بن ثابت به كلمة (سَالَتْ) مُبْدَلَةُ الهمزة، وبيتًا لزيد بنِ عُمَر بنِ نُفَيل القُرَشي، به كلمة (سَالَتَا) بإبدال الهمزة ألفًا، ثم قال: «فهؤلاءِ ليس من لغتهم: سِلْتُ، ولا: يَسَالُ»[2]، فسيبويهِ لا يريد أنْ يكسر القاعدة التي بناها وتمكّنت عنده – بأبيات استعار فيها الشعراء الإبدال من لغةٍ غير لغتهم، لكنه قَبِلَها منهم علىٰ وجه الضرورة لا القياس.

ويؤكّد كلامَ سيبويه بيتٌ لأبي تمام استعمل فيه اللغتين في (سأل) بالهمز وبالإبدال، مما يدل علىٰ أنَّ لغتَه الهمزُ ومع ذلك أبدل، لكن ما يراه سيبويه ضرورة لا يراه أبو تمام كذلك؛ لذلك أكثر من هذه الظاهرة في شعره من دون أي تردّد، لشيوعها في شعر العرب، بل لورودها في قراءة سَبعية كما نَبَّهْتُ عليه في الهامش. يقول أبو تمام في مدح إسحاق بن إبراهيم: [البسيط]

مَنْ يَسْأَلِ اللهَ أَنْ يُبْقِي سَرَاتَكُمُ ... فَإِنَّما سَالَهُ أَنْ يُبْقِيَ الكَرَمَا[3]

حقَّق همزة (يَسْأَل) في صدر البيت علىٰ الأصل، وأَبدل الهمزة ألفًا في (سَالَهُ) في عَجُزه علىٰ الضرورة عند سيبويه.

وقد وردَتْ في شعر أبي تمام كلماتٌ يُحْتَمَلُ أَنْ تكونَ مما نحن فيه، وتَحتمل غيره، منها قوله في باب الغزل: [الخفيف]

لَوْ تَجَافَىٰ إِبْلِيسُ عَنْ لَحْظِ عَيْنَيْـ ... ـهَا تَقَرَّا عِبَادَةً إِبْلِيسُ[4]

قال ابن المستوفي: «قال أبو العلاء: (تقرَّا) يحتمل وجهين: أحدهما: أن تكون من تَقَرَّىٰ الشَّيْءَ: إذا تَتَبَّعه، فهو غير مهموز، والآخر: أن يكون [من]: تَقَرَّا القُرآنَ: إذا طلب حفظَه، وتشبَّه بالقرَّاء، فهذا أصله الهمز، وحَمْلُهُ علىٰ هذا الوجه أليق».

ويُلْحَظُ هٰهنا أنَّ أبا العلاء لم يشأ تخريج البيت علىٰ لغة (قَرَا يَقْرَا، أو: يَقْري) فرأْيُه هنا جارٍ علىٰ مذهب سيبويه.

---

(١) الكتاب ٣/ ٥٥٥.

(٢) المصدر السابق ٣/ ٥٥٤-٥٥٥.

(٣) شرح التبريزي ٣/ ١٧٥.

(٤) المصدر السابق ٤/ ٢١٤، وانظر النِّظَام ٩/ ٣٠٠.

وقد يحذف أبو تمام هذه الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها حذفًا تامًّا بحركتها، كقوله في مقدّمة قصيدة مدحية بدأها بالنسيب: [الطويل]

وَمَاذَا عَلَيْهَا لَوْ أَشَارَتْ فَوَدَّعَتْ ... إِلَيْنَا بِأَطْرَافِ البَنَانِ وَأَوْمَتِ[1]

قال الصولي: «تركَ الهمزةَ في (أَوْمَت) وحقُّه (أَوْمَأَتْ) كما قال عمر بن أبي ربيعة: [السريع]

أَوْمَتْ بِكَفَّيْهَا مِنَ الهَوْدَجِ ... .[2]

وكما قال كُثَيِّر: [المنسرح]

لَا أَنْزُرُ النَّائِلَ الجَلِيلَ إِذَا ... مَا اعْتَلَّ نَزْرُ الظَّؤُورِ لَمْ تَرَمِ[3]

يريد (لَمْ تَرْأَمْ)»، وقال التبريزي: «و(أَوْمَت) جاء به على ترك الهمز، وقد حُكِي: أَوْمَأَتْ، وأَوْمَتْ، ووَمَأَتْ، وَوَمَتْ»، وفي استشهاد الصولي ببيت كُثَيِّر نظر؛ لأنّ (تَرْأَم) و(أَوْمَأَت) ليسا من باب واحد، فهما مختلفان، فهمزة (تَرْأَم) مفتوحة وقبلها حرف صحيح ساكن والقياس في تخفيفها حذفها بعد نقل حركتها إلى الحرف الذي قبلها وهو (الرَّاء)، نحو قولهم في: (مَسْأَلة): (مَسَلَة)، والحركة المنقولة دالَّةٌ عليها[4]، أمَّا (أَوْمَأَت) فهمزتها مفتوحة وما قبلها مفتوح فليس بابها الحذف؛ بل قياس تخفيفها أَنْ تُجْعَلَ بَيْنَ بَيْنَ، أو أنْ تُبْدَلَ أَلِفًا في الضرورة الشعرية عند سيبويه، ولعلَّ أبا تمام أبدلها ألفًا، فالتقى ساكنان: الألف المبدلة من الهمزة، وتاءُ التَّأنيث الساكنة، فصارت (أَوْمَاْتْ)، ثم حُذِفَتِ الألفُ لالتقاء الساكنين، وحُرِّكَتِ التَّاءُ لأنَّ رويَّ القصيدةِ تاءٌ مكسورةٌ، وهذا التحليل هو تفصيل ما ذهب إليه ابن منظور في تعليقه على بيتٍ أنشده نقلًا عن الأخفش، قال: «إنّما أراد (أَوْمَأَتْ) فاحتَاجَ فخفَّفَ تخفيفَ إبدالٍ، ولم يجعلها بين بين إذ لو فعل ذلك لانكسر البيت؛ لأنَّ

---

(١) شرح التبريزي ١/ ٣٠٠، وانظر شرح الصولي ١/ ٣٤٤.

(٢) تمامه: (لَوْلَاكَ فِي ذَا العَامِ لَمْ أَحْجُجِ)، والبيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ١/ ١٣٧، والصناعتين ١٢٠، وشرح المفصّل ٣/ ١١٨، وشرح أبيات المفصل ١/ ٦٠٠، والخزانة ٥/ ٣٣٣، وللعَرْجي – وليس في ديوانه – في شرح ديوان أبي تمام للتبريزي ١/ ٣٠٠، ورجّحه الشنقيطي في الدرر ٢/ ٣٣، وردّه البغدادي في الخزانة ٥/ ٣٣٤، ولأعرابي في الأمالي الشجرية ١/ ١٨١، ولبعض العرب في الإنصاف ٢/ ٦٩٣.

(٣) البيت في ديوانه ٢٧٤، وغريب الحديث لابن قتيبة ١/ ١٥٣، والتهذيب ١٣/ ١٨٧، والأغاني ٩/ ٩، واللسان (نزر)، وروايتها جميعًا (الخليل) بالخاء، وذكر ابن قتيبة أنّه أراد (لم تَرْأَم) فحذف الهمزة ونقل حركتها إلى الراء، وقال أبو الفرج: «... (لا أَنْزُرُ النَّائلَ الخليلَ)... لا أُلِحُّ عَلَيْهِ بِالمَسْأَلَةِ... و(الظَّؤُور): المتعطِّفة على غير أولادها».

(٤) انظر شرح المفصل ٩/ ١٠٩.

المخفَّفة تخفيفًا بين بين في حكم المحقَّقة»[1]، أمَّا محاولةُ التبريزي أو تلميحُه إلىٰ تخريج البيت علىٰ اللغات فقد مضىٰ أن سيبويه يردّه[2]، وضَعَّفَ اللغةَ التي أشار إليها، وهي (أَوْمَىٰ) التي يُفتَرَضُ أنْ تكون (أَوْمَتْ) منها – غيرُ واحد، بل ردَّها ابن السِّكِّيت فقال: «وتقول: أَوْمَأْتُ إليه، ولا تقل: أَوْمَيْتُ»[3] ووافقه الجوهري وابنُ الأثير والعُكْبَرِيّ، وابنُ منظور في أحد قوليه، فقد ذكر في مادة (وَمَأ): «ولا تقل: أَوْمَيْتُ»، لكنه ذكر في مادة (ومىٰ) أنه لغة نقلًا عن ابن قتيبة[4]. ولعل هذه اللغة نادرة لذلك تشبّث بها أبو تمام للإغراب، فالنادر مبتغاه! يتطلّبه ويُدخله في شعره من دون تحرّج.

ويمكن الربط بين هذا الحذف والمعنىٰ، كأنَّ أبا تمام أرادَ أنْ يُشير إلىٰ أنّه كان يرضىٰ من محبوبته التي رَحَلَت ولم تودّعه – بأقلّ إشارة وأخفِّ إيماءة ولو بأطراف أصابعها، فلـمَّا أراد أن يُخفِّف من قَدْرِ الإيماءة المرجوَّة أو الـمُتَمنَّاة قلَّل في المقابل من بِنية الكلمة بالحذف ليتناسب المبنىٰ مع المعنىٰ.

وكان تخفيفُ أبي تمام الهمزةَ بالإبدال بدلَ تخفيفها بجعلها بين بين في سائر الأصناف الآتية أقلَّ ورودًا منها في الصِّنف السابق.

فلو انتقلنا إلىٰ الصِّنف الثاني من همزات (بين بين) المخفَّفة وهي المكسورةُ المكسورُ ما قبلها لوجدنا أنَّها لا تتجاوز أربع كلمات في شعر أبي تمام، وردت إحدىٰ هذه الكلمات مخفّفة تخفيفًا قياسيًّا؛ وهي في قوله يمدح أبا الحسين محمَّد بن الهيثم بن شُبَانة: [الطويل]

وَأَرْوَعَ لَا يُلْقِي الـمَقَالِدَ لِامْرِئٍ ... فَكُلُّ امْرِيٍ يُلْقِي لَهُ بِالـمَقَالِدِ[5]

خفّفَ الهمزةَ في قوله (امْرِيٍ) في عَجُزِ البيت تخفيفًا قياسيًّا فجعلها بين بين، بدليل تحريكها، ولا يستقيم الوزن بإبدالها ياء ساكنة، لأنَّ ذلك يُفسد التفعيلة الثانية في عجز البيت، وهي (مَفَاعِيلُن) من البحر الطويل إذ تُصبح: (فَاعِيلُن) فتَسْقُطُ الميم، وليس من زِحَاف هذه التفعيلة إلا سقوطُ يائِها أو نونِها[6].

---

(١) اللسان (ومأ).

(٢) انظر الكتاب ٣/ ٥٥٤-٥٥٥.

(٣) إصلاح المنطق ١٤٨.

(٤) انظر أدب الكاتب ٤٧٦، والصحاح (ومأ)، والنهاية في غريب الحديث ١/ ٨١، والـمَشُوف الـمُعْلَم ٢/ ٨٤٣، واللسان (ومأ، وما).

(٥) شرح التبريزي ٢/ ٧١.

(٦) انظر الإقناع في العَروض وتخريج القوافي ٧.

والـذي يؤكِّـد ورودَهـا مخفّفـة أنَّ التبريـزي تَبِـع أبـا تمـام فخفّفـه في شـرحه للبيـت، قـال: «يعنـي الممدوح، أي لا يُذعِنُ لامرىءٍ، وكلُّ امريٍ يُذْعِنُ له» فحقَّـقَ همـزة الأولىٰ وخفّـف همـزة الثانيـة كـما فعل أبو تمام تمامًا. ومن السهل إيجادُ تعليل لذلك، فتحقيق أبي تمام همزةَ (امْرِئٍ) الأولىٰ إشـارةٌ إلىٰ أنَّ الممدوحَ لا يُذعِنُ لامرئٍ مهما أوتيَ من قوة وجَبروت، فناسبَ هـذا المعنىٰ التحقيـقُ، وخَفَّـف همـزةَ الثانيةِ لِيُشِيرَ إلىٰ أنَّ الرَّجُلَ العَظيمَ يَصْغُرُ أمامَهُ ويَضْعُفُ ويُذعِنُ لهُ فَنَاسَبَ هذا المعنىٰ التخفيفُ، ولا ينبغي حملُ هذا التحليل علىٰ التعَسُّف؛ لأنَّ تكرار كلمة مرّتين في بيت واحـد مـرّة محقّقـة ومـرَّة مخففـة ليس عبثًا، مع أنه لو حققهما معًا أو خفّفهما معًا لما اختلّ الوزن، إذن فلا بد من أن يكـون أبـو تمـام قـد رام أمرًا سواء أكان هذا الأمر ما بيّنتُه اجتهادًا أم كان غيرَه.

أمَّا الكلمات الثلاث الأخرىٰ في حشو البيت فقد خفّفها بإبـدال همزتهـا يـاء سـاكنة، منهـا قولـه في قصيدته المشهورة في مدح المعتصم بالله وفتحِ عَمُّورِيَّة: [البسيط]

كَـمْ بَـيْنَ حِيطَانِهَـا مِـنْ فَـارِسٍ بَطَـلٍ قَـانِي الـذَّوَائِبِ مِـنْ آنِي دَمٍ سَـرِبِ[1]

قال الصُّوليّ: «القَانِي: النَّاصِع الحُمْرةِ، وهو مهموز، فترك أبو تمام الهمز» وقـال الأعلـم: «خفَّـف الهمـز ضـرورة»، وذكـر التبريـزي وابـن المستوفي أن أصـله الهمـز، وروايـة الصـولي والأعلـم: (قَـانِي الذَّوَائِبِ مِنْ قَانِي دَمٍ سَرِبِ) فيكون أبو تمام كرَّر لفظة (قاني) مخفَّفة مرتين في شطر واحد! وقـد أورد الجوهري هذه الكلمة في مادَتي (قَنَأ) و(قَنَا) بالمعنىٰ نفسه، لكـنَّ الـرازيَّ أنكـر عليـه ذلـك وعـدَّه مـن سبق القلم، أما الفيروزآبادي فعدَّه وهمًا من الجوهري، لكنَّ الزَّبيديَّ وشيخَه دافعـا عـن الجـوهري، وعلَّلا إيرادَه في (قنا) بأنَّه إشـارة إلىٰ الخـلاف أو جـواز التَّخفيـف، وعَـدَّ ابـنُ منظـور تـرك الهمـز لغـةً فيه[2]. وهذا الخلاف في تخفيف همزة (قاني) يدل علىٰ أنـه لـيس ضـرورة، إنـما هـو لغـة نـادرة وافقـت مذهب أبي تمام فأجراها في شعره.

(١) شـرح التبريزي ١/ ٥٢، وانظر شرح الصـولي ١/ ١٩٥، وشـرح الأعلـم ١/ ١٧٦، والنِّظَـام ٢/ ٢٧. (حِيطانهـا): أي حياطان عَمُّوريّة، (سَرِبٌ): سائلٌ جارٍ. واللفظتان الأُخْرَيَانِ اللَّتانِ جرىٰ فيهما هذا الإبدالُ همـا: (شَـانِيك): ٢/ ٩٢، (لِنَاشِيهِمْ): ٣/ ٢٣٥.

(٢) انظر الصحاح (قنأ، قنا)، واللسان (قنأ)، ومادةَ (قنا) في مختار الصحاح والقاموس المحيط وتاج العروس.

وقد ذهب أبو تمام في قافية أحد أبياته إلىٰ أبعد من هذا الإبدال وهو الحذف، قال في مطلع أرجوزة له في المطر: [رجز]

حَمَـــادِ مِـــنْ نَـــوْءٍ لَـــهُ حَمَـــادِ
فِـــي نَـــاحِرَاتِ الشَّـــهْرِ لَا الـــدَّآدِ[1]

يريد (الدَّآدِئ) جَمْعَ (دِأْدَاء) فحذف الهمزة. وإثباتُ الياء جائز وغير مُخِلٍّ بالوزن، لكنَّ الكلمة هكذا رُسِمت في شروح: الصولي، والأعلم، والتبريزي، ولم يعلّق الشرَّاح الثلاثة علىٰ هذا الحذف، وهو نظير بيت لعبد الرحمن بن حسان، وفيه خلاف سيأتي تفصيل القول فيه بعد بضع صَفَحات.

أمَّا الصنف الثالث من هذا النوع، وهو الهمزة المخفَّفة المضمومةُ المضمومُ ما قبلها فلم يَرِد في شعر أبي تمام إلا مرَّتين في كلمة واحدة فيها إشكال يَلزَمُ توجيهُه وتخريجه، وَرَدَ ذلك في بيتَيْن: الأولُ قوله في مدح أحمد بن أبي دُوَاد مُبجِّلًا قدر الشعر الذي قاله فيه: [الكامل]

كَالـــدُّرِّ وَالـــمَرْجَانِ أُلِّـــفَ نَظْمُـــهُ بالشَّـــذْرِ فِي عُنُـــقِ الفَتَـــاةِ الـــرُّؤُدِ[2]

والبيت الثاني هو قوله في قصيدة له في مدح أبي المغيث موسىٰ بن إبراهيم: [الكامل]

رُؤُدٌ أَصَـــابَتْهَا النَّـــوىٰ فِي خُـــرَّدٍ كَانَـــتْ بُـــدُورَ دُجُنَّـــةٍ وشُمُوسَـــا[3]

ما يمكن أن يُقال في هذين البيتين يُلخَّص في الفقرات الآتية:

١ – قوله (الرُّؤُد) في البيت الأول، و(رُؤُدٌ) في البيت الثاني ضُبطا بضم الواو بمعنىٰ: (الشابَّة الحَسَنة النَّاعمة)، وأوردَ ابن منظور في هذه الكلمة سبع لغات ليس من بينها هذه الصيغة، وهي: (الرَّأْدُ، الرُّؤْدُ، الرَّأْدَةُ، الرُّؤْدَةُ، الرَّؤُودَةُ، الرَّادَةُ: بتسهيل الهمز، الرَّؤُودُ) وأشهرُ هذه الصِّيَغِ الثانيةُ: (الرُّؤْدُ)، وحكىٰ الجوهري عن أبي زيد أنها مهموزة[4].

---

(١) شرح التبريزي ٤/ ٥١٢، وانظر شرح الصولي ٣/ ٥٥٧، وشرح الأعلم ١/ ٢٨٠، وفيه: «يقول: حَمْدًا لهذا النَّوْء [حَمْدًا] بعد حمدٍ لِمَا جَلَب من الغيث: و(ناحِرَات الشهر): أوائله، و(دآدِئه): أَواخِره، وأَحمدُ ما يكون النّوء في صدر الشهر».

(٢) شرح التبريزي ١/ ٣٩٨، ورواية شرح الصولي ١/ ٣٩٦، والنِّظَام ٥/ ٣٥٩ (الرُّؤْدِ) بضمّ فسكون، وبلا ضبط في شرح الأعلم ١/ ٤٧١، وقال: «(الشَّذْر): قِطَع الذَّهب».

(٣) شرح التبريزي ٢/ ٢٦٤، وانظر شرح الأعلم ١/ ٤٢٩، وفيه: (خُرَّد): جَوَارٍ صَبِيَّات. (دُجُنَّة): ظُلْمة.

(٤) انظر مادة (رأد) في الصحاح واللسان.

٢ – إذا اعتبرنا أنَّ أصل الكلمتين (رُؤْدٌ) فيمكن تخريجه علىٰ الضرورة علىٰ قولِ الأخفش، إذ يُحكىٰ عنه: «أنَّ كُلَّ (فُعْلٍ) في الكلام فتثقيلُه جائز، إلَّا ما كان صِفة، أو معتلَّ العين كَحُمْرٍ وسُوقٍ، فإنَّهما لا يُثقَّلان إلَّا في ضرورة الشعر»[١].

٣ – يمكن تخريجه علىٰ قول بعض العرب، فقد روي أنَّ «كلَّ (فُعْلٍ) كانَ، فمن العرب من يخفِّفه، ومنهم من يثقِّله، نحو عُسُر ويُسُر»[٢] لكن يَضْعُفُ هذا التخريج إذا كان الشاعر ليس من القوم الذين يثقِّلون كلَّ (فُعْل).

٤ – إذا خُرِّج علىٰ الوجه الأخير علىٰ ضعفه، يكون قوله (رُوُدٌ) مخفّفًا من (رُؤُدٍ) المثقَّلةِ المهموزةِ، وقياس التخفيف في الهمزة المضمومة المضموم ما قبلها أن تُجعَل بين بين، والوزن يسمحُ بهذا، ويسمح أيضًا بإبدالها واوًا ساكنة علىٰ الضرورة، فعلىٰ الأول يكون ضَرْبُ البيت الأول مزحوفًا وهو: (مُفْتَعِلُن) مقابل (تِرْرُوُدِي)، وتكونُ التفعيلةُ الأولىٰ من البيت الثاني: (مُتَفَاعِلُن) مقابل (رُوُدُنْ أَصَا). وعلىٰ الوجه الثاني أي التخفيف بالإبدال يكون ضَرْبُ البيت الأول (مَفْعُولُن)، وتكون التفعيلة الأولىٰ من البيت الثاني (مُتْفَاعِلُنْ)، وكلُّ هذه التفعيلات علىٰ الوَجْهَيْنِ جائز في البحر الكامل[٣].

وقد يَرِدُ هٰهنا سؤالٌ: لماذا ثقَّل أبو تمام الأصلَ بتحريك ساكنه، ثم خفَّفَ الهمزة؟! قد يُفْهَم من ظاهر القول أنَّ فيه تناقضًا، لكن بالتأمّل قد يُعلَّل بأنَّه أراد بتثقيلِهِ الأصلَ إضافةَ مزيد من النَّضارة والنعومة علىٰ هذه الفتاة أو الجارية، ثم خفَّفَ الهمزة لأنه وجد هذا الحرفَ شديدًا قويًّا مُستثقَلًا في النطق لا يناسبُ نُعومة الجَواري ونضارتَهُنَّ فأراد نفي ما يُخَشِّنُ كلَّ ما يتّصل بهن وإنْ كانَ اللفظَ الدالَّ عليهنَّ!!

ومن همَزات هذا الصِّنف التي وردت مخففة في شعر أبي تمام الهمزتان اللتان استثناهما الأخفش وأجاز فيهما الإبدال قياسًا، وهما: الهمزة المضمومة المكسور ما قبلها كـ(مستهزِئُون)، والهمزة

---

(١) شرح الشافية ١/ ٤٦.

(٢) المصدر السابق ١/ ٤٦، عزا هذا القول إلىٰ عيسىٰ بن عمر (ت ١٤٩هـ).

(٣) انظر الإقناع في العروض وتخريج القوافي ٣٢.

المكسورة المضموم ما قبلها كـ(سُئِل)، فمذهبه أن الأولىٰ تُبْدَل ياءً ساكنة، وأن الثانية تبدل واوًا ساكنة كما مرَّ[1]، فمن الأول قول أبي تمام يصف كِتابًا: [الكامل]

يُنْبِيكَ عَنْ رَفْعِ الكَلامِ وَخَفْضِهِ ... والنَّصْبِ مِنْهُ بِحَالِهِ والمَصْدَرِ[2]

يريد (يُنبِئُكَ) لكنَّه أَبدل الهمزة ياءً ساكنة، وهو عند سيبويه ضرورة، والقياس أن تُجْعَلَ بينَ بينَ، لكنّه عند الأخفش قياسٌ مطَّرِد، وقد بيَّن ابن يعيش حُجَّة الأخفشِ في مخالفة سيبويه، فقال: «ويَحْتَجُّ [الأخفش] بأنَّ همزة بين بين تُشبه الساكن للتخفيف الذي لحقها، وليس في الكلام كَسْرةٌ بعدها واو ساكنة، قال: فلو جُعِلَتْ بين بين لَنُحِّيَ بِهَا نحوَ الواو الساكنة وقبلها كسرة وهو معدوم، وهو قول حَسَن، وقول سيبويه أحسنُ؛ لأنَّ الواو الساكنة لا يستحيلُ أنْ يكون قبلها كسرةٌ كما استحال ذلك في الألف، وإنَّما عُدولُهم عن ذلك لِضَرْبٍ من الثِّقَل، وإذا لم يَسْتَحِلْ ذلك في الواو الساكنة لم يَمتنع فيما قاربها»[3].

وقد حَمَل بعضُ شرَّاح شعر أبي تمام شيئًا من هذا الإبدال علىٰ أنَّه لَغُة خلافًا لمذهَبَيْ سيبويه والأخفش، كقول أبي العلاء في بيت أبي تمام يذكر صِفة شكره لممدوحه عليّ بنِ مُرّ ويَستهديه فَرْوًا: [الطويل]

لَهُ زِئْبِرٌ يُدْفِي مِنَ الذَّمِّ كُلَّمَا ... تَجَلْبَبَهُ في مَحْفِلٍ مُتَجَلْبِبُ[4]

جاء في (النِّظَام) عن أبي العلاء: «وخفّف همزة (يُدْفِي) وهي لغة[5] جيدة» وكلامُهُ صحيح، فقد ورد في اللسان عن اللَّيث أنَّ (أَدْفَيْتُ) لُغة في (أَدْفَأْتُ) لكنه قيَّد ذلك بقيد مهمٍّ، قال: «وهذا علىٰ لغة

---

(١) انظر هذا المبحث ١٣٨.

(٢) شرح التبريزي ٤/ ٥١٦، ومن أمثلة هذا الصّنف بتخفيف الهمزة بالإبدال في شعره ما عدا التي ستأتي في المتن: (يَهْنِي): ٣/ ٩، (سَأُجَزِّي): ٤/ ٥١، (تُنْبِي): ٤/ ١٢٨، (يُنْبِي): ٤/ ٣٧٨، (مَسَاوٍ): ٤/ ٤٠٧. وانظر (يُخْطِي) في شرح الصولي ١/ ٣٢٤، و(المُنَاوِيك) في شرح الأعلم ١/ ٢٠٤. وهذه الكلمات كلُّها مرفوعةٌ: أسماءً وأفعالًا، ولذلك أدرجتُها في الهمزة المضمومة المكسورِ ما قبلها.

(٣) شرح المفصل ٩/ ١١٢.

(٤) شرح التبريزي ١/ ٢٨٠. وانظر شرح الصولي ١/ ٣٢٨، والنِّظَام ١/ ٣٢٨، وبدر التمام ١/ ١٤٦، وفيها: الهاءُ في (له) للشُّكْرِ. (الزِّئْبِر): شَعر الجِلد والفَرْو، استَعارَه للشُّكر، يريد أنّه سيشكره ويمدحه علىٰ الفرو الذي سيهديه شكرًا له زِئْبِرٌ يُدْفِئُ ويَحمي لابسَهُ من الذَّمّ حينما يَلْبَسُه ويتصدَّر به في مجالس الرِّجال.

(٥) وخرَّج أبو العلاء إبدالًا آخر من هذا الصِّنف علىٰ أنه لغة. انظر شرح التبريزي ٣/ ٩.

من يترك الهمز»[1]، ولم يُرْوَ أن طيِّئًا تترك الهمز، وقد سَبَقَ أن سيبويه يعدّ ذلك ضرورة وإنْ وردَ السماع بأنه لغة[2]، لكنَّ أبا تمام لم يكن يتقيَّد في كلامه بلغة قومه طيّئ ولا لغةِ أهلِ الحجاز المشهورة، بل كان يَبُثُّ في شعره ما يقع عليه في الكلام العربيّ الفصيح من ظواهر لغوية تناسبه وتخدم مَعَانِيَهُ سواء أكانت هذه الظواهر فاشيةً مستساغة أم نادرة شاذة، معتمدًا علىٰ مخزون لغوي خِصْب، ومعرفة واسعة بلغات العرب.

وقد يلمِّح بعض شرَّاح الديوان إلىٰ احتمال اشتقاق الكلمة من أصل بعيد غير مهموز، ولعلَّ هذه المحاولاتِ كلَّها من أجل الإقلال من الألفاظ التي ارتكب فيها أبو تمام ما يراه جمهور النحاة ضرورة، من ذلك قول التبريزي في بيت أبي تمام في مدح أحمد بن أبي دُوَاد: [الخفيف]

أَيُّ ذِي سُودَدٍ يُنَاوِيكَ فِيهِ ... ظَالِمًا وَالنَّدَىٰ بِذَلِكَ قَاضِ؟![3]

قال التبريزي: «قولُه (يُنَاوِيكَ): أصلُ (المنَاوَأَة) الهمزُ، ويجوز تخفيفها إذا قيل إنّها من النَّوْءِ، وهو النُّهوض، فإذا أُخِذَتْ من النِّيَّة فلا أصل لها في الهمز».

وقد وَردَ بعضُ هذه الكلمات المخفّفة بالإبدال في القافية، والوزن يَسمح بجعلها بين بين لكن الرِّدْف[4] يمنع ذلك، نحو قوله في الغزل: [البسيط]

إِنْ كَانَ وَجْهُكَ لِي تَتْرىٰ مَحَاسِنُهُ ... فَإِنَّ فِعْلَكَ بِي تَتْرَىٰ مَسَاوِيهِ[5]

الحروف الثلاثة الأخيرة من (مَسَاوِيهِ) هي ضَرْبُ البيت، أي التَّفعيلة الأخيرة من البحر البسيط، فإن جُعِلَتِ الهمزة بين بين علىٰ القياس كان الضرب (فَعِلُنْ) ويُسمَّىٰ مخبونًا وهو الأصل، لكنَّ الرِّدْفَ يَمنعُ ذلك لا الوزنَ، لأن الرَّوي هاءٌ مكسورة مسبوقة بياء المدِّ ويُسمّىٰ رِدْفًا، ولذلك يلزم إبدالُها ياءً، ويكون الضَّرْب (فَعْلُنْ) ويُسمّىٰ مقطوعًا، وهو جائز[6]. قال التبريزي: «و(مَسَاوِيهِ)

---

(١) اللسان (دفأ).

(٢) انظر الكتاب ٣/ ٥٥٤-٥٥٥.

(٣) شرح التبريزي ٢/ ٣١٤.

(٤) الرِّدْف: هو كُلُّ حَرْفِ مَدٍّ يقع قبل حرفِ الرَّوي بلا فاصل بينهما. انظر الإقناع في العروض وتخريج القوافي ٨٠، والمفصّل في العروض والقافية ١٥٩.

(٥) شرح التبريزي ٤/ ٢٩٢، ووردت همزة (مَسَاوِيه) مبدلة وجوبًا للرِّدف كذلك في ٤/ ٢٩٥.

(٦) انظر الإقناع في العروض وتخريج القوافي ١٦، وفنّ التقطيع الشعري والقافية ٦٧ وما بعدها.

أصلُها الهمز، لأنَّه من : سَاءَ يَسُوءُ، والتَّخفيف مطَّرِد»، لعلّه يريدُ أنَّ التخفيفَ مطَّرِد في ضرورةِ الشِّعر، وهو مذهب سيبويه[1].

وفي المقابل قد تَرِدُ الهمزةُ مُبْدَلَةً ياء في القافية، والوزنُ والرَّويُّ لا يَسمحان بتحقيقها ولا بجعلها بين بين، نحو قوله أبي تمام يمدح المعتصم بالله ويحثُّه علىٰ تنصيبِ ابنِهِ هارونَ الملقَّبِ بالواثقِ وليًّا للعهد: [الكامل]

فَاقْمَعْ شَيَاطِينَ النِّفَاقِ بِمُهْتَدٍ تَرْضَىٰ البَرِيَّةُ هَدْيَهُ والبَارِي[2]

فقوله: (البَارِي) أَصله (البَارِئ) بالهمز، وهو اسم من أسماء الله الحسنىٰ بمعنىٰ (الخَالق) من: (بَرَأ)، وقد اختلف النحاة في توجيه نحوٍ مِن هذا، فالظاهر أنَّ بيت أبي تمام نظيرُ بيتِ الكتابِ المشهورِ، وهو لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت يُهَاجي عبد الرحمن بن الحَكَم بن أبي العاص: [الوافر]

وَكُنْتَ أَذَلَّ مِنْ وَتِدٍ بِقَاعٍ يُشَجِّجُ رَأْسَهُ بِالفِهْرِ وَاجِي[3]

فقوله: (وَاجِي) أصله (وَاجِئ) لكنّه قَلَبَ الهمزة ياءً، وهو عند سيبويه ضرورة، ووافقه في ذلك المبرّد، وابن جِنّي، والزَّمخشري، وذهب ابن سيده، وابن يعيش إلىٰ أنَّ الإبدال هٰهنا أيسر وأسهل ممَّا سبق في نحو (هَنَاك) و(سَالَ)، وعلّلا ذلك بأنَّ الوقوف علىٰ الهمزة المتطرفة المكسور ما قبلها يقتضي قَلْبَها ياءً قياسًا، كما يُقال في (بِئْرٍ): (بير)، لكنَّ ابن الحاجب وتبعه الرَّضِيّ صرّحا بمخالفة سيبويه فذكَرَ ابنُ الحاجب أنَّ هذا الإبدال في (وَاجِي) علىٰ القياس خلافًا لسيبويه، وأيَّده الرَّضِيّ فأفاد بأنه هو الحق، وحُجَّتُهما هي حُجَّةُ ابن سيده وابن يعيش نفسُها[4]، لكنَّ البغداديَّ انتصر لسيبويه وأَدْحَضَ كلامَ ابن الحاجب والرَّضِيّ في مناقشة طويلة، معتمدًا علىٰ قول الزمخشريِّ في مناهيه علىٰ

---

(١) انظر الكتاب ٣/ ٥٥٤.

(٢) شرح التبريزي ٢/ ٢٠٩.

(٣) البيت في ديوانه ١٨ وروايته: (يُشَعِّثُ رَأْسَهُ بِالفِهْرِ واجِ)، والكتاب ٣/ ٥٥٥، والمقتضب ١/ ١٦٦، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٠٦، والخصائص ٣/ ١٥٢، وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧٣٩، والممتع ١/ ٣٨١، وشرح الشافية ٣/ ٤٩، وشرح أبيات المفصّل ص٢/ ١٢١٥، وشرح شواهد شرح الشافية ٤/ ٣٤١، وفي الأخير: «(الفِهْر): الحجر مِلء الكفّ... و(الوَاجي): الذي يَدُقّ، اسم فاعل من وَجَأْتُ عُنُقَه بالهمز إذا ضَرَبْتَه».

(٤) انظر الكتاب ٣/ ٥٥٥، والمقتضب ١/ ١٦٦، والخصائص ٣/ ١٥٢، وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧٣٩، والمخصص ١٤/ ١٤، والمفصّل ٣٥٠-٣٥١، وشرح المفصّل ٩/ ١١٤، والإيضاح في شرح المفصَّل ٢/ ٣٤١، وشرح الشافية ٣/ ٤٤، ٤٩.

المفصّل – وهو من كتبه المفقودة أو غير المطبوعة – قال الزمخشري: «لا يُقال: وقفَ علىٰ الهمزة في (وَاجِي)؛ لأنَّه كان يَصيرُ حرفُ الروي همزةً فيختلفُ الرَّويَّانِ اختلافًا شديدًا»[1] وهذه المناقشة الطويلة تجري علىٰ بيت أبي تمام، والأرجح أنَّه عند النحاة من القياس المقصور علىٰ الضرورة الشعرية علىٰ ما قرّره سيبويه، لكنَّ ورود السَّماع بغير الهمز في لفظة (الباري) يُخْرِجُ بيتَ أبي تمام من باب الضرورة، قال الزَّبيدي: «وبَرَاهُ اللهُ يَبْرُوهُ بَرْوًا: خَلَقَهُ، قال شيخنا: صرَّحوا بأنّه مخفَّف من الهمزة، قلتُ: قال ابن الأثير: تُرِكَ فيها الهمزُ تخفيفًا، ومنه البَرِيَّة للخَلْق»[2]، فاسم الفاعل من (بَرَا يَبْرُو) هو (الباري) بالياء لا بالهمز، وإن كان أصله الهمز لأنّ ذلك مسموع فيه، وبهذا يظهر التباين بين موقف النحاة وموقف اللغويين، ويظهر أيضًا الفرق بين بيت عبد الرحمن بن حسان وبيت أبي تمام.

وقد وَردَتْ هذه الهمزة المضمومة المكسور ما قبلها مخفّفة بالحذف، أو بالحذف والنقل في كلمات مسموعة عن العرب علىٰ غير القياس، نحو قولهم: (وَيْلُمِّهِ) و(في حِرِامِّهِ) وأصلُهما: (وَي لِأُمِّهِ) علىٰ الأرجح كما سيأتي، و(في حِرِأُمِّهِ)، وقد استعمل أبو تمام كلا التركيبين في شعره، أمَّا التركيب الأوَّل فقد ورد في بيت له في باب الغزل، وهو قوله: [المنسرح]

وَيْلُمِّ صَبٍّ رَمَىٰ صُعُوبَتَكَ الْـ ـأُولَىٰ فَلَانَتْ بِلِينِ جَانِبِهِ[3]

فقوله: (وَيلُمِّ) مؤلَّفة من لفظتين، أما الثانية فهي: (لِأُمِّ) أو (أُمّ)، وأمّا الأولىٰ فمختَلَفٌ فيها بين (وَيْ) و(وَيْل)، وقد اختار أبو العلاء الأول، فقال معقّبًا علىٰ هذا البيت علىٰ ما جاء في شرح التبريزي والنِّظَام: «بعض الناس يختار ضمَّ اللام من (وَيْلُمِّهِ)، وبعضُهم يختار كسرها، ويجب أنْ يكون علىٰ معنىٰ: التعجُّب لأمِّ فلان، فإذا ضُمَّتِ اللَّامُ اتَّبَعَتْ ضمّةَ الهمزة، وإذا كُسِرَت اتّبعتِ الهمزةُ كَسْرتَها، إلا أنّهم يتركون الهمز في الموضعين... وهذا أوجه من أن يُتأوّل علىٰ أنَّه من (الويل) إذ كان (الويل) إذا أضيف فقد جرتِ العادة بفتح اللام، كقوله تعالىٰ: ﴿وَيْلَكُمْ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ [طه: ٦١]، فكان يَلْزَمُ أنْ يُقال: (وَيْلَ أُمِّهِ) بفتح اللام، وإنِ ادُّعي أنَّ المراد: (وَيْلَ أُمِّهِ واقع أو كائن)، أو نحو ذلك من المحذوفات فقد يمكن هذا التأوّل إلا أنَّ الأوَّل أشبه...».

(١) شرح شواهد شرح الشافية ٤/ ٣٤٢.

(٢) تاج العروس (برو)، وانظر النهاية في غريب الحديث ١/ ١٢٣، ومادة (بري) في اللسان والتاج.

(٣) شرح التبريزي ٤/ ١٥١.

وهـذا الـذي رجّحـه أبـو العـلاء، وهـو أنَّ أصـلها (وَي لِأُمِّـه) نَسَـبه سـيبويه للخليـل، واختـاره الزمخشـري، قال: «(وي) كلمةَ تَعجُّب، والأصل: (وَيْ لِأُمِّـهِ) فحُـذفت الهمـزةُ للتخَّفيـفِ، وأُلْقِيَـتْ حركتُها علىٰ اللَّام»[1]، ووافقهم ابن مالـك وعلَّلـه بقولـه: «فحُـذفت الهمـزة تخفيفًـا، لأنَّـه كـلامٌ كثـر استعماله، وجرىٰ مَجرىٰ الـمَثَلِ»[2] لكنَّ الأكثرينَ علىٰ أنَّ أصلها (وَيْلٌ لِأُمِّهِ، أو: وَيْلُ أُمِّهِ)، منهم: ابنُ قتيبة، وابنُ السرَّاج، وأبو علي الفارسيّ، وابنُ جِنّي، والجَوهري، والمرزوقي، وابنُ الشـجري، وأبـو البركات الأنباري، والبغدادي[3]. وعلىٰ هذا المذهب «حُذِفَتِ الهمزةُ والتنوين ولامُ (ويل)» [4].

وأَمِيلُ إلىٰ المذهب الأول للعِلَّة التي ذكرها أبو العلاء، ولقلَّة الحذف، وهو الذي رجّحه ابن السِّيد الذي لـخَّص تخريجات النحويّين لهذا التركيب، ثم عقّب علىٰ المذهب الأول الذي يجعـل أصـلَه (وَيْ لِأُمِّهِ) بقوله: «فيكونُ علىٰ هذا قد حذفَ همزة (أُمّ) لا غير، وهـذا عنـدي أحسـنُ هـذهِ الأوجـه؛ لأنَّـه أقلُّ للحذف والتغيير»[5].

وذكـر الرَّضِـيّ المـذهبين مـن دون تـرجيح، لكنـه قصـر عـلىٰ المـذهب الأول عنـد كسـر الـلام في (وَيْلِمِّهِ)، وذكر أنَّ الحذف شاذ علىٰ المذهبين[6].

ما سبق كان بيانًا لأقوال النحاة في أَصْل هذا التركيـب، أمـا جـوازُ اسـتعماله فلـيس مقصـورًا عـلىٰ ضـرورةِ الشِّعر، وإن كانَ الحذفُ فيه شاذًّا علىٰ القياسِ؛ لأنَّ السَّماع ورد به، فقد حكاه الأصمعي عن العرب، وورد في الأحاديث النبوية، وعلّة الحذف في هذا التركيب أنه مما كثر في كلامهم وجرىٰ عـلىٰ ألسنتهم فحذفوا بعضه تخفيفًا[7].

---

(١) الفائق في غريب الحديث ١/ ٢٨٤، وانظر ٤/ ٨٦.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح ٥٧.

(٣) أدب الكاتب ٢٤٢، والأصول في النحو ٣/ ٣٥٠، وكتاب الشّعر ١/ ٢٠٢-٢٠٤، والخصائص ٣/ ١٥٠، والصحاح (أمم)، وشرح الحماسة ٣/ ١٢٠٢، والأمالي الشجرية ٢/ ٢٨، وأسـرار العربية ٢٣٢، ٣١٨، والإنصاف ٢/ ٥٢٨، ٥٤١، ٨٠٩، والخزانة ٣/ ٢٧٥.

(٤) الفَسْر ١/ ١١٠٤، وانظر شرح الحماسة للمرزوقي ٣/ ١٢٠٢.

(٥) الخزانة ٣/ ٢٧٧ نقلًا عن كتاب شرح شواهد أدب الكاتب لابن السِّيد.

(٦) انظر شرح الشافية ٢/ ٢٦٣-٢٦٤، وشرح الكافية ٣/ ١٢٤-١٢٥.

(٧) انظر الفَسْر ١/ ١١٠٤، وأسرار العربية ٢٣٢، والنهاية في غريب الحديث ٥/ ٢٣٦.

أما التركيب الثاني الذي حُذِفَتِ الهمزةُ منه سماعًا وهو (حِرُامِّهِ) – فقد ورد في قول أبي تمام يهجو عتبة بن أبي عاصم: [الكامل]

عَجَبًا لِصَيَّادِ الهِجَاءِ بِعِرْضِهِ وَحِرُ امِّهِ أَبَدًا عَلَىٰ الإِعْرَاءِ![1]

الأرجح عندي أنَّ ضمّة الراء في قوله: (حِرُ) هي علامةُ إعراب علىٰ أنَّه مبتدأ، وليسَ نقلًا لضمةِ همزة (أُمّ) بدليل أنَّ الصولي وابن المستوفي رَوَيَاه: (حِرامِّ) بالجرّ عطفًا علىٰ (صيَّادِ)، ولأنَّ هذا التركيب ورد في بيتٍ آخر لأبي تمام مخفوضًا بكسر الراء، هكذا: (في حِرامِّ)[2]. وقد حكىٰ ابن جنِّي عن شيخه أبي علي هذا التركيب مرتين، مرّة بنقل ضمّة الهمزة إلىٰ الراء، ومرَّة بحذفها بلا نقل، أمَّا الأولىٰ فقوله: «... ما حكاهُ لنا أبو عليّ عن أبي عبيدة أنّه سَمِعَ: (دَعْهُ في حِرُ امِّه)، وذلك أنَّه نَقَل ضمَّة الهمزة – بعد أن حذفها – علىٰ الرّاء وهي مكسورة»[3] علىٰ غير قياس، أمَّا طريق قياسِهِ فأنْ يقول: «(فِي حِرِ أُمِّهِ) فيُقرُّ كسرةَ الراء عليها، ويَجْعلُ همزةَ (أُمِّه) بين بين؛ أي بين الهمزة والواو؛ لأنَّها مضمومة، كقول الله سبحانه: ﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الأنعام: ٥، ١٠، الأنبياء: ٤١] فيمن خفَّف، أو (في حِرِيُمِّهِ) فيُبدلها ياءً البتّة علىٰ: (يستهزِيُون) وهو رأي أبي الحَسَن»[4]. وروىٰ ابن جِنّي هذا التركيبَ نفسَه بعد صَفَحات بكسر راء (حِرِ)، قال: «وحُكِيَ لنا عن أبي عُبيدة: (دَعْهُ في حِرِ امِّهِ)»[5] ذكره في باب حذف الهمزة مما هو غير مَقِيس عليه إلا عند الضرورة.

أما الهمزة الثانية التي ضمَّها الأخفش إلىٰ الهمزات التي تُخفَّفُ بالإبدال قياسًا فهي الهمزةُ المكسورةُ المضمومُ ما قبلها، نحو (سُئِلَ)، فالأخفش يرىٰ أنها في التخفيف تقلب واوًا ساكنة لِتُصْبِحَ (سُوُلَ) باعتبار حركة ما قبلها، ومذهب سيبويه أنّها تُجعل بين الهمزة والكسرة باعتبار حركتها[6]، وقد ورد الفعل (سُئِلَ) في شعر أبي تمام ثلاث مرات مخفَّفًا تخفيفًا يُخالف مذهَبَيْ سيبويهِ والأخفشَ

---

(١) شرح التبريزي ٤/ ٢٩٨، وانظر شرح الصولي ٣/ ٦٩، والنِّظَام ١/ ٣١٤ وروايتها: (حِرامِّ)، ولأجل هذه الرواية أدرجتُ هذا البيت ههنا، حيث تكون الهمزةُ مضمومةً بعد كسرٍ.

(٢) انظر شرح التبريزي ٤/ ٣١٨.

(٣) الخصائص ٣/ ١٤١.

(٤) الصدر السابق ٣/ ١٤٢، وانظر المقتضب ١/ ١٥٧، والمحتسب ٢/ ١٧٨، ومعجم القراءات ٢/ ٣٨٨-٣٨٩، وعقَّب المبرّد علىٰ رأي أبي الحسن الأخفش المذكور بقوله: «وليسَ علىٰ هذا القولِ أَحَدٌ مِنَ النَّحويينَ».

(٥) الخصائص ٣/ ١٥١.

(٦) انظر مذهبهما في التكملة ٢١٨-٢١٩، وشرح الشافية ٣/ ٤٦.

جميعًا، إذ وردَ بكسر السِّين وياءٍ ساكنةٍ فَلامٍ، منها قولُه يمدح أبا سعيد محمَّد بن يوسف الثَّغْرِيّ: [الطويل]

إِذَا سِيلَ سُدَّ العُذْرُ عَنْ صُلْبِ مَالِهِ وَإِنْ هَمَّ لَمْ تُسْدَدْ عَلَيْهِ المَسَالِكُ[1]

قال التبريزي: «وقوله: (سِيلَ) ... من السُّؤال، علىٰ لُغة من قال: (سِلْتُ أَسَالُ)، وبعضُ الناس يرىٰ أنَّ (سِلْتُ) من (سَأَلْتُ)، ومنهم من يعتقد أنَّ قولَهم (سِلْتُه) لغة علىٰ حيالها، ليس من (سَأَلْتُ) في شيء، والهمز أكثر في كلام العرب»، وقال ابن المستوفي: «(سِيلَ): علىٰ لغة من قال: (سَالَ يَسَالُ) كـ(خَافَ يَخَافُ)، ولم يَهْمِزْ»، وهذا ما ينبغي تخريج البيت عليه، لكن علىٰ الضرورة عند سيبويه، لأنّ هذه اللغةَ ليست لغةَ الشاعرِ، ولا يمكن توجيهه علىٰ أنَّه من (سَأَلَ)، لأنَّ قياسَ تخفيفِهِ عند سيبويه (سُئِلَ) بجعل الهمزة بين بين، وعند الأخفش (سُوُلَ)، وفي الإبدال للضرورة (سُيلَ) بإبدال الهمزة ياء ساكنة، لكن أبا تمام لم يفعل أيًّا من هذا بل كسرَ السِّينَ وسكّنَ الياءَ مما يدلُّ علىٰ أنَّه أخذه من (سَال يَسَال)، وقد مضىٰ قريبًا أن سيبويه أثبت هذه اللغة، وكذلك نقل السُّهيلي عن يونُس، فذكر أنَّ (سِلْتَ تَسَالُ) مِثْلُ: (خِفتَ تَخَافُ)، وأجازَ المبرّد – وذُكِرَ أنه اختيار ابن مالك – أن يكون الفعل (سَال يَسَالُ) فعلًا آخر مرادفًا للفعل (سَأَلَ يَسْأَل)، فبعد أن صرَّح بأنَّ الإبدال في (سَأَلَ) ضرورة، قال: «وقد يُقالُ في معنىٰ (سَأَلْتُ): (سِلْتُ أَسَالُ)، مثل: (خِفْتُ أَخَافُ) وهما (يَتَسَاولان) كما يختلف اللفظان والمعنىٰ واحد، نحو قولك: (نَهَضَ) و(وَثَبَ)، فإنَّما هذا علىٰ ذلك لا علىٰ القلب، ولو كان علىٰ القلب لكان في غير (سَأَلْتُ) موجودًا كما كان فيها، فهذا حقُّ هذا»[2]، فالمبرّد في هذا النص جعل (سَالَ) خاصّة فعلًا مستقلًّا مُرادِفًا للفعل (سَأَلَ) ولم يصرِّح بأنه لغة، ولا ينبغي أن يفهم من كلامه أنه جعله قياسًا في كلِّ فعل مثله؛ لأنه قُبَيْلَ هذا النصّ أنكرَ إنكارًا شديدًا علىٰ من يُجِيزُ (قَرَيْتُ واجْتَرَيْتُ) في (قَرَأْتُ واجَتَرْأتُ).

---

(١) شرح التبريزي ٢/ ٤٦٠، وفيه (تُسْدر) بالراء وهو تصحيف، وانظر شرح الأعلم ١/ ٤٣٨، والنِّظَام ١٢/ ٤٢٧. وانظر الموضِعَيْنِ الآخَرَيْنِ لـ(سِيلَ) في شرح التبريزي ٤/ ١٣١، ١٥٩.

(٢) المقتضب ١/ ١٦٧، وانظر الروض الأنف ٣/ ٣٧٨، ومجموعة الشافية ١/ ٢٥٧، ٢/ ١٧٨، وشرح شواهد شرح الشافية ٤/ ٣٣٩-٣٤١.

بَقِيَتْ همزتان من همزات بين بين، إحداهُما المكسورةُ المفتوحُ ما قبلها، وقد وردت في شعر أبي تمام مُبْدَلة علىٰ غير القياس مرتين، إحداهما في قوله يمدح أبا سعيد الثَّغْرِيّ حين خرج من عَمُّوريَّة إلىٰ مكَّة، مُذَكِّرًا في هذا البيت أنه ألقىٰ رحله بعده في قوم لئام بخلاء: [البسيط]

مِنْ كُلِّ أَظْمَىٰ الثَّرَىٰ والأَرْضُ قَدْ نَهِلَتْ ... ومُقْشَعِرِّ الرُّبَا والشَّمْسُ [فِي] الحَمَلِ[1]

قال الأعلم: «(الأَظْمَىٰ): العَطْشَان، تَرَكَ هَمْزَهُ ضرورةً»، وقال التبريزي: «أصل (الظَّمَأ) في العطش أن يكون مهموزًا فخفَّفه هٰهنا»، وقول الأعلم أدقّ؛ لأنه بيّن أمرين: تَرْكَ الهمز أي إبدالَهُ، وأنَّه ضرورة.

والهمزة الأخيرةُ من همزات بين بين هي المضمومةُ المفتوحُ ما قبلها، وقد وردت هذه في شعر أبي تمام أكثر من سابقتها، رَكِبَ الضرورة فيها كلّها، فأبدلَها ألفًا، ما عدا واحدة منها، وهي في قوله في مقطوعة غزلية: [الكامل]

هَـذَا هَـوَاكَ وَهَـذِهِ آثَـارُهُ ... أَمَّـا الفُـؤَادُ فَـلَا يَقَـرُّ قَـرَارُهُ

يَصِـلُ الأَنِـينَ بِزَفْـرَةٍ مَوْصُـولَةٍ ... بِغَلِيـلِ شَـوْقٍ لَـيْسَ تُطْفَـا نَـارُهُ[2]

فقوله (تُطْفَا) يجوز حمله علىٰ القياس المطّرد في التخفيف وجعل همزته بين بين، ويكون ضربُ البيت – وهو من الكامل – سالمًا، هكذا: (فَأُنَارُهُوْ: مُتَفَاعِلُنْ) وهذا هو الأرجح، لأمرين: أحدهما أنَّ أَضْرُبَ المقطوعة التي منها هذا البيت كلَّها سالمة، وثانيهما: إخراجُ البيت من دائرة الضرورة. ويجوز حمل الهمزة علىٰ الإبدال التامّ – ويؤيده عدم رسم الهمزة فوق الألف – ويكون ضربُ البيت حينئذ هكذا: (فَأْنَارُهُوْ: مُتْفَاعِلُنْ) ويُسمَّىٰ (مُضْمَرًا)[3]. وتكون في البيت ضرورةٌ.

---

(١) شرح التبريزي ٣/ ٨٩. وانظر شرح الأعلم ١/ ٢٤٧، وفيه: (النَّهَلُ): الشُّرْبُ الأوّلُ، و(المُقْشَعِرّ): المُتَغَيِّرُ، و(الحَمَل) من بروج النجوم، والشمس إذا حَلَّت في برج الحَمَل حَلَّ الربيع، يقول: هؤلاء القوم يبخلون في الخِصب، فكيف بهم في الجَدْبِ؟! وانظر الموضع الثاني لهذا الإبدال في شرح التبريزي ٤/ ٢٢٦.

(٢) شرح التبريزي ٤/ ٢١٠.

(٣) انظر الإقناع في العَروض وتخريج القوافي ٣٢.

وورد بيتٌ لأبي تمام، هو نظير بيت عبد الرحمن بن حسان السابق[1]، إلا أنَّ أبا تمام أَبدل الهمزة ألفًا لانفتاح ما قبلها، وهو قوله يخاطب النّفْس: [الرمل]

وَالْبَسِي اليَأْسَ مِنَ النَّا ... سِ فَإِنَّ اليَأْسَ مَلْجَا[2]

يريد (ملجَأٌ) فأبدل الهمزة في التخفيف ألفًا ضرورةً علىٰ رأي، ويجري فيه الخلاف الذي فصّلتُه قريبًا[3].

أما هَمَزَاتُ بقية كلمات[4] هذا النوع فأُبدلت ألفًا في غير القافية، منها قوله يمدح أبا سعيد محمَّد بن يوسف الثَّغْرِيّ: [الخفيف]

لَوْ يُفَاجَا رُكْنُ النَّسِيبِ كَثِيرٌ ... بِمَعَانِيهِ خَالَهُنَّ نَسِيبَا[5]

قال التبريزي: «أصل (يُفاجَا) الهمز، وتخفيفه جائز علىٰ كل مذهب»، وهذا القول يحتاج إلىٰ بيان، وفي إطلاقه (التخفيف) تجوّز، لأنَّه أنواع، فالتخفيف يكون بالتسهيل والإبدال والحذف كما مرَّ في أول هذا المبحث، فكان حقُّه أن يقيِّد التخفيف بـ(بين بين) قياسًا، وبالإبدال ضرورةً، أما قوله (علىٰ كل مذهب) فلعلَّه يريد: علىٰ المذهب الكوفي الذي يرىٰ أن همزة (بين بين) ساكنة[6]، وعلىٰ المذهب البصري الذي يرىٰ أن التخفيف بالإبدال في هذا النوع يُعَدّ من الضرورة الشعرية.

وهذه الأمثلة علىٰ الصنف الأخير من هذه الهَمَزَاتِ كاف، إلا أن ثمّة بيتين لأبي تمام في كلٍّ منهما أمر مُشْكِلٌ يحتاج إلىٰ بيانٍ وحلٍّ، أمَّا الأول فقوله يصف ماءَ دِيمَةٍ (مَطَرٍ يَدُومُ في سُكونٍ): [الخفيف]

فَهْيَ مَاءٌ يَجْرِي وَمَاءٌ يَلِيهِ ... وعَزَالٍ تُنْشَىٰ وأُخْرَىٰ تَذُوبُ[7]

---

(١) انظر هذا البحث ١٥٠.

(٢) شرح التبريزي ٤/ ٥٠٤.

(٣) انظر هذا البحث ١٥٠-١٥١.

(٤) انظر شرح التبريزي ١/ ٣٢٢ (تَصْدَا: من الصَّدَأ)، ٤/ ٢١٦ (مَبْدَا: مكرّر في البيت مرتين)، ٣٩٩ (الصّدا: صَدَأ الحديد)، ٥٨٠ (تَرْقَا: من رَقَأَ الدَّمعُ: أي خَفَّ وسَكَنَ).

(٥) المصدر السابق ١/ ١٦١، يريد بقوله: (كَثِير) الشاعرَ كُثيِّر عَزّة.

(٦) انظر هذا البحث ١٣٨.

(٧) شرح التبريزي ١/ ٢٩١، وانظر شرح الصّولي ١/ ٣٣٧، والنِّظَام ٣/ ١٥١، وهبة الأيام ٣٧، وشرح الخياط ٥٨، وبدر التمام ١/ ١٥١، وفيه: (العَزَالِي) جمع عَزْلاء، وهي مَصَبّ الماء من الراوية.

قوله: (تُنْشَىٰ) كذا رُسِمَتْ وضُبِطتْ في شرح الصولي، وشرح التبريزي، والنِّظَام، ولم يعلّق أحد من أصحاب هذه الشروح عليها، ورُسِمَتْ في هبة الأيّام للبديعي (تَنْشَا) بفتح التاء، وقال ناشره: «(تَنْشا) مُسَهَّل (تَنْشَأُ)» وكذا رسمت في شرح الخيَّاط لكن بلا ضبط، أمّا رسمها في بدر التمام فكان هكذا (تَنْشَأْ).

رسمُ الكلمة في الشروح الثلاثة الأولىٰ فيه نظر، لأمرين: الأول: أَنَّ الألف فيها مُبْدَلة من الهمزة، والهمزة المتطرفة تُرسم علىٰ الألف إذا كان ما قبلها مفتوحًا، فيجب الحِفاظ علىٰ رسمها الأصلي ليكون دليلًا عليها. والثاني: أنَّ رسمها هكذا (تُنْشَىٰ) بياء غير منقوطة يوحي بأن أصلها (أَنْشَىٰ يُنْشِي) بمعنىٰ شمَّ أو وجَدَ النَّشْوَة[1]، وهذا المعنىٰ لا يُناسب البيت، فالصوابُ أنَّه من (أَنْشَأ) مَزِيدِ الفعل (نَشَأَ) بمعنىٰ: حَيِيَ وشَبَّ وتَجدَّدَ[2]، وهو المعنىٰ المناسب لِـمُقَابِلِهِ (تَذُوبُ)، ولعلَّ الرسم سهو من النساخ أو من محقّق شرح التبريزي، ثم تبعه في ذلك محقّق شرح الصولي والنِّظَام الذي اعتمد في تحقيقه للشرحَيْنِ علىٰ رسم محقِّق التبريزي وضَبْطِهِ اعتمادًا شِبْهَ كاملٍ، مع أخطاء وتصحيفات كثيرة جدًّا.

أمَّا رسم بدر التمام، وهو (تَنْشَأْ) فرواية أخرىٰ، وفيه أيضًا ضرورة، وهو حذف ضمة الرفع من الحرف الصحيح في آخر الفعل المضارع وتسكينه بلا جازم تخفيفًا، وإجراءً للوصل مجرىٰ الوقف، أو تشبيهًا لِضَمَّتِهِ بالضمّة في (عَضُد)، كذا علَّله ابن عصفور، وأورد شواهد علىٰ ذلك، منها قول امرئ القيس: [السريع]

فَالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ ... إِثْمًا مِنَ اللهِ وَلَا وَاغِلِ[3]

يريد (أَشْرَبُ) فسكّن بلا جازم قبله، وقال ابن عصفور تعقيبًا علىٰ هذا الشاهد ونحوه: «وأنكر المبرّد والزَّجَّاج التسكينَ في جميع ذلك لما فيه من إذهاب حركة الإعراب وهي لمعنىٰ... والصحيح أَنَّ

(١) انظر كتاب الأفعال للسَّرَقُسْطِي ٣/ ١٢٥، وكتاب الأفعال لابن القَطَّاع ٥١٢، وتاج العروس (روح).

(٢) انظر مادة (نشأ) في المصباح المنير وتاج العروس.

(٣) البيت في ديوانه ١٢٢ وروايته (أُسْقَىٰ) بدل (أَشْرَبْ) فلا شاهد، والكتاب ٤/ ٢٠٤، والخصائص ١/ ٧٤، ٢/ ٣١٧، ٣٤٠، ٣/ ٩٦، والمحتسب ١/ ١١٠، وشرح المفصّل ١/ ٤٨، والخزانة ٨/ ٣٥٠، وفي الأخير ٨/ ٣٥٨: «(الـمُسْتَحقِب): المكتَسِب... و(إثمًا) مفعول لـ(مُستحقِب)... و(الوَاغِل): الذي يأتي شراب القوم من غير أن يُدعىٰ إليه».

ذلك جائز سماعًا وقياسًا»[1] ثم استدل علىٰ جواز ذلك.

وأمَّا البيت الثاني الـمُشْكِلُ فهو قولُ أبي تمام في مدح الفضل بن صالح بن عبد الملك: [البسيط]

لَا تَفْـتَ تُزْجِـي فَتِـيَّ العِـيسِ سَـاهِمَةً إِلَىٰ فَتَـىٰ سِـنِّها مِنْهَـا وقَارِحِهَـا[2]

نقل التبريزي وابن المستوفي عن المرزوقي قوله: «(تَفْتَ) مخفَّفة من: فَتِئَ يَفْتَأُ» وهذا التعقيب من المرزوقي غير كاف؛ لأنه لم يبيِّن نوع هَذا التخفيف من حيث التسهيلُ والإبدالُ والحذف، ولم يبيِّن حُكْمَ هذا التخفيفِ صرفيًّا. ولعلَّ بيانه أنْ يقال: إنّ أبا تمام حذف الهمزة بحركتها، ويمكن تخريجه علىٰ أنَّه سَكَّن الحرف الصحيح الأخير من الفعل المضارع (تَفْتَأَ) من دونِ جازمٍ ضرورة كما فعل امرؤ القيس في بيته المارّ قريبًا، و(لا) قبله نافية لا ناهيةٌ جازمة – فصارَ الفعل (تَفْتأْ)، ثمَّ أَبْدَلَ الهمزةَ ألفًا ضرورة لأنَّ قياسها أنْ تُجْعَل بين بين، فصارَ الفعل (تَفْتَا) والألف دالَّة علىٰ الهمزة المحذوفة، ثم حُذِفَ حرفُ اللِّين (الألف) اجتزاءً بالفتحة عن الألف، أي بالحركة عن الحرف، وقد عقد ابن جِنّي لإنابة الحركة عن الحرف وعَكْسِهِ بابًا في الخصائص وأورد جملة من الشواهد علىٰ ذلك، ونبَّه علىٰ أنَّ الاكتفاء بالفتحة عن الألف قليل لِخِفَّة الألف[3]. ولعلَّ في هذا التخريج لبيت أبي تمام تعسُّفًا، وقد يكون له توجيهات أخرىٰ لكن لم يظهر لي غيرُ ما ذكرت. ورواية الصولي: (لاتَفْتُرَنَّ تُزَجِّي العِيسَ...) وهي خالية من هذه الضرورة، وذكر ابن المستوفي أنها رواية أبي العلاء، لكن التبريزي نبّه علىٰ أن المرزوقي يردُّها.

بقي الصِّنف الأخير من أَصناف تخفيف الهمزة، وهو تخفيفُ الهمزة المتحركة المسبوقة بحرف مد زائد، أو حرف صحيح ساكن، وقد أَحسنَ ابنُ الحاجب في إيجاز قاعدة الأول فقال: «والمتحركة إن كان قبلها ساكن وهو واو أو ياء زائدتان لغير الإلحاق قُلِبَتْ إليها وأُدْغِمَت فيها، كَخَطِيَّةٍ، ومَقْرُوَّةٍ، وأُفَيِّسٍ... وإن كان ألفًا فبين بين المشهور»[4]، وقد ورد نحو هذا الصنف من الـهَمَزَاتِ مخفَّفة في

(١) ضرائر الشعر ٩٣-٩٦، وانظر الخصائص ١/ ٧٤-٧٥، ٢/ ٣٤٠-٣٤١.

(٢) شرح التبريزي ١/ ٣٥٠، وانظر شرح الصّولي ١/ ٣٧٠، والنِّظَام ٥/ ١٩٨، وشرح الخيّاط ٧٣، وفي الأخير: «(تُزْجي): تَسوق... (ساهمة): ضامِرة، (القَارِح): المنتهي بالسِّنّ» وقال التبريزي: «(فَتَىٰ سِنِّها): الممدوح، أي هو حديث السِّنّ، لكنّ عقلَه عقل الشيوخ».

(٣) انظر الخصائص ٣/ ١٣٣-١٣٤.

(٤) الشافية بشرح الرضي ٣/ ٣٢، وقولُه: (أُفَيِّس) تصغير (أَفْؤُس) جمع (فَأْس).

شعر أبي تمام لكنَّه في الواو قليل، إذ لم يرد إلا في مفردٍ وجَمْعِهِ: أَمَّا المفردُ ففي قوله يرثي خالد بن يزيد الشَّيْبَانيّ: [المتقارب]

تَحُـــــولُ السَّـــــكِينَةُ دُونَ الأَذَىٰ بِـــهِ والـــمُرُوَّةُ دُونَ الـــمِرَاءِ[1]

قوله (الـمُرُوَّةُ) يريد به (الـمُرُوءَةَ) تحرّكتِ الهمزة وقبلها واو ساكنة، فلما رام تخفيفَها قَلَبَ الهمزة إلىٰ الحرفِ الذي قبلها وأدغمها فيها علىٰ القياس، ومثل هذا يُقال في قوله (الـمُرُوَّات) في بيته الآخر.

وكان ورودُ الهمزة المتحرِّكة المسبوقةِ بياء ساكنة أكثرَ من ورودها في سابقتها، ويمكن تقسيمُها في شعر أبي تمام قسمين: قسمًا ورد في حَشْو البيت، وقسمًا ورد في القافية، أمَّا الأوَّل فكقوله في رثاء خالد بن يزيد الشَّيْبَانيّ أيضًا: [الطويل]

أَقَـامَ بِـهِ مِـنْ حَـيِّ بَكْـرِ بـنِ وَائِـلٍ هَنِـيَّ النَّـدَىٰ مُخْضَـرَّ إِثْـرِ الـمَوَاعِدِ[2]

قَصَدَ تخفيف (هَنِيءَ) فأَبدل وأَدغَم علىٰ القياس...

وقد تأتي الكلمة محتمِلةً أن تكون من أصل مهموز أو غير مهموز، ومنه قول أبي تمام يمدح أبا عبد الله حفص بن عمر الأزديّ: [الطويل]

دَرِيَّـةُ خَيْـلٍ مَـا يَـزَالُ لَـدَىٰ الـوَغَىٰ لَـهُ مِخْلَـبٌ وَرْدٌ مِـنَ الأَسَـدِ الـوَرْدِ[3]

قال التبريزي: «(الدَّرِيَّةُ) يحتمل وجهين: أحدهما أن يؤخذ من الدَّرِيَّة، وهي حَلَقة يُتعلَّم بها الطَّعْنُ، والآخر أنْ يؤخذ من (الدَّرِيَّةِ) التي يَستَتِر بها الرَّامي، وأَصْلُ دَرِيّةِ الطَّعْنِ الهمزُ، وتخفيفها جائز، ويُقال: دَرِيّة الصَّيْد غير مهموز؛ لأنّها من (دَرَيْتُ) أي خَتَلْتُ، وكلا الحرفين يجوز أن يكون من (دَرَأْتُ): إذا دفعتَ، ومن (دَرَيْتُ): إذا خَتَلْتَ». وأجاز المرزوقي الوجهين، ونقل البغدادي عن ثعلب ما يُفيد أنه بالمعنىٰ الأول مهموز، وبالمعنىٰ الثاني غير مهموز[4].

---

(١) شرح التبريزي ٤/ ٢٧، وانظر البيت الآخر الذي ورد فيه (الـمُرُوَّات) في ٣/ ٢٧٨.

(٢) المصدر السابق ٤/ ٧٠، وورد هذا التخفيف كذلك في قوله (هَنِيَّهْ) ٣/ ٣٤٢، وهو وإن كان في القافية إلا أنّ موضعه ههنا، لأنّ الوقفَ ليس علىٰ الهمزة المخفَّفة.

(٣) المصدر السابق ٢/ ١٢١، وانظر مثله في ٤/ ٣٢٩ (نِـيّ) أصله (نِـيءٌ) أي غيرُ نضيج وذُكِرَ جواز تخفيفه بالإبدال والإدغام في التهذيب ١٥/ ٥٤١، واللسان (نيأ)، والتاج (نيأ)، وانفرد صاحب المصباح المنير (نيء) بأن الإبدال والإدغام عامِيٌّ! وهو قول غريب مخالف للسماع والقياس.

(٤) انظر شرح الحماسة ١/ ١٣٦، والخزانة ١٠/ ١٦٠-١٦١.

أمَّا القسم الثاني من هذا الصنف من الهمزات مما ورد في القافية فهو أكثر، والقياس في الهمزة المتطرفة المتحركة إذا وُقِفَ عليها وأُرِيدَ تخفيفُها أنْ «تُخفَّفَ الهمزة أولًا لأنَّ حالة الوصل متقدّمة علىٰ حالة الوقف، ونَقْلُ الهمزةِ حاصلٌ في حالة الوصل، فتُخَفَّف علىٰ ما هو حقُّ التخفيف من... القلب والإدغام في نحو بَرِيءٍ ومَقْرُوءٍ... [فـ] يبقىٰ بَرِيٌّ ومقْرُوٌّ مشدَّدتين فيُوقَفُ عليهما بالإسكان والرَّوْم والإِشْمَام»[1].

اقتَصرتِ الكلمات التي وردت في شعر أبي تمام من هذا الصّنف علىٰ الهمزة المتحركة المسبوقة بياء المد، وبلغ عددُها ثمانيَ كلماتٍ، كلُّها في قافية قصيدة واحدة مبنيَّة علىٰ الياء المشدّدة المكسورة، نسوق منها مثالًا واحدًا فقط، وهو قوله يمدح الحسن بن وَهْب: [الوافر]

أَغَـــرُّ إِذَا تُمُـــرِّغَ فِـــي نَـــدَاهُ تَمَرَّغْنَـــا عَـــلىٰ كَـــرَمٍ وَطِـــيِّ[2]

أراد (وَطِيءٍ) فلـمَّا قَصَد تخفيفه قلب الهمزة ياء، وأَدْغَمَها في الياء الأولىٰ، والتخفيف هنا واجب للرَّوي، ويجوز الوقف علىٰ مثل هذا في السَّعة بالإسكانِ والرَّوْمِ والإِشْمَامِ كما ذكر الرَّضِيّ، أمَّا في قصيدة أبي تمام التي منها هذا البيت فلا يجوز فيها الإسكان؛ لأنَّ الرَّويّ مبني علىٰ الياء المكسورة، ولا يجوز الإشمام؛ لأنَّه مقصور علىٰ المرفوع والمضموم بضمِّ الشفتين، فوجَب الوقوف عليه بالرَّوم، وهو: «الإِتْيَان بالحركة خفية حرصًا علىٰ بيان الحركة التي تحرَّك بها آخرُ الكلمة في الوصل... وسُمِّيَ رَوْمًا لأنَّك تَرُومُ الحَرَكَةَ وتُرِيدُها حين لم تُسْقِطْها بالكلية»[3]، ويجوز النُّطق بالحركة كاملة، لأنَّ الرَّويَّ مُطْلَقٌ.

أما الهمزة المتحركة المسبوقة بالألف فلم ترد مخفَّفة في شعر أبي تمام إلا مرَّتين، وقد خالف في كلتَيْهما القياس، أمَّا أولاهما فقوله في هجاء عَيَّاش بن لَهِيعَة: [الوافر]

---

(١) شرح الشافية ٣/ ٤٣.

(٢) شرح التبريزي ٣/ ٣٥٥، والكلمات السبع الأخرىٰ في القصيدة هي: (وَبِيّ: من الوباء) و(بَطِيّ) و(بَرِيّ: من البراءة): ٣/ ٣٥٣، و(دَفِيّ): ٣٥٤، و(قَمِيّ: القَمِيء: الحقير، قاله الأعلم ٢/ ١١٣) و(كَفِيّ: كُفْءٍ): ٣٥٦، و(النَّبِيّ): ٣٥٩، قال الرضي في شرح الشافية ٣/ ٣٥: «مذهب سيبويه أن (النَّبِيءَ) مهموزُ اللام، وهو الحقّ، خلافًا لمن قال: إنّه من النَّبَاوة؛ أي الرِّفعة»، وانظر الكتاب ٣/ ٥٥٥.

(٣) شرح الشافية ٢/ ٢٧٥-٢٧٦.

مَلَاحِـمُ مِـنْ لُبَـابِ الشِّـعْرِ تُنْسِـي قِـرَاةَ أَبِيـكَ كُتْـبَ أَبِي قَبِيـلِ[1]

أراد (قِرَاءَةَ) لكنَّه حَذَف الهمزة مع حركتها، والقياسُ أنْ تُجْعَل بين بين كما ورد في قول ابن الحاجب المذكور، لكنَّ الرَّضِيَّ ذكر أنَّ بعض العرب يَحذف الهمزةَ المسبوقة بالألف لامتناع نقل الحركة إليها، وذكر أنَّها لغةٌ قليلةٌ مخالِفةٌ للقِياس[2]، وأمّا ثانيتهما فوردت في قوله يرثي خالد بن يزيد الشَّيْبَانيّ مخاطبًا قومًا مجاورِينَ طالبًا منهم أنْ يُذْعِنُوا لابنه الأمير محمَّد، ويَنْضَوُوا تحت لوائه: [الطويل]

أَلَا الْقُـوا مَقَالِيـدَ الـبِلَادِ وَهَـلْ لَـهَا رِتَـاجٌ فَيُلْقِـي أَهْلُهَـا بِالـمَقَالِدِ؟![3]

يريد (أَلَا أَلْقُوا) فالفعل (ألقىٰ) ثلاثي مزيد بهمزة التعدِية، قصَدَ أبو تمام التخفيف فحذف همزته بحركتها، وأَتْبَعَها حذفَ ألفِ (أَلَا) لالتقاء الساكنين، وهذا كلُّه علىٰ غير القياس، لأنَّ القياس ألا يُحذف شيءٌ منها، بل تُجْعَلَ الهمزةُ بين بين، ولا يَسْمَحُ الوزن بالإبقاء علىٰ الهمزة، ويمكن تخريج بيت أبي تمام هذا علىٰ ثلاثة أوجه: الأوَّل: «قال بعضهم: تُحْذَف الهمزة المنفصلة، أي التي في أول الكلمة إذا وقعت بعد الألف في آخر الكلمة، فإن كان بعد الهمزة ساكنة سقطت الألف للساكنين، نحو: مَا احْسَنَ زيدًا! وَمَا امْرُك؟...»[4]. الثاني: عدّ ابن عُصفور هذا النوع من الضرائر، من باب وصل ألف القطع، وأنشد عليه بيتًا للطِّرِمَّاح هو قوله: [الطويل]

أَلَا أَيُّهَـا اللَّيْـلُ الطَّوِيـلُ أَلَا اصْـبِحِ بِـتِمٍّ وَمَـا الإِصْـبَاحُ فِيـكَ بِـأَرْوَحِ[5]

قال: «يريد: (أَلَا أَصْبِح)»، وسبقه إلىٰ ذلك ابن جِنّي، وذكر أن مثل هذا غير مقيس إلا عند الضرورة[6]. الثالث: ذكر ابن عصفور نفسه بعد الشاهد السابق شواهد من القراءات القرآنية

---

(١) شرح التبريزي ٤/ ٤١٦، وانظر شرح الصُّولي ٣/ ١٨٩، وشرح الأعلم ٢/ ٤٢٦، ورواية الأخير (أبي عَقِيلِ)، ولم يذكُرِ الشُّرَّاحُ الـمَعْنِيَّ بأبي قَبِيل أو أبي عَقِيل!

(٢) انظر شرح الشافية ٣/ ٣٩-٤٠، وانظر ٣/ ٣٦.

(٣) شرح التبريزي ٤/ ٧٣، وانظر شرح الأعلم ٢/ ٣٠٢. وحقُّ هذا المثال (أَلَا الْقُوا) أنْ يُذكَر في القسم الثاني؛ لأنَّ الألِف في (أَلَا) قبل همزة (أَلْقُوا) في كلمة منفصلة، لكنّي آثرتُ إقحامَها ههنا لِضَمِّها إلىٰ قرينتها (قَرَاة) السابقة، ولأنّه لم يَرِد من هذا الصِّنف غيرُها.

(٤) شرح الشافية ٣/ ٣٧.

(٥) البيت في ديوانه ٩٦، والموشَّح للمرزباني ٣٢، ومعجم البلدان ١/ ٤٩٥، وضرائر الشعر ٩٩، واللسان (بمم)، والخزانة ٢/ ٣٢٧، وروايتها جميعًا (بِبَمَّ) بالباء، وقال ياقوت: «بَمّ: مدينة جليلة نبيلة من أعيان مدن كَرْمَان».

(٦) انظر الخصائص ٣/ ١٤٩، ١٥١.

وأقوال العرب المنثورة مما جرىٰ فيها هذا الحذف، منها قولهم: (لَابَ لَكَ) يريدون (لَا أَبَ لَكَ)، و(مَخْيَرَك!) أي (مَا أَخْيَرَكَ!)[1]. وفي ضوء ما سبق لا يَعْدَمُ قولُ أبي تمام وجهًا مقبولًا من السماع أو القياس وإن عُدَّ عند بعضِهم ضرورة، ويُستأنس بالرواية التي انفرد بها الأعلم، وهي: (فَأَلْقُوا مَقاليد...) ولا حذف في هذه الرواية. ويمكن إيجاد صلة بين الحذف في الرواية الأولىٰ والمعنىٰ بأنه أراد من المخاطبين المبادرةَ إلىٰ الإذعان لولدِ الـمَرْثيِّ، الأميرِ الجديدِ، والتعجُّلَ في ذلك من دون تأخّر، فناسبَ الحذفُ ذاكَ التعجُّلَ المقصود.

(١) انظر ضرائر الشعر ١٠٠-١٠١.

المطلَبُ الثَّالثُ – تخفيفُ الهمزةِ بالحذفِ:

ذاك ما كان يتَّصل بالهمزة المتحرِّكة المسبوقةِ بحرف مَدٍّ زائد في شعر أبي تمام، أمَّا الهمزة المتحركة المسبوقة بحرف ساكن صحيح أو حرفٍ معتلٍّ غيرِ زائد ولا للإلحاق فالوجه في تخفيفها نقلُ حركتها إلىٰ الحرف الذي قبلها وحذفُها سواءٌ أكانت الهمزةُ والحرفُ الساكنُ قبلها في كلمة واحدة، نحو (مَسَلَة) في تخفيف (مَسْأَلَة) و(شَيٍ) في تخفيف (شَيْءٍ) أم كان كلٌّ منهما في كلمة مستقلّة نحو (مَنَ بُوكَ؟) في تخفيف (مَنْ أَبُوكَ؟) و(أَبُو يُوبَ) في تخفيف (أَبُو أَيُّوب)[1]، وثمَّة ألفاظٌ لها قواعدُ وأحكامٌ خاصَّة سيأتي ذكرها عند الحاجة.

والناظر في تخفيف هَمَزَاتِ هذا الصِّنف في شعر أبي تمام يَجد أنَّه لم يلتزم بهذه القواعد دائمًا بل كان يَندُّ عنها، وشُرَّاح شعره حاولوا توجيهَ ذلك وتخريجَه تخريجًا يَعْضُدُه سماعٌ أو قياسٌ ثِقةً منهم بالشاعر المُفْلِقِ أبي تمام ولغته الرصينة المبنيّة علىٰ أُسٍّ صُلْبٍ من حفظ أشعار العرب المتقدّمين، ومعرفةٍ دقيقة بلسان العرب وفنونهم في كلامهم، وإعجابًا بمهارته الفائقة في توظيف معرفته اللغوية الشاملة وبثِّها في ثنايا شعره.

ونبدأ بالقسم الأول وهو ما كانت الهمزةُ والحرفُ الساكن قبلها في كلمةٍ واحدة، من ذلك قول أبي تمام يهجو عَيَّاش بن لَهِيعَة الحَضْرَمِيّ بعد موته: [الكامل]

فَكَّتْ أَكُفُّ المَوْتِ غُلَّ قَصَائِدِي ... عَنْهُ وَضَيْغَمُهَا عَلَيْهِ يَزِيرُ[2]

قال ابن المستوفي: «قال أبو العلاء: يقال: زَأَرَ الأَسَدُ يَزْأَرُ ويَزْئِرُ، فقوله (يَزِيرُ) علىٰ لغة من قال (يَزْئِرُ)، والمستعمَل في كلام العرب أنَّهم إذا أَلقَوْا حركة الهمزة علىٰ ما قبلها طرحوها من الكلمة، فالقياس المُستمِرُّ أن يقولوا إذا خفَّفوا الهمزة في (يَزْئِرُ): يَزِرُ، وإذا خفَّفوا من يَزْأَرُ قالوا: يَزَرُ، والقياس يدلّ علىٰ جواز قولهم: (يَزِير) في (يَزْئِرُ)، وذلك أنَّهم لما أَلْقَوا حركة الهمزة علىٰ الزاي بَقِيَتْ ساكنة فجعلوها ياء، كما جعلوها كذلك في بِئْرٍ وذِئْبٍ» ونقل التبريزي كلام أبي العلاء بحروفه ولم ينسُبْهُ إليه.

---

(١) انظر الكتاب ٣/ ٥٤٥، والتكملة ٢١٣، وشرح المفصّل ٩/ ١٠٩، وشرح الشافية ٣/ ٣٢، ٤٠.

(٢) شرح التبريزي ٤/ ٣٥٨، وانظر النِّظَام ٨/ ٢١٥-٢١٦.

إن الناظر في نصّ أبي العلاء يجد أنَّه أقرَّ بداية أنَّ أبا تمام خالف القياس المستمرّ لتخفيف هذه الهمزة وهو النقل والحذف، لكنه لم يَعْدَم تخريجًا آخر، فأجازه حملًا علىٰ قياس آخر في نحو قولهم: (بير وذِيب) مع أنَّ بين الهمزتين اختلافًا من حيث الحركة والسكون من جهة، ومن حيث النقلُ والإبدال من جهة أخرىٰ، ثم إن هذا التخريج يُوقِع في المحظور الذي من أجله منع سيبويه الإبدال وهو أنّهم كَرِهوا أن يُدْخِلوها في بنات الواو والياء[1]. ولذلك يكون حمله علىٰ الضرورة أمرًا مقبولًا، إلا إذا كان (يَزير) مسموعًا عن العرب مخفّفًا بالنقل والإبدال، فلا سبيل حينئذ إلىٰ ردّه.

ونظيرُ هذا بيتُ أبي تمام في مدح محمَّد بن الهيثم بن شُبَانة: [الكامل]

غَيْثٌ حَوَىٰ كَرَمَ الطَّبَائِعِ دَهْرَهُ ... والغَيْثُ يَكْرُمُ مَرَّةً وَيَلُومُ[2]

قال الأعلم: «خفَّف همزة (يَلْؤُمُ) وألقىٰ حركتها علىٰ ما قبلها علىٰ قول من قال في: (المَرْأَة): (مَرَاة)، والوجه الجيّد: (يَلُمُ) مثل: (يَسَلُ) و(المَرَة)»، وذكر التبريزي أنَّه رديء قليل في كلامهم. وحَمْلُ الأَعلمِ (يَلُومُ) علىٰ (مَرَاة) وإن كان مرجوحًا لديه كانَ يمكنُ قَبولُه علىٰ المذهب الكوفي لو كانت همزة (يَلْؤُمُ) مفتوحة مثل همزة (المَرْأَة) قال الرَّضِيّ: «وأجاز الكوفيون قياسًا قلبَ الهمزةِ المفتوحة خاصَّة ألفًا بعد نقل حركتها إلىٰ الساكن قبلها نحو: (المَرَاة والكَمَاة)، وحكىٰ سيبويه ذلك، وقال: هو قليل»[3]، وذكر ابن يعيش أنه عند سيبويه شاذٌّ، وأن الفَرَّاء والكِسائي يَقيسانه[4]، وهذا كلُّه في الهمزة المفتوحة فقط لا المضمومة.

ومن هَمَزَاتِ هذا الباب التي خفَّفها أبو تمام وجرىٰ فيها نِقَاش طويل بين علماء العربية خارجَ شعره، قولُه يَصف سوء مطلبه بِنَيْسَابُورَ شاكيًا الدَّهر: [الوافر]

فَلَا عَجَبٌ وَإِنْ كَظَّتْ رِكَابِي ... بِأَرْضٍ طَارَ طَائِرُهَا المَشُومُ[5]

---

(١) انظر الكتاب ٣/ ٥٤٥، وشرح الشافية ٣/ ٤٠.

(٢) شرح التبريزي ٣/ ٢٩١، وانظر شرح الأعلم ٢/ ٤.

(٣) شرح الشافية ٣/ ٤١، وانظر الكتاب ٣/ ٥٤٥.

(٤) انظر شرح المفصّل ٩/ ١١١.

(٥) شرح التبريزي ٤/ ٥٣٦، وفي هامشه: «يُقال: كظَّهُ الأَمْرُ كَظًّا: بَهَظَهُ وجَهَدَهُ... والكِظَاظُ: طول الملازمة علىٰ الشِّدَّةِ»، وانظر اللسان (كظظ).

قال البغدادي: «(مَشُوم) أصله: (مَشْؤُوم)، فنقلوا ضمّة الهمزة إلىٰ الشين الساكنة، فحذفت الهمزة للساكنين، و(الشُّوْمُ) مهموز العين: النُّحوسة»[1]. وظاهر كلام أبي العلاء علىٰ ما نقل عنه التبريزي أنه خرّجه علىٰ لغة مَنْ لا يَهْمِزُ الأصل، قال: «و(شُومٌ) علىٰ تخفيف الهمز، وهذا علىٰ رأي من قال في الماضي: قد شَامَهُم الرَّجلُ فلم يَهْمِزْ، ويُرْوىٰ لذي الرمّة ولم يثبت في نُسَخِ ديوانه: [الطويل]

عَدِمْتُكَ مِنْ قَلْبٍ وَبُدِّلْتُ غَيْرَهُ ... فَإِنَّكَ قَلْبٌ ما عَلِمْتُ مَشُومُ»[2]

وخطَّأَ الحريريُّ ووافقه الصَّفَدي مَنْ يقولون: (مَشُوم)، وذكَر أنَّ الصّواب (مَشْؤُوم)، وحُجَّتُهما أنَّ أصلَه من (الشُّؤْمِ) و(الشَّأْمةِ) ولكنَّ الشِّهابَ الخَفاجيّ ردّ علىٰ الحريري، وقال: «وقوله (الصَّوابُ) ليسَ بصَواب، فإنَّ ما قالوه ليس بخطأ، وإن كان خلاف الأَفْصَح، لأنَّ نَقْلَ حركة الهمزة إلىٰ الساكن قبلها ثم حذفَها مَقِيس، وقد سُمِعَ في هذه الكلمة... وفي الشعر القديم المشهور عند أهل العربية: [الخفيف]

إِنَّ مَنْ صَادَ عَقْعَقًا لَمَشُومُ ... كيفَ مَنْ صَادَ عَقْعَقَانِ وَبُومُ[3]

فالأصل (مَشْؤُوم) علىٰ وزن مَفْعُول، و(مَشُومٌ) مخفَّف منه»[4]، وكلام الشِّهاب هو الصواب، يَعْضُده أنَّ الجوهريَّ حكىٰ أنَّه يقال: رَجُلٌ مَشُومٌ ومَشْؤُومٌ، وحكىٰ تخفيفَ الهمزِ في (شُؤْم) ابنُ دريد وابنُ الأثير وابنُ منظور[5]، فهو جائز قياسًا وسماعًا، وعثرتُ لشعراء من عصر الاحتجاج علىٰ أربعة أبيات قافية كُلٍّ منها كلمة (مَشُومُ)، منها بيتان لكُثَيِّر من قصيدة واحدة، هما قوله: [الطويل]

وَمَا ظَعَنَتْ طَوْعًا ولَكِنْ أَزَالَهَا ... زَمَانٌ نَبَا بِالصَّالِحِينَ مَشُومُ

وَإِنَّ زَمَانًا فَرَّقَ الدَّهْرَ بَيْنَنَا ... وَبَيْنَكُمُ فِي صَرْفِهِ لَمَشُومُ[6]

---

(١) شرح أبيات لمغني ٨/ ١٢٨.

(٢) لم يَرد البيت في ديوانه المطبوع ولا في زياداته، ولم أعثر عليه في المصادر.

(٣) لم أقف علىٰ قائله، وهو بلا نسبة في المغني ٩١٨، وشرح شواهده ٢/ ٩٧٦، وهمع الهوامع ١/ ١٦٥، وشرح أبيات المغني ٨/ ١٢٨، و(العَقْعَق): طائر بحجم الحَمَام أبلقُ بسواد وبياض.

(٤) شرح دُرَّة الغوَّاص ٧٥-٧٦، وانظر دُرَّة الغوَّاص ٢٨، وتصحيح التصحيف وتحرير التحريف ٤٨٢.

(٥) انظر جمهرة اللغة ٣/ ٧٢، والصحاح (شأم)، والنهاية في غريب الحديث ٢/ ١١، واللسان (شأم).

(٦) البيتان له في ديوانه ١٢٧، ١٢٩، ومنتهىٰ الطلب من أشعار العرب ٤/ ١٢٦، ١٢٩، والثاني فقط له في الأغاني ١٢/ ١٣٥، ولقيس بن ذريح في زيادات ديوانه ١٤٧ مع اختلاف في الرواية.

وأحد البيتينِ الآخَرَيْنِ لقيس بن ذَريح (ت ٦٩هـ)، والثاني لإبراهيم بن هَرْمة[١] (ت ١٧٦هـ) فاستعمال أبي تمام لهذه اللفظة صحيح فصيح لا ريب فيه.

ومن هَمَزَاتِ هذا الباب التي خفّفها أبو تمام بالنقل والحذف علىٰ القياس همزة (القرْآن) وذلك في قوله في آخر بيت من قصيدة في مدح المعتصم بالله: [الكامل]

سُوَرُ القُرَانِ الغُرِّ فِيكُمْ أُنْزِلَتْ وَلَكُمْ تُصَاغُ مَحَاسِنُ الأَشْعَارِ[٢]

قال ابن الأثير متحدِّثًا عن لفظ (القرآن): «وقد تُحذف الهمزة منه تخفيفًا فيُقال: قُرَان»[٣] ونظير هذا النقل والحذف القياسي تخفيفه همزة (مِرْآة) في قوله: [مجزوء الرمل]

ذُبْتُ حَتَّىٰ مَا أَرَىٰ لِي فِي مِرَاةِ الشَّمْسِ ظِلَّا[٤]

والغريب من ابن قتيبة ووافقه السيوطي أنَّهما جَعَلا إسقاط همزة (مِرْآة) من لحن العوام[٥] مع أنه قياس مطّرد فيها!

ومن الألفاظ المخفّفة التي كَثُر دورانها في شعر أبي تمام فعل الأمر (سَلْ)، والمضارع (يَسَل)، فمن الأول قوله يمدح أبا سعيد محمَّد بن يوسف الثَّغْرِيّ: [البسيط]

إِنْ يَنْجُ مِنْكَ أَبُو نَصْرٍ فَعَنْ قَدَرٍ تَنْجُو الرِّجَالُ ولكَنْ سَلْهُ كيْفَ نَجَا؟[٦]

قوله (سَلْهُ) أصله (اسْأَلْهُ)، قَصَدَ تخفيف همزَتِهِ المتوسطة، فنقلَ حركتَها إلىٰ السين وحذَفَها قياسًا، فصارت الكلمة (اسَلْهُ)، ثم حُذِفَت همزة الوصل استغناءً عنها لتحرّك السِّين، نقل الرَّضِيّ عن ابن الحاجب: «يلزَمُ حذف همزة الوصل وإن كان حركةُ السينِ عارضةً، لأنَّ مقتضىٰ كثرة التخفيف فيه اجتماعُ الهمزتين، ولو كانت الهمزة باقية لما بقيت حركتها علىٰ السين، فحُذفت همزة الوصل

---

(١) الأول لقيس بن ذريح وقيل لغيره في الأغاني ١/ ١٧٦ ولم يرد في ديوانه، والثاني لابن هرمة في ديوانه ٢٠٤، والأغاني ٤/ ٢٥٩.

(٢) شرح التبريزي ٢/ ٢٠٩، وانظر بيتًا مثله في ٣/ ٣٢٧.

(٣) النهاية في غريب الحديث ٤/ ٣٠-٣١. وانظر مادة (قرأ) في اللسان والتاج.

(٤) شرح التبريزي ٤/ ٢٦١.

(٥) انظر أدب الكاتب ٣٦٩، والمزهر ١/ ٣١٢.

(٦) شرح التبريزي ١/ ٣٣٦، وفيه: (أبو نصر): بَابَك أو أحد أصحابه، أي نجا مسلوبًا وانظر (سَلْ) أيضًا في ١/ ١٤٠، ٢/ ١٣٠، ٣/ ٢٩٨، ٤/ ١٤٧، ٢٢٦، ٤٥٠.

وجوبًا»[1]، وقد مضىٰ [2] أن سيبويه ويونس أثبتا لغة (سَالَ) لكنَّ سيبويه لم يقبل التخريج عليها، لذا كان التخريج علىٰ حذف الهمزة أقيس. ولكثرةِ استعمال هذا الفعل خُصَّ بهذه الصيغة، ولا يُقاس عليه في حذف الهمزتين، فلا يُقال في الأمر من (دَأَبَ): (دَبْ)[3].

وقد أجرىٰ أبو تمام هذا الحذف في الفعل مع اقترانه بالفاء، نحو قوله في مدح محمَّد بن عبد الملك الزَّيَّات: [الكامل]

وَسَأَلْتَ عَنْ أَمْرِي فَسَلْ عَنْ أَمْرِهِ ... دُونِي فَحَالِي قِطْعَةٌ مِنْ حَالِهِ[4]

وهذا جائز، وقد وردت به قراءة قرآنية سبعية، قال أبو حيّان عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿واسْأَلوا ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾ [النساء: ٣٢]: «وقرأ ابن كثير والكسائي: (وَسَلُوا)... وذلك إذا كان أمرًا للمخاطب وقبل السين واو أو فاء... وقرأ باقي السبعة بالهمز... وروىٰ اليَزِيدي عن أبي عمرو: أنَّ لغة قريش (سَلْ)، فإذا أَدخلوا الواو والفاء همزوا»[5].

ومن تخفيفه المضارع قوله في عِلَّة أحمد بن أبي دُوَاد: [البسيط]

وَأَعْيُنُ الخَلْقِ تُعْطِي فَوْقَ مَا سُئِلَتْ ... عَلَيْكَ، وَالصَّبْرُ يُعْطِي دُونَ مَا يُسَلُ[6]

أراد (يُسْأَلُ) فنَقَل وحَذَف كما سبق بيانُه، ولو أنعمنا النظر في هذا البيت والذي قبله نجد أبا تمام استعمل الفعل (سَأَلَ) في كلٍّ منهما مرتين، مرّةً مهموزًا، ومرَّة مخفّفًا، مما يدلُّ علىٰ أنَّ لغتَه الهمز، وأنَّ النقلَ والحذفَ من الثاني تخفيفٌ منه لا أنَّه لغةٌ أخرىٰ، لأنَّ الجمع بين لغتين في بيتٍ واحد مستكرَهٌ عندهم، قال ابن دريد: «وكان بعض من يوثق به... يقول: لا يجمع عربي لفظين أحدهما ليس من لغته – في بيت واحد»[7]. ويمكن استنباط لطيفة من البيت الثاني، وهي أنّه لما كان إعطاءُ الأعيُنِ

---

(١) شرح الشافية ٣/ ٤٢، وانظر الإيضاح في شرح المفصّل ٢/ ٣٤٤ وما بعدها. وفي الأول أن القول بوجوب حذف همزة الوصل هو مذهب سيبويه، وأنَّ الأخفش أجاز (اِسَلْ).

(٢) انظر هذا البحث ١٤١-١٤٢، ١٥٤.

(٣) انظر مجموعة الشافية ١/ ٢٥٥، ٢/ ١٧٦.

(٤) شرح التبريزي ٤/ ٣٢.

(٥) البحر المحيط ٣/ ٢٤٦. وانظر قراءة ابنِ كثيرٍ والكسائيِّ – وهما من القرَّاء السبعة – في السبعة في القراءات ٢٣٢، والتيسير في القراءات السبع ٩٥، ومعجم القراءات ٢/ ٥٩-٦٠.

(٦) شرح التبريزي ٣/ ٥٤، وانظر مثله في ٢/ ٦٦ (لا تَسَلْهُ).

(٧) جمهرة اللغة ٣/ ٢١٠، وقوله بلا عزو في شرح ديوان أبي تمام للتبريزي ٣/ ٢٨٩، والمزهر ١/ ٢٦٤.

غزيرًا كثّر أبو تمام حروف الكلمة بتحقيق همزة (سُئِلَتْ)، ولـمَّا كان إعطاء الصبر قليلًا شحيحًا ناسبه تقليل حروف الكلمة فَخَفَّفَهَا بحذف الهمزة، فصارت (يَسَلُ).

بقيت كلمة واحدة من هذا النوع في شعر أبي تمام، فيها إشكال يحتاجُ إلىٰ بيان وتوجيه، وردتْ في قوله يمدح أبا سعيد محمَّد بن يوسف الثَّغْرِيّ حين خَرَج من عَمُّوريّة إلىٰ مكَّة: [البسيط]

كَمْ قَدْ دَعَتْ لَكَ بِالإِخْلَاصِ مِنْ مَرَةٍ ... فِيهِمْ وَفَدَّاكَ بِالآبَاءِ مِنْ رَجُلِ![1]

قال الأعلم: «قوله: (مِنْ مَرَةٍ) أراد (مِنْ مَرْأَةٍ)[2]، فخفَّف الهمزة، وألقىٰ حركتها علىٰ الراء»، وقال التبريزي: «إذا عَدِمَت (المَرْأَة) الألفَ واللامَ، فالأحسنُ أن يَلْزَمَها ألفُ الوصل، فيقال: هذه امْرَأَةٌ، ولم يَحْفِلِ الطائي بذلك؛ إذ كان سائغًا في الكلام، ولو أراد تغييرَه حتىٰ يقول: (مِنِ امْرَأَةٍ) لكانَ ذلك يسيرًا سهلًا»، وقد حَكَتِ المعاجم (مَرْأَة) ومُخَفَّفَها (مَرَة)[3]، وقال الحافظ أبو إسحاق الحربي: «أخبرنا سَلَمة عن الفرَّاء يقول: ... هَذِهِ امْرَأَةٌ، ولا تقُل: مَرْأَةٌ – وهو جائز... وهذا امْرُؤٌ، ولا تَقُل: مَرْءٌ وهو جائز»[4] فأجاز الفرَّاء في (امْرَأَة) حَذفَ همزة الوصل، لكنْ علىٰ ضعف؛ لقوله: «ولا تقل».

ويدخل في هذا الباب ما يطلق عليه الصرفيون: (همزة الأَحْمَر)، يريدون الهمزة المتحركة المسبوقة بأل التعريف، وقياس تخفيفها هو إلقاء حركتها علىٰ الساكن قبلها وحَذْفُهَا، كهَمَزات هذا الباب[5]. وقد ورد هذا النوع من التخفيف في شعر أبي تمام مرتين في كلمة واحدة هي (الأَعْمَشُ). و(الأَعْمَشُ) اسمُ عَلَمٍ لِرَجُلٍ هجا أبو تمام ابنَه بعدَّة مقطوعات في باب الهجاء، والبيتان اللذان وَرَدَ فيهما التخفيفُ هما: قوله: [مجزوء الخفيف]

---

(١) شرح التبريزي ٣/ ٩٦، وانظر شرح الأعلم ١/ ٢٥١.

(٢) في الأصل (امرأة)! والصواب ما أثبتُّه؛ لأنّ (امرَأة) مفتوحة الراء فكيف تُنْقَل إليها فتحة الهمزة؟!

(٣) انظر مادة (مرأ) في الصحاح واللسان والتاج والمعجم الوسيط.

(٤) غريب الحديث ١/ ١٠٢-١٠٣، والمؤلّف هو إبراهيم بن إسحاق الحربي (١٩٨-٢٨٥)هـ، إمام في العلم، حافظ للحديث، كان قيِّمًا بالأدب، جَمَّاعًا للغة، صنَّف كتبًا كثيرة، منها: (غريب الحديث)، انظر طبقات الحنابلة ١/ ٢١٨، ومعجم الأدباء ١/ ٢٤٠، وبغية الوعاة ١/ ٤٠٨.

(٥) انظر الكتاب ٣/ ٥٤٥، والخصائص ٣/ ٩٠، والمفصّل ٣٥١، وشرحه ٩/ ١١٥، وشرح الشافية ٣/ ٥١-٥٢، ومجموعة الشافية ١/ ٢٥٨-٢٥٩، ٢/ ١٧٩-١٨٠.

كَيْـــفَ يَصْـــفُو لَـــكَ الهَـــوَىٰ يَـــا سَـــمِيَّ ابْـــنِ الَاعْمَـــشِ؟[1]

وقوله: [الكامل]

أُمُّ ابْـــنِ الَاعْمَـــشِ فَاعْلَمُوهَـــا فَرْتَنَـــىٰ مَـــا أَسْـــهَلَ الـــمَعْرُوفَ ثَـــمَّ وأَمْكَنَـــا![2]

قَصَدَ تَخفيفَ همزةِ (الأَعْمَش) في البيتين، فنقل حركتَها إلىٰ لام أل التعريف وحَذَفها، ثم حُذِفت همزة الوصل من (أل) استغناءً عنها بعد تحريك اللام.

أما القسم الثاني الذي أشرنا إليه في بداية حديثنا عن الهمزة المتحركة بعد ساكن فهو ما كانت الهمزة في كلمة والحرفُ الساكن قبلها في كلمة أخرىٰ، وهذا أيضًا قياس تخفيفه إلقاء حركة الهمزة علىٰ ما قبلها وحذفُها؛ لأنَّ حذفها أبلغ للتخفيف، والحركة المنقولة دالَّة علىٰ الهمزة المحذوفة[3]. وقد ورد هذا النوعُ كثيرًا في شعر أبي تمام، ولا سيَّما في همزة (أنّ) المسبوقة بـ(لو)، من ذلك قوله يمدح الخليفة العباسي المعتصم بالله: [الطويل]

تَعَـــوَّدَ بَسْـــطَ الكَـــفِّ حَتَّـــىٰ لَـــوَ انَّـــهُ ثَنَاهَـــا لِقَـــبْضٍ لَـــمْ تُجِبْـــهُ أَنَامِلُـــهْ[4]

لـمَّا قصدَ تخفيف همزة (أَنَّه) ألقىٰ حركتها علىٰ واو (لو) وحذفها، وهو القياس كما أسلفت، وقد ورد هذا التركيب: (لَوَ انَّ) مخفَّفًا بالنقل والحذف في ديوان أبي تمام ثلاثةً وعشرين مرَّة كما أحلتُ عليها لا ثَمانِيَ عَشْرَةَ مرّةً كما ذهب إليه الدكتور شعبان صلاح[5].

وورد هذا التخفيف بالنقل والحذف في هَمَزَاتٍ أخرىٰ من هذا الباب، يجري عليها القياس نفسه، نذكر منها قولَ أبي تمام يهجو عبد الله الكاتب نادمًا علىٰ عشرته معه: [المنسرح]

---

(١) شرح التبريزي ٤/ ٣٨١.

(٢) المصدر السابق ٤/ ٤٣٦. (فَرْتَنَىٰ): أَمَةٌ، أو فَاجِرةٌ. انظر اللسان (فرتن).

(٣) انظر الكتاب ٣/ ٥٤٥، وشرح المفصّل ٩/ ١٠٩، وشرح الشافية ٣/ ٤٠، ومجموعة الشافية ١/ ٢٥٣-٢٥٤، ٢/ ١٧٥.

(٤) شرح التبريزي ٣/ ٢٩، وانظر تركيب (لَوَ انَّ) أيضًا في ١/ ١٣٩، ١٤٩، ٢/ ١٢، ٢٥، ١٧٣، ٣٠٦، ٣٦٣، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٥٠، ٣/ ٣٢، ٥٦، ٧٤، ٢٠١، ٢٧٥، ٤/ ١٠٤، ١٣٩، ٣٠٢، ٣٩٩، ٥٦٨، ٥٧٦، زياداته ٦٢٧.

(٥) انظر شعر أبي تمام: دراسة نحوية ٣٤، وذكر في هذه الصفحة أن (مِنَ ايِّ) ورد مخفَّفًا مرّة واحدة في شعر أبي تمام، والبيت الذي أشار إليه ليس لأبي تمام، إنما هو لشاعر آخر ذكره التبريزي في شرحه ٢/ ٣١١ عَرَضًا ضمن ثلاثة أبيات نقلًا عن أبي العلاء.

إِنِّي لَـــمُسْتَوْجِبٌ مِـــنَ اجْلِـــكَ أَنْ تُشَـــدَّ كِلْتَـــا يَـــدَيَّ فِـــي عُنُقِـــي[1]

يريد (مِنْ أَجْلك) فنقلَ حركةَ الهمزةِ إلىٰ النُّون وحَذَفَها، وينبغي أنّ أنبّه هٰهنا علىٰ أنَّ نون (مِنَ) في الأصل ضبطت بالفتح دليلًا علىٰ حذف همزة (أَجْلِكَ) لكنْ وُضِعَتْ همزةٌ مفتوحة فوق ألفها، هكذا (أَجلك)، ولا يَستقيم الوزن بإثباتها، وهذا سهو من محقِّق التبريزي، ومثلُه يُعذر لدقته وأمانته في إخراج معظم شرح التبريزي لديوان أبي تمام بصورة صحيحة، لكنّ الذين يصعب عذرهم هم من جاؤوا بعده ممن حقّق أو شرح ديوان أبي تمام، إذ كانوا يختلسون من محقّق التبريزي رسمَ الكلمة وضبطَها – في أكثر الأحيان – وإن كان فيهما خطأٌ طباعي أو سهو، وهذا الموضع من المواضع الكثيرة التي حصل فيها ذلك، فقد تَبِعَ محقّقَ التبريزي في إثبات همزةٍ مفتوحةٍ فوق ألفِ (أَجْلك) محقِّقُ شرحَيْ الصولي وابن المستوفي (النِّظَام)، وزاد الخَطَأَ سوءًا بحذف فتحة نون (مِن) في الأول، وسكّنَ نونَها في هامش الثاني، وتبعه كذلك الدكتور محيي الدين صبحي وإيمان البقاعي في شرحَيْهما لديوان أبي تمام[2]، وقد توصَّلتُ إلىٰ هذا الحُكْم إثر مقارنة دقيقة بين هذه الشروح في أثناء تجميع مواد هذا البحث.

ويدخل في هذا الباب اجتماع الهمزتين، وقد فصَّل علماء العربية قواعدَ هذه المسألة، وأبانوا سبيلَ العرب في نطق الهمزتين إذا اجتمعتا في كلمة واحدة أو كلمتين منفصلتين بالنظر إلىٰ حركَتَيْها أو ما قبلها وما بعدها مما له صلة بهما.

والذي يهمُّنا من هذه القواعد هنا هو ما لَهُ صِلةٌ بشعر أبي تمام من التزامه بها أو خروجه عنها، وهي المتعلِّقة بدخول همزة الاستفهام علىٰ همزة أخرىٰ، ولعلَّ من المناسب التمهيد لذلك بالأوجه التي اختصرها الزمخشري في قراءة قوله تعالىٰ: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، قال: «وقُرِئ: ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ بتحقيقِ الهمزتين، والتخفيفُ أعربُ وأكثر، وبتخفيف الثانية بَيْنَ بَيْنَ،

(١) شرح التبريزي ٤/ ٤٠٤، ومن هذا الصّنف: (مِنَ اجْلِه): ٢/ ٧٣، (مِنَ ايْنَ): ٣/ ٢٤٦، (قُلُ اوْحِي): ٤/ ١٨٠.

(٢) انظر شرح الصولي ٣/ ١٧٨، وهامش النِّظَام ١٢/ ٨، وشرح صبحي ٢/ ٢٤٩، وشرح البقاعي ٢/ ١٧٠.

وبتوسيطِ ألفٍ بينهما محقَّقَتَيْنِ، وبتوسيطها والثانيةُ بين بين، وبحذف حرف الاستفهام، وبحذفه وإلقاء حركته علىٰ الساكن قبله، كما قُرِئ: ﴿قَدَ افْلَحَ﴾[1] [المؤمنون: ١، الأعلى: ١٤، الشمس: ٩]»[2].

وما ورد في شعر أبي تمام مثلَ هذا يَحتمل وجهين مما سبق: تحقيقُ كلتيهما، وتخفيفُ الثانيةِ بين بين؛ لأنَّ الأخيرةَ مثلُ المحقّقة في وزن الشعر. من ذلك قوله يمدح أبا زيد كاتبَ عَبدِ الله بن طاهر: [الكامل]

أَأَرَىٰ الصَّنِيعَةَ مِنْكَ ثُمَّ أُسِرُّهَا ... إِنِّي إِذَنْ لِيَدِ الكِرَامِ لَسَارِقُ![3]

فالوزن في قوله: (أَأَرَىٰ) لا يسمحُ بجوازِ غير الوجهَيْنِ المذكورَيْنِ، وهَمزةُ الاستفهام دخلت في هذا البيت علىٰ الفعل، وكذلك في الأبيات الأخرىٰ المُحالِ عليها في الهامش، عدا بيتٍ واحد دخلت فيه علىٰ الضمير المنفصل (أَنْتَ)، وهو قوله يمدح أبا سعيد محمَّد بن يوسف الثَّغْرِيّ: [البسيط]

مَنْ كَانَ أَنْكَأَ حَدًّا فِي كَتَائِبِهِمْ ... أَأَنْتَ أَمْ سَيْفُكَ أَمِ الأَحَدُ؟![4]

والوزن في هذا البيت يسمح بوجهَيْنِ آخرَيْنِ، هما: الوجهانِ الثَّالثُ والرَّابعُ من الأوجهِ التي ذكرها الزمخشري؛ أي بتوسيط ألف بينهما والوجهِ الذي بعده، وعِلَّةُ زيادة ألف بينهما هي كراهةُ اجتماعِ الهمزتين في أوَّل الكلمة، واجتماعُ المِثْلَيْنِ في أوَّلِ الكلمة مكروهٌ[5]، وقد جاء مِثْلُ هذا في الشعر، كقول ذي الرُّمّة: [الطويل]

أَيَا ظَبْيَةَ الوَعْسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ ... وَبَيْنَ النَّقَا: آأَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمِ؟[6]

---

(١) هذه قراءة سَبعية قَرأَ بها وَرْش عن نافع وقرأ بها آخرون مِن غير السبعة. انظر الحُجَّة في القراءات السبع لابن خالويه ١٣٠، وإتحاف فضلاء البشر ٣١٧، ومعجم القراءات ٦/ ١٥١، ١٠/ ٣٨٩، ٤٥٤.

(٢) الكشاف ١/ ١٦٣. وانظر السبعة في القراءات ١٣٦، والحُجَّة للقراء السبعة ١/ ٢٧٤ وما بعدها، والتبصرة والتذكرة ١/ ٤٤٢، ومعجم القراءات ١/ ٣٥-٣٧.

(٣) شرح التبريزي ٢/ ٤٥٤، ونظيرُه: (أَأَتْبَع): ٣/ ٧٣، (أَأُقَنِّعُ): ٣/ ٢٩٣، (أَأَمِنْتَ): ٤/ ٢٩٨، (أَأَلوم): ٤/ ٣٩١.

(٤) المصدر السابق ٢/ ١٧، وفيه: «يُقال: إن أوّل ساعة من (الأحد) منحوسة عند المنجّمين... وكانت الواقعة في يوم الأحد، فلذلك ذكره دون الأيَّام».

(٥) انظر الكتاب ٣/ ٥٥١، وشرح المفصّل ٩/ ١١٨-١١٩، وشرح الشافية ٣/ ٥٨.

(٦) البيت في ديوانه ٢/ ٧٦٧، والكتاب ٣/ ٥٥١، والخصائص ٢/ ٤٥٨، والإنصاف ٢/ ٤٨٢، وشرح المفصل ١/ ٩٤، ٩/ ١١٩، وشرح أبيات المفصَّل ١/ ٢٣٨، ٢/ ١٢١٨، والخزانة ٥/ ٢٤٧، وشرح شواهد الشافية ٤/ ٣٤٧، وفيه: «(الوَعْسَاء): الأرض اللَّيِّنة ذات الرَّمْل... و(جُلاجِل): اسم مكان... و(النَّقا): التَّلُّ من الرَّمل، و(أُمُّ سالم): محبوبتُه».

أَدْخَل الألف بين الهمزتين في قوله (آأَنتِ) فِرارًا من اجتماع الـمِثلين[1].

لكنَّ رسم الكلمةِ في بيت أبي تمَّام لا يَسمح بحمله إلا علىٰ الوجهين الأوّلين المذكورين في البيت الأول، وتكونُ التفعيلةُ الأولىٰ من الشطر الثاني مخبونة، وهي (مُتَفْعِلُنْ)[2] مقابل (أَأَنْتَ أَمْ)، ولو جعلناها (آأَنْتَ أَمْ) لصارت التفعيلة (مُسْتَفْعِلُنْ) وتكون سالمة.

وثمَّة بيت آخر لأبي تمام يحتاج إلىٰ وَقْفَة صرفية، لدخول همزة الاستفهام فيه علىٰ أل التعريف، وهو قوله في القصيدة نفسِها التي ورد فيها البيت السابق: [البسيط]

تَـاللهِ نَـدْرِي: أَأَلْإِسْـلَامُ يَشْـكُرُهَا مِـنْ وَقْعَـةٍ أَمْ بَنُـو العَبَّـاسِ أَمْ أُدَدُ؟![3]

قال التبريزي: «(أَأَلإِسلامُ): أَدخلَ همزة الاستفهام علىٰ ألف الوصل التي مع لام التعريف، وإذا فعلوا ذلك مَدُّوا مَدَّةً تقومُ مَقَامَ الحرف ليُفرِّقوا بين الاستفهام والخبر[4]، فإن خَلَصَتْ المدَّة صارَ جمعًا بين ساكنين في حَشو البيت، وذلك عند البصريين غيرُ جائز، وقد حُكِي قطعُ همزة الوصل في مثل هذا الموضع، وهو قليل، وأحسنُ مِن ذلكَ أَنْ تُجعَل بَيْنَ بين: لا مدّةً ساكنة، ولا همزةً مُخَفَّفة».

والمذهب الأخير الذي حسَّنه التبريزي يأتي في المرتبة الثانية في القياس، قال الرَّضِيّ: «إنَّ للعرب في مثله مذهبَيْنِ: الأَفصح جعلُ همزة الوصل ألفًا، والثاني: جعلُها بين بين»[5]، أمَّا قطع همزة الوصل الذي ذكر التبريزي أنَه قليل، فقد أنكره البغدادي بقوله: «ولا سبيل إلىٰ دعوىٰ تحقيقها؛ لأنَّه لا قائل به»، وإنكاره هذا مبنيٌّ علىٰ قول سيبويه بأنه ليس من كلام العرب أن تُحقَّقَ همزتان إذا التقتا[6].

إذن فلا سبيل إلىٰ تخريجه إلا بترجيح ما اختاره التبريزي وحسَّنه، والوزن يقتضي ذلك. وقد ربطه أحد الباحثين بالمعنىٰ أيضًا، وذكر أنّه: «مما يستدعيه المعنىٰ، فالتركيز علىٰ الابتداء بالإسلام، والعناية بدوره والاهتمام به يقتضي هذا التحقيق للهمزة، وليس الأمر كذلك في التخفيف الـمُشْعِر

(١) انظر الكتاب ٣/ ٥٥١، وشرح أبيات المفصل ١/ ٢٣٨.
(٢) انظر الإقناع في العروض وتخريج القوافي ١٨.
(٣) شرح التبريزي ٢/ ١٩، وقال: «(أُدَد): قومُ الممدوح، لأنّه من طيّ، و(طيّ) هم جُلْهُمَة بن أُدَد».
(٤) انظر المقتضب ١/ ٢٥٣، وشرح المفصل ٩/ ١٣٨.
(٥) شرح الشافية ٢/ ٢٦٨.
(٦) انظر الكتاب ٣/ ٥٤٩.

باللِّيونة... ولا يُوحي بدرجة الاهتمام بتقديم الإسلام علىٰ بني العباس وأُدَد معًا، والأصل في الثلاثة هو الإسلام»[1].

وإذا اجتمعت همزتان في كلمة واحدة، أُولاهما مضمومةٌ وثانيتُها مفتوحةٌ وجبَ قلبُ الأخيرة واوًا علىٰ القياس، وعليه قولُ أبي تمام يمدح الحسن بن وَهْب: [الكامل]

إِنَّ الإِخَـــاءَ وِلَادَةٌ وَأَنَـــا امْـــرُؤٌ ... مِمَّـنْ أُوَاخِـي حَيْـثُ مِلْـتُ فَأُنْجِـبُ[2]

أصله (أُؤَاخِي): اجتمعت همزتان متحرِّكتان: مضمومةٌ فمفتوحة في كلمة واحدة، فقُلِبَت الثانية واوًا وجوبًا علىٰ القياس، ولكونِ الثِّقلِ باجتماع الهمزتين أبلغَ لم يُجزِ النحاةُ غيرَ القلب، قال سيبويه: «واعلم أن الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة لم يكن بدٌّ من بدل الآخِرة، ولا تخفَّف؛ لأنَّهما إذا كانت في حرف واحد لَزِم التقاءُ الهمزتين الحرفَ»[3].

وآخِرُ ما يمكن أن يُذكر مما يندرج تحت هذا البَنْد حذفُ أبي تمام همزةَ الفعل (أَمَرَ) في صيغة الأمر: (اؤْمُرْ)، وذلك في قوله في قصيدة يمدح محمَّد بن عبد الملك الزَّيَّات ويعاتبه: [الطويل]

فَمُرْنِـــي بِـــأَمْرٍ أَحْـــوَذِيٍّ فَإِنَّنِـــي ... رَأَيْتُ العِدَا أَثْرَوْا وأَصْبَحْتُ مُرْمِلَا[4]

فقوله (فَمُرْني) أَصْلُه (اؤْمُرْنِي) لكنَّه حَذف الهمزة الثانيةَ الساكنة التي هي فاء الكلمة تخفيفًا علىٰ غير قياس، فاستُغنيَ عن همزة الوصل التي جِيءَ بها للتخلُّص من الابتداء بالساكن، وهذا الحذف قليل من هذا الفعل إذا سُبق بكلام كما سيأتي.

وللفعل (أَمَر) أحكام تُذكر عادةً مع الفعلين (أَخَذَ وأَكَلَ)، فهذانِ التزموا حَذْف همزتيهما في صيغة الأمر لثِقَل الهمزتين ولكثرةِ استعمالهما، وافترق الفعل (أَمَرَ) عنهما في أنَّه أقلُّ استعمالًا منهما،

---

(١) شعر أبي تمام: دراسة نحوية ٢٧.

(٢) شرح التبريزي ١/ ١٣٣، وانظر شرح الأعلم ٢/ ١١٩، وفيه: «أَنْجَبَ الرَّجُلُ: إِذَا وَلَد نَجيبًا، أي لا أُواخِي إِلَّا نجيبًا».

(٣) الكتاب ٣/ ٥٥١، وانظر شرح المفصّل ٩/ ١١٦، وشرح الشافية ٣/ ٥٦، ومجموعة الشافية ١/ ٢٦٢-٢٦٣، ٢/ ١٨٢.

(٤) شرح التبريزي ٣/ ١٠٨، وجاء فيه نقلًا عن أبي العلاء: «(أَمْرٌ أَحْوَذِيٌّ): أي سِرِيعٌ... يقول: إنّي لا أرضىٰ لنفسي أن أرىٰ عِدَاتي مُثْرِينَ، وأنا مُرْمِلٌ؛ أَيْ مُقِلٌّ».

ولذلك جوَّزوا الحذف في أَمْرِه إذا كان مُبْتَدأً به الكلامُ، فيُقال علىٰ غير قياس: (مُرْهُ بِكَذا)، وهو أفصحُ[1]، ومنه قول أبي تمام في مدح نَصْر بن منصور بن سَيَّار يستعطفه ويستوصِلُه: [الكامل]

مُــرْ دَهْــرَهُ بِــالكَفِّ عَــنْ جَنَبَاتِــهِ فَالــدَّهْرُ يَفْعَــلُ صَــاغِرًا مَــا تَــامُرُهْ[2]

أمّا إذا سُبِقَ فعلُ الأمر من (أَمَرَ) بكلام – ومنه حروف العطف – فالأكثر والأَجود ردُّ الهمزة علىٰ القياس؛ لانتفاء عِلَّةِ الحذف وهي اجتماعُ الهمزتَيْنِ، ونَقَلَ ابنُ الشجريّ إجماعَهم علىٰ ذلك، قال: «فإذا دخل حرف العطف عليه أجمعوا علىٰ إعادة همزته إليه، فقالوا: مُرْ زيدًا، وَأْمُر عمرًا، كما جاء في التنزيل: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ﴾ [طه: ١٣٢]»[3]، وظاهر كلام ابن يعيش أن الحذف أكثر[4].

(١) انظر الكتاب ١/ ٢٦٦، والأمالي الشجرية ٢/ ١٦-١٧، وشرح المفصّل ٩/ ١١٥، وشرح الشافية ٣/ ٥٠-٥١، والمبدع في التصريف لأبي حيّان ٢٤٠-٢٤١، والطريف في علم التصريف ١٥٩.

(٢) شرح التبريزي ٢/ ٢١٢. الضمير في (دَهْره) عائد علىٰ الشاعر أبي تمام.

(٣) الأمالي الشجرية ٢/ ١٧، وانظر المفصّل ٣٥١، واللُّباب في عِلل البناء والإعراب ٢/ ٣٦٣، وشرح الشافية ٣/ ٥٠، وارتشاف الضَّرَب ١/ ٢٤٣، والتطبيق الصرفي ٤٦.

(٤) انظر شرح المفصّل ٩/ ١١٥

الخاتمة:

تُعَدُّ ظاهرةُ الحذفِ والتخفيفِ إحدَى الظواهرِ اللغوية الدقيقة التي رصدها علماء العربية، فأثبتوا بالأدلّة والشواهد القاطعة سَرَيانَها في كثيرٍ من الألفاظ والتراكيب العربية في آيات القرآن الكريم وكلام العرب الفصيح من شعر ونثر... وبيّنوا أهميّتهَا وضوابطَها وفوائدَها، والمواضعَ التي يَكْثُر فيها الحذف ويَحْسُنُ، والمواضعَ التي يَقِلُّ فيها ذلك ويَقْبُح.

وقد دفعتني هذه المكانة الخاصّة التي تبوَّأتها ظاهرة الحذف في اللغة العربية – إلىٰ تتبُّع صُوَرِهَا وصُنوفِها في شعر أبي تمام، وعَرْضِها علىٰ أساليب العرب وضوابطِ علماءِ العربيةِ، وبيانِ مدىٰ تمثُّلِهِ لها، وانسجامِهَا مَعَها.

صَنَّفَ هذا الفصلُ ظواهر الحذف والتخفيف التي وردت في شعر أبي تمام تصنيفًا عِلميًّا يمكِّنُ الناظرَ فيه من رسم صورة جليَّة عنها، والوقوفِ علىٰ ميزاتها وخصائصها في شعره.

واقتضىٰ هذا التصنيفُ أن ينتظم الفصلُ في أربعة مباحث، خُصِّص الأوَّل منها للحديث عن حذف الحركة والحرف في شعر أبي تمام، أما حذف الحركة فتناولَ حذفَ الكسرة والضمة والفتحة، وأمّا حذف الحرف فتناول حَذْفَ المشدَّدِ، وحذفَ التاءِ من (استطاع) ومن أوَّل المضارع، وحذفَ النون من آخر الفعلِ والاسمِ والحرفِ، وحذفَ الواوِ.

وتناول المبحث الثاني من هذا الفصل حذفَ الاسم في شعر أبي تمام الذي تفرَّع إلىٰ أربعة مطالب هي: حَذْفُ المرفوعاتِ، والمنصوباتِ، والمجروراتِ، وحذفُ الأسماء التي يجوز فيها أن تكون مرفوعةً أو منصوبةً أو مجرورةً، كحذفِ المضافِ والصفةِ والموصوفِ والمعطوفِ...

أمَّا المبحثُ الثَّالثُ فَخُصِّصَ لحذف الفعل في مواضع مختلفة، ولحذف الجُملة: كحذفِ جملةِ الشرطِ وجملةِ جوابِ الشَّرطِ، وشمَلَ هذا المبحث أيضًا تعدُّدَ الحذف في البيت الواحد الذي تناولَ طائفةً من أبيات أبي تمام التي حُذِفَ فيها أكثرُ مِن اسمٍ أو أكثرُ من فعل أو أكثر من جملة.

وأُفْرِد المبحثُ الأخيرُ لتخفيفِ الهمزة الذي تناول ثلاثة مطالب، هي: تخفيفُ الهمزة بالإبدال، وتخفيفها تخفيفًا بين بين، وتخفيفها بالحذف.

وخَلَصَ الفصلُ إلىٰ أنّ الطائيَّ أحسنَ توظيفَ ظاهرةِ الحذفِ والتخفيفِ في شعره، وأَفْلَحَ في اختيارِ المواضعِ المناسبةِ لها، ولم يخرجْ عمَّا عَهِدَتْهُ العربُ في كلامها.

وظهر لي أن أبا تمام لم يكن يلجأ إلىٰ الحذفِ أو الذِّكْرِ، والتخفيفِ أو التحقيقِ – اعتباطًا أو اضطرارًا إنّما كان علىٰ معرفة دقيقة بما يفعل، ووجدتُهُ يتوسَّعُ فيما كان شائعًا كثيرًا في لغة العرب، ولا سيّما في لغة الشعر، ومع ذلك كان حريصًا علىٰ استدعاء الظواهر اللغوية الغريبة والنادرة واستعمالِهَا في شعره طلبًا للإِغْرَابِ والتَّعجِيبِ، ورغبةً في التدليل علىٰ سَعة علمِهِ ومعرفتِهِ بلسانِ العربِ وأسرارِهِ، ولكنْ لم يكن يتوسَّعُ فيها، لذلك شاع في شعر أبي تمام ما كان شائعًا كثيرًا في لغتهم، وقلَّ في شعره ما كان قليلًا نادرًا فيها.

الفصل الثاني

حُرُوفُ المَعَانِي

فِي

شِعْرِ أَبِي تَمَّامٍ

المدخل

(حروف المعاني) تركيب إضافي، مكوّن من مضاف ومضاف إليه، كلاهما جمع، مفرد الأول (حرف)، ومعناه في اللغة (الطَّرَف)، ومنه: طَرَفُ الجبلِ؛ أي أعلاه المحدَّد، وسمّي الحرف بذلك لأنَّه طَرَفٌ في الكلام وفضلةٌ، ومفرد الثاني (المعنىٰ)، ومعناه في اللغة (المَقْصِدُ)، وأُضِيفَتْ (حروف) إلىٰ (المعاني) تفريقًا بينها وبين (حروف المباني) التي يُراد بها الحروف الهجائية التي تُبْنَىٰ منها الكلمات[1].

وحروف المعاني في اصطلاح النحاة **هي الكلمات التي تدلُّ علىٰ معانٍ في غيرها فقط**[2]. وهي مع الأسماء والأفعال تُشكِّل أقسام الكلمة الثلاثة.

وحروف المعاني أنواع من حيث معناها، وعملُها، ومدخولُها، وعددُ أحرفها، وخصائصُها... ولها شأن عظيم في الكلام؛ فهي تربط بين أجزائه، وتُسهم بقوة في تحديد معناه ودلالته. وهي كَلِمٌ محصورة قليلةٌ، إذا ما قورنت بالأسماء والأفعال إلَّا أنَّها أكثرُ استعمالًا في الكلام، نصَّ المَالَقِيُّ علىٰ هذا، وبيَّن أهميتها بقوله: «وكانت الحروفُ أكثرَ دورًا، ومعاني معظمِها أشدَّ غَورًا، وتركيبُ أكثر الكلام عليها، ورجوعُهُ في فوائدهِ إليها»[3].

ولحروف المعاني قواعدُ وضوابطُ قرّرها النحاة في مصنَّفاتهم بالتفصيل، وأفرد بعضهم لها كتبًا مستقلّة[4]، وهذا يؤكّد أهميتها، ويدلُّ علىٰ أنَّها باب كبير من أبواب النحو، وكان ذلك كلُّهُ حافزًا إلىٰ إفراد فصل من هذا البحث لرصد أهم الظواهر النحوية في حروف المعاني في شعر أبي تمام.

---

(١) انظر اللسان (حرف، عنىٰ) والجنىٰ الداني (٢٣-٢٤)، والكليّات ٢/ ٢٤٤، والمعجم الوسيط (حرف).

(٢) انظر المفصل ٢٨٣، وشرحه ٨/ ٢-٥، وشرح الكافية ١/ ٣٦-٣٧، ٢/ ٤٦١، والجنىٰ الداني ٢٠، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٦٣، والتعريفات ٣٨، والأشباه والنظائر ٢/ ٢٦، ٣/ ٣، والكليات ٢/ ٢٤٢، وللرضي والكفوي اعتراض علىٰ هذا التعريف: انظره في كتابيهما المذكورين.

(٣) رصف المباني ٢.

(٤) منها: كتاب حروف المعاني للزَّجَّاجي (ت ٣٤٠هـ)، والأزهية في علم الحروف للهَرَوي (ت ٤١٥هـ)، ورصف المباني في حروف المعاني للمالقي (ت ٧٠٢ هـ)، والجنىٰ الداني في حروف المعاني للمُرادي (ت ٧٤٩هـ).

وقد تمثَّلت هذه الظواهر في الحذفِ، والزيادةِ، وتعدّدِ معاني الحرف الواحد أو نيابتِهِ عن غيره، وخصائصِ بعض هذه الحروف، وهي ظواهر كافية لمعرفة منهجِ أبي تمام في استعمالها، وقدرتِهِ علىٰ تطويعها وتوظيفها في خدمة شعره لفظًا ومعنًى.

وكان لمذهب أبي تمام في الصّنعة المستند إلىٰ الإكثار من المحسّنات البديعية، والاستعارات الدقيقة، والتراكيب المكثّفة ذات الدلالات البعيدة، والاحتمالات المتعدّدة ـ كان لذلك كلّه تأثير كبير في رسم معالم تلك الظواهر.

أما موقف النحاة من هذه الظواهر فتبرز من خلال المقدّمات النحوية الممهِّدة لعناوين المباحث، وللفقرات المنضوية تحتها المشفوعة بالتعقيبات النحوية المناسبة لكلِّ بيت.

ولولا خشية الإطالة لأمكنَ الاستدلال بالقرآن الكريم أو الحديث أو الشعر أو كلام العرب علىٰ معظم ما وقع في شعر أبي تمام من الظواهر التي قد يوحي ظاهر بعضها بأنها مخالفة لِسَمْتِ لسان العرب.

المبحث الأوّل

حذف حروف المعاني

الأصل في حروف المعاني ألَّا تُحْذَفَ؛ لأنَّها دخلت الكلامَ لضروب من الاختصار، وحذفها يؤدي إلىٰ اختصار المختصَرِ، واختصارُ المختصَرِ إجحافٌ به. ولهذا كان حذف هذه الحروف مما يأباه القياس[1].

لكنَّ النحاةَ أنفسَهم نقضوا هذا الأصل أو الحُكم الذي قرَّروه بنصِّهم علىٰ جواز حذف بعض هذه الحروف قياسًا، كحذفِ (لا) النافية في جواب القسم، وحذفِ الجار مع (أَنَّ) و(أَنْ)، وحذفِ حرف النداء... وغيرِها من الحروف التي أجازوا حذفها في مواضع محدَّدة.

ولعلَّ سببَ هذا التناقض هو أنَّ السماعَ ـ وهو مقدَّم علىٰ القياس في اللغة ـ لم يُقِرَّ بما حكموا به منطقيًّا، فاضْطُرُّوا إلىٰ الخضوعِ له في كثيرٍ من الأحيان، وأَقرُّوا بحذفِ الحروف في كثيرٍ من الشواهد النحوية، ولَجَؤوا في شواهد أخرىٰ إلىٰ التأويل صيانة لما قرَّروه، «فلهذا مذهب البصريين إلىٰ التأويل ما أمكن، صيانةً عن الحكم بالزيادة أو الحذف»[2] وقد أشار ابن جِنِّي إلىٰ هذا التدافع بين الحُكمين، فذكر أن هذه الحروف حُذِفَت مع أن القياس لا يُجيز ذلك، وحاول تعليل ذلك بأن عذر حذف هذه الحروف عائد إلىٰ قوة المعرفة بموضع الحذف[3].

وتخصيص النحويين، حروف المعاني بهذا الحكم في الحذف أسهم في فصل هذا المبحث عن مبحث حذف حروف المباني في الفصل الأول من هذه الرسالة، وضمِّه إلىٰ مباحث هذا الفصل؛ لأنه به ألصق.

وسيتضح موقفُ النحويينَ من حذف هذه الحروف أكثرَ في أثناء التحليل النحوي لأبيات أبي تمامٍ المتضمّنة لهذه الظاهرة، في حروف المعاني الأحادية والثنائية.

---

(١) انظر الخصائص ٢/ ٢٧٣ وما بعدها، والمحتسب ١/ ٥١، وشرح المفصل ٨/ ٧، والأشباه والنظائر ١/ ٧٤-٧٧.

(٢) الأشباه والنظائر ١/ ٧٥، وانظر المغني: ٨٣٣-٨٤٥، والأشباه والنظائر ١/ ٧٧ وما بعدها.

(٣) انظر الخصائص ٢/ ٢٨٠، ٢٨٤ وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٦٩-٢٧٠.

المطلب الأوّل – حذف حروف المعاني الأُحَادِيّة:

١ ـ حذف همزة الاستفهام:

افترق النحاة في مسألة جواز حذف همزة الاستفهام إلىٰ ثلاثة مذاهب: مَذهبِ سيبويه والمبرّد وابن السرَّاج، واختاره ابن عصفور ـ الذي يرىٰ أنه جائز في ضرورة الشعر فقط[١]، ومذهبِ النحّاس والزمخشري، واختاره الـمَالَقِيّ والمرادي ـ الذي يرىٰ أنه جائز إذا دلَّ عليه دليل لفظي في الكلام[٢]؛ أَي (أَمْ) المتّصلة، ومذهبِ الأخفش، واختاره ابن مالك، وهو ظاهر كلام ابن هشام ـ الذي يرىٰ أنَّ حذفها جائز قياسًا في الشعر وغيرِه[٣]، واستدلَّ ابن مالك علىٰ ما اختاره بطائفة من القراءات القرآنية، والأحاديث النبوية، وأشعار فصحاء العرب يَعْسُرُ تأويلُها، أو حملُها علىٰ الضرورة أو الشذوذ.

وقد حُذِفَت همزة الاستفهام في شعر أبي تمام كثيرًا؛ وهذا يدلُّ علىٰ أنَّه كان يستسيغ هذا الحذف مادام اللفظ أو المعنىٰ دالًّا عليه، فمن الأوّل وهو حذف هذه الهمزة وفي البيت دليل لفظي عليها – وهو (أَمْ) – قولُه في هجاء عَيَّاش بن لَهِيعَة: [الوافر]

فَـمَا أَدْرِي عَـمَايَ عَـنِ ارْتِيَـادِي ... دَهَـانِي أَمْ عَـمَاكَ عَـنِ الجَمِيـلِ؟[٤]

وقد يكون الدليل اللفظي (أو) المراد بها (أَمْ)[٥]، كقوله يمدحُ محمَّد بن يوسف الثَّغْرِيّ: [البسيط]

---

(١) انظر الكتاب ٣/ ١٧٤-١٧٥، والمقتضب ٣/ ٢٩٤، والكامل ٢/ ٧٩٢-٧٩٣، والأصول في النحو ٢/ ٢١٣، وضرائر الشعر ١٥٨-١٥٩.

(٢) انظر إعراب القرآن للنحاس ٣/ ١٧٦، وشرح القصائد التسع المشهورات ١/ ١٨٩-١٩٠، ومعاني القرآن للنحاس ٥/ ٧٢، وظاهر كلامه في كتابه الأول أن حذف الهمزة جائز في الشعر إذا كان في الكلام (أم)، والمفصّل ٣٢٠، ورصف المباني ٤٥، والجنىٰ الداني ٣٥.

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٦١، وشواهد التوضيح ٨٧-٨٩، ١١٨، والمغني ١٩-٢١، وانظر الخزانة ١١/ ١٢٢-١٢٤، وشرح أبيات المغني ١/ ٢٥-٢٦. قرر ابن هشام في المغني ١٩-٢١ أن حذف همزة الاستفهام جائز مطلقًا، ثم خالفَ مَا قرّره في ص ٩٢، فحكم علىٰ حذفها بالضرورة، وقد أشار إلىٰ هذا التناقض البغداديُّ في شرح أبيات المغني ١/ ٢١٨.

(٤) شرح التبريزي ٤/ ٤١٨، وانظر مثله في ٤/ ٢٢٧ (ب٣)، ٣٧١ (ب٥)، ٤٨٤ (ب٨).

(٥) ذكر ابن هشام أن العطف بـ(أو) بدل (أَمْ) بعد همزة التسوية غير جائز قياسًا. انظر المغني ٦٣، وللصبان تحقيق جيد في هذه المسألة، ونقل عن الدَّمَامِيني ما يفيد أنَّ سيبويه والسيرافي يجيزان العطف بـ(أو) في مثل بيت أبي تمام. انظر حاشية الصبان علىٰ الأشموني ٣/ ١٠٩٤.

وَمَـا أُبَـالِي وَخَـيْرُ القَـوْلِ أَصْـدَقُهُ حَقَنْتَ لِي مَاءَ وَجْهِي أَوْ حَقَنْتَ دَمِي؟[1]

يريد في الأول (أَعَمايَ...)، وفي الثاني (أَحقَنْتَ...)، فحذف حرف الاستفهام، والأسلوب في البيت الثاني أسلوب التسوية وإن لم تذكر كلمة (سواء)؛ لأن همزة التسوية تقع كذلك بعد (ما أُبالي) و(ما أَدري) ونحوهما[2]، ونظير بيتَي أبي تمام في حذف همزة الاستفهام قبل (أَمْ)، قولُ عُمَرَ بنِ أبي ربيعة: [الطويل]

لَعَمْـرُكَ مَـا أَدْرِي وَإِنْ كُنْـتُ دَارِيًـا بِسَـبْعٍ رَمَـيْنَ الجَمْـرَ أَمْ بِثَمَـانِ؟[3]

ومِنَ الثَّاني وهو حذفُ أبي تمام همزةَ الاستفهام مع انتفاء القرينة اللفظية، لكنَّ المعنىٰ يدلُّ عليها قولُه في مستَهَلّ مقطوعة يعاتب فيها أبا دُلَفَ العِجْلِيّ: [الطويل]

أَبَـا دُلَـفٍ لَمْ يَبْـقَ طَالِـبُ حَاجَـةٍ مِـنَ النَّـاسِ غَـيْرِي وَالـمَحَلُّ جَـدِيبُ

يَسُـرُّكَ أَنِّي أُبْـتُ عَنْـكَ مُخَيَّبًـا وَلَمْ يُـرَ خَلْـقٌ مِـنْ جَـدَاكَ يَخِيـبُ؟![4]

أراد (أَيَسُـرُّك...)، والاستفهام خَـرَجَ عـن حقيقتـه إلىٰ النفـي؛ أي (لا يَسُـرُّك)، وسـائر أبيـات المقطوعة يمنع حمل البيت علىٰ أسلوب الخبر، ولاسيَّما البيتُ الذي يليهما، وهو قوله: [الطويل]

وأَنِّي صَـيَّرْتُ الثَّنَـاءَ مَذَمَّـةً وَقَـامَ بِهَـا فِـي العَـالَمِينَ خَطِيـبُ؟

وقد ورد مثله في شعر عصر الاحتجاج، قال ابن مالك: «ومِنْ حَذْفِ الهمزة لظهورِ المعنىٰ قولُ الكُمَيْتِ: [الطويل]

طَرِبْـتُ وَمَـا شَـوْقًا إِلَىٰ البِـيضِ أَطْـرَبُ وَلَا لَعِبًـا مِنِّـي وذُو الشَّـيْبِ يَلْعَـبُ؟[5]

أراد: أَوَ ذُو الشَّيبِ يلعبُ؟».

---

(١) شرح التبريزي ٣/ ٢١٨، وانظر مثله في ٣/ ٧٨ (ب١٣).

(٢) انظر المغني ٢٤.

(٣) البيت في ديوانه ٢٦١، والكتاب ٣/ ١٧٥، والمقتضب ٣/ ٢٩٤، وشرح المفصّل ٨/ ١٥٤، وشرح أبيات المفصَّل ٢/ ١١٢٩، والمغني ١٩، والخزانة ١١/ ٢٢.

(٤) شرح التبريزي ٤/ ٤٤٣، وانظر مثله في: ٢/ ١١٦ (ب ٣٢: انظر شرح الأعلم ١/ ٤٧٨، وشرح المشكل من شعر المتنبي لابن سيده ١١٤)، ٣/ ٢٩٣، (ب ٣٤، ٣٥)، ٣٣٤ (ب ١٢)، ٤/ ٤١ (ب٣)، ٥٩٤ (ب٢)، وزياداته ٦٤٩ (ب٢).

(٥) البيت في ديوانه ٤/ ١٨٣، وروايته (أَذُو الشيب يلعبُ؟) فلا شاهد فيه، والمحتسب ١/ ٥٠، ٢/ ٢٠٥، والأمالي الشجرية ١/ ٢٦٧، والمغني ٢٠، والخزانة ٤/ ٣١٣، ١١/ ١٢٣، وشرح أبيات المغني ١/ ٢٩.

٢ ـ حذف تاء التَّأنيث الساكنة:

تاء التَّأنيث الساكنة حرف يَلْحَقُ آخر الفعلِ الماضي دلالةً علىٰ تأنيث مرفوعه.

وهذه التاء تتصل بآخر الماضي بحسب نوع تأنيث مرفوعه واتصاله أو انفصاله عن فعله ـ اتصالًا واجبًا أو جائزًا: جوازًا راجحًا أو مرجوحًا وفق تقسيم ابن هشام[(١)].

فإذا أُسْنِدَ الفعل الماضي إلىٰ اسم ظاهر مؤنَّثٍ مجازيِّ التَّأنيث متصل به أو منفصلٍ عنه كنتَ بالخِيَار في إلحاق التاء به ـ وهو الأصل ـ كقوله تعالىٰ: ﴿وَٱلْتَفَّتِ ٱلسَّاقُ بِٱلسَّاقِ﴾[القيامة: ٢٩]، وقوله: ﴿قَدْ جَاءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [يونس:٥٧]، أوحَذْفِ التاءِ، كقوله تعالىٰ: ﴿فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ﴾[النمل: ٥١]. وقولِهِ: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾[البقرة:٢٧٥].

ورجَّح ابنُ يعيشَ و ابنُ هشامٍ تأنيثَ الفعلِ، وفصَّلَ الرَّضيُّ الحُكم، فقال: «وإن كان الظاهر غير حقيقي التَّأنيث، فإن كان متّصلًا، نحو: طلعتِ الشمسُ، فإلحاق العلامة أحسن من تركها، والكلُّ فصيح، وإن كان منفصلًا، فترك العلامة أحسن إظهارًا لفضل الحقيقي علىٰ غيره»[(٢)].

وقد حذف أبو تمام التاء من آخر الماضي المسند إلىٰ المؤنث المجازي المفردِ والمجموعِ جمعَ تكسير، سواء أكان هذا المفردُ والمجموعُ جمعَ تكسير[(٣)] متَّصلَيْنِ بالفعل، كقوله في مدح الحسن بن وهب: [الكامل]

مَتَعَتْ كَمَا مَتَعَ الضُّحَىٰ في حَادِثٍ ... داجٍ كَأَنَّ الصُّبْحَ فِيهِ مَغْرِبُ[(٤)]

وكقوله يصف نساءً رَحَلْنَ عنه في مقدمة قصيدة مَدَحَ بها خالد بن يزيد الشَّيْبَانيّ: [الطويل]

سَوَاكِنُ فِي بِرٍّ كَمَا سَكَنَ الدُّمَىٰ ... نَوَافِرُ مِنْ سُوءٍ كَمَا نَفَرَ السِّرْبُ[(٥)]

---

(١) انظر شرح شذور الذهب ١٦٩، وانظر الجنىٰ الداني ٥٧.

(٢) شرح الكافية ٣/ ٣٤١، وانظر شرح المفصل ٥/ ٩٤، وشرح شذور الذهب ١٧٤، وانظر الكتاب ٢/ ٣٨.

(٣) انظر شرح التبريزي ٤/ ٥١٣ (لَحِقَ الأعجازُ)، ٥٧٥ (اضْطمرَ الأحشاءُ)، ٦٠١ (أَليسَ الليالي)، ومن أمثلة المبني للمجهول انظر ٤/ ٣١٥ (نُبِشَ المقابرُ)، وزياداته ٢٦٦(عُدَّ أيَّامُ الهوىٰ).

(٤) شرح التبريزي ١/ ١٣٠، وانظر شرح الأعلم ٢/ ١١٨، وفيه: (مَتَعَتْ): ارتفعت، يعني غُرَّة الممدوح، أي ارتفعت غُرَّته مُضيئة... وقال ابن الأنباري في المذكر والمؤنث ١/ ٥١٩: «الضُّحىٰ: أنثىٰ».

(٥) شرح التبريزي ١/ ١٧٩، وفيه: «هُنَّ سواكنُ عِنْدَ البِرِّ والصَّلاحِ كسُكُونِ الدُّمَىٰ والتصاوير... ونوافرُ من الرِّيبة كنُّفور الظِّباء».

أَمْ كـان هـذا المفـردُ[1] والمجمـوعُ جمـعَ تكسـير[2] منفَصِـلَيْنِ عـن الفعـل، كقـول أبي تمـام في مـدح الأَفْشِين: [الكامل]

مَلِـكٌ تُضِـيءُ الـمَكْرُمَاتُ إِذَا بَـدَا ... لِلْمُلْـكِ مِنْـهُ غُـرَّةٌ وَجَبِـينُ[3]

وكقوله في مدح أبي سعيد محمَّد بن يوسف الثَّغْرِيّ: [الطويل]

وَآبَ عَـلَىٰ سَـعْدِ السُّـعُودِ بِرَحْلِـهِ ... عِتَـاقُ الـمَذَاكِي والقِـلاصُ الرَّواتِـكُ[4]

ويجري هذا الـحُكم علىٰ المؤنّث المجازي المجموع جمعَ مؤنَّث سالـمًا، وقد حذف أبو تمام التاء من آخر الفعل المسند إليه، في قوله مادحًا أحمد بن عبد الكريم الطائي: [الوافر]

سَـفِيهُ الـرُّمْحِ جَاهِلُـهُ إِذَا مَـا ... بَـدَا فَضْـلُ السَّـفِيْهِ عَـلَىٰ الـحَلِيمِ

إِذَا مَـا قِيـلَ أُرْعِفَـتِ العَـوَالِي ... وَلَـيْسَ الـمُرْعِفَاتُ سِـوَىٰ الكُلُـومِ[5]

وَحَـذَفَ علامـةَ التَّأنيـث، وهـي تـاء التَّأنيـث السـاكنة، مـن الفعـل الـمُسند إلىٰ المؤنـث الحقيقـي المجموع جمع تأنيث سالـمًا، وذلك في قوله مخاطبًا أحمد بن أبي دُوَاد وقد شـرب دواءً: [المنسرح]

أَعْقَبَـكَ اللهُ صِـحَّةَ البَـدَنِ ... مَـا هَتَـفَ الهَاتِفَـاتُ فِـي الغُصُـنِ[6]

وفي جواز هذا الحذف خلاف، إذ أجازه الكوفيون وأبو علي الفارسي[7]، واحتجوا بقولـه تعـالىٰ: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾ [الممتحنة: ١٢]، وأجاب المانعون عن الآية بأنَّ حذف التاء: «إنّما جاز لأجل الفصل بالمفعول، أو لأنَّ الفاعل في الحقيقة (أل) الموصولة، وهي اسم جمع، فكأنـه قيـل: الـلاتي آمَـنَّ، أو لأنَّ الفاعل اسمُ جَمْعٍ محذوفٌ موصوفٌ بالمؤمنات؛ أي النِّسوة التي آمَـنَّ»[8]، والتعليـل الثـاني يجـري عـلىٰ

---

(١) انظر المصدر السابق ٣/ ٢٦١ (ب٧)، زياداته ٤/ ٦٥٢ (ب١٧).

(٢) انظر المصدر السابق ٣/ ٦ (ب٥)، ١٧٨ (ب٨)، ١٩٥ (ب٣)، ٤/ ٥٦٢ (ب ٣٧)، زياداته ٦٥٠ (ب٦).

(٣) المصدر السابق ٣/ ٣١٧.

(٤) انظر المصدر السابق ٢/ ٤٦٦، وانظر شرح الأعلم ١/ ٤٤٢، وفيه: (عِتَاقُ الـمَذَاكِي): الخيل النجيبة الـمُسِنَّة الصَّبُورَة. (القِلاَصُ الرَّواتِكُ): الإبل الفَتيَّة السَّريعة.

(٥) شرح التبريزي ٣/ ١٦١

(٦) المصدر السابق ٣/ ٣١٥.

(٧) انظر أوضح المسالك ٢/ ١١٦.

(٨) شرح شذور الذهب١٧١، وانظر أوضح المسالك ٢/ ١١٩.

بيت أبي تمام، وانضمَّ ابن مالك في ألفيته إلىٰ الـمُجِيزين، وأوضح ابن عقيل عِلَّة تجويزه له، فقال: «فإثباتُ التاء لتأوُّله بالجماعة، وحذفُها لتأوُّله بالجمع»[1].

ويظهر مما سلف أنَّ أبا تمام في حذفه هذه التاء جارٍ علىٰ سَنن العرب في كلامها.

٣ـ حذف اللام:

اللامات في كلام العرب أصناف كثيرة، أفرد لها بعض المصنّفين مؤلَّفًا مستقلًّا[2]، ولكل صنف منها مواقعها وأحكامها، منها جواز إضمار بعضها أو حذفها، ومن اللامات التي أجازوا حذفها قياسًا لامُ التعليل (لام كي) قبل (أَنْ) و(أَنَّ)[3]. ولم أجد النحاة أجازوا حذفَ هذه اللام مع غيرهما[4]، ولكنَّ ثمة بيتًا لأبي تمام ظاهرُهُ يتطلب تقديرَ هذه اللام مرَّتَيْن، وهو قوله يمدح نصر بن منصور بن سَيَّار: [الكامل]

مُسْتَنْفِرٌ لِلْمَادِحِينَ كَأَنَّمَا ... آتِيهِ يَمْدَحُهُ أَتَاهُ يُفَاخِرُهْ[5]

وقد قدَّرَ الأعلم هذه اللام في شرح البيت، فقال: «... فكأنّ من أتاهُ لِيمدحَهُ أتاهُ لِيُفَاخِرَه».

وقد تُحذف لامُ الابتداء، ومما خُرِّجَ علىٰ حذفها في شعر أبي تمام قوله في مقدّمة قصيدة في هجاء عتبة بن أبي عاصم: [الكامل]

عَمْرِي لَقَدْ نَصَحَ الزَّمَانُ وَإِنَّهُ ... لَمِنَ العَجَائِبِ نَاصِحٌ لَا يُشْفِقُ![6]

حَملهُ السُّهيلي علىٰ حذف اللام، وذكر أنَّه أراد (لَعَمْرِي)، وقد استشهد ببيت أبي تمام هذا تعقيبًا علىٰ بيت ذكر أنَّه لأبي الصَّلْت بن أبي ربيعة الثقفي، أو لابنه أميّة بن أبي الصَّلْت: [البسيط]

---

(١) شرح ابن عقيل ١/ ٤٨٣، وانظر ١/ ٤٨١.

(٢) منها كتاب اللامات للزجاجي، وذكر فيه واحدًا وثلاثين صنفًا، انظر ص ٣١-٣٢، وانظر رصف المباني ٢١٨، والجنىٰ الداني ٩٥، وذكر أن بعضهم عدَّدَ لها نحوًا من أربعين معنًى.

(٣) انظر مسألة حذف حروف الجر قبل (أَنْ) و(أَنَّ) في آخر مطلب من هذا المبحث، ص١٩١.

(٤) انظر كتاب اللامات للزجاجي ٦٦-٦٧، والجنىٰ الداني ١٠٥، ١١٤-١١٥.

(٥) شرح التبريزي ٢/ ٢١١، وانظر شرح الأعلم ٢/ ٩٠، وقال: «(الاستِنْفَار): الاستعداد للمفاخرة».

(٦) شرح التبريزي ٤/ ٣٩٤.

مَتَـىٰ أَتَـىٰ بِبَنِـي الأَحْـرَارِ يَحْمِلُهُـمْ إِنَّـكَ عَمْـرِي لَقَـدْ أَسْـرَعْتَ قِلْقَـالَا[1]

وقد يُقْبَلُ قولُ السُّهيلي في بيت أميَّة أو أبيه لثبوت رواية ثانية باللام (لَعَمْرِي)؛ لأن النحاة نصُّوا علىٰ أن (عَمْري)، إن صُدِّرت باللام فهي لام الابتداء و(عَمْري) مبتدأ محذوفُ الخبر وجوبًا، تقديره: لَعَمْرَي قَسَمِي، أما إذا لم يُصَدَّرْ (عَمْرِي) باللام فإِنَّهُ يُنْصَبُ نصبَ المصادر علىٰ إضمار فعل، وحينئذٍ لا يحتاج إلىٰ تقدير لام الابتداء، وكذلك جاء بيت أبي تمام. وأجاز أبو حيَّان الرفع والنصب، ونقل أنَّ النَّحاس أجازه[2].

أما قول أبي تمام في مدح الخليفة أبي إسحاق المعتصم بالله: [البسيط]

يَهْنِـــي الرَّعِيَّـــةَ أَنَّ اللهَ مُقْتَـــدِرًا أَعْطَـاهُمُ بِـأَبِي إِسْـحَاقَ مَـا سَـأَلُوا[3]

فليس من حذف (لام الأمر) في قوله (يهني)، وإن كان ظاهره يوحي بذلك، قال الأعلم: «وقوله (يهني الرعيَّة): لفظه لفظ الخبر، ومعناه الدعاء»، فهو مثل قولهم: يغفرُ الله لك، ويرحَمُكَ الله...[4]

أما اللام الواقعة في جواب (لو) فقد ذهب جمهور النحاة إلىٰ أن الأكثر والأجود في الفعل الماضي المثبت في جواب (لو) أن يكون مقترنًا باللام، كقوله تعالىٰ: ﴿لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَـٰهُ حُطَـٰمًا﴾ [الواقعة: ٦٥]، ومنه قول أبي تمام يفخر بقومه: [الطويل]

بَهَالِيـلُ لَـوْ عَايَنْـتَ فَضْـلَ أَكُفِّهِـمْ لأَيْقَنْتَ أَنَّ الرِّزْقَ فِـي الأَرْضِ وَاسِعُ[5]

وأنَّ حذفها مع هذا الماضي قليل، لكنه سائغ فصيح في القرآن والشِّعر، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَـٰهُ أُجَاجًا﴾ [الواقعة: ٧٠]، وانفرد صاحب معجم العين بمنعه في سَعَةِ الكلام، قال: «ولا يكون

---

(١) البيت في ديوان أميّة بن أبي الصلت ٤٤٥، والرَّوضُ الأُنُف ١/ ١٤٢. ورجح جامع الديوان في الصفحة ٥٩١ أن تكون القصيدة التي منها هذا البيت منحولة علىٰ أميَّة، وذكر أنَّ (القِلْقَال) هو الضَّرْب في الأرض.

(٢) انظر كتاب اللامات للزَّجَّاجي ٨٤، والمتَّبَع في شرح اللُّمَع ٢/ ٦٣١، وشرح المفصَّل ٩/ ٩١، وارتشاف الضَّرَب ٤/ ١٧٧٠.

(٣) شرح التبريزي ٣/ ٩، وانظر شرح الأعلم ١/ ٣١٣.

(٤) انظر المغني ٢٩٧.

(٥) شرح التبريزي ٤/ ٥٨٧.

جواب (لو) إلَّا بلام إلا في اضطرار الشعر»[1]، ويُبعد ما ذهب إليه ورودُهُ بغير (لام) في القرآن الكريم، وهو ليس محلَّ ضرورة.

وقد حَفَلَ شعر أبي تمام بالأبيات[2] التي حُذِفَت فيها هذه اللام من الماضي المثبت في جواب (لو)، منها قوله في مدح أبي سعيد محمَّد بن يوسف الثَّغْرِيّ: [الطويل]

خَلَائِقَ لَوْ كَانَتْ مِنَ الشِّعْرِ سَمَّجَتْ ... بَدَائِعُهَا مَا اسْتَحْسَنَ النَّاسُ مِنْ شِعْرِي[3]

يريد (لَسَمَّجَتْ) فحذف اللام، وذكر الرَّضيّ أن الشرط مع (لو) إذا طال بذيوله فحَذْفُ اللام في جوابها كثير[4]، ومنه قول أبي تمام في هجاء الشاعر عُتْبَةَ بن أبي عاصم: [البسيط]

لَوْ أَنَّ عُشْرَ الَّذي أَمْسَىٰ وَظَلَّ بِهِ ... بِالعَالَمِينَ مِنَ البَلْوَىٰ إِذَنْ فَسَدُوا[5]

يريد (لَفَسَدوا) فحذف اللام.

وحُكْمُ إثباتِ اللامِ وحذفِها في جواب (لو) مع الماضي المنفي خلافُ الحكمِ المذكور مع الماضي المثبت؛ أي يكثر معه حذف اللام ويَجُودُ، وبذلك نزل القرآن الكريم، كقوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُۖ﴾[الأنعام: ١١٢]، ومنه قول أبي تمام يمدح أبا سعيد الثَّغْرِيّ: [البسيط]

لَوْ عَايَنَ الأَسَدُ الضِّرْغَامُ رُؤْيَتَهُ ... مَالِيمَ أَنْ ظَنَّ رُعْبًا أَنَّهُ الأَسَدُ[6]

ويَقِلُّ معه اقترانه باللام[7]، ووقع ذلك في خمسة أبيات من شعر أبي تمام، منها قوله في باب الغزل: [الطويل]

فَلَوْ أَنَّ نَفْسِي أَلْفُ نَفْسٍ لَمَا انْثَنَتْ ... يَدُ البَيْنِ أَوْ تُودِي بِآخِرِهَا نَفْسَا[8]

---

(١) معجم العين ٨/ ٣٤٨، وانظر كتاب اللامات للزجاجي ١٢٧، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٣٩، وشرح الكافية ٤/ ٤٥٤، والجنىٰ الداني ٢٨٣، وأوضح المسالك ٤/ ٢٣١، والمغني ٣٥٨، ٨٤٥.

(٢) تجاوزت خمسين بيتًا، أشير إلىٰ مواضع بعضها، انظر شرح التبريزي ١/ ٤٧، ١٤٢، ١٦١، ٢/ ٣٧، ١٢٢، ١٨٠، ٣/ ٢٥، ١١٥، ١٧٨، ٤/ ٣٧، ٤٣، ١٠٧...

(٣) المصدر السابق: ٢/ ١٦٥.

(٤) انظر شرح الكافية ٤/ ٤٥٤.

(٥) شرح التبريزي ٤/ ٣٤٣.

(٦) المصدر السابق ٢/ ١٦.

(٧) انظر مصادر الهامش (١).

(٨) شرح التبريزي ٤/ ٢٢٢، وانظر مثله في ١/ ١٤٩، ٢/ ٢٩، ٤/ ٧٧، ٤٠٧.

وما ذكرتُه في اللام الواقعة في جواب (لو) يجري علىٰ جواب (لولا)، إذ يكثر أن يقترن جواب (لولا) المصدّر بالماضي المثبت باللام[1]، نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَٰكَ﴾ [هود: ٩١]؛ ومنه قول أبي تمام في مقدّمة قصيدة مدحيّة يصف حبيبة له رحلت عنه: [الكامل]

لَـــــوْلَا حَـــــدَاثَتُهَا وَأَنِّي لَا أَرَىٰ عَرْشًـــا لَهَـــا لَظَنَنْتُهَـــا بِلْقِيسَـــا[2]

ويَقِلُّ حذف هذه اللام مع الماضي المذكور في جواب (لولا)، ومنه قول الشاعر: [البسيط]

لَـوْلَا الـحَيَاءُ وَبَـاقِي الـدِّينِ عِبْـتُكُما بِـبَعْضِ مَـا فِـيكُمَا إِذْ عِبْـتُمَا عَـوَرِي[3]

ونظيره قول أبي تمام يمدح محمَّد بن حسان الضَّبّي: [البسيط]

لَوْلَا ابْنُ حَسَّـانَ مَـاتَ الجُـودُ وانْتَشَـرَتْ مَنَـاحِسُ البُخْـلِ تَطْـوِي كُـلَّ إِحْسَـانِ[4]

ونقل الـمُراديّ عن ابن عصفور قولَيْنِ: أحدهما أن حذف هذه اللام من جواب (لولا) ضرورة، وثانيهما أنه يجوز في قليل من الكلام، وذكر أنَّ بعض النُّحاة سوَّىٰ بين حذف اللام وإثباتِها في جواب (لو) و(لولا)[5].

أما جواب (لولا) المنفي فالأغلب ألَّا يقترن باللام، نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾ [النور: ٢١]، ومنه قول أبي تمام يمدح أحمد بن أبي دُوَاد ويعتذر إليه: [الكامل]

وَإِذَا أَرَادَ اللهُ نَشْـــــرَ فَضِـــــيلَةٍ طُوِيَـــتْ أَتَـــاحَ لَهَـــا لِسَـــانَ حَسُـــودِ

لَـــوْلَا اشْـــتِعَالُ النَّـــارِ فِـــيمَا جَـــاوَرَتْ مَـــا كَـــانَ يُعْـــرَفُ طِيـــبُ عَـــرْفِ العُـــودِ[6]

وقد يَقْتَرِنُ بها المنفي[7]، ومنه قول أبي تمام ـ وهو قليل في شعره ـ في باب الزهد: [الطويل]

---

(١) انظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٥٠-١٦٥١، والجنىٰ الداني ٥٩٨.

(٢) شرح التبريزي ٢/ ٢٦٤.

(٣) البيت للشاعر الـمُخَضْرَم ابن مُقْبِل (ت بعد ٣٧ هـ) في ديوانه ٧٦، وهو في الشعر والشعراء ١/ ٤٦٣، ورصف المباني ٢٤٢، واللسان (بعض)، والجنىٰ الداني ٥٩٨، وهمع الهوامع ٤/ ٣٥٢.

(٤) شرح التبريزي ٣/ ٣١٢، ومثله أبيات كثيرة، انظر ١/ ٨٩، ١٨٧، ٣١٨، ٢/ ١٩١، ٣٠٤، ٤٦٤، ٣/ ٣٠، ٤٣، ١٣٩، ٤/ ٢١٧...

(٥) انظر الجنىٰ الداني ٥٩٨-٥٩٩.

(٦) شرح التبريزي ١/ ٣٩٧.

(٧) انظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٥٠-١٦٥١، والجنىٰ الداني ٥٩٧-٥٩٨.

وَلَـوْلَا رَجَـائِي وَاتِّكَـالِي عَـلَىٰ الَّـذِي تَوَحَّـدَ لِي بالصُّـنْعِ كَهْـلًا وَنَاشِـيَا

لَـمَا سَـاغَ لِي عَـذْبٌ مِـنَ الـمَاءِ بَـارِدٌ وَلَا طَـابَ لِي عَـيْشٌ وَلَا زِلْـتُ بَاكِيَـا[1]

واختُلِفَ في أصل هذه اللام، أما الزّجاجي فسمَّاها لام (لو) و(لولا)، وأمَّا الفارسي فقد نقل عنه تلميذه ابن جِنِّي أنَّ اللام في جواب (لو) و(لولا) زائدة مؤكِّدة مستدلًّا بجواز سقوطها من جوابهما، وخالفهما ابن جِنِّي وزعم أنها لام جواب القسم، وأنها ربما تُحذف إذا لم يظهر القسم! وسمَّاها ابن هشام لام جواب (لو) و(لولا)، وردَّ مذهب ابن جِنِّي بأنّها في جواب قسم مقدّر ونعته بالتعسّف، واستدلَّ علىٰ ضعف مذهبه بقوله: «إذ لو كانت اللام بعد (لو) أبدًا في جواب قسم مقدّر لكثر مجيء الجواب بعد (لو) جملة اسمية، نحو: لَوْ جَاءَنِي لأَنَا أُكْرِمُهُ، كما يَكْثُرُ ذلك في جواب القسم»[2].

٤ ـ حذف نون الوقاية:

حذف أبو تمام إحدىٰ النونين الملحَقَتَيْنِ بالفعل استثقالًا لاجتماعهما، وَرَدَ ذلك في شعره مرّة واحدة، في قوله: [البسيط]

لَـوْ تَشْـهَدِينَ أُقَاسِـي الـدَّمْعَ مُنْهَمِـرًا وَاللَّيْـلَ مُـرْتَتِجَ الأَبْـوَابِ مَطْمُوسَـا[3]

نقل التبريزي وابن المستوفي قولَ أبي العلاء: «مَنْ رَوَىٰ (لَمْ تَشْهَدِينِي) فلا كلام فيه، ومن روىٰ (لو تَشْهَدِينِي) فهو علىٰ صَرْف إحدىٰ النونين، وترك جواب (لو)»، وقال ابن المستوفي: «قال الـخَارْزَنْجيّ: أراد (لو تَشْهَدِينَنِي) فحذف النون التي هي علامة الرفع، كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونِ﴾ [الحجر: ٥٤]»[4].

---

(١) شرح التبريزي ٤/ ٦٠٢، وانظر مثله في ١/ ١٨٢، ٣/ ١٢٣، ٤/ ٤٦٦.

(٢) المغني ٣١٠، وانظر كتاب اللامات للزجاجي ١٢٧-١٢٩، وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٩٣-٣٩٥، والمغني ٣٠٩. وما نسبه ابن جني إلىٰ شيخه أبي علي يخالف ما ذكره أبوعلي في كتابه (المسائل المنثورة) ٢١٦-٢١٧، إذ صرَّح فيه بأنها لام القسم، وهو ما نسبه ابن جني إلىٰ نفسِهِ، ولعلَّ أباعلي قال بزيادة هذه اللام في كتاب آخر، لأنَّ ابن جنّي ثِقَةٌ فيما يقول.

(٣) شرح التبريزي ٢/ ٢٥٤، وانظر شرح الصولي ١/ ٥٧٦ وروايتها (لوتَشْهَدِينَ)، وانظر النِّظَام ٩/ ١٤٩، وشرح عطيّة ١٦٠، وشرح الخيّاط ١٧١، وبدر التمام ١/ ٣٩٤، وروايتها (لَوْتَشْهَدِيني) وعليها الشاهد.

(٤) الاستشهاد بالآية علىٰ قراءة: (تُبَشِّرُونِ) بنونٍ مكسورةٍ مُخَفَّفة، وهي قراءة نافع، انظر السبعة في القراءات ٣٦٧؛ والحجة في القراءات السبع ٢٠٦، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/ ٣٠-٣١ والتيسير في القراءات السبع ١٣٦، ومعجم القراءات ٦/ ٥٦٤.

لم يحدّد المعري النون المحذوفة: أهي نونُ الرفع، وهي الأولىٰ، أم نونُ الوقاية وهي الثانية؟ أمَّا الخَارْزَنْجِيّ فقد اختار الأول، وهو قول سيبويه وابن السرَّاج، واختاره ابن مالك، والأكثرون يرون أنَّ النون المحذوفة هي نون الوقاية؛ أي الثانية. قال ابن هشام: «وهو قول أبي العباس، وأبي سعيد، وأبي علي، وأبي الفتح، وأكثرِ المتأخرّين»[1].

وَحَذْفُ إحدىٰ النونين لاستثقال اجتماعهما كثير جدًّا علىٰ ما ذكر جامعُ العلوم الباقوليُّ، فحذفُ أبي تمام لها مُنْسَجِمٌ مع كلام العرب لا من الضرورة، وقد خطَّأَ أبو حيَّان من منع هذا الحذفَ، ثم ذكر أنه لغة تُنْسَبُ إلىٰ غَطَفَان[2].

٥ ـ حذف هاء السكت:

أوجبَ المبرّد إثبات هاء السكت في آخر الاسم المندوب عند الوقف، نحو (وَا زَيْدَاهْ)، أو (يَا زَيْدَاهْ)، وهو ظاهر كلام ابن جِنِّي والعُكْبَرِيّ، خلافًا للخليلِ، وابنِ مالك الذي قال في ألفّيته: [الرجز]

وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكْتٍ إِنْ تُرِدْ ... وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدَّ، وَالْهَا لَا تَزِدْ

وخلافًا للمراديِّ، وابنِ هِشام، وزاد الأخير عليهم بأن الغالب هو أن يُخْتَم بالألف وحدها[3]، والأدلة تؤيّد المذهب الثاني، ولذلك لم يُصِب من خَرَّجَ علىٰ حذف الهاء قولَ أبي تمام في مدح عبد الحميد بن غالب: [الوافر]

وَتُصْرِخُ مَنْ دَعَاكَ إِلَىٰ الْمَعَالِي ... بِيَا عَبْدَ الْحَمِيدِ وَيَا بَجِيلَا[4]

نقل محقّق شرح الصولي عن مخطوطة النِّظَام: «وفي النسخة العجمية: (يابَجِيلا) علىٰ سبيل النُّدْبة، أراد (يا بَجِيلاهْ) فحذف الهاء للقافية، وهذا قول بعيد»، والصواب ما ذهب إليه أبو العلاء ـ علىٰ ما نقل عنه التبريزي ـ من أنَّه أراد بـ (البَجيل) السيّدَ والرَّجُلَ الضَّخْمَ الشَّأْنِ، ويقوّي أنَّ الأسلوب ليس

---

(١) المغني ٨٠٨، وانظر الكتاب ٣/ ٥١٩-٥٢٠، والأصول في النحو ٢/ ٢٠١، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٥٢، ١٤٠، والأشباه والنظائر ١/ ٧٧-٧٨.

(٢) انظر كشف المشكلات ١/ ٤١٠، والبحر المحيط ٤/ ١٧٤.

(٣) انظر الجمل في النحو ٨٤، والمقتضب ٤/ ٢٦٨-٢٦٩، واللُّمع ٨٦-٨٧، والمتَّبَع في شرح اللُّمعَ ٢/ ٥٠١، وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٨٤-٢٨٥، والجنىٰ الداني ١٥٢، وأوضح المسالك ٤/ ٥٣.

(٤) شرح التبريزي ٣/ ٦٥، وانظر شرح الصولي ٢/ ٢٨٢. (تُصْرِخُ): تُغِيثُ. انظراللسان (صرخ).

أسلوب نُدبة ما نقله محقّق شرح التبريزي: «قال ابن المستوفي: في نسخة ابن الليث: (يا بَخِيلا)؛ أي: يا بَخيلًا بعرضهِ».

٦ ـ حذف حروف الجر قبل (أَنْ) و(أَنَّ):

اتَّفق النحاة علىٰ جواز حذف حرف الجر مع (أَنْ) الناصبة للفعل، و(أَنَّ) المشدّدة الناصبة للاسم قياسًا، واستحسنوا هذا الحذف ووصفوه بأنَّه كثير في القرآن الكريم، وكلام العرب، وقيَّدوا الجواز بشرط واحد هو أمن اللَّبْس، لكنَّهم اختلفوا في محلّ المصدر المؤول منهما مع صلتهما بعد حذف الجار، فهو في محل «نصب عند الخليل، وأكثر النحويين حملًا علىٰ الغالب فيما ظهر فيه الإعراب ممّا حُذف منه، وجوّز سيبويه أن يكون المحلُّ جرًّا...»[(١)].

ويبدو أنَّ أبا تمام استساغ هذا الحذف المستَحسَن فَغَدا ظاهرة بارزة في شعره، وقد تنوَّعت أحرف الجر التي حُذِفَتْ في شعره قبل (أَنْ) و(أَنَّ)، بعضُها أُحادية وبعضُها غيرُ ذلك، نذكرها ههنا تجوّزًا، وهي (الباء)[(٢)]، و(في)[(٣)]، و(مِنْ)[(٤)]، و(علىٰ)[(٥)]، و(اللام)[(٦)]، وسأمثّل لكل حرف جر محذوف بمثالٍ قبل (أَنْ) وآخر قبل (أَنَّ). فمن حذف (الباء) قوله في قصيدة في باب الزهد: [الطويل]

---

(١) المغني ٦٨٢، وانظر الكتاب ٣/ ١٢٦-١٢٨، والمقتضب ٢/ ٣٥-٣٦، وشرح المفصَّل ٨/ ٥١، والإيضاح في شرح المفصّل ٢/ ١٦٠، وشرح الشافية الكافية ٢/ ٦٣٢-٦٣٣، وشرح الكافية ١/ ٤٨٤، ٤/ ١٣٧، والمغني ٦٨١-٦٨٢، ٨٣٨.

(٢) انظر شرح التبريزي: قبل (أَنْ): ١/ ٣٨٠(ب٤٣)، ٢/ ٦٦ (ب١٨)، ٣/ ٢٨ (ب٣٠)، ٦٦(ب٤)، ٢٤٣ (ب٥٥)، ٤/ ٣٦٨ (ب٦)، ٥٧٠ (ب١٢)، ٦٠٢(ب٢٠) . قبل (أَنَّ): ٣/ ٥٧ (ب٥٠)، ٤/ ٣٩٣ (ب١)، ٣٩٤ (ب٦)، ٤١١ (ب٣)، ٥٢٤ (ب٢٧)

(٣) انظر المصدر السابق: قبل (أَنْ): ٢/ ٣٥٩ (ب٢)، ٣/ ١٦ (ب٣٣)، ٢٠٠(ب٤١)، قبل (أَنَّ): ٢/ ١٢٠ (ب٨)، ٣/ ٢٤٧ (ب٥).

(٤) انظر المصدر السابق: قبل (أَنْ): ١/ ٤٥ (ب١١)، ٣/ ١٠١ (ب١٠)، ٤/ ١١٨(ب٢٣)، ١٥٣ (ب٧)، ٢٤٤ (ب١)، ٢٥٦ (ب٢)، ٤٥٩ (ب١٦)، قبل (أَنَّ): ٣/ ٥١ (ب١٩)، ٤/ ٢٥٥(ب٢)، ٤٠٩ (ب١).

(٥) انظر : المصدر السابق: قبل (أَنْ): ٢/ ١٦(ب٢٤)، ٣/ ١٤٢، (ب٦٤)، ٤/ ١٥٩ (ب٣)، ١٨٧ (ب٣)، ٢٥٣ (ب٢)، ٣٥٧ (ب٨). قبل (أَنَّ): ٤/ ٢٥٣ (ب٢)، ٤٠٩ (ب١)، زياداته ٦٢٧ (ب٤).

(٦) انظر المصدر السابق: قبل (أَنْ): ١/ ١٠٩ (ب١)، ١٥٩ (ب٨)، ٢/ ١٠٥ (ب٢١)، ٣٣٦ (ب٥)، ٣/ ١٥٢ (ب١١)، ٤/ ٢٧٩ (ب٥)، ٤٥٧ (ب٤). قبل (أَنَّ): ٢/ ٢٩٢ (ب٢٣)، ٣٠١ (ب٢)، ٤/ ٣٦١ (ب٣)، ٥٤٦ (ب٥).

فَـــإِنِّي جَـــدِيرٌ أَنْ أَخَـــافَ وَأَتَّقِـــي وَإِنْ كُنْتُ لَمْ أُشْرِكْ بِذِي العَرْشِ ثَانِيَا[1]

وقوله يمدح المأمُون: [الكامل]

جَحَـــدَتْكَ مِـــنْهُمْ أَلْسُـــنٌ لَـــجْلَاجَةٌ أَقْـــرَرْنَ أَنَّـــكَ فِـــي القُلُـــوبِ إِمَـــامُ[2]

ومِنْ حذف (في) قول أبي تمام يمدح مالك بن طوق التَّغلبيّ حين عُزِلَ عن الجزيرة: [الكامل]

وَلَقَـــدْ جَهَـــدْتُمْ أَنْ تُزِيلُـــوا عِـــزَّهُ فَـــإِذَا أَبَـــانٌ قَـــدْ رَسَـــا وَيَلَمْلَـــمُ[3]

وقوله يمدح أبا عبد الله حفص بن عمر الأَزْدِي: [الطويل]

ومَـــنْ شَـــكَّ أَنَّ الجُـــودَ والبَـــأْسَ فِـــيهِمُ كَمَنْ شَكَّ فِي أَنَّ الفَصَاحَةَ فِي نَجْدِ[4]

ومن أبياتِهِ في حذف (مِنْ) قوله في باب الغزل: [المنسرح]

وَمَـــنْ يَكُـــنْ طَيِّبًـــا فَـــلَا عَجَـــبٌ أَنْ يَأْكُـــلَ النَّـــاسُ مِـــنْ أَطَايِبِـــهِ[5]

وقوله في الباب نفسه: [الخفيف]

عَجِبُـــوا أَنَّ قَانِصًـــا بَـــثَّ فِي الآ فَـــاقِ أَشْـــرَاكَهُ فَصَـــادَ غَـــزَالَا[6]

ومن أبياتِهِ في حذف (علىٰ) قوله يمدح أبا سعيد الثَّغْرِيّ: [البسيط]

لَـــوْ عَـــايَنَ الأَسَـــدُ الضِّـــرْغَامُ رُؤْيَتَـــهُ مَـــا لِـــيمَ أَنْ ظَـــنَّ رُعْبًـــا أَنَّـــهُ الأَسَـــدُ[7]

وقوله في باب الغزل ـ وقد حَذَفَ (علىٰ) قبل (أَنْ) و(أَنَّ) جميعًا: [الكامل]

مَـــا حَسْـــرَتِي أَنْ كِـــدْتُ أَقْضِـــي إِنَّـــما حَسَـــراتُ نَفْسِـــي أَنَّنِـــي لَمْ أَفْعَـــلِ[8]

ومن هذه الحروف (لام) التعليل، وقد خُرِّجت علىٰ حذفها قبل (أَنْ) و(أَنَّ) آيات قرآنية، قال

---

(١) المصدر السابق ٤/ ٦٠٢.

(٢) المصدر السابق ٣/ ١٥٧

(٣) شرح التبريزي ٣/ ٢٠٠، وانظر شرح الأعلم ١/ ٥٤٩، وفيه: (أَبان) و(يَلَمْلَم): جَبَلان.

(٤) شرح التبريزي ٢/ ١٢٠.

(٥) المصدر السابق ٤/ ١٥٣.

(٦) المصدر السابق ٤/ ٢٥٥.

(٧) المصدر السابق ٢/ ١٦.

(٨) المصدر السابق ٤/ ٢٥٣.

سيبويه: «وسألت الخليل عن قوله جَلَّ ذكره: ﴿وَأَنَّ[1] هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ وَأَنَا۠ رَبُّكُمۡ فَٱتَّقُونِ﴾ [المؤمنون: ٥٢]. فقال: إنما هو علىٰ حذف اللام، كأنَّه قال: ولأَنَّ هذه أمتكم أمة واحدة...»[2]

وعلىٰ هذا الحذف يُخَرَّجُ قول أبي تمام في مطلع قصيدته في مدح الحسن بن سهل: [البسيط]

أَبْدَتْ أَسًى أَنْ رَأَتْنِي مُخْلِسَ القُصَبِ ... وَآلَ مَا كَانَ مِنْ عُجْبٍ إِلَىٰ عَجَبِ[3]

ومنه قوله في مقدّمة قصيدة مدح بها أحمد بن أبي دُوَاد: [الكامل]

إِنْ يَدْجُ لَيْلُكَ أَنَّهُمْ أَمُّوا اللِّوَىٰ ... فَلَقَدْ أَضَاءَ وَهُمْ عَلَىٰ ذَاتِ الأَضَا[4]

وَحَمْلُ بعض أبيات أبي تمام مما حُذفت منها اللامُ قبل (أَنْ) علىٰ أَنْ تكون (أَنْ) بمعنىٰ الظرف (إِذْ) أو غيره ـ حمله علىٰ ذلك ضَعيف عند بعض النحاة، فقد ذكر المرادي وابن هشام أنَّ بعضَ النحويين ذهبوا إلىٰ أنَّ (أَنْ) تكون بمعنىٰ (إذ)، وجعلوا منه قوله تعالىٰ: ﴿بَلۡ عَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٞ مِّنۡهُمۡ﴾ [ق: ٢]. وهذا علىٰ ما ذكر المرادي ليس بشيء، وقال ابن هشام: «والصَّواب أنَّها في ذلك كلّه مصدرية وقبلها لام العلّة مقدَّرة»[5]، وعلىٰ هذا يَضْعُفَ ما ذهب إليه الدكتور ملحم الأسود في بيت أبي تمام في مقدّمة قصيدة مدحيّة: [الوافر]

تَوَجَّعُ أَنْ رَأَتْ جِسْمِي نَحِيفًا ... كَأَنَّ المَجْدَ يُدْرَكُ بِالصِّرَاعِ[6]

الذي قال: «(أَنْ) ظرفية، أي: عندما»، والصَّواب أنَّها مصدرية قَبلَها لام التعليل محذوفة ـ كما ذكر ابن هشام ـ والتقدير: لِأَنْ رأت جِسمي...

---

(١) رسم المصحف (وإِنَّ) بكسر الهمزة وتشديد النون علىٰ قراءة عاصم وحمزة والكسائي، وليس عليها الشاهد، إنّما الاستشهاد بقراءة (وأَنَّ) بفتح الهمزة وتشديد النون، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو. انظر السبعة في القراءات ٤٤٦، والحُجَّة للقراء السَّبعة ٥/ ٢٩٦-٢٩٧، ومعجم القراءات ٦/ ١٨١-١٨٢.

(٢) الكتاب ٣/ ١٢٦-١٢٧، وانظر المقتضب ٤/ ٣٤٧-٣٤٨، والأصول في النحو ١/ ٢٦٧، وكشف المشكلات ١/ ١٨١، ٢/ ٩٢٨-٩٢٩، ١٢٠٧، ١٣٧٣، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٢٤٣، والمغني ٦٨٢-٦٨٣.

(٣) شرح التبريزي ١/ ١٠٩، وانظر شرح الأعلم ١/ ١٢٩، وقال: «(القُصَب): ضَفائر الشعر. (المُخْلِس): الذي اختلط فيه البياض بالسواد. و(العُجْب): من الإعجاب والحُسْن. و(العَجَب): من التَّعجُّب والإِنْكار».

(٤) شرح التبريزي ٢/ ٣٠١، وقال: «(ذات الأَضَا)... موضع معروف في أوطانهم»، وفي شرح الأعلم ١/ ١٥٣: «(يَدْجُو): يَسْوَدُّ، و(الأَضَا): الغُدْرَان».

(٥) المغني ٥٥، وانظر الجنىٰ الداني ٢٢٥، والبرهان في علوم القرآن ٤/ ٢٢٨.

(٦) شرح التبريزي ٢/ ٣٣٦، وانظر بدر التمام ١/ ٤٣٨، وفسَّر صاحب بدر التمام وغيره من شُرَّاح الديوان (أَنْ) بـ (لَمَّا) في بيت آخر. انظر النِّظَام ٢/ ٢٢٧، وبدر التمام ١/ ٨٩، وشرح الدكتور محيي الدين صبحي ١/ ١٣٣.

المطلب الثاني – حذف حروف المعاني الثُّنائيَّة:

١ – حذف (أل) من الأعلام:

أجاز النحاة حذف (أل) من الأعلام المنقولة من الصفات، أو المصادر، أو الأعيان، إذا لم يُلمح فيها معنىٰ الأصل المنقول عنه، فأجازوا في (الحَسَن)، و(الفَضْل)، و(النُّعمان): (حَسَن)، و(فَضْل)، و(نُعْمَان)، إن قُطِعَت عن معانيها في الأصل المأخوذ منه[١].

ويمكن أن يُعدَّ من هذا الباب قول أبي تمام في مدح أبي الحَسَن علي بن مُرَّ: [البسيط]

مَا يُحْسِنُ الدَّهْرُ أَنْ يَسْطُو عَلَىٰ رَجُلٍ ... إِذَا تَعَلَّقَ حَبْلًا مِن أَبِي حَسَنِ[٢]

حيث حذف (أل) من (الحَسَن) علىٰ أنَّه لم يَلمح فيه معنىٰ الأصل، وإن كان الأَولىٰ لمح الأصل لما فيه من معنىٰ المدح.

ومنه أيضًا قوله يمدح أحمد بن أبي دُوَاد، ويعتذر إليه، ويستشفع بخالد بن يزيد الشَّيْبَانيّ: [الكامل]

مَا خَالِدٌ لِيَ دُونَ أَيُّوبٍ وَلَا ... عَبْدِ العَزِيزِ، وَلَسْتَ دُونَ وَلِيدِ[٣]

قال التبريزي: و(وليد): يعني الوليد بن عبد الملك، فحذف الألف واللام، وهو جائز، وقد استعمل ذلك الطائي كثيرًا في مواضع، وهو جائز إلَّا أنَّ تركه أَحسن»، ويؤكّد جواز استعماله بدون (أل) قول ابن يعيش إنَّ (الوليد) من باب الحَسَن والعبّاس[٤]، ويقوّي أنه بأل أحسن، أنَّ أبا تمام أورده قبل ثلاثة أبيات من هذا البيت مقرونًا بأل، كأنَّه لاحظ فيه معنىٰ الصفة وهو الأشهر.

---

(١) انظر الكتاب ١/ ١٠١، والأصول في النحو ١/ ١٥٧، وسِرّ صناعة الإعراب: ١/ ٣٦٠، وما بعدها، وشرح المفصل ١/ ٤١-٤٣، والإيضاح في شرح المفصّل ١/ ٩٩، وارتشاف الضرب ٢/ ٩٦٧ وما بعدها، والمغني ٧٤، والنحو الوافي ١/ ٤٣١-٤٣٢.

(٢) شرح التبريزي ٣/ ٣٣٨، وانظر موضعًا آخر في زياداته ٤/ ٦٧٣.

(٣) شرح التبريزي ١/ ٢٩٥، وانظر شرح الصولي ١/ ٣٩٤، وشرح الأعلم ١/ ٤٧٠، والنِّظَام ٥/ ٣٥٣ وفيها: (أيّوب) ابن سليمان بن عبد الملك. (عبد العزيز) بن الوليد بن عبد الملك. (وليد): الوليد بن عبد الملك.

(٤) انظر شرح المفصل ١/ ٤٤.

ومن ذلك أيضًا حذفُ أبي تمام (أل) من (الرَّباب) في مستَهَلِّ قصيدة مدح بها مالك بن طوق التَّغلبيّ: [الكامل]

لَــوْ أَنَّ دَهْــرًا رَدَّ رَجْــعَ جَــوَابِ أَوْ كَــفَّ مِــنْ شَــأْوَيْهِ طُــولُ عِتَــابِ

لَعَذَلْتُــهُ فِــي دِمْنَتَــيْنِ بِــأَمْرَةٍ مَمْحُــوَّتَيْنِ لِزَيْنَــبٍ وَرَبَــابِ[1]

قال التبريزي: «(الرَّباب) من أسماء النساء، أُخِذَ من (الرَّباب) التي هي سَحَابٌ دونَ السَّحاب الأعلىٰ، وقلَّما يستعملون (الرَّباب) بغير الألف واللام»، ونقل ابن المستوفي عن أبي العلاء ما يفيد أن الأعلام المأخوذة من الأجناس أو من النُّعوت يجوز فيها الوجهان قياسًا، ويؤكّد ذلك أن الزَّبيدي أورد أسماء جمع من نساء العرب بهذا الاسم، بعضها بأل، وبعضها من دون أل.[2]

وأجاز علماء العربية حذف (أل) من بعض الأعلام لِعلَل أخرىٰ، من ذلك أسماء بروج السَّماء، وقد حذف أبو تمام (أل) من اثنين منها في قوله مادحًا الخليفة المعتصم بالله: [البسيط]

أَبُــو النُّجُــومِ الَّتِــي مَــا ضَــنَّ ثَاقِبُهَــا أَنْ لَمْ يَكُــنْ بُرْجُــهُ ثَــوْرٌ وَلَا حَمَــلُ[3]

نقل التبريزي عن أبي العلاء قوله: «خصَّ (الحَمَل) و(الثّور) لأجل القافية والوزن، وحَسُنَ أن يُنكّر؛ لأن (الثور) يقع علىٰ أشياء منها ثور البروج وكذلك (الحَمَل)». ونقل صاحب اللسان عن ابن سيده عن ابن الأعرابي أن جميع أسماء البروج يجوز فيها حذف (أل) وأنتَ تنويها، وتُحافظُ الأسماءُ علىٰ تعريفها الذي كانت عليه[4].

ومن ذلك حذف (أل) من اسم البلد المعروف (اليمن) لتقدّم (ذي) عليه، قال أبو تمام مادحًا خالد بن يزيد الشَّيْبَانيّ: [المنسرح]

---

(١) شرح التبريزي ١/ ٧٥، وانظر شرح الأعلم ١/ ٤٠٠، والنِّظَام ٢/ ٧٦-٧٨، وقال الأعلم: «(أَمْرَة): موضع. وجعل للدهر شأوين، لأنَّ له شأوًا في تغيير دمنة زينب، وشأوًا في تغيير دِمْنة رباب...».

(٢) انظر تاج العروس (ربب).

(٣) شرح التبريزي ٣/ ١٤.وانظر : شرح الأعلم ١/ ٣١٥، وفيه: يقول: بنو العباس كالنجوم الثاقبة (المضيئة) في شرفهم والاهتداء بهم، إلاَّ أنَّهم في الأرض لا في السماء، وذلك غيرُ ضارٍّ بهم.

(٤) انظر اللسان (حمل)

وَلَا تَنَاسَـــــىٰ أَحْيَـــــاءُ ذِي يَمَـــــنٍ مَـا كَـانَ مِـنْ نَصْـرِهِ وَمِـنْ حَشَـدِهْ[1]

قال التبريزي: « قوله (ذي يَمن)، أراد صاحب يَمَن، وهم يستعملون (اليمن) بالألف واللام، ويحذفونها مع (ذي)»، وحكىٰ الزمخشري: «وأَتَيْنا ذا يَمَنٍ، وهو اليَمَن»[2].

ويجوز حذف (أل) من العلم المقرون بها قياسًا في النداء والإضافة[3]، فمن الأول قول أبي تمام يُهنِّئ رجلًا بالعافِيَةِ، اسمه أبو قُدَامة السَّليلُ بنُ الـمُسَيَّبِ الكِلابي: [الوافر]

لِيَهْنِـــكَ يَـــا سَـــلِيلُ فَقَـــدْ هَنَتْنِـــي بِـــمَا عُوفِيـــتَ عَافِيَـــةٌ هَنِيَّـــهْ[4]

ومن الثاني قوله مادحًا محمَّد بن عبد الملك بن صالح الهاشمي: [المنسرح]

مَـــنْ ذَا كَعَبَّاسِـــهِ إِذَا اصْـــطَكَّتِ الْـــ ـــأَحْسَابُ أَمْ مَـــنْ كَعَبْـــدِ مُطَّلِبِـــهْ؟[5]

فحذف (أل) من (السَّليل) لأجل حرف النداء، ومن (العبَّاس) و(مُطَّلِب) لأجل الإضافة، وكِلا الحذفَيْنِ علىٰ القِياس.

٢ ـ حذف (أَنْ):

يطّرد حذف (أَنْ) الناصبة مع بقاء عملها في مواضع قليلةٍ حدّدها النحاة، ويشذّ حذفها وبقاء عملها في غيرها[6]، ولم يَرِدْ مثلُه في شعر أبي تمام، لكن وردت أبيات حُذِفَت منها (أَنْ) ورُفِعَ الفعل بعدها[7]، كقوله مخاطبًا الدَّهْرَ في قصيدة يرثي بها القاسم بن طوق: [الطويل]

سَنَشْـــكُوهُ إِعْلانًـــا وَسِـــرًّا وَنِيَّـــةً شَـــكِيَّةَ مَـــنْ لَا يَسْـــتَطِيعُ يُقَاتِلُـــهْ[8]

---

(١) شرح التبريزي ١/ ٤٤٠.

(٢) أساس البلاغة (ذوىٰ).

(٣) انظر الجنىٰ الداني ١٩٦، وشرح ابن عقيل ١/ ١٨٦.

(٤) شرح التبريزي ٣/ ٣٤٢.

(٥) المصدر السابق: ١/ ٢٧٣.

(٦) انظر المغني ٨٣٩، وشرح ابن عقيل ٢/ ٣٤٦-٣٥٥.

(٧) انظر شرح التبريزي ٤/ ٩٠ (ب١٠)، ١٠٨ (ب٦)، ٣٣٢ (ب ١٠)، ٤٢٢ (ب١). وانظر شرح الأعلم ٢/ ٣٠٥ (ب ١٩).

(٨) شرح التبريزي ٤/ ١٠٨.

قال التبريزي: «المعنىٰ: (من لا يستطيع أَنْ يُقَاتِلَه) فحذف (أَنْ)، والمجيءُ بها أحسن، لكن حذفها جائز، وهو في بعض المواضع أحسن منه في غيره، فإذا كان الكلام مقتضيًا لمجيء الاسم كان حذفها رديئًا، وكلَّما استُغني عنه حسُنَ الحذف، فلمَّا كان قوله: (مَنْ لا يستطيع) مقتضيًا لمجيء اسم يقوم مقام المفعول كان الحذف مكروهًا»، وهذا الذي جوَّزه التبريزي، أفاد ابنُ مالك وابن هشام والبغداديّ أنه غير مقيس، فهو عندهم مقصور علىٰ السماع، وعدّه ابن عصفور من الضرورات[1]، وخالفهم الغلاييني، إذ جعله فصيحًا، واستدلَّ بقوله تعالىٰ: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ ﴾ [الرّوم: ٢٤]. وقوله: ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ ﴾ [الزمر: ٦٤]، قال: «والأصل: أَنْ يُرِيَكُمْ، وَأَنْ أَعْبُدَ»[2]

٣ـ حذف (قد):

أوجب الفرّاء والبصريّون إلا الأخفش دخول (قد) علىٰ الفعل الماضي الواقع حالًا: إمَّا ظاهرة كقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَٰرِنَا ﴾[البقرة ٢٤٦]، وإمَّا مقدّرة نحو قوله تعالىٰ: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ [النساء: ٩٠]. أي (قد حَصِرت...)، وخالفهم الأخفش والكوفيون ما عدا الفراء، فقالوا: لا يحتاج الفعل الماضي الواقع حالًا إلىٰ (قد) لكثرة وقوعه حالًا بدونها، والأصل عدم التقدير، ولاسيّما فيما كثر استعماله[3]. وعلىٰ المذهب الأول لابدَّ من تقدير (قد) في قول أبي تمام يمدح مالك بن طوق ويُعَزِّيهِ عن أخيه القاسم بن طوق: [الطويل]

وَقَالَ عَلِيٌّ فِي التَّعَازِي لأَشْعَثٍ ... وَخَافَ عَلَيْهِ بَعْضَ تِلْكَ المَآثِمِ

أَتَصْبِرُ لِلْبَلْوَىٰ عَزَاءً وَحِسْبَةً ... فَتُؤْجَرَ أَمْ تَسْلُو سُلُوَّ البَهَائِمِ؟[4]

وكقولهِ يصف كتابًا وصله من الحسن بن وهب: [الوافر]

وَكَانَ أَغَضَّ فِي عَيْنِي وَأَنْدَىٰ ... عَلَىٰ كَبِدي مِنَ الزَّهْرِ الجَنِيِّ

---

(١) انظر ضرائر الشعر ٢٦٣-٣٦٥، وشرح التسهيل ٤/ ٥٠، والمغني ٨٣٩، والخزانة ٨/ ٥٥٦، وجاءَ في المصدر الأوّل أنه قد يجيء مثله في النثر لكنه قليل بخلاف الشعر، ولذلك جعله في الضرائر.

(٢) جامع الدروس العربية ٢/ ١٨٨، وانظر كشف المشكلات ٢/ ١٠٤٨-١٠٤٩، وأفاد محقّقه الدكتور محمد الدالي في الحاشية أن حذف (أَنْ) ضرورة، فلا يُحمل القرآن عليه.

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ١/ ٢٤، والإنصاف ١/ ٢٥٢ ـ ٢٥٨، وشرح المفصّل ٢/ ٦٦ ـ ٦٧، وشرح الكافية ٢/ ٤٥-٤٦، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٦٧، والمغني ٢٢٩، ٨٣٣، والخزانة ٣/ ٢٥٤-٢٥٦.

(٤) شرح التبريزي ٣/ ٢٥٩.

وَأَحْسَــــنَ مَوْقِعًـــا مِنِّـــي وَعِنْـــدِي مِــنَ البُشْــرىٰ أَتَــتْ بَعْــدَ النَّعِــيِّ[1]

أراد (وقد خاف عليه) و(قد أتت).

وخالف الكوفيون البصريين في مسألة أخرىٰ في حذف (قد)، فقد اشترطوا اقتران الفعل الماضي الواقع خبرًا لـ (كان) وأخواتها بـ (قد)، ولم يشترط ذلك البصريّون[2]، ونسب الرَّضيّ المنع كذلك إلىٰ ابن دُرُسْتُوَيْهِ الذي مَنَعَ (كان زيد قام)، وذكر الرَّضيّ أنَّ هذا الحذف غير مستحسن عند جمهور النحاة، لكنَّهم لا يحكمون بمطلق المنع، ثم رجّح ما ذهب إليه ابنُ مالك الذي جوَّز هذا الحذف من خبر (كان) وأخواتها ما عَدَا خبر (صار، وليس، وما دام... ومرادفاتها المصدّرة بـ "ما")، فلا تُقدَّر (قد) في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ﴾[يوسف:٢٧]، ونقل الرَّضيّ عن الأندلسي[3] تجويز وقوع أخبارِها جميعها ماضية بلا (قد)، وتعقَّبه بأن ما قاله ابن مالك أولىٰ لعدم السماع، ونسب البغدادي المنع إلىٰ المبرّد كذلك، ووصف ابن مالك رأي المانعين بأنَّه باطل؛ إذ ليس لصاحبه حجة مع الاستعمال لخلافه[4].

وقد وقع الفعل الماضي في شعر أبي تمام مجرّدًا من (قد) ـ خبرًا لـ (كان) و(أصبح) و(ليس)، فمن الأول قوله يمدح أبا سعيد محمَّد بن يوسف ويذكُر وقعتَهُ بالخُرَّميَّة: [البسيط]

أَضَــاءَ سَــيْفُكَ لَــمَّا اجْتُــثَّ أَصْــلُهُمُ مَا كَانَ مِنْ جَانِبَيْ تِلكَ البِلَادِ دَجَا[5]

ومن الثاني قوله يمدح خالد بن يزيد الشَّيْبَانيّ ورَهْطَه: [الكامل]

وَرِثُــوا الأُبُــوَّةَ والــحُظُوظَ فَأَصْــبَحُوا جَمَعُــوا جُــدُودًا فِــي العُــلَىٰ وجُــدُودَا[6]

ومن الثالث قوله يمدح نوح بن عمرو السَّكْسَكيّ: [الكامل]

---

(١) المصدر السابق ٣/ ٣٥٥.

(٢) انظر المغني ٨٣٣.

(٣) القاسم بن أحمد بن الموفّق الأندلسي اللَّوْرَقي (٥٧٥-٦٦١ هـ)، برع في العربية، والقراءات، وعلم الكلام، شَرَحَ المفصَّلَ والشاطبيةَ والجزُولية. انظر بغية الوعاة ٢/ ٢٥٠، والأعلام ٥/ ١٧٢.

(٤) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٤٤، وشرح الكافية ٢/ ١٤٣، والخزانة ٤/ ٤-٥.

(٥) شرح التبريزي ١/ ٣٣١، وانظر مثله في ١/ ٣٣٠ (ب٦)، ٣٣٦ (ب٣٠، ٣١)، ٢/ ٤٩ (ب ١٧)، ٣١٤ (ب١٩)، ٣/ ٣١٣ (ب١١).

(٦) المصدر السابق ١/ ٤١٥، وانظر مثله في ١/ ٣٠٤ (ب٢٣)، ٤/ ٣٦٧ (ب٢).

أَوَ لَيْسَ عَمْرٌو بَثَّ فِيْ النّاسِ النَّدَىٰ حَتَّىٰ اشْتَهَيْنَا أَنْ نُصِيبَ بَخِيلَا؟![1]

أَرَاد علىٰ مذهب من أوجب (قَدْ): (قَدْ دَجَا) و(قَدْ جَمَعُوا) و(قَدْ بَثَّ).

واختلف النحاة كذلك في جواز دخول لام الابتداء علىٰ الفعل الماضي المتصرّف غير المقرون بـ(قد)، إذ صرّحَ بالمنع الرَّضيُّ وعلَّل المنع ببعد الماضي عن مشابهة الاسم بخلاف المضارع ـ والمراديُّ، وقال: «فإنْ وُجِدَ نحو: لَقَامَ زيدٌ، فهو جواب قسم، واللام فيه لام الجواب، وليست لام الابتداء»[2]، وظاهر كلام ابن هشام أنه جائز، والغريب أنَّه علَّلَ الجواز بمشابهة الماضي لجموده بالاسم خلافًا للرضي، وأجاز الكسائي وهشام الضَّرير ذلك في خبر (إنَّ) نحو: (إنَّ زيدًا لَقَامَ) ومنعه الجمهور، وقالوا: إنما هذه لام القسم، وذهب ابن يعيش والـمَالَقِيّ إلىٰ أن لام جواب القسم هي في الأصل لام الابتداء[3]، وقد دخلت هذه اللام علىٰ الفعل الماضي غير المسبوق بـ (قَدْ) والقَسَمِ في ثلاثةِ أبيات لأبي تمام، منها مطلعان من مطالع قصائده، هما: قوله في مدح أبي المغيث موسىٰ بن إبراهيم الرافِقيّ: [الكامل]

لَطَمَحْتَ فِي الإِبْرَاقِ وَالإِرْعَادِ وَغَدَا عَلَيَّ بِسَيْلِ لَوْمِكِ غَادِ[4]

وقولُه في مدح محمَّد بن عبد الملك الزَّيَّات ومعاتبته: [الطويل]

لَهَانَ عَلَيْنَا أَنْ نَقُولَ وَتَفْعَلَا وَنَذْكُرَ بَعْضَ الفَضْلِ عَنْكَ وتُفْضِلَا[5]

والبيت الثالث هو ثالث بيت في قصيدة مدح بها أبو تمَّامٍ أبا العباس نصر بن منصور بن بسام، قال مخاطبًا أطلال ديار الأحبة: [الطويل]

لَعُجْنَا عَلَيْكِ العِيسَ بَعْدَ مَعَاجِهَا عَلَىٰ البِيضِ أَتْرَابًا عَلَىٰ النُّؤْيِ وَالوَدِّ[6]

---

(١) المصدر السابق ٣/ ٧١.

(٢) الجنىٰ الداني ١٢٥، وانظر شرح الكافية ٤/ ٣١٠، وانظر بيان عِلّة المنع في الإنصاف ٢/ ٥٤٩ ـ ٥٥٠.

(٣) انظر الأصول في النحو ١/ ٢٤١، وكتاب اللامات للزجاجي ٧٨-٧٩، والتذكرة والتبصرة ١/ ٧٧، وشرح المفصل ٩/ ٢١، ورصف المباني ٢٤٠، والمغني ٣٠١، ٣١٢.

(٤) شرح التبريزي ٢/ ١٢٦. (طَمَحْتَ): أكثرتَ وزدتَ. (الإبراقُ والإرعادُ)، كناية عن الوعيد والتهديد.

(٥) شرح التبريزي ٣/ ٩٨، وانظر شرح الصولي ٢/ ٣٠٦، وشرح الأعلم ١/ ٢٨٣، وشرح الخيّاط ٢٥٢.

(٦) شرح التبريزي ٢/ ٦١، انظر النِّظَام ٦/ ٨٧، وشرح الخياط ١١٤، وفيها: (لَعُجْنا): أي لقد عُجْنَا؛ أي عَطَفْنا (النُّؤْي): حُفَيرحول الخيمة يمنع السيل. (الوَدُّ): لغة في الوَتِد.

ويمكن تخريج هذه الأبيات علىٰ ماقاله ابن هشام في النوع السابع من أنواع اللام، قال: «السابع: لام التعجّب غير الجارة، نحو: لَظَرُفَ زيدٌ، ولَكَرُمَ عَمْروٌ، بمعنىٰ ما أَظْرَفَهُ! وَمَا أَكْرَمَهُ! ذكره ابن خَالَوَيْهِ... وعندي أنَّها إمَّا لام الابتداء دخلت علىٰ الماضي... وإمَّا لام جوابِ قسم مقدَّرٍ»[1]، وقد خَرَّجَ الأعلم البيت الثاني علىٰ التعجّب، قال: «يقول: ما أهونَ علينا وأيسرَأنْ نقولَ فيكَ مادحين لك، وتفعلَ أنتَ مجازيًا لنا...»، وخرّجه الخَارْزَنْجِيّ ـ علىٰ ما نقله محقق شرح الصولي عن مخطوطة (النِّظَام) ـ علىٰ تقدير (قد) بعد اللام، أي (لقد هان علينا)، ووافقه التبريزي، واستشهدا ببيت امرئ القيس: [الطويل]

حَلَفْتُ لَهَا بِاللهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالِ[2]

وفي استشهادهما به نظر؛ لأن بيت أبي تمام ليس به قسم، فهو ليس نظيرَ بيت امرئ القيس، إلاّ إذا أُخِذَ برأي أبي حيان الذي أجاز أن تكون لام (لقد) للابتداء، فلا يُحتاج إلىٰ قسم قبلها[3]. وخرّجه الشارح محيي الدين الخيَّاط علىٰ قول ابن هشام الأخير، فقال: «اللام في (لَهَان) واقعة في جواب قسم محذوف، أي والله لَهَان». فقدَّر القسم، ولم يُقَدِّر (قد) مع اللام، فيكون نظير بيت امرئ القيس، وتكون هذه اللام هي الواقعة في جواب القسم، لا لامَ الابتداء[4]، والأكثر أن تدخل علىٰ جواب القسم مع (قد)، وقَصَرَ الصَّيْمَرِيُّ، والعُكْبَرِيّ الجواب باللام من دون (قد) علىٰ الشعر[5]، واضطرب فيه قول ابن مالك وتبعه الرَّضيّ، فقد قرَّرَا أنَّ الجمع بين اللام و(قد) في جواب القسم هو الأَوْلَىٰ والأكثر، ونصَّا في الموضع نفسه علىٰ وجوب الجمع بين اللام و(قد)، إلَّا إذا استطال القسم، وكلاهما استشهد ببيت امرئ القيس السابق، وزاد الرَّضيّ أن خرَّج الشاهد علىٰ الضرورة وأوجب تقدير (قد)؛ لأنه جعل اللام

---

(١) المغني ٣١٢.

(٢) البيت في ديوانه ٣٢، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٧٤، ٣٩٣، ٤٠٢، وشرح المفصل ٩/ ٢٠، ٢١، ٩٧، وشرح أبيات المفصّل ٢/ ١١٤٨، والمغني ٢٢٩، ٨٣٤، والخزانة ١٠/ ٧١.

(٣) انظر البحر المحيط ١/ ٤٠٨.

(٤) انظر الأصول في النحو ١/ ٢٤٢، وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٧٤، والخزانة ١٠/ ٧٧-٧٨.

(٥) انظر التذكرة والتبصرة ١/ ٤٥٢، والـمُتَّبَع في شرح اللُّمَع ٢/ ٦٢٩-٦٣٠، وظاهر كلام سيبويه أنه جائز سماعًا وقياسًا. انظر الكتاب ٣/ ١٠٥.

(لام) ابتداء، لا (لامَ) الجواب، وتعقَّب البغداديُّ الرضيّ ونبَّه علىٰ تناقض كلامه، ونقضَ قوله في وجوب الجمع بين (قد) و(اللام)، وتخريجَه الشاهد علىٰ الضرورة[1].

وقد أدخل أبو تمام هذه اللام علىٰ الفعل الماضي من دون (قد) بعد القسم، وذلك في قوله يهجو أبا الوليد محمَّد بن أحمد بن أبي دُوَاد مُقْسِمًا بيوم رجوع أبي سعيد الثَّغْرِيّ من الغزو ظافرًا: [الوافر]

حَلَفْتُ بِيَوْمِ أَوْبِ أَبِي سَعِيدٍ ... سَعِيدًا إِنَّهُ يَوْمٌ عَظِيمُ

فَتًى مِنْ أَكْثَرِ الفِتْيَانِ غُرْمًا ... لِعَافِيهِ وَلَيْسَ لَهُ غَرِيمُ

لَنِمْتَ وَنَامَ عِرْضُكَ وَالقَوَافِي ... سَوَاخِطُ لَا تَنَامُ وَلَا تُنِيمُ[2]

وهذا جائز، إلَّا أن الأكثر[3] أن تكون اللام متلوَّة بـ (قد)، فيكون التقدير (لقد نِمْتَ)، وتَبْعُد صِحَّةُ ما نَسَبَهُ ابن هشام إلىٰ جميع البصريين والكوفيين من أن حقَّ الماضي المثبت المجاب به القسم أن يُقْرَنَ باللام و(قد)، ويبعد أيضًا تخريجُه بيتَ امرئ القيس علىٰ إضمار (قد)[4]. وقد نصَّ سيبويه صرَاحةً علىٰ جواز الاكتفاء باللام، مستدلًّا بالسماع، قال: «وإن كان الفعل قد وَقَعَ، وحَلَفْتَ عليه لم تَزِدْ علىٰ اللام، وذلك قولك: واللهِ لَفعلتَ، وسمعنا من العرب من يقول: واللهِ لكَذَبْتَ، وَوَاللهِ لكَذَبَ»[5]، فالصواب ما ذهب إليه ابن عقيل والمراديُّ من أنَّ الذين أوجبوا اللام مع (قد) ظاهرة أو مقدَّرة هم قوم من النحويين لم يُسمِّيَاهم[6]، لا جميعُهم كما قال ابن هشام.

٤ ـ حذف (لا):

أشار سيبويه إلىٰ جواز حذف (لا) النافية بقوله: «وقد يجوز لك ـ وهو من كلام العرب ـ أن تحذف (لا) وأنت تريد معناها، وذلك قولك: واللهِ أَفْعَلُ ذَاكَ أبدًا، تريد: واللهِ لا أَفْعَلُ...»[7]، وذكر ابن هشام أن حذف (لا) النافية يطرّدُ في جواب القسم إذا كان المنفي مضارعًا، كقوله تعالىٰ: ﴿تَٱللَّهِ

---

(١) انظر شرح التسهيل ٣/ ٢١٣-٢١٤، وشرح الكافية ٤/ ٣١٣، ٤/ ٣٦٣، والخزانة ١٠/ ٧٢ وما بعدها.

(٢) شرح التبريزي ٤/ ٤٢٩. (غُرْمًا): أداءً لِمَا يَلْزَمُهُ. (عَافِيهِ): سَائِلُهُ. (غَرِيمٌ): طالبٌ لِدَيْنِهِ. انظر اللسان (غرم، عفا).

(٣) انظر المفصّل ٣٢٦-٣٢٧، والجنىٰ الداني ١٣٥، والخزانة ١٠/ ٧٢-٧٣، ٧٥...

(٤) انظر المغني ٨٣٣-٨٣٤.

(٥) الكتاب ٣/ ١٠٥، وظاهر كلام المبرّد أنه لا بدَّ من تقدير (قد) بعد اللام. انظر المقتضب ٢/ ٣٣٥-٣٣٦.

(٦) انظر المساعد علىٰ تسهيل الفوائد ٢/ ٣٢٣، والجنىٰ الداني ١٣٥.

(٧) الكتاب ٣/ ١٠٥، وانظر رأي ابن هشام الآتي في المغني ٨٣٤.

تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ ﴾[يوسف: ٨٥]. وقد وقع مثله مرَّاتٍ في شعر أبي تمام، كقوله يمدح خالد بن يزيد الشَّيْبَانيّ: [المنسرح]

تَـاللهِ أَنْسَـىٰ دِفَاعَـهُ الـزُّورَ مِـنْ عَـوْرَاءِ ذِي نَـيْرَبٍ وَمِـنْ فَنَـدِهْ[1]

قال التبريزي: «أرادَ (تالله لا أَنْسَىٰ) فحذف لعلم السامع، و(لا) تُحذف كثيرًا في هذا الموضع»، وعلّل ابن السرَّاج جواز مثل هذا الحذف بأنه موضع لا يُلْبِس؛ لوجود دليل عليه؛ لأن الفعل الموجَب تَلْزَمُهُ اللامُ والنون فإذا لم يَكُونَا فيه عُلِمَ أنه غيرُ مُوجَب[2]. وزعم الدكتور ملحم الأسود صاحب (بدر التَّمام) أنَّ المحذوف همزة الاستفهام الإنكاري، وأن التقدير (أَأَنْسَىٰ)، وهو مردود من وجهين: أحدهما أن أبا تمام يريد إنكار وقوع النسيان من المخاطَب ابتداءً بخلاف الإنكار الإبطالي كما سيأتي بيانه بعد قليل، وثانيهما ظهور (لا) النافية في البيت الذي يليه: [المنسرح]

وَلَا تَنَاسَـىٰ أَحْيَـاءُ ذِي يَمَـنٍ مَـا كَـانَ مِـنْ نَصْـرِهِ وَمِـنْ حَشَـدِهْ

وحَذَفَ أبو تمام (لا) النافية قبل المضارع غير المسبوق بالقَسَم في أبياتٍ، منها قوله يَمْدَحُ أبا سعيدٍ الثَّغْرِيّ ويذكر غمَّه بخروجه: [الكامل].

أَنْسَـىٰ خَلَائِقَـكَ الَّتِـي ثَمَرَاتُهَـا مُتَنَـزَّهُ الآمَـالِ كُـلَّ أَوَانِ[3]

وقد يوحي ظاهر البيت أنَّ المحذوف همزة الاستفهام، والتقدير (أَأَنْسَىٰ...)، وأن الهمزة للإنكار الإبطالي المقتضي أنَّ ما بعدها غيرُ واقع، وأنَّ مدَّعِيَهُ كاذب[4]، وهذا يصحّ إن ثبت أو ادُّعِيَ أنَّ قومًا اتَّهموا أبا تمام بنسيان فضل الممدوح وخلائقِهِ، فجاء الإنكار ردًّا علىٰ ادِّعائهم؛ لأنَّ الانتفاء في الإنكار الإبطالي لا يُفَادُ ابتداءً[5]، لكن سياق الأبيات لا يؤيّد هذا الاحتمال، ولذلك فالوجه القولُ

---

(١) شرح التبريزي ١/ ٤٤٠، وانظر شرح الأعلم ٢/ ٣٧، وبدر التَّمام ١/ ٢٣٠. وقال الأعلم: ((العَوْرَاءُ): الفِعْلَة القَبيحة. (النَّيْرَب): النَّمِيمَةُ. (الفَنَدُ): الخَطَأ)). وانظر نظائر لهذا البيت في شرح التبريزي ٢/ ١٩ (ب٤٠)، ٣/ ١٠٣ (ب٢٣)، وزياداته ٤/ ٦٧٩ (ب١٦).

(٢) انظر الأصول في النحو ٢/ ٢٠٠، وأسرار العربية ٢٧٨، والصَّفْوة الصَّفِيَّة في شرح الدُّرَّة الألفية ١/ ٣٣٧.

(٣) شرح التبريزي ٣/ ٣٤٠، وانظر مثله في ٣/ ٢١٨ (ب٣)، ٤/ ٧٧ (ب١٧)، ١٠٢ (ب٧)، وزياداته ٤/ ٦٦٩ (ب٤).

(٤) انظر المغني: ٢٤.

(٥) انظر المصدر السابق ٤٥٩-٤٦٠.

بأنَّ المحذوف هو (لا) المفيدة للنفي، ومعناه إنكار وقوع الشيء، وهذا ما يريدهُ أبو تمام، فهو ينفي حصول النسيان منه ابتداءً، لا أَنَّهُ اتُّهِمَ به فهو ينفيه عن نفسه، لكنَّ حَمْلَهُ علىٰ (لا) يَسْتدعي تقديرَ قَسَمٍ قبله؛ أي (واللهِ لا أنسىٰ)؛ ليَجْرِيَ عليه الاطِّراد الذي ذكره ابن هشام وأشرنا إليه في رأس هذا المطلب. وقد أوجب ابن يعيش وابن مالك تقدير القسم مع تقدير (لا)، وهو الراجح؛ ليكون من قَبيل ما حُذِفَ بقياس، ونقل البغدادي عن أبي حيان أنه قصرَ جواز حذف (لا)، والقسم محذوف علىٰ عدم صحة المعنىٰ إلَّا بتقدير النفي، وظاهر كلام ابن هشام أن حذف (لا) غير المسبوقة بالقسم مقصور علىٰ السماع، وعدَّه ابن عصفور في الضرائر[1]، وبما تقدَّم تَظْهرُ صِحَّةُ تقدير التبريزي في قول أبي تمام في مدح الحسن بن وَهْب: [الكامل]

أَنْسَىٰ مَقَالَكِ: فِي المُنَىٰ لَكَ مَقْنَعٌ ... وَالقَوْلُ يُعْرَفُ جِدُّهُ بِمُعَارِضِ[2]

قال:«يقول: والله لا أنسىٰ ما كنتِ تقولينه لي قبل هذا والدار جامعة لنا: إِنَّكَ لا تطلبُ الرزقَ ولا تسعىٰ... وهذا القول كان منكِ تعريضًا لي بأَنَّكَ كسلانُ... فلا أنساهُ الآن»، فقدَّرَ القسم و(لا) جميعًا، ويظهر كذلك مجانبة الدكتور ملحم الأسود الصواب بقوله: «(أنسىٰ)، أي (أَأَنْسَىٰ)، وهو استفهام إنكاريّ بمعنىٰ (لا أنسىٰ)».

والتخريج السابق يجري علىٰ قول أبي تمام في مدح أبي سعيد الثَّغْرِيّ: [البسيط]

لَئِنْ جَحَدْتُكَ مَا أَوْلَيْتَ مِنْ حَسَنٍ ... إِنِّي لَفِي اللُّؤْمِ أَوْلَىٰ مِنْكَ فِي الكَرَمِ

أَنْسَىٰ ابْتِسَامَكَ وَالأَلْوَانُ كَاسِفَةٌ ... تَبَسُّمَ الصُّبْحِ فِي دَاجٍ مِنَ الظُّلَمِ[3]

قال التبريزي: «أي (لا أنسىٰ) فحذف (لا)، ومثله كثير»، وفيه نظر من وجهين: الأول أنَّه قدَّرَ (لا) ولم يقدّر القسم الذي به يكون من قَبيل الحذف القِيَاسي، والثاني قوله: «ومثله كثير»، ولو كان ـ كثيرًا ما اختُلف في جوازه في السّعة، ولعله يريد أنه كثير في الشعر، ولا يُقال إن (أنسىٰ) جواب

(١) انظر شرح المفصّل ٧/ ١٠٩، وظاهر كلامه أن ذلك مقصور علىٰ (ما يزال) ومرادفاتها، وضرائر الشعر ١٥٥-١٥٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢١١، والمغني ٨٣٥، والخزانة ١/ ٩٩، وشرح أبيات المغني ٧/ ٣٣٩.

(٢) شرح التبريزي ٤/ ٦٦٩ (زياداته)، وانظر بدر التَّمام ١/ ٤٢٦.

(٣) شرح التبريزي ٣/ ٢١٨، وذهب مذهبَ التبريزي في تخريج البيت علىٰ حذف (لا) قبل (أَنْسَىٰ) من شرَّاح ديوانه المعاصرين إيليا الحاوي ٥٣٢، والدكتور محيي الدين صبحي ٢/ ١١٥.

للقَسَم المقدّرِ الـمُسْتَدَلِّ عليه باللام الموطّئة في قوله (لئن)؛ لأنَّ جوابَ ذاكَ القسمِ هو قولُه (إنّي لفي...)، ولكن قد يكون في قُرْبِ ذاك القسم المقدّر إشارة إلىٰ القسم الآخر، ولا يَصِحُّ تغيير رواية البيت لتخريجه علىٰ وجه آخر كما فعل الدكتور شعبان صلاح الذي قال: «وصواب ضبط البيت[1] علىٰ ما نرىٰ: (أَنْسَىٰ ابتسامُكَ... تَبَسُّمَ) برفع (ابتسام) علىٰ الفاعلية، ونصب (تَبَسُّم) علىٰ المفعولية... ويخلو بذلك من حذف مفترض لا مُسوِّغ له»[2]. وحُجّته في تغيير الرواية لتخليص البيت من الحذف مرفوضة؛ لأنَّ الرواية سَمَاعٌ، فهي لا تُردّ بالاجتهاد في تغيير ضبط كلماتها بلا دليل من سماع آخر، وإلَّا لَجَازَ تغيير شواهد النحو الشَّاذَّةِ لتوافقَ قواعد النحاة!

وحَمْلُ قولِ أبي تمام في مدح محمَّد بن عبد الملك الزَّيَّات: [الطويل]

وَوَاللهِ مَا آتِيكَ إِلَّا فَرِيضَةً ... وَآتِي جَمِيعَ النَّاسِ إِلَّا تَنَفُّلَا[3]

علىٰ حذف (لا) أولىٰ من حمله علىٰ حذف (ما)؛ لأن التصرّف في (لا) أكثر من التصرّف في (ما)، وظاهر كلام ابن مُعْطٍ في ألفيته أن حذف (ما) بعد القسم جائز إن أَمِنَ الإلباسُ، لكن النِّيلي شارح ألفيته نفىٰ ذلك، وذكر أن حذف (ما) غير مسموع، ورجّح أبو حيَّان منع حذف (ما)، ويُضْعِفُ نفيَه أن ابن مالك جوّز حذف (ما) إذا دلَّ عليها دليل لفظي[4]، ونقل التبريزي عن أبي العلاء ما يثبت أن حذف (لا) أهون من حذف (ما)، قال: «وتمام اللفظ أن يكون: (وما آتي جميع الناس)، أو (ولا آتي جميع الناس)، وحذف مثل هذا قليل؛ لأن الجملة الأولىٰ قد حال بينها وبين الجملة الثانية حرف الاستثناء وما بعده، والكلام محمول علىٰ (ما)، ولو أن (لا) موضوعة موضعها لكان ذلك أسوغ؛ لأنَّ العرب كَثُرَ في ألفاظهم حذفُ (لا) في القسم». ويدلّ علىٰ حرف النفي المحذوف في بيت أبي تمام

---

(١) الرواية التي خطّأها رَوَىٰ بها شرَّاحُ ديوانه: الصولي ٢/ ٣٩٥، والتبريزي ٣/ ٢١٨، وإيليا الحاوي ٥٣٢، والدكتور محيي الدين صبحي ٢/ ١١٥. والروايةُ في شرح عطيّة ٢٧٣، وشرح الخياط ٢٨٩ (أمسىٰ) بدل (أنسىٰ)، ولم يرد البيت في شرح الأعلم ولا في النِّظَام.

(٢) شعر أبي تمام: دراسة نحوية ٢١٩-٢٢٠.

(٣) شرح التبريزي ٣/ ١٠٣.

(٤) انظر ألفية ابنِ مُعْطٍ بشرح النِّيلي الـمُسمّىٰ الصّفوة الصفيّة في شرح الدرّة الألفية ١/ ٢٣٧-٢٣٨، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢١٢، وارتشاف الضَّرَب ٤/ ١٧٨١، والمغني ٨٣٥-٨٣٦.

ـ سواء أكان (لا) أم (ما) ـ وجودُ (إلَّا) مع القياس علىٰ المصدر، ومجيءُ الفعلِ (آتي) معطوفًا علىٰ جواب القَسَمِ غيرِ مقرونٍ بنون التوكيد[1].

٥ ـ حذف (مِنْ):

اختلف النحاة في حُكم حذف (مِنْ) من مُمَيِّزِ (كَمْ) الخبرية المفصولِ بينهما بفعل متعدٍّ. قال الرَّضيّ: «وإذا كان الفصل بين (كَمْ) الخبرية ومميِّزها بفعل متعدٍّ وجب الإتيان بـ (من) لئلا يَلتبسَ المميِّز بمفعول ذلك المتعدّي، نحو قوله تعالىٰ: ﴿كَمْ تَرَكُوا۟ مِن جَنَّٰتٍ﴾ [الدخان: ٢٥]، و﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ﴾ [القصص: ٥٨]»[2]، ولم يَرِدْ في القرآن الكريم إلَّا كذلك ولكن هذا لا يعني وجوب ذِكر (مِنْ)، إذ يُفْهَم من كلام أبي حيّان أنَّ دخول (مِنْ) وعدمَ دخولها سواء، وظاهر كلام العُكْبَرِيّ أن الإتيان بـ (مِنْ) عند الفصل بفعل متعدّ هو الأحسن وليس واجبًا[3]، وهو الأرجح؛ لورود مثله في كلام العرب المتقدّمين، كقول الشاعر المخضرم سُويد بن أبي كاهل اليشكُري: [الرمل]

كَمْ قَطَعْنَا دُونَ سَلْمَىٰ مَهْمهًا ... نَازِحَ الغَوْرِ إِذَا الآلُ لَمَعْ![4]

يريد (كم قطعنا من مَهْمهٍ...).

وقد ورد مثل ذلك في شعر أبي تمام، كقوله يمدح محمَّد بن عبد الملك الزَّيَّات: [الطويل]

فَكَمْ قَدْ أَثَرْنَا مِنْ نَوَالِكَ مَعْدِنًا ... وكَمْ قَدْ بَنَيْنَا فِي ظِلَالِكَ مَعْقِلا![5]

قَدّر الأعلم (مِنْ) في تفسير البيت، فقال: «يقول: كم من معدن استخرجنا من إفضالك علينا... وكم من مَعْقِلٍ وحصنٍ بَنَيْنا في ظلك...».

وكذلك قوله في باب المعاتبات: [الكامل]

---

(١) انظر شعر أبي تمام: دراسة نحوية ٢١٩.

(٢) شرح الكافية ٣/ ١٥٦، وانظر حاشية ياسين العُلَيْمِيّ علىٰ شرح التصريح ٢/ ٢٧٩، وحاشية الصبَّان ٤/ ١٥٢٤ وقال: «ومحل (كم) ههنا النصب علىٰ المفعولية»، والكليات ٤/ ٩٠، ٥/ ٢١١.

(٣) انظر التبيان في إعراب القرآن ١/ ١٧٠، والبحر المحيط ٢/ ١٣٦. وانظر كشف المشكلات ٢/ ٨٠٥ مع هوامش محقِّقه، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ج٢ ق١ ص ٣٩٩.

(٤) البيت له في المفضّليات ١٩٣، وفي هامشه: «(المَهْمَه): القَفْر، (النازِح): البعيد... (الآل): السَّرَاب».

(٥) شرح التبريزي ٣/ ٩٨، وانظر شرح الأعلم ١/ ٢٨٣، وانظر مثله في شرح التبريزي ٢/ ٧١ (ب٩)، ١٠٣ (ب ١٢)، ١٨٩ (ب٢٢)، ٣/ ١٥٠ (ب١)، ٢٤٤ (ب٥٨) ٤/ ٤٧٩ (ب٣).

فَاذْهَبْ فَكَمْ فَارَقْتُ قَبْلَكَ صَاحِبًا عَايَنْتُ شَخْصَ الجَوْرِ فِيْ حِمْلَاقِهِ![1]

يريد (فكم فارقت قبلك من صاحبٍ...).

وذهب الرَّضيّ إلىٰ أنَّ الظرف (لَدُنْ) يلزمه معنىٰ الابتداء، لذا يلزمه (مِنْ) إما ظاهرةً ـ وهو الأغلب ـ أو مقدَّرة، فهي بمعنىٰ (مِنْ عند)[2]، وعليه يَلْزم تقدير (مِنْ) قبل (لَدُنْ) في قول أبي تمام في قصيدة مدحَ بها مالك بن طوق التَّغلبيّ: [الكامل]

وَلَقَدْ عَلِمْتَ لَدُنْ لَجَجْتُمْ أَنَّهُ مَا بَعْدَ ذَاكَ العُرْسِ إِلَّا المَأْتَمُ[3]

٦ ـ حذف (ها) التنبيه:

تدخل (ها) التنبيه علىٰ اسم الإشارة المجرّد من الكاف كثيرًا، مثل: هَذَا، وهَذِهِ... ويَقِلُّ دخولها علىٰ المقرون بالكاف، مثل : هَذَاكَ، وهَاتِيكَ... ويمتنع دخولها علىٰ المقرون بالكاف واللام، فلا يُقال: هَذَالِكَ. و(ها) ليست جزءًا من اسم الإشارة، إنَّما هي حرف جيءَ بها لتنبيه المخاطب علىٰ المشارِ إليه[4].

وقد فَشَتْ في شعر أبي تمام ظاهرة حذف (ها) التنبيه قبل اسم الإشارة المجرّد من الكاف، وهو جائز وكثير، من ذلك قوله في وصف معركة عَمُّوريَّة المشهورة: [البسيط]

ضَوْءٌ مِنَ النَّارِ والظَّلْمَاءُ عَاكِفَةٌ وَظُلْمَةٌ مِنْ دُخَانٍ في ضُحًى شَحِبِ

فالشَّمْسُ طَالِعَةٌ مِنْ ذَا وَقَدْ أَفَلَتْ والشَّمْسُ وَاجِبَةٌ مِنْ ذَا وَلَمْ تَجِبِ[5]

---

(١) شرح التبريزي ٤/ ٤٧٩.

(٢) انظر شرح الكافية ٣/ ٢٠٣، ٢٢٠، وانظر الأمالي الشجرية ١/ ٢٢١ ـ ٢٢٢، والخزانة ٧/ ٨٦.

(٣) شرح التبريزي ٣/ ٢٠١، وانظر مثله في ١/ ٢٣٩.

(٤) انظر شرح الكافية ٢/ ٤٧٧، والجنىٰ الداني ٣٤٦ ـ ٣٤٧، وشرح شذور الذهب ١٤٠، والمغني ٤٥٦، وهمع الهوامع ١/ ٢٦٢ ـ ٢٦٣.

(٥) شرح التبريزي ١/ ٥٤، وانظر شرح الأعلم ١/ ١٧٧، وجاء فيه: (شَحِب): شاحب لونه. (مِنْ ذَا) الأول : أي من لَهَبِ النار، (مِنْ ذَا) الثاني: أي من سواد الدخان. (واجبة): ساقطة للغروب، وانظر أمثلة أخرىٰ علىٰ هذا الحذف في شرح التبريزي ١/ ١٤١، ١٩٩، ٢٧٠، ٢٧٣، ٣٩٢...

وربّما يقع ذلك في اسم الإشارة الدالّ علىٰ الـمُثَنَّىٰ، كقوله يخاطب محبوبته في مقدّمة قصيدة في المدح: [الوافر]

أَنَأْيًـــا وَاجْتِنَابًـــا أَيُّ صَـــبْرٍ عَـلَىٰ البَلْـوَىٰ يُعَـرِّسُ بَـيْنَ ذَيْـنِ؟![1]

وقد يَجمع أبو تمام في شطر واحد بين اسمَي إشارة أحدهما مقترن بـ (ها)، والآخر مُجرَّد منها، كقوله في قصيدة مدح بها أحمد بن أبي دُوَاد: [الكامل]

كَعْـــبٌ وَحَـــاتِمٌ اللَّـــذَانِ تَقَسَّـــمَا خُطَـطَ العُـلَىٰ مِـنْ طَـارِفٍ وَتَلِيـدِ

هَـذَا الَّـذِي خَلَـفَ السَّـحَابَ وَمَـاتَ ذَا فِي الْـمَجْدِ مِيتَـةَ خِضْـرِمٍ صِـنْدِيدِ[2]

وقد يعكس أبو تمام في عبارة واحدة ما نصَّ عليه النحاة، فَيُدْخِل (ها) علىٰ ما الكثيرُ إسقاطُها منه، ويجرّدُ منها ما الكثيرُ إدخالُها عليه، كقوله في رثاء غالب بن السَّعدي: [الطويل]

مَضَىٰ صَاحِبِي وَاسْتَخْلَفَ البَثَّ وَالأَسَىٰ عَـلَيَّ فَـلِي مِـنْ ذا وَهَـاذَاكَ صَـاحِبُ[3]

حيث أسقط (ها) من (ذا)، وأدخلها علىٰ (ذاك) وهو قليل.

إنَّ كلَّ ما ورد في شعر أبي تمام مما استشهدتُ به أو أشرتُ إليه تحت هذا العنوان الأخير جائز مسموع في كلام العرب شعرًا ونثرًا، ولم يَكْثُر اسمُ الإشارة (ذا) المجرَّدُ من (ها) التنبيه في شعر أبي تمام كثرةً يُعَابُ بِها شِعْرُه، كما وقع في شعر المتنبي، إذ يرىٰ النقاد أن الإكثار من اسم الإشارة (ذا) دالٌّ علىٰ تكلُّف، ضعيفٌ في صَنْعَةِ الشعر؛ ولذلك تحاشاه شعراء الجاهلية بخلاف كثير من الشعراء المولَّدين[4].

---

(١) شرح التبريزي ٣/ ٢٩٧.

(٢) شرح التبريزي ١/ ٣٩٢، وانظر شرح الأعلم ١/ ٤٦٧، وفيه: (كعب): كَعْبُ بنُ مَامةَ الإِيَادي. (حاتِم): حاتم الطائي المشهور. (طارف وتليد): حديث وقديم. (ذا) إشارة إلىٰ كعب الذي آثر نَمَرِيًّا بِحَظِّهِ من الماء حتىٰ ماتَ عَطَشًا. (الخِضْرِمُ): الجَوَادُ. (الصِّنْدِيدُ): الشَّريفُ.

(٣) شرح التبريزي ٤/ ٤٢.

(٤) انظر الوساطة بين المتنبي وخصومه ٩٥–٩٧، والظواهر النحوية والصرفية في شعر المتنبي ٨٥.

٧ ـ حذف (يا) النداء:

يجوز حذف حرف النداء (يا) باطِّراد مع كلِّ اسمٍ إلَّا النكرةَ والمبهم، وحذفه في لسان العرب حسن فصيح كثير، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَآ ﴾ [يوسف: ٢٩]؛ أي يا يُوسفُ[(١)].

وقد زخر شعر أبي تمام بهذا الحذف الذي شمل أنواعًا من المنادىٰ، منه: حذف (يا) قبل المنادىٰ المفرد العلم، كقوله في مطلع مقطوعة مدحَ بها أبا سعيد محمَّد بن يوسف الثَّغْرِيّ: [الطويل]

مُحَمَّدُ إِنِّي بَعْدَهَا لَمُذَمَّمٌ ... إِذَا مَا لِسَانِي خَانَنِي فِيكَ أَوْ شُكْرِي[(٢)]

وورد حذفها قبل (أَيٌّ)، كقول أبي تمَّام في مطلع قصيدة مدح بها خالد بن يزيد الشَّيْبَانيّ، وهجا رجلًا فاخره لَـمَّا عُزِل عن الثغور: [البسيط]

أَقَرْمَ بَكْرٍ تُبَاهِي أَيُّهَا الحَفَضُ ... وَنَجْمَهَا أَيُّهَذَا الهَالِكُ الحَرَضُ؟![(٣)]

يريد (يا أيُّها... ويا أيُّهذا...)، فـ (أيٌّ) منادىٰ مبني علىٰ الضم، و(ها) بعدها للتنبيه لا مُضَافٌ إليه، والاسم بعد (أيّ) نعت لها[(٤)].

ومن هذا الحذف إسقاط (يا) قبل المنادىٰ المضاف، كقوله في مدح الخليفة المعتصم بالله: [الطويل]

إِمَامَ الهُدَىٰ وَابْنَ الهُدَىٰ أَيُّ فَرْحَةٍ ... تَعَجَّلَهَا فِيكَ القَرِيضُ وَقَائِلُهْ؟![(٥)]

وكثيرًا ما يكون المنادى المضاف كُنيةً، كقوله في مدح القاضي حُبَيش بن المُعَافَىٰ: [الطويل]

أَبَا اللَّيْثِ لَوْلَا أَنْتَ لَانْصَرَمَ النَّدَىٰ ... وَأَدْرَكَتِ الأَحْدَاثُ مَا قَدْ تَمَنَّتِ[(٦)]

---

(١) انظر إعراب القرآن المنسوب إلىٰ الزجاج ٢/ ٦٤٨، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ١١٣، والتبصرة والتذكرة ١/ ٣٥٧، والإنصاف ٢/ ٧٢٠، والمتَّبع في شرح اللمع ٢/ ٤٨٢، والمغني ٨٤٠.

(٢) شرح التبريزي ٢/ ١٦٤. وانظر مثله في ٢/ ٤٦٨ (ب١)، ٤/ ٣٤٥ (ب١)، ٣٤٧ (ب١)...

(٣) المصدر السابق ٢/ ٢٨٣، وانظر شرح الخيّاط ١٨٠، وبدر التمام ١/ ٤١١، وفيهما: (القَرْم): السيِّد، أو الجَمَل الفحل. (الحَفَض): الجَمَل الضَّعيف. (الحَرَض): المريض، الرَّديء، ، وانظر مثل هذا الحذف في شرح التبريزي ٢/ ٤٤٧ (ب١)، ٣/ ٢١ (ب١).

(٤) انظر شرح المفصّل ٢/ ٧.

(٥) شرح التبريزي ٣/ ٣٠، وانظر مثله في ١/ ٥٣ (ب٢٥)، ٣/ ١٩٤ (ب٥٧)، ٤/ ٨٩ (ب٣)...

(٦) المصدر السابق ١/ ٣٠٧، وانظر مثله في ١/ ٢٩٦ (ب٢)، ٢/ ٢١٦ (ب٨)، ٣/ ٦٤ (ب١)...

وقليلًا ما يكون المنادىٰ المضاف المحذوف منه حرف النداء (يا) في شعر أبي تمام مما لا يعقل، ويكون النداء حينئذٍ مَجازًا يُقْصَدُ به التذكّر والتأسّف والتشوّق، وغير ذلك[1]، كقوله في مدح محمَّد ابن الهيثم بن شُبَانة: [الطويل]

لَيَالِيَنَا بِالرَّقَّتَيْنِ وَأَهْلِهَا ... سَقَىٰ العَهْدَ مِنْكِ العَهْدُ والعَهْدُ وَالعَهْدُ[2]

وأبو تمام في هذا الحذف كلّه سالكٌ سُبُلَ العرب في لغتها وأفانينِ كلامها، إلَّا في بيت واحد حَذَفَ فيه حرف النداء (يا) في موضع يُعَدّ فيه في الظاهر خارجًا علىٰ المشهور من ضوابطِ اللغة، وقواعدِ النحاة، وعلىٰ رأسهم سيبويه، وذلك في قوله في آخر مقطوعة غزلية في ديوانه: [السريع]

إِنْ لَمْ تَجُدْ لِي صِحْتُ بَيْنَ الوَرَىٰ ... وَيْلَاهُ مِنْ ظَبْيِ بَنِي عَامِرِ[3]

فقوله (وَيلاهُ) من باب النُّدبة[4]، وفيه مخالفتان: الأولىٰ حذف (يا) أو (وا) قبل المندوب. قال سيبويه: «واعلم أن المندوب لابدَّ له من أن يكون قبل اسمه (يا)، أو (وا)...»، والثانية إثبات هاء السكت في الوصل وتحريكها. قال سيبويه: «إذا وصلتَ كلامَكَ ذَهَبَتْ هذه الهاء في جميع النُّدبة»[5]. ويمكن التخفيف من مخالَفَتَيْ أبي تمام بأن يُقال في الأولىٰ: إن أهل اللغة أثبتوا (وَيْلاه) في النُّدبة غير مسبوقة بـ (يا) ولا (وا)[6]، ويُقال في الثانية ما قاله الرَّضيّ: «وهذه الهاء تُحذف وصلًا، وربَّما ثبتت في الشعر... مضمومةً بعد الألف والواو تشبيهًا بهاء الضمير... وإثباتُها في الوصل لإجراء الوصل مُجرىٰ الوقف، والكوفيون يُثبتونها وصلًا ووقفًا في الشعر وغيره»[7].

---

(١) انظر المتّبع في شرح اللمع ٢/ ٤٧٧.

(٢) شرح التبريزي ٢/ ٨٥، وانظر شرح الخياط ١٢١، وبدر التمام ١/ ٢٨٠، وفيهما: (الرَّقَّتان): بلدتان: الرقّة والرَّافقة [تغليب]، (العَهْدَ منكِ): ذِكْرَكِ. (العهدُ): المَطَر. (والعهدُ): الوَفاء. (والعهدُ): الوِدَادُ... وانظر مثل هذا الحذف في شرح التبريزي ١/ ١١٣ (ب١٣)، ٤/ ٥٣ (ب١)، ٥٣٩ (ب١)...

(٣) شرح التبريزي ٤/ ٢٠٦.

(٤) النُّدبة: هي نداء المتفجَّع عليه، نحو: وَا زَيْدَاهْ، والمُتَوجَّع منه، نحو: وَا ظَهْرَاهْ. انظر شرح ابن عقيل ٢/ ٢٨٢، والجنىٰ الداني ٣٥١. وقال الرضي في شرح الكافية ١/ ٣٤٥: «إذا قلت : يا مُحَمَّداهْ، فكأنّك تناديه وتقول له: تعالَ فإنّي مشتاقٌ إليك... وكذا المندوب المتوجَّع [منه] نحو : وَا وَيْلاَهْ... أيِ احْضُرْ حتىٰ يُتَعَجَّبَ من فَظَاعَتِك»، وبيت أبي تمام من الثاني.

(٥) الكتاب ٢/ ٢٢٠ (النص الأول)، ٢/ ٢٢١ (النص الثاني). وانظر الكتاب ٤/ ١٦٥-١٦٦، والأصول في النحو ١/ ٣٥٥، وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٦٢.

(٦) انظر مادة (ويل) في الصحاح واللسان والقاموس والتاج.

(٧) شرح الكافية ١/ ٤١٩-٤٢٠، وانظر الجنىٰ الداني ١٥٢، وشرح قطر الندىٰ ٢٢٤.

المبحث الثاني

زيادة حروف المعاني

الأصل في الحروف عند النُّحاةُ أَلَّا تُزادَ قياسًا؛ لأنها إنَّما جِيءَ بها اختصارًا وإيجازًا، فزيادتها نقضٌ لهذا الأمر، وأخذٌ له بالعكسِ والقَلْبِ علىٰ ما ذكَرَ ابنُ جِنِّي، ومع ذلك فقد نصَّ النُّحاةُ علىٰ أنَّ زيادة حروف المعاني كثيرة في القرآن الكريم وغيرِهِ، إلاّ أَنَّه «لا ينبغي أَنْ يُقال بها إِلَّا أَنْ يَرِدَ بذلك سَمَاعٌ أو قياسٌ مطَّرِد»[1]؛ لأنَّ زيادتَها خارجةٌ عن القِياسِ كما أسلفت.

ويَنبغي أن يُعْلَم أَنَّ هذه الحروفَ لا تُزاد في الكلام عبثًا واعتباطًا، بل لغايات مقصودة واعتبارات محمودة، فهي تُزَاد لفوائد لفظيّة: كتزيين اللفظ، وزيادةِ الفصاحة، وإقامة الوزن في الشعر، وتحسينِ السجع في النثر...، ولفوائدَ معنوية: كتقويةِ المعنىٰ وتقريرِهِ في النفسِ؛ أي تأكيدِ النفي في الكلام المنفي وتأكيدِ الإيجاب في الكلام المُثْبَت. قال ابن جِنِّي: «مَتىٰ رأيناهم قد زادوا الحرف فقد أرادوا غايةَ التوكيد»[2]، ولا يجوز خُلُوُّ النصوص الأدبية علىٰ اختلاف فنونها من فائدةٍ أو أكثر من هذه الفوائد.

ولأهميةِ فوائد هذه الزيادة اعترض بعض النحويينَ علىٰ تسميةِ الحروف التي تُزَاد بحروف: الزيادة، أو اللّغو، أو الصِّلَةِ، أو الإِقحامِ، وأبىٰ إلَّا أن تُسمَّىٰ حروفَ التوكيد؛ لئلاّ يُظَنَّ أنَّها دخلت لغير معنىٰ البتّة، فمراد النحاة بالزيادة من جهةِ الإعراب لا من جهةِ المعنىٰ، يؤكّد ذلك ما نقله المراديّ وابنُ هشام عن ابن جِنِّي من أنَّ كلَّ حرف زيد في كلام العرب فهو قائم مَقام إعادة الجملة مرَّة أخرىٰ. قال السيوطيّ: «قال ابن السرَّاج: لا زائدَ في كلام العرب؛ لأنَّ كلَّ ما يُحْكَمُ بزيادته يُفيد التأكيد»[3]

---

(١) الخصائص ٢/ ٢٨٤، وانظر إعراب القرآن المنسوب إلىٰ الزَّجّاج١/ ١٣٧، والخصائص٢/ ٢٨٠، وسرَّ صناعة الإعراب١/ ٢٦٩-٢٧٠، والبرهان في علوم القرآن ٣/ ٧٢، والأشباه والنظائر١/ ٤٥٧ وما بعدها.

(٢) سرَّ صناعة الإعراب ١/ ٢٧٠، وانظر المفصَّل ٣١٣، وشرحه ٨/ ١٢٨-١٢٩، وشرح الكافية ٤/ ٤٣٢-٤٣٣، والجنىٰ الداني ٨٧.

(٣) الأشباه والنظائر ١/ ٤٥٩، وانظر الجنىٰ الداني ٨٧، والمغني٢٣٨، والبرهان في علوم القرآن ٣/ ٧٢-٧٣.

وليست ثَمَّة حروفٌ موقوفة علىٰ الزيادة؛ أي لا تأتي في الكلام إلَّا زائدة... وليست كلُّ حروفِ المعاني تَرِدُ زائدةً، إنما تُزَاد بعض الحروف في بعض المواضع بضوابط وقواعد نصَّ عليها النُّحاة.

ويُزاد من حروف الجَرّ (الباء، ومِنْ، والكاف، واللام)، و(الباء) أكثر أخواتِها زيادة[1]، وقد وقعت الزيادة فيها جميعًا في شعر أبي تمام، أما الحروف غير الجارّة فيُزاد منها: (أَنْ، وإِنْ، وَلَا، ومَا)، وغيرُها ممّا في جوازِ زيادتها خلاف بين النحاة[2].

إن هذا المبحث يَعْرِض ظاهرة زيادة الحروف الجارّة وغير الجارة في شعر أبي تمام ـ علىٰ القواعد التي قرّرها النُّحاةُ، ويبيّن مدىٰ انسجامها معها، ومدىٰ خضوعِها لها ولكلامِ العربِ وأساليبِهم في عصورِ الاحتجاج.

(١) انظر جامع الدروس العربية ٣/ ١٩٧.

(٢) انظر المفصل ٣١٢، وشرحه ٩/ ١٥٨، والأشباه والنظائر ١/ ٤٥٣.

المطلب الأوّل – زيادة الحروف الجارَّة:

١ ـ زيادة الباء:

أ ـ زيادة الباء في الخبر:

أفاضَ النحاة في الحديث عن مواضع زيادة الباء، واتّفقوا علىٰ جواز زيادتها في بعضها قياسًا، واختلفوا في إجازتها في مواضع أخرىٰ.

ومن المواضع التي تُزاد فيها الباء قياسًا وبكثرة، وقوعها في خبرِ (ليس)، والخبرِ بعد (ما) النافية[1]، كقوله تعالىٰ: ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾[الزمر: ٣٦]، وقوله: ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾[آل عمران: ٩٩]. وقد كثرت في شعر أبي تمام زيادة الباء في خبر (ليس)، والخبر بعد (ما) النافية. أمَّا زيادتها في خبر (ليس) فكقوله في قصيدة مدح بها مالك بن طوق التَّغلبيّ: [الكامل]

لَيْسَ الغَبِيُّ بِسَيِّدٍ فِي قَوْمِهِ ... لَكِنَّ سَيِّدَ قَومِهِ المُتَغَابِي[2]

وقد يزيدُ الباءَ في خبر (ليس) مرَّتين في البيت الواحد، نحو قوله في مطلع قصيدة مدح بها أبا المغيث موسىٰ بن إبراهيم الرافِقيّ: [مجزوء البسيط]

صَرْفُ النَّوَىٰ لَيْسَ بِالمَكِيثِ ... يَنْبِثُ مَا لَيْسَ بِالنَّبِيثِ[3]

ومن زيادة الباء في الخبر بعد (ما) النافية قولُهُ يمدح خالد بن يزيد الشَّيْبَانيّ: [الطويل]

وَمَا الأَسَدُ الضِّرْغَامُ يَوْمًا بِعَاكِسٍ ... صَرِيمَتَهُ إِنْ أَنَّ أَوْ بَصْبَصَ الكَلْبُ[4]

---

(١) انظر الكتاب ٤/ ٢٢٥، وشرح المفصّل ٨/ ١٣٨-١٣٩، وشرح الكافية ٤/ ٢٨٢، والجنىٰ الداني ٥٣، وما بعدها، والمغني ١٤٩.

(٢) شرح التبريزي١/ ٨٧، وانظر مثله في ١/ ٤٢، ١٢٦، ١٤٦، ٢/ ٢٣، ٤٠، ٦٦، ٣/ ٣٢، ٥٠، ٧٦، ٤/ ٧٢، ٩٢، ١٢٩...

(٣) المصدر السابق١/ ٣٢٣، وجاء فيه «كأنَّه قال: صَرْف النَّوىٰ ليس بِمُبْطِئ، يَسْتَخرِجُ وجدًا وقلقًا».

(٤) المصدر السابق ١/ ١٩٠، (بعاكس صَرِيمتَهُ): بتاركٍ عزيمته. (بَصْبَصَ الكلبُ): حرَّك ذَنَبه مداراةً للإنسان. وانظر نظائر لهذه الزيادة في ١/ ٢٩٨، ٣٢٧، ٣٧٥، ٢/ ٢٥، ٣٤، ٤٩، ٧٣، ٣/ ٣٣، ١٠١، ١٢٧...

أما زيادة الباء في خبر (لا) العاملة عمل (ليس) فقليل، وذكر ابن هشام أَنَّهُ يَنْقَاسُ[1]، ومنه قول الشاعر: [الطويل]

وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ ... بِمُغْنٍ فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بنِ قَارِبِ[2]

ومنه قول أبي تمام يصف امرأة تزوَّجها ممدوحُهُ الفضلُ بن صالح بن عبد الملك: [البسيط]

نَقِيَّةُ الجَيْبِ لَا لَيْلٌ بِمُدْخِلِهَا ... فِي بَابِ عَيْبٍ وَلَا صُبْحٌ بِفَاضِحِهَا[3]

ويجري في بيتَيْ أبي تمام الأخيرين خلافٌ نحويٌّ مَفَادُهُ أنَّ أبا عليٍّ الفارسيّ والزمخشريَّ أجازا زيادة الباء في الخبر بعد (ما) الحجازية؛ أي العاملة عمل (ليس)، فيجوز عندهما (ما زيد بمنطلق) لجواز (ليس زيدٌ منطلقًا)، ومَنَعَا زيادتها في الخبر بعد (ما) التميمية المهملَة (غير العاملة)، فلا يجوز عندهما (ما زيدٌ بمنطلق) بإبطال عمل (ما) لعدم جواز (زيد بمنطلق)، و(لا) الحجازيةُ والتميميةُ مثلُ (ما) في ذلك[4]. والوجه في بَيْتَيْ أبي تمام بحسب رأيهما أن تُحْمَلَ (ما) و(لا) علىٰ أنهما العاملتان عمل (ليس)، والمرفوع عندهما بعدهما اسمُهما، والمجرورُ بالباء الزائدة في محل نصب خبر (ما) أو (لا) الحجازيةِ، ولا يجوز أن يكون في محلّ رفع خبر (ما) أو (لا) التميمية، فتكون الباء كأنَّها زيدت في خبر المبتدأ الموجب؛ لأن هذا لا يصح، فلا يُقال: (زيد بمنطلق)، وَقَصَرَ بعضُهم جواز دخول الباء علىٰ خبر المبتدأ الموجب علىٰ السماع[5].

وردَّ جمهور النحاة قولَهما، وأجازوا زيادة الباء في الخبر بعد كلتيهما ـ وهو الصواب ـ وتحتمله آيات قرآنية. قال ابن هشام في قوله تعالىٰ: ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ ﴾ [الأنعام: ١٣٢، هود: ١٢٣، النمل: ٩٣]: «يحتمل (ما)

---

(١) المغني ١٤٩.

(٢) البيت لسَوَاد بن قارب في الجنىٰ الداني ٥٤، والمقاصد النحوية ٢/ ١١٤، ٣/ ٤١٧، وشرح أبيات المغني ٦/ ٢٧١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٩٤، والمغني ٥٤٨، ٧٥٩، وشرح ابن عقيل ١/ ٣١٠.

(٣) شرح التبريزي ١/ ٣٥٣.

(٤) انظر كتاب الشعر ٢/ ٤٤٣، والمفصّل ٨٢، وانظر شرح شذور الذهب ١٩٩، والمغني ٧٢٨، وشرح ابن عقيل ١/ ٣١٢، وهمع الهوامع ٢/ ١٢٦.

(٥) انظر شرح المفصّل ٢/ ١١٦، والجنىٰ الداني ٥٥، والمغني ١٤٩، ٥٨٩.

الحجازية والتميمية، وأوجب الفارسي والزمخشري الحجازية ظنًّا أن المقتضيَ لزيادة الباء نَصْبُ الخبر، وإنَّما المقتضي نَفْيُهُ؛ لامتناع الباء في (كان زيد قائمًا) وجوازِها في... (ما إن زيد بقائم)»[1]

وإذا أمكن توجيه البيت السابق بحمل (لا) فيه علىٰ (ليس) علىٰ مذهب الفارسي والزمخشري فإنه لا يمكن ذلك مع أبيات أخرىٰ [2]، أَدْخَلَ فيها أبو تمام الباءَ علىٰ خبر المبتدأ المعرَّف المسبوق بـ(لا) النافية الواجب تكرارُها، و(لا) المشبَّهةُ بـ(ليس) لا تعمل عند الجمهور إلَّا في النكرات[3]، ومن ثمَّ فالاسم المرفوع المعرَّف بعدها مبتدأ لا اسمٌ لـ (لا)، ومنه قول أبي تمام في رثاء خالد بن يزيد الشَّيْبَانيّ: [الطويل]

أَشَيْبَانُ لَا ذَاكَ الهِلَالُ بِطَالِعٍ عَلَيْنَا وَلَا ذاكَ الغَمَامُ بِعَائِدِ[4]

فقوله (ذاك) في الشطرين مبتدأ و(بطالع) و(بعائد) خبر، والباء زائدة، و(لا) نافية مهملة؛ لأنها دخلت علىٰ معرَّف، ويجوز أن تكون (لا) الثانية زائدة لتوكيد النفي.

والنَّفي وحده كافٍ لاستساغة زيادة الباء في خبر المبتدأ، وزيادتها في الخبر بعد حرف النفي العامل وغير العامل سواء كما سلف خلافًا للكوفيين الذين خَصُّوا الزيادة بالخبر المنصوب، وانفرد ابن عصفور بقصر جواز زيادة الباء في سعة الكلام علىٰ خَبَرَيْ (ليس) و(ما)، وجعل ما عدا ذلك غير جائز إلَّا في ضرورة أو شاذٍّ من الكلام[5].

وقد يزيد أبو تمام الباء في الخبر بعد (لا) الثانية فقط، كقوله في مدح أبي سعيد محمَّد بن يوسف الثَّغْرِيّ حين خرج من عَمُّوريّة إلىٰ مكَّة: [البسيط]

لَا شَمْسُهُ جَمْرَةٌ تُشْوَىٰ الوُجُوهُ بِهَا يَوْمًا وَلَا ظِلُّهُ عَنَّا بِمُنْتَقِلِ[6]

---

(١) المغني ٧٢٧-٧٢٨، وانظر شرح المفصّل ٢/ ١١٦، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٨٣-٣٨٤، والجنىٰ الداني ٥٤، وهمع الهوامع ٢/ ١٢٦، وزاد السيوطي دليلًا في الردّ عليهما وهو ورود هذه الباء زائدة في أشعار بني تميم ونثرهم، والخزانة ٤/ ١٤ وما بعدها.

(٢) انظر شرح التبريزي١/ ١٢١، ٣٥٣، ٣٨٥، ٢/ ٤٣٢، ٤٤٢، ٣/ ٩٤، ٤/ ٧١، ٤٨٣...

(٣) انظر شرح المفصّل ١/ ١٠٩، ٢/ ١١١، وأوضح المسالك ٢/ ٥، والمغني ٣١٦، ٣١٩.

(٤) شرح التبريزي ٤/ ٧١.

(٥) انظر ضرائر الشعر ٦٤، وهمع الهوامع ٢/ ١٢٧.

(٦) شرح التبريزي ٣/ ٩٤.

وقد يكتفي بخبرٍ واحدٍ مقرون بالباء الزائدة بعد مبتدأين منفيين بـ(لا) كقوله في مقدّمة قصيدة مدحيّة يصف حبيبته التي رحلت عنه: [الخفيف]

وَهْـيَ لَا عَقْـدُ وُدِّهَـا سَـاعَةَ البَيْـ ـنِ وَلَا عَقْـدُ خَصْـرِهَا بِوَثِيـقِ[1]

ومن غريب أبياتِهِ في هذا الباب قوله في النسيب في مقدّمة قصيدة مدح بها أحمد بن أبي دُوَاد: [الكامل]

لَا حَـزْمَ عِنْـدَ مُجَـرِّبٍ فِيهَـا وَلَا جَبَّـارُ قَـوْمٍ عِنْـدَهَا بِعَنِيـدِ[2]

حيث عطف (لا) النافية المهملة علىٰ (لا) النافية للجنس العاملة عمل (إنَّ)، وزاد الباء في الخبر. وقد أكثرتُ من التمثيل لهذه الظاهرة في شعر أبي تمام؛ لأني لم أجد للنحاة شواهد علىٰ زيادة الباء في خبر المبتدأ بعد (لا) المكرّرة الداخلة علىٰ المَعْرِفة.

وزاد أبو تمام الباءَ في الخبر بعد (لا) المؤكِّدة الزائدة بعد (ليس) و(ما) و(لم)، فمن الأول قوله يمدح يحيىٰ بن عبد الله في قصيدة أرسلها إليه مع (سهم) أخي أبي تمام ليصِلَهُ، ويسألُهُ في أمره: [الكامل]

مَـنْ مَـاتَ مِـنْ حَـدَثِ الزَّمَـانِ فَإِنَّـهُ يَحْيَـا لَـدَىٰ يَحْيَـىٰ بـنِ عَبْـدِ اللهِ

كَالسَّـيْفِ لَـيْسَ بِزُمَّـلٍ شِـهْدَارَةٍ يَوْمًـا وَلَا بِغُضُـبَّةٍ جَبَّـاهِ[3]

ومن الثاني قولُهُ يرثي خالد بن يزيد الشَّيْبَانيّ: [الطويل]

فَمَا جَانِبُ الدُّنْيَا بِسَهْلٍ وَلَا الضُّحَىٰ بِطَلْـقٍ وَلَا مَـاءُ الـحَيَاةِ بِبَـارِدِ[4]

ومن الثالث قولُهُ يمدح الخليفة الواثق بالله في قصيدة يهنئه فيها بالخلافة بعد وفاة أبيه المعتصم بالله: [الكامل]

---

(١) المصدر السابق ٢/ ٤٣٢.

(٢) المصدر السابق ١/ ٣٨٥.

(٣) المصدر السابق ٣/ ٣٤٧، وانظر شرح الأعلم ٢/ ٣٤٥، وفيهما: (الزُّمَّلُ): الضَّعِيف. (الشِّهْدَارَة): الصَّخَّاب لأصحابه. (الغُضُبَّةُ): الكثير الغضب. (الجَبَّاه): مستَقْبِلُ الناس بالمكروه والكلام الرَّديء. وانظر مثل هذا البيت في شرح التبريزي ١/ ٢٨٦، ٣/ ٣٥٠.

(٤) المصدر السابق ٤/ ٧٢، وانظر مثله في ١/ ٣٧٥، ٢/ ٧٣، ٤٣٦، ٣/ ٢١٨، ٤/ ٧١، ٧٢.

أَلْـوَىٰ إِذَا خَـاضَ الكَرِيهَـةَ لَمْ يَكُـنْ بِمُزَنَّـدٍ فِيهَـا وَلَا بِكَهَـامِ[1]

زاد أبو تمام الباء في البيت الأخير علىٰ خبر (يكون) المنفي المجزوم بـ (لم) في قوله (لم يكن بمزَنَّدٍ)، وقد وردت هذه الزيادة في أبيات أخرىٰ من شعره[2]، وهي زيادة جائزة عند النحاة لكنها قليلة، منها قول الشنفرىٰ: [الطويل]

وَإِنْ مُـدَّتِ الأَيْـدِي إِلَىٰ الـزَّادِ لَمْ أَكُـنْ بِـأَعْجَلِهِمْ، إِذْ أَجْشَـعُ القَـوْمِ أَعْجَـلُ[3]

ويجوز أن تكون (كان) ماضية منفية بـ(ما) خلافًا لابن عقيل الذي يُفْهم من كلامه أن جواز زيادة الباء في خبر (كان) المنفي مقيّد بالمضارع المنفي بـ (لم)[4]، وقد ورد ذلك في شعر أبي تمام، كقوله في مدح أبي الحُسين محمَّد بن الهيثم بن شُبَانَة: [الطويل]

بَلَوْنَـاهُ فِيهَـا مَاجِـدًا ذَا حَفِيظَـةٍ وَمَـا كَـانَ رَيْـبُ الـدَّهْرِ فِيْهَـا بِمَاجِـدِ[5]

وقد ينفي (كان) بـ (ما) مرَّتين في البيت الواحد فيزيد الباء في خبر إحداهما فقط، كقوله في مدح أبي عبد الله حفص بن عمر الأَزْدِي: [الطويل]

وَمَـا كُنْـتُ ذَا فَقْـرٍ إِلَىٰ صُـلْبِ مَالِـهِ وَمَـا كَـانَ حَفْـصٌ بِـالفَقِيرِ إِلَىٰ حَمْـدِي[6]

وزادَ الباءَ في خبر المبتدأ الموجَب مع (أنَّ) مرَّة واحدة، وذلك في قوله يعاتب يوسف بن محمَّد بن يوسف الثَّغْرِيّ: [الخفيف]

فَعَزَائِـي بِـأَنَّ عِرْضِـي مَصُـونٌ سَـائِغُ الـوِرْدِ والسَّـمَاحُ حَلِيفِـي[7]

---

(١) المصدر السابق ٣/ ٢٠٨، وانظر شرح الأعلم ١/ ١٦٩، وورد فيه: (الألْوَىٰ): الشديد. (المُزَنَّد): الضَّيِّقُ الخلق، القليل الخير. (الكَهَام): السَّيف الكَليل. وانظر مثل هذا البيت في شرح التبريزي ٢/ ٢٤، ٣/ ٢٠٨.

(٢) انظرالمصدر السابق ١/ ١٠٤، ٢/ ٢٤، ١٣٧، ٣/ ٢٦٤، ٤/ ٤٨، ١٣٢، ٣٨٠، ٥٤١. وانظر شرح الأعلم ٢/ ٣٤١.

(٣) البيت في ديوانه ٥٦، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٨٢، ٢/ ١٢٦، ٣/ ٦٠، والجنىٰ الداني ٥٤، وأوضح المسالك ١/ ٢٩٥، والمغني ٧٢٨، وشرح ابن عقيل ١/ ٣١٠، والخزانة ٣/ ٣٤٠، وشرح أبيات المغني ٧/ ١٨٩.

(٤) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٨٢، وأوضح المسالك ١/ ٢٩٤، وشرح ابن عقيل ١/ ٣١٠.

(٥) شرح التبريزي ٢/ ٧٢.

(٦) المصدر السابق ٢/ ١٢٥.

(٧) المصدر السابق ٤/ ٤٧٧.

أصله (عزائي أنَّ عِرْضِي مصون)، وقوله (عزائي) مبتدأ، والجملة الاسمية (بأنَّ عرضي مصون) خبر، والباء زائدة. ولا يجيز النحاة زيادة الباء في الخبر المثبت، خلافًا للأخفش الذي أجازه سماعًا، وجعل منه قوله تعالىٰ: ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ [يونس: ٢٧]، وأجابَ عنهُ جمهور النحاة بأن تعليق الجار والمجرور في قوله (بمثلها)، باستقرار محذوف أولىٰ من القول بزيادة الباء في الإيجاب، والتقدير: جزاء سيئة كائن أو مستقر بمثلها، لكنَّ أبا الفتح استحسن مذهب الأخفش وصحّحه، ثمَّ تعقَّبه بأن الآية تحتمل تأويلَيْنِ آخرَيْنِ: أحدهما المذكور قبل قليل، والآخر «أن تكون الباء في (بمثلها) متعلّقة بنفس الجزاء، ويكون (الجزاء) مرتفعًا بالابتداء، وخبره محذوف، كأنه قال: جزاء سيئةٍ بمثلها كائن أو واقع»[1]. ويحتمل بيت أبي تمام تأويلَيْ أبي الفتح، وبذلك يخرج من الحظر النحوي المذكور.

ب ـ زيادة الباء في المبتدأ:

أفاد سيبويه وغيره أنَّ الباء تزاد مع المبتدأ في لفظة (حَسْبُ)، وذكر ابن يعيش أنه لا يعلم مبتدأ أُدْخِلَ عليه حرفُ جر في الإيجاب غير هذا، ومن ذلك قولهم: بِحَسْبِكَ أن تفعلَ الخيرَ؛ أي حَسْبُكَ فِعْلُ الخير، فالجار والمجرور في موضع رفع بالابتداء[2]، ومن ذلك قول أبي تمام يمدح أبا العباس عبد الله بن طاهر: [الطويل]

بِحَسْبِكَ مِنْ نَيْلِ الْمَنَاقِبِ أَنْ تُرَىٰ ... عَلِيمًا بِأَنْ لَيْسَتْ تُنَالُ مَنَاقِبُهْ[3]

يريد (حَسْبُكَ) فزاد الباء، قال التبريزي: «ومنه قول الأول: [المتقارب]

بِحَسْبِكَ فِيْ الْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا ... بِأَنَّكَ فِيهِمْ غَنِيٌّ مُضِرّ[4]»

وورد ذلك في بيت آخر لأبي تمام من قصيدة هجا بها الشاعر عتبة بن أبي عاصم: [البسيط]

---

(١) سرّ صناعة الإعراب ١/ ١٠٤، وانظر معاني القرآن للأخفش ٣/ ٣٧٢، والمسائل العسكريات ٥٨-٥٩، وكشف المشكلات ١/ ١٤٠، ٥٣٥، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٦٧٢، وشرح الكافية ٤/ ٢٨٢، والجنىٰ الداني ٥٥، والمغني ١٤٩، ٥٨٩، والدر المصون ٦/ ١٨٤ ـ ١٨٥، وشرح الدماميني ١/ ٢٢٨، وهمع الهوامع ٢/ ١٢٩.

(٢) انظر الكتاب ١/ ٦٧-٦٨، ٢/ ٢٩٣، ٣/ ٢٦٨، والمسائل العسكريات ٥٨، وسرّ صناعة الإعراب ١/ ١٣٨، وشرح المفصّل ٨/ ٢٣، ١٣٩، والجنىٰ الداني ٥٣، والمغني ١٤٨-١٤٩.

(٣) شرح التبريزي ١/ ٢٣٢.

(٤) البيت للشاعر الجاهلي الأَشْعَر الرَّقَبَان الأَسَديّ في نوادر أبي زيد ٢٨٩، وتذكرة النّحاة ٤٤٤، واللسان (با، ضرر، مسخ)، وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٢٨٢، ٣/ ١٠٦، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٣٨، والإنصاف ١/ ١٧٠، وشرح المفصّل ٢/ ١١٥، ٨/ ٢٣، ١٣٩.

بِحَسْبِ عُتْبَةَ دَاءٌ قَدْ تَضَمَّنَهُ لَوْ كَانَ فِي أَسَدٍ كَمْ يَفْرِسِ الأَسَدُ؟![1]

وزاد الباءَ في المصدر المؤوّل الواقع مبتدأ، وذلك في قوله في مقطوعة غزلية: [الخفيف]

وَقَبِيحٌ بِأَنْ تُعَرِّضَ جِسْمِي مَا أَرَىٰ مِنْ مَصَارِعِ العُشَّاقِ[2]

يريد (تَعْرِيضُ جِسْمِي لِمَا أَرَىٰ... قبيحٌ)، فالمصدر المؤوّل هو المبتدأ؛ لأنه معرفة قال ابن هشام: «واعلم أنَّهم حَكموا لـ(أَنْ) و(أَنَّ) المقدَّرتين بمصدر معرَّف بحكم الضمير؛ لأنه لا يوصف كما أنَّ الضمير كذلك»[3]، و(قبيح) خبر مقدَّم، ولا يجوز أن يكون مبتدأ؛ لأنه نكرة خالية من مسوّغات الابتداء بها، والمعنىٰ يؤيّد ذلك؛ لأن القبح محكوم به فهو خبر، وقد نقل ابن هشام قُبَيْلَ نصِّه السابقِ اتفاقَ النحاة علىٰ أن الاسمين إذا اختلفا تعريفًا وتنكيرًا، وكان الأول منهما نكرة ليس له ما يسوّغ الابتداءُ به فهو خبر نحو (ذَهَبٌ خَاتِمُكَ) وإن كان له مسوِّغ فكذلك عند الجمهور، فزيادة الباء في بيت أبي تمام في المبتدأ في هذا الموضع مخالف لما عليه جمهور النحاة[4]، لكن يخفّف من هذه المخالفة أمران: أولهما أنَّ أبا عبيدة والأخفش خرَّجا قوله تعالىٰ: ﴿بِأَيِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ [القلم:٦]. علىٰ زيادة الباء في المبتدأ، والمعنىٰ: أيُّكم المفتون؟ وهذا التخريج هو أوّل وَجْهٍ من ثلاثة أوجه خرَّج عليها أبو البقاء الباء في الآية، وخُرِّج علىٰ هذه الزيادة أيضًا بعض ما سُمِعَ عن العرب من غير الشعر[5]، وثانيهما أنَّ زيادة الباء مع (أَنْ)؛ أي مع المصدر المؤول، أسهل من زيادتها مع غيره من الأسماء؛ لأن الإعراب مع (أن) لا يتبيّن بدخول الجار وخروجه[6]، وستأتي زيادة بيان في ذلك قريبًا.

ج ـ زيادة الباء في الفاعل:

يجوز عند النحاة زيادة الباء في الشعر والنثر في فاعل (كفىٰ) المتعدّية إلىٰ مفعول واحد، وتكون

---

(١) شرح التبريزي ٤/ ٣٤٢.

(٢) المصدر السابق ٤/ ٢٤١.

(٣) المغني ٥٩٠.

(٤) انظر سرّ صناعة الإعراب ١/ ١٣٨، وشرح المفصل ٨/ ٢٣، ١٣٩، والجنىٰ الداني ٥٣، والمغني ١٤٨، وشرح الدماميني ١/ ٢٢٨.

(٥) انظر مجاز القرآن ٢/ ٢٦٤، ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٥٤٧، وكشف المشكلات ٢/ ١٣٧٣، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٢٣٤، والجنىٰ الداني ٥٣، والمغني ١٤٨، والدر المصون ١٠/ ٤٠١.

(٦) انظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٢٢-٢٢٣.

بمعنىٰ (حَسْبُ)[1]، نحو قوله تعالىٰ: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: ٤٣، الإسراء:٩٦]. ومن ذلك قول أبي تمام في مطلع قصيدة مدح بها خالد بن يزيد الشَّيْبَانيّ: [الكامل]

طَلَلَ الجَمِيعِ لَقَدْ عَفَوْتَ حَمِيدَا ... وَكَفَىٰ عَلَىٰ رُزْئِي بِذَاكَ شَهِيدَا[2]

قال المرزوقي: «وموضع (بذاك) رفع بفعله كأنه قال: وكفىٰ ذاك، والباء دخلت للتوكيد، وينتصب (شهيدًا) علىٰ التمييز...».

ولا يجوز زيادة الباء في فاعل (كفىٰ) بمعنىٰ (وقىٰ) المتعدية إلىٰ مفعولين[3]، نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ﴾ [الأحزاب: ٢٥]. وقد وردت (كفىٰ) بنوعيها في بيتين متتاليين في شعر أبي تمام، زيدت الباء في فاعل (كفىٰ) في البيت الأول لأنها من النوع الأول، ولم تُزَدْ في فاعلها في البيت الثاني؛ لأنها من النوع الثاني علىٰ ما قرَّر النحاة، والبيتان مطلع قصيدة في مدح إسحاق بن إبراهيم، يقول: [الوافر]

كَفَانِي مِنْ حَوَادِثِ كُلِّ دَهْرٍ ... بِإِسْحَقَ بنِ إِبْرَاهِيمَ جَارَا

سَيَكْفِينِي الحَوَادِثَ مُصْعَبِيٌّ ... كَأَنَّ جَبِينَهُ قَمَرٌ أَنَارَا[4]

وزيادة الباء في الفاعل مع غير (كفىٰ) ضرورة[5]، أو قليلة، كقول امرئ القيس: [الطويل]

أَلَا هَلْ أَتَاهَا وَالحَوَادِثُ جَمَّةٌ ... بِأَنَّ امْرَأَ القَيْسِ بْنَ تَمْلِكَ بَيْقَرَا؟[6]

---

(١) انظر الكتاب ١/ ٣٨، ٤١، ٤/ ٢٢٥، والأصول في النحو ١/ ١٠١، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٤١-١٤٢، والأمالي الشجرية ١/ ٢٠١-٢٠٣، وشرح المفصل ٨/ ٢٤، والجنىٰ الداني ٤٩، والمغني ١٤٤-١٤٦، وشرح أبياته ٢/ ٣٤٥ وما بعدها.

(٢) شرح التبريزي ١/ ٤٠٥، وانظر شرح مشكلات ديوان أبي تمام ١٧١، والنِّظَام ٥/ ٣٧١، الذي نقل عن المرزوقي أنه قال: «والمعنىٰ: دَرَسْتَ أيُّها الطَّلَلُ وأنتَ محمودٌ؛ لأنَّكَ من أجلِ من فارقَكَ حقيقٌ بالدُّروسِ».

(٣) انظر المغني ١٤٥، وشرح أبياته ٢/ ٣٤٦، ٣٤٨.

(٤) شرح التبريزي ٢/ ٢١٩، وانظر بيتًا مثل البيت الأوّل في ٢/ ١٩٩.

(٥) هي ضرورة في ضرائر الشعر ٦٣-٦٤، والجنىٰ الداني ٥٠، والخزانة ٩/ ٥٢٤، وهي قليلة في التخمير ٤/ ١٩، وشرح الكافية ٤/ ٢٨٣، والخزانة ٩/ ٥٢٤.

(٦) البيت في زيادات ديوانه ٣٩٢، والخصائص ١/ ٣٣٥، والإنصاف ١/ ١٧١، وشرح المفصل ٨/ ٢٣، وضرائر الشعر ٦٣، والجنىٰ الداني ٥٠، وشرح أبيات المفصل ٢/ ١٠٢٥، والخزانة ٩/ ٥٢٤، وفي الأخيرَيْنِ: أن (تَمْلِكَ) أمُّ امرئ القيس. و(بَيْقَرَ) الرَّجُلُ: أَقَامَ بِالحَضَرِ وترك قومَه بالبادية.

أدخل الباء علىٰ (أنَّ) الواقعة مع معموليها في تأويل مصدر مرفوع علىٰ أنه فاعل (أتىٰ)، ونظيره قول أبي تمام في مدح أبي الـمُسْتَهِلّ محمَّد بن شقيق الطائي: [الطويل]

لِـيَهْنِ امْـرَأً أَثْنَـىٰ عَلَيْـكَ بِأَنَّـهُ يَقُـولُ وَإِنْ أَرْبَـىٰ فَـلَا يَتَقَـوَّلُ[1]

ويدلّ علىٰ أنَّ المصدر المؤوّل من قوله (بأنَّه يقولُ) في محل رفع فاعل للفعل (ليَهْنِ) قولُ الأعلم في شرحه: «فَمَنْ مَدَحَكَ وأَطْنَبَ في وَصْفِك... فهو صادقٌ غيرُ متقوِّلٍ كاذبٍ، فَلْيَهْنِهِ قولُهُ الصادقُ المصيبُ». وذهب الفرَّاء إلىٰ أن دخول الباء الزائدة علىٰ (أن) - أي على المصدر المؤوّل - أسهلُ من دخولها علىٰ المصدر الصريح وما أ شبهه؛ لأن (أَنْ) تُضْمَرُ الخوافضُ معها كثيرًا، فاحتملتْ دخولَ الخافض وخروجَه؛ لأنَّ الإعرابَ لا يتبيّن فيها، وقلَّ في المصادر لِتَبَيُّنِ الرفع والخفض فيها، وهذا تعليل حَسَنٌ جدًّا. وأفاد التبريزي أنَّ الشعراء تجترئ علىٰ زيادة الباء مع (أن) وغيرها، إلَّا أنَّها مع غير (أن) أقلُّ[2].

أمَّا المصدر المؤوَّل في قول أبي تمام في رثاء هاشم بن عبد الله الـخُزَاعي: [الطويل]

تَبَـيَّنُ في إِشْـرَاقِهِ وَهْـوَ نَـائِمٌ بِـأَنَّ النَّـدَىٰ فِـي رُوحِـهِ غَـيْرُ نَـائِمِ[3]

ففي محل نصب مفعول به للفعل المضارع (تَبَيَّنُ) علىٰ رواية التبريزي، وفي محلِّ رفع فاعل للفعل الماضي (تَبَيَّنَ) علىٰ رواية الصُّولي وعطيَّة والخيَّاط، والرواية الأخيرة أرجح؛ لأنَّ الأبيات السابقة لهذا البيت تَصِف مآثرَ الـمَرْثِيّ بصيغةِ الأفعال الماضية.

إن الصَّفَحات القريبة السابقة تشير بوضوح إلىٰ أنَّ أبا تمام كان يتسمَّحُ في زيادة الباء مع (أَنْ) و(أَنَّ)؛ أي مع المصدر المؤوَّل-في المواضع التي لا يُجيز فيها النحاة الزيادة، واستساغته لذلك جعلته يزيد الباء مع (أَنْ) في الخبر الموجَب، وفي المبتدأ، وفي الفاعل، وهذا وإن كان قليلًا أو نادرًا، إلَّا أنَّه مسموع عن العرب، نحو بيت امرئ القيس السابق، ولا يُستبعد أن يكون أبو تمام قد اطّلع علىٰ ما قاله الفرّاء واختار مذهبه فاستسهل هذه الزيادة مع (أَنْ)، أو أنَّه اهتدىٰ إلىٰ ذلك بسليقته اللغوية

(١) شرح التبريزي ٣/ ٧٤، وانظر شرح الأعلم ١/ ٢٤٢.
(٢) انظر معاني القرآن ٢/ ٢٢٢-٢٢٣، وشرح ديوان أبي تمام للتبريزي ٤/ ١٨٨.
(٣) شرح التبريزي ٤/ ١٣٢، وانظر شرح الصولي ٣/ ٣٥٠، وشرح عطيَّة ٣٧٤، وشرح الخيَّاط ٣٨٥.

المتميّزة، المصقولة ببلاغة القرآن الكريم، والمشفوعة بأرقىٰ ما تلفّظت به العرب من شعر ونثر في عصر الاحتجاج.

د ـ زيادة الباء في المفعول:

إذا كانت زيادة الباء في المرفوع قليلة، فإن زيادتها في المنصوب كثيرة، ومعظمُ زيادة الباء مع الفَضْلَةِ في المفعول. وقد عَلِمَ أبو تمام لتبحُّره في رواية أشعار العرب، واستقرائه للغتها ـ عَلِمَ أنَّ زيادة الباء مع المفعول به بخاصة كثيرةٌ، فاستساغ هذه الزيادة، وأَكثرَ منها في شعره حتىٰ صارت ظاهرة بارزة فيهِ، وأفاد النحاة أنَّ زيادة الباء في المفعول مع كثرتها غير مقيسة، فزيادتها قياسًا تقع مع مفعولات أفعال محدَّدة كما سيأتي، وخُرِّجت آيات قرآنية كثيرة علىٰ زيادة الباء مع المفعول، منها قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، وقوله: ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ﴾ [مريم: ٢٥]. وقوله: ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ﴾ [الحج: ٢٥]. ذكر الفرَّاء في أثناء حديثه عن زيادة الباء في الآية الأخيرة أنَّ زيادة الباء مع المصدر المؤوّل أسهل من زيادتها مع غيره، وعلّل ذلك تعليلًا حسنًا[1] سبقت الإشارة إليه، في آخر المطلب السابق، ويمكن أن يُتَّخذ كلام الفراء قاعدة يُبْنَىٰ عليها ما ورد من ذلك في أبيات كثيرة في شعر أبي تمام، الذي زاد الباءَ قبل (أَنَّ) و(أَنْ) مع مفعولات أفعال مختلفة منها ما يتعدَّىٰ لمفعولين، ومنها ما يتعدَّىٰ لمفعول واحد، وسأكتفي بذكر مثال واحد، مع (أَنَّ) وآخر مع (أَنْ) ـ إن وجد ـ لكلِّ فعل زيدت الباء في مفعوله معهما إلَّا إذا دعت الحاجة إلىٰ أكثر من مثال.

وأبدأ بالفعل (عَلِمَ) مع (بأنَّ)وهو أكثر هذه الأفعال ورودًا في شعره، كقوله في مدح الأَفْشِين قائدِ جيشِ المعتصم بالله: [الكامل]

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٢٢-٢٢٣، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٣٧، وكشف المشكلات ١/ ٣٤٢، ٢/ ٩٢١، ١٤١٢، ١٤٤٢، والإنصاف١/ ٢٨٣، والتخمير ٤/ ١٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٥٣، وشرح الكافية ٤/ ٢٣٥، ٢٨٢، والجنىٰ الداني ٥١، والمغني ١٤٧.

هَيْهَــاتَ لَمْ يَعْلَــمْ بِأَنَّــكَ لَــوْ ثَــوَىٰ بِالصِّــينِ لَمْ تَبْعُــدْ عَلَيْــكَ الصِّــينُ(١)

وزيادة الباء في مفعول (عَلِمَ) مع (أَنَّ) وردت في التنزيل الحكيم، في قوله تعالىٰ: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾ [العلق: ١٤]. وقد نصَّ الزجَّاج علىٰ هذه الزيادة مستدلًّا بقوله تعالىٰ: ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ﴾ [النور: ٢٥]، ويرىٰ الرَّضيّ أنَّ الباء تُزاد في مفعول (علم) قياسًا، ثم إنَّ النفي قبل الفعل في بيت أبي تمام زاد من استساغة إدخال الباء وقبولِهِ.(٢)

وقد يجيء ذلك مع أحد مشتقَّات هذا الفعل العامل عمل فعله، كاسم الفاعل (عَالِم)، نحو قول أبي تمام في مدح أبي سعيد محمَّد بن يوسف الثَّغْرِيّ: [الطويل]

رَكُــوبٌ لِأَثْبَــاجِ الــمَتَالِف عَــالِمٌ بِــأَنَّ الــمَعَالِي دُونَهُــنَّ الــمَهَالِكُ (٣)

ومن ذلك بيت استعملَ فيه أبو تمام تركيبًا دارجًا علىٰ ألسنة الناس اليوم، ولا أعرف أحدًا سبق أبا تمام إليه، هذا التركيب هو (عِلمًا بأنِّي)، جاء ذلك في قوله في قصيدة في باب الفخر: [البسيط]

مُقَصِّــرٌ خَطَــرَاتِ الهَــمِّ فِــي بَــدَنِي عِلْــمًا بِــأَنِّي مَــا قَصَّــرْتُ فِي الطَّلَــبِ(٤)

وزيدت الباء أيضًا في مفعول (عَلِمَ) مع (أَنْ) المخففة من (أَنَّ)، كقولِهِ في مدح دينار بن عبد الله: [الطويل]

وَقَــدْ عَلِــمَ الــحَزْمُ الَّــذِي أَنْــتَ رَبُّــهُ بِأَنْ لَا يَعِي العَظْمُ الَّذِي أَنْتَ هَائِضُ(٥)

وقد وقع نظير هذا أيضًا مع الأسماء المشتقة من مصدر هذا الفعل، كقولِهِ في مقطوعة غزلية: [الخفيف]

---

(١) شرح التبريزي ٣/ ٣٢١، والضمير في (يَعْلَم) يعود علىٰ (بَابَك الخُرَّمي)، الذي أَسَرَهُ الأَفْشِين. وانظر مثل هذه الزيادة في ١/ ٢١٠، ٢/ ١٧١، ٢٠٦، ٢٠٩، ٣٠٠، ٤٤٧، ٣/ ٢٨، ٣٤٠، ٤٥٦، ٤٥٩، ٤٨٦.

(٢) انظر إعراب القرآن المنسوب إلىٰ الزجاج ٢/ ٦٧٢، والمسائل العسكريّات ١٠١-١٠٢، وشرح ديوان أبي تمام للتبريزي ١/ ٣٩٦، وشرح الكافية ٤/ ٢٨٢.

(٣) شرح التبريزي٢/ ٤٦٠وانظر شرح الأعلم ١/ ٤٣٨، والنِّظَام ١٢/ ٤٢٧، وفيها: (الأَثْبَاج): أوساط الظهور. (المَتَالف): الأهوال وشدائد الأمور...

(٤) شرح التبريزي١/ ٥٤٩.

(٥) المصدر السابق ٢/ ٢٩٩، وانظر شرح الأعلم ١/ ٢٠٤، وجاء فيه: «(وَعَىٰ العَظْمُ): إذا انجبر، (الهَائِضُ): الكَاسِر للشيء بعد أن جُبِرَ، وهو أشد الكسر».

لَمْ أَزَلْ عَالِمًا بِأَنْ لَيْسَ خَلْقٌ دَامَ حُلْوًا إِلَّا وَسَوْفَ يُذَاقُ![1]

وزاد أبو تمام الباء في مفعول (ظنَّ) مع (أَنَّ) و(أَنْ) المخففة منها، ومن الأول قوله يرثي قَحْطَبَة ابن حُمَيد: [البسيط]

حَنَّ إِلَىٰ المَوْتِ حَتَّىٰ ظَنَّ جَاهِلُهُ بِأَنَّهُ حَنَّ مُشْتَاقًا إِلَىٰ وَطَنِ[2]

ومن الثاني قوله يمدح أحمد بن أبي دُوَاد ويعتذر إليه، ويذكر حال حُسَّادِهِ وأعدائه بعد أن رضي الممدوح عنه: [الكامل]:

لَمَّا أَظَلَّتْنِي غَمَامُكَ أَصْبَحَتْ تِلْكَ الشُّهُودُ عَلَيَّ وَهْيَ شُهُودِي

مِنْ بَعْدِ أَنْ ظَنُّوا بِأَنْ سَيَكُونُ لِي يَوْمٌ بِبَغْيِهِمِ كَيَوْمِ عَبِيدِ[3]

نقل ابن المستوفي عن أبي العلاء قوله: «يُقال: ظَنَّ أَنْ يكون، وظَنَّ بِأَنْ سيكونُ، وحَذْفُ الباءِ أكثر»، وذكر التبريزي أنَّ الشعراء تجترئ علىٰ زيادة الباء مع (أن) أكثر من زيادتها مع غيرها[4].

ووقعت هذه الزيادة أيضًا مع (الظَّنّ) مصدرِ الفعلِ (ظَنَّ) في قول أبي تمام يهجو عَيَّاش بن لَهِيعَة الحَضرَمِيّ بعد موته: [الكامل]

وَأَرَىٰ نَكِيرًا صَدَّ عَنْكَ وَمُنْكَرًا ظَنًّا بِأَنَّكَ مُنْكَرٌ وَنَكِيرُ[5]

(أَنَّ) مع معمولَيْهَا سدَّت مسدَّ مفعولي (ظَنًّا).

وذَكَرَ ابنُ مالك وابنُ هشام أنَّ زيادة الباء في مفعول ما يتعدَّىٰ إلىٰ مفعولين قليل، واستشهدا عليها بقول حسان بن ثابت: [الكامل]

---

(١) شرح التبريزي ٤/ ٤٠٥، وانظر مثله لكنْ في المصدر في ١/ ٢٣٢ (عِلْمًا بأَنْ).

(٢) المصدر السابق ٤/ ١٤٠، وانظر مثله في ٣/ ٢١٤.

(٣) شرح التبريزي ١/ ٣٩٦، وانظر شرح الأعلم ١/ ٤٢، والنِّظَام ٥/ ٣٥٥، وأفاد الأعلم أنَّ قوله: (كَيَوْمِ عَبِيد) يعني كيومِ لقاءِ الشاعر عَبيد بن الأَبْرص النعمانَ بنَ المُنْذِرحين وافقه في يوم بؤسه فقتله.

(٤) انظرشرح التبريزي ٣/ ١٥٥، ٤/ ١٨٨.

(٥) المصدر السابق ٤/ ٣٦٠.

تَبَلَــتْ فُــؤَادَكَ فِــي الــمَنَامِ خَرِيــدَةٌ تَسْــقِي الضَّــجِيعَ بِبَــارِدٍ بَسَّــامِ[1]

ونقل الدماميني عن الرَّضيّ في شرح الكافية أنَّ الباء تُزاد في مفعول (سَقَىٰ) قياسًا، وليس ذلك في شرح الكافية المطبوع، وردّه البغدادي[2]، وورَدَ نظيرُ بيتِ حسان في شعر أبي تمام لكن مع (أَسْقَىٰ) المزيدة بالألف، وذلك في قوله يتذكر دمشق، ويدعو لها ولأهلها بالسُّقْيَا بعد تعذّر الرزق عليه بمصر: [الطويل]

فَجَــادَ دِمَشْــقًا كُلَّهَــا جُــودَ أَهْلِهَــا بِــأَنْفُسِــهِمْ عِنْــدَ الكَرِيهَــةِ وَالبَــذْلِ

سَــقَاهُمْ كَــمَا أَسْــقَاهُمُ فِي لَظَــىٰ الــوَغَىٰ بِبِــيضٍ صَــفِيحِ الهِنْــدِ والسُّــمُرِ الــذُّبْلِ[3]

و(أَسْقىٰ) مثل (سَقَىٰ) يَتَعَدَّىٰ لمفعولين، وكلاهما ورد متعدّيًا إلىٰ مفعولين في القرآن الكريم، قال تعالىٰ: ﴿وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا﴾ [الإنسان: ٢١]، وقال في آية أخرىٰ: ﴿وَأَسْقَيْنَاكُمْ مَّاءً فُرَاتًا﴾ [المرسلات:٢٧]، وفي اللسان: «وسَقَاهُ اللهُ الغيثَ، وأَسْقَاهُ»[4].

وزاد أبو تمام الباء في مفعول (يَخَال) بمعنىٰ (يَظُنُّ)، ورد ذلك في قوله في مدح أبي الحسن عليِّ بن مُرٍّ: [البسيط]

فَتًــى تَــرِيشُ جَنَــاحَ الجُــودِ رَاحَتُــهُ حَتَّــىٰ يَخَــالَ بِــأَنَّ البُخْــلَ لَمْ يَكُــنِ[5]

أما إدخال الباء الزائدة علىٰ (أَنْ) في مفعول الفعل المتعدي لمفعول واحد فكقولِهِ يمدح محمَّد بن عبد الملك الزَّيَّات: [الكامل]

هَيْهَــاتَ يَــأْبَىٰ أَنْ يَضِــلَّ بِيَ السُّــرَىٰ فِــي بَلْــدَةٍ وَسَــنَاكَ فِيهَــا كَــوْكَبِي

وَلَقَــدْ خَشِــيْتُ بِــأَنْ تَكُــونَ غَنِيمَتِــي حَــرَّ الزَّمَــانِ بِهَــا وَبَــرْدَ الــمَطْلَبِ[6]

---

(١) البيت في ديوانه ١/ ٢٩، وروايته: (تَشْفِي الضَّجِيعَ)، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٥٤، والجنىٰ الداني ٥١، والمغني ١٤٨، وهمع الهوامع ٣/ ١٥، وشرح أبيات المغني ٢/ ٣٧٣.

(٢) انظر شرح الكافية ٤/ ٢٨٢، وشرح الدَّماميني ١/ ٢٢٧، وشرح أبيات المغني ٢/ ٣٧٤، وحاشية الأمير ١/ ١٠١.

(٣) شرح التبريزي ٤/ ٥٢١. (بيض صفيح الهند): السيوف و(السُّمُر الذُّبْل): الرِّماح. ورواية الأعلم ٢/ ٢٣٨: (سَقَاهُمْ فَمَا أَسْقَاهُمُ فِي لَظَىٰ الوَغَىٰ لِبِيضٍ صَفِيحِ...) فلا شاهد فيه.

(٤) اللسان (سقىٰ).

(٥) شرح التبريزي ٣/ ٣٣٩، وانظر شرح إيليا الحاوي ٦١٥، وفيه: «(تَرِيشُ): تَكْسُو بِالرِّيش».

(٦) شرح التبريزي ١/ ١٦٢، وانظر شرح الخيَّاط ٣٥. (بها): أي بالبلدة، يعني سُرَّ من رأىٰ.

وذكر الشارح محيي الدين الخيَّاط أن هناك من أنكر علىٰ أبي تمام زيادة الباء في مفعول (خَشِي) المسبوك، وذكر أنَّ الزائد هنا عَربيٌّ قُحٌّ دَرَجَ عليهِ مشاهيرُ الشُّعراءِ والكُتَّابِ، وقال: «هذا البيت كقول عنترة في معلّقته: [الكامل]

وَلَقَدْ خَشِيْتُ بِأَنْ أَمُوتَ وَلَمْ تَدُرْ ... لِلْحَرْبِ دَائِرَةٌ عَلَىٰ ابْنَيْ ضَمْضَمِ[1]»

قال أبو بكر ابن الأنباري معقّبًا في المصدر الثاني من مصادر التخريج: «والباء موضعها نصب بـ (خَشِيْتُ)، وهي مؤكِّدة للكلام؛ لأنَّ سقوطها لا يُخِلُّ بالمعنىٰ، ألا ترىٰ أنَّكَ لو قلت: (ولقد خشيتُ أن أموت) كان سائغًا حسنًا؟!».

ويطول البحث بذكر أمثلة أخرىٰ لهذا الضرب من الزيادة[2]. أما إدخال الباء الزائدة علىٰ (أَنَّ) في مفعول الفعل المتعدي لمفعول واحد فكقوله يمدح أبا المغيث موسىٰ بن إبراهيم الرافِقيّ: [الكامل]

مَا لِلْخُطُوبِ طَغَتْ عَلَيَّ كَأَنَّهَا ... جَهِلَتْ بِأَنَّ نَدَاكَ بِالمِرْصَادِ؟![3]

وذكر الرَّضيّ أن الباء تُزاد قياسًا في مفعول (جَهِلَ)[4].

أمَّا زيادة الباء في المفعول مع غير (أَنَّ) و(أَنْ) فأقلُّ بكثير مما سبق في شعر أبي تمام؛ إذ لم ترد مع الفعل المتعدّي لمفعولين إلَّا مرَّة واحدة، ورد ذلك في قوله يصف خَيْبَةَ حُسَّاده الذين أرادوا أن يوقِعوا بينه وبين ممدوحِهِ أحمد بن أبي دُوَاد: [الكامل]

أُمْنِيَّةٌ مَاصَادَفُوا شَيْطَانَهَا ... فِيهَا بِعِفْرِيتٍ وَلَا بِمَرِيدِ[5]

والنفي قبل الفعل سهّل زيادة الباء، قال التبريزي: «يُقال: ما صادفتهُ حاضرًا، وما صادفتُهُ بحاضر، فيدخلون الباء إذا كان في أوّل الكلام نفيٌ، أو شيءٌ يُشابِهُ النفي».

---

(١) البيت في ديوانه ٢٢١، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٣٦٣، وشرح القصائد التسع المشهورات ٢/ ٥٣٥، والخزانة ١/ ١٢٩، وفي المصدرين الثاني والثالث أَنَّ ابنَي ضَمْضَمٍ هما هَرِمٌ وحُصَينٌ المُرِّيَّان. و(الدائرة): الموت أو القتل.

(٢) انظر شرح التبريزي ٢/ ٢٩٧، (أَرَادَتْ بِأَنْ)، ٣٣٧ (حَاوَلْتَ ... بِأَنْ)، ٣٣٩ (أَرَدْتِ... بِأَنْ)، ٤/ ٤٢٠ (يُحِبُّ بِأَنْ).

(٣) المصدر السابق ٢/ ١٣٠.

(٤) انظر شرح الكافية ٤/ ٢٨٢.

(٥) شرح التبريزي ١/ ٣٩٦، وانظر هبة الأيّام ٢٤٠ (تعليق الناشر في الهامش).

أما زيادة الباءِ مع الأفعال المتعدية لمفعول واحد فكذلك أقل مما سبق بكثير[1]، منها قوله في مدح أبي الحسين محمَّد بن الهيثم بن شُبانة: [الطويل]

وَأَرْوَعَ لَا يُلْقِي الْمَقَالِدَ لِامْرِئٍ ... فَكُلُّ امْرِيٍ يُلْقِي لَهُ بِالْمَقَالِدِ[2]

كرَّر أبو تمام الفعل (أَلْقَىٰ) في البيت مرتين، عدَّاه إلىٰ مفعول بنفسه مرَّة، وبالباء مرَّة، وقد ورد كذلك في القرآن الكريم، قال تعالىٰ: ﴿ فَأَلْقَىٰ مُوسَىٰ عَصَاهُ ﴾ [الشعراء: ٤٥]، وقال: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، وقد أثبت اللغويون الوجهين لهذا الفعل[3]، أمَّا النحاة فاختلفوا إلىٰ ثلاثة مذاهب: الأول أن الباء زائدة؛ لأن الفعل (أَلْقَىٰ) يتعدىٰ بنفسه، وهو رأي الجمهور، والثاني أن الفعل (أَلْقَىٰ) ضُمِّن معنىٰ (أَفْضَىٰ)، يُقال: أَفْضَيْتُ بِجَنْبِي إلىٰ الأرضِ؛ أي طَرَحْتُهُ علىٰ الأرضِ. ذكره أبو حيَّان واختاره، والثالث أنَّ (أَلْقَىٰ) يتعدَّىٰ بالباء أصلًا من غير تضمين، فهي ليست زائدة بل متعلِّقة بالفعل، كَمَرَرْتُ بزيدٍ، وعَزَاهُ أبو حيَّان إلىٰ المبرّد[4]، وهو موافق لمذهب أهل اللغة؛ أي يجيء هذا الفعل لازمًا ومتعدّيًا إلىٰ مفعوله بنفسه، وهذا أقلُّها تكلُّفًا، والسماع يؤيّده[5]، وذُكِرَ وجهٌ آخر للآية وهو أنَّ الباء متعلقة بالفعل، والمفعول محذوف تقديره: ولا تلقوا أنفسكم بأيديكم، وهذا الوجه غير مناسب لتخريج بيت أبي تمام عليه.

ويدخل في هذا الباب أيضًا قول أبي تمام في مطلع قصيدة يرثي أبا نصر محمَّد بن حُميد: [الطويل]

أَصَمَّ بِكَ النَّاعِي وَإِنْ كَانَ أَسْمَعَا ... وَأَصْبَحَ مَغْنَىٰ الْجُودِ بَعْدَكَ بَلْقَعَا[6]

يريد (أصمَّكَ النَّاعي)، يَقْصِدُ نَفْسَهُ علىٰ التَّجريد، فزاد الباء في المفعول، ويؤكّد ما ذهبتُ إليه قولُ الأعلم في تفسيره: «يقول: لَـمَّا سَمِعَ نَاعِيَ محمَّدِ بنِ حُمَيْدٍ أَصَمَّهُ لِكَرَاهَةِ سَمْعِهِ»، وقد سلف بيانُ هذا،

---

(١) انظر شرح التبريزي ٢/ ٧١. (يُلقي... بالمقالد)، ٤/ ٩٩ (أَصَمَّ بِكَ)، ١٩٠ (نَأَىٰ... بالذي)، ٢٤٤ (تدريب ما)، ٣٨١، (يُلْقِي بوجهٍ)، ٣٨٤ (يَغْتَال بذلك). وانظر بدر التمام ١/ ٥٤، وهمزيات أبي تمام ٣٨ (رَجَوْتُ بحاجةٍ).

(٢) شرح التبريزي ٢/ ٧١.

(٣) انظر مادة (لقىٰ) في الصحاح واللسان والتاج.

(٤) انظر الخصائص ٢/ ٢٨٢، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٣٦، والمفصّل ٢٧٦، ٢٨٥، والإنصاف ١/ ٢٨٣، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ١٥٩، وشرح المفصَّل ٧/ ١٤٨، ٨/ ٢٥، وشرح الكافية ٤/ ١٣٧، والجنىٰ الداني ٥١-٥٢، والبحر المحيط ٢/ ٥٩، وأوضح المسالك ٣/ ٣٨، والمغني ١٤٧، وهمع الهوامع ٣/ ١٥.

(٥) انظر البحر المحيط ٢/ ٧٩، والدرّ المصون ٢/ ٣١٠.

(٦) شرح التبريزي ٤/ ٩٩، وانظر شرح الأعلم ٢/ ٣١٨.

والردُّ علىٰ زعم الدكتور شعبان صلاح الذي خرَّجّه علىٰ حذف مفعول (أَصمّ)[1].

أما ما ذهب إليه صاحب (بدر التَّمام) في قول أبي تمام في مقدّمة قصيدة مدح بها محمَّد بن عبد الملك الزَّيَّات: [البسيط]

أَلْوَىٰ بِصَبْرِكَ إِخْلَاقُ اللِّوَىٰ وَهَفَا ... بِلُبِّكَ لَمَّا أَقْفَرَ اللَّبَبُ[2]

من أنَّ الباء في (بِصَبْرِكَ) زائدة فمردود؛ لأن (أَلْوَىٰ) يتعدَّىٰ إلىٰ مفعوله بالباء باتّفاق أهل اللغة[3]. يُقال: أَلْوَىٰ بالشيء: إذا ذَهَبَ به، فلا وجه لادّعاء الزيادة.

وقد يزيد أبو تمام الباء في مفعول الاسم المشتق العامل عمل فعله، كقوله في مدح أبي سعيد محمَّد ابن يوسف الثَّغْرِيّ وقد غابَ عنه: [الطويل]

لَعَمْرُ النَّوىٰ لَازِلْتُ بَعْدَ مُحَمَّدٍ ... مُسِحًّا عَلَيْهِ بِالدُّمُوعِ السَّوَاجِمِ[4]

الأصل أن يقول (مُسِحًّا عليه الدموعَ) فزاد الباء في مفعول اسم الفاعل (مُسِحّ)، والفعلُ (سَحَّ) الثلاثيُّ في المعاجم لازمٌ ومتعدٍّ. قال الجوهري: «سَحَحْتُ الماءَ وَغَيْرَهُ أَسُحُّهُ سَحًّا، إذَا صَبَبْتَهُ... وسَحَّ الماءُ... أَيْ سَالَ مِنْ فَوْق، وكذلك المَطَرُ والدَّمْعُ»[5]، وإذا كان الفعل الثلاثيّ لازمًا ومتعدَّيًا كهذا، فإنَّ همزة (أَفْعَلَ) تَنْقُل اللازم منهما إلىٰ التعدية[6]، فكان حقّه أن يعدّي (مُسِحًّا) بنفسه إلىٰ مفعوله (الدموع) من دون الباء، لأنه يعمل عمل فعله المتعدي (أَسَحَّ)، ولعلّه ضمَّن (أَسَحَّ) معنىٰ فعله الثلاثي اللازم (سَحَّ)، وأراد بنقله إلىٰ باب (أَفْعَلَ) المبالغةَ وتقويةَ المعنىٰ فقط، بدليل قول الأعلم: «ومعنىٰ (مُسِحًّا) كثيرُ السَّحِّ، وهو الصَّبُّ»، والفعل المزيد المتعدّي قد يُضَمَّنُ معنىٰ فِعْلٍ ثلاثيٍّ لازمٍ من غير لفظه ويُعامَلُ مُعَاملةَ ذلكَ اللازمِ لفظًا ومعنًى وتعدِيةً[7]، فأَنْ يكونَ ذلك اللازم

---

(١) انظر هذا البحث ٨٣-٨٤.

(٢) شرح التبريزي ١/ ٢٣٩، وانظر شرح الأعلم ١/ ٣٥٨، وبدر التمام ١/ ١٣١، وورد في شرح الأعلم: (اللِّوىٰ): ما اَلْتَوَىٰ مِنَ الرَّمل. (اللَّبَبُ): مُسْتَرِقُّ الرَّمل. (هَفَا بِلُبِّك): ذهب بعقلك.

(٣) انظرمادة (لوىٰ) في الصحاح واللسان والقاموس والتاج. وهو كذلك في شَرْحَيِ الأعلم والتبريزي.

(٤) شرح التبريزي ٣/ ٢٢٠، وانظر شرح الأعلم ٢/ ٢٢٤.

(٥) الصحاح (سحح).

(٦) انظر شرح الشافية ١/ ٨٧.

(٧) انظر المغني ٦٧٦، وقد خرَّجَ قوله تعالىٰ: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾ [النور:٦٣]، علىٰ تضمين (خَالَفَ) ـ وهو فعل مزيد بحرف ـ معنىٰ (خَرَجَ) وهو ثلاثي مجرّد لازم.

من لفظه من باب أولىٰ، وذكر التبريزي أنَّه يُروَىٰ (مُشِيحًا) بدل (مُسِحًّا)، قال: «(والـمُشِيحُ): الجادُّ»؛ أي الجادُّ الـمُوَاظِبُ علىٰ عمله، وهذا لا يحتاج إلىٰ تأويلٍ؛ لأنَّ (أَشَاحَ) فعلٌ لازم.

وزاد أبو تمام الباء في مفعول (اسم الفعل) في قوله يُعزّي نوح بن عمرو بن نوح بن حُوَيّ بابنه: [الطويل]

عَلَيْكَ بِثَوبِ الصَّبْرِ إِذْ فِيهِ مَلْبَسٌ ... فَإِنَّ ابْنَكَ الـمَحْمُودَ بَعْدَ ابْنِكَ الصَّبْرُ[1]

يريد (عليكَ ثوبَ الصبر)؛ لأنَّ (عَلَيْكَ) اسمُ فعلِ أمر بمعنىٰ (الْزَمْ)، و(ثوبَ) مفعولُه، فزاد الباء، قال الرَّضيّ: «وأسماء الأفعال حُكمها في التعدّي واللزوم حُكْمُ الأفعالِ التي هي بمعناها، إلَّا أنَّ الباء تُزاد في مفعولها كثيرًا، نحو: عليكَ بِهِ، لِضَعْفها في العمل، فتعمل بحرفٍ عادته إيصالُ اللازم إلىٰ المفعول»[2]، ويحتمل ألَّا تكونَ زائدة إذا فُسِّر (عَلَيْكَ) بـ(اِلْصَقْ)، أو (اسْتَمْسِكْ)، قال ابن هشام: «(وعليكه) بمعنىٰ الْزَمْهُ... ويُقال أيضًا: (عَلَيْكَ بِهِ)، فقيل: الباء زائدة، وقيل: اسمٌ لـ (الْصَقْ) دونَ (الْزَمْ)»[3]، وقال الكفوي: «وإذا استُعملتْ متعديّة بالباء... يكون المعنىٰ الاستمساك»[4]، وتخريج بيت أبي تمام علىٰ الثاني (الْصَقْ)، والثالث (اسْتَمْسِكْ) أسهلُ نحويًّا لقول المرادي: «والمختار أنَّ ما أمكن تخريجهُ علىٰ غير الزيادة، لا يُحكَمُ عليه بالزيادة»[5]، ومعنىٰ (الْصَقْ) أنسبُ لبيت أبي تمام؛ لأنَّ فيه زيادةَ مبالغةٍ في الحثِّ علىٰ التمسّك بالصبر.

وزاد الباءَ في المفعول المطلق[6] أيضًا، نحو قوله في مطلع مقطوعة في باب الغزل: [البسيط]

صَبَرْتُ عَنْكَ بِصَبْرٍ غَيْرِ مَغْلُوبِ ... وَدَمْعِ عَينٍ عَلَىٰ الـخَدَّيْنِ مَسْكُوبِ[7]

يريد (صبرتُ عنكَ صبرًا)، فزاد الباء، وهذا نادر، ويحتمل وجهًا آخر، قال ابن المستوفي: «إن

---

(١) شرح التبريزي ٤/ ٨٧ .

(٢) شرح الكافية ٣/ ٨٨. وانظر معجم أسماء الأفعال في اللغة العربية ٩٦-٩٩.

(٣) شرح شذور الذهب ٤٠١.

(٤) الكليات ٣/ ٢٣٦، وهذا يخالف ما قرره في موضعين آخرين حكمَ فيهما بزيادة الباء في مفعول اسم الفعل (عَلَيْكَ). انظر الكليات ١/ ١٢٨، ٤/ ١٩٩.

(٥) الجنىٰ الداني ٥٢.

(٦) انظرشرح التبريزي ٤/ ١٥١ (ب ٥)، ١٥٧ (ب١)، وزياداته ٤/ ٦٤٢ (ب٦).

(٧) المصدر السابق ٤/ ١٥٧، وانظر النِّظَام ٣/ ١٨٥.

جعلت الباء زائدة ـ وليس بِحَسَنٍ ـ كان موضعها نصبًا علىٰ المصدر، وإن لم تجعلها زائدة كان موضعها نصبًا علىٰ الحال، تقديره: معتصمًا بصبر غير مغلوب». وخُرِّجَت علىٰ زيادة الباء في المفعول المطلق آيةٌ قرآنيةٌ، هي قوله تعالىٰ: ﴿فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾[البقرة: ١٣٧]، قال العُكْبَرِيّ: «قوله (بمثل) الباء زائدة، و(مِثْل) صفة لمصدر محذوف تقديره: إِيْمَانًا مِثْلَ إِيمَانِكُم...»[(١)]، ونصَّ ابن هشام علىٰ أنَّها تُؤُوِّلت عَلَىٰ زيادةِ الباءِ في المفعول المطلق، وقدّرها بتقدير العُكْبَرِيّ، وللآية توجيهات أخرىٰ[(٢)].

وجوّز ابن المستوفي أن يكون منه أيضًا قول أبي تمام في باب الغزل: [المنسرح]

وَيْلُمَّ صَبٍّ رَمَىٰ صُعُوبَتَكَ الْـ ـأُولىٰ فَلَانَتْ بِلِينِ جَانِبِهِ[(٣)]

قال: «وقوله: (فلانت بلين جانبه): يجوز أن تكون الباء زائدة في الواجب، ويجوز أن يكون المراد: فلانت بمقدار لين جانبه؛ لأنه لانَ له فَخَدَعَهُ».

ويمكن القول بعد هذا العرض المطوّل: إنَّ ظاهرة إكثار أبي تمام من زيادة الباء في شعره، في غير مواضع الزيادة الجائزة قياسًا عند النحويين ـ تدلُّ علىٰ تقبّله هذه الزيادةَ، واستساغته إيّاها، مستندًا في ذلك إلىٰ السَّمَاع من خلال مخزون لغوي وشعري هائل، ونادرًا ما نجد موضعًا زاد فيه الباءَ لم يرد مثلُهُ في القرآن الكريم، أو يُسْمَعْ عن العربِ، شعرًا أو نثرًا، ولولا الإطالة لدلَّلت علىٰ ذلك بالشواهد في كلِّ موضع.

وإذا عُلِمَ هذا في شعر أبي تمام فينبغي أن يُعاد النظر في قول ابن عصفور: «وبالجملة لا تنقاس زيادة الباء في سعة الكلام إلَّا في خبر (ما)، وخبر (ليس)، وفاعل (كفىٰ)، ومفعوله، وفاعل (أَفْعِلْ) بمعنىٰ ما أَفْعَلَه... وما عدا هذه المواضع لا تُزاد فيه الباء إلَّا في ضرورة، أو شاذ من الكلام، يُحفظ ولا يُقاس عليه!!»[(٤)].

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ١/ ١٢١.

(٢) انظر كشف المشكلات ١/ ١٠٤، والدر المصون ٢/ ١٤٠ وما بعدها، والمغني ٢٣٨.

(٣) شرح التبريزي ٤/ ١٥١، وانظر النِّظَام ٣/ ١٧٧.

(٤) ضرائر الشعر: ٦٤.

٢ ـ زيادة الكاف:

ثبتَ عند جمهور النحاة مجيءُ الكاف زائدة مؤكِّدة في النظم والنثر، ومنه عند أكثرهم ـ قوله تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[الشورى: ١١]، أي ليسَ شيءٌ مِثلَهُ، زيدت الكاف لتوكيد نفي المثل[(١)]. وورد نظير مافي الآية في شعر أبي تمام مرّتين في بيت واحد، وهو قوله يمدح محمَّد بن يوسف الثَّغْرِيّ ويهجو بَابَكَ الخُرَّمِيّ: [الطويل]

وَكَانَ كَمِثْلِ اللَّيْلِ ظَلْمَاءُ غَيِّهِ ... وَكُنْتَ كَمِثْلِ الصُّبْحِ يَصْفَرُّ مِنْ غَدِ[(٢)]

يريد (مِثْلَ اللَّيلِ)، و(مِثْلَ الصُّبْحِ) فزاد الكاف في الموضعين، ولم تَرِد الكاف زائدة في شعر أبي تمام في غير هذا البيت.

٣ ـ زيادة (مِنْ):

يَشترِطُ جمهورُ البصريين لجواز زيادة (مِنْ) تَقَدُّمَ كلامٍ غيرِ مُوجَبٍ عليها، أي تقدُّمَ نَفْيٍ أو نَهْيٍ أو استفهامٍ بـ (هل)، وتنكيرَ مجرورها، وكونَه فاعلًا أو مفعولًا به أو مبتدأ[(٣)]، ومما جاء في شعر أبي تمام مستوفيًا هذه الشروطَ الثلاثةَ قولُهُ في قصيدة يمدح بها مالكَ بنَ طَوقٍ ويعزِّيه عن أخيه القاسم ابن طوق: [الطويل]

وَهَلْ مِنْ حَكِيمٍ ضَيَّعَ الصَّبْرَ بَعْدَمَا ... رَأَىٰ الحُكَمَاءُ الصَّبْرَ ضَرْبَةَ لَازِمِ؟[(٤)]

يريد (هل حكيمٌ ضيّع...) فزاد (مِنْ) في المبتدأ (حكيمٌ)، وهو نكرة مسبوق بـ (هل)، وهو نظير قوله تعالىٰ: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾[فاطر: ٣]. ومنه أيضًا قول أبي تمام في مقطوعة غزلية: [السريع]

اجْعَلْ لِعَيْنِي فِي الكَرَىٰ حَظًّا ... وَلَا تَكُنْ لِي مَالِكًا فَظًّا

---

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ١/ ١٩٧، ٣٢٩-٣٣٠، والمقتضب ٤/ ١١٠، والأصول في النحو ١/ ٢٩٤، ٤٣٨، وكتاب الشعر ١/ ٢٥٨، والمسائل العَضُديات ٢٧٤، وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٩، وما بعدها، وكشف المشكلات ٢/ ١١٩٧، والإنصاف ١/ ٢٩٩ وما بعدها، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ١١٣١، والجنىٰ الداني ٨٦ وما بعدها، والمغني ٢٣٧-٢٣٨.

(٢) شرح التبريزي ٤/ ٦٥٢ (الزيادات)، وانظر: النِّظَام ٦/ ١٩١.

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٣٨-١٤٠. وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٩٧، والجنىٰ الداني ٣١٧-٣٢٠، والمغني ٤٢٦.

(٤) شرح التبريزي ٣/ ٢٥٩.

أَمَـــا لِعَيْنِـــي بِـــكَ مِـــنْ حُرْمَـــةٍ إِذْ أَعْمَلَـتْ فِـي حُسْـنِكَ اللَّحْظَـا؟![1]

يريد (أَليس لِعَيني بِكَ حُرْمةٌ).

وذكر ابن هشام والسيوطي أنَّ أبا علي الفارسي أجاز زيادة (مِنْ) إذا سُبقت أيضًا بِشَـرْط؛ لأنَّ الشرط عنده غير مُوجَبٍ[2]، وجعل منه قول زهير بن أبي سُلمىٰ: [الطويل]

وَمَهْـمَا تَكُـنْ عِنْـدَ امْـرِئٍ مِـنْ خَلِيقَـةٍ وَإِنْ خَالَهَـا تَخْفَـىٰ عَـلَىٰ النَّـاسِ تُعْلَـمِ[3]

ونظيره قولُ أبي تمام يمدح أبا سعيد الثَّغْرِيّ، ويذكر انتصاراتِهِ: [الطويل]

وَقَـائِعُ أَصْـلُ النَّصْـرِ فِيهَـا وَفَرْعُـهُ إِذَا عُـــدِّدَ الإِحْسَـــانُ أَوْ لَمْ يُعَـــدَّدِ

فَمَهْـمَا تَكُـنْ مِـنْ وَقْعَـةٍ بَعْـدُ لَا تَكُـنْ سِـوَىٰ حَسَـنٍ مِمَّـا فَعَلْـتَ مُـرَدَّدِ[4]

خرَّج ابن هشام بيت زهير علىٰ وجهين يجريان علىٰ بيت أبي تمام أيضًا، قال عن (مهما) التي هي اسم شرط جازم: «إمَّا خبر (تَكُنْ)، و(خَلِيقَة) اسمها، و(مِنْ) زائدة؛ لأن الشرط غيرُ مُوجَبٍ عند أبي علي، وإمَّا مبتدأ، واسم (تَكُنْ) ضمير راجع إليها، والظرف خبر، وأنّث ضميرها؛ لأنها (الخَليقة) في المعنىٰ».

وعلىٰ مذهب أبي علي أيضًا يمكن تخريج قول أبي تمام في مدح إسحاق بن إبراهيم: [البسيط]

لَـوْ كَـانَ فِـي سَـاحَةِ الإِسْـلَامِ مِنْ حَـرَمٍ ثَـانٍ إِذَنْ كُنْـتَ قَـدْ صَـيَّرْتَهُ حَرَمَـا[5]

زاد (مِن) بعد (لو) الشرطية، ويؤيّده أنَّ الأعلم والتبريزي حذفا (من) في شرحهما البيت.

---

(١) المصدر السابق ٤/ ٢٣٢.

(٢) انظر المغني ٤٢٥ ـ ٤٢٦، ٤٣٥، وهمع الهوامع ٤/ ٢١٦، وقد يدلّ عليه كلام أبي علي في المسائل العَضُديات ٤٥-٤٧.

(٣) البيت في ديوانه ٣٢، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٢٨٩، وشرح القصائد التسع المشهورات ١/ ٣٥٤، والجنىٰ الداني ٦١٢، والمغني ٤٢٦، ٤٣٥، وهمع الهوامع ٤/ ٢١٦، والخزانة ٩/ ٢٦.

(٤) شرح التبريزي ٢/ ٢٩.

(٥) المصدر السابق ٣/ ١٧٣، وانظر شرح الأعلم ١/ ٥٢٦.

أمَّا زيادة (مِنْ) في الواجب فغير جائزة عند الجمهور، وعلىٰ رأسهم سيبويه، لكنها جائزة عند الأخفش[1] وآخرينَ[2]؛ ذكرهم ابن مالك بقوله: «وأجاز أبو الحسن الأخفش وقوعَها في الإيجاب وجرَّها المعرفةَ، وبقوله أقولُ، لثبوت السَّماع بذلك نظمًا ونثرًا، فمن النثر قولُه تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِيْ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤]، وقولُه تعالىٰ: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١]... ومن النظم المتضمّن زيادة (مِنْ) في الإيجاب قولُ الشاعر: [الطويل]

وَكُنْتُ أُرَىٰ كَالْمَوْتِ مِنْ بَيْنِ سَاعَةٍ ... فَكَيْفَ بِبَيْنٍ كَانَ مَوْعِدَهُ الحَشْرُ؟![3]

أراد: وكنتُ أُرَىٰ بَينَ ساعةٍ كالموت... وممَّن رأىٰ زيادة (مِنْ) في الإيجاب: الكسائي، و... أبو الفتح بن جنّي»[4]، وزاد ابن هشام أبا علي الفارسي[5]، وما استشهَدَ به ابن مالك من نثر مؤوَّلٌ عند الجمهور، وما استَشْهَدَ به من شعر مؤوّل أيضًا عندهم، أو ضرورة[6].

وقد وردت في شعر أبي تمام أبيات يجوز أن تُحمل علىٰ زيادة (مِنْ) في الإيجاب، منها قوله في مدح أبي دُلَف القاسم بن عيسىٰ العِجْلي وقومِهِ: [الطويل]

---

(١) انظر معاني القرآن ١/ ١٠٥، ٢٢٥، ٢٧٦، ٢٩٨، ٣١٦، ٣٣٣، ٢/ ٤٩٧، ٥٠٤.

(٢) نسب الرضي جواز زيادة (مِنْ) في الواجب بلا شرط إلىٰ الأخفش والكوفيين. انظر شرح الكافية ٤/ ٢٦٨، والصواب أنَّ الكسائيَّ وهشامًا الضريرَ فقط من الكوفيين وافَقَا الأخفش، أما غيرهما فأجازوا الزيادة في الواجب لكن بشرط تنكير المجرور، انظر الجنىٰ الداني ٣١٨، والمغني ٤٢٨، وشرح أبياته ٥/ ٣٣٠، نقلًا عن أبي حيّان.

(٣) البيت لسَلَمَة بنِ يَزيدَ الجُعْفِي في شرح الحماسة للمرزوقي ٢/ ١٠٨١، واللسان (كون)، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٧٣، ولِلَيْلَىٰ بنت سَلْمَىٰ في حماسة البحتري ٢٧٤ وروايته: (وكُنتُ أرىٰ بَيْنًا بِهِ بَعْضَ لَيْلَةٍ) فلا شاهد فيه، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٩٨، وشواهد التوضيح ١٢٧، وهمع الهوامع ٤/ ٢١٦، وشرح أبيات المغني ٥/ ٣٢٩.

(٤) شرح التسهيل ٣/ ١٣٨-١٣٩، وانظر معاني القرآن للكسائي٢٣٣، والمحتسَب ١/ ١٦٤، وشواهد التوضيح ١٢٥.

(٥) انظر المغني ٤٢٨. قال أبوعلي في كتاب الشعر ٢/ ٤٤٤: «وأجاز أبوالحسن زيادة (مِنْ) في الإيجاب، ومما يدل علىٰ صحة قوله...»، ثم استدل عليه بشاهدين من الشعر، وهذا يؤيد ماعزَاه إليه ابنُ هشام، لكنَّه لم يصرِّح بذلك في موضع آخر من هذا الكتاب ٢/ ٤٦٨-٤٦٩، ولم يَثْبُتْ أبوعلي علىٰ هذا الرأي، إذ نجده يلجأ إلىٰ التأويل في بعض شواهد زيادة (من) قال في المسائل العضديات ٢٢٦: «... قوله: ﴿رَّبَّنَآ إِنِّيٓ أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ﴾ [إبراهيم:٣٧]، أي أسكنتُ ناسًا فحذف المفعول...».

(٦) انظر التأويل في أسرار العربية ٢٥٩-٢٦٠، وشرح المفصّل ٨/ ١٣، والمغني ٤٢٨-٤٢٩، وانظر الضرورة في ضرائر الشعر ٦٤-٦٥، شرح أبيات المغني ٥/ ٣٣٢.

يَمُـدُّونَ مِـنْ أَيْـدٍ عَـوَاصٍ عَوَاصِـمٍ تَصُـولُ بِأَسْـيَافٍ قَـوَاضٍ قَوَاضِـبِ[1]

نقل التبريزي وابن المستوفي عن أبي العلاء قوله: «هذا كلام فيه حذف علىٰ رأي سيبويه، وهو مفعول، يحتمل أن يُصَرِّفه السامع علىٰ ما يريد، فكأنَّه قال: يمدُّون سواعدَ أو بَسْطَةً أو نحو ذلك، وكان سعيد بن مَسْعَدة يرىٰ أن (من) في هذا زائدة، ومثل ذلك قولهم: غَضَضْتُ من فلان؛ أي غَضَضْتُ شيئًا من حقوقه»، فالبيت محمول عند الجمهور إمّا علىٰ الضرورة، وإمَّا علىٰ حذف المفعول عند مَنْ شَاء منهم أن يؤوّل كما فعل أبو العلاء لأن ما تجاذبه الحذف والزيادة فإنَّ دعوىٰ الحذف فيه أولىٰ من دعوىٰ الزِّيادة، لأنَّ الحذفَ أكثرُ من الزيادة، والحَمْلُ علىٰ الأكثر أولىٰ من الحَمْلِ علىٰ الأقلّ[2]. أما عند الكسائي والأخفش ومن تبعهما فالبيت محمول علىٰ زيادة (مِنْ)، ولم يرجّح أبو العلاء مذهبًا علىٰ آخر صراحة؛ لكنَّ ميلَه إلىٰ رأي الجمهور كان واضحًا فيما مثَّله أخيرًا. وظاهر تفسير الأعلم للبيت أنه حمله علىٰ زيادة (مِنْ)، قال: «يقول: يمدّون في الحرب أيديًا طوالًا ممتنعة تعصِم من اعتَصَمَ بها...»، فلم يقدّر مفعولًا، وحكمَ الأعلم علىٰ هذه الزيادة بالضرورة في تخريج بيت آخر لأبي تمام، إذ قال في قوله في مقدمة قصيدة له في مدح المأمون: [الكامل]

هُـنَّ الـحَمَامُ فَـإِنْ كَسَـرْتَ عِيَافَـةً مِـنْ حَـائِهِنَّ فَـإِنَّهُنَّ حِمَـامُ[3]

قال:«زاد (مِنْ) ضرورة»، وهذا أسلم من تَكَلُّفِ تخريجات بعيدة، وما تأوّله أبو العلاء في البيت السابق علىٰ رأي سيبويه لا يتأتَّىٰ في هذا البيت، فلا يُقال (فَإِنْ كَسَرْتَ حَرْفًا مِنْ حَائِهِنَّ)، ولا يصحّ علىٰ تأويل مَنْ يقدِّرُ المفعولَ المحذوف بكلمة (شيئًا)[4]، إذ لا يجوز (فَإِنْ كَسَرْتَ شيئًا مِنْ حَائِهِنّ)؛

---

(١) شرح التبريزي١/ ٢٠٦، وانظر شرح الأعلم ١/ ٣٧٥، والنِّظَام ٣/ ٢٤، وبدر التمام١/ ١٢١، وورد في الأخير: (عَوَاصٍ): مَنِيعة. (عَوَاصِم): تَمْنَعهم مِمّن يريد أَنْ يُؤذِيَهم. (قَوَاضٍ): قاتلة. (قَوَاضِب): قواطع. وانظر نظائر لهذه الزيادة في شرح التبريزي ١/ ٢٣٤ (ب٢ [قُدِّرَت الزيادة في النِّظَام ٣/ ٧٦]) ٢٦٠(ب١)، ٣٦٨(ب٤٢)، ٣/ ١٥٢(ب١٣)، ٣٤٢(ب٩).

(٢) انظر الخصائص ٢/ ٢٥٩-٢٦٠، وكشف المشكلات ٢/ ٨٧٨-٨٧٩، وأسرار العربية ٤٠٤، والأشباه والنظائر ١/ ٤٠٠-٤٠٥.

(٣) شرح التبريزي ٣/ ١٥٢، وانظر شرح مشكلات ديوان أبي تمام ٥، وشرح الأعلم ٢/ ٤٢، وقال المرزوقي: «(هُنَّ الحَمَام): أي اسمُه الذي هو (الحَمَام) ليس فيه ما يُكْرَه، فإن أَخَذْتَ تَزْجُر أدَّاكَ الزَّجْرُ والعِيَافَةُ إلىٰ (الحِمَام) الذي هو اسم الموت، فكذلك صوتها».، ويتضح معنىٰ البيت بالبيتين قبله فانظرهما في الديوان بشرح التبريزي.

(٤) انظر المُتَّبَع في شرح اللُّمَع ١/ ٣٧٢، وشرح الكافية ٤/ ٢٦٨، وشرح أبيات المغني ٥/ ٣٣٢.

لأن الحرف الواحد لا يتجزّأ حتّىٰ يُضْبط جزءٌ منه بحركة، وجزءٌ آخر بحركة أخرىٰ، ولا يصحّ تخريجه علىٰ مذهب أبي علي كذلك الذي يرىٰ أنَّ الشَّرط غيرُ واجب؛ لأنَّ الشرط الآخر عنده ـ وهو تنكير المجرور ـ منتقض في البيت؛ لأنَّ المجرور معرفة وهو قوله (حَائِهِنَّ)، فالأسلم توجيه هذا البيت والذي قبله علىٰ رأي الكِسائيِّ والأخفشِ ومن وافقهما، أو علىٰ الضرورة، ويؤيّد هذا ما نقله البغدادي عن نَاظِرِ الجَيْشِ أنه قال: «لا حاجةَ إلىٰ تكلّف التخريجات لما ورد في هذه الأبيات؛ لأنَّ البصريين يُجيزون زيادة (مِنْ) في الكلام الموجَب، ودخولِها علىٰ المعرفة في الشعر، وإذا كان كذلك فلا حاجة إلىٰ تكلّف الجواب عن الوارد فيه»[1]

وليست (مِنْ) في قول أبي تمام في رثاء خالد بن يزيد الشَّيْبَانيّ: [الطويل]

أَشَيْبَانُ عَمَّتْ نَارُهَا مِنْ مُصِيبَةٍ فَمَا يُشْتَكَىٰ وَجْدٌ إِلَىٰ غَيْرِ وَاجِدِ[2]

زائدة كما زعم الدكتور شعبان صلاح[3]، وإنما هي للتبيين؛ أي لتبيين الجنس، والتقدير: (عمَّتْ نارُها التي هي مُصيبةٌ)، وهي نظير (مِنْ) في قوله تعالىٰ: ﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج:٣٠]، قال ابن يعيش في بيان (مِنْ) التي للجِنْسِ: «واعتبارُه أن يكونَ صفة لِـمَا قبله، وأن يَقَعَ مَوْقِعَهُ (الذي)، ألا ترىٰ أن معناه (فاجتنبوا الرِّجس الذي هو وَثنٌ)؟»[4].

وأمَّا (مِنْ) في قول أبي تمام في مدح أبي عبد الله أحمد بن أبي دُوَاد: [الخفيف]

أَبْغَضُوا عِزَّكُمْ وَوَدُّوا نَدَاكُمْ فَقَرَوْكُمْ مِنْ بِغْضَةٍ وَوِدَادِ[5]

فللتَّبعيض[6]، والتقدير: (فَقَرَوْكُم بَعْضَ بِغْضةٍ)، وهو أفضلُ من حملها علىٰ زِيادة (مِنْ) في المفعول الثاني في الواجب، أو تأويلِ الكلام علىٰ حذفِ المفعول الثاني بتقدير (فَقَرَوْكُمْ شيئًا من بِغضةٍ)، أو حَمْلِها علىٰ الضرورة.

---

(١) شرح أبيات المغني ٥/ ٣٣٢.

(٢) شرح التبريزي ٤/ ٧١، وانظر مثله في ٢/ ٣٤١، (ب ١ و٢)، ٤/ ٣٨٥، (ب٣).

(٣) انظر شعر أبي تمام: دراسة نحوية ١٧٩.

(٤) شرح المفصل ٨/ ١٢، وانظر المُتَّبَع في شرح اللُّمَع ١/ ٣٧١، وشرح الكافية ٢/ ٢٠٧، والجنىٰ الداني ٣٠٩-٣١٠.

(٥) شرح التبريزي ١/ ٣٦٨. والضمير في قوله: (أَبْغَضُوا) لأهل الحَضَرِ والبَدْوِ.

(٦) انظر شرح المفصل ٨/ ١٢، والجنىٰ الداني ٣٠٩، والمغني ٤٢٠-٤٢١.

وانفرد ابن مالك بالقول بزيادة (مِنْ) قبل ألفاظ بأعيانها، حدَّدَها بقوله: «وإذا دخلت (مِنْ) علىٰ (قَبْلَ) و(بَعْدَ)، و(لَدُنْ) و(عَنْ) فهي زائدة؛ لأن المعنىٰ بثبوتها أو سقوطها واحد»[1]، وذهب جمهور النحويين إلىٰ أنَّ (مِنْ) قبل هذه الألفاظ لابتداء الغاية، ولا زائدة.

ودخولُ (مِنْ) علىٰ (قَبْل) و(بَعْد) في شعر أبي تمام كثير، فمن الأول قولُه يمدح أبا المغيث موسىٰ ابن إبراهيم الرافِقيّ: [الكامل]

أَعْطِ الرِّيَاسَةَ مِنْ يَدَيْكَ فَلَمْ تَزَلْ ... مِنْ قَبْلِ أَنْ تُدْعَىٰ الرَّئِيسَ رَئِيسَا[2]

ومن الثاني قوله في آخر قصيدة في ديوانه في باب الزهد: [الطويل]

فَيَا لَيْتَنِي مِنْ بَعْدِ مَوْتِي وَمَبْعَثِي ... أَكُونُ رُفَاتًا لَا عَلَيَّ وَلَا لِيَا[3]

ووردت (مِنْ) داخلة عليهما معًا في بيت واحد، جاء ذلك في قوله يُثْنِي علىٰ الشاعر ديك الجنِّ الحمصيِّ، واسمُهُ عبدُ السَّلام: [الخفيف]

وَثَنَائِي مِنْ قَبْلِ هَذَا وَمِنْ بَعْـ ... ـدُ وَشُكْرِي غَضٌّ لِعَبْدِ السَّلَامِ[4]

ولم ترد (مِنْ) داخلة علىٰ (لدىٰ) في شعر أبي تمام، لكنَّها وردت داخلة علىٰ (عَنْ)، مرَّة واحدة، وذلك في قوله يمدح خالد بن يزيد الشَّيْبَانيّ: [الطويل]

إِلَىٰ خَالِدٍ رَاحَتْ بِنَا أَرْحَبِيَّةٌ ... مَرَافِقُهَا مِنْ عَنْ كَرَاكِرِهَا نُكْبُ[5]

فقوله (مِنْ) زائدة عند ابنِ مالك، لكنها عند غيره لابتداء الغاية، و(عَنْ) اسمٌ بمعنىٰ (جَانِب)[6]، وهو الراجح.

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ١٤٠. وانظر رأي ابنِ مالك والجُمهور جميعًا في المغني ٤٢٩.

(٢) شرح التبريزي ٢/ ٢٧٠، وانظر مثله في ٢/ ١٣٨، ٣٣٧، ٣/ ٢٥٥، ٤/ ٢٣٢...

(٣) المصدر السابق ٤/ ٦٠٢، وانظر مثله في ١/ ٣٩٦، ٢/ ٢٨٤، ٣/ ٣٤٠، ٤/ ٦٧...

(٤) المصدر السابق ٣/ ٢١١.

(٥) المصدر السابق ١/ ١٨١، وانظر شرح الخيَّاط ٣٠، وجاء فيه: «(أَرْحَبِيَّة): ناقة منسوبة إلىٰ أَرْحَب، وَهُو فَحْلَ كَريم. (كَرَاكِرُها): رَحَىٰ صَدْرِها وَخَوَاصِرُها. (نُكْبٌ): مَائِلَةٌ».

(٦) انظر الجنىٰ الداني ٢٤٢، والمغني ١٩٩.

المطلب الثاني – زيادة الحروف غير الجارّة:

١ ـ زيادة (أَنْ):

نصَّ النحاة علىٰ كثرة زيادة (أَنْ) إذا وقعت بعد (لَـمَّا) التوقيتية، نحو قوله تعالىٰ: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾ [يوسف: ٩٦]. وتفيد (أَنْ) الزائدة التوكيدَ، لكنَّها لا تعمل شيئًا[١]، ومنها في شعر أبي تمام قوله يمدح أبا سعيد محمَّد بن يوسف الثَّغْرِيّ: [الخفيف]

قُمْتَ فِيهَا بِحُجَّةِ اللهِ لَمَّا ... أَنْ جَعَلْتَ السُّيُوفَ عَنْكَ خُصُومَا[٢]

وإذا جاز أن تُقاس (حينَ) علىٰ (لـمَّا) ـ وهما ظرفان بمعنىٰ واحد[٣] ـ فإنَّ (أَنْ) تكون زائدة بعدَها في قول أبي تمام يمدح المأمون: [الكامل]

وَكَأَنَّمَا نَافَسْتَ قَدْرَكَ حَظَّهُ ... وَحَسَدْتَ نَفْسَكَ حِينَ أَنْ لَمْ تُحْسَدِ[٤]

وهو نظير بيت كعب بن مالك: [الطويل]

تَلَظَّىٰ عَلَيْهِمْ حِينَ أَنْ شَدَّ حَمْيُهَا ... بِزُبْرِ الحَدِيدِ والحِجَارَةِ سَاجِرُ[٥]

وحَكَمَ النحاةُ علىٰ (أَنْ) بالزيادة إذا وقعت بين القسم و(لَوْ)، وقد صرَّح سيبويه بهذه الزيادة ومثّل لها بقوله: (أَمَا واللهِ أَنْ لَوْ فَعَلْتَ لأَكْرَمْتُكَ)[٦]، ومنها قول أبي تمام في قصيدة مدح بها أبا عبدِ الله أحمد بن أبي دُوَاد: [الخفيف]

وَلَعَمْرِي أَنْ لَوْ أَصَخْتَ لَأَقْدَمْـ ... ـتَ لِحَتْفِي ضَغِينَةَ الحُسَّادِ[٧]

---

(١) انظر الكتاب ٣/ ١٥٢، وشرح المفصَّل ٨/ ١٣٠-١٣١، وشرح الكافية ٤/ ٤٣٤، والجنىٰ الداني ٢٢١، والمغني ٥٠، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ج١ ق١ ص ٣٩٧.

(٢) شرح التبريزي ٣/ ٢٢٩، وانظر مثله في ١/ ١٥٤، ٣/ ٢٤٠، ٤/ ٣٢٢.

(٣) انظر الجنىٰ الداني ٥٩٤، والمغني ٣٦٩، والبرهان في علوم القرآن ٣/ ٧٦.

(٤) شرح التبريزي ٢/ ٥٣.

(٥) البيت في ديوانه ١٦٧، وروايته (عليهم وهي قَدْ شَبَّ حَمْيُها...) فلا شاهد فيه، والإتقان في علوم القرآن ٣/ ٨٧٩.

(٦) انظر الكتاب ٣/ ١٥٢، والجنىٰ الداني ٢٢٢، والمغني ٥٠-٥١.

(٧) شرح التبريزي ١/ ٣٦٣، (لَوْ أَصَخْتَ): أي إلىٰ الوشاة الذين أرادوا إفساد الود بيني وبينك.

ويرىٰ الأخفش أنَّ (أنْ) الخفيفة تكونُ زائدة قبل (لَوْ) من دون قَسَمٍ قبلها، قال: «وتُزادُ أيضًا مع (لو)، يقولون: (أَنْ لو جِئْتَنِي كَانَ خَيْرًا لَكَ) يَقُولُ: (لو جِئْتَنِي)»[1]، وهذا يشمل قول أبي تمام في مقطوعة غزلية: [الكامل]

لَوْ قِيلَ سَلْ تُعْطَ الـمُنَىٰ كَانَ الـمُنَىٰ أَنْ لَوْ رَأَىٰ مَوْلَاهُ كَيْفَ بُكَاؤُهُ![2]

والراجح ما ذهب إليه الجمهور من أنها (أَنْ) المخفَّفة من الثقيلة، واسمُها ضميرُ الشأنِ محذوفٌ، و(لو) فَصَلَتْ بينها وبين خبرِها، وهذا الفصلُ أحسنُ أو واجب[3].

٢ ـ زيادة (إنْ):

تُزادُ (إِنْ) كثيرًا بعد (ما) النافية لتأكيد النَّفي، وتَدخُل علىٰ الفعلِ والاسمِ[4]، ومن الأول في شعر أبي تمام ـ وهو كثير ـ قوله يصف معركة ضمن قصيدة مدح بها خالد بن يزيد الشَّيْبَانيّ: [الكامل]

مَا إِنْ تَرَىٰ إِلَّا رَئِيسًا مُقْصَدًا تَحْتَ العَجَاجِ وَعَامِلًا مَقْصُودَا[5]

وذكر التبريزي أنَّ (ما) النافية إذا لم تكن في صدر الكلام فإنَّ مجيء (إِنْ) معها قليل، لكنه جائز، ذكر ذلك تعليقًا علىٰ بيت أبي تمام في باب الغزل: [الوافر]

فَلَوْ أَنَّ الصَّبَا حَمَلَتْكَ مَا إِنْ سَتَسْبِقُنِي الغَدَاةَ إِلَىٰ السُّلُوِّ[6]

ومن الثاني ـ وهو دخول (إِنْ) الزائدة علىٰ الاسم ـ قول أبي تمام يهجو عَيَّاش بن لَهِيْعَة الحَضرَمِيّ: [الطويل]

---

(١) معاني القرآن ١/ ١٢٢، ١٩٤، وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ج١ ق١ ص٣٩٧.

(٢) شرح التبريزي ٤/ ١٤٧.

(٣) انظر التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٢٤٤، ، وشرح الكافية ٤/ ٤٣٤، وشرح قطر الندىٰ ١٥٤-١٥٥. وشرح ابن عقيل ١/ ٣٨٨.

(٤) انظر الكتاب ٤/ ٢٢٠، ٢٢١، والأصول في النحو ١/ ٢٣٦، وشرح المفصَّل ٣/ ٨٧٩، وشرح الكافية ٤/ ٤٣٣، والجنىٰ الداني ٢١٠، والمغني ٣٨.

(٥) شرح التبريزي١/ ٤١٦. وانظر: شرح الأعلم ٢/ ٢٥٠، وفيه: «(المُقْصَد): المقتول... و(العامل) : صدر الرُّمح، و(المَقْصُود): المكسور»، وانظر نظائر لهذه الزيادة في شرح التبريزي ١/ ٤١٧، ٢/ ٧٨، ٢١٠، ٣/ ١٠١، ٣٤١، ٤/ ٢٠، ١١٣، ١٩٩، ٢٨٢، ٣١١...

(٦) شرح التبريزي ٤/ ٢٨٢، وانظر مثله في ٤/ ٣٧٦.

تَرَكْتُـكَ مَـا إِنْ فِـي أَدِيمِـكَ ظَـاهِرٌ وَلَا بَـاطِنٌ إِلَّا وَلِي فِيـهِ مِيسَـمُ[1]

ونقل ابن يعيش عن الفَرَّاءِ أَنَّ (إِنْ) و(ما) كلتيهما للنفي، ثم قال: «والصواب ما ذهب إليه الجماعة من أن (إِنْ) زائدة، و(ما) وحدها للنفي، إذ لو كانت (إِنْ) أيضًا للنفي لانعكس المعنىٰ إلىٰ الإيجاب؛ لأنَّ النفي إذا دخلَ علىٰ النفي صار إِيجابًا»[2].

٣ ـ زيادة الفاء:

أجاز النحاة زيادة الفاء في خبر المبتدأ إذا تضمَّن معنىٰ الشرط، وذلك علىٰ نوعين: الأول: الاسم الموصول بشروط ستأتي في مطلب تعدُّدِ الرواية في الحروف في آخر فصل من البحث، ولم يَرِد منه في شعر أبي تمام غيرُ روايةٍ في بيتٍ ستُذكر في المطلب الـمُشار إليه، والثاني: النكرة العامة الموصوفة بالفعل، أو بالظَرْفِ، أو بالجارّ والمجرور، نحو: كلُّ رجلٍ يأتيني، أو أمامَك، أو في الدَّار ـ فله درهمٌ[3]. وقد وردت في شعر أبي تمام ستة أبيات من النوع الثاني، والنكرة العامة فيها لفظة (كُلّ) ـ لا ثلاثةٌ كما ذكر الدكتور شعبان صلاح[4]، منها ماهو موصوف بالفعل، كقول أبي تمام في مقطوعة غزلية: [المنسرح]

كُـلُّ سَـقَامٍ تَـرَاهُ فِـي أَحَـدٍ فَـذَاكَ فَـرْعٌ وَالأَصْـلُ فِـي بَـدَنِي[5]

ومنها ماهو موصوف بالجار والمجرور، كقولِهِ في نعت فرس وهبه إيَّاه الحسَنُ بنُ وَهْب: [المنسرح]

كُـلُّ ثَمِـينٍ مِـنَ الثَّـوَابِ بِـهِ غَـيْرُ ثَنَـائِي فَإِنَّـهُ بَخْـسُ[6]

---

(١) المصدر السابق ٤/ ٤٢٣.

(٢) شرح المفصّل ٨/ ١٣٠.

(٣) انظر المصدر السابق ١/ ٩٩-١٠١، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٢٨-٢٣٠، وشرح الكافية ١/ ٢٦٨-٢٧٠، والأشباه والنظائر ٢/ ١١٦.

(٤) انظر شرح التبريزي ١/ ١٢٤، ٢/ ٢٢٩، ٢٧٧، ٤/ ٢٠٨، ٢٣٤، ٢٨١، وانظر النِّظَام ٨/ ٢٧٣ (زياداته). وانظر شعر أبي تمام: دراسة نحوية ١٣١.

(٥) شرح التبريزي ٤/ ٢٨١.

(٦) المصدر السابق ٢/ ٢٢٩.

وأجاز الرَّضيّ ـ وهو ظاهر كلام ابن مالك والكَفَويّ ـ دخول الفاءِ علىٰ خبر (كلّ) الخالي من القيود المذكورة. قال الرَّضِيّ: «وقد تدخل الفاء علىٰ خبر (كل) وإن كان مضافًا إلىٰ غيرِ موصوف، نحو: كلُّ رَجُلٍ فله دِرْهَمٌ، لمضارعته لكلمات الشرط في الإبهام، وكذا إن كان مضافًا إلىٰ موصُوف بغير الثلاثة المذكورة، نحو: كُلُّ رجلٍ عالمٍ فله درهم»[1].

ومن الأول؛ أي دخول الفاء علىٰ خبر (كُلّ) المضافة إلىٰ غير موصوف ـ قول أبي تمام في مقطوعة غزلية: [البسيط]

وَكُلُّ حُسْنٍ فَمِنْ عَيْنَيْكَ أَوَّلُهُ ... مُذْ خَطَّ هَارُوتُ فِي عَيْنَيْكَ عَسْكَرَهُ[2]

هذا البيت جائز علىٰ رأي ابنِ مالكٍ والرَّضيِّ والكَفَوِيِّ خلافًا لسيبويه، وابن يعيش الذي قال:«لو قلتَ: كُلُّ إنسان فله درهم، لم يَجُزْ؛ لأنه لم تتقدّم صفة يُستفاد منها معنىٰ الشرط»[3]، ولذلك كَرِهَ أبو العلاء دخول الفاء هٰهنا، فقد نقل عنه تلميذه التبريزي من دون تصريح، وابنُ المستوفي قوله: «أدخل الفاء في هذا الموضع لإقامة الوزن، وحذفُها أحسنُ في الكلام المنثور...»، وانتصر الدكتور شعبان صلاح لأبي تمام، وحُجَّتُهُ أنَّ عمومَ النكرة المضافة لاسم جنس معنوي مُسوِّغ كافٍ لاقتران الخبر با لفاء، وأنَّ لفظة (الحُسْنِ) بلا قيد أبلغُ في الدلالة، وذكر كلامًا آخر في تعقيبه علىٰ هذا البيت[4]، وفي كلامه نظر من ثلاثة أوجه، الأول أنَّهُ نَسَبَ لابن مالك أنَّهُ لم يتحدّث عن هذا النوع مع أنَّه أجازه في شرح التسهيل في الموضع الذي أحلنا عليه في الهامش، وأورد أمثلة عليه، والغريب أن مصدر الدكتور شعبان هو شرح التسهيل نفسُهُ!! والثاني أنّه نسب كلام أبي العلاء للتبريزي، والثالث أنه يمكن تقييد النكرة العامة في البيت بما لا يقل دلالة عن الإطلاق، كأن يُقال: (وكل حُسْنٍ في الكون، أو في الدنيا، أو في العالمين...).

ومن الثاني؛ أي كون النكرة العامة موصوفة بغير القيود الثلاثة المذكورة ـ قول أبي تمام في وصف فرس طلبه من الحَسَن بن رجاء: [السريع]

---

(١) شرح الكافية ١/ ٢٧٠، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٣٠، والكُلِّيَّات ٤/ ١٩٠.

(٢) شرح التبريزي ٤/ ٢٠٨، وانظر النِّظَام ٨/ ٢٠٩-٢١٠.

(٣) شرح المفصّل ١/ ١٠١، وانظر الكتاب ٣/ ١٠٣.

(٤) انظر شعر أبي تمام : دراسة نحوية ١٣٢.

وكُــلُّ لَــوْنٍ فَلْــيَكُنْ مَــا خَــلَا الــ أَشْــهَبَ فَالشُّــهْبَةُ لَــوْنٌ لَبِــيسُ[1]

يريد (وكلُّ لونٍ مَا خَلَا الأَشهبَ... فليَكُن)، قُيِّدَ المضافُ إليه بعد (كُلِّ) بغير القيود الثلاثة، ومحلّ (ماخلا) من الإعراب مختلف فيه بحسب إعراب (ما) فَمَنْ عَدَّها مصدرية وحينئذٍ تتعيّن فعليّة (خلا) ـ قال : موضع (ما خلا) : إمَّا نصب علىٰ الحال، والتقدير (خاليًا من الأشهب)، أو نصبٌ علىٰ الظرفيّة، والتقدير(وقتَ خُلُوّهِ من الأشهب)، وهذا الوجه غير مناسب للبيت ـ أو نصبٌ علىٰ الاستثناء، والتقدير (غير الأشهب)، ومَنْ عدَّ (ما) زائدة جعل (خَلَا) حرفَ جرٍّ، وخَفَضَ ما بعدَها، وهو وجهٌ مرجوحٌ، ضعّفَهُ غير واحد[2].

والمبتدأ إذا لم يكن موصولًا ولا نكرة عامة موصوفة لا يجوزُ زيادةُ الفاء في خبره عند جمهور النحويين، فلا يقال: (زيّدٌ فمنطلقٌ)[3]، ونُسِبَ جواز الزيادة مطلقًا إلىٰ الأخفش، الذي حكىٰ أنهم يقولون: (أخوك فَوُجِد) يريدون (أخوك وُجد) فيزيدون الفاء[4] ، ويحتمل أن يكون منه قول أبي تمام يمدح أبا المغيث الرافِقيّ ويعتذر إليه: [الطويل]

وَكَيْــفَ وَمَــا أَخْلَلْــتُ بَعْــدَكَ بِالحِجَــا وَأَنْــتَ فَلَــمْ تُخْلِــلْ بِمَكْرُمَــةٍ بَعْــدِي؟![5]

يريدُ (وأَنْتَ لم تُخْلِلْ) فزاد الفاء في خبر المبتدأ، ويؤيّده رواية الأعلم للشطر الثاني: (وَلَا أَنْتَ لم تُخْلِلْ...)، لكنَّ روايته مُشكِلةٌ، لدخول النفي فيها علىٰ النفي، ونفي النفي إثبات، وهذا يؤدي إلىٰ أداء عكس المعنىٰ المراد، ويجوز أن يكون الخبر محذوفًا، تقديره (وأنتَ كذلك)، وهو المفهوم من تقدير الدكتور ملحم الأسود في شرحه (بدر التمام): «فكيف يصدر مني ذلك وأنا لم يحصل عندي

---

(١) شرح التبريزي ٢/ ٢٧٧، وانظر بدر التمام ١/ ٤٠٩، وفيه: (الأَشْهَب): ذو بياض بسواد. الثوب (اللَّبِيسُ): الذي كَثُرَ لُبْسُهُ فَأَخْلَقَ؛ أي هو لون مُبْتَذَلٌ غيرُ مَحبوبٌ.

(٢) انظر المتَّبع في شرح اللُّمع ١/ ٣٦٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٠٦ وما بعدها، والجنىٰ الداني ٤٣٦-٤٣٨، والمغني ١٧٨ ـ ١٧٩، وشرح أبيات المغني ٣/ ١٥٥

(٣) انظر شرح المفصل ١/ ١٠٠، ٨/ ٩٥، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٣٠-٣٣١، وشرح الكافية ١/ ٢٧٠، والجنىٰ الداني ٧١-٧٢، والمغني ٢١٩-٢٢١، والخزانة ١/ ٤٥٥-٤٥٧، وشرح أبيات المغني ٤/ ٣٧-٣٩.

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ١/ ١٣٢، ونَفَىٰ الدكتور محمد الدَّالي صِحَّةَ ما عُزِي إلىٰ الأخفش في تحقيق جيَّد له في حاشية كشف المشكلات ١/ ٣٤٨-٣٤٩، ثم استدركَ في هامش الكتاب نفسه ١/ ٣٥٠. أنَّ ما نُسِبَ إليه قد يكونُ في كتابٍ آخرَ له غيرمعاني القرآن.

(٥) شرح التبريزي ٢/ ١١٦، وانظر شرح الأعلم ٢/ ٤٧٨، وبدر التمام ١/ ٢٩٥.

خَللٌ في عقلي، وأنتَ كذلك كما كنت عليه من سابق كرمك وجودك؟!»، وبذلك يَسْلَمُ بيت أبي تمام من زيادة الفاء بروايته الأولىٰ، ويَسْلَمُ من التناقضِ بروايته الثانية.

وزِيدَت الفاءُ في الخبرِ في بيتِ آخرَ لأبي تمّام أوضحَ مِنْ سَابِقِهِ، وهو قولهُ في مدح المعتصم: [الطويل]

سُيُوفُكَ فَاحْفَظْهَا سَلِمْتَ فَإِنَّهَا مُؤَيَّدَةٌ بِالعِزِّ والنَّصْرِ وَالصَّبْرِ[1]

يجوز تخريجه علىٰ زيادة الفاء علىٰ مذهب المُجيزين، والتقدير (سُيُوفُكَ احْفَظْهَا)، ويجوز تأويلُهُ علىٰ حذف المبتدأ علىٰ مذهب المانعين ـ وهو الأرجحُ ـ والتقديرُ: (هذهِ سيوفُكَ فاحفَظْهَا)، وذَكَرَ المراديّ وابنُ هشامٍ أنَّ الفرَّاء والأعلمَ وجماعةً أجازوا زيادة الفاء في خبر المبتدأ إذا كان الخبر أمرًا أو نهيًا، وأنشدا بيتًا نظيرَ بيتِ أبي تمام، هو قول الشاعر: [الطويل]

وَقَائِلَةٍ: خَوْلَانُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ وَأُكْرُومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا[2]

لكنَّ الفاءَ عند سيبويه والجمهور ليست زائدة، لأنهم أوّلُوه علىٰ حذف المبتدأ، وأَصْلُهُ عندهم: (هَذِهِ خَوْلَانُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ).

٤ ـ زيادة (لَا):

تُزادُ (لا) النافيةُ في مواضَع كثيرةٍ في لسان العرب، وزيادتُها قسمانِ قَسمٌ تُزادُ فيهِ (لا) لفظًا فقط، وقسمٌ تُزادُ فيه لفظًا ومعنًى.

أمَّا القسمُ الأوّلُ فتكونُ (لا) فيه زائدةً من جهةِ اللفظ فقط؛ أي زائدةً زيادةً لفظيةً لوصولِ عملِ ما قبلها إلىٰ ما بعدها، ولا تكونُ (لا) زائدةً في هذا القسم من جهةِ المعنىٰ؛ لأنَّها تفيد النَّفي. ويُعْلَمُ من هذا أنَّ النحاةَ «قد يُريدونَ بالزَّائدِ المُعْتَرِضَ بينَ شيئين مُتَطَالِبَيْنِ، وإنْ لَمْ يَصِحَّ أَصْلُ المعنىٰ بإسقاطه»[3]. قال المَالَقِيُّ: «وهو اصطلاح النحويين في الزيادة، كما يقولون في الألف واللام من

(١) شرح التبريزي ٤/ ٦٦٨ (زياداته).

(٢) لم أعثرعلىٰ قائله، وهو بلا نسبة في الكتاب ١/ ١٣٩، ١٤٣، وشرح أبياته ١/ ٤١٣، وشرح المفصّل ١/ ١٠٠، ٨/ ٩٥، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٣١، وشرح الكافية ١/ ٢٧٠، ٣/ ٣٧٢، ٤/ ٣٩٤، ٤٧٥، والجنىٰ الداني ٧١، والمغني ١٥٩، ٢٩٥، والخزانة ١/ ٤٥٥، وشرح أبيات المغني ٤/ ٣٧، وفي الأخيرَيْنِ: (خَوْلَانُ): حَيٌّ باليَمَنِ. (أُكْرُومَةُ الحَيَّيْنِ): مَكْرُمَةُ الحَيَّيْنِ: حَيِّ أَبِيهَا، وحَيِّ أُمِّها. (خِلْوٌ): خاليةٌ مِنَ الزَّوْجِ.

(٣) المغني ٣٢٢، وانظر رصف المباني ٢٧٠ ـ ٢٧٢، والجنىٰ الداني ٣٠٠-٣٠١.

(الـذي) و(التـي) و(الآن)... وأنَّ الزيـادةَ فيهـا كائنـةٌ، ولكـنْ لا يُسْـتَغْنَىٰ عنهـا، وأكثـرُهم يصـطلحُ بالزيادةِ علىٰ ما دخولُها كَخُروجِها، وكلٌّ صحيحٌ»[1].

ومن مواضع هذا القسم في الزيادة، أن تزاد (لا) بين الجارِّ والمجرور، كقولهم (جئتُ بـلا زادٍ)[2]، ونظيرُهُ في شعر أبي تمام كثير، كقوله ـ وقد تكـررت في بيتـين متتـالين ثـلاث مـرَّات ـ يمـدح محمَّـد بـن الهيثم بن شُبانة ويعرِّض بحاسده: [الوافر]:

وَيَحْسُـــبُ مَـــا يُفيـــدُ بِـــلَا نَـــوَالٍ ... وَتُعْطِـــي مَـــا تُفِيـــدُ بِـــلَا حِسَـــابِ

وَيَغْـــدُو يَسْـــتَثِيبُ بَـــلَا نَـــوَالٍ ... وَنَيْلُـــكَ كُلُّـــهُ لَا لِلثَّـــوَابِ[3]

ومنه أن تُزاد بين المضافِ والمضافِ إليه، كقول أبي تمام يَصِفُ حَالَ بَابَكَ الـخُرَّميِّ حين خَرَجَ مـن حِصْنِهِ لينالَ من جيشِ المسلمين لكنَّه هُزِمَ وغُنِمَ: [الطويل]

تَحَـــدَّرَ مِـــنْ لِـــهْبَيْهِ يَرْجُـــو غَنِيمَـــةً ... بِسَـــاحَةِ لَا الـــوَانِي وَلا الـــمُتَخَاذِلِ

فَكَـــانَ كَشَـــاةِ الرَّمْـــلِ قَيَّضَـــهُ الـــرَّدَىٰ ... لِقَانِصِـــهِ مِـــنْ قَبْـــلِ نَصْـــبِ الـــحَبَائِلِ[4]

ومنه أن تُزاد (لا) بين الصفة والموصوف، كقوله تعـالىٰ: ﴿ٱنطَلِقُوٓاْ إِلَىٰ ظِلٍّ ذِى ثَلَٰثِ شُعَبٍ ﴿٣٠﴾ لَّا ظَلِيلٍ وَلَا يُغْنِى مِنَ ٱللَّهَبِ﴾[المرسلات: ٣٠-٣١]، ونظيره قول أبي تمام في مدح يحيىٰ بن عبد الله: [الكامل]

مُهْـــدٍ لِأَلْطَـــافِ الثَّنَـــاءِ إِلَىٰ فَتًـــى ... كَالْبَـــدْرِ لَا صَـــلِفٍ وَلَا تَيَّـــاهِ[5]

ذهب الكوفيون إلىٰ أنَّ (لا) في هذه المواضع اسم بمعنىٰ (غَيْر)، وأن ما بعـدها خَفْـضٌ بالإضـافة. وغيرُهم يراها حرفًا زائدًا، وإنْ كانَتْ بمعنىٰ (غَيْرِ)، وأنَّ «تقـدير الأسـماء في الحـروفِ لا يُخْرِجُهـا إلىٰ

---

(١) رصف المباني ٢٧١.

(٢) انظر مجاز القرآن لأبي عبيدة ١/ ٢٦، والأمالي الشجرية ٢/ ٢٢٠، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ١٠، وشـرح الكافيـة ٢/ ١٦٥، والجنىٰ الداني ٣٠١، والمغني ٣٢٢.

(٣) شـرح التبريزي ١/ ٢٨٤، وفيه أن حاسد الممدوح يطلبُ الثواب بلا نائل والممدوح يُنيـل ولا يَطْلُـب الثـواب. وانظـر مثل هذه الزيادة في ١/ ١١٥، ٢٨٨، ٢/ ١١١، ٣٩٣، ٣/ ١٠٠، ٣٣٨، ٤/ ١٢٦...

(٤) المصدر السابق ٣/ ٨٤، وانظر شرح الأعلم ٢/ ٢٤٩، وفيه: (اللِّهب): ناحيـة مـن الجَبَـل لا تُرْقَىٰ، وهـو كنايـة عـن حصْن بَابَك. (شَاةُ الرَّمْل): الثَّور الوحشي. (قَيَّضَهُ): يَسَّرَهُ...

(٥) شـرح التبريزي ٢/ ٣٤٧، وانظر مثله في ١/ ٣٣٥، ٢/ ٩٤، ٢٢٥، ٣٣٥...

الاسمية كما أنَّ تقديرَ الفعل فيها لا يُخْرِجُها إلىٰ الفعلية، ألا ترىٰ أنَّ (ليتَ) بمعنىٰ (أتمنَّىٰ)، و... (لعلَّ) بمعنىٰ (أترجّىٰ)، ولا يُخْرِجُها تقديرُها بالفعل إلىٰ الفعلية»[1].

ويدخل في هذا الضرّب من الزيادة كذلك، زيادة (لا) بين الناصب والمنصوب، كقوله تعالىٰ: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ﴾ [المائدة: ٧١] وبين الجازم والمجزوم، كقوله تعالىٰ: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدۡ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٤٠][2]، ونظيرُ الأوّل قول أبي تمام ـ وقد تكرّرت (لا) مرّتين ـ في مدح الحَسَنِ بنِ سَهْل: [الطويل]

وَقَدْ يَكْهَمُ السَّيْفُ المُسَمَّىٰ مَنِيَّةً ... وَقَدْ يَرْجِعُ المَرْءُ المُظَفَّرُ خَائِبَا

فَآفَةُ ذَا أَلَّا يُصَادِفَ مِضْرَبًا ... وآفَةُ ذَا أَلَّا يُصَادِفَ ضَارِبَا[3]

ونظير الثاني قوله يَصِفُ الحرب التي قُتِلَ فيها مَرْثِيُّهُ قَحْطَبَةُ بنُ حُميد: [البسيط]

إِلَّا تَكُنْ صَدَرَتْ عَنْ مَنْظَرٍ حَسَنٍ ... حَرْبٌ فَقَدْ صَدَرَتْ عَنْ مَسْمَعٍ حَسَنِ[4]

وأما القسم الثاني فتزاد فيه (لا) لتأكيد النفي وتقويته، ويكون ذلك بين المعطوف والمعطوف عليه المنفي، كقوله تعالىٰ: ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، قال السمين الحلبي: «و(لا)... زائدة لتأكيد معنىٰ النفي المفهوم من (غير) لئلاّ يُتوهم عطف (الضَّالّين) علىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: ٧]، وقال الكوفيّون: هي بمعنىٰ (غير)، وهذا قريب من كونها زائدة فإنَّه لو صرّح بـ(غير) كانت للتأكيد أيضًا»[5]، ونظيره قول أبي تمام يمدح أبا عبد الله حفصَ بنَ عُمرَ الأزديّ: [الطويل]

فَلَوْ كَانَ مَا يُعطِيهِ غَيْثًا لَأَمْطَرَتْ ... سَحَائِبُهُ مِنْ غَيْرِ بَرْقٍ وَلَا رَعْدِ[6]

---

(١) رصف المباني ٢٧٢، وانظر الأزهية ١٦٠-١٦١، والأمالي الشجرية ٢/ ٢٣٠-٢٣١، وشرح الكافية ٢/ ١٦٤-١٦٥، والجنىٰ الداني ٣٠٠-٣٠١، والمغني ٣٢٢-٢٢٣.

(٢) رصف المباني ٢٧٢-٢٧٣.

(٣) شرح التبريزي ١/ ١٤١، وجاء فيه: (المِضْرَب): الرَّجلُ الشجاع. و(ضاربًا) : سَيْفًا قاطعًا. وانظر مثل هذه الزيادة في ١/ ١٥٧، ٢/ ١٢، ٣٠٦، ٣٦/ ٧٣، ١٨٠، ٤/ ١١٤، ٥٧٦...

(٤) المصدر السابق ٤/ ١٤٠ وانظر مثله في ١/ ٣٩٢، ٢/ ١٦٩، ١٧١، ١٧٢، ٣/ ١٥٣...

(٥) الدرّ المصون ١/ ٧٤، وانظر مجاز القرآن لأبي عبيدة ١/ ٢٥-٢٧، وكشف المشكلات ٢/ ٨٧٨.

(٦) شرح التبريزي ٢/ ١٢٠، وانظر مثله في ١/ ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣/ ١٩٣، ٤/ ٤٤ ...

ولا يلزم أن يكونَ النفيُ في هذا الضربِ بلفظ (غَيْر)، بل تُزَاد (لا) للتأكيد بعد الواو العاطفة بعد كلِّ نفيٍ ونَهْي «وهو قياس مطّرد»[1]، نحو قوله تعالىٰ: ﴿ وَمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُم بِٱلَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰٓ ﴾ [سبأ: ٣٧]، وقوله: ﴿لَا تُحِلُّواْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَلَا وَلَا ٱلْهَدْىَ وَلَا ٱلْقَلَٰٓئِدَ ﴾ [المائدة: ٢].

ومن الأول قول أبي تمام يصف البَرْدَ بخراسان: [البسيط]

فَمَا الضُّلُوعُ وَلَا الأَحْشَاءُ جَاهِلَةٌ ... وَلَا الكُلَىٰ أَنَّهُ المِقْدَامَةُ البَطَلُ[2]

ومن الثاني قوله يمدح الشاعر عليَّ بن الجَهْم القُرَشي، وقد جاء يودِّعه لسفر أراده، وكان أصدق الناس له: [الكامل]

لا تَبْعَدَنْ أَبَدًا وَلَا تَبْعُدْ فَمَا ... أَخْلَاقُكَ الخُضْرُ الرُّبَا بِأَبَاعِدِ[3]

ومجيء (لا) في هذه المواضع الأخيرة، وإن كانت زائدة إلَّا أنَّ إثباتها أولىٰ؛ لأنَّها ترفع احتمال أحد المجيئين دون الآخر في نحو: ما جاءني زيد ولا عَمْرو؛ أي يفيدُ تكرار (لا) بعد حرف العطف أنَّ الفعل مَنْفِيٌّ عنهما حالَ الاجتماعِ والافتراقِ[4].

وقد تَرِدُ (لا) زائدة لتأكيد حرف النفي قبله، كقول أبي تمام في باب الزهد: [الطويل]

وَمَا لَاحَ نَجْمٌ لَا وَلَا ذَرَّ شَارِقٌ ... عَلَىٰ الخَلْقِ إِلَّا حَبْلُ عُمْرِكَ يَقْصُرُ[5]

وتزاد (لا) كثيرًا قبل المُقْسَمِ بهِ، للإيذان بأنَّ جوابَ القسمِ مَنْفِيٌّ، كقوله تعالىٰ: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾[النساء: ٦٥]، قال الزمخشري : «وهو مستفيض في كلامهم وأشعارهم»[6]، وأنشد قول امرئ القيس: [المتقارب]

---

(١) رصف المباني ٢٧٣، وانظر الأمالي الشجرية ٢/ ٢٣١، وشرح الكافية ٤/ ٢٣٦، والبرهان في علوم القرآن ٤/ ٣٥٦.

(٢) شرح التبريزي ٤/ ٥٢٨. في القاموس المحيط (قدم): «والمِقْدَامُ والمِقْدَامَةُ... الكثيرُ الإِقدامِ». وانظر مثل هذه الزيادة في شرح التبريزي ١/ ٣٠٨، ٣٣٣، ٢/ ٣٩٣، ٣/ ١٨٣، ٢٢٥، ٤/ ٧١، ٣٥٧...

(٣) المصدر السابق ١/ ٤٠٢، (لا تَبْعُد): لا تَهْلِكْ. وانظر مثل هذه الزيادة في ١/ ٣٥١-٣٥٢، ٤٠٠، ٤/ ٦٤، ٧٣.

(٤) انظر شرح الكافية ٤/ ٤٣٦، والجنىٰ الداني ١٦١، والمغني ٤٦٤.

(٥) شرح التبريزي ٤/ ٥٩٥، وانظر مثله في ١/ ٨٨، ٢٩، ٢/ ٤٣٥، ٣/ ١٧٤، ٤/ ٥٠٥، ٥٢٦.

(٦) الكشاف ٦/ ٢٦٥، وانظر ٢/ ١٠١ .

لَا وَأَبِيـــــكِ ابْنَـــــةَ العَـــــامِرِيِّ (م) لَا يَـــــدَّعِي الْقَـــــوْمُ أَنِّي أَفِـــــرْ[1]

ونظيره قول أبي تمام يُعَرِّض ببعض بني حُمَيد: [الوافر]

فَـــلَا وَاللهِ مَافِـــي العَـــيْشِ خَـــيْرٌ وَلَا الـــدُّنْيَا إِذَا ذَهَـــبَ الـــحَيَاءُ[2]

وقوله في مدح محمَّد بن الهيثم بن شُبا نة: [الكامل]

لَا وَالَّـــذي هُـــوَ عَـــالِمٌ أَنَّ النَّـــوىٰ صَـــبِرٌ وَأَنَّ أَبَـــا الـــحُسَينِ كَـــرِيمُ

مَازُلْـتُ عَـنْ سَـنَنِ الـوِدَادِ وَلَا غَـدَتْ نَفْسِـــي عَـــلَىٰ إِلْـفٍ سِـوَاكَ تَحُـومُ[3]

وتُزَادُ (لا) قبل (بل) لتوكيد الإضراب[4] بعد الإيجاب، كقول الشاعر: [الخفيف]

وَجْهُـكَ البَـدْرُ لَا بَـلِ الشَّـمْسُ لَـوْ لَمْ يُقْـضَ لِلشَّـمْسِ كَسْـفَةٌ وَأُفُـولُ[5]

ونظيره قول أبي تمام يرثي أحمد بن هارون القُرَشيّ: [الخفيف]

فَجَّعَتْنِـــي الأَيَّـــامُ بِالصَّـــادِقِ النُّطْـــ ـــقِ فَتَـــىٰ الـــمَكْرُمَاتِ وَالآدَابِ

بِخَلِيـــلٍ دُونَ الأَخِـــلَّاءِ لَا بَـــلْ صَـاحِبِي الـمُصْطَفَىٰ عَـلَىٰ أَصْـحَابِي[6]

ومن هذا الضَرب زيادتها بعد النداء؛ لأن النداء إيجاب، كقول أبي تمام في مطلع مقطوعة غزلية: [الخفيف]

لَـهْفَ نَفْسِـي عَـلَيَّ لَا بَـلْ عَلَيْكَـا إِذْ تَجُـولُ العُيُـونُ فِـي خَـدَّيْكَا[7]

---

(١) البيت في ديوانه ١٥٤، والمحتسب ٢/ ٢٧٣، وشرح الكافية ٤/ ٤٣٧، والمغني ٣٢٩، والخزانة ١١/ ٢٢١، وشرح أبيات المغني ٥/ ٢٧. ويُروى: (فَلَا وَأَبِيكِ...).

(٢) شرح التبريزي ٤/ ٢٩٧، وانظر مثله في ١/ ٢٩٦، ٣/ ٢٦٢.

(٣) المصدر السابق ٣/ ٢٩٠.

(٤) الإضراب هو الإعراض عن الشيء بعد الإقبال عليه. أو: هو جَعْلُ الحُكْمِ الأوّلِ كالمسكوتِ عنه بالنسبة إلىٰ المعطوف عليه. التعريف الأول للجرجاني في التعريفات ١٣، والثاني للرضي في شرح الكافية ٤/ ٤١٧-٤١٨.

(٥) لم أعثرعلىٰ قائله، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٧٠، والمغني ١٥٣، والمساعد علىٰ تسهيل الفوائد ٢/ ٤٦٥، وهمع الهوامع ٥/ ٢٥٧، وشرح أبيات المغني ٣/ ١٢.

(٦) شرح التبريزي ٤/ ٥١-٥٢، وانظر مثله في ١/ ٣٦٧، ٢/ ٤٥٧، ٣/ ١٨٥، ٤/ ١٤٠.

(٧) المصدر السابق ٤/ ٢٤٦.

وإمَّا لتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي. قال ابن هشام: «ومنع ابن دُرُسْتُوَيْهِ زيادتها بعد النفي، وليس بشيء، لقوله: [البسيط]

وَمَا هَجَرْتُكَ لَا بَلْ زَادَنِي شَغَفًا هَجْرٌ وَبُعْدٌ تَرَاخَىٰ لَا إِلَىٰ أَجَلِ[1]».

ونقل البغدادي عن أبي حيَّان ما يفيد أنَّ ابن عصفور استبعد هذا الجواز، فيكون مؤيِّدًا لمذهب ابن دُرُسْتُوَيْهِ، وحجّتهما أنَّ (لا) و(بَلْ) كلتيهما للنفي، والجمع بينهما علىٰ جهة التأكيد قليل، لكن البغدادي ردّه بالسماع، وذكر أن ما مَنَعَهُ الأوّلُ ومَا استبعدَهُ الثاني مسموعٌ من لسان العرب وأنشد البيت الشاهد[2].

وشعر أبي تمام يؤيّد ردَّ ابنِ هشام والبغداديِّ، إذ زيدت (لا) مسبوقة بالنفي قبل (بل) في قوله يرثي خالد بن يزيد الشَّيْبَانيّ: [المتقارب]

أُصِبْنَا بِكَنْزِ الغِنَىٰ وَالإِمَامُ أَمْسَىٰ مُصَابًا بِكَنْزِ الغَنَاءِ

وَمَا إِنْ أُصِيبَ بِرَاعِي الرَّعِيَّةِ لَا بَلْ أُصِيبَ بِرَاعِيَ الرِّعَاءِ[3]

٥ ـ زيادة (ما):

تُزاد (ما) للتأكيد في مواضَع كثيرةٍ، منها أَنْ تُزَاد بين المضاف والمضاف إليه[4].

وقد يكونُ المُضافُ كلمةَ (غَيْر)، قال سيبويه متحدّثًا عن (ما): «وتكون توكيدًا لغوًا، وذلك قولك: ... (غَضِبْتَ من غيرِ مَا جُرْمٍ)»[5]، فكلمة (ما) في المثال: زائدة، والمراد: من غَيْرِ جُرْمٍ، ونظيرُهُ قولُ أبي تمام في رثاءِ محمَّدِ بنِ الفضل الحِمْيري: [الخفيف]

---

(١) لم أعثر علىٰ قائله، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٧٠، والمغني ١٥٣، والمساعد علىٰ تسهيل الفوائد ٢/ ٤٦٦، وهمع الهوامع ٥/ ٢٥٧، وشرح أبيات المغني ٣/ ١٤، وتاج العروس (بلل).

(٢) انظر شرح أبيات المغني ٣/ ١٥.

(٣) شرح التبريزي ٤/ ٢٠، وانظر شرح الأعلم ٢/ ٢٩٠، وهمزيات أبي تمام ٤٦، وفيهما: (الغَنَاء): النَّفع والكِفَاية. (الرِّعاء): جمع راعٍ، وهو القائد.وانظر مثله في شرح التبريزي ٢/ ٣٤٦.

(٤) انظر شرح المفصّل ٨/ ١٣٣، وشرح الكافية ٤/ ٤٣٦، والمغني ٤١١-٤١٢، وشرح أبياته ٥/ ٢٧٩.

(٥) الكتاب ٤/ ٢٢١.

عَـبَّسَ اللَّحْـدُ وَالثَّـرَىٰ مِنْـكَ وَجْهًـا غَـيْرَ مَـا عَـابِسٍ وَلَا قَطَّـابِ[1]

أو يكونُ المضافُ كلمةَ (أيّ)، نحو قوله تعالىٰ: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾[2] [القصص: ٢٨]؛ أَيْ أَيَّ الأَجَلَيْنِ، ونظيره قول أبي تمام يرثي أحمد بن هارون القُرَشي: [الخفيف]

أَفَلَـمَّا تَسَـرْبَلَ الـمَجْدُ وَاجْـ ـتَابَ مِـنَ الـحَمْدِ أَيَّـمَا مُجْتَـابِ

أَرْسَـلَتْ نَحْـوَهُ الـمَنِيَّةُ عَينًـا قَطَعَـتْ مِنْـهُ أَوْثَـقَ الأَسْـبَابِ![3]

أو كلمةَ (كلّ)، كقول أبي تمام في مقطوعة غزلية: [الخفيف]

كُـلُّ مَـا مَنْظَـرٍ رَأَيْـتُ مِـنَ الحُسْـ ـنِ فَفِيـهِ مِنْـهُ جَمِيـعُ جَمِيـعِ[4]

يريد (غيرَ عابسٍ)، و(أيَّ مُجْتاب) و(كلُّ منظرٍ)، و(ما) زائدة بينهما في كلٍّ منها. وذكر الرَّضيّ أن زيا دة (ما) بعد المضافِ قليلةٌ، وأجاز الـمُعْرِبُون وجهًا آخر مرجوحًا في تخريج (ما) في مثل هذا الموضع، هو أن تكون (ما) نكرة، محلُّها الجرّ بالإضافة، والمجرور بعدها بدل منها[5].

وقد أَغْرَبَ أبو العلاء ـ فيما نُقل عنه ـ في الوجه الثاني من تخريجه لقول أبي تمام في مطلع مقطوعة غزلية: [الكامل]

بِـأَبِي وَإِنْ حَسُـنَتْ لَـهُ بِـأَبِي مَـنْ لَـيْسَ يَعْـرِفُ غَـيْرَ مَـا أَرَبِي[6]

قال أبو العلاء: «وقوله (ما أَرَبي) يجوز أن تكون (ما) زائدة... ويجوز أن تكون (ما) في معنىٰ (الذي)، ويكون (هو) مقدَّر [كذا]، كأنَّه قال: غيرَ الذي هو أَرَبي، وتكون مثل الحكاية عن العرب: ما أنا بالذي قائلٌ لكَ شيئًا»، لكن ابن المستوفي تعقَّبه، وذكر أنَّ تأويلَه وتقديرَه لا حاجة إليهما.

---

(١) شرح التبريزي ٤/ ٤٤، وانظر مثله في ١/ ١١٥، ٣/ ٢٨٣، ٣٤١، ٤/ ١٦٤، ٥٠٢.

(٢) انظر كشف المشكلات ٢/ ١٠٢٢، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٧٤، ٢/ ١٠١٩، وشرح المفصّل ٨/ ١٣٤، والمغني ١٨٧.

(٣) شرح التبريزي ٤/ ٥٢، وانظر شرح الخياط ٣٥٦، وفيه: «(الاجتياب): اللُّبْسُ وقَطْعُ الـمَسَافة»، وانظر مثله في شرح التبريزي ٢/ ٣٨٩، ٣/ ٢٠٦، ٤٠٨.

(٤) المصدر السابق ٤/ ٢٣٤.

(٥) انظر التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٠١٩، وشرح الكافية ٤/ ٤٣٦.

(٦) شرح التبريزي ١/ ١٦٤، وانظر النِّظَام ٣/ ١٨١، والنص المنقول عن أبي العلاء نَسَبَهُ إليه محقّقُ التبريزي، وسقطت نسبته إليه في أوّل النص في النِّظَام. وانظر تخريجًا قريبًا مما قاله أبو العلاء في معاني القرآن للأخفش ١/ ٥٩.

وتُزاد (ما) كثيرًا بعد (إذا) قياسًا[1]، نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتۡ سُورَةٞ﴾ [التوبة: ١٢٤]، وزيادتها في شعر أبي تمام كثيرة أيضًا، حتَّىٰ إنَّها زيدت بعد (إذا) في قصيدة واحدة ثماني مرَّات، منها ثلاث مرّات في الأبيات الأربعة الأخيرة، وهي قوله في مدح القاضي حُبَيش بن المُعَافَىٰ: [الطويل]

إِذَا مَا حُلُومُ النَّاسِ حِلْمَكَ وَازَنَتْ ... رَجَحْتَ بِأَحْلَامِ الرِّجَالِ وَخَفَّتِ

إِذَا مَا يَدُ الأَيَّامِ مَدَّتْ بَنَانَهَا ... إِلَيْكَ بِخَطْبٍ لَمْ تَنَلْكَ وَشَلَّتِ

وَإِنْ أَزَمَاتُ الدَّهْرِ حَلَّتْ بِمَعْشَرٍ ... أَرَقْتَ دِمَاءَ المَحْلِ فِيهَا فَطُلَّتِ

إِذَا مَا امْتَطَيْنَا العِيسَ نَحْوَكَ لَمْ نَخَفْ ... عِثَارًا وَلَمْ نَخْشَ اللَّتَيَّا وَلَا الَّتِي[2]

وقد وردت هذه الزيادة مكرّرة مرتين في بيت واحد، في قوله في رثاء خالد بن يزيد الشَّيْبَانيّ [المتقارب]

أَلَهْفِي إِذَا مَا رَدَىٰ لِلرَّدَىٰ ... أَلَهْفِي إِذَا مَا احْتَبَىٰ لِلْحِبَاءِ[3]

وتزاد (ما) كذلك بعد (متىٰ) الشرطية[4]، نحو قول أبي تمام في مدح داود الطائيّ: [البسيط]

فَتًى مَتَىٰ مَا يُنِلْكَ الدَّهْرَ صَالِحَةً ... يَقُلْ لِأَمْثَالِهَا مِنْ فِعْلِهِ عُودِي[5]

و(ما) زائدة كذلك في قوله يمدح مَهديّ بن أَصْرَم: [الوافر]

كَثِيرًا مَا تُشَوِّقُهُ العَوَالِي ... وَهِمَّتُهُ إِلَىٰ العَلَقِ المُتَاعِ[6]

والتقدير (تشويقًا كثيرًا تُشَوِّقُهُ العَوَالِي)، و(كثيرًا) صفة لمصدر محذوف، ودخلت (ما) بين المعمول والعامل، والبيت نظير قوله تعالىٰ: ﴿فَقَلِيلٗا مَّا يُؤۡمِنُونَ﴾ [البقرة: ٨٨]، قال أبو البقاء: «ولا يجوز

---

(١) انظر شرح المفصل٨/ ١٣٤، وشرح الكافية ٤/ ٤٣٥، ورصف المباني ٣١٥، والجنىٰ الداني ٣٣٣.

(٢) شرح التبريزي ١/ ٣٠٨، وانظر بدر التمام ١/ ١٥٨، وفيه : (طُلَّت): ذهبَ دمُها هدرًا من دون دِيَة. (اللَّتيَا والَّتي): كِناية عن الشدائد والصعوبات. وانظر نظائر لهذه الزيادة في شرح التبريزي ١/ ١٢١، ٢٨٠، ٢٨٥، ٢/ ١١٢، ٢٢٧، ٢٢٨، ٣/ ١٠١، ١٦١، ٢٨٠، ٤/ ١٠٧، ٣٩٥، ٥٤٢...

(٣) المصدر السابق ٤/ ٢٩، وانظر شرح الأعلم ٢/ ٢٩٣، وهمزيات أبي تمام ٥٠. وفيهما: (أَلَهفي): يا لهفي، للتحسّر. (رَدَىٰ): أسرع إلىٰ قِرْنِهِ مُقَارِعًا. (الحِبَاء): العَطَاء.

(٤) انظر شرح الكافية ٤/ ٤٣٥.

(٥) شرح التبريزي ٢/ ١٠٨، وانظر مثله في ٢/ ١١٦، ٤٢٥.

(٦) المصدر السابق ٢/ ٣٣٩، وانظر شرح الأعلم٢/ ٢٥٨، وفيه: «العَلَقُ: الدَّمُ، و(المُتَاع): المَصْبوب»

أن تكون (ما) مصدرية؛ لأنَّ (قليلًا) لا يبقىٰ له ناصب»[1]، أي «كان يَلْزَمُ رفعُ (قليل) حتَّىٰ ينعقد منهما مبتدأ وخبر»[2]، ورجّح أبو حيان هذا التقدير علىٰ غيرما ذكره، وقال: «لأنَّ دلالة الفعل علىٰ مصدره أقوىٰ من دلالته علىٰ الزمان، وعلىٰ الهيئة، وعلىٰ المفعول، وعلىٰ الفاعل»[3]، وزيادة (ما) هٰهنا تقوّي المعنىٰ، وغرضُ المدح في بيت أبي تمام يستدعي ذلك، وهذه الزيادة سائغة في لغة العرب، قال الأخفش تعقيبًا علىٰ هذه الآية: «وزيادة (ما) في القرآن والكلام نحو ذا كثير»[4].

٦ ـ زيادة الواو:

مَنَعَ جمهورُ البصريين زيادة الواو، وأجازَهَا الكوفيون والأخفش من البصريين، ونسب ابن جِنِّي جواز الزيادة إلىٰ البغداديين، وخرَّج عليها المجيزون أشعارًا وآياتٍ قرآنيةً، منها قوله تعالىٰ: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾ [الزمر: ٧٣] قالوا: (فُتِحت) جواب (إِذَا) و(الواو) زائدة، وتأوَّلها المانعون بأنَّ الجواب محذوف، والتقدير: حتىٰ إذا جاؤوها وفُتِحَتْ أَبوابُها فَازوا ونَعِموا...[5]

ومن أبيات أبي تمام التي تحتمل زيادة الواو قوله في مقدّمة قصيدة مدح بها أبا سعيد محمَّد بن يوسف الثَّغْرِيّ: [البسيط]

قَدْ قَلْقَلَ الدَّمْعَ دَهْرٌ مِنْ خَلَائِقِهِ ... طُولُ الفِرَاقِ وَلَا طُولٌ مِنَ الأَجَلِ[6]

يؤيّد زيادة الواو في قوله (ولا طُولٌ) قول الصولي في تفسيره: «يعني: من خلائق الدهر الفراق لا طولُ العُمُر»، ونقل محقِّق شرح الصولي عن مخطوطة النِّظَام تنبيهَ ابن المستوفي علىٰ أنَّ الواو وفق تقدير الصولي زائدة. وصرَّح ابن هشام بمنع اقتران الواو بـ (لا) إذا لم تُسبق بنفي، قال: «فلا يجوز

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٩٠، وانظر الكشاف ١/ ٢٩٦، وكشف المشكلات ١/ ٧٢، وأمالي ابن الحاجب ١/ ٢١٣-٢١٥، والدر المصون ١/ ٥٠٢-٥٠٣، والمغني ٤١٦-٤١٧.

(٢) البحر المحيط ١/ ٤٧١. وانظر المغني ٧٠٥.

(٣) البحر المحيط ١/ ٤٧١.

(٤) معاني القرآن ١/ ١٤٢.

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ١/ ١٣٢، ١٤٧، ٢/ ٤٩٧، والمقتضب ٢/ ٨٠-٨١، والخصائص ٢/ ٤٦٢، وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٦٤٥، والأمالي الشجرية ١/ ٣٥٧-٣٥٨، وكشف المشكلات ١/ ١٨٥، ٢/ ١١٧٢ مع الحواشي في الموضعين، والإنصاف ٢/ ٤٥٦-٤٦٢، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٥٨-١٢٦٠، والجنىٰ الداني ١٦٤-١٦٦، والمغني ٤٧٣-٤٧٤، والآية المذكورة كاملة هي: ﴿ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ﴾.

(٦) شرح التبريزي ٣/ ٨٨، وانظر شرح الصولي ٢/ ٢٣٠، وشرح الأعلم ١/ ٢٤٦.

نحو: قام زيدٌ ولا عمرو»[1]. ولا أستبعدُ أن يكون أبو تمام قد أراد بنفي الطول القِصَرَ فَحَمَلَه عليه، فكأنَّه قال: (من خلائقه طول الفراق وقِصَرٌ في الأجل)، وكأن الواو تفيد المعيّة؛ أي (مع قِصَر...)، وهو المفهوم من تفسير الأعلم للبيت: «يقول: قد حرَّك الدمع من شؤونه... دهرٌ خلائقه التفريقُ بين الأحبّة، والأجل مع ذلك فيه قصير».

(١) المغني ٤٦٤

المبحث الثالث
معاني حروف المعاني وخصائصُها

المطلب الأوّل - معاني حروف المعاني أو نيابتُها:

١ - من معاني حروف الجر في شعر أبي تمام:

- موقف النحاة من نيابة حروف الجر:

عُنِيَ عُلماء العربية بموضوع نيابةِ حروف الجر بعضها عن بعض، وأفرد بعضهم له بابًا أو فصلًا في مصنفاته[(١)]، وجرىٰ بينهم في جواز ذلك خلاف مشهور، لخّصه ابن هشام بقوله: «مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضُها عن بعض بقياس، وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤوّل تأويلًا يقبله اللفظ، كما قيل في ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]: إن (في) ليس بمعنىٰ (علىٰ) ولكن شُبِّه المصلوب بتمكّنه من الجِذع بالحالِّ في الشيء، وإما علىٰ تضمين الفعل معنىٰ فعل يتعدَّىٰ بذلك الحرف كما ضَمَّنَ بعضُهم... (أحسنَ) في: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ﴾ [يوسف: ١٠٠]، معنىٰ (لَطَفَ)، وإما علىٰ شذوذ إنابة كلمة عن أخرىٰ، وهذا الأخير هو مُجمل الباب كُلِّهِ عند أكثر الكوفيين وبعضِ المتأخّرين، ولا يجعلون ذلك شاذًّا، ومذهبهم أقلّ تعسّفًا»[(٢)]، مالَ ابن هشام في هذا النصّ إلىٰ الكوفيين، وأيَّده الدسوقي، ونَعَتَهُ بأنَّه الأحسنُ علىٰ كلامهم، وأنَّه لا استعارة في الحروف أصلًا ولا تضمين إذ الحروف عندهم لها معانٍ عديدة موضوعة لها، فاستعمالُها في كل واحد حقيقة[(٣)]، لكن ابن

---

(١) انظر أدب الكاتب ٢٠٢٦-٥٢٠ (باب دخول بعض الصفات علىٰ بعض)، وجمهرة اللغة ٣/ ٤٩١-٤٩٤. (أبواب الحروف التي يقوم بعضها مقام بعض)، والخصائص ٢/ ٣٠٦-٣١٥ (باب استعمالِ الحروفِ بعضها مكان بعض)، والأزهية ٢٦٧-٢٩٠ (دخول حروف الخفض بعضها مكان بعض)، والمخصص ١٤/ ٦٤-٦٩ (دخول بعض الصفات مكان بعض)، والأمالي الشجرية ١/ ٢٦٧-٢٧٢ (فصل في دخول حروف الخفض بعضها مكان بعض)، وانظر الاقتضاب ٢/ ٢٦٢-٢٩٥.

(٢) المغني ١٥٠-١٥١، ومعظم كلامه في الجنىٰ الداني ٤٦، وانظر الاقتضاب ٢/ ٢٦٢ وما بعدها، وحاشية الصبَّان ٢/ ٧٧٧، والخزانة ١٠/ ١٣٢، وما بعدها.

(٣) انظر حاشية الدّسوقي ١/ ١١٩.

هشام احترز من مذهب الكوفيين في موضع آخر من (المغني)، ومال إلىٰ مذهب البصريين، وصرّح بأنَّ هذه الحروف قد ينوب بعضها عن بعض، فجاء بـ(قد) لإفادة التقليل، وأنَّه لا يصلح في كل موضع. ورأيه الثاني مُستقىٰ من قول الهَرَويّ الذي أكّد أن حروف الخفض قد يدخل بعضها مكان بعض؛ وذكر أن ذلك قد جاء في القرآن وفي الشعر[1]، وظاهر كلام ابن جِنِّي يوحي بذلك لكنه عند التمحيص خلافُ ذلك، قال ابن جِنِّي: «إنَّهُ يكون بمعناه في موضع دون موضع، وعلىٰ حسب الأحوال الداعية له المسوّغة له، فأما في كل موضع وعلىٰ كلّ حال فلا...»[2]، ثم استشهد بجملة من الآيات والأشعار، وخرّجها علىٰ التأويل أو التَّضمين، وهذا يؤكّد أنَّه يريدُ بالأحوال المسوِّغةِ التأويلَ والتَّضمينَ، ويمنعُ النيابةَ مطلقاً، أما البصريون فيُجِيزُونها إن أَعياهم التأويلُ والتَّضمينُ علىٰ ما ذكر ابن عصفور، قال: «فإن لم يكن التأويل ولا التَّضمين اعتقدوا إذ ذاك أن أحد الحرفين موضوع موضع الآخر»[3]، ومع ذلك فقد عدَّ ابن عصفور بعد كلامه السابق ما جاء منه في الشعر من الضرائر، وحُجّته في ذلك أنَّ مجيئه في الشعر كثير واسع، وفي الكلام قليل لا يجوز القياس عليه.

وبذلك يتبيَّن أن تخريجَ حروف الجر الواردة في غير موضعها علىٰ التَّضمين غير المتكلَّف أرجحُ من تخريجها علىٰ نيابتها عن غيرها عند الجمهور، بل ذلك واجب عند الرَّضيّ[4].

وما نُسِبَ إلىٰ البصريين عامة من المنعِ غيرُ دقيق، فقد أجاز النيابة أبو عبيدة، وابن قتيبة، والأخفش، والمبرّد، وابن السَّراج، وأبو بكر بن دُريد، والزجَّاجي، وأبو علي الفارسي[5]، وقيّد ابن السَّراج الجواز بتقارب معانيها، قال عن حروف الجر في الموضع المحال عليه: «واعلم أن العرب تَتّسع فيها، فَتُقِيمُ بعضَها مُقامَ بعضٍ إذا تقاربت المعاني، فمن ذلك الباء، تقول: فلان بمكّة، وفي مكّة... فإذا تقارب الحرفان فإنَّ هذا التقارب يصلح لمعاقبة، وإذا تَبَاينَ معناهما لم يَجُزْ...»، وسبقه في

---

(١) انظر الأزهية ٢٦٧، والمغني ٨٦١.

(٢) الخصائص ٢/ ٣٠٨، وانظر درّة الغواص ١٠٥، وشرحه للشِّهاب الخَفَاجي ٢١٩-٢٢١.

(٣) ضرائر الشعر ٢٣٦، وبيَّنَ علّةَ ترجيحِ البصريين التضمينَ والتأويلَ علىٰ النيابة.

(٤) انظر شرح الكافية ٤/ ٣٢٩.

(٥) انظر كتبهم علىٰ التوالي: مجاز القرآن ١/ ١٤، ٢/ ٤٣، ٥٧، ١٩٥، ٢٣٣، وأدب الكاتب ٥٠٦-٥٢٠، ومعاني القرآن ١/ ٥١، والكامل ٢/ ٧٢١-٧٢٢، ١٠٠٠-١٠٠١، والمقتضب ٢/ ٣١٩-٣٢٠، والأصول في النحو ١/ ٤١٤-٤١٥، وجمهرة اللغة ٣/ ٤٩١-٤٩٤؛ وكتاب حروف المعاني للزجاجي ٧٤-٨٧، والمسائل العَضُديات ١١٨.

هذا القيد المبرّد في الموضع الثاني المحال عليه من كتابه الكامل، وتبعهما في ذلك أبو علي الفارسي في المسائل العَضُديات.

ولعلَّ أقربَ الآراءِ إلىٰ الاعتدال، وأدناها من سَمْت لغة العرب ما ذهب إليه ابن السِّيْدِ الذي أفاد أن ذلك موقوف علىٰ السماع؛ أي لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، قال ذلك بعد أن ردَّ مذهب الـمُجيزين مُطلقًا ـ وأكثرهم كوفيون ـ، وردَّ مذهب المانعين مطلقًا ـ وأكثرُهم بصريون ـ وردَّ مذهب من جعله من الضرورة الشعرية لكثرته وشيوعِهِ في الشعر والنثر، ويُفهم من كلامه أنَّ النيابة في حروف الجر جائزة في المعاني التي استعملها العرب لكل حرف من هذه الحروف، وهي المعاني التي استقرأها النحاة من القرآن الكريم، ولسانهم، ودوّنوها في مصنفاتهم ولاسيّما في كتب حروف المعاني، والكتب النحوية المطوّلة. وهذا مذهب نفيس أشار بالأخذ به والاقتصار عليه كثير من المحقّقين[1].

وقد حفل شعر أبي تمام بهذه الظاهرة النحوية، إذ وردت في ديوانه أبيات كثيرة يُمكن حَمْلُها علىٰ نيابةِ حروف الجر بعضِها مَنابَ بعض، أو حَمْلُها علىٰ التَّضمين والتأويل. ومعظمُ معاني الحروف المحمولة في شعره، علىٰ غير ما وُضِعَتْ لها أصلًا موافقٌ لما ذكره النحاة في مصنّفاتهم، وعليها شواهدُ من القرآن الكريم، أو من كلامِ العرب وأشعارهم، وهذا ليس بغريب! بل الأمر جدير بأن يكون كذلكَ في شعر أبي تمام الذي حَذَقَ في لغةِ العرب سماعًا وقياسًا، روايةً ودرايةً، ومعظمُ ما جاءَ في شعرهِ من هذا الباب جائزٌ مستساغٌ كما سيأتي، وتخريجُ هذه الأبياتِ تخريجًا سليمًا يحتاجُ إلىٰ حُسنِ تصوُّرِ المعنىٰ، وثقافةٍ لغويةٍ عاليةٍ، ومَقْدِرَةٍ ذهنيّةٍ فائقةٍ لاستدعاءِ الأفعالِ البديلةِ إنْ حُمِلَتَ علىٰ التَّضمين، أو لاستحضارِ التأويلِ المناسبِ غير الـمُتَعَسَّفِ إنْ حُمِلَتْ علىٰ التأويل، ويَتَفَاوتُ ذلك من دارسٍ لآخر. وسَأُصنِّف أبياتَ أبي تمام المحتملة لأن تكون من هذا الباب بين مَبْحَثِ التَّضمين، ومبحثِ النيابةِ هذا، مستعينًا بآراء شرّاح دِيوانه الذين صَرَّحوا بجواز إنابة حروف الجر بعضِها مَناب بعض[2].

---

(١) انظر الاقتضاب ٢/ ٢٦٢-٢٦٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٣٠ وما بعدها، وحاشية الصَّبَّان ٢/ ٧٧٧، والنحو الوافي ٢/ ٥٤١.

(٢) انظر شرح الصولي ١/ ٢٢٦، وشرح الأعلم ١/ ١٤٤، ٤٢٨، ٢/ ١٢٤، ١٥٧، وشرح التبريزي ١/ ٦٥-٦٦، ٢/ ٤٥٨، ٣/ ١١٩، ١٣٠، ٤/ ١٣٥، والنِّظَام ١/ ٢٧٣-٢٧٤، ٢/ ١٨٩، ٣/ ٤٨، ١٦٥، ١١/ ١٧٥.

أ ـ معاني (إلى)[1]:

من معاني (إلىٰ) الواردة في شعر أبي تمام:

١ ـً معنىٰ الـمَعِيَّةِ: كقوله يمدح أبا سعيد محمَّد بن يوسف الثَّغْريّ: [الخفيف]

نِعْمَـــةُ اللهِ فيـــكَ لا أَسْـــأَلُ اللَّـــ ـــهَ إِلَيْهَـا نُعْمَـىٰ سِـوَىٰ أَنْ تَـدُومَا[2]

قال التبريزي: «(إليها)؛ أي معها، كما قال سبحانه: ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٥٢]؛ أي مع الله، وهم يتّسعون في حروف الخفض، فيَضَعُون بعضها موضع بعض»، وقال الـمَالَقِيُّ: «واعلم أنَّ (إلىٰ) إذا دخل ما بعدها فيما قبلها كانت بمعنىٰ (مع)... وعليه قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ [النساء: ٢][3]».

٢ ـً موافقة اللام: كقول أبي تمام في مدح محمَّد بن عبد الملك الزَّيَّات: [الطويل]

وَأَنْـــتَ شِـــهَابٌ فِي الـــمُلِمَّاتِ ثَاقِـــبٌ وَسَـــيْفٌ إِذَا مَـا هَـزَّكَ الـحَقُّ قَاصِـلُ

مِـنَ البِـيضِ لَمْ تَـنْضُ الأَكُـفُّ كَنَصْـلِهِ وَلَا حَمَلَـتْ مِـثْلًا إِلَيْـهِ الـحَمَائِلُ[4]

نقل محقِّقا شرحَي الصولي والتبريزي عن مخطوطة النِّظَام أنَّ ابن المستوفي نقل عن الآمِديّ أنه قال: «(ولا حَمَلَتْ مثلًا إليه)؛ أي مِثلًا له، و(إلىٰ) و(اللام) يعتقبان كلُّ واحدة منهما في موضع الأخرىٰ في كثير من الكلام، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَقَالُواْ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا﴾ [الأعراف: ٤٣]، وقال في موضع آخر: ﴿وَهَدَاهُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [النحل: ١٢١]، وذهب الـمَالَقِيُّ إلىٰ أكثر من هذا، فقد زعم أن ذلك قياس؛ لقرب الحرفين لفظًا ومعنًى[5].

أما قولُهُ في مطلع قصيدة يهجو بها الشاعر الحِمْيَرِي محمَّد بن وُهَيْب: [الكامل]

---

(١) انظر الأزهية ٢٧٢-٢٧٤، ورصف المباني ٨٠-٨٣، والجنىٰ الداني ٣٨٥-٣٩٠، والمغني ١٠٤-١٠٦.

(٢) شرح التبريزي ٣/ ٢٣٠، وانظر مثله في ٢/ ٣٨٥ (ب٣٩).

(٣) رصف المباني ٨٣، وانظر معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٤٤.

(٤) شرح التبريزي ٣/ ١١٩، وانظر شرح الصولي ٢/ ٣٢٨، وانظر مثل هذا المعنىٰ في الموازنة ٤/ ٦٤٦-٦٤٩ (ب٧)

(٥) انظر رصف المباني ٢٢٢.

لَا تَعْجَلَنَّ عَلَيْكَ بَعْدُ نَهَارُ وَغَدًا إِلَيْكَ تُجَهَّزُ الأَشْعَارُ[1]

فيجوز أنه أراد (وغدًا تُجهَّزُ لكَ الأشعار)، وتكون (إلىٰ) بمعنىٰ (اللام)، يؤيّده قول ابن منظور: «تَجَهَّزْتُ لِأَمْرِ كذا: تَهَيَّأْتُ لَهُ»[2]، ويحتمل أنَّه ضمَّنَ (جَهَّزَ) معنىٰ (تُرْسَلُ) و(تُبْعَث)، وإِنْ كان بين المعنيين فرقٌ؛ لأن التجهيز والتهيّؤ غيرُ الإرسال والبعث.

٣ـ موافقة (علىٰ): كقوله يصف حال الجزيرة حين عُزِلَ عنها ممدوحه مالك بن طوق التَّغلبيّ: [الكامل]

تِلْكَ الجَزِيرَةُ مُذْ تَحَمَّلَ مَالِكٌ أَمْسَتْ وَبَابُ الغَيْثِ عَنْهَا مُبْهَمُ

غَنِيَتْ زَمَانًا جَنَّةً فَكَأَنَّمَا فُتِحَتْ إِلَيْهَا مُنْذُ سَارَ جَهَنَّمُ[3]

يريد (فُتحَتْ عَلَيْهَا جهنَّمُ مُنْذَ غَابَ)، بدليل قوله تعالىٰ: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا ذَا عَذَابٍ شَدِيدٍ ﴾ [المؤمنون: ٧٧]، وإن لم تكن في بيتِ أبي تمام كلمةُ (أَبْوَاب)، أو كلمةُ (بَاب)، إلا أنَّ المعنىٰ يَسْتدعِيها.

ب – معاني (الباء)[4]:

حرف الباء أكثر حروف الجر معاني في شعر أبي تمام، من هذه المعاني:

١ـ معنىٰ السببية والتعليل، كقوله في مدح عمر بن طوق التَّغلبيّ: [الكامل]

بِشُحُوبِهِ فِي المَجْدِ أَشْرَقَ وَجْهُهُ لا يَسْتَنِيرُ فَعَالُ مَنْ لَمْ يَشْحُبِ[5]

يريد (بسبب شحوبه في المجد...).

٢ـ معنىٰ المصاحبة: كقوله في وصف البَرْدِ بخراسان [البسيط]

أَمَا تَرَىٰ الأَرْضَ غَضْبَىٰ والحَصَىٰ قَلِقٌ والأُفْقَ بِالْحَرْجَفِ النَّكْبَاءِ يَقْتَتِلُ[6]

---

(١) شرح التبريزي ٤/ ٣٥٥.

(٢) اللسان: (جهز).

(٣) شرح التبريزي ٣/ ١٩٦.

(٤) انظر الأزهية ٢٨٣-٢٨٧، ورصف المباني ١٤٢-١٥١، والجنىٰ الداني ٣٦-٤٨، والمغني ١٣٧-١٤٤.

(٥) شرح التبريزي ١/ ١٠٤، وانظر مثله في ١/ ١٣٨ (ب١)، ٣٤٣ (ب٤)، ٣٧٥ (ب٢٤) ٢/ ٤٤٣ (ب٦٣)، ٤/ ٣٢٢ (ب١٨).

(٦) المصدر السابق ٤/ ٥٢٦، وانظر شرح إيليا الحاوي ٩٢٧، وجاء فيه: «(الحَرْجَف): الريح القوية الباردة، (النَّكْبَاء): الشديدة التي تُنْزِلُ النَّكَبات»، وانظر بيتًا مثله في شرح الأعلم ٢/ ١٢٤ (ب١٧).

يريد (والأُفْقَ مع الـحَرْجَفِ النَّكْباءِ يَقْتَتِل)، ويلزم حمل الباء علىٰ هذا المعنىٰ؛ لأن الاقتتال يكون بين اثنين فصاعدًا، إذ لا يجوز (اقْتَتَلَ الأُفقُ) حتىٰ نَعْطِفَ عليه اسمًا آخر بالواو، أو نأتي بهذا الاسم بعد (مع) المفيدة للمصاحبة، علىٰ خلاف في جواز الأخير.

قال ابن جِنِّي: «(اخْتَصَمَ) ونحوه من الأفعال مثل: اقتَتَلَ واسْتَبَّ واصْطَرَعَ لا يكون فاعلُهُ أَقَلَّ من اثنين»[1].

٣ـ الظرفية كقول أبي تمام يصف معركة خاضها ممدوحُهُ إسحاق بن إبراهيم: [الكامل]

وَالـحَرْبُ تَرْكَبُ رَأْسَهَا فِي مَشْهَدٍ ... عُدِلَ السَّفِيهُ بِهِ بِأَلْفِ حَلِيمِ[2]

يريد (عُدِلَ السَّفِيهُ فِيهِ)؛ أي (في الـمَشْهَد) يؤيّده قول المرزوقي: «... في مَشْهَدٍ يَعْدِلُ الجاهلُ الواحد فيهِ بألفِ عاقل...».

٤ـ البدل: من ذلك قول أبي تمام يرثي خالد بن يزيد الشَّيْبَانيّ: [المتقارب]

عَلَىٰ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ مَزْ ... يَدٍ امْرِ دُمُوعًا نَجِيعًا بِمَاءِ[3]

يريد أَسِلْ وَأَجْرِ علىٰ خالدٍ دموعًا دمًا بدلَ ماءٍ، وقد ذكر التبريزي أن أبا تمام لا يريد أنه يَمْرِي نجيعًا ممزوجًا بماء، ثم نقل عن أبي العلاء أنَّ الغرض: «أَمْرِ نجيعًا بدلًا من الماء، كما تقول للرجل إذا طلبت منه دينارًا فلم يُعطِك: أعطني درهمًا بدينار، أي بدلًا منه»، وذكر ابن المستوفي أنَّه لو أراد دمًا ممزوجًا بماء لم يكن به بأس.

٥ـ المقابلة والعِوض: كقول أبي تمام في مقدمة قصيدة في مدح إسحاق بن إبراهيم: [الوافر]

أَلَمْ يُقْنِعْكِ فِيهِ الهَجْرُ حَتَّىٰ ... بَكَلْتِ لِقَلْبِهِ هَجْرًا بِبَيْنِ

---

(١) الخصائص ٢/ ٤٠٩. منع الحريري (اجتمع فلان مع فلان)، وزعم أنَّ الصواب (اجتمع فلان وفلان)، وردَّ عليه الشهاب الخفاجي ونقل جواز الأول. انظر درة الغوّاص ١٥-١٦، وشرحه ٥١. ولصلاح الدين الزعبلاوي تحقيق حسن في هذه المسألة. انظر كتابه: مع النحاة وما غاصوا عليه من دقائق اللغة وأسرارها ٣٥٢-٣٦٣.

(٢) شرح التبريزي ٣/ ٢٦٦، وانظر شرح مشكلات ديوان أبي تمام ٢٢٨. وانظر مثل هذا المعنىٰ في شرح التبريزي ٣/ ٧٢ (ب٢)، ٤/ ٢٨٥ (ب٣).

(٣) شرح التبريزي ٤/ ١١، وانظر النِّظَام ١/ ٢٦٨، وقال الأوّل: «مَرَيتُ اللبنَ وغيرَه، إذا استخرجتَهُ مِنَ الضَّرْع... و(النَّجيع): الدم». وانظر مثل هذا المعنىٰ في شرح مشكلات ديوان أبي تمام ٢٦٠، وشرح التبريزي ١/ ١١٨ (ب٧)، وبدر التمام ١/ ٤٠٢، ٤١١، والأخير جعل البدل هو نفسه المقابلة والعِوَض.

بِـــمَا تَتَرَشَّـــفِينَ نِطَـــافَ وُدِّي وَتَبْتَهِجِـينَ عِنْـدَ حُلـولِ دَيْنِـي؟![1]

قال المرزوقي: «(بِمَا تَتَرَشَّفِينَ) الباءُ من صِلَةِ (بَكَلْتِ لقلبه) والعَرَبُ تقول: هذا بذاك؛ أي هذا عوض من ذاك، والمعنىٰ: فَعَلْتِ هذا عوضًا عن امتداد وصالٍ كان بيننا تَرَشَّفْتِ فيهِ وُدّي، وسُرِرْتِ بِوُجوبِ دَيني!».

٦ـ المجاوزة بمعنىٰ (عن): نحو قول أبي تمام في رثاء خالد بن يزيد الشَّيْبَانيّ: [المتقارب]

سَـلِ الـمُلْكَ عَـنْ خَالِـدٍ وَالـمُلُوكَ بِقَمْـعِ العِـدَىٰ وَبِنَفْـيِ الْعَـدَاءِ[2]

الفعل (سأل) إذا كان بمعنىٰ (اسْتَخْبَرَ) يتعدَّىٰ إلىٰ مطلوبه الثاني بالحرف (عن)[3]، كقوله تعالىٰ: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [البقرة: ٢١٧]، وكقول أبي تمام في صدر هذا البيت (سَلِ الـمُلْكَ عن خالد)، وجاء هذا الفعل أيضًا متعدّيًا إلىٰ مطلوبه الثاني بالباء بمعنىٰ (عن) كقول عَلْقَمَةَ الفَحل: [الطويل]

فَـإِنْ تَسْـأَلُونِي بالنِّسَـاءِ فَـإِنَّنِي خَبِـيرٌ بِـأَدْوَاءِ النِّسَـاءِ طَبِيـبُ[4]

ونظيره قول أبي تمام هٰهنا في عجز البيت، يريد (وَسَلِ الـمُلُوكَ عن قَمْعِ العِدَىٰ وعن نَفْيِ العَدَاء)، وذكر الأعلم والمراديّ أن موافقة الباء لمعنىٰ (عن) بعد السؤال كثير[5]، نحو قوله تعالىٰ: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴾ [الفرقان: ٥٩].

٧ـ الاستعلاء بمعنىٰ (علىٰ) نحو قول أبي تمام يخاطب ناقته التي حملته إلىٰ الـحَجِّ: [الوافر]

بِكُـورِكِ أَشْـعَرُ الثَّقَلَـيْنِ طُـرًّا وأَوْفَىٰ النَّـاسِ فِـي حَسَـبٍ صَـمِيمِ[6]

---

(١) شرح التبريزي ٣/ ٢٩٧، وانظر شرح مشكلات ديوان أبي تمام ٢١٥، وشرح الأعلم ٢/ ١٥٧، وقال الأخير: «(بَكَلْتِ) : خَلَطْتِ... قوله (بما) : أراد (رُبَّما)». وانظر مثل هذا المعنىٰ في شرح مشكلات ديوان أبي تمام ٣٤، ٢٦٠، وشرح التبريزي ١/ ١٦ (ب١٦)، وهبة الأيّام ٢٠٣.

(٢) شرح التبريزي ٤/ ١٥. وانظر مثله في ١/ ٣١٣ (ب٧)، ٢/ ٤٢ (ب٤٢) . وانظر البيتين في الموضعين الأخيرين في بدر التمام ١/ ١٦٠، ٢٥٣ فقد صرّح الشارح بأن الباء فيهما بمعنىٰ (عن).

(٣) انظر اللسان (سأل) نقلًا عن ابن بَرّي.

(٤) البيت في ديوانه ٣٥، وأدب الكاتب ٥٠٨، والأزهية ٢٨٤، ورصف المباني ١٤٤، والمقاصد النحوية ٣/ ١٦، ٤/ ١٠٥، والدرر ٢/ ١٤.

(٥) انظر ديوان علقمة الفحل بشرح الأعلم ٣٦، والجنىٰ الداني ٤١.

(٦) شرح التبريزي ٤/ ٥٣٤، وانظر مثله في ٤/ ٤٠٩ (ب ٥: فاحلف بأنَّ. يريد: فاحلف بكذا علىٰ أنَّ).

يريد (عَلَىٰ كُورِكِ) ، و(الكُورُ) بالضَّمِّ هو الرَّحْلُ[1].

وزعم الدكتور ملحم الأسود في (بدر التمام) أن الباء بمعنىٰ (علىٰ) في قول أبي تمام مادحًا عَيَّاشَ ابن لَهِيعَة الحَضْرَمِيّ: [البسيط]

فَاضَتْ سَحَائِبُ مِنْ نَعْمَائِهِ فَطَمَتْ ... نُعْمَاهُ بِالْبُؤْسِ حَتَّىٰ اجْتَثَّتِ البُوسَا[2]

وليس الأمر كما زعم، بل الباء علىٰ أصلها؛ لأنَّ الفعل (طَمَا) يتعدَّىٰ بالباء، يُقال: طَمَا به الهَمُّ والخَوْفُ: اشتدَّ[3].

٨ـ التبعيض بمعنىٰ (مِنْ): ومنه قول أبي تمام في باب الزهد، يصف الشَّيْب: [الطويل]

أَرَىٰ أَلِفَاتٍ قَدْ كُتِبْنَ عَلَىٰ رَاسِي ... بِأَقْلَامِ شَيْبٍ فِي مَهَارِقِ أَنْقَاسِ

فَإِنْ تَسْأَلِينِي مَنْ يَخُطُّ حُرُوفَهُ ... فَأَيْدِي اللَّيَالِي تَسْتَمِدُّ بِأَنْفَاسِي[4]

يريد (تَسْتَمِدُّ مِنْ أَنْفَاسِي)؛ أي بعضَ أنفاس. قال ابن منظور: «واستمدَّ مِنَ الدَّوَاةِ: أَخَذَ مِنْهَا مِدَادًا... وقيل: هو أَنْ يَسْتَمِدَّ مِنْهَا مَدَّةً وَاحِدَةً»[5]، وقد ورد في التنزيل: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦]؛ أي منها[6]. ويجوز أن يكون قد ضَمَّن (تَسْتَمِدّ) معنىٰ (تَسْتَعِينُ) فَعدَّاه بالباء.

٩ً- الاخْتِصَاص أو المِلكية بمعنىٰ اللام المفيدة لذلك، كقول أبي تمام في مقدمة قصيدة يمدح بها محمَّدَ بنَ حسّان الضَّبِّيَّ: [البسيط]

دَعِ الفِرَاقَ فَإِنَّ الدَّهْرَ سَاعَدَهُ ... فَصَارَ أَمْلَكَ مِنْ رُوحِي بِجُثْمَانِي[7]

يريد (أَمْلَك مِنْ رُوحِي لِجُثْمَانِي)، يؤيِّده قولُ الأَعْلَمِ في تفسير البيت: «دعَ الفِرَاقَ يَتَحَكَّمُ فإِنَّ الدَّهرَ مُسَاعِدٌ لَهُ، حتَّىٰ صيَّرَهُ أَمْلكَ لِجُثماني مِنْ رُوحي، و(الجُثمان): الجِسْم». ولم أجد في كتب

---

(١) انظر مادة (كور) في اللسان والتاج.

(٢) شرح التبريزي ٢/ ٢٥٨، وانظر بدر التمام ١/ ٣٩٥.

(٣) انظر مادة (طما) في أساس البلاغة والتاج.

(٤) شرح التبريزي ٤/ ٥٩٧. وفيه: «(المَهَارق):جمع مُهْرَق، وهو القِرْطاس...و(الأَنْقَاس) جمع نِقْس، وهو المِدَاد».

(٥) انظر اللسان (مَدَد).

(٦) انظر إعراب القرآن للنحاس ٥/ ٩٨، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٢٥٨، والمغني ١٤٢-١٤٣.

(٧) شرح التبريزي ٣/ ٣٠٨، وانظر شرح الأعلم ٢/ ٣٦١.

حروف المعاني مَنْ أثبت للباء هذا المعنىٰ، لذلك فالأحسنُ أن يُحْمَل علىٰ تَضْمين (أَمْلَك) معنىٰ (أَوْلَىٰ) أو (أَلْصَقَ)، والتقدير: (فَصَارَ أَوْلَىٰ أَوْ أَلْصَقَ بِجُثْمَانِي من رُوْحِي، و(الإِلصاق) أقوىٰ معنًى، وأوجه نحويًّا، لأنَّه أصل معاني الباء ولم يذكر سيبويه لها غير هذا المعنىٰ [1]. ولعلَّ أبا تمام لجأ إلىٰ الباء مع أنَّ الوزن لا يختلّ باللام لملاحظته معنىٰ المِلكية والإلصاق جميعًا.

جـ ـ معاني (على)[2]:

من معاني (علىٰ) في شعر أبي تمام:

١ ـً المصاحبة: كقوله في رثاء رجل يُدعىٰ غالب بن السَّعْدِي: [الطويل]

عَجِبْتُ لِصَبْرِي بَعْدَهُ وَهْوَ مَيِّتٌ ... وَكُنْتُ امْرَءًا أَبْكِي دَمًا وَهْوَ غَائِبُ

عَلَىٰ أَنَّهَا الأَيَّامُ قَدْ صِرْنَ كُلَّهَا ... عَجَائِبَ حَتَّىٰ لَيْسَ فِيهَا عَجَائِبُ[3]

صرّح ابن المستوفي بأن (علىٰ) تفيد المصاحبة، قال: «وتتعلَّق (علىٰ أنَّها) بقوله: (عجبت) في البيت الذي قبله... أي: عجبت مع [أنَّ] الأيامَ كلَّها قد صارتْ عجائبَ، و(علىٰ) هنا بمعنىٰ (مع) وموضعُها نصبٌ علىٰ الحال»، ويُحتمل أن تكون (عَلَىٰ) للاستدراك والإضراب[4]؛ لأنَّ الشاعر أضرب بها عن معنىٰ البيت الأول.

٢ ـً موافقة (مِنْ): نحو قول أبي تمام في مقدّمة قصيدة مدح بها سليمان بن وَهْب: [الخفيف]

صَحِبَتْ وَجْدَكَ الـمَدَامِعُ فِيهِ ... بِنَجِيعٍ بِعَبْرَةٍ مَصْحُوبِ

بِمُلِثٍّ عَلَىٰ الفِرَاقَ مُرِبٍّ ... وَلِشَأْوِ الهَوَىٰ البَعِيدِ طَلُوبِ[5]

---

(١) انظر الكتاب ٤/ ٢١٧، والجنىٰ الداني ٣٦، والمغني ١٣٧.

(٢) انظر الأزهية ٢٧٥-٢٨٧، ورصف المباني ٣٧٢-٣٧٣، والجنىٰ الداني ٤٧٦-٤٨٠، والمغني ١٩٠-١٩٣.

(٣) شرح التبريزي ٤/ ٤٢، وانظر النِّظَام ٣/ ١٦٥، وانظر مثل هذا المعنىٰ في شرح التبريزي ١/ ١٦٢، (ب١٧)، ١٨٥ (ب٢٠)، ٣/ ٢٥٣ (ب ٢٤)، ٤/ ٤٧ (ب٤)، ٣٢٦ (ب٣).

(٤) انظر المغني ١٩٣.

(٥) شرح التبريزي ١/ ١١٧، وانظر شرح الصولي ١/ ٢٢٦، والنِّظَام ٢/ ١٤٤-١٤٥ وفي الأخير: «(الـمُلِثُّ) و(الـمُرِبُّ): اللازم للشيء».

قال الصولي ونقله ابن المستوفي عنه وعن غيره:«(علىٰ الفِراق): مِنَ الفراق»، والتقدير: صَحِبَتِ المدامعُ الوجْدَ بدمعٍ مُلِثٍّ لازمٍ دائمِ الجَريانِ من الفِرَاقِ...

٣ـ الاستدراك والإضراب: كقول أبي تمام في هجاء عبد الله الكاتب ابن يزيد المباركي: [السريع]

يـا سَـاحِرَ اللَّفْـظِ عَـلَىٰ أَنَّ مَـنْ أَغْـرَاكَ بِـاللَّفْظِ هُـوَ السَّـاحِرُ[1]

ومعنىٰ الإضراب في البيت واضح، إذ أبطل بـ (علىٰ) أن يكون المخاطَبُ ساحرًا، وقد أثبتَ هذا المعنىٰ لـ (علىٰ) ابنُ هِشام الأنصاري[2].

د ـ معاني (عن)[3]:

من مَعَانِي (عن) في شعر أبي تمام:

١ ـ التَّعليل: كقوله في مطلع رثائه إدريسَ بن بدر الشَّامي القُرَشيّ: [الطويل]

دُمُـوعٌ أَجَابَـتْ دَاعِـيَ الـحُزْنِ هُمَّـعُ تَوَصَّـلُ مِنَّـا عَـنْ قُلُـوبٍ تَقَطَّـعُ[4]

يريد (من أجل قلوب) قال التبريزي: «قوله (هُمَّع)؛ أي سائلة تتّصل ولا تنقطع من أجل قلوب تتقطّع حُزنًا».

وقد تَرِد (عن) في بيت مفيدةً معنىٰ التعليلِ أو معنى غيرِه، كقول أبي تمام في مدح المعتصم بعد فتح عمُّورِيَّة: [البسيط]

هَيْهَـاتَ زُعْزِعَـتِ الأَرْضُ الوَقُـورُ بِـهِ عَـنْ غَـزْوِ مُحْتَسِـبٍ لَا غَـزْوِ مُكْتَسِـبِ[5]

أي: زُعزِعت الأرض بقائد الروم بسبب غزو المعتصم، كما يُقال: مَرِضَ فُلان عن أكلِ الرُّطَبِ؛ أي كان أكلُ الرُّطَبِ سببَ مرضه. نَقَلَ ذلك التبريزي وابن المستوفي عن أبي العلاء، وأضاف:

---

(١) شرح التبريزي ٤/ ٣٥٢، وانظر مثله في ٤/ ٢١١ (ب٤).

(٢) انظر المغني ١٩٣

(٣) انظر الأزهية: ٢٧٨-٢٨١، ورصف المباني ٣٦٧-٣٧٠، والجنىٰ الداني ٢٤٥-٢٤٩، والمغني ١٩٦-١٩٨.

(٤) شرح التبريزي ٤/ ٩٢، وانظر مثله في ١/ ٣٣٦ (ب٢٨).

(٥) المصدر السابق ١/ ٦٥، وانظر النِّظَام ٢/ ٥٢.

«و(عن) في هذا الموضع تؤدّي معنىٰ غيرها من حروف الخفض، فلو قيل في الكلام: زُعْزِعَتِ الأرضُ به من أجل الغزو، أو للغزو، أو بالغزو ـ لاحتَمَلَ ذلك كلّهُ».

٢ـ الاستعانة بمعنىٰ الباء: نحو قول أبي تمام في قصيدة يرثي بها هاشم بنَ عبد الله بنِ مالك الخُزَاعِيّ: [الطويل]

خُدِعْتُ لَئِنْ صَدَّقْتُ أَنَّ غَيَابَةً ... تَكَشَّفُ إِلَّا عَنْ وُجُوهِ الهَيَاثِمِ[1]

قال التبريزي: «لا يمتنع أن يُجْعَلَ (التجلّي) مردودًا إلىٰ (الوجوه)، كأنه قال: لا تُكْشَفُ الغَيَابةُ إلَّا بوجوه هؤلاء، وجعل (عن) قائمة مَقام (الباء)، وقال بعض الناس في قوله تعالىٰ: ﴿فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ﴾ [الكهف: ٥٠]: أي بأمرِهِ»[2]، وسبقه الأعلم فقال في شرحه: «مَنْ صَدَّقَ أنَّ حُزْنًا يَنْجَلِي، أو شِدَّةً إلَّا بالهياثِمِ فقد خُدِع».

هـ- معاني (في)[3]:

من معاني (في) في شعر أبي تمام:

١ـ المُصَاحَبَة: كقوله في مطلع قصيدة يرثي عُمير بن الوليد، وهي من أول أشعاره: [الوافر]

أَعِيدِي النَّوْحَ مُعْوِلَةً أَعِيدِي ... وَزِيدِي مِنْ بُكَائِكِ ثُمَّ زِيدِي

وَقُومِي حَاسِرًا فِي حَاسِرَاتٍ ... خَوَامِشَ للنُّحُورِ وللخُدُودِ[4]

أراد (وقومي حَاسِرًا مَعَ حَاسِرَاتٍ).

٢ـ الاستعلاء بمعنىٰ (عَلَىٰ)، كقول أبي تمام يفخر بقومه عند انصرافه من مِصْر: [الطويل]

بِخَيْلٍ لِزَيْدِ الخَيْلِ فِيهَا فَوَارِسٌ ... إِذَا نَطَقُوا فِي مَشْهَدٍ خَرِسَ الدَّهْرُ[5]

يريد (عَلَيْهَا فَوَارِسُ)، وهو نظير قوله تعالىٰ: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١][6].

---

(١) شرح التبريزي ٤/ ١٣٤، وانظر شرح الأعلم ٢/ ٣٣٠، وجاء فيه: «(الغَيَابَةُ): الغَبَرَة... كان لهذا الميت ابن يُسمَّىٰ هيثمًا، ومِنْ قومِهِ مَنْ تَسمَّىٰ هيثمًا، فلذلك قال (الهياثم)».

(٢) انظر الدر المصون ٧/ ٥٠٧-٥٠٨.

(٣) انظر الأزهية ٢٦٧-٢٧٢، ورصف المباني ٣٨٨-٣٩١، والجنىٰ الداني ٢٥٠-٢٥٢، والمغني ٢٢٣-٢٢٦.

(٤) شرح التبريزي ٤/ ٥٥. «امرأة حَاسِرٌ: حَسَرَتْ عَنْها دِرْعَهَا، وكُلُّ مكْشوفةِ الرَّأسِ والذِّرَاعَيْنِ حَاسِرٌ». اللسان (حسر) وانظر مثل هذا المعنى في شرح التبريزي ١/ ١٣٣ (ب١٣)، ٢/ ١٥٢ (ب١)، ٢٦٤ (ب٧).

(٥) المصدر السابق ٤/ ٥٧٦، ويحتمله بيت آخر، انظر ٣/ ١٠٦ (ب ٣٤).

(٦) انظر الدر المصون ٨/ ٧٦.

٣ـ موافقة الباء: كقوله في مدح إسحاق بن إبراهيم: [الوافر]

لَكُـــمْ نِعَـــمٌ غَـــوَادٍ سَـــارِيَاتٌ عَـــلَيَّ مَنَنْـــتُمُ فِيهَـــا مِـــرَارَا[١]

يريد (مَنَنْتُم عليَّ بِهَا مِرَارًا)، فوضع (في) موضع (الباء). قال الفيّومي: «مَنَّ عَليهِ بالعِتْقِ وغيره... وامتنَّ عليه به: أَنْعَمَ عَليهِ بِهِ»[٢].

ويُحتمل أن يكون منه قول أبي تمام يصف رحلته إلىٰ ممدوحه محمَّد بن الـمُسْتَهِلِّ: [الكامل]

فَظَلِلْـتُ حَـدَّ الأَرْضِ تَحْـتَ العَـزْمِ فِـي وَجْنَـاءَ تُـدْنِي حَـدَّ كُـلِّ بَعِيـدِ[٣]

إذ الأصل أن يقول: (ظَلِلْتُ حدَّ الأرضِ بِوَجناء)؛ أي بناقة شديدة صُلْبَة، وبه قال التبريزي، ثم أوّل، قال: «أي كَسَرْتُ شدتها عن نفسي بركوب نا قة هذه صفتُها، وإنَّما قال (في وجناء)؛ لأنَّه لما جعلها قُعْدَةً في رُكوبِ ظهرها جعلها بمنزلة المسكن الذي يصلح معه».

٤ـ موافقة (إلىٰ)، كقوله في مدح محمَّد بن عبد الملك الزَّيَّات: [الطويل]

رَدَدْتَ السَّـنَا فِـي شَمْسِـهِ بَعْـدَ كُلْفَـةٍ كَـأَنَّ انْتِصَـافَ الْيَـوْمِ فِيهَـا أَصَـائِلُ[٤]

يُريد (رَدَدْتَ السَّنا إلىٰ شَمْسِهِ)؛ أي أَعَدْتَ نُورَ المُلْكِ إلىٰ شَمْسِهِ بعد كسوف وكُلفة، وعلىٰ هذا المعنىٰ خُرِّجَ قوله تعالىٰ: ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ﴾ [إبراهيم: ٩]؛ أي إلىٰ أفواههم[٥].

و - معاني (اللام)[٦]:

من معاني اللام في شعر أبي تمام:

١ـ التعليل، كقوله يرثي جارية له: [الطويل]

يَقُولُـونَ : هَـلْ يَبْكِـي الفَتَـىٰ لِـخَرِيدَةٍ مَتَىٰ مَا أَرَادَ اعْتَاضَ عَشْـرًا مَكَانَهَا؟![٧]

يريد (لأجل خريدة).

---

(١) شرح التبريزي ٢/ ٢١٩.

(٢) المصباح المنير (منن).

(٣) شرح التبريزي ٢/ ١٤٣، وقوله: (فَظَلَلْتُ) بفتح اللام الأولىٰ في الأصل والصواب الكسر. انظر اللسان (ظلل).

(٤) شرح التبريزي ٣/ ١٢١، وانظر شرح الأعلم ٢/ ٢٥٨.

(٥) انظر التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٧٦٤، والدر المصون ٧/ ٧٣، والمغني ٢٢٥.

(٦) انظر الأزهية ٢٨٧-٢٩٠، ورصف المباني ٢١٨-٢٢٤، والجنىٰ الداني ٩٦-١٠٩، والمغني ٢٧٥-٢٩٤.

(٧) شرح التبريزي ٤/ ١٤٣، وانظر مثله في ٢/ ٢٠٦ (ب٤٢)، ٣/ ٣٥٤ (ب١١).

٢ـ موافقة (إلىٰ) كقوله في مقطوعة غزلية: [الكامل]

بِي فَــوْقَ مَــا تَلْقَــىٰ بِوَاحِــدِهَا ... أُمٌّ تَــــرَاهُ لِـــــجَنْبِهَا مُلْقَـــــىٰ[1]

أي (تَرَاهُ مُلْقًى إلىٰ جَانِبَهَا)، يؤيّده قول ابن منظور: «لَقَّاهُ الشَّيْءَ، وأَلْقَاهُ إِلَيْهِ»[2]، وقد مضىٰ في معاني (إلىٰ) أن (إلىٰ) و(اللام) تتعاقبان في كثير من المواضع، أو أنَّه قياس.

٣ـ موافقة (فِي): نحو قول أبي تمام يخاطب رَبْعَ أحبابه ويصف ما آل إليه حال الرَّبْع بعد رحيلهم عنه: [الكامل]

قِــدْمًا كَــأَنَّ أَمِــيمَ كَــانُوا سَــاكِنًا ... لَــكَ وَالعَمَالِيــقَ الأُلَىٰ وَجَدِيسَــا[3]

يريد (كانوا ساكنًا فيك)، قال الزمخشري: «سَكَنُوا الدَّارَ، وسَكَنُوا فِيها»[4].

٤ـ موافقة (مَعَ): من ذلك قولُهُ يمدح الحسن بن وهْب ويستهديه نبيذًا لضيوف زاروه بعد غياب طويل: [الوافر]

جُعِلْــتُ فِــدَاكَ عَبْــدُ اللهِ عِنْــدِي ... بِعَقْــبِ الهَجْــرِ مِنْــهُ والبِعَــادِ

لَــهُ لُــمَةٌ مِــنَ الكُتَّــابِ بِــيضٌ ... قَضَــوا حَــقَّ الزِّيَــارَةِ وَالــوِدَادِ[5]

أراد (ومعه لُـمَةٌ مِنَ الكُتَّاب)؛ أي جَمَاعةٌ في سِنِّه.

٥ـ موافقة (مِنْ) كقوله في مدح مالك بن طوق التَّغلبيّ: [الكامل]

مَهْــلًا بَنِــي غَــنْمِ بــنِ تَغْلِــبَ إِنَّكُــمْ ... لِلصِّــيدِ مِــنْ عَــدْنَانَ والصُّــيَّابِ[6]

---

(١) المصدر السابق ٤/ ٢٤٤، وانظر مثله في ٢/ ٣٧٤ (ب٥٠).

(٢) اللسان (لَقي).

(٣) شرح الأعلم ١/ ٤٢٨، والنِّظَام ٩/ ٢٦٥، وذُكِر في الأخير أنَّ هذه روايةُ الخَارْزَنْجِي وأبي العلاء. أما رواية الصولي ١/ ٥٨٠، والتبريزي ٢/ ٢٦٣، فهي: (فكأنَّ طَسْمًا قَبْلُ كَانُوا جِيرَةً بك والعماليقَ...)، وفي الأخير: أَمِيمُ والعَمَالِيقُ وجَدِيسُ من العرب العاربة.

(٤) أساس البلاغة (سكن).

(٥) شرح التبريزي ٢/ ٩٦، وفيه: «يُقالُ هُمْ (لُـمَتُهُ)؛ أي علىٰ سِنِّهِ»، وفي الصِّحاح (لمىٰ) أنَّ (اللُّمَةَ) الأَصْحَابُ. وانظر بيتًا مثله في شرح التبريزي ١/ ١٥٢ (ب٢٢).

(٦) المصدر السابق ١/ ٨٩، وانظر شرح الأعلم ١/ ٤٠٦، والنِّظَام ٢/ ٩٩، وغَنْمُ بنُ تَغْلِبَ من أجداد الممدوح، وقال الأعلم: «(الصِّيد): السادة، و(الصُّيَّاب): الخاصّة». وانظر بيتًا مثله في شرح التبريزي ١/ ٤٠٢ (ب٩).

يريد (إِنَّكم مِنَ الصِّيدِ مِنْ عَدْنَانَ...)، وكذا قدّره الأعلم، قال: «فإِنَّهم من السادة الـخُلَّص من عدنان»، ونَقَلَ التبريزي وابنُ المستوفي عن أبي العلاء قوله: «يُقال: فلان لفلان: أي من وَلَدِهِ».

ز ـ (مُذْ) بمعنى (مِنْ):

استعمل أبو تمام (مُذْ) بمعنىٰ (مِن) وأَدخلها علىٰ (لَدُن) في قوله يمدح مالك بنَ طوق: [الكامل]

خُلِقَتْ رَبِيعَةُ مُذْ لَدُنْ خُلِقَتْ يَدًا ... جُشَمُ بنُ بَكْرٍ كَفُّهَا وَالمِعْصَمُ[1]

يريد (مِنْ لَدُنْ خُلِقَتْ...)؛ وذكر ابن هشام أن (مذ) تكون حرف جرٍّ بمعنىٰ (مِنْ) إذا وَلِيَهَا اسمٌ مجرور وكان الزمانُ ماضيًا، وذكر أيضًا أن جرَّ (لَدُنْ) بـ (مِنْ) كثير، وأنها قد تُضاف إلىٰ الجملة[2]، وهذا يؤكّد أن (مذ) بمعنىٰ (من) في بيت أبي تمام.

ح- معاني (مِنْ)[3]:

من معاني (مِنْ) في شعر أبي تمام:

١ ـ التعليل: كقوله يصف وَجْدَه في مقطوعة غزلية: [الطويل]

فَإِنْ مِتُّ مِنْ وَجْدٍ بِهِ وَصَبَابَةٍ ... فَكَمْ مِنْ مُحِبٍّ مَاتَ قَبْلِي بِدَائِهِ![4]

تقديره (فإن مِتُّ بِسَبَبِ وَجْدٍ...)، وكذلك الباء في قوله (بدائه)، فهي للتعليل، يريد (...ماتَ قَبْلِي بِسَبَبِ دَائِهِ).

٢ ـ المجاوزة بمعنىٰ (عَنْ)، نحو قوله في مدح الخليفة المعتصم بالله: [البسيط]

قَدْ جَاءَ مِنْ وَصْفِكَ التَّفْسِيرُ مُعْتَذِرًا ... بِالعَجْزِ إِنْ لَمْ يُغِثْنِي اللهُ والجُمَلُ[5]

---

(١) شرح التبريزي ٣/ ١٩٨، وانظر شرح الأعلم ١/ ٥٤٧، وفيه أنَّ أبا تمَّام يريد أن ربيعة بن نزار تجمع قبائل العرب كاليد، وبُنو جُشَم بن بكر رهط الممدوح كفُّها ومعصمها.

(٢) انظر المغني ٢٠٨، ٤٤١.

(٣) انظر الأزهية ٢٨٢-٢٨٣، ورصف المباني ٣٢٢-٣٢٣، والجنىٰ الداني ٣٠٨-٣١٦، والمغني ٤١٩-٤٢٥.

(٤) شرح التبريزي ٤/ ١٥٠، وانظر مثله في ١/ ٣٦٩ (ب١)، ٢/ ٦١ (ب٥)، ٤/ ٢١٧ (ب٥)، ٥٤٦ (ب٣). وانظر شرح الأعلم ١/ ٣٦٠ (ب١٥).

(٥) شرح التبريزي ٣/ ١٩، وانظر شرح الصولي ٢/ ١٨٩، وشرح الأعلم ١/ ٣١٩

يريد (قد جاء التفسيرُ معتذرًا بالعجز عن وصفك)، وكذا قدّره الأعلم، والـخَارْزَنْجِيّ علىٰ ما نقل محقّق شرح الصولي عن مخطوطة (النِّظَام) لابن المستوفي الذي عقّب علىٰ كلام الـخَارْزَنْجِيّ قائلًا: «يكون (من) ها هنا قائمًا مقام (عن)».

٣ـ انتهاء الغاية بمعنىٰ (إلىٰ): كقوله في مقدّمة قصيدة مدح بها أبا العباس عبد الله بن طاهر: [الطويل]

وَقَلْقَلَ نَأْيٌ مِنْ خُرَاسَانَ جَأْشَهَا ... فَقُلْتُ اطْمَئِنِّي أَنْضَرُ الرَّوْضِ عَازِبُهْ[1]

يريد (وَقَلْقَلَ نَأْيٌ إِلَىٰ خُرَاسَانَ جَأْشَهَا؛ أَيْ أَحْزَنَها بُعْدِي ورَحِيلي إِلىٰ خُراسان، وكذا قدَّرَهُ الصُّولي والأعلمُ، ويبعد أن تكون (مِنْ) علىٰ بابها؛ لأنَّ خراسانَ مَقْصِدُ الشاعر؛ لأنَّ الممدوحَ بها، فهي انتهاءُ الغايةِ، وقد تكلّفه ابن المستوفي، فقال:«ويجوز أن تكون (من) هنا بمعنىٰ (إلىٰ)... ويجوز أن تكون لابتداء الغاية؛ أي ابتداء البعد عن خراسان».

٤ـ موافقة (فِي): يحتمله قول أبي تمام في هجاء غُلامِهِ عبد الله الكاتب: [السريع]

أَطْفَأْتُ نَارَ هَوَاكَ مِنْ قَلْبِي ... وَحَلَلْتُنِي مِنْ عُرْوَةِ الحُبِّ[2]

لعله يريد (في قلبي)؛ إذ كان القلب كالظرف لهذه النار.

٥ـ موافقة (رُبَّ): خُرِّجَ علىٰ هذا المعنىٰ بيتان لأبي تمام، الأول قوله في مقدّمة قصيدة مدح بها أبا سعيد محمَّد بن يوسف الثَّغْرِيّ: [الطويل]

لَهُمْ مَنْزِلٌ قَدْ كَانَ بِالبِيضِ كَالمَهَا ... فَصِيحُ المَغَانِي ثُمَّ أَصْبَحَ أَعْجَمَا

وَرَدَّ عُيُونَ النَّاظِرِينَ مُهَانَةً ... وَقَدْ كَانَ مِمَّا يَرْجِعُ الطَّرْفَ مُكْرَمَا[3]

قال الأعلم: «وقوله: (ممّا يرجع)؛ أي (رُبَّما يرجع)، وقد يكون التقرير [كذا]: من النوع الذي يَرْجعُ الطَّرْفَ مُكْرَمًا»؛ أي تكونُ (مِنْ) لبيانِ الجِنس لا بمعنىٰ (رُبَّ) الذي ذَكَرَه أوّلًا. والبيت الثاني الذي خرجت فيه (مِنْ) بمعنىٰ (رُبَّ) هو قوله يرثي خالد بن يزيد الشَّيْبَانيّ: [المتقارب].

---

(١) شرح التبريزي ١/ ٢٢٠، وانظر شرح الصُّولي ١/ ٢٩١، وشرح الأعلم ١/ ١٩٠، والنِّظَام ٣/ ٤٨، وقال الأعلم: «(العَازِب): البَعيد. و(الجَأْش): النَّفْس».

(٢) شرح التبريزي ٤/ ١٦٢.

(٣) المصدر السابق ٣/ ٢٣٢، وانظر شرح الأعلم ١/ ١٤٤، وفيه: «أراد بالبيضِ النِّساء، وقوله (فَصِيح)، أي بَيِّنُ حُسْنِ المَغْنَىٰ... و(المَغَاني): جمع مَغْنَىٰ، وهو موضع إقامة الحي... و(الأَعْجَم) الذي لا يُفصح، ضَرَبَه مثلًا».

وَقَــدْ كَــانَ مِمَّــا يُضِــيءُ السَّــرِيرَ والبَهْــــوَ يَمْلَــــؤُهُ بِالبَهَــــاءِ[1]

نَقَلَ التبريزي وابن المستوفي عن أبي العلاء أنَّه قال: «قوله (مِمّا يُضِيءُ السَّريرَ): أي ممّا يفعل أن يضيء السرير، و(ما) هٰهنا مثلُها في قول التَّغلبيّ: [الطويل]

وَإِنَّــا لَــمِمَّا نَضْــرِبُ الكَــبْشَ ضَــرْبَةً عَلَىٰ رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الفَمِ[2]».

يريد أبو العلاء أن (ما) كَفَّت (مِنْ) عن الجر، وأنَّها بمنزلة (رُبَّما)، وقد صرَّح بذلك سيبويه والمبرّد، وأنشدا البيت الشاهد، وقال الثاني: «وتقول : إنِّي مِمَّا أَفْعَلُ، علىٰ معنىٰ رُبَّما أَفْعَلُ»[3]، وَتَبِعَهُما معظمُ النحاة[4]، ونُقِلَ عن أبي علي وأصحابه أنهم أَنْكَروا ذلك، وتبعهم ابن هشام، وخَرَّج الشاهد علىٰ أنَّ (مِن) ابتدائية، و(ما) مصدرية، وتعقّبه البغدادي وذكر أن تخريجه فاسد[5]. وعلىٰ ما سلف بيانه يكون استعمال أبي تمام (مِمَّا) بمعنىٰ (رُبَّما) جاريًا علىٰ سَنن العرب، مستساغًا عند كِبَار النحاة، وفي مقدّمتهم سيبويه.

٦ـ مُرَادفة (عِنْدَ)، ويحتمله قول أبي تمام في مدح محمَّد بن عبد الملك الزَّيَّات: [البسيط]

لِي مِــنْ أَبِي جَعْفَــرٍ آخِيَّــةٌ سَــبَبٌ إِنْ تَبْقَ يُطْلَبْ إِلَىٰ مَعْرُوفِيَ السَّبَبُ[6]

يجوز أن يريد (لِي عِنْدَ أَبي جَعْفَر آخِيَّةٌ...)، يؤيّده قول التبريزي: «قالوا: لي عندَه آخِيَّةٌ، أَيْ شَيْءٌ أَعْتَمِدُ عليهِ من وُدّ أو خِدْمة». وموافقةُ (مِنْ) لمعنىٰ (عِنْدَ) أَثبتَه أبو عُبَيدة، وخَرَّجَ عليه قوله تعالىٰ: ﴿لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ [آل عمران: ١٠]، علىٰ أنَّه أراد بقوله (مِنَ الله): (عند الله)، وذهب أبو حيّان إلىٰ أن ذلك ضعيف جدًّا، ورجّح أن تكون (مِنْ) في الآية للتبعيض، واعترض علىٰ

---

(١) شرح التبريزي ٤/ ١٤، وانظر شرح الأعلم ٢/ ٢٨٩، والنِّظَام ١/ ٢٧٣. (البَهْوُ): الموضعُ الواسع، وذكر الأعلم أنَّه أراد بـ (السَّرير) سريرَ الإمارة.

(٢) البيت لأبي حَيَّةَ النُّمَيْرِيّ في الكتاب ٣/ ١٥٦، والأمالي الشجرية ٢/ ٢٤٤، والمغني ٤٠٩، والخزانة ١٠/ ٢١٤، وبلا نسبة في المقتضب ٤/ ١٧٤، والجنىٰ الداني ٣١٥، والمغني ٤٢٤، والأشباه والنظائر ٢/ ٢٨٤، وفي الخزانة ١٠/ ٢١٧أنَّ المراد بـ (الكَبْش) الرئيسُ وسيّدُ القومِ. ولم أجد من نسبه للتَّغلبي غيرَ أبي العلاء، وأبو حَيَّة ليس تَغْلبيًّا.

(٣) المقتضب ٤/ ١٧٤، وانظر الكتاب ٣/ ١٥٦، وسيبويه نفسُهُ يَستعمل (مِمَّا) بمعنىٰ (رُبَّما) كثيرًا. انظر الكتاب ١/ ٢٤ مع الهامش (٣)، وشرح السيرافي ٢/ ٧٥.

(٤) منهم السيرافي وابن خروف وابنُ طاهر والأعلم. انظر المغني ٤٢٤.

(٥) انظر ارتشاف الضَّرَب ٤/ ١٧٢١، والمغني ٤٢٤، والخزانة ١٠/ ٢١٥-٢١٧، وشرح أبيات المغني ٥/ ٢٦٤.

(٦) شرح التبريزي ١/ ٢٤٣، وانظر شرح الأعلم ١/ ٣٦٠، وفيه: (آخيَّة): حَبْلٌ تُشَدُّ بِهِ الدَّابَّةُ. ضربها مثلًا لاتصاله به.

أبي عبيدة أيضًا ابنُ هشام ورجّح أن تكون (مِنْ) في الآية للبدل[1]. ويجوز أن تكون (من) في بيت أبي تمام لابتداء الغاية، والتقدير: لي آخِيَّةٌ ابتداءً مِنْ أَبي جعفر.

وينبغي أن يُلْحَظَ أنَّ أبا تمام كان يضع حرفًا موضع حرف آخر في بعض أبياته التي مرَّت بنا في هذا المبحث مع أن وزنهما واحدٌ، وهذا يُشير إلىٰ أنَّهُ لم يكن يفعل ذلك اضطرارًا، بل لدواعٍ أخرىٰ لفظية أو معنوية أو بلاغية أو ذوقية... مستندًا في ذلك إلىٰ علم جَمٍّ بلسان العرب لغةً وأدبًا، ومعرفةٍ واسعةٍ بأساليبهم في فنون القول.

٢ ـ من معاني الحروف غير الجارة في شعر أبي تمام:

ليست حروف الجر وحدها تتعدّد معانيها، بل يكون ذلك في غيرها من الحروف والأدوات النحوية، وقد ورد بعضٌ منها في شعر أبي تمام . منها:

أ – (أو) بمعنى (إلَّا، حتّى، إلَى):

ذكر النحاة أن (أو) تكون بمعنىٰ (إلَّا) أو (حَتَّىٰ) أو (إلىٰ)، وهي التي تدخل علىٰ الفعل المضارع وتنصبُه بـ (أَنْ) مُضْمرة وجوبًا. صرَّحَ بذلك الخليلُ وسيبويه ومَنْ بَعْدَهما، وخرَّجوا عليه قولَ امرئ القيس: [الطويل]

فَقُلْتُ لَهُ لَا تَبْكِ عَيْنُكَ إِنَّمَا ... نُحَاوِلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوتَ فَنُعْذَرَا [2]

في مصادر التخريج: ذهبَ الخليلُ إلىٰ أنَّ (أو) بمعنىٰ (حتَّىٰ) والتقدير (حتّىٰ نموتَ)، وذهب سيبويه إلىٰ أنَّ المعنىٰ (إلَّا أَنْ نموتَ فَنُعْذَرَا)؛ ونقلَ البغدادي احتمال أن تكون (أو) للغاية، أي (نحاول المُلْكَ إلىٰ أَنْ نموت)، وقد كَثُرت هذه الظاهرة في أشعار[3] أبي تمام، وقدّر شرَّاح الديوان

(١) انظر مجاز القرآن ١/ ٨٧، والبحر المحيط ٢/ ٤٠٥، والمغني ٤٢٢، ٤٢٤.

(٢) البيت في ديوانه ٦٦، والجمل في النحو للفراهيدي ١١٢، والعين ٨/ ٤٣٨، والكتاب ٣/ ٤٧، والمقتضب ٢/ ٢٨، والأصول في النحو ٢/ ١٥٦، وكتاب اللامات للزجاجي ٦٨، وشرح أبيات الكتاب ٢/ ٥٩، والخصائص ١/ ٢٦٣، وشرح المفصّل ٧/ ٢٢، ٣٣، والجنىٰ الداني ٢٣١، والخزانة ٨/ ٥٤٤.

(٣) انظر شرح التبريزي ١/ ٢٧٠، ٢٩٦، ٣٢٧، ٤٣٣، ٢/ ١١٢، ٣٥٤، ٣٥٩، ٣٦٣، ٣/ ١٠٨، ٢٤٣، ٣٤٠، ٤/ ٧٥ (مُحْتَمل)، ٨٦، ٩٠، ٢٢٢، ٢٥٤.

(أو) في كثير منها بأحد الأحرف[1] التي قُدِّرت في الشاهد السابق، منها قوله يصف رحلته إلىٰ ممدوحه محمَّد بن عبد الملك بن صالح الهاشمي: [المنسرح]

لَسْتُ مِنَ العِيسِ أَوْ أُكَلِّفَهَا ... وَخْدًا يُدَاوِي المَرِيضَ مِنْ وَصَبِهْ[2]

قدَّره الأعلم والتبريزي بـ (حتّىٰ أكلِّفَها)، وقدَّره ابن المستوفي بـ (لَسْتُ صاحبَها إلَّا أَنْ أُكَلِّفَها، أو حتىٰ أُكَلِّفَها سيرًا...)، ويجوز (إلىٰ أن أُكلِّفَها)؛ لأنَّ ذلك نهايةُ غايتِهِ.

وقد يُكرِّر أبو تمام (أو) بهذا المعنىٰ في البيت الواحد مرَّتين، كقوله ـ وهو من حِكَمه ـ: [الطويل]

وَمَنْ ذَا يُدَانِي أَوْ يُنَائِي وَهَلْ فَتًى ... يَحُلُّ عُرَا التَّرْحَالِ أَوْ يَتَرَحَّلا؟![3]

قال المرزوقي: «(يُنائي): نُصِبَ بـ (أَنْ) مضمرة بين الفعل و(أو)، وكذلك (يترحّلا)؛ إلَّا أنَّه سَكّن الياء من (يُنائي). و(أو) [فيهما] بدل من (إِلَّا) كأنه قال: (إلَّا أن يُنائي)، و(إِلَّا أَنْ يترحَّلا)».

وتَغُورُ معاني أبي تمام في بعض أبياته فيختلف الشرَّاح والنُّقّاد في تفسير معناه بحسب تصوّر كلٍّ منهم معنىٰ (أو)، كقوله في مدح عبد الله بن طاهر: [الطويل]

وَأَيُّ مَرَامٍ عَنْهُ يَعْدُو نِيَاطُهُ ... عَدَا أَوْ تَفُلُّ النَّاعِجَاتِ أَخَاشِبُهْ؟!

وَقَدْ قَرَّبَ المَرْمَىٰ البَعِيدَ رَجَاؤُهُ ... وَسَهَّلَتِ الأَرْضَ العَزَازُ كَتَائِبُهْ[4]

(أو تَفُلُّ) بالرفع في جميع مصادر التخريج المضبوطة، وشرحُ الأعلم يدل علىٰ أنَّ روايته الرفع، ورواه الآمِديّ بالنصب علىٰ ما نَقَلَ عنه ابنُ المستوفي، وفسَّر المعنىٰ علىٰ روايته بقوله: «و(أو) هٰهنا بمعنىٰ (إِلَّا أَنْ)؛ أي لا يَصْرِفُ عنهُ بُعدُ مرام إلا أَنْ تَحْبِسَ الناعِجَاتِ أخاشبُ المَرَام، وهي لا تَحْبِسُها لِقُدْرَتِها علىٰ قَطْعِهِ إليه...». لكن المرزوقيَّ ردَّ روايةَ النصبِ، وأكَّد أن (أَوْ تَفُلُّ) بالرفع

---

(١) هي (إلاَّ) و(حتّىٰ) و(إلىٰ) وبينها تشابُهٌ مَعنوي إلا أن ابن يعيش أَنْبَهَ علىٰ فروقات دقيقة بينها. انظر شرح المفصّل ٧/ ٢٢، ٣٣، وانظر الفروق بين (حتىٰ) و(إلىٰ) في الجنىٰ الداني ٥٤٦، والمغني ١٦٦-١٦٩.

(٢) شرح التبريزي ١/ ٢٧٠، وانظر شرح الأعلم ٢/ ٢٢٨، والنِّظَام ٣/ ١٢٥، وفيها: أن (الوَخْد): السَّير، و(الوَصَب): الوَجَع.

(٣) شرح التبريزي ٣/ ١٠٨، وانظر شرح مشكلات ديوان أبي تمام ٧٨.

(٤) شرح التبريزي ١/ ٢٢٥-٢٢٦، وانظر شرح مشكلات ديوان أبي تمام ٢٠٦، وشرح الأعلم ١/ ١٩٣، والنِّظَام ٣/ ٥٩، وهبة الأيّام ١٣٠، وشرح إيليا الحاوي ٩١، وجاء في شرحَي المرزوقي والتبريزي: (عَدَا): صَرَف. (يَعْدُو): يَصْرِف. (النِّيَاط): البُعْد. (الناعِجَات): الإبل السريعة. (الأخاشب): الجبال. (العَزَاز): الأرضُ الصُّلْبة.

معطوف علىٰ (يعدو)، ومعناه عنده: «أيَّ مَطْلبٍ يَصْرِف بُعْدُهُ عن هذا الممدوح، أو يَكْسِرُ وَيَثْلِمُ هضابُهُ وأَوْعَارُهُ الإِبِلَ السِّرَاعَ دونَه؟! أي لا تُسْتَبْعَدُ المطالبُ في جَنْبِهِ، ولا تُسْتَوعَرُ الطُّرُقُ دُونَهُ»، واستدلَّ علىٰ صِحَّةِ روايته وتفسيره بالبيت الثاني، واعترض علىٰ مَنْ نَصَبَ بقوله: «وأكثر من رأيناهُ كان يروي (أو تَفُلَّ) بفتح اللام، كأنّه يريد (إلا أَنْ تَفُلَّ) ... وهذا بما رويناه وفسّرناه ظاهر السُّقوط والفساد»، وتُؤَيِّدُ ماذهب إليه المرزوقي التفسيراتُ التي نقلها ابن المستوفي عن الصولي والخَارْزَنْجِيّ وأبي العلاء وغيرهم.

ب - (لَمَّا) بمعنى (لَمْ):

يرىٰ النحاة أن (لَمَّا) في الأصل (لَمْ) زيدت عليها (ما)، وأنَّها اختُصَّت بسبب هذه الزيادة بأمور، منها: أن منفيَّ (لَمَّا) يكون قريبًا من الحال، ولا يشترط ذلك في مَنْفِيِّ (لَمْ). تقول: لم يكن زيدٌ في العام الماضي مُقِيمًا، ولا يجوز (لَمَّا يكن)، ومنها أن منفي (لَمَّا) مُستمِرُّ النَّفي إلىٰ الحال، أمَّا مَنْفِيّ (لَمْ) فَيحتملُ الاتّصالَ، كقوله تعالىٰ: ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ [مريم: ٤]. والانقطاع، كقوله: ﴿لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١][1]، وقد جاءت (لَمَّا) في بعض أبيات أبي تمّام غيرَ مُتضمِّنةً لِمَا اختُصَّت بها، لذا صرَّح شرَّاح ديوانه في بعضها بأنها بمعنىٰ (لَمْ)، كقوله في مدح إسحاق بن إبراهيم: [الكامل]

إِنَّ الخَلِيفَةَ وَالخَلِيفَةَ قَبْلَهُ ... وَجَدَاكَ تِرْبَ نَصِيحَةٍ وَعَزِيمِ

وَجَدَاكَ مَحْمُودًا فَلَمَّا يَأْلُوَا ... لَكَ فِي مُفَاوَضَةٍ وَلَا تَقْدِيمِ[2]

أراد (لَمْ يَأْلُوَا)، صرَّح بذلك الصُّولي والأعلم، وذكر الأخير أنَّهُ أراد بالخليفتين: المعتصم بالله والمأمون، وأراد بقوله (لَمَّا يأْلُوَا): لم يُقَصِّرا في مُفاوضتِكَ في أُمُورهما، وفي تَقْدِيمهما لك، ويُفْهَمُ مِنْ كَلامِهِ أَنَّ منفيَّ (لَمَّا) غيرُ قريبٍ مِنَ الحَالِ؛ لابتدائه منذ زمنِ المأمونِ، وبذلك انتفىٰ الشرط الأول، ويُفهَمُ منه أيضًا أن النَّفْيَ في منفيّها غيرُ مستمِرٍّ إلىٰ الحال؛ لوفاة أحد الخليفتين ـ وهو المأمون ـ فاستمرارُ النَّفي معه إلىٰ الحال مُحالٌ، وبه ينتفي الشرط الثاني؛ ولذلك قدّر الشارحان أن (لَمَّا) بمعنىٰ (لَمْ).

---

(١) انظر شرح الكافية ٤/ ٨٢، والمغني ٣٦٧-٣٦٨، وذكر الأخير أن ابن مالك لا يشترط الشرط الأول في (لَمَّا).

(٢) شرح التبريزي ٣/ ٢٦٤، وانظر شرح الصولي ٢/ ٤٤٢، وشرح الأعلم ٢/ ٣٥٦ وقال: «(العَزِيم): جَمْعُ عَزِيمة». وانظر مثله في شرح التبريزي ٢/ ٧٨، ٤/ ٦٠، ٣٠٣.

جـ - (لو) بمعنى (إِنْ):

الأصل في (لو) الامتناعية أنها حرف شرط غيرُ جازمٍ، يدلُّ علىٰ تعليق فعل بفعل فيما مضىٰ؛ أي يقيّد الشرطية بالزمن الماضي، نحو: (لو جاءَني لأكرمتُهُ)، وهي تُفارق بذلك (إِنْ)، فإنها تُقيِّد الشرطيّة بالمستقبل، وتَصْرِف الماضي إلىٰ المستقبل، نحو (إِنْ جِئْتَنِي أَكْرَمْتُكَ)، وذكر المراديّ وابنُ هشام بعد ما قرَّرَا ما سبقَ أنَّ كثيرًا من النحويين أجازوا مجيءَ (لَوْ) بمعنىٰ (إِنْ)، فيكونُ الشرطُ معها للاستقبال[1]، ومن ذلك قول أبي تمام في مقطوعة غزلية: [السريع]

عَبْدٌ إِذَا أَوْحَشْتَهُ لَمْ يَجِدْ ... فِي النَّاسِ لَوْ حَفُّوا بِهِ أُنْسَهُ[2]

يريد (إِنْ حَفُّوا به)؛ أي في المستقبل، فـ (لَوْ) بمعنىٰ (إِنْ) للشرط، و(حَفُّوا به) مُتَعيَّنٌ فيهِ معنىٰ الاستقبالِ، وبيتُ أبي تمام نظيرُ بيت الأخطل: [البسيط]

قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا شَدُّوا مَآزِرَهُمْ ... دُونَ النِّسَاءِ وَلَوْ بَاتَتْ بِأَطْهَارِ[3]

قال ابن هشام في الموضع المُحال عليه في (المغني): «يتعيّن فيه معنىٰ (إِن)؛ لأنه خبر عن أمر مُسْتَقْبَلٍ مُحْتَملٍ[4]، أمَّا استقباله فَلأَنَّ جوابَه محذوفٌ دَلَّ عليهِ (شَدُّوا)، و(شَدُّوا) مُستقبلٌ؛ لأنَّه جوابُ (إذا)، وأمَّا احتمالُه فظاهرٌ، ولا يمكنُ جعلُها امتناعيةً، للاستقبالِ والاحتمالِ، ولأنَّ المقصودَ تَحَقُّقُ ثبوتِ الطُّهْرِ لا امْتناعُهُ»، ونصّ ابن هشام يجري بحروفه علىٰ بيت أبي تمام، بأن يُوضع (لَمْ يَجِدْ) مكان (شَدُّوا)، و(ثُبُوت الحَفِّ) ـ وهو الإِطافة ـ مكان (ثُبوت الطُّهْر).

---

(١) انظر الجنىٰ الداني ٢٧٤، ٢٨٤-٢٨٥، والمغني ٣٣٧، ٣٤٨.

(٢) شرح التبريزي ٤/ ٢٢٣، ويريدُ أبو تمام بالعَبْدِ نَفْسَهُ، والضَّميرُ المرفوع في (أَوْحَشْتَهُ) للمُتَغَزَّلِ بِهِ.

(٣) البيت في ديوانه ٨٤، ونوادر أبي زيد ٤٣٠، ورصف المباني ٢٩١، والجنىٰ الداني ٢٨٥، والمغني ٣٤٨-٣٤٩، وشرح أبياته ٥/ ٤٥.

(٤) (مُسْتَقْبَلٍ)؛ أي منافٍ للمضي الذي في (لو)، و(مُحْتَمل)؛ أي وقوعُ الفِعلِ، فهو منافٍ للامتناع الذي في (لو). انظر حاشية الأمير علىٰ المغني ١/ ٢٢٠.

د - (هَلْ) بمعنى (قَدْ):

ذَكَرَ كثيرٌ من النحويين - منهم سيبويهِ - أنَّ (هَلْ) قد تَرِدُ بمعنىٰ (قَدْ)[1]، وخرّجوا علىٰ ذلك قوله تعالىٰ: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١]، ويحتمله قولُ أبي تمام - علىٰ رواية الصولي - في مدحِ الفضل بن صالح بن عبد الملك بن صالح: [البسيط]

وَهَلْ رَأَتْنِي قُرَيْشٌ سَاجِدًا رَسَنِي ... إِلَيْكَ عَنْ طَلْقِهَا وَجْهًا وَكَالِحِهَا[2]

يريد (وقَدْ رَأَتْنِي مُنْصَرِفًا إليكَ تاركًا أيًّا منهم طَلْقَ الوَجْهِ أو عابَسهُ)، وتُؤيِّد هذا المعنىٰ روايةُ التبريزي (وقد رأتني...)، ويجوزُ حَمْلُ (هَلْ) علىٰ معناها الحقيقي علىٰ أن تُجعَلَ للاستفهامِ التقريريّ، لكنَّ أبا عليٍّ وأبا حيّان ذَهَبَا إِلىٰ أَنَّ ذلك من خصائص الهمزة دُونَ (هَلْ)، وعَزاه أبو حيان إلىٰ سيبويه، وخالفهم ابن هشام فأجاز ورود (هَلْ) للاستفهام التقريري[3].

أمَّا (هل) في بيت أبي تمام الذي بَيَّنَ فيه موقِفَه من ابتلائِهِ بالفَقْرِ، وتَعَذُّرَ الرزقِ عليه مع سَعْيِهِ الدّؤوب: [الطويل]

رَضِيتُ وَهَلْ أَرْضَىٰ إِذَا كَانَ مُسْخِطِي ... مِنَ الأَمْرِ مَا فِيهِ رِضَا مَنْ لَهُ الأَمْرُ؟![4]

فقد تعقّب الآمِديُّ فيها أبا تمام في كلام طويل خطّأه في معنىٰ (هَلْ) وموقِعها؛ لأنَّ قوله (هَلْ أَرْضَىٰ) - كما يرىٰ الآمِديّ - تقريرٌ لفعل يَنْفيهِ عن نَفسه، وهو (الرِّضَا)، فَكأنَّ المعنىٰ: وَلَسْتُ أَرْضَىٰ؛ إذا كان الذي يُسْخِطُني مَافيهِ رِضَا مَنْ لَهُ الأَمْرُ؛ أَيْ: رِضَا الله تعالىٰ، قال:«هَذَا خَطَأٌ مِنْهُ فَاحِشٌ»[5]، ثم أَسْقَطَ كلَّ الافتراضاتِ التي أوردَها مَن انتصر لأبي تمام واحتجَّ لِصحَّةِ تعبيره، منها

---

(١) انظر الكتاب ١/ ١٠١، والمقتضب ١/ ٤٣-٤٤، والأصول في النحو ٢/ ٢٠٦، والخصائص ٢/ ٤٦٢، واللمع ١٥١، والمفصّل ٣١٩، والأمالي الشجرية ٢/ ٣٣٤-٣٣٥، وأسرار العربية ٣٨٥، والمتَّبع في شرح اللمع ٢/ ٧٠٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ١٠٩، وشرح الكافية ١/ ٤٥٩، ٤/ ٤٤٦، والجنىٰ الداني ٣٤٤، والمغني ٤٦٠-٤٦٢ والخزانة ١١/ ٢٦٨، وقال: «هو قولُ سيبويه إمامِ البصريين والمبرّدِ، وقولُ إمامِ الكوفيين الكسائيِّ وتلميذِهِ الفرَّاءِ، وكلُّهم أئمةُ النحو والتفسيرِ واللغةِ».

(٢) شرح الصولي ١/ ٣٧١، وهي رواية شرح عطيّة ٧٦، وشرح الخيَّاط ٧٤، وبدر التمام ١/ ٨٨، وانظر شرح التبريزي ١/ ٣٥٥ وروايته: (وَقَدْ رَأَتْنِي)، ولم يَرِد البيت في شرح الأعلم والنِّظَام.

(٣) انظر المسائل العضُديات ١٩٦، وارتشاف الضَّرَب ٥/ ٢٣٦٦، والمغني ٤٦٢، وانظرهمع الهوامع ٤/ ٣٩٤.

(٤) شرح التبريزي ٤/ ٥٧٠، وانظر شرح مشكلات ديوان أبي تمام ٢٦١، وشرح الأعلم ١/ ٢٢٣، والنِّظَام ٨/ ١٧٣.

(٥) الموازنة ١/ ٢١٢.

أنّه نفىٰ أن تكون (هَلْ) تجيءُ بمعنىٰ (قَدْ) في لغةِ العرب، ثم ذهبَ إلىٰ أنَّهُ لو افتُرض أنَّها تأتي كذلك فإنَّها في بيت أبي تمام لا تحتمل ذلك؛ لأنَّ الفعل بعدها للمستقبل، و(قَدْ) معه بمعنىٰ (رُبَّما)، و(هَلْ) ليس فيها ذَلكَ. وما استشكله الآمِديّ تحاشاه غيرهُ من الشُرَّاح، إذ جاءت شروحهم موافقة لما ينبغي أن يكون عليه المعنىٰ، لا أنَّ اللفظ يدلُّ عليه. قال الأعلم: «يقول: رَضيتُ بما قدَّرَ اللهُ تعالىٰ عليَّ من الخَيبة والفَقْر، وهَلْ رِضايَ بما أَسخَطني من الأمرِ إلَّا عَلىٰ رَغْمٍ مِنّي وتَسليمٍ للقَدَرِ؛ [إذ] كان في ذلك الأمر المُسْخِطِ رضىٰ مَنْ لَهُ الأَمْرُ كلُّه؟!»، وقال المرزوقي: «يقول: رَضِيتُ بما قَضَىٰ الله عزَّ وجلَّ لي، وإنْ كان يُسْخِطُني، ثم قال: وهل هذا رضًى مني؟! أي أنا مضطرٌ إلىٰ أخذ ذلك علىٰ نفسي؛ إذ كنتُ لا أَمْلِكُ لَهُ دفعًا، وإذ كان فِعْلَ مَنْ له الخلقُ والأمرُ». وهذا المعنىٰ أقربُ إلىٰ ألفاظِ بيت أبي تمام، ولاسيّما موضعُ (هلِ)، وأَرَىٰ أنَّ تخريج البيت علىٰ مذهب ابن جِنِّي في تخريج آية سورة الإنسان السابقة أولىٰ مِمَّا سبق، فابنُ جِنِّي يرىٰ أن (هَلْ) في الآية باقية علىٰ بابها من الاستفهام، وكأنَّ المعنىٰ: هَلْ أَتىٰ علىٰ الإنسان هذا؟ قال: «فلابدَّ في جوابه من (نَعَمْ) ملفوظًا بها أو مقدَّرة؛ أي فكما أنَّ ذلك كذلك فينبغي للإنسان أن يَحتَقِرَ نفسَه، ولا يَبْأَىٰ بما فُتِحَ له»[1]، وبإجراء هذا الوجه علىٰ بيت أبي تمام يُقدَّرُ الجواب، ويكون التقدير: رَضِيتُ. وهل أرضىٰ؟ نعم، إذا كان مُسْخِطي مِنَ الأمر مافيه رضىٰ من له الأمرُ فلا ينبغي أن أَسْخَطَ عَلَىٰ ما قُدِّرَ عليَّ!. ولا يُنكَرُ هذا البيتُ علىٰ أبي تمام؛ لأنَّهُ كان شديد التعلُّقِ بمثل هذه النوادر في لغة العرب. ووروودُ نظيرٍ له في القرآن الكريم يُضعِفُ بل يُبطلُ قولَ المنكِرين عليهِ.

هـ - الواو بمعنى (إِذْ):

يُقدِّر النحاة واو الحال ـ وتُسمَّىٰ أيضًا واو الابتداء ـ بـ (إِذْ) من جهة أنَّ الحال في المعنىٰ ظرف للعامل فيها[2]، وقدَّر سيبويه وغيرُه (الواوَ) بـ (إِذْ) في قوله تعالىٰ: ﴿يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]؛ أي إذ طائفة في هذه الحال قد أهمّتهم...[3]، لكن بعض علماء العربية صرّح بأن هذه الواو بمعنىٰ (إذ) وضعَّفَه السَّمين الحلبي، وردّه العُكْبَرِيّ، وابن هشام، وقال الأخير: «وَيقدّرها سيبويه والأقدمون بـ (إِذْ) ولا يريدون أَنَّها بمعناها؛ إذ لا يُرَادِفُ الحرفُ الاسمَ،

(١) الخصائص ٢/ ٤٦٢، وفي هامشه: (لا يَبْأَىٰ): لا يَفْخَر.

(٢) انظر الجنىٰ الداني ١٦٤.

(٣) انظر الكتاب ١/ ٩٠، والمقتضب ٢/ ٦٦، ٣/ ٢٦٣، ٤/ ١٢٥، وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٦٤٠.

بل إنَّها وما بعدها قيدٌ للفعل السابقِ، كما أنَّ (إِذْ) كذلك»[1]، لكنَّ التبريزي جوَّزَ تخريجَ بيتٍ لأبي تمام علىٰ هذا المعنىٰ للواو، وهو قوله في مدح إسحاق بن إبراهيم: [الكامل]

نَفْسِي فِدَاؤُكَ والجِبَالُ وَأَهْلُهَا ... فِي طِرْمِسَاءَ مِنَ الحُرُوبِ بَهِيمِ[2]

قال التبريزي: «الواو في قوله (والجبال) يجوز أن تكون في معنىٰ (إِذْ)، ويجوز أن تكون عاطفة علىٰ (نَفْسِهِ)»، ولا يقبل النحويون تعبيرَ التبريزي بأن الواو في معنىٰ (إِذْ) ولكنهم يقبلون أَنْ تُقدَّر بـِ (إِذْ) كما سلف.

(١) المغني ٤٧١، وانظر مُشْكِل إعرابِ القرآن لمكّي ١٥٧، والصاحبي في فقه اللغة ١٥٧، وفقه اللغة وسرّ العربية ٣٨٦، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٣٠٣، والدّرّ المصون ٣/ ٤٤٦.

(٢) شرح التبريزي ٣/ ٢٦٤، وقال: «و(طِرْمِسَاء): لَيْلَةٌ مُظْلِمَةٌ».

المطلب الثاني – خصائص بعض حروف المعاني في شعر أبي تمام:

لكل حرفٍ من حروف المعاني خصائصُ عامّةٌ تميّزهُ من غيره، وضوابطُ نحويّة محدّدةٌ يُحكم من خلالها علىٰ ورود الحرف في سياقٍ ما بِصِحَّةِ الاستعمالِ أو فسادِه[1]؛ لكن كثيرًا من هذه الخصائص والضوابط فيها خلافٌ بين النحاة إذ تتعدّد الأحكامُ والمذاهبُ في المسألةِ الواحدة بين مُجيز ومانع... وغير ذلك.

وفي شعر أبي تمام الذي أَربىٰ علىٰ سبعةِ آلافِ بيت كثيرٌ من هذه الحروف التي تسري فيها تلكَ الخلافاتُ. وإذا كانَ من العَسِير الإحاطةُ بها جميعًا فإنَّ بالإمكان عرضَ نماذجَ من هذهِ الحروفِ التي وردت في سياقٍ معيّنٍ غريبٍ أو مُشْكِل، لدراستها وتحليلها نحويًّا، وبيانِ مدىٰ التزامِ أبي تمام بخصائص هذه الحروف وضوابِطها من خلالِ عرضها علىٰ مذاهب النحاة وآرائهم التي لم تَخْلُ من تباينٍ كما أسلفت.

وإذا كانتِ المباحثُ الثلاثةُ الأولىٰ في هذا الفصل قد صاغت صورة نحويّة لحروف المعاني في شعر أبي تمام فإن هذا المبحث يُعينُ علىٰ استجلائِها وَصَقْلِها، ويُسْهِمُ في استكمالِ مَعَالِمِ الصورةِ النحويّة لتلك الحروف في شِعْرِهِ.

١ – (أَنْ) رَفْعُ المضارعِ بَعْدَهَا:

(أَنْ) حرف مَصدري يَدْخَلُ علىٰ الفعلِ المضارع فينصِبُه، وقد ورد بيت في شعر أبي تمام لم يُنْصَب فيه المضارع بعد (أَنْ)، وهو قوله في مقطوعة غزلية: [المنسرح]

وَا كَبِدِي يُوشِكُ الرَّقِيبُ بِأَنْ ... يَمْنَعُنِي أَنْ أَقُولَ وَا كَبِدِي![2]

قوله (بِأَنْ يَمْنَعُنِي) كذا ضبط بضم العين في معظم شروح الديوان ولاسيما القديمة، وفي توجيه هذا الضبط احتمالان: الأول: أنَّ الضمّة خطأ مَطْبَعي سَهَا عَنْهُ محقّقُ التبريزي فتَبِعَهُ محقّق شرح

---

(١) أو قلَّتِهِ، أو نُدرتِهِ، أو شذوذِهِ، أو اقتصاره علىٰ السماعِ، أو علىٰ الشعر...

(٢) شرح التبريزي ٤/ ١٨٨، وروايته (يمنعُني) بالرفع، وكذلك هو في شرح الصولي ٣/ ٤٠٤، والنِّظَام ٦/ ٢٦٨، وشرح إيليا الحاوي ٧٣١، وشرح الدكتور محيي الدين صبحي ٢/ ٤١٧، وهذه الشروح الأربعة مطبوعة بعد شرح التبريزي. وورد بلا ضبط في شرح عطيّة ٤٤٠، وشرح الخيَّاط ٤٣٩، ولم يَرِد البيت في شرح الأعلم.

الصّولي والنِّظَام وكثيرًا ما يفعل، وتَبِعَهُ كذلك إيليا الحَاوي والدكتور محيي الدين صبحي من الشرَّاح المعاصرين، وهذه الظاهرة فاشية في الشروح التي طُبِعَت بعد شَرْح التبريزي، إذ غالبًا ما يتكرّر الخطأ الوارد فيه في تلك الشروح، ولاسيّما في ضبط الحروف، والاحتمالُ الثاني أن تكونَ الروايةُ وردت برفع (يمنعُني)، وإن كان ذلك نادرًا، لأنَّ أبا تمام شغوف بتقمُّص نوادر لسان العرب في شعره للتدليل علىٰ علمه بها، وله وجهٌ عندَ النحاةِ، وهو إِهْمَالُ عَمل (أَنْ) مع أنَّها تعمل ظاهرة ومُضمرةً، وهي أمُّ الباب، وذلك حَمْلًا علىٰ أختِها (مَا) المصدرية[1]، ونَقَلَ المُرادي عن الرُّؤاسي[2]، أن فصحاء العرب ينصبون بـ (أَنْ) وأخواتِها الفِعْلَ، وأَنَّ دونهم قومًا يَرْفعونَها، ودونهم قومًا يجزمون بها. وذَكَرَ ابن هشام أنَّه قد يُرْفَعُ الْفِعْلُ بعدَها، كقراءة مَنْ قرأ قوله تعالىٰ: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ ٱلرَّضَاعَةَۚ﴾ [البقرة: ٢٣٣] برفع (يُتِمُّ) بَعْدَ (أَنْ)[3]، ويؤيّد ضعف الاحتمال الثاني في بيت أبي تمام أمران: الأول أن أحدًا من الشرّاح المذكورين لم يعلّق علىٰ هذا الضبط علىٰ نُدرتِهِ في كلام العرب، والثاني أنّ (أَنْ) عملت النصب في الفعل الذي بعد (يمنع) في قوله: (أَنْ أقولَ)، والجمع بين الرفع والنصب، في موضع واحد ضعيف، فقد ورد أنه لا يَجْمَعُ عربيٌّ فصيحٌ بين لغتين في بيت واحد[4].

٢- (بَلْ) تجريدُهَا مِنَ الإِضْرَاب:

(بل) حرف يفيد الإضراب، وإذا وَلِيَهَا مفردٌ بعد كلامٍ مُوجَب فإنَّها تَجْعَلُ ما قبلها كالمسكوتِ عنه، فلا يُحكم عليه بشيءٍ، وإثباتُ الحُكْمِ لما بعدها، وإذا ضُمَّتْ (لا) إلىٰ (بَلْ) بعد الإيجاب، نحو (قام زيد لا بَلْ قام عمرو) كانت (لا) زائدةً مؤكِّدةً للإضرابِ نافيةً لحُكْمِ ما قبلها، وعليه فإنَّ (لا) في المثال السابق نَفَتِ القيامَ عن زيدٍ، و(بل) أَثْبَتَتِ القيامَ لعَمْرو. هذا ما قرّره النحاة[5]. ويُشكِلُ معه قولُ أبي تمام في مدح أبي عبد الله أحمد بن أبي دُوَاد وقومه: [الخفيف]

---

(١) انظر البحر المحيط ٢/ ٢٢٣، والمغني ٤٦.

(٢) أبو جعفر محمد بن الحسن (ت ١٨٧ هـ)، أستاذ الكِسَائي، والفَرَّاء، انظر طبقات النحويين واللغويين ١٢٥، وبغية الوعاة ١/ ٨٢-٨٣، والأعلام ٦/ ٢٧١.

(٣) انظر الجنىٰ الداني ٢٢٦، والمغني ٤٦، والقراءة المذكورة لابن مُحَيْصِن في المغني ٤٦، ولابن مجاهد في الإنصاف ٢/ ٥٦٣، ولمُجَاهِد في البحر المحيط ٢/ ٢٢٣، ولمجاهد وتُروىٰ عن ابن عبّاس في الدر المصون ٢/ ٤٦٣. وانظر معجم القراءات ١/ ٣٢١.

(٤) انظر جمهرة اللغة ٣/ ٢١٠، وشرح ديوان أبي تمام للتبريزي ٣/ ٢٨٩.

(٥) انظر: شرح الكافية ٤/ ٤١٨، والمغني ١٥٢-١٥٣، ٣١٨.

عِنْـدَهُمْ فُرْجَـةُ اللَّهِيـفِ وَتَصْدِيـ ـقُ ظُنُـونِ الـزُّوَّارِ وَالـرُّوَّادِ

بِأَحَـاظِي الجُـدُودِ لَا بَـلْ بِوَشْـكِ الـ ـجِدِّ لَا بَـلْ بِسُـؤْدَدِ الأَجْـدَادِ[1]

إذا كان يُريد إثباتَ ما بعد (بلْ) لبني إياد رهط الممدوح. وقد أدركَ أبو العلاء هذا الإشكالَ، وتوقَّف عنده، وذكرَ ـ علىٰ ما نقل عنه التبريزي وابن المستوفي ـ أنَّ في بيت أبي تمام الثاني نظرًا، مستنِدًا إلىٰ قواعدِ النُّحاة، ثم أوَّله تأويلًا حسنًا بقوله: «ويُحْتَمَلُ أَنْ يُقال: أخبرَ عن اجتماع هذه الثلاثةِ الأشياء لهؤلاء الممدوحين، كما يُقالُ للرجلِ إذا كان قد جَمَعَ خِلالًا كثيرة: هو كريمٌ، بل هو حَسَنُ الخُلُقِ، بل هو حَسَنُ الوجهِ، يُراد أنَّه جمع الثلاثة الأشياء، والقولُ يُضْمَرُ كثيرًا في الشعر والقرآن، فكأنَّه مُضْمَرٌ في هذا الموضع؛ أي يقول قومٌ كذا، وقومٌ كذا... وإنْ لم يُحْمَلْ قولُ الطّائيّ علىٰ هذا انتقل إلىٰ وصفِ القوم بأنَّ السؤددَ لأجدادهم»، وغرضُ المديح يرجِّح أن أبا تمام لم يُرِدِ الإِضْرَابَ، إنَّما أراد إ ثباتَ الصفاتِ الثلاثِ للممدوحينَ، ولذلك حَسُنَ توجيهُ أبي العلاء، وعليه جاء تفسير شرَّاح الديوان القدماء كالصولي والأعلم وابن المستوفي.

٣ – (رُبَّ) للتكثير:

(رُبَّ) حرف جرٍّ تُفيدُ التَّقليلَ عند أكثر النحويين، وتفيدُ التكثير عند بعضهم، منهم ابن دُرُسْتُوَيْهِ، والرَّاجحُ ما عُزِي إلىٰ أبي علي نقلًا عن كتابه (الحروف) من أنَّها تكون للتكثير والتقليل جميعًا، فهي من الأضداد[2]، واختارَه ابنُ مالك، وابن هشام، وذكر أنَّ ورودها للتكثير هو الأكثر[3]،

---

(١) شرح التبريزي ١/ ٣٦٧، وانظر شرح الصولي ١/ ٣٧٩، وشرح الأعلم ٢/ ١٤٨، والنِّظَام ٥/ ٢٩٢-٢٩٣، وفي شرح الصولي والنِّظَام : (عندهم): أي عند حَيٍّ إياد رهط الممدوح. (الفُرْجَة): من الفَرَج. (الأَحَاظي): جمع حظ علىٰ غير قياس. (الجِدّ): ضد الهزل، (الجدود):جمع جَدٍّ وهو الحَظُّ.

(٢) انظر الجنىٰ الداني ٤٣٨-٤٤٠، وارتشاف الضّرَب ٤/ ١٧٣٧-١٧٣٨، ورجّح الأول ما ذهب إليه الجمهور، واختار الثاني ماذهب إليه بعضهم من أنَّ (رُبَّ) لم تُوضَعْ لتقليل ولا لتكثير، بل ذلك مستفاد من سياق الكلام، وكلام أبي علي في كتابه التعليقة علىٰ كتاب سيبويه ١/ ٣٠٠ يخالف ما نسباه إليه، فقد وافق فيه الجمهورَ وصرّح بأنها للتقليل. وكلام ابن بَرّي يؤكّد أن أبا علي أجاز أن تكون للتكثير والتقليل. انظر شرح شواهد الإيضاح ٢١٧. وأفادني الدكتور محمد القاسم أنَّ كتاب (الحروف) الذي نسبه المرادي وأبو حيان للفارسي هو للفارابي.

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٧٦-١٧٨، وشواهد التوضيح ١٠٤، والمغني ١٨٠، ونَسَبَ الأوَّلُ هذا المذهب إلىٰ سيبويه.

وشعر أبي تمام يؤيّد ماذهبا إليه، فمن مجيئها للتكثير في شعره قوله في قصيدته المشهورة في مدح المعتصم بالله وفتح عَمُّوريَّة: [البسيط]

يَا رُبَّ حَوْبَاءَ لَمَّا اجْتُثَّ دَابِرُهُمْ ... طَابَتْ وَلَوْ ضُمِّخَتْ بِالمِسْكِ لَمْ تَطِبِ

وَمُغْضَبٍ رَجَعَتْ بِيضُ السُّيُوفِ بِهِ ... حَيَّ الرِّضَا مِنْ رَدَاهُمْ مَيِّتَ الغَضَبِ[1]

تفيد (رُبَّ) في البيت الأول، وواو[2] (رُبَّ) في البيت الثاني التكثير، يؤيّد ذلك غرضُ المديحِ، وسياقُ الأبياتِ، وشَرحُ الأعلم الذي فسَّر هذين الحرفينِ في البيتين بِـ (كمْ) الخبرية المفيدةِ للتكثيرِ، قال: «(الحَوْباء): النفس... يقول: كم من نفسٍ مُسلِمة طابتْ بقطعِ دابرِ المشركينِ من أهلِ عَمُّورية... كم من مُغْضَبٍ مُسْلِمٍ رَجَعتْ به السّيوفُ من عَمُّوريَّةَ وقد حَيِيَ رِضَاهُ ومات غَضَبُه لِـمَا وَلِيَ مِنِ اسْتِئْصَال المشركين!».

وأوجبَ أكثرُ النحويين أن يكونَ الفعلُ الذي تتعلّقُ به (رُبَّ) ماضيًا، وأجازَ ابن السرَّاج أن يكون حالًا ومَنَعَ من أن يكون مستقبلًا، وأجاز بعض النحويين منهم ابن مالك وأبو حيّان وابن هشام أن يكون ماضيًا وحالًا ومستقبلًا، ولكنَّ الماضي أكثر[3]، وقد وقع مُتَعلَّق (رُبَّ) مضارعًا في أبيات من شعر أبي تمام ، منها قوله في مدح أبي دُلَف القاسم بن عيسىٰ العجلي: [البسيط]

يَا رُبَّ مَكرُمَةٍ تُجْفَىٰ إِذَا نَزَلَتْ ... قَدْ عُرِّفَتْ فِي ذَرَاكَ البِرَّ واللَّطَفَا[4]

قوله (تُجْفَىٰ) متعلَّقُ (رُبَّ) وهو للاستقبال بدليل (إذا نزلت) بعدها، يؤيدّه قول الأعلم: «قال: كم من مكرُمةٍ يَجْفُوها غيرُك ويبعدها، فإذا نزلت أَوَيْتَها وكَنفتها، ولَقِيَتْ عندك البِرَّ واللُّطْفَ بها».

واختَلَفَ النُّحاة في وصف مجرورِ (رُبَّ)، فبعضُهم أوجبَ وصفَ مجرورها الظاهرِ، إمَّا بمفردٍ، نحو (رُبَّ رَجُلٍ صالحٍ)، وإمَّا بجملة، نحو : (رُبَّ رَجُلٍ لَقِيتُه)، وذهب بعضُهم إلىٰ أنَّ وصفَ

---

(١) شرح التبريزي ١/ ٧٠، وانظر شرح الأعلم ١/ ١٨٥، وانظر نظائر لهذا البيت في شرح التبريزي ١/ ١١٩، ٢/ ٣٤٥، ٣٤٨، ٣٧٥، ٤٤٣، ٣/ ٣٣٥، ٤/ ٤٤٨.

(٢) انظر الجنىٰ الداني ٥٣-٥٤.

(٣) انظر الأصول في النحو ١/ ٤٢٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٧٩، وشواهد التوضيح ١٠٦، وارتشاف الضّرَب ٤/ ١٧٤٢، والبحر المحيط ٥/ ٤٣٣، والمغني ١٨٣.

(٤) شرح التبريزي ٢/ ٣٧٥، وانظر شرح الأعلم ١/ ٤١٧، وانظر نظائر لهذا البيت في شرح التبريزي ١/ ١١٨ (رواية، وانظر شرح الأعلم ٢/ ١٣٨)، ٢/ ٣٤٥، ٤/ ١٥٥ (واو رُبَّ).

مجرورها ليس بلازمٍ، وهو اختيار ابنِ مالكٍ، وذكر أنَّه مذهبُ سيبويه، وردَّ مذهبَ الموجِبينَ بالدَّليلِ[1]، وقد ورد مجرورُ واو (رُبَّ) في شعر أبي تمام غيرَ موصوفٍ، كقوله في مطلع قصيدةٍ مدح بها عبد العزيز الكاتب حين حَجَّ: [المتقارب]

وَقَائِلَـــةٍ: حَـــجَّ عَبْـــدُ العَزِيـــزِ فَقُلْـتُ لَهَـا: حَـجَّ غَيْـثُ الأَنَـامِ[2]

قوله(قائلةٍ): مجرور بـ (رُبَّ) محذوفة بعد الواو، وهو غيرُ موصوفٍ، وهذا نظيرُ ما أنشده ابنُ مالكٍ في جواز ذلك [مجزوء الكامل]

يَـــا رُبَّ قَائِلَـــةٍ غَـــدًا يَـــا لَـــهْفَ أُمِّ مُعَاوِيَـــهْ[3]

وتعقّبهُ المُرادي بقولِهِ: «ولقائلٍ أن يقولَ الموصوفُ في هذا البيتِ محذوفٌ، تقديره: يارُبَّ امرأةٍ قائلةٍ»، وبه قال البغدادي، وهذا يجري علىٰ بيت أبي تمام كذلك، ويكون التقدير: (وَرُبَّ امرأةٍ قائلةٍ...).

٤- كافُ التَّشبيهِ: ورودُها اسمًا ودخولُها على الضمير المنفصل:

أجازَ النحاةُ مجيءَ كافِ التشبيهِ اسمًا بمعنىٰ (مِثْلَ) في ضرورة الشعر، وهو مذهب سيبويه، ونسبوا إلىٰ جماعة منهم الأخفشُ والفارسيّ ـ وهو ظاهر كلام ابن مالك ـ جواز مجيء الكاف حرفًا واسمًا في الاختيار، وذكروا أنَّ الكاف تتعيّن فيها الاسميّة في مواضع منها أن تقع مفعولًا به[4]، وعلىٰ المذهبين الأخيرين لا يكون قولُ أبي تمام في مدح أحمد بن أبي دُوَاد: [الطويل]

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك٣/ ١٨١-١٨٣، والجنىٰ الداني ٤٥٠-٤٥١، وفيه أن من أصحاب المذهب الأول المبرّدَ وابنَ السرَّاج والفارسيّ وأكثرَ المتأخرين، ومن أصحاب المذهب الثاني الأخفش والفراء والزجاج وابن عصفور، وهو ظاهر مذهب سيبويه.

(٢) شرح التبريزي ٣/ ٢٨٧.

(٣) البيت لهند بنت عتبة أم معاوية بن أبي سفيان في شرح التسهيل ٣/ ١٧٩، ١٨٢، وشواهد التوضيح ١٠٦، والجنىٰ الداني ٤٥١، وشرح شواهد المغني ١/ ٤١٠-٤١١، وشرح أبيات المغني ٣/ ٢١٢، وبلا نسبة في المغني ١٨٣.

(٤) انظر الكتاب ١/ ٣٢، ٤٠٨، وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٨٢ وما بعدها، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٦٩، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٣٥، والجنىٰ الداني ٧٨-٨٣، وارتشاف الضرَب ٤/ ١٧١٣، والمغني ٢٣٨-٢٣٩، وهمع الهوامع ٤/ ١٩٧-١٩٩، والخزانة ١٠/ ١٦٧، ولم أجد ما عزته هذه المصادر إلىٰ الأخفش في كتابه (معاني القرآن)، وتوصّل البغدادي بالتحقيق إلىٰ أن اسمية الكاف عند الفارسي خاصة بالشعر خلافًا لما نُسِبَ إليه، وهو الصّواب. انظر المسائل العَضُديات ٢٧٦.

وَلَمْ أَرَ كَالـــمَعْرُوفِ تُـــدْعَىٰ حُقُوقُـــهُ مَغَـــارِمَ فِـــي الأَقْـــوَامِ وَهْـــيَ مَغَـــانِمُ

وَلَا كَـــالْعُلَىٰ مَـــالَمْ يُـــرَ الشِّـــعْرُ بَيْنَهَـــا فَكَـالْأَرْضِ غُفْـلًا لَـيْسَ فِيهَـا مَعَالِـمُ[1]

ضـرورةً؛ لأنَّ الكافَ في البيتِ الأولِ وقعتْ مفعولًا به لـ (أَرَ) وقوله: (كالعُلَىٰ) معطـوف عليهـا، وبعضُ النحاةِ يؤوّل ذلك علىٰ حذف الموصوف وإقامة الصفة التي هي الجار والمجرور مُقامة[2]، فيكـون التقـدير في بيـت أبي تمـام: (ولم أَرَ شيئًا كـالمعروف... ولا شيئًا كـالعلىٰ)، وحَـذْفُ الموصـوف جائز، وهذا الوجه حسن، وهو أولىٰ من تخريجه علىٰ الضـرورة، وإن ضعَّفه ابن جِنِّي وابن يعيش.

وأدخل أبو تمام الكاف علىٰ ضمير الرفع المنفصل في قوله يهجو الشاعر عتبة بن أبي عاصم: [الوافر]

ثَكِلْـــتُ قَصَـــائِدِي إِنْ مَـــرَّ يَـــوْمٌ وَلَـــمَّا أَقْـــضِ فِيـــهِ مِنْـــكَ نَحْبَـــا

وَكُنْـــتُ إِذن كَأَنْـــتَ فَـــإِنَّ مِـــثْلِي إِذَا مَـــا كَـــانَ مِثْلَـــكَ كَـــانَ كَلْبَـــا[3]

قال ابن المستوفي:«قال أبو العلاء: والنحويّون يحكون دخولَ الكافِ علىٰ (أَنْتَ) و(أَنـا) و(إيّـاك)، وهو قليل رديء»، وما حَكَاهُ أبو العَلاءِ عن النحويين صحيحٌ، وهو مع قلّته مسموعٌ عـن العـرب في السَّعةِ، فقد ورد عنهم أنهم قالوا: ما أنا كَأنتَ ولا أنـتَ كأَنَـا، وهـذا مـن نيابـة الضـمائر، حيـث نـاب ضمير الرفع المتّصل عن ضمير الجرّ[4]. ومصادرُ الهامش الأخير كلُّها تُثبِتُ أَنَّهُ سُمِعَ عـنِ العـربِ في اختيارِ الكلامِ، وهي تُدْحِضُ ما ذهبَ إليهِ الدكتور شعبان صلاح في تعقيبه علىٰ بيت أبي تمـام مـن أنَّ النحويين جوّزوا ذلك في الشعر فقط، وأنَّهـم أجمعـوا عـلىٰ ذلـك مـا عـدا ابـن مالـك[5]، ولم يلحـظ أنَّ النحاة نصّوا علىٰ الضـرورة في دخـول الكـاف عـلىٰ الضـمير المتَّصِـل وضـميرِ النصـبِ المنفصـلِ دون ضميرِ الرَّفْعِ الـمُنْفَصِلِ لورود السَّمَاعِ بهِ.

---

(١) شـرح التبريزي ٣/ ١٧٩.

(٢) انظر سرّصناعة الإعراب ١/ ٢٨٣، وشـرح المفصّل ٨/ ٤٣، والجنىٰ الداني ٨٣.

(٣) شـرح التبريزي ٤/ ٣٠٣-٣٠٤، وانظر النِّظَام ٣/ ١٨٧.

(٤) انظر المفصّل ١٣٨، وشـرحه ٣/ ١٢١-١٢٢، وضـرائر الشعر ٣٠٨، وشـرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٦٩، وشـرح الكافية ٤/ ٣٢٧، واللسان (أنن)، والجنىٰ الداني ٨٥، وارتشـاف الضـرب ٤/ ١٧١١، والمغني ٢٠٣-٢٠٤، ٢٣٦، ٣٦١، ٥٧٦، وهمع الهوامع ٤/ ١٩٧، والخزانة ١٠/ ١٩٦-١٩٩.

(٥) انظر شعر أبي تمام: دراسة نحوية ١٧٧-١٧٨، وانظر الخزانة ١٠/ ١٩٩، ففيه ردّ مباشـر علىٰ ما ذهب إليه.

٥ – (لَا) النّاهِيةُ مَعَ مُضَارِعِ الـمُتكلِّمِ:

(لا) الناهية الجازمة تدخلُ علىٰ الفعلِ المضارعِ للمخاطبِ والغائبِ علىٰ السَّواءِ، لكنَّ دخولَها علىٰ مضارع المتكلِّم قليلٌ أو نادرٌ، كقولهم: لا أَرَيَنَّكَ هُنا[1]، ومنه قول أبي تمام مخاطبًا حاسِدَ ممدوحه الفضل بن صالح بن عبد الملك: [البسيط]

يَا حَاسِدَ الفَضْلِ لَا أَعْرِفْكَ مُحْتَشِدًا ... لِغَمْرَةٍ أَنْتَ عِنْدِي غَيْرُ سَابِحِهَا[2]

قال ابن المستوفي نقلًا عن المرزوقي: «قوله (لا أَعْرِفْكَ محتشدًا): جعلَ النّهيَ لنفسِهِ في اللفظِ، وهو في المعنىٰ للمخاطبِ، كأنَّه قال: (لا تَحْتَشِدْ فأَعْرِفَكَ بِهِ)»، وأفادَ النُّحاةُ أنَّ حقيقةَ النهي في هذا التركيب للمخاطبِ، ويؤيّد كلامَهم أنَّ أبا تمام عطفَ علىٰ نَهيِ المتكلّمِ نهيَ المخاطبِ في قولِهِ: [البسيط]

وَلَا تَقُلْ إِنَّنَا مِنْ نَبْعَةٍ فَلَقَدْ ... بَانَتْ نَجَائِبُ إِبْلٍ مِنْ نَوَاضِحِهَا

٦ – (لَوْ) دُخُولُها عَلَى الاسْمِ:

الأصلُ في (لَوْ) أنَّها مختصَّةٌ بالفعلِ، فإنْ وَلِيَهَا اسمٌ فهو اسمُ معمول لفعل محذوف يفسِّرُهُ ما بعده[3]، ونقل المرادي عن ابن عصفور أنه لا يليها فعل مضمر إلا في الضرورة أو نادر كلام، ثم تعقَّبَهُ بقوله: «والظاهرُ أنَّ ذلك لا يختصُّ بالضرورة والنادر، بل يكونُ في فصيح الكلامِ، كقوله تعالىٰ: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ﴾ [الإسراء: ١٠٠]، حُذِفَ الفعلُ فانفصلَ الضمير»[4]. وقال جامع العلوم: «ولا يجوز أن يرتفع (أنتم) بالابتداءِ؛ لأنَّ (لو) تختصُّ بالأفعال فلا يقع بعدها المبتدأ»[5]، ومنه قول أبي تمام في مدح القاضي حُبَيْشِ بن الـمُعافَىٰ: [الطويل]

---

(١) انظر الكتاب ٣/ ١٠١، وشرح الشافية الكافية ٣/ ١٥٦٧-١٥٦٨، وشرح الكافية ٤/ ٨٦، وأوضح المسالك ٤/ ١٩٨، والمغني ٣٢٤، وشرح أبياته ٥/ ٣.

(٢) هذا البيت والذي يأتي في شرح التبريزي ١/ ٣٥١-٣٥٢، وانظر النِّظَام ٥/ ٢٠٤، وشرح الخياط ٧٣ وفيه: (الـمُحْتَشِد): بَاذِلُ الجُهْدِ. (الغَمْرَة): معظمُ الماء. (النَّبْعة): الأصل [يعني بني هاشم]، (النَّجَائِب): الكريمة. (النَّواضِحُ): إبل السَّقْي.

(٣) انظر الكتاب ٣/ ١٣٩-١٤٠، والمقتضب ٣/ ٧٧-٧٨، وشرح المفصّل ٩/ ١٠-١١، وأوضح المسالك ٤/ ٢٢٩، والمغني ٣٥٣.

(٤) الجنىٰ الداني ٢٧٩، وانظر التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٨٣٣-٨٣٤، والدر المصون ٧/ ٤١٦-٤١٨.

(٥) كشف المشكلات ٢/ ٧٣٥.

وَنَـادَىٰ الـمَعَالِي فاسْـتَجَابَتْ نِـدَاءَهُ وَلَـوْ غَـيْرُهُ نَـادَىٰ الـمَعَالِي لَصَـمَّتِ[1]

وتقديره عند النحاة: (وَلَوْ نَادَىٰ غَيْرُهُ نَادَىٰ الـمَعَالِي لصمَّت)، علىٰ التفسير، ولا يكون (غيرُهُ) مبتدأً.

٧ – (لَوْلَا) دُخُولُها عَلَى الضَّمير المتَّصل:

الأجودُ والأكثرُ إذا ولي (لَوْلَا) ضميرٌ أنْ يكونَ ضميرَ رفع منفصلًا[2]، نحو قوله تعالىٰ: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١]، ونظيرُهُ قول أبي تمام في مدح القاضي حُبَيش بن الـمُعَافَىٰ: [الطويل]

أَبَـا اللَّيْـثِ لَـوْلَا أَنْـتَ لَانْصَـرَمَ النَّـدَىٰ وَأَدْرَكَـتِ الأَحْـدَاثُ مَـا قَـدْ تَمَنَّـتِ[3]

ويجوزُ أنْ يليها ضميرٌ متصلٌ، فيقالُ: (لَوْلَاكَ، وَلَوْلَاهُ، وَلَولَايَ)، وقد سُمِعَ ذلك عن العرب، ومنه قول الشاعر: [السريع]

أَوْمَـــتْ بِعَيْنَيْهَـــا مِـــنَ الهَـــوْدَجِ لَـــوْلَاكَ فِـــي ذَا العَـــامِ لَمْ أَحْجُـــجِ[4]

وانفرد المبرّد بإنكاره، وتخطئة استعمالِها كذلك، لكن النحاة تعقّبُوهُ، منهم الشَّلَوْبِينُ (ت ٦٤٥هـ)، الذي نقل عنه المرادي قوله: «اتَّفق أئمةُ البَصريينَ والكوفيينَ كالخليل وسيبويه والكسائي والفراء علىٰ رواية (لَوْلَاكَ) عنِ العَرب؛ فإنكارُ المبرّد لَهُ هَذَيَان»[5]، وذكر أبو البركات الأنباريّ أنَّ عدمَ ورودِهِ في التنزيل لا يدلّ علىٰ عدم جوازه[6]. وشعر أبي تمام يقوّي مذهبَ القائلين بجوازه؛ إذ ورد منه في شعره أبيات، منها قوله يمدح أبا المغيث الرافِقيّ ويعتذر إليه: [الطويل]

وَأَصَّلْتَ شِـعْرِي فَـاعْتَلَىٰ رَوْنَـقَ الضُّـحَىٰ وَلَـوْلَاكَ لَمْ يَظْهَـرْ زَمَانًـا مِـنَ الغِمْـدِ[7]

---

(١) شرح التبريزي ١/ ٣٠٤.

(٢) انظر الكتاب ٢/ ٣٧٣، والإنصاف ٢/ ٦٩٤، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٨٧، وشرح المفصّل ٣/ ١١٨-١٢٠، وشرح الكافية ٢/ ٤٤٤، والمغني ٣٦١، وشرح ابن عقيل٢/ ٧، والخزانة ٥/ ٣٣٣، ٣٣٦، وما بعدها.

(٣) شرح التبريزي ١/ ٣٠٧.

(٤) يُنْسَبُ البيتُ لعُمر بن أبي ربيعة وللعَرْجي، وقد مضىٰ تخريجه في هذا البحث ١٤٣.

(٥) الجنىٰ الداني ٦٠٥، وانظر الكامل ٣/ ١٢٧٧-١٢٧٨، والإنصاف٢/ ٦٩٤، وشرح المفصّل ٣/ ١٢٠، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٨٥-٧٨٦، وشرح ابن عقيل ٢/ ٧، والخزانة ٥/ ٣٤٢.

(٦) انظر الإنصاف ٢/ ٦٩٤.

(٧) شرح التبريزي ٢/ ١١٦، وانظر مثله في ٢/ ٩٢، ١٢٤، ٣٠٤، ٣/ ٤٣، ٥٤، ١٩٥، ٢٨٣، ٢٩٥، ٤/ ٤٥٨.

ومنه كذلك قوله في أول مقطوعة غزلية: [الخفيف]

زَائِـــــرٌ زَارَنِي فَهَـــــاجَ خَيَـــــالَا كُنْـتُ لَـوْلَاهُ أَسْـوَأَ النَّـاسِ حَـالَا[1]

٨ ـ (مَا) الحِجَازِيَّةُ، و(مَا) التَّمِيمِيَّةُ:

(مَا) من حروف النفي، تدخل علىٰ الجملة الاسمية، وتكون عاملة عند الحجازيين والتِّهَاميين والنجديين، فترفع الاسم وتنصب الخبر تشبيهًا لها بـ (ليس)، وتكونُ مهملة عند غيرهم من العرب، وصرَّح سيبويه بأنَّ إِعمالَها لغةٌ حجازية، وأنَّ إهمالَها لغة تميمية، وهو المشهور بين النحاة[2]. وقد وردت (ما) في شعر أبي تمام علىٰ كلتا اللغتين: الحجازية، والتميمية، وهذه الثانية أكثر ورودًا في شعره، أما الأولىٰ فكقوله في هجاء عَيَّاش بن لَهِيعَة الحَضْرَمِيّ: [الكامل]

مَـا اللُّـؤْمُ لُؤْمًـا إِنْ عَـدَاكَ لُبَانُـهُ وَعَدَوْتَـهُ وَلَهِيعَـةُ لَـكَ وَالِـدُ[3]

نصب (لُؤمًا) علىٰ أنه خبر (ما). وأما الثانية فكقوله في مدح محمَّد بن عبد الملك الزَّيَّات: [البسيط]

وَمَـا ضَـمِيرِيَ فِي ذِكْـرَاكَ مُشْـتَرَكٌ وَلَا طَرِيقِـي إِلَىٰ جَـدْوَاكَ مُنْشَـعِبُ[4]

رفع (مشترك) علىٰ أنه خبر المبتدأ (ضميري) ، و(ما) تميمية نافية لا عمل لها.

وقد عَقَدَ الدكتور شعبان صلاح في كتابه عن شعر أبي تمام مطلبًا لِـ(ما) التميمية في شعره[5]، ذكر فيه كلامًا عليه جملة من الملاحظات، أُولاها أنَّه ذكر أنَّ (ما) النافية دخلت علىٰ الجملة الاسمية في شعر أبي تمام (خمس عشرة) مرّة فقط، وليس الأمر كما زعم، بل وردت داخلة عليها أضعاف ما ذَكَر[6]؛ لكن حركة إعراب خبر (ما) لم يكن ظاهرًا، لأنه وقع ظرفًا، أو جارًّا ومجرورًا، أو جملة فعلية،

---

(١) المصدر السابق ٤/ ٢٥٤.

(٢) انظر الكتاب ١/ ٥٧-٥٨، ٧١-٧٢، والخصائص ٢/ ٢٦٠، والأمالي الشجرية ٢/ ٢٣٨-٢٣٩، والجنىٰ الداني ٣٢٢-٣٢٩، والمغني ٣٩٩.

(٣) شرح التبريزي ٤/ ٣٤٧، وانظر مثله في ١/ ١٢٢، ٢٦٤، ٣/ ١٨٧، ٣٠٨، ٤/ ٢٩٨.

(٤) المصدر السابق ١/ ٢٥٦، وانظر مثله في ٢/ ١٨٤، ٢٩٠، ٢٩٥، ٣/ ٦٣، ٢١٤، ٢٨٩، ٢٩٢، ٤/ ١٣٣، ١٥٩، ٣٠٠، ٤٢٨، ٤٤٢، ٤٦٥، ٥٢٨، ٥٦٨، ٥٨٠.

(٥) انظر شعر أبي تمام: دراسة نحوية ١٦٠-١٦٢.

(٦) منها في شرح التبريزي ١/ ٢٩٨، ٣٢٧، ٣٩٥، ٢/ ٧٣، ١٨٣، ٢٠٦، ٣/ ٢١٨، ٤/ ١٠٢، ١٦٢، ٢٥٣، ٣٦١، ٣٩٩، ٤٠٨، ٤٣٠، ٤٣٩...

أو مصدرًا مؤوّلًا، أو اسمًا مقترنًا بالباء الزائدة... مما حال دون تحديد مقصد أبي تمام في الإعمال والإهمال؛ إذ يمكن تقدير الخبر منصوبًا أو مرفوعًا؛ لأنه ليس صريحًا. ثانيها أنه ذكر أن (ما) وردت عاملة في شعره ثلاث مرات ومهملة اثنتي عشرة مرَّة والصَّواب أنها وردت عاملة ستَّ مرَاتٍ، ومهملة سَبْعَ عشرةَ مرَّة[1]، ما عدا عَشَراتِ المرَّات التي لم يظهر فيها الإعراب مما يحتمل تقديره مرفوعًا أو منصوبًا كما أسلفت. وثالثها أنه شكَّك في صِحَّة ضبط الرِّواية في الأبيات الثلاثة التي ذَكَرَ أنَّ (ما) وردت فيها عاملة، مستندًا إلىٰ أن خبر (ما) المنصوب وهو (لؤمًا) في البيت السابق في طبعة شرح التبريزي وردَ مرفوعًا في طبعة ديوانه بشرح شاهين عطيَّة وأن موسيقىٰ الشعر في البيتين الآخرَيْنِ لا تَفْرِضُ النصبَ، والبيتان هما قوله في هجاء الشاعر عُتبة بن أبي عاصم: [الكامل]

مَا شِعْرُهُ كُفْئًا لِشِعْرِي فَلْيَمُتْ ... غَيْظًا وَلَا الْخُلُقِيُّ مِنْ أَكْفَائِي[2]

وقوله يمدح مالك بن طوق التَّغلبيّ: [البسيط]

فَمَا الرَّبِيعُ عَلَىٰ أُنْسِ الْبِلَادِ بِهِ ... أَشَدَّ خُضْرَةَ عُودٍ مِنْهُ فِي الْقُحَمِ[3]

ثم ذكر الدكتور شعبان أنَّه يميل إلىٰ أن ضَبْطَ خبر (ما) بالنصب في الأبيات الثلاثة هو ضبطُ الناسخ لا ضبطُ الشاعرِ، ليستنتجَ بعد ذلك أن أبا تمام يميل إلىٰ لغة تميم في إهمالِ (ما). وحجّته في ردّ الرّواية ضعيفة مردودة؛ لأن النُّسَخَ التي اعتمد عليها التبريزي في شرحه ديوان أبي تمام نسخٌ قيّمة بعضها منقولةٌ من نسخة أبي تمام نفسه، وبعضها منقولة من نسخة أبي علي القالي، و(لؤمًا) و(أَشدَّ) و(كُفْئًا) مضبوطاتٌ بالنصبِ في شرح الصولي كذلك[4]، ويُضَافُ إلىٰ هذين البيتين أربعةُ أبياتٍ أخرىٰ نصبَ فيها أبو تمامٍ خبرَ (ما) لم يتنبّه لها الدكتور شعبان، لهذا كلِّه فإنَّ زَعمه بأن الضبط بالنصبِ من اجتهاد النُّسَّاخ رَجمٌ بالغيب، ودعوىٰ بلا دليلٍ علميٍّ صحيحٍ.

---

(١) انظر الهامشين (٣) و(٤) في الصفحة السابقة.

(٢) شرح التبريزي ٤/ ٢٩٨، لم أهتد لمعنىٰ (الخُلُقي)، ورواه عبد السلام هارون في كتابه همزيات أبي تمام ٥٩: (الحَلَقِيّ)، وفسّره بِالمَأْبون. وقال الدكتور محيي الدين صبحي في شرح ديوان أبي تمام ٢/ ٩٨: «ويُروىٰ (الحَلَقِيّ)، و(الحَلَقِيّ) المُخَنَّث الذي يتشبَّه بالنساء في لُبْسِ الحَلَق»وفيه نظر، لأن (الحَلَقَ) بمعنىٰ (القُرْط) مُحْدَثٌ، أي استعمل في العصر الحديث! انظر المعجم الوسيط (حلق).

(٣) شرح التبريزي ٣/ ١٨٧، وفيه: «(في القُحَمِ): أي في السِّنِينَ الشدائدِ».

(٤) انظر شرح الصولي ٢/ ٣٤٨، ٣/ ٦٩، ١١٨، ولم تَرِد الأبيات الثلاثة في النِّظَام.

وآخر ملاحظة علىٰ ما ذكر الدكتور شعبان هي أنَّ ما ذهبَ إليه من أنَّ أبا تمام تأثرّ بلهجة تميم؛ لأن أسرته الطائية تنحدر من القبائل الطائية التي هاجرت إلىٰ ديار بني تميم بعد سَيلِ العَرِم فاكتسبت بعض خصائص لهجتهم ـ هذه الدعوىٰ فيها نظر؛ لأن استنتاجه غيرُ مبنيٍّ علىٰ مصادر تاريخيةٍ، والنصَّان اللذان نقلهما عن القَلْقَشَندي لا يؤيِّدان ما ذهب إليه، لأنّه ذكر في الأول أنَّ قبيلة (غَزِيَّةَ) من طَيِّئ ورثت مساكن تميمٍ في نجدٍ بعد تفرُّقهم في الحَواضر وخَلائِها منهم، والنصُّ الثاني يؤكِّد أن طيّئًا لما غادرت اليمن إثر خروج الأَزْدِ بعد سيل العرم نَزَلوا بنجدٍ والحجازِ علىٰ القرب من بني أسد، وبنو أسد غيرُ تميم وإن كانوا متجاورينَ، وديارُهم وإن كانت في مناطق من نجد إلَّا أنَّهم أدخلُ إلىٰ الحجاز[1]، ثم إن ضَمَّ ابن هشام النجديينَ إلىٰ الحجازيينَ في إِعْمالهم (ما) يدلّ علىٰ أنَّ ساكني نجد من غير بني تميم ما كانوا يُهملون (ما)[2].

وأرىٰ أنَّ أبا تمام لم يُعمل (مَا) أَوْ يُهْمِلْهَا استنادًا إلىٰ لهجةِ أَسرته أو قبيلته، بل استنادًا إلىٰ معرفته الواسعةِ بلغاتِ العربِ ولَهَجَاتِهم، وقد جاءت طائفة من هذه اللغات في شعره، والعربُ تفعلُ ذلك، قال ابنُ مالك: «إنَّ الحجازيَّ قد يتكلَّم بلغة غيره، وغيره قد يتكلَّم بلغته»[3]، ثم أفاد أنَّ لغة أهل الحجازِ أفصحُ، وأنَّ معظمَ القرآن حِجازيّ، وذكر سيبويه وابنُ جِنِّي وابنُ الشجري أن لغة بني تميم في إهمال (ما) هو القياس؛ لأنها من الحروف الداخلة علىٰ الجملتين الاسمية والفعلية كـ(هل) فحقُّها ألا تعمل؛ لأنَّ العامل يجب أن يكونَ مختصًّا بما يعمل فيه من اسمٍ أو فعلٍ، ولكن مع ذلك يُعْمَلُ علىٰ الأكثر وهو لغةُ أهلِ الحجازِ، وبها نزل القرآن[4]، إذ قرأ الجمهور قوله تعالىٰ: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢]. بخفض التاء علىٰ إعمال (ما)[5]؛ ولا أستبعد أن يكون أبو تمام قد اطّلع علىٰ الكُتُبِ النحوية في عصره، وعلم أن القياسَ أَنْ تُهملَ (ما) كما ذكر سيبويه، فاستساغَ ذلك، وأَكْثَرَ معه في

---

(١) انظر معجم البلدان ١/ ٩٤-٩٩، وتاريخ ابن خلدون ٢/ ٣٠٥، وظاهر كلامه أنَّ طيئًا استوطنوا الحجاز ثم تفرّقوا في الشام والعراق ومصر، ونسب عدنان وقحطان للمبرّد ٣٠-٣٢، وأبوتمام: حياته وحياة شعره ٤-١٦.

(٢) انظر المغني ٣٩٩.

(٣) شرح التسهيل ١/ ٣٨٤.

(٤) انظر الكتاب ١/ ٥٧، والخصائص ٢/ ٢٦٠، والأمالي الشجرية ٢/ ٢٣٨.

(٥) انظر السبعة ٦٢٨، وإعراب ثلاثين آية من القرآن الكريم ٥٢، ومختصر ابن خالويه ١٥٣، والأمالي الشجرية ٢/ ٢٣٩، وكشف المشكلات ٢/ ١٣٢٩، وشرح شذور الذهب ١٩٦، والمغني ٣٩٩، ومعجم القراءات ٩/ ٣٦٢.

شعره، لكنه لم يشأ أن يقتصرَ علىٰ ذلكَ في كلِّ شعرِهِ بل أَعملَ (ما) في أبياتٍ من شعره علىٰ لغة أهل الحجاز، لغة القرآن الكريم، فجمع بذلك بين القياسِ والسماع وهو في كلٍّ منهما مُصِيبٌ.

٩- (مُذْ) خَفْضُ الاسمِ بعدَها:

ذهب جمهورُ النُحاة إلىٰ أنَّ (مُذْ) تكونُ حرفَ جرٍّ إذا وَلِيهَا اسم مجرور، وأنَّها لا تجرّ إلا الأزمان، وذكر المراديّ وابنُ هشام والسُّيوطي أن عامّة العرب علىٰ ترجيح رَفْعِ (مُذْ) للزَّمَنِ الماضِي علىٰ جرِّهِ له بخلاف (مُنْذُ)[1]، وَلَمْ تَرِدْ (مُذْ) في شعر أبي تمام موافقة للترجيح الذي قرّره النّحاة، إذ جاء الزمان الماضي المجرور بـ (مُذْ) في شعره كثيرًا، وجاءَ الزمانُ الماضي المرفوعُ بعدها قليلًا، ومن الأول قول أبي تمام يمدح نوح بن عمرو السَّكْسَكيّ: [السريع]

نُوحٌ صَفَا مُذْ عَهْدِ نُوحٍ لَهُ ... شِرْبُ العُلَىٰ في الحَسَبِ الفارِعِ[2]

جرَّ (عَهْدِ نُوح) بـ (مُذْ) وهو زمنٌ ماض. ومن الثاني قوله يصف مكان العلم مِنْهُ في قصيدة يعاتب فيها أبا القاسم ابن الحسن بن سهل: [الطويل]

لَصِيْقُ فُؤَادِي مُذْ ثَلَاثُونَ حِجَّةً ... وَصَيْقَلُ ذِهْنِي والمُرَوِّحُ عَنْ هَمِّي[3]

رفع (ثلاثونَ) بعد (مُذْ) علىٰ أنَّه فاعل بفعل مقدّر، تقديره (مُذْ كان ثلاثون حِجَّةً)، و(مُذْ) ظرف مضاف إلىٰ جملة حُذِفَ صدرُها، هذا ما اختاره ابن مالك، وفيه خلاف[4].

وذكر ابن هشام أن مجرور (مُذْ) و(مُنْذُ) لا يكون إلا اسمَ زمان، ولا يكون ذلك الزمان إلَّا معيّنًا لا مبهمًا، فلا تقول: (ما رأيته مذ وقتٍ أو منذ وقتٍ)[5]، وما منعه ابن هشام وردت منه ثلاثة أبيات في شعر أبي تمام، أحدُها قولهُ يرثي محمَّد بن حُمَيد الطوسي: [البسيط]

فَقُلْتُ وَالدَّمْعُ مِنْ حُزْنٍ وَمِنْ فَرَحٍ ... يَجْرِي وَقَدْ مَلأَ الخَدَّيْنِ مُنْسَجِمُهْ

---

(١) انظر الجنىٰ الداني ٥٠٠، والمغني ٤٤١، وهمع الهوامع ٣/ ٢٢١، ٢٢٥. وما ذكروه يخالف ما عَزَاه الرضي إلىٰ الأخفش من أن الحجازيين يجرّون بـ (مذ) و(منذ) مطلقًا، وأن التميميين يرفعون الاسم بعدهما مطلقًا، انظر شرح الكافية ٣/ ٢٠٩.

(٢) شرح التبريزي ٢/ ٣٥٢، وانظر مثله في ١/ ٣٢٤، ٢/ ١٨، ٣٧٥، ٣/ ٦٤، ٤/ ١٣٧.

(٣) المصدر السابق ٤/ ٤٩٥، وانظر مثله في ٢/ ٢٢٧.

(٤) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢١٧، والجنىٰ الداني ٥٠٢، والمغني ٤٤٢، وهمع الهوامع ٣/ ٢٢٣-٢٢٥.

(٥) انظر شرح شذور الذهب ٣١٩.

أَلَمْ تَمُـتْ يـا شَـقِيقَ الـنَّفْسِ مُـذْ زَمَـنٍ؟ فَقَـالَ لِي: لَمْ يَمُـتْ مَـنْ لَمْ يَمُـتْ كَرَمُـهْ[1]

وظاهر كلام الرَّضيّ يدل علىٰ أنَّ مَا منعه ابن هشام جائز، فقد ذكر أنَّهم يُوقِعون بعد (مُذْ) و(مُنْذُ) نكرة غيرَ محدودةٍ للدلالة علىٰ طولِ الزَّمانِ، نحو مُنْذُ حينٍ، ومُنْذُ سِنينَ، وإن كان ذلك خلاف وضعه، وسبقه ابن يعيش، فقال: «ولا يَلْزَمُ تَخْصِيصُ الْوَقْتِ وَتَعيينُهُ»[2]، والسَّماعُ يؤيّد ماذهبا إليه، قال زهير بن أبي سُلمىٰ: [الكامل]

لِـــمَنِ الـــدِّيارُ بِقُنَّـــةِ الحِجْـــرِ أَقْـوَيْنَ مُـذْ حِجَـجٍ وَمُـذْ دَهْـرِ[3]

قوله (دَهْرِ) يُرَادُ به الأَبَدُ الممدود كما نقلتهُ في تخريج البيت الشاهد، وهو زمانٌ مُبْهَمٌ غيرُ معيّنٍ.

(١) شرح التبريزي ٤/ ١٣٧، وانظر مثله في ٢/ ١٨، ٣٧٥.

(٢) شرح المفصل ٤/ ٩٤، وانظر شرح الكافية ٣/ ٢١٤-٢١٥.

(٣) البيت في ديوانه ٨٦، وروايته (من حِجَجٍ ومِنْ دَهْرِ) فلا شاهد فيه، والإنصاف ١/ ٣٧١، وشرح المفصّل ٤/ ٩٣، ٨/ ١١، ورصف المباني ٣٢٠، وأوضح المسالك ٣/ ٤٨، والمغني ٤٤١، والخزانة ٩/ ٤٣٩، وشرح أبيات المغني ٦/ ٢٣، وفي الأخيرين: (القُنَّة): أعلىٰ الجبل. (الحِجْر): منازل ثمود بناحية الشام. (أَقْوين) : أَقْفَرْنَ. (حِجَج): جمع حِجَّة وهي السَّنَة. (الدَّهْر): الأَبَدُ الممدود.

الخاتمة:

تناول هذا الفصلُ أهمَّ الظواهر النحوية التي تجلّت في حروف المعاني في شعر أبي تمام، وقد ظهرَ من خلاله أنَّ أبا تمام أحسنَ توظيفَ هذه الحروفِ في شعرِهِ، وأجاد استعمالها في ديوانه، مستعينًا بما توفّرتْ في شخصيته من ذكاء حادٍّ، وحِسٍّ أدبي مُرْهَف، ومعرفة دقيقة بلسان العرب وأساليبهم في الكلام وفنونِ القول.

إن تلك الخِصالَ مجتمعةً سَهَّلتْ عليه تطويعَ حروف المعاني لِتَخْدِمَ شعرَه، من دون أَنْ يَخْرُج في معظمها علىٰ الضوابط النحويةِ المستندة إلىٰ السّماع أو إلىٰ القياس السَّليم.

والدراسة النحوية في هذا الفصل تؤيّد ذلك؛ إذ تبيّنَ من خلال ظاهرة حذف الحروف في شعره، أنه كان يُحْسِنُ اختيارَ موضع الحذفِ، ويتركُ في الغالب قرينةً معنوية أو لفظيةً تدل علىٰ الحرفِ المحذوفِ، وتحفظُ البيتَ من الاضطرابِ في اللفظِ والمعنىٰ.

وأظهرت دراسة زيادة الحروف في شعره أنه كان يلجأ إلىٰ هذه الزيادة؛ لتحقيق فوائدَ لفظيّةٍ ومعنويّةٍ نصَّ عليها النحاةُ، ولاسيّما تأكيدُ المعنىٰ وتقويتُهُ في المواضع التي تستدعي التهويلَ، أو المبالغةَ والتفخيمَ.

وأكَّدَ المبحثُ الثالثُ أنَّ أبا تمام كانَ يرىٰ أنَّ الحرفَ ولاسيَّما حرف الجر ـ قد يؤدّي معنىٰ غيرِهِ في سياقٍ معيّن، ودَلَّ شعرُهُ علىٰ أنَّه كانَ يستسيغُ ذلكَ من غيرِ ما ضرورةٍ، إذ كان يضعُ في بعض الأبيات حرفًا مكانَ حرفٍ آخر مع أنَّ وزنَهما واحد، فهو يختار الحرف الذي يَراه أقوىٰ في أداءِ المَعْنَىٰ، وأنسبَ لإيقاع البيتِ، وأقدَرَ علىٰ ربطِ عناصرِ الجملةِ، وينبغي ألَّا يُفَسَّرَ مالجأ إليهِ أبو تمام بوضع حرف مكان حرف آخر علىٰ أنَّه انحرافٌ لُغويٌّ، أو تمرُّدٌ علىٰ قواعدِ اللغة، أو أنَّه كانَ يرىٰ أنَّ ذلك أقدُر علىٰ إيصالِ رسالتِهِ الشعريّة إلىٰ الآخرين، بل كان يفعل ذلك، ويرىٰ أنه جارٍ علىٰ سَنن كلامَ العربِ؛ وأنَّه من صميم لغتهم، والشواهدُ تؤيِّده.

ودلّلَ المبحثُ الأخير في تناول خصائصِ بعض حروفِ المعاني علىٰ أن أبا تمام لم يكن يتردَّدُ في أَنْ يستعملَ في شعرِهِ ما يصنِّفُهُ النُّحاة في باب القليل أو النادر ـ مادام ذلك مسموعًا عن العربِ؛ لأن كلامَ العربِ عندَه حُجّة يقاسُ عليه، وإن كانَ خلافَ الشائعِ الكثير.

وقد ساعدَتْ علىٰ انتشارِ هذه الظاهرةِ في شعرِهِ محفوظاتُه الجَمَّةُ من أشعارِ العرب وأرجازِهم التي لم تقتصرْ علىٰ أشعارِ قبيلةٍ واحدةٍ، بل كانتْ تنتمي إلىٰ قبائلِ العَرَبِ: مشهورِها ومغمورِها علىٰ اختلاف لغاتِهَا ولهجاتِهَا.

الفصل الثالث

صُوَرُ قِيَاسِ الحَمْلِ

فِي

شِعْرِ أَبِي تَمَّامٍ

المدخل

اتَّفق النحاة علىٰ أن المصدر الأوّل الذي تُبنىٰ عليه القواعد الكلية للغة هو السماع والنقل الصحيح عمّن يُوثق بفصاحتهم، ثم اختلفوا في ضوابط هذا الأصل من أصول النحو، وما تفرَّع عنه من مسائل تتّصل بِحُجّية المنقول عنه، والحَدِّ المطلوب من الشواهد لابتناء القواعد الكلّية عليها...[1]

وكثيرًا ما يُقْرَن ذِكْرُ السماع بِذكر صِنْوه القياس، الذي يُعَدُّ كذلك من أبرز أصول النحو وأهمّها، ويؤكِّد أهميةَ هذين الأصلين، والصلةَ الوثقىٰ بينهما أنّ علم النحو قام بهما معًا، بدليل قولهم في تعريف النحو: إنّه «علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب»[2].

واستبعاد القياس من أصول النحو، أو إنكارُه يَعني إبطال علمِ النحو، وضمَّه إلىٰ علم اللغة المقصور علىٰ السماع، وقد ألمح إلىٰ هذا المعنىٰ الأستاذ سعيد الأفغانيّ، ثم قال: «لستُ أعقِلُ النحو إلّا استقراءً ثم قياسًا»[3].

والقياس «هو حَمْلُ غير المنقول علىٰ المنقول إذا كان في معناه»[4]، والنحاة يَعْمِدُونَ إلىٰ القياس «إذا كان المنقول عن العرب مستفيضًا بحيث يُطْمَأَنُّ إلىٰ أنّه كثير في كلامهم كثرة أرادوا معها القياس عليه»[5].

فالنحاة وضعوا قواعدهم، وبنَوا أحكامهم العامة استنادًا إلىٰ المواد اللغوية التي جمعها أهل اللغة، وقاسوا ما لم يُسْمَع عن العرب علىٰ ما سمع منهم لموافقته له بعلّة جامعة بينهما، فالقياس «وسيلة

---

(١) انظر الإغراب في جدل الإعراب ٤٥، ولمع الأدلة ٨١، والاقتراح ٧، ١٧، وفيض نشر الانشراح ١/ ٤١٣ وما بعدها، ودراسات في العربية وتاريخها ٤٩، وفي أصول النحو ٧٨، والقياس في اللغة العربية ٢٦ وما بعدها، وظاهرة قياس الحمل ٤٧.

(٢) انظر الأصول في النحو ١/ ٣٥، ومفتاح العلوم ٧٥، والاقتراح ٤٥-٤٦، وفي أدلة النحو ١٤٦.

(٣) في أصول النحو ٧٨.

(٤) الإغراب في جدل الإعراب ٤٥. وانظر الاقتراح ٤٥، وفيض نشر الانشراح ٢/ ٧٤٠-٧٤١ وفي أصول النحو ٧٨، والقياس في اللغة العربية ١٩، وفي أدلة النحو ١٤٣.

(٥) في أصول النحو ٧٨.

تُمكِّن الإنسان من النطق بآلاف الكلمات والجمل دون أن تَقْرَع سمعَه من قبل، أو يحتاجَ في الوثوق من صِحّة عربيّتها إلىٰ مطالعة كتب اللغة أو الدواوين الجامعة لمنثور العرب ومنظومها»[1].

ولاحظ النحاة أن القاعدة الكُليّة التي كانوا يضعونها للظاهرة اللغوية الواحدةَ لم تكن تطَّرد اطِّرادًا تامًّا بحيث تشملُ جميع عناصر هذه الظاهرة، إذ كثيرًا ما كانوا يجدون خروجَ بعض الصيغ أو الأنماطِ اللغوية من هذا القانون العام المستنبَط، ومُخالفتَها له، فبحثوا – وهم ينظمون هذه اللغة – عن وسيلة «تمكِّنهم من لَمِّ شَتات هذه الفروع النافِرة، وإرجاعِها إلىٰ حظيرة الأمّ في محاولة لخلق بناء منسجم من هذه الفروع، فكانت فكرة الحَمْل»[2].

فظاهرة قياس الحمل غالبًا ما تكون بإلحاق أمر غير مقيس في الحُكم بأمر مقيس لمشابهةٍ مَا بينهما قريبةٍ أو بعيدةٍ، وكثيرًا ما يكون ذلك بضرب من التأويل والتقدير والتعليل يمكّن من رَدِّ النماذج الشاردة عن القواعد الكلية المطّردة إلىٰ أقرب قاعدة تناسبها وضمِّها إليها[3]، لإخراجها من دائرة الشذوذ والمخالفة.

ولقياس الحمل صورٌ كثيرة أَمْكَنَ اتّخاذُ بعضِها ضوابطَ عامَّة خُرِّجت طائفة من أشعار أبي تمّام عليها، وهي: الحملُ علىٰ المعنىٰ بأشكاله المختلفة، وهو أوسع صور هذا الضّرب من القياس، والحملُ علىٰ اللفظ، والحملُ علىٰ الجوار، وأدرجتُ فيها اجتهادًا الحملَ علىٰ القلب، وقد بيّنت عِلّة ذلك في موضعه.

وأرىٰ أن صور ظاهرة قياس الحمل ضرب من الاتِّساع أو التوسُّع في اللغة؛ لأن كثيرًا من هذه الصور فيهِ عدول عن ظاهر النِّظَام اللغوي العامّ، لكنَّ علماءَ العربية تلطَّفُوه، واستدرجوه بنوع من الحكمة إلىٰ هذا النِّظَام، واستطاعوا بِحُنْكَتِهِم وحِكْمَتِهِم إيجاد مواءمة بينهما بحيث يبدو المخالفُ لقوانينهم في الظاهر موافقًا لها.

واستطاع النحاة بهذه الحكمة كذلك توسيعَ آفاق اللغة، والتخفيفَ من باب الضرورات، والاصطلاحَ مع كثير من النصوص الأدبية الفصيحة الـمُبدعة، التي وَجَد أصحابُها – مدفوعين

(١) دراسات في العربية وتاريخها ٢٥.
(٢) ظاهرة قياس الحمل ١٦٩.
(٣) انظر ظاهرة قياس الحمل ١٧١-١٩٦.

بقوّة الإبداع – في التوسّعِ الصديقَ الوفيَّ الذي يحقّق غَرَضَهُم وما يَصْبُون إليه، والضالَّةَ التي كانوا يَنْشُدُونَهَا.

والتوسّع وإن كان عند التأمّل مصطلحًا رحبًا غامضًا يَصْعُب ضبطه، ويَعْسُر الاستدلال عليه بالبرهان القاطع[1] إلّا أنّه ساعد كثيرًا علىٰ الزيادة «في أساليب القول، وفتح طرق يزداد بها بيان اللغة سعةً علىٰ سعته»[2].

ولا يخفىٰ أنَّ النحاةَ – وهم حُماةُ النِّظَام اللُّغوي وحُرَّاسُه الأُمناء – توسَّعوا في بعض قواعدهم، ولَانُوا في تجويز بعض الأساليب والظواهر اللغوية المائلة عن ظاهر نظام اللغة مستندين إلىٰ ضروب من التأويل والمجاز والاتّساع لكنّهم وضعوا ضوابط لذلك، ولم يُجِيزوا لأحدٍ تقويضَ هذا النِّظَام العام، ووقفوا بقوّة أمام الذين تجاوزوا ضوابطهم، أو ضوابط النِّظَام الذي رسموا له حدودًا حَصينة تمنع الفوضىٰ اللغوية.

(١) انظر اللغة الشعر في ديوان أبي تمام ٧٤.

(٢) دراسات في العربية وتاريخها ٣٣.

المبحث الأوّل

الحَمْلُ عَلَى المَعْنَى

تتردّد كثيرًا في كتب النحو وإعرابِ القرآن وغيرِها – عبارةُ (الحمل علىٰ المعنىٰ)، أو ما يُرادِفُها. و(الحمل علىٰ المعنىٰ) ضربٌ من التأويل خَرَّج عليه علماءُ العربية كثيرًا من الشواهد التي رُوعِي في بعض ألفاظها أو تراكيبها المعنىٰ. وفي ذلك دليل علىٰ عناية العرب في كلامها بالمعاني، ورَدٌّ علىٰ من زعم أن العرب تُعْنَىٰ بتهذيب الألفاظ دون المعاني. وقد أكّد أبو الفتح مراعاة هذه العناية الـمُزدَوجة في كلام العرب؛ بل أفاد أن المعاني أقوىٰ عندها، وأكرمُ عليها، وأنعمُ قدرًا في نفوسها، وأنّ تحسينَ العرب ألفاظَها ليس لذاتها بل خِدمة للمعاني، ثم قرَّر أبو الفتح في آخر الباب الذي سمّاه: (باب في الردّ علىٰ من ادّعىٰ علىٰ العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني) قَرَّر غلبة المعنىٰ للفظ، وأنَّ الحمل علىٰ المعنىٰ وتركَ اللفظِ أمرٌ مستقِرٌّ، ومذهب غير مستنكر[1].

ويؤكّد ما ذهب إليه ابن جِنِّي أن الوظيفة الرئيسة للغة هي نقل الأفكار والمعاني من شخص إلىٰ آخر[2]، وأنّها لا قيمة لها إذا لم تُلَبِّ هذه الحاجة، فالألفاظ والتراكيب في اللغة أوعيةٌ وقوالبُ لهذه المعاني، والعلاقة بين المباني والمعاني علاقة وشيجة لا يُتَصَوَّر انفكاكُها وانفصالُها. وملاحظة النحاة مراعاةَ المعنىٰ في توجيه كثير من الشواهد شاهدةٌ علىٰ اهتمامهم بالمعنىٰ، ودالّة علىٰ قوّة العلاقة بين النحو والمعنىٰ، وقد ألمح إمام النحاة، سيبويه إلىٰ هذا التفاعل بينهما في صدر كتابه[3]، ونصَّ الشاطبيّ علىٰ «أن سيبويه وإن تكلَّم في النحو، فقد نبَّه في كلامه علىٰ مقاصد العرب وأنحاء تصرّفاتها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه علىٰ بيان أن الفاعلَ مرفوع والمفعولَ منصوب، ونحوِ ذلك...»[4]،

---

(١) انظر الخصائص ١/ ٢١٥-٢٣٧.

(٢) انظر دراسات في العربية وتاريخها ٢٥، وظاهرة قياس الحمل ١٩٩.

(٣) انظر الكتاب ١/ ٢٥-٢٦.

(٤) الموافقات ٤/ ٥٤.

وقد استطاع الدكتور محمَّد حماسة عبد اللطيف أن يكوِّن من كلام سيبويه في الموضع المشار إليه نظرية متكاملة عن المعنىٰ النحوي الدَّلالي، وبيان التفاعل بين الوظائف النحوية والمفردات[1].

وللحمل علىٰ المعنىٰ صور كثيرة، عقد لها أبو الفتح فصلًا سمّاه (فصل في الحمل علىٰ المعنىٰ) وذكر أنه: «غَوْرٌ في العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآنُ الكريم، وفصيحُ الكلام منثورًا ومنظومًا، كتأنيث المذكَّر، وتذكير المؤنَّث، وتصوّرِ معنىٰ الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد...»[2]، ومن صوره كذلك حَمْلُ ضمير علىٰ معنىٰ ضمير آخر، وحملُ صيغة علىٰ معنىٰ صيغة أخرىٰ، والتَّضمينُ بأشكاله المختلفة. وقد آثرتُ سَرْدَ شواهدِ النحاة علىٰ هذه الصور تحت العناوين الفرعية الآتية؛ لأنَّها ألصقُ بها؛ ولتكونَ أقربَ إلىٰ أشعار أبي تمام في كل عنوان، وهذا يُسهِّل المقارنةَ وإِجالةَ النظر فيهما معًا.

ويُعَدُّ الحملُ علىٰ المعنىٰ أكثرَ صورِ قياس الحمل تداولًا بين النحاة، وأوسعَها استخدامًا في رَدِّ الظواهر الخارجة عن الأصل إلىٰ القواعد الكليّة التي وضعوها[3]. وهذا دليل علىٰ كثرة شواهد هذه الظاهرة اللغوية في الكلام العربي الفصيح. وقد وافق ما جاءَ في شعر أبي تمام مما يندرج في هذه الظاهرة – مذهبَ العربِ والنحاةِ جميعًا؛ إذ كانت أشعارُه المحمولةُ عليها أكثرَ من أشعاره في غيرها من صور قياس الحمل.

---

(١) انظر النحو والدلالة: مدخل لدراسة المعنىٰ النحوي الدلالي ٦٥ وما بعدها.

(٢) الخصائص ٢/ ٤١١.

(٣) انظر ظاهرة قياس الحمل ٢٧٧.

المطلب الأوّل - الحمل على المعنى في التَّذكير والتَّأنيث:

١ – **تذكير المؤنَّث**: الأصل في قواعد العربية أن يُذكَّر المذكَّر ويُؤنَّث المؤنَّث، لكن قد يُعدَل عن الأصل، فيُذكَّر المؤنَّث حملًا علىٰ المعنىٰ، وذكر أبو الفتح أنه واسع جدًّا؛ لأنّه ردٌّ فرع إلىٰ أصل[١]، وشواهده كثيرة سيأتي بعضها بعد قليل.

وقد أجاز بعض العلماء للشعراء المولَّدين تذكير المؤنّث وعكسَه، حملًا علىٰ المعنىٰ؛ لشيوع هذه الظاهرة في اللغة العربية، وورودِها في الكلام الذي يُحتَجُّ به. من هؤلاء العلماء المظفَّرُ بنُ الفضلِ العَلويُّ الذي قال: «ويجوزُ للشاعرِ المولَّدِ تأنيثُ المذكّرِ وتذكيرُ المؤنّثِ علىٰ المعنىٰ، وهو أفشَىٰ في العُرْف والاستعمال من أن يؤتَىٰ عليه بشاهد أو مثال»[٢]. وقد ورد كلا الاستعمالين في شعر أبي تمام، فمن تذكيره بعضَ الألفاظ المؤنّثة حملًا علىٰ معناها قوله يمدح خالد بن يزيد الشَّيْبَانيّ وآباءه: [الكامل]

سَلَفُوا يَرَوْنَ الذِّكْرَ عَقْبًا صَالِحًا ... وَمَضَوْا يَعُدُّونَ الثَّنَاءَ خُلُودَا[٣]

وصفَ (عَقْبًا) بقوله: (صالحًا)، و(العَقِب) مؤنّثة، قال ابن الأنباري: «(العَقِب): مؤنَّثة، والعين منها مفتوحة والقاف مكسورة، ويجوز أن تسكنها فتقول: (عَقْب)، ويُقال: لفلان عَقِب؛ أي: ولدٌ وولدُ ولدٍ...»[٤]، فالأصلُ أن يقول: (عقْبًا صالحة)، لكنّه ذكّر (عقب) حملًا علىٰ معنىٰ (نَسْلًا أو ولدًا صالحًا)، أو أنّه حمله علىٰ معنىٰ (الذِّكْر)؛ لأنّ (الذِّكْر) عند الممدوحِ وآبائِه (عقب)، لقوله: (يَرَوْنَ الذِّكْرَ عَقْبًا).

ومن ذلك قوله في مدح ثلاثة نفر من أصحاب عبد الله بن طاهر: [الكامل]

وَثَلَاثَةِ القِدْرِ اللَّوَاتِي أَشْكَلَتْ ... أَأَخِيرُهَا ذُو العِبْءِ أَمْ قَيْدُومُهَا؟![٥]

قال التبريزي: «و(ثلاثة القِدْر): عَنَىٰ بها (الأَثافِيّ)، وأدخلَ الهاءَ؛ لأنّه ذهب بها مذهبَ (الأحجار)، و(الحَجَرُ) مذكّر»، ونظير بيت أبي تمام قولُ الحطيئة: [الوافر]

---

(١) انظر الخصائص ٢/ ٤١٥.

(٢) نَضْرة الإغريض في نُصْرة القَرِيض ٢٨٥ واستشهد بالقرآن والشعر.

(٣) شرح التبريزي ١/ ٤٢١.

(٤) المذكّر والمؤنّث لابن الأنباري ١/ ٣٨٨. وانظر المذكر والمؤنث لابن التُّسْتَرِيّ ٩٢، والمخصّص ١٦/ ١٨٨، والقصيدة الموشّحة بالأسماء المؤنّثة السماعية ١٠١، ١٠٣، والمعجم المفصّل في المذكر والمؤنث ٢٩٣.

(٥) شرح التبريزي ٣/ ٢٧٤، وانظر شرح الأعلم ٢/ ٣٥١، وفيه: (قَيْدومُها): المتقدِّم منها.

ثَلَاثَـــــةُ أَنْفُـــــسٍ وَثَـــــلَاثُ ذَوْدٍ لَقَـــدْ جَـــارَ الزَّمَـــانُ عَـــلَىٰ عِيَالِـــي[1]

أنشده ابن جِنِّي في فصل (الحمل علىٰ المعنىٰ)، وقال: «ذهبَ (بـالنَّفس) إلىٰ (الإنسـان) فـذكَّرَ»[2]، ويجري توجيه ابن جِنِّي علىٰ قول أبي تمام يصف امتناع البخيل عن الإنالة: [الكامل]

كَـــالبِكْرِ يُوحِشُـــهَا مَضَـــاجِعُ بَعْلِهَـــا فَالـحَيْضُ عِلَّتُهَـا وَلَـيْسَ بِحَـا ئِـضِ[3]

لم يُلحِق تاء التَّأنيث بالفعل (ليس) مع أن الضـمير فيهـا عائـد إلىٰ (البِكْـر)؛ لأنـه حمـل (البِكْـر) علىٰ معنىٰ (الشخص والإنسان)، وهذا أولىٰ من توجيهه علىٰ حذف المضـاف الـذي أشـار إليـه ابـن المستوفي بقولـه: «في نسخة: (ليس بحائض)؛ أي ليس شخصُ البكرِ بحائضٍ»، لأن الضمير حينئذ كأنه عائد علىٰ غير مذكور.

ويُحتمل أن يكون منه قول أبي تمام في مقطوعة غزلية: [الخفيف]

قَرَّبَتْهَـــا الـــمُنَىٰ وَبَاعَـــدَهَا النَّـــأْ يُ فَأَضْـــحَتْ مِنِّـــي بَعِيـــدًا قَرِيبَـــا[4]

إذا حُمِلت (المرأة) علىٰ معنىٰ (الشخص) أو (الإنسان)، كأنّه قال: (فأضحىٰ الشخص أو الإنسـان منّي بعيدًا قريبًا)، ويجوز حمله علىٰ أوجه أخرىٰ، منها: حذف الموصـوف؛ أي: (إنسـانًا أو شـيئًا بعيـدًا قريبًا)، أو أنه منصوب علىٰ الظرفية؛ أي (في مكان بعيد قريب)، وورد (قريب) و(بعيـد) مـذكّرين في موضع حقُّهما فيهِ التَّأنيثُ في القرآن الكريم والشعر القديم[5]، فهما في بيت أبي تمـام نظـيرُ قولـه تعـالىٰ: ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾ [الأحزاب: ٦٣]، وقد خرَّج الزمخشـري وأبو حيّـان الآيـة عـلىٰ الأوجـه الثلاثـة المذكورة، قال الأول: «(قريبًا): شيئًا قريبًا؛ أو لأن (الساعة) في معنىٰ (اليوم)، أو في زمان قريب»[6]، ونظـيرُ قولـه تعـالىٰ: ﴿وَمَا هِيَ مِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ بِبَعِيدٍ﴾ [هود: ٨٣]، إذ لم يَقُـل (ببعيـدة)، قـال أبـو البقـاء:

---

(١) البيـت في ديوانـه ١٣٠، وروايتـه: (وَنَحْـنُ ثَـلَاثٌ وَثَـلَاثُ ذَوْدٍ) فـلا شـاهد فيـه، والكتـاب ٣/ ٥٦٥، والخصـائص ٢/ ٤١٢، والإنصـاف ٢/ ٧٧١، وأوضـح المسـالك ٤/ ٢٤٦، وهمـع الهوامـع ٤/ ٧٥، ٥/ ٣٠٧، والخزانـة ٧/ ٣٦٧، ٣٩٤، وفي المصدر الأخير أن (الذَّود) من الإبل: ما بين الثلاث إلىٰ العشـر.

(٢) الخصائص ٢/ ٤١٢.

(٣) شـرح التبريزي (زياداته) ٤/ ٦٧٣، وانظر النِّظَام ١٠/ ١٢٨.

(٤) شـرح التبريزي ٤/ ١٦١.

(٥) انظر الأشباه والنظائر ١/ ٢٣٦ وما بعدها.

(٦) الكشاف ٥/ ١٠٠، وانظر البحر المحيط ٧/ ٢٤٢.

«و(بعيد) نعت (لمكان) محذوف، ويجوز أن يكون خبر (هي)[1]، ولم تؤنَّث؛ لأنّ (العقوبة) و(العِقاب) بمعنىٰ؛ أي: وما العقاب بعيدًا من الظالمين»[2]، فالوجه الثاني الذي ذكره أبو البقاء محمول علىٰ المعنىٰ.

ويُرجَّح تخريجُ قول أبي تمام في وصف وجده علىٰ فراق أحبّته وديارهم الدارسة في مستهَلّ قصيدة مدحية: [الخفيف]

صَحِبَتْ وَجْدَكَ الْمَدَامِعُ فِيهِ ... بِنَجِيعٍ بِعَبْرَةٍ مَصْحُوبِ[3]

علىٰ الحمل علىٰ المعنىٰ؛ لأن قوله: (مصحوب) مذكَّر، وهو صفة للموصوف (عَبْرة)، وهي مؤنّثة، والقياس أن تتبع الصفةُ الموصوف في التَّأنيث، لكنّ أبا تمام ذكّر الصّفة؛ لأنه حمل (العَبْرَة) علىٰ معنىٰ (الدمع)، والتقدير: (بدَمع مصحوب بنجيع)، وقد أجمع شرَّاح ديوانه في تفسيرهم البيت علىٰ ذلك، منهم الأعلم الذي قال: «... وصَحِبتْ مدامِعُك فيه وجدَك وحُزنَك بدمعٍ مخلوط بالدم»، ويقوّي هذا التوجيه ورود لفظة (المدامع) في صدر البيت؛ لأنها المخرج الطَّبيعي للدمع (العَبْرة)، لا (للنَّجيع) الذي هو (الدم)، وجرت العادة عند المبالغة في الحزن والبكاء أن تُذْكَرَ مصاحبةُ الدم للدمع لا العكس، إلا إذا ادُّعي القلبُ زيادة في المبالغة، ولكنَّ عدمَ القلب أولىٰ.

ويجوز أن يُحمل علىٰ المعنىٰ قولُ أبي تمام في مطلع قصيدة مدح بها عَيّاش بنَ لَهِيعَة: [الخفيف]

وَثَنَايَاكِ إِنَّهَا إِغْرِيضُ ... وَلَآلٍ تُومٌ وَبَرْقٌ وَمِيضُ

وَأَقَاحٍ مُنَوَّرٌ فِي بِطَاحٍ ... هَزَّهُ فِي الصَّبَاحِ رَوْضٌ أَرِيضُ[4]

---

(١) «قوله (وما هي): الظاهر عودُ هذا الضمير علىٰ (القُرىٰ المُهْلَكَة). وقيل: يعود علىٰ (الحِجَارة)، وهي أقرب مذكور. وقيل: يعود علىٰ (العقوبة) المفهومة من السياق» الدر المصون ٦/ ٣٧٠-٣٧١.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٧١١. وذكر الزمخشري وأبو حيان والسمين أنه يجوز أن يُسوَّىٰ في (قريب) و(بعيد) و(كثير) و(قليل) بين المفرد والجمع، وبين المذكّر والمؤنّث لورودها علىٰ زنة المصادر التي هي كالصهيل والنهيق ونحوهما، كما قالوا: هو صديق، وهم صديق، وهي صديق، وهنَّ صديق. انظر الكشاف ٣/ ٢٢٩، والبحر المحيط ٥/ ٢٥٥، والدر المصون ٦/ ٣٧٨.

(٣) شرح التبريزي ١/ ١١٧، وانظر شرح الصولي ١/ ٢٢٦، وشرح الأعلم ٢/ ١٣٧، والنِّظَام ٢/ ١٤٥، وبدر التمام ١/ ١٠٩، وشرح إيليا الحاوي ٥٠.

(٤) شرح التبريزي ٢/ ٢٨٧، وانظر شرح الأعلم ٢/ ٢٦٠، والنِّظَام ١٠/ ٦٠-٦١، وفيهما: (وثناياكِ): أقسم بثغرها. (إغريض): طَلْع النخل. (تُومٌ): حَبٌّ من فضّة كاللؤلؤ. (بطاح): بطون الوديان. (أريض): مكان جيد للإنبات.

كأنَّه حمل (أَقَاحٍ) علىٰ معنىٰ (وَرْد) أو (زهر)، ولذلك ذكّر نعتَه (منوَّر)، وأعاد الضمير عليه مذكّرًا في قوله (هزَّه)، أو أنّه عمَّم فأَطلق (الأقاحي)، لكنّه أراد (نَوْرها) فقط؛ لأن (الثغر) به يُشبَّه لا بنَبتةِ الأُقحوانةِ كُلِّها، يؤكِّد ذلك قولُ أبي العلاء الذي نقله ابن المستوفي – ونقله تلميذه التبريزي من دون تصريح –: «الغرض من تشبيه الثغر بالأُقْحُوَانِ إنّما هو نَوْرُه، وقد كَثُر ذلك حتىٰ شبّهوه بالأَقاحي مُطلقة؛ لعلم السامع أن الغرض إنّما هو النَّور»، ونظير قول أبي تمام في تذكير جمع التكسير قولُ الأعشىٰ: [المتقارب]

فَإِمَّا تَرَيْنِي وَلِي لِمَّةٌ ... فَإِنَّ الحَوَادِثَ أَوْدَىٰ بِهَا[1]

في مصادر التخريج نقل البغدادي عن ابن خلف المعروف بابن البَاذِش (٥٢٨هـ) أن الأجودَ في القياس أن يُحْمل تذكير (الحوادث) علىٰ معنىٰ الحَدَثان. وقال ابن يعيش: «ولم يقل: (أودت)؛ لأن (الحوادث) بمعنىٰ (الحَدَثان)، و(الحَدَثان) مذكّر، والذي سوّغ ذلك أمران: كون تأنيثه غيرَ حقيقيّ، والآخر أنّ فيه ردًّا إلىٰ الأصل وهو التَّذكير»، وحملُ بيت أبي تمام علىٰ ما ذكرتُه أولىٰ وأجود من تغيير الرواية أو التشكيك فيها من دون دليل كما نقل ابن المستوفي، قال: «قال أبو يحيىٰ [ت ؟] رحمه الله: رواية الناس لهذا البيت: (وأقاحٍ مُنَوَّرٌ) بالرفع، يجعلونه نعتًا للأَقاحي، ولو كان كذلك لكان يلزمه أن يقول (منوَّرةٌ)؛ لأنها جمع (أُقْحُوَان)، وأنا أدفع ذلك، وأرويه بالإضافة، فأقول: (أَقَاحِي مُنَوَّرٍ)؛ أي ما نُوِّر من الأُقْحُوان عند كماله وتَنَوُّرِه، و(الأَقاحِي): جمع الأُقْحُوان، وهو وَرْدٌ يُشبه الأَسنان»، ويَرِدُ عليه أنه لم يتنبّه للهاء في (هزّه)، فأَصلحَ صدر البيت وترك عَجُزه كما هو!! وكان حقّه أن يقول: ويُؤنَّث الضمير في (هزَّه) ليصبح (هزَّها).

ونظير بيت الأعشىٰ السابق قول أبي تمام في مقدمة قصيدة مدح بها بَنِي عبد الكريم الطائيينَ: [الوافر]

فَأُقْسِمُ لَوْ سَأَلْتِ دُجَاهُ عَنِّي ... لَقَدْ أَنْبَاكِ عَنْ وَجْدٍ عَظِيمِ[2]

---

(١) البيت في ديوانه ١٧١ وروايته: (فَأَنْ تَعْهَدِيني وَلِي... فَأَنَّ الحَوَادِثَ أَلْوَىٰ بِهَا)، والكتاب ٢/ ٤٦، والتكملة للفارسي ٢٩٩، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٧٧، والأصول في النحو ٢/ ٤١٣، والأمالي الشجرية ١/ ٢٢٧، ٢/ ٣٤٥، والإنصاف ٢/ ٧٦٥، وشرح المفصّل ٥/ ٩٥، ٩/ ٦، والخزانة ١١/ ٤٣٠. وفي الأخير: «(اللِّمَّة): ... الشعر الذي يُلِمُّ بالمَنْكِب،... (أودىٰ بها): ذهب ببَهجتها وحُسنها».

(٢) شرح التبريزي ٣/ ١٦١. وانظر شرح الخياط ٢٨٨، وشرح الدكتور محيي الدين صبحي ٢/ ٨١.

قال التبريزي: «هكذا يُروىٰ علىٰ توحيد (الدُّجىٰ)، والمعروف أنّها جمع (دُجْيَة)[1]، ولكنّ المُحْدَثِينَ يستعملونها في معنىٰ الواحد، وذلك جائز يُحمل علىٰ معنىٰ الجنس، كما قال: [رجز]

مِثْلُ الفِرَاخِ نُتِفَتْ حَوَاصِلُهْ[2]

فأمّا القياس فهو الجمع، فلو قال: (لقد أَنْبَتْكَ) لخرج إلىٰ الوجه الذي تستعمله العرب، ويجوز أن يكون الطائي قال كذلك...»، وثمَّةَ شبهُ اضطراب في موقف التبريزي من هذه المسألة، إذ صرّح بداية أنّ لفظة (الدُّجىٰ) جمع، ثم جعل استعمالها بمعنىٰ المفرد من كلام المولّدين، وأجازه حملًا علىٰ معنىٰ الجنس، ثم أشار إلىٰ أن القياس عكس ذلك، ثم افترض رواية مصحِّحًا بها البيت مع التشكيك في الرواية الثابتة التي اتّفق عليها شُرَّاح ديوانه القدماء، فكأن التبريزي أَوَّلَ وعذَرَ أبا تمام، ثمّ تراجع عن موقفه.

وحَمْلُ التَّذكير علىٰ معنىٰ الجنس، أو معنىٰ (الظلام) أولىٰ، ولا يصح تفسير (الدُّجىٰ) بـ(الليل) خلافًا لمحيي الدين الخيَّاط والدكتور محيي الدين صبحي من شراح الديوان المتأخِّرين؛ لأن (الدُّجىٰ) ظلام الليل، يوصف به (الليل) فيقال: (ليل داجٍ)، أو يُضاف إليه فيقال: (دُجىٰ الليل)، فكيف يُجعَل (الدُّجىٰ) الليلَ نفسَه؟!، ويَرُدُّ ما ذهبا إليه أنَّ الهاء في (دُجاه) عائدة إلىٰ (الليل) في بيت سابق، فعلىٰ تفسيرِهما يُصبحُ المعنىٰ (لو سألتِ ليلَ الليلِ)، وهذا – كما ترىٰ – فاسد.

ونظيره قول أبي تمام في باب الفخر: [البسيط]

نَشِبْتُ فِي لُجَجِ الدُّنْيَا فَأَثْكَلَنِي ... مَا لِي وَأُبْتُ بِعِرْضٍ غَيْرِ مُؤْتَشَبِ[3]

قياسُ الكلام (فأثكلَتْني)؛ لأن ضمير الفاعل عائد علىٰ قوله (لُجَج)، جمع (لُجَّة)، وهي الماء الكثير[4] – وهو الراجح –، أو علىٰ (الدنيا)، وكلاهما مؤنّث، ويجوز تخريجه علىٰ أوجه: أحدها أنّه

---

(١) انظر المقصور والممدود لابن دريد ١١٦، واللسان (دجا).

(٢) لم أعثر علىٰ قائله، وهو بلا نسبة في المحتسَب ٢/ ١٥٣، وشرح شواهد الإيضاح ٣٤٧، وقال: «أعاد علىٰ (الفراخ) ضمير الواحد؛ لأنها في معنىٰ (الفرخ) إذا أُريد به الجنس والكثرة»، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٨٠٠، واللسان (رجل، نعم).

(٣) شرح التبريزي ٤/ ٥٤٨، وانظر شرح الصولي ٣/ ٥٨٩، وشرح الأعلم ٢/ ٢٧٣، وشرح الخياط ٤٧١ وجاء في الأخير: «(نَشِبْتُ): عَلِقْتُ... (أَثْكَلَنِي): أَفْقَدني... (مُؤْتَشَب): مختلط، غير صريح». وانظر مثالين آخرين علىٰ تذكير جمع التكسير في شرح التبريزي ١/ ٩٣ (ب٣)، ٢/ ٢٠٣ (ب٢٠).

(٤) انظر اللسان (لجج).

ذكّر (لُـجَج)؛ لأنه حملها علىٰ معنىٰ (خِضَمٍّ)، وهو البحر[1]، فيكون التقدير: (نَشِبْتُ في بَحْرِ الـدنيا)؛ أي وقعت فيه وعَلِقْتُ، وثانيها أنه أعاد ضميرَ الفاعل في (أثكَلني) علىٰ (النُّشوب) المفهوم مـن قولـه (نَشِبْتُ)، وثالثها ترجيح رواية (لَـجَج)، وهي رواية الأعلم – وإن لم تُضْبَط الكلمة في متن البيـت – لقوله في شـرحها: «لَـجَج الـدُّنيا: ضِـيقُها»، ويقـوّي هـذه الروايـة قـول الزَّبيـدي في معنـىٰ (اللَّـجَج) بالفتح: «التَّمادِي في الـخُصُومةِ. وقيـل: الاستمرارُ في الـمُعَارضةِ في الـخِصَام»[2]، وهـذان المعنيـان أَوْلَىٰ بحمل البيت عليهما؛ لكـن هـذا لا يعنـي ردَّ الروايـة الأولىٰ؛ لأنّهـا روايـة ثابتـة روىٰ بهـا الصـولي والتبريزي.

وممّا ذكَّره أبو تمام حملًا علىٰ معناه قوله في قصيدة مدح بها المعتصم بـالله، وذَكَـر مقتـلَ بابَـك وفَـتْحَ حِصْنِهِ الـخُرَّميَّةِ: [الكامل]

رِيحَـانِ مِـنْ صَـبْرٍ وَنَصْـرٍ أَبْلَيَـا رَبْعَيْـهِ لَا رِيحَـا صَـبًا وشَـمَالِ[3]

القياس أن يقول (أَبْلَيَتَا)، لأنَّ الفاعل ضمير قوله (رِيحان)، و(الرِّيح) مؤنّثة[4]، لكنّه حـذف التـاء الدالة علىٰ التَّأنيث من آخر الفعل الماضـي (أبلىٰ) المسند إلىٰ ضمير المؤنث، فصـار الضـمير كأنّـه عائـد علىٰ مذكّر، وسَوّغ ذلك حملُه (الرِّيح) علىٰ معنىٰ (الهواء)، وقد ذكرت المصادر أن (الرِّيح) تـذكّر بهـذا المعنىٰ أو بمعنىٰ (النَّشْـر)[5]. ويجوز أيضًا أن يقـال: إنّـه أراد بـالرِّيحين (الصـبر) و(النصـر)، وكلاهمـا مذكّر، فحَمَل عليهما. والحمل في بيت أبي تمام أيسـر مأخذًا وأقرب من تخريجهم قـول زيـاد الأعجـم: [الكامل]

إِنَّ السَّـمَاحَةَ وَالـمُرُوءَةَ ضُـمِّنَا قَـبْرًا بِمَـرْوَ عَـلَىٰ الطَّرِيـقِ الوَاضِـحِ[6]

---

(١) المصدر السابق (خضم).

(٢) تاج العروس (لجج) نقلًا عن ابن سيده والزمخشري.

(٣) شـرح التبريزي ٣/ ١٤١، انظر شـرح الأعلم ١/ ٣٠٤ وفيه: (رَبْعَيْه): إشارة إلىٰ موضع بابَك، وموضع أصحابه.

(٤) انظر التكملة للفارسي ٣٨٤، والبُلْغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ٦٨، واللسان (روح).

(٥) انظر المذكر والمؤنـث لابـن الأنبـاري ١/ ٢٦٥-٢٦٦، والمصباح المنير (روح)، والمعجـم المفصّـل في المذكر والمؤنـث ٢٢٧-٢٢٨.

(٦) البيت في ديوانه ٨٦، وذيل الأمالي ٣/ ١١، وأمالي المرتضىٰ ١/ ٥١، ٢/ ١٠٧، والإنصاف ٢/ ٧٦٣، وضـرائر الشـعر ٢٧٦، وشـرح شذور الذهب ١٦٩، والخزانة ١٠/ ٤.

عليه، قال الأنباري: «فقال (ضُمِّنا) ولم يقُل (ضُمِّنتا)، لأنه ذَهَبَ (بالسَّماحة) إلىٰ (السَّخاء)، و(بالمروءة) إلىٰ (الكَرَم)»[1].

ومما يجوز أن يُحمل في تخريجه علىٰ المعنىٰ ألفاظ ذكّرها أبو تمام في شعره وهي مؤنّثة في الغالب، أو أن التَّأنيث فيها أرجح من التَّذكير، منها لفظة (الضُّحَىٰ)[2] التي وردت مذكّرة في أبيات من شعره، نحو قوله في مدح خالد بن يزيد الشَّيْبَانيّ: [المنسرح]

نِعْمَ لِوَاءُ الخَمِيسِ أُبْتَ بِهِ يَوْ ... مَ خَمِيسٍ عَالِي الضُّحَىٰ أَفِدِهْ[3]

قال التبريزي تعقيبًا علىٰ هذا البيت: «ذكَّر (الضُّحىٰ) والغالب عليها التَّأنيث، وإنّما بان تذكيره في قوله (أَفِدِه)؛ لأنّه لو أنّث لقالَ (أَفِدِهَا)»، ونقل التبريزي في موضع آخر عن أبي العلاء قوله: «ذكّر (الضُّحىٰ) والمعروف تأنيثها»، وزاد نقلًا عنه في موضعٍ غيره: «وتذكير ما لا يُعقل من هذا النوع كثير»[4]، والأجود من هذا أن يُقال إنّه ذكّر (ضُحىٰ) لأنّه حملها علىٰ معنىٰ (الضَّحَاء) وهو مذكَّر، قال الزمخشري: «(الضَّحَاء): الضُّحَىٰ»[5]. ونظيرُ بيت أبي تمام بيتٌ أنشده الفراء والشريف المرتضىٰ وابن سيده وأبو البركات الأنباري خرَّجوا فيه (العشيّة) علىٰ معنىٰ (العَشِيّ)؛ لأنَّهما بمعنىٰ واحد، قال ابن سِيده: «وأما (العشيّة) فإنّها مؤنّثة، وربَّما ذكّرتها العرب فذهب بها إلىٰ معنىٰ (العَشِيّ)، وأُنْشِد قول الشاعر: [الطويل]

هَنِيئًا لِسَعْدٍ ما اقْتَضَىٰ بَعْدَ وَقْعَتِي ... بِنَاقَةِ سَعْدٍ والعَشِيَّةُ بَارِدُ[6]

---

(١) الإنصاف ٢/ ٧٦٤.

(٢) هي مؤنّثة في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/ ٥١٩، ولابن التُّسْتَرِيّ ٥٤، ٩١، والتكملة للفارسي ٣٧٦، والمخصص ١٧/ ٨، والبُلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ٧٨، واللسان (ضحا)، وهي تذكّر وتؤنّث في الصحاح (ضحا)، والقصيدة الموشّحة ١٢٠، واللسان (ضحا) نقلًا عن الجوهري.

(٣) شرح التبريزي ١/ ٤٣٤، وجاء فيه: (الأَفِد): العَجِلُ أو المُشْرِف. (الخميس): الجيش. (يوم خَميس): يوم الخميس الذي عُقِد فيه للممدوح علىٰ أرمينية. وانظر (الضُّحَى) مذكَّرة أيضًا في ١/ ٥٤، ٩٣، ١٣٠، وانظر شرح مشكلات ديوان أبي تمام ٢٥٠.

(٤) المصدر السابق ١/ ٩٤ (الموضع الأول)، ١/ ٥٤ (الموضع الأخير).

(٥) الفائق في غريب الحديث ٣/ ٢٤٤، وانظر في تذكير (الضَّحَاء): المذكَّر والمؤنّث لابن التُّسْتَرِيّ ٩١، واللسان (ضحا)، والمعجم المفصّل في المذكر والمؤنّث ٢٦٨.

(٦) لم أعثر علىٰ قائله. والبيت في معاني القرآن للفراء ١/ ١٢٨، وأمالي المرتضىٰ ١/ ٥١، والإنصاف ٢/ ٧٦٨.

فذكَّر (باردًا) حملًا علىٰ معنىٰ (والعَشِيُّ باردٌ)»[1].

ويجري ما سبق على لفظة (السُّرَى)[2] في قول أبي تمام يصف رحلتَه إلى ممدوحه المعتصِم بالله: [الطويل]

وَصَلْنَ السُّرَىٰ بِالْوَخْدِ فِي كُلِّ صَحْصَحٍ ... وَبِالسُّهُدِ الْمَوْصُولِ والنَّومُ خَاذِلُهُ[3]

نقل محقِّقا شرح الصولي وشرح التبريزي عن مخطوطة (النِّظَام) لابن المستوفي: «قال الآمِديّ: الهاء هٰهنا في (خاذله) راجعة إلىٰ (السُّرىٰ)، و(السُّرىٰ) مؤنّثة، كأنّه أراد (السَّير) فذكَّر»، ثم نقل ابن المستوفي عن الجوهري ما يفيد أنّ (السُّرىٰ) تذكّر وتؤنَّث، وأنّه لا حاجةَ إلىٰ ما تأوَّله الآمِديّ.

وثمّة ألفاظ أخرىٰ كثيرة من هذا الصّنف، وردت مذكّرة في شعر أبي تمام، يمكن تأويلها وحمل تذكيرها علىٰ المعنىٰ[4].

ولا يدخل في هذه الألفاظ اسمُ الجنس الجَمْعيّ الذي يُفرَّق بينه وبين مفرده بالتاء، كنَخْلٍ ونَخْلَةٍ، وسَحَاب وسَحَابة... لأنَّ هذا الضّرْب من الأسماء يجوز فيه التَّذكير والتَّأنيث باتفاق[5]، بدليل قوله تعالىٰ: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾ [القمر: ٢٠]، وقوله في آية أخرىٰ: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٧]، وعليه فلا حاجة إلىٰ ما تأوَّله الصولي في بيت أبي تمام يصف حال مركوبه الذي سارَ بهِ إلىٰ ممدوحه عبد الله بن طاهر: [الطويل]

---

(١) المخصّص ١٧/ ٢٧.

(٢) (السُّرىٰ): سيرُ الليل. والرَّاجح أنها مؤنَّثة. انظر المذكر والمؤنّث لابن الأنباري ١/ ٣٩٩، ولابن التُّسْتَرِيّ ٨١، والمخصص ١٧/ ١٧، والبُلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ٧٨، والقصيدة الموشّحة ١١٦-١١٧، والمعجم المفصّل في المذكر والمؤنَّث ٢٤٠.

(٣) شرح التبريزي ٣/ ٢٤، وانظر شرح الصولي ٢/ ١٩٧، وشرح الأعلم ١/ ٣٣٠، وجاء في الأخير: قوله: (وصلن): أي الإبل. (الصَّحْصَح): المستوي من الأرض. (الوَخْد): سير سريع. وذكَّر أبو تمام (السُّرىٰ) في بيتين آخرينِ. انظر شرح التبريزي ١/ ٢٦٢، ٤/ ٥٣٣.

(٤) انظر شرح التبريزي ١/ ٢٣٢ (الوغىٰ)، ٢/ ٩ [وانظر شرح الأعلم ٢/ ١٠٨ (الباع)]، ١٠١ (وَحْشُه)، ٣/ ٢٠١ (فضيلةٌ لك سافِرٌ)، ٤٢٥ (قَلْتًا)، ٤/ ١١٦ (المطيّة). وانظر النِّظَام ٥/ ١٤٩ (المأدُبة).

(٥) انظر المقتضب ٣/ ٣٤٦، والمذكّر والمؤنث لابن الأنباري ٢/ ١٤٢، والتكملة للفارسي ٣٥٤-٣٥٦، والأمالي الشجرية ١/ ٨٣، ٢/ ٢٨٨، وشرح الكافية ٣/ ٢٩٣، ٣٢٥.

فَأَضْحَىٰ الفَلَا قَدْ جَدَّ فِي بَرْيِ نَحْضِهِ وَكَانَ زَمَانًا قَبْلَ ذَاكَ يُلَاعِبُهْ[1]

قال أبو بكر الصولي: «يريد بـ(الفلا): القَفْر، فذكّرها علىٰ هذا»، خرَّجَ تذكير (الفلا) حملًا علىٰ معنىٰ (القفر)، والصواب قول الأعلم –ووافقه التبريزي –: «(الفلا): جمع فلاة، يُذكَّر ويؤنَّث»، وأوَّلَ النُّحاةُ تذكير هذا النوع من الأسماء علىٰ معنىٰ (الجنس) أو (الجمع)، وحملوا تأنيثه علىٰ معنىٰ (الجماعة)[2].

ومن أعلام المدن التي ذكّرها أبو تمام وهي مؤنثة اسم مدينة دمشق، ورد ذلك في قوله معبِّرًا عن حنينه إلىٰ دمشقَ وأهلِها وهو في مِصر: [الوافر]

وَتُسْعِفُنِي دِمَشْقُ وَسَاكِنُوهَا وَلَا صَدَدٌ دِمَشْقُ وَلَا قَرِيبُ[3]

أنَّثَ (دمشق) علىٰ الأصل في صدر البيت بقوله (تُسعِفُني) و(ساكنوها)، وذكَّرها في عَجُز البيت بقوله (ولا قريب) بحذف التاء الدالّة علىٰ التَّأنيث. وقد نصّ أبو بكر ابن الأنباري علىٰ تأنيث (دمشق)، لأنها مدينة، وأفاد أن التَّذكير يكون حملًا علىٰ معنىٰ (البلد، أو الصَّقْع، أو المكان)، وذكَر المبرّد أن الأكثر فيها التَّأنيث يُراد بها (البلدة)، وأنّ تذكيرها جائز علىٰ معنىٰ (البلد)[4].

ويجوز تذكير المؤنّث في التشبيه حملًا علىٰ المعنىٰ، كقول أبي تمام في مقدّمة قصيدة مدح بها مالك بن طوق التَّغلبيّ: [الكامل]

مِنْ كُلِّ رِيمٍ لَمْ تَرُمْ سُوءًا وَلَمْ تَخْلِطْ صِبَىٰ أَيَّامِهَا بِتَصَابِي[5]

لم يقل (ريمة) مع أنّه أراد المرأة، قال التبريزي: «(الرِّيم): الظَّبيُ الأبيض... وجاء به هنا علىٰ التَّذكير؛ لأنه جعل المرأة ظَبيًا، وأصله أن يُقال في التَّأنيث (رِيمةٌ)[6] كما يُقال: عِلْجٌ وعِلْجَةٌ، قال الهِلالي: [البسيط]

---

(١) شرح التبريزي ١/ ٢٢٢، وانظر شرح الصولي ١/ ٢٩٢، وشرح الأعلم ١/ ١٩١، وجاء في الأخير: (جدَّ في بَرْيِ نَحْضِهِ) اجتهد الفَلا في إذهاب لحم البعير وهزله. (يلاعبه): عند رعيه فيه وتقلّبه في روضه. وقد ذكَّرَ أبو تمام (الغَمام) وهو نظير (الفلا). انظر شرح التبريزي ١/ ٣٩٦، ٤٠٢.

(٢) انظر مصادر الحاشية رقم (٥) في الصفحة السابقة.

(٣) شرح التبريزي ٤/ ٥٥٣. وجاء فيه: «(صَدَد): في معنىٰ (قريب)، أو مدانٍ له، وكرّره لاختلاف اللفظ».

(٤) انظر المقتضب ٣/ ٣٥٨، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/ ٤٧-٤٨.

(٥) شرح التبريزي ١/ ٧٦.

(٦) انظر اللسان (رأم).

إِنَّ الحِبَالَـــــةَ أَلْهَتْنِـــــي عِيَادَتُهَـــــا حَتَّـىٰ أَسُـوقَ إِلَيْهَـا رِيمَـةً شَخَصَـا[1]»

ونظير بيت أبي تمام السابق قوله في مقدّمة قصيدة مدح بها خالد بن يزيد الشَّيْبَانيّ: [المنسرح]

وَرُبَّ أَلْـــمَىٰ مِـــنْهُنَّ أَشْـــنَبَ قَـــدْ رَشَـفْتُ مَـا لَا يَـذُوبُ مِـنْ بَـرَدِهْ[2]

قال الأعلم: «وإنّما قال (أَلْـمَىٰ) ولم يَقُلْ (لَـمْيَاء)؛ لأنّهم يَكنُونَ في الغزال بالمذكّر عن المؤنّث كثيرًا علىٰ معنىٰ (الظّبي) و(الغزال)»؛ أي حَمَلَ الكلام علىٰ معنىٰ الموصوف – وهو (الغزال) المشبَّه به المرأة – فذكّر، وكان الأصل أن يقول: (وربّ لَـمْيَاءِ الشفتَيْنِ شَنْبَاءِ الثَّغْر). قال ابن منظور: «و(الغزال): الشَّادِن قبل الإثناء... وتُشَبَّه به الجاريةُ في التشبيب فيُذكَّر النَّعتُ والفعلُ علىٰ تذكير التشبيه»[3].

٢ – تأنيث المذكَّر:

حفلَ شعرُ أبي تمامَ بتأنيثِ المذكَّرِ حملًا علىٰ المعنىٰ كما حَفَلَ بتذكيرِ المؤنَّثِ، وكلاهما واردٌ مسموعٌ في لغةِ العَربِ، لكنَّ الثانيَ أيسرُ منَ الأولِ. قالَ ابنُ جِنِّي: «وتذكيرُ المونَّثِ واسعٌ جدًّا؛ لأنَّهُ رَدُّ فَرعٍ إِلىٰ أَصلٍ، لكنَّ تأنيثَ المذكَّرِ أَذهبُ في التناكرِ والإِغْرابِ»[4]، واستشهدَ ابنُ جِنِّي بجملةٍ من الآياتِ وأقوالِ العربِ شعرًا ونثرًا ممَّا خُرِّجَ فيهِ تأنيثُ المذكَّرِ علىٰ الحملِ علىٰ المعنىٰ، وسيأتي ذكرُ بعضِ هذه الشواهدِ بعدَ قليلٍ.

من أبياتِ أبي تمامٍ التي أَنَّثَ فيها المذكَّرَ حَملًا علىٰ المعنىٰ قولُه في مَطلعِ قصيدة مدحَ بها خالدَ بن يزيدَ الشَّيْبَانيَّ: [الطويل]

---

(١) البيت في ديوان حُمَيْدِ بنِ ثَوْرٍ الهِلاليّ ١٢٩، ١٣٥، وتاج العروس (أبر، شخص) برواية مختلفة في المصدرين، إذ صدره فيهما في بيت، وعجزه في بيت آخر. وقال التبريزي: «(الشَّخَص): القليلة اللَّبن والظّبية القليلة اللَّحم». شرح التبريزي ١/ ٧٧.

(٢) شرح التبريزي ١/ ٤٢٥، وانظر شرح الأعلم ٢/ ٣٠، والنِّظَام ٥/ ٤١٠، وفي الأخيرين: (اللَّمىٰ): سُمْرَة في الشفتين. (الأشنب): من الشَّنَب، وهو ماء الثَّغْر وصفاؤه وبريقه. (مِنْ بَرَدِه)، أي الثغر كالبَرَد في بياضه إلا أنّه لا يذوب كما يذوب.

(٣) اللسان (غزل).

(٤) الخصائص ٢/ ٤١٥، وانظر اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ١٠٤.

لَقَـدْ أَخَـذَتْ مِـنْ دَارِ مَاوِيَّـةَ الـحُقْبُ أَنُحْـلُ الـمَغَانِي لِلـبِلَىٰ هِـيَ أَمْ نَهْـبُ؟!(١)

قال التبريزي: «(الـحُقْب): برهة طويلة لا حدَّ لها، وأنَّث علىٰ معنىٰ (البُرْهة) و(الـمُدّة)؛ لأنَّ تذكير (الـحُقْب) غيرُ حقيقي، وهذا أوجه من أن يُقال: (الـحُقْب): جمع (حِقْبَة)(٢)؛ إذا أُريد بها (السَّنَة)؛ لأنّ (فِعْلَة) قلَّما تُجمع علىٰ (فُعْلٍ)»، وذهب الأعلم إلىٰ أنّ (الـحُقْبَ) يَعني (الدَّهر)، وأن أبا تمام أراد به هٰهنا (السِّنين) ولذلك أنّثه، وسبقهما الآمِديّ فقال: «وقال: (لَقَدْ أَخَذَتْ) فأنَّث، و(الـحُقْب) مذكّر، وأظنّه أراد أيام الدهر ولياليَه، ويُقال: (الـحُقْب) ثمانون سَنَة، فعلىٰ هذا قال (أَخَذَتْ) فأنّث»، ومؤدَّىٰ كلامِهم كلُّه واحد، وهو أن تأنيث (الـحُقْب) حملٌ علىٰ المعنىٰ، أما قول المحقّق محمود مصطفىٰ ناشر (هبة الأيّام) تعقيبًا علىٰ البيت في الحاشية: «و(الـحِقْب): بالكسر، أصله (حِقَب) كعِنَب، خفَّف بتسكين العين، وهو جمع حِقْبة كَقِطْعة» فمردود من وجهين: الأوَّل أنه تغيير للرواية من دون دليل، والثاني: أنَّ تسكين الفتحة للتخفيف شاذّ؛ لخفّتها(٣). وتكلَّف التبريزي تأويلًا آخر للتأنيث، فقال: «ولو قيل: إن (الحُقْب) أراد بها الأزمان المتأخّرة، شبّه الواحد منها بحَقِيبة الرَّجل(٤)، لأنَّ شِعْرَهُ مَعْدِن الاستعارة، ثمّ جمع (حقيبة) علىٰ (حُقُب)، مثل: (صَحِيفة وصُحُف) لكان وجهًا».

ومن أبياته في هذا الباب قوله في باب الغزل: [الطويل]

وَلِي يَـا خَـلِيَّ الصَّـدْرِ مِـنْ لَوْعَـةِ الهَـوَىٰ حَشًا لَسْتُ أَدْرِي جَمْرَةٌ هِيَ أَمْ حَشَا؟!(٥)

أعاد ضمير المؤنث (هي) علىٰ (حشا)، وهو مذكّر باتّفاق(٦)؛ لأنّه حمله علىٰ معنىٰ (الحِشْوَة) أو (الحُشْوَة)، وهذه الألفاظ الثلاثة بمعنىٰ واحد، إذ كلُّها تعني ما في البطن من كَبِد وطِحَالٍ وغيرِهما؛

---

(١) شرح التبريزي ١/ ١٧٧، وانظر الموازنة ١/ ٤٤٥، وشرح الأعلم ١/ ٣٨٠، والنِّظَام ٢/ ٢٦٦-٢٦٨، وهبة الأيّام ٢٠٢، وفيها: (ماويّة): من أسماء النساء. (الـمَغَاني): المنازل. (النُّحْل): الهِبَة والعَطيَّة. (النَّهْب): ما أُغِيرَ عليه وانتُهِبَ.

(٢) كأنه يشير إلىٰ أبي بكر الصولي الذي قال في شرحه ١/ ٢٦٣: «(الـحُقب): السّنون»، وصرح بذلك أبو حيان فقال: «(الـحُقُب): السّنون. واحدها: حِقْبَة» البحر المحيط ٦/ ١٣٤.

(٣) انظر المنصف ١/ ٢١، ورسالة الغفران ١٢٨-١٢٩.

(٤) كذا بالجيم ولعل الصواب (الرَّحْل) بالحاء المهملة. و(الحقيبة): ما يُجعَل فيه المتاع، وكلُّ ما يحمل وراء الرجل فهو حقيبة. انظر مادة (حقب) في أساس البلاغة والمعجم الوسيط.

(٥) شرح التبريزي ٤/ ٢٢٧.

(٦) انظر المذكّر والمؤنَّث لابن التُّسْتَرِيّ ٧١، والمعجم المفصّل في المذكّر والمؤنَّث ١٨٣.

أي ما انضمت عليه الضلوع والخَوَاصر[1]، وبيتُ أبي تمام نظيرُ بيتٍ أنشده ابنُ جِنِّي وغيرُه، وهو قوله: [الطويل]

أَتَهْجُرُ بَيْتًا بِالحِجَازِ تَلَفَّعَتْ ... بِهِ الخَوْفُ والأَعْدَاءُ مِنْ كُلِّ جَانِبِ[2]

ذكَرتْ مصادرُ التخريج أنه أَنَّث (الخوف)؛ لأنه ذهب به إلىٰ (المخافة)، ولا يسمح المعنىٰ في بيت أبي تمام بإعادة الضمير إلىٰ (لوعة) أو (جمرة). ولعلّ أبا تمام قال (هي) ولم يقل (هو) مع أن الوزن يستقيم بهِ – مراعاةً لمجاورةِ المؤنَّث في قوله (جَمْرة)؛ أو لأنّه جعل (الحَشَا) جَمْرة، فنفىٰ أن يكون (الحشا) حشًا مبالغة، ويُحتمل أنّه لاحظ معنىٰ جمع غير العاقل، أي قصد الأعضاء التي حَوَاها الحَشَا.

وأدخل النحاة في هذا الباب تأنيثَ المذكّر المضافِ إلىٰ مؤنّث، باعتباره مكتَسِبًا التَّأنيثَ من المضاف إليه، وحملوا التَّأنيث فيه علىٰ المعنىٰ في شواهدَ نثريةٍ وشعريةٍ، منها قراءة بعضُ القرّاء قوله تعالىٰ: ﴿تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾ [يوسف: ١٠] بالتاء في أول الفعل[3] بدل (يَلتقطه) بالياء، فأنّث والفَاعل (بعض) وهو مذكّر – حملًا علىٰ المعنىٰ؛ إذ بعض السيَّارة سيّارة[4]. وسُمِعَ عن العرب قولُهم: (ذَهَبَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ)، ومنه قول الشاعر: [الكامل]

لَمَّا أَتَىٰ خَبَرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ ... سُورُ المَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الخُشَّعُ[5]

قال أبو البقاء: «وفي التَّأنيث هنا وجهان: أحدُهما: أَنّه ذهب (بالسُّور) مذهب (الجُدْران). والثاني: أنّه لـمّا أضافه إلىٰ المؤنّث جعل له حُكْمَه»[6].

---

(١) انظر النهاية في غريب الحديث ١/ ٣٩٢، واللسان (حشا).

(٢) لم أعثر علىٰ قائله، وهو في الخصائص ٢/ ٤١٥، وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٣، والمحكم ٥/ ١٨٤، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٤٤٨، وضرائر الشعر ٢٧٢، واللسان (خوف).

(٣) قرأ بهذه القراءة الحسن ومجاهد وقَتادة وأبو رجاء وابن أبي عبلة وسليم عن حمزة وابن كثير. انظر مختصر في شواذ القرآن ٦٧، والبحر المحيط ٥/ ٢٨٥، وقال: «(تلتقطه): بتاء التأنيث، أَنَّث علىٰ المعنىٰ»، وإتحاف فضلاء البشر ٢/ ١٤١، ومعجم القراءات ٤/ ١٨٨-١٨٩.

(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٧٢٤.

(٥) البيت لجرير في ديوانه ٣٤٥، والكتاب ١/ ٥٢، ٢/ ١٦٣، والأصول في النحو ٣/ ٣٧٧، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/ ١٩٩، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٧، واللسان (حرث، سور، أفق)، والخزانة ٤/ ٢١٨، وللفرزدق في فقه اللغة وسر العربية ٤١٨، وبلا نسبة في المقتضب ٤/ ١٩٧، والخصائص ٢/ ٤١٨.

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ١٠٤.

ونظير الشواهد السابقة قول أبي تمام في باب الفخر: [البسيط]

الصَّبْرُ كَاسٍ وَبَطْنُ الكَفِّ عَارِيَةٌ وَالعَقْلُ عَارٍ إِذَا لَمْ يُكْسَ بالنَّشَبِ[1]

أخبر عن قوله (بطن) وهو مذكّر[2] بقوله (عارية) وهي مؤنّثة؛ لأنّ (بطن) استمدّ التَّأنيث من إضافته إلىٰ اسم مؤنّث وهو (الكفّ)[3]؛ ولأنَّ بطنَ الكفِّ كَفٌّ، ويجوز أيضًا أن يُقال إنّه حَمَلَ (بطن الكَفّ) علىٰ معناها المؤنّث، وهو (الرَّاحة)[4].

ومن ذلك أيضًا قول أبي تمام يصف حَجَّةً حَجَّهَا: [الوافر]

وَلَوْلَا اللهُ يَوْمَ مِنًى لَأَبْدَتْ هَوَاهَا كُلُّ ذَاتِ حَشًا هَضِيمِ[5]

ألحقَ تاء التَّأنيث بالفعل (أَبْدَتْ)، والفاعلُ (كلّ) وهو لفظ مذكّر، لإضافته إلىٰ لفظ مؤنّث (ذات)، أو حملًا علىٰ معناها؛ لأنّه أراد بـ(كلّ): (النّسوة) أو (الجواري) وإن كان لفظه مفردًا مذكّرًا.

ونظير البيت السابق قول أبي تمام يمدح الخليفة المعتصِمَ بالله: [الطويل]

فَيَا نَاصِرَ الإِسْلَامِ والذَّائِدَ الَّذِي بِهِ أَمِنَتْ أُفْقُ البِلَادِ مِنَ الذُّعْرِ[6]

حيث أَنَّث الفعل (أَمِنَتْ) مع فاعله (أُفْق) وهو مذكّر[7]؛ لإضافته إلىٰ (البلاد)، وهو جمع لغير العاقل، فهو مؤنّث، أو أنّه ذهب به إلىٰ النَّواحي[8]. وما اشترطه النحاة في اكتساب المضاف المذكّر من المؤنّث المضاف إليه التَّأنيث مُتَحقِّقٌ في أبيات أبي تمام، «وهو أن يكون المضاف صالحًا للحذف وإقامة المضاف إليه مُقامه، ويُفْهَم منه ذلك المعنىٰ»[9]، وعليه يكون التقدير في أبيات تمام: (والكفُّ عاريةٌ)، و(لأبدت هواها ذاتُ)، و(أَمِنَتِ البِلادُ).

---

(١) شرح التبريزي ٤/ ٥٤٨، و(النّشَب): المال.

(٢) انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/ ٣٢٧، والمعجم المفصّل في المذكر والمؤنث ١٥٣.

(٣) انظر المصدرين السابقين: الأول ١/ ٣٤٣، والثاني ٣٣٨.

(٤) انظر اللسان (روح).

(٥) شرح التبريزي ٤/ ٥٣٥.

(٦) المصدر السابق، (زياداته) ٤/ ٦٦٨.

(٧) انظر اللسان (أفق)، والمعجم المفصّل في المذكر والمؤنث ١٤١.

(٨) انظر الفائق في غريب الحديث ٣/ ١٢٤، والنهاية في غريب الحديث ١/ ٥٦.

(٩) شرح ابن عقيل ٢/ ٤٩-٥٠. وانظر شرح الكافية ٢/ ٢١٥، ٢٥٦، والمغني ٦٦٦-٦٦٨.

وأَنّث أبو تمام ألفاظًا مذكّرة، أو الغالب والأكثر فيها التَّذكير – حملًا علىٰ معناها، منها لفظة (المِسْك) في قوله مادحًا الفَضْلَ بنَ صالح بن عبد الملك بن صالح: [البسيط]

سَمَيْدَعٌ يَتَغَطَّىٰ مِنْ صَنَائِعِهِ ... كَمَا تَغَطَّىٰ رِجَالٌ مِنْ فَضَائِحِهَا

وَفَارَةُ المِسْكِ لا يُخْفِي تَضَوُّعَهَا ... طُولُ الحِجَابِ وَلَا يُزْرِي بِفَائِحِهَا[1]

فـ(المِسْك) مُذكَّر، لكنّه يؤنّث حملًا علىٰ معناه[2]، إذا أُريد به (الرّائحة)، أو (الريح) كما في بيت أبي تمام، ودليل تأنيثها في بيته قوله: (تضوُّعها... بِفائحها)، فالضميران المؤنّثان عائدان علىٰ (المسك)، ولا يُقال إنّهما عائدان علىٰ (الفارة)؛ لأن (المسك)هو الذي يتضوَّع ويفوح لا الفارةُ التي هي وعاء المسك. قال الجوهري: «فَاحَ المسكُ: إذا تَضوَّع»، وقال: «ضَاعَ المسكُ وتضوَّع وتَضيَّعَ؛ أي تحرَّك وانتشرت رائحته»[3]. ووردَ في تأنيث (المسك) وجهٌ آخر، قال أبو بكر ابن الأنباري: «قال السِّجِسْتَاني: من أنّث (المسك) جعله جمعًا... وقال: واحدته: (مِسْكَةٌ)» [4].

ومنها لفظة (الطريق) في قوله يمدح أحمد بن أبي دُوَاد: [الوافر]

وَمَا اشْتَبَهَتْ طَرِيقُ المَجْدِ إِلَّا ... هَدَاكَ لِقِبْلَةِ المَعْرُوفِ هَادِ[5]

أَنَّثَ (الطريقَ) بدليل قوله: (اشتبهتْ)، والغالب فيها التَّذكير. قال أبو بكر ابن الأنباري: «قال الفراء: يؤنّثه أهل الحجاز، ويذكّره أهل نجد، والتَّذكير فيه أكثر من التَّأنيث وأجود، وبذلك نزل القرآن، قال تعالىٰ: ﴿يَهْدِيٓ إِلَى ٱلْحَقِّ وَإِلَىٰ طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الأحقاف: ٣٠] فذكّر»[6] فلعلّ أبا تمام أخذ بلغة أهل نجد، أو حَمَله علىٰ معنىٰ (الجادّة)[7].

---

(١) شرح التبريزي ١/ ٣٥٢-٣٥٣. وجاء فيه أن (السَّمَيْدَع): هو الشجاع الكريم، أو السيّد الحكيم.

(٢) انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/ ٢٦٠، ولابن التُّستَري ٥٥، ١٠٣ واللسان (مسك)، والمعجم المفصّل في المذكر والمؤنَّث ٣٦٢.

(٣) الصحاح (فوح) و(ضوع).

(٤) المذكّر والمؤنَّث ١/ ٤٧٣.

(٥) شرح التبريزي ١/ ٣٧٤.

(٦) المذكر والمؤنَّث ١/ ٤٢٠.

(٧) انظر اللسان (جدد).

ومنها لفظة (القَلِيب) بمعنىٰ (البئر)، إذ كان أبو تمام يستسيغ تذكيرها، وهو جائز، لكن الغالب فيها التَّذكير[1]، من ذلك قوله في مدح الفضل بن صالح بن عبد الملك: [البسيط]

لَـئِنْ قَلِيبُـكَ جَاشَـتْ بِالسَّـمَاحَةِ لِـي ... لَقَدْ وَصَلتْ بِشُكْرِي حَبْلَ مَاتِـحِهَا[2]

ويقوّي جواز تأنيث (القَليب) كونُها بمعنىٰ (البئر) وهي مؤنّثة[3].

وانفرد بعض الشُّرَّاح برواية أبيات لأبي تمام وردت فيها ألفاظ مذكّرة أُنِّثت حملًا علىٰ معناها، منها لفظة (النِّجَار)[4] في قوله يمدح أبا الحسين محمَّد بن الهيثم بن شُبَانَة: [الوافر]

لَـهُ خُلُـقٌ نَهَـىٰ القُـرْآنُ عَنْـهُ ... وَذَاكَ عَطَـاؤُهُ السَّـرَفُ البِـدَارُ

وَلَـمْ يَـكُ مِنْـكَ إِصْـرَارٌ وَلكِـنْ ... تَمَـادَتْ فِـي سَـجِيَّتِهَا النِّجَـارُ[5]

(النِّجار) بالنون والجيم رواية الأعلم، ورواية غيره (البِحَارُ)، ويؤكِّد أنّ رواية الأعلم هي ما ذكرتُه قوله: «وأنَّث[6] (النِّجَار) علىٰ معنىٰ (الجُرْثومة) أو (الطبيعة). و(النِّجَار): الأصل»، وأشار ابن المستوفي إلىٰ هذه الرواية، ونقل عن بعض الحواشي أن قول من ذَكَر أن (النَّجْر): الأصل، و(النِّجار): الأصول – مردود؛ لأن (النِّجَار) ليس جمعًا حتىٰ يُفَسَّر بالأصول، إنَّما جاز تأنيث (تمادت) مع (النِّجار)؛ لأنّه يُفَسَّر بالطبيعة؛ أي حملًا علىٰ المعنىٰ، وهذا يوافق ما قاله الأعلم.

وحَمَلَ النحاةُ تأنيثَ اسمِ الجنسِ الجمعيِّ الذي يُفَرَّق بينه وبين مفرده بالهاء[7] – علىٰ معنىٰ (الجماعة)، قال المبرّد: «مَن أَنَّثه فليس إلىٰ الاسم يقصد، ولكنه يؤنّثه علىٰ معناه، كما قال عزّ وجلّ:

---

(١) انظر المخصّص ١٦/ ١٨٧، والبُلغة في التفريق بين المذكّر والمؤنّث ٨١.

(٢) شرح التبريزي ١/ ٣٥٥. (الـمَاتِح): الـمُسْتَقِي. اللسان (متح). وانظر مثله في شرح الأعلم ٢/ ١٠٨، وشرح التبريزي ٢/ ٩، ٤٦٢.

(٣) انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٤١٣، ٥١٧، والمعجم المفصّل في المذكر والمؤنث ١٤٨، ٣٢٨.

(٤) ولفظة (اللأواء) برواية الصولي ٢/ ١٨٤، ولفظة (الجِرْيال) برواية الخارْزنجي، انظر النِّظَام ١١/ ٣٦٠.

(٥) شرح الأعلم ٢/ ١٨٢، وردت الكلمة الأخيرة في متن البيت (البحار)، لكن قوله الآتي في المتن يؤكّد أن روايته ما أثبتّه. وانظر شرح الصولي ١/ ٥١٣، وشرح التبريزي ٢/ ١٥٧، والنِّظَام ٨/ ١٣، وشرح الخياط ١٤١، وبدر التمام ١/ ٣٣٦. وفي شرح التبريزي والنِّظَام نقلًا عن المرزوقي: «فأمّا قوله: (وعطاؤه السَّرَف البِدَارُ): فمعناه: عطاؤه الـمُسْرِف فيه الـمُبَادِرُ إليه».

(٦) بدليل قوله (تمادتْ)، و(النِّجار) مذكر. انظر المذكر والمؤنّث لابن التَّستُري ١٠٦، والمخصص ١٧/ ١٤.

(٧) قال ابن الشجري في هذا النوع من الأسماء: «والأغلب فيه التذكير» الأمالي الشجرية ١/ ٨٣.

﴿فَتَرَى ٱلْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَىٰ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٧]؛ لأنَّه جَمْعُ (نَخْلةٍ)، فهو علىٰ المعنىٰ جماعة»[١].

وقد أنّثَ أبو تمام ألفاظًا من هذا النوع، منها قوله يمدح موسىٰ بن إبراهيم الرافِقيّ: [مجزوء البسيط]

بَنَانُ مُوسَىٰ إِذَا اسْتَهَلَّتْ ... لِلنَّاسِ نَابَتْ عَنِ الغُيُوثِ[٢]

(بَنان) جمع (بَنَانة)، وهي الأصابع أو أطرافها[٣]، أنّثه أبو تمام بقوله: (استهلَّتْ) (نَابَتْ) علىٰ معنىٰ (الجماعة).

ومن ذلك أيضًا قوله يفخر بقومه عند انصرافه من مصر: [الطويل]

بِنَجْدَتِنَا أَلْقَتْ بِنَجْدٍ بَعَاعَهَا ... سَحَابُ المَنَايَا وَهْيَ مُظْلِمَةٌ كَدْرُ[٤]

أنّث (سَحَاب) حملًا علىٰ معنىٰ (الجماعة)، ودليل تأنيثها قوله (أَلقت) و(وهي مظلمة).

وممّا حُمِلَ فيه تأنيث المذكَّر علىٰ معنىٰ (الجماعة) تأنيث جمع التكسير للمذكَّرين العاقلينَ، فيقولون: (قَامَتِ الرِّجَالُ، والرِّجَالُ قَامَتْ)، قال ابن السرَّاج: «لأنَّ الرِّجال جماعة، فكان التَّأنيثُ تأنيثَ الجماعة»[٥]، وقال ابن يعيش: «فتُؤنِّثه وتُفْرِدُه؛ لأنّه يرجع إلىٰ تقدير الجماعة، وهي حقيقة واحدة مؤنّثة»[٦]، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾ [المرسلات: ١١]. وقد حَفَلَ شِعرُ أبي تمام بهذه الظاهرة[٧]، من ذلك قوله في قصيدة مدحيّة: [الوافر]

وَمِمَّا كانَتِ الحُكَمَاءُ قالَتْ: ... لِسَانُ المَرْءِ مِنْ خَدَمِ الفُؤَادِ[٨]

---

(١) المقتضب ٣/ ٣٤٦. وانظر الأصول في النحو ٢/ ٤١٢، والتكملة للفارسي ٣٥٦، وكلاهما ذكر أن التأنيث علىٰ معنىٰ الجماعة.

(٢) شرح التبريزي ١/ ٣٢٥.

(٣) انظر اللسان (بنن).

(٤) شرح التبريزي ٤/ ٥٧٥، وانظر شرح الأعلم ١/ ٢٢٧، والنِّظَام ٨/ ١٨١، وفيهما: (النَّجدة): الشدة والجُرأة والمعونة في الحرب. (بَعَاع السَّحاب): ماؤه وثِقَلُه.

(٥) الأصول في النحو ١/ ١٠٢.

(٦) شرح المفصَّل ٥/ ١٠٥، وانظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/ ١٣٩، وشرح الكافية ٣/ ٣٤٤، وشرح شذور الذهب ١٧٥، وشرح ابن عقيل ١/ ٤٨٢، وهمع الهوامع ١/ ٢٠٤.

(٧) انظر شرح التبريزي ١/ ٢٩ (ب١٠)، ١٩٠ (ب٣٦)، ٣٣٦ (ب٢٨)، ٣٧٥ (ب٢٩)، ٣٩٦ (ب٤٢)، ٣٩٩ (ب٥٥)، ٤١٤ (ب٢٤)، ٢/ ٤٦٣ (ب١٩)، ٤/ ١٧٥ (ب٧)، ٢٣٩ (ب٢)، ٢٩٨ (ب٨)، ٣١٩ (ب١).

(٨) المصدر السابق ١/ ٣٧٥، وانظر شرح الأعلم ١/ ٤٥٨، وفيه: أي اللسان ترجمان القلب.

أنّث (الحكماء) بقوله: (كانتْ) و(قالتْ)، وتكرّر ذلك في بيت واحد، في قوله مادحًا محمَّد بن يوسف الثَّغْرِيّ: [الطويل]

رَبِيبُ مُلُوكٍ أَرْضَعَتْهُ ثُدِيَّهَا ... وَسِمْعٌ تَرَبَّتْهُ الرِّجَالُ الصَّعَالِكُ[1]

أنّث الفعل مع (ملوك) في صدر البيت، وأنّثه مع (الرجال) في عَجُزِه.

ويجري هذا التخريج علىٰ قول أبي تمام مفتخرًا في معرِض هجائه عُتْبَة بن أبي عاصم: [الكامل]

فَأُلَاكَ أَعْمَامِي الَّذِينَ تَعَمَّمُوا ... بِالْمَكْرُمَاتِ وَهَذِهِ آبَائِي[2]

صَحَّ تأنيثُ (الآباء)، والإشارةُ إليه بـ(هذه) حملًا علىٰ معنىٰ (الجماعة)، وهذا جائز قياسًا، ويجوز (هؤلاء...) ولكنه ليس واجبًا، وبذلك يظهر خلل ما ذهب إليه الدكتور شعبان صلاح الذي زعم أن أبا تمام استعمل اسم الإشارة في غير ما وضع له اضطرارًا[3]، وإن كان التعبير باسم الإشارة الموضوع لجمع العقلاء أفضلَ مراعاةً لمعنىٰ التفخيم في الفخر، وفي البيت مأخذ آخر علىٰ أبي تمام أشار إليه عبد السلام هارون في كتابه: (همزيات أبي تمام) بناءً علىٰ البيت السابق لهذا، قال: «وكان أجدر بأبي تمام أن يقول: (فألاك آبائي وهذه أعمامي) ولكن ضرورة الصناعة في (تَعَمَّمُوا) وضرورة القافية الهمزية ألجأته إلىٰ هذا».

وأجرىٰ النحاة هذا الحكم علىٰ الملحق بجمع المذكّر السالم، نحو (بنون) تشبيهًا له بجمع التكسير، لأن لفظ واحده، وهو (ابن) لم يَسْلَم من التغيير، ولذلك جاء تأنيث الفعل المسند إليه حملًا علىٰ معنىٰ (الجماعة)، كقوله تعالىٰ: ﴿ءَامَنَتْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [يونس: ٩٠]، وكقول الشاعر: [البسيط]

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِبِلِي ... بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا[4]

---

(١) شرح التبريزي ٢/ ٤٦٣، وانظر شرح الأعلم ١/ ٤٤٠ والنِّظَام ١٢/ ٤٣٥، وفيه: (السِّمْع): ولد الذئب من الضَّبُع، يوصَف به الرجل الشَّهْم.

(٢) شرح التبريزي ٤/ ٥٩٨، وانظر همزيات أبي تمام ٦٠.

(٣) انظر شعر أبي تمام: دراسة نحوية ١٢٠.

(٤) البيت لقُرَيط بن أُنَيْف العَنْبريّ في الخزانة ٧/ ٤٤١، وشرح أبيات المغني ١/ ٨٣، ولأحد شعراء بَلْعَنْبَر في شرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٢٣، وشرح أبيات المفصّل ١/ ٢٢٨، وللعَنْبري في اللسان (لقط)، وبلا نسبة في المغني ٣٠، ٣٣٨.

قال البغدادي: «(بنون): لتغيُّر مفرده في الجمع أشبه جمع المكسّر، فجاز تأنيثَ الفعل المسنَد إليه، كما يجوز في (الأبناء) الذي هو جمع مكسّر، كما أُسْنِد في البيت (لم تَسْتَبح) بتاء التَّأنيث في أوّله إلىٰ (بنو)»[1]، ووردت من ذلك أبيات في شعر أبي تمام[2]، منها قوله معبّرًا عن فرح الناس بمقتل الأَفْشِين قائد جيش المعتصم بالله، الذي قتله المعتصم نفسُه بتهمة الخيانة: [الكامل]

يَا مَشْهَدًا صَدَرَتْ بِفَرْحَتِهِ إِلَىٰ ... أَمْصَارِهَا القُصْوىٰ بَنُو الأَمْصَارِ[3]

وقولُه يمدح المعتصم بالله: [الطويل]

بِمُعْتَصِمٍ بِاللهِ طَابَ زَمَانُنَا ... وَصَالَ بِهِ الإِسْلَامُ صَوْلَةَ ذِي كِبْرِ

وَذَلَّ بِهِ الكُفَّارَ وامْتَنَعَتْ بِهِ ... بَنُو الدِّينِ والإِيمَانِ مِنْ حَدَثِ الدَّهْرِ[4]

ألحق تاء التَّأنيث بالفعل (صدرتْ) و(امتنعتْ)، وفاعلُ كلٍّ منهما هو (بنو).

أمّا معاملة جمع المذكر العاقل إذا كان مكسّرًا معاملةَ جمع الإناث، نحو (الرجالُ قُمْنَ) حملًا علىٰ معنىٰ (الجماعة) فقليل نادر، وقد ورد منه بيت واحد في شعر أبي تمام هو قوله في مدح محمَّد بن الهيثم بن شُبَانَة: [الخفيف]

ضَاحِكٌ فِي نَوَائِبِ الدَّهْرِ طَلْقٌ ... وَمُلُوكٌ يَبْكِينَ حِينَ تَنُوبُ[5]

أعاد ضمير نون النسوة في قوله (يبكين) علىٰ (ملوك) وهو جمع تكسير للعقلاء: إمّا حملًا علىٰ

---

(١) الخزانة ٧/ ٤٤١، وانظر المغني ٤٧٨.

(٢) انظر شرح التبريزي ١/ ٣٣١ (ب١٠)، ٤/ ٣٢٦ (ب٤)، وسيأتي بيتان آخران في المتن.

(٣) المصدر السابق ٢/ ٢٠٤.

(٤) المصدر السابق (زياداته) ٤/ ٦٦٦.

(٥) المصدر السابق ١/ ٢٩٣. (يَبْكِينَ): هذه رواية التبريزي المثبتة في متن البيت، وقال محقق شرحه في الهامش: «في الأصول كلِّها (يبكون) عدا نسختي ب، ش»، وتبعه علىٰ هذه الرواية من الشرّاح المتأخّرين إيليا الحاوي في شرحه ١٢٠، والدكتور محيي الدين صبحي في شرحه ١/ ١٨٠. أما (يَبكون) علىٰ الأصل فهي رواية: شرح الصولي ١/ ٣٣٨، وشرح مشكلات ديوان أبي تمام ١٣٨، والنِّظَام ٣/ ١٥٣، وهبة الأيام ٣٨، وشرح عطيَّة ٥٩، وشرح الخياط ٥٨، وبدر التمام ١/ ١٥١. وفي نفسي شيء من الرواية الأولىٰ لأربعة أمور: أولها أن أحدًا من المتقدّمين لم يَروِ بها غير التبريزي، وثانيها أن التبريزي لم يعلّق عليها مع ندرة هذا التركيب نحويًّا، وثالثها أن ابن المستوفي لم يشر إليها في النِّظَام مع أنه حريص علىٰ ذكر الروايات مهما ضَعُفت، ورابعها أنه لم يَرِدْ لهذا التركيب نظير في شعر أبي تمام. ومع هذا فإن صحّت هذه الرواية ينبغي أن تُخرَّج تخريجًا بلاغيًّا كما بيَّنتُه ورجحتُه في المتن.

معنىٰ (الجماعة)، وهذا بعيد لندرته، ولأنه كان بإمكانه أن يقول (يبكون) من دون أن يختلّ الوزن، وإمّا أنه قصدَ أن يقلِّلَ من شأن الملوك مقارنة بممدوحه فشبَّههم بالنساء لـمَّا أسند إليهم البكاء الذي يغلب علىٰ النساء عند النوائب بخلاف الرجال، فأراد أن يلمّح إلىٰ أنهم وإن كانوا رجالًا عِظامًا (ملوكًا) في الهيئة والصورة إلا أنّهم نساء في الضعف والهَلَع والجَزَع عند حلول المصائب، خلافًا لممدوحه الذي يستقبل نوائب الدهر بوجه طلق صابرًا غيرَ جازع، أو بإطلاق يديه في ماله بالجود والإنفاق غيرَ مُبال بما يكون في قابل الأيّام.

وهذا التوجيه أفضل من الأول، بل هو الوجه – إن صحّت الرواية – لِـمَا ذكرته أوّلًا. وعلىٰ الرغم من ندرة هذا التركيب فإن الرَّضِيّ نقل عن الأندلسي اللَّوْرَقيّ أنَّ نحو (الرِّجَالُ كُلُّهُنَّ) جائز علىٰ تأويل (الجماعات)!! ويبدو أن الرَّضِيّ اختار هذا الرأي، فقال في موضع آخر من دون أن يعزوَه إلىٰ أحد: «وجاز استعمال النون في (الرجال)»[1] يريد نون النُّسوة. ويُفهم من كلام البغداديّ أنّه تبعهما في ذلك، مع أنّه ذَكَر أنّه لم يجد جواز هذه المسألة عند أحد غير الأندلسي، ودليل تأييده لرأي الأندلسي أنه استشهد له بقول الفرزدق: [الطويل]

وَلَكِنْ دِيَافِيٌّ أَبُوهُ وَأُمُّهُ ... بِحَوْرَانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقَارِبُهْ[2]

وأكّد ذلك في موضع ثانٍ تعقيبًا علىٰ هذا البيت بقوله: «وهذه النون في البيت سواء كانت حرفًا أم اسمًا تدل علىٰ صِحَّة ما نقله الشارح المحقّق عن الأندلسي من جواز رجوع ضمير جماعة المؤنَّث إلىٰ الجمع المكسَّر العاقل»، وجوَّز الرّضِيُّ وجهًا آخر في تخريج البيت فقال: «ويجوز أن يريد (بالأقارب): النِّسوة»[3]، وتأويل الرَّضِيّ بعيد لا يصحّ إلا إذا كان قصده أنه شبّه أقارب الـمَهْجُوّ المقصود بالنساء، وهو ما ذهب إليه ابن هشام علىٰ ما نقل عنه البغدادي، قال: «قال ابن هشام...: إنّما قال (يَعْصِرْنَ) لأنه شبَّههم بالنساء؛ لأنَّهم لا

(١) شرح الكافية ٤/ ٤٨١، وانظر ما نقلَه عن اللَّوْرَقي في ٢/ ٣٧٠.

(٢) البيت في ديوانه ١/ ٤٦، والكتاب ٢/ ٤٠، وشرح أبياته ١/ ٤٩١، والخصائص ٢/ ١٩٤، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٤٦، وشرح أبيات المفصّل ٣/ ٨٩، ٧/ ٧، والخزانة ٥/ ١٦٣، ٢٣٤، وجاء في الموضع الثاني في المصدر الأخير: «(دِيَاف): من قُرىٰ الشام، وأهلها نَبَط الشام... وإذا عرَّضوا برجل... نسبوه إليها... (يَعْصِرْن): ... يستخرِجْنَ... (السَّليط): الزيت».

(٣) شرح الكافية ٤/ ٤٨١.

شجاعة لهم، والخدمة والتبذُّلَ في العرب إنّما هو للنساء، وأمّا الرجال فَشُغْلُهم بالحروب...»[1]، ومع أنّ البغداديّ رجح هذا الوجه علىٰ وجه آخر ذكره ابن هشام إلا أنّه لم يختره، بل مال إلىٰ رأي الأندلسيّ، وهذا غريب منه؛ لأن بيت الفرزدق وحده غير كافٍ لابتناء قاعدة عليه، أو للقول بصحّة القياس عليه، ولهذا ينبغي أن يُقدَّم عليه تأويل ابن هشام، أمّا رأي الأندلسي ومَنْ اختاره مِنْ بعده فيحتاج إلىٰ جُملة من الشواهد التي يُحتَجُّ بها حتّىٰ يُحكَم عليه بالقبول، وإلا فإنّه يبقىٰ رأيًا تُعْوِزُه أَدِلَّةٌ من السماع والقياس.

وأنَّث أبو تمّام أعلامًا حملًا علىٰ معناها، منها تأنيثُه عَلَم الإنسان (تَغْلِب) في قوله يمدح عمر بن طوق التَّغلبيّ مبيّنًا أصالة نَسَبِه: [الكامل]

فِي مَعْدِنِ الشَّرَفِ الّذي مِنْ حَلْيِهِ ... سُبِكَتْ مَكَارِمُ تَغْلِبَ ابْنَةِ تَغْلِبِ[2]

نقل التبريزي عن أبي العلاء قوله: «... يكثر في كلامهم (تغلب ابنة وائل)... وإنّما أنّث؛ لأنه أُريد القبيلة... كأنه أراد (بتغلب) الأوّل القبيلة التي من وَلَد تغلب، وأراد (بتغلب) الثاني الأب، وهذا كلام يُحْمَل علىٰ المجاز»، وقد نصّ علىٰ هذا سيبويه والمبرّد وأبو بكر ابن الأنباري وابن جِنِّي[3]، واستشهد الثاني عليه بتأنيث (ثمود) في قوله تعالىٰ: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِٱلنُّذُرِ﴾ [القمر: ٢٣]؛ لأنّه عَنَىٰ القبيلة والجَماعة، وأَنشد بيتًا كبيت أبي تمّام هو قول الفرزدق: [الكامل]

لَوْلَا فَوَارِسُ تَغْلِبَ ابْنَةِ وَائِلٍ ... نَزَلَ العَدُوُّ عَلَيْكَ كُلَّ مَكَانِ[4]

علىٰ أنّه أنَّث (تغلب)؛ لأنه ذهب إلىٰ معنىٰ (القبيلة). ومن ذلك أيضًا قول أبي تمام يمدح مالك بن طوق التَّغلبيّ: [البسيط]

رَأَتْهُ فِي المَهْدِ عَتَّابٌ فَقَالَ لَهَا ... ذَوُو الفِرَاسَةِ: هَذَا صَفْوَةُ الكَرَمِ[5]

---

(١) الخزانة ٥/ ٢٣٤. وانظر تخليص الشواهد ٤٧٤، ٤٧٦.

(٢) شرح التبريزي ١/ ١٠٠.

(٣) انظر الكتاب ٣/ ٢٤٦، ٢٥٣، والمقتضب ٣/ ٣٦٠-٣٦١، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/ ١٢٩، والفَسْر ٢/ ٦٠، ٨٣٤، ٨٣٥.

(٤) البيت في ديوانه ٢/ ٣٤٥، والمقتضب ٣/ ٣٦٠، ومادة (غلب) في الصحاح، واللسان، والتاج.

(٥) شرح التبريزي ٣/ ١٨٧، وانظر مثله في ١/ ٢٠٥ (ب٢٢)، ٢٠٧ (ب٢٧)، ٢٨٧ (ب ٢٣)، ٢٨٨ (ب٢٤-٢٧)، ٣١٦ (ب١٥)، ٣٥٥ (ب٣٩)، ٣٩١ (ب٢٢)، ٣/ ١٩٩ (ب٣٠).

أنَّثَ (عتّاب) – وهو من أجداد الممدوح[1] – حملًا علىٰ معنىٰ (القبيلة)، ووردت في شعر أبي تمام أبيات أخرىٰ كثيرة أنّثَ فيها أعلامَ الناس حملًا علىٰ (القبيلة)، وقد أحلتُ عليها في الهامش.

ومن هذا الباب كذلك تأنيث أعلام البلدان المذكَّرة، أو ما غَلَبَ عليها التَّذكيرُ – حملًا علىٰ معناها، ومع أن النحاةَ أجازوا تذكير أعلام البلدان حملًا علىٰ معنىٰ (البلد) أو (المكان)، وتأنيثَها حملًا علىٰ معنىٰ (البلدة) أو (البُقعة) أو (الناحية) – إلّا أنّهم نصُّوا علىٰ أصالة التَّذكير أو التَّأنيث في بعضها، أو غَلَبَة أحدهما عليه، ومن ثَمَّ حَمَلوا ما جاء من المذكّر مؤنّثًا علىٰ معنىٰ (البلد)[2].من ذلك في شعر أبي تمام قوله يمدح محمَّد بن يوسف الثَّغْرِيّ وقد قَدِم من مكّةَ: [الخفيف]

مَــنْ رَأَىٰ بَارِقًــا سَــرَى صَــامِتِيًّا ... جَــادَ نَجْــدًا سُهُولَــهَا والحُزُومَــا؟[3]

أنَّث (نجدًا) بإعادة ضمير التَّأنيث عليه في قوله (سهولها) مع أنّه مذكّر، قال ابن الأنباري: «و(نجد) مذكّر يجري؛ لأنه اسم للموضع»[4]، واستشهد علىٰ تذكيره بثلاثة شواهد، فيكون أبو تمام قد أنّثه حملًا علىٰ معنىٰ (الأرض) أو (البُقعة)، ولا يمتنع توجيهه علىٰ حذف المضاف، أي (جادَ أرضَ نجدٍ)، وانفرد الأعلم برواية (سُهوله) بضمير المذكّر، فلا شاهد فيه علىٰ روايته، ويظهر أن أبا تمام كان يستجيد تأنيث (نجد) إذ ورد ذلك في بيتين آخرين له، أَحَلْتُ عليهما في الهامش، عقّب التبريزي علىٰ الثاني منهما بقوله: «المعروف في (نجد) التَّذكير، ولا يمتنع تأنيثها علىٰ معنىٰ (البلدة)»، وأنشد بيتًا علىٰ تأنيثه. وحَمْلُ (نجد) علىٰ معنىٰ (الأرض) أو (البلاد) أمدحُ لاتّساعها.

ومنه قول أبي تمام يصف البَرْدَ بخُراسان: [البسيط]

---

(١) انظر جمهرة أنساب العرب لابن حزم ٣٠٤، وشرح الأعلم ١/ ٥٣٦.

(٢) انظر الكتاب ٣/ ٢٤٢-٢٤٦، والمقتضب ٣/ ٣٥٧-٣٥٩، والمذكر والمؤنّث لابن الأنباري ٢/ ٤٧-٧١، والمعجم المفصّل في المذكّر والمؤنّث ١٠٦-١٠٨.

(٣) شرح التبريزي ٣/ ٢٢٤، وانظر شرح الأعلم ٢/ ١٤، وجاء فيه: (البارق): السحاب ذو البرق، وأراد به عطاء الممدوح. (صامتيًّا): نسبة إلىٰ (صامت) رهط الممدوح. (الحُزوم): ما غلظ من الأرض. وانظر تأنيث (نجد) أيضًا في شرح التبريزي ١/ ١٨٤، ٤/ ٥٧٨.

(٤) المذكر والمؤنّث ٢/ ٥٩. وانظر المعجم المفصّل في المذكر والمؤنّث ٣٨٤.

إِذَا خُرَاسَانُ عَنْ صِنَّبْرِهَا كَشَرَتْ كَانَتْ قَتَادًا لَنَا أَنْيَابُهَا العُصُلُ[1]

قال أبو بكر ابن الأنباري: «كل اسم آخره ألف ونون زائدتان فهو مذكّر... نحو: خراسان، وحُلْوان، وحَوْران، وجُرجَان...»[2]، وقال التبريزي: «أنّث (خُرَاسان) علىٰ معنىٰ (البلاد)، قال مالك بن الرَّيْب: [الطويل]

لَعَمْرِي لَئِنْ غَالَتْ خُرَاسَانُ هَامَتِي لَقَدْ كُنْتُ عَنْ بَابَيْ خُرَاسَانَ نَابِيَا[3]

وقال بعضهم يجب أن يكون (خُراسان) مذكّرًا».

ويبدو أن أبا تمام كان يستسيغ تأنيث أعلام البلدان التي ذكّرتها العرب، حملًا علىٰ معناها، يدلّ علىٰ ذلك تأنيثُه ثلاثة أعلام مذكّرة في بيت واحد، هو قوله مفتخرًا بنفسه في خاتمة قصيدة هجا بها الشاعر الحِمصي عُتبة بن أبي عاصم: [الكامل]

قَدْ ثَقَّفَتْ مِنْهُ الشَّآمُ وسَهَّلَتْ مِنْهُ الحِجَازُ وَرَقَّقَتْهُ المَشْرِقُ[4]

أَنَّث (الشَّآم)[5] و(الحجاز)[6] و(المَشْرق)[7] – وهي أعلام مذكَّرة – حملًا علىٰ معنىٰ (الناحية).

وقد يجوز أن يندرج في هذا المبحث قول أبي تمام في مدح خالد بن يزيد الشَّيْبَانيّ: [الطويل]

فَأُبْتُ بِنُعْمَىٰ مِنْهُ بَيْضَاءَ لَدْنَةٍ كَثِيرَةِ قَرْحٍ فِي قُلُوبِ الحَوَاسِدِ[8]

قال التبريزي: «و(الحواسد): النساء، و(الحُسَّاد): الرجال، ويجوز أن يُعنىٰ (بالحواسد) نساء الحُسَّاد، وقد يمكن أن يُحْمَلَ المذكَّر علىٰ المؤنّث في الشعر، فيُقال للعُذَّال عَواذِلُ، وللعُوَّاد عَوائِدُ،

---

(١) شرح التبريزي ٤/ ٥٢٧. وجاء فيه: «(الصِّنَّبْرُ): شدة البرد... (قَتَادًا): أي مثل القتاد... وحرّك (العُصُل)... والوجه التسكين». و(العُصل) جمع (الأَعْصَل) وهو الأعوج. انظر اللسان (عصل).

(٢) المذكّر والمؤنّث ٢/ ٥٨. وانظر المعجم المفصّل في المذكر والمؤنث ١٩٣.

(٣) البيت له في جمهرة أشعار العرب ٦٠٨، والشعر والشعراء ١/ ٣٥٤، ومعجم البلدان ٢/ ٣٥٣، والخزانة ٢/ ٢٠٤.

(٤) شرح التبريزي ٤/ ٤٠١. وفيه: «قد جرَّبَتْ هذه البلدانُ هذا الشاعر فأكملته حتىٰ صار ذا رِقّة وسهولة واستقامة».

(٥) انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/ ٥٤، ولابن التُّسْتَرِيّ ٥٢، ٥٦، ٨٥، والمعجم المفصّل في المذكر والمؤنث ٢٥٢.

(٦) انظر المصادر الثلاثة السابقة، الأول: ٢/ ٥٤، والثاني: ٥٢، ٧٠، والثالث: ١٧٩.

(٧) ذكر ياقوت والزَّبيدي أن (المَشْرِق) جبل من جبال الأعراف ببلاد العرب بين الصَّريف والقَصيم من أرض ضَبَّة. انظر معجم البلدان ٥/ ١٣٣، وتاج العروس (شرق)، ويفهم من كلامهما أنه مذكر، لأنه جبل، والجبل مذكّر. وانظر المذكر والمؤنث لابن التُّسْتَرِيّ ٥٢.

(٨) شرح التبريزي ٢/ ٦، وانظر النِّظَام ٥/ ٤٤٦، وورد فيهما: «استعار (اللَّدنة) للنُّعمىٰ؛ لأنه جعلها نديّة من معروفه».

وأجود من هذا أن يُقال: (الحواسد) جمع جماعة حاسدة، فيكون سالـمًا من الضرورة ومن ضعف التأويل»، واستحسن ابن المستوفي الوجه الأول، أي أنه أراد نساء الحُسَّاد، وذكر أنَّ مثله في الشعر كثير، ولا يمتنع عندي أن يكون أبو تمام قد أراد (بالحواسد) النساء الحواسد، فيكون الجمع علىٰ أصله، ومُراده أن النُّعمىٰ العظيمة التي ظفر بها من الممدوح كان وقعُها شديدًا – لحُسنها وتمامها – في قلوب النساء الحواسد بَلْهَ الرِّجالَ الحُسَّاد، مع أنَّ الغالب في طبيعة البشر أن يَحْسُدَ الرجالُ الرجالَ والنساءُ النساءَ. وحَمَلَ سيبويهِ تذكيرَ المؤنّثِ في هذا الجمع (فَوَاعِل) علىٰ اعتبار التَّأنيث في الرجال، لأنّك تقول: (هي الرِّجَال) كما تقول: (هي الجِمَال) فشُبِّه بالجِمَال[1]. وقَصَر بعضهم جواز جمع صيغة (فَاعِلٍ) إذا كان صفة لمذكّر عاقل علىٰ (فَوَاعِل) علىٰ الشعر والشذوذ، ولجأ غيره إلىٰ التأويل[2]. أمّا مجمع اللغة العربية في القاهرة فقد أجازه قياسًا، ونصُّ قراره هو: «لا مانع من جمع (فَاعِلٍ) – لمذكّر عاقل – علىٰ (فَوَاعِل)، نحو: (باسِلٍ وبَوَاسِلَ)، وذلك لما وردَ من أمثلته الكثيرة في فصيح الكلام»[3].

(١) انظر الكتاب ٣/ ٦٣٣، والخزانة ١/ ٢٠٥.

(٢) انظر الكتاب ٣/ ٦٣٣، والكامل ٢/ ٥٧٤-٥٧٥، والمقتضب ١/ ١٢٠-١٢١، ٢/ ٢١٨-٢١٩، والأصول في النحو ٣/ ١٧، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٣٩-٤٠، وشرح المفصَّل ٥/ ٥٥-٥٧، وشرح الشافية ٢/ ١٥٣-١٥٤، والخزانة ١/ ٢٠٤-٢١١، وشرح شواهد شرح الشافية ٤/ ١٤٢-١٤٣، وظواهر نحوية في الشعر الحر ١٧، وشعر أبي تمام: دراسة نحوية ٨٧-٨٩.

(٣) مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا ٧٨.

المطلب الثاني – الحَمْلُ عَلَى المَعْنى في الإفرادِ والتَّثنيةِ والجَمْع:

١ – التعبير عن الجمع بلفظ دون الجمع (حَمْلُ غيرِ الجمع على معنى الجمع):

أ – التعبير عن الجمع بلفظ الواحد (حملُ المفرد على معنى الجمع): هذا باب في لسان العرب معروف، وفَنٌّ من فنون كلامهم، يُقيمون الواحد مُقام الجمع، فاللفظ لفظ المفرد، والمعنىٰ معنىٰ الجمع؛ أي يستعملون اللفظة الواحدة للواحد والجماعة[١]، وقد ورد بذلك القرآن الكريم الذي نزل بأفصح لغاتهم، وأبلغ أساليبهم، نحو كلمة (ضيف) و(طفل) و(عدو) في قوله تعالىٰ: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ ضَيۡفِي﴾ [الحِجْر: ٦٨]، وفي قوله: ﴿ثُمَّ يُخۡرِجُكُمۡ طِفۡلٗا﴾ [غافر: ٦٧]، وفي قوله: ﴿فَإِنَّهُمۡ عَدُوّٞ لِّيٓ إِلَّا رَبَّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ٧٧]، أي: (أَضْيَافِي)، و(أطفالًا) و(أعداء)، وقد ورد هذا الأسلوب في شعر أبي تمام، من ذلك ما جاء نظيرًا للآية الأخيرة في التعبير عن جماعة الأعداء بالمفرد، وَرَدَ ذلك في قوله في قصيدة مدح بها إلياس بن أسد: [البسيط]

وَالحَادِثَاتُ عَدُوُّ الأَكْرَمِينَ فَمَا ... تَعْتَامُ إِلَّا امْرَأً يَشْفِي مِنَ القَرَمِ[٢]

أخبر عن قوله (الحادِثات) – وهو جمع مؤنّث سالم – بقوله (عدوّ)، ولم يقل (عدوّة) أو(عدوّات)، قال التبريزي: «(العدوّ): كلمة تقع علىٰ الواحد والجمع، إلا أنّهم قالوا: هي عدوّة الله، فأدخلوا الهاء»، وذكر ابن الأنباري أنّه يقال: رجال عدوٌّ، ونساء عدوٌّ[٣]. وقد يكون من فائدة التعبير بلفظ الواحد عن الجمع في بيت أبي تمام بيانُ أنَّ اجتهاد الحادثات جميعًا علىٰ عداوة الأكرمين، واتفاقَها علىٰ ذلك، واتحادَها في الهدف والغاية – غدت كأنّها (عدوٌّ) واحد للأكرمين لا أنّها (أعداءٌ) مشتّتون.

ومن ذلك أيضًا قول أبي تمام في قصيدة مدحَ بها محمَّد بن يوسف الثَّغْرِيّ: [الخفيف]

---

(١) انظر مجاز القرآن لأبي عبيدة ١/ ٩، والمذكر والمؤنّث لابن الأنباري ١/ ٢٨٨ وما بعدها، والخصائص ٢/ ٤١٩ وما بعدها، والصاحبي ٣٤٨، وفقه اللغة ٣٥٢، والمزهر ١/ ٣٣٣، وظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية ٢٣١.

(٢) شرح التبريزي ٣/ ٢٨٠، وفيه: «(تَعْتَام): تَخْتَارُ... وأصل (القَرَم): شَهْوَةُ اللَّحْم».

(٣) انظر المذكر والمؤنث ١/ ٣١٢، وانظر اللسان (عدو).

نِعْمَـــةُ اللهِ فِيـــكَ لَا أَسْـــأَلُ اللَّـــــ ـــهَ إِلَيْهَـا نُعْمَـىٰ سِـوَىٰ أَنْ تَـدُومَا[1]

قال الأعلم: «(نعمة الله) في معنىٰ (نِعَم الله)، قال جلَّ وعزَّ: ﴿ وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ﴾ [إبراهيم: ٣٤، النحل: ١٨]»، فاللفظ مفرد والمعنىٰ جمع، لأن (نعمة) تفيد الجنس[2]، والجنس يفيد الكَثرة.

وقد لا تكون اللفظة من باب الألفاظ السابقة، لكنها مع ذلك تكون مفردةً في اللفظ، جمعًا في المعنىٰ بدلالة السِّياق، نحو قول أبي تمام في مدح الفضل بن صالح: [البسيط]

لَـوْ أَنَّ غَـيْرَ أَبِي اَلأَشْـبَالِ صَـافَحَهَا شَـكَّتْ بِمِخْلَبِهَـا كَفَّـيْ مُصَـافِحِهَا[3]

المعنىٰ يقتضي أن يقول (بمخالبها)؛ لأن الضمير عائد إلىٰ (اللّبوة) في البيت السابق، لكنه أفرد بقوله (بمخلبها)، فأوقع المفرد موقع الجمع، ويحتمل أن يكون من هذا الباب قول أبي تمام في قصيدة مدح بها محمَّد بن عبد الملك الزَّيَّات: [البسيط]

لَـوْ أَنَّ دِجْلَـةَ لَـمْ تَحُـوِجْ وَصَـاحِبَهَا أَرْضَ العِـرَاقَيْنِ لَـمْ تُحْفَـرْ بِهَـا القُلُـبُ[4]

قال المرزوقيّ: «قدّم المعطوف علىٰ المعطوف عليه في قوله (وصَاحِبَها)، والتقدير: لم يُحْوِجْ أرضَ العِرَاقين وصاحبَها»، فعلىٰ هذا التقدير يكون أطلق المفرد (صَاحِبَها)، وأراد (صَحْبَها)، لأن أرض العراقين – وهما البصرة والكوفة – لا يملكها رجل واحد. ويسقط الشاهد علىٰ الوجه الثاني الذي ذكره المرزوقي، وهو قوله: «ويجوز أن يكون أراد: (لو أنّ دجلة وصاحبَها) ففَصَل بين المعطوف وما عُطِف عليه بـ(لم يُحْوِج)، ويعني بـ(صَاحِبها): (الفُرات)».

وقيام المفرد مقام الجمع كثير في القرآن الكريم، وفي كلام العرب نثرًا وشعرًا[5]، قال الشاعر: [الوافر]

---

(١) شرح التبريزي ٣/ ٢٣٠، وانظر شرح الأعلم ٢/ ١٩.

(٢) انظر التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٠٤٥، والبحر المحيط ٥/ ٤١٧، ٤٦٨

(٣) شرح التبريزي ١/ ٣٥٤.

(٤) المصدر السابق ١/ ٢٥٤، وانظر شرح مشكلات ديوان أبي تمام ٨٢، وانظر مثله مما يندرج تحت هذا الباب في شرح التبريزي ١/ ٢٤٥، (ب٢٢)، ٢/ ٤٧ (ب١٣)، ٤/ ٢١٨ (ب٤)، ٥٤٢ (ب١٢).

(٥) انظر إعراب القرآن المنسوب إلىٰ الزجاج ٢/ ٧٦٣-٧٦٦، والمحتسب ٢/ ٨٧، والخزانة ٧/ ٥٥٩ وما بعدها.

كُلُــوا فِــي بَعْــضِ بَطْــنِكُمُ تَعِفُّــوا فَــإِنَّ زَمَــانَكُمْ زَمَــنٌ خَمِــيصُ[1]

يريد (بطونكم) لكنّه وضع المفرد مَوضع الجمع.

ويجوز أن يكون من هذا الباب عَلَمُ الشخص إذا أُريد به الجماعة والقبيلة، فيكون اللفظ مفردًا، ومعناه جمعًا، ومثله في القرآن الكريم كثير، نحو قوله تعالىٰ: ﴿أَلَآ إِنَّ ثَمُودَاْ كَفَرُواْ رَبَّهُمۡۗ﴾ [هود: ٦٨]، جمع الضمير العائد علىٰ (ثَمود) في قوله (كفروا ربَّهم)؛ لأنّه جعل (ثمود) اسمًا للقبيلة حملًا علىٰ المعنىٰ[2]، وقال الشاعر: [البسيط]

أَنَّــىٰ جَــزَوْا عَــامِرًا سُــوأَىٰ بِفِعْلِهِــمُ أَمْ كَيْفَ يَجْزُونَنِي السُّوأَىٰ مِنَ الحَسَنِ؟![3]

قال ابن هشام: «الضمير في (بفعلهم) لـ(عامر)؛ لأن المراد به القبيلة»[4]. ونظيره قول أبي تمام في مدح عمر بن طوق التَّغلبيّ وقبيلته: [الكامل]

وكَــذَاكَ عَتَّــابُ بــنُ سَــعْدٍ أَصْــبَحُوا وَهُــمُ زِمَــامُ زَمَانِنَــا الــمُتَقَلِّبِ[5]

إذ الضمير في (أصبحوا) لـ(عتّاب) على معنى القبيلة، ونَعْتُ (عَتَّاب) بـ(بن) بدايةً لا يَمنع ذلك، لأنَّه حَمَل (عَتَّاب) أوّلًا علىٰ معنىٰ (الحَيّ). وقد أجاز النحاة هذا التنقّل، قال سيبويه: «تقول: هؤلاء ثَقِيفُ بنُ قَسِيٍّ، فتجعله اسم (الحيّ)، وتجعل (ابن) وصفًا، كما تقول: كُلُّ ذَاهِبٌ...»[6]. أمّا إعادة الضمير في (أصبحوا) علىٰ محذوف، تقديره (بنو عتّاب بن سعد أصبحوا) فضعيف، وهو التقدير المفهوم من كلام ابن المستوفي في توجيهه الثاني للبيت، قال: «... أصبحَ بنو عتّاب يقودون الدهر بِزِمامه؛ لأنّهم قومُه...»، وتَجلو قوّةُ الوجهِ الأول وضَعْفُ الوجهِ الثاني في قول العُكْبَرِيّ في قوله

---

(١) لم أعثر علىٰ قائله. وهو بلا نسبة في الكتاب ١/ ٢١٠، والمقتضب ١/ ١٧٢، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٧٤، والأمالي الشجرية ١/ ٣١١، ٢/ ٢٥، ٣٨، ٣٤٣، والخزانة ٧/ ٥٣٧، والدُّرر اللوامع ١/ ٢٥، وقال: «وذهب الفراء إلىٰ أنه جائز في الكلام غير مختص بالشعر، وتبعه جماعة منهم ابن جنّي والزمخشري».

(٢) انظر الكتاب ٣/ ٢٥٣، والإنصاف ٢/ ٥٠٣.

(٣) البيت للشاعر الجاهلي أُفْنُون التَّغلبي في المفضَّلِيَّات ٢٦٣، والخزانة ١١/ ١٤٢، وشرح أبيات المغني ١/ ٢٤٠، وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ١٨٤، ٣/ ١٠٧، واللسان (سوأ)، والمغني ٦٧، والأشباه والنظائر ١/ ٤٣٩.

(٤) المغني ٦٧. وانظر شرح أبياته ١/ ٢٤٤.

(٥) شرح التبريزي ١/ ١٠٣، وانظر النِّظَام ٢/ ١٢٣.

(٦) الكتاب ٣/ ٢٥٢. وانظر الفَسْر ٢/ ٨٣٤-٨٣٥.

تعالىٰ: ﴿عَلَىٰ خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ﴾ [يونس: ٨٣]، تعقيبًا علىٰ توجيه من أعاد الضمير في (مَلَئِهِمْ) علىٰ (فِرعون)، وتوجيهِ من قدَّر محذوفًا قبله – قال: «... والثاني[١] أن (فرعون) أصبح اسمًا لأتباعه كما أنّ (ثمود) اسمٌ للقبيلة كلِّها، وقيل: الضمير يعود علىٰ محذوف تقديره: (مِنْ آلِ فرعونَ ومَلَئِهم)؛ أي مَلأ الآل، وهذا عندنا غلط؛ لأن المحذوف لا يعود عليه ضمير، إذ لو جاز ذلك لجاز أن تقول: (زيد قاموا)، وأنت تريد: (غِلْمَانُ زيدٍ قاموا)»[٢].

ومن هذا الضّرْب كذلك قول أبي تمام مادحًا أحمد بن أبي دُوَاد الإياديّ: [الطويل]

وَبَدْرُ إِيَادٍ أَنْتَ لَا يُنْكِرُونَهُ ... كَذَاكَ إِيَادٌ لِلْأَنَامِ بُدُورُ[٣]

حيث أَخْبَرَ بقوله (بُدور) وهو جمع (بَدْر) عن قوله (إياد) وهو اسم علم مفرد، وجاز عدم المطابقة لحمله (إياد) علىٰ معنىٰ الجماعة والقبيلة، ولم يُمْنَعِ العَلَمُ من الصرف باعتبار (الحيّ)[٤].

ب – التعبير عن الجمع بلفظ المُثَنَّىٰ (حَمْلُ المُثَنَّىٰ على معنى الجَمع): الأصل في التثنية أنْ تدلَّ علىٰ اثنين حقيقة، ولكن قد تخرج عن حقيقتها إلىٰ معنىٰ الجمع بشرط وجود قرينة دالّة علىٰ ذلك[٥].

جاء في (إعراب القرآن) المنسوب إلىٰ الزجاج: «واعلم أنّه قد جاءت التثنية يُرَاد بها الكثرة والجمع، كما جاء الجمع يُرَاد به التثنية، قال الله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنقَلِبْ إِلَيْكَ ٱلْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾ [الملك: ٤]»[٦]، قال جامعُ العلوم الباقوليُّ: «تثنيةٌ يُرَاد به الكثرة... أي: ارجع البصرة مرّة بعد أخرىٰ، ولا يجوز أن يُرَادَ به حقيقة التثنية؛ لأنّ[٧] قال ﴿وَهُوَ حَسِيرٌ﴾، وبِمرَّتين اثنتين لا يَصير حسيرًا، وإنّما يصير حسيرًا بِمِرَارٍ جَمَّةٍ»[٨]، ومن هذا الباب قول أبي تمام في مدح محمَّدِ بن الهيثمِ بن شُبَانة: [الطويل]

---

(١) أي وبيان التوجيه الثاني في إعادة ضمير الجمع إلىٰ (فرعون).

(٢) التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٦٨٣. وانظر البحر المحيط ٥/ ١٨٣، وقد عزا أبو حيان ما ردّه أبو البقاء إلىٰ الفرَّاء، ووجَّهه أبو حيان توجيهًا آخر.

(٣) شرح التبريزي ٢/ ٢١٨.

(٤) انظر الخزانة ١١/ ١٤٤، وشرح أبيات المغني ١/ ٢٤٤.

(٥) انظر النحو الوافي ١/ ١٥٨.

(٦) ٣/ ٧٨٨-٧٨٩.

(٧) كذا في الأصل، ولعل الصواب: (لأنّه).

(٨) كشف المشكلات ٢/ ١٣٦٥-١٣٦٦. وانظر شرح ابن عقيل ٢/ ٥٤، والبرهان في علوم القرآن ٣/ ٨.

هُـمُ شَـغَلُوا يَوْمَيْـكَ بِالبَـأْسِ وَالنَّـدىٰ وآتَـوْكَ زَنْـدًا فِـي العُـلَىٰ غَـيْرَ خَامِـدِ[1]

يُريد (أيَّامك) لكنّه عبّر عن الجمع بالـمُثَنَّىٰ، فقال (يومَيْك)، وسهّل ذلك قوله عَقِبَه: (بالبأس والندىٰ)، فجانس بينهما لـمّا تجاورا.

ومنه كذلك قول أبي تمام في مدح محمَّد بن يوسف الثَّغْرِيّ، معبّرًا عن شجاعته وفعله في عدوّه: [البسيط]

لَـمَّا غَـدَا مُظْلِـمَ الأَحْشَـاءِ مِـنْ أَشَـرٍ أَسْـكَنْتَ جَانِحَتَيْـهِ كَوْكَبًـا يَقِـدُ[2]

أقام التثنية في قوله (جانِحتَيْه) مُقام الجمع؛ أي يُريد (الجوانح)، وهذا أولىٰ ممَّا تأوّله الصولي بقوله: «(الجانحتان: عَظْما الصَّدْر)»؛ ولذلك تعقّبه ابن المستوفي بعد نقل عبارته بأن (الجوانح) هي الأضلاع التي تحت الترائب. وظاهر كلام الأعلم أن أبا تمام ذهب (بالجانحتين) مذهب الجمع، فقال: «أراد (بالجانحتين) ضلوع الجانبين»، ويؤكّد ذلك قول ابن سِيده: «(الجوانح): أوائل الضلوع مما يلي الصدر... وهُنَّ سِتٌّ: ثلاثٌ عن يمينك، وثلاثٌ عن شمالك»[3]، فكأن أبا تمام جعل كلَّ ثلاث منها (جانحة) علىٰ تأويل الجماعتين أو الفِرقتين، وعَجُزُ البيتِ يؤيّد ذلك، يريد أنَّ الممدوح يَطْعَنُ الواحد من فوارس العدوّ طعنةً بين جوانحه اليمنىٰ وجوانحه اليسرىٰ بِرُمحٍ كأنَّ سِنانَهُ كوكبٌ متوقِّد يجلو ظلمةَ أحشائهِ. ولهذا البيت نظائر في شعره[4].

ويَنْدَرِجُ تحت هذا العنوان كذلك التعبير عن الجمعَيْنِ أو الجمع والمفرد بالـمُثَنَّىٰ. قال ابن فارس: «العرب تَذْكُرُ جماعةً وجماعةً، أو جماعةً وواحدًا ثُمّ تُخبِرُ عنهما بلفظ الاثنين... وقد جاء مثلُه في القرآن الكريم»[5]، ومن **شواهد النوع الأول** – وهو التعبير عن الجمعَيْنِ بالـمُثَنَّىٰ – قول القُطَامِيِّ: [الوافر]

أَلَـمْ يَحْزُنْـكِ أَنَّ حِبَـالَ قَـيْسٍ وَتَغْلِـبَ قَـدْ تَبَايَنَتَـا انْقِطَاعَـا؟![6]

---

(١) شرح التبريزي ٢/ ٧٤، انظر شرح الأعلم ١/ ٥٠٢. (هم) يريد آباء الممدوح.

(٢) شرح التبريزي ٢/ ١٩، وانظر شرح الصولي ١/ ٤٢٨، وشرح الأعلم ١/ ٤٨٥، والنِّظَام ٥/ ٤٦٧.

(٣) المحكم ٣/ ٦٢. وانظر اللسان (جنح).

(٤) انظر شرح التبريزي ١/ ١٣١ (ب١٠)، ١٥٠ (ب١٣)، ٢/ ٢٣ (ب٧)، ٣٧٧ (ب٤)، ٣/ ١٩٧ (ب١٦).

(٥) الصاحبي ٣٥٤.

(٦) البيت في ديوانه ٣٧ وروايته (تباينتِ انقطاعا)، ومجاز القرآن لأبي عبيدة ٢/ ٣٧، ٧٩، وطبقات فحول الشعراء ٢/ ٥٣٨.

قال أبو عبيدة: «فجعل (حبال قيس) – وهي جميع – و(حبال تغلب) – وهي جميع – اثنين»[1]، وقال الطّبري: «يريد (وحبال تغلب) فثنّىٰ، و(الحبال) جمع؛ لأنه أراد الشيئين، والنوعين»[2]، ونظير بيت القُطامي قولُ أبي تمام في قصيدة مدح بها محمَّد بن عبد الملك الزَّيَّات: [البسيط]

إِنَّ الأَسِنَّةَ وَالمَاذِيَّ مُذْ كَثُرَا ... فَلَا الصَّيَاصِي لَهَا قَدْرٌ وَلَا اليَلَبُ[3]

نقل التبريزي وابن المستوفي عن أبي العلاء: «قوله (مذ كَثُرا): جعل (الأَسِنّة) و(الماذِيّ) كالاثنين وإن كان كلُّ واحد منهما يقع علىٰ جمع»، وقال (كَثُرا) بالتَّذكير، ولم يَقُل (كَثُرتا) بالتَّأنيث مع أن جمع غير العاقل مؤنّث – إمّا لأنه ذهب بهما مذهب (الشيئين) أو (الصِّنفين)، أو لأنّه غلَّب التَّذكير الجائز في (الماذِيّ) – وهو اسم جنس جمعي واحده (ماذيّة)، يجوز تذكيره وتأنيثه – علىٰ التَّأنيث، وإن كانت (الأسنة) مؤنّثة؛ لأن التَّذكير والتَّأنيث إذا اجتمعا غُلِّبَ الأول علىٰ الثاني.

ومن **شواهد النوع الثاني** – وهو التعبير عن الجمع والمفرد بالمُثَنَّىٰ – قوله تعالىٰ: ﴿أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَا﴾ [الأنبياء: ٣٠]، قال الأخفش: «قال: (كانتا)؛ لأنّه جَعَلَهُما صِنْفَيْنِ»[4]، ونظير الآية الكريمة قول أبي تمام يمدح محمَّد بن حسّان الضَّبّي: [الكامل]

يَا غَايَةَ الأُدَبَاءِ والظُّرَفَاءِ بَلْ ... يَا سَيِّدَ الشُّعَرَاءِ وَالخُطَبَاءِ

سَاوَيْتَهُمْ أَدَبًا وَجُودُكَ شَاهِدٌ ... بَلْ حَالِفٌ أَنْ لَسْتُمَا بِسَوَاءِ[5]

جعل الممدوحَ فريقًا أو صنفًا، ومَنْ ذَكَرَهم في البيت الأول فريقًا أو صنفًا، ولذلك ثَنَّىٰ الضمير في قوله (لستُما)، مع أنّ الممدوحَ مع غيره مِمَّن ذكرهم جمعٌ.

---

(١) مجاز القرآن ٢/ ٣٧.

(٢) تفسير الطبري ١٧/ ٤٨٠.

(٣) شرح التبريزي ١/ ٢٥٦، وانظر شرح الأعلم ١/ ٣٦٧، والنِّظَام ٣/ ١٠٤، قال الأعلم: «(الماذيّ): الدروع الصافية. (الصَّيَاصِي): قرون البقر، كانوا يجعلونها علىٰ الرماح بدل الأسنّة... و(اليَلَب): جلود كانوا يَلْبَسُونها بدل الدروع». وانظر مثالين آخرين علىٰ تثنية الجمع في شرح التبريزي ١/ ٤١ (ب٣)، ٤/ ٥٥٥ (ب١٢).

(٤) معاني القرآن ٢/ ٤٤٨، وانظر كشف المشكلات ٢/ ٨٦٢.

(٥) النِّظَام ١/ ٢٥٨، وشرح عطيّة ١٥، وشرح الخياط ٤، وبدر التمام ١/ ٤٩، وهمزيات أبي تمام ٢٨. وروايةُ البيت الثاني (لستم) بدل (لستما) في هامش شرح الصولي ١/ ٨٨، وشرح الأعلم ١/ ٢١٧، وهامش شرح التبريزي ١/ ٣٧.

٢ – التعبير عمّا دون الجمع بلفظ الجمع (حَمْلُ الجمع على معنى غير الجمع):

أ – التعبير عن المفرد بلفظ الجمع (حَمْلُ الجمع على معنى المفرد): وهذا الضرب من التعبير أيضًا فن من فنون العرب في كلامها، وقد أوردت كتبُ اللغة والنحوِ شواهدَ نثرية وشعرية كثيرة في ذلك، سيأتي بعضها في التفريعات الآتية. ولهذا الفن صور متعدّدة، منها:

١ً – التعبير عن المفرد بلفظ الجمع في أعلام البلدان: ذَكَر هذه الصورة ابن جِنِّي في فصل (الحمل علىٰ المعنىٰ)، وأنشد عليها أبياتًا منها قول عَبيدِ بنِ الأَبْرَصِ: [مُخَلَّع البسيط]

أَقْفَرَ مِنْ أَهْلِهِ مَلْحُوبُ ... فَالْقُطَبِيَّاتُ فَالذَّنُوبُ[(١)]

قال ابن جِنِّي معقِّبًا: «وإنما (القُطَبِيَّة) ماء واحد معروف»، ونظيره قول أبي تمام في مدح محمَّدِ بنِ يوسفَ الثَّغْرِيِّ: [الوافر]

وَلِلْكَذَجَاتِ كُنْتَ لِغَيْرِ بُخْلٍ ... عَقِيمَ الوَعْدِ مِنْتَاجَ الوَعِيدِ[(٢)]

يريد (الكَذَج)، وهو واحد، لكنّه جمعه، قال الأعلم: «(الكَذَج): حِصنٌ لِبَابَك، جمعه بما حوله من الحصون»، وأكَّد ياقوت أنَّه مفرد، وهو حصن وناحية بأَذْرَبِيجَان، وصرّح ياقوت بأنَّ أبا تمام جمعه[(٣)]، ولم يُصِب شارحا الديوان المتأخِّران: محيي الدين الخيَّاط والدكتور ملحم الأسود في قولهما: «(الكَذَجَات): فريق من العجم»؛ لأن (الكَذَج) مكان، وليس جيلًا من الناس، والمصادر تؤكّد ذلك[(٤)]، والمعنىٰ علىٰ حذف المضاف، تقديره: (لأهل الكَذَجات).

ومنه أيضًا جمعُ أبي تمام أعلامَ المواضع التي سُمِّيت بها بعضُ أيّام العرب، كقوله في قصيدة مدح بها محمَّد بن يوسف الثَّغْرِيّ: [الخفيف]

---

(١) البيت في ديوانه ٢٧، وجمهرة اللغة ١/ ٢٣٠، والخصائص ٢/ ٤١٩، ومعجم البلدان ٣/ ٨، ٤/ ٣٧١، ٥/ ١٩١، ورصف المباني ٤٣٥، واللسان (ذنب، قطب، رمل، هزل).

(٢) شرح التبريزي ٢/ ٣٧، وانظر شرح الأعلم ١/ ٤٥٠، وشرح الخيّاط ١٠٦، وبدر التمام ١/ ٢٥١، وجمع أبو تمام هذا العَلَم في موضعين آخرين. انظر شرح التبريزي ٢/ ٣٣٢ (ب ٤٠ [انظر معجم البلدان ٤/ ٤٤٢])، ٣/ ١٣٨ (ب ١٣٨).

(٣) معجم البلدان ٤/ ٤٤٢.

(٤) انظر شرح الأعلم ١/ ٣٠٧، وشرح التبريزي ٣/ ١٣٨، ومعجم البلدان ٤/ ٤٤٢، ومادة (كذج) في اللسان والتاج.

يَــوْمُ بَكْــرِ بْــنِ وَائِــلٍ بِقِضَــاتٍ دُونَ يَــوْمِ الــمُحَمَّرِ الزِّنْــدِيقِ[1]

يريد (يومَ قِضَة) فجمعه، قال ابن المستوفي: «قال أبو العلاء: (يومُ بكر بن وائل): يعني يوم التَّحَالُق، وهو يوم قِضَة، و(القِضَةُ): ضرب من الحَمْضِ [سُمِّيَ] به هذا الموضع...»، ومثله قوله يفخر علىٰ رجل من تَمِيم: [رجز]

وَنَحْــنُ كُنَّــا لِلنَّبِــيِّ جُنْــدَا
يَــوْمَ بُزَاخَــاتٍ وَرَدْنَ وِرْدَا
وَعُــدَّ لِــي بَــدْرًا وَعُــدَّ أُحْــدَا[2]

قوله (بُزَاخات) بالجمع، يريد به (يوم بُزَاخَة) من أيّام العرب المشهورة في الإسلام، وأصله اسم ماء بأرض نجد: لطيِّئ، أو لبني أسد[3]. فاللفظ جمع لكنَّ المعنىٰ للمفرد.

٢ً - التعبير عن المفرد بلفظ الجمع في الأسماء: ذَكَرَهُ سيبويهِ وغيرُه، ونسبوا إلىٰ العرب قولهم: (شَابَتْ مَفَارِقُه)، وإنما للرأسِ مَفْرِقٌ واحد، وقولهم: (جَمَلٌ ذو عَثَانِينَ)، كأنَّهم جعلوا كلَّ جزء عُثْنُونًا[4]، فجمعوه، وأنشدوا قول جرير: [الكامل]

قَــالَ العَــوَاذِلُ مَــا لِــجَهْلِكَ بَعْــدَمَا شَــابَ الــمَفَارِقُ وَاكْتَسَــيْنَ قَتِــيرَا؟![5]

قال ابن السيرافي: «الشاهد فيه أنّه كنَّىٰ عن مَفْرِق رأسه بالـمَفَارِق، وجعل الجمع في موضع الواحد»[6]، ونظيره قول أبي تمام في مقدّمة قصيدة مدحيّة: [الخفيف]

شُــعْلَةٌ فِــي الــمَفَارِقِ اسْــتَوْدَعَتْنِي فِــي صَــمِيمِ الفُــؤَادِ ثُكْــلًا صَــمِيمَا[7]

---

(١) شرح التبريزي ٢/ ٤٤٠، وانظر شرح الأعلم ٢/ ٢٠١، والنِّظَام ١١/ ٣٧٧، وقال الأعلم: «(الـمُحَمَّر): بابَك وأصحابه».

(٢) شرح التبريزي ٤/ ٥٦٦، وقوله: (وَرَدْنَ) كذا في الأصل، ولعل الصواب: (وَرَدْنَا).

(٣) انظر معجم البلدان ١/ ٤٠٨، وأيام العرب في الإسلام ١٤٤-١٥٢.

(٤) «(العُثْنُون): شُعَيْرَات طِوال تحت حَنَك البَعير». اللسان (عثن).

(٥) البيت في ديوانه ٢٨٩، والكتاب ٣/ ٤٨٤، وشرح أبياته ٢/ ٢٧٩، والمخصّص ٧/ ٤٨، ٩/ ٥٩، واللسان (صلب، عثن). قال ابن المستوفي: «و(القَتِير): الشَّيب».

(٦) شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٧٩. وانظر الخصائص ٢/ ٤٢١-٤٢٢، والمزهر ١/ ٣٣٣، وهمع الهوامع ١/ ١٧٢، وقال: «فكلُّ هذا مسموع لا يقاس عليه، وقاسه الكوفيون وابن مالك إذا أمن اللبس، وهو ماشٍ علىٰ قاعدة الكوفيين من القياس علىٰ الشاذ والنادر. قال أبو حيان: لو قيس شيء من هذا لالتبست الدّلالات، واختلطت الموضوعات».

(٧) شرح التبريزي ٣/ ٢٢٣.

وشعر أبي تمام حافل[1] بهذه الظاهرة، منها كذلك قوله في مدح أبي سعيد محمّد الثَّغْرِيّ: [البسيط]

أَنْهَبْتَ أَرْوَاحَهُ الأَرْمَاحَ إِذْ شُرِعَتْ ... فَمَا تُرَدُّ لِرَيْبِ الدَّهْرِ عَنْهُ يَدُ[2]

يريد (أَنْهَبْتَ رُوحَه)، أي رُوحَ المُنْهَزِم الذي ذُكِر في بيت سابق[3]، وجَعَل له أرواحًا مبالغةً، وللشُّرَّاح في تخريجه أوجهٌ عدا ما ذكرت، منها قول التبريزي: «الهاء في (أرواحه) راجعه إلىٰ (المنهزم)، كأنّه أراد أرواح أصحابه، فلذلك حَسُنَ الجمع، أو يكونُ علىٰ الجنس...»، وقال الأعلم: «قال: جَعَلْتَ أرواحَ المشركين في ذلك اليوم نهبًا للرِّماح، وأضاف (الأرواح) إلىٰ ضمير (اليوم) اتساعًا ومجازًا، ثم قال جاريًا علىٰ ذلك الاتساع: فلا تُرَدُّ يَدُ الموت ورَيْبُه عن ذلك اليوم؛ أي عن أهله»، وقال صاحب (بدر التمام): «الهاء في (أرواحه) راجعه لجيش العدو»، وهو بعيد؛ لأنَّ لفظَ (جيش العدو) لم يَجْرِ له ذكر فيما سَبَق من أبيات.

ومن ذلك قوله في مدح المأمون: [الكامل]

إِنَّ المَكَارِمَ لِلْخَلِيفَةِ لَمْ تَزَلْ ... واللهُ يَعْلَمُ ذَاكَ والأَقْوَامُ

كُتِبَتْ لَهُ وَلِأَوَّلِيهِ وِرَاثَةً ... فِي اللَّوحِ حَتَّىٰ جَفَّتِ الأَقْلَامُ[4]

قال المرزوقي: «وإنما قال: (الأقلام)، و(القلم) واحد؛ لأنّه جمعه علىٰ مواقعه، كما تُجمع الشمس علىٰ مطالعها، وإن شئت قلت: جمعه لنيابته في الجري عن أَقلام كثيرة».

٣ً - **التعبير عن المفرد بلفظ الجمع في الضمائر**: نحو قول أبي تمام في مقدّمة قصيدة مدح بها أبا سعيد محمَّد بن يوسف الثَّغْرِيّ: [الطويل]

سَقَتْ رَبْعَهُمْ لَا بَلْ سَقَتْ مُنْتَوَاهُمُ ... مِنَ الأَرْضِ أَخْلَافُ السَّحَابِ الحَوَاشِكُ

---

(١) انظر المصدر السابق ١/ ٣٣٠ (ب٥)، ٣٤٨ (ب١٢)، ٢/ ١١٩ (ب٤)، ٣٧٨ (ب٥)، ٣/ ١٥٨ (ب٥٣)، ١٧٧ (ب٦)، ٤/ ١٤٠ (ب٥)، ٦٧١ زياداته (ب١٠).

(٢) المصدر السابق ٢/ ١٧، وانظر شرح الأعلم ١/ ٤٨٤، وبدر التمام ١/ ٢٣٨.

(٣) هو البيت التاسع عشر في القصيدة، و(المنهزم) هو معاوية أخو بَابَك الخُرَّمي. انظر شرح الأعلم ١/ ٤٨٣، وشرح التبريزي ٢/ ١٤.

(٤) شرح التبريزي ٣/ ١٥٨، وانظر شرح مشكلات ديوان أبي تمام ٦.

وَأَلْبَسَــهُمْ عَصْــبَ الرَّبِيــعِ وَوَشْــيَهُ وَيُمْنَتُــهُ نَبْــتُ النَّــدىٰ الــمُتَلَاحِكُ[1]

أعاد ضمير الجمع في قوله (أَلبسهم) علىٰ قوله (رَبْع) في البيت الأول، وهو مفرد، وقد أجمع شرّاح الديوان علىٰ هذه الرواية، وأكّدها أبو العلاء علىٰ ما نقل عنه التبريزي وابن المستوفي، قال: «في النُّسَخ (أَلْبَسهم)، والأشبه (أَلْبَسَهُ) علىٰ معنىٰ (الرَّبْع)؛ لأن العادة أن يُدْعَىٰ للدِّيار بِسُقْيَا الغَمَامِ لِيَكْثُرَ فيها النباتُ والزَّهرُ، فأمّا سكَّانها فيَبعُد أن يُدْعىٰ لهم بمثل ذلك...»، ورجّح ابن المستوفي أن يكون الضمير (للمُنْتَوىٰ)؛ لإضرابه عن سُقيا (الرَّبْع) وإثباته سُقيا (المنْتَوَىٰ). ويُفهم من كلام الأعلم أنه حمله علىٰ حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، قال: «وألبس ديارَهم ضروبُ الثياب...»، وهو الرَّاجح، لحاجة المعنىٰ إلىٰ تقدير هذا المُضاف.

ب – التعبير عن المثنَّىٰ بلفظ الجمع (حَمْلُ الجمع على معنى المثنى): شاع هذا الأسلوب في كلام العرب، فقد نُقِل عن الأصمعي أن العرب تقول: (هو رجُلٌ عظيمُ الـمَنَاكِب)، وإنّما له مَنْكِبَان، ويُقال: (رَجُلٌ غَلِيظُ الحَوَاجِبِ، شديدُ الـمَرَافِق، ضَخْمُ الـمَنَاخِرِ، غَلِيظُ الوَجَنَاتِ)، وإنما له حَاجِبَان ومِرْفَقَان ومَنْخِرَان ووَجْنَتَان[2]. ونظير المثال الأخير قولُ أبي تمام في مدح محمَّد بن عبد الملك الزَّيَّات: [البسيط]

أَعْطَــىٰ وَنُطْفَــةُ وَجْهِــي فِــي قَرَارَتِهَــا تَصُــونُهَا الوَجَنَــاتُ الغَضَّــةُ القُشُــبُ[3]

وربّما يكون أبو تمام جمع (الوجَنَات) لتكثيرها؛ مبالغةً في التعبير عن حفظها وصيانتها ماءَ وجهه.

وقد يجوز أن يكون من هذا الباب قولُ أبي تمام في مقدّمة قصيدة مدح بها المعتصم بالله: [الكامل]

حَتَّــىٰ غَــدَتْ وَهَــدَاتُهَا وَنِجَادُهَــا فِتْنَــيْنِ فِــي خِلَــعِ الرَّبِيــعِ تَبَخْــتَرُ[4]

---

(١) شرح التبريزي ٢/ ٤٥٧، وانظر شرح الصولي ٢/ ١٥٨، وشرح الأعلم ١/ ٤٣٧، والنِّظَام ١٢/ ٤١٩-٤٢٠، وقال الأعلم: «(الرَّبْع): المنزل. و(الـمُنْتَوىٰ): الموضع الذي نَوَوْه فرحلوا إليه. و(الأخلاف): أطراف الضُّروع. و(الحَوَاشِك): الغزيرة... و(العَصْب) و(اليُمْنَةُ): من ثياب الوَشْي. و(الـمُتَلاحِك): المتّصل بعضه ببعض».

(٢) انظر شرح أشعار الهذليين ١/ ٩، والمخصص ٣/ ٢٣٤، والمزهر ٢/ ١٩١.

(٣) شرح التبريزي ١/ ٢٤٤، وانظر شرح الأعلم ١/ ٣٦١، وفيه: (نُطْفة وجهي في قرارتها): ماء وجهي مُستَقِر محفوظ. (الغَضَّة القُشُب): الجديدة غير المبتذلة...

(٤) شرح التبريزي ٢/ ١٩٥، وانظر شرح الأعلم ١/ ٥٢، وفيه: (وَهَدَاتها ونِجَادُها): بطون الأرض وظهورها المرتفعة (خِلَع الربيع): نَبْتُه وزهرُه... وانظر مثالين آخرين من هذا التعبير في شرح التبريزي ٤/ ١٤٥ (ب٣)، ٢/ ١٤٦ (ب١٣).

لم يقل (تَبَخْتَرَان) مع أن الضميرَ المستترَ فيه عائدٌ علىٰ الـمُثَنَّىٰ (فئتين). قال ابن المستوفي: «أَعاد ضمير فعل الجماعة علىٰ معنىٰ (فئتين)، وهي مثنَّاة علىٰ حدِّ قوله تعالىٰ: ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا ﴾ [الحجرات: ٩]»، ومعنىٰ الفئتين هو: (وَهَداتها ونِجَادها)، وهي جمع.

٣ – مراعاة المعنىٰ في الجمع واسم الجمع والألفاظ المبهمة (الحمل على المعنى في الجمع واسم الجمع والألفاظ المبهمة):

أ – مراعاة المعنىٰ في الجمع: أجاز النحاة إعادةَ الضمير مفردًا مؤنّثًا علىٰ جماعة الإناث العاقلات سواء أكان الجمع جمعَ تكسير، نحو: (الـهُنُودُ قامت)، أم كان جَمْعَ مؤنّث سالـمًا، نحو (الـهِنْداتُ قامت)، ويجوز مع الجمعين (قُمْنَ): الأول علىٰ معنىٰ (الجماعة)، والثاني علىٰ (اللفظ)[1]، قال الزمخشري: «هما لغتان فصيحتان»[2]، وذكر السِّيوطي أن الثانيَ؛ أي كونَه بالنون – أحسنُ، واستشهد عليه بقوله تعالىٰ: ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ ﴾ [البقرة: ٢٣٣]. قال: «ومِنَ الوجهِ الآخَرِ قولُهُ تعالىٰ: ﴿أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ ﴾[البقرة: ٢٥]، فهو علىٰ (طَهُرَتْ)، ولو كان علىٰ (طَهُرْنَ) لقيل: (مُطَهَّرَاتٌ)»[3]، ومن هذا الوجه الأخير قول أبي تمام في مقدّمة قصيدة مدح بها الحسنَ بنَ سهل: [الطويل]

كَوَاعِبُ زَارَتْ فِي لَيَالٍ قَصِيرَةٍ ... يُخَيَّلْنَ لِي مِنْ حُسْنِهِنَّ كَوَاعِبَا[4]

لم يَقُل (زُرْنَ)؛ لأنّه حمل (كواعب) علىٰ معنىٰ (الجماعة).

ب – مراعاة المعنىٰ في اسم الجمع: (اسمُ الـجَمْعِ) اسمٌ مفردٌ لفظًا، والجمع فيه محمول علىٰ معناه، فهو اسمٌ مفرد تضمّن معنىٰ الجمع، ولا واحد له من لفظه، وإنّما واحده من معناه، نحو: جيش، وشَعْب، ورَهْط، وقوم...، ويجوز معاملة هذا الاسم معاملة المفرد باعتبار لفظه، ومعاملته معاملةَ الجمع باعتبار معناه، فتقول: القوم سَارَ أو ساروا، وشَعْبٌ ذَكِيٌّ أو أَذكِيَاء[5].

ومما راعىٰ أبو تمام معناه من هذه الألفاظ قوله في مدح أحمد بن أبي دُوَاد ورهطِه: [الخفيف]

---

(١) انظر شرح المفصّل ٥/ ١٠٥، وشرح الكافية ٣/ ٣٤٤.
(٢) الكشّاف ١/ ٢٣٣.
(٣) همع الهوامع ١/ ٢٠٦.
(٤) شرح التبريزي ١/ ١٣٩. وانظر مثالًا آخر في ١/ ٢٥٣ (ب٤٢).
(٥) انظر شرح المفصّل ٥/ ٧٧، وشرح الكافية ٣/ ٣٦٥ وما بعدها، وجامع الدروس العربية ٢/ ٦٤.

مَعْشَــرٌ أَصْــبَحُوا حُصُــونَ الـمَعَالِــي وَدُرُوعَ الأَحْسَـــابِ والأَعْـــرَاضِ[1]

ومنه كذلك قوله في باب المعاتبات: [الكامل]

حَشَــمُ الصَّــدِيقِ عُيُــونُهُمْ بَحَّاثَــةٌ لِصَــدِيقِهِ عَــنْ صِــدْقِهِ وَنِفَاقِــهِ[2]

جَمَعَ ضميرَ (مَعْشَر) في قوله: (أَصبَحوا)، وضميرَ (حَشَم) في قوله: (عُيونُهم) حملًا علىٰ المعنىٰ.

جـ - مراعاة المعنىٰ في اسم الجنس الجمعي: وهذا النوع أيضًا - وهو الاسم الذي يُفرَق بينه وبين مفرده بالهاء على ما سبق - قد يُعامل معاملة الجمع[3]، لدلالته علىٰ الكثرة، فيُوصَفُ بالجمع، ويُعاد عليه ضمير الجمع كقول أبي تمام في مقدّمة قصيدة يَفْخَر فيها بقومه: [الطويل]

كَــأَنَّ السَّــحَابَ الغُــرَّ غَيَّــبْنَ تَحْتَهَــا حَبِيبًــا فَــمَا تَرْقَــا لَــهُنَّ مَــدَامِعُ[4]

وصف (السَّحاب) - وهو اسم جنس جمعي - بقوله (الغُرّ)، أي البِيض، جمع (الأَغَرّ)[5]، وأعاد عليه ضمير جمع الإناث في قوله (غَيَّبْنَ) و(لَهُنَّ). و(السَّحَابُ) في بيت أبي تمام نظير قوله تعالىٰ: ﴿وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ﴾[الرعد: ١٢]، قال الأخفش: «فجَمَعَ علىٰ الـمَعْنَىٰ؛ لأنَّ المعنىٰ معنىٰ (سَحَابَات)»[6]، وقال ابن يعيش: «إنّ ذلك جاءَ علىٰ المعنى؛ لأنَّ معنىٰ الجنسِ العمومُ والكثرةُ، والحمل علىٰ المعنىٰ كثير»[7]، ومثله كذلك قولُ أبي تمام في مدح المعتصم بالله: [الطويل]

---

(١) شرح التبريزي ١/ ٢٣٢.

(٢) المصدر السابق ٤/ ٤٧٩. وانظر مثله في ١/ ١٠٦ (ب٣٩)، ٢/ ٣٨٠ (ب١٤)، ٤٥٩-٤٦٠ (ب٧-٨)، ٣/ ٨٠ (ب٨).

(٣) انظر شرح المفصّل ٥/ ٧١، والبحر المحيط ١/ ٦٤١، ٤/ ٣٢٠-٣٢١.

(٤) شرح التبريزي ٤/ ٥٨٠، وانظر شرح الأعلم ١/ ٢٣١، والنِّظَام ١٠/ ٢٦٧-٢٦٨، وفيهما: (غَيَّبن تحتها): أي السَّحابُ دَفَنَّ تحت ديار الأحبّة الخالية لرحيلهم. (حبيبًا): محبوبًا. (فما ترقا): لا تنقطع. (الغُرّ): جعل السَّحاب غُرًّا بالبرق.

(٥) انظر اللسان (غرر).

(٦) معاني القرآن ١/ ١١٢. وانظر التكملة للفارسي ٣٥٥، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٥٧٦.

(٧) شرح المفصّل ٥/ ٧١. وذكر أن اسم الجنس الجمعي اسم مفرد واقع علىٰ الجنس كما يقع الواحد، وليس بتكسير علىٰ الحقيقة، وإن استُفيد منه الكثرة؛ لأن استفادة الكثرة ليس من اللفظ إنما من مدلوله؛ لأن الجنس يفيد الكثرة، وذكر أن الكوفيين يزعمون أنه جمعٌ كُسر عليه الواحد، وردّ قولهم. وانظر شرح الكافية ٣/ ٣٦٦-٣٦٩، ومجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا ٧٢، والمعجم المفصّل في المذكر والمؤنث ٤١٠.

مَوَاهِبُ جُدْنَ الأَرْضَ حَتَّىٰ كَأَنَّمَا أَخَذْنَ بِآدَابِ السَّحَابِ الهَوَاطِلِ[1]

ومنه قول أبي تمام يصف الخمر في مستهَلّ قصيدة مدح بها محمَّد بن حسَّان الضَّبِّيّ: [الكامل]

رَاحٌ إِذَا مَا الرَّاحُ كُنَّ مَطِيَّهَا كَانَتْ مَطَايَا الشَّوْقِ فِي الأَحْشَاءِ[2]

قال التبريزي: «(الرَّاح) الأولىٰ: (الخمر)... و(الرَّاح) الثانية جمع راحة الكفّ... وقوله (كُنّ) رَدَّهُ علىٰ جمع (الرَّاحة)... وإذا جاء الجمع ليس بينه وبين واحده إلا الهاء جاء فيه التَّأنيث والتَّذكير، فيُقال علىٰ هذا: الرّاحُ مُلِئَ من عطائك، ويجوز (مُلِئَتْ)، علىٰ قول من قال: (النِّساء قَامَتْ)، ومن قال: (النِّساء قُمْنَ) قال: (الرَّاحُ مُلِئْنَ)»؛ أي حملًا علىٰ معنىٰ (الجماعة).

د – مراعاة المعنىٰ في الألفاظ المُبهمة: نصَّ النحاة علىٰ جواز حمل الألفاظ المبهمة علىٰ اللفظ أو المعنىٰ، منها لفظة (مَنْ)، قال ابن يعيش: «اعلم أنَّ (مَنْ) لفظها واحد مذكّر، ومعناها معنىٰ الجنس لإبهامها، تقع علىٰ الواحد والاثنين والجماعة والمذكّر والمؤنّث... وأما ما أُعِيدَ إليه علىٰ معناه في الجمع فنحو قوله تعالىٰ: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٤٢]»[3]، ونظير الآية الكريمة قول أبي تمام يَعْتَدُّ بشعره في مَعْرِض مدحه لأبي سعيد محمّد الثَّغْرِيّ: [السريع]

لَا زِلْتَ مِنْ شُكْرِي فِي حُلَّةٍ لَابِسُهَا ذُو سَلَبٍ فَاخِرِ

يَقُولُ مَنْ تَقْرَعُ أَسْمَاعَهُ كَمْ تَرَكَ الأَوَّلُ لِلْآخِرِ!![4]

قال ابن المستوفي: «قال أبو العلاء: جعل (مَنْ) في معنىٰ الجمع؛ لأنّها عامّة... ولولا ذلك لم يَحْسُنْ أن يقول (أسماعه)؛ لأنَّه جَمع (سَمْعِ) الإنسان الواحد... وبعضهم يُنْشِد: (يقولُ مَنْ مَرَّتْ عَلَىٰ

---

(١) شرح التبريزي ٣/ ٨٠.

(٢) المصدر السابق ١/ ٢٧، و انظر شرح الأعلم ١/ ٢١٣، وفيه: (كُنّ مَطِيّها): أي حُمِلت الخمر علىٰ راح الأكف إلىٰ أفواه الشُّرَّاب. (مطايا الشوق...)؛ أي حَمَلَتِ الخمرُ الشَّوقَ والهوىٰ إلىٰ أحشائهم. وانظر مثله في شرح التبريزي ١/ ٣١٣ (ب٧)، ٣١٥ (ب١١).

(٣) شرح المفصل ٤/ ١٣، وانظر التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٦٧٦.

(٤) شرح التبريزي ٢/ ١٦١، وانظر شرح الأعلم ٢/ ٣٦٧، والنِّظَام ٨/ ١٩، وقال الأعلم: «(سَلَبُ المَرْءِ): ثيابُه ولِباسُه».

سَمْعِهِ)، وهو أَحْسنُ من الرواية الأولىٰ»؛ لأن الرواية الأخيرة محمولة علىٰ اللفظ، واعتبار اللفظ أكثر من اعتبار المعنىٰ، وكثرة مواردِه دليل علىٰ قوّته[1].

وتُعَدُّ ضمائرُ الغائب من الألفاظ المبهمة أيضًا، قال الرَّضِيّ: «وضمير الغائب كناية، إذ هو دالٌّ علىٰ المعنىٰ بواسطة المرجوع إليه غيرُ صريح بظاهره فيه»[2]، ويجوز الحمل علىٰ معناه، نحو قول أبي تمام مُخْبِرًا عن لزومِ الغيثِ أطلالَ الأحبّة المُرْتَحِلين: [الطويل]

رُبَّى شَفَعَتْ رِيحُ الصَّبَا لِرِيَاضِهَا ... إِلَىٰ الغَيْثِ حَتَّىٰ جَادَ وَهْوَ هَوَامِعُ[3]

قوله (هو) محمول علىٰ لفظ (الغيث)، وهو لفظ مفرد مذكَّر، وقوله (هوامع) محمول علىٰ معناه؛ لأن (الغيث) في المعنىٰ جمع، ولهذا جاء عدم المطابقة بين المبتدأ والخبر. وروىٰ غير التبريزي من شرَّاح الديوان: (حَتّىٰ جَادَها وَهْوَ هَامِعُ)، بالحمل علىٰ اللفظ فيهما جميعًا.

٤–التعبير عن المفرد بالمثنَّىٰ وعن المثنّىٰ بالمفرد (حَمْلُ المثنَّى على معنى المفرد وحمل المفرد على معنى المثنَّى):

أ– التعبير عن المفرد بالمثنىٰ (حمل المثنّى على معنى المفرد): وهذا أيضًا مما عَرَفَتْهُ العربُ في كلامها، ونصّ ابن جِنِّي علىٰ أنّه من باب الحمل علىٰ المعنىٰ، وأنشد عليه قولَ جرير: [الكامل]

بَانَ الخَلِيطُ بِرَامَتَيْنِ فَوَدَّعُوا ... أَوَكُلَّمَا ظَعَنُوا لِبَيْنٍ تَجْزَعُ؟![4]

وقال: «وإنما هي (رامة) واحدة معروفة»، (فرَامةُ) عَلَم علىٰ مكان ثنّاهُ جرير في اللفظ وهو في المعنىٰ واحد لا غير، وقد وردت لأبي تمام نظيرَ الشاهدِ أبياتٌ[5] في تثنية أعلام البلدان، وأعلام الناس، أمّا الأول فكقوله في قصيدة مدح بها أبا سعيد الثَّغْرِيّ: [البسيط]

كَأَنَّ بَابَكَ بِالبَذَّيْنِ بَعْدَهُمُ ... نُؤْيٌ أَقَامَ خِلَافَ الحَيِّ أَوْ وَتِدُ[6]

---

(١) انظر الأشباه والنظائر ٣/ ١٤٨.

(٢) شرح الكافية ٣/ ١٤٨.

(٣) شرح التبريزي ٤/ ٥٨١، وانظر شرح الصولي ٣/ ٦٢٤، وشرح الأعلم ١/ ٢٣١، والنِّظَام ١٠/ ٢٦٨.

(٤) البيت في ديوانه ٣٤٠، والخصائص ٢/ ٤٢٠، والخزانة ٩/ ٤٤٩.

(٥) انظر شرح التبريزي ١/ ٤٢٠ (ب٤٠)، ٤٣٤ (ب٢٥)، ٢/ ١٨ (ب٣٥)، ٣/ ١٦٩ (ب١٢)، ٢٩٩ (ب١٤)، ٣٠٧ (ب٣٧).

(٦) المصدر السابق ٢/ ١٨، انظر شرح الأعلم ١/ ٤٨٥، وفيه: (بَعْدَهُم): بعد ذهاب قومه. (نُؤْي): حاجز حول الخِبَاء. (خِلاف الحَيّ): بَعْدَهم.

ثَنَّىٰ (البَذّ)، والثابت أنّه مفردٌ، عَلَمٌ علىٰ موضع بعينه، وقال الأعلم: «أراد (بالبَذَّيْنِ): (البَذَّ) وحصنًا آخر يليه»، فكأنه جعله من باب التغليب، وهو تأويل يُعْوِزه الدليل، وقد نصَّ البَكْرِيُّ علىٰ أنَّ أبا تمام أراد (البَذَّ) فثنَّاه[1]. ومثله قول أبي تمام يَذْكُرُ وقائعَ ممدوحه إسحاقَ بنِ إبراهيم ببَابَكَ وأَصحابِه: [الوافر]

وَقَائِعُ أَشْرَقَتْ مِنْهُنَّ جَمْعٌ ... إِلَىٰ خَيْفَيْ مِنًى فَالمَوْقِفَيْنِ[2]

قال التبريزي: «وثنَّىٰ (الخَيْف) – وهو ما ارتفع من المَسِيل وانحدر عن الجبل – لأنّه أراد إقامة الوزن، وذلك جائز علىٰ معنىٰ الاتّساع، وإنّما يجيء في الشعر القديم: خَيْفُ مِنًى. و(الخَيْفُ) من مِنًى علىٰ التوحيد، إلّا أنّ التّثنية والجمع في مثل هذه الأشياء جائز، كما يقولون مرَّة (عَرَفة)، ومرّة (عرفات)... وهذا سائغ معروف، وكذلك قوله: (فالموقِفَيْنِ)، أراد المَوْقِفَ بعَرَفة، والمَوْقِفَ بالمُزْدَلِفَة... ولو لم يكن ثَمَّ إلا موقف واحد لجاز أن يُثنَّىٰ ويُجْمَعَ بما حوله أو قَرُبَ منه؛ أو يُجْعَلَ المكان الواحد مواقفَ كثيرة...»، ونصُّ التبريزي عامٌّ، يَجري علىٰ هذا البيتِ وغيرِه، وفَحْواه أن ذلك جائز اتّساعًا.

ومن أبيات أبي تمام في تثنية أعلام الناس قوله في مدح خالد بن يزيد الشَّيْبَانيّ وآبائه: [المنسرح]

يَزِيدُ والمَزْيَدَانِ فِي الحَرْبِ وَالزْ ... زَائِدَتَانِ الطَّوْدَانِ مِنْ مُصُدِهْ[3]

عدَّدَ أبو تمّام بعضَ آباءِ الممدوح وأجدادِه، وقد تتبَّعت نَسَبَ الممدُوح إلىٰ الأب الأول (عَدْنان) فلم أجد فيه غيرَ (مَزْيَدٍ) واحدٍ، و(زائدةَ) واحدٍ[4]، وفيه دليل علىٰ أنّه عبّر عن العَلَمِ المفرد بالمُثَنَّىٰ؛ أي التثنية في العَلَمَيْنْ محمولةٌ علىٰ معنىٰ الإفراد، ولعلَّه قَصَدَ بالتثنية المبالغةَ والتعظيم. وظاهر تأويل الأعلم أنّه ذهب به مذهب التغليب، قال: «(يزيد): أبوه، و(مَزْيد): جدّه، ضمَّ إليه رجلًا آخر من

---

(١) انظر معجم ما استعجم ١/ ٢١٧.

(٢) شرح التبريزي ٣/ ٢٩٩. وفيه: «و(جَمْعٌ): اسمٌ لِمِنًى، وقيل: هو موضع قريب منه».

(٣) المصدر السابق وانظر شرح الأعلم ٢/ ٣٣. وجاء في الأول: «(مُصُد): جَمْع مَصَاد، وهو أعلىٰ الجبل؛ أي هؤلاء كلُّهم مَعَاقِلُه».

(٤) هو خالد بن يزيد بن مَزْيد بن زائدة بن عبد الله بن مَطَر بن شَرِيك بن الصُّلْب (عمرو) بن قيس بن شراحيل بن مُرَّة ابن همَّام بن مُرَّة بن ذُهل بن شَيبان بن ثَعْلَبة بن عُكَابة بن صَعْب بن علي بن بكر بن وائل بن قاسط بن هنب بن أفصىٰ بن دعمي بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار بن مَعَد بن عدنان. انظر جمهرة أنساب العرب لابن حزم ٣٢٦ وما قبلها.

قومه فثنّاه به، و(الزائدتان): زائدة وشَرِيك، وهؤلاء آباؤه وأجداده»، وهذا اجتهاد من الأعلم، إذ لم تَذْكُرِ المصادر أنه يقال للأَخِيرَيْنِ (الزائدتان)!!

وعبّر أبو تمام بالـمُثَنَّىٰ عن المفرد في غير[1] الأعلام، كقوله في وصف الفرس الذي استوهبَه من ممدوحه مالك بن طوق: [المنسرح]

مُبْتَلٌّ مَتْنٍ وَصَهْوَتَيْنِ إِلَىٰ ... حَوَافِرٍ صُلَّبٍ لَهُ مُلُسِ[2]

قال الأعلم: «و(الصَّهْوة): موضع السَّرْج من ظهْرِه، وثنَّاها؛ لأنه أراد جانِبَي المتن»، ونقل التبريزي وابن المستوفي عن أبي العلاء قوله: «وثنَّىٰ الصَّهْوَةَ؛ لأنّه جعلها جانبين، أو أراد أنها واسعة فهي كصَهْوَتَيْنِ من غيره، كما قال الأوّل: [الطويل]

إِذَا قَالَ هَذَا سَيِّدٌ وابْنُ سَيِّدٍ ... أَبَتْ عُنُقَاهُ أَنْ يَسُودَ وَكَاهِلُهْ[3]»

وقد يكون من هذا الباب ما درجَ عليه الشعراء من نسبة الخطاب إلىٰ اثنين، إذ قد يكون المخاطَب واحدًا، وقد وردت من ذلك في شعر أبي تمام أبياتٌ كثيرة[4]، ولا سيّما في مقدمات قصائده، منها قوله في مطلع قصيدة مدح بها محمَّد بن عبد الملك بن صالح الهاشِميّ: [المنسرح]

إِنَّ بُكَاءً فِي الدَّارِ مِنْ أَرَبِهْ ... فَشَايِعَا مُغْرَمًا عَلَىٰ طَرَبِهْ[5]

لعلّ المخاطَبَ بقوله (فَشَايعَا) شخص واحد، يؤيّد ذلك أَمْرَان، أولهما أن محقِّقَيْ شرح الصولي، وشرح التبريزي أشارا إلىٰ رواية ثانية في نسخ كثيرة، هي (فَشَايِعَنْ) بخطاب المفرد المؤكَّد بنون التوكيد الخفيفة، وثانيهما أن الأعلم فسَّر البيت علىٰ الإفراد مع أن روايته (فشايعا)، قال: «يقول لصاحبه: إنّ من أَرَبي وحاجتي أن أبكي في ديار الأحبّة فشايعني وساعدني علىٰ طربي إنّي علىٰ استخفاف الشوق»، ويجوز أن تكون التثنيةُ علىٰ الحقيقة، أو علىٰ عادة العرب، قال التبريزي: «(فشايعا)، علىٰ خطاب الاثنين؛ لأنّ العرب

---

(١) انظر شرح التبريزي ١/ ٦١ (ب٤٥)، ٧٥ (ب١)، ٢/ ٨ (ب١)، ٤٦ (ب٩)، ١٠٦ (ب٢٦)، ٢٣٦ (ب٦)، ٤١١ (ب٩)، ٤١٦ (ب٢٠)، ٣/ ٨٤ (ب٢٠)، ١٤١ (ب٥٦)، ١٥٦ (ب٣٩)، ٤/ ١٠٢ (ب٦).

(٢) المصدر السابق ٢/ ٢٣٦، وانظر شرح الأعلم ١/ ٢٦٧، والنِّظَام ٩/ ٢١٥.

(٣) لم أعثر علىٰ البيت فيما اطّلعت عليه من مصادر.

(٤) انظر شرح التبريزي ١/ ٣٤٥ (ب٤)، ٢/ ١١٩ (ب٤)، ١٥٣ (ب٣)، ١٩٤ (ب١١)، ٣٥١ (ب٣، ٥)، ٣٨٩ (ب١)، ٤٣٠ (ب٢، ٣) ٣/ ٢٢٢ (ب١)، ٤/ ١٣٠ (ب٦)، ٣٧٧ (ب٥)، ٤١٥ (ب١)، ٥١٠ (ب٥).

(٥) المصدر السابق ١/ ٢٦٤، وانظر شرح الصولي ١/ ٣١٦، وشرح الأعلم ٢/ ٢٢٥.

تستعمل ذلك كثيرًا، وإن لم يتقدَّم ذكر الخلِيلَيْن ولا الصاحِبَيْن لـمّا كان المراد معلومًا عندهم» وعدَّ ابن فارس أَمْرَ الواحد بلفظ أمر الاثنين من سنن العرب، وعلَّلَ ذلك بقوله: «تقول العرب: افعلا ذاك ويكون المخاطب واحدًا... ونرىٰ أنَّ أصل ذلك أنّ الرُّفقة أدنىٰ ما تكون ثلاثةُ نَفَر، فجرىٰ كلام الواحد علىٰ صاحِبَيْهِ؛ ألا ترىٰ أن الشعراء أكثر الناس قولًا: يا صاحِبَيَّ، ويا خَلِيلَيَّ؟!»[1].

ب – **التعبير عن المثنَّىٰ بالمفرد (حَمْلُ المفرد على معنى المثنَّى)**: وهذا العنوان عكس السابق، ويكونُ في الضمائر وفي الأسماء الظاهرة.

١ً – **في الضمائر**: وهذا الضرب من التعبير معروف في كلام العرب، عقد له ابن فارس بابًا في كتابه (الصاحبي)، سمّاه (باب نسبة الفعل إلىٰ أحد اثنين وهو لهما)، واستشهد عليه بالشعر، وبالقرآن الكريم، نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢]، وقوله: ﴿وَإِذَا رَأَوۡاْ تِجَٰرَةً أَوۡ لَهۡوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيۡهَا﴾ [الجمعة: ١١]، قال «وإنما انفضُّوا إليهما»[2]، وسبقه في رصد هذه الظاهرة أبو عبيدة، وأحسن تعليل ورودها في كلام العرب، قال في تعقيبه علىٰ قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا﴾ [التوبة: ٣٤]، «صار الخبر عن أحدهما، ولم يقل: (ولا ينفقونهما)، والعرب تفعل ذلك إذا أشركوا بين اثنين قصروا فَخَبَّروا عن أحدهما استغناءً بذلك وتخفيفًا؛ لمعرفة السامع بأن الآخر قد شاركه ودخل معه في ذلك الخبر... وقال حسان بن ثابت: [الخفيف]

إِنَّ شَرْخَ الشَّبَابِ والشَّعَرَ الأَسْـ ... ـوَدَ مَا لَمْ يُعَاصَ كَانَ جُنُونَا[3]

لم يقل: (يُعاصَيَا)»[4]. ونظيره قول أبي تمام في الرِّثاء: [البسيط]

يَا مَوْتَةً لَمْ تَدَعْ ظَرْفًا وَلَا أَدَبًا ... إِلَّا حَكَمْتِ بِهِ لِلَّحْدِ والكَفَنِ[5]

---

(١) الصاحبي ٣٦٣. وانظر المزهر ١/ ٣٣٤-٣٣٥.

(٢) الصاحبي ٣٦٢، وانظر الأمالي الشجري ١/ ٢٩٦/ ٣١٠، وكشف المشكلات ٢/ ١٣٤٩، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٦٤٨-٦٤٩، ١٢٢٣، والمزهر ١/ ٣٣٤.

(٣) البيت في ديوانه ١/ ٢٣٦، ومجاز القرآن لأبي عبيدة ١/ ٢٥٨، ٢/ ٢٢، ١٦١، والكامل ٢/ ١٠٧١، والصاحبي ٣٦٢، والأمالي الشجرية ١/ ٣٠٩، وتاج العروس (شرخ).

(٤) مجاز القرآن ١/ ٢٥٧-٢٥٨، وقال في ٢/ ١٦١: «ولم يقل: (يُعَاصَيَا) و(كانا)».

(٥) شرح التبريزي ٤/ ١٤٦، ٥٤٤.

الأصل أن يقول: (بهما) ليعود الضمير علىٰ (الظرف) و(الأدب) معًا، لكنه عبّر بالضمير المفرد عن المثنّىٰ. ومن ذلك أيضًا قوله في قصيدة يفخر فيها بقومه: [الطويل]

بِخَيْلٍ لِزَيْدِ الخَيْلِ فِيهَا فَوَارِسٌ ... إِذَا نَطَقُوا فِي مَشْهَدٍ خَرِسَ الدَّهْرُ

عَلَىٰ كُلِّ طِرْفٍ يَحْسُرُ الطَّرْفَ سَابِحٍ ... وَسَابِحَةٍ لَكِنْ سِبَاحَتُهَا الحُضْرُ[1]

فلم يَقُل (سِبَاحتُهما) مع أن السِّباحة المذكورة بعد الاستدراك بـ(لكن) تجري علىٰ (الطِّرْف) – وهو الفرس – السَّابِحِ والسَّابحةِ، أي الذّكَر والأُنثىٰ، يدلّ علىٰ ذلك قول الأعلم: «(السَّابح): الذي يَمُدُّ ضَبْعَيْهِ [عَضُدَيْهِ] في الجَرْي كأنّه سابح في الماء، و(السَّابحة): الأنثىٰ، ثم استدرك حقيقة هذه السِّباحة، فقال: (لَكِنْ سِبَاحَتُهَا الحُضْرُ)، وهو الجَرْي؛ لأن السباحة في الماء»، فالاستدراك لكليهما. ويحتمل أن يكون أبو تمام قد أعاد الضمير علىٰ معنىٰ (كلّ)؛ لأنّه أراد بها (الطِّرف)؛ أي الفَرَس، و(الفَرَس) يُذكَّر ويُؤنَّث[2]، أو أنَّه أراد الخَيْل؛ لأن (كُلّ طِرف) خيلٌ، و(الخيل) مؤنّثة[3]، ويقوّيه ذِكْرُ (الخيل) في البيت السابق له.

ومنه كذلك قول أبي تمام يعتدُّ بإحدىٰ قصائده في مدح أحمد بن أبي دُوَاد: [الكامل]

كَالدُّرِّ وَالمَرْجَانِ أُلِّفَ نَظْمُهُ ... بِالشَّذْرِ فِي عُنُقِ الفَتَاةِ الرُّودِ[4]

أفرد الضمير في قوله (نَظْمُهُ) مع أنّ الوجه أن يقول (نَظْمُهُمَا) أو (نظمُها)؛ لأن (الدُّر) و(المَرْجَان) اسما جنسٍ جَمْعِيَّان، مفردهما (دُرّة) و(مَرْجانة)، ويجوز أن يكون أعاد الضمير علىٰ (المَرْجان)؛ لأنه أقرب، ويدلّ ذلك علىٰ إرادة (الدُّرّ)، أو أنّه أفرد الضمير لاتّفاق (الدر) و(المَرْجان) في النّظم، ولذلك أنزلهما منزلة الشيء الواحد، فجَرَيَا مجرىٰ الواحد، والتخريج الأخير مستوحًى من توجيه ابن الشجري عددًا من الشواهد عليه، منها قوله تعالىٰ: ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الكهف: ٤٦]، قال: «جاء الخبر مفردًا لاتّفاق (المال) و(البَنين) في التزيين»[5].

---

(١) المصدر السابق ٤/ ٥٧٦، وانظر شرح الأعلم ١/ ٢٢٨.

(٢) انظر المذكّر والمؤنّث لابن الأنباري ١/ ١٣٣، والمصباح المنير (فرس).

(٣) انظر المصدرَيْن السابقَيْن: ٢/ ١٤٨، (خيل).

(٤) شرح التبريزي ١/ ٣٩٨. وفيه: «(الشَّذْر): ما يُصَاغ من الذهب والفضة فيفصَّل به اللّؤلؤ. و(الرُّودُ): النَّاعمةُ».

(٥) الأمالي الشجرية ١/ ٣١٠، وانظر التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٦٤١.

٢ً – **في الأسماء**: كقول أبي تمام في مدح أبي سعيد محمَّد بن يوسف الثَّغْرِيّ: [الطويل]

إِذَا كَانَتِ النُّعْمَىٰ سَلُوبًا مِنِ امْرِئٍ غَدَتْ مِنْ خَلِيجَيْ كَفِّهِ وَهْيَ مُتْبِعُ(١)

نقل التبريزي وابن المستوفي عن أبي العلاء أنه قال: «أراد (مَن خَلِيجَيْ كَفَّيْهِ) فدلَّ عليهما بالكفِّ الواحدة، ومثل هذا كثير»، وقال: الأعلم: «... فاجتُزِئ بالواحد، أو يكون جعل للكفِّ خَلِيجَيْنِ لِعَطَائِهِ مرَّة بَعْدَ مرَّة»، ومن ذلك أيضًا قول أبي تمام في مقطوعة غزلية: [البسيط]

صَبَرْتُ عَنْكَ بِصَبْرٍ غَيْرِ مَغْلُوبِ وَدَمْعِ عَيْنٍ عَلَىٰ الخَدَّيْنِ مَسْكُوبِ(٢)

قال ابن المستوفي: «(ودمع عينٍ...) لأن العرب إذا أخبرتْ عن مثل (العين) وحدها اجْتَزَأَتْ بها عن ذِكْر الأخرىٰ، كقول أبي ذؤيب: [الكامل]

فَالعَيْنُ بَعْدَهُمُ كَأَنَّ حِدَاقَهَا سُمِلَتْ بِشَوْكٍ فَهْيَ عُورٌ تَدْمَعُ(٣)

فلهذا قال: (علىٰ الخدّين)، وذَكَرَ عينًا واحدة؛ لأنّه أراد الاثنين، وقالوا في قول أبي ذؤيب: أراد (العينين)، كما يُقال: أقرَّ الله عينه؛ أي عَيْنَيْهِ، وإذا كان الشيئان لا يفترقان من خَلْقٍ أو غيره اجتُزِئ [عن] ذِكْرِ أحدهما(٤)، فيُذكر الواحد ثم يُخْبَر عن اثنين».

ويجوز أن يُدْرَج تحت هذا العنوان قول أبي تمام مادحًا أبا دُلَفَ العِجْلِي: [البسيط]

وَرُبَّ يَوْمٍ كَأَيَّامٍ تَرَكْتُ بِهِ مَتْنَ القَنَاةِ وَمَتْنَ القِرْنِ مُنْقَصِفَا(٥)

قال الأعلم: «أراد (مُنْقَصِفَيْنِ) فأجتزَأ بخبر الواحد»، ويجوز أن يكون قد أفردَ الصفة (مُنْقَصِفًا) لاتّفاق (متن القناة) و(متن القِرْن) في الانقصاف – وهو الكَسْر(٦) – فصار كالشيء الواحد(٧).

---

(١) شرح التبريزي ٢/ ٣٢٩، وانظر شرح الأعلم ١/ ٣٥٥، والنِّظَام ١٠/ ١٨٤. وقال الأعلم: «(السَّلُوب): الناقةُ لا ولد لها. (المُتْبِعُ): ذاتُ الولد».

(٢) شرح التبريزي ٤/ ١٥٧، وانظر النِّظَام ٣/ ١٨٥.

(٣) البيت في ديوانه ١٤٨، وشرح أشعار الهذليين ١/ ٩، والتكملة للفارسي ٣٧١، والمخصّص ١٣/ ٢٣٥، وشرح شواهد الإيضاح ٤٥٣، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٨٤٧، واللسان (عور، حدق، سمل)، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٩٣.

(٤) انظر الأمالي الشجرية ١/ ١٢٠ وما بعدها، والخزانة ٧/ ٥٥١ وما بعدها.

(٥) شرح التبريزي ٢/ ٣٧١، وانظر شرح الأعلم ١/ ٤١٥، وانظر نظائر لهذا الاجتزاء في شرح التبريزي ١/ ٢٢٢ (ب١١)، ٣٠١ (ب١٠)، ٢/ ٢٢٨ (ب١٦)، ٢٢٩ (ب٢١)، ٤/ ١٥٠ (ب٣).

(٦) انظر اللسان (قصف).

(٧) انظر الأمالي الشجرية ١/ ٣١٠، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٨٤٧.

٥ – تعدُّد صور الحمل علىٰ المعنىٰ في الإفراد والتثنية والجمع في التعبير الواحد:

أ – الحمل علىٰ المعنىٰ مرّتين في اللفظة الواحدة (حمل المفردِ المذكَّرِ على معنى المفردِ المؤنَّثِ وجمعِ المذكَّرِ أو جمعِ المؤنَّثِ): وردت أبيات في شعر أبي تمام لجأ فيها إلىٰ الحمل علىٰ المعنىٰ مرَّتين في اللفظة الواحدة: مرَّة بالإفراد، ومرَّة بالجمع، واللفظةُ تحتمل المعنيين جميعًا، جاء ذلك في بعض أعلام القبائل، كقوله في مدح أحمد بن أبي دُوَاد الإياديّ وقبيلتِهِ: [الكامل]

أَضْحَتْ إِيَادٌ فِي مَعَدٍّ كُلِّهَا ... وَهُمُ إِيَادُ بِنَائِهَا الْمَمْدُودِ[(١)]

أنّث (إياد) بدليل قوله: (أضحت) – حملًا علىٰ معنىٰ (القبيلة)، وهي مؤنّثة، ثمَّ جمع الضمير مع (إِيَاد) بدليل قوله (وهم) – حملًا علىٰ معنىٰ (الجماعة)؛ لأنَّها في المعنىٰ جمع، ولهذا نظائر في القرآن الكريم، منها قوله تعالىٰ: ﴿وَتِلْكَ عَادٌ جَحَدُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ﴾ [هود: ٥٩][(٢)]، فأنّث (عاد) أوّلًا بقوله (تِلك)، ثم جمع ضميرَه بقوله: (جحدوا) و(ربّهم)، وقد أشار أبو الفتح إلىٰ هذا التنقّل من معنىٰ إلىٰ معنىٰ، وذكر أبو البركات الأنباري أنه كثير في كلامهم[(٣)].

وورد مثله في الألفاظ المبهمة أيضًا، كقول أبي تمام في آخر بيتين من قصيدة وَصفَ فيها حَجَّةً حَجَّها: [الوافر]

وَلَوْلَا اللهُ يَوْمَ مِنًى لَأَبْدَتْ ... هَوَاهَا كُلُّ ذَاتِ حَشًا هَضِيمِ

رَمَيْنَ أَخَا اغْتِرَابٍ وَاكْتِئَابٍ ... بِعَيْنَيْ جُؤْذَرٍ وَبِجِيدِ رِيمِ[(٤)]

كلمة (كلّ) لفظ مبهم مفرد مذكّر، لكن أبا تمام راعىٰ معناه أوّلًا فأنّث الفعل (أبدت)؛ لأنه أراد بـ(كُلّ) المرأة، كأنه قال (كلّ جارية)، ثمّ قال: (رَمَيْنَ) فَرَاعىٰ معنىٰ (كلّ) من جهة المعنىٰ أيضًا، لكن هذه المرَّة علىٰ الجمع؛ لأن المقصود بـ(كلِّ ذاتِ حَشًا): (الجواري)، أو (النساء). وبيتا أبي تمام نظيرُ قول عنترة: [الكامل]

---

(١) شرح التبريزي ١/ ٣٩١، وانظر شرح الأعلم ١/ ٤٦٧، وفيه: (إياد بِنَائها): قوّتُه. وانظر مثله في شرح التبريزي ١/ ٣١٦-٣١٨ (ب١٥-٢٠).

(٢) وانظر سورة القمر: ٢٣-٢٤، وسورة الحاقة: ٣-٦، وسورة الشمس: ١١-١٣، وانظر الموضع الأخير في البحر المحيط ٨/ ٤٧٦.

(٣) انظر الفَسْر ٢/ ٨٣٤-٨٣٥، والإنصاف ٢/ ٥٠٩.

(٤) شرح التبريزي ٤/ ٥٣٥، وانظر شرح الخيّاط ٤٢٥، وفيه: (الجُؤْذَر): ولد البقرة الوحشية.

جَـــادَتْ عَلَيْـــهِ كُـــلُّ عَـــيْنٍ ثَـــرَّةٍ فَـــتَرَكْنَ كُـــلَّ حَدِيقَـــةٍ كَالـــدِّرْهَمِ[1]

ب – التعبيرُ بالمثنّىٰ والجمعِ والمعنىٰ مفردٌ (حمل المثنَّى والجمع على معنى المفرد): كقول أبي تمام في مدح أبي سعيد محمّد بن يوسف الثَّغْرِيّ: [البسيط]

لَـوْ عَـايَنَ الأَسَـدُ الضِّـرْغَامُ رُؤْيَتَـهُ مَـالِيمَ أَنْ ظَـنَّ رُعْبًـا أَنَّـهُ الأَسَـدُ

شَـتَّانَ بَيْـنَهُمَا فِـي كُـلِّ نَازِلَـةٍ نَهْـجُ القَضَـاءِ مُبِـينٌ فِـيهِمَا جَـدَدُ

هَـذَا عَـلَىٰ كَتِدَيْـهِ كُـلُّ نَازِلَـةٍ تُخْشَـىٰ وَذَاكَ عَـلَىٰ أَكْتَـادِهِ اللَّبَـدُ[2]

ثَنَّىٰ (كَتِدَ) الممدوح، وجَمَعَ (كَتِدَ) الأسد لفظًا، ومعناهما مفرد، لأنَّ لكلّ واحد منهما (كَتِدًا) واحدًا. قال ابن المستوفي: «(الكَتِدُ) و(الكَتَدُ): ما بين الكَاهِل والظَّهْر، وثنّىٰ (كَتِدَ) الممدوح، وجمع (كَتِد) الأسد بجامعه، وذلك أبلغُ في صفة الممدوح وأَبْيَنُ للفرق بينهما»، وذكر ابن منظور أن (الكَتِد) هو الكاهل، فهو مجتمع الكتفين من الإنسان والفرس، وقد يكون من الأسد[3].

جـ – التعبير بالجمع والمفرد والمعنىٰ مفردٌ ومثنًّى (حمل الجمع والمفرد على معنى المفرد والمثنَّى): نحو قول أبي تمام في مقدّمة قصيدة مدح بها أبا سعيد الثَّغْرِيّ: [الخفيف]

لَعِـبَ الشَّـيْبُ بِالـمَفَارِقِ بَـلْ جَـ ـدَّ فَـأَبْكَىٰ تُمَاضِـرًا وَلَعُوبَـا

خَضَـبَتْ خَـدَّهَا إِلَىٰ لُؤْلُـؤِ العِقْـ ـدِ دَمًـا أَنْ رَأَتْ شَوَاتِـي خَضِـيبَا[4]

جمع (المفارق)، ومعناه مفرد؛ لأن المرء ليس له إلا مَفْرِقٌ واحد في رأسه، وأفرد (الخدَّ) ومعناه مثنّىٰ؛ إذ لكلّ إنسان خدّان. أمّا إفراد الضمير في (خدّها) فلعله انتقل من التثنية في الحديث عن الجاريتين (تُمَاضِر) و(لَعُوب) إلىٰ الحديث عن إحداهما.

---

(١) البيت في ديوانه ١٩٦، وشرح القصائد السبع الطوال ٣١٢، وشرح القصائد التسع المشهورات ٢/ ٤٧٤، وسرّ صناعة الإعراب ١/ ١٨١، والمغني ٢٦١، وهمع الهوامع ٤/ ٢٨٢، وشرح أبيات المغني ٤/ ٢٢٠. وفي المصدر الأخير تحقيق طويل حسن في توجيه الشاهد.

(٢) شرح التبريزي ٢/ ١٦، وانظر النِّظَام ٥/ ٤٦٤، وفي الأول: «و(الجَدَدُ): المكان المستوي من الأرض مع صلابة».

(٣) اللسان (كتد).

(٤) شرح التبريزي ١/ ١٥٨-١٥٩، وانظر شرح الأعلم ١/ ٣٩١، وفي الأول: «(الشَّوَاة): جِلْدَةُ الرَّأْس».

د – التعبير بالمفرد ثلاث مرَّات والمعنىٰ جمعٌ ومثنًّى وجمع (حمل المفرد على معنى الجمع والمثنَّى والجمع): جاءَ ذلك في قول أبي تمام في مقطوعة غزلية: [مجزوء الكامل]

لِـــي عَـــبْرَةٌ فِـــي الخَـــدِّ سَـــا ... ئِـــرَةٌ وَبَيْـــتٌ سَـــائِرُ[1]

أفرد (عَبْرة) و(الخَدّ) و(بيت)، والمعنىٰ في الأول والثالث علىٰ الجمع، وفي الثاني علىٰ الـمُثَنَّىٰ، والتقدير: لي عَبَراتٌ علىٰ الخَدَّين... وأبياتٌ»؛ لأن (العَبْرة) تعني (الدمعة)، وهو لا يريد عَبْرَة واحدة، إلا إذا أوّلت (العَبْرة) بالجنس فحينئذٍ تفيد الكثرة؛ لأن الجنس بلفظه يدل علىٰ القليل والكثير[2]. ثمّ إن البكاء يكون بالعينين، والدموع تجري علىٰ الخدّين لا علىٰ خدٍّ واحد، وربّما يكون قد أفرد (الخدّ) لما أفرد (العَبْرة) للجوار والتجانس؛ أو لأن الخدّ الواحد يدلّ علىٰ صاحبه إذ كان لا يُفارِقه، وهذا كثير[3]، أمّا لفظة (بيت) فقد نصّ أبو العلاء علىٰ أنه يريد بها الجمع، قال: «يعني بـ(بيت) هٰهنا أبياتًا كثيرة؛ لأنّه شائع في الجنس، كما تقول: فلان له شاة وبعير؛ أي أنّه صاحب شاءٍ وإبِل، فهذا هو الوجه» كذا نقل عنه التبريزي وابن المستوفي وما قاله أبو العلاء في قوله (بيت) يجري كذلك علىٰ قوله (عَبْرة).

(١) شرح التبريزي ٤/ ٢٠٢، وانظر النِّظَام ٨/ ٢٠٥-٢٠٦.

(٢) انظر شرح المفصّل ٣/ ٥٠.

(٣) انظر الأمالي الشجرية ١/ ١٢٠-١٢١، والخزانة ٧/ ٥٥١.

المطلب الثالث – الحَمْلُ على المعنى في الصِّيَغ والضَّمائر:

الأصل في الصِّيَغ والاشتقاقات أن تؤدّيَ المعانيَ التي وُضِعت لها، لكن قد تنوب صِيَغٌ عن صِيَغٍ أخرىٰ فتُحْمَل علىٰ معناها، وكثيرًا ما تتردّد في كتب النحو والصرف عباراتٌ تدلُّ علىٰ ذلك، فيذكرون أنَّ اسم المفعول أو غيرَه قد يُحْمَل علىٰ معنىٰ اسم الفاعل أو غيرِه، والعكس كذلك[1]، وأنّ ثمّة أوزانًا تكون بمعنىٰ اسم الفاعل أو اسم المفعول... أو غير ذلك[2]، قال الصَّبَّان: «وقد يجيء اسم الفاعل بمعنىٰ اسم المفعول والعكس، نحو: ﴿[فِي]عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١، القارعة: ٧]، ونحو: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ وَعْدُهُۥ مَأْتِيًّا﴾ [مريم: ٦١]؛ أي مَرْضِيَّة، وآتيًا»[3]، ويقولون أيضًا: «إن الجموع قد يقع بعضها موضع بعض»[4]. ويكون ذلك في الأفعال أيضًا، كأن يأتي (تَفَعَّلَ) بمعنىٰ (استفعلَ)، نحو (تَنَجَّزْتُهُ) بمعنىٰ (اسْتَنْجَزْتُهُ)؛ أي طلبت نِجَازَهُ، و(تَكَبَّرَ) بمعنىٰ (اسْتَكْبَرَ)؛ أي اعتقد في نفسه أنّها كبيرة[5]. وقد جاء شيء من هذا الحَمْل في الضمائر، إذ قد يُعبَّر بلفظ ضمير المخاطب أو الغائب ويكون المعنى لضمير المتكلِّم، أي يُحْمَل ضمير على معنى ضمير آخر، وسيأتي مزيد من البيان والشواهد في الفقرات الآتية.

١ – حمل صيغة علىٰ مَعنىٰ صيغة أخرىٰ في الأسماء:

أ – الصِّيَغ المحمولة علىٰ معنىٰ اسم المفعول:

١ً – فَعِيلٌ: صرّح النحاة بأنّ صيغة (فَعِيل) كثيرًا ما تنوب عن صيغة (مَفعول) في الدَّلالة علىٰ معناها، وبعضهم جعله مقيسًا لكثرته[6]، نحو قوله تعالىٰ: ﴿فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا﴾ [يونس: ٢٤]. قال أبو حيان: «و(الحَصِيد): (فَعِيل) بمعنىٰ (مَفعول)؛ أي: المحصود»[7]، وقد ورد (فَعيل) بمعنىٰ (مفعول)

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٢/ ١٥-١٦، ومجاز القرآن لأبي عبيدة ١/ ٢٧٩، والصاحبي ٣٦٦، والبرهان في علوم القرآن ٢/ ٢٨٥.

(٢) انظر شرح ابن عقيل ٢/ ٤٣١، وجامع الدروس العربية ١/ ١٨٨.

(٣) حاشية الصبّان علىٰ شرح الأشموني ٢/ ٩٣٨-٩٣٩. وانظر درّة الغوّاص ١٢٣-١٢٤.

(٤) شرح المفصّل ٥/ ١١.

(٥) انظر شرح الشافية ١/ ١٠٦.

(٦) انظر شرح ابن عقيل ٢/ ١٣٨-١٣٩، وأوضح المسالك ٣/ ٢٤٦.

(٧) البحر المحيط ٥/ ١٤٥.

في أبيات كثيرة في شعر أبي تمام[1]، نصَّ شُرَّاح ديوانه في معظمها علىٰ أنَّها كذلك، منها قوله في عِتَاب عَيّاش بن لَهِيعَة واستبطَائِه: [الخفيف]

لَا تَكُنْ لِي وَلَنْ تَكُونَ كَقَوْمٍ ... عُودُهُمْ حِينَ يُعْجَمُونَ رَفِيضُ[2]

قال ابن المستوفي: «قال أبو العلاء: (رَفِيض) في معنىٰ (مَرْفُوض)؛ أي أنّ العُود إذا عُجِمَ فتبيّنَ منه خَوَرٌ أو مَرَارةٌ فإنّه يُرْفَضُ؛ أي يُتْرَك».

وقد تَرِدُ هذه الصيغة محتمِلةً معنىٰ صيغةِ (مَفْعول) وغيرِها، كقول أبي تمام في مدح سليمان بن وهب: [الخفيف]

لَا تُصِيبُ الصَّدِيقَ قَارِعَةُ التَّأْ ... نِيبِ إِلَّا مِنَ الصَّدِيقِ الرَّغِيبِ[3]

قال الأعلم: «... لأنَّ الصديقَ لا يَقْرَعُهُ بتأنيبهِ ولومِهِ إلا صديقُهُ المرغوبُ فيه...»، وذكر ابن المستوفي أنّه وجد في طُرَّة نسخة أن (الرَّغيب) بمعنىٰ (المرغوب فيه)، ثم رجَّحه وذكر أنَّ ذلك صحيح إن كان المعنىٰ مخصوصًا بمعيّن؛ أي أن القارعة التي أصابت أبا تمام من ممدوحه وصديقه سليمان بن وهب هي من صديق مرغوب فيه، قال: «فأما إذا كان علىٰ غير تعيين فإنّه يريد أنه لا يَعْتُبُ [علىٰ] الصديقِ إلا صديقٌ راغبٌ فيه، فيكون (فَعيل) بمعنىٰ (فاعل)، (كعَليم) بمعنىٰ (عالم)...».

ونظيرُه ممَّا يحتمل معنيين قول أبي تمام في مدح أبي سعيد الثَّغْرِيّ: [الخفيف]

بَاسِطًا بالنَّدَىٰ سَحَائِبَ كَفٍّ ... بِنَدَاهَا أَمْسَىٰ حَبِيبٌ حَبِيبَا[4]

«(حبيب) الأوّل اسم الشَّاعر، و(حبيب) الثاني في معنىٰ (محبوب)، والمعنىٰ أنّك مَوَّلْتَني فأَحبَّني الناسُ؛ لأنّي صِرتُ أُعطيهم من عطاياك... ويجوز أن يكون (حبيب) الثاني هو (حبيب) الأول، كما

---

(١) انظر شرح البتريزي ١/ ١٢٥ (ب٣٦)، ١٤٦ (ب١)، ١٥٩ (ب٨)، ١٧١ (ب٥٢)، ١٧٣ (ب٥٤)، ٣٢٥ (ب١٤)، ٣٢٦ (ب١٦)، ٣٢٧ (ب٢١)، ٣٩٣ (ب٣٢)، ٢/ ٢٦٢ (ب٢)، ٢٩٢ (ب٢٣)، ٣/ ١٦٢ (ب١٧)، ١٦٣ (ب١٩)، ٢٢٤ (ب٩)، ٣٣١ (ب٤٧)، ٤/ ٥٠٣ (ب١٩)، وزياداته ٤/ ٦٥١ (ب١٠).

(٢) المصدر السابق ٢/ ٢٩٢، وانظر النِّظَام ١٠/ ٧٢، وفي الأول: «و(يُعْجَمُون): من قولك عَجَمْتُ العُود، إذا عَضِضْتَهُ لتنظر أَصُلْبٌ هو أَمْ خَوَّار».

(٣) شرح التبريزي ١/ ١٢٥، وانظر شرح الأعلم ٢/ ١٤١، والنِّظَام ٢/ ١٦٢.

(٤) شرح التبريزي ١/ ١٧١، وانظر النِّظَام ٢/ ٢٥٨.

تقول: بك صار فلان فلانًا؛ أي عُرِف واشتُهِرَ... ويكون من نحو قوله: أنتَ أنتَ وعمرٌو عمروٌ»، قاله أبو العلاء علىٰ ما نقل عنه التبريزي وابن المستوفي.

٢ً – **فَاعِلٌ**: قال الحريريّ: «ورد (فَاعِلٌ) بمعنىٰ (مَفْعُولٍ) في عدة مواضع من القرآن الكريم، كقوله تعالىٰ: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ [هود: ٤٣]؛ أي لا معصوم، وكقوله سبحانه: ﴿مِن مَّآءٍ دَافِقٍ﴾ [الطارق: ٦]؛ أي مَدْفُوق...»[(١)]، ويرىٰ ابن جِنِّي أن هذا تفسير أهل اللغة، وأنّه صحيح من حيث المعنىٰ، لكنَّ طريق الصنعة فيه أن يُوجَّه علىٰ معنىٰ النَّسَب، والتقدير (ذو عِصْمَة) و(ذو دَفْق)، قال: «و(ذو عِصْمة) يكون (مَفْعُولًا) كما يكون (فاعلًا) فمن هنا قيل: إنَّ معناه: لا معصوم»[(٢)]، وما رجّحه أبو الفتح هو مذهب الخليل وسيبويه علىٰ ما ذكر أبو حيّان، ورجّحه الرَّضِيّ[(٣)].

ونظير الآيتين المذكورتين قولُ أبي تمام يصف طريقًا في مقدّمة قصيدة مدح بها أبا المغيث موسىٰ بن إبراهيم الرافِقيّ: [مجزوء البسيط]

وَلَاحِبٍ مُشْكِلِ النَّوَاحِي ... مُنْخَرِقِ السَّهْلِ وَالوُعُوثِ[(٤)]

قال ابن المستوفي: «(اللاحب): الطريق لَحَبَتْهُ الإِبِل؛ أي دَاسَتْهُ، قاله الصولي. وقال الجوهري: وهو (فَاعِلٌ) بمعنىٰ (مَفْعُولٍ)، أي مَلْحُوب[(٥)]».

ويحتمله قول أبي تمام في مطلع قصيدة مدح بها صديقه الشاعر علي بن الجهم القُرَشي وقد جاءه يودّعه لسفر أرادَه: [الكامل]

هِيَ فُرْقَةٌ مِنْ صَاحِبٍ لَكَ مَاجِدٍ ... فَغَدًا إِذَابَةُ كُلِّ دَمْعٍ جَامِدِ

---

(١) درّة الغوّاص ١٢٣، وانظر كشف المشكلات ١/ ٥٦٧-٥٦٨، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٧٠٠، ١٢٨١. والدر المصون ٦/ ٣٣٢، ١٠/ ٧٥٢-٧٥٣.

(٢) الخصائص ١/ ١٥٢.

(٣) انظر شرح الكافية ٣/ ٤١٥، والبحر المحيط ٨/ ٤٤٩.

(٤) شرح التبريزي ١/ ٣٢٤، وانظر شرح الصولي ١/ ٣٥٦، والنِّظَام ٥/ ١١٠، وبدر التمام ١/ ١٦٤، وفي الأخير: (الوُعوث): الوعورة. (المُنْخَرِق): الواسع.

(٥) انظر الصحاح (لحب).

فَــافْزَعْ إِلَىٰ ذُخْــرِ الشُّــؤُونِ وَغَرْبِــهِ فَالدَّمْعُ يُذْهِبُ بَعْضَ جَهْدِ الـجَاهِدِ[1]

قال الآمِديّ: «قوله: (يُذْهِبُ بعضَ جَهدِ الـجَاهِدِ)؛ أي بعض جَهد الحُزن الجاهد، أي الحُزن الذي جهدك، فهو الجاهد لك، ولو كان استقام له أن يقول: بعض جهد المجهود لكان أحسنَ وأليقَ، وهذا أغربُ وأظرفُ، وقد جاء أيضًا (فاعل) بمعنىٰ (مفعول)...»[2]، فالآمِديّ خرّج البيت في التوجيه الأول علىٰ حذف الموصوف، والتقدير: (جَهد الحُزنِ الجاهد)، ويظهر من كلامه في التوجيه الثاني أن (الجاهد) بمعنىٰ (المجهود)، ثم ذكر أن مثله كثير معروف لكنه قَصَره علىٰ السماع، ويُفْهَمُ من كلامه أنه لم يقبل ذلك من أبي تمام، قال: «وإنّما ينبغي أن يُنْتَهىٰ في اللغة إلىٰ حيث انْتَهَوْا، ولا يُتَعَدَّىٰ إلىٰ غيره، فإن اللغة لا يُقاس عليها». ويَسْهُلُ ردُّ كلامه الأخير بمذهب الخليل وسيبويه وابن جِنِّي المذكور، ويكون التقدير: (بعضَ جَهْدِ ذِي الجهْد).

وقد يقع ذلك في الجمع، فيكون (فَوَاعِلُ) بمعنىٰ (مَفْعُولَاتٍ)، كقول أبي تمام في مدح دينار بن عبد الله: [الطويل]

نَشِــيمُ بُرُوقًــا مِــنْ نَــدَاكَ كَأَنَّهَــا وَقَــدْ لَاحَ أُولَاهَــا عُــرُوقٌ نَــوَابِضُ

فَــمَا زِلْــنَ يَسْتَشْــرِينَ حَتَّــىٰ كَــأَنَّمَا عَــلَىٰ أُفُــقِ الـدُّنْيَا سُـيُوفٌ رَوَامِـضُ[3]

«(رَوَامِضُ) يُحْتَمل أن يكون من: رَمَضْتُ الحديدةَ بين الـحَجَرَينِ، إذا حَدَدْتَهَا، فكأنَّ (روامض): (فواعل) علىٰ معنىٰ (مفعولات)، كما قالوا: (مَعِيشة راضيَة)، في معنىٰ (مَرْضِيّة)، وإنّما عَنَىٰ أنها تُرْمَضُ بمَدَاوِس الصَّيَاقِل»، قاله أبو العلاء علىٰ ما صرّح به ابن المستوفي، ونقله التبريزي من دون تصريح.

أما (السّواكب) في قول أبي تمام في مطلع قصيدة مدح بها أبا دُلَفَ العجلي: [الطويل]

---

(١) شرح التبريزي ١/ ٤٠١. وانظر مثله في ١/ ١٢٣ (ب٢٦)، ٣/ ١١٢ (ب١)، ٤/ ٥٨٨ (ب٣١)، والنِّظَام ٨/ ٢٦٦ (ب٥)، وبدر التمام ١/ ٣٧٦ (ب٦).

(٢) الموازنة ١/ ٢٢٧.

(٣) شرح التبريزي ٢/ ٢٩٨، وانظر النِّظَام ١٠/ ٨٢، وانظر مثل هذا البيت في شرح التبريزي ٢/ ٤٥٦ (ب١)، وانظر ما قاله الأعلم في شرحه ١/ ٤٣٧.

عَــلَى مِثْلِهَــا مِــنْ أَرْبُــعٍ وَمَلَاعِــبِ أُذِيلَـتْ مَصُـونَاتِ الـدُّمُوعِ السَّـوَاكِبِ[1]

فليست مثلَ (روامض) في البيت السابق؛ أي ليست بمعنىٰ (الـمَسْكَوباتِ)، لأن الفعل (سَكَبَ): لازم، يُقال سَكَبَ الماءُ؛ أي انصبَّ، ومُتَعدٍّ، يُقال: سَكَبْتُ الماءَ[2]، وعليه فيَصِحّ أن يُقال من اللازم: (دمعٌ ساكبٌ)، ويكون نحو قولهم: (جَرَتِ الدموعُ وَسَالت) فهي جارية وسائلة، ويَصِحُّ كذلك أن يُقال من المتعدّي: (دمع مسكوب). وبهذا البيان يظهر سقوط دعوىٰ من خطَّأَ أبا تمام في ذلك. قال ابن المستوفي: «وجدت في حاشيةٍ من نسخ شعره... (السَّواكب): ليست صحيحة في العربية، وإنّما هو: (الـمَسْكُوبات) و(الـمُنْسَكِبَات)، فأمّا (السواكب) فالصَّوابُّ، وهذا من تخليطاته. فإنّ احتجّ مُحْتَجٌّ، فقال (ساكبة): ذات انسكاب، فإن هذا إنما يُقال فيما قيل، ولا يُقاس عليه مَا لم يُسْمَع»، وقد تصدّىٰ ابن المستوفي لهذا المعترِض وردّ قوله بالدليل الـمُبِين. وبيتُ أبي تمام من شواهد الرَّضِيّ، أو مما تمثّل به، وقد فسَّر البغداديُّ (السواكب) بـ(الـمُنصَبَّة)، وأكّد ورود (سَكَبَ) لازمًا ومتعدّيًا[3]. واستجاد الآمِديُّ هذا البيت لفظًا ومعنًىٰ ونظمًا، وردّ استنكار بعضهم: كيف يكون من السَّواكِبِ ما هو مَصُون؟! بقوله: «وإنّما أراد أبو تمام: أُذِيلت مَصُونات الدموع التي هي الآن سواكب، ولفظه يحتمل ما أراده»[4]. وبهذا يتبيّن أن المعترِض الأوَّل ليس الآمِديَّ علىٰ ما ظنَّ ابنُ المستوفي، لأنّ الآمِديّ صرّح بجودة البيت كما أسلفت، ويظهر أيضًا أنَّ ناقلَ استنكارِ المعترِضِ الثاني والمجيبَ عنه هو الآمِديُّ لا الصّوليُّ علىٰ ما ذهب إليه البغداديّ.

٣ً – فَعَلٌ: نحو قول أبي تمام يصف مُزْنًا: [السريع]

قَــدْ سَــلَبَتْهُ الجَنُــوبُ وَالــدِّينُ وَالدُّنْــ ـــيَا وَصَـــافِي الحَيَـــاةِ فِي سَـــلَبِهْ[5]

ذكر ابن المستوفي أن قوله (في سَلَبَه) بمعنىٰ (في مَسلوبه)، وأفاد ابن منظور أنَّ (السَّلَب) (فَعَلٌ) بمعنىٰ (مَفْعُولٍ)[6].

---

(١) شرح التبريزي ١/ ١٩٨، وانظر شرح الأعلم ١/ ٣٧٠، والنِّظَام ٢/ ٣١٦، والخزانة ١/ ٣٥٢. وفيها: (أَرْبُع): منازل، (مَلاعِب): أماكن اللعب. (أُذِيلَت): أُهِينَتْ.

(٢) انظر مادة (سكب) في الصحاح واللسان والمصباح المنير.

(٣) انظر شرح الكافية ١/ ٢٣٦، والخزانة ١/ ٣٥٢.

(٤) الموازنة ١/ ٤٥١.

(٥) شرح التبريزي ١/ ٢٦٨، وانظر النِّظَام ٣/ ١٢٠، وانظر أمثلة أخرىٰ في شرح التبريزي ١/ ٤٦ (ب١٣)، ٢٥٨ (ب٥٤).

(٦) انظر اللسان (سلب).

٤ً – **فِعَلٌ**: كقول أبي تمام في مدح خالد بن يزيد الشَّيْبَانيّ: [الكامل]

مِـــنْ كُـــلِّ فَـــرْجٍ لِلْعَـــدُوِّ كَأَنَّـــهُ فَـــرْجٌ حِمًـــى إِلَّا مِـــنَ الأَكْفَـــاءِ[١]

يريد (كأنّه فَرْجٌ مَحْمِيٌّ)؛ أي مَصُونٌ، قال الجوهريُّ: «هذا شيء حِمًى علىٰ (فِعَل)، أي محظور لا يُقْرَب»[٢].

٥ً – **فَعُولٌ**: نحو قول أبي تمام يصف جواريَ في مقدّمة قصيدة في مدح أبي المغيث موسى بن إبراهيم الرَّافِقيّ: [مجزوء البسيط]

كَالرَّشَـــأِ العَـــوْهَجِ اطَّبَـــاهُ رَوْعٌ إِلَىٰ مُغْـــزِلٍ رَغُـــوثِ[٣]

قوله (رَغُوث) من الأضداد، يُقال للولد الذي يُلِحُّ علىٰ أمّه في الرَّضاع (رَغُوث)، فالولدُ (رَغُوثٌ) بمعنىٰ اسم الفاعل، والأمُّ (رَغُوث)؛ أي مَرْغُوثة، بمعنىٰ اسم المفعول، والمعنىٰ الثاني هو المراد في بيت أبي تمام. قال أبو بكر ابن الأنباريّ: «يُقال: (رَغُوث) للتي يَرْغَثُهَا ولدُها، فيكون للمفعول، ويُقال: رَغُوث للولد الذي يَرْغَثُها، فيكون للفاعل»[٤].

٦ً – **فِعْلٌ**: كقول أبي تمام في قصيدة يفخر فيها بنفسه وبقومه عن انصرافه من مِصْر: [الطويل]

فَطَحْطَحْـتُ سَـدًّا سَـدَّ يـاجُوجَ دُونَـهُ مِـنَ الهَـمِّ لَـمْ يُفْـرَغْ عَـلَىٰ زُبْـرِهِ قِطْـرُ[٥]

قال التبريزي: «... و(القِطْرُ): النُّحَاس... وإنّما اشتقاقه من قَطَر يَقْطُرُ، كأنه من قولهم: قَطَرْتُهُ فهو قِطْرٌ، كما يُقال: (ذَبَحْتُ)، والمفعول (ذِبْحٌ) و(طَحَنْتُ) والمفعول (طِحْنٌ)».

٧ً – **المصدر**: ورد المصدر بمعنىٰ اسم المفعول في أبيات[٦] من شعر أبي تمام، منها قوله في مدح خالد بن يزيد الشَّيْبَانيّ ومساعي قومه الكريمة: [الكامل]

---

(١) شرح التبريزي ١/ ١٥، وانظر بدر التمام ١/ ٤٣، وهمزيات أبي تمام ١٥.

(٢) الصحاح (حمىٰ)، وانظر المادة نفسها في اللسان والتاج.

(٣) شرح التبريزي ١/ ٣٢٤، وانظر شرح الصولي ١/ ٣٥٦، وفيه: (الرَّشأ): ولد الظبية. (العَوْهَج): الطويل العنق. (اطَّبَاه): دعاه (رَوْعٌ): فزَع. (إلىٰ مُغْزِل): إلىٰ غزالة معها ولدها. (رغُوث): مرضع.

(٤) الأضداد ٣٥٧، وانظر النِّظَام ٥/ ١٠٩، ومادة (رغث) في الصحاح واللسان والتاج.

(٥) شرح التبريزي ٤/ ٥٦٩. وفيه: «(طَحْطَحْتُ): أي كَسَرْتُ وفَرَّقْتُ».

(٦) انظر المصدر السابق ١/ ٧٥ (ب١)، ١٩٠ (ب٣٥)، ٣٧٧ (ب٣٤)، ٤٢١ (ب٤٦)، ٢/ ٢٢٣ (ب١)، ٣/ ٢٢٨ (ب٣٨)، وانظر همزيات أبي تمام ٣٥ (ب١٤).

هِـــيَ جَـــوْهَرٌ نَثْـــرٌ فَـــإِنْ أَلَّفْتَـــهُ بِالشِّـــعْرِ صَـــارَ قَلَائِـــدًا وَعُقُـــودَا[1]

يريد (هي جوهر منثور)، يؤيده قول الأعلم في شرح البيت: «قال: المساعي قبل تقييدها بالوصف كالجوهر المنثور، فإن قُيِّدت بالشعر كانت عقودًا منظومة فتُتَقلَّد». والوصف بالمصدر – وهو اسم جامد – شائع كثير مع أنّه سماعي علىٰ ما ذكر الرَّضِيّ، وأضاف: «والأغلب أن يكون بمعنىٰ (الفاعل) نحو (رجلٌ صَوْمٌ وَعَدْلٌ)، وقد يكون بمعنىٰ (المفعول)، نحو: (رَجُلٌ رِضًى)؛ أي مَرْضِيٌّ...»[2]. ومنه كذلك قول أبي تمام ينفي عن نفسه تهمةً اتّهمه بها حُسَّاده لإفساد علاقته بممدوحه أحمد بن أبي دُوَاد الإياديّ: [الوافر]

وَلَيْسَـــتْ رَغْـــوَتِي مِـــنْ فَـــوْقِ مَـــذْقٍ وَلَا جَمْـــرِي كَمِـــينٌ فِي الرَّمَـــادِ[3]

«(المَذْق): مصدر مَذَقْتُ اللَّبَنَ، إذا مَزَجْتَه بالماء، وأراد بالمَذْقِ: المَذِيق، أي ليست رغوتي من فوق لبن ممذوقٍ، فأقام المصدر مُقام المفعول» قاله ابن المستوفي.

ب – الصِّيَغ المحمولة علىٰ معنىٰ اسم الفاعل:

١ً – **فَعِيلٌ**: هذه الصيغة من صِيَغِ مبالغة اسم الفاعل، وتكون بمعنىٰ اسم الفاعل مع زيادة في المعنىٰ، والأصل في (فَعِيل) أنّها بمعنىٰ (فَاعِل)؛ لكونها أكثرَ من (فَعِيل) بمعنىٰ (مَفْعُول)؛ ولأنَّ الفاعل مقدَّم علىٰ المفعول[4]. وقد وردت (فَعيلٌ) بهذا المعنىٰ في أبيات[5] من شعر أبي تمام، منها قوله في هَروب بَابَك الخُرَّمِيّ من المعركة: [الكامل]

خَـــلِّ الأَحِبَّـــةَ سَالِـــمًا لَا نَاسِـــيًا عُـــذْرُ النَّسِـــيِّ خِـــلَافُ عُـــذْرِ السَّـــالِي[6]

قال التبريزي: «(النَّسِيُّ) هٰهنا في معنىٰ (النَّاسي)، و(فَعِيلٌ) يجيء كثيرًا في معنىٰ (فَاعِلٍ)، إلا أنّه أشدُّ مبالغة، يُقال: عَالِمٌ وعَليم، وحَازِمٌ وَحَزِيم»، ومثله قول أبي تمام في مدح إسحاق بن إبراهيم: [الوافر]

---

(١) شرح التبريزي ١/ ٤٢١، وانظر شرح الأعلم ٢/ ٢٧.

(٢) شرح الكافية ٢/ ٢٩٥.

(٣) شرح التبريزي ١/ ٣٧٧، وانظر شرح الأعلم ١/ ٤٥٩، والنِّظَام ٥/ ٣١٠.

(٤) انظر شرح الشافية ٢/ ٤٨.

(٥) انظر شرح التبريزي ١/ ١٦٠ (ب١٢)، ١٦٤ (ب٢٨)، ٣٤٣ (ب٢)، ٢/ ٣٨ (ب٢٦)، ٢٧٩ ٠ب١٦)، ٣/ ١٤٣ (ب٦٨)، ٤/ ١٠٢ (ب٩)، ٥٠٣ (ب١٨).

(٦) المصدر السابق ٣/ ١٤٣.

أَعِـرْ شِـعْرِي الإِصَـاخَةَ مِنْـكَ يَرْجِـعْ طَـوَالَ الـدَّهْرِ بَارِحُـهُ سَـنِيحَا[1]

يريد (سانحًا)، وذُكِرَ أن (السَّنِيح) و(السَّانِحَ) واحدٌ[2].

ويندرج تحت هذا المطلب صيغة (فَعِيل) بمعنىٰ (مُفَاعِل)؛ لأنَّ (مُفَاعِل) اسم فاعل من (فَاعَلَ)، وهذا كثير في كلام العرب[3]. ومنه قولُ أبي تمام في مدح أحمد بن المعتصم بالله: [الكامل]

فَـرْعٌ نَـمَا مِـنْ هَاشِـمٍ فِـي تُرْبَـةٍ كَـانَ الكَفِـيءَ لَـهَا مِـنَ الأَغْـرَاسِ[4]

يريد (كان الـمُكَافِئَ). قال ابن دُريد: «وفلانٌ كَفِيٌّ لفُلان، إذا كان مُكَافِئًا له»[5]، وزاده التبريزي بيانًا، فقال: «يُقال كافأته فهو كَفِيءٌ لي، كما يُقال: جالستُه فهو جليس لي، وإذا كانت الـمُفَاعَلة من اثنين جاء كلُّ واحد منهما علىٰ (فَعِيل)، فقعيدُك الذي يُقاعِدُك، وأنتَ أيضًا قعيده، وكذلك الـمُنادِمان... ومثله كثير». ويُقَوّي كثرتَه ورودُه مكرّرًا في بيتين متتاليين لأبي تمام أربع مرّات، ورد ذلك في قوله يرثي خالد بن يزيد الشَّيْبَانيّ: [المتقارب]

نَعَـاءِ نَعَـاءِ شَـقِيقَ النَّـدَىٰ إِلَيْـهِ نَعِيًّـا قَلِيـلَ الـجَدَاءِ

وَكَانَـا جَمِيعًـا شَـرِيكَيْ عِنَـانٍ رَضِـيعَيْ لِبَـانٍ خَلِيلَـيْ صَـفَاءِ[6]

ذهب أبو العلاء علىٰ ما نقل عنه التبريزي وابن المستوفي إلىٰ أنّ (شقيق): (فعيل) بمعنىٰ (مُفَاعِل)؛ أي (مُشَاقّ)، مثل جَلِيسٍ ومُجَالِسٍ. وقال التبريزي: «و(الشَّـريكانِ)، و(الرَّضِيعانِ)، و(الخَليلان) في معنىٰ (الـمُشارِكَيْنِ)، و(الـمُرَاضِعَيْنِ)، و(الـمُخَالَّيْنِ)».

---

(١) المصدر السابق ١/ ٣٤٣. (السَّانِحُ): ما يأتي عن اليمين من ظَبْي أو طائر أو غير ذلك، و(البَارِحُ): ما يأتي عن اليَسَار. وكثيرٌ من العربِ يتفاءلُ بالسانحِ ويتشاءَم بالبارح. انظر اللسان (سنح).

(٢) انظر مادة (سنح) في اللسان والتاج. وانظر بدر التمام ١/ ١٨٣.

(٣) انظر شرح التبريزي ٦/ ٤٦٥، والبحر المحيط ٦/ ٤٦٥.

(٤) شرح التبريزي ٢/ ٢٤٨. وانظر مثله في ١/ ١٦٤ (ب١٢٨)، ٣/ ١٢٣ (ب٣١)، ٢٧٢ (ب١).

(٥) جمهرة اللغة ٣/ ١٥٩.

(٦) شرح التبريزي ٤/ ٩-١٠، وانظر النِّظَام ١/ ٢٥٦، وهمزيات أبي تمام ٤٠-٤٢، وفيها: (نَعَاءِ): اسم فعل أمر بمعنىٰ (انْعَ)؛ أي: أَظْهِرْ خبر موته. (الجَدَاء): الغَنَاء والنفع. (شِـرْكَةُ العِنان): الشّـراكة في شـيء دون شـيء. (رَضِيعَيْ لِبان)، أي شَرِبا من ثَدْي واحد.

٢ً – **مَفْعُولٌ**: وقد ورد مثله في التنزيل كما مرَّ، وكما سيأتي، وخُرِّج عليه في أحدِ الأوجهِ قولُ أبي تمام في مدح الحسنِ بن وهبٍ: [الكامل]

قَدْ أَثْقَبَ الحَسَنُ بنُ وَهْبٍ فِي النَّدَىٰ ... نَارًا جَلَتْ إِنْسَانَ عَيْنِ المُجْتَلِي

مَأْدُومَةً لِلْمُجْتَدِي مَوْسُومَةً ... لِلْمُهْتَدِي مَظْلُومَةً لِلْمُصْطَلِي[1]

نقل محقِّق شرح الصولي عن مخطوطة النِّظَام أنَّ ابن المستوفي قال: «... ويجوز أن يكون (مأدومة) بمعنىٰ (آدِمةً)؛ أي تَأْدِمُ المُجْتدي بما يَلْقَىٰ عَلَيْها من أُدْم[2]، وقد جاء (مَفْعُولٌ) بمعنىٰ (فَاعِلٍ)، قالوا في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ وَعْدُهُۥ مَأْتِيًّا﴾ [مريم: ٦١]، أي آتيًا، كما قالوا: ﴿حِجَابًا مَّسْتُورًا﴾ [الإسراء: ٤٥]، أي ساترًا[3]، والوجه الأول أولىٰ للازدواج لفظًا ومعنىٰ»، والوجه الأول الذي رجّحه وأشار إليه هو قوله: «لما كثرت مصاحَبةُ ناره لِمَا يُؤْدَم وطالت ملابَسَتها سمّاها باسم ما هو من سببها علىٰ الاتّساع»، وفي البيت أوجه أخرىٰ ذَكَرَتْهَا مصادرُ تخريج البيت.

ويُحْتَمَلُ أن يكون من هذا الباب قولُ أبي تمام في مطلع قصيدة مدح بها أبا سعيد الثَّغْرِيّ: [الخفيف]

مَا عَهِدْنَا كَذَا نَحِيبَ المَشُوقِ ... كَيْفَ وَالدَّمْعُ آيَةُ المَعْشُوقِ؟![4]

الظاهر أنَّه يريد (بالمعشوق) العاشق، وهو المفهوم من أقوال بعض الشرَّاح، قال ابن المستوفي: «قال الآمِديّ: ... وإنّما كان ينبغي أن يقول: (والدَّمعُ آيةُ العاشقِ)، أي علامتُه، وأراد أبو تمام أن الدمع علامة للمعشوق في عاشقه، يَعْرِفُه بها إذا بكىٰ، والأوّل هو الوجه الأجود والأعم؛ لأن الدمع علامةٌ في العاشق للمعشوقِ وغيرِ المعشوق»، ويؤيد أنَّ أبا تمام أقام (اسم المفعول) مقام (اسم الفاعل) شرحُ الخَارْزَنْجِيّ الذي نقله ابن المستوفي، ويؤيّده أيضًا ما ذكره الأخيرُ من أنه وجد في نسخة مضروبًا علىٰ قوله (المعشوق) وكُتب أعلاه (العَشِيق)، كأنه يريد (فَعِيلًا) بمعنىٰ (فَاعِلٍ)، وأنه وجد في نسخة مكتوبًا تحت (المعشوق)، أي (العِشْق)، كأنّه جعل (المعشوق) مصدرًا كالمردود

---

(١) شرح التبريزي ٣/ ٣٤، وانظر شرح الصولي ٢/ ٢٤٩ وشرح الأعلم ٢/ ٣٩٨، وفي الأخير: (أَثْقَبَ): أضاء. (إنسان العين). ناظرها. (المُجْتَلي): الناظر.

(٢) «(الأُدْمُ) بالضم: ما يؤكل بالخبز، أيَّ شيءٍ كان» اللسان (أدم).

(٣) انظر توجيه الآيتين في كشف المشكلات ٢/ ٧١٨، ٧٩٦، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٨٢٣، ٨٧٧.

(٤) شرح التبريزي ٢/ ٤٣٠، وانظر الموازنة ١/ ٤٦٧، ٥٤٥، وشرح الأعلم ٢/ ١٩٢، والنِّظَام ١١/ ٣٥٤.

والمخلوق والمعقول. ويؤيّد الوجه الثاني الذي ذكره الآمِديّ قولُ الأعلم: «يقول: آيةُ المعشوق الشوق، وعلامتُه عند المعشوق أن يبكيَ العاشق»، وعدَّ الآمِديّ هذا البيت من رديء ابتداءات أبي تمام، ولا دليل له علىٰ رداءته.

ويحتمله أيضًا بيتٌ مُشْكِلٌ لأبي تمام، هو قوله في مطلع مقطوعة غزلية: [البسيط]

صَبَرْتُ عَنْكَ بِصَبْرٍ غَيْرِ مَغْلُوبِ وَدَمْعِ عَيْنٍ عَلَىٰ الخَدَّيْنِ مَسْكُوبِ[1]

قال ابن المستوفي: «رواية أبي العلاء وصاحبه أبي زكريا [التبريزي]: (بِصَبْرٍ غَيْرِ مَغْلوب)، ولم يتعرّضا لبيانه، وكذا هو في نسخة أخرىٰ، وهو علىٰ [هذه] الرواية يُضاد نصفُ البيتِ الأوّلِ النصفَ الثاني؛ لأنّ مَنْ صَبْرُه غيرُ مغلوب لا يكون له دمعٌ مَسْكُوب، وتكونُ حاله الحالَ التي ذكرها فيما بعدُ. وفي نسخة أخرىٰ (بِصَبْرٍ عَنْكَ مغلوبِ). وهو يلائم [نِصْفَه] الآخَرَ ولا ينافيه، ويَحْسُنُ معه ما وصفه بعد ذلك».

نقلتُ نصَّ ابن المستوفي علىٰ طوله لحلّ الإشكال الذي نبَّه عليه ولم يوجِّهه؛ إنَّما لَجَأَ إلىٰ الرواية الثانية: (صَبَرْتُ عَنْكَ بِصَبْر عَنْكَ مَغْلَوبِ) علىٰ ضعفها: بدليل تكرار (عَنكَ) ولأني لم أجد مَنْ روىٰ بها، وقد يكون حَلُّ إشكالِ الرواية الأولىٰ الذي تركه أبو العلاء والتبريزي وابن المستوفي أن تُحْمَل صيغة اسم المَفْعُول في قوله (مَغْلوب) علىٰ صيغة اسم الفاعل (غالب)، أي (بصبر غَيْر غالبٍ) وحينئذٍ يلائمُ معنىٰ صدرِ البيت معنىٰ عَجُزِهِ وينتفي التناقض، ولعلَّ أبا تمّامٍ استساغ هذا الإبدال بين الصيغتين لإقامة التّصريع في المطلع.

٣ً – **فَعْولٌ**: نحو قول أبي تمام في مدح أبي المغيث موسىٰ بن إبراهيم: [الكامل]

أَسْقِ الرَّعِيَّةَ مِنْ بَشَاشَتِكَ الَّتِي لَوْ أَنَّهَا مَاءٌ لَكَانَ مَسُوسَا[2]

الماء (المَسُوس) هو الذي يَمَسُّ الغُلَّة فيَشْفِيها ويقطعُها، فهو علىٰ ذلك (فَعُول) بمعنىٰ (فَاعِل)[3].

---

(١) شرح التبريزي ٤/ ١٥٧، وانظر النِّظَام ٣/ ١٨٥، وشرح عطيّة ٤٣١، وشرح الخيّاط ٤٣٢، وشرح إيليا الحاوي ٧١٨.

(٢) شرح التبريزي ٢/ ٢٧١. وانظر مثله في زياداته ٤/ ٦٣٥ (ب٢).

(٣) انظر مادة (مسس) في اللسان والتاج. وانظر بدر التمام ١/ ٤٠٦.

٤ً – **المصدر**: استعمل أبو تمام المصدرَ بمعنىٰ اسم الفاعل في أبيات من شعره[(١)]، صرّح الشرَّاح في بعضها بذلك، منها قوله في مطلع قصيدة مدح بها عَيّاش بن لَهِيعَة الحَضْرَمِيّ: [الطويل]

تَقِي جَمَحَاتِي لَسْتُ طَوْعَ مُؤَنِّبِي ... وَلَيْسَ جَنِيبِي إِنْ عَذَلْتِ بِمُصْحِبِي[(٢)]

«قوله: (لستُ طوعَ مُؤَنِّبي)؛ أي لستُ مُطِيعَه، فجعَلَ مصدرَ (طاعَ يَطُوعُ) قائمًا مقام اسم الفاعل، كما يُقال رجلٌ زَوْرٌ؛ أي زَائِر». قاله التبريزي.

ومن ذلك قول أبي تمام في مقدّمة قصيدة مدح بها إسحاق بن إبراهيم بن مُصعب: [البسيط]

وَكُنْتُ أَعْلَمُ عِلْمًا لَا كِفَاءَ لَهُ ... أَنْ لَيْسَ كُلُّ قِطَارٍ يُنْبِتُ العُشُبَا[(٣)]

قوله (كِفاء) مصدر بمعنىٰ اسم الفاعل (مُكَافِئ)، يؤيّده قول الزمخشري: «... ولا كِفاء له: وهو مصدر بمعنىٰ (المكافأة)، وُضِعَ مَوضِع المكافِئ. قال حَسّان: [الوافر]

.... وَرُوحُ القُدْسِ لَيْسَ لَهُ كِفَاءُ[(٤)]

أي مُكَافِئٌ مُقَاوِمٌ»[(٥)].

ومنه الوصف بالمصدر بمعنىٰ اسم الفَاعِل، كقول أبي تمام في مدح خالد بن يزيد الشَّيْبَانيّ: [المنسرح]

يَعْلَمُ أَنْ لَيْسَ للعُلَىٰ لَقَمٌ ... قَصْدٌ لِمَنْ لَمْ يَطَأْ عَلَىٰ قِصَدِهْ[(٦)]

قوله (قَصْد) مصدر بمعنىٰ (قَاصِد). و(اللَّقَم): الطريق الواضح؛ أي طريق واضح قاصد للعُلَىٰ مُوصِلٌ إليها. وذكر الرَّضِيّ أنَّ الوصف بالمصدر شائع كثير، وأنَّ الأغلب فيه أن يكون بمعنىٰ (الفاعل) نحو: (رَجُلٌ صَوْمٌ وعَدْلٌ). وقال ابن يعيش: «ويجوز أن يكونوا وضَعُوا المصدر مَوْضِع

---

(١) انظر شرح التبريزي ١/ ١٣٠ (ب٦)، ١٥٢ (ب٢١)، ٢٣٦ (ب٩)، ٢٥٨ (ب٥٤)، ٤٣٦ (ب٣٣)، ٢/ ١١١ (ب٨)، ٢٣١ (ب٢٦)، ٤٥٠ (ب١٩)، ٣/ ١٤٦ (ب٩)، ٢٢٥ (ب١٤)، ٤/ ٢٦٥ (ب٤)، ٣٥٠ (ب١).

(٢) المصدر السابق ١/ ١٤٦، وانظر شرح الأعلم ٢/ ٣٦٣، وفيه: (تَقِي): اتَّقي. (جَمَحَاتي): صَولاتي. (المؤنِّب): اللائم. (الجَنيب): المَقُود، يريد القَلْب، (المُصْحِب): التابع.

(٣) شرح التبريزي ١/ ٢٣٦. وانظر شرح الخياط ٢٢، وجاء في المصدر الأوّل أنّ (القِطَار) جمع (قَطْر) بمعنىٰ المَطَر.

(٤) صدره (وَجِبْرِيلٌ أَمِينُ اللهِ فِينَا). والبيت في ديوانه ١/ ١٨، والفائق ٣/ ٢٦٨، واللسان (كفأ، جبر)، والخزانة ١/ ٤١٦، ٩/ ٢٣٢.

(٥) أساس لبلاغة ٢/ ٣١٢.

(٦) شرح التبريزي ١/ ٤٣٦، وانظر شرح الأعلم ٢/ ٣٤، وفي الأخيرُ أنَّ قوله: (علىٰ قِصَدِه) يعني علىٰ قِصَدِ الرِّمَاحِ، أي كِسَرِها.

اسم الفاعل اتِّساعًا، فَعَدْلٌ بمعنىٰ عَادِلٍ... كما وضعوا اسم الفاعل موضعَ المصدر في قولهم: قُمْ قائمًا؛ أي قِيامًا، واقْعُدْ قَاعِدًا؛ أي قُعُودًا»[1].

جـ – صِيَغٌ متفرِّقة محمولة علىٰ مَعاني صِيَغٍ أخرىٰ:

١ً – فُعَالٌ بمعنىٰ فَعِيلٍ: قال أبو تمام في مدح أحمد بن أبي دُوَاد: [الخفيف]

حَلَّ فِي البَيْتِ مِنْ إِيَادٍ إذا عُدَّ (م) تْ وَفِي المَنْصِبِ الطُّوَالِ العُرَاضِ[2]

ذهب التبريزي إلىٰ أنّ قوله (الطُّوَال العُرَاض) بمعنىٰ (الطَّويل العَرِيض)، وأنَّ صيغة (فَعِيل)، وصيغة (فُعَال) تتعاقبان، وذكر ابن جِنِّي أنَّ صيغة (فُعَال) أبلغُ من (فَعِيل)[3].

٢ً – مُفْعِلٌ بمعنىٰ مُسْتَفْعِلٍ: نحو قول أبي تمام مادحًا بَنِي عبد الكريم الطائيينَ: [الوافر]

قُرُومٌ لِلْمُجِيرِ بِهِمْ أُسُودٌ نَكَالٌ لِلْأُسُودِ وَلِلْقُرُومِ[4]

نَقَلَ التبريزي أن قوله (للمُجير بهم) من باب وضع (مُفْعِل) موضع (مُسْتَفْعِل)، كأنه أراد (للمُسْتَجِيرِ بهم)، وأُوِّل جوازُه حَمْلًا علىٰ مجيء (مُسْتَفْعِل) بمعنىٰ (مُفْعِل)، نحو (اسْتَجَابَ وأَجَابَ)، وبذلك فسّره الأعلم في شرح البيت، فقال: «قال: هم سادة كالقُروم من الإبل، وهي الفُحُول، وهم شجعان كالأسود يَحْمُون من استجارَ بهم...»، وخُرِّجت علىٰ هذا آيات قرآنية، منها قوله تعالىٰ: ﴿وَيَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [الشورىٰ: ٢٦]، قال أبو حيان: «قال الزَّجّاج: (الذين): مفعولٌ، و(اسْتَجَابَ) و(أَجَابَ) بمعنًى واحد، فالمعنىٰ: ويُجيب الله الذين آمنوا؛ أي للذين...»[5]، وسبقه إلىٰ ذلك الفرَّاء. ويُفْهَم من كلام السَّمين الحلبيّ أن (اسْتَفْعَلَ) و(أَفْعَلَ) يتعاقبان، وظاهر كلامه أنه مقصور علىٰ السماع، ومَثَّلَ علىٰ ذلك بألفاظ منها: أَقَرَّ واسْتَقَرَّ، وأَبَلَّ المريضُ واسْتَبَلَّ، وأَحْصَدَ الزرعُ واسْتَحْصَدَ، واسْتَثَارَ الشَّيْءَ، وأَثَارَهُ، واسْتَعْجَلَهُ وَأَعْجَلَهُ، واسْتَجَابَهُ وأَجَابه، ولم يذكر فيها (اسْتَجَارَ

---

(١) شرح المفصّل ٣/ ٥٠، وانظر شرح الكافية ٢/ ٢٩٥.

(٢) شرح التبريزي ٢/ ٣١٣.

(٣) انظر الخصائص ٣/ ٤٦.

(٤) شرح التبريزي ٣/ ١٦٣، وانظر شرح الأعلم ١/ ٥٣٣.

(٥) البحر المحيط ٧/ ٤٩٥.

وأَجَارَ)[1]. ويبدو أن أبا تمام كان يستسيغ استعمال (أَفْعَلَ) بمعنىٰ (اسْتَفْعَلَ) كما سيأتي بيانه قريبًا. ونَقَل التبريزي عن شيخه أبي العلاء تأويلَيْنِ بَعيدَيْنِ: أحدهما أن الـمُجير من أصحابهم أو ضيوفهم أو جِيرانهم إذا أجارَ غَيْرَهُ أَعَزَّهُ بِعِزّ هؤلاء، وثانيهما أنَّ (الباء) بمعنىٰ (مِنْ)، فتكون (بهم) بمعنىٰ (منهم) كما يُقال: لي بك مَعْقِلٌ حَصِين، أي لي منك.

٣ً – أَفْعَلُ بمَعْنَىٰ فُعْلَةٍ (المصدر): نحو قول أبي تمام متغزِّلًا: [البسيط]

قَدْ صَنَّفَ الـحُسْنُ فِـي خَـدَّيْكَ جَوْهَرَهُ وَفِيــهِ قَــدْ خَلَّــفَ التُّفَّــاحُ أَحْمَــرَهُ[2]

يريد (حُمْرَتَه)، أي كأنَّ التفَّاح تركَ حُمْرَتَهُ فيه، فوضع الوصف موضع المصدر.

٤ً – فَعْلَاء بمعنىٰ فُعْلَىٰ: نَقَلَ التبريزي وابن المستوفي عن أبي العلاء أن (العَلْيَاء) في قول أبي تمام في مقدّمة قصيدة مدح بها أبا العبّاس عبدَ الله بنَ طاهر: [الطويل]

عَــلَىٰ كُــلِّ رُوَّادِ الــمِلَاطِ تَهَــدَّمَتْ عَرِيكَتُــهُ العَلْيَــاءُ وانْضَــمَّ حَالِبُــهْ[3]

كالمستعارة، وأنَّ الموضعَ مَوْضِعُ (العُلْيا) المقصورةِ لا الممدودةِ، وحُجّتُه أنّك لو قلت: تَهَدَّمَ سَنَامُه لقلت: (الأَعْلَىٰ)، و(الفُعْلَىٰ) أنثىٰ (الأَفْعَل)، وتَبِعَهُ في ذلك آخرون[4]، وتعقّبه محمود مصطفىٰ محقق (هبة الأيّام)، وذكر أنَّ استعمال أبي تمام للعَلياء في البيت صحيح؛ «لأنّ (العَلْيَاء): كلُّ شيء عال، ومنه سُمّيت السماء (العَلْياء)»، والمصادر تؤيّد تصويبَه، قال ابن وَلَّاد: «وممَّا يُمَدُّ ويُقْصَر ومعناه واحد (العُليا) مقصورة... يُقال: هو في عُلْيَا مَعَدٍّ، مقصورة، فإذا فتحتَ أوَّلها مددتَ فَقُلتَ: في عَلْيَاءِ مَعَدٍّ»[5].

٥ً – ويجوز أن يُلْحَقَ بهذا المطلب حملُ الوصف باسم جنس جامد غيرِ المصدر علىٰ معنىٰ اسم مشتق مناسب، نحو تأويلهم أو حَمْلِهم لفظةَ (أَسَد) في قولهم: (مررتُ برَجُلٍ أَسدٍ) علىٰ معنىٰ

---

(١) انظر معاني القرآن ٣/ ٢٤، والدر المصون ٢/ ٢٩١.

(٢) شرح التبريزي ٤/ ٢٠٨.

(٣) شرح التبريزي ١/ ٢٢٢، وانظر شرح الأعلم ١/ ١٩١، والنِّظَام ٣/ ٥١، وهبة الأيّام ١٢٨ (الحاشية ٣)، وفي شرح الأعلم: (الرُّوَّاد): المضطرب. (الـمِلَاط): عَضُد البعير. (العَرِيكة): السَّنام. (الـحَالِب): عِرْق في السُّرَّة إذا هَزُل البعيرُ انضمَّ وانقبض. وانظر بيتًا آخر مثله في شرح التبريزي ١/ ١١٥.

(٤) انظر بدر التمام ١/ ١٢٦، وشرح الدكتور محيي الدين صبحي ١/ ١٥٤، وشعر أبي تمام: دراسة نحوية ٩٧.

(٥) المقصور والممدود ١٨٤. وانظر المصباح المنير (علا)، وفيه: «...فيقال: شَفَةٌ عُلْيا وعَلْيَاء».

(جريء) أو (شجاع) أو (شديد)، وكثير من النحويين يحمل ذلك علىٰ حذف المضاف، والتقدير (مثل الأسد)[1]، وعلىٰ التأويل الأول حُمِلَ قول أبي تمام يمدح أبا سعيد محمد بن يوسف الثَّغْرِيّ ويُعرِّض بغيره: [الكامل]

وَإِذَا خَلَائِقُهُمْ نَبَتْ أَوْ أَجْدَبَتْ ... أَنْشَأْتَ تَمْهَدُ لِي خَلَائِقَ رِيفَا[2]

قوله (رِيفا) اسم جامد بمعنىٰ: ما قَرُب من الماء، ذكره ابن المستوفي وأجاز أن يكون صفة لقوله (خَلائق) علىٰ المعنىٰ، والتقدير (خلائق خِصْبَة أو مُخْصِبَة). وهذا ظاهر ما ذهب إليه الأعلم، ويجوز حمله علىٰ حذف المضاف، أي (خلائق مثل الريف)، وكِلَا الوجهين حسنٌ مقبول، ومؤدّاهما من حيث المعنىٰ شبهُ تامّ.

لكنّ سيبويهِ وكثيرًا من النُّحاةِ استضعفوا الوجه الأوّل؛ أي الوصفَ بالجنس وحَمْلَ نحوِ (الأسد) في المثال الأول علىٰ الوصفيّة؛ لأن (الأسد) اسم جنس جوهر، ولا يوصف بالجواهر عند جمهور النحاة، إنّما طريق الوصف التّحْلية بالفعل؛ أي المشتق، مثل: آكِلٍ، شَارِبٍ، ونحوهما. وذكر الرَّضِيّ أنَّ ابن الحاجب لم يشترط الاشتقاق في الوصف وإنْ كان الوصف بالاشتقاق أكثر[3].

ولعلَّ بعضهم تأثّر بالمذهب الأوّل فأنكر علىٰ أبي تمام قوله في مطلع قصيدة في باب الهجاء: [الكامل]

بَسَطَتْ إِلَيَّ بَنَانَةً أُسْرُوعَا ... تَصِفُ الفِرَاقَ وَمُقْلَةً يَنْبُوعَا[4]

وذكر ذلك المُنكِر أنه لا يجوز الوصف بـ(أُسْروع) و(يَنْبُوع)؛ لأنهما اسمان جامدان لا صفتان، وتصدّىٰ له المرزوقي – فيما نقله عنه ابن المستوفي – فقال: «ليس فيما ذَكَر مُنْكَرٌ؛ لأنَّ (الأُسْرُوع) و(اليَنْبُوع) قد يجوز أن يكونا بَدَلَيْن[5] من الأوّل لا صِفَتَيْنِ له، ولأن أسماء الأجناس قد تُوصِف بِها إذا ضُمِّنت معاني الأفعال. علىٰ هذا قولهم: (هذا خاتَمٌ حَدِيدٌ)، و(ثَوبٌ خَزٌّ) وما أشبه...»، ولم يشأ

---

(١) انظر الكتاب ١/ ٤٣٤، والمقتضب ٣/ ٢٥٩-٢٦٠، ٣٤١-٣٤٢، والمفصّل ١١٤، وشرحه ٣/ ٤٩، وشرح الكافية ١/ ٣٢١، ٢/ ٢٨٦، ٢٩٥-٢٩٧، وشرح شذور الذهب ٤٣٢.

(٢) شرح التبريزي ٢/ ٣٨٤، وانظر شرح الأعلم ١/ ٤٢٤، والنِّظَام ١١/ ١٧٢.

(٣) انظر الكتاب ١/ ٤٣٤، ٢/ ٢٨-٢٩، والمفصَّل ١١٤، وشرحه ٣/ ٤٩، وشرح الكافية ٢/ ٢٨٩، ٢٩٦-٢٩٧.

(٤) شرح التبريزي ٤/ ٣٩٠، وانظر النِّظَام ١٠/ ٢٦٣-٢٦٤، و(ينبُوعٌ) فيهما بضمِّ الياء ولم أجده في المعاجم إلا بفتحها، وورد فيهما أنّ (الأُسْرُوعَ) دُودٌ أَحمرُ يكونُ في الرَّمْلِ تُشَبَّهُ بِهِ الأصابعُ المخضوبةُ.

(٥) انظر المقتضب ٣/ ٢٥٩.

المرزوقيُّ تخريجُه علىٰ ما عليه الجمهور، وعلىٰ مذهبهم يكون التقدير (بنانةً مثلَ أُسْرُوعٍ) و(مُقْلَةً مِثْلَ يَنْبُوعٍ).

٢ – حمل صيغة علىٰ معنىٰ صيغة أُخرىٰ في الأَفْعال:

ذهبَ الرَّضيُّ إلىٰ أنَّ الزيادة في الأفعال المزيدة فيها لغير الإلحاق تكون لغرض معنوي، لئلا تكون الزيادة عبثًا، وأن قولهم – مثلًا –: إنَّ (أَقَالَ) بمعنىٰ (قَالَ) تَسَامُحٌ منهم في العبارة، وهو نظير قولهم في بعض حروف المعاني: إنها زائدة، لـمَّا كانت فائدتها محصورة في تقرير المعنىٰ الحاصل وتأكيده. وكذلك الأمر في همزة (أَقَالَ) لا بدَّ فيها من التأكيد والمبالغة[١]. وعلىٰ هذا الرأي يكون حَمْلُ بعض شرَّاح ديوان أبي تمام صِيَغَ بعض أوزان الأفعال المزيدة علىٰ معنىٰ الثلاثي المجرَّد تسامحًا واتساعًا كقول التبريزي في قول أبي تمام يمدح أحمد بن أبي دُوَاد: [الكامل]

قَدْ كَانَ صَوَّحَ نَبْتُ كُلِّ قَرَارَةٍ حَتَّىٰ تَرَوَّحَ فِي ثَرَاكَ فَرَوَّضَا[٢]

قال التبريزي: «يُقال: (تروَّح) النَّبْتُ والشَّجرُ إذا أصابه ندىٰ أو بَرَدَ عليه اللَّيلُ بعد ما يَبِسَ، و(تروَّحَ) و(راحَ) بمعنىٰ واحد»[٣].

وظاهر كلام الرَّضِيّ أن ما قرّره أوّلًا هو مذهب سيبويه، بدليل قوله: «وغير سيبويه لم يفرّق بين (كَسَبَ) و(اكتسبَ)[٤]، ورأي الرَّضِيّ وجيهٌ لكنه مخالف لما نسبه إلىٰ سيبويه الذي صرّح بأن بعض الأفعال المزيدة تجيء بمعنىٰ الثلاثي المجرّد، ولم ينصّ علىٰ إفادتها التأكيد، قال سيبويه: «تَظَلَّمَني؛ أي ظَلَمَني مَالي، فبناه في هذا الموضع علىٰ (تفعَّل)، كما قالوا: جُزْتُهُ وجَاوزْتُه، وهو يريد شيئًا واحدًا، وقِلْتُهُ وأَقَلْتُهُ... كما أنّك تقول (اسْتَعْلَيتهُ) لا تريد إلا معنىٰ (عَلَوْتُهُ)»[٥]، وربّما يكون سيبويه قد صرّح بأن الزيادة في مبنىٰ الكلمة تُفْضِي إلىٰ زيادة في معناها في موضع آخر. ومن الأفعال المزيدة التي حُمِلَتْ علىٰ معنىٰ فعل ثلاثي في شعر أبي تمام، الفعلُ (تَعَرَّفَ) في قوله مادحًا خالد بن يزيد الشَّيْبَانيّ: [الكامل]

---

(١) انظر شرح الشافية ١/ ٨٣، ٩١.

(٢) شرح التبريزي ٢/ ٣٠٥، وانظر شرح الأعلم ٢/ ١٥٥، وفيه: (صَوَّح): يَبِسَ. (رَوَّضَ): صارَ رِيَاضًا.

(٣) انظر مادة (روح) في الصحاح واللسان والتاج.

(٤) شرح الشافية ١/ ١١٠. وانظر الكتاب ٤/ ٧٤.

(٥) الكتاب ٤/ ٧٢. وانظر مع النحاة ٣٠٧ وما بعدها.

وَتَعَرَّفَــتْ عَرَفَــاتُ زَاخِــرَهُ وَلَــمْ يُخْصَــصْ كَــدَاءٌ مِنْــهُ بِالإِكْــدَاءِ[1]

ذهب التبريزي إلىٰ أن (تعرَّفتْ) بمعنىٰ (تحقَّقتْ)، أي (تحقَّقت عرفاتُ زاخره)، لكن ابن المستوفي تعقّبه، فنقل قوله، ثم قال: «وفي نسخة (تعرَّفَتْ)؛ أي عَرَفَتْ، وهو الصحيح، ومثله: تظلَّمني فلان؛ أي ظَلَمني»، وهذا موافق لما قاله سيبويه، ولم يتبيّن لي وجه اعتراضه علىٰ التبريزي، مع أن الفعل (تعرَّفَ) يحتمل المعنىٰ الذي ذكره!!

وقد تأتي صيغة فِعْلٍ مَزيدٍ في شعر أبي تمام بغير المعاني التي ذكرها علماء العربية لتلك الصيغة، فَتُحْمَل علىٰ معنىٰ صيغة فِعْلٍ مزيدٍ آخر اشتهرت بذلك المعنىٰ، نحو مجيء (افْتَعَلَ) بمعنىٰ (تَفَاعَلَ) التي تفيد المشاركة – في قول أبي تمام في الغزل: [المنسرح]

تُــوحِي بِأَسْــرَارِنَا حَوَاجِبُنَــا وَأَعْــيُنٌ بِالوِصَــالِ تَرْتَشِــقُ[2]

يريد (تَتَرَاشَق). قال الزمخشري: «تَرَاشَقُوا بأَلْسِنَتِهم، وتَرَاشَقُوني بأعينهم»[3]، وذكر الرَّضِيّ أن (افْتَعَلَ) تكون (للتَّفَاعُل)، نحو (اعْتَوَرُوا)؛ أي (تَنَاوَبُوا)[4].

وحَمَلَ المرزوقيّ صيغة (أَفْعَلَ) علىٰ معنىٰ (اسْتَفْعَلَ) في قول أبي تمام مادحًا محمَّد بن الهيثم بن شُبَانة: [الطويل]

قَرَانِــي اللُّهَــىٰ والــوُدَّ حَتَّــىٰ كَــأَنَّمَا أَفَــادَ الغِنَــىٰ مِــنْ نَائِلِــي وَفَوَائِــدِي[5]

قال المرزوقي: «و(أفادَ) هنا بمعنىٰ (اسْتَفَادَ)»، ونصَّ كثير من اللغويين علىٰ ذلك، قال الزمخشري: «أَفدتُ منهُ خيرًا واستفدْتُه»[6]. ولعلَّ صيغةَ (أَفْعَلَ) أَنْسَبُ لغرض المدح ومعنىٰ البيت؛ لأنها تدلّ علىٰ أن الممدوحَ كان يُغْدِقُ معروفَه علىٰ الشاعر أبي تمام بلا جهد منه أو سؤال أو إراقة ماء

---

(١) شرح التبريزي ١/ ١١، وانظر شرح الأعلم ٢/ ٤٠٥، النِّظَام ١/ ٢١٣-٢١٤، وفي شرح الأعلم: (زاخره): كثيره. (كَدَاء): جبل بمكة. (الإكْدَاء): الخِسَّة.

(٢) شرح التبريزي ٤/ ٢٤٣. وانظر مثله في ٢/ ١٥٨ (ب٢٣).

(٣) أساس البلاغة ١/ ٣٤٢.

(٤) انظر شرح الشافية ١/ ١٠٩.

(٥) شرح التبريزي ٢/ ٧٣، وانظر شرح مشكلات ديوان أبي تمام ٩٧. (اللُّهَىٰ): العَطَايَا. وانظر بيتًا آخر مثله في شرح الصولي ٢/ ٢٤٣ (ب٤).

(٦) أساس البلاغة ٢/ ٢٢١، وانظر مادة (فيد) في الصحاح واللسان والمصباح المنير والتاج.

الوجه. و أفاد علماء الصرف أن قولك (أخرجتُه) لا دليلَ فيه علىٰ الاجتهاد ومزاولة الإخراج بخلاف (اسْتَخْرَجَ). ونصَّ سيبويه علىٰ مجيء (أَفْعَلَ) و(اسْتَفْعَلَ) بمعنىٰ واحد، فقال: «...واستَخْلَفَ لِأَهلِهِ كما تقول: أَخْلَفَ لِأَهْلِهِ، المعنىٰ واحد»[1]. وعليه يُخَرّج قول أبي تمام يمدح أبا سعيد الثَّغْرِيّ ويذكر وقعتَه بِبَابَكَ الخُرَّمِيّ وأنصارِه: [البسيط]

أَقْبَلْتَهُ فَخْمَةً جَأْوَاءَ لَسْتَ تَرَىٰ ... فِي نَظْمِ فُرْسَانِهَا أَمْتًا وَلَا عِوَجَا[2]

قال التبريزي: «قوله (أَقْبَلْتَهُ)؛ أي استقبلتَه بها، ويُقال: أَقْبَلْتُه هذا؛ أي استقبلتُه به»، ومصادر اللغة تؤيّد التبريزي في تعدّي (أقبل) إلىٰ مفعولين[3]، والتقدير أَقْبَلْتَ بَابَكَ الخُرَّمِيَّ كَتِيبةً فَخْمَةً جأواءَ...؛ أي استقبلتَه بهذه الكتيبة ولم تَسْتَدْبِرْهُ.

وحُمِلَ (اسْتَفْعَلَ) علىٰ معنىٰ (انْفَعَلَ) في قول أبي تمام في مقدّمة قصيدة مدح بها أبا سعيد الثَّغْرِيّ: [الطويل]

وَأَقْرَعُ بِالعُتْبَىٰ حُمَيَّا عِتَابِهَا ... وَقَدْ تَسْتَقِيدُ الرَّاحُ حِينَ تُشَعْشَعُ[4]

فسَّر الصُّوليُّ (تَسْتَقِيدُ) علىٰ بابها، فقال: «(وقَدْ تَسْتَقِيدُ الرَّاحُ): أي تأخذُ بثأرها فَتُسْكِرُ». ونقل ابن المستوفي عن ابن جِنِّي أنه أنكر ما ذهب إليه الصُّوليُّ، ورأىٰ أنّ (تَسْتَقِيدُ) هنا بمعنىٰ (تَنْقَادُ)، واستشهدَ علىٰ ما قال، وذكر ابن المستوفي أيضًا أنَّ الآمِديَّ أجاز الوجهين. ويؤيّد ما ذهب إليه ابن جِنِّي قول الأعلم في شرح البيت: «... كما أن الخمر تكون شديدة صعبة الانقياد، فإذا شُعْشِعَتْ بالماء لانت وانقادت».

٣ - حَمل صِيَغ جَمع القِلَّة علىٰ معنىٰ صِيَغ جَمع الكَثْرة:

قسم النحاة الجموع إلىٰ جمع قِلّة وجمع كَثرة، أطلقوا الأول علىٰ ما دلّ علىٰ العَشَرة فما دونها، وله أربع صِيَغ من جموع التكسير، هي: (أَفْعُلٌ)، و(أَفْعَالٌ)، و(أَفْعِلَةٌ)، وَ(فِعْلَةٌ)، نحو: (أَفْلُس)،

---

(١) الكتاب ٤/ ٧٠، وانظر شرح الشافية ١/ ١١٠.

(٢) شرح التبريزي ١/ ٣٣٣، وانظر شرح الأعلم ٢/ ٢٠٦، وفيه: (جَأْوَاء): سوداء من كثرة السلاح. (أَمْتًا): نُبُوًّا واعوجَاجًا.

(٣) انظر نوادر أبي زيد ٣٠٥، ومادة (قبل) في اللسان والمصباح المنير.

(٤) شرح التبريزي ٢/ ٣٢١، وانظر شرح الصولي ٢/ ٧، وشرح الأعلم ١/ ٣٥٠، والنِّظَام ١٠/ ١٦٢-١٦٤، وفيها: (أَقْرَعُ): أَمْزُجُ. (العُتْبَىٰ): الرِّضا. (العِتَاب): السُّخْط. (حُمَيَّاهُ): شدّته وسَوْرته. (يُشَعْشَعُ): يُمْزَج.

و(أَثْـوَاب)، و(أَرْغِفَـة)، و(غِلْمَـة)، ومنـه جَمْعَـا السـلامة بـالواو والنـون، والألـف والتـاء، نحـو: (المعلِّمون) و(المعلِّمات)، أمّا أبنية جمع الكَثْرة فكثيرة. وذكروا أن الأصـل والقِيـاس أن يُسْـتَعْمَلَ كـلُّ جمع فيما وُضِعَ له، لكن ورد من الشواهد ما يدلُّ علىٰ استعمال جمـع القِلّـة موضـع جمـع الكثـرة، نحـو قوله تعالىٰ: ﴿وَهُمْ فِي ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ﴾ [سبأ: ٣٧]، فقال: (غُرُفات) مع أنّ غُرَفَ الجنّة كثيرةٌ جـدًّا، وجـاز حَمْلُ جمعِ القِلّة علىٰ الكثرة والعكسُ؛ لاشتراكهما في مطلق الجمعيـة؛ ولهـذا السـبب استغْنَوا في بعـض الألفاظ بنوع واحد من الجمع للدلالة علىٰ القِلّة والكثرة، نحو: (قلم وأقلام)، و(سَبُع وسِباع)، فلـم يأتوا للأول ببناء كثرة، ولا للثاني ببناء قلّة لجواز حمل أحد الجمعين علىٰ معنىٰ الآخـر، فيكـون اللفـظ للقِلّة والمعنىٰ للكثرة أو العكس[1]. وهذا التقرير مـن النحـاة بجـواز حمـل أحـد هـذين الجمعـين عـلىٰ معنىٰ الآخر شجَّع مجمع اللغة العربية بالقاهرة علىٰ أن يقرّر أن «الجمع أيًّا كان نوعُه (جمع تكسير أو جمع تصحيح) يدلّ علىٰ القليل والكثير، وإنّما يتعيَّن أحدهما بقرينة...»[2].

ومما ورد في شعر أبي تمام مما حُمِلَ فيه جمع القِلـة عـلىٰ جمـع الكثـرة قولـه في بائيتـه المشـهورة في مـدح المعتصم بالله وفتحِ عمّوريّة: [البسيط]

وَصَـــيَّرُوا الأَبْـــرُجَ العُلْيَـــا مُرَتَّبَـــةً ... مَـا كَـانَ مِنْهَـا مُنْقَلِبًـا أَوْ غَـيْرَ مُنْقَلِـبِ[3]

قال ابن المستوفي: «وأتىٰ بـ(الأَبْرُج) جمـع قِلّـة، وموضـعه موضـعُ جمـع الكثـرة»؛ لأن الـبروج اثنـا عشـر، فَحقُّه التعبير عنـه بجمـع الكثـرة (بـروج)، والاسـم إذا كـان لـه جمعـان أحـدهما للقِلّـة والثـاني للكثرة، نحو (أَبْرُج وبُرُوج)، واستُعمل أحدهما في غير موضعه يُقال فيه: إنه وُضِع مَوْضِعَ الآخر[4]. ومن ذلك أيضًا قوله في القصيدة التي منها البيت السابق: [البسيط]

---

(١) انظر الكتاب ٣/ ٥٦٧ وما بعدها، والأصول في النحو ٢/ ٤٢٩ وما بعدها، وأسـرار العربيـة ٣٥٨، وشـرح المفصـل ٥/ ٩-١١، وشـرح الكافية ٣/ ٣٩٦-٣٩٨، والبرهان في علوم القرآن ٣/ ٣٥٥-٣٥٨ والأشباه والنظـائر ١/ ١١٤، والكُلّيّات ٢/ ١٤٢، وجاء في الأخير: «جمع القِلّة: هو الذي يُطْلَق علىٰ العَشَـرة ومافوقها بقرينة، وجمعُ الكَثْـرَة عكـسُ هذا».

(٢) مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا ٨٧.

(٣) شـرح التبريزي ١/ ٤٤، وانظر شـرح الصولي ١/ ١٩١، وشـرح الأعلم ١/ ١٧٢، والنِّظَام ٢/ ١٤.

(٤) انظر المصباح المنير (الخاتمة) ٦٩٦.

تِسْـعُونَ أَلْفًـا كَآسَـادِ الشَّـرَىٰ نَضِـجَتْ أَعْمَارُهُـمْ قَبْـلَ نُضْـجِ التِّـينِ والعِنَـبِ[1]

قوله (كآساد) مبني علىٰ قوله (تسعون ألفًا)، لأنه تشبيه لهم بها، و(آساد) جمع قِلّة؛ لأنه علىٰ وزن (أَفْعَال)، وَضَعه موضع أحد جموع الكثرة للأَسَد، قال الفَيروزآباديّ: «الأَسَد محرّكة، ج آساد وأُسُود وأُسْد وأُسْدَان وَمَأْسَدَة»[2]، وإن صَحَّ قول الكَفَويِّ: «والقِلّة والكَثْرَة إنّما يُعْتَبَران في نَكِرَات الجموع لا في معارفها»[3] فلا حاجةَ إلىٰ التأويل في بيتَيْ أبي تمام السابقين. أما (أعمار) فيدل علىٰ القلّة والكثرة مثل (أقلام)، إذ لم يُسْمَع له بناء كثرة.

ووضع أبو تمام جمع القلّة موضع جمع الكثرةَ مرّتين في بيت واحد، في قوله يمدح أبا دُلَفَ العِجْلِيَّ وقومَه: [الطويل]

جَحَافِـــلُ لَا يَـــتْرُكْنَ ذَا جَبَرِيَّـــةٍ سَـلِيبًا وَلَا يَحْـرُبْنَ مَـنْ لَـمْ يُحَـارِبِ

يَمُـدُّونَ مِـنْ أَيْـدٍ عَـوَاصٍ عَوَاصِـمٍ تَصُـولُ بِـأَسْيَافٍ قَـوَاضٍ قَوَاضِـبِ[4]

قولُه (أَيْدٍ) و(أَسْيَاف)، وكلاهما جمع قِلّة، محمول علىٰ معنىٰ جمعَي الكثرة: (الأَياديّ، أو اليُدِيُّ)[5] و(السُّيُوف)، وهذا ظاهر؛ لأن الكلام مبنيٌّ علىٰ قوله: (جَحَافل)، وهي الجيوش؛ ولأن غرض المدح يقتضي التكثير والمبالغة، ومع أنَّ النحاة أجازوا تَعاقبَ الجمعين إلا أنَّهم ذكروا ما يُعَرِّض بقول حسّان بن ثابت: [الطويل]

لَنَـا الجَفَنَـاتُ الغُـرُّ يَلْمَعْـنَ بِالضُّـحَىٰ وَأَسْـيَافُنَا يَقْطُـرْنَ مِـنْ نَجْـدَةٍ دَمَـا[6]

---

(١) شرح التبريزي ١/ ٦٩. وانظر شرح الأعلم ١/ ١٨٥، وفيه: (الشَّرىٰ): موضع، وأُسْدُه أَشدُّ الأُسْد. أي كان أصحابُ تُوفَلِسَ صاحبِ عموريّة كَأُسْدِ الشّرىٰ فأُهلكوا قتلًا وحرقًا.

(٢) القاموس المحيط (أسد). وانظر الكتاب ٣/ ٥٧٠.

(٣) الكليات ٢/ ١٤٢.

(٤) شرح التبريزي ١/ ٢٠٦، وانظر شرح الأعلم ١/ ٣٧٤-٣٧٥، وشرح الخيّاط ٤٢، وفيهما: (الجَبَرِيَّةُ): الكِبْر والعُتُوّ. (يَحْرُبْنَ) يَسْلُبْنَ. (عَوَاصٍ): طِوَال. (عَوَاصم): مَوَانع. (قَوَاض): قاضيات. (قواضب): قواطع. وانظر أمثلة أخرىٰ في شرح التبريزي ١/ ٧٣ (ب٧١)، ١٠٠ (ب٢٢)، ١٣٩ (ب٥)، ٣/ ١٧١ (ب٢٦).

(٥) انظر مادة (يدي) في الصحاح واللسان والمصباح المنير.

(٦) البيت في ديوانه ١/ ٣٥، والكتاب ٣/ ٥٧٨، والمقتضب ٢/ ١٨٨، والخصائص ٢/ ٢٠٦، والمحتسب ١/ ١٨٧، وأسرار العربية ٣٥٦، وشرح المفصّل ٥/ ١٠، والخزانة ٨/ ١٠٦.

قالوا: قلَّلَ جَفَنَاتِه وأسيافَه في مقام الافتخار، إذ عَبَّرَ عنها بجمع القِلّة، والوجه أن يقول: (الجِفَان) و(السُّيوف)، واعتُذِرَ له بأن ذلك وإن كان هو الظاهر إلا أنَّ العرب تستعمل اللفظ الموضوع للقليل في موضع الكثير، وأنّ اللفظ وإن كان لِلْقِلّة إلا أنَّ المعنىٰ محمول علىٰ الكثرة، ويُعتذر لأبي تمام كذلك بهذين الاعتذارين، واعتُذِر لحسان بأعذار أخرىٰ.

وتُلْحَقُ بهذا العنوان ظاهرةٌ أخرىٰ برزت في شعر أبي تمام، وحَفَلَ بها شعره، هي استعمال نونِ النِّسوة مع جمع الكثرة لغير العاقل، وهو خلاف الأغلب الأفصح، لكنه جائز. هذا ما قرَّرَهُ النحاةُ، وذكروا أن الغالب مع غير العاقل في الكثرة الإفراد، وفي القِلّة الجمع، وحَكَوْا قولَ العرب: (الجُذوع انكسرتْ)؛ لأنَّهُ جمع كثرة، و(الأجذاعُ انكسَرْنَ)؛ لأنَّه جمع قِلّة. قال أبو حَيَّان: «هذا هو الصَّحيح، وقد يُعْكَس قليلًا، فنقول: (الجُذُوعُ انكسَرْنَ) و(الأجذاع انكسَرَتْ)[1]، وأفاد الرَّضِيّ أَنَّ التعبير بالنون بدل التاء حمل علىٰ المعنىٰ[2].

وبهذا يظهر أن قول أبي تمام السابق: (جَحَافِلُ لا يَتْرُكْنَ... ولا يَحْرُبْنَ...) مما حُمِلَ فيه القِلّة علىٰ الكثرة؛ لأن قوله (جحافل) جمع كثرة، فكان الأولىٰ أن يقول (لا تَتْرُكُ)، و(ولا تَحْرُبُ)، لكنّه عبّر بالنون المحمولة علىٰ القِلّة، وأراد الكثرة.

ومن ذلك قول أبي تمام يمدح أبا سعيد محمّدًا الثَّغْرِيَّ: [الكامل]

اسْمَعْ، أَقَامَتْ فِي دِيَارِكَ نِعْمَةٌ ... خَضْرَاءُ نَاضِرَةٌ تَرِفُّ رَفِيفَا

رَيَّا إِذَا النِّعَمُ انْتَقَلْنَ تَخَيَّمَتْ ... وَإِذَا نَفَرْنَ غَدَتْ عَلَيْكَ أَلُوفَا[3]

لو جرىٰ علىٰ الغالب الكثير لقال: (إذا النِّعَمُ انتَقَلَتْ... نَفَرَتْ) أو (الأَنْعُمُ انتقَلْنَ... نَفَرْنَ)، لكنَّ الأَوَّلَ أَوْلىٰ؛ لأن المقام يستدعي جمع الكثرة.

---

(١) البحر المحيط ٥/ ٤١، وانظر المخصص ١٦/ ٨١، وشرح المفصل ٥/ ١٠٦، وشرح الكافية ٣/ ٣١٣، وهمع الهوامع ١/ ٢٠٥-٢٠٦، والكليات ٢/ ١٤١-١٤٢.

(٢) انظر شرح الكافية ٣/ ٣١٣.

(٣) شرح التبريزي ٣/ ٣٨٤، وانظر شرح الأعلم ١/ ٤٢٤، وفيه: (رَيَّا). ناعمة. (أَلُوف): ضدّ النّفور. وانظر مثله في شرح التبريزي ١/ ٢٤ (ب٤)، ١٤٠ (ب٩)، ١٧٠ (ب٤٣)، ٣١٨ (ب٢١)، ٣٥٥ (ب٤١)، ٢/ ٤٤ (ب٣)، ٢٦٥ (ب١٦)، ٣٢٤ (ب١٧)، ٣٨٢ (ب٢٣)، ٣/ ٨٠ (ب٥)، ١٠٧ (ب٣٨)، ٤/ ٥٧٣ (ب٢٤).

وقد ينوِّع أبو تمام بين الضمائر العائدة علىٰ الجمع الواحد، ويُسْتَدَلُّ بالسياقِ علىٰ أنَّ الضمير الدَّالَّ علىٰ القِلّة محمول علىٰ معنىٰ الضميرِ الدالِّ علىٰ الكثرة، نحو قوله في ختام قصيدة مدح بها إسحاق بن إبراهيم بن مصعب: [البسيط]

احْفَظْ وَسَائِلَ شِعْرٍ فِيكَ مَا ذَهَبَتْ ... خَوَاطِفُ البَرْقِ إِلَّا دُونَ مَا ذَهَبَا

يَغْدُونَ مُغْتَرَبَاتٍ فِي البِلَادِ فَمَا ... يَزَلْنَ يُؤْنِسْنَ فِي الآفَاقِ مُغْتَرَبَا

وَلَا تُضِعْهَا فَمَا فِي الأَرْضِ أَحْسَنُ مِنْ ... نَظْمِ القَوَافِي إِذَا مَا صَادَفَتْ حَسَبَا[1]

طابق بين الجمع (وسائل)، وبين الضمائر في قوله (يَغْدَون) و(يَزَلْنَ) و(يُؤْنِسْنَ)، ثم أفرد الضمير في قوله (تُضِعْهَا)، فلم يُلْحق بها النون المحمولة علىٰ القِلَّة. ونقل ابن يعيش عن الجُرجَانِيِّ أن عِلّة تقديم تاء التَّأنيث الدّالّة علىٰ المفردة المؤنّثةَ – ومثلها الضمير (ها) – هي أن التَّأنيث فيها لمعنىٰ (الجماعة)، والكثرةُ أذهبُ في معنىٰ الجمعية من القِلّة... أمّا ابن يعيش نفسُه فذهب إلىٰ أنّ بناء القِلّة جرىٰ عليه كثير من أحكام المفرد، فعبّروا عنه في التَّأنيث بالنون المختصّة بالجمع؛ لئلّا يُتَوهَّمَ فيها الإفراد، ثم قال: «أنت مخيّر إن أَتَيْتَ به فَحَسنٌ، وإن لم تأتِ به فعربيٌّ جيّد»[2].

٤ – حمل ضمير على معنى ضمير آخر (التعبير بلفظ ضمير المخاطَب أو الغائب والمعنىٰ لضمير المتكلِّم):

قد يجوز أن يُجْعَل هذا العنوان صورة من صور الحمل علىٰ المعنىٰ، وإن لم يُدْرِجْه النحاةُ في هذا الباب؛ لأن اللفظ فيه محمول علىٰ معناه، والبلاغيون الذين تناولوهُ في علم البديع تحت مسمَّىٰ (التجريد)[3] أعنىٰ به من النحاة، وإن كان النحاةُ أسبقَ منهم إلىٰ معرفته، وتقريرِ مصطلحه ومبادئه، حتىٰ إنّ أبا الفتحِ عقد له بابًا في كتابه (الخصائص) سمّاه: (بابٌ في التَّجريد)، ذكر فيه أنه فَصْلٌ طريف حَسَن، وأن شيخه أبا عليّ الفارسيَّ كان به مُولَعًا، ويُفهم من كلامه أنَّ شيخه أبا علي هو الذي سمّاه بهذا المسمَّىٰ، وبيّن معناه بقوله: «ومعناه أنَّ العرب قد تعتقد أن في الشيء من نفسه معنىٰ

(١) المصدر السابق ١/ ٢٣٧-٢٣٨.

(٢) شرح المفصل ٥/ ١٠٦.

(٣) انظر الإيضاح في علوم البلاغة ٣٧٤-٣٧٥، والطِّراز ٣/ ٧٢ وما بعدها، وعلم البديع للدكتور عبد العزيز عتيق ١٨٩-١٩٤.

آخر كأنّه حقيقتُه ومحصولُه، وقد يجري ذلك في ألفاظها لما عُقِدت عليه معانيها... وعلىٰ هذا يُخاطِبُ الإنسانُ نفسَه حتىٰ كأنّها تقابِلُه أو تُخاطبه»[1]، واستشهد علىٰ هذا النوع الأخير، الذي هو أن يأتي المتكلّم بكلام هو خطاب لغيره لكنه يريد به نفسه – استشهد عليه بقول الأعشىٰ: [البسيط]

وَدِّعْ هُرَيْرَةَ إِنَّ الرَّكْبَ مُرْتَحِلُ ... وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعًا أَيُّهَا الرَّجُلُ؟![2]

قال أبو الفتح: «وهو الرجل نفسه لا غيره، وعليه قراءة من قرأ: ﴿قَالَ اعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٥٩]؛ أي اعْلَمْ أيُّها الإنسان، وهو نَفْسُه الإنسانُ»[3].

وقد شاع هذا الضرب من التجريد في شعر أبي تمام، ولا سيّما في مطالع قصائده ومقدّماتها[4]، منها قوله في أوّل مقطوعة في الزّهد: [الطويل]

تُحَاوِلُ شَيْئًا قَدْ تَوَلَّىٰ فَوَدَّعَا ... وَهَيْهَاتَ مِنْهُ أَنْ يَعُودَ فَيَرْجِعَا![5]

ومنه أيضًا قوله في مقدّمة قصيدة مدح بها المأمون: [الكامل]

أَتَصَعْصَعَتْ عَبَرَاتُ عَيْنِكَ أَنْ دَعَتْ ... وَرْقَاءُ حِينَ تَصَعْصَعَ الإِظْلَامُ؟![6]

أكّد الأعلم أن لفظ الضمير في (عينكَ) للخطاب لكن معناه للمتكلِّم الذي هو الشاعر أبو تمام، قال: «يقول عاذلًا لنفسه علىٰ البكاء: تَفَرَّقتْ دموعُك بالبكاء من أجل أن هَدَلَتْ حمامةٌ في الصباح عند تفرّقِ الظلام وذهابِهِ، وَدَعَتْ إِلْفَها تَرَنُّمًا وَفَرَحًا؟!».

وقد يُصرِّح أبو تمام نفسُه أحيانًا بأنه يريد بضمير الخطاب نفسَه، بتحوِّله من هذا الضمير إلىٰ ضمير المتكلّم، كقوله في مطلع قصيدة رثىٰ بها أبا نصر محمَّدَ بنَ حُمَيْد: [الطويل]

---

(١) الخصائص ٢/ ٤٧٣-٤٧٤. وانظر المحتسب ١/ ١٠٥-١٠٦، والمثل السائر ٢/ ١٦٠، ومعجم البلاغة العربية ١/ ١٣٨-١٤١.

(٢) البيت في ديوانه ٥٥، والكامل ٢/ ٨٢٣-٨٢٤، والبحر المحيط ٢/ ٣٠٨، والخزانة ٦/ ٤٨٤، ٨/ ٣٩٣، و٣٩٥، ٣٩٦، ٥٥٣.

(٣) الخصائص ٢/ ٤٧٤. قرأ الآية بالقراءة المذكورة حمزةُ والكسائيُّ من القُرَّاء السبعة، وقرأ بها آخرون من غير السبعة. انظر السبعة ١٨٩، والنشر ٢/ ٢٣١-٢٣٢، والإتحاف ١/ ٤٤٩-٤٥٠، ومعجم القراءات ١/ ٣٧٤.

(٤) انظر شرح التبريزي ١/ ٢٣٩ (ب٣)، ٣٥٠ (ب١٨)، ٢/ ٣٠١ (ب٢)، ٣/ ٥ (ب١)، ٤٥ (ب٤٧)، ١١٢ (ب١)، ١٨٤ (ب١)، ٤/ ١٨١ (ب١)، ٥٣٣ (ب١).

(٥) المصدر السابق ٤/ ٥٩٩.

(٦) المصدر السابق ٣/ ١٥٢، وانظر شرح الأعلم ٢/ ٤٢. وفي الأوّل: «تَصَعْصَعَتْ: تَفَرَّقَتْ».

الفقرة المحصورة بين الخطين محذوفة وقد تركت حفاظاً على التنسيق ودقة الفهارس. الباحث

أَصَمَّ بِكَ النَّاعِي وَإِنْ كَانَ أَسْمَعَا وَأَصْبَحَ مَغْنَىٰ الجُودِ بَعْدَكَ بَلْقَعَا[1]

ثم قوله بعده ببيت: [الطويل]

فَلَمْ أَرَ يَوْمًا كَانَ أَشْبَهَ سَاعَةً بِيَوْمِي مِنَ اليَوْمِ الَّذِي فِيهِ وَدَّعَا

قوله في البيت الثاني (فلم أَرَ) يدلّ علىٰ أنّه أراد بقوله (بِكَ) في البيت الأول – نَفْسَهُ.

وقد يتحدَّث أبو تمام عن نفسه بضمير الغائب، فيكون الضمير للغائب لفظًا، وللمتكلِّم معنًىٰ، كقوله في مطلع قصيدة غزلية: [المنسرح]

نَأَتْ بِهِ الدَّارُ عَنْ أَقَارِبِهِ فَأُلْقِيَ الحَبْلُ فَوْقَ غَارِبِهِ[2]

قال ابن المستوفي: «(الهاء) في (أقاربه) يعود علىٰ أبي تمام»، وكذلك الهاء في (به)، وفي (غاربه) علىٰ الاستعارة.

وقد يدلِّل أبو تمام علىٰ أنه يريد بالضمير الغائب نفسَه في هذا النوع، كقوله في مطلع قصيدة في مدح محمَّد بن شقيق الطائي: [الطويل]

تَحَمَّلَ عَنْهُ الصَّبْرُ يَوْمَ تَحَمَّلُوا وَعَادَتْ صَبَاهُ فِي الصِّبَا وَهْيَ شَمْأَلُ

بِيَوْمٍ كَطُولِ الدَّهْرِ فِي عَرْضِ مِثْلِهِ وَوَجْدِي مِنْ هَذَا وَهَذَاكَ أَطْوَلُ[3]

فقوله: (وَجْدِي) دلَّ علىٰ أنّه أراد بالضمير الغائب في (عَنْهُ) و(صَبَاهُ) نفسَه.

---

(١) شرح التبريزي ٤/ ٩٩، وانظر شرح الأعلم ٢/ ٣١٨.

(٢) شرح التبريزي ٤/ ١٥١، وانظر النِّظَام ٣/ ١٧٥. وانظر نظيرَ هذا البيت في شرح التبريزي ٢/ ٤٣ (ب١).

(٣) شرح التبريزي ٣/ ٧٢. وانظر شرح الأعلم ١/ ٢٤٠.

المبحث الثَّاني

الـحَمْلُ على التَّضمين

التَّضمين صورة من صور الحمل علىٰ المعنىٰ، وهو بابٌ واسعٌ[1] في العربيةِ لطيفٌ، كَثُر ذِكْرُه في التفاسيرِ، وكتبِ النحوِ واللغةِ وإعرابِ القرآنِ، وخُرِّجت عليه جملةٌ كبيرةٌ من الآياتِ والشواهدِ الشعريةِ وغيرِها، وهو وإنْ كانَ سماعيًّا إلا أنّه لشيوعه صار كالقياسِ حتىٰ كَثُر للعلماء التصرّفُ والقولُ به. وكان أبو الفتح ممن أَنْعَمَ النظر فيه، وعدّه فنًّا من فنون العربية، ودعا إلىٰ تقبّله والأُنْس به، فقال: «ووجدتُ في اللغة من هذا الفنِّ شيئًا كثيرًا لا يكاد يُحاط به، ولعلَّه لو جُمِعَ أكثرُه لا جميعُه لجاء كتابًا ضخمًا... فتَقبّلْهُ وأْنَسْ بهِ، فإنه فصلٌ في العربيةِ لطيفٌ حسنٌ...»[2]، وأكّدَ أهميةَ التَّضمين وبيّن عِلّة اللجوء إليه، فقال: «وهذا من أدمثِ مذاهبِ العربيةِ؛ وذلك أنّه موضعٌ يَملِكُ فيهِ المعنىٰ عِنانَ الكَلام، فيأخذُه إليه، ويُصَرِّفه بِحَسَبِ ما يُؤْثِرُهُ عليهِ»[3]. وذكر أنَّ شيخه أبا علي الفارسي كان يستحسن التَّضمين وينبِّه عليه[4].

وأشهرُ أشكال التَّضمين ما له صِلَةٌ بالتعدّي واللزوم، حتىٰ إنّهما أصبحا جزءًا من حَدِّه. وللتضمين النحوي تعريفات كثيرة متقاربة، لعلَّ أوفاها ما اختاره وصاغه مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وأخذ به الأستاذان عباس حسن وسعيد الأفغاني، فذكروا أنهم يعنون بالتَّضمين: «أَنْ يُؤدِّيَ فِعْلٌ أو مَا في مَعناهُ مؤدًّىٰ فِعْلٍ آخرَ أو مَا فِي مَعناهُ، فَيُعْطَىٰ حُكْمَهُ في التَّعْديةِ واللُّزُومِ»[5]؛ أي يُعطَىٰ الفعلُ الأوَّلُ أو ما في معناه حكمَ الفعل الثاني أو ما في معناه في التعدية واللزوم.

---

(١) ولاتّساع التَّضمين وتفريعاته الكثيرة جاز أن نفصله عن صور الحمل علىٰ المعنىٰ وإن كان صورةً منها. وكذلك فعل ابن جني. انظر الخصائص ٢/ ٣٠٦-٣١٥، ٤١١-٤٣٥.

(٢) المصدر السابق ٢/ ٣١٠، وانظر المغني ٨٩٧-٨٩٩، والبرهان في علوم القرآن ٣/ ٣٣٨ وما بعدها، والأشباه والنظائر ١/ ٢١٩ وما بعدها، والكليات ٢/ ٢٥، ٣/ ٢٥٣.

(٣) المحتسب ١/ ٥٢.

(٤) انظر الخصائص ٢/ ٤٣٥.

(٥) مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا ٦، والنحو الوافي ٢/ ١٦٩-١٧٠، وفي أصول النحو ١٢٠، وانظر مصادر الحاشية (٢)، وظاهرة قياس الحمل ٢٥٧-٢٦٠.

والتَّضمين ضربٌ من ضروب الإيجاز، الذي له شأن جللٌ في العربية، وهذا مؤدّىٰ كلام ابن هشام في بيان فائدة التَّضمين، قال: «وفائدته أَنْ تؤدِّيَ كلمة مؤدَّىٰ كلمتين، قال الزمخشري: ألا ترىٰ كيف رجع معنىٰ: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾ [الكهف: ٢٨] إلىٰ قولك: ولا تقتحم عيناك مجاوزتَيْنِ إلىٰ غيرهم، ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ [النساء: ٢]؛ أي ولا تضمّوها آكلِينَ؟!»[1].

وللتضمين صور كثيرة، سأُورد منها ما له أمثلة في شعر أبي تمام، مع ذكرِ شواهدَ يُحْتَجُّ بها إنِ استدعىٰ الأمرُ ذلك. من هذه الصور:

(١) المغني ٨٩٧-٨٩٨. وانظر الكشاف ٢/ ١٢، ٣/ ٥٨١، ودراسات في العربية وتاريخها ٢٠٥-٢٠٧، وفي الأخير: «وللتضمين شرط هو وجود مناسبة بين الفعلين» وظاهر كلامه أنه مقيس إذا رُوعي هذا الشرط.

المطلب الأوّل – تضمينُ اللازم معنى غَيْرِهِ:

١ – **تضمين اللازم أو المتعدِّي بالحرف معنىٰ المتعدِّي بنفسه**: أي تضمينُ اللازم، أو ما يَتعدّىٰ إلىٰ مفعوله بحرف الجر معنىٰ ما يتعدّىٰ إلىٰ مفعوله بنفسه، ويكون ذلك في الأفعال والأسماء المشتقة.

أ – **في الأفعال**: فالفعل اللازم يتعدّىٰ إلىٰ المفعول بالتَّضمين[١]، وله شواهد كثيرة، فمن تضمين اللازم معنىٰ المتعدّي بنفسه قوله تعالىٰ: ﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ﴾ [البقرة: ١٣٠]، ضُمِّن (سَفِه) معنىٰ (أَهْلَكَ) أو (جَهِلَ): الأول قول أبي عبيدة واختاره ابن هشام والكَفويّ، والثاني قولُ الزجّاج وابن جِنِّي، عزاه إليهما أبو حيان والسَّمينُ، واختاره العُكْبَرِيّ[٢]. ومن تضمين المتعدّي بالحرف معنىٰ المتعدي بنفسه قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، قال أبو حيّان: «وانتصاب (عُقْدة) علىٰ المفعول به؛ لتضمين (تَعْزِموا) معنىٰ ما يتعدّىٰ بنفسه، فَضُمِّنَ معنىٰ: (تَنْوُوا)، أو معنىٰ (تُصَحِّحُوا)، أو معنىٰ (تُوجِبُوا)، أو معنىٰ (تُبَاشِروا)، أو معنىٰ (تَقْطَعُوا)؛ أي تَبِتُّوا»[٣]، ومنه كذلك قوله تعالىٰ: ﴿أَلَآ إِنَّ عَادًا كَفَرُواْ رَبَّهُمْ ﴾ [هود: ٦٠]، فالفعل (كَفَر) يتعدّىٰ بالباء، لكنه عُدِّي في هذه الآية بنفسه، قال العُكْبَرِيّ: «وذلك حملٌ علىٰ المعنىٰ؛ إذ المعنىٰ (جَحَدُوا)»[٤]. وهذا الأخير أكثرُ من الأول، قال أبو حيّان: «وإذا أَشْربتَ اللازمَ معنىٰ فعلٍ متعدٍّ فأكثر ما يكون فيما يتعدّىٰ بحرف الجر، فيصير يتعدّىٰ بنفسه، فمن النحاة من قاس ذلك لكثرته، ومنهم من قصره علىٰ السماع»[٥].

ومـّا يجوز أن يُخرَّج علىٰ التَّضمين من شعر أبي تمام قولُه في مدح القاضي حُبَيش بن المُعَافَىٰ: [الطويل]

وَأَحْيَا سَبِيلَ العَدْلِ بَعْدَ دُثُورِهِ ... وَأَنْهَجَ سُبْلَ الجُودِ حِينَ تَعَفَّتِ[٦]

---

(١) انظر الكليات ٤/ ١٩٧.

(٢) انظر مجاز القرآن ١/ ٥٦، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ١١٧، والبحر المحيط ١/ ٥٦٥، والمغني ٦٨٠، والكليات ٢/ ٢٥.

(٣) البحر المحيط ٢/ ٢٣٨، وانظر التبيان في إعراب القرآن ١/ ١٨٨، والمغني ٨٩٨.

(٤) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٥٠، وانظر ٢/ ٧٠٤.

(٥) ارتشاف الضّرب ٤/ ٢٠٨٩.

(٦) شرح التبريزي ١/ ٣٠٤، وانظر النِّظَام ٥/ ١١، وبدر التَّمام ١/ ١٥٦، وفيه: (تعفَّت): طُمِسَت.

توجيهُه أنه ضمَّن الفعل اللازم (أَنهجَ) معنىٰ الفعل المتعدّي بنفسه إلىٰ مفعوله - (أَبَانَ)، أو (أَوْضَحَ)، فأعطاه حُكمه في التعدّي، ونصب به المفعول (سُبْل)، أو أنّه ضمَّنه معنىٰ فعلِه الثلاثي (نَهَجَ)، والدافع لتخريج هذا البيت علىٰ التَّضمين أمران: أولهما أن مصادر اللغة أثبتت الفعل الثلاثي (نَهَج) لازمًا ومتعدِّيًا، واقتصرت علىٰ اللزوم في المزيد بالهمزة (أَنْهَجَ)، فجاء فيها: نَهَجَ الطريقُ ونَهَجْتُهُ... وَأَنْهَجَ الطريقُ: أي وَضَح واستبانَ[1]. وثانيهما أن مصادر اللغة نصّت علىٰ مجيء (أَنْهَجَ) متعدّيًا لكن بمعنيينِ آخَرَيْن غيرِ مُنَاسِبَيْن لبيت أبي تمام، هما: الأول: أَنْهَجَ الثوبُ؛ أي بَلِيَ وأَنْهَجْتُهُ، أي أَبْلَيْتُهُ وأَخْلَقْتُهُ، والثاني: نَهِجَ الرَّجُلُ وأَنْهَجَ إِذَا انْبَهَرَ وَلَهَثَ وتَتَابَعَ نَفَسُه، وَأَنْهَجَهُ غَيْرُهُ، يقولون: أَنْهَجْتُ الدَّابَّةَ؛ أي سِرْتُ عَلَيْهَا حتَّىٰ انْبَهَرَتْ[2].

وتخريجه علىٰ التَّضمين علىٰ ما ذكرت أَولىٰ من التوجيه الذي خرّجه عليه ابن المستوفي؛ لأنَّ في توجيههِ تغييرًا للرواية الثابتة، وحذفًا للجار والمجرور، قال: «فعلىٰ ما قالوه[3] يجب أنْ يُرفعَ (سُبْلُ الجُودِ) بالفاعل، ولم يأت في (أَنْهَجَ) بعلامة التَّأنيث، لأنّه غيرُ حقيقيّ، ويكون قد حذف منه ما فيه ضمير عائد علىٰ الممدوح نحو (به)، أو نحوه. وقد روي: (وَأَنْهَجَ سُبْلَ [الجَوْرِ] حَتَّىٰ تَعَفَّتِ)»، وهذه الرواية الثانية التي ذَكَرَها يُناسبها المعنيانِ الأخيران لـ(أَنْهَجَ) المتعدّيةِ، ويكون المعنىٰ: أَتْعَبَ وأعيا الممدوحُ سُبُلَ الجَوْرِ والظُّلْمِ وأبلاها بالعدل حتّىٰ طُمِست واندرَسَتْ، ويكون قد استعار (أَنْهَجَ) إما مِن (أَنْهَجَ الثوبَ)، أو من (أَنْهَجَ الدَّابّةَ).

وتخريج البيت علىٰ التَّضمين يقتضيه السماع علىٰ ما بيّنت، ويجوز تخريجه علىٰ الأصل من دون تأويل علىٰ مذهب من يرىٰ أن نقل الفعل القاصر[4] بالهمزة وبالمعنىٰ نفسه ينقاس. وفي المسألة خلاف بين النحاة أوجزه ابن هشام بقوله: «وقد يُنْقَل المتعدّي إلىٰ واحدٍ بالهمزة إلىٰ التعدّي إلىٰ اثنين... وقيل: النقل بالهمزة كلُّه سماعيّ، وقيل: قياسيّ في القاصر والمتعدّي إلىٰ واحد. والحقّ أنه

---

(١) انظر مادة (نهج) في الصحاح وأساس البلاغة واللسان والتاج، وانفرد الفيومي من بين أهل اللغة بإيراد (أَنْهَجَ) بمعنىٰ (أَوضحَ) متعدّيًا. فقال: «نَهَجْتُهُ وأَنْهَجْتُهُ: أَوضحْتُهُ، يُستعملان لازمَيْنِ ومتعديَيْنِ»!! انظر المصباح المنير (نهج).

(٢) انظر مادة (نهج) في اللسان والتاج.

(٣) أي أهل اللغة الذين نقل كلامهم.

(٤) قال السيوطي: «فاللازم، ويقال له: القاصِرُ، وغيرُ المتعدّي، لِلُزُومِهِ فَاعِلَهُ وعَدَمِ تَعدّيهِ إلىٰ المفعولِ به» همع الهوامع ٥/ ١٠.

قياسي في القاصر، سَماعي في غيره، وهو ظاهر مذهب سيبويه»[1]. أمّا الرَّضِيّ فيرىٰ أن الزيادات علىٰ الفعل المجرد ومعانيها ليست قياسًا مطّردًا، قال: «بل يحتاج في كل باب إلىٰ سماعِ استعمال اللفظ المعيَّن، وكذا استعماله في المعنىٰ المعيّن...»[2].

وعلىٰ ما اختاره ابن هشام وعزاه إلىٰ سيبويه وعدّه هو (الحقّ) يكون قول أَبي تمام في مدح مَهْدِيِّ ابنِ أَصْرَمَ: [الوافر]

أَبَنَّ مَعَ السِّبَاعِ الـمَاءَ حَتَّىٰ ... لَخَالَتْهُ السِّبَاعُ مِنَ السِّبَاعِ[3]

جائزًا قياسًا؛ لأن الفعل (بَنَّ) قاصر، وهو مما يتعدّىٰ إلىٰ مفعول بالباء، يُقال: بَنَّ بالمكان يَبِنُّ: أقام به، فيكون أبو تمام قد نقل الفعل القاصر (بَنَّ) - بالهمزة، فعدّاه إلىٰ المفعول (الماءَ) بنفسه. لكن إذا قيس (أَبَنَّ) بـ(أَسْرَعَ) و(أَبْطأَ) من (سَرُعَ) و(بَطُؤَ) فلا بدّ من التأويل، فقد ذكر سيبويه – واختاره الرَّضِيّ – أن الهمزة فيهما ليست للنقل، بل الثلاثيُّ والمزيدُ فيه جميعًا غيرُ متعدِّيَيْنِ[4]، ومصادر اللغة أوردت (أَبَنَّ) لازمًا مثل (بَنَّ)، قال ابن منظور: «الإِبْنَانُ: اللُّزُومُ، وأَبْنَنْتُ بالمكانِ إِبْنَانًا إذا أَقَمْتَ به... وبَنَّ بالمكانِ... وأَبَنَّ: أَقام به... وأبىٰ الأصمعي إلّا (أَبَنَّ). وأَبَنَّتِ السَّحَابَةُ: دَامَتْ ولَزِمَتْ»[5]، وعليه فيمكن أن يُقال إن أبا تمام عدَّىٰ الفعل القاصر (أَبَنَّ) إلىٰ مفعوله (الماء) بنفسه؛ لأنَّه ضَمَّنه معنى الفعل المتعدِّي بنفسِه (لَزِمَ)، ويؤيِّدُ ذلكَ قولُ الأَعلم في شرحه: أَقَامَ ولَزِمَ؛ أي: لَزِمَ مياهَ الفَلَوَاتِ مع السِّباع حتّىٰ كأنّه منها». ويكون هذا من النوع الثاني؛ أي تضمين الفعل المتعدّي إلىٰ مفعوله بالحرف معنىٰ الفعل المتعدّي إلىٰ مفعوله بنفسه.

أما الأفعال التي سُمِعَت متعدّية إلىٰ المفعول تارةً بنفسها وتارةً بالجار فقد اختلف النحاة في توجيهها، فبعضهم يرىٰ أن الأصل فيها التعدّي بالحرف؛ لأنّه أكثر من التعدّي بنفسه، ويرىٰ آخرون

(١) المغني ٦٧٨. وانظر الكتاب ٤/ ٥٥ وما بعدها، وارتشاف الضَّرَب ٤/ ٢٠٩٣.
(٢) شرح الشافية ١/ ٨٤.
(٣) شرح التبريزي ٢/ ٣٣٧، وانظر شرح الأعلم ٢/ ٢٥٦.
(٤) انظر الكتاب ٤/ ٥٦، وشرح الشافية ١/ ٨٧.
(٥) اللسان (بنن).

العكس[1]، والأَولىٰ أن تُجْعَلَ بابًا مستقِلًّا، وهو الذي اختاره ابن هشام. من هذه الأفعال: (شَكَرَ، نَصَحَ، قَصَدَ). قال ابن هشام: «تقول: شَكَرْتُهُ وشَكَرْتُ لَهُ، ونَصَحْتُهُ ونَصَحْتُ لَهُ، وقَصَدْتُه وقَصَدْتُ لَهُ، وقَصَدْتُ إليه، قال تعالىٰ: ﴿وَاشْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١١٤]، ﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِي وَلِوَٰلِدَيْكَ﴾ [لقمان: ١٤]»[2]، وجَعْلُ هذه الأفعال بابًا بنفسه مذهبُ شيخِهِ أبي حيان الذي قال: «ولـمّا تساويا في الاستعمال صَارَا قِسْمًا برأسه»[3]. وذهب السُّهَيلي وابن القَيِّم إلىٰ أن الأصل فيهما التعدّي بحرف الجر، وأن تعدِّيَها بنفسها إنما هو علىٰ التَّضمين، فالفعل (شَكَرْته) مثلًا تعدَّىٰ إلىٰ مفعوله بنفسه لأنّه تضمَّن معنىٰ (حَمِدْتُه) أو (مَدَحْتُه)؛ لأنّ مَنْ شَكَرَ فِعْلًا لأحدٍ فقد حَمِدَه ومَدَحَهُ[4]. وقد ورد الفعل (شكر) متعدّيًا بنفسه في شعر أبي تمام كثيرًا[5]، منها قوله في مدح إسحاق بن إبراهيم: [الوافر]

لَكُمْ نِعَمٌ غَوَادٍ سَارِيَاتٌ ... عَلَيَّ مَنَنْتُمُ فِيهَا مِرَارَا

شَكَرْتُكُمُ بِهَا سِرًّا وَجَهْرًا ... وأَنْجَدَ فِيكُمُ مَدْحِي وَغَارَا[6]

قوله (شَكَرْتُكُم) وإن كان يُستساغُ تضمينه معنىٰ (مَدحتُكم) و(حَمِدتُكم) علىٰ مذهب السُّهيلي وابن القَيِّم لكنّ الأَوْلَىٰ حملُه علىٰ أنّ تعدّيَه بنفسه أصل، كما أنّ تعديّه بالحرف كذلك أصل؛ لأن كليهما ورد في القرآن الكريم، وسُمِعَ عن العرب[7]، وحتَّىٰ لا يُتكَلَّفَ لكلِّ فعلٍ من هذا الصِّنف فعلٌ متعدٍّ تضمَّنَ معناه – إلا إذا كان تعدِّيه بنفسه نادرًا، فربَّما حينئذ يُحكَم عليه بأنّه في الأصل متعدٍّ بالحرف، ويُوجَّه تعدِّيه بنفسه علىٰ نزع الخافض أو التَّضمين، نحو تعدية الفعل (نَأَىٰ) في قول أبي تمام مادحًا عَيَّاش بن لَهِيعَة الحَضْرَمِيّ: [البسيط]

لِلَّهِ أَفْعَالُ عَيَّاشٍ وَشِيمَتُهُ ... يَزِدْنَهُ كَرَمًا إِنْ سَاسَ أَوْ سِيسَا

---

(١) انظر شرح الكافية ٤/ ١٣٦-١٣٧ (الرأي الأول)، وهمع الهوامع ٥/ ٩-١٠ ذَكَرَ السيوطيّ هٰهنا الرأْيَيْنْ وعزا الرأي الثاني إلىٰ ابن دُرُسْتُوَيْهِ.

(٢) شرح شذور الذهب ٣٥٦. وانظر شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٣٦.

(٣) ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٨٨، وانظر همع الهوامع ٣/ ٥.

(٤) انظر نتائج الفكر ٢٧١-٢٧٢، وبدائع الفوائد ٢/ ٥٠٤.

(٥) انظر شرح التبريزي ١/ ٢٨٧ (ب٢٣)، ٢/ ٢١٩ (ب٨)، ٣/ ١٣٩ (ب٤٤)، ١٤٧ (ب١٣)، ٢٧٠ (ب٦)، ٣٢٢ (ب٣٦)، ٣٥٤ (ب٩)، ٤/ ٣٢٣ (ب٢٩).

(٦) المصدر السابق ٢/ ٢١٩.

(٧) انظر اللسان (شكر).

مَـا شَـاهَدَ اللَّـبْسَ إِلَّا كَـانَ مُتَّضِـحًا وَلَا نَـأَىٰ الحَـقَّ إِلَّا كَـانَ مَلْبُوسَـا[1]

فالفعل (نَأَىٰ) لم يَكْثُرْ استعمالُه مثلَ (شَكَرَ)، ولم يشتهر اشتهارَه، والمشهور تعدّيه إلىٰ مفعوله بالحرف (عن)، لكنَّ المعاجم نصّت علىٰ تعدّيه بنفسه، قال الجوهري: «نَأَيْتُهُ ونَأَيْتُ عَنْهُ نَأْيًا بمعنىٰ؛ أي بَعُدْتُ»[2]، ولذلك لم يلجأ الشُّرَّاح إلىٰ تأويله، ونَقَل ابن المستوفي عن الآمِديّ وأبي العلاء ما يفيد أنه يكون متعديًا بالحرف تارة، وبنفسه تارة، فيُقال: (نآهُ) بمعنىٰ بَعُدَ عنه، وهذا ما ذهب إليه ابن جِنِّي واستشهد علىٰ تعدّيه بشعرِ مَنْ يُحْتجّ بكلامهم. وعليه فيجوز ضمُّه إلىٰ باب (شَكَرَ)، وهو الأَوْلَىٰ، ولم يقبله بعض النحاة إلا لازمًا، منهم ابن عقيل وأبو حيّان والبغدادي[3]، فنصّوا علىٰ لزومه مع أنَّه جاء متعدّيًا إلىٰ مفعوله بنفسه في الشعر القديم، من ذلك قول علقمة الفحل: [البسيط]

هَلْ مَا عَلِمْتَ وَمَا اسْتُودِعْتَ مَكْتُومُ أَمْ حَبْلُهَا إِذْ نَأَتْكَ اليَوْمَ مصْرُومُ؟[4]

لكن إذا كانت طائفة من النحاة يَرَوْنَ أن الأصل في هذا الفعل أنه يتعدّىٰ بالحرف، فلا يمتنع توجيه تعدّيه بنفسه علىٰ تضمين (نَأَىٰ) معنىٰ الفعل المتعدّي بنفسه (فَارَقَ)؛ لأنَّ النَّأْيَ مُفارَقَةٌ، ويكون التقدير في بيت أبي تمام (ولا فارقَ الحقَّ)، وفي بيت عَلْقَمة (إذ فارَقَتْكَ).

والتَّضمين أولىٰ من تخريجه علىٰ نزع الخافض لما سيأتي بيانه، وقد لجأ أبو حيان إلىٰ القول بالتَّضمين مع هذا الضرب من الأفعال مع أنَّ ظاهر مذهبه أنَّه لا يحتاج إلىٰ ذلك كما أسلفت، فقال في قوله تعالىٰ: ﴿فَيَكِيدُواْ لَكَ كَيْدًاۖ﴾ [يوسف: ٥]: «وعُدِّي (فيكيدوا) باللام، وفي: ﴿فَكِيدُونِ﴾[5] [المرسلات: ٣٩] بنفسه، فاحتمل أن يكون من باب (شكرتُ زيدًا وشكرتُ لزيد)، واحتمل أن يكون من باب التَّضمين، ضمّن (فيكيدوا) معنىٰ ما يتعدّىٰ باللام، فكأنّه قال: (فيحتالوا لك بالكيد)، والتَّضمين

(١) شرح التبريزي ٢/ ٢٥٧، وانظر النِّظَام ٩/ ٢٥٥.

(٢) الصحاح (نأىٰ). وانظر المادة نفسها في أساس البلاغة واللسان والتاج.

(٣) انظر الفسر ١/ ٣٧٠، ٣٧١، ٣/ ٢٨٠، وشرح ابن عقيل ٢/ ٦٠٥، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٩١، والخزانة ١١/ ٢٨٩، والظواهر النحوية والصرفية في شعر المتنبّي ٣١٣.

(٤) البيت في ديوانه ٥٠، والمفضّليات ٢٩٧، والكتاب ٣/ ١٧٨، والكامل ٣/ ١١٧٧، والمقتضب ٣/ ٢٩٠، والمحتسَب ٢/ ٢٩١، والأمالي الشجرية ٢/ ٣٣٤، والخزانة ١١/ ٢٩٤.

(٥) بحذف ياء المتكلم تخفيفًا، وفي سورة هود ٥٥: ﴿فَكِيدُونِي﴾ بإثبات الياء.

أبلغ لدلالته علىٰ معنىٰ الفعلين، وللمبالغة أكّد بالمصدر»[1]، فكأنّه يرىٰ أن الأصل في الفعل (كَادَ، يَكيدَ) التعدية بنفسه، وأن تعديته بالحرف مأوّل بالتَّضمين؛ لأنَّ الأوَّل أكثرُ وأشهرُ. ويمكن أن يُقال في بيت أبي تمام أيضًا: إنَّ تضمين (نَأَىٰ) معنىٰ (فَارَقَ) أبلغُ في المدح؛ يريد أنَّ الحق يلتبس علىٰ الناس حالما يُفارقه الممدوحُ، فكيف به إذا فارقَه وبَعُدَ عنه؟!!، ويكون الفعل قد تضمّن معنىٰ الفعلين جميعًا.

وقد استعمل أبو تمام أحد أفعال هذا الباب متعدّيًا إلىٰ مفعوله بالحرف وبنفسه في بيت واحد، وذلك في قوله في مقدّمة قصيدة مدح بها عَيّاش بن لَهِيعَة الحَضْرَمِيّ: [الطويل]

رَضِيتُ الهَوَىٰ والشَّوْقَ خِدْنًا وَصَاحِبًا فَإِنْ أَنْتِ لَمْ تَرْضَيْ بِذَلِكَ فَاغْضَبِي[2]

عدّىٰ الفعل (رضي) في صدر البيت إلىٰ مفعوله بنفسه، فنصب به (الهوىٰ)، وعدّاه إلىٰ مفعوله في عجز البيت بالباء، فقال: (بذلك)، ولم يقل (ذلك)، وتعدّيه بنفسه لا يحتاج إلىٰ تأويل بتخريجه علىٰ التَّضمين، أو علىٰ نزع الخافض، لأنَّ كِلا الاستعمالين مشهور، وكلاهما وارد ومسموع في أفصَحِ الكلام، قال الله تعالىٰ: ﴿وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ﴾ [النمل: ١٩، الأحقاف: ١٥]، وقال في موضع آخر: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨]، فعُدِّي الفعل (رَضِيَ) في الآية الأولىٰ بنفسه، وفي الآية الثانية بالباء، وجاء في المعجم الوسيط: «رَضِيَهُ، وَبِهِ، وَعَنْهُ، وَعَلَيْهِ...»[3].

ب – **في الأسماء المشتقة**: التَّضمين في الأسماء المشتقة الجارية مجرىٰ الأفعال أقلُّ من التَّضمين في الأفعال، وشواهد النحاة عليه قليلة، وأشهرُ شواهدهم علىٰ ذلك قوله تعالىٰ: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٠٥]، علىٰ أنّه ضمّن (حَقِيقٌ) – وهو يتعدّىٰ إلىٰ مفعوله بالباء – معنىٰ (حَرِيص) ولذلك عُدِّي بـ(علىٰ)[4]. والآية شاهد علىٰ مجيء التَّضمين في الأسماء، وليس شاهدًا علىٰ تعدّي القاصر إلىٰ المفعول بنفسه.

---

(١) البحر المحيط ٥/ ٢٨١.

(٢) شرح التبريزي ١/ ١٤٧.

(٣) مادة (رضي). وانظر المادة نفسها في أساس البلاغة واللسان والتاج.

(٤) انظر مجاز القرآن لأبي عبيدة ١/ ٢٢٤، والكشاف ٢/ ٤٨٤، والبحر المحيط ٤/ ٣٥٦، وظاهرة قياس الحمل ٢٦١-٢٦٢.

وقد وردت أبيات[1] من شعر أبي تمام عدَّىٰ فيها أسماءً جارية مجرىٰ الأفعال إلىٰ مفعولها بنفسها مع أنها قاصرة، نحو قوله في مدح أبي الوليد أحمد بن أبي دُوَاد الإياديّ: [الكامل]

قَـــوْلٌ تَظَـــلُّ مُتُونُـــهُ مُنْهَلَّـــةً سَـــمَّيْنِ بَـــيْنَ مُقَشَّـــبٍ ومُثَمَّـــلِ[2]

قال الأعلم: «(الـمُنْهَلَّة): الـمُنْصَبَّة... و[نَصَبَ] (سَمّين) بـ(مُنْهَلَّة)»، وهذا تلميح منه إلىٰ أنّه عدّىٰ (منهلَّة) المشتق من مصدر الفعل القاصر (انْهَلَّ)، فنصب به المفعول (سَمَّين)، والدليل علىٰ كونه لازمًا قول الرَّضِيّ: «باب (انْفَعَلَ) لا يكونُ إلا لازمًا»[3]، وقال ابن منظور: «هَلَّ السَّحابُ بالمطر... وانهلَّ بالمطرِ... وانْهَلَّتْ عَيْنُهُ... سَالَتْ بِالدَّمْعِ»[4]، ولم يشأ الأعلم توجيه النصب في البيت، إنما اكتفىٰ بالإشارة إليه، ولعلَّ الوجهَ أن يُقال إنَّه ضمّن (منهلّة) معنىٰ اسمِ فاعل مصوغٍ من مصدر فعل متعدٍّ، مِثل: (صابَّةً)، أو (ساكبةً)، أو (ماجَّةً)، أو (لافِظَةً)، قال الزَّمخشريّ: «لَفَظَتِ الحَيَّةُ سَمَّهَا»[5]، أو نحو ذلك.

ومنه أيضًا قولُ أبي تمام يمدح الحسن بن وَهْب ومَن معه: [الكامل]

الدَّاحِضِـــي حُجَـــجَ الكُـــمَاةِ إِذَا الْتَقَـــوْا بِأَسِـــنَّةٍ لِلْمُعْلِمِـــينَ دَوَاحِـــضُ[6]

قال ابن المستوفي: «قال أبو العَلاء: المعروف: دَحَضَتِ الحُجَّةُ[7]، وأَدْحَضْتُهَا، إذا أَبْطَلْتَها، وقد حُكِيَ (دَحَضَهَا) الرجلُ، إذا أَبْطَلَها، وليس بمشهور» ومصادر اللغة تؤيّد ما ذكره أبو العلاء بدايةً، ولم أجد فيها ما ذَكَر أنَّه غير مشهور، إذ أجمعت علىٰ أن (دَحَضَ) بمعنىٰ (أَبْطَلَ) لازم، يتعدّىٰ إلىٰ مفعوله بنفسه بهمزة التعدية. قال الزَّبيدي: «دَحَضَتِ الحُجَّةُ دُحُوضًا: بَطَلَت، قال الله تعالىٰ: ﴿حُجَّتُهُمْ

---

(١) انظر شرح التبريزي ١/ ٣٥١ (ب٢٤)، ٣/ ٥٠ (ب١٣)، ٤/ ١٠٧ (ب١)، ٣٣٨ (ب١١)، وزياداته ٤/ ٦٧٦ (ب٢٧).

(٢) المصدر السابق ٣/ ٥٠، وانظر شرح الصولي ٢/ ٢٧٠، وشرح الأعلم ٢/ ٣٩٤؛ وقال الصولي: « (الـمُثَمَّل): المبلول. و(الـمُقَشَّب): الذي لم يَبْلُلْ... كأنه في قِشْبِهِ؛ أي قِشْرِه».

(٣) شرح الشافية ١/ ١٠٨، وانظر ١/ ١١٣.

(٤) اللسان (هلل).

(٥) أساس البلاغة ٢/ ٣٤٧.

(٦) شرح التبريزي ٤/ ٦٧٦ (زياداته). وانظر النِّظَام ١٠/ ١٣٢، وبدر التمام ١/ ٤٢٩، وفيه: (الـمُعْلِم): الواضع لنفسه علامة الشجعان في الحرب.

(٧) في الأصل (دَحَضْتُ الحُجَّةَ)، وكذا هو في شرح التبريزي الذي نقل كلام شيخه أبي العلاء من دون تصريح. والضبط الذي أثبتُّه هو الصواب بدليل السياق، وما في المعاجم (دحض).

دَاحِضَةٌ ﴾ [الشورىٰ: ١٦]؛ أي باطلة... وأَدْحَضْتُها؛ أي أبْطَلتُها ودَفَعْتُها. ومنه قوله تعالىٰ: ﴿لِيُدْحِضُواْ بِهِ ٱلْحَقَّ﴾ [الكهف: ٥٦، وغافر: ٥]؛ أي ليَدفعوا به»[١]، وذكر صاحبُ اللِّسان وصاحبُ التاج (دَحَضَهُ) لكن بمعنىٰ (أَزْلَقَهُ)[٢]، فإمَّا أن يكون أبو تمام قد استعاره بهذا المعنىٰ واستعمله مع (الحُجَّة)، وهذا غير بعيد عن مذهبه؛ لأنه مُولَعٌ بالاستعارات الغريبة المبتكَرة، وإمَّا أن يُخَرَّجَ نصبُ (الدَّاحضي) للمفعول (حُجج) علىٰ التَّضمين؛ أي (المُبْطِلِي)، أو (الدَّافعي)، كأنَّهم أبطلوا قوةَ الكُمَاةِ وشجاعتَهم، وغلبوهم علىٰ أمرهم، وكذلك قوله (دَوَاحِض) ضمّنها معنىٰ (مُبْطِلة)؛ أي مُدْحِضة.

٢ – **تضمين المتعدّي بحرف جر معنىٰ المتعدّي بحرف جر آخر**: أشار إليه ابن جِنِّي وعدّه ضربًا من الاتساع، فقال: «اعلم أن الفعل إذا كان بمعنىٰ فعل آخر، وكان أحدهما يتعدّىٰ بحرف والآخر بآخر، فإنّ العرب قد تتّسع فتُوقِعُ أحدَ الحرفين مَوْقِعَ صاحبه إيذانًا بأنَّ هذا الفعل في معنىٰ ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه»[٣]، وهذا النصّ فيه ترجيح من أبي الفتح للتضمين علىٰ القول بتناوب الحروف، وأكّد مذهبه في كتاب آخر له، فقال: «هو باب واسع منقاد»، وما أكّده أبو الفتح أوجبه الرَّضِيّ بقوله: «واعلم أنّه إذا أمكن في كل حرف يُتوهَّم خروجُه عن أصله وكونُه بمعنىٰ كلمة أخرىٰ أو زيادتُه – أنْ يبقىٰ علىٰ أصل معناهُ الموضوعِ هو له، ويُضَمَّن فعلُه المعدَّىٰ به معنىٰ من المعاني يستقيم به الكلام، فهو الأَوْلَىٰ، بل الواجب»[٤]، فالتخريج في هذا الباب علىٰ التَّضمين مقدّم عند النُّحاة علىٰ القول بتناوب الحروف، لأن التَّضمين في الأفعال وما يجري مجراها أحسنُ منه في الحروف «لقوّتها وضعف الحروف»[٥]، وهو مقدَّم كذلك علىٰ التأويل بنزع الخافض، لما في ذلك من حذف، ولأن التوسع في الأفعال أكثر. قال الزَّرْكَشِيُّ: «ذهب المحقِّقون إلىٰ أن التوسُّع في الفعل وتعديته بما لا يَتعدّىٰ لتضمّنه معنىٰ ما يتعدّىٰ بذلك الحرف أولىٰ؛ لأن التوسع في الأفعال أكثر»[٦]؛ أي أكثر من التوسع في الحروف، ولذلك أدرجتُ ما أمكن تخريجه علىٰ التَّضمين في

---

(١) تاج العروس (دحض)، وضُبِطَ الفعلُ (لِيَدْحضُوا) في الأصل هكذا بفتح الياء، وهو مُخالف لضبط المصحف، ولِما أجمع عليه القُرَّاء. انظر معجم القراءات ٥/ ٢٤٧، ٨/ ٢٠٠-٢٠١.

(٢) انظر مادة (دحض) في اللسان والتاج.

(٣) الخصائص ٢/ ٣٠٨، وقوله الآتي في المحتسب ١/ ٥٢.

(٤) شرح الكافية ٤/ ٣٢٩.

(٥) الدر المصون ٥/ ٣٥٧.

(٦) البرهان في علوم القرآن ٣/ ٣٣٨.

هذا الفصل، وذكرت ما لم يتبيّن لي تخريجُه علىٰ التَّضمين في مبحث (تناوب الحروف) في فصل (حروف المعاني) من هذا البحث.

ويكون هذا الضرب من صور التَّضمين في الأفعال والأسماء كذلك.

أ – **في الأفعال**: خَرَّج عليه بعض النحاة قوله تعالىٰ: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾ [يوسف: ١٠٠]، قال أبو حيّان: «و(أَحْسَنَ) أصله أن يتعدّىٰ بـ(إلىٰ)... وقد يكون ضمَّن (أَحْسَنَ) معنىٰ (لَطَفَ) فعدَّاه بالباء»[١].

وقد وردت في شعر أبي تمام أبيات[٢] يجوز أن تُحْمَل علىٰ التَّضمين، منها قوله في مقطوعة غزلية: [مجزوء الرمل]

صَفَحَ اللهُ لِمَنْ يَظْلِمُنِي عَمَّا اسْتَحَلَّا[٣]

ضمَّن الفعل (صَفَحَ) الذي يتعدّىٰ بالحرف (عن)[٤] معنىٰ الفعل (غَفَر) فعدّاه باللام، فالأصل أن يقول: (صَفَحَ اللهُ عَمَّنْ يَظْلِمُني عَلَىٰ ما اسْتَحَلَّه)، لكنه لـمّا ضمّنه معنىٰ (غَفَر) صار التقدير: (غَفَرَ الله لمن يَظْلِمُني عن الذي استحلّه)، أو (علىٰ ما استحلّه)، وهو أشبه، كما يُقال: غَفَرَ اللهُ لفلان علىٰ ما فَعَلَ بي، إلا إذا نُظِر إلىٰ (التجاوز) المفهوم من السياق، أي غَفَرَ الله له وتجاوزَ عما استحلَّه، ويَلُوحُ وجه آخر إن أُنْعِمَ النَّظرُ في مَوْضِعَي الحرفين (عن) و(اللام)، وهو أنْ يكونَ أبو تمام قد بادلَ بين مواقعهما، فوضع أحد الحرفين موضع الآخر، ويكون الأصل: (صَفَحَ اللهُ عمن يظلِمُني لِمَا استحلَّه)، وتكون اللام للتعليل[٥]، وكأن أبا تمام يريد أن يقول: إن الحُبَّ أضناه وأسقمَ جسمَه وعقلَه حتىٰ صار يَهْذِي ويَهْذِرُ في الحديث، ويَعْجِزُ عن تركيب كلام صحيح، وقد دلَّلَ علىٰ سوء حاله في البيت الذي قبله، فقال: [مجزوء الرمل]

ذُبْتُ حَتَّىٰ مَا أَرَىٰ لِي فِي مِرَاةِ[٦] الشَّمْسِ ظِلَّا

---

(١) البحر المحيط ٥/ ٣٤٢. وانظر الجنىٰ الداني ٤٥، والمغني ١٤٣، ١٥١، والأشباه والنظائر ٣/ ٤٢١.

(٢) انظر شرح التبريزي ٣/ ١٠٦ (ب٣٤)، ٢٥٧ (ب١٩)، ٣٥٧ (ب٣١)، ٤/ ٢٥٤ (ب٢)، ٢٦١ (ب٤)، ٢٦٢ (ب٣).

(٣) شرح التبريزي ٤/ ٢٦١.

(٤) انظر مادة (صفح) في الصحاح واللسان والمصباح المنير.

(٥) انظر المغني ٢٧٥-٢٧٧.

(٦) أراد (مِرْآة) فخفّف، وقوله (ذُبْتُ) يناسِبُه هذا التخفيف، وإن لم يكن مقيسًا.

ومن هذا التَّضمين قول أبي تمام يمدح الحسن بن وَهْب ويذكر بِرَّه به، وكان قد وصلت أبا تمام رسالةٌ منه: [الوافر]

عَشَوْتُ عَلَىٰ عِدَاتِكَ فِيهِ حَتَّىٰ ... خَطَوْتُ بِهِ عَلَىٰ أَمَلٍ مُضِيِّ[1]

الأصل في الفعل (عَشَا يَعْشُو) أن يتعدّىٰ إلىٰ مفعوله بالحرف (إلىٰ) أو (عَنْ)[2]، وتعديتُه إليه بالحرف (علىٰ) يحتاج إلىٰ تأويل، ولعلَّ الوجهَ تخريجه علىٰ تضمينه معنىٰ فعل يتعدّىٰ بالحرف (علىٰ)، أمّا علىٰ تفسير الصُّوليّ للبيت فيكون قد ضُمِّن الفعل معنىٰ (أَظْلَمَ)، قال الصُّوليّ: «يقول: أَظْلَمْتُ علىٰ أعدائك بِبِرِّك الذي أَنفذتَه إليَّ، وكَرِهوا إجابتي، وفيه لي أملٌ قويٌّ»، ومعنىٰ (أَظْلَمَ) المناسب لسياق بيت أبي تمام وعبارةِ الصُّوليّ هو ما جاء في اللسان: «... وتكلَّم فأظلمَ علينا البيتُ؛ أي سَمِعنا ما نكرَهُ، وفي التهذيب: وأظلمَ فلانٌ علينَا البيتَ: إذا أَسْمَعَنَا ما نكره»[3]، ويكون تقدير معنىٰ البيت: أَظلمتُ على أعدائِكَ بإسماعهم ما يكرهون مِن أخبار بِرِّكَ بي، أو مَدحِكَ لي في رسالتِكَ إليّ، وبهذا المعنىٰ يكون الصُّوليّ قد فَسَّر (عِدَات) بـ(الأعداء). أما الأعلم ففسَّر البيت علىٰ غير ما ذكر الصُّوليّ. قال: «لما وَعَدْتَنِي في كتابك عَشَوْتُ إلىٰ تلك العِدَات[4] فَأَفْضَتْ بي إِلَىٰ أَمَلٍ مُضِيّ تبيَّن لي حسنُ عاقبته بك»، يُلاحظ أن الأعلم فسّر (العِدَات) بـ(الوعود)؛ أي (المواعيد)، وعدَّىٰ (عَشَوْتُ) بـ(إلىٰ) علىٰ الأصل، وهو أحد حرفين يتعدّىٰ بهما الفعل (عَشَا) كما ذَكَرْتُ، يُقال: عَشَا يَعْشُو؛ إذا أَتىٰ للضيافة... وعَشَوْتُه؛ أي قَصدتُه،وعَشَوْتُ إلىٰ النارِ، أَعْشُو إليها: إذا استدلَلْتُ عليها ببصر ضعيف[5]، وكأنّه بقوله: (عَشَوْتُ): يُعاتِب نفسَه ويَسْتَبْطِئُ اهتداءه إلىٰ الممدوح وعِدَاتِهِ. وعلىٰ ما ذكر الأعلم يكون قد ضمَّنَ (عَشَا) معنىٰ (أقبَلَ عليه) بمعنىٰ قَصَده، والتقدير: أقبلتُ علىٰ وعودك... وتفسير الأعلم أوجه من تفسير الصُّوليّ؛ لأن (عِدَات) بكسر العين بمعنىٰ (الأعداء) فيه نظر، إنما هو (العُدَاة) بضم العين[6].

---

(١) شرح التبريزي ٣/ ٣٥٧، وانظر شرح الصولي ٣/ ٦٤، وشرح الأعلم ٢/ ١١٤.

(٢) انظر مادة (عشا) في اللسان والتاج.

(٣) اللسان (ظلم).

(٤) في الأصل (العِداة) بالتاء المربوطة، وهو تصحيف، لأن الأعلم أراد (العِدَات) جمع (عِدَة) بمعنىٰ الوعود.

(٥) انظر اللسان (عشا).

(٦) انظر المصدر السابق (عدا)، والخزانة ٥/ ٤٧. لكن يؤيد الصولي فيما ذهب إليه أن أبا تمام أورد (العِداة) بمعنىٰ (الأعادي) في موضع آخر من شعره. انظر شرح التبريزي ٣/ ٣٤٨.

وورد ما يحتمل التَّضمين في غير الثلاثي، كقول أبي تمام في مقطوعة غزلية: [الخفيف]

زَائِـــرٌ زَارَنِـــي فَهَـــاجَ خَيَـــالا ... كُنْـتُ لَـوْلَاهُ أَسْـوَأَ النَّـاسِ حَـالَا

فَتَمَتَّعْـــتُ مِـــنْ غَـــزَالٍ وحَاشَـــىٰ ... ذَلِـكَ الشَّـخْصُ أَنْ يَكُـونَ غَـزَالَا

كَيْـفَ أَرْجُـو لِقَـاءَ سَـاكِنِ بَغْـدَا ... دَ بِمِصْـرٍ لَقَـدْ رَجَـوْتُ ضَـلَالَا

مَثَّلَتْـهُ الـمُنَىٰ لِعَيْنِـي وفِكْـرِي ... وَلِقَلْبِـي حَتَّـىٰ قَبِلْـتُ الـمُحَالَا[1]

الفعل (تمتّع) يتعدّىٰ إلىٰ مفعوله بالباء بإجماع المعاجم المشهورة[2]، لكنّ أبا تمام عدَّاه بالحرف (مِن)، لأنّه ضَمَّنه معنىٰ (تمكَّنتُ)، وحَسَّنَ هذا التَّضمينَ أنَّ التمتُّعَ لا يكون إلا بعد التمكُّن من المُسْتَمْتَعِ به حقيقةً أو مجازًا، فيكون قد جمع بين المعنيين: (التمكُّن) و(الاستمتاع)، وكأنّه يرىٰ أن الظَفَر بطيف هذا الغزال الشارد يُعَدّ غَنِيمةً كبيرةً تُضَاهي التمكُّن والاستمتاع؛ لتأثيره فِي نفس الشاعر ومشاعره!

ب – في الأسماء: نحو قوله تعالىٰ: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]، ذهب أبو عبيدة وابنُ جِنِّي وغيرهما إلىٰ أنه ضُمِّن المصدرُ (الرَّفَث) – وهو يتعدّىٰ بالباء – معنىٰ الإِفضاء، ولذلك عُدِّي بـ(إلىٰ)[3]. ونظير الآية في تعدِّي المصدر بغير الحرف الذي يتعدّىٰ به في الأَصل لتضمّنه معنىٰ مصدر آخر – قولُ أبي تمام يعتدّ بنفسه، ويُعرِّض بحُسَّادِه في معرِض مَدْحِهِ الحَسَنَ بنَ سهل: [الطويل]

وَمَـــلْآنَ مِـــنْ ضِـــغْنٍ كَـــوَاهُ تَـــوَقُّلِي ... إِلَىٰ الهِمَّـــةِ العُلْيَـــا سَـــنَامًا وَغَارِبَـــا[4]

---

(١) شرح التبريزي ٤/ ٢٥٤.

(٢) انظر مادة (متع) في الصحاح وأساس البلاغة واللسان والمصباح المنير والقاموس والتاج. وفي اللسان: «... وأَمْتَعْتُ بالشيء؛ أي تمتَّعتُ به، وكذلك تَمَتَّعتُ بِأَهلي ومَالي» واستشهَدَ بالقرآن والشعر.

(٣) انظر مجاز القرآن ١/ ٦٧، والخصائص ٢/ ٣٠٨، والمحتسب ١/ ٥٢، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ١٥٤، والبحر المحيط ١/ ١٨٧، ٢/ ٥٥، والمغني ٨٩٨.

(٤) شرح التبريزي ١/ ١٤١، وانظر شرح الصولي ١/ ٢٤٠، وشرح الأعلم ١/ ٢٠٨.

الأصل في المصدر (توقُّل) أن يتعدّىٰ إلىٰ مفعوله بالحرف (في)[1]، لكنَّ أبا تمام عدَّاه بالحرف (إلىٰ)؛ لأنّه ضمّنه معنىٰ (تَرَقُّعي)، قال الصُّوليّ: «فهذا الحاسد قد كَوَاه تَرقُّعِي إلىٰ أعلىٰ القِمَم»، أو ضمَّنه معنىٰ (ارتقائي)، أو (صعودي)[2].

ومن أمثلة هذا الصِّنف في شعر أبي تمام قوله في رثاء وَلَدٍ لهُ صغير: [البسيط]

كَانَ اللَّحَاقُ بِهِ أَوْلَىٰ وَأَحْسَنَ بِي ... مِنْ أَنْ أَعِيشَ سَقِيمَ الرُّوحِ والبَدَنِ![3]

عدَّىٰ الاسم (أَحْسَنَ) بالباء؛ لأنّه ضُمِّن معنىٰ (أَلْطَف)، وهذا نظير آية سورة يوسف ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ﴾ [يوسف: ١٠٠] التي سلفت في أول هذا المطلب، أو أنه راعىٰ الاسم المعطوف (أولىٰ)، أي (أُوْلىٰ بي وأحسن).

(١) جاء في شرح الصولي ١/ ٢٤٠: «يُقال: تَوقَّلَ في الجبَلِ: إذا علا فيه». وانظر مادة (وقل) في أساس البلاغة واللسان.

(٢) «صَعِدتُ السطحَ وإليه». المصباح المنير (صعد).

(٣) شرح التبريزي ٤/ ١٤٦. وانظر مثالين آخرين في ١/ ٥٥ (ب٣١)، وزياداته ٤/ ٦٤٧ (ب٢٨).

المطلب الثاني – تَضمِينُ المتعدّي بنفسِهِ مَعنى غَيْرِهِ:

١ – **تضمين المتعدّي إلىٰ مفعوله بنفسه معنىٰ المتعدِّي بحرف الجر**: ومثالُه قوله تعالىٰ: ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ ﴾ [النور: ٦٣]، قال أبو حيان: «و(خَالَفَ) يتعدّىٰ بنفسه... فقوله (عَنْ أَمْرِهِ)، ضمّن (خَالَفَ) معنىٰ (صَدَّ) و(أَعْرَضَ) فعدَّاه بـ(عن)»[(١)]. وما يَحتمل حَمْلُه من شعر أبي تمام علىٰ هذه الصورة من صور التَّضمين قليل، ومنه قوله في مقدّمة قصيدة مدح بها أبا سعيد الثَّغْرِيّ، يصف وصال حبيبته له: [الطويل]

وَتَقْفُو إِلَىٰ الجَدْوَىٰ بِجَدْوَىٰ وَإِنَّمَا ... يَرُوقُكَ بَيْتُ الشِّعْرِ حِينَ يُصَرَّعُ[(٢)]

عدَّىٰ الفعل (تَقْفُو) المتعدّي إلىٰ مفعوله بنفسه عدَّاه بالحرف (إلىٰ)؛ لأنّه ضمّنه معنىٰ الفعل (تَسِير)، وقد أشار إليه التبريزي بقوله: «كأنه قال: تَسِير إلىٰ العطاء بعطاء، أي تُتْبِعُ أحدَهما صاحبَه، ولولا ذلك لاحتاج إلىٰ مفعول (تقفو)».

ومن ذلك قوله في مقطوعة يهجو فيها عَيّاش بن لَهِيعَة الحَضْرَمِيّ: [الهزج]

أَيَا مَنْ أَعْرَضَ اللهُ ... عَنِ العَالَمِ مِنْ بُغْضِهْ

وَمَنْ عَافَ مَلِيكُ المَوْ ... تِ واسْتَقْذَرَ مِنْ قَبْضِهْ[(٣)]

الأصل أن يعدّي الفعل (استقذر) إلىٰ مفعول بنفسه[(٤)]، فيقول: (واستقذر قبضَه)؛ أي قبضَ روحه، لكنه عدَّاه بالحرف (مِنْ)؛ لأنّه ضُمِّن معنىٰ (اشْمَأَزَّ)، أو (تَقَزَّز)، أو (نَفَر)[(٥)].

وورد منه في الاسم أيضًا، كقول أبي تمام في مدح محمَّد بن عبد الملك الزَّيَّات: [الكامل]

---

(١) البحر المحيط ٦/ ٤٣٧، وانظر التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٩٧٩، وقال: «الكلام محمول علىٰ المعنىٰ؛ لأن معنىٰ (يخالفون): يَميلون، ويَعْدِلون»، وشرح الكافية ١/ ٣٤٤، ٤/ ١٣٨، ٣٢٠، والمغني ٣٨٢، ٦٧٦.

(٢) شرح التبريزي ٢/ ٣٢٢. وانظر شرح الأعلم ١/ ٣٥٠، وهبة الأيام ٢٩٢ (حاشية المحقِّق)، وقال الأعلم: «(الجَدوى): العَطيّة... (تَقفو): تَتْبَع، يقول: كانت تَتْبَعُ الوِصَالَ وِصالًا، وذلك أعجبُ الوصال كما أنّ أعجبَ أبيات الشعر ما كان مصرَّعًا بقافيتين».

(٣) شرح التبريزي ٤/ ٣٨٥.

(٤) «... وقَذِرتُ الشيءَ بالكسر، وتقذَّرتُه واستقذرتُه: إذا كَرِهْتَهُ». الصحاح (قذر).

(٥) انظر المواد (شمز، قزز، نفر) في اللسان والتاج.

وَبَرَقْتَ لِي بَرْقَ اليَقِينِ وَطَالَمَا أَمْسَيْتُ مُرْتَقِبًا لِبَرْقِ الخُلَّبِ[1]

قال ابن المستوفي: «ومن روىٰ (مُرْتَقِبًا) كان (لبرقِ الخُلَّب) مفعولًا به مُعَدًّى إليه (مُرْتَقِبًا) بحرف الجر»؛ لأنه يُقال: (ارْتَقَبَهُ)، وليس (ارْتَقَبَ لَهُ)، فالوجه أن يُقال: إنه عدَّاه باللام لتضمّنه معنى (ناظِرًا لِبرقٍ)؛ أي (ناظِرًا إلى)، و(اللام) و(إلى) تتعاقبان؛ لأنَّهما متقاربتان لفظًا ومعنىٰ، وإن كانت اللام عارية من إفادة انتهاء الغاية. ويرىٰ الـمَالَقِيُّ أنَّ التعاقب فيهما قياس[2].

٢ – تضمين المتعدّي بنفسه إلىٰ مفعول واحد معنىٰ المتعدّي بنفسه إلىٰ مفعولين: وهذا أحد وجهين خَرَّج عليهما أبو الفتح قراءة من قرأ قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا يُخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ﴾ [البقرة: ٩] ببناء الفعل للمفعول، قال أبو الفتح: «هذا علىٰ قولك: خَدَعْتُ زيدًا نفسَه، ومعناه عن نفسه، فإن شئت قلت: علىٰ هذا حُذِف حرفُ الجر، فوصل الفعل... وإن شئت قلت: حمله علىٰ المعنىٰ فأضمر له ما ينصبه، وذلك أن قولك: خدعتُ زيدًا عن نفسه يدخله معنىٰ: انْتَقَصْتُهُ نفسَه، ومَلَكْتُ عليه نفسَه، وهذا من أسدِّ وأَدْمَثِ مذاهب العربية»[3].

ومما يحتمل أن يندرج تحت هذه الصورة من التَّضمين من شعر أبي تمام قولُه في مدح الأَفْشِين ورباطةِ جأشه في معركته مع بابَك الخُرَّمِيّ: [الكامل]

مَهَرَ البَيَاتَ الصَّبْرَ فِي مُتَعَطَّفٍ الصَّبْرُ وَالٍ فِيهِ فَوْقَ الوَالِي[4]

ضَمَّنَ الفعل (مَهَرَ) المتعدّي لواحد، من قولهم مَهَرَ المرأةَ؛ إذا أعطاها ومنحها الـمَهْرَ وهو الصَّدَاق[5] – ضمّنه معنىٰ الفعل (مَنَحَ) أو (أَعْطَىٰ) فعدَّاه إلىٰ مفعولين، ونصب به (البياتَ) و(الصَّبْرَ)، يريد مَنَحَ الأَفْشينُ البياتَ – أي تبييتَ العسكر ليلًا – الصَّبْرَ في موضع الحرب؛ أي صَبَروا ولم يَبِيتُوا.

---

(١) شرح التبريزي ١/ ٢٦١. وفيه: «الخُلَّب): الذي يَخْلُبُ ولا يُمْطِرُ».

(٢) انظر رصف المباني ٢٢٢.

(٣) المحتسب ١/ ٥١-٥٢، والقراءة المذكورة لأبي طالوتَ عبدِ السلام بنِ شَدَّاد، والجَارودِ بنِ أبي سَبْرة. انظر مختصر ابن خالويه ١٠، والمحتسب ١/ ٥١، والبحر المحيط ١/ ١٨٥، ومعجم القراءات ١/ ٤٢.

(٤) شرح التبريزي ٣/ ١٤٠، وانظر شرح الأعلم ١/ ٣٠٢، وفيه: «(الـمُتَعَطَّف): موضع الحرب حيث يَعْطِفُ بعضُهم علىٰ بعض».

(٥) انظر مادة (منح) في أساس البلاغة وتاج العروس.

ويحتمل أن يكونَ نظيرُه في تضمين الفعل معنىٰ (مَنَحَ) أو (أعطىٰ) قولَ أبي تمام في مقدّمة قصيدة مدح بها أبا الحسن عليَّ بن مُرّ: [البسيط]

حَلَبْتُ صَرْفَ النَّوَىٰ صَرْفَ الأَسَىٰ وَحَدًا ... بِالبَثِّ فِي دَوْلَةِ الإِغْرَامِ وَالدَدَنِ[1]

نقل التبريزي عن أبي العلاء قوله: «استعار (الحَلَب) لصَرْف النوىٰ، وجَعَلَ (صَرْفَ الأَسىٰ) كالمُحْتَلَب»، وفي كلامه تلميح إلىٰ تضمين (حَلَبَ) معنىٰ (أَعْطَىٰ)؛ لأنَّ المفعولَ الأولَ للفعل المتعدّي إلىٰ مفعولين ليس الثاني منهما خبرًا – فاعلٌ في المعنىٰ، نحو (أعطيتُ زيدًا دينارًا)، (فزيدٌ) آخذٌ، و(الدينار) مأخوذ[2]، وهو حاصل معنىٰ كلام أبي العلاء السابق؛ كأنّه يريد أن المعنىٰ (أعطيتُ أو منحتُ صرفَ النوىٰ – أي خالص الفِراق – صرفَ الأسىٰ؛ أي خالصَ الحُزن، (فالنَّوَىٰ) مُعْطٍ أو مَانحٌ؛ أي حَالِبٌ، و(الأَسَىٰ) مُعْطًىٰ أو ممنوحٌ؛ أي مَحْلُوبٌ أو مُحْتَلَبٌ؛ يريد أنَّ خَطْبَ الفِراق يَسْتَنْزِفُ منه الحُزْنَ والأَسَىٰ. وقد خرَّج ابنُ سِيده وغيرُه الفعل (حَلَبَ) علىٰ التَّضمين في قول الشاعر: [الطويل]

مَوَالِيَ حِلْفٍ لَا مَوَالِيْ قَرَابَةٍ ... وَلَكِنْ قَطِينًا يُحْلَبُونَ الأَتَاوِيَا[3]

قال ابن سِيدَه: «جَعَل (الإِحْلابَ) بمنزلة الإعطاء، وعدّىٰ (يُحْلَبُون) إلىٰ مفعولَيْن في معنىٰ (يُعْطون)»[4].

ومن هذا الضّرْب من التَّضمين قول أبي تمام في مقطوعة غزلية: [الخفيف]

وَقَبِيحٌ بِأَنْ تُعَرِّضَ جِسْمِي ... مَا أَرَىٰ مِنْ مَصَارِعِ العُشَّاقِ[5]

---

(١) شرح التبريزي ٣/ ٣٣٧. وفيه: «و(الدَّدَنُ): اللَّهْو والباطل».

(٢) انظر شرح ابن عقيل ١/ ٥٤١-٥٤٢.

(٣) البيت للنابغة الجَعْدي في ديوانه ١٧٨ وروايته (يَسْأَلُونَ الأَتَاوِيَا)، والخصائص ١/ ٢٠٩، والمحكم ٣/ ٢٦٨، وفي المواد (حلب، أتي، ولي) في اللسان والتاج.

(٤) المحكم ٣/ ٢٦٨، ومثله في مادة (حلب) في اللسان والتاج. والثلاثة ذكروا ذلك بعد قولهم: حَلَبَهُ الشَّاةَ والناقةَ: جَعَلَهُمَا لَهُ يَحْلِبُهُمَا، وَأَحْلَبَهُ إِيَّاهُمَا كَذَلِكَ. فالفعل (حَلَبَ) الثلاثي والمزيد بالهمزة مُعَدَّيَانِ إلىٰ مفعولين لكنْ ليسَ بمعنىٰ الإعطاءِ.

(٥) شرح التبريزي ٤/ ٢٤١. وانظر أمثلة أخرىٰ يُحتَمَل فيها ذلك في ١/ ٩٥(ب٧)، ١٥٩ (ب٨)، ٢/ ٢٢٣ (ب٢)، ٣/ ٢٥٧ (ب٤).

عدَّىٰ الفعل (عرَّضَ) لمفعولين، هما: (جِسْمي)، واسمُ الموصول (مَا)، مع أنه يتعدّىٰ لواحدٍ فقط، يُقال عَرَّضْتُ فُلانًا لكذا، إذا جَعَلْتَهُ عُرْضةً وهدفًا له[1]، ولا يُقال إن التضعيف رفعَه رتبةً فعدَّاه إلىٰ اثنين؛ لأن الأرجح أن النقل بالتضعيف سماعي[2]. فالوجه أن يُقال إنّ أبا تمام ضمّن (عَرَّض) معنىٰ (أَنَالَ)[3]، أي قبيح بأن تُنِيلَ جِسْمي مَا أَرَاهُ...

أما نصب المفعولين في (أَزَارَكَهُ) في قول أبي تمام في مقدّمة قصيدة مدح بها مالك بن طوق التَّغلبيّ: [البسيط]

زَارَ الخَيَالُ لَهَا لَا بَلْ أَزَارَكَهُ ... فِكْرٌ إِذَا نَامَ فِكْرُ الخَلْقِ لَمْ يَنَمِ[4]

فلا يَحتاج إلىٰ تخريجه علىٰ التَّضمين؛ لأن الفعل (زَارَ) يتعدّىٰ إلىٰ مفعول واحد، ثم ارتقىٰ رُتبةً بالهمزة فنصبَ مفعولين، هما الضميران: (الكاف) و(الهاء)، وجاز ذلك؛ لأنَّه مسموع فيه[5]، لا علىٰ القياس الذي لم يُجِزْهُ كثير من النحاة[6]. والمعنىٰ: زارني خيالُها لا بل أَزَارَنِيهِ فِكري الذي لا يخلو منها؛ أي لم تكن زيارةُ خَيالِها عن قصدٍ منه وإنّما جَلَبَهُ إليه فِكْرُه المشغولُ بها دومًا.

(١) انظر مادة (عرض) في اللسان والتاج والمعجم الوسيط.
(٢) انظر المغني ٦٨٠.
(٣) يُقال: أَنَلْتُه مَطْلوبَه، فيَتعدّىٰ بالهمزة إلىٰ مفعولين. انظر اللسان (نول) و(نيل)، والمصباح المنير (نيل).
(٤) شرح التبريزي ٣/ ١٨٥، وانظر شرح الأعلم ١/ ٥٣٥.
(٥) انظر اللسان (زور).
(٦) انظر المغني ٦٨٧.

المطلب الثالث- التَّضمين في باب العطف:

لعلَّ أشهرَ الشواهدِ علىٰ هذا الضرب من التَّضمين هو قول الراجز: [رجز]

عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدَا[1]

خرَّجتْ طائفةٌ من اللغويين والنحاةِ[2] جواز العطف في هذا الشاهد علىٰ تضمين (عَلَفْتُها) معنىٰ (أَنَلْتُها) و(أَعْطَيْتُها)؛ لأنَّه لا يمكن عطف قوله (وماءً) علىٰ (تِبنًا)، لعدم مناسبة تَسَلُّطِ العاملِ (عَلَفْتُها) علىٰ المعطوف عليه، وهو قوله (ماءً)، فلا يُقال: عَلَفْتُهَا ماءً. ووُجِّه الشاهد في مصادر التخريج توجيهَيْنِ آخرينِ، هما: نَصْبُ (ماءً) علىٰ المعيّة، وعلىٰ تقدير فعل محذوف بعد العاطف، والتقدير (وسَقَيْتُهَا مَاءً).

ونظير هذا الشاهد قول أبي تمام في قصيدة مدح بها الحَسَن بن وَهْب، وجّه بها إليه من المَوْصِل: [الكامل]

فَمَتَىٰ أُرَوِّي مِنْ لِقَائِكَ هِمَّتِي ... وَيُفِيقُ قَوْلِي مِنْ سِوَاكَ وَمِقْوَلِي

حَتَّىٰ تَقَرَّ عُيُونُنَا وَقُلُوبُنَا ... بِالسَّاجِدِ الْمُسْتَقْبَلِ الْمُسْتَقْبَلِ؟![3]

يؤيّد تخريجَ البيت الأخير علىٰ التَّضمين أنه قريب من توجيه أبي العلاء له، علىٰ ما نقله عنه تلميذه التبريزي، قال: «واستعار (تَقَرّ) للقلوب، وإنّما هو (للعيون)، وهذا أَيْسَر من أن يُضْمَرَ فِعْلٌ لـ(القُلوب) غيرَ (تَقَرَّ) المستعملةِ في (الأَعْيُن)»، ولم يقدِّر أبو العلاء فعلًا بدل (تَقَرّ) يَصْلُح تسليطُه علىٰ (العيون) و(القلوب)، وكأنّه يرىٰ أَنْ يُجْرَىٰ الفعل (تَقَرّ) علىٰ الاسمين: علىٰ المعطوف عليه أصولًا، وعلىٰ الاسم المعطوف مجازًا واتساعًا، وهو ظاهر ما ذهب إليه الأعلم. والأولىٰ أن يُضمَّن (تَقَرّ) معنىٰ فعل آخر يُناسِب كلا الاسمين كما فُعِلَ مع الرَّجَز الشاهد، وأنْ يكونَ ذلك الفعلُ من معاني (قَرَّ)، ولعلَّ الفعل المناسب لهما هو (بَرَدَ)[4]، إذ يُقال: بَرَدَتْ عيني؛ أي سكن أَلَمُها، ويقال

---

(١) البيت لذي الرّمة في ملحق ديوانه ٣/ ١٨٦٢، والخزانة ٣/ ١٣٩، وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٤٣١، والإنصاف ٢/ ٦١٣، والأمالي الشجرية ٢/ ٣٢١-٣٢٢، وشرح المفصل ٢/ ٨، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤٩١، والمغني ٨٢٨، وشرح ابن عقيل ١/ ٥٩٥، والأشباه والنظائر ١/ ٤١١، ٤/ ٦٣، وهمع الهوامع ٥/ ٢٢٨، وشرح أبيات المغني ٧/ ٣٢٣.

(٢) قال أبو حيان: «ذهب أبو عبيدة، وأبو محمد اليزيدي، والأصمعي، والجَرْمي، والمازني، والمبرد، وجماعة إلىٰ أنّ تالي الواو معطوف علىٰ الأول، ويكون العامل قد ضُمّن معنًى يتسلّطُ به علىٰ المتعاطِفَيْنِ» ارتشاف الضرب ٣/ ١٤٩٠.

(٣) شرح التبريزي ٣/ ٤٣-٤٤، وانظر شرح الصولي ٢/ ٢٦٣، وشرح الأعلم ٢/ ٤٠٢، ونقل الأول عن أبي العلاء: «و(الـمُسْتَقْبَل): يحتمل أن يكون من استقبال الغائب، ومن استقبال العُمر، وأيُّهما شئتَ جعلتَه الأوّل».

(٤) انظر المواد (ثلج، برد، قرر) في اللسان والتاج.

أيضًا بَرَدَ قَلْبِي؛ أي هدأ وسكن. أما الخَارْزَنْجِيّ فقد نَقَلَ محقّق شرح الصولي عن مخطوطة النِّظَام أنه قدَّر فِعْلًا بعد العاطف، وتقديره: (تقرّ عيوننا وتسرّ قلوبنا).

وقد يجوز أن يُلْحَق بهذه الصورة من التَّضمين بيتان آخران لأبي تمام: الأول هو قوله في قصيدته المشهورة في مدح المعتصم بالله وفتح عمّوريّة: [البسيط]

إِنَّ الحِمَامَيْنِ مِنْ بِيضٍ وَمِنْ سُمُرٍ ... دَلْوَا الحَيَاتَيْنِ مِنْ مَاءٍ وَمِنْ عُشُبِ[1]

قوله (دَلْوَا) بالتثنية، وهو مناسب للماء، لأنَّه سببٌ للوصول إليه قديمًا إن كان في البئر، لكنّه ليس سببًا للوصول إلىٰ العُشب، فالوجه أن يُقال: إن (دَلْوَا) تضمَّن معنىٰ (مَتْنَا)، وتُقوِّي هذا التَّضمينَ روايةٌ ذَكَرَها ابن المستوفي، أو تضمَّن معنىٰ (سَبَبَا)، وهو ظاهر ما ذهب إليه المرزوقيُّ والأعلم والخَارْزَنْجِيّ علىٰ ما نقل عنه ابن المستوفي، والمعنىٰ أنَّ استجلاب الحِمَامَيْنِ (الموتَيْنِ) للكفار بالسيوف والرِّماح سببان للوصول إلىٰ الماء والعشب اللذين بهما قِوَام حياتنا.

والبيت الثاني هو قول أبي تمام في قومٍ خالفوا ممدوحه مالِكَ بنَ طوقَ التَّغلبيّ، فظَفِرَ بهم هو وممدوحه الثاني أبو سعيد الثَّغْرِيّ: [الطويل]

كُلُوا الصَّبْرَ غَضًّا واشْرَبُوهُ فَإِنَّكُمْ ... أَثَرْتُمْ بَعِيرَ الظُّلْمِ والظُّلْمُ بَارِكُ[2]

ضمّن (الصَّبْر) –وهو الدواء المُرّ، وأصله بكسر الباء[3]– معنىٰ (الدواء)، ولذلك جاز أن يقول فيه: كلوه واشربوه، وبيانه أنّ (الصَّبْرَ) شجر أو نبات يُعالَجُ وَرَقُه بالدَّقِّ فتَسِيلُ عُصَارتُه، ثُمَّ يُشَمَّسُ حتَّىٰ يَشْتَدَّ ويَجْمَدَ[4]، فإن تُنُوِلَ جامدًا فهو مأكول، وإن تُنُوِلَ سائلًا فهو مشروب، علىٰ أنه في كلتا الحالين (دواء) أو (عُصَارة)، ويؤكِّد هنا ما جاء في شرح التبريزي عن أبي العلاء أنّه قال: «أراد بـ(الصَّبْر): عُصَارة شجرة مُرّة، أي فاصبروا لِمَا هِيَّجْتُم»، فالعُصَارة ربّما تكون جامدة فتُؤْكَل، أو سائلًا فيُشْرَب، والمعنىٰ كلُّه علىٰ المجاز والاتساع. وقد أنكر أبو هِلال العسكريُّ هذا البيت، وعدَّه من قبيح استعاراته، وذكر أن أبا تمام بإكثاره من هذه الاستعارات قد أطلق لسان عائبه فيه، وأكَّد له الحُجَّةَ علىٰ نفسه[5].

---

(١) شرح التبريزي ١/ ٦١، وانظر شرح مشكلات ديوان أبي تمام ١٤، وشرح الأعلم ١/ ١٨١، والنِّظَام ٢/ ٤٣.

(٢) شرح التبريزي ٢/ ٤٦٠، وانظر النِّظَام ١٢/ ٤٢٦.

(٣) انظر الصحاح (صبر).

(٤) انظر المخصص ١١/ ٢١٤.

(٥) انظر كتاب الصناعتين ٣١٥، ولعلَّ اعتراضه علىٰ استعارته الغريبة في عجز البيت.

المبحث الثالث

الحَمْلُ على اللَّفظِ والجِوَارِ والقَلْبِ

المطلب الأوّل – الـحَمْلُ علىٰ اللفظ:

الحمل علىٰ اللفظ هو الأصل الذي ينبغي أن يجريَ عليه الكلام، لأنه يعني: «الوضع الأصلي الدالَّ علىٰ الكلمة من حيث التَّأنيث والتَّذكير والجمع والتثنية والإفراد»[1].

وللحمل علىٰ اللفظ صُوَر تَبْرُزُ في بعض الألفاظ دون غيرها، منها أنَّها تكثر في الألفاظ التي يمكن أن تُحْمَل علىٰ اللفظ تارة، وعلىٰ المعنىٰ تارة أخرىٰ، كبعض الأسماء المبهمة وأسماءِ الجموعِ، وستأتي أمثلة علىٰ ذلك.

وإذا كان الحمل علىٰ اللفظ هو الأصل الذي يجري عليه معظم الكلام كما أسلفت فلن يُلْتَفَتَ في دراسة هذه الظاهرة في شعر أبي تمام إلّا إلىٰ ما كان له صلة بالألفاظ التي أشرتُ إليها.

١ – **الحمل على اللفظ في الأسماء المبهمة**: من الظواهر الجليّة في هذا الضَّرْب من الـحَمْلِ، الحملُ علىٰ اللفظ في بعض الأسماء المبهمة، وقد وردت طائفةٌ منها في شعر أبي تمام. من هذه الألفاظ:

أ – **كِلَا**: قال أبو البركات الأنباريّ: «... وأما (كِلَا) و(كِلْتَا) ففيهما إفراد لفظي، وتثنية معنوية... قال الله تعالىٰ: ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾ [الكهف: ٣٣]، فَرَدّ الضميرَ إلىٰ اللفظ فأفردَ... وقال الآخر وهو الفرزدق: [البسيط]

كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الجَرْيُ بَيْنَهُمَا ... قَدْ أَقْلَعَا وَكِلَا أَنْفَيْهِمَا رَابِ[2]

فَرَدَّ إلىٰ اللفظ والمعنىٰ، فقال: (أقلعا) اعتبارًا بالمعنىٰ، وقال: (رابِ) اعتبارًا باللفظ»[3]، والحمل

---

(١) ظاهرة قياس الحمل ٢٨٢.

(٢) لم أجده في ديوانه، وهو له في نوادر أبي زيد ٤٥٣، والخصائص ٣/ ٣١٤، وتلخيص الشواهد ٦٦، والخزانة ٤/ ٢٩٩، وشرح أبيات المغني ٤/ ٢٦٠، وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٤٢١، والإنصاف ٢/ ٤٤٧، والمغني ٢٦٩.

(٣) أسرار العربية ٢٨٦–٢٨٧، وانظر التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٨٤٧.

علىٰ اللفظ فيهما أكثر من الحمل علىٰ المعنىٰ، وذكر ابن هشام أن مراعاة المعنىٰ فيهما قليل[1]. وقد جاء شعر أبي تمام – علىٰ ما رصدتُه – موافقًا لما ذكرَه النُّحاة، إذ وَجَدْتُهُ راعىٰ اللفظ مع (كِلا) في أربعة أبيات، وراعىٰ المعنىٰ معها مرَّة واحدة[2]، ومن الأول قولُه في مدح أبي دُلَفَ القاسمِ بنِ عيسىٰ العِجْلي: [البسيط]

قَصْدُ الخَلَائِقِ إِلَّا فِي وَغًى وَنَدًى ... كِلَاهُمَا سُبَّةٌ مَا لَمْ يَكُنْ سَرَفَا[3]

قوله (يَكُن) بالإفراد والتَّذكير محمول علىٰ لفظ (كِلا)؛ أي ما لم يكن كلاهما سَرَفًا، ولو راعىٰ المعنىٰ لقال: (ما لم يكونا). ومثله قوله في بيتين في باب الغزل: [الطويل]

أَلَا يَا خَلِيلَيَّ اللَّذَيْنِ كِلَاهُمَا ... بِلَبَّيْكَ عِنْدَ النَّائِبَاتِ يُجِيبُ

أَعِينَا عَلَىٰ ظَبْيٍ جُعِلْتُ نَصِيبَهُ ... وَمَا لِي فِيهِ مَا حَيِيتُ نَصِيبُ[4]

فقال (يُجيب) مراعاة للفظ، ولم يَقُلْ (يُجيبان).

ب – **كُلّ**: كلمة (كُلّ) مفردة مذكَّرة في اللفظ، مجموعة في المعنىٰ، فإن أضيفت إلىٰ نكرة وَجبتْ مراعاةُ معناها، وإن أضيفتْ إلىٰ معرفة يجوزُ حملُها علىٰ اللفظ، نحو (كلُّ القومِ حَضَرَ) أو (كلُّهم قائمٌ)، ويجوز حملها علىٰ المعنىٰ، نحو (كلُّ القومِ حَضَرُوا) أو (كُلّهم قائمون)، وقد اجتمعتْ مراعاةُ اللفظ والمعنىٰ في قوله تعالىٰ: ﴿ إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴿٩٣﴾ لَّقَدْ أَحْصَىٰهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا ﴿٩٤﴾ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا ﴾ [مريم: ٩٣-٩٥]، والحمل علىٰ اللفظ في هذه الحال أكثر، وعند ابن هشام واجب خلافًا للنحاة[5].

ومن مراعاة اللفظ في كلمة (كُلّ) قول أبي تمام في رثاء عُمَير بن الوليد: [الوافر]

---

(١) انظر المغني ٢٦٩، وانظر الإنصاف ٢/ ٤٤٨.

(٢) انظر أبيات النوع الأول في شرح التبريزي ٢/ ٣٦٥ (ب١٨)، ٣٦٦ (ب٢٣)، ٤/ ١٦٦ (ب١)، ٢٤٠ (ب٥)، وانظر بيت النوع الثاني في المصدر نفسه ٣/ ٤٦ (ب ٤٩).

(٣) المصدر السابق ٢/ ٣٦٥.

(٤) المصدر السابق ٤/ ١٦٦.

(٥) انظر الإنصاف ٢/ ٤٤٨، والبحر المحيط ٦/ ٢٠٨، والمغني ٢٥٨-٢٦٤، والبرهان في علوم القرآن ٤/ ٣١٧-٣٢٣، وهمع الهوامع ٤/ ٣٨١-٣٨٣.

وكُلُّهُـــمْ أَعَـــدَّ اليَـــأْسَ وَقْفًـــا عَلَيْـــكَ وَنَـــصَّ رَاحِلَـــةَ القُعُـــودِ[1]

ومنه كذلك قولُه يمدح المأمون: [الكامل]

اللهُ يَشْـــهَدُ أَنَّ هَـــدْيَكَ لِلرِّضَـــا فِينَـا وَيَلْعَـنُ كُـلَّ مَـنْ لَـمْ يَشْـهَدِ[2]

قوله: (أعدَّ) و(نَصَّ) و(لم يَشْهَد) محمول علىٰ لفظِ (كُلّ)، ولو راعىٰ المعنىٰ لقال: (أَعَدُّوا) (ونَصُّوا) و(لم يَشْهَدوا).

ويحتمله قوله في قصيدة مدح بها عمر بن عبد العزيز الطَّائيّ من أهل حِمْص: [البسيط]

إِنَّ الكِـــرَامَ كَثِـــيرٌ فِـــي الـــبِلَادِ وَإِنْ قَلُّـــوا كَـــمَا غَـــيْرُهُمْ قُـــلٌّ وَإِنْ كَثُـــرُوا

لَا يَـــدْهَمَنَّكَ مِـــنْ دَهْمَـــائِهِمْ عَـــدَدٌ فَـــإِنَّ جُلَّهُـــمُ بَـــلْ كُلَّهُـــمْ بَقَـــرُ[3]

إن نُظِرَ إلىٰ لفظ (بَقَر) علىٰ أنه مفرد يكون من هذا الباب، إذ لم يُطابق بين اسم (إنَّ) الذي هو (كلّهم) وخبرِها (بَقَر)، ولو حَمَلَ علىٰ المعنىٰ لقال (أبقار)... وقد أَكّد ابنُ يعيش أن اسم الجنس الجمعي الذي يُمَيَّز بينه وبين واحده بالهاء «اسم مفرد واقع علىٰ الجنس كما يقع علىٰ الواحد، وليس بتكسير علىٰ الحقيقة»[4]، وإن نُظِرَ إلىٰ معنىٰ (بَقَر) علىٰ أنه يفيد العموم والكَثْرة فإنه يكون بمثابة الجمع ويجوز ألا يُحمل علىٰ اللفظ.

ويجوز الحمل علىٰ اللفظ والمعنىٰ كذلك عند قَطْعِ (كُلّ) عن الإضافة[5]، ومن الأوّل قوله تعالىٰ: ﴿كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٤]، أُعِيد الضمير المستتر في (يَعْمَلُ) والهاء في (شَاكِلَتِهِ) علىٰ (كُلّ) بالإفراد والتَّذكير مراعاة للفظها، ونظير الآية قول أبي تمام مادحًا محمَّدَ بنَ الهيثمِ بنِ شُبَانَة: [الطويل]

جَعَلْـــتَ صَـــمِيمَ العَـــدْلِ ظِـــلًّا مَدَدْتَـــهُ عَـــلَىٰ مَـــنْ بِهَـــا مِـــنْ مُسْـــلِمٍ أَوْ مُعَاهِـــدِ

---

(١) شرح التبريزي ٤/ ٥٩. الضمير في (كلّهم) يعود إلىٰ (مؤمِّلي الممدوح) وقد ذُكِرُوا في بيت سابق، وانظر شرح الخيّاط ٣٦١، وفيه: (نَصَّ): اسْتَحَثَّ. (راحلة القُعود): الناقة.

(٢) شرح التبريزي ٢/ ٤٩. وانظر بيتًا مثله في ٤/ ١١ (ب٢)، وبيتًا آخر في النِّظَام ٦/ ٢٧٠ (ب١).

(٣) شرح التبريزي ٢/ ١٨٦، وانظر شرح الأعلم ٢/ ٣٧٠، وفيه: (لا يَدْهَمَنَّك): لا يَهُولَنَّك. (دَهْمَاء): عامّة الناس. (بقر): كالبقر في الجهل.

(٤) شرح المفصّل ٥/ ٧١.

(٥) انظر المغني ٢٦٤، وهمع الهوامع ٤/ ٣٨٢-٣٨٣، وللأول رأي آخر.

فَقَـدْ أَصْـبَحُوا بِـالعُرْفِ مِنْـكَ إِلَـيْهِمُ وَكُـلٌّ مُقِـرٌّ مِـنْ مُقِـرٍّ وَجَاحِـدِ[1]

قوله: (مُقِرٌّ) محمول علىٰ لفظ (كُلّ)، ولو حمله علىٰ معناها لقال (مُقِرُّونَ).

جـ – (أَيّ) الاستفهاميّة: لفظها مفرد مذكّر، أما معناها فيَختلف بحسب ما تُضاف إليه، فإن أُضِيفت إلىٰ مُعرَّف، فالأفصح والأغلب مراعاة لفظها في الإفراد والتَّذكير عند الإخبار عنها، وإعادة الضمير إليها، نحو: (أيُّ الرّجالِ حَضَرَ؟)[2]، ونحو قول أبي تمام في مطلع قصيدة رَثَىٰ بها بَني حُمَيْد بن قَحْطَبَة: [البسيط]

أَيُّ القُلُـوبِ عَلَـيْكُمْ لَـيْسَ يَنْصَـدِعُ وَأَيُّ نَـوْمٍ عَلَـيْكُمْ لَـيْسَ يَمْتَنِـعُ؟![3]

قال (ليس ينصدع) مراعاة للفظ (أيّ)، ولو روعي ما أضيفت إليه لقال: (ليست تنصدع).

د – مَنْ: لفظهُا مفرد مذكَّر، والحمل عليه هو الكثير، وقد يُحْمَل علىٰ معناها، فيعود عليها الضمير المناسب للمعنىٰ[4]، وقد اجتمعا في قوله تعالىٰ: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ﴾ [الأنعام: ٢٥]، قال أبو حيَّان: «والضمير في (ومنهم) عائد علىٰ (الذينَ أَشْرَكُوا)، ووحّد الضمير في (يستمع) حملًا علىٰ لفظ (مَن)، وجمعه في (علىٰ قلوبهم) حملًا علىٰ معناها»[5]، ومن الحمل علىٰ لفظ (مَنْ) في شعر أبي تمام قوله يهجو مُقْرَانَ المُبَارَكي لما ماتت امرأته: [السريع]

لَا تَقْسُ قَلْبًا وَابْكِ مَنْ لَمْ يَكُنْ عَلَىٰ الكَئِيبِ الصَّبِّ بِالقَاسِي![6]

لم يقل (لم تكن... بالقاسية) مع أنه يريد امرأة مُقران؛ لأنه حمل الكلام علىٰ لفظ (مَنْ)، وهو مفرد مذكر كما أسلفت.

٢ – الحَمْل على اللفظ في أسماء الجُموع:

تقدَّمت الإشارة إلىٰ أنّ اسم الجمع اسم مفرد لفظًا، متضمِّن معنىٰ الجمع، ويُراد به الاسم الذي لا واحد له من لفظه، إنّما واحده من معناه، نحو: قَوْم، وجَيْش، وفِئَة... وهذا الصِّنْف من الأسماء

---

(١) شرح التبريزي ٢/ ٧٧.

(٢) انظر المقتضب ٢/ ٢٩٧-٣٠١، وشرح الكافية ٢/ ٢٥٢.

(٣) شرح التبريزي ٤/ ٨٩.

(٤) انظر المقتضب ٢/ ٢٩٥، ٣/ ٢٥٢-٢٥٣، والأصول في النحو ٢/ ٣٩٦، والمفصّل ١٤٦.

(٥) البحر المحيط ٤/ ١٠١، وانظر التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٨٨.

(٦) شرح التبريزي ٤/ ٣٨٠.

يجوز معاملته معاملة المفرد مراعاة للفظها، أو معاملةَ الجمعِ مراعاةً لمعناها، فيقال: (القوم رَحَلَ ورَحَلُوا) و(القوم راحلٌ وراحلون)[1].

وقد وردت ألفاظ من هذا النوع في شعر أبي تمام، عاملها معاملةَ المفرد حملًا علىٰ لفظها، من هذه الألفاظ:

أ – الأَنَام: نحو قول أبي تمام في مقدّمة قصيدة في مدح محمَّد بن الهيثم بن شُبانة وتهنئته بالعافية: [المنسرح]

يَا دَهْرُ قَوِّمْ [مِنْ] أَخْدَعَيْكَ فَقَدْ ... أَضْجَجْتَ هَذَا الأَنَامَ مِنْ خُرُقِكْ[2]

ونحو قوله في مطلع قصيدة هجا بها أبا المغيث موسىٰ بن إبراهيم الرافِقيّ: [الكامل]

أَنْضَيْتُ فِي هَذَا الأَنَامِ تَجَارِبِي ... وَبَلَوْتُهُمْ بِمُفَحَّصَاتِ مَذَاهِبِي[3]

قوله في البيتين (هذا الأنام): أفردَ اسم الإشارة مع (الأَنَام) حملًا علىٰ اللفظ؛ لأن (الأنام) اسم جمع لا واحد له من لفظه، صرّح بذلك ابن عَاشُور، ويؤكّده أن البصريّين لم يعرفوا له مفردًا من لفظه، قال ابن دُرَيْدٍ: «و(الأَنَام) معروف، وقال الكوفيّون: واحد الأَنَام (نِيمٌ)... ولم يعرفه البَصريّون»[4]، ولو قَصَد معنىٰ (الأَنَام) لقال: (هؤلاء الأنام)، وبيتا أبي تمام نظيرُ قول لبيد: [الطويل]

فَإِنْ تَسْأَلِينَا فِيمَ نَحْنُ فَإِنَّنَا ... عَصَافِيرُ مِنْ هَذَا الأَنَامِ الْمُسَحَّرِ[5]

---

(١) انظر شرح المفصّل ٥/ ٧٧، وشرح الكافية ٣/ ٣٦٥ وما بعدها.

(٢) شرح التبريزي ٢/ ٤٠٥. رواية الأصل (قَوِّمْ أُخْدَعَيْكَ): بحذف (مِنْ)، ولا يصح الوزن بدونها، وبضمّ الهمزة، ولم أجده كذلك في المعاجم، إنما هو بفتح الهمزة، و(الأَخْدَعان): عِرْقان في العنق، و(الخُرُق): الحَمَاقات. انظر شرح الخيّاط ٢١٠، وشرح إيليا الحاوي ٣٩٠. وللعلماء نقد عنيف لأبي تمام علىٰ استعارته الأخدعين للدهر. انظر الوساطة ٤٠-٤١، ٧٠، ٤٣٢-٤٣٣، والموازنة ١/ ٢٦١، ٢٧١، ودلائل الإعجاز ٤١، والمثل السائر ١/ ٢٩٦، وفيها جميعًا: (مِنْ أَخْدَعَيْكَ).

(٣) شرح التبريزي ٤/ ٣١٧، وانظر شرح إيليا الحاوي ٧٩٦، وفيه: (أَنْضَيتُ): قَضَيْتُ وأَنفقتُ. (المُفَحَّصات) المدقّقات.

(٤) جمهرة اللغة ٣/ ١٨١، وانظر تفسير التحرير والتنوير ٢٧/ ٢٤١.

(٥) البيت في ديوانه ٤٧، ومجاز القرآن لأبي عبيدة ١/ ٣٨١، ٢/ ٨٩، واللسان (سحر)، والبحر المحيط ٦/ ٤١، وفي هامش ديوانه: «(عَصَافيرُ): ضِعَافٌ. (مُسَحَّر): مُعَلَّلٌ بالطعام والشراب».

وينبغي أن يُلحَظَ أنَّ أبا تمام انتقل من الحمل علىٰ اللفظ إلىٰ الحمل علىٰ المعنىٰ في البيت الثاني، فأعاد ضمير الجميع في قوله (بَلَوتُهم) إلىٰ معنىٰ (الأنام)، وبهذا البيان يظهر مُجانبة الدكتور شعبان صلاح الصواب في توجيهه البيت الثاني بدايةً علىٰ أن أبا تمام استعمل اسم الإشارة علىٰ غير ما وضع له، أو أنّه استعار لغيرِ المفرد ما وُضع للمفرد. قرّر ذلك بداية، ثم أشار في آخر كلامه إلىٰ أنّ الإفراد مع (الأنام) حمل علىٰ ظاهر اللفظ[1]، وهو الصحيح، لكنه مخالف لما ذكره أوّلًا، فلما كان هذا التناقض لَزِمَ التنبيهُ عليه.

ب – النَّاس: نحو قول أبي تمام يفخر بقومه عند انصرافه من مصر: [الطويل]

أَبَىٰ قَدْرُنَا فِي الجُودِ إِلَّا نَبَاهَةً ... فَلَيسَ لِمَالٍ عِنْدَنَا أَبَدًا قَدْرُ

لِيُنْجِحْ بِجُودٍ مَنْ أَرَادَ فَإِنَّهُ ... عَوَانٌ لِهَذَا النَّاسِ وَهْوَ لَنَا بِكْرُ[2]

صرّح أبو العلاء في تعقيبه علىٰ بيت مثلِ بيت أبي تمام – وقع في شعر المتنبي صرّح بأنّه محمول علىٰ اللفظ، فقال: «قوله: (هذا الناس) إنما [وَحَّدَ] فيه الإشارة أنّه حمله علىٰ لفظ (الناس)»[3]، وذكر أبو الفتح في تعقيبه علىٰ البيت المشار إليه نفسِه أنه ذهب به إلىٰ الجنس، وأنشد عليه قول لبيد: [الكامل]

وَلَقَدْ سَئِمْتُ مِنَ الحَيَاةِ وَطُولِهَا ... وَسُؤَالِ هَذَا النَّاسِ: كَيْفَ لَبِيدُ؟[4]

جـ – عِصَابَة: نحو قول أبي تمام مادحًا أبا حفص عمر بن طوق التَّغلِبيّ: [الكامل]

قَدْ قُلْتُ فِي غَلَسِ الدُّجَىٰ لِعِصَابَةٍ ... طَلَبَتْ أَبَا حَفْصٍ مُنَاخَ الأَرْكُبِ

الكَوْكَبُ الجُشَمِيُّ نَصْبَ عُيُونِكُمْ ... فَاسْتَوْضِحُوا إِيضَاءَ ذَاكَ الكَوْكَبِ[5]

حَمَلَ بدايةً علىٰ لفظ (عِصابة)، فقال: (طَلَبَتْ)، ثم حَمل علىٰ معناها في البيت الثاني فجمع الضمير في قوله: (عُيونكم) و(فاستوضِحوا).

---

(١) انظر شعر أبي تمام: دراسة نحوية ١٢٠–١٢١.

(٢) شرح التبريزي ٤/ ٥٧٤، وانظر شرح الأعلم ١/ ٢٢٦، وفيه: (نَباهة): شُهْرة. (لِيُنْجِحْ): لِيَفْخَرْ. (العَوَان): الثاني. (البِكْر): الأَوَّل.

(٣) شرح ديوان أبي الطيّب المتنبّي (مُعجِز أحمد) ٣/ ١٧٧. وفي الأصل (وَجَّهَ) مكان [وَحَّدَ] والصَّوَاب ما أثبتُّه.

(٤) البيت في ديوانه ٣٢، والفَسْر ٢/ ٣٢١، والمحتسب ١/ ١٨٩، واللسان (نصب)، والبحر المحيط ٢/ ٣٦٧، والخزانة ٢/ ٢٥١.

(٥) شرح التبريزي ١/ ١٠٠، وانظر شرح الأعلم ٢/ ١٧١، واللسان (ركب)، وفيها: (الأَرْكُب): جمع رَكْب: أصحاب الإبل في السَّفَر دون الدوابّ. (الجُشَمِيّ): نسبة إلىٰ جُشَمِ بنِ بكر رهط الممدوح من تغلب.

د – فِئة: نحو قول أبي تمام في قصيدة مدح بها إسحاق بن إبراهيم: [البسيط]

فِـي كُـلِّ جَوْشَـنِ دَهْـرٍ مِـنْهُمُ فِئَـةٌ تُرْجِي رَحَىٰ فِتْنَةٍ قَدْ أَشْجَتِ الأُمَمَا[1]

قوله (تُرْجي) يدل علىٰ أنه راعىٰ لفظ اسم الجمع (فئة)، وهو نظير قوله تعالىٰ: ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةًۢ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، ولو حُمِلَ علىٰ المعنىٰ في الآية والبيت لقيل: (من فئةٍ قليلينَ غلبوا فِئةً كثيرين) و(فِئَةٌ يُرْجونَ)، ومن الحمل علىٰ معناها قوله تعالىٰ: ﴿وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ فِئَةٌ يَنصُرُونَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [الكهف: ٤٣][2].

هـ – السَّفْر: نحو قول أبي تمام في مدح أبي الـمُسْتَهِلّ محمَّد بن شَقيق الطائي: [الطويل]

رَأَيْتُـكَ لِلسَّـفْرِ الـمُطَرَّدِ غَايَـةً يَؤُمُّونَهَـا حَتَّـىٰ كَأَنَّـكَ مَنْهَـلُ[3]

قوله (الـمُطَرَّد) بالإفراد والتَّذكير: حمله علىٰ لفظ (السَّفْر)، ثم جمع الضمير في قوله (يؤمُّونها) حملًا علىٰ معناها، لأنّ (السَّفْر) تعني الجماعة الـمُسَافِرة، ولو حمل علىٰ اللفظ وحده لقال: (لِلسَّفْرِ الـمُطَرَّدِ يَؤُمُّهَا)، أو حَمَلَ علىٰ المعنىٰ وحدَه لقال: (لِلسَّفْرِ الـمُطَرَّدِينَ غَايَةً يؤمُّونَها). و(السَّفْرُ) اسم جمع بمعنىٰ الجماعة المسافرين، وقد اختُلِف فيه، فهو ليس كأسماء الجموع المتقدّمة، إذ تلك متَّفق علىٰ أنها من أسماء الجموع، أمّا (السَّفْرُ) فذَهَب الزمخشريُّ وابنُ يعيشَ والرَّضِيُّ إلىٰ أنّها اسم مفرد واقع علىٰ الجمع، وعزاه الرَّضِيّ إلىٰ سيبويهِ، وكذلك نقل البغداديُّ عن ابن الـمُلَّا[4] أنه مذهب سيبويه، ونسب ابن الـمُلَّا وابنُ يعيشَ والرَّضِيُّ إلىٰ الأخفشِ أنه جمع تكسير لكلمة (سَافِرٌ)، وردّه ابنُ يعيشَ – وتبعه الرَّضِيّ – مستدِلًّا علىٰ إفراده بتصغيره علىٰ لفظه، وبأن جمع التكسير مؤنّث وهذا الاسم مذكّر، وبأنّ (فَعْلًا) لا يكون جمع تكسير (لفَاعِل)؛ لأنَّ حقَّه أن يزيد علىٰ لفظ الواحد، وهذا أخفُّ من بناء الواحد، فلا يكون جمعًا مكسّرًا، ولذلك لا يُقال في (جَالِسٌ): (جَلْس)، ولا في (كَاتِبٌ): (كَتْبٌ)، فَدَلَّ علىٰ أنه اسم مفرد دالٌّ علىٰ الجمع وليس بجمع علىٰ الحقيقة، وظاهر كلام البغداديِّ أنه

---

(١) شرح التبريزي ٣/ ١٧، وانظر شرح الأعلم ١/ ٥٢٥، وفيه: (جَوْشَنُ الدهر): صدرُه وأوّلُه. (منهم): من المشركين. (تُرْجي): تُسوِّف. (أَشْجَتْ): أَغْضَبَتْ بِالمكروهِ.

(٢) انظر الدر المصون ٧/ ٤٩٨.

(٣) شرح التبريزي ٣/ ٧٤، وانظر شرح الأعلم ٢/ ٢٤٣، وشرح الخيَّاط ٢٤٥.

(٤) هو أحمد بن محمد الحَصْكَفي، المعروف بابن الـمُلّا (٩٣٧-١٠٠٣هـ)، عالم بالنحو والأدب، شرَحَ مُغْني اللَّبيب. انظر خلاصة الأثر ١/ ٢٧٧، والأعلام ١/ ٢٣٥.

علىٰ رأي الأخفش[1]، وذهب محيي الدين الخيَّاط أحدُ شُرَّاح ديوان أبي تمام إلىٰ أنّ أصل (السَّفْر) هو (السَّفَر) بفتح الفاء، وأن الفاء سُكِّنت ضرورة، ويُضْعِفُ قولَهُ ثلاثةُ أمور: أحدها أن تسكين الحرف المفتوح ضعيف، أو غيرُ جائز[2]، وثانيها أن الضمير في (يؤمّونها) يبقىٰ بلا عائد، وثالثها أن شرح الأعلم يؤكّد أنه أراد (بالسَّفْر) الجماعة المسافرين، قال: «يقول: أنت لكلّ من طَرَدَتْهُ الحوادث وأَقْلَقَتْهُ النَّوائب غايةٌ يؤمُّها ويلجأ إليها، فلِكَثْرَةِ ما يُغْشَىٰ فِنَاؤك تُشَبَّه بالمنهل المورود».

(١) انظر المفصّل ١٩٧، وشرحه ٥/ ٧٧-٧٨، وشرح الشافية ١/ ٢٦٥-٢٦٦، ٢/ ٢٠١-٢٠٤، والخزانة ١٠/ ٤٥٧.

(٢) انظر الكتاب ٤/ ٣٧، وشرح الشافية ١/ ٤٢، والمغني ٣٨٧.

المطلب الثاني – الحَمْلُ عَلىٰ الجِوار:

من الظواهر التي رُصِدت في اللغة العربية، وتنبّه لها علماؤها، ظاهرةُ تأثُّرِ الكلمةِ بكلمةٍ مجاورةٍ لها في حركاتِ الإعرابِ، أو اكتسابِها – بسبب الجوار – شيئًا من أحكام الكلمةِ التي قبلها في غير الإعراب، مِمّا هو معهود في عامّة الكلام. وقد تناثر حديثُ علماء العربية عن هذه الظاهرة في مصنّفاتهم، وتفاوتت مواقفهم من ظاهرة الحمل علىٰ الجوار. وإذا كان بعضهم أنكرها[1]، أو عدَّها ضرورة[2]، فإن قومًا منهم خرَّج عليها طائفة من الآيات والأحاديثِ وأشعارِ العرب وأقوالِهم النثريةِ التي تحتمل ذلك[3]، بل وصف بعض النحاة موضوع الحمل علىٰ الجوار في اللغة العربية بأنَّه كثير مشهور[4]، ولعل النحويَّ المعروف ابنَ هشام لَحَظَ ذلك وتحقَّقه، ولذلك أفردَ لهذه الظاهرةِ القاعدةَ الثانية من قواعده النحوية الكُليّة في الباب الأخير من كتابه المشهور (مُغنِي اللَّبيب) وهو الباب الذي سمّاه: (الباب الثامن من الكتاب في ذكر أمور كليّة يتخرّج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية)، وهذه الأمور الكلية إحدىٰ عشرة قاعدةً، عبّر عن القاعدة الثانية منها بقوله: «القاعدة الثانية: أنَّ الشيء يُعطىٰ حُكمَ الشيء إذا جاوره»[5]، ثم استعرض جملة من الشواهد الشعرية والنثرية. ومع شهرة هذه الظاهرة في العربية يُفْهَم من كلام عامَّة النحاة أن الحمل علىٰ الجوار ينبغي ألا يُتَوسَّع فيه، وألّا يُلْجأَ إليه في الحديث إلّا لغرض لفظي مناسب يُؤمَنُ معه وقوعُ اللّبس، ويُفَسَّرُ جُنوحُ العرب في بعض كلامهم إلىٰ هذه الظاهرة بميلهم إلىٰ الحمل علىٰ الأقرب، قال

---

(١) انظر الخصائص ٣/ ٢٢١، ونضرة الإغريض ٢٣٩-٢٤١، وعزا ابن هشام الإنكار إلىٰ السيرافي وابن جنّي. انظر المغني ٨٩٦.

(٢) انظر ضرائر الشعر ١٣-١٥، وشرح الكافية ٤/ ٩٢.

(٣) انظر الزاهر في معاني كلام الناس ١/ ٣٢٠-٣٢١، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٢٢-٤٢٣، واللسان (عنكب، ثغر، لزز، هدم، عين)، والمغني ٨٩٤-٨٩٧، وظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية ١١ وما بعدها، وظاهرة قياس الحمل ٥١٤-٥٤١.

(٤) انظر الإنصاف ٢/ ٦٠٢ نقلًا عن الكوفيين، والتبيانَ في إعراب القرآن ١/ ٤٢٢-٤٢٣، وللأخير رأي ثانٍ يرىٰ فيه أن الحمل علىٰ الجوار ضرورة. انظر كتابه السابق نفسه ١/ ١٧٤.

(٥) المغني ٨٩٤-٨٩٧. ولم ينص علىٰ أنه شاذ خلافًا لما اختاره في شذور الذهب، إذ صرّح فيه بأن الخفض للمجاورة شاذّ. انظر متن شذور الذهب في شرح شذور الذهب ٣٣٠.

سيبويه: «وقد حَمَلَهُمْ قُرْبُ الجوارِ علىٰ أَنْ جَرُّوا: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ، ونَحْوَه»[1]. وينبغي كذلك ألا يُلْجأ إليه في التخريج إلّا إذا دعت الحاجة، وكان أقلَّ تكلّفًا وتعسُّفًا من غيره من أوجه التخريج.

ولعلَّ أعدلَ الآراء وأنصفَها في بيان حكمِ ظاهرةِ الجوار وتفسيرِها هو ما ذهب إليه إمامُ النحاة سيبويه، فهو يرىٰ أنّ ما يُمكن حملُه علىٰ الجوارِ مسموعٌ عن بعض العرب لكنه خلافُ القياسِ والوجهِ الأعمِّ والأفصحِ من كلامهم، قال: «وممّا جرىٰ نعتًا علىٰ غيرِ وجهِ الكلامِ: (هذا جحرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)، فالوجه الرفع، وهو كلامُ أكثرِ العرب وأفصحِهم، وهو القياسُ، لأن (الخَرِب) نعتُ (الجُحْر)، و(الجُحْر) رفع، ولكنَّ بعضَ العرب يجرّه، وليس بنعْتٍ (للضَّبِّ)، ولكنّه نعتٌ للذي أُضِيف إلىٰ (الضّبّ)، فجرّوه؛ لأنه نكرة (كالضبّ)؛ ولأنَّه في موضع يقع فيه نعتُ (الضَّبِّ)؛ ولأنَّه صار هو و(الضّبُّ) بمنزلة اسم واحدٍ...»[2].

وجمهور النحاة يقصدون بالحَمْل علىٰ الجِوار: «إعطاءَ لفظٍ أو حرفٍ حركةَ اللفظِ أو الحرفِ قبلَه أو حُكمَه [في الحركة أو غيرها] لمجاورتِهِ له؛ لضربٍ من المُزاوجة والتواخي بين الألفاظِ والحروف»[3].

ويكون الحمل علىٰ الجوار في حركة الإعراب وفي غير حركة الإعراب، وسيأتي شواهد علىٰ هذين النوعين في العرض الآتي.

١ – الحمل علىٰ الجوار في حركة الإعراب: كقوله تعالىٰ: ﴿وَإِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ عَذَابَ يَوۡمٖ مُّحِيطٖ﴾ [هود: ٨٤]، قوله: (مُحِيطٍ) بالخفض نعتٌ لقوله: (عَذَابَ)، وهو منصوب، ولو جَرَىٰ الكلام علىٰ الأصل لقيل: (عذابَ يَوْمٍ مُحيطًا)، فلما جاء قوله: (مُحِيطٍ) مجرورًا قيل فيه: الجرُّ محمولٌ علىٰ جوار (يوم)، قال العُكْبَرِيّ: «و(اليوم) ليس بمحيط، وإنما المحيط (العذاب)»[4]، ومنه قولُ العرب – وهو

(١) الكتاب ١/ ٦٧، وانظر الإنصاف ١/ ٩٢، والخزانة ٨/ ٢٠٤، وفي الإنصاف: «والذي يدل علىٰ أن للقرب أثرًا أنّه قد حَمَلَهُم القُرْبُ والجِوارُ حتىٰ قالوا: (حُجْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)...»

(٢) الكتاب ١/ ٤٣٦.

(٣) ظاهرة قياس الحمل ٥٥٦. وما بين المعقوفين زيادة من كاتب هذا البحث.

(٤) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٢٣. وانظر الدر المصون ٦/ ٣٧١.

أصل هذا الباب: (هذا جُحرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)[1]، وقد مضىٰ ذكره، ومن شواهده الشعرية قول امرئ القيس في معلَّقتِهِ يصف جَبَلًا: [الطويل]

كَـأَنَّ ثَبِـيرًا فِـي عَـرَانِينِ وَبْلِـهِ ... كَبِيـرُ أُنَـاسٍ فِـي بِجَـادٍ مُزَمَّـلِ[2]

قال أبو جعفر النّحّاس: «(مُزمَّلِ): أي مُدَثَّر، وكان يجب أن يقول: (مُزَمَّلُ)؛ لأنه نعت (للكبير)، إلَّا أنّه خفضَه علىٰ الجِوار»[3].

وورد من ذلك في شعر أبي تمّام ثلاثة أبيات[4]: الأول هو قوله يخاطب ممدوحه محمَّد بن عبد الملك الزَّيَّات، ويصف فيه روعةَ مدحِهِ وقوَّتَه وتأثيرَه في الناس: [الكامل]

وَلَأُلْبِسَـنَّكَ كُـلَّ بَيْـتٍ مُعْلَـمٍ ... يُسْـدَىٰ وَيُلْحَـمُ بالثَّنَـاءِ الـمُعْجِبِ

مِـنْ بِـزَّةِ الـمَدْحِ الَّتِـي مَشْـهُورُها ... مُـتَمَكِّنٌ فِـي كُـلِّ قَلْـبٍ قُلَّـبِ

نَـوَّارُ أَهْـلِ الـمَشْـرِقِ الغَـضِّ الَّـذِي ... يَجْنُونَـهُ رَيْحَـانُ أَهْـلِ الـمَغْرِبِ[5]

قوله (نَوَّارُ) – وهو النَّوْرُ؛ أي الزهر الأبيض – بالرفع، وقوله (الغضِّ) – ومعناه الطَّرِيُّ الناعم الرَّقيق – بالخفض، مع أنّه صفة لـ(نَوَّارُ) فكان حقُّه الرفعَ تبعًا لموصوفه، لكنه جُرَّ حملًا علىٰ جوار المخفوض (الـمَشْرِق)، والمعنىٰ والسياق لا يسمحان باعتبار (الغضّ) صفة لـ(أهل) أو (الـمَشْرق)،

---

(١) انظر الكتاب ١/ ٦٧، ٤٣٦-٤٣٧، والمقتضب ٤/ ٧٣، والزاهر في معاني كلمات الناس ١/ ٣٢٠، والخصائص ١/ ١٩١-١٩٢، ٢/ ١٧١، ٣/ ٢٢٠، والإنصاف ١/ ٩٢، ٢/ ٦٠٧، ٦١٥.

(٢) البيت في ديوانه ٢٥ وروايته (كأنَّ أَبَانًا في أَفَانِينِ وَدْقِهِ)، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ١٠٦، وشرح القصائد التسع المشهورات ١/ ١٩٦، والخصائص ١/ ١٩٢، ٣/ ٢٢١، والمحتسب ٢/ ١٣٥، والمغني ٦٦٩، ٨٩٥، والخزانة ٥/ ٩٨، وشرح أبيات المغني ٧/ ١١١. وفي الأخير: (ثَبير): جبل بمكة. (العَرَانين): الأوائل. (الوَبْل): المطرُ عَظيم القَطْر. (البِجَاد): كِسَاء مخطَّط. (المزمَّل): الملتفّ.

(٣) شرح القصائد التسع المشهورات ١/ ١٩٧.

(٤) وليس بيتًا واحدًا كما ذكر الدكتور شعبان صلاح في كتابه شعر أبي تمام: دراسة نحوية ١٨٣.

(٥) شرح التبريزي ١/ ٢٦٠. (نَوارُ): كذا بالرفع وبفتح النون وإهمال ضبط الواو، وكذا هو في شرح الصولي ١/ ٣١٣، وهامش النِّظَام ٣/ ١١١. و(نَوَّارُ): بهذا الضبط في شرح عطيَّة ٤٠، وبدر التمام ١/ ١٠٧، وشرح إيليا الحاوي ١٠٦، وشرح الدكتور محيي الدين صبحي ١/ ١٦٨. و(نـوَّارُ) بلا ضبط النون في شرح الخياط ٣٥. والذي في المعاجم (نُوَّار) كَرُمّان بمعنىٰ النَّوْر، وهو الزهر (انظر (نور) في اللسان والتاج). و(الغَضِّ) بالخفض في كل الشروح السابقة ما عدا شرح عطيّة وشرح الخياط وبدر التمام فإنه فيها بالرفع فلا شاهد فيه علىٰ روايتها. والكلمتان بلا ضبط في شرح الأعلم ٢/ ٨٨. (الـمُعْلَم): المشهور. (السَّدىٰ واللَّحْمة) خِيطانُ الثيابِ طُولًا وعَرضًا. (الـمُعْجِب): يُعجِبُ من سَمِعَهُ. (البِزَّة): الثَّوب: (القُلَّب): الذكي الـمُتَقلِّب في العُلوم. انظر شرح الأعلم وبدر التمام.

ويؤيِّد كونَ (الغَضِّ) نعتًا لـ(نَوَّار) قولُ الأعلم: «... ثم مدحي لأهل المشرق كالنّوْر الغضِّ الطَّرِيِّ الذي يَجنونه بأيديهم؛ لأنيّ مقيم بينهم، فأوَّل ما يصل إليهم، ثم يصل بعده لأهل المغرب، فيكون لهم ريحانًا يستمتعون به ويلذُّون بِطيبه». وينبغي أن يُلاحظ أن رفع كلمة (الغضّ) لا يُخِلُّ بالوزن، فإن صحَّ أن أبا تمام أنشدَه بالخفض، فهو إمَّا مراعاةٌ لإيقاعِ البيت وموسيقاه، وإمَّا أنّه يريدُ أن يُجْرِيَ في شعره من كُلِّ نوادر أفانين كلام العرب وشعرائِها وإن كان ذلك خلافَ الأفصحِ والأقيس.

والبيت الثاني – وقد تكرر فيه الحملُ علىٰ الجوار مرّتين – قول أبي تمام في مدح القاضي حُبَيش ابن المُعَافَىٰ: [الطويل]

لَـهُ كُـلَّ يَـوْمٍ شَـمْلُ مَجْـدٍ مُؤَلَّـفٍ وَشَـمْلُ نـدًى بَـيْنَ العُفَـاةِ مُشَـتَّتِ[1]

قوله (مؤلَّفٍ) و(مُشَتَّتٍ) بالجرّ، وهما نعتانِ للاسمين المرفوعين (شَمْلُ) في صدرِ البيت وعَجُزِه، فالجرُّ فيهما مراعاة للاسمين المجاورين المجرورين، وهما: (مَجْدٍ) و(العُفَاةِ)، وإن قيل إنّ القافية ألجأته في الشطر الثاني إلىٰ حمله علىٰ الجوار فإن ذلك مُنْتَفٍ في الشطر الأوّل منه، إذ كان بإمكانه أن يقول (مؤلَّفٌ) مع الحفاظ علىٰ الوزن سليمًا، لذا يَجري عليه ما قلتُه في البيت السابق، والسبب الأوَّل – أي الموسيقا والإيقاع – هٰهنا أقوىٰ، لأجل «المواءمة بين الشكل في الشطرين، والاتّساق بين المذهب الإعرابي في المصراعين»[2].

والبيت الثالث هو قوله في مقطوعة غزلية: [السريع]

يَـا غُصْـنَ بَـانٍ نَـاعِمٍ قَـدُّهُ فَـوْقَ نَقًـا يَهْتَـزُّ أَعْـلَاهُ

مَنَعْـتَ عَيْنَـيَّ لَذِيـذَ الكَـرَىٰ أَحْسِـنْ كَـمَا حَسَّـنَكَ اللهُ![3]

---

(١) شرح التبريزي ١/ ٣٠٧، والبيت بهذا الضبط في شرح الصولي ١/ ٣٣٧، وهامش النِّظَام ٥/ ١٤، وشرح عطيّة ٦٣، وشرح الخياط ٦٢. وانفرد صاحب بدر التمام ١/ ١٥٧ بضبط (مُؤَلَّفٌ) بالرفع. ولم يرد البيت في شرح الأعلم. (العُفاة): السَّائلون، طلّاب المعروف.

(٢) شعر أبي تمام: دراسة نحوية ١٨٣.

(٣) شرح التبريزي ٤/ ٢٨٤. (نَاعِمٍ) بالخفض، وكذلك هو في شرح الصولي ٣/ ٤٧٨، وشرح إيليا الحاوي ٧٧٩، وشرح الدكتور محيي الدين صبحي ٢/ ٤٥٩، ورواه عطيّة في شرحه ٤٧٣، والخياط في شرحه ٤٦٦ (ناعمًا) بالنصب، ولم يرد البيت في الشروح الأخرىٰ.

قوله (ناعمٍ) نعت لقوله (غُصْنَ) فحقُّه النصب؛ لأنّ موصوفَه (غُصْنَ) منصوب، والصفة تتبع الموصوف في حركات الإعراب، لكنّها لما جاورت الاسم المجرور (بانٍ) حُمِلت عليه مراعاةً للقُرب والجوار.

ويُلاحظ أن الحمل علىٰ الجوار في أبيات أبي تمام الثلاثة كان علىٰ الجرّ، وهذه الصورة من الحمل هي التي أكّدها المحقّقون من النحاة، وذكروا أنّها الأكثر، وقَصَر بعضهم جواز الجوار علىٰ الجرّ، وذكر أنّه مختصّ به، ولاحظ آخرون هذه العلاقة بين الجوار والجر، فسمَّوا المسألة باسمٍ يَمْزُجُ بينهما، فقالوا: (الجَرّ بالـمُجَاورة)، أو (الجَرّ علىٰ الجِوَار)، أو (الـخَفْض علىٰ الجِوَار)[1]. قال أبو حَيَّان: «والخفض علىٰ الجوار قال به الجمهور من أهل البصرة والكوفة»[2]، وهذا القول من أبي حَيَّان يقوّي الحمل علىٰ الجوار في أبيات أبي تمام الثلاثة، ويُخْرِجُها من دائرة الضَّعف والضَّرورة والشُّذوذ.

وثمة بيت آخر من أبيات أبي تمام المشكِلة يُحتمل أن يُحمل علىٰ الجوار من جهتين: من جهة الإعراب، ومن جهة الإفراد والتثنية، وهو ظاهر ما ذهب إليه الآمِديّ الذي أنكر علىٰ أبي تمام قولَه، وتَحاملَ عليه بقسوة. قال أبو تمام في مقدّمة قصيدة مدح بها المأمون، يصف يومَ الفِراق وتأثيرَه الشديدَ في نَفْسِهِ وعقلِهِ: [الكامل]

يَـوْمٌ أَفَـاضَ جَـوًى وَأَغَـاضَ تَعَزِّيَـا ... خَـاضَ بَحْـرَيْ حِجَـاهُ الـمُزْبِدِ[3]

قال الآمِديّ: «... ثم اضطر إلىٰ أن قال (بَحْرَيْ حِجَاهُ الـمُزْبِدِ)، فوحَّد (الـمُزبِد) وخفضه، وكان وجهه أن يقول: (الـمُزْبِدَيْن) صفة (للبَحْرَيْنِ)، فجعله صفة (لِلْحِجَىٰ)، ولا يُوصَفُ العقلُ بالإزباد، وإنّما يوصف به البحر. وهذا وإن كان يُتجاوز في مثله، فإنّه الوجه الأردَأ، عَدَلَ بِهِ إليه خُبْثُ الطريقةِ عن الوجه الأوضح»[4]، ولم تشفِ هذه العبارة الأخيرة علىٰ قساوتها غليلَ الآمِديّ

(١) انظر ظاهرة قياس الحمل ٥٢٢-٥٢٥، ٥٤٠-٥٤١.

(٢) ارتشاف الضّرَب ٤/ ١٤١٩.

(٣) شرح التبريزي ٢/ ٤٦، وانظر شرح الأعلم ٢/ ٥٦، والنِّظَام ٦/ ٦٠. (يومٌ): أي يوم فراق أبي تمام أحبَّته. (أفاض): زاد وأكثر من الفيضان. (جوًى): ألم العشق. (أغاض): أَنْقَصَ، من الغَيض ضدّ الفَيض. (التعزّي): الصبر والتصبّر. (خاض): مشىٰ في الماء. (الحِجىٰ): العقل. (الـمُزْبِد): الهائجُ مَوْجُه الذي يقذف بالزَّبد. انظر هذه المواد في اللسان، وانظر شرح الأعلم.

(٤) الموازنة ١/ ٢٩٦-٢٩٧.

فأعْقَبَها بقوله: «وإذا تأمَّلتَ شعرَه وجدتَ أكثرَه مبنيًّا علىٰ مثل هذا وأشباهِه»، وهذا قول ممجوجٌ وتحامُلٌ ممقوتٌ من الآمِديّ علىٰ الشاعر أبي تمام، ولعلّ تغيُّظَهُ الشديدَ علىٰ أبي تمام أحال بينه وبين توجيه البيت توجيهًا حسنًا، خلافًا للأعلم الذي خرّج المسألة بدقّة ورَويّة، فقال: «... وقد يكون (الهاء) في (حِجاه) للحبيب، أي غلب النوىٰ عقله العظيم الذي هو كالبحر الـمُزْبِد، فذهبَ عَزَاؤه، وإنّما ثنّىٰ البحر إتباعًا لقوله تعالىٰ: ﴿مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ﴾ [الرحمن: ١٩]، ونحوِه في القرآن. وقد يُحْتَمل أن يريدَ: بحرَ حِجًى في أوّلِ ذِكْر الفِراق، وآخرَ عند الوَدَاعِ، ورَدَّ (الـمُزْبِد) علىٰ (الحِجَىٰ)»، ولعلَّ توجيه البيت علىٰ ما ذكره الأعلم أخيرًا أولىٰ من حمله علىٰ الجِوار أو غيره من الأوجه، كأنّه حمَّل (الحِجىٰ) معنىٰ (البحرين)، ثم حَمَل (الـمُزْبِد) علىٰ لفظ (الحِجَىٰ)؛ لأنه مفرد.

ولهذا البيت روايات أخرىٰ سالمة من هذا الإشكال ذكرها ابن المستوفي في (النِّظَام)، وهذا شأن كثير من الأبيات المشكلة في شعر أبي تمام، فإمّا أن يكون الأصل هو ما لا إشكال فيه، ثم دَخَلَهُ التحريف والتصحيف من الرواة والنّسّاخ، أو تقصّده بعض الحُسَّاد أو الـمُتَحاملين عليه تشويهًا لشعره، وإما أن الأصل هو الـمُشْكِل لِـمَا عُرفَ به مذهبه في الشعر، ثم غيّره الرواة أو النسّاخ أو النقاد أو أنصاره ومحبّوه وَفْقَ تصوّر كلٍّ منهم للمعنىٰ الصحيح. وقد نبّه علىٰ شيء من هذا بعض شرَّاح ديوانه منهم أبو العلاء والتبريزي[(١)].

٢ – الحمل علىٰ الجِوار في غير حركة الإعراب: للحمل علىٰ الجوار صور كثيرة غيرَ ما ذُكِر في المطلب السابق، منها الإتْبَاعُ بأشكاله[(٢)]، ويدخل في دائرة صوره كذلك بابٌ أَطْلَقَ عليه ابنُ فارسٍ (الـمُحَاذاة)، وعرَّفه بقوله: «أن يُجْعَلَ كلامٌ بِحِذَاء كلام، فيؤتىٰ به علىٰ وزنه لفظًا وإن كانا مختَلِفَيْنِ، فيقولون: (الغَدَايَا والعَشَايَا)، فقالوا: (الغَدَايَا)[(٣)] لانضمامها إلىٰ (العَشَايَا)»[(٤)]، ودلَّ قوله (بِحِذَاء)

---

(١) انظر شرح التبريزي ١/ ١-٢.

(٢) انظر الأشباه والنظائر ١/ ١٥-٢٨، وظاهرة قياس الحمل ٥٣١-٥٣٤.

(٣) قال ابن سِيده: «و(الغَدَاة) لا تجمع علىٰ (غَدَايا)؛ لأن (فَعَلَة) لا تُكَسَّر علىٰ (فَعَايل) لكنهم تجوّزوه لما قَرَنُوهُ (بالعَشَايا)» شرح مشكل شعر المتنبي ٥٥. وقال الحريري: «فإن أفردوا (الغَذَايا) ردَّوها إلىٰ أصلها فقالوا: (الغَدَوَات)». درة الغواص ٣٠.

(٤) الصاحبي ٣٨٤. وقد سبقه الفراء وابن قتيبة في الإشارة إليه لكن من دونِ تسميتهِ بالمحاذاة. انظر أدب الكاتب ٦٠٠.

علىٰ أنه من باب الحمل علىٰ الجِوَار؛ لأنه بمعناه، وزاد الزَّرْكَشِيُّ معناه بيانًا، فقال: «وحقيقته أن يؤتىٰ باللفظ علىٰ وزنِ الآخرِ لأجل انضمامه إليه، وإن كان لا يجوز فيه ذلك لو استُعْمِل منفردًا»[1].

ومن أمثلة هذا الباب في شعر أبي تمام قوله يهجو عَيّاش بنَ لَهِيعَة الحَضْرَمِيَّ بعد موته: [السريع]

كَـرَّتْ عَـلَىٰ البُخْـلِ بِـمَا سَـاءَهُ ... وَنَـاءَهُ كَرَّتُـكَ الخَاسِـرَهْ[2]

قال ابن المستوفي: «قال أبو العلاء: يُقال: فَعَلَ به ما ساءَه وناءَه؛ أي ما أثقله حتىٰ يَسْقُطَ علىٰ الأرض، وهذا عندهم ممَّا اتّبع بعضُه بعضًا لازدواج الكلام، والأصل أن يُقال: أَنَاءه يُنيئُه إِناءةً، ولكنَّهم جاؤوا به علىٰ مقدار (ساءَه)»، وعليه يكون جَواز تعدية (نَاءَهُ) محمولًا علىٰ جِوَارِها للفعل المتعدّي بنفسه (سَاءَهُ)، ونظيره ما ذكره الجوهريُّ: «وقال الفرَّاءُ: يُقال: هَنَأَني الطَّعَامُ وَمَرَأَنِي إذا أَتْبَعُوها (هَنَأَنِي) قالوها بغير ألف، وإذا أفردوها قالوا: (أَمْرَأَنِي)»[3].

ومن صور هذا الضرب من التَّضمين أيضًا تغييرُ (أحد حروف الكلمة) أو (إحدىٰ حركاتها) مراعاة للجوار، فمن الأول قول أبي تمام مادحًا عَيّاش بنَ لَهِيعَةَ الحَضْرَمِيَّ: [البسيط]

أَهْـيَسُ أَلْـيَسُ لَـجَّاءٌ إِلَـىٰ هِمَـمٍ ... تُغَـرِّقُ الأُسْـدَ فِـي آذِيِّهَـا اللِّيَسَـا[4]

قال ابنُ الأثيرِ: «(الأَهْيَس)... الأصل فيه الواو، وإنّما قال بالياء ليُزاوِجَ (أَلْيَسَ)»[5]، وقال الحريريُّ: وكذلك قالوا للشُّجَاع الذي لا يُزَايِلُ مكانه: (أَهْيَسُ أَلْيَسُ)، والأصل في (الأَهْيَسِ): (الأَهْوَسُ) لاشتقاقه من هَاسَ يَهُوس، إذا دَقَّ، فعَدَلوا به إلىٰ الياء ليُوافِقَ لفظة (أليس)»[6].

ومن الثاني – وهو تغيير إحدىٰ حركات الكلمة مراعاة للجوار – قول أبي تمام في رثاء محمَّد بن حُمَيد الطائي: [الطويل]

---

(١) البرهان في علوم القرآن ٣/ ٣٩١. وانظر المزهر ١/ ٣٣٩، والكليات ٤/ ٢٧٥.

(٢) شرح التبريزي ٤/ ٣٦١، وانظر النِّظَام ٨/ ٢١٩.

(٣) الصحاح (مرأ). وانظر درة الغواص ٣٠، والمغني ٨٩٦ ذكره الأخير في أثناء حديثه عن الحمل علىٰ الجوار.

(٤) شرح التبريزي ٢/ ٢٥٨، وانظر بدر التمام ١/ ٣٩٦، وفيه: «(الآذِي): المَوْج. (اللِّيس): جمع أَلْيَس: الشُّجعان. (الهِمَم): العزائم».

(٥) النهاية في غريب الحديث ٥/ ٢٨٧. وانظر اللسان (ليس، هوس، هيس).

(٦) درة الغوَّاص ٣٠.

كَــذَلِكَ مَــا نَنْفَــكُّ نَفْقِــدُ هَالِكًــا يُشَـارِكُنَا فِـي فَقْـدِهِ البَـدْوُ والحَضَـرُ[1]

سكّن الضاد في قوله: (الحَضْر) حملًا علىٰ مجاورة (البَدْو)، وقد جاء ما يشبهه في كلام العرب، قال السيوطيُّ: «يُقال: أخذني من ذلك ما قَدُمَ وما حَدُثَ، ولا يُضَمُّ (حَدَثَ) في شيء من الكلام إلا في هذا الموضع؛ وذلك لمكان (قَدُم) علىٰ الازدواج»[2]، وقول أبي تمام أَولىٰ بالقبول لأنَّ تسكينَ المتحرِّك تخفيف، وضمَّ المفتوحِ تثقيل، والعرب تميل إلىٰ الخِفّة في كلامها، وتخريج بيت أبي تمام علىٰ ما ذكر أولىٰ من حمله علىٰ الضرورة، خلافًا لمحمود مصطفىٰ الذي ذكر في هامش تحقيقه لكتاب (هِبَة الأيّام) أنَّ الضاد خُفّفت بالتسكين للشعر.

ونظير البيت السابق قول أبي تمام في مدح خالد بن يزيد الشَّيْبَانيّ: [الكامل]

لَــوْ لَــمْ تَكُــنْ مِــنْ نَبْعَــةٍ نَجْدِيَّــةٍ عَلْوِيَّــةٍ لَظَنَنْــتُ عُــودَكَ عُــودَا[3]

نُقِلَ عن أبي العلاء قوله: «(نَجديَّة): نسبة إلىٰ نَجْد؛ لأنَّ آباءه كانوا يَحُلُّون بها. و(عَلْوِيّة): يعني من عَلِيّ بن بكر بن وائل»، قوله يدل علىٰ أن (عَلْويّة) نسبة إلىٰ (عَلِيّ)، فحقُّها فتح اللام؛ أي (عَلَوِيَّة)، لكنّها سكّنت حملًا علىٰ الجوار، أي مراعاة للفظة (نَجْديّة). و(عَلْوِية) عند الأعلم من الارتفاع والعُلُوِّ لا نسبةً إلىٰ اسم العلم (عَلي)، فيكون أصلُه (عُلُويّة)، وفُتِحت العين وسكّنت اللام مراعاة لوزن اللفظة المجاورةِ لها، وهي (نَجْديّة)، ورواية الصُّوليِّ (عُلْوِيّة)، وله فيها تفسيران، قال: «(عُلْويّة): مرتفعة... (عُلْوِيّة): مرتفعة منسوبة إلىٰ العالية»، أما تفسيره الأول فيلتقي مع تفسير الأعلم، وأما الثاني ففيه اضطراب لجمعه بين معنيين، هما: (مرتفعة) وقد ذُكِرَ توجيهُه، و(منسوبة إلىٰ العالية) وهي موضع، وهذا من النوادر، ذكر ابنُ منظورٍ أن النسبة إلىٰ (العالية) بصيغة (عُلْوِي) نادرٌ[4]، ويؤكِّد حملَ البيت علىٰ الجوار سلامةُ الوزن

---

(١) شرح التبريزي ٤/ ٨٤، وانظر هبة الأيام ١٤٧، وانظر بيتًا مثل هذا في شرح التبريزي ٤/ ٥٦٦ (ب٦)، وبيتًا آخر في زيادات النِّظَام ٨/ ٢٦٩ (ب٣٥).

(٢) المزهر ١/ ٣٤١. وانظر اللسان (حدث)، والمغني ٨٩٧.

(٣) شرح التبريزي ١/ ٤١٣. وانظر شرح الصولي ١/ ٤٠٥-٤٠٦، وروايته (عُلْويّة)، وشرح الأعلم ٢/ ٢٣-٢٤ بلا ضبط، والنِّظَام ٥/ ٣٨٨-٣٨٩ برواية التبريزي (عَلْوِيّة). وذُكِرَ في هذه الشروح أنَّ المراد بالعُود الأولِ: الأَصلُ، وبالثاني الطِّيبُ الهِنديُّ الذي يُتَبخَّرُ به.

(٤) انظر اللسان (علو).

بفتحِ اللام أو ضمِّها علىٰ الأصل[1]، لكنَّ الصُّوليَّ نَعَتَ رواية فتح العين واللام بالتصحيف. قال ابن المستوفي: «وأنا أرىٰ: الرواية الفاتحة العين واللام أجود من الرواية الضّامّة للعين المسكّنة للام؛ لاختلاف اللفظين والمعنيين، ولسلامة [البحر][2] من الزِّحاف الجائز...»، وهذا الكلام فيه تضعيف لرواية الصُّوليِّ لعدم مراعاة الجوار وهو الصحيح.

ويجوز أن يُلْحَق بهذا العنوان قولُ أبي تمام واصفًا أحد مجالس ممدوحه الحسنِ بنِ وَهْبٍ: [الطويل]

إِذَا اشْتَعَلَتْ فِي الطَّاسِ والكَاسِ نَارُها ... صَلِيتُ بِهَا مِنْ رَاحَتَيْ نَاعِمٍ لَدْنِ[3]

خفّف همزة (الكاس) بإبدالها ألفًا حملًا علىٰ مجاورة ألف (الطَّاس) المجرّدة من الهمزة. وإبدال همزة (الكأس) وإن كان هٰهنا جائزًا قياسًا[4] من دون مجاورة كلمة (الطاس) إلّا أنَّ تخفيفها ثَمَّ يكاد يكون شبه لازم مراعاة للجوار، وحفاظًا علىٰ النَّغْمِ والجَرْس، وإن كان تحقيقها لا يُفْسِد وزنَ البيت.

---

(١) إذا تحرّكت اللام في (علوية) تكون التفعيلة الأولىٰ من المصراع الثاني سالمة: (مُتَفَاعِلُن)، وإذا سُكّنت تكون التفعيلة مزحوفة، وتُسمّىٰ (مُضْمَرَة)، وهي: (مُتْفَاعِلُن)، وهي جائزة في بحر الكامل. انظر الإقناع في العروض وتخريج القوافي ٣٢.

(٢) في الأصل (الجرّ) وهو تصحيف.

(٣) شرح التبريزي ٤/ ٥٤١.

(٤) لسكونها وانفتاح ما قبلها. وانظر التكملة للفارسي ٢١٣، وشرح الشافية ٣/ ٣٢.

المطلب الثالث – الحَمْلُ علىٰ القَلْب:

القَلْبُ ضَرْبَان: قلبٌ في الكلام، وقد تَجُوزُ تَسْمِيَتُهُ – اتساعًا – القلبَ النحويَّ والبلاغي أو المعنوي؛ لأنَّه قَلْبٌ يَمَسُّ عناصرَ تركيبِ الكلام وأجزاءَه، وأحيانًا يكون فيه اعتبار بلاغي، وقلبٌ في الكلمة، وتَجُوز تَسْمِيَتُهُ القلبَ الصَّرفيّ المكانيّ؛ لأنّ فيه قلبًا يَمَسُّ أحرفَ الكلمة الواحدة، بتبادل المواقع تقديمًا وتأخيرًا.

١ – **القلب النَّحْوي (المعنوي)**: ويُراد به: «أن يُجْعَلَ أحدُ أجزاء الكلام مكانَ الآخرَ، والآخرُ مكانه»، أو «هو أن يَجْرِيَ حكمُ أحدِ جُزأَيِ الكلامِ علىٰ الآخَر»[(١)]. وإذا كان النحاة وغيرهم قد اتّفقوا علىٰ أن هذا الضّرْبَ من الكلامِ عدولٌ عن مقتضىٰ الظاهر، وأنّه خلافُ الكلام السَّويّ المتعارَف عليه بين الناس؛ لمخالفته النِّظَام العام للغة إلا أنّهم اختلفوا وتباينتْ آراؤهم في بيان حُكمه من حيث الجوازُ والمنعُ، ولم يجرؤ كثيرٌ منهم علىٰ إنكارِه؛ لورودِهِ في كلام العرب الفصحاء شعرًا ونثرًا، ولهذا عدَّ ابنُ فارسٍ (القَلْبَ) من سُنن لسان العرب، ووافقه السِّيوطيُّ، وجعله ابنُ هشَامٍ من فنون كلامهم، ولا سيّما في الشعر، وعقد عليه القاعدة العاشرة من قواعده الكلية في آخر أبواب المُغْنِي، واستشهد عليه بطائفةٍ من الآيات والأشعار وغيرها. والمصادر تشير إلىٰ كثرته في لغتهم، صرَّح بذلك ابنُ جِنِّي[(٢)]، وقال ابن الشَّجَريِّ: «وقد اتّسعَ القلب في كلامهم حتىٰ استعملوه في غير الشعر، فقالوا: (أَدْخَلْتُ القَلَنْسُوَةَ في رأْسِي)، و(الخَاتَمُ في إِصبَعي...[(٣)]»، وقال الفَيُّوميُّ: «...وعَرَضْتُ البعيرَ علىٰ الحوضِ عَرْضًا، وهذا من المقلوب، والأصلُ عَرَضتُ الحوضَ علىٰ البعير، وهذا كما يُقال: أدخلتُ القَبْرَ الميّتَ... وهو كثير في كلامهم»[(٤)]، ونقل الزَّرْكَشِيُّ أن جماعةً قَبِلُوا القَلْبَ مطلقًا بشرط عدم اللَّبس، وذكر أنَّ منهم المبرِّد. قال المبرّدُ: «والكلام إذا لم يَدْخُلْهُ لَبْسٌ جاز

---

(١) التعريفُ الأول في المطوّل شرح تلخيص المفتاح ٢٨٣، ومعاهد التنصيص ١/ ١٧٨، وكشّاف اصطلاحات الفنون ٢/ ١٣٣٦، والتعريفُ الثاني في الكُليّات ٤/ ٧.

(٢) انظر التِّمام في تفسير أشعار هُذَيل ١٨٠–١٨١، والصاحبي ٣٢٩، والمغني ٩١١–٩١٤، والأشباه والنظائر ١/ ٥٦٨، والمزهر ١/ ٤٧٦.

(٣) الأمالي الشجرية ١/ ٣٦٦. وحكى ابن الشجري جملة من الشواهد عن الأخفش وثعلب وأبي زيد.

(٤) المصباح المنير (عرض).

القَلْبُ للاختصار»[1]، فالمبرّد يرىٰ القَلْبَ ضربًا من الإيجاز والاختصار. وذكر المرزوقيّ أنَّ الكلام المقلوب غيرَ الـمُلْبِس كثيرٌ، وكان بعض الأئمة المتقدّمين يَحْمِل التنزيلَ علىٰ القلب كثيرًا، كالبَجَلِيّ[2]، فقد ذَكَرَ جامعُ العُلوم أنَّ البَجَلِيَّ كثيرًا ما كان يذهب إلىٰ القلب في التنزيل، واستحسن جامعُ العلوم ما حمله البَجليُّ علىٰ القلب في إحدىٰ آيات القرآن الكريم[3]. ولعلَّ السَّكَّاكيَّ أكثرُ المتحمّسين لهذا الفنّ إذ عدّه من كمال البلاغة!! فقال بعد عرضِ شواهدَ منه: «وإن هذا النمط مُسَمًّى فيما بيننا بالقلب، وهي شعبةٌ من الإخراج، لا علىٰ مقتضىٰ الظاهر، ولها شيوع في التراكيب، وهي ممّا يُورِث الكلامَ مَلاحةً، ولا يُشجِّعُ عليها إلا كَمالُ البلاغةِ، تأتي في الكلام، وفي الأشعار، وفي التنزيل، يقولون: عرضتُ الناقةَ علىٰ الحوضَ... وقال رؤبة: [رجز]

وَمَهْمَهٍ مُغْبَرَّةٍ أَرْجَاؤُهُ
كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ[4]

أراد: كأنّ لونَ سمائِهِ من غُبْرتِها لونُ أَرْضِهِ... وفي التنزيل: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾ [الأعراف:٤]؛ أي جاءها بأْسُنَا فأهْلَكْنَاهَا...»[5]، فأهل البلاغة يَرون أنَّ في القلب نكتةً بلاغيةً مستحسنةً، بل جعل أحد المعاصرين ذلك جزءًا في تعريفه ومفهومه، فقال: «يكون القلب بإجراء التبادل بين جُزْأَيْنِ من أجزاء الجملة لِغَرَضٍ بلاغي يستحسنه الفُطَنَاء»[6]، يؤكِّد ذلك قول سعد الدين التَّفتَازاني في (المطوَّل) تعقيبًا علىٰ بيت رؤبة السابق، قال: «وفي القلب من المبالغة ما ليس في تركه، لإشعاره بأنّ لون السماء قد بلغ من الغُبْرَةِ إلىٰ حيث يُشَبَّه به لونُ الأرضِ في الغُبْرَة»[7]، فكأن هؤلاء يشترطون تضمّن القلب اعتبارًا لطيفًا حتىٰ يكون جائزًا بليغًا وإلا فلا، وأجاز بعضهم القلب

---

(١) الكامل ١/ ٤٧٥، واستشهد علىٰ القلب بالقرآن الكريم وكلام العرب وأشعارهم، وانظر البرهان في علوم القرآن ٣/ ٢٨٨.

(٢) أبو علي الحسين بن الفضل البَجَليّ الكوفي النَّيْسابوري (١٧٨-٢٨٢هـ)، من كبار العلماء في اللغة والتفسير والحديث، إمام عصره في معاني القرآن. انظر سير أعلام النبلاء ١٣/ ٤١٤، والأعلام ٢/ ٢٥١-٢٥٢.

(٣) انظر شرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٧٢، وكشف المشكلات ١/ ١٠٢، ٣٨٣.

(٤) البيتان في ديوانه ٣ ورواية الأول فيه (وَبَلَدٍ عَامِيَةٍ أَعْمَاؤُهُ)، والإنصاف ٢/ ٥٢٩، واللسان (عمي)، والمغني ٩١٢، وشرح أبيات المغني ٨/ ١١١، والثاني في الصاحبي ٣٣٠، والأمالي الشجرية ١/ ٣٦٦.

(٥) مفتاح العلوم ٢١١.

(٦) البلاغة العربية: أسسها وعلومها وفنونها ٥١٩.

(٧) المطول شرح تلخيص المفتاح ٢٨٥، وانظر شرح أبيات المغني ٨/ ١١٢.

في فصيح الكلام إن كان قريب التأويل، فإن بَعُد فهو مختص بالشعر[1]. ومن النُّحَاة من قَصَرَ (القلب) علىٰ الضرورة الشعرية ومنعه في الكلام، كأبي حَيَّان، وقال: «وهذا الذي صحّحه أصحابنا»[2]، ومَنَعَ حَمْلَ القرآنِ الكريم عليه، وذكر أنَّ هناك من يجوّزه في الكلام والشعر اتّساعًا واتّكالًا علىٰ فهم المعنىٰ، ولعلَّ أبا حيَّان يريد بقوله (أصحابنا) نحاةَ الأندلس، إذ يكاد ما قاله يكون مستمدًّا من قول ابن عُصفُور: «والقلب مَقِيس في الشعر بلا خلاف؛ لكثرة مجيئه فيه، وقد جاء أيضًا في الكلام... إلا أنَّ ذلك لم يَكْثُرْ في الكلام كَثْرَتَه في الشعر، فلم يَجُز لذلك القياسُ عليه»[3]، ولعلَّ أشدّ المانعين للقلب الآمِديّ وحازمُ القَرْطَاجَنِّيّ: أما الآمِديّ فيرىٰ أن القلب في كلام العرب محمول علىٰ السهو والغلط، وليس للمتأخّر أن يقتدي بهم فيما سَهَوا أو غَلِطوا فيه، وأنكر حَمْلَ القرآن عليه، وأوّل كثيرًا مما يحتمله في القرآن وغيرِه، ثم نقل عن المبرِّد أنه يجيز القلبَ للاختصار إذا أَمِنَ اللَّبسُ، واجتهد في تفسير كلامه بقوله: «كأنّه يجيز ذلك للمتقدّمين دون المتأخّرين، وما علمتُ أحدًا قال للاختصار غيرَه...»[4] وتفسيره لقولِ المبرِّد لا يصحّ؛ لأنَّه خرَّج عليه آيةً قرآنية، فكيفَ يَمنع المتأخِّرينَ من كلام ورد به أفصحُ البيان الذي هو كتابُ الله عز وجل؟!! أَمَّا القَرْطَاجَنّي فيرىٰ أن القلبَ مذهبٌ فاسدٌ في الكلام، وخطأٌ في العبارة، وأنَّه مما يجب أن يُوقَفُ به عند السَّماع، ولا يَلْجأَ إليه شاعرٌ إلا لاضطرار، أو قصدًا إلىٰ التلاعُب بالكلام، والافتنان في معانيه، والاتّساع في مذاهبه، وأنكر حَمْلَ القرآنِ عليه، أو غيرِ القرآن إن أمكن حملُه علىٰ غير ذلك[5]... وينبغي أن يُلاحظ أن كليهما تجرّأ علىٰ اتهام العرب الأَقْحاح بالخطأ والغلط في كلامهم!!.

وأَحْسَنَ السَّمِينُ الحلبيُّ التعبيرَ بإيجاز عن مواقف العلماء من القلب فقال: «وللناس فيه ثلاثة مذاهب: الجَوَازُ مطلقًا، المنعُ مطلقًا، التفصيلُ: بينَ أن يُفيدَ معنًى بديعًا فيجوزُ، أو لا فَيَمْتَنِع»[6]، وقد سبقه إليه القَزْوِينيُّ، واختار الأخيرُ ما عليه أهلُ البلاغة، فقال: «والحق أنه إن تضمّن اعتبارًا

---

(١) انظر البرهان في علوم القرآن ٣/ ٢٨٨. حكاه عن ابن الضائع (ت٦٨٠هـ).

(٢) البحر المحيط ١٨٧، وانظر ٨/ ٦٣. ويُنبِّهُ إلىٰ أن أبا حيان سكت عن الحكم علىٰ القلب بالضرورة في كتابه ارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٧٣، واقتصر علىٰ بيان أنه قسم من أقسام المجاز.

(٣) ضرائر الشعر ٢٧١.

(٤) الموازنة ١/ ٢٢٠.

(٥) انظر منهاج البلغاء وسراج الأدباء ١٧٩-١٨٤.

(٦) الدر المصون ٥/ ٤٠٢.

لطيفًا قُبِلَ، وإلا رُدّ»[1]، ولعلّ هذا الرأي هو الراجح وإن كان بعضُ أقوال العرب التي وردت في ذلك مجردة من هذا الاعتبار، لكنها كانت مأمونة اللَّبْس، وهو اعتبار اشترطه المبرّد كما سبق بيانه، وقد يَحْسُن تقبُّلُ أُسلوبِ القلبِ بأحد هذين الاعتبارين، فيُقبَلُ القلبُ إذا لم يكن مُلْبِسًا، أو إذا تضمَّن معنًىٰ بديعًا واعتبارًا لطيفًا.

وجاز اعتبار هذا الضرب من القلب صورة من صور ظاهرة قياس الحمل؛ لكونه محمولًا علىٰ التقديم والتأخير، أو الإيجاز والاختصار، فهو ملحق بهما.

وقد وردت في شعر أبي تمام أبيات يُرَجّح حَمْلُها علىٰ القلب، صرَّح شرّاح ديوانه في بعضها بأنَّها محمولة علىٰ ذلك[2]، منها قوله في قصيدة مدح بها المأمون، يصف حال أعدائه في معركتهم معه: [الكامل]

جَرْحَىٰ إِلَىٰ جَرْحَىٰ كَأَنَّ جُلُودَهُمْ ... يُطْلَىٰ بِهَا الشَّيَّانُ والعُلَّامُ[3]

قال الصُّوليُّ: «الشَّيَّان): دَمُ الأَخَوَيْنِ[4]، و(العُلَّام): الحِنَّاء. وهذا الكلام فيه قلب، كأنه أراد: يُطلَىٰ بالشَّيَّانِ والعُلَّامِ»، وصرّح به الأعلم كذلك، وزاد: «والمعنىٰ: كأنَّ جلودَهم تُطلىٰ بالشَّيَّان والعُلَّام لما عليها من دماء الجراحات»، ولعلّ القلبَ هٰهنا أبلغُ في الوصف، وفيه الاعتبار اللطيف الذي يشترطه أهل البيان، وقولُ السعد التفتازاني في بيت رؤبة المذكور يجري علىٰ بيت أبي تمام ثَمَّ، كأنَّ المعنىٰ أنَّ احمرارَ جلودِ جَرْحَىٰ أعداءِ ممدوحِهِ الذين سقطوا في المعركة من كثرة دمائهم، وشدةِ حمرتها لعُمقها أبلغُ منها لو أنّها طُلِيت بالشَّيَّانِ والعُلَّام، بل لو أنّ الجلود كانت مطليّة بهما ثم عَلَتْهَا دِمَاؤهم مَا ظَهَر لهما أثر، فكأنَّهما حينئذٍ يُطْلَيانِ بالجلود المُدَمَّاةِ، لا أنَّهما يَطْلِيَانِهَا!!

ومنها قولُ أبي تمام في باب الغزل: [الكامل]

---

(١) الإيضاح في علوم البلاغة ٨١. وانظر الطراز المتضمّن لأسرار البلاغة ١/ ٣٠٩-٣١١.

(٢) سيأتي ذكرُ بعضها. وانظر الأبيات التي صرّح الشرَّاح بحملها علىٰ القلب غيرَ التي سأذكرُها في شرح الأعلم ١/ ٢٥٨ (ب٢٥)، ٤٣١ (ب٢٢)، ٢/ ١٠٧ (ب٢٠)، وشرح التبريزي ٢/ ٣٤٦ (ب١٥)، وبدر التمام ١/ ٥١ (ب٣).

(٣) شرح التبريزي ٣/ ١٥٧، وانظر شرح الصولي ٢/ ٣٧٩، وشرح الأعلم ٢/ ٤٧ وقال: «(الشَّيَّان) و(العُلَّامُ): صِبْغَانِ أَحمرانِ».

(٤) «(دَمُ الأَخَوَيْنِ): صِبْغٌ أَحْمَرُ، يُتَّخَذُ من شَجَرِ البَقَّمِ وغيرِهِ» المعجم الوسيط (أخا).

تُعْطِيــكَ مَنْطِقَهَــا فَــتَعْلَمُ أَنَّــهُ لِــجَنَىٰ عُذُوبَتِــهِ يَمُــرُّ بِثَغْرِهَــا[1]

قال ابن المستوفي: «قال أبو العلاء:... قوله (لِجَنَىٰ عُذُوبَتِهِ) كأنَّ الغرضَ لعُذوبة جَنَاه، فلما كان المعنيانِ متقارِبَيْنِ جاز أن يَقدِّم إحدىٰ اللفظتين علىٰ الأخرىٰ، وهذا نحو قول الفرزدق: [البسيط]

يَــا عَجَبًــا لِــعُمَانِ الأَزْدِ قَــدْ هَلَكُــوا وَلَــمْ يَرَوا عِبْرَةً فِــي سَالِفِ الأُمَــمِ[2]»

يريد (يا عجبًا لِأَزْدِ عُمان) فقَلَب.

ومن أشعار أبي تمام المحمولة علىٰ القلب قولُه في هجاء عبد الله الكاتب: [الوافر]

قَــدْ أَخْلَيْــتُ حُبَّــكَ مِــنْ ضُــلُوعِي وَكَــانَ مُوَشَّــحًا قَلْبِــي وَصَــدْرِي[3]

«هذا الكلام محمول علىٰ المعنىٰ؛ لأن الـمُراد: وقد أَخْلَيْتُ ضُلُوعي مِن حُبِّكَ»، وهذا مأمون اللَّبس[4]، وكذلك الذي قبله، والنصُّ الأخير لأبي العلاء نقله عنه ابن المستوفي.

ومن هذه الأبيات البيت الذي حمله الآمِديّ علىٰ القلب، وهو مطلعُ قصيدةٍ له في مدح خالد بن يزيد الشَّيْبَانيّ: [الكامل]

طَلَــلَ الــجَمِيعِ لَقَــدْ عَفَــوْتَ حَمِيــدَا وَكَفَــىٰ عَــلَىٰ رُزْئِــي بِــذَاكَ شَــهِيدَا[5]

قال الآمِديّ: «أراد وكفىٰ بأنّه مضىٰ حميدًا شاهدًا علىٰ أني رُزِئْتُ، وكان وجه الكلام أن يقول: وكَفَىٰ بِرُزْئِي شاهدًا على أنّه مَضَى حميدًا... فإنْ قيل: هذا إنَّما جاء به على القلب. قيل: المتأخّر لا يُرخَّص له في القلب؛ لأن القلب إنّما جاء في كلام العرب علىٰ السهو... وليس ينبغي له أن يَتْبَعَهم فيما سَهَوا فيه»[6]، ثم أطال الكلام في ردّ ما حُمِل علىٰ القلب في القرآن الكريم وغيره، وقال: «فإن قيل: إنه لم يُرِدِ القَلْبَ، وإنما أراد: وكفىٰ علىٰ رُزئي بمحمود أمر الطلل شهيدًا. قيل: فأيَّ شيء استشهد؟! وأين شهيدُه؟!»، وحَلُّ إشكالِ الآمِديّ وإجابةُ سؤالِهِ هيِّن سَهلٌ إذا نُظِرَ في تفسير شرّاح

(١) شرح التبريزي ٤/ ٢١٢، وانظر النِّظَام ٨/ ٢٠٤.
(٢) البيت في ديوانه ٢/ ٢٥٢، وروايته (لِعُمَانِ الأَسْدِ إِذْ هَلَكُوا وَقَدْ رَأَوْا عِبَرًا في...)، ولم أجده في مصدر آخر.
(٣) شرح التبريزي ٤/ ٣٧٨، وانظر النِّظَام ٨/ ٢٣٠.
(٤) وبه اعتبار بلاغي. انظر شعر أبي تمام: دراسة نحوية ١٦٨-١٦٩.
(٥) شرح التبريزي ١/ ٤٠٥.
(٦) الموازنة ١/ ٢١٧، وقوله الآتي في الصفحة ٢٢١، ووافقه في ذلك ابن سنان الخفاجي في سر الفصاحة ١٣٠.

ديوانه من متقدّمين ومتأخرين، الذين لم يَحْمِلْ أحدٌ منهم بيت أبي تمام علىٰ القلب[1]، ولكنَّ تحامُلَ الآمِديّ – رحمه الله – مع علو كعبه في العلم والأدب والنقد – علىٰ أبي تمام مع شهادة جمعٍ غفير من العلماء بسمُوِّ بيانِ أبي تمام وجزالةِ أسلوبه وشعره – تحاملَه ذاك كان يَشْغَلُهُ ويُنْسِيهِ تخريجَ كثير من أبيات أبي تمام علىٰ وجه حسنٍ مقبول! ولا أظن أنّ الآمِديَّ كان يُعْيِيهِ التأويلُ أو التوجيهُ المناسبُ، لكنّه التعصبُ الذي يُنسي صاحبَه شطرًا من علمه الذي يُوصِلُهُ إلىٰ الـمَقْصِد الصحيح. وموقفُ الآمِديّ من هذا البيتِ شاهد علىٰ ذلك، انظر إلىٰ الأعلم – رحمه الله – كيف يشرحُ البيت بسلاسةٍ ورَوِيَّة، ويَجعلُ اندراسَ الطللِ نفسَه هو الشهيدَ الذي يبحث عنه الآمِديّ مع أنه بين يديه في صدر البيت! أي الإشارة في قوله (بذاك) متجهة إلىٰ العَفَاء (الاندراس) المفهوم من قوله (عَفَوْتَ)، يقول الأعلم: «يقول للطلل: عفوتَ محمودَ العهدِ لِمَا كنا نَلْقَى فيك من الاجتماع والأُلفة، فَتَغَيُّرُك وعَفَاؤك علىٰ تلك الحال أصدقُ شاهدٍ علىٰ رُزئي وعِظَم مُصَابي وشدةِ حُزني» أَرَأَيْت؟! أكان الآمِديّ عاجزًا عن فهم البيت علىٰ ما فهمه الأعلم أم أن ما ذكَرْتُه حجبَه أو نأىٰ به عن ذلك؟! وقد وقفَ في وجه تُهمة الآمِديّ غيرُ واحد، منهم ابن المستوفي الذي نقل محقِّق شرح التبريزي عن مخطوطة (النِّظَام) – ولم يرد في (النِّظَام) المطبوع – أنه قال ردًّا علىٰ ما قاله الآمِديّ: «فإذا كان أبو تمام علىٰ عادته في صناعة الشعر أراد أن يُقيم حال الطّلل شاهدًا علىٰ حاله فليس هناك في الكلام قلب»، وانبرىٰ للدفاع عن أبي تمام كذلك ناشر كتاب (هبة الأيام) الذي قال بعد شرحه هذا البيت: «هذا هو المعنىٰ... ولكن الآمِديّ – رحمه الله – أقام الدنيا علىٰ هذا البيت مُخطِّئًا أبا تمام متعسّفًا في الفهم»، ثم هَبْ أنّ في بيت أبي تمام قلبًا، أليس ذاكَ جاريًا علىٰ سنن العرب وفنونهم في كلامهم؟!

وسكتَ الشّرَّاح عن بعض أبيات أبي تمام التي يحتمل أن تُحمل علىٰ القلب، نحو قوله في مقطوعة هجا بها ابن الأعمش: [مجزوء الخفيف]

قَـــدْ صَـــحَا القَلْـــبُ بَعْـــدَمَا ... قَـــدْ يُـــرَىٰ وَهْـــوَ مُنْتَشِـــي

(١) انظر شرح الصولي ١/ ٤٠٢، وشرح مشكلات ديوان أبي تمام ١٧١، وشرح الأعلم ٢/ ٢٠، وشرح التبريزي ١/ ٤٠٧، والنِّظَام ٥/ ٣٧١-٣٧٣، وهبة الأيام ٢١٩-٢٢٠ (الحاشية رقم٢)، وبدر التمام ١/ ٢١٥، وشرح إيليا الحاوي ١٧٥، وشرح الدكتور محيي الدين صبحي ١/ ٢٢٧.

لَسْـــتُ مَـــنْ يُلْقِـــي بِوَجْـــهٍ لِلْحَـــدِيثِ الـــمُخَدِّشِ[1]

الظاهر أن الكلام في بيته الثاني مقلوب، والوجه أن يقول: (لَسْتُ مَنْ يُلْقي بحديث مُخَدِّش للوجه)، بدليل أن الذي يُلْقَىٰ هو (الكلام) وليس (الوجه)، ومفعول (يُلْقِي) هو قوله: (وَجْه) تعدّىٰ إليه بالباء، أو أن الباء زائدة في المفعول، أو أن الفعل تضمّن معنىٰ (أفضىٰ)[2]، وإذا عُلِمَ هذا وقُدِّر البيت علىٰ ما هو عليه يكون تقديره: (لستُ من يُلْقِي وجهًا للحديث الـمُخدِّش)، ولا يصحّ، فلزم حمله علىٰ القلب، وأصلُه: (لست من يُلقِي حديثًا مُخَدِّشًا للوجه)[3]، ولا يصلح أن يُقال إن اللام هي الزائدة في المفعول، وأن الباء بمعنىٰ (في) وأن التقدير: (لست من يلقي الحديثَ الـمُخدِّشَ في وجهٍ)؛ لأن زيادة اللام في المفعول فاسدة وفي غاية الشذوذ علىٰ ما قاله ابن هشام[4]، وفي البيت إشكال آخر له صلة بمعناه ووزنه، فالبيت من مقطوعة علىٰ وزن مجزوء الخفيف، والصورة التي أثبتّها للبيت الثاني هي الرواية الثابتة، لكنَّ صدرَه غيرُ مستقيم الوزن علىٰ هذا البحر، فهو علىٰ وزن مجزوء الرمل[5]، وقد اجتهد الدكتور شعبان صلاح في تعديله فقال: «... ولعلَّ صوابه:

لَسْـــتُ مِـــمَّنْ يُلْقِـــي بِوَجْـــ ـــهِ الـــحَدِيثِ الـــمُخَدِّشِ»[6]

وما توصّل إليه هو رواية شَرْحَي الديوان لشاهين عطيَّة ومحيي الدين الخيَّاط، وكلاهما لم يُشِر إلىٰ القلب في البيت، فإن كان ما أثبتَه عطيَّة والخيَّاط روايةً فهي أَوْلىٰ لصحّة الوزن، وإن كان اجتهادًا

---

(١) شرح التبريزي ٤/ ٣٨١، والبيت بهذه الرواية في شرح الصولي ٣/ ١٥٢، وزيادات النِّظَام ٩/ ٤١٦، وشرح الحاوي ٨٣٤، وانظره برواية ثانية ستأتي في شرح عطية ٥٢٠، وشرح الخيّاط ٤٩٧، وانظر مثله في شرح التبريزي ٢/ ٤٥٩ (ب ٧) [مع ملاحظة ما قاله صاحب تاج العروس في مادة (ألك)]، ٤/ ٥٥٥ (ب١٢)، وشرح الأعلم ١/ ٢٧٥ (ب٦).

(٢) انظر الأوجه الثلاثة مفصّلة في الفصل الثاني من هذا البحث زيادة الباء في المفعول ٢٢٦.

(٣) واللام بمعنىٰ (إلىٰ)، وهذان الحرفان يتعاقبان. انظر رصف المباني ٢٢٢.

(٤) انظر المغني ٣٠٩.

(٥)

لَسْـــتُ مَـــنْ يُـــلْـــ قِـــي بِـــوَجْهِنْ

/ ٥ / / ٥ / ٥ / ٥ / ٥ / ٥

فـــاعـــلا تـــن فـــا عـــلاتن

(٦) شعر أبي تمام: دراسة نحوية ١٣.

منهما لجأا إليه لانكسار الوزن كما فعل الدكتور شعبان فإني أقول مجتهدًا: لعلّ حذفَ الباء الزائدة من قوله (بِوَجْهٍ) أَولىٰ وأقلُّ تكلُّفًا، وأقربُ إلىٰ ألفاظ البيت ومعناه، فيكون صدره (لستُ من يُلقي وجهًا)، ويبقىٰ المعنىٰ علىٰ القلب، وتكون التفعيلة الثانية مزحوفة: (قِي وَجْهَنْ = مُسْتَفْعِلْ)، وهذا الزّحاف جائز عند العَروضيين[1].

ويبدو أن أبا تمام كان يتفنَّن في استعمال الكلام المقلوب، إذ جاء به علىٰ صور مختلفة، من ذلك حَلِفُهُ بأبي عدوّ ممدوحه علىٰ سبيل التهكّم والسّخرية، نحو قوله مُعرِّضًا ببَابَك الخُرَّمِيّ الذي فرَّ من جيش المعتصم بالله، واعتصم بالجبال والمعاقل: [الطويل]

أَمَا وَأَبِيهِ وَهْوَ مَنْ لَا أَبَا لَهُ ... يُعَدُّ لَقَدْ أَمْسَىٰ مُضِيءَ الـمَقَاتِلِ[2]

قال التبريزي نقلًا عن شيخه أبي العلاء: «أَقْسَم بأبي المنهزم علىٰ معنىٰ الهُزْء والعَكْسِ؛ لأنَّ أصل هذا القسم إنّما هو لمن يُكْرَمُ أبوه»، وقال الصُّوليُّ: «وقوله: (وأبيه) يعني، وأبي بَابَك، وهو لا أبا له؛ لأنه وُلِدَ لِغَيْرِ رُشْدَة». والناظر في قول أبي تمام يجدُ فيه قلبًا من وجهين: أولهما أنَّه أقسم بالـمُهان الذي لا شأن له، وهو أبو قائد العدو، والقَسَم إنّما يكون بمعظَّم، وثانيهما أنّه أقسم بمجهول؛ إذ أقسم بأبي بابَك مع أنَّه زعم أنَّ أباه غيرُ معروف، والقَسَم إنّما يكون بمعلوم.

ومن صور القلب في شعر أبي تمام قلبُ التشبيه، نحو قوله في باب الغزل: [الكامل]

أَزَعَمْتَ أَنَّ الظَّبْيَ يَحْكِي طَرْفَهُ ... وَالقَدُّ غُصْنٌ جَالَ فِيهِ مَاؤُهُ؟![3]

جاء في كتاب (همزيات أبي تمام): «(يَحْكِي): يُشْبِه. (طَرْفُه): عَينه. أَي عينُ الظّبي تُشْبِهُ عينَ محبوبه... لم يكتفِ أبو تمام بالتشبيه المقلوب – وهو غاية – فاستنكره بأن قال: (أزعمتَ؟!)». وهذا النوع من التشبيه خلافُ المعتاد، وفيه تغليب للفروع علىٰ الأصول، وهو خارج عن القياس المطّرد، لكنه مع ذلك ذو موقع عظيم في إفادة البلاغة؛ لأن انعكاس التشبيه فيه ظاهر[4].

---

(١) انظر الإقناع في العروض وتخريج القوافي ٦٢.

(٢) شرح التبريزي ٣/ ٨٦ وانظر شرح الصولي ٢/ ٢٢٨، وشرح الأعلم ٢/ ٢٤٩، وقال: «(مُضِيء الـمَقَاتِل): أي متمكّنًا من نفسه، مُتَيَسِّرًا علىٰ من رامه».

(٣) شرح التبريزي ٤/ ١٤٧، وانظر همزيات أبي تمام ٦٦.

(٤) انظر الطراز المتضمن لأسرار البلاغة ١/ ٣٠٩.

بَقِيَ الحديثُ عن بيتٍ لأبي تمام يَسْرِي فيه خلاف نَحْوي بَلَاغي، حَمَلَهُ بعضهم علىٰ القلب، ونفىٰ آخرون حَمْلَه عليه، ذلك البيت هو قوله يصف قلمَ ممدوحه محمَّدِ بنِ عبد الملك الزَّيَّات ويبيّن أَثَرَه المزدوَج، وأنَّه ذو حدّين، فمِدَادُهُ سَمٌّ قاتلٌ للأعداء، وعَسَلٌ مُصَفًّى للأولياء، قال: [الطويل]

لُعَابُ الأَفَاعِي القَاتِلَاتِ لُعَابُهُ ... وَأَرْيُ الجَنَىٰ اشْتَارَتْهُ أَيدٍ عَوَاسِلُ[1]

هذا البيت فيه قلب علىٰ رأي من يُوجِبُ تقديم المبتدأ علىٰ الخبر إذا تَسَاويا في التعريف، فيكون (لعابُ) مبتدأ، و(لعابُه) خبرًا، والمعنىٰ مقلوب؛ لأنّ أصلَه: لُعاب قلمِ الممدوحِ لُعابُ الأفاعي؛ أي كلُعابها. وليس فيه قلبٌ علىٰ رأي من يُجيز تأخير المبتدأ، فيكون (لُعابُ) خبرًا مقدّمًا، وهو المحكوم به، ويكون (لعابُه) مبتدأ مؤخَّرًا، وهو المحكوم عليه، وظاهر كلام ابنِ هشام أنَّ كليهما جائز إن عُلِمَت النِّسبة[2]. وبيتُ أبي تمام من شواهد الرَّضِيّ في كافيته، أو ممّا تمثّل به في (باب وجوب تقديم المبتدأ)، ويظهر من خلال متن الكافية في شرح الرَّضِيّ أن ابن الحاجب يوجب تقديم المبتدأ علىٰ الخبر إذا كانا مَعْرِفَتَيْنِ أو متساويَيْنِ في التعريف، وخالفَهُ الرَّضِيّ وذكر أن هذا الوجوب ليس علىٰ إطلاقه «بل يجوز تأخيرُ المبتدأ عن الخبر معرفتَيْنِ أو متساويَيْنِ مع قيامِ القرينةِ المعنويةِ الدالّةِ علىٰ تعيين المبتدأ... فما يكونُ فيه التشبيهُ الذي تُذْكَرُ الجملةُ لأجله فهو الخبر...»[3]، ورأي الرَّضِيّ هو الرَّاجح. ورأي ابن هشام المذكور موافق لما ذهب إليه الرَّضِيّ. وعليه فلا قلبَ في البيت خلافًا لعلماء البلاغة الذين حَمَلوه علىٰ التشبيه المقلوب؛ لأن معناه – حسب رأيهم – مما لا يستقيم إلا بالتقديم والتأخير[4].

وانتصر البغداديُّ للنحويّين، فقال: «... وجاء هذا مع تَعَرُّفِ الطَّرَفَيْنِ؛ لأنَّ المعنىٰ دلّ عليه، فإنّ اللُّعابَ القاتِلَ إنّما هو (لعابُ الأَفاعي)، فلُعابُ القَلم مشبَّه به في التأثير، وعُلِمَ من هذا أنّه ليس من

(١) شرح التبريزي ٣/ ١٢٣، وانظر شرح الأعلم ١/ ٢٥٩، وفيه: (لُعَابه): أي مداد القلم، أو ما يُكتب به. (الأَرْيُ): العَسَل. (أَرْيُ الجَنَىٰ): العَسَلُ المَجْني. (العَوَاسِل): أي التي تَشْتَارُ [تأخذ] العَسَل.

(٢) انظر المغني ٥٨٨.

(٣) شرح الكافية ١/ ٢٥٦-٢٥٨.

(٤) انظر مفتاح العلوم ٢١٤، والإيضاح في علوم البلاغة ٨١، ومعاهد التنصيص ١/ ١٧٨.

التشبيهِ المقلوب؛ فإنَّ لُعَابَ القلم قد شُبِّه بشيئين، وهما: السَّمُّ والعَسَلُ باعتبارين، وإن جعلتَه من التشبيهِ المقلوب كان من عطف الجُمَل، والخبرُ في المعطوفِ محذوفٌ، وفيه تكلُّف»[1].

٢ – **القلب الصَّرفيّ المكانيّ**: يُراد بالقلب المكاني عند الصرفيّين: «تقديمُ بعض حروف الكلمة علىٰ بعض»، ولعلَّ الأوضحَ منه أن يُقال: هو «جَعْلُ حرفٍ من الكلمةِ مكانَ غيرِه منها، وجَعْلُ ذلكَ الغيرِ مكانَ ذلكَ الحرفِ»[2]، وهذا النوع من القلب الذي سمَّاه ابن جِنِّي في بعض المواضع من خصائصه بـ(التحريف) – وقعَ في لغة العرب: كثيرًا في المعتلّ والمهموز، وقليلًا في غيرهما، نحو قولهم: (نَاءَ، وأَيِسَ، وامْضَحَلَّ)، فهي مقلوبة من (نَأَىٰ، ويَئِسَ، واضْمَحَلَّ)، وهذا القلب علىٰ كثرته لا ينقاس، لكنه ظاهرة لغوية بارزة من ظواهر اللغة العربية لا يجوز إنكارها[3].

وقد وضع علماءُ الصرف أصولًا وضوابطَ لإدراج الكلمة في هذا الباب، أَجْمَلَهَا ابنُ الحاجب في شافيته بقوله: «ويُعْرَف القلب بأصله كنَاءَ يَنَاءُ مع النَّأْي، وبأمثلةِ اشتقاقهِ كالجاه والحادي والقِسِيّ، وبصحّتِه كَأَيِسَ، وبِقِلَّةِ استعماله كآرام وآدُر، وبأداء تركه إلىٰ همزتين عند الخليل نحو جاءٍ، وإلىٰ منع الصرف بغير علّة علىٰ الأصح، نحو أَشياء، فإنّها لَفْعَاء»[4].

وورودُ لفظتينِ مقلوبتَيِ الأَحرف بمعنًى واحد لا يعني أنّ إحداهما أصلٌ والأخرىٰ محمولة علىٰ القلب، نحو (جَبَذَ) و(جَذَب) بمعنىٰ واحد، فهاتان كلتاهما أصل ولا قلب فيهما؛ لأن كلَّ لفظة منهما متصرّفة تصرّفًا تامًّا من حيث المصدر وما يُشْتق منه، قال ابن جِنِّي: «اعلم أن كلَّ لفظين وُجِدَ فيهما تقديم وتأخير فأمكن أن يكونا جميعًا أصلَيْنِ ليس أحدُهما مقلوبًا عن صاحبه فهو القياس الذي لا يجوز غيره، وإن لم يُمكِنْ ذلك حكمتَ بأنَّ أَحَدَهما مقلوب عن صاحبه، ثم أَرَيْتَ أَيُّهما الأصل، وأَيُّهما الفرع»[5]. وهذا معنىٰ الكلام الذي ذكره سيبويهِ وعزاه إلىٰ شيخه الخليل[6]، أما أهل اللغة

---

(١) الخزانة ١/ ٤٤٧.

(٢) التعريف الأوّل في شرح الشافية ١/ ٢١، وكشاف اصطلاحات الفنون ٢/ ١٣٣٦، والتعريف الثاني في مجموعة الشافية ١/ ٢١ (حاشية ابن جماعة علىٰ شرح الجاربردي).

(٣) انظر الخصائص ٢/ ٨١، ٤٣٩، وشرح الشافية ٢١، ومجموعة الشافية ١/ ٢١، والتطبيق الصرفي ١٤، ١٨.

(٤) متن الشافية المطبوع مع شرح الشافية ١/ ٢١، ومجموعة الشافية ١/ ٢٢–٢٧.

(٥) الخصائص ٢/ ٦٩. وعقد ابن جنّي للقلب المكاني هٰهنا بابًا سمّاه: (باب في الأصلين يتقاربان في التركيب بالتقديم والتأخير). وانظر الخصائص ٢/ ٧٠، ٤٣٩، والمنصف ٢/ ١٠٥.

(٦) انظر الكتاب ٤/ ٣٨١، وانظر الأصول في النحو ٣/ ٣٣٩.

فيُدخلون كلَّ ذلك في باب المقلوب، خلافًا لعلماء النحو والصرف الذين استقرّ رأيهم علىٰ ما قرّره البصريّون، ونَسَبَ أبو جعفرٍ النَّحَّاسُ إلىٰ الكوفيّين ما يدل علىٰ أنهم متفقون مع اللغويّين، فهم يحملون نحو (جذب) و(جبذ) علىٰ القلب المكاني[1].

ويظهر من التَّباينُ بين مذهب علماء اللغة ومذهب علماء الصرف في القلب أن الأَخيرينَ يريدون أن يَحِدُّوا من الحمل عليه، إلا عند الضرورة؛ لأنَّ القلب المكاني في الكلمة عُدول عن الظاهر، وإن كان كثيرًا في لغتهم، قال ابن جِنِّي: «متىٰ أمكنَ تناولُ الكلمةِ علىٰ ظاهرها لم يَجُزِ العدولُ عن ذلك بها، وإن دَعَتْ ضرورةٌ إلىٰ القول بقلبها كان ذلك مُضْطَرًّا إليه لا مختارًا»[2].

وجاز إدراج القلب المكاني في صور قياس الحمل؛ لكونه محمولًا علىٰ إلحاق الفرع، وهو اللفظ المقلوب، بالأصل، وهو اللفظ المقلوب عنه.

وقد استعمل أبو تمام في شعره ألفاظًا مما حملها علماء الصرف علىٰ القلب المكاني، من هذه الألفاظ:

أ- **آرَام**: نحو قول أبي تمام في مقدّمة قصيدة مدح بها خالد بن يزيد الشَّيْبَانيّ: [الطويل]

تَحَيَّرَ فِي آرَامِهَا الحُسْنُ فَاغْتَدَتْ ... قَرَارَةَ مَنْ يُصْبِي وَنُجْعَةَ مَنْ يَصْبُو[3]

قال ابنُ منظورٍ: «و(الرِّئْم): الخالص من الظِّباء... والجمع: (أَرْآم)، وقَلَبُوا فقالوا: (آرَام)»[4]، فأصل الكلمة (أَرْآم) علىٰ وزن (أَفْعَال)، قُدِّمت عينُ الكلمة – وهي الهمزة الثانية – علىٰ فاء الكلمة التي هي حرف الراء، فصارت (أَأْرَام)، اجتمعت همزتان: مفتوحةٌ فساكنة، فقُلِبت الثانية ألفًا؛ لسكونها وانفتاح ما قبلها، فصارت (آرَام)، ووزنها (أَعْفَال). واستُدِلّ علىٰ قَلْبِ (آرَام) من (أَرْآم) بِقِلَّة استعمالِ الأصل؛ لأنَّ حملَ الأكثر علىٰ الأصل أَوْلىٰ[5].

---

(١) انظر شرح القصائد التسع المشهورات ١/ ٣٣٩-٣٤٠، والصاحبي ٣٢٩، والمزهر ١/ ٤٧٦-٤٨١.

(٢) الخصائص ٢/ ٨٢.

(٣) شرح التبريزي ١/ ١٧٩، وانظر شرح الأعلم ١/ ٣٨٠، وشرح الخيّاط ٣٠، وفيها: (تحيَّر): أقام. (آرَامها): نساء الدَّار. (القَرَارة): الروضة يَسْتَقِرُّ فيها الماءُ. (النُّجْعَةُ): طلبُ المرعىٰ. (مَنْ يُصْبِي): أي يميل: المعشوق. (مَنْ يَصْبو): العاشق. ووردتْ كلمة (آرام) في أبيات أخرىٰ لأبي تمام. انظر شرح التبريزي ٢/ ٢٤٣، ٣٢٢، ٣٨٠، ٣/ ١١٥.

(٤) اللسان (رئم)، وانظر شرح الشافية ١/ ٢١، ٢٤، ومجموعة الشافية ١/ ٢٣.

(٥) انظر مجموعة الشافية ١/ ٢٣.

ب – **آيِسٌ**: نحو قول أبي تمام في باب الزُّهد: [الطويل]

فَـإِنْ أُمْـسِ مِـنْ وَصْـلِ الكَوَاعِـبِ آيِسًـا ... فَـآخِرُ آمَـالِ العِبَـادِ إِلَىٰ اليَـاسِ[1]

قوله (آيِسًا) مقلوب عن (يَائِسًا)، ووزن (آيِسٍ) هو (عَافِل)، قُدِّمت عينها علىٰ فائها. ذكر ابنُ جِنِّي وغيرُه أنَّ الدليلَ علىٰ أنَّ قولهم (أَيِسَ) مقلوب عن (يَئِسَ) من وجهين: أحدهما أنه لا مصدر لقولهم (أَيِسَ)، فلم يقولوا فيه مثلًا (الأَيْسُ) ولا غيره، بخلاف (يَئِسَ) فإنَّ مصدره (اليَأْسُ)، وثانيهما صحّةُ العين في (أَيِسَ)، إذ لو لم يكن مقلوبًا لوجب فيه الإعلال، أي لَوَجَبَ قلب يائها ألفًا لتحرّكها بعد فتح لتصبح (آسَ)، نحو قولهم في (بَيَع): (بَاع) لكنهم لم يفعلوا، فاقتضىٰ ذلك حملَه علىٰ القلب[2].

جـ – **أُلَىٰ**: بمعنىٰ (الأُوَل)؛ أي (الأوائل). وردت هذه اللفظة في أبيات من شعر أبي تمام، خُرِّجت في بعضها علىٰ أكثر من وجه، نحو قوله في آخِر قصيدة مدح بها خالد بن يزيد الشَّيْبَانيّ، يصف دَوْرَ الشعر في توثيق المساعي الكريمة ونشرِها وتخليدها: [الكامل]

إِنَّ القَوَافِـيَ والمَسَاعِـيَ لَـمْ تَـزَلْ ... مِثْـلَ النِّظَـامِ إِذَا أَصَـابَ فَرِيـدَا

فَـإِذا القَصَـائِدُ لَـمْ تَكُـنْ خُفَرَاءَهَـا ... لَـمْ تَـرْضَ مِنْهَـا مَشْـهَدًا مَشْـهُودَا

مِـنْ أَجْـلِ ذَلِـكَ كَانَـتِ العَـرَبُ الأُلَـىٰ ... يَـدْعُونَ هَـذَا سُـؤْدَدًا مَحْـدُودَا[3]

قال التبريزيّ وابن المستوفي: «الأُلَىٰ: يريد (الأُوَل) فقلب»، يدلُّ عليه كذلك شرح الأعلم: «من أجل تضييع المساعي بترك نظمها كانت العربُ القدماء يُسمُّون كلَّ سُؤْدَدٍ لم [يُقيّدْه] الشعرُ سؤددًا محدودًا محرومًا»، وقال الجوهريّ: «وأمّا قولهم: ذهبتِ العَرَب الأُلَىٰ، فهو مقلوب من (الأُوَل)؛ لأنّه جمع (أُلَىٰ)، مثل: أُخْرَىٰ وأُخَر»[4]، فأصله (أُوَل) بوزن (فُعَل)، أُخِّرت الواو فصارت (أُلَوَ)، بوزن (فُلَع)، ثم قُلِبت الواو ألفًا؛ لأنها تحرَّكت بعد فتح.

---

(١) شرح التبريزي ٤/ ٥٩٨.

(٢) انظر الخصائص ٢/ ٤٣٩-٤٤٠، والمنصف ٢/ ١٠٥-١٠٦، ومجموعة الشافية ١/ ٢٣.

(٣) شرح التبريزي ١/ ٤٢٢، وانظر شرح الأعلم ٢/ ٢٨، والنِّظَام ٥/ ٤٠٤، وبدر التمام ١/ ٢٢٢.

(٤) الصحاح (إلىٰ)، والعبارة نفسها في اللسان (أولىٰ)، والقاموس (أولو)، والتاج (أولىٰ).

وأنشد ابنُ منظور والزَّبيديُّ بيت أبي تمام هذا، نقلًا عن ابن بَرِّي، وخَرَّجاه علىٰ القلب، وذكرا أنه نظير قول عَبِيد بن الأبرص: [مجزوء الكامل]

نَحْـــنُ الأُلَـــىٰ فَـــاجْمَعْ جُمُـــو عَـــكَ ثُـــمَّ وَجِّهْهُـــمْ إِلَيْنَـــا[1]

ثم نقلا عن ابن الشجري ما يُفِيدُ أنه خرَّج بيت عَبيد علىٰ أن (الأُلىٰ) اسم موصول، وأن جملة الصلة حُذِفت للعلم بها، والتقدير (نحن الأُلىٰ عَرَفْتَهم)، وعليه جمهور النّحاة، منهم ابنُ هشامٍ، وتقديرُه (عُرِفُوا بالشجاعة)، والسِّيوطيُّ، وتقديرُه (عَرَفْتَ عدمَ مبالاتهم بأعدائهم)، والبغداديُّ، وتقديرُه (عُرِفوا)[2].

ويحتمل بيت أبي تمام هذا الوجه، ويكون تقديرُه (العَرَبُ الذين سَلَفوا)، وهذا التقدير هو تقدير ابن الشجري في توجيهه لبيتٍ شبيه ببيت أبي تمام، وهو قول الشريف الرَّضِيّ في مدح الطائع: [الكامل]

قَدْ كَانَ جَدُّكَ عِصْمَةَ العَرَبِ الأُلَىٰ فَالْيَوْمَ أَنْتَ لَهُمْ مِنَ الإِعْدَامِ[3]

قال ابن الشجريّ: «قوله: (الأُلىٰ) يحتمل وجهين: أحدهما أن يكون اسمًا ناقصًا بمعنىٰ (الذين)، أراد: (الأُلىٰ سَلَفُوا) فحذف الصِّلة للعلم بها كما حذفها عَبيد بن الأَبرص في قوله: نحن الأُلىٰ...»[4]، وقد خَرَّج الدكتور ملحم الأسود صاحبُ (بدر التَّمام) هذا البيت علىٰ حذف الصلة، ولكن بتقدير مختلف، قال: «(الأُلىٰ)[5]: (الذين)، وهي خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: (هم الأُلَىٰ)، والجملة خبر (كان)»، لكنَّ تقديرَ ابن الشجريّ أقوىٰ منه، لضعف حذف المبتدأ هنا، لأنّ (الأُلىٰ) معرَّفة، ولافتقار تقديرِه إلىٰ تقديرٍ آخرَ وجوبًا هو جملة الصّلة. ويجري علىٰ بيت أبي تمام كذلك الوجه الثاني الذي خرّج عليه ابن الشجري بيتَ الشريف الرَّضِيّ، قال: «والوجه الثاني: أن يكون أراد: (الأُولىٰ) فحذف الواو التي هي عينُ (الفُعْلَىٰ) كما حذفها الأَسْوَدُ بنُ يَعْفُرَ في قوله: [الطويل]

---

(١) البيت في ديوانه ١٢٦، والأمالي الشجرية ١/ ٢٩، ٢/ ١٧٩، ٣٠٨، والمغني ١١٩، ٨١٦، واللسان (أولو)، وهمع الهوامع ١/ ٣٠٦، والخزانة ٢/ ٢١٤، ٢٨٩، ٦/ ٥٤٢.

(٢) انظر المغني ١١٩، ٨١٦، وهمع الهوامع ١/ ٣٠٦، والخزانة ٢/ ٢١٥، ٦/ ٥٤٣.

(٣) ديوان الشريف الرضي ٢/ ٢٣٥.

(٤) الأمالي الشجرية ١/ ٢٩-٣٠.

(٥) في (بدر التمام) لفظة (الأُلَىٰ) في متن البيت والشرح بالواو (الأُولىٰ)، ولا يستقيمُ الوزن بها.

وَأَتْبَعْــتُ أُخْــرَاهُمْ طَرِيــقَ أُلَاهُــمُ كَـمَا قِيـلَ نَجْـمٌ قَـدْ خَـوَىٰ مُتَـابِعُ[1]

قيل: أراد: هجوتَ آخرَهم كما هجوتَ أَوَّلهم... فثبَتَ ما ذكرتُه أنَّ المراد (أُولَاهُم)، وإنَّما استجازوا مثل هذا الحذف في المعتلّ الأصلي تشبيهًا له بالزائد، كقولهم في الرَّؤُوف: الرَّؤف...»، والتقدير في بيت أبي تمام علىٰ هذا الوجه: (كَانتِ العَرَبُ الأُولىٰ)؛ أي الأوائل، علىٰ اعتبار حذف الواو لا القلب، والأوجهُ الثلاثة مقبولة: القلبُ، وحذفُ جملة الصلة الفعلية، وحذف الواو، لكنَّ الوجه الأوَّل أَوْلَىٰ وأقوىٰ؛ لأن عدمَ الحذف أولىٰ من الحذف، ولأنَّ ابنَ الشجريِّ نَفْسَهُ نَعَتَ حذف جملة الصِّلة في بيت عَبيد وغيرِه بأنّه من الحذوف البعيدة، والضَّروراتِ البعيدة[2]، ولأن القلبَ وإن كان عُدولًا عن مقتضىٰ الظاهر فإن العلماءَ أثبتوه في هذه اللفظة كما أسلفت، ومنهم شرَّاح ديوان أبي تمام.

وينبغي أن يُسوَّغَ هذا الإسهابُ في هذه المادة لابتناء أبياتٍ أخرىٰ عليه، منها قول أبي تمام في مقدّمة قصيدة مدح بها موسىٰ بن إبراهيم الرافِقيّ يصف أطلال ديار أحبّته: [الكامل]

فَكَــأَنَّ طَسْــمًا قَبْــلُ كَــانُوا جِــيرَةً بِــكَ وَالعَمَالِيــقُ الأُلَــىٰ وَجَدِيسَــا[3]

نقل ابنُ المستوفي عن أبي العلاء قوله: «وقد كَثُرَ في شعره (الأُلَىٰ) بمعنىٰ (الأُوَل)»، وقال صاحب (بدر التمام): «(الأُلَىٰ): (الذين)، وصلة الموصول محذوفة، تَقديرها: (الَّذِينَ مَحَّتْ آثارَهُم الأَيَّامُ»، وقال الخيَّاط: «الأُلَىٰ: الأوائل».

ومنها أيضًا قولُهُ يمدح أبا سعيد محمَّد بن يوسف الثَّغْرِيّ ويصف هيبتَهُ في قلوب الروم إذا جاورهم استعدادًا لحربهم: [الكامل]

واسْــتَيْقَنُوا إِذْ جَــاشَ بَحْــرُك وَارْتَقَــىٰ ذَاكَ الــــزَّئِيرُ وَعَــــزَّ ذَاكَ الــــزَّأْرُ

---

(١) البيت في ديوانه ١٢١، والخصائص ٢/ ٢٩٢، ٣١٦، ٣/ ٢٠٢، واللسان (وأل)، والخزانة ١١/ ٣٠٥، والتاج (وأل).

(٢) انظر الأمالي الشجرية ٢/ ١٧٩، ٣٠٨.

(٣) شرح التبريزي ٢/ ٢٦٣، وانظر شرح الأعلم ١/ ٤٢٨، والنِّظَام ٩/ ٢٦٥، وشرح الخيّاط ١٧٥، وبدر التمام ١/ ٤٠٢، و(الأُلَىٰ) في الشرحين الأخيرين بزيادة الواو (الأُولىٰ) مع أنّها مُفْسِدَة للوزن. وفي شرح الأعلم: (طَسْم) و(العَمَاليق) و(جَدِيس): أمم قديمة.

أَنْ لَسْتَ نِعْمَ الجَارُ للسُّنَنِ الأُولَىٰ إِلَّا إِذا مَا كُنْتَ بِئْسَ الجَارُ[1]

قال الأعلم: «و(الأُلَىٰ)، إنّما هي بمعنىٰ (الذين)، ولا بدّ لها من علة[2]، فإمّا أن يكون قد غلط فوضعها موضع (الأُلَىٰ)، وإمّا أن يريد (الأُوَل) فحذف الواو للضرورة»، وكلام الأعلم بهذه الصورة غريب، وفيه اضطراب، فإما أن يكون فيه تحريف أو نقص، أو أنه يحتاج إلىٰ بيان، وتَرِدُ عليه أمورٌ: أولها أن فيه تخطئةً لأبي تمام، ولم يُعْهَد هذا من الأعلم في موضع آخر من شرحه، ثانيها أنه حكم علىٰ (الأُلَىٰ) بأنّها بمعنىٰ (الذين) مع أنّه لم يُفسِّر البيت علىٰ هذا المعنىٰ، إذ قال قبل قوله المذكور: «يقول: عَلِموا... أنك لست نِعْمَ الجارُ لدين الإسلام وسُنَنِه الأُولىٰ إلا إذا اشتد بأسك علىٰ هؤلاء، وكُنْتَ لهم جارًا يُسيء إليهم»، فهذا القول منه يؤكد أنه لم يُفَسِّر (الأُلَىٰ) بـ(الذين)، بل فسّرها بـ(الأُولىٰ)؛ أي السالفة أو الماضية. وثالثها أنَّ قوله أنَّه وضع (الأولىٰ) بالواو موضع (الأُلَىٰ) بدون واو –غيرُ مستقيم؛ بل الظاهر أن العكس هو الصحيح؛ لأن إثبات الواو يُفْسِد الوزن، فيكون الصواب أنه وضع (الأُلَىٰ) موضع (الأُولىٰ)، ورابعها أن قوله: «يريد (الأُوَل) فحذف الواو ضرورة» قَلِقٌ ومتناقض، لأن روايته المثبتة في متنِ البيت وشرحِهِ (الأُولىٰ) بالواو، فكيف يصح قوله: «فحذف الواو ضرورة»؟!!

ثم إن افْتُرِض أن روايته (الأُلَىٰ) بِغَيْرِ واو فِيَلْزَمُ أن يقول: (وإما أن يريد (الأُولىٰ) فحَذَفَ الواو)، لا أن يقول: «أراد: (الأُول)». وهذا الاضطرابُ دفعني للشك في صحة العبارة المنسوبة إلىٰ الأعلم بهذه الصورة، ويؤكّد صحةَ هذا الشكّ أنَّ تحقيق هذا الشرح وطباعتَه رديئان جدًّا، مع أنّ تحقيقه موضوع رسالة علمية، وطبعتَه طبعة وِزارية! فالشرح غاصٌّ بالتصحيف والتحريف، وهو شبهُ خالٍ من الضبط متنًا وشرحًا، فلا تكادُ تجدُ فيه حركة ولا سكونًا مع أنّه أكثر من ألف صحيفة!![3].

---

(١) شرح التبريزي ٢/ ٢٦٣. وقوله (الأُولَىٰ) كذا بإثبات الواو في جميع الشروح مع أنَّها مُخِلَّة بِعَروض البيت، أي بالتفعيلة الأخيرة من صدره علىٰ بحر الكامل، إلا إذا ادُّعي – إن أُريد بها الموصولة – أنها مرسومة خطًّا ولا اعتبار لها في الوزن، وفيه تعسّف وتكلّف. ويؤكّد صحة كتابتها مجردة من الواو قول البغدادي: «... علىٰ أن (الأُلَىٰ) المقصور لا يُكْتَب بعد ألفه واو، لأن الألف واللام قبله تدفع اشتباهه بـ(إلىٰ) الجارة» انظر شرح شواهد شرح الشافية ٤/ ٥٠٧. والشروح التي أثبتت الواو في رسم (الألىٰ) هي شرح الصولي ١/ ٥٢٥، وشرح الأعلم ١/ ٣٤٢، والنِّظَام ٨/ ٤٣، وشرح عطيّة ١٣٩، وشرح الخياط ١٤٧، وبدر التمام ١/ ٢٤٨، وشرح إيليا الحاوي ٢٧٧. (الزَّارُ): أَجَمَة الأسد. (نِعْمَ الجارُ للسُّنن الأُلَىٰ): للإسلام وشرائعه الأولىٰ. (بِئسَ الجارُ): للروم. وثمة بيتان آخران وردت فيهما لفظة (الأُلَىٰ). انظر شرح التبريزي ٢/ ١٢١، ٣/ ١٤٧.

(٢) كذا في الأصل، وأرىٰ أنها تصحيف، وصوابها (صلة).

(٣) انظر بحثي: دراسة نقدية لتحقيق كتاب (شرح ديوان أبي تمام للأعلم الشَّنْتَمَرِيّ) الذي سيُنشر في مجلة (التراث العربي) بدمشق، وقد وافقت لجنة المجلة على نشره بتاريخ ١١/ ٦/ ٢٠١٢.

والحق أن يُقال إن بيتَ أبي تمام تجري عليه الأوجه الثلاثة المذكورة؛ وهي أنه أراد بقوله (الأُلىٰ): (الأُوَل) فَقَلبَ، أو أنه حذف جملة الصلة، والتقدير: (للسُّنن الأُلىٰ[1] سَلَفَتْ)، أو أنّه أراد (الأُولىٰ) فحذف الواو للعِلَّة التي ذكرها ابن الشجري.

د – رَاءَ: وردت (رَاءَ) مقلوبة عن لفظين: أحدهما عن الفعل (رأىٰ) في قول أبي تمام مُخْبِرًا عن قتل بَابَك عدوِّ ممدوحِهِ الخليفة المعتصم بالله: [الكامل]

لَاقَىٰ الحِمَامَ بِسُرَّ مَنْ رَاءَ الَّتِي ... شَهِدَتْ لِمَصْرَعِهِ بِصِدْقِ الفَالِ[2]

أراد (سُرَّ من رَأَىٰ) المدينةَ المشهورة، لكنه قَلَبَ (رَأَىٰ) إلىٰ (رَاءَ). ونقل ابنُ منظور أن مَنْ قلبَ (رأىٰ) قال: (رَاءَ)، كقولك: (نَأَىٰ ونَاءَ)[3]. وذكر الدكتور شعبان صلاح أنَّ أبا تمام كان بإمكانه أن يوردها (رَأَىٰ) علىٰ الأصل من دون إخلال بالوزن، باستخدام زِحافٍ جائز في بحر الكامل يُسمَّىٰ الوَقْص، حيث تُنْقل التفعيلة من (مُتَفَاعلُن) إلىٰ (مُسْتَفْعِلُن) إلىٰ (مَفَاعِلُن = رَأَىٰ الَّتي)، لكن لـمَّا كان هذا الزِّحاف ثقيلًا علىٰ النفس والسمع غير متناسب مع انسياب إيقاع هذا البحر آثَرَ أبو تمام قلب هذه اللفظة حرصًا علىٰ نغمة البحر وتجنّبًا لقُبْحِ الزِّحاف[4].

وثانيهما عن الاسم (رَأْي) في قول أبي تمام مُعَزِّيًا محمَّد بن سعيد بأبيه: [الكامل]

وَإِذَا رَأَيْتَ أَسَىٰ امْرِىءٍ أَوْ صَبْرَهُ ... يَوْمًا فَقَدْ عَايَنْتَ صُورَةَ رَائِهِ[5]

الظاهر أن قوله (رَائِهِ) بوزن (فَلْعِهِ) مقلوبة عن (رَأْيِهِ) بوزن (فَعْلِهِ)، والتحليل الصرفي لهذا القلب هو أن لام كلمة (رَأْيٌ) – وهي حرف الياء – قُدِّمت علىٰ عينها – وهي الهمزة – فصارت (رَيَأٌ)، ثم قُلِبت الياء ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فصارت (رَاءٍ)، ويبدو أن أبا تمام قاسه علىٰ

---

(١) أي (اللاتي). و(الأُلىٰ) الموصولة جَمْعٌ لاسْمَي الموصول (الذي) و(التي) جميعًا من غير لَفْظِهِمَا، فهي للجمع مطلقًا، سواء أكان مذكّرًا أم مؤنّثًا، عاقلًا أم غيره. انظر شرح الكافية ٣/ ٢٠-٢١، وشرح ابن عقيل ١/ ١٤٢، وشرح الأشموني ١/ ١٣٩-١٤٠، وجامع الدروس العربية ١/ ٢٣.

(٢) شرح التبريزي ٣/ ١٤٤. وقال: «يقول: شَهِد اسمُها بأنْ يُسَرَّ مَنْ رآها؛ لأن المسلمين سُرُّوا بها». وانظر بيتًا مثله في القلب في شرح عطيَّة ٢٧٩، وشرح الخياط ٢٩٦، والأشبه أنه روايةُ الأعلم ١/ ١٥٢ فقد أشار إلىٰ القلب في الشرح لكن المتنَ خلافه.

(٣) اللسان (رأىٰ)، ونقل عن ابن سيده أن (راء) لغة في (رأىٰ). وانظر الكتاب ٣/ ٤٦٧، وشرح الشافية ١/ ٢١.

(٤) انظر شعر أبي تمام: دراسة نحوية ٧٣، وانظر الإقناع في العروض وتخريج القوافي ٣٢.

(٥) شرح التبريزي ٤/ ٣٨، وانظر النِّظَام ١/ ٣٠٨، وهمزيات أبي تمام ٥٥.

نظيره (رَاءَ) من (رَأَىٰ)؛ أو أنَّ هذا القلبَ اجتهاد منه، إن صحّ أنه قَلَب (الرّأي)؛ لأن المصادر لم تذكر هذا القلب. قال عبد السلام هارون في شرح همزيات أبي تمام: «(رَائِهِ): (رَأْيه)، وهو من الألفاظ المقلوبة، وقد كثر القلب في هذه المادة، ولم تذكر المعاجم (الرَّاء) بمعنىٰ (الرَّأي)، وَذَكَرَتِ (الرَّاءَة) مصدرًا بمعنىٰ (الرُّؤية)». ورجَّح القلبَ هٰهنا أيضًا غيرُه[1]، لكن يبدو أن القول بالقلب خلاف ما ذهب إليه أبو العلاء الذي يدلُّ ظاهر كلامه – علىٰ ما نقل عنه التبريزي وابن المستوفي – أنَّ (رائه) علىٰ أصله، وأن الهمزة التي هي عين الكلمة خُفِّفَت، لكنه سَكَتَ عن همزة الحرف الأخير، ولذلك تعقَّبه ابن المستوفي بقوله: «وأغفل – رحمه الله – القول في همزة (رائه) وهي في هذا الموضع لا تكون إلا مُبَدّلة»، وإذا جُمع بين قَوْلَيْ أبي العلاء وابن المستوفي يكون في (رائه) إبدالان: أوّلهما تخفيفُ همزة (رَأْي) بإبدالها ألفًا، وثانيهما إبدالُ ياء (رَأْي) همزة. وهذا لا يخلو من تكلُّف شديد، وكِلا الإبدالين خلافُ قواعد علم الصرف؛ ولذلك كان توجيه (رائه) علىٰ القلب أولىٰ حملًا علىٰ نظائره[2]، وحملًا علىٰ القلب الكثير في هذه المادة علىٰ ما ذكر عبد السلام هارون، والحمل علىٰ الكثير في اللغة العربية كثير، ولا سيّما في مسائل الصّرف لكثرة الشوارد فيها[3].

هـ – **شَاكٍ**: نحو قول أبي تمام في مقدّمة قصيدة مدح بها الحسن بن وهب يعبّر عمّا يعانيه من قسوة حبيبه عليه: [الكامل]

شَاكِي الجَوَانِحِ مِنْ جَوَانِحِ ظَالِمٍ شَاكِي السِّلَاحِ عَلَىٰ المُحِبِّ الأَعْزَلِ[4]

اللفظ الأوّل من قوله (شاكي السلاح) مقلوب من اسم الفاعل (شَائِك). فقوله (شاكي) في عَجُزِ البيت بوزن (فَالِع)، قُدِّمت لامُ الكلمة – وهي الكاف – علىٰ عينها، وهي الهمزة المنقلبة عن الواو نحو (قائل) من (قَالَ)؛ لأنّ أصلها من الشَّوك أو الشَّوكة، وقد صرّح بالقلب في هذه اللفظة

(١) انظر شعر أبي تمام: دراسة نحوية ٧٥.

(٢) قال ابن يعيش: «وهم كثيرًا ما يُشبّهون الشيء بالشيء فيحملونه عليه إذا كان بينهما موافقة في شيء وإن اختلفا من جهات أخرىٰ» شرح المفصل ٦/ ١٠٨.

(٣) انظر مجموعة الشافية (حاشية ابن جماعة) ١/ ٣٠٧، وظاهرة قياس الحمل ٤٤٦ وما بعدها.

(٤) شرح التبريزي ٣/ ٣٤، وانظر شرح الأعلم ٢/ ٣٩٨، وفيه: (شاكي السِّلاحِ): حديدُ السِّلاح، ذو شَوْكَة. (الأعزل): الذي لا سلاح معه.

سيبويهِ والمبرّدُ وأبو بكر ابن الأنباري وابن جِنِّي، وعزاه الجوهري إلىٰ الأخفش[1]. وقال أبو جعفرٍ النّحَّاسُ: «(شَاكي السلاح) بمعنىٰ (شايك)، ثم أخّر الياء... وهذا القلبُ الصحيحُ عند البصريين... ومعنىٰ (شاكي السلاح): لِسلاحِهِ شَوكة: أي حِدَّةٌ»[2]، ونقل ابنُ جَمَاعَةَ عن أبي علي الفارسي أنهم أجمعوا علىٰ أنَّ (شَاكٍ) مقلوب من (شَائِك)[3]. أما (شاكي) الأولىٰ في صدر البيت فعلىٰ بابها؛ لأنها من (شكا يشكو).

و – **طَأْمَنَ**: نحو قول أبي تمام في رِثَاء حَجْوَة بن محمَّد الأَزْدِي وأخٍ له: [الكامل]

طَامِنْ حَشَاكَ أَبَا الحُبَابِ فَإِنَّهَا ... نُوَبٌ تَرُوحُ عَلَىٰ الأَنَامِ وتَغْتَدِي[4]

ذهب أصحاب اللغة والرَّضِيّ والبغدادي إلىٰ أن (طَأْمَنَ) بمعنىٰ سَكَّنَ، مقلوبةٌ من (طَمْأَنَ)، قال الرَّضِيّ: «لأنه من الطُّمَأْنِينَة، ومنه اطْمَأَنَّ يَطْمَئِنُّ اطمِئْنَانًا»[5]، والقلب في هذه الكلمة موضع خلاف بين النحاة، إذ يرىٰ سيبويهِ وابنُ السرَّاجِ وابنُ جِنِّي أن (اطْمَأَنَّ) هي المقلوبة من (طَأْمَنَ)، فالأخيرة عندهم هي الأصل[6]، وعلّلَ ابنُ جِنِّي ذلك بقوله: «لأنَّ الفعل إذا لم يكن فيه زوائد فهو أجدر أن يكون علىٰ أصله، وإذا دخلته الزوائد تعرَّض للتغيير... ألا ترىٰ أن أحدًا لا يقول في (طَأْمَنَ) الذي هو الأصل (طَمْأَن)؟! فهذا هو الصحيح، وينبغي أن يُحْتَجَّ به لسيبويه، وعن أبي عليّ أخذتُه»، وقال ابن السرَّاج: «... وأمّا (طَأْمَنَ) فليس أحد يقول فيه (طَمْأَنَ)»، وكذا نقل ابن جِنِّي عن المازنيِّ، وينبغي أن يُلاحظ أن سيبويه ومن تبعه أنكروا وجود الفعل المجرّد (طَمْأَن) وذكروا أن (الطُّمْأَنِينَة) اسم لا مصدر (اطمأنَّ)، لكن أهل اللغة والرَّضِيّ والبغداديّ ذَكَرُوه ونصّوا علىٰ انقلابه عن (طَأْمَنَ)، فإن صحّ أنَّ ما حكاه أهلُ اللغةِ وغيرُهم مسموعٌ عن العرب فلا ينبغي إنكارُه،

---

(١) انظر الكتاب ٣/ ٤٦٦، والمقتضب ١/ ١١٦، وشرح القصائد السبع الطوال ٢٧٧-٢٧٨، والمنصف ٢/ ٩١-٩٢، والصحاح (شكو)، والمصباح المنير (شوك).

(٢) شرح القصائد التسع المشهورات ١/ ٣٣٩-٣٤٠. ونصّه في المزهر ١/ ٤٨١، وانظر شرح الشافية ٣/ ١٢٧-١٢٨ وشرح شواهده ٤/ ٣٧٠ وما بعدها.

(٣) انظر مجموعة الشافية ١/ ٢٥.

(٤) شرح التبريزي ٤/ ٦٢.

(٥) شرح الشافية ١/ ٢٢، وانظر الخزانة ١/ ٢١٣، ومادة (طمن) في الصحاح واللسان والقاموس والتاج.

(٦) انظر الكتاب ٤/ ٣٨١، والأصول في النحو ٣/ ٣٣٩، والمنصف ٢/ ١٠٤. وفي المصدر الأخير أنَّ الذي خالف سيبويه هو الجَرْمي (ت ٢٢٥هـ). وانظر الخصائص ٢/ ٧٤-٧٥.

واستدلّ الرَّضِيّ علىٰ انقلاب (طَأْمَنَ) عن (طَمْأَنَ) بأنه من (الطُّمْأَنِينَة)، فكأنَّه يرىٰ أن (طَأْمَنَ) و(طَمْأَن) يشتركان فيما جعله مصدرًا لهما وهو (الطُّمْأَنِينَة)، ولذلك حكم علىٰ أنَّ الثانيَ أَصْلٌ للأول، لأنَّ المصدر موافق للفظ (طَمْأَن)، لكن ابن جِنِّي أثبتَ في المقَابل (الطَّأْمَنة) مصدرًا لـ(طَأْمَنَ).

وثَمّة رأيٌ آخرُ ذهبَ إليه العُكْبَرِيّ وهو أن (اطْمَأَنَّ) أصل، و(طَامَنَ) أصل آخر[1]. وهذه المذاهب الثلاثة علىٰ اختلافها لا تؤثّر شيئًا في صِحَّة استعمال أبي تمام للفعل (طَامِنْ)، سواء أكان أصلًا أم مقلوبًا عن غيره؛ لأنَّ جميعهم اتّفقوا علىٰ ثبوت هذا الفعل.

ز – هَارٍ: نحو قول أبي تمام يذكر خيانةَ قائدِ الجيشِ (الأَفشين) الخليفةَ المعتصِمَ بالله: [الكامل]

مَكْـــرًا بَنَـــىٰ رُكْنَيْـــهِ إِلَّا أَنَّـــهُ ... وَطَـدَ الأَسَـاسَ عَـلَىٰ شَـفِيرٍ هَـارِ[2]

قال ابن المستوفي: «قال الخَارْزَنْجِيّ: (الهَارِي): أراد (الهَاير) فقَلَب»، وقد وردت هذه اللفظة بهذه الصيغة في القرآن الكريم، ومنه اقتبس أبو تمام شيئًا من معنىٰ بيته ولفظِهِ. قال الله تعالىٰ: ﴿أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَٱنْهَارَ بِهِۦ فِى نَارِ جَهَنَّمَ﴾ [التوبة: ١٠٩]. وردت في أصل (هَارٍ) أقوالٌ، أشهرُها «أنّه مقلوب بتقديم لامه علىٰ عينه، وذلك أن أصله: (هَاوِرٌ) أو (هَايِرٌ) بالواو والياء؛ لأنَّه سُمِعَ فيه الحرفان، قالوا: (هَارَ يَهُور فانْهَارَ)، و(هَارَ يَهِيرُ)... فقُدِّمت اللام – وهي الراء – علىٰ العين – وهي الواو أو الياء – فصار كغَازٍ ورامٍ. فَأُعِلَّ بالنقصِ كإِعلالهما، فوزنُه بعد القلب (فَالِعٌ)، ثم تَزِنه بعد الحذف بـ(فالٍ)»[3].

ح – وَاءٍ: نحو قول أبي تمام في آخر مقطوعة يَستَبْطِئ فيها عَطَاءَ إسحاقَ بنِ إبراهيم: [الطويل]

وَمَـالِي شَـفِيعٌ غَـيْرُ نَفْسِـكَ إِنَّنِـي ... ثَكِلْـتُ مِـنَ الـدُّنْيَا عَـلَىٰ حُسْـنِ وَائِهَـا[4]

---

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن ١/ ٣٨٦. ورُسِمَت كلمة (طَامَنَ) في التبيان هكذا، بلا همز، وظاهر كلامهم أنه بالهمز، وأن عدم الهمز تخفيف. انظر مادة (طمن) في اللسان والمصباح المنير، وانظر الخزانة ١/ ٢١٣.

(٢) شرح التبريزي ٢/ ١٩٩، وانظر النِّظَام ٨/ ٩٣.

(٣) الدر المصون ٦/ ١٢٥-١٢٦، وانظر الكتاب ٣/ ٤٥٦، والأصول في النحو ٣/ ٥٦، وكشف المشكلات ١/ ٥٢٦، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٦٦١، والبحر المحيط ٥/ ٩١.

(٤) شرح التبريزي ٤/ ٤٤٢.

قال التبريزيُّ في قوله: (وَائِهَا): «هو مقلوب من (الوَأْي) الذي هو الوَعْد، جعله من (وَأَىٰ)، و(وَأَىٰ ووَاءٍ)، مثل: (رَأَىٰ ورَاءٍ) و(نَأَىٰ ونَاءٍ)». ويبدو أن أبا تمام لجأ إلىٰ القلب المكاني في هذه اللفظة، فقال: (وَائِها) بدل (وَأْيِهَا) – مع أن وزنَهما واحد – لِئلَّا تنِدَّ قافيةُ البيتِ عن قافية سائر أبيات المقطوعة.

ولعلَّ دراسةَ هذه الطائفة من ألفاظ القلب المكاني في شعر أبي تمام كافية للوقوف علىٰ هذه الظاهرة اللغوية في شعره وتحليلها، وثَمَّةَ ألفاظ غيرُها مشهورة، حملها علماء الصرف علىٰ القلب المكاني، وَرَدَ بعضُها[1] في شعر أبي تمام، لكنّي آثرت إغفالها خشية الإطالة، وبهذا تظهر مُجانبةُ الدكتور شعبان صلاح الصوابَ في ادّعائه أن القلب المكاني في شعر أبي تمام انحصر في أربع كلمات[2]. والأَوْلىٰ في دراسة هذه الظواهر اللغوية في شعر شاعر كأبي تمام الاكتفاءُ بتحليل بعض النماذج من كل ظاهرة، والإحالة علىٰ نماذج أخرىٰ، وعدم اللجوء إلىٰ عمليات إحصائية غير دقيقة قد يَستحيل أو يَصْعُبُ الجزمُ بِهَا. فضخامةُ ديوان أبي تمام، وصعوبةُ كثيرٍ من شعره، وكثافةُ معانيه، وغَرَابةُ استعاراته، وعُسْرُ لغته، وتَضطلعُه بفنون القول، وبراعتُه في العلوم والمعارف، وجِدّةُ أفكاره، وعمقُ فلسفته، وقدرتُه الفائقة علىٰ تحميل كلامه أكثر من معنىٰ... كلُّ ذلك يَحُول دون الإحاطة الدقيقة بكلّ جوانب الظاهرة الواحدة في شعره، أو بلوغِ الغاية فيها، بَلْهَ التمكُّنَ والقدرةَ علىٰ إحصاء الألفاظِ والتراكيب المتعلِّقة بها.

---

(١) منها:

١ – (أَشْيَاء) بوزن (لَفْعَاء)، أصلها (شَيْئَاء)، جمع (شَيْء) [انظر شرح الشافية ١/ ٢٩]. انظر شرح التبريزي ١/ ٣٠ (ب١٥)، ٢/ ٨٠ (ب٣)، ١٩٤ (ب١٠)، ٣٤٠ (ب٢٥)، ٤/ ٢٩٣ (ب٤)...

٢ – (أَيْنُق) بوزن (أَعْفُل)، أصلها (أَنْوُق)، جمع (ناقة) [انظر شرح الشافية ١/ ٢٢-٢٣ مع الحاشية]. انظر شرح التبريزي ٣/ ١٨٦ (ب١١).

٣ – (قِسِيّ) بوزن (فِلِيع)، أصلها (قُوُوس)، جمع قَوْس [انظر الخصائص ٣/ ٦٩، ومجموعة الشافية ١/ ٢٢]. انظر شرح التبريزي ٤/ ٥٦١ (ب٣٤).

٤ – (مُوْفِقٌ) بوزن (مُعْفِلٌ)، أصلها (مُفْوِق) من قولهم: أَوْفَقْتُ السَّهْم: إذا جعلته في الوَتَر [انظر اللسان (فوق)]. انظر النِّظَام ١٢/ ٦ (ب٧).

(٢) انظر شعر أبي تمام: دراسة نحوية ٧٣.

الخـاتمة:

يمكن أن يُقال بعد عرض ما في هذا الفصل: إن كثيرًا من شعر أبي تمام مما يوحي ظاهره أنه مخالف لظاهر قواعد النحاة المطّردة – يمكن تخريجه علىٰ قياس الحمل الذي خُرِّجَ عليه كثيرٌ من شواهد العربية من آياتٍ قرآنية، وأحاديثَ نبويةٍ، وأقوالِ العرب الفصحاء وأشعارِهم. وقد لوحظ أنّ أبا تمام كان يَتْبَعُ ما قلَّ أو كَثُر من سنن العرب في لغتهم، وفنونِهم في كلامهم، ويقيس عليها ما دام ذلك يَخْدم شعره، ويُناسب الغرض الذي ينظم فيه قصيدته. فأبو تمام كما كان يختار معناه كان يختار ألفاظه التي تَخْدُم ذلك المعنىٰ، ثم ينتقي الأسلوب العربي الذي يُناسب التعبير به وَفْقَ الترتيب الذي ارتضاه. وهذا يعني أن أبا تمام كان يرىٰ جَوازَ قياسِ ما لم يُسمع من كلام العرب علىٰ ما سُمِع من كلامهم، وأنّ ما قيس علىٰ كلام العرب الأقحاح فكأنَّه من كلامهم؛ لأنّه انتحاءٌ لسَمته، ولم يلتفت إلىٰ أقوال من منع علىٰ الشعراء المولَّدين – وأبو تمام منهم – ضروبًا من الألفاظ والتراكيب والظواهر اللغوية التي وردت في أشعارِ مَنْ سبقهم ممن يُحْتَجُّ بشعرهم، بِحُجَّة قِدَم أولئك وحَدَاثة هؤلاء.

ولعلَّ ما قَصَره كثير من النُّحاةِ والصرفيّون علىٰ السماع بسبب قِلّته أو ندرته عندهم في لغة العرب لم يكن كذلك عند أبي تمام؛ إذ ربَّما يكون قد ثبتت كَثْرتُه لديه لاطّلاعه الواسع المحيط بمعظم ما قالته العرب، وبما كان يستحضرُه من مخزون هائل مما كان يحفظه من أشعار شعراء عصور الاحتجاج التي لم يكن يستحضرها أولئك المانعون من علماءِ العربية.

لكنَّ هذا التحليل الظنّي لم يدفعني لدراسة ما اندرج من أشعار أبي تمام في هذا الفصل خارج نِطاق قواعد النحاة، بل أخضعتُها لقواعدهم وتأويلاتِهم وتقديراتِهم، وكثيرًا ما كنتُ أُرجِّح بالتصريح أو التلميح ما أراه هو الوجهَ الأقوىٰ والأنسبَ لألفاظِ البيت ومعناه وغرضِهِ.

وتبيّن أن أبا تمام حمل علىٰ كثير من صور قياس الحمل، ولكن كانت أكثرُ هذه الصور تنوّعًا وغزارةً صورةَ الحمل علىٰ المعنىٰ التي دَرَسْتُ من خلالها ما وردَ في شعرِهِ من الحمل على المعنىٰ في التَّذكير والتَّأنيث الذي شمل تذكيرَ المؤنث وتأنيث المذكر، ثم تناولتُ الحمل على المعنى في الإفراد والتثنية والجمع الذي تضمّن التعبيرَ عن الجمع بلفظ دون الجمع، والتعبيرِ عما دون الجمع بلفظ الجمع، ومراعاةَ المعنىٰ في أسماء الجموع وبعضِ الألفاظ المبهمة. والتعبيرَ عن المفرد بالـمُثَنَّىٰ وعن

الـمُثَنَّىٰ بالمفرد، وتعدّدَ صورِ الحمل على المعنى في الإفراد والتثنية والجمع في التعبير الواحد، وختمتُ مبحث الحمل علىٰ المعنىٰ بصور حمل صيغة علىٰ معنىٰ صيغة أخرىٰ في الأسماءِ والأفعال، وحملِ صيَغِ جمع القلّة علىٰ صِيغ جمع الكثرة، ثمّ صور حمل ضمير على معنى ضمير آخر في شعرِهِ.

وفَصَلْتُ مَطْلب الحمل علىٰ التَّضمين عن صور الحمل علىٰ المعنىٰ مع أن التَّضمين منها – اقتداءً بابن جِنِّي، ولاتّساع باب التَّضمين وتشعّب تفريعاته، ودَرَسْتُ في هذا المطلب طائفة من أبيات أبي تمام التي وقع فيها تضمينٌ من حيث اللزومُ والتّعدي، أو تضمينٌ في باب العطف.

ثم درست نماذجَ من شعر أبي تمام في ضوء صور أخرىٰ من صور قياس الحمل لكنها كانت أقلَّ بروزًا في شعره من ظاهرة الحمل علىٰ المعنىٰ كما أسلفت، وهي ظاهرةُ الحمل علىٰ اللفظ التي شملت بعضَ الألفاظِ المبهمة وأسماءِ الجموع، وظاهرةُ الحملِ علىٰ الجِوَار التي تمثّلت في شعره في حركة الإعراب وفي غير حركة الإعراب، وختمتُها بظاهرة الحمل علىٰ القَلْب في شعره، بنوعَيْه: القلبِ النحوي المعنوي ذي الصلة بالتراكيب والمعنىٰ، والقلبِ الصرفي المكاني ذي الصلة ببِنْيَة الكلمة.

ومن المفيد القول في آخر هذا الفصل: إنه ليس من الإنصاف الحكم علىٰ أشعار أبي تمام في هذا الفصل بالضَّعف نحويًّا وصرفيًّا؛ لكثرة نظائرها في الكلام الفصيح، ولكن قد يُحْكَم علىٰ بعضها في نظر بعضِ النحاة بأنها من باب الضرورة، أو أنها مخالفة للأفصح أو الأشهر أو الأرجح، أو أنها غير موافقة للقياس، إلّا أنّها ليست لحنًا البتّة.

الفصل الرابع

الضَّرُورَةُ الشِّعْرِيَّةُ

فِي

شِعْرِ أَبِي تَمَّامٍ

المدخل

للغة العربية الفصيحة نظام لغوي مُحكَم، وقواعد نحوية وصرفية كثيرة معروفة، استقرأها علماء العربية من الكلام العربي الفصيح في عصر الاحتجاج وَفق ضوابطَ علميّة تسمحُ بها اللغة، والأصل في كلّ كلام عربي فصيح صحيح أن يكون موافقًا لذلك النِّظَامِ وتلك القواعد اللغوية السماعية أو القياسية، سواء أكان نثرًا أم شعرًا.

وقد فَطِنَ علماء العربية في أثناء جمعهم للنصوصِ والشواهدِ واستنباط القواعد منها إلىٰ طائفة من الظواهر في الشواهد الشعرية في الألفاظ والتراكيب بها مَيْلٌ عَمَّا وضعوه من قواعد، فلم يشأ أكثرُهم تجويزَ هذه الظواهر وتعميمَها لتشملَ لغة النثر، إنّما ارتأوْا أنَّها ظواهرُ لغويةٌ شعريةٌ؛ أي خاصةٌ بالشعر، يلجأ إليها كلُّ شاعر في أبياتٍ قليلةٍ أو كثيرةٍ من شعره لتقويمِ الوزنِ وتسويةِ القافية، فكأنَّه لم يكن لِيَلْجَأَ إليها لولا اضطرارُه للالتزامِ بضوابطِ الشعرِ في العَروض والقافية التي تقيِّدُ الشاعرَ بحركاتٍ وسكَنَاتٍ وحروفٍ في مواضعَ محدّدةٍ من البيتِ، فلمَّا كان الأمرُ كذلك ولم يسمح العلماءُ لأنفسهم أن يَنسُبُوا إلىٰ شعراءِ العربِ في عصر الاحتجاجِ الخطأَ والغلطَ - قرَّروا أنَّ الشِّعرَ موضعُ اضطرارٍ، وأنّه يَحتَمِلُ مَا لا يَحْتَمِله النثرُ، فأجازوا للشاعرِ أن يَحيدَ عن قواعدهم عند الاضطرارِ، ولم يَعُدُّوا ذلك لحنًا في كلامهم المنظوم، وهذا التجوّزُ اللُّغوي الخاصُّ بالشعر ليس هبةً وهبَها النحاةُ للشعراءِ؛ إنّما هو تجوّزٌ مُستمَدٌّ من العرب الذين لم يُنكِروا علىٰ شعرائهم ذلك في سالفِ الأزمانِ.

وينبغي ألَّا يُفهَمَ من الكلام السابق أَنَّ النُّحاةُ أباحُوا للشعراءِ تحت باب الضرورة الخروجَ علىٰ أصولهم اللغوية وقواعدهم الكليّة خروجًا مطلقًا، إنّما نبّهوا علىٰ أنَّه خروج مقيّد، وأنَّ معظم الضرورات وإن كان بها في الظاهر عدولٌ عن ذلك إلَّا أنّه لا يخلو من وجه ما في العربية قريبٍ أو بعيدٍ، وقد أَلمَحَ النحاةُ إلىٰ ذلك منذ وقتٍ مبكِّر، قال إمام النحاة سيبويه في أوَّلِ كتابه: «اعلم أنَّهُ يجوزُ في الشعرِ مالا يجوزُ في الكلام مِنْ صَرْفِ مالا ينصرفُ، يُشبِّهُونَهُ بما ينصرفُ من الأسماءِ؛ لأنَّها

أسماءٌ كما أنَّها أسماءٌ، وحذفِ مالا يُحْذَفُ، يشبِّهونَهُ بما قد حُذِفَ واستُعملِ محذوفًا... وليس شيء يُضْطَرّونَ إليهِ إلَّا وهُمْ يحاولون به وجهًا»[1].

ويُفهم من كلام سيبويه أمرٌ في غاية الأهميّة، هو أنَّ الضرورة في الشعر شيء غيرُ اللحن والخطأ، لذلك أجازوه للشاعر، إذ لا يُعقل أنْ يُجيزَ النَّحويُّ - وهو حامل لواء الدفاع عن النِّظَام اللغوي - اللحنَ لأحد، لا في الشعر ولا في النثر، وقد تنبَّه لهذا المعنىٰ في كلام سيبويه شارحُ كتابِه أبو سعيدِ السّيرافي، فذكر أنَّ ما سُمِحَ به للشاعرِ دونَ الناثرِ من زيادةٍ ونقصانٍ وغيرِهما في ألفاظِ شعرِهِ وتراكيبه لتقويمِ وزنِهِ لا يُجيزُ لهُ اللَّحنَ، فقال: «وليسَ في شيءٍ من ذلكَ رفعُ منصوبٍ ولا نصبُ مخفوضٍ، ولا لفظٌ يكونُ المتكلِّم فيه لاحنًا، ومتىٰ وُجِد هذا في شعر كان ساقطًا مُطَّرَحًا، ولَمْ يَدْخُلْ في ضرورةِ الشعر»[2].

وتُشيرُ المصادرُ النحويةُ واللغويةُ القديمةُ والحديثةُ إلىٰ أنَّ ثمَّة شِبْهَ إجماع علىٰ وجودِ ما يُسمّىٰ بالضرورةِ الشعريةِ، وعلىٰ تقبُّل علماءِ العربيةِ لهذا المصطلح بمفهومه العامّ، ولا يكادُ يخلو كتابٌ في العربيةِ من مصطلح (الضرورة الشعرية)، بل ازدادَ اهتمامُ العلماءِ بهذا الموضوع حتىٰ أُفْرِدت في تصنيفِهِ كُتُبٌ خاصّة[3]. ولم أجد مَنْ أنكر الضرورةَ الشعرية غيرَ ابنِ فارسٍ في رأيه المشهورِ المفهومِ من قولِهِ: «ولا معنىٰ لقولِ مَنْ يَقولُ: إنَّ للشاعرِ عند الضرورةِ أن يأتيَ في شعرِهِ بما لا يجوز... ومَا جَعَلَ اللهُ الشعراءَ معصومينَ يُوَقَّوْنَ الخطأَ والْغَلَطَ، فَمَا صَحَّ من شِعرِهم فمقبولٌ، وما أَبَتْهُ العربيةُ وأصولُها فمردودٌ»[4]. وقد أكّدَ ابن فارسٍ مذهبه في رسالته القصيرة في ذمّ الخطأ في الشعر، وتَبِعَهُ في ذلك محقِّقُ رسالته الدكتور رمضان عبد التّواب فقال في خاتمة تقديمه لهذه الرسالة: «فلا صِحّةَ لما يتردَّد علىٰ ألسنةِ القومِ، من أنَّ الضرورةَ الشعريةَ رُخصةٌ للشاعرِ يرتكبُها متىٰ أراد؛ لأنَّ معنىٰ هذا الكلامِ أنَّ الشاعرَ يُباحُ له عن عَمْدٍ مخالفةُ المألوفِ من القواعد...»[5].

---

(١) الكتاب ٢٦، ٣٢، وانظر الأصول في النحو ٣/ ٤٣٥.

(٢) شرح السيرافي ٢/ ٩٥- ٩٦.

(٣) منها كتاب ضرائر الشعر أو ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني (ت ٤١٢ هـ)، وضرائر الشعر لابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ)، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر لمحمود شكري الآلوسي (ت ١٣٤٢ هـ).

(٤) الصاحبي ٤٦٨- ٤٦٩.

(٥) ذم الخطأ في الشعر ١٠، ٢١- ٢٤.

وَثَمَّة إنكارٌ ورفضٌ للضرورة من وجهٍ آخر ذهب إليه بعض المعاصرين يتمثَّلُ في الاعتراض علىٰ النحاة الذين ساوَوْا بين لغة النثر ولغة الشعر، فأَخضعوهُما لقواعدَ نحويةٍ وصرفيّةٍ واحدةٍ مع أنَّ اللغتَيْنِ مختلِفتَانِ؛ لاختلافِ خصائص لغةِ فَنِّ النثر عن خصائص لغة فنِّ الشعر، فرَأَوْا أَنَّ مِنَ التعسُّفِ فرضَ لغةِ أحد الفنَّيْنِ علىٰ الآخر. ومن ثَمَّ فالوجهُ عند أصحاب هذا المذهب ألَّا يُسمَّىٰ ما في الشعر من رُخْصَةٍ أو عُدولٍ عن قواعدهم تَسْمِياتٍ فيها غَضٌّ أو انتقَاصٌ منه، كالضرورة والخروجِ والخطأ والشذوذِ... بل ينبغي أن يُعَدّ ذلك لغةً فنيّةً خاصةً يُطلَقُ عليها (لغةُ الشعر)[1].

والضرورة الشعرية في أقرب تعريفاتها بحسب تعبير الدكتور محمَّد حماسة عبد اللطيف: «هي الخروج علىٰ القاعدة النحوية والصرفية في الشعر خاصّة لإقامةِ الوزنِ وتسوية القافية»[2]، وفي تعريفه نظر من وجهين: أولهما أنه أطلق المقيّد فالخروج علىٰ القواعد ميل عن بعضها لا كلّها، وثانيهما أنّه ضيّق الواسعَ؛ إذ ليس كلُّ خروج في الشعر يَرِدُ لإقامة الوزن وتسوية القافية، بل قد يكون لأغراض لفظية أو معنوية غيرِهما. لذلك يَحسُن تعديلُ التعريف ليصبحَ كالآتي: الضرورة الشعرية: هي العدول عن بعض القواعد النحوية والصرفية في الشعر خاصة لإقامة الوزنِ وتسويةِ القافيةِ وغيرِهما.

وقد تباينت آراء النحاة القائلينَ بالضرورةِ في تحديد مفهومها، إذ «ذهب الجمهورُ إلىٰ أنَّ الضرورةَ ما وقعَ في الشعرِ ممّا لا يقعُ في النَّثر، سواء أكانَ للشاعرِ عنه مندوحةٌ أم لا، ومنهم مَنْ قالَ إنّها ماليس للشاعرِ عنه مندوحةٌ، وهو المأخوذُ من كلامِ سيبويهِ، وبه قال ابنُ مالك، فإن الضرورة مُشْتَقَّة من الضرّرِ وهو النازِلُ مما لا مَدْفَعَ له... والمختارُ القولُ الأوّل وهو قولُ الجمهورِ، فإنَّه الأنسبُ بِمَذاقِ العَرَبِ والتوسّعِ عليهم بفنِّ القريضِ...»[3]، وقد انتصر معظمُ النحاة المتأخرِّين لمذهب الجمهورِ الذي يرىٰ أنَّ الضرورة ما وقع في الشعر سواء أكان للشاعر عنه فُسحةٌ أم لا، لأنَّ

(١) انظر في لغة الشعر ٣، ٧، ١٨، ٣٦، ٣٩، ولغة الشعر: دراسة في الضرورة الشعرية ٦ وما بعدها، ٤٠٥- ٤٠٧.

(٢) لغة الشعر: دراسة في الضرورة الشعرية ١٠.

(٣) الضرائر ٦، ويعد ابن جنّي أبرز مُمثّلي الجمهور. انظر الخصائص ٢/ ٤٠٦، ٣/ ٦٠- ٦١، ١٩٣، ٣٠٣- ٣٠٤.

الشّعرَ موضعٌ أُلِفَتْ فيه الضرائر، وقال ابن جِنِّي: «إنَّ العرب قد تَلْزَمُ الضرورةَ في الشعرِ في حالِ السَّعةِ أُنْسًا بِهَا واعْتِيَادًا لها وإعدادًا لها لذلكَ وقت الحاجة إليها»(١)

أما المذهبُ الثَّاني الذي يقرّرُ أنَّ الضرورةَ تكونُ فيما اضطُرَّ إليهِ الشاعرُ ولا مَخْلَصَ لَهُ منهُ فقط فقد نَسَبَه بعضُ النُّحاة – منهم ابن مالك وأبو حيّان – إلىٰ سيبويهِ اجتهادًا؛ أمَّا سيبويه نفسه فلم ينصّ عليه صراحة، قال أبو حيّان: «يجوزُ للشاعِرِ في الشعرِ ما لا يجوز في الكلام عندَ سيبويه بشرطِ الاضطرارِ إليهِ، وردِّ فرعٍ إلىٰ أصلٍ، وتشبيهِ غيرِ جَائز بجائز»(٢)، وردَّ بعضُ الباحثين المعاصرين هذه النسبة إلىٰ شيخِ النحاةِ مستدلًّا بأنَّ تصديرَ حديثِ سيبويهِ عن الضرورة الذي نقلناه في أوّلِ هذا المَدْخلِ يفيدُ أنَّ رأيَهُ موافقٌ لرأي الجمهورِ؛ لأنَّه لم يُقيِّدِ الجوازَ بما لا مندوحةَ للشاعرِ عنه، ولأنَّ كثيرًا «من الشواهد التي ذكرها سيبويه في أقسام الضرورة المختلفةِ يمكنُ بقليلٍ من التصرُّفِ إخراجُها من حيِّزِ الضرورةِ دونَ كَسْرٍ للوزنِ أو إخلالٍ بِالمعنىٰ...»(٣)

أما ابنُ مالك فقد صرَّح بمذهبه في أكثرَ من كتابٍ لَهُ، فقال تعقيبًا علىٰ شواهدَ شعريّةٍ أوَّلها قول الشاعر: [البسيط]

مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ التُّرْضَىٰ حُكُومَتُهُ ... وَلَا الأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالجَدَلِ(٤)

قال: «وعندي أنَّ مثل هذا غيرُ مخصوصٍ بالضرورةِ؛ لتمكّنِ قائلِ الأولِ أن يقول: (ما أَنْتَ بالحَكَمِ المُرْضَىٰ حُكُومَتُهُ)... فإذ لم يفعلوا ذلكَ مع استطاعتِهِ ففي ذلكَ إشعارٌ بالاختيارِ وعدمِ الاضطرارِ»(٥).

---

(١) الخصائص ٣/ ٣٠٣، و انظر ضرائر الشعر ١٣، وارتشاف الضَّرَب ٥/ ٢٣٧٧، والأشباه والنظائر ١/ ٤٨٤، والخزانة ١/ ٣٣، ٤٦، ولغة الشعر : دراسة في الضرورة الشعرية ٩٨– ١٠٥.

(٢) ارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٧٧، وانظر الكتاب ١/ ٣٢، ٢/ ٤٥، ١٦٦ –١٦٧، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٠٠.

(٣) الضرورة الشعرية في شرح المفصّل لابن يعيش ١١٧– ١١٩.

(٤) البيت للفرزدق في اللسان (أمس، لوم)، وشرح شذور الذهب ١٦، والخزانة ١/ ٣٢، وليس في ديوانه، وورد بلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٥٢١، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٤٥١، والجنىٰ الداني ٢٠٢.

(٥) شرح التسهيل ١/ ٢٠١– ٢٠٢، وانظر شرح الكافية الشافية ١/ ٢٩٩ – ٣٠٠، وشواهد التوضيح والتصحيح ١٠١، ١٦٢.

ولم يحظَ مذهبُ ابن مالك بالقَبولِ لدىٰ النحاةِ فردُّوا عليه بأنَّه علىٰ «زعمه لا توجد ضرورةٌ أَصْلًا؛ لأنَّه ما مِنْ ضرورةٍ إلا ويمكنُ إزالتُها ونظمُ تركيبٍ آخرَ غيرِ ذلكَ التركيبِ»[1]، وقال الأميرُ في تعقيبِهِ علىٰ مذهبِ ابن مالك: «والحقُّ قولُ الجمهورِ... إذ ما قاله يَسُدُّ بابَ الضرورة، فإنَّ الشعراءَ أمراءُ الكلامِ قَلَّ أَنْ يُعْجِزَهُم شيءٌ، علىٰ أنَّه لا يَلْزَمُ الشاعرَ وَقتَ الشعرِ استحضارُ تراكيبَ مختلفةٍ»[2].

وضرائرُ الشعرِ كثيرةٌ لا يمكنُ حصرُ أَعدادِها، لكنَّ العلماءَ صنّفُوها في أبوابٍ قليلة تنتظم جُلَّها، تمثَّلَتْ هذهِ الأبوابُ عندَ النحاةِ المتقدّمينَ في هذه العناوين: الزيادةِ، والنقصانِ، والتقديمِ والتأخيرِ، والبدلِ، وتغييرِ الإعرابِ عن وجهِهِ، وتأنيثِ المذكَّرِ وتذكيرِ المؤنَّث[3]، ثم تقلَّصت عند المتأخّرين منهم - بِضمّ بعضها إلىٰ بعض، فبقيت منها الأبواب الأربعةُ الأولىٰ[4]، وهي التي اعتمدتُها في هذا البحث؛ إلَّا أنني جعلت البابين الثَّالثَ والرابعَ في مبحثٍ واحد لقلَّةِ شواهدِ الأخيرِ، ثم جاء مَنْ صنّفها في ثلاثةِ أبوابٍ فقط هي: (الحذفُ، والتغييرُ، والزيادة)[5]، والتصنيفُ الثاني أحسنُ لأنَّه أوضحُ، وثمّةَ تصنيفاتٌ أخرىٰ[6] أقلُّ شهرةً مما ذُكِر.

وسنرىٰ أن شعرَ أبي تمام تضمَّنَ ضروبًا مختلفةً من الضرائرِ شملت الأبوابَ الأربعة التي اعتمدناها في التصنيفِ، وأرىٰ أنَّ أبا تمام لم يلجأ إلىٰ معظم أو كلِّ هذه الضرائر لإقامة الوزن والقافية فحسب؛ لأنه بتمكّنه من اللغة والأدب وقرض الشعر كان أجلَّ من أن يَضعُف وينحصر في هذه الزاوية الضيّقة.

إذن، فلماذا كان أبو تمام يَرْكَبُ هذه الضرائرَ؟ لعلَّ من الحسن تأخيرَ الإجابةِ إلىٰ آخر هذا الفصل، بعد الاطلاع علىٰ هذه الضرائرِ في شعرِهِ، ومناقشتِها في ضوءِ آراء علماء العربية.

---

(١) الأشباه والنظائر ١/ ٤٨٤ نقلًا عن أبي حيان، وانظر الخزانة ١/ ٣٣- ٣٤.

(٢) حاشية الأمير علىٰ المغني ١/ ٤٨.

(٣) انظر الأصول في النحو ١/ ٤٣٥ ، وشرح السيرافي ٢/ ٩٦.

(٤) انظر ضرائر الشعر ١٧، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٧٨.

(٥) انظر الضرائر ٣٣٦- ٣٤٣، وفن التقطيع الشعري والقافية ٤٢١- ٤٢٦.

(٦) انظر لغة الشعر: دراسة في الضرورة الشعرية ١٤٨- ١٥٠.

المبحث الأول

ضرائر الزيادة

أدرج علماء العربية ضروبًا من الزيادة الخارجة عن النِّظَام العام لقواعد اللغة العربية في باب الضرورة الشعرية، تمثّلت في زيادة حركة أو حرف أو كلمة أو جملة.

المطلب الأوّل – زيادة حركة (تحريك الساكن):

لا يجوز تسكينُ حرفٍ ما في الكلمةِ أو تحريكُه بالفتحةِ أو الضمّةِ أو الكسرة في اللغة العربية إلَّا إذا سَمَحَ به النِّظَامُ اللغويّ بتأييدٍ من السماع أو القياس أو كليهما، وقد دلَّت الشواهدُ علىٰ أنَّ الشاعرَ قد يضطرُّ فيَخْرِقُ هذا النِّظَامَ، في بعض الألفاظ، فيسكِّنُ متحرِّكًا أو يحرِّكُ ساكنًا، وتحريكُ الساكنِ يعني زيادة حركة في الكلمة، وقد وردت نماذجُ منه في شعر أبي تمام، منها:

١ – **زيادة الفتحة**: بتحريكِ الحرفِ الساكن بالفتحة لإقامة الوزن إتباعًا لحركةِ الحرف الذي قبله، وهذه الزيادةُ نادرة في شعر أبي تمام، وعليها خُرِّجَ قوله في مدح أبي قُدامةَ السَّلِيلِ بنِ المُسَيَّب الكِلابي: [البسيط]

رَأَيْتُ عُودَكَ مِنْ نَبْعٍ أَرُومَتُهُ ... مَا فِي جَوَانِبِهِ لِيْنٌ وَلَا وَصَمُ[1]

قال التبريزي: «المعروف (وَصْمٌ) بسكون الصاد، ويجوز أن يكون حرَّكَهُ للضرورة كما قال رؤبة: [الرجز]

مُشْتَبِهُ الأَعْلَامِ لَمَّاعُ الخَفَقْ[2]

والشعراء يَتَهاونونَ بهذهِ الأشياء، ولا سيّما إذا لم تكنْ مشهورة في الكلام». و(الوَصْمُ) يأتي بمعنىٰ الصَّدْع أو العُقْدة في العُود، وبمعنىٰ العَيْب والعارِ، كلُّ ذلك بسُكون الصادِ، وذكر ابن منظور

---

(١) شرح التبريزي ٣/ ٢٨٣، وانظر بيتًا مثله في إحدىٰ رواياته في ٢/ ٣٤٨، والنِّظَام ١٠/ ٢٢٧.

(٢) البيت له في ديوانه ١٠٤، وهو في الخصائص ٢/ ٣٣٣، واللسان (خفق، عمق، كلل)، والخزانة ١/ ٨٢، وفيه أن (الخَفْق) مصدر خَفَقَتِ الرَّايةُ إذا تحرّكت، وتحريكُ الفَاءِ ضرورة.

والزَّبيدي أن (الوَصَمِ) بفتح الصَّاد يعني الـمَرَض[1]، ولا يمتنع حملُ بيتِ أبي تمام عليه علىٰ المجاز والاستعارة، وبذلك يَسْلَم من هذه الضرورة، وإن كان حملُه علىٰ الأول أسهلُ وأقربُ، لكنَّ الثاني أوفقُ لمذهبه في المعاني.

٢ - زيادة الكسرة:

وَقَعَ تحريكُ الساكنِ بالكسرةِ في شعرِ أبي تمام في القافيةِ في مواضعَ كثيرةٍ تمثّلت فيما يأتي:

- **تحريك تاء التَّأنيث الساكنة**: تكرّر ذلك أربعينَ مرَّةً في قصيدة واحدة[2] مكوّنة من أربعة وأربعين بيتًا، نظمها أبو تمام في مدح القاضي حُبَيش بن الـمُعَافَىٰ، منها قوله: [الطويل]

إِلَىٰ خَيْرِ مَنْ سَاسَ الرَّعِيَّةَ عَدْلُهُ ... وَوَطَّدَ أَعْلَامَ الهُدَىٰ فَاسْتَقَرَّتِ[3]

- **تحريك سكونِ آخرِ الفعلِ المضارعِ المجزومِ الصحيحِ الآخرِ**: وهذا الضرب من الزيادة كثير في شعر أبي تمام، منها قوله في مدح المأمون: [الكامل]

اللهُ يَشْهَدُ أَنَّ هَدْيَكَ لِلرِّضَا ... فِينَا وَيَلْعَنُ كُلَّ مَنْ لَمْ يَشْهَدِ[4]

- **تحريك سكونِ آخرِ فعلِ الأمرِ الصحيحِ الآخرِ**، كقول أبي تمام في عِتاب عَيَّاش بن لَهِيعَةَ: [الكامل]

مَا إِنْ أَرَانِي مَادِحًا وَمُعَاتِبًا ... إِلَّا وَقَدْ حَرَّرْتُ فِيكَ فَحَرِّرِ[5]

٣ - زيادة الضَّمَّة: تمثّلت فيما يأتي:

- **تحريك الساكنِ بالضمِّ في عينِ الكلمةِ المضمومةِ الفاء**: أجازَ النحاةُ تحريكَ عينِ (فُعْل) بالضَّمِّ ونقله إلىٰ (فُعُل) في الأسماء في الشعر وغيره إلَّا إذا كان معتلَّ العين، وقصَروا ذلك علىٰ الضرورة الشعريّة في الصّفة. وذهب بعضهم - كما سيأتي - إلىٰ أن التخفيف لغةُ قوم، والتثقيلَ لغةُ آخرين،

---

(١) انظر مادة (وصم) في اللسان والتاج.

(٢) انظر شرح التبريزي ١/ ٣٠٠-٣٠٨.

(٣) المصدر السابق ١/ ٣٠٣.

(٤) المصدر السابق ٢/ ٤٩، وانظر مثله في ٢/ ٢٣، ٢٥، ٢٧،٢٨، ٢٩، ٤٣، ٤٤، ٥٢...

(٥) المصدر السابق ٤/ ٤٥٦، وانظر مثله في ٢/ ٢٨، ٣٩٤، ٣/ ٣٢، ٤/ ٤٨٧، وقوله (فَحَرِّر) أي اجتهد في أمري. انظر شرح الأعلم ٢/ ٢٤٥.

فهو من لغات العرب، قال الرَّضِيّ: «يُحكىٰ عن الأخفشِ أنَّ كلَّ (فُعْلٍ) في الكلام فتثقيله جائز إلا ماكان صفة أو معتلّ العين كَحُمْرٍ وسُوقٍ فإنَّهما لا يُثَقَّلان إلَّا في ضرورة الشعر، وكذا قال عيسىٰ بن عمر: إن كلَّ (فُعْلٍ) كان فمن العربِ من يخفّفهُ ومنهم من يُثقِّلُه، نحو: عُسُر ويُسُر»[1]، ولم يُلْحَظْ ورودُ تثقيلِ عين (فُعْلٍ) في شعر أبي تمام في الاسم المعتل العَين، لكنّه وردَ في الأسماءِ غيرِ المعتلةِ العين كثيرًا[2]، وقد سَلَفَ أنَّ ذلك جائز في الشعر وغيره، فلا حاجة لَنَا بِهِ ههنا، وعليهِ فلا ضرورةَ في ضمِّ عين (خُلُف) في قول أبي تمام في هجاء عَيَّاش بن لَهِيعَة: [البسيط]

يَا أَكْثَرَ النَّاسِ وَعْدًا حَشْوُهُ خُلُفٌ ... وَأَكْثَرَ النَّاسِ قَوْلًا كُلُّهُ كَذِبُ[3]

خلافًا للدكتور محيي الدين صبحي شارحِ ديوان أبي تمام الذي ذَكَرَ أنَّه حرَّكَ اللامَ في (خُلُف) للضرورة[4].

لكنَّ أبا تمَّام لجأَ إلىٰ هذه الضرورةِ في الصِّفاتِ في أبياتٍ من شعره، منها قولُه في وصفِ فَرَسٍ طَلَبَهُ من ممدوحِهِ مالِكِ بنِ طوقٍ التَّغْلبيّ: [المنسرح]

مُبْتَلُّ مَتْنٍ وَصَهْوَتَيْنِ إِلَىٰ ... حَوَافِرٍ صُلَّبٍ لَهُ مُلُسِ[5]

نقل التبريزي عن أبي العلاء قوله: «وَضَمَّ (مُلُس)، والصَّواب تسْكينُها فيما كان جَمَع (أَفْعَلَ أو فَعْلاءَ) مثل (حُمْرٍ وصُفْرٍ)، والتحريكُ جائز»؛ أي في ضرورة الشعر، لقوله بداية: «والصواب تسكينها»، والتحريك مقبول؛ لأنَّه ملائم لما بُني عليه البيت من المبالغة في قوله (مبتلّ) و(صهوتين) و(صُلَّب).

وبالغ أبو تمام فزادَ الضّمةَ في الصّفةِ المعتلَّة العينِ، وردَ ذلك في قوله في مقدّمة قصيدة مَدَحَ بها أبا المغيثِ موسىٰ بنَ إبراهيمَ الرافِقيّ: [الكامل]

---

(١) شرح الشافية ١/ ٤٦، وانظر شرح التبريزي ١/ ٦١، وأفاد الفيومي في خاتمة المصباح المنير ٦٩٨، أن بني أسد يضمُّون عين كل (فُعْل) إتْباعًا للأوّل.

(٢) انظر شرح التبريزي ١/ ٤٥، ٥٩، ٦١، ١١٥، ٤٣٩، ٢/ ١٠، ١٨٨...

(٣) المصدر السابق ٤/ ٣١٤.

(٤) انظر ديوان أبي تمام بشرحه ٢/ ٢٠٥.

(٥) شرح التبريزي ٢/ ٢٣٦، وانظر أمثلة أخرىٰ في ١/ ٦١، ٢٧١، ٢/ ٢٧٨، ٣/ ١٢٦، ٤/ ١٢٢، ١٢٧...

رُؤُدٌ أَصَـــابَتْهَا النَّـــوَىٰ فِي خُـــرَّدٍ كَانَـــتْ بُـــدُورَ دُجُنَّـــةٍ وَشُمُوسَـــا[1]

قال ابن دُرَيد: «وجاريةٌ رُؤْدٌ تُهْمَز ولا تُهْمَز، وهي الناعمة الجسد»[2]، ويحتمل أن يكون أبو تمام قد ثقّل عين الصّفة (رُؤْد) المهموزة ثم خفّف الهمزة، فيكون ثقَّلَ الهمزة لا الحرفَ المعتلَّ.

(١) المصدر السابق ١/ ٢٦٤.

(٢) جمهرة اللغة ٢/ ٢٥٨.

المطلب الثاني – زيادة حَرْف:

تخضع زيادةُ حرفٍ أو أكثرَ علىٰ أيِّ لفظةٍ في اللغة العربية لقواعدَ وضوابطَ قياسيةٍ مطَّرِدةٍ، أو يُعوَّل فيها علىٰ السماع، وتكون هذه الزيادةُ لأغراضٍ لغويّة ومعنويّة متعدّدة، ولا يُجيز علماءُ العربية مخالفةَ هذه الضوابط في الاختيار، وصنّفوا ما ورد في شعر عصر الاحتجاج من زيادات خارجة عن ضوابط القياس والسماع – في باب الضرورة الشعرية، وأجازوا بعضَ تلكَ الزيادات للشاعر دون غيره في جميع العصور، لأن الشعر موضع اضطرار. قال ابن فارس: «العرب تَبْسُط الاسمَ والفعل فتزيد في عدد حروفها، ولعلَّ أكثر ذلك لإقامة وزن الشعر وتسوية قوافيه»[1].

١ – **تشديد المخفَّف**: وردت في شعر أبي تمام كلمتان شُدِّد حرفٌ في كلٍّ منهما، اختلَفَ العلماءُ في توجيه التشديد فيهما، أمّا الأولىٰ فهي كلمة (الشَّجِيّ) بتشديد الياء، وردت في قول أبي تمام في قصيدة مدحَ بها أبا سعيد محمَّد بن يوسف الثَّغْرِيّ: [الخفيف]

طَلَبُ الْمَجْدِ يُورِثُ الْمَرْءَ خَبْلًا ... وَهُمُومًا تُقَضْقِضُ الْحَيْزُومَا

فَتَرَاهُ وَهْوَ الْخَلِيُّ شَجِيًّا ... وَتَرَاهُ وَهْوَ الصَّحِيحُ سَقِيمَا[2]

وفي قوله في مطلع قصيدة مدح بها الحسن بن وَهْب: [الوافر]

أَيَا وَيْلَ الشَّجِيِّ مِنَ الْخَلِيِّ ... وَبَالِي الرَّبْعِ مِنْ إِحْدَىٰ بَلِيِّ[3]

نقل الجَوهري عن المبرِّد أنَّ ياء (الشَّجِي) في قولهم: (ويلٌ للشَّجِي مِنَ الخَلِيّ) مخفّفةٌ، وأنَّها شُدِّدت في الشعر، ونقل أبو بكر محمَّد بن القاسم الأنباري عن أكثرِ أهلِ اللغة أنها بالتخفيف، وأن الأصمعيّ كان يروي المَثَل بالتثقيل، والأصمعيُّ ثِقَة وروايته تؤيّد صحّة التشديد في الشعر وغيره، ووجّه الميدانيّ والزمخشريّ التشديد علىٰ أنّه للازدواج، لأن ياء (الخَلِيّ) مشدّدة، أو أنّه فَعِيلٌ بمعنىٰ

---

(١) الصاحبي ٣٨٠.

(٢) المصدر السابق ٣/ ٢٢٨، وانظر شرح الأعلم ٢/ ١٧، وفي الأول: «(الخَبْلُ): فساد الأعضاء... و(الحَيْزُوم): الصدر».

(٣) شرح التبريزي ٣/ ٣٥١، وانظر شرح الصولي ٣/ ٥٨، وشرح مشكلات ديوان أبي تمام ٥٢، وشرح الأعلم ٢/ ١١٠، وفي الأخير: «(الشَّجِي): الحَزين... و(الخَلِيّ): الخُلُوُّ مِنَ الهُموم، و(بَلِيّ): قبيلة من قُضاعة».

مَفعولٍ، من شَجَاهُ يَشْجوه؛ إذا أَحْزَنَه[1]؛ والتوجيه الأخير هو الراجح؛ لذلك عقّب الجوهري علىٰ كلام المبرّد السابق بقوله: «فإِنْ جعلتَ (الشجيّ) فَعيلًا من شَجَاهُ الحُزْنُ فهو مَشْجُوٌّ وشَجِيٌّ فهو بالتشديد لا غير»، ورجّحه الصولي فقال: «والتشديد بالغ جيّدٌ»، والأعلمُ فقال: «وتحقيقه بأنّه أكثر»؛ أي فيه مبالغةٌ، ولا ضرورةَ في بيت أبي تمام علىٰ هذا التوجيه.

وأما الكلمةُ الثانية فهي كلمةُ (فَمّ) بتشديدِ الميمِ، وردت في قوله يرثي بعض بني حُمَيْد: [الطويل]

صَمَّاءُ سَمُّ العِدَىٰ فِي جَنْبِهَا ضَرَبٌ وَشُرْبُ كَاسِ الرَّدَىٰ فِي فَمِّهَا شُهُدُ[2]

قال التبريزي: «إن رَويتَ (في فَمِها) بالتخفيف صار في البيت زِحافٌ، وقلَّما يستعمل الشعراء مثلَه، وهو عندهم جائز، وإن شدَّدتَ الميمَ بَطَل الزِّحافُ إلَّا أنَّ التخفيف أجزلُ في اللفظ»، وقد ورد مثلُه في شعر عصر الاحتجاج، وخُرِّجَ تشديدُ الميمِ علىٰ أنَّه لغةٌ من لغاتِ العرب، أو علىٰ أنَّه ضرورة شعرية[3]، ووَجْهُ هذا التشديد أنّه أراد (في فَمِهَا) بتخفيف الميم، ثم نوىٰ الوقفَ علىٰ الميم فثقّلها كما يثقّلون في الوقف: (هذا خالدّ)، و(هذا يجعلّ)، ثم أضافَ علىٰ ذلك الاسمَ إلىٰ الضمير وأجرىٰ الوصلَ مُجرىٰ الوقف[4]. ولا يَبعُد أن يكون أبو تمام لاحظ المبالغة المعنوية في التشديد أو أنَّه رغِبَ في إدخاله في شِعره لنُدرته، وللتدليل علىٰ عِلمه بأندر ظواهر لغة العرب ولهجاتها.

٢- صَرْفُ مالا يَنْصرف: حيث يَرُدُّ الشاعِرُ غيرَ المنصرِف إلىٰ أصلِه من الصرف فيُلحِق بهِ التنوينَ، فيكونُ قد زادَ عليه حرفًا، قال ابن السرَّاج: «للشاعِر أن يَصْرِفَ في الشعر جميعَ ما لا ينصرِفُ، وذلكَ أَنَّ أصلَ الأسماءِ كلِّها الصرفُ، وذلك قولهم في الشعر: مررتُ بأحمرٍ، ورأيتَ أحمرًا، ومررتُ بمساجدٍ يا فتىٰ»[5]، وذكر الزجّاج أن علماء العربية أجمعوا علىٰ جواز صرف جميع مالا ينصرف في الشعر، ونعت ابن جِنِّي ذلك بأنه باب واسع، وذهب ابن عصفور إلىٰ أنّه في الشعر أكثر من أن يُحصىٰ، ونَقَلَ عن الأَخفش والزجّاجي أن صرفَ مالا ينصرف في الكلامِ المنثورِ إنما هو لغةٌ لبعضِ العَرَبِ، ثمَّ جَرَتِ ألسنةُ الشعراءِ بهذه اللغةِ لما اضطرُّوا إليه في الشعر، أما سائرُ العَرَبِ فلا

---

(١) انظر الزاهر ١/ ٤٩١، والصحاح (شجا)، ومجمَع الأمثال ٢/ ٢٧٣، والمستقصىٰ ٢/ ٣٣٨.

(٢) شرح التبريزي ٤/ ٧٦،وانظر شرح الصُّولي ٣/ ٢٨٨، وفيه:(الصَّمَّاء): الدَّاهِيَةُ. (الضَّرَبُ): العَسَل الأَبْيَضُ.

(٣) انظر المحتسب ١/ ٧٩، والأمالي الشجرية ٢/ ٣٥، و المَشُوف المُعْلَم ٢/ ٥٨٢، والخزانة ٤/ ٤٩٣، ٧/ ٤٨٧.

(٤) انظر سر صناعة الإعراب ١/ ٤١٦، وشرح المفصّل ١٠/ ٣٣- ٣٤.

(٥) الأصول في النحو ٣/ ٤٣٦، وانظر ضرائر الشعر ٢٢ -٢٥، والنحو الوافي ٤/ ٢٠٠- ٢٧٦.

يَصْرِفون شيئًا من الممنوع من الصرف في كلامهم؛ لذلك جُعِلَ صرفُ مالا ينصرِف من قَبيل ما يَخْتَصُّ بالشعر[1].

وقد نَهَجَ الشاعرُ أبو تمامٍ نهجَ أسلافِهِ من الشعراءِ، فأكثرَ في شعرِهِ من صرفِ ضروبٍ مختلِفةٍ من الأسماءِ التي لا تنصرف، منها:

- **صيغةُ منتهى الجموع**: ورد ذلك كثيرًا في الجموع التي بعد ألفِ تكسيرها حرفان، منها قولُ أبي تمام في مدح أبي سعيد الثَّغْرِيّ مُشيدًا بوقائِعِه مع العدوّ: [البسيط]

وَقَائِعٌ عَذُبَتْ أَنْبَاؤُهَا وَحَلَتْ ... حَتَّىٰ لَقَدْ صَارَ مَهْجُورًا لَهَا السُّهُدُ[2]

وجاءَ صرفُ مالا ينصرفُ في شعر أبي تمام قليلًا في الجموع التي بعد ألف تكسيرها ثلاثةُ أحرف أوسطُها ساكنٌ، منه قوله في وصف أحاديثِ المنجِّمين الذين قضَوا أنَّ المعتصم بالله لا يَفْتَح عمّوريّة: [البسيط]

تَخَرُّصًا وَأَحَادِيثًا مُلَفَّقَةً ... لَيْسَتْ بِنَبْعٍ إِذَا عُدَّتْ وَلَا غَرَبِ[3]

وقد يُكَرِّرُ أبو تمام هذه الضرورةَ مرّاتٍ في بيت واحد، وهذا يدل علىٰ أنَّه كانَ يستسيغُها ويستحسنُها لكثرة ورودها في أشعار الفصحاء، نحو قوله في وصف جَوارٍ: [الكامل]

جُزْنَ الصِّفَاتِ رَوَادِفًا وَسَوَالِفًا ... وَمَحَاجِرًا وَنَوَاظِرًا وَأُنُوفَا[4]

- **الأعلام**: صرفَ أبو تمام أصنافًا من الأعلام الممنوعةِ من الصرفِ في شعرِهِ، منها أنَّه صرفَ العَلَمَ المختومَ بألفٍ ونونٍ زائدتَيْنِ، نحو (عُثمان) في قوله يُخَاطِبُ عليَّ بن الجَهْم، ويطلبُ إليه استنجاز وَعْدٍ له مِنْ عُثمانَ بنِ إدريسَ الشَّامِي: [الوافر]

---

(١) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٥٠، والخصائص ٢/ ٣٤٧، وضرائر الشعر ٢٤-٢٥.

(٢) شرح التبريزي ٢/ ٢١، وانظر أمثلة أخرىٰ في ١/ ٢٤، ٤٢، ٤٣، ٦٠، ٧٦، ٨٠، ١٢٨، ١٣٩...

(٣) المصدر السابق ١/ ٤٢، وفيه أن (النَّبْعَ) شجرٌ صُلْبٌ، و(الغَرَب) شجرٌ ضعيفٌ؛ أي أحاديثُهم لَيْسَتْ بِشيءٍ. وانظر أمثلة أخرىٰ في ٢/ ٢٦٠، ٤/ ٣١٣، ٥٤٧، ٥٥٥، وهذه الأمثلة تردّ زعم د.شعبان صلاح أنها وردت في كلمة واحدة فقط من هذا الضرب. انظر شعر أبي تمام: دراسة نحوية ٧٧.

(٤) شرح التبريزي ٢/ ٣٧٩، وانظر أمثلة أخرىٰ علىٰ تكرار ذلك في ٢/ ١٨١، ٣/ ٣١، ٢٧٣، ٤/ ١١٧.

وَقُـــلْ لِلْمَـــرْءِ عُـــثْمَانٍ مَقَـــالًا يَضِـــيقُ بِلَفْظِـــهِ البَلَـــدُ الفَضَـــاءُ[1]

وَصَرَفَ العَلَمَ المؤنَّثَ غيرَ المختومِ بتاءِ التَّأنيثِ المتحرّكةِ الزائدة، نحوَ (تُمَاضِر) و(لَعُوب) في قَوْلِهِ في مقدِّمة قصيدةٍ مَدَحَ بها أبا سَعْيدٍ الثَّغْرِيّ: [الخفيف]

لَعِـبَ الشَّـيْبُ بِالـمَفَارِقِ بَـلْ جَـ (م) ـدَّ فَـأَبْكَىٰ تُمَاضِـرًا وَلَعُوبَـا[2]

نقل التبريزي عن أبي العلاء قوله: «الأجودُ أنْ يكونَ (تُمَاضِرُ) و(لَعُوبُ) معرفتينِ صَرَفهما للضرورة، ولو جَعَلَهُما نكرتَيْنِ لم يَبْعُد ذلك، إلَّا أنَّ كونهما معرفَتَيْنِ أحسنُ».

وصَرَفَ أبو تمامٍ العَلَمَ المختومَ بتاءِ التَّأنيث الزائدة الدَّالَّ علىٰ المذكّر، نحو (شُبَانة) في قوله يمدح أبا الحسين محمَّد بن الهيثم بن شُبَانة: [الطويل]

مُحَمَّـدُ يَـابْنَ الهَيْـثَمِ بـنِ شُـبَانَةٍ أَبِي كُـلِّ دَفَّـاعٍ عَـنِ الـمَجْدِ ذَائِـدِ[3]

وصرفَ العَلَمَ الأَعْجَمي، نحو (بَابَكَ) في قولهِ يمدحُ أبا سعيدٍ الثَّغْرِيّ: [الطويل]

رَمَـىٰ اللهُ مِنْـهُ بَابَكًـا وَوُلَاتَـهُ بِقَاصِـمَةِ الأَصْـلَابِ فِي كُـلِّ مَشْـهَدِ[4]

وصَرَف أبو تمام العَلَم الذي علىٰ وزن الفِعْلِ، نحو (يَزِيدَ) في قولهِ يهجو محمَّد بنَ يزيدَ الأُموي، وكانَ قد سَرَقَ شِعْرَه: [الخفيف]

إِنَّ ذَمِّـي مُحَمَّـدَ بـنَ يَزِيـدٍ فِي الَّـذِي نَالَـهُ لَغَـيْرُ صَـوَابِ[5]

وصَرَفَ العَلَمَ المَعْدُولَ، نحوُ (عُمَرَ) المعدولِ عن (عَامِرٍ) في قوله يمدحُ عُمَرَ بنَ عَبد العزيز الطائيّ من أهلِ حِمص: [البسيط]

نِعْـمَ الفَتَـىٰ عُمَـرٌ فِي كُـلِّ نَائِبَـةٍ نَابَتْ وَقَلَّتْ لَهُ: «نِعْمَ الفَتَىٰ عُمَرُ»![6]

---

(١) المصدر السابق ٤/ ٤٤١، وانظر أمثلة أخرىٰ في ١/ ١٨٣، ٢/ ١١٨، ٤/ ٢٩٨، ٣٧٢.

(٢) المصدر السابق ١/ ١٥٨، وانظر أمثلة أخرىٰ في ١/ ١١، ٧٥، ٢/ ٥٢...

(٣) المصدر السابق ٢/ ٧٣، وانظر أمثلة أخرىٰ في ١/ ٢٨٨، ٤٠٧، ٢/ ١٤، ٣٨٨...

(٤) المصدر السابق ٢/ ٢٤، وانظر أمثلة أخرىٰ في ١/ ٤٨، ٢١٦، ٢/ ٢٠٩، ٣٧١، ٣/ ١٣٧

(٥) المصدر السابق ٤/ ٣٠٩، وانظر أمثلة أخرىٰ في ٢/ ٤٩، ٢٠٨، ٣/ ١٨٢، ١٨٧، ٢٥٩.

(٦) المصدر السابق٢/ ١٨٨، وانظر أمثلة أخرىٰ في ١/ ٢٥٥، ٢/ ٣٧٥، ٤٠٣، ٣/ ٢٠٢.

- **الاسم المختوم بألف التَّأنيث الممدودة**، نحو كلمةِ (صَحْرَاء) في قولِ أبي تمام يهجو موسىٰ بنَ إبراهيمَ الرافِقيّ: [الكامل]

مَـــا إِنْ سَـــمِعْتُ وَلَا أَرَانِي سَـــامِعًا أَبَـــدًا بِصَـــحْرَاءٍ عَلَيْهَـــا بَـــابُ![1]

- **الصِّفة المَصُوغةُ على وزن (أَفْعَل)**، نحو (أَبْيَض) في قوله يمدح أحمدَ بنَ عبد الكريم الطائي: [الكامل]

كَـــمْ جِئْـــتَ فِي الهَيْجَـــا بِيَـــوْمٍ أَبْـــيَضٍ وَالـــحَرْبُ قَـــدْ جَـــاءَتْ بِيَـــوْمٍ أَسْـــوَدَا[2]

- **الصفةُ المعدولةُ المصوغةُ على وزنِ (مَفْعَل) في العدد**، نحو (مَوْحَد) و(مَثْنَىٰ) في قول أبي تمام يَصفُ جاريةً في مقدّمة قصيدةٍ مَدَحَ بها خالد بن يزيد الشَّيْبَانيّ: [الطويل]

يَظَـــلُّ سَـــرَاةُ القَـــوْمِ مَثْنَـــىٰ وَمَوْحَـــدًا نَشَـــاوَىٰ بِعَيْنَيْهَـــا كَـــأَنَّهُمُ شَـــرْبُ[3]

نقل التبريزي وابن المستوفي عن أبي العلاء قوله: «وَصَرف (مَوْحَدًا) للضرورةِ، وهو عند البصريين لا ينصرف في معرفة ولا نكرة».

٣ - **إشباعُ الحركةِ وتوليدُ حرفٍ من جِنْسها**: الحركات أبعاض الحروف التي من جنسها، وهي حروف المدِّ الثلاثةِ، فالفتحة بعضٌ من حرفِ الألفِ، والضمّةُ بعضٌ من حرفِ الواو، وا لكسرةُ بعضٌ من حرفِ الياء، فإن أُشْبِعَتْ هذهِ الحركاتُ وبُولِغَ في مَطْلِ مَدَاها الصَّوتيّ تكمَّلتْ حروفًا، فتنشأُ بعد الفتحةِ الألفُ وبعد الضمةِ الواو وبعدَ الكسرةِ الياءُ[4]، قال أبو البركات الأنباري: «إِشباعُ الحركاتِ إنّما يكونُ في ضرورةِ الشعرِ... وأمَّا في حال الكلامِ فلا يجوزُ ذلك بالإجماعِ»[5]، وردَّ قولَ مَنْ ذهبَ إلىٰ أنَّهُ كثيرٌ في كلامِ العربِ، وينبغي ألا يُفْهَمَ من قولِ أبي الفتح: «وقد جاءَ مِنْ

---

(١) المصدر السابق ٤/ ٣١١، وزعم د. شعبان صلاح في كتابه شعر أبي تمام: دراسة نحوية ٧٧ أنه لم يرد من هذا الصنف غيرُ هذهِ الكلمة، والصواب أنه وردت كلمة أخرىٰ هي (ظَلْمَاء) في ٤/ ٥٣٥.

(٢) شرح التبريزي ٢/ ١٠٥، وانظر أمثلة أخرىٰ في ١/ ١٣٥، ١٥٣، ٢/ ٢٤، ٢٩، ١٨٣، ٢٣٦...

(٣) المصدر السابق ١/ ١٨٠، والنِّظَام ٢/ ٢٧٣.

(٤) انظر الخصائص ٢/ ٣١٥، ٣/ ١٢١، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٥، وما بعدها، والأمالي الشجرية ٢/ ١٥٧ – ١٦٠.

(٥) الإنصاف ١/ ٣١، وانظر أسرار العربية ٤٦.

هذا الإشباعِ الذي تنشأُ عنه الحروفُ شيءٌ صالحٌ نثرًا ونظمًا» أنَّهُ يُجيزُ هذا الإشباعَ في الاختيارِ؛ لقوله في موضع آخر بعده: «ولَعَمْرِي إنَّ هذا ممّا تَخْتَصُّ بهِ ضرورةُ الشِّعرِ، وقلَّما يَجيءُ في النثر»[1].

ومن إشباع الفتحةِ – علىٰ رأيٍ – قولُ أبي تمام في مقدّمةِ قصيدةٍ مدحَ بها أباعبد اللهِ حفصَ بنَ عمر الأَزْدِي [الطويل]

حَطَطْتُ إِلَىٰ أَرْضِ الجُدَيْدِيِّ أَرْحُلِي ... بِمَهْرِيَّةٍ تَنْبَاعُ فِي السَّيْرِ أَوْ تَخْدِي[2]

ذهب الدكتور شعبان صلاح إلىٰ احتمال أن يكونَ أبو تمام قد مَطل الفتحة في (تَنْبَع) فتولّدت عنها الألف وصارتْ (تَنْبَاع) وأفاد أنَّ مَطْلَ الحركةِ صوتيًّا ههنا ربّما يكونُ دليل الانسيابِ في السيرِ والحركةِ واتِّساعِ الخُطا، واستشهدَ بورود هذا الفعلِ قبل أبي تمام في معلّقةِ عَنْتَرة في قوله: [الكامل]

يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَيْ غَضُوبٍ جَسْرَةٍ ... زَيَّافَةٍ مِثْلِ الفَنِيقِ المُكْدَمِ[3]

لكنّه لم ينفِ احتمالَ أَنْ تكونَ (يَنْبَاعُ) صيغةً أصليَّةً علىٰ وزن (يَنْفَعِلُ) لثبوتِ ورودِ الفعلِ (انْبَاعَ يَنْبَاعُ) من (بَاعَ يَبوعُ) في مصادر اللغة[4]، وأرىٰ أن الاحتمال الأول ضعيفٌ مُسْتَبْعَدٌ، وأنَّ الثاني هو الصوابُ من وجوه: الأول أن شرَّاح ديوان أبي تمام لم يُشيروا إلىٰ إشباع الفتحة في تفسير هذه اللفظة مع اهتمام القدماءِ منهم بمثلِ هذهِ المسائل اللغويةِ، قال الأعلم: «وَتَنْبَاعُ: تَمُدُّ بَاعَها في السَّير»، وقال التبريزي وابنُ المستوفي: «(تَنْبَاعُ): تَمْتَدُّ في السَّير، وقال شاهين عطيَّة ومحيي الدين الخيَّاط: «تَنْبَاعُ: تُبعد خُطَاهَا»، وقال الدكتور ملحم الأسود: «تُوسِّعُ خُطاها»، وكلُّ هذه المعاني مُتَشابِهة متقاربة، وهي من معاني (يَنْبَاعُ) المَزِيدِ مِن (بَاعَ يَبُوعُ). الثاني: أن قولَ الأعلمِ: (تَمُدُّ بَاعَها) يَجزِمُ أنَّهُ من (بَاعَ

---

(١) المحتسب ١/ ٢٥٨، ٣٤٠.

(٢) شرح التبريزي ٢/ ١١٩، وانظر شرح الأعلم ٢/ ٤١٥، والنِّظَام ٦/ ١٣٢، وشرح شاهين عطية ١٢٣، وشرح الخياط ١٣٠، وبدر التمام ١/ ٢٩٧، وفي الأخير: «(المَهْرِيّة) : النَّاقةُ الأَصيلة...(تَخْدِي): تُسْرِع... (الجُدَيْدِي): أَبو بَطْنٍ من الأَزْد».

(٣) البيت في ديوانه ٢٠٤، وهو في شرح القصائد السبع الطوال ٣٣٢، وشرح القصائد التسع المشهورات٢/ ٤٩١، والخصائص ٣/ ١٢١، ١٩٣، ٢١٣، وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٣٨، ٢/ ٧١٩، والإنصاف ١/ ٢٦، وضرائر الشعر ٣٤، واللسان (غصب، بوع، نبع)، والخزانة ١/ ١٢٢، ٨/ ٣٧٣، ١١/ ١٨٣، وذكر الأخير في الموضع الأول أن (الذِّفْرَىٰ) الموضع الذي يعرق من الإبل خلف الأذن، و(الغَضُوب) الناقة العبوس الشديدة المراس و(الجَسْرة) القوية الماضية في سيرها ، و(الزَّيَّافة): المتبختِرة أو المسرعة، و(الفَنيقُ): الفحلُ. وفي اللسان (كدم): «و(فَنيقٌ مُكْدَم)؛ أي محل غليظ، وقيل: صُلْب».

(٤) انظر شعر أبي تمام : دراسة نحوية ٣٥-٣٧.

يَبُوع)، ويؤيِّده مَا جاءَ في هذه المادةِ في اللسانِ لابنِ منظور، والثالثُ: أنَّ المقارنة بين بَيتَيْ عنترةَ وأبي تمَّام بعيدةٌ أو فاسدةٌ؛ لأنَّ عنترة يتحدّثُ عن سَيَلانِ عَرَقِ النَّاقةِ فيناسبُه معنىٰ (نَبَعَ) الماءُ؛ أي تفجَّرَ وخَرَجَ من العَيْنِ، والعَرَقُ ماءٌ وتَرشُّحٌ؛ لذلك رَجَّحَ العلماءُ في مصادرِ التخريجِ القولَ بالإشباعِ، بينما يتحدَّثُ أبو تمام عن سيرِ النَّاقةِ، فيناسبه (انْبَاعَ يَنْبَاعُ) من (بَاعَ يَبُوعُ) أي بَسَطَ بَاعَهُ وجَرَىٰ جَرْيًا ليّنًا، وبَرَزَ من الصَّفّ، وطوىٰ الـمَسَافة[1]، فيكونُ المعنىٰ علىٰ الحقيقةِ ويَسلَمُ البيت من الضرورة، بخلاف (نَبَعَ) فإنَّه لا يجري معناهُ علىٰ بيتِ أبي تمام إلَّا مَجازًا واستعارةً مع لُزومِ تخريجِهِ حينئذٍ علىٰ الضرورةِ، ولا يَحْسُن اللجوءُ إلىٰ المجازِ والقولِ بالضرورةِ إذا أمكن التفسيرُ علىٰ الحقيقةِ وتَجْنِيبُ البيتِ الضرورةَ، ولو دقّقَ الدكتورُ شعبان فيما ذكرت لرجَّحَ الرأيَ الذي قَرَّرتُه.

ومن إشباع الضمّة وتوليد واو بعدها قول أبي تمام في مدح أبي سعيد الثَّغْرِيّ: [الطويل]

يَقُولُ فَيُسْمِعُو وَيَمْشِي فَيُسْرِعُ ... وَيَضْرِبُ فِي ذَاتِ الإِلَهِ فَيُوجِعُ[2]

قال ابن المستوفي: «قال أبو الفتح عثمان بن جِنِّي: أَصلحُ مافي هذا أنه قفّىٰ البيت، إلَّا أنّه أشبع ضمّةَ عين (فَيُسْمِعُ) فحدَثَتْ بها في اللفظِ واو، كما قال الشاعر: [البسيط]

وَإِنَّنِي حَيْثُ مَا يَثْنِي الهَوَىٰ بَصَرِي ... مِنْ حَيْثُ مَا سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ[3]

وله نظائرُ في الإشباع، فأمَّا أن يكون قفَّىٰ في ربع البيت ثم في نصفه فذاك شيءٌ لا يقوله عَروضي»، وقد تمثَّل أبو الفتح ببيت أبي تمام هذا علىٰ إشباع الضمَّة، قال: «وإن كان مُحدَثًا»، وكلامه يؤيّد ما نقله عنه ابن المستوفي. وصِحّةُ الوزن تُوجِبُ القولَ بهذا الإشباع في (فَيُسْمِعُ)؛ لئلاّ تجتَمِعَ أربعةَ أحرف متحرّكة، ولئلّا يقعَ في البيت الزِّحاف المحظور، (فَيُسْمِعُ = مُفاعِلُ)، وهو حذف الياء والنون من التفعيلة الثانية من الطويل (مَفَاعِيلُنْ) الذي يُسمَّىٰ (الـمُعاقَبة)[4]، لذلك ردَّ ابنُ المستوفي وَالـخَارْزَنْجِيّ الذي ذكر أنَّ هذا الزِّحاف يَحتملُهُ الشعر، وردَّ أبو العلاء علىٰ ما نقل عنه التبريزي

(١) انظر المعلقات السبع ١٩٤، واللسان (نبع) و(بوع).

(٢) شرح التبريزي ٢/ ٣٢٦، وانظر النِّظَام ١٠/ ١٧٥.

(٣) البيت لإبراهيم بن هرمة في ديوانه ١١٨، وهو في الخصائص ٢/ ٣١٦، ٣/ ١٢٤، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٦، ٣٣٨، ٢/ ٦٣٠، والإنصاف ١/ ٢٤، وضرائر الشعر ٣٥، والجنىٰ الداني ١٧٣، والمغني ٤٨٢، والخزانة ١/ ١٢١.

(٤) انظر الإقناع في العروض وتخريج القوافي ٧.

وابن المستوفي قولَ من نَفَىٰ الإشباع في البيت بقوله: «ويجب أن يكونَ الطائيّ لم يفعل ذلك لأنَّه معدوم في شعر العرب، والغريزة له مُنْكِرة؛ لأنّه يجمع بين أربعة أحرف متحرّكة في وزن لم يُسْتَعْمَلْ ذلك فيهِ»، ونقلا عنه كذلك أن هذا البيت من عجيب ما جاء في شعر الطائي؛ لأنَّه أَتْبَعَ العينَ الواو في غير القافية، وحاول أبو العلاء أن يعتذر لأبي تمام بأنَّ ذلك لغةُ بعض العرب يُمكّنونَ الحركة حتىٰ تصيرَ حرفًا ساكنًا، فيقولون: قام زَيْدُو، فيثْبتون الواوَ، ومررت بِزَيْدِي، فيُثْبِتون الياء، لكنَّه مع ذلك لم يرتضِ ذلك، ووصف هذا الإشباعَ بأَنَّه رديء مرفوض.

أمَّا إِشباع ضمّة العين في (فَيُسْرِعُ) فجائز في الشعر المصرَّع والْمُقَفَّىٰ[1] قياسًا، ويُسمَّىٰ ذلك (إطلاقًا)، قال ابن جِنِّي: «وأمَّا الواو بعد عين (يُسْرِعُ) فواو الإطلاق، وذلك أن البيت مُقفًّى، والبيت إذا كان مقفًّىٰ أو مصرَّعًا جرىٰ علىٰ عَرُوضه ما يجري علىٰ ضَرْبِه»[2]، فتوليد الواو في الحشو غيرُ توليدِها في العَرُوضِ والضَّرْبِ خلافًا لما يُفْهَمُ من كلام الدكتور شعبان صلاح في أوَّل تعقيبه علىٰ بيت أبي تمّام[3]. ولذلك لا يصحّ قول من لحّن أبا تمام في إثبات الواو في قافية قوله في مدح خالد ابن يزيد الشَّيْبَانيّ وقبيلته: [الطويل]

فَيَا وَشَلَ الدُّنْيَا بِشَيْبَانَ لَا تَغِضْ ... وَيَا كَوْكَبَ الدُّنْيَا بِشَيْبَانَ لا تَخْبُ[4]

نَقَلَ ابنُ المستوفي عن المرزوقي أنَّ بعضهم ذكر أن إثبات الواو في (لا تَخْبُ) لحنٌ، وكلاهما ردَّ هذا القول، وأكدَّا بالتفصيل والدليل أن إثباتَ حرف العلّة في الفعل المعتل الآخر المجزوم من الضرورة التي تنقاس. ويؤيّد صحّةَ ما ذهبا إليهِ قول أبي الحسن الأخفش: «وإذا أَطلقتَ شيئًا من بناتِ الواوِ والياء مجزومًا أَلْحقتَهُ ما يكونُ فيهِ في الرفعِ والجرِّ والنصبِ، تقول: لَمْ يَغْزُو، وَلَمْ يَقْضِي، وَلَمْ يَخْشَىٰ، إذا كانت في قافية...»[5].

من جهة أخرىٰ يُستفادُ من كلام الدكتور شعبان صلاح تعقيبًا علىٰ البيت الأول أن إِتْبَاع أَبي تمام العينَ واوًا في الأفعال الثلاثةِ (فَيُسْمِعُ، فَيُسْرِعُ، فَيُوجِعُ) لإقامة الوزن لا ينفي وجود محصِّلةٍ معنوية

---

(١) التَّصريع: هو ما كانت عَروضُ البيت فيه تابعة لضربهِ تَنْقص بنُقْصانه وتزيد بزيادته. والتَّقفية: أن يتساوىٰ الجزءان من غير نقص ولا زيادة، فلا يَتْبَعُ العروضُ الضرب في شيء إلَّا في السجع خاصة. انظر العمدة ١/ ٣٢٥.

(٢) سرّ صناعة الإعراب ٢/ ٦٣١

(٣) انظر شعر أبي تمام: دراسة نحوية ٣٨-٣٩.

(٤) شرح التبريزي ١/ ١٨٦، وانظر شرحَ الأعلم ١/ ٣٨٤ وفيه أن (الوَشَل) بقية الماء، والنِّظَام ٢/ ٢٨٩.

(٥) كتاب القوافي ١١٤.

من هذا الـمَطْلِ الصّوتيّ الذي يفيدُ التأكيد ويقوّي المعنىٰ، «مما يعني رغبة الشاعر في التمدُّح بإسماعه وإسراعه وإيجاعه إلىٰ جِوار حَسَن التقسيم».

وقد لا يَستنكِرُ أو يَسْتَضعِفُ المرءُ هذا البيتَ في شعر أبي تمام إذا استحضرَ في ذهنهِ أمرين: الأولُ مذهبُ أبي تمام القائمُ علىٰ الإفراطِ في التجنيس وغيره من المحسّنات البديعية، ولم ينظر القاضي الجرجاني إلىٰ البيت من هذا المنظار لذلك استقبحه وعدَّه من تصريع المصرَّع[1]، والثاني أنَّ لبيتِ أبي تمام نظائِر – وإن كانت قليلة – في شعرِ العربِ المتقدّمين، وسَبَقَ أَنْ ذَكرتُ أنَّ أبا تمام كان حريصًا علىٰ ألا يُخْلِيَ شعرَه من أي ظاهرة في شعرهم.

ومن إشباع الكسرة وتوليد ياء بعدها قول أبي تمام في مدح محمَّد بن عبد الملك بن صالح الهاشمي: [المنسرح]

عَبْدُ الـمَلِيكِ بنُ صَالِحٍ بنِ عَليِّ (م) بنِ قَسِيمِ النَّبِيِّ فِي نَسَبِهْ[2]

قال ابن المستوفي: «أراد (عبد الملك)، فأشبع الكسرة في اللام فنشأت الياء، كما قال الراعي في عبد الملك بن مروان: [البسيط]

فَأَصْبَحَ اليَوْمَ فِي دَارٍ مُبَارَكَةٍ عَبْدُ الـمَلِيكِ إِمَامًا نُورُهُ يَقِدُ[3]»

وقد استدلَّ ابن رشيق علىٰ حُسْنِ الصَّنعة في الشعر وقوّة طبع الشاعر وقِلّة كُلفته ومُبالاته بالشعر باطِّرادُ الأسماء في شعره من غير كُلفة، ومثّل لذلك بهذا البيت، وقال عقبه: «فهذا سهلُ العِنَانِ، خفيفٌ علىٰ اللِّسان، وإنْ كَانت الياء في (المليك) ضرورةً وتكلّفًا»[4].

ومن أبيات أبي تمام التي يحتمل أن تُصنَّف في باب إشباع الكسرة ونشوءِ ياء بعدها قوله في مدح أبي المغيث موسىٰ بن إبراهيم الرافِقيّ: [الكامل]

لَمْ يَشْعُرُوا حَتَّىٰ طَلَعْتَ عَلَيْهِمُ بَدْرًا يَشُقُّ الظُّلْمَةَ الحِنْدِيسَا[5]

---

(١) انظر الوساطة ٤٦٨.

(٢) شرح التبريزي ١/ ٢٧٤، وانظر شرح الأعلم ٢/ ٣٠، والنِّظَام ٣/ ١٣٢.

(٣) ديوان الراعي النُّمَيري ٦٣، ورواية عجزه فيه: «عِنْدَ الـمَلِيكِ شِهابًا ضَوْءُهُ يَقِدُ».

(٤) العمدة ٢/ ٦٩٩.

(٥) شرح التبريزي ٢/ ٢٦٦، وانظر شرح الأعلم ١/ ٤٣١، وفيه أن الضمير في (لم يشعروا) لأهل دمشق.

لَـم أعثر علىٰ كلمة (حِنديس) بالياء بعد الدال في المعاجم اللغوية المشهورة[1]؛ لكنّي عثرت فيها علىٰ (حِنْدِس) من دون ياء، ففي الصّحاح: «(الحِنْدِسُ): الليل الشديد الظلمة»، وفي الـمُحكم: «وَأَسْوَدُ حِنْدِسٌ: شديدُ السَّواد، كقولك: أسودُ حالِكٌ»، ويؤيِّد زيادة الياء قولُ الأعلم في شرح الديوان: «(الحِنْدِسُ: الظُّلمة الشديدة»، فأثبت اللفظة من دون ياء، لكن أبا العلاء أجاز هذه الزيادة، واجتهد في توجيهها، فقد نقل عنه التبريزي قوله: «والحِندِيس) مثل (الحِندس)، وزيادة الياء في مثل هذه المواضع جائزة؛ لأن (فِعْلِلًا) و(فِعْلِيلًا) متقاربان، وكذلك (فِنْعِل) و(فِنْعِيل)»، ولم أجد في مصادر اللغة وغيرها ما يؤيد اجتهاد أبي العلاء.

ومن الجموع التي زيدت فيها الياء نتيجة إشباع الكسرة علىٰ رأْيٍ – قولُ أبي تمام في مقدّمة قصيدة في مدح عَيَّاش بن لَهِيعَة الحَضْرَمِيّ: [البسيط]

قَدْ قُلْتُ لَمَّا اطْلَخَمَّ الأَمْرُ وانْبَعَثَتْ ... عَشْوَاءُ تَالِيَةً غُبْسًا دَهَارِيسَا:

لِي حُرْمَةٌ بِكَ أَمْسَىٰ حَقُّ نَازِلِهَا ... وَقْفًا عَلَيْكَ -فَدَتْكَ النَّفْسُ- مَحْبُوسَا[2]

قال الصَّغَانِي: «الدَّهَارِسُ: الدَّوَاهِي، الواحدة: دَهْرَسٌ... وَأَشْبَعَ الكسرةَ الشاعرُ فولَّدَ الياء، قال: [البسيط]

حَنَّتْ إِلَىٰ النَّخْلَةِ القُصْوَىٰ فَقُلْتُ لَهَا: ... حِجْرٌ حَرَامٌ أَلَا تِلْكَ الدَّهَارِيسُ[3]»[4]

وذكر ابن سيده أن واحد الدَّهَاريس دِهْرِسٌ ودُهْرُسٌ، وأَقرَّ بأنه لا يدري لِمَ ثبتت الياء في الجمع؟! لأنَّ القياس أن يجمع علىٰ (دَهَارِس) بلا ياء، وذهب ابن الشجري إلىٰ أن (الدَّهَاريس) جمع لا واحد له من لفظه، وسبب هذا الخلاف بين العلماء أنه لم يثبت لديهم في مفرده (دِهْرِيس)، ولا يُجمع الرُّبَاعي علىٰ (فَعَالِيل) إلا إذا كان قبل آخره حرف مَدّ كعُصْفُورٍ وقِرْطَاسٍ وقِنْدِيلٍ[5]، وانفرد صاحب العين بإثبات هذا المفرد له[6]!

---

(١) انظر مادة (حدس) في الصحاح، والمحكم ٤/ ٤٧، واللسان، والتاج وغيرها.

(٢) شرح التبريزي ٢/ ٢٥٦، وانظر شرح الصولي ١/ ٥٧٦، والنِّظَام ٩/ ٢٥٤، وجاء في شرح التبريزي: (اطْلخمَّ) اشتدَّ وأَظْلَمَ، و(عَشْوَاء): دَاهية يُعْشَى فيها، و(الغُبْس): الدواهي السّود المظلمة.

(٣) البيت للمتلمِّس في ديوانه ٨٥، والفاضل في اللغة والأدب للمبرد ٧٨، و الحُلل في شرح أبيات الجمل ٨٩.

(٤) العُباب الزاخر ٦ (حرف السين) / ١٧٣.

(٥) انظر المحكم ٤/ ٣٤٤، ومختارات شعراء العرب ١٣٦، وشرح الشافية ٢/ ١٨٣، وضرائر الشعر ٣٧.

(٦) انظر العين ٤/ ١٢٠.

ولكنه لم يثبت عند غيره سماعًا؛ لذلك أهملوه، ويؤيّد ذلك أن شرَّاح ديوان أبي تمام كالصولي والتبريزي وابن المستوفي أثبتوا معنىٰ هذا الجمع وتحاشوا ذكر مفرده، وهذا يرجّح رأي الصَّغَاني أو ابن الشجري، ورأيُ الأخيرِ أرجحُ؛ لأنَّ هذا الجمع ثبت في غير الشعر، وذكر ابن عصفور أن الكوفيين يُجيزون زيادة الياء في كل جمع علىٰ (مَفَاعِل) - أو نحوه مثل (فَعَالِل) و(فَوَاعل) علىٰ ما يُفهم من كلامه - في الكلام والشعر، وأن ذلك عند البصريين شاذٌّ أو ضرورة[1]. وكان أبو تمام يتعمَّد إدخال مثل هذه الألفاظ في شعره للإغراب والتعجيب والإِدلالِ علىٰ سَعةِ عِلمه بلغة العرب وما فيها من ظواهر نادرة.

٤ - **مَدّ المقصور**: يُعَدُّ من قبيل زيادة حرف علىٰ الكلمة مَدُّ المقصور الذي أجازه الكوفيون في ضرورة الشعر، كأنْ يُمَدّ الاسم المقصور (عَصَا) إلىٰ (عَصَاء)، وانتصر لهم ابن ولَّاد، ومنع البصريون مَدّ المقصور في الشعر وغيره، وانتصر لهم أبو البركات الأنباري، واحتجّوا بأن المقصور أصل، وأنَّ مَدَّه يؤدي إلىٰ ردّه إلىٰ غير أصلٍ؛ أي يُزاد في الكلمة ماليس في أصلها، وذلك غير جائز، إنَّما يجوز في الضرورة ردُّ الكلمةِ إلىٰ أصلها لا إخراجُها عن ذلك[2].

وممّن يُستأنَسُ برأيه في هذه المسألة من المعاصرين الباحث عبّاس حسن الذي توسَّط بين الفريقين فأباح مدَّ المقصور في الضرورة الشعرية، لأن الشعر محلُّ التيسير، لكنّه اشترط (ألَّا يؤدّيَ المدُّ إلىٰ خَفَاء المعنىٰ أو لَبْسِهِ، فَيَصِحُّ (غِنَاء) في (غِنًى)»[3].

وتحتملُ بعض أبيات أبي تمّام أن تكون مما مُدَّ فيها المقصورُ كقوله في مدح محمَّد بن عبد الملك الزَّيَّات: [الكامل]

سَأَلَ السِّمَاكَ فَجَادَهَا بِحَيَائِهِ ... مِنْهُ بِوَبْلٍ ذِي وَمِيضٍ أَوْطَفِ[4]

أراد بقوله: (بحيائه) المطرَ، والأصل هو (الحَيَا) فمَدّه للضرورة علىٰ مذهب الكوفيين، قال ابن ولاّد: «فالحَيَا: الغَيثُ والخِصْبُ، مقصور»، والمعنىٰ أنَّ الممدوح سأل السِّماكَ المطرَ لرسومِ ديارِ

---

(١) انظر ضرائر الشعر ٣٧- ٣٨.

(٢) انظر الكامل ١/ ٢٨١، والمقصور والممدود لابن ولاد ٢٩٠، ٣٠٠- ٣٠١، والإنصاف ٢/ ٧٤٥ -٧٥٤، وشرح المفصّل ٦/ ٣٨، ونضرة الإغريض ٢٥٩، وضرائر الشعر ٣٨-٤٢.

(٣) النحو الوافي ٤/ ٦١٢.

(٤) شرح التبريزي ٢/ ٣٩٥، وانظر النِّظَام ١١/ ١٩٥، وبدر التمام ١/ ٤٧١، وانظر بيتًا آخر في شرح الصولي ٣/ ٢١٦. وأشار الصولي إلىٰ أن قومًا ذَكَروا أنَّ أبا تمام مَدّ فيه (الحيا) بمعنىٰ المطر.

الأحبّة الظاعنين فجادها السِّمَاكُ - وهو من كواكب المطر التي لا يُخْلِفُ نَوْؤُهَا - بمطرٍ من جُودِ الممدوحِ - غزيرٍ ذي برقٍ، أَوْطَفَ؛ أي متواصل تُشبِهُ خطوطُه الأهداب. وقال الدكتور ملحم الأسود: «(منه) متعلّقة بحال من الهاء في (حيائه)؛ أي حال كون هذا الحيا من جود يديه؛ أي أنَّ جودَهما كالمطر... (الحيا): المطر، وهُمزت للشعر»، ويَحتملُ البيت عندي معنًى آخر يتخلّص به من الضرورة، وهو أنَّ (الحَيَاء) ممدودٌ أصلًا بمعنىٰ الاستحياء، والباء في (بحيائه) سببيّة، والمعنىٰ أنَّ الممدوحَ سأل السِّماك المطر فجادَ السِّماكُ الرسومَ - بسبب حياءِ السِّماك من ردّ طلب الممدوح المعروف بجُوده خائبًا - بوَبْلٍ؛ أي بمطر منهَمِرٍ هذه صِفتُهُ...

ومما يَحتاج إلىٰ وقفة ههنا كلماتُ قوافي ثلاثةِ أبياتٍ متفرّقةٍ من قصيدة واحدة لأبي تمّام، لم تَرِدْ في الشروح القديمة، والأبيات الثلاثة هي الثالثُ والخامسُ والخامسَ عَشَرَ من قصيدة في مدح محمَّد ابن خالد بن يزيد الشَّيْبَانيّ، وهي: [الكامل]

فَكَأَنَّمَا قَلْبِي بِمِخْلَبِ طَائِرٍ ... وَكَأَنَّمَا عَلَّلْتُهُ بِطِلَاءِ

إِلَّا لِأَنَّ الدَّهْرَ أَبْرَقَ صَرْفُهُ ... وَحَنَتْ عَلَيْهِ مَصَائِبٌ بِرِزَاءِ

وَرِثَ النَّدىٰ وَحَوَىٰ النُّهَىٰ وَبَنَىٰ العُلَىٰ ... وَجَلَا الدُّجَىٰ وَرَمَىٰ الفَضَا بِهُدَاءِ[1]

أمَّا كلمتا قافيتي البيتين الأول والثاني - وهما (طِلاء) و(رِزاء) فليستا من مدِّ المقصور خلافًا لما ذهب إليه الدكتور ملحم الأسود في شرحه (بدر التمام) فقال: «(الطِّلاء): أصلها: (طِلا) بدون الهمزة، وهُمِزت للشعر، وهي الخَمْرة»، والثابت في المصادر أنَّ (الطِّلاء) اسمَ الخمر أو اسمَ ضرب من الشَّراب بالمَدّ لا بالقصر باتّفاق[2]. وقال أيضًا: «(الرَّزاء) و(الرُّزْء): المُصَاب»، فإن كان يرىٰ أن (الرَّزاء) - وروايته بفتح الراء - ممدود من (الرُّزء) المقصور المهموزِ الآخِرِ فهو خطأ؛ لأنَّه يَلْزَمُهُ أن يكونَ بضمِّ الرَّاء كمقصوره، وإن كان يرىٰ أن (الرَّزاء) لفظٌ مستقِلٌّ فمرفوض أيضًا؛ لأنه مفقود في المصادر، إذ لم تَحْكِ المعاجم بمعنىٰ المصيبة من هذه المادة إلَّا: الرُّزْءَ والرَّزِيئةَ وَالمَرْزِئَةَ[3]، والصَواب هو (الرِّزاء) بكسر الراء - وهو ضبط عبد السلام هارون في همزياته، وقال: «(الرِّزاء)

(١) شرح شاهين عطية ١٦- ١٧، وشرح الخياط ٥-٦، وبدر التمام ٥١-٥٣، وهمزيات أبي تمام ٣٢، ٣٥،

(٢) انظر المقصور والممدود لابن ولاد ١٧٦، ومادة (طلىٰ) في الصحاح واللسان والقاموس والتاج.

(٣) انظر اللسان (رزأ).

بالكسر: جمع رُزْءٍ بالضم وهو المصيبة»، ويؤيّده أن (فُعْلًا) يُجْمَعُ علىٰ (فِعَالٍ)، قال الرَّضِيّ: «اعلم أن (فُعْلًا) يُكسَّر في القِلَّة علىٰ (أَفْعَالٍ)... ويُكَسَّرُ في الكثرةِ علىٰ (فِعَالٍ) و(فُعُولٍ)...»[1].

وأمَّا كلمة قافية البيت الثالث «(هُدَاء) فمن مَدِّ المقصور، وقد أصاب الدكتور الأسود في تعقيبه علىٰ هذا البيت بقوله: «(هُدَاء) في آخر البيت حقُّها القصر[2]، أي (هُدًى) ومدَّها لضرورة الشعر، و(رَمَىٰ الفَضَا بِهُدَاءِ)؛ أي نَشَرَ الهُدَىٰ فَعَمَّ البَسيطةَ»، وبذلك قال عبد السلام هارون في همزياته.

ومن هذا القبيلِ مدُّ المقصَورِ المهموزِ الآخرِ وإن كان لا ينطبقُ عليه تعريفُ المقصور الذي يجب أن يكون منتهيًا بالألف[3]، وجعلوا منه مَدَّ كلمةِ (ظَمَأٍ) لِتُصْبِحَ (ظَمَاء)، وقد تكرّرت هذه الكلمة ممدودة في شعر أبي تمام أربع مرَّات، منها بيتان من قصيدة واحدة في مدح المأمون، والبيتان – وهما الثاني والحادي والأربعون – هما: [الكامل]

يَكْفِيكَهُ شَوْقٌ يُطِيلُ ظَمَاءَهُ ... فَإِذَا سَقَاهُ سَقَاهُ سَمَّ الأَسْوَدِ

هَذَا – أَمِينَ اللهِ – آخِرُ مَصْدَرٍ ... شَجِيَ الظَّمَاءُ بِهِ وَأَوَّلُ مَوْرِدِ[4]

من تعقيبات الشرَّاح علىٰ هذه اللفظة في البيت الأوّل قولُ الأعلم: «(الظَّمأُ): شِدَّةُ العطَشِ، وهو مقصور، ومَدُّهُ لغة»، ونقل ابن المستوفي عن حاشية عن ابن دُرُسْتُوَيْهِ أنَّ (الظَّمَاء): اسمٌ، أو مصدر علىٰ غير القياس، وأنَّ المطَّرِدَ هو (الظَّمأ) غيرُ ممدود، ونَقَلَ عن غيره أنَّ مَدَّهُ ضرورةٌ، وظاهرُ كلام التبريزي أنَّه مصدر (كَظَمَأٍ)، قال: «(ظَمَاءَه): مصدر ظَمِئَ»، ونقل عن شيخه أبي العلاء تعقيبًا علىٰ البيت الثاني أن (الظَّمَأ) مهموز مقصور، وأنَّ مدَّه جائز إلَّا أَنَّ تركَهُ أَحسنُ، والرَّاجح عندي أنَّ (الظَّمَأَ) و(الظَّمَاءَ) و(الظَّمَاءة) مصادرُ ثلاثةٌ للفعل (ظَمِئَ) لثبوتها في معاجم اللغة[5]، لكنَّ (الظَّمَأَ) أشهرَ وأعرفَ، وقد قُرِئَ قوله تعالىٰ: ﴿لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ﴾ [التوبة: ١٢٠]. بالمدّ: (ظَمَاء)[6]، قال

---

(١) شرح الشافية ٢/ ٩٤.

(٢) انظر المقصور والممدود لابن ولّاد ٢٨١.

(٣) انظر المصدر السابق ٤١، وضرائر الشعر ٤٠

(٤) شرح التبريزي ٢/ ٤٣، ٥٤، وانظر شرح الأعلم ٢/ ٥٥، ٦١، و النِّظَام ٦/ ٤٧، ٧٧، وانظر البيتين الأخيرين في شرح التبريزي ٤/ ٣٧، ٤٥٥.

(٥) انظر مادة (ظمأ) في اللسان والقاموس والتاج والمعجم الوسيط.

(٦) قرأ بها عُبَيد بن عُمَير (ت ٧٤ هـ). انظر الكشاف ٣/ ١٠٧، والبحر المحيط ٥/ ١١٥، ومعجم القراءات ٣/ ٤٧٦.

الزمخشري عَقِبَ الإشارة إلىٰ هذه القراءة: «يُقال: ظَمِئَ ظَمَاءَةً وَظَمَاءً»، فالمصادر الموثوقة والقراءة القرآنية تؤيّد صِحّةَ استعمال أبي تمام لهذه اللفظة، ولولا وثوقه بفصاحتها، لما كرَّرَها أَرْبَعَ مَرَّات في شعره، وبهذا البيان يَظهر فسادُ النقدِ الذي وُجِّهَ إليه.

٥ - **قطعُ ألف الوصل في الدَّرْج**: من الضرورات التي أجازها النحاة للشعراء في زيادة حرف علىٰ الكلمة «قطع ألف الوصل في الدَّرْج، إجراءً لها مجراها في حال الابتداء بها، وأكثرُ ما يكونُ ذلك في أوّل النصف الثاني من البيت؛ لتقدير الوقف علىٰ الأنصاف التي هي الصدور، نحو قول حسان بن ثابت: [البسيط]

لَتَسْمَعُنَّ وَشِيكًا فِي دِيَارِكُمُ ... أَللهُ أَكْبَرُ يَا ثَارَاتِ عُثْمَانَا[1]

... وقد يقطع في حشو البيت، وذلك قليل، ومنه قول قيس بن الخطيم: [الطويل]

إِذَا جَاوَزَ الإِثْنَيْنِ سِرٌّ فَإِنَّهُ ... بِنَثٍّ وَتَكْثِيرِ الوُشَاةِ قَمِينُ[2]»[3]

وقد رَكِبَ أبو تمّام هذه الضرورةَ بنوعَيْها في شعره، أمَّا النوع الأول؛ أي ورودُ قطع همزة الوصل في أوّل الشطر الثاني فكقوله في وصف حاله بعد ارتحال ممدوحه أبي سعيد الثَّغْرِيّ: [البسيط]

مُلْقَىٰ الرَّجَاءِ وَمُلْقَىٰ الرَّحْلِ فِي نَفَرٍ ... أَلْجُودُ عِنْدَهُمُ قَولٌ بِلَا عَمَلِ[4]

قال التبريزي: «قَطَعَ همزة الوصل في أوّل النصف الثاني، وقد ذكر ذلك سيبويه... وهذا يدلّ علىٰ أنَّ انقضاءَ النصف الأوَّل موضعُ وقف عندهم، فلذلك استجازوا قطع الموصول»، ويؤكّد كلامَ التبريزي قولُ أبي الفتح: «والمِصراع كثيرًا ما يقوم بنفسه حتىٰ يكاد يكون بيتًا كاملًا، وكثيرًا ما تُقطع همزة الوصل في أوّل المصراع الثاني»[5].

---

(١) البيت في ديوانه ١/ ٩٦، والمنصف ١/ ٦٨، و اللسان (ثأر، وشك)، وشرح شواهد شرح الشافية ٤/ ١٨٣.

(٢) البيت له في ديوانه ١٠٥، ونوادر أبي زيد ٢٢٥، وشرح المفصل ٩/ ١٣٧، وشرح أبيات المفصل ٢/ ١٢٢٧، وشرح شواهد شرح الشافية ٤/ ١٨٣، ولجميل بثينة في ديوانه ٤٥، والكامل ٢/ ٨٨٣، وبلا عزو في سر صناعة الإعراب ١/ ٣٤٢، وشرح المفصل ٩/ ١٩.

(٣) ضرائر الشعر ٥٣- ٥٤. وانظر الكتاب ٤/ ١٥٠- ١٥١، والأصول في النحو ٣/ ٤٤٥- ٤٤٦، وشرح المفصل ٩/ ١٣٧- ١٣٨.

(٤) شرح التبريزي ٣/ ٨٩، وانظر أمثلة أخرىٰ من هذا الضرب في ١/ ٢٤٢، ٤/ ٢٥٩، ٣٨٦، ٣٩٦.

(٥) المنصف ١/ ٦٧.

وأمَّا النوع الثاني –وهو قطع همزة الوصل في حشو البيت– في شعر أبي تمام فكقوله في مدح أبي سعيد الثَّغْرِيّ: [الخفيف]

فَـــتَحَ اللهُ فِي اللِّـــوَاءِ لَـــكَ الـــخَا فِـــقَ يَـــوْمَ الإِثْنَـــيْنِ فَتْحًـــا عَظِـــيمًا[1]

قَطَعَ همزةَ (الإثنين) وَهُو عَلَمٌ علىٰ أحد أيَّام الأسبوع، ذكر التبريزي أنَّه جائز واستشهد بشاهدين من الرجَز علىٰ قطع همزة هذه الكلمة، وثَمَّة رأي يقول بوجوب هذا القطع في العَلَم المنقول حيثما ورد فلا ضرورةَ فيه حينئذٍ، قال عبّاس حسن: «إذا كان العَلَمُ منقولًا من لفظ مبدوء بهمزة وصل فإنَّ همزتَه بعد النقل تصير همزة قطع... نحو (إِنْشراح) عَلَم امرأة... ومِثل يوم (الإثنين) بكتابة همزة (إِثنين)؛ لأنَّها علم علىٰ ذلك اليوم»[2].

ولا يَبْعُدُ أَنْ يَكون للقطع غرض غيرُ الاضطرار،كأنْ يكون الرغبةَ في لفت الأنظار إلىٰ الانتصار العظيم للممدوح من خلال التركيز علىٰ الزمن الذي حدث فيهِ، وهو يوم الاثنين الذي استدعىٰ قوّةً في الصوت والنَّبْر تُوائِم قوّة المعنىٰ المُراد[3].

٦ – **إِثباتُ أَلِفِ (أَنَا) في الوَصْلِ**: اتّفقَ النحاة علىٰ أنَّ ألف ضمير المتكلِّم (أنا) تَثْبُتُ خطًّا في الوصل والوقف، وأنَّه قد تُحذَفُ ويُوقَفُ عليها بهاء السكت، هكذا (أَنَهْ)، لكنهم اختلفوا في أمرين فيها، الأول: أصلُ الألف، فقال البصريون: إنَّها زائدة جِيءَ بِهَا لإظهار فتحة النون في الوقف، واحتجّوا بحذفها وصلًا في أكثر الكلام المنظوم والمنثور، وقال الكوفيون: إن الألف الأخيرة حرف أصلي بها، واحتجّوا بشواهد أُثبتت فيها الألف في الوصل، منها قراءةُ نافع المدني – وهو أحد القرَّاء السبعة – وقراءةُ شيخِهِ أبي جعفر[4] – وهو أحد القَرَّاء العَشَرَة – لقوله تعالىٰ: ﴿أَنَاْ أُحۡيِۦ وَأُمِيتُۖ﴾ [البقرة: ٢٥٨]... وقولُ الشاعر: [الوافر]

---

(١) شرح التبريزي ٣/ ٢٢٩، وانظر أمثلة أخرىٰ من هذا الضرب في ٣/ ٢٧٠، ٤/ ١٨٢، ٢٢٩، ٣٢٧، ٣٧٤، ٤٣٢.

(٢) النحو الوافي ١/ ٣٠٦، وممّن أوجب هذا القطع الخُضَري في حاشيته علىٰ شرح ابن عقيل ٢/ ٧٥.

(٣) انظر شعر أبي تمام: دراسة نحوية ٣٠.

(٤) انظر السبعة في القراءات ١٨٨، و الدّرّ المصون ٢/ ٥٥٣، والنشر ٢/ ٢٣١.

أَنَــا سَــيْفُ العَشِــيرَةِ فَــاعْرِفُونِي حُمَيْــدٌ قَــدْ تَــذَرَّيْتُ السَّــنَامَا[1]

الثاني: حكم إثبات الألف في الوصل، فهو عند البصريين وأكثرِ المتأخِّرين جائز في ضرورة الشعر فقط، ووجّهوا قراءة نافع وشيخه علىٰ أنَّها من باب إجراءِ الوصل مُجرَىٰ الوقفِ، ورأىٰ آخرون – منهم ابن مالك – أنها لغةٌ لبعض العرب، منهم تميم وبعض قيس وربيعة، فالظاهر أن الإثبات ليس مختصًّا بالضرورة، ولاسيّما قبل الهمزة، وإن كان الحذف في الوصل هو الأعمّ الأغلب[2].

وقد وردت أبياتٌ في شعر أبي تمام أ ثبتَ فيها ألف (أنا) في الوصل، منها قوله يُعاتِب عَيَّاشَ بنَ لَهِيعَة الحَضْرَمِيّ: [الكامل]

إِنْ أَنْــتَ لَمْ تُفْضِــلْ وَلَمْ تَــرَ أَنَّنِــي أَهْــلٌ لَــهُ فَأَنَــا أَرَىٰ أَنْ تُنْصِــفَا[3]

وقد أَنْصَفَ التبريزي وأجاد اختصار هذه المسألة في تعقيبه علىٰ إثبات الألف وصلًا في قول أبي تمام يمدح نصر بن منصور بن بسَّام: [الطويل]

وَقَصَّــرَ قَــوْلِي عَنْــهُ مِــنْ بَعْــدِمَا أَرَىٰ أَقُــولُ فَأُشْــجِي أُمَّــةً وَأَنَــا وَحْــدِي[4]

بقوله: «الأجودُ في الوصل أن تُحذفَ الألف من (أنا) وقد جاء إثباتها، وكان محمَّد بن يزيد[5] يتشدَّد في إجازته، وغيرُه يجعله من الضرورات، وقد رُوِيَ إثباتها عند نافع المدني».

٧ – **زيادة الواو في (غَدْوًا)**: أطلقَ العرب علىٰ اليوم القابلِ الذي يلي اليومَ الذي نكونُ فيه اسم (الغَد) محذوف اللام، لكنه ورد تامًّا بزيادة الواو في الشعر علىٰ الأصل، قال ابن الأثير: «(الغَدْو) أصل (الغَد)، وهو اليوم الذي يأتي بعد يومك، فحُذفت لامه، ولم يُستعمل تامًّا إلَّا في الشعر»[6]، فإثبات الواو ضرورة شعرية، وإليه ذهب المبرّد واختارَه ابن يعيش، وذكر سيبويه أنَّه لغة ناس من العرب، واستشهدوا جميعًا بقول لبيد: [الطويل]

---

(١) البيت لحُمَيْد بن بَحْدَل الكلبيّ في الخزانة ٥/ ٢٤٢، وشرح شواهد شرح الشافية ٤/ ٢٢٣، ولحَميد [كذا] في أساس البلاغة (ذرىٰ)، ولحُمَيد بن ثور في ملحقات ديوانه (ما نُسبِ إليه وليس له) ٣١٠، وبلا نسبة في المنصف ١/ ١٠، وشرح المفصّل ٣/ ٩٣، ٩/ ٨٤.

(٢) انظر المصادر النحوية في الهامش السابق، وكشف المشكلات ١/ ١٨٢ – ١٨٣، وضرائر الشعر ٤٩، وشرح التسهيل ١/ ١٤٠ – ١٤٢، وشرح الكافية ٢/ ٤١٦ – ٤١٧، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٨١ – ٢٣٨٢.

(٣) شرح التبريزي ٤/ ٤٧٥، وانظر مثالين آخرين في ١/ ١٣٣، ٣/ ٣٠٩.

(٤) المصدر السابق ٢/ ٦٧.

(٥) انظر الكامل ٢/ ٥٥١ – ٥٥٢.

(٦) النهاية في غريب الحديث ٣/ ٣٤٦، وانظر نضرة الإغريض ٢٨٠.

وَمَـــا النَّـــاسُ إِلَّا كالـــدِّيارِ وَأَهْلُهـــا بِهَـا يَـوْمَ حَلُّوهَـا وَغَـدْوًا بَلَاقِـعُ[1]

ومثلُه – علىٰ رأي – قول أبي تمام في وصف الرياض بعد تعرّضها للغيث: [الطويل]

فَوَجْـهُ الضُّـحَىٰ غَـدْوًا لَهُـنَّ مُضَـاحِكٌ وَجَنْـبُ النَّـدَىٰ لَـيْلًا لَهُـنَّ مَضَـاجِعُ[2]

قال الأعلم: «وقوله: (غَدْوًا) أراد (غدًا) فَبَنَاهُ علىٰ الأَصْل»، وقال أبو العلاء – علىٰ ما نقل عنه ابن المستوفي –: «الأجود أن يكون (غَدْوًا) ههنا مصدر (غَدَا يَغْدُو)، فإِن جُعِلَ في معنىٰ (غد) فهو جائز – وليس في حُسن الأوّل، وذلك أنَّه رأىٰ هذه الرياض في يومه فقال هذه المقالة – أي سيكون ما أَخْبَرْتُ به، وهو في الوجه الأوّل يُخْبِرُ عمَّا كان». وما رجّحه أبو العلاء أرجح ممّا ذهب إليه الأعلم، أو هو الوجهُ، وتُؤيّده أمورٌ، أَوّلها أن (غَدْوًا) باعتباره مصدرًا لـ (غَدَا يَغْدو) مسموع ثابت في كتب اللغة في غيرِ الشعر، قال ابن سيده: «غَدَا عَليهِ غَدْوًا وغُدُوًّا، واغْتَدَىٰ: بَكَّرَ»[3]، وبذلك يَسْلَمُ البيت من الضرورة، وثانيها أنَّ أبا تمّام استخدمه بهذا المعنىٰ في بيت آخر، وهو قوله في رثاء المعتصم بالله وتهنئة الواثق بالله بالخلافة: [الكامل]

أَوْ جُـبَّ مِنَّـا غَـارِبٌ غَـدْوًا فَقَـدْ رُحْنَـا بِأَتْمَـكِ ذِرْوَةٍ وَسَـنَامِ[4]

ولا يحتمل هنا أن يُراد بـ (غَدْوًا) الغد؛ لأنَّه يقصد إن كُنَّا فقَدْنَا خليفتَنَا المعتصم بالله غُدُوًّا (صباحًا) فقد عُوِّضْنَا رَوَاحًا (عَشِيًّا) بخليفة شريف آخَرَ هو الواثق بالله، وثالثها أنَّ المرزوقي والخيّاط ذكرا أنَّ معناهُ في بيت أبي تمام الأوّل هو الصَّبَاح والنهار. ورابعها أن الأعلم نفسه فسّر (غَدْوًا) بالضُّحىٰ أوّلًا، ثم نقض ما قال فقرّر أنَّه أراد (الغد)، وخامسها أنَّ قوله (ليلًا) في عجز البيت يُقابِلُ قوله: (غَدْوًا) في صدره، وأبو تمام مولَعٌ بالبديع.

---

(١) البيت للبيد في ديوانه ١٦٩، والمقتضب ٢/ ٢٣٩، وشرح المفصّل ٦/ ٤، وشرح شواهد شرح الشافية ٤/ ٤٤٩، ولذي الرُّمّة في ملحق ديوانه ٣/ ١٨٨٧، والنهاية في غريب الحديث ٣/ ٣٤٦، ولأحدهما في تاج العروس (غدو)، وبلا نسبة في الكتاب ٣/ ٣٥٨، والمقتضب ٣/ ١٥٣، والمنصف ١/ ٦٤، ٢/ ١٤٩، والأمالي الشجرية ٢/ ٣٥.

(٢) شرح التبريزي ٤/ ٥٨١، وانظر شرح مشكلات ديوان أبي تمام ٢٥٥، وشرح الأعلم ١/ ٢٣٢، والنِّظَام ١٠/ ٢٧٠، وشرح الخياط ٤٧٨.

(٣) المحكم ٦/ ٣٠، وانظر مادة (غدا) في اللسان والتاج.

(٤) شرح التبريزي ٣/ ٢٠٥، وفيه «(جُبَّ): استؤصل، و(الغَارب) : أعلىٰ الظهر، و(أَتْمَك): أشرف».

٨ - **إثبات هاء السَّكْت في الوَصْل**: اتَّفق النحاة علىٰ جواز إثبات هاء السكت بعد الاسم المندوب في الوقف بيانًا لحرف المدّ، نحو: (وَا زَيْدَاهْ)، لكنّهم اختلفوا في حكم إثباتها وصلًا، أما الكوفيّون فأجازوا إثباتها وصلًا في الشعر وغيره، وأمَّا البصريون فمنعوا إثباتها وصلًا في النثر، وأجازوا إثباتها متحرّكة في الشعر تشبيهًا لها بهاء الضمير، وإجراء للوصل مجرىٰ الوقف[١].

وعلىٰ المذهب الثاني تكون ثَمَّةَ ضرورةٌ في قول أبي تمام في مقطوعة غزلية: [السريع]

إِنْ لَمْ تَجُدْ لِي صِحْتُ بَيْنَ الوَرَىٰ ... وَيْلَاهُ مِنْ ظَبْيِ بَنِي عَامِرِ[٢]

وقد يُفهم من تعقيب التبريزي علىٰ هذا البيت أنَّ فيه ضرورتين: الأولىٰ: إثبات هاء السكت محرّكة بالضم وصلًا في قوله: (وَيْلاهُ)، والثانية: حذفُ حرف النداء (يا) أو (وا) الدّالّ علىٰ النُّدبة قبل (ويلاه)، والتقدير (يا وَيْلَاه) أو (وَا وَيْلَاه).

ولم يقبل ابنُ جِنِّي والزمخشري الضرورة الأولىٰ؛ أي منعا إثبات هذه الهاء وصلًا في الشعر أيضًا، ونعتا الإثبات بأنَّه خطأ ولحن![٣].

ويبدو لي أنَّ مذهبَ البصريين وإنكارَ ابن جِنِّي والزمخشري لا يَجْرِيان علىٰ لفظة (ويلاهُ) لا في بيت أبي تمام ولا في غيرِهِ؛ لأنَّ المعاجم حكت ما يُثبت أنَّ أسلوب النُّدبة في هذه اللفظة هو (وَيْلَاهُ) بلا حرف دالّ علىٰ الندبة قبلها، وبضمّ هاء السكت، فقد جاء في المعاجم في أوّل مادة (ويل): «يُقال: وَيْلَهُ وَوَيْلَكَ وَوَيْلِي، وفي النُّدبة: وَيْلَاهُ»[٤]، ويؤيّده قولُ سيبويه: «ويقولُ الرجلُ: يا وَيْلَاهُ»[٥] بضم الهاء. فلا يَبْعُد أن تكون العربُ قد أعطت (ويلاهُ) هذا الحكم الخاصَّ في النُّدبة لكثرة استعمالها له، وبهذا البيان يظهر أن استعمال أبي تمام (ويلاهُ) بهذه الصورة موافقٌ للسماع ومؤيَّدٌ به، والسماعُ في اللغة أقوىٰ فلا يُرَدُّ بالقياس، بل إنَّ ورودَها كذلك في شعر أبي تمام دليل علىٰ تبحّره في الرواية وسَعة علمه بلغة العرب، وحِرْصِهِ علىٰ حَشْد شعره بكلّ ما ورد عنهم ممّا هو عزيزٌ نادر، وكأنَّهُ يرىٰ أنَّ هذا التتبُّع الدقيق للنَّادر وإدخالَهُ في شعره - مِيزةٌ لهذا الشِّعر وسُمُوٌّ به، لا أنه شاذٌّ لا يُقاس عليه خلافًا لتوجّه النحويين.

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٤٢٢، وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٨٥، وشرح الكافية ١/ ٤١٩-٤٢٠، والخزانة ٧/ ٢٧٠-٢٧٣، ١١/ ٤٥٧-٤٥٨.

(٢) شرح التبريزي ٤/ ٢٠٦.

(٣) انظر الفسر ٣/ ٣٦٨-٣٧٠، والمفصّل ٣٣٢- ٣٣٣، وظاهر ما ذهب إليه سيبويه أن الإثبات ممنوع، ولم يصرح بجوازه في الضرورة فيكون مذهبه مخالفًا لما نُسِبَ إلىٰ البصريين. انظر الكتاب ٢/ ٢٢٢، ٤/ ١٦٢، ١٦٥- ١٦٦.

(٤) الصحاح واللسان والتاج.

(٥) الكتاب ١/ ٣٣٣ وانظر فقه اللغة وسرّ العربية ٢٢٤.

المطلب الثالث – زيادة كلمة:

١– **زيادة (أَنْ)**: يرىٰ جمهور النحاة وعلىٰ رأسهم سيبويه أن الأصل في خبر (كاد) أن يكون فعلًا مضارعًا مجرّدًا من (أَنْ)، وأَنَّ اقتران خبرها بـ (أَنْ) غير جائز إلَّا في ضرورة الشعر، وهو محمول علىٰ خبر (عسىٰ) المقرون بـ (أَنْ)[(١)]. ويرىٰ آخرون أنَّه جائز، منهم ابن مالك الذي استشهد بجملة من الأحاديث الشريفة، وذكر أنَّ وقوعه في كلامٍ لا ضرورةَ فيه خَفِيَ علىٰ أكثر النحويين، ثم قال: «والصحيح جواز وقوعه إلَّا أنَّ وقوعَهُ غير مقرون بـ(أَنْ) أكثر وأشهر من وقوعه مقرونًا بـ(أَنْ)، ولذلك لم يقع في القرآن إلَّا غير مقرون بـ(أَنْ) نحو: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]»[(٢)].

وسبَقَ ابنَ مالك في الردّ عليهم عليُّ بنُ حمزة البَصْرِي (ت ٣٧٥ هـ): «وكانَ أبو عمرو والأصمعيّ يقولان: لا يقول عربي: (كاد أن)، وإنَّما يقولون: (كاد يفعلُ)، وهذا مذهب جماعة النحويين، والجماعة مخطئون، قد جاء في الشعر الفصيح ما في بعضه مَقْنَعٌ»[(٣)]

وقد ورد خبر (كاد) مقرونًا بـ (أَنْ) في أبيات من شعر أبي تمام، منها قوله في مقطوعة غزلية: [الخفيف]

كَادَ أَنْ يَكْتُبَ الهَوَىٰ بَيْنَ عَيْنَيْـ ... ـهِ كِتَابًا هَذَا حَبِيبُ حَبِيبِ[(٤)]

عقّب عليه التبريزي بأن إدخال (أَنْ) بعد (كاد) عند البصريين ضرورة، وعند الفرّاء هو الأصل، واسم (كاد) ضمير يعود علىٰ من يتغزل به.

و(لعلَّ) مثلُ (كادَ) في ذلك، إذ يرىٰ الجمهور أن اقتران خبرها بـ (أَنْ) ضرورة، قال سيبويه: «وقد يجوز في الشعر أيضًا: لعلّي أن أفعلَ، بمنزلة: عَسَيْتُ أَنْ أفعلَ»[(٥)]، وظاهر كلام المتأخرين كَابنِ

---

(١) انظر الكتاب ١/ ٣٠٧، ٣/ ١٥٩ –١٦٠، والمقتضب ٣/ ٧٥، والأصول في النحو ٢/ ٢٠٧، والإنصاف ٢/ ٥٦٥ – ٥٦٧، وشرح المفصّل ٧/ ١٢١– ١٢٢، وضرائر الشعر ٦٠– ٦١.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح ٩٩، وانظر شرح ابن عقيل ١/ ٣٢٩ –٣٣٠، وشرح شذور الذهب ٢٦٧، ٢٧٢– ٢٧٣.

(٣) التنبيهات علىٰ أغاليط الرواة ٧٢، والنص نفسه منسوبٌ إليه في خزانة الأدب ٩/ ٣٤٩.

(٤) شرح التبريزي ٤/ ١٧٢، والنِّظَام ٣/ ١٨٤، وفيه: «(حبيب) الثاني هو أبو تمام»، وانظر أمثلة أخرىٰ في شرح التبريزي ٤/ ١٨٦، ٣٧٩، ٤٥٥.

(٥) الكتاب ٣/ ١٦٠، وانظر المقتضب ٣/ ٧٤، والأصول في النحو ٢/ ٢٠٧، والمفصّل ٣٠٣، والخزانة ٥/ ٣٤٥–٣٤٦.

مالكٍ والـمَالَقِيِّ وأبي حيَّانٍ وابنِ هشامٍ أن الجواز ليس مقيّدًا بالضرورة[1]، وقد زاد أبو تمام (أَنْ) في خبر (لعل) في قوله في مقدّمة قصيدة مدح بها أحمد بن المعتصم بالله: [الكامل]

فَلَعَلَّ عَيْنَكَ أَنْ تُعِينَ بِمَائِهَا ... وَالدَّمْعُ مِنْهُ خَاذِلٌ وَمُوَاسِ[2]

٢ - **زيادة الباء**: لم يكتفِ أبو تمام بِقَرْنِ خبر (كاد) بـ (أَنْ) بل زاد (الباء) قبل (أَنْ) في أبيات من شعره، منها قوله يصف جيشًا عظيمًا لممدوحه المأمون: [الكامل]

مَلَأَ الـمَلَا عُصَبًا فَكَادَ بِأَنْ يُرَىٰ ... لَا خَلْفَ فِيهِ وَلَا لَهُ قُدَّامُ[3]

قال التبريزي: «والشعراء يجترئون علىٰ إدخال الباء الخافضة إذا كان بعدها (أَنْ)، فيقولون: ظننتُ بِأَن أقوم، وحَسِبْت بِأَنْ أَفْعل...»، وقال في موضع آخر: «زاد الباء ههنا كما قالوا: كفىٰ بالله شهيدًا، وليس زيادتُها بعد (كاد) معروفةً...»[4].

وروىٰ الحاتِميّ عن أبي الطيب المتنبّي أنه خطّأ أبا تمّام في قوله (كاد بأن يُرىٰ) في هذا البيت؛ لأنَّ المسموع من كلام العرب - حسب زعمه -: كادَ يفعلُ، وردَّ عليه الحاتميّ بأنّ ذلك ورد في بعض أشعار العرب الفصحاء، لكنه استشهد برجَز لم تُقرن فيه (أَنْ) بالباء[5].

وكدت أقول: إنَّ أبا تمام لم يُسْبَق إلىٰ هذا التعبير أو التركيب لولا أني عثرتُ عليه بعد طول بحث في بيتٍ للشاعر الجاهلي المعمَّر عَبِيد بن الأَبْرَص، يقول فيه: [الكامل]

وَطَلَبْتُ ذَا القَرْنَيْنِ حَتَّىٰ فَاتَنِي ... رَكْضًا، وَكِدْتُ بِأَنْ أَرَىٰ دَاوُدَا[6]

وينبغي أن يُنْظَرَ إلىٰ أبيات أبي تمّام في هذه المسألة في إطار ما أشرت إليهِ سابقًا، وهو أنَّ أبا تمام كان يستسيغُ زيادةَ الباء مع (أَنْ) في المواضع التي لا يُجيزُ فيها النحاةُ الزيادة كالمبتدأ والفاعل[7]، وزيادتُها مع المصدر المؤوّل أسهلُ من زيادتها مع غيره من الأسماء علىٰ ما ذهب إليه الفرَّاء[8].

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤٧، ورصف المباني ٣٧٤، والارتشاف ٣/ ١٢٨٣، والمغني ٣٧٩.
(٢) شرح التبريزي ٢/ ٢٤٢.
(٣) المصدر السابق ٣/ ١٥٥، وانظر أمثلة أخرىٰ في ٤/ ٢٧٩، ٣٠٣، ٣٦٧.
(٤) انظر المصدر السابق ٤/ ٣٠٣. ولم أجعل قوله: (كَفَىٰ بِالله شَهِيدًا) آية قُرآنية لقوله قبله: (قالوا).
(٥) انظر الرسالة الموضِّحة في ذكر سرقات أبي الطيب المتنبي ١٦٦ - ١٦٧.
(٦) البيت له في ديوانه ٦٧، والـمُعَمَّرُونَ والوَصَايَا للسِّجستاني ٧٦، والخزانة ٢/ ٢١٦.
(٧) انظر فصل حروف المعاني في شعر أبي تمام في هذا البحث٢١٧-٢٢١.
(٨) انظر معاني القرآن ٢/ ٢٢٢- ٢٢٣.

وقد ألمح التبريزي إلىٰ أن زيادة الباء مع (أَنْ) أكثر من زيادتها مع غيرها، ذكر ذلك تعقيبًا على بيتٍ لأبي تمام زاد فيه الباء قبل (أنْ) في خبر الفعل (أوشكَ)، وهو قوله في مقطوعة غزلية: [المنسرح]

وَا كَبِـــدِي يُوشِـــكُ الرَّقِيـــبُ بِـــأَنْ يَمْنَعَنِـــي أَنْ أَقُـــولَ وَا كَبِـــدِي![1]

وذكر السيوطي أن دخول الباء في خبر (أوشكَ) نادرٌ، واستشهد بقول الأخطل: [الوافر]

أَعَـــاذِلَ تُوشِـــكِينَ بِـــأَنْ تَرَيْنِـــي صَـــــــــرِيعًا لَا أَزُورُ وَلَا أُزَارُ[2]

وآخِرُ بَيْتَيْنِ لأبي تمام يؤكِّد ما ذكرته سالفًا من ميله في شعره إلىٰ تمثّل الظواهر اللغوية النادرة في شعر العرب، غيرَ آبهٍ بمخالفة تلك الظواهرِ لمقاييس النحاة ونصائح النقّاد. فأبو تمّام يرىٰ أنَّ كلام العرب العَرْبَاء سُنَّةٌ تُتَّبَع، وأن احتذاء كلامهم - وإن كان نادرًا - حُجَّةٌ لا شاذٌّ نادر. وقد يُستوحَىٰ من تشبُّثِ أبي تمام بالظواهر اللغوية العزيزة أنَّه كان يجد فيها تفرُّدًا يميّزه ومصدرَ قوّة لشعرِهِ، لأنّ رَصْدَ هذه النوادر والتقاطَها من بحر شعر العرب، ثم امتثالَها بقَدَر في مواضعَ محدّدة من الشعر - لا يَقْدِرُ عليها إلَّا ألمعيٌّ حافظ، وقنّاصٌ حاذق، علاّمة بلسان العرب وفنونه، خبيرٌ بهما.

٣ - زيادة أل: العَلَم مَعْرِفةٌ، لا تَدخل عليه (أل)؛ لاستغنائه عن التعريف، وما ورد من الأعلام مقرونًا بها، فأل فيها زائدة، إمَّا زيادة لازمة كالداخلة علىٰ الأعلام بشرط مقارنتها لنقلها كاللات والعُزّىٰ، أو لارتجالها كالسَّمَوْأَل، أو لغلبتها كالبيت للكعبة والمدينة لطَيْبَةَ، وإمَّا زيادة غير لازمة كالداخلة علىٰ الأعلام المنقولة للَمْحِ أَصْلِ معناها كحارثٍ وضحَّاكٍ يجوز فيهما الحارثُ والضَّحاك وهذا الأخير موقوف علىٰ السماع فلا يُقال في محمَّد ومعروف المحمّد والمعروف، وما عدا هذه الزيادة فضرورة أو شاذّ، «فلا يجوز أن يُقال في (زيد) الزَّيْد، وفي (عمرو) العَمْرو؛ لمجيئه شاذًّا»[3].

وقد وردَ شيء من هذه الضرورة في شعر أبي تمام، منها قوله في مقدّمة قصيدة مدح بها عمر بن طوق التَّغْلبيّ: [الكامل]

---

(١) شرح التبريزي ٤/ ١٨٨.

(٢) البيت له في ديوانه ١/ ٢٧٨، وبلا نسبة في همع الهوامع ٢/ ١٤١، والدرر اللوامع ١/ ١٠٧.

(٣) الإنصاف ١/ ٣٢٢، وانظر المغني ٧٤-٧٥.

لِلَّـــــهِ لَيْلَتُنَـــــا وَكَانَـــــتْ لَيْلَـــــةً ذُخِـرَتْ لَنَـا بَـيْنَ اللِّـوىٰ فالشُّـرْبُبِ[1]

نَقَلَ التبريزي عن شيخه أبي العلاء قوله: «و(الشُّرْبُب): موضع، ويقال: إنه نبتٌ، وإذا حُمل علىٰ ذلك فالمراد الموضع الذي يُنبِتُ هذا النَّبْتَ، ومن روىٰ (العُلْيَب) فهي رواية رديئة؛ لأنَّ المعروف (عُلْيَب)[2] بغير ألف ولام، وهو اسم وادٍ»، وفي كلام أبي العلاء نظر من وجهين، الأول أنَّ رواية (العُلْيَب) ثابتة، روىٰ بها الصُّولي وابن المستوفي، فتضعيفها غير مقبول، والثاني أنَّ ما من أجله ضعّف أبو العلاء رواية (العُلْيَب) يجري علىٰ (الشُّرْبُب)؛ لأنَّ هذا العَلَم أيضًا معروف بِشُرْبُب[3] من دون (أل)، وحمله علىٰ معنىٰ النَّبْتِ وإرادةِ المكان بعيدٌ فيه تعسُّف، فالوجه أن يُقال إنَّ إدخال (أل) علىٰ العَلَم ههنا ضرورة، أو مِنْ لغة الشّعر.

وهذه الظاهرة في شعر أبي تمام في أعلام البلدان الأعجمية التي كان يُكْثِرُ منها في شعره أبرزُ منها في شعره في أعلام البلدان العربية، فقد اضطر إلىٰ إدخال (أل) علىٰ عدد منها، كقوله في مدح عَيَّاش ابن لَهِيعَة الحَضْرَمِيّ: [البسيط]

شَـامَتْ بُرُوقَـكَ آمَـالِي بِمِصْـرَ وَلَـوْ أَصْـبَحْتَ بِـالطُّوسِ لَمْ أَسْـتَبْعِدِ الطُّوسَـا[4]

أدخل (أل) علىٰ العَلَم الأعجمي (طُوس)، وعدَّ الآمِديّ ذلك من لحونه[5]، وهذه أشهرُ روايات البيت، وهي رواية الصولي والتبريزي وابن المستوفي، فلا سبيل إلىٰ تقديم غيرها عليها لأجل هذه الضرورة، وهو ما فعله أبو العلاء علىٰ ما نقل عنه الأخيران، قال: «الرواية (وَلَوْ كَانَتْ عَلَىٰ السُّوسِ لَمْ أَسْتَبْعِدِ السُّوسَا)، فأمَّا (الطوس) فلم تَجْرِ العادةُ بدخول الألف واللام عليها، وإن كان دخولها جائزًا»؛ أي جائزًا في ضرورة الشعر لا في الاختيار، قال المبرّد: «فإن وقع الاسم في كلام العجم معرفة فلا سبيلَ إلىٰ إدخال الألف واللام عليه؛ لأنه معرفة، فلا معنىٰ لتعريفٍ آخرَ فيه، نحو (فرعون) و(قارون)، وكذلك (إسحاق) و(إبراهيم)...»[6]، وقد يُفهم من كلام المبرّد: (فلا سبيل...) أنه لا يجوز إدخال أل علىٰ العلم الأعجمي في الضرورة الشعرية.

---

(١) شرح التبريزي ١/ ٩٥، وانظر شرح الصولي ١/ ٢١٧، والنِّظَام ٢/ ١٠٩، وانظر بيتًا آخر مثله في زيادات التبريزي ٤/ ٦٣٦.

(٢) انظر جمهرة اللغة ٣/ ٣٥٣، ومعجم البلدان ٤/ ١٤٨.

(٣) انظر جمهرة اللغة ٣/ ٣٤٩، ومعجم البلدان ٣/ ٣٣٢.

(٤) شرح التبريزي ٢/ ٢١٦، وانظر شرح الصولي ١/ ٥٧٩، والنِّظَام ٩/ ٢٦٣، وانظر أمثلة أخرىٰ في شرح التبريزي ٢/ ٢٣٤، (بيتان)، ٤٤٢.

(٥) انظر الموازنة ١/ ٣١.

(٦) الكامل: ٣/ ١٢٢٧.

المبحث الثاني
ضرائر النَّقص

أدرج علماء العربية ضروبًا من النقص المخالِف لقواعد اللغة العربية في باب الضرورة الشعرية، تمثّلت في نقصِ حركةٍ أو حرف أو كلمة، فالنَّقص كالزيادة من حيث إنَّ لكليهما ضروبًا تُصَنَّف في باب الضرورة الشعرية.

المطلب الأوّل - نقص حركة (تسكين الحرف المفتوح):

أشرتُ في فصل الحذف والتخفيف إلىٰ أنَّ الضمَّة والكسرة حركتان ثقيلتان، وأنَّ علماء العربية أجازوا حذف الكسرة والضمَّة من عين أبنية الثلاثي المجرّد طلبًا للخفّة؛ إلَّا أنَّهم لم يُجيزوا حذف فتحةِ عينِها لانتفاء العِلَّة المذكورة، وقد أشار سيبويهِ إلىٰ أنَّ العرب لا تُسَكِّنُ إحدىٰ الفتحتَيْنِ إذا توالتا، وذكر ابن جِنِّي أنه سُمِعَ شيء من إسكان المفتوح، وأفاد الرَّضِيّ أنَّ ما وردَ منه كذلك فهو شاذّ ضرورة، وقد وثّقت ذلك كلّه فانظره ثَمَّة[1].

١ - نقص الفتحة من بِنية الكلمة:

نقصَ أبو تمام الفتحة من بنية الاسم العَلَم (طَرَفَة) فسكَّن الراء، وردَ ذلك في قوله في مدح خالد ابن يزيد الشَّيْبَانيّ: [الكامل]

أَذْكَرْتَنَا الـمَلِكَ الـمُضَلَّلَ فِي الهَوَىٰ ... وَالأَعْشَيَيْنِ وَطَرْفَةً وَلَبِيدَا[2]

قال الأعلم: «سكَّنَ الراء من (طَرَفَة) ضرورة»، وقال التبريزي: «وَأكثر الرواية (وَطَرْفَةً)؛ يعني طَرَفة بن العَبْد، والرُّواة كالأصمعي وغيره يقولون: (طَرَفة) بتحريك الراء، يجعلونه مُسَمًّىٰ بالواحدةِ من الطَّرْفاء، ولا ينبغي أن يُحمل علىٰ أن الطائي سكّن الراء؛ إذ كان ذلك مُسْتَنْكَرًا؛ لأنّهم لا يقولون في شَجَرة شَجْرَة، ولا في حَجَر حَجْر؛ لأن تسكين الفتحة عندهم مرفوض... وقد

---

(١) انظر فصل الحذف والتخفيف من هذا البحث ٥٢-٥٣.

(٢) شرح التبريزي ١/ ٤٠٧، وانظر بدر التمام ١/ ٢١٦، وفيه: «أَذْكَرْتَنَا أيّها الطَّلل ما كان من أمر هؤلاء الشعراء الفحول وماضي عهدهم بوقوفهم علىٰ الأطلال...».

استعمله البحتري بتسكين الراء، فهذا يدل علىٰ أن أبا تمام قاله كذلك؛ لأنَّ البحتريّ كان يتبعه في كل طرقه... ومن روىٰ (جَرْولًا ولَبِيدا)[1] فقد خَلَصَ من هذه الشبهة».

وذكر التبريزي وجهًا آخر لتخريجه، فيه بُعد وتعسّف، قال: «وذَكَرَ بعض الناس أن اسم طَرَفَة بن العَبْد عمرو، وأنَّه سُمّي بقوله: [البسيط]

لَا تَعْـذُلَا فِي البُكَـاءِ اليَـوْمَ مُطَّرَفَـا وَلَا أَخَـا عَوْلَـةٍ فِي الـدَّارِ أَنْ يَقِفَـا[2]

فكأنَّ الطائي جعلَه مُسَمًّى بِطَرْفَة مِنْ (طُرِفَتْ عَيْنُهُ)»، وهذا بعيد متكلَّفٌ؛ لمخالفته المشهورَ وما اتّفقت عليه المصادرُ بأنَّه (طَرَفَة) بفتح الراء[3].

وقد اضطر أبو تمام فسكَّن الحرف المفتوح في غير الأعلام، مبالغةً في التخفيف، من ذلك قوله يصف تعذّر الرزق عليه بمصر، ويستبطئ عطاءَ مُوسِريها، وإنجازَهم وعودَهم: [الطويل]

لِئَـامٌ طَغَـامٌ أَوْ كِـرَامٌ بِـزَعْمِهِمْ سَوَاسِيَةٌ مَا أَشْبَهَ الـحَوْلَ بِالقَبْلِ![4]

يريدُ (الـحَوَلَ بِالقَبَل) بفتح الواو في الأوّل وفتح الباء في الثاني لكنّه سكنّهما ضرورة، وقد اتّفقت مصادر اللغة علىٰ أنَّهما بالفتح[5]، وفتح التبريزي عينهما عن تفسيرهما، لكنه لم يبينَ حكم التسكين، قال: «وفَرَّقَ بينَ (الـحَوَل) و(القَبَل)، وقد اختلف الناس في ذلك فقال قوم: (القَبَل) أن تُقْبِلَ كلُّ واحدةٍ من العينين علىٰ الأُخرىٰ، وقال بعضُهم: (القَبَل) الـحَوَلُ الـخَفِيّ...».ويحتمل أن يكون أبو تمام قد سكّن عين الأول ضرورة ثم سكّن عين الثاني حملًا علىٰ الأول، مراعاة للجوار، ولأجل المزاوجة بينهما[6].

ومن هذه الضرورة كذلك قول أبي تمام يستبطئ إسحاق بن إبراهيم الـمُصْعَبيّ: [الطويل]

---

(١) هذه رواية النِّظَام ٥/ ٣٧٧، وشرح الخياط ٨٧، وبدر التمام ١/ ٢١٦، أمَّا رواية شرح الصولي فهي (وَمَالِكًا وَلبيدا).

(٢) البيت في ديوانه ١٧٦، وروايته:

(لا تُعْجِـلاَ بِالبُكَـاءِ اليَـوْمَ مُطَّرِفًـا وَلَا أَمِـيرَيْكُمَا بِالـدَّارِ إِذْ وَقَفَـا)

(٣) انظر طبقات فحول الشعراء ١/ ١٣٧ -١٣٨، والشعر والشعراء ١/ ١٨٥-١٩٦، ومادة (طرف) في اللسان والقاموس والتاج.

(٤) شرح التبريزي ٤/ ٥٢٥، وانظر شرح الأعلم ٢/ ٢٤١.

(٥) انظر مادتي (حول) و(قبل) في الصحاح واللسان والقاموس والتاج.

(٦) انظر فصل صور من قياس الحمل في شعر أبي تمام (الحمل علىٰ الجوار في غير حركة الإعراب) ٣٩٥-٣٩٧.

وَيَا شَـمْسَ أَرْضِـيهَا الَّتِي تَـمَّ نُورُهَـا فَبَاهَتْ بِهِ الأَرْضُونَ شَـمْسَ بَهَائِهَـا[1]

سكّن الراء في (أَرْضِيها) و(الأرْضون) والوجه فتحُها فيهما، قال الرَّضِيّ: «وإنَّما فُتِحَتِ الراء؛ لأن الواو والنون في مقام الألف والتاء، فكأنَّه قيل: أَرَضَات، أو للتنبيه علىٰ أنها ليست بجمع سلامة حقيقة، ويجوز إسكان راء (أَرْضون)»[2]، ولم يقيّد جواز التسكين بالضرورة، ونقل ابنُ سِيدَه عن أبي حنيفة الدِّينَوري (ت ٢٨٢ هـ)، والزَّبيديُّ عنه وعن أبي زيد الأنصاري (ت ٢١٥ هـ)، أنَّه يُقال في جمع أَرْض: (أَرْضون) بالتخفيف، و(أَرَضون) بالتثقيل، وأنشدا علىٰ ذلك بيتَيْنِ، لكن سيبويه وجمهور النحاة قَصَروه علىٰ الفتح، وأبانَ ابن هشام أن الإسكان جائز في الضرورة[3]، وأنشد عليه قول الشاعر: [الطويل]

لَقَدْ ضَجَّتِ الأَرْضُونَ إِذْ قَامَ مِنْ بَنِي هَـدَادٍ خَطِيـبٌ فَـوْقَ أَعْـوَادِ مِنْـبَرِ[4]

وقد يُظَنُّ أنَّ مِن نقص الفتحة في شعر أبي تمام كلمة (مُتْشَعب) في قوله في هِجاء مُقْران المُبَارَكِيّ: [السريع]

مُقْـــرَانُ يـــا مُتْشَـــعبَ الـــرَّاسِ لَا تَخْـــلُ مِـــنْ هَـــمٍّ وَوَسْـــوَاسِ[5]

وردت كلمة (مُتْشَعبَ) هكذا رسمًا وضبطًا في شروح ديوان أبي تمام المُحال عليها في الحاشية: بالتاءِ الساكنة وإهمالِ ضبط العين، والأصلُ - إن صحّت الرواية - (مُتَشَعِّبَ) بفتح التاء وتشديد العين، لكن الوزن لا يستقيم إلَّا بتسكين التاء[6]، وأرجّح أن يكونَ في رسم الكلمة سهو أو تصحيف، صوابها (مُنْشَعِبَ)، وتكونُ التفعيلة الثانية من السريع (مُسْتَعِلُن) مقابل (مُنْشَعِبَرْ)

---

(١) شرح التبريزي ٤/ ٤٤٢، وانفرد البديعي برواية بيت نظير هذا في تسكين راء (أَرضين). انظر هبة الأيام ٢٢٥.

(٢) شرح الكافية ٣/ ٣٨١.

(٣) انظر الكتاب ٣/ ٥٩٩-٦٠٠، والمقتضب ٤/ ٢٤، والأصول في النحو ٢/ ٤٤٧، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦١٣، والمخصص ١٠/ ٦٧، ودرّة الغواص ٤٢، والإنصاف ١/ ٤١- ٤٤، وشرح المفصل ٥/ ٥ ، وشرح شذور الذهب ٥٧، وشرح قطر الندىٰ ٤٩، وشرح ابن عقيل ١/ ٦٣، وتاج العروس (أرض).

(٤) لم أعثر علىٰ قائله، وهو بلا نسبة في شرح شذور الذهب ٥٧، وهمع الهوامع ١/ ١٥٦.

(٥) شرح التبريزي ٤/ ٣٨٠، وانظر شرح الصولي ٣/ ١٥١، وزيادات النِّظَام ٩/ ٣١٦، وشرح الدكتور محيي الدين صبحي ٢/ ٢٣٦، ولم يرد البيت في شرح الأعلم، وشرح الخياط، وبدر التمام.

(٦) بفتح التاء تكون التفعيلة الثانية من البحر السريع هي (مُتَفَاعلن) مقابل (مُتَشَعْبِرْ)، وهذا ليس من زحاف السريع، وبسكون التاء تكون التفعيلة المذكورة سالمة، وهي (مُسْتَفْعِلُن). انظر الإقناع في العروض وتخريج القوافي ٥٤.

والمعنىٰ واحد، قال ابن منظور: «... وَتَشَعَّبَتْ أَغْصَانُ الشجرةِ وانْشَعَبَتْ: انتشرَتْ وتفرَّقتْ... والتَّشَعُّبُ: التَّفرُّق، والانْشِعَابُ مثلُه»[1]، فَحَمْلُ الكلمة علىٰ السهو أو التصحيف أهونُ من حَمْلِهَا علىٰ الضرورة، لأنَّ الوزنَ والمعنىٰ لا يمنعان ذلك، ويكون إبدالُ التاء بالنون في (مُنْشعب) سَهْوًا من محقّق التبريزي ثم تَبِعَهُ من غير تدبُّر أو تدقيق مَنْ بعده من محقّقي ديوان أبي تمام وشرَّاحِه المعاصرين كما نبَّهَتُ علىٰ ذلك من قبل. ويُؤيّد ما ذكرتُ أنَّ الشارح شاهين عطيَّة الذي طبع شرحه قبل شرح التبريزي روىٰ البيت بالنون (مُنْشَعِب)[2].

٢ - نقص الفتحة من آخرِ الـمُضارِعِ وآخِرِ الاسمِ المنقوصِ المنصوبَيْن: من ضرورات هذا الباب حذفُ الفتحة التي هي علامة إعراب من آخر الفعل المضارع المنصوب، وآخرِ الاسم الناقص المنصوب، وقد رَكِبَ أبو تمام هذه الضرورة في شعره مع المنصوبَيْنِ المذكورين. فمن الأوّل حَذْفُهُ الفتحة من آخر الفعل المضارع الصحيح الآخر المنصوب نادرًا، ومِنْ آخر المضارع المعتلّ الآخر المنصوب كثيرًا، أما الضَّرب الأوّل فضرورة مُسْتَكْرَهة[3]، لذلك لم يَلجأ إليها إلَّا مرَّة واحدة - علىٰ رأي - وذلك قولُه يمدحُ نصر بن منصور بن بسّام: [الطويل]

أَلَا لَا يَمُدُّ الدَّهْرُ كَفًّا بِسَيِّئٍ ... إِلَىٰ مُجْتَدِي نَصْرٍ فَتُقْطَعْ مِنَ الزَّنْدِ[4]

قال التبريزي: «جَعلَ قولَه (فَتُقْطَعْ) معطوفًا علىٰ النهي الذي في قوله: (ألا لا يَمُدُّ)، ولولا الوزن لكان (تُقْطَعْ) أَولىٰ بالنصب؛ لأنَّه واقع موقع الجواب بالفاء، ويجوز أن يكون (تُقْطَعْ) في موضع نصب، وسُكِّنَتِ العين للضرورة، كما أنشدوا قولَ الرَّاعِي: [البسيط]

أَبَتْ قُضَاعَةُ أَنْ تَعْرِفْ لَكُمْ نَسَبًا ... وَابْنَا نِزَارٍ فَأَنْتُمْ بَيْضَةُ البَلَدِ[5]»

ثم رجّح التبريزي حمل بيت أبي تمام علىٰ العطف بالجزم، والتقدير (ألا لا يَمُدُّ الدهر كفًّا... فَلَا تُقْطَعْ مِنْ الزَّنْد)، فيجري النهي والجزم علىٰ المعطوف عليه (لا يَمُدّ) وعلىٰ المعطوف(تُقْطَع) والفاء

---

(١) لسان العرب (شعب).

(٢) انظر شرح ديوان أبي تمام لشاهين عطية ٥١٩.

(٣) انظر ضرائر الشعر ٩٣.

(٤) شرح التبريزي ٢/ ٦٤.

(٥) البيت في ديوانه ٧٩، والخصائص ١/ ٧٤، ٢/ ٣٤١، وضرائر الشعر ٨٩، واللسان (بيض).

عاطفةٌ الثانيَ علىٰ الأول، وهذا الوجه أحسنُ لأمرين: الأول أن بيت أبي تمام يَسْلَم من الضرورة، والثاني أن هذا العطف جائز مستساغ عند النحاة، قال سيبويه: «وتقول (لا تَمْدُدْها فَتَشُقَّها)، إذا لم تَحْمِلْ الآخِرَ علىٰ الأوّل... وتقول: (لا تَمْدُدْهَا فَتَشْقُقْهَا) إذا أشركت بين الآخِر والأوّل»[1]، وبذلك يظهر أن نصب الفعل (تُقْطَع) بعد فاء السببية في جواب النهي جائز لا واجبٌ علىٰ ما ذهب إليه الدكتور شعبان صلاح[2]، والمصادر النحوية في الحاشية السابقة تؤكّد ذلك، ويكون معنىٰ البيت في وجه النصب علىٰ ما ذكره النحاة في المصادر المشار إليه هو: (لا يَكُنْ مِنَ الدَّهرِ مَدُّ كَفٍّ... فكيف يكونُ قَطْعٌ...)؛ أي لَوْ مُدَّتْ لقُطِعَتْ.

وأمَّا الضرّب الثاني – وهو حذفُ الفتحة من آخِر المضارع المنصوب المعتلّ الآخر – فضرورة حسنة لذلك كثرت في شعر أبي تمام كقوله – فيما آخِرُه واو – في مدح أبي الحسن علي بن مُرّ: [البسيط]

مَا يُحْسِنُ الدَّهْرُ أَنْ يَسْطُو عَلَىٰ رَجُلٍ ... إِذَا تَعَلَّقَ حَبْلًا مِنْ أَبِي حَسَنِ[3]

بنقصِ فتحة الإعراب من فوق الواو في الفعل المضارع المنصوب (يسطو)، وكقوله – فيما آخِرُه ياء – في قصيدة يفخر فيها بقومه عند انصرافه من مصر: [الطويل]

وَمَنْ قَامَرَ الأَيَّامَ عَنْ ثَمَرَاتِهَا ... فَأَحْجِ بِهَا أَنْ تَنْجَلِي وَلَهَا القَمْرُ![4]

نصَّ التبريزي علىٰ أنَّه سكَّن الياء في قوله (أن تَنْجلي) ضرورة، وذكر أنَّ مجيء ذلك في الشعر كثير.

قال ابن عصفور: «ومن هذا النوع أيضًا حذف الفتحة التي هي علامة الإعراب من آخرِ الاسم المعتلّ تخفيفًا وتشبيهًا للمنصوب بالمرفوعِ والمخفوض»؟[5]، وقد استحسن العلماء هذه الضرورة، بل ذكروا أنها من أحسن الضرورات[6]، ومنه قول أبي تمام في مدح المعتصم بالله: [البسيط]

---

(١) الكتاب ٣/ ٣٤، وانظر المقتضب ٢/ ١٤-١٥، والأصول في النحو ٢/ ١٨٠- ١٨١. وشرح المفصل ٧/ ٢٧-٢٨، وشرح الكافية ٤/ ٧٠، وشرح شذور الذهب ٣٠٢- ٣٠٤.

(٢) انظر شعر أبي تمام: دراسة نحوية ١٢٧.

(٣) شرح التبريزي ٣/ ٣٣٨، وانظر مثالَين آخرين علىٰ المضارع المختوم بالواو في ٤/ ٣٤٢، ٣٥١.

(٤) المصدر السابق ٤/ ٥٧٠، وانظر أمثلة أخرىٰ علىٰ المضارع المختوم بالياء في ١/ ١٤٣، ٤٠٤، ٢/ ١٢٦، ٢٩٩، ٤٢١، ٣/ ٢٥٣، ٢٧٥، ٣٣٦...

(٥) ضرائر الشعر ٩١.

(٦) انظر المحتسب ٢/ ٣٤٣، وضرائر الشعر ٩٣، والخزانة ٨/ ٣٤٨، ١٠/ ٤٨٤، وقال السيوطي: «وأجازه أبو حاتم السِّجِسْتَانِيّ في الاختيار، وقال إنه لغة فصيحة»، همع الهوامع ١/ ١٨٣.

تَغَــايَرَ الشِّــعْرُ فِيــهِ إِذْ سَــهِرْتُ لَــهُ حَتَّــىٰ ظَنَنْــتُ قَوَافِيــهِ سَــتَقْتَتِلُ![1]

حيث سكّن الياء في قوله (قوافِيه) ضرورة، مع أنَّ حقَّها الفتح؛ لأنَّ (قوافيه) مفعول (ظننتُ). وكلام ابن عصفور السابق مُقْتَبَسٌ من كلام المبرد الذي زاد تعليلَ إجازةِ هذه الضرورة بيانًا فقال: «وإنّما جاز ذلك لأنَّ هذه الياء تَسْكُنُ في الرفع والخفض، فإذا احتاج الشاعر إلىٰ إسكانها في النصب قاسَ هذه الحركة علىٰ الحركتين: الضمّةِ والكسرةِ الساقطتَيْنِ، فشبَّهَها بهما، فجعلها كالألف التي في (مُثنًّىٰ) علىٰ هيئة واحدةٍ في جميع الإعراب»[2]، ويبدو أنَّ أبا تمام كان يستسيغ هذه الضرورة؛ لكثرتها في الشعر القديم، لذلك كرّرها في بيت واحد مرّتين، وَرَدَ ذلك في قوله يمدح القاضي حُبَيْشَ بن الـمُعَافَىٰ: [الطويل]

وَنَــادَىٰ الــمَعَالِي فَاسْــتَجَابَتْ نِــدَاءَهُ وَلَــوْ غَــيْرُهُ نَــادَىٰ الــمَعَالِي لَصَــمَّتِ[3]

حيث حذف فتحة الإعراب من ياءِ (الـمَعَالِي) في صدر البيت وعَجُزه، مع أنَّ الكلمة مفعول بهِ في الموضعين. وقد توهّم الدكتور شعبان صلاح فجعل من هذه الضرورة في شعر أبي تمام ثلاثة أبيات أحال عليها مع أن الكلماتِ المعتلةِ الآخِرِ فيها واقعةٌ موقِعَ الرفع[4]، ولم يُصب هذا الباحث من جهة أخرىٰ عندما زعم أنَّ أبا تمام طرح علامة الإعراب الفتحة من آخر الأفعال والأسماء المعتلّة الآخر اثنتين وثلاثين مرَّة[5]، والصواب أنَّ هذه الظاهرة تكرّرت في شعره ستيّن مرّة، ولولا الإطالة لأحلت علىٰ هذه المواضع كلها في الهامش.

---

(١) شرح التبريزي ٣/ ١٠، وانظر أمثلة أخرىٰ في ١/ ٢٩٥، ٢٨٠، ٣٣٧، ٣٦٠، ٢/ ٦٦، ٤٦٠، ٣/ ١٢٩، ٢٤٢...

(٢) الكامل ٢/ ٩٠٨- ٩٠٩.

(٣) شرح التبريزي ١/ ٣٠٤.

(٤) انظر المصدر السابق ٢/ ٢٨ (ب ٣٢)، ١١١ (ب١٠)، ٤/ ٣٩٣ (ب٣).

(٥) انظر شعر أبي تمام: دراسة نحوية ١٢٧.

المطلب الثاني – نقص حرف من الكلمة:

الكلمات في اللغة العربية من حيث هيئتُها وحركاتُها وعددُ حروفِها تخضع لضوابطَ سماعيةٍ أو قياسيةٍ مقيَّدةٍ في كتبِ اللغة والمعاجم ومصنَّفات النحو والصّرف، والأصل أن تُستعمل كلُّ لفظة بمَبناها المعهود وَفق قواعد اللغة العربية وما تستدعيه من زيادة أو نُقصان، وإذا كانت هذه القواعد تُوجِب أو تُجيز في بعض الألفاظ من أسماءٍ وأفعال وحروف – حذفَ حرف أو أكثرَ في الشعر والنثر، فإنّها تمنع هذا النقص في غيرها، وترىٰ أن بعض ما وردَ في الشعر من ذلك مخالفًا للمعهود في هذه اللغة هو من الضرورة التي يلجأ إليها الشعراء في مواضع من شعرهم. وقد لجأ أبو تمام إلىٰ هذه الضرورة في شعره؛ فنقص حرفًا أو أكثر من الكلمة، من ذلك:

١ – **نقص حرف من الجموع**: ذهب سيبويه إلىٰ أنَّ الاسم الرباعي المجرد يُكسَّر علىٰ مثال (مَفَاعِل)، نحو ضَفْدَع [كذا] وضَفَادِع، وخَنْجَر وخَنَاجِر، فإنْ زيدَ عليها حرفُ مدٍّ بالألف أو الواو أو الياء كُسِّرَ علىٰ مثال (مَفاعِيل) نحو غِرْبَالٍ وغَرَابِيلَ، وكُرْسُوعٍ وكَرَاسِيعَ، وقِنْدِيلٍ وقَنَادِيلَ[(١)].

وذكر الأَشموني أنَّ الكوفيينَ أجازوا في الكلام زيادة الياء في مُماثِل (مَفَاعِلَ)، وحَذْفَها من مُمَاثِل (مَفَاعِيل)[(٢)]، فيجوزُ عندهم في جَعَافِرَ جَعَافِيرُ، وفي عَصَافِيرَ عَصَافِرُ، واحتجّوا علىٰ الأول بقوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ﴾ [القيامة: ١٥] علىٰ أن قياسه (مَعَاذِر)؛ لأن مفرده (مَعْذِرة)، وجعلوا من الثاني قوله تعالىٰ: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ﴾ [الأنعام: ٥٩]، علىٰ أنَّ قياسه (مفاتيح)؛ لأن مفرده (مِفْتَاح). أمّا البصريّون فيَرَوْنَ أنَّ الزيادةَ والحذفَ المذكورَيْنِ لا يجوزان إلَّا في الضَّرورة[(٣)].

ويؤيّد صِحّةَ ما نسبه الأشموني إلىٰ البصريين أن سيبويه وابنَ جِنِّي حكما بالضرورة علىٰ البيت الذي جمعَ فيه الشاعر كلمة (عَيْطَمُوس) – وهي الناقة الحسناء – علىٰ (عَطَامِس) بحذف الياء، وقياسها (عَطَامِيس)[(٤)]. وقد استشهدَ ابن جِنِّي وابن عصفور علىٰ هذا الضرب من الضرورة –

---

(١) انظر الكتاب ٣/ ٦١٢– ٦١٣.

(٢) قال الصبان: «المُراد بِمُمَاثِل (مَفَاعِل) ومُمَاثِل (مَفَاعِيل) ما وافقهما في العِدَّة والهيئةِ وإن خالفَهما في الوزن، وإلَّا فَجَعَافِرُ علىٰ وزن فَعَالِلَ لا مَفَاعِلَ، وعَصَافيرُ علىٰ وزنِ فَعَاليلَ لا مَفَاعِيلَ»، حاشية الصبّان علىٰ شرح الأشموني ٤/ ١٦٢٠.

(٣) انظر شرح الأشموني ٣/ ١٢٦.

(٤) انظر الكتاب ٣/ ٤٤٤ – ٤٤٥، والخصائص ٢/ ٦٢.

وهي الاجتزاء بالكسرة عن الياء - بشواهد شعرية كثيرة[1] تدل علىٰ وَفْرَةَ هذه الضرورة في الشعر العربي القديم، ولعلَّ هذه الوَفْرة هي التي دفعت أبا تمام إلىٰ المبالغةفي الاستناد إلىٰ هذا الحذف في شعره خلافًا لزيادة الياء في هذا النوع من الجمع، فإنَّها ندرت في شعره لندرتها في شعر العرب، وقد رصدتُ له ستة عشر جمعًا[2]. حُذِفَت منها الياء، كرّرَ أحدَ هذه الجموع - وهو (الـمَقَالِدُ) ثلاثَ مرّات، وجمعًا آخر - وهو (الـخَلاخِل) مرّتين، فصار مجموعها تسعة عشر، منها قوله في قصيدة في مدح أحمد بن أبي دُوَاد: [الطويل]

أَمَا وَأَبِيهَا لَوْ رَأَتْنِي لأَيْقَنَتْ ... بِطُولِ جَوًى يَنْفَضُّ مِنْهُ الـحَيَازِمُ[3]

قال التبريزي: «و(الـحَيَازِمُ): أراد (الـحَيَازِيم) فحذف الياء، وإنّما الواحد حَيْزُوم، وحذف هذه الياء في الجمع يجترِئ عليه الشعراء كثيرًا...».

ويطول البحث بعرض جميع أبيات أبي تمام في هذه المسألة، لكن من المهم التنبيه علىٰ أنَّ أكثرَ من نصف هذه الجموع يمكن ألَّا تُعَدّ من الضرورة استنادًا إلىٰ ورودها في بعض مصادر اللغة الموثوقة في غير الضرورة، أو بالنظر إلىٰ الاختلاف في مفردها، وهي: (مَصَابِح، مَغَالِق ومَفَاتِح: في بيت واحد، غَطَارِف، مَوَاثِق، مَقَالِد، دَرَانِك، خَلَاخِل، جَحَاجِح)[4]، فهذه تسعة جموع تخرج من دائرة الضرورة، والذي أخرجها هو السماع الثابت في المعاجم ومصادر اللغة، أما الجموع الأخرىٰ التي حُذفت منها الياء ضرورة في شعر أبي تمام فهي: (مَزَامِر، نَضَانِض، فَضَافِض، صَعَالِك، مَخَالِف، حَيَازِم، مَقَارِض)، ومفردُها علىٰ الترتيب: (مِزْمَار أو مَزمُور، نَضْنَاض، فَضْفَاض، صُعْلُوك، مِخْلَاف، حَيْزُوم، مِقْرَاض)[5]... إنَّ ثبوت حرف المدّ رابعًا في هذه المفردات يوجب إثبات الياء في جموعها قياسًا، قال الرَّضِيّ: «كُلُّ رباعيّ قَبْل آخره حرف مَدّ كعُصْفُورٍ وقِرْطاس وقِنْديل، فإنَّك تجمعه علىٰ فَعَاليل...»[6].

---

(١) انظر سر صناعة الإعراب ٢/ ٧٧٠-٧٧٢، و المحتسب ١/ ٩٤-٩٥، وضرائر الشعر ١٣٠-١٣١.

(٢) سيأتي تحديد مواضعها، وبهذا الإحصاء أكون قد استدركت علىٰ د. شعبان صلاح تسعة جموع؛ لأنه لم يُحصِ غير سبعة جموع، انظر شعر أبي تمام: دراسة نحوية ٤١-٤٢.

(٣) شرح التبريزي ٣/ ١٧٧، وانظر شرح الأعلم ١/ ٥١٦، وفيه: «و(الـحَيْزُوم): الصَّدر، جمَعه بما حوله».

(٤) انظرها مرتّبة في شرح التبريزي ١/ ٣٤٩، ٣٥٤ (جمعان في بيت واحد)، ٤٠٩، ٢/ ٤٠، ٧١ (الـمَقَالد: مكرر في البيتين مرتين، وورد في بيت آخر في ٤/ ٧٣)، ٤٥٨، ٣/ ١١٥ (خَلاخِل): مكرر في البيت مرتين)، ٤/ ٣٠٥.

(٥) انظرها مرتَّبة في المصدر السابق ٢/ ٢١٦، ٢٩٧، ٢٩٩، ٤٦٣، ٣/ ١٥٤ (جمعان في هذه الصفحة)، ٤/ ٦٧٢ (زياداته).

(٦) شرح الشافية ٢/ ١٨٣.

ولعلَّ علماء العربية استساغوا حذفَ الياء من هذه الجموع، لضعف حرف المدِّ، ولطولِ الكلمةِ الذي يتحمّل التخفيف، وقد أشار إلىٰ هذا التعليل أبو العلاء المعري في تعقيبه علىٰ قول أبي تمام في مدح دِينار بن عبد الله: [الطويل]

إِلَيْكَ سَرَىٰ بِالْمَدْحِ قَوْمٌ كَأَنَّهُمْ ... عَلَىٰ المَيْسِ حَيَّاتُ اللِّصَابِ النَّضَانِضُ (١)

فقد نقل عنه التبريزي وابن المستوفي قوله: «و(نَضَانِضُ) جمع نَضْنَاض، وهو الكثير الحركة من الحيَّات، والقياس يُوجب أن يُقال (نَضَانِيض) بالياء، ولكنه حذف لضعف الحرف، ولأنَّ الاسم طويل يمكن أن يُخفّف منه»، ولم يصرِّح بأن هذا الحذف ضرورة، وسَوَاءٌ أكان ضرورةً أم ليس ضرورةً فإنَّ أبا تمام وجد في الجموع سبيلًا تُوصله إلىٰ تحقيق غرضه في المبالغَة والتأكيد، أو التهويل والتعظيم ولاسيما في المديح الذي له النصيب الأوفر في ديوانه، وفيما تخلّله من نسيب ووصف وفخر، ولم يكن يجد حرجًا في نقص هذه الياء أو زيادتها أحيانًا في صيغ الجموع من هذا الصنف؛ لأنها كانت تحقّق هدفه من جهة، ولمعرفته بورود ذلك في لغة العرب أو أشعارِهم، إذ لا يكاد يستعمل جمعًا إلَّا وَلَهُ شاهدٌ عليه من الشعر القديم، وينبغي ألا يُستغرب ذلك من الطائي؛ لأنه كان مستبحرًا في رواية الشعر والعِلْمِ به كما مرَّ في المدخل.

ويُلْحَقُ بهذا المطلبِ حذفُ أبي تمام الياء من (الأَقَاحِي): مضافًا، ومقترنًا بأل، وذلك في قوله يمدح محمَّد بن خالد بن يزيد الشَّيْبَانيّ: [الكامل]

وَتَبَسَّمَ العَقْلُ ابْتِسَامَ أَقَاحِهِ ... مُتَزَاهِرًا عَنْ بَاكِرِ الأَنْدَاءِ (٢)

وقولِهِ في قصيدة مدح بها أحمد بن المعتصم بالله: [الكامل]

بِكْرٌ إِذَا ابْتَسَمَتْ أَرَاكَ وَمِيضُهَا ... نَوْرَ الأَقَاحِ بِرَمْلَةٍ مِيعَاسِ (٣)

وكلاهما له نظائر في الشعر القديم، فنظيرُ الأوّل قول الشاعر: [الكامل]

---

(١) شرح التبريزي ٢/ ٢٩٧، وانظر النِّظَام ١٠/ ٨٣، وفيهما: «(المَيْس): شجر تُعْمَل منه الرِّحَال. و(اللِّصَاب): جمع لِصْب وهو موضع ضيّق في الجبل».

(٢) شرح شاهين عطية ١٧، وشرح الخياط ٦، وبدر التمام ١/ ٥٤، وهمزيات أبي تمام ٣٧، ولم يَرِد في الشروح القديمة.

(٣) هذه رواية الأعلم في شرحه ٢/ ٧٦، ورواية الخارْزَنْجي وردت في النِّظَام ٩/ ٢٣٢، وهي رواية هِبَة الأيام ١٩، وشرح عطية ١٦٢، وشرح الخياط١٧٣، أما رواية الصولي ١/ ٥٧٠، والتبريزي ٢/ ٢٤٤، والنِّظَام ٩/ ٢٣٢، فهي: (نَور الأقاحي في ثَرًى مِيعَاسِ) فلا شاهد فيه. وقال الصولي: «(مِيعَاسٌ: مِفْعَالٌ من الوَعْسَاء، وهو ما لانَ من الرَّمْلِ».

كَنَــــوَاحِ رِيـــــشِ حَمَامَـــــةٍ نَجْدِيَّـــــةٍ وَمَسَـحْتِ بِـاللِّثَتَيْنِ عَصْـفَ الإِثْمِـدِ[1]

ونظيرُ الثاني قول الشاعر: [الوافر]

فَطِـــــرْتُ بِمُنْصُـــــلِي فِيْ يَعْمَـــــلَاتٍ دَوَامِـــي الأَيْـــدِ يَخْـــبِطْنَ السَّـــرِيحَا[2]

فـاجتزؤوا بالكسـرة عـن اليـاء تشـبيهًا بقصـر الممـدود أو بحـذفهم اليـاء مـع التنـوين؛ لأن أل والإضافة يُعَاقِبَانِ التنوين فحُكِمَ لكلٍّ منهما بِحُكم ما عاقبه[3]، وقياسُ الألفـاظ الأربعـة في بيتَـي أبي تمام والبيتين الشاهدَيْن: (أَقَاحِيهِ، الأَقَاحِي، كَنَوَاحِي، الأَيْدِي)، وهذا الحـذف عنـد الكـوفيينَ لغـةٌ لا ضـرورةٌ[4]؛ لـورودِهِ في القـرآن الكـريم، نحـو قولـه تعـالىٰ: ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ [القمر: ٦]، وردَّ ابـنُ عصفور علىٰ من أنكر علىٰ سيبويهِ وغيره من النحاة ممن جعلـوا حـذف اليـاء مـن (الأَيْـدِ)ونحـوِه مـن ضـرورة الشعر محتجّينَ بما جاء في القرآن الكريم، فقال:«وهذا لا يَلْزَمُ النحويين؛ لأنّهم إنما أرادوا مَنْ لغتُه إثبات الياء في (الأَيْدِي) وأمثالِهِ قد يحذفها في الضـرورة»[5].

وانتصـر الشارحُ محيي الدين الخيَّاط لأبي تمام في حذفه الياء من (أَقَاحِهِ) فقال: «(الأَقَاحِ) نوع مـن الزَّهرِ، ووروده في مثل شعر أبي تمام مجرّدًا من الياء حُجَّةٌ علىٰ من ذهب في هذا العصـر إلىٰ أن تجريـده من الياء خطأ...». أما المحقِّق عبد السلام هارون شارحُ همزيـات أبي تمـام – فـذهب مـذهبَ سـيبويه ومـن تَبِعَهُ من البصـريينَ فقال: «وكان الوجهُ أن يقول (أَقَاحِيهِ) أو (أَقَاحِيَّهُ) إذ إنَّ (الأُقْحُوَانَ) يُجْمَعُ عـلىٰ أَقَـاحِيَّ وأَقَاحٍ، فقد رَكِبَ الضـرورة»، فبيت أبي تمام جارٍ علىٰ سَنَنِ الكلام الفصيح وليس فيه أيُّ غَضاضة.

ولا بأس أن نلحق بهذا المطلب بيتًا لأبي تمام حَذَفَ فيه الياءَ من اسم مفرد، ولم يفعل ذلك في بيتٍ آخَرَ، والبيتُ المذكور هو قولُهُ يرثي يحيىٰ بن عِمْرَان القُمِّي: [البسيط]

---

(١) البيـت لـخُفَاف بـن نُدْبـة السُّـلَمِي في ديوانـه ١٠٦، وهـو في الكتـاب ١/ ٢٧، وشـرح أبياتـه ١/ ٤١٦، والمنصـف ٢/ ٢٢٩، والإنصاف ٢/ ٥٤٦، وشرح المفصّل ٣/ ١٤٠، وضـرائر الشعر ١٢٠.

(٢) البيت لـمُضَـرِّس بن رِبْعِي الأَسَديّ في شـرح أبيـات سيبويه ١/ ٦٢، وشـرح أبيـات المغني ٤/ ٣٣٦، وبـلا نسبة في الكتـاب ١/ ٢٧، ٤/ ١٩٠، والخصـائص ٢/ ٦٩، والأمـالي الشـجرية ٢/ ٧٤، والإنصـاف ٢/ ٥٤٥، والمغنـي ٢٩٧، والخزانة ١/ ٢٤٢. جاء في شـرح أبيات سيبويه: «(الـمُنْصُل): السيف. (اليَعْمَلات): النوق السِّـراع. (السَّـرِيح): سيور نِعال الإبل، و(يَخْبِطْن السَّـريحا) : يَطَأْنَ بِأَخْفَافهنَّ الأرض».

(٣) انظر ضـرائر الشعر ١٢٠-١٢١.

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٧، ١١٧-١١٨، وانظر عبث الوليد ٥١٣، واللسان (يدي).

(٥) ضـرائر الشعر ١٢٢.

مَـا حَالُنَـا يَـا أَبَـا العَبَّـاسِ بَعْـدَكَ هَـلْ تُنْمَىٰ الفُرُوعُ وَيُودِي أَصْلُهَا الأَصِـلُ؟[1]

قال التبريزي: «(الأَصِلُ) في معنىٰ (الأَصِيل) فحذَفَ الياء، كما قال الشاعر: [البسيط]

وَلَا السِّـمَا كَـانَ إِنْ يَسْـتَعْلِ بَيْـنَهُمَا يَطِـرْ بِشِـدَّةِ يَـوْمٍ شَـرُّهُ أَصِـلُ[2]»

ويؤيِّد كلام التبريزي أنَّ المعاجم لم تُورِدْ صيغة (أَصِل) بمعنىٰ (الأصيل).

ومن الضرورات التي اضطر إليها أبو تمام مرّة واحدة في شعره – علىٰ رواية – حذفُه ألفَ جمع التكسير من كلمة (رِحَاب)، وذلك في قوله في قصيدته المشهورة في مدح المعتصم بالله وفتح عمّورية: [البسيط]

جَـرَىٰ لَهَـا الفَـأْلُ بَرْحًـا يَـوْمَ أَنْقِـرَةٍ إِذْ غُودِرَتْ وَحْشَةَ السَّاحَاتِ والرِّحَبِ[3]

(الرِّحَب) بهذا الضبط روايةُ التبريزي وابن المستوفي، والراجح أنَّها رواية الأعلم كذلك، وإنَّ لم تُضْبط الكلمة فيه؛ لأنَّ تفسيرَه البيتَ يدلُّ علىٰ ذلك، وسبقهم جميعًا في هذه الرواية أبو العلاء المعرّي علىٰ ما نقل عنه الأوّلان، وأوردا قوله في توجيهها، وهو: «(الرِّحَب): جَمْعُ رَحْبَةٍ ورَحَبَةٍ، والأَصْل أن يُقال: (رِحَاب) بالألف فحُذِفَت؛ لأنَّها حرف لين، كما قالوا: (ثِلَل) في جمع ثَلَّةٍ، والأصل: ثِلَالٌ»، وهذا النصّ والبيت يحتاجان إلىٰ وَقَفَاتٍ، أُولاها أنَّ هذه الرواية ثابتة موثوقة، وهي لا تُرَدُّ؛ لِعُدولِ مَن روىٰ بها، ولكنَّ للبيت روايتين أُخْرَيينِ تُخْرِجَانِ البيتَ من الضرورة، الأُولىٰ روىٰ بها الصولي والمرزوقي وذكرَ ابن المستوفي أنه رآها في عدة نسخ كذلك وهي (الرَّحَبُ) بفتح الرَّاء والحاء، جمع (رَحَبَة) بمعنىٰ السَّاحة والفِنَاء، فهو اسم جنس جَمْعِي مثل شَجَر وشَجَرة، والثانية روىٰ بها صاحبُ (بدر التمام)، وهي (الرُّحَب بضمّ الراء وفتح الحاء، جمع (رَحْبَة)، بمعنىٰ ما اتسع من الأرض، فهي مثل: قَرْية وقُرًى[4]. وقد تجرّأ الدكتور شعبان صلاح علىٰ أبي العَلاء وطعنَ في روايته تعسُّفًا[5]،

---

(١) شرح التبريزي ٤/ ١٢٤، والرواية فيه (تَنْمَىٰ)، والصواب ما أثبتُّه من شرح الصولي ٣/ ٣٤١، بدليل قول التبريزي: «والمعنىٰ أنَّك إذا أوديتَ وأنت الأصلُ فكيف تُنْمَىٰ الفروعُ بعدك؟!»

(٢) لم أعثر علىٰ البيت في المصادر التي اطّلعت عليها.

(٣) شرح التبريزي ١/ ٥٠، وانظر شرح الصولي ١/ ١٩٣، وشرح مشكلات ديوان أبي تمام ١٣، وشرح الأعلم ١/ ١٧٥، والنِّظَام ٢/ ٢٥، وبدر التمام ١/ ٥٨، وقال: «...أي لـمَّا فَتَحْنَا أَنْقِرَةَ جَرَىٰ الفَأْلُ لِعَمُّوريَّة بالبَرْحِ، وَهُوَ الشُّؤْم، فَخَرِبَتْ مِثْلَهَا».

(٤) انظر الجمعين (رَحَبٌ)، و(رُحَب) في مادة (رحب) في اللسان والتاج.

(٥) انظر شعر أبي تمام: دراسة نحوية ٤١.

واختار الجمعَيْنِ الأَخيرين اعتمادًا علىٰ الصِّحاحِ واللسانِ، لا اعتمادًا علىٰ نُسَخِ الديوان وشروحِهِ، وهذا نَهْجٌ غيرُ مستقيم في ردِّ الرواية. وثانيها أن حَمْلَ أبي العلاء (رِحَب) علىٰ (ثِلَل) فيه نظر؛ لأنه جمع مسموع نادر[1]، فلا يُقَاسُ عليه، قال ابن جِنِّي: «واعلم أنَّ الشيءَ إذا اطّردَ في الاستعمال وشذَّ في القياس فلابدَّ من اتِّبَاع السَّمْع الواردِ به فيه نَفْسِهِ، لكنّه لا يُتَّخذ أصلًا يُقاس عليه غيرُهُ»[2]. وثالثها أنَّ النحاة قرّروا أنَّ الاجتزاءَ بالفتحة عن الألف قليل، لخفّة الألف[3].

٢ - **تخفيف المشدَّد**: من ضرورات نقص الحروف في شعر أبي تمام تخفيفُ المشدَّدَ في قافية الأبياتِ وحَشْوِها، أمَّا ضرورة تخفيف المشدَّد في القافية فقد أقَرَّه النحاة، وأجازوا تخفيف كلّ مشدَّد في القوافي وما يُلْحَق بها واستحسنوه؛ لأنَّ القافية تقتطعه بعد أن يكونَ الوزنُ قد تمَّ، والحرف الباقي يدلُّ علىٰ صِنوه المحذوف، واستشهدوا علىٰ ذلك بتخفيف طَرَفة راءَ (هِرّ) في عَروض بيتٍ مصرَّع في قوله: [الرَّمَل]

أَصَحَوْتَ اليَوْمَ أَمْ شَاقَتْكَ هِرْ ... وَمِنَ الحُبِّ جُنُونٌ مُسْتَعِرْ[4]

وقد خفَّف أبو تمام الحرف المشدَّد ضرورة في قوافي خمسة أبيات من شعره بحذف إحدىٰ ياءَي النَّسَبِ، منها قوله يَشْمَتُ بالأَفْشِين القائدِ المتَّهمِ بالخيانة الذي صَلَبه المعتصم وأحرقه: [الكامل]

واسْتَنْشَؤُوا مِنْهُ قُتَارًا نَشْرُهُ ... مِنْ عَنْبَرٍ ذَفِرٍ ومِسْكٍ دَارِي[5]

نقل التبريزي وابن المستوفي عن أبي العلاء قوله: «وخفَّفَ ياء (دَارِيّ) للقافية؛ لأنّه يُقال: مِسْكٌ دَارِيٌّ، إذا نُسِبَ إِلَىٰ (دَارِينَ)».

---

(١) جاء في اللسان (ثلل): (الثَّلَّة): جماعة الغنم وأصوافها... والجمع... ثِلَل نادرٌ، مثل: بَدْرَةٍ وبِدَر»، وجاء في مادة (بدر): «قال الفارسي: ولا نظير لبَدْرةٍ وبِدَرٍ إلَّا بَضْعةٌ وبِضَعٌ وهَضْبَةٌ وهِضَبٌ».

(٢) الخصائص ١/ ٩٩.

(٣) انظر المصدر السابق ٣/ ١٣٤، وضرائر الشعر ١٣٢.

(٤) البيت في ديوانه ٥٠، وهو في الكامل ٢/ ٣٠٨، والأصول في النحو ٣/ ٤٤٨، و الخصائص ٢/ ٢٢٨، ٣٢٠، واللسان (هرر) وفيه أن (هِرّ) اسم امرأة، والأشباه والنظائر ١/ ٣٤٣.

(٥) شرح التبريزي ٢/ ٢٠٤، وانظر النِّظَام ٨/ ١٠٠، وفيها: «(استنشؤوا): من نَشَيْتُ، إذا شَمِمْت...» وفي بدر التمام ١/ ٣٦١: «(القَتَار): الدّخان المتصاعد من احتراق اللحم... (ذَفِر): ذكي الرائحة... (دارين): بلدُ العِطْر بالشام». وانظر الأبيات الأربعة الأخرىٰ التي خفّفت ياء النسبة في قوافيها في شرح التبريزي ٣/ ٢٩٩، ٤/ ٤٠٤، ٤٥٩، ٦٧٥ (زياداته)

وخفَّفَ أبو تمام الحرف المشدَّد في قافية بيت آخر[1] في غير ياء النسبة، وذلك في قوله يهجو ابن الأَعْمَشْ: [مجزوء الخفيف]

يَاسَمِيَّ ابْنِ سَمْحَةٍ فِي غُدُوٍّ وَفِي عَشِيْ![2]

وإذا كان علماء العربية قد استساغوا تخفيف المشدّد في القوافي واستحسنوه، وذكروا أنَّه كثير في أشعارهم - فإنَّهم في المقابل استكْرَهُوا تَخفيفَ المشدَّد في حَشْوِ البيت، وذكروا أنَّه قليل في أشعارهم[3]، وقد وجدتُ في شعر أبي تمام بَيتَيْنِ، قد يُصنَّفان في هذا الباب، أما الأوّلُ فقوله في مدح الخليفةِ الواثق بالله، يصف حالَه وشجاعتَه في الحرب: [الكامل]

لِحِيَاضِها مُتَوَدِّدٌ وَلِخَطْبِهَا مُتَعَمِّدٌ وَبِثُدْيِهَا مَلْبُونُ[4]

يريد (بِثُدِيِّهَا) بكسر الدَّال وتشديد الياء، وهو جمع (ثَدْيٍ) المرأة[5]، فخَفَّفَ الياء وسكَّن الدال ضرورة، قال التبريزي: «خفَّف (الثُّدِيّ)، ويُروىٰ (وبِثَدْيِهَا)». وبالرواية الثانية يَسْلَمُ البيتُ من الضرورةِ مع الحفاظِ علىٰ المَعنىٰ والوزن سليمين، لكنّي لم أجد من رَوَىٰ بها، ولعلَّ أبا تمّام فضَّل الرواية الأولىٰ علىٰ ما بِها من ضرورة؛ لأنه أراد المبالغة في المدح فاختار الجمع (ثُدِيّ) لا المفرد (ثَدْي).

وأمَّا الثاني فقد ورد ضمن مقطوعة مدح بها أبو تمام أبا سعيد الثَّغْرِيّ، تكررت في الديوان مرّتين بروايتين مختلفتين اختلافًا يسيرًا، ورواية البيت الشاهد في الموضع الأول هو: [الطويل]

بِكَ الْيَمَنُ اسْتَعْلَتْ عَلَىٰ كُلِّ مَوْطِنٍ فَصَارَ لِطَيٍّ تَاجُهَا وَسَرِيرُهَا

وروايته في الموضع الثاني:

بَلِ الْيَمَنُ اسْتَعْلَتْ لَدَىٰ كُلِّ مَوْطِنٍ وَصَارَ لِطَيْءٍ تَاجُهَا وَسَرِيرُهَا[6]

---

(١) وبذلك يكون أبو تمام خفَّفَ المشدَّد في قوافي ستة أبيات لا في ثلاثة كما زعم د.شعبان صلاح في كتابه شعر أبي تمّام: دراسة نحوية ٥٠.

(٢) شرح التبريزي ٤/ ٣٨١.

(٣) انظر العمدة ٢/ ١٠٢١، وضرائر الشعر ١٣٥.

(٤) شرح التبريزي ٣/ ٣٢٤. (وبِثُدْيها) رواية التبريزي وشرح الصولي ٣/ ٤١، وشرح د.محيي الدين صبحي ٢/ ١٦٩، ولم تضبط في شرح الأعلم ٢/ ٦٥، وشرح عطية ٣١١، وشرح الخياط ٣٢٩.

(٥) انظر اللسان (ثدي).

(٦) شرح التبريزي ٢/ ٢٢٢ (الرواية الأولىٰ)، ٤/ ٥٧٩ (الرواية الثانية)، ورواية الصولي في الموضعين (لِطَيْءٍ). انظر شرح الصولي ١/ ٥٣١، ٣/ ٦٢٢.

وكلتا الروايتين بها تخفيف في اسم العَلَم (طَيِّئ)، أما الأولىٰ - وهي (طَيٍّ) فحُذِفَت منها الهمزة، وقد صرَّح الزَّبيدي بجوازه فقال: «وقد يُخفَّف (طَيِّئٌ) هذا فيُقال فيه (طَيٌّ) بحذف الهمزة كحَيٍّ، وإنّه عربي صحيح، وقد استعملها الشعراء المولّدون كثيرًا، وهو مصروف»[1]، لكن ابنَ السِّكِّيت والعُكْبَرِيّ منعا التخفيف، وذكرا أنَّه بتحقيق الهمزة لا غير، وعدَّ الأول التخفيف من قول العامّة[2]، وأمَّا الرواية الثانية - وهي (طَيْء) - فقد حاول بعض المعاصرين إيجادَ مَخْرَج لها معتمدًا علىٰ قول ابن منظور إن (طيِّئًا) مثل (سيِّد)، فقال: «ولعلَّ أبا تمَّام قاسَه علىٰ (مَيْت) المخفّف من (مَيِّت) والجامع بينهما الوزن، فكلاهما علىٰ وزن (فَيْعِل)»[3]، ويؤيّد كلامَه قولُ المبرّد: «يجوز لك أن تقول في ميِّت: مَيْت، وفي هَيِّن: هَيْن، وكذلك جميعُ بَابِهِ استثقالًا للتضعيف في حروف العلّة»[4].

وقد توهَّم الدكتور ملحم الأسود فأقحمَ في هذا الضرب من الضرورة قولَ أبي تمام في جماعة من أصحاب صديق له يُدعىٰ (عبد الله): [الوافر]

لَـهُ لُـمَةٌ مِـنَ الكُتَّـابِ بِـيضٌ ... قَضَـوْا حَـقَّ الزِّيَـارَةِ والـوِدَادِ[5]

فقال: «(اللُّمَّةُ): الأصحاب مِن عُمُرٍ واحد، وخفّف للشعر»، والصَّواب أنَّ الميم في (اللُّمَة) بالمعنىٰ الذي ذكره الأسود مخفّفة أصلًا باتّفاق[6]، ويَزِيده توكيدًا وبيانًا قول التبريزي: «يُقال هم (لُمَتُه)؛ أي علىٰ سِنّهِ... ويُقال للجماعة (لُمَة) محذوفة اللام».

٣ - نقص الهاء (التاء المربوطة) من آخر العَلَم: أفادَ سيبويه أَنَّ نقص الهاء من آخر العَلَم في النداءِ هو الأكثر في كلام العرب، فيقولون في (سَلَمَة): يا سَلَمَ، وأنَّ العرب الذين يحذفون في الوصل إذا وقفوا قالوا: (يا سَلَمَهْ)، ثم قال: «واعلمْ أنَّ الشعراءَ إذا اضطروا حذفوا هذهِ الهاءَ في الوقفِ؛ وذلك لأنَّهم يجعلونَ المدَّةَ التي تَلْحَقُ القَوافي بدلًا منها»[7]. واستشهد بقول الشاعر: [الوافر]

---

(١) تاج العروس (طوأ).
(٢) انظر إصلاح المنطق ١٤٦، والمَشُوف المُعْلَم ١/ ٤٧٤.
(٣) شعر أبي تمام: دراسة نحوية ٥١.
(٤) المقتضب ١/ ١٢٥، وانظر كلامًا نحوه في ١/ ٢٢٢، ٢/ ١٢٦.
(٥) شرح التبريزي ٢/ ٩٦، وانظر بدر التمام ١/ ٢٨٤.
(٦) انظر الصحاح (لمىٰ)، والنهاية في غريب الحديث ٤/ ٢٧٣-٢٧٤ والمزهر ٢/ ٢٤٤.
(٧) الكتاب ٢/ ٢٤٢.

قِفِـــي قَبْـــلَ التَّفَـــرُّقِ يَـــا ضُـــبَاعَا وَلَا يَـــكُ مَوْقِـــفٌ مِنْـــكِ الوَدَاعَـــا[1]

ونظيرُه قول أبي تمام في مطلع قصيدة يمدح مالكَ بن طوق التَّغْلبيّ: [الكامل]

قِـــفْ بِـــالطُّلُولِ الدَّارِسَـــاتِ عُلَاثَـــا أَمْسَـــتْ حِبَـــالُ قَطِيـــنِهِنَّ رِثَاثَـــا[2]

نقل التبريزي وابن المستوفي عن أبي العلاء أنَّ (عُلاثا) ترخيم (عُلَاثَة) وهو اسم غلامٍ كان معه، وسَبَقَه في ذلك الصولي، وزاد عليه أن ذكر أنَّ له روايةً أخرىٰ هي (عُلَاثًا) أي قليلًا، ويسلم بها البيت من الضرورة، واستكره ابن المستوفي لفظة (عُلاثا) كيفما رُويت، وذكر أنَّها لفظة رديئة لغرابتها، وأنه كان يجب علىٰ أبي تمام تَجنُّبَها واطّراحَها وإن كانَ (عُلَاثَةُ) اسمَ غلامهِ علىٰ الحقيقة!.

وقد تُحْذَفُ هذه الهاء في غير النداء؛ لأنَّ الترخيم في الشعر عند الاضطرار جائز باتّفاقٍ في غير النداء، إجراءً له مجرىٰ النداء، ويكون ذلك علىٰ لغة من لا ينوي ردَّ المحذوف في الترخيم، بل يجعل ما بقي من الاسم كأنّه غير مرخّم، فيكون بمنزلة مالم يُحذف منه شيء، وتُجْعَلُ علامة الإعراب علىٰ آخر حرف بعد الترخيم، فيقولون في نداء (حَارِثة): (يا حارثُ) بالضم[3]. من ذلك قول أبي تمام في عتاب عُبيد الله بن البَرَاء الطائي: [البسيط]

صَمْصَـــامَتِي اتَّهَمُـــونِي فِي صِـــيَانَتِهَا هَلْ كَانَ عَمْرٌو عَلَىٰ الصَّمْصَامِ يُتَّهَمُ؟[4]

يريد (علىٰ الصَّمْصَامةِ) نقص الهاء من اسم العَلَم، وجعل علامة الإعراب في الميم، و(الصَّمْصَامة) عَلَم علىٰ سيفِ عمرو بن مَعْدِ يكَرِبَ بالتغليب علىٰ ما نقل ابن سيده عن الأصمعي، وذكر ابن منظور أنَّ عَمْرًا نفسَهُ سمَّىٰ سيفَه بذلك[5].

ومن هذه الضرورة أيضًا قولُ أبي تمام يمدح محمَّد بن يوسف الثَّغْرِيّ: [الطويل]

---

(١) البيت للقُطامي في ديوانه ٣٧، وهو في الكتاب ٢/ ٢٤٣، والمقتضب ٤/ ٩٤، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٤٤، وشرح المفصل ٧/ ٩١، وشرح أبيات المفصّل ٢/ ٩٥٩، والخزانة ٢/ ٣٦٧، و(ضُبَاعة) اسم بنت الممدوح زُفَر بن الحارث الكِلابي.

(٢) شرح التبريزي ١/ ٣١١، وانظر شرح الصولي ١/ ٤٣٩، والنِّظَام ٥/ ٨٧.

(٣) انظر الكتاب ٢/ ٢٤٦، والأمالي الشجرية ١/ ١٢٦، وضرائر الشعر ١٣٦.

(٤) شرح التبريزي ٤/ ٤٩٢، وحذف أبو تمام الهاء من هذا العَلَم في بيت آخر في ٣/ ٢٨٢.

(٥) انظر المخصص ٦/ ٢٨، واللسان (صمم).

أَلَـيْسَ بِأَكْنَـافِ الـجَزِيرِ وَفَـارِسٍ وَقُـمٍّ وإِصْـطَخْرٍ مَـرَادٌ لِـرُوَّدِ؟![1]

أراد (الجزيرة)[2] فحذف الهاء، وقد ورد العَلَمُ المقرونُ بأل محذوفَ الهاء في غير النداءِ في الشعر القديم، وصرَّح ابن جِنِّي بأنه من الضرورة، فقال: «ومثل هذا يجوز للشاعر، ألا ترىٰ إلىٰ قول كُثَيِّر: [الطويل]

خَلِـيلَيَّ إِنْ أُمُّ الـحَكِيمِ تَحَمَّلَـتْ وَأَخْلَـتْ بِخَـيْمَاتِ العُـذَيْبِ ظِلَالَهَـا[3]

قالوا: أراد (العُذَيْبَة) فَحَذَفَ الهاءَ»[4].

٤ - **نقص حرفين من الكلمة**[5]: إذا كان أبو تمام قد نقص من الكلمة حرفًا واحدًا ضرورة في مواضع كثيرة كما مرَّ، فإنه نادرًا ما اضطر فحذف من الكلمة حرفين، إذ لم أقع علىٰ ذلك في شعره سوىٰ في بيت واحد، حذف فيه الألف والنون من لفظة (فلان)، وهو قوله في رثاء يحيىٰ بن عِمْران القُمِّيّ: [البسيط]

بِحَيْـثُ لَا يَضَـعُ الآرَاءَ مَوْضِـعَهَا إِلَّا فُـلَانٌ إِذَا يُـدْعَىٰ لَهَـا وَفُـلُ[6]

قال التبريزي: «أي فُلانٌ وفُلانٌ، فَحَذَفَ في غير النداء»، وأنشد شاهدًا عليه بيتًا من الرَّجز، ولم يصرِّح التبريزي بأنه ضرورة، لكنَّ غيرَه صرَّح بذلك، وعلىٰ رأسهم سيبويه الذي علّل جواز هذا الحذف في النداء بأنه موضع تخفيف، لذلك كان في غير النداء ضرورة، وذكر ابن عصفور أنَّ حذف أكثر من حرف واحد علىٰ غير ترخيم الاسم عند الضرورة قليل جدًّا لا يجوز القِيَاس عليه، وأنشد علىٰ ذلك عددًا من الشواهد الشعرية[7].

---

(١) زيادات شرح التبريزي ٤/ ٦٥٤، وانظر النِّظَام ٦/ ١٩٣، وبدر التمام ١/ ٣٣٣.

(٢) انظر معجم البلدان ٢/ ١٣٩.

(٣) البيت في ديوانه ٧٥، والفَسْر ٢/ ٤٨٩، ٧٠٠، والمحتسب ١/ ١٤٤، وضرائر الشعر ١٤٠، ومعجم البلدان ٤/ ٩٢، والتاج (عذب)، وفي الأخير أن (العُذَيْبة) ماء بالقُرب من يَنْبُعَ.

(٤) الفسر ٢/ ٧٠٠.

(٥) لم أَشَأْ عَقْدَ مطلب جديد لهذا العنوان لِقِصَره؛ لذلك ألحقته بهذا المطلب تجوّزًا.

(٦) شرح التبريزي ٤/ ١٢٦، وانظر شرح الصولي ٣/ ٣٤٢، وروايتها (فَلُ) بفتح الفاء، والصَّواب ضمُّها كما أثبتّه من شرح عطية ٣٧، وشرح الخياط ٣٨٣.

(٧) انظر الكتاب ٢/ ٢٤٨، والمقتضب ٤/ ٢٣٨، والأصول في النحو ١/ ٣٤٩، والأمالي الشجرية ٢/ ١٠١، والخزانة ٢/ ٣٨٩، وانظر ضرائر الشعر ١٤٢ - ١٤٣.

المطلب الثالث – نقص كلمة:

لم أجد في شعر أبي تمام نقصَ اسم أو فعل يندرج في باب الضرورة، لكنْ وردَ في شعره أبياتٌ حُذِفَ فيها حرف من حروف المعاني ضرورة، وحروف المعاني كلمات قائمة بذاتها، وإن كان لا يظهر معناها إلَّا مع غيرها، وقد عَقَدْتُ هذا المطلبَ لبيان ما ورد في شعر أبي تمام من نقص حروف المعاني ضرورة، وههنا موضع ذكرها لا فصل(حروف المعاني).

١ – **نقص أل من الأعلام**: من الظواهر الشائعة في شعر أبي تمام نقصُ (أل) من الأعلام المقرونة بها، وقد تنبَّه لذلك شرّاح ديوانه، وذكروا أنَّ لأبي تمَّامٍ عادةً بذلك[١]. مع أنَّ الأصل عند النحاة أن يُحكىٰ العَلَم كما هو علىٰ الأصل الذي وُضِعَ عليه من دون تغيير في حروفه بزيادة أو نُقصان أو تبديل؛ لأن العَلَمية تَحْظُر الزيادة كما تَحْظُرُ النقص، لكنهم أجازوا نقص (أل) من العَلَم المنقول من الصِّفة والمصدر إن لم يُلْمَح معنىٰ الأصل المنقول عنه، فأجازوا في حَسَن وحَارث ومُظفَّر وفَضْل اقترانَها بأل وتجريدَها منها في السَّعة والشعر إذا كان قد تمَّ نقل الاسم إلىٰ العلمية مجرّدًا من (أل) ولم يُلمح معنىٰ الأصل، أما ما نُقل مقرونًا بأل فيُقَرُّ عليه بعد النّقل[٢]. قال ابن عقيل: «وإذا أردت المنقول من صفة ونحوه أنَّه إنَّما سُمّي به تفاؤلًا بمعناه أتيت بالألف واللام للدَّلالة علىٰ ذلك، كقولك: (الحارث) نظرًا إلىٰ أنَّه إنَّما سُمّي به للتفاؤل، وهو أنَّه يعيش ويحرُث، وكذا كلّ ما دلَّ علىٰ معنىٰ»[٣].

ومعظم ما وردَ في شعر أبي تمام من الأعلام التي جُرّدت من (أل) يدخل في باب الضرورة؛ لأنَّها مما يَلْزَمُها وضعًا، أو لِلَمْحِ الأصلِ، أو غُلِبَ عليها ذلك.

من هذه الأعلام عَلَمان وردا في قوله في قصيدة مدح بها خالد بن يزيد الشَّيْبَانيّ: [الكامل]

أَقْرِي السَّلَامَ مُعَرَّفًا ومُحَصَّبًا ... مِنْ خَالِدِ المَعْرُوفِ والهَيْجَاءِ[٤]

---

(١) انظر شرح التبريزي ٢/ ٢٧٧، والنِّظَام ٨/ ١٤٣.

(٢) انظر الكتاب ١/ ١٠١، والأصول في النحو ١/ ١٥٧، وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٦٠، وشرح المفصل ١/ ٤١-٤٣، وأوضح المسالك ١/ ١٨٣، والمغني ٧٤.

(٣) شرح ابن عقيل ١/ ١٨٥.

(٤) شرح التبريزي ١/ ٨.

نقل التبريزي عن أبي العلاء قوله: «(المُعَرَّف): الموضع الذي يقف فيه الناس يومَ عَرَفة، و(المحصَّب) الموضع الذي تُرمىٰ فيه الجِمَارُ، ولو أنَّه بالألف واللام كان أوجب؛ لأنّه كذلك يُستعمل، فيُقال: (المُعَرَّف) و(المُحَصَّب)، وإنّما هما بمكّة دون غيرها من البلاد... فليس حذف الألف واللام من (المُعَرَّف) كحذفهما من العبَّاس والضَّحَّاك؛ لأنَّ العرب تستعمل بعض الأسماء مَرَّة بالألف واللام ومرَّة بغير ألف ولام، ولم يَجِئ في أشعارهم مثل هذا منكَّرًا، إلَّا أنْ يَكون شاذًّا، وليس امتناعُه من المجيء يعني أنَّه غير جائز، ولكنه اتفاق يقع في اللفظ». فالظاهر أنَّ معنىٰ الصفة في هذين العَلَمين ملموح؛ لذلك يلزمهما (أل)، وحذفه منهما ضرورة.

وحذف أبو تمام (أل) من الاسم المنقول إلىٰ العلمية مقرونًا بها مع لَمْحِ الأصل، من ذلك قوله يمدح الخليفة المعتصم بالله: [البسيط]

بِيُمْنِ «مُعْتَصِمٍ بِاللهِ» لَا أَوَدٌ ... بِالمُلْكِ مُذْ ضَمَّ قُطْرَيْهِ وَلَا خَلَلُ[1]

يريد (المعتصم بالله) فحذف منه (أل)، وحَذَفَها من لقب ابنه كذلك، وهو الواثق بالله، فقال: [الكامل]

إِنَّا رَحَلْنَا وَاثِقِينَ بِوَاثِقٍ ... بِاللهِ شَمْسِ ضُحًى وَبَدْرِ تَمَامِ[2]

يريد (الواثق بالله) يمدحه ويهنّئه بتولية الخلافة بعد أبيه (المعتصم بالله)، فهذان الاسمان لقبان لخليفتين عباسيين نُقلا إلىٰ العَلَمِية مقرونين بأل، ولُمِحَ فيهما معنىٰ الأصل وهو الاعتصام والوثوق؛ لذلك كانتْ زيادةُ أل فيهما لازمة، وتُسمَّىٰ (أل التي للمح الأصل)، وحذفها منهما ضرورة شعرية. ويُحتمل علىٰ بُعْد أنَّه لم يُرِدِ العَلَمين؛ إنَّما أراد معنَىٰ الاعتصام ومعنىٰ الوثوق، أو أنَّه من باب التورية.

ولم يحذف أبو تمام (أل) اللازمة من الأعلام المنقولة من المشتقات فقط؛ بل حذفها أيضًا من الأعلام المنقولة من أسماء الأعيان، كقوله يذمُّ الأَفْشِين ويتَّهِمُهُ بإبطانه الكفر: [الكامل]

فَإِذَا ابْنُ كَافِرَةٍ يُسِرُّ بِكُفْرِهِ ... وَجْدًا كَوَجْدِ فَرَزْدَقٍ بِنَوَارِ[3]

---

(١) المصدر السابق ٣/ ٩ وحَذَفَ أبو تمام أل من هذا العَلَمِ في ثلاثةِ مواضع أخرىٰ هي: ٣/ ٢٦، ٧٩، ٤/ ٦٦٦ (زياداته).

(٢) المصدر السابق ٣/ ٢٠٤.

(٣) المصدر السابق ٢/ ٢٠٥.

يريد (الفَرَزْدَق)، وهو في الأصل اسم عَيْن للرَّغيف أو قِطَعِ العَجين الذي يُسَوَّىٰ منه الرغيف، ذكره ابن منظور، وزاد: «وبه سُمِّي الرَّجُل (الفَرَزْدَق) شُبّه بالعجين... واسمُه هَمَّام»[1].

ومن هذا الضرب كذلك قَوْلُهُ يمدح سليمان بن وَهْب: [البسيط]

أَرْوَاحُنَا فِيْ مَكَانٍ وَاحِدٍ وَغَدَتْ ... أَبْدَانُنَا فِي شَآمٍ أَوْ خُرَاسَانِ[2]

يريد (الشَّأْمَ) الأرض المعروفة، من (الشَّأْمة) خلاف اليَمْنَة، سمّيت بها لأنها عن مَشْأَمَة القِبلة[3].

واختُلِفَ في لزوم اقتران بعض الأعلام غير العربية بأل، مثل (الأَنْدَلُس) و(الإِسْكَنْدَر)، وظاهرُ كلام أبي العلاء المعري أنَّ ذلك لازم، وقد ورد هذان العَلَمَان في شعر أبي تمام مجرَّدَيْن من (أل)، أما الأول فجاء في قوله يمدح خالد بن يزيد الشَّيْبَاني: [الكامل]

مَا سَرَّنِي بِخِدَاجِهَا مِنْ حُجَّةٍ ... مَا بَيْنَ أَنْدَلُسٍ إِلَىٰ صَنْعَاءِ[4]

وأمَّا الثاني فجاء في قصيدته المشهورة في فتح عمّورية: [البسيط]

مِنْ عَهْدِ إِسْكَنْدَرٍ أَوْ قَبْلَ ذَلِكَ قَدْ ... شَابَتْ نَوَاصِي اللَّيَالِي وَهْيَ لَمْ تَشِبِ[5]

نقل التبريزي وابن المستوفي عن أبي العلاء قوله: «المتعارف بين الناس (الإِسْكَنْدَر) بالألف واللام فحذفَهُما، وقد فعلَ ذلك في غير موضع، كقوله: (مابين أندلسٍ إلىٰ صنعاء)، وقوله: (وَجْد فرزدقٍ بِنَوَارٍ)، ولم تجر العادة أن يُسْتَعْمَلَ (الفَرَزْدَق) ولا (الأَنْدَلس) إلَّا بالألف واللام»، ونقل الأول عنه تعقيبًا علىٰ البيت الأول يفيد أنَّ العرب عَرَفَتِ (الأندلس) في الإسلام، وألزمته (أل)، وذكر أنه ورد مجرَّدًا منها في شعر يُنْسَبُ إلىٰ بعض العرب، وهو قوله: [الوافر]

سَأَلْتُ القَوْمَ عَنْ أَنَسٍ فَقَالُوا: ... بِأَنْدَلُسٍ، وَأَنْدَلُسٌ بَعِيدُ[6]

---

(١) اللسان (فرزدق).

(٢) شرح التبريزي ٣/ ٣٣٥، وانظر (الشام) مجردة من (أل) في ٣/ ١٥٤، وزيادات النِّظَام ٨/ ٢٧١، ومن أمثلة هذا النوع الذي حذف منه أبو تمام (أل) علمُ المرأة (البَسُوس). انظر شرح التبريزي ٢/ ٢٧٧.

(٣) انظر مادة (شأم) في اللسان والقاموس.

(٤) شرح التبريزي ١/ ١٦، وانظر شرح الصُّولي ١/ ١٧٣، وفيه أن (الخِدَاج): النُّقْصَان.

(٥) شرح التبريزي ١/ ٤٨، وانظر النِّظَام ٢/ ٢٢.

(٦) لم أعثر علىٰ قائله، وهو في الحيوان ٧/ ٦١، ومعجم البلدان ١/ ٢٦٢.

وأورد ابنُ جِنِّي وابن منظور والزَّبيدي (الأندلس) مجرّدًا من (أل) في غير الشعر. أما (الإِسْكَنْدَر) فقد ذكر الآلوسي أنَّ (أل) فيه زائدة لازمة لمقارنتها للوضع، وذكر أن كونه غير عربي لا يُنافي ذلك؛ لأنَّها لزمت بعض الأعلام الأعجمية مثل (اليَسَع)، ونبَّه علىٰ أنَّ التبريزي لحَّن من جَرَّد (الإسكندر) من أل[1].

ومِنَ الأعلام التي يلزمها أل وجرَّدها أبو تمام منها (العَلَمُ بالغلبة) وسمّاه الرَّضِيّ (العَلَم الاتِّفاقيّ)، وهو «أَنْ يَغْلِبَ معنىٰ اللفظ عند إطلاقه علىٰ فرد من مدلولاته، دون باقي الأفراد بسبب شهرة الأوّل»[2] مثل: الكِتَاب والسُّنّة، فالأصل فيهما أَنْ يَدُلَّ الأولُ علىٰ كلِّ كتاب والثاني علىٰ كلِّ طريقة مرسومة، لكنَّ الأوّلَ كَثُرَ استعمالُه في الشرع واشتهر بالدلالة علىٰ كتاب الله تعالىٰ وهو القرآن الكريم، والثاني بالدلالة على سُنَّة رسوله ﷺ حتّىٰ نُقِلا إلىٰ العَلَمية مع (أل) التي كانت في الأصل للعهد؛ وصارت (أل) فيهما لازمة؛ لأنَّ كلًّا منهما «لم يَصِرْ علمًا إلَّا مع اللام فصارت كبعض حروف ذلك العَلَم»[3]، وذكر ابنُ عقيل أنَّ حذف (أل) من هذا النوع شاذٌّ إلَّا في النِداء والإضافة[4]، وقد اضطر أبو تمام فحذف (أل) من هذين العَلَمين في قوله يمدح مالك بن طوق التَّغْلِبيّ: [الكامل]

لَكَ فِي رَسُولِ اللهِ أَعْظَمُ أُسْوَةٍ ... وَأَجَلُّهَا فِي سُنَّةٍ وَكِتَابِ[5]

يريد (في السُّنّة والكِتَاب)، وقد صرَّح الأعلم بأنهما هما المرادان، فقال: «يقول: ائتسيتَ في قومك برسول الله ﷺ، فلك فيه أعظم أسوة في كتاب الله عزَّ وجلَّ وسُنّة الرسول عليه السلام».

ومنه قوله يمدح الأَفْشِين: [الكامل]

لَوْ تَسْتَطِيعُ الحَجَّ يَوْمًا بَلْدَةٌ ... حَجَّتْ إِلَيْهَا كَعْبَةٌ وَحَجُونُ[6]

قال التبريزي: «حَذَفَ الألف واللام من (الكَعْبَة) و(الحَجُون)، وقد تكرَّر مثل ذلك في شعره، و(الحَجُون) مقابرُ مكّة».

---

(١) انظر الخصائص ١/ ١٩٨، واللسان (دلس)، والتاج (أنس)، وروح المعاني ٨/ ٢١١.
(٢) النحو الوافي ١/ ٤٣٣، وانظر شرح الكافية ١/ ٣٦٧.
(٣) المصدر السابق ١/ ٣٦٧.
(٤) انظر شرح ابن عقيل ١/ ١٨٦، وانظر الجنىٰ الداني ١٩٦.
(٥) شرح التبريزي ١/ ٨٥، وانظر شرح الأعلم ١/ ٤٠٤.
(٦) شرح التبريزيّ ٣/ ٣١٨، وانظر أمثلة أخرىٰ في ٢/ ٢٦، ٢/ ١٧٧.

ومن الأعلام التي يَلْزَمُها (أل) بالغَلَبة أسماءُ أيام الأسبوع، قال الرَّضِيّ: «وأمَّا أعلامُ أيَّامِ الأُسبوعِ، كالأحدِ والإثنينِ والثُّلاثاءِ والأَربعاءِ والخَميس فمِنَ الغَوالبِ فتَلْزَمُهَا اللَّامُ»[1]، وذكر أنَّها عند ابن الحاجب ليست من الغوالب بل هي أسماء موضوعة لمسمّياتها، و(أل) فيها لازمة. وقد حَذَفَ أبو تمام (أل) من (الخميس) في قوله يمدح خالد بن يزيد الشَّيْبَانيّ: [المنسرح]

نِعْمَ لِوَاءُ الخَمِيس أُبْتَ بِهِ يَوْ ... مَ خَمِيسٍ عَالِي الضُّحَىٰ أَفِدِهْ[2]

أمَّا ورودُ (حَبَوْكَر) اسمًا للداهية بلا (أل) في قول أبي تمام يعاتب عيَّاشًا: [الكامل]

غَرَضُ الحَوَادِثِ مَا تَزَالُ مُلِمَّةٌ ... تَرْمِيهِ عَنْ شَزَنٍ بِأُمِّ حَبَوْكَرِ[3]

فليس من هذا الباب، وظاهر كلام ابن المستوفي أنه جعله منه، فقد نقل عن الجواهري ما يفيد أن (الحَبَوكَر) اسم للداهية، فبنىٰ علىٰ كلامه أنَّه (بأل) وأنَّ أبا تمام استعمله بغير أل علىٰ ما جرت به عادته في استعمال أمثاله، وفي كلامه نظر سماعًا وقياسًا، أمَّا سماعًا فلأنَّ المعاجم حكته بأل وبدون أل، لكنها اقتصرت عليه مجرّدًا من (أل) إذا سُبق بـ (أُم)، ومن أمثالهم المشهورة: (وقعوا في أمِّ حَبَوْكَر)[4]. وأمَّا قياسًا فلأنَّ (حَبَوْكر) اسم من أسماء الداهية، فهو ليس علمًا بل مرادف له، فهو نظير الليث والغَضَنْفَر والضَّيْغَم في أسماء الأسد، ولم يَقُل أحد بلزومها (أل). فما قاله أبو تمام موافق لما عليه لغة العرب سماعًا وقياسًا.

٢ - **نقص الواو العاطفة**: أجاز بعضُ النحاة حذفَ الواو العاطفة في الشعر والنثر، منهم أبو علي الفارسيّ، فقد نُقِلَ عنه أنَّه خرَّج عليه قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوا۟ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ﴾ [التوبة: ٩٢]، فذكر أنَّ تقديره: (وقلتُ لا أجد...)، وجواب (إذا) هو قوله: (تَوَلَّوا)، ومنهم أيضًا ابنُ الشجري وابن مالك والرَّضِيّ، ومن قبلهم عُقِد

---

(١) شرح الكافية ١/ ٣٦٩، وهو ظاهر كلام المبرد في المقتضب ٣/ ٣٨٢.

(٢) شرح التبريزي ١/ ٤٣٤، وانظر شرح الأعلم ٢/ ٣٣، والنِّظَام ٥/ ٤٢٥ - ٤٢٦، والمخصوص بالمدح في البيت محذوف لأنه مفهوم من السياق، والتقدير نِعْمَ لواءُ الخميسِ (الجيش) الذي رَجَعْتَ بهِ اللواءُ الذي رجعتَ بهِ يومَ الخميسِ وهو اليومُ الذي عُقِدَ فيهِ للممدوحِ علىٰ أَرْمِينيَة.

(٣) شرح التبريزي ٤/ ٤٥١، وانظر شرح الأعلم ٢/ ٢٤٣، والنِّظَام ٨/ ١٤٣، وفي الثاني: «(عن شَزَن)، أي عن عَدَاوة وحِقد»

(٤) انظر مَجْمَع الأمثال ٢/ ١٦١، ومادة (حبكر) في الصحاح واللسان والقاموس والتاج.

في كتاب (إعراب القرآن) المنسوب إلىٰ الزجّاج[1] بابٌ لما جاء في التنزيل من حَذْف واو العطف، ومَنَعَهُ ابن جِنِّي وعدَّ ما ورد منه شاذًّا، ومنه ما نقله حكايةً عن أبي زيد الأنصاري من قول العرب: (أكلتُ لحمًا سمكًا تمرًا)؛ أي وسمكًا وتمرًا، واختاره السُّهيلي فشدَّد في المنع، وعدّه ابن عصفور في الضرائر، وهو ظاهر كلام ابن هشام، فقد ذكر أنَّ بابه الشعر[2].

وفي شعر أبي تمام عدد من الأبيات[3] يحتمل أن تُحْمَل علىٰ حذف حرف العطف (الواو)، منها قوله يَعتدُّ بنفسه في مقدّمة قصيدة مدحَ بها أبا دُلَفَ القاسم بن عيسىٰ العِجليّ: [الطويل]

يُصَرِّفُ مَسْرَاهَا جُذَيلُ مَشَارِقٍ - إِذَا آبَهُ هَمٌّ - عُذَيْقُ مَغَارِبِ[4]

قال الدكتور ملحم الأسود في شرحه (بدر التمام في شرح ديوان أبي تمّام): «(عُذَيق مَغَارِب): معطوفة علىٰ (جُذَيل مَشَارِق) بإسقاط حرف العطف»، ويؤيِّدُه قولُ المرزوقي في شرح البيت: «وأصل المَثَل أن يقول العَالِمُ بالشيء: أَنَا جُذَيْلُهَا المُحَكَّكُ وَعُذَيْقُهَا المُرَجَّبُ»[5]، فالمثَلَ مُتضمِّن للواو العاطفة، ويؤيِّده كذلك أنَّ معظمَ الشرَّاح قدّروا الواو العاطفة في تفسير البيت، وذكروا أنَّ أبا تمّامٍ يريد أنَّه رجل عالِمٌ بالمشارق والمغارب، وتقديرُ البيت: يُصرِّفُ جُذَيْلُ مَشارِقٍ وعُذَيْقُ مَغَارِبٍ مَسْرَىٰ الإِبلِ إذا آبَهُ هَمٌّ.

ويندرج في هذا الباب قول أبي تمام في مقدّمة قصيدة في مدح أحمد بن أبي دُوَاد: [الطويل]

---

(١) أكّد الأستاذ المرحوم أحمد راتب النفاخ وتلميذه الدكتور محمد أحمد الدالي أنَّ هذا الكتاب هو كتاب (الجواهر) لجامع العلوم الباقولي (ت ٥٤٣ هـ). انظر مقدّمة تحقيق كشف المشكلات ٤١.

(٢) انظر إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٣/ ٣٠٨، والخصائص ١/ ٢٩٠- ٢٩١، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٣٥، والأمالي الشجرية ١/ ٧٨- ٧٩، ٣٧١، ونتائج الفكر ٢٦٣- ٢٦٤، وضرائر الشعر ١٦١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٨٠، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٦٠-١٢٦١، وشرح الكافية ١/ ٤٨٤، ٢/ ٣٤٩، والمغني ٨٣١، والبرهان في علوم القرآن ٣/ ٢١٠.

(٣) انظر شرح التبريزي ١/ ٣٧٥ (ب٢٨)، ٢/ ١٠٤ (ب١٥)، ٣/ ٣٩ (٢٥)، ٢٠٦(ب٢٤-٢٥) ٢٦٥ (ب٢٩)، ٣٤٥ (ب ٢) ٤/ ٢٧٥ (ب١)، ٤٠٠ (ب ٣٤).

(٤) المصدر السابق ١/ ٢٠٢، وانظر شرح مشكلات ديوان أبي تمام ١٧٩، وشرح الأعلم ١/ ٣٧٢، والنِّظَام ٣/ ١٣- ١٤، وبدر التمام ١/ ١١٩. وقال المرزوقي: «(الجُذَيل)... تصغير (الجِذْل)، وهو خشب تَحْتَكُّ بِهِ الإِبل الجَرْبَىٰ [فتَشْتَفي به، و(العُذَيْق): تصغيرُ العَذْق[وهو النخلة]... فأمَّا (التَّرجيب) فأنْ يُبنىٰ تحت النخلة دُكَّانٌ لئلا تميل، وذلك إذا كانت كريمة».

(٥) انظر المستقصىٰ ١/ ٣٧٧، ومجمع الأمثال ١/ ٣١، وفيه : «وهذا تصغير يُراد به التكبير».

أَمَــا وَأَبِيْهَــا لَــوْ رَأَتْنِــي لأَيْقَنَــتْ بِطُــولِ جَــوًى يَــنْفَضُّ مِنْــهُ الــحَيَازِمُ

رَأَتْ قَسَــمَاتٍ قَــدْ تَقَسَّــمَ نَضْــرَهَا سُــرَىٰ اللَّيْـلِ وَالإِسْـآدُ فَهْـيَ سَـوَاهِمُ[1]

قوله: (رَأَتْ) معطوفة علىٰ جواب (لَوْ) وهو(لأَيْقَنتْ)، والتقدير: (لو رأتني لأَيْقَنَتْ... وَلَـرَأَتْ قَسَمَاتٍ...)، وشرحُ الأعلم يؤيِّد هذا التقدير.

وحَذْفُ الواو العاطفة للجُمَلِ أسهلُ من حذف الواو العاطفة للمفرداتِ، ولاسيّما في الكلام المحمول بعضُه علىٰ بعض[2]، ومنه قول أبي تمّام في أواخر قصيدة هجا بها عُتْبَةَ بن أبي عاصِم شاعرَ أهلِ حِمص: [الكامل]

وَقَصَــائِدًا تَسْــرِي إِلَيْــكَ كَأَنَّهَــا أَحْــلَامُ رُعْــبٍ أَوْ خُطُــوبٌ طُــرَّقُ

مِــنْ مُنْهِضَــاتِكَ مُقْعِــدَاتِكَ خَائِفًــا مُسْــتَوْهِلًا حَتَّــىٰ كَأَنَّــكَ تُطْلِــقُ[3]

يريد (مِنْ مُنْهِضَاتِكَ ومُقْعِدَاتِكَ)، جعلَ القصائد تُقيمه وتُقعِدهُ خوفًا منها وفزَعًا، كما يُقال: أَصَابَ فُلانًا ما أَقَامَهُ وأَقْعَدَهُ.

ويَرىٰ الزَّرْكَشِيِّ أنَّ الواو العاطفة تُحْذَفُ لقصد البلاغة، «فإنَّ في إثباتها ما يَقتضي تغايُرَ المُتَعاطِفَين، فَإِذا حُذِفَتْ أشعرَ بأنَّ الكُلَّ كالواحدِ»[4].

٣ - نقص الواو في أسلوب التحذير: منع سيبويه حذف الواو مع (إِيَّاك) في أسلوب التحذير في نحو قولهم: (إِيَّاكَ والأَسَدَ)، ثم تبعه أكثر النحاة من بعده[5]، وقد وردَ بيتٌ لأبي تمام حَذَفَ فيه الواوَ في مثل هذا التركيب، وهو قوله في قصيدة يمدح بها خالد بن يزيد الشَّيْبَانيّ: [الكامل]

---

(١) شرح التبريزي ٣/ ١٧٧-١٧٨، وانظر شرح الأعلم ١/ ٥١٦، وفيه: «(الـحَيْزوم): الصَّدْرُ جَمَعَهُ بما حوله... (القَسَمَات): مجاري الدموع علىٰ الخدّين... و(الإِسآد): سير الليل كلّه، و(السَّواهم): المتغيّرة».

(٢) انظر البرهان في علوم القرآن ٣/ ٢١١- ٢١٢.

(٣) شرح التبريزي ٤/ ٤٠٠، وانظر شرح الصولي ٣/ ١٧٤، وشرح الأعلم ١/ ٤٢٤، والنِّظَام ١١/ ٤٢٤، وفي شرح الأعلم: «(المُسْتَوهِلُ): الفارغُ، ومعنىٰ (تُطْلِقُ)؛ أي كَأَنَّكَ في وجع الولادة».

(٤) البرهان في علوم القرآن ٣/ ٢١٠.

(٥) انظر مصادر تخريج الشاهد النَّحْوِيّ الآتي.

انْظُـــرْ وَإِيَّـــاكَ الهَـــوَىٰ لَا تُمْكِـــنَنْ سُـــلْطَانَهُ مِـــنْ مُقْلَـــةٍ شَوْسَـــاءِ[1]

نقل التبريزي عن أبي العلاء أن حذف الواو بعد (إِيَّاك) مُنكَر قبيح عند النحاة المتقدّمين إلَّا في ضرورة الشعر، واستشهد بقول الشاعر: [الطويل]

إِيَّـــاكَ إِيَّـــاكَ المِـــرَاءَ فَإِنَّـــهُ إِلَىٰ الشَّـــرِّ دَعَّـــاءٌ وَلِلشَّـــرِّ جَالِـــبُ[2]

ويُفهم من كلام أبي العلاء أنَّ النحاة المتأخرين يُجيزون هذا الحذف، لكن مصادرَ تخريج الشاهد القديمة والمتأخّرة أكّدت أنَّ هذا الحذف ممتنِع أو شاذٌّ أو ضرورةٌ. وذكر سيبويه – بعد أن نصّ علىٰ عدم جوازه – أنَّه نُسِبَ إلىٰ ابن أبي اسحاق[3] أنَّه أجازه في الشعر، وقال: «كأنَّه قال: (إِيَّاكَ)، ثم أَضمرَ بعد (إِيَّاكَ) فعلًا آخر، فقال: (اتقِ المِرَاء)»[4]، وأجاز هذا الحذف العُكْبَرِيّ والشِّهابُ الخَفَاجِي[5]، وأحسنَ الأوّلُ تخريج هذا التركيب بلا واو بقوله في تأويل: (إِيَّاك الشَّرَّ): «والمختار عندي أن يُقدَّر له فعل يتعدَّىٰ إلىٰ مفعولين، نحو: جَنِّبْ نفسَكَ الشَّرَّ، فـ (نَفْسَكَ) في موضع (إِيَّاك)»، وَبِحَمْلِ بيت أبي تمام علىٰ هذا التأويل يَسْلَمُ من حذف الواو والشذوذ، ويكون تقديره: (انظر، وجنِّبْ نَفْسَكَ الهوىٰ).

---

(١) شرح التبريزي ١/ ١٣.

(٢) البيت للفضل بن عبد الرحمن القرشي في طبقات النحويين واللغويين ٥٣، وشرح درّة الغوّاص للشهاب الخفاجي ٢٤٥، و الخزانة ٣/ ٦٣، وشرح أبيات المغني ٨/ ٥٠، وبلا نسبة في الكتاب ١/ ٢٧٩، والمقتضب ٣/ ٢١٣، والأصول في النحو ٢/ ٢٥١، ودُرَّة الغوّاص ١٣، وشرح المفصل ٢/ ٢٥، وشرح الكافية ١/ ٤٨٥، والمغني ٨٩٠.

(٣) هو عبد الله بن أبي إسحاق الزّياديّ الحَضْرَمِيّ (٢٩-١١٧) هـ، أول من بَعَجَ النحو، ومدَّ القياس، وشرحَ العِلل، أحد أعلم البصريين المقدَّمين بالنحو، انظر طبقات النحويين واللغويين ٣١-٣٣، والأعلام ٤/ ٧١.

(٤) الكتاب ١/ ٢٧٩.

(٥) انظر اللُّباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٦٣، وشرح درّة الغوَّاص ٤٤-٤٥.

المبحث الثالث
ضَرَائِرُ البَدَل وضَرَائِرُ التَّقْدِيمِ والتَّأْخِيرِ

المطلب الأوّل - ضَـرَائِرُ البَدَلِ:

البَـدَلُ أو الإبـدال بـينَ الحركـات أو الحـروف أو الكلـمات أو الأحكـام في اللغـة العربيـة مـن الموضوعات التي دَرَسَها علماءُ اللغة والنحو والصرف، وبيّنوا أنَّ منه مايكون موقوفًا علىٰ السَّماع لا يجوز القياس عليه، ومنه ما يكون خاضعًا للقياس، ومنه ما يكون خاصًّا بالشعر يَلجأ إليه الشعراء عند الاضطرار، وقد وردَ طَرَفٌ من الصِّنف الأخير في شعر أبي تمّام يحتاج إلىٰ بيان وبحث، فاقتضىٰ الأمر أن يُخصَّص له شطرٌ من هذا المبحث.

١ - إِبْدَالُ حَرْفٍ مِنْ حَرْفٍ:

قال ابن عصفور: «وأمَّا إِبْدَالُ الحرف من الحرف فإنّهم قد يفعلون ذلك في الشعر في الموضع الذي لا يجوز فيه مثلُه في الكلام؛ ليتوصّلوا به إلىٰ ما اضطُرُّوا إليه من تحريك ساكن أو تسكينِ متحرك أو غير ذلك، فمنه إبدالُ الهمزة من الألف...»[1]. واستشهد علىٰ ذلك بشواهد شعرية كثيرة منها قول العجَّاج: [الرجز]

فَخِنْـــدِفٌ هَامَـــةُ هَـــذَا العَـــأْلَمِ[2]

يُريد (العَالَمَ) من دون همز الألف بعد العين، ونظيرُهُ قول أبي تمام في مدح الخليفة المعتصم بالله: [البسيط]

بِالقَـائِمِ الثَّـامِنِ الـمُسْتَخْلَفِ اطَّـأَدَتْ قَوَاعِـدُ الـمُلْكِ مُمْتَـدًّا لَهَـا الطِّـوَلُ[3]

قال الأعلم: «كان ينبغي أن يقول: (اطَّادَتْ) ولا يَهْمِزَ؛ لأنَّها منقلبةٌ عن واو، ولكنّه هَمَزَهَا ضرورة، وتشبيهًا بالألف الزائدة التي قد يَهْمِزُها بعضُ العرب، نحو: (احْمَارَّ واصْفَارَّ)، فيقول:

---

(١) ضرائر الشعر ٢٢١.

(٢) البيت في ديوانه ١/ ٤٤٢، وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٩٠، وشرح المفصّل ١٠/ ١٢، ١٣، وشرح شواهد شرح الشافية ٤/ ٤٢٨.

(٣) شرح التبريزي ٣/ ٨، وانظر شرح الصولي ٢/ ١٧٥، وشرح الأعلم ٢/ ٣١٢.

احْمَأَرَّ واصْفَأَرَّ، ويقولُ في (دَابَّة): دَأَبَّة، وهي لغة مشهورة»، وهذا خير ما يُقالُ تعقيبًا علىٰ هذه الكلمة في بيت أبي تمام التي اضطربت فيها الآراء، يُقويّه ما ذهب إليه أبو العلاء علىٰ ما نقل عنه تلميذه التبريزي، فقول أبي تمام (اطّأد) مشتقٌّ من (الطَّوْدِ)؛ أي الثَّبَات، والفعلُ منه (طادَ يَطُودُ)، وإذا كان أوّلُ الثلاثي طاءً وبُنِيَ علىٰ (افْتَعَلَ) تُبْدَلُ التاءُ طاءً وتُدْغَمَانِ لِتَقارُبِهِمَا، فالقياسُ (اطَّادَ) لكنَّه هَمَزَ الألفَ ضرورةً، ولم يشأ أبو العلاء إخراجَهُ إلىٰ الشذوذ واللَّحن، ثقةً منه بسَعَةِ معرفة أبي تمام بلغةِ العرب روايةً ودرايةً، فقالَ: «ويجوز أن يكون الطائي سمع (اطَّأَدَ) في شعرٍ قديمٍ فاستعملَه»؛ لأن هذا الإِبدالَ موقوف علىٰ السَّماع، وأفاد ابن جِنِّي أن الألف إذا تحرَّكتْ انقلبتْ هَمْزَةً - وهو ما فَعَلَهُ أبو تمام - واستشهد بطائفة من القراءات الشاذّة والأشعار وكلامِ العرب، وانتهىٰ إلىٰ أنَّ ما ورد عن العرب من هَمْزِ الألف الساكنة ليس اعتباطًا بل عن تَطَرُّقٍ وَصَنْعَةٍ، وإن كان ذلك غيرَ منقاس[1].

وتَضعُفُ الآراءُ الأخرىٰ في مقابل مذهب أبي العلاء والأعلم، منها رأي الصُّولي الذي قال: «(اطَّأَدَتْ): ثَبَتَتْ، أصله: (أَطَدَ يَأْطِدُ)، إذا ثَبَتَ»، ولو كان الأمر علىٰ ما قال لكان الواجب أَنْ يقولَ: (اتْتَطَدَ) أو (ايتَطَدَ) مخفَّفًا، وهو (افْتَعَلَ) من (أَطَدَ)، وكذلك يكون كلُّ مهموز الفاء، نحو: (ائْتَمَرَ) أو (ايتَمَرَ) من (أَمَرَ). ومنها رأيُ ابن الأثير الذي غلّط أبا تمام من دون وجه حقٍّ - في اشتقاق (اطَّأَدَ)، وزَعَمَ أنَّ الصواب أن يقول (اتَّطَدَتْ)؛ لأنَّه (افْتَعَلَ) من (وَطَدَ يَطِدُ) من (الوَطَدِ)، فهو مِثْلُ: (وَعَدَ يَعِدُ اتَّعَدَ)[2]، وليس لابن الأثير أَنْ يَعْدِلَ عن (الطَّوْدِ) إلىٰ (الوَطَدِ) من دون دليل.

والصّيغة التي رأىٰ ابنُ الأثير أنَّها الصواب روىٰ بها وصحَّحَها المرزوقي علىٰ ما نقل عنه التبريزي، فقال: «الرِّواية الصحيحة (اتَّطَدَتْ)، وهو (افْتَعَلَ) من (وَطَدَ) فأَبْدَلَ من الواو تاءً ثم أَدْغَمَها في تاء (افْتَعَل)، كقولهم: (اتَّقَىٰ، واتَّزَنَ، وردَّ الرواية الأخرىٰ»، وبهذا تَسْقُطُ تُهمة ابن الأثير، لكنْ ليس للمرزوقيّ أن يَرُدَّ الرّواية الأولىٰ؛ لأنَّها ثَبَتَتْ عن الثِّقَات، فقد روىٰ بها مَنْ سَبَقَهُ كالصُّولي، ومَنْ بَعْدَهَ كالأعلم والتبريزي.

---

(١) انظر الخصائص ٣/ ١٤٥- ١٤٩، وانظر شرح المفضّل ١٠/ ١٢-١٣.

(٢) انظر المثل السائر ١/ ٤٧-٤٨، وانظر ردَّ ابن أبي الحديد علىٰ ابن الأثير في الفلك الدائر علىٰ المثل السائر المطبوع بذيل المثل السائر ٤/ ٤٥.

وأفاد الدكتور محمود الربداوي أنَّ ابن الأثير لم يُفلح في إيجاد ثغرة في هذا البناء الضخم من ألفاظ أبي تمام من خلال هذه اللفظة، وأَنْ العلماء لم يُمكّنوه مِنْها؛ «لأنَّ صَرْحَ أبي تمام اللفظي أمتنُ من أن يُؤْتَىٰ من مِثل هذه المواطن»[1] وهذا الباب أيضًا يؤكِّد وَلُوعَ أبي تمام بالظواهر اللغوية النادرة في شعر العرب.

ويحتمل أن يكونَ من ضرورات هذا الباب إبدالُ الياء ألفًا في كلمة (تؤوبا) في قول أبي تمام في مقطوعة غزلية: [الخفيف]

إِنْ تَكُنْ مُقْلَتِي إِذَا غِبْتِ تَسْـ ـتَوْلِي عَلَيْهَا الدُّمُوعُ حَتَّىٰ تَؤُوبَا

فَلَكَمْ نَظْرَةٍ تُسَرُّ بِهَا مِنْـ ـكِ لَهَا رَوْعَةٌ تَسُوءُ القُلُوبَا![2]

أرىٰ أن الأصلَ أنْ يقول (حتىٰ تَؤُوبِي)؛ أي تَرْجِعِي؛ ليكونَ الكلامُ علىٰ نَسَقٍ واحد، وليتناسب الضمير المؤنّث في (تَؤُوبِي) مع قوله: (غِبْتِ) و(مِنْكِ)، ولكنَّ ضرورةَ القافيةِ ألجأَتْهُ إلىٰ أن يَقْلِبَ الياء ألفًا ويفتَح حركة الحرف الذي قبلها. ويجوزُ أن يكون التفتَ من الخطابِ بقوله: (إِذَا غِبْتِ) إلىٰ الغَيبةِ بقوله: (حتىٰ تَؤوبا)؛ أي هي، يعني حبيبتَه، لكنَّ الوجه الأوّل أقلُّ تكلّفًا وتعسُّفًا؛ لقوله في البيت الذي يَلِيهِ (منكِ) علىٰ الخطابِ، ولأنَّ هذهِ المقطوعةَ من سِتّة أبياتٍ، استخدم أبو تمام في البيتين الأوّلينِ ضميرَ الخطابِ: (اجعلي، أَشْرِكي، واجْعَلِي)، ثم التفتَ فاستعمل ضميرَ الغَيبة في البيتين الثالث والرابع: (عَنْ غَيْرِها، قَرَّبَتْهَا، وبَاعَدَهَا...)، ثم عاد إلىٰ الخطابِ في البيتين الأخيرين بقوله: (غِبتِ، منكِ) ويُناسبُهما: (حتىٰ تَؤُوبِي)، وبهذا يمكن ردُّ اعتراض ابن المستوفي علىٰ هذه الرواية الذي قال: «وفي نسخة (غبتِ) و(منكِ) علىٰ خطابِ المؤنَّث، ويبقىٰ (حتىٰ تؤوبا) مع المؤنّث لا وجه له»، وفي كلامه نظر من أوجه، الأول أنَّ ما نَسَبَهُ إلىٰ (نسخة) هو روايةٌ مُجْمَعٌ عليها، رَوَىٰ بها القُدَماء والمُحْدَثُون من شرّاح ديوانه منهم الصولي والتبريزي، والثاني أنَّه انفرد برواية (غبتَ) و(منكَ)[3]

(١) الفن والصنعة في مذهب أبي تمام١١١.

(٢) شرح التبريزي ٤/ ١٦١، وانظر شرح الصولي ٣/ ٣٧٨، والنِّظَام ٣/ ١٨٠، وشرح عطية ٤٣٢، وشرح الخياط ٤٣٣، وشرح إيليا الحاوي ٧١٩.

(٣) ضَبْطُ التاءِ والكافِ بالفتحةِ علىٰ التذكير اجتهادٌ منّي، يؤيّدهُ قول ابن المستوفي: «ويبقىٰ (حتىٰ تؤوبا) مع المؤنّث لا وجه له»، أما المحقّق فقد ضبطهما خطأً هكذا (غبتُ، مِنْكِ)، ولذلك نظائر غصَّ بها عمل المحقّق في النِّظَام وشرح الصولي.

علىٰ خطاب المذكَّر، والثالث أنَّ ضمائرَ الأبياتَ الأربعة الأولىٰ من المقطوعة ضمائر مؤنّثة تؤكِّد أنَّ أبا تمام نظمَ مقطوعته في أنثىٰ، ولا يمكن أن يُفسَّر الانتقال إلىٰ الضمير المذكَّر في آخر بيتين منها إلَّا بتأويلٍ بعيدٍ وتكلُّفٍ شديدٍ، بأن يُقال إنَّهُ ذكّر الضمير علىٰ تأويل الأنثىٰ بـ (الإنسان) أو (الشخَّص) فَيَصْلُحُ معه الضمير المذكّر.

وثَمَّةَ بيتٌ آخَرُ لأبي تمام، حُمِلَتْ إحدىٰ رواياته علىٰ الإبدال ضرورةً، وهو قوله في آخر مقطوعة غزلية: [الكامل]

مَطَـرٌ مِـنَ العَـبَرَاتِ خَـدِّي أَرْضُـهُ حَتَّـىٰ الصَّـبَاحِ ومُقْلَتَـايَ سَـمَاؤُهُ[1]

انفرَدَ المحقِّق عبد السلام هارون في كتابه (همزيَّات أبي تمام) برواية البيت هكذا: (خَدَّىٰ أَرْضَهُ... ومُقْلَتَاهُ سَمَاؤُهُ)، وقال: «خَدَّدَ السَّيْلُ الأرضَ: شَقَّقَها، وهي هنا (خَدَّىٰ) فَتَحْتَمِلَ أَنْ يكونَ الياءُ مقلوبة عن الدال، وهو كثير مسموع في كلامهم؛ إذ يُبْدِلون أحد حَرفَي المضاعَف مما فوق الثلاثي ياءً، كالتَّقْصِّي والتَّقَضِّي والتَّظَنِّي، وأصلها التَّقَصُّصُ والتَّقَضُّضُ والتَّظَنُّنُ[2]، وتَحْتَمِل أَنْ تكونَ محرَّفَةً عن (خدَّدَ) فإِنَّ المعاجِمَ لم تذكر (خَدَّىٰ) في معنىٰ (خَدَّد)»، ولعلَّ الاحتمال الأرجحَ مما ذَكَرَهُ أنَّ روايةَ (خَدَّىٰ) محرَّفَةٌ مِنْ (خَدِّي) لا من (خَدَّد)، ولو اهتدىٰ المحقق هارونُ - رحمه الله - إلىٰ روايةِ الجمهور ما حادَ عنها، ولم يذكر الشيخُ مصدرَ الروايةِ التي انفردَ بها.

٢ - إِبْدَالُ كَلِمَةٍ مِنْ كَلِمَةٍ:

بَرَزَتْ ظاهرةُ إبدال كلمة من كلمة ضرورةً في شعر أبي تمام في أسماءِ الأَعْلامِ، إِذْ كان يشتقُّ للعَلَم من مادة اسمه اسمًا علىٰ صيغة أخرىٰ ويجعلُها بَدَل اسمه ضرورة، وقد سَبَقت الإشارة إلىٰ أن الوجه في العَلَم أن يُحكىٰ علىٰ أصله بحروفه وحركاته، وذكرتُ أنَّ العَلَمية تَحظر الزيادة كما تحظر النقص[3]، لكن التبريزي نقل عن أبي العلاء أنَّ «الشعراء يُسْمَحُ لهم بتغيير الأسماء إلىٰ ما قاربها، كقولهم في ثابت

(١) شرح التبريزي ٤/ ١٤٨، وانظر شرح الصولي ٣/ ٣٦٤، وشرح عطية ٤٢٧، وشرح الخياط ٤٢٨، وشرح إيليا الحاوي ٧١٣، وهمزيات أبي تمام ٦٧.

(٢) انظر الكتاب ٤/ ٤٢٤، وأفاد أن هذا الإبدال ليس بمطرّد، والخصائص ٢/ ٩٠-٩١، وضرائر الشعر ٢٢٨.

(٣) انظر هذا البحث ٤٦٩.

ثَبَاتٌ وفي جَمْشٍ جَمُوشٌ»[1]، يريد يُسْمَحُ لهم بالتغيير أو الإبدال في الضرورة، ويؤيّده أن ابن عصفور جَعَلَ هذا التغيير أوّل قَسم من أقسام إبدالِ اسم مفرد من اسم مفرد الجائزِ في ضرورة الشعر دون الكلام، وعبّر عن هذه الضرورة بقوله: «أن يَشْتَقَّ [الشاعِرُ] للمسمَّىٰ من اسمه اسمًا آخر ويُوقِعَهُ عليه بدلَ اسمه» واستشهدَ بطائفة من الأشعار منها قول الحطيئة: [البسيط]

فِيهَا الرِّمَاحُ وَفِيهَا كُلُّ سَابِغَةٍ ... بَيْضَاءَ مُحْكَمَةٍ مِنْ نَسْجِ سَلَّامِ[2]

وقال في الموضع الثاني من الإحالة: «يريد (بِسَلَّام) سُليمان عليه السلام، وسَهَّل ذلك كونُ سُليمانَ وسَلَّامٍ المشتقِ منه يرجعان إلىٰ معنىٰ السَّلَامة»، واستقبح حازِم القَرْطَاجَني والآلوسي هذه الضرورة، وذكر ابنُ منظور أنَّ مثل هذا التغيير كثير في أشعارهم[3].

ومن الأعلام التي رَكِبَ فيها أبو تمام هذه الضرورةَ فغَيَّرَ صورتَها ماجاء في قوله يمدح محمَّد بن يوسف الثَّغْرِيَّ: [الخفيف]

لَوْ يُفَاجَا رُكْنُ النَّسِيبِ كَثِيرٌ ... بِمَعَانِيهِ خَالُهُنَّ نَسِيبَا[4]

نقلَ الصُّولي أنَّه أراد (كُثَيِّرًا) لكنَّه ردَّ الاسم إلىٰ أصله ولم يُصغِّره، ونصَّ الآمِديُّ والأعلمُ علىٰ أنَّ أبا تمام كبَّرَ (كُثَيِّرًا) ضرورة، وذكر الأوّلُ؛ أي الآمِديّ، أنَّ تخصيص أبي تمام كُثَيِّرًا واحتمالَهُ الضرورة دون جَميل أو جريرٍ أو غيرِهما مما لا ضرورة في اسمه لشهرة كُثَيِّر وبراعتِهِ في النَّسِيب، وأفاد أن كُثيِّرًا نفسَه ذكر اسمَه في شعره مُكَبَّرًا[5] إمَّا ضرورةً أو اعتمادًا لتفخيم اسمه، ولتجنُّبِ الإتيان به مُحَقَّرًا.

ومن الأَعلام التي بدّل أبو تمام صورتَها لقبُ الخليفة العبَّاسي المشهور (المُعتصم بالله) الذي صيَّرَه (المعصوم) فحذف منه القسم الثاني (بالله)، وغيّر نوع الاشتقاق ليُصبِحَ اسم مفعول من

---

(١) شرح التبريزي ٣/ ٣٤٥.

(٢) البيت في ديوانه ١٣٨، وضرائر الشعر ١٦٨، ٢٣٩، وملحق منهاج البلغاء ٣٨٣، واللسان (جدل، سلم)، والمزهر ١/ ١٨٩.

(٣) انظر ملحق منهاج البلغاء ٣٨٣، واللسان (سلم) والضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ٢٢.

(٤) شرح التبريزي ١/ ١٦١، وانظر شرح الصولي ١/ ٢٥١، والموازنة ١/ ١٠، وشرح الأعلم ١/ ٣٩٢، والنِّظَام ٢/ ٢٣٢، وكبَّر أبو تمام اسم (كُثَيِّر) في بيت آخر. انظر شرح التبريزي ١/ ١٣٤.

(٥) انظر ديوان كُثَيِّر ١٢٧.

الثلاثي المبني للمجهول بعد أن كان اسم فاعل من الخُمَاسي المبني للمعلوم، ورد ذلك في شعره ثلاث مرّات، أُولاها في قوله يرثي الخليفة المعتصم بالله: [الكامل]

يَا حُفْرَةَ الـمَعْصُومِ تُرْبُكَ مُودَعٌ ... مَاءَ الحَيَاةِ وَقَاتِلَ الإِعْدَامِ[1]

قال الأعلم «أراد (المعتصم بالله) فصيّره ضرورة إلىٰ هذا اللفظ لِعلْمِ السامع بما يعني؛ ولأنَّ من اعتصم بالله فهو مَعصوم بِعصْمةِ الله له».

وقد اضطر أبو تمام فبالغ في تغيير بعض الأعلام بالحذف والزيادة تغييرًا غير معهود، حتىٰ غَدَتْ غريبة عن أصلها، كتغييره (سَعْدَ بُلَع) - وهو عَلَمٌ لِنَجْمَيْنِ مستويين متقارِبَيْنِ أحدهما خَفِيٌّ والآخر مضيءٌ[2] - إلىٰ (البالِع) في قوله يمدح نوحَ بنَ عمرو السَّكْسَكِيّ: [السريع]

مَنَاسِبٌ تُحْسَبُ مِنْ ضَوْئِهَا ... مَنَازِلًا لِلْقَمَرِ الطَّالِعِ

كالدَّلْوِ وَالحُوتِ وَأَشْرَاطِهِ ... والبَطْنِ والنَّجْمِ إِلَىٰ البَالِعِ[3]

قال ابن المستوفي: «قال أبو العلاء:... لم يستقم له أن يجمع أسماء المنازلِ في بيت، فقال: (إلىٰ البَالِعِ)»، استغنىٰ عن المضاف وأضاف أل والألف إلىٰ (بُلَعَ) فَلَزِمه فتح الباء قبل الألف الزائدة. وانفرد الزَّبيدي بأنَّ النجم المضيء من نَجْمَيْ (سَعْدِ بُلَع) يُسمَّىٰ (بالِعًا)؛ لأنَّه كأنّه بَلَعَ الآخر الخَفِيّ وأخذ ضوءهُ[4]؛ وعلىٰ هذا الوجه لا تصرُّف فيه.

وينبغي ألا تُستَنكرَ هذه الظاهرةُ في شعر أبي تمّام، فقد سبقه في تغيير أسماء الأعلام وإبدالها عدد من الشعراء القدماء كما أسلفت، أورد لهم ابن جِنِّي أبياتًا بُدِّلت فيها (سَيَّار) إلىٰ (سَيْر)، و(عطيَّة) إلىٰ (عَطَاء)، و(مَيْسَان) إلىٰ (مَيْسَنان)، و(عبد الأشهل) إلىٰ (عبد الأَشل)[5].

---

(١) شرح التبريزي ٣/ ٢٠٣، وانظر شرح الأعلم ١/ ١٦٠، وانظر الموضِعَين الآخَرَين في شرح التبريزي ٣/ ٢٦٥، ٣٢٧.

(٢) انظر تاج العروس (بلع).

(٣) شرح التبريزي ٢/ ٣٥٣، وانظر النِّظَام ١٠/ ٢٣٤، وبدر التمام ١/ ٤٤٨، وجاء فيه أنَّ (الـمَنَاسِب): القرابة، أراد الآباء والأجداد، و(الدلَّو) إلىٰ آخر البيت بعض أبراج السماء الاثني عشر، (أشراطه): أمثاله.

(٤) انظر تاج العروس (بلع).

(٥) انظر الخصائص ٢/ ٤٣٦-٤٣٨.

وقد يُستدَلُّ بهذه الظاهرة ونظيراتها علىٰ أنَّ أبا تمام لم يكن يتورّع عن القياس علىٰ كل ما ورد في الشعر القديم، وإن كان عند النحاة واللغويين شاذًّا أو نادرًا أو مقصورًا علىٰ السماع، بل قد يتوسَّع في ذلك لعلمه أن مِثلَه كثير في كلام العرب الفصيح، ولاسيّما الشعر الذي كان يحفظُ منه عشراتِ آلافِ القصائد والأراجيز التي ضاع الكثير منها، ويبدو أنَّه كان يستحضر ما في ذاكرته من هذا المخزون الثَّرِّ في أثناء نظم شعره، ويستثمر ما فيه من ظواهر لغوية مختلفة من دون أي حَرَج أو تردّد، وإن كان بعضها تُصنَّف في باب الضرورة أو النُّدرة أو القِلَّة أو الشُّذوذ أو لغات العرب.

وعليه فلا ينبغي التَّسرُّعُ في الحُكم علىٰ ألفاظ أبي تمام بالضرورة أو الشذوذ أو اللَّحن؛ لأن تبحُّره في لغة العرب يَسْتَحِقُّ أن يُحْكَمَ فِيها له لا عليه. وعلىٰ الباحث في لغة شعر أبي تمام أَنْ يتَّئِدَ ويحتاطَ في إطلاق الحكم، وإن عجز عن تفسير شيء من لفظه أو توجيهه أو تخريجه فليَنْسُبِ القصورَ إلىٰ نفسه والـمَظَانّ التي رجع إليها، وكذلك كان شأنُّ المحقّقين من العلماء معه؛ كالشاعر أبي العلاء المعري قديمًا والمحقّق عبد السلام هارون حديثًا الذي قال عن لغة أبي تمام: «فكثير من ألفاظه قد تفوتُ ما وصلَ إلينا من معاجم، وكثيرٌ من أساليبه يَنْسُجُ بها علىٰ منوال الـمُغْرِبِينَ من الأعراب حتىٰ لَيَظُنُّ الـمُتَعجِّلُ أنَّ الرجلَ قد أخطأ وهو علىٰ عين الصواب»[1].

ومن إبدال الكلمة بكلمة أخرىٰ ضرورةً وضعُ ضمير متّصل مكان كلمة (النَّفس) مع الأفعال التي يكون فاعلها ومفعولها ضميرَيْنِ متّصلَيْن متَّحدَيْنِ في المعنىٰ، كأن يُقال: (ضَرَبْتُنِي وضَرَبْتَكَ وَضَرَبَهُ) بدل (ضَرَبْتُ نفسي، وضَرَبْتَ نفسَكَ، وضَرَبَ نفسَه)، ولا يجوز هذا التعبير إلَّا في باب (ظنَّ وأخواتها)، وأُجري مُجْرَاها الفِعلان (عَدِمَ) و(فَقِدَ)، فيجوز (ظَنَنْتُنِي عَالِمًا)؛ أي ظَنَنْتُ نَفسي، ولا يجوز (عَاتَبْتُنِي) بل الوجهُ هو (عاتبتُ نفسي)، لأنه لا يتعدَّىٰ الفعل الذي فاعلُهُ ضمير متّصل إلىٰ ضميرِهِ المتّصلِ الموافق لمدلوله في غير باب (ظنَّ)، وما أشرت إليه كما أسلفت[2]، ولذلك قال ابن عصفور في قول الشاعر: [البسيط]

---

(١) همزيَّات أبي تمام ٨.

(٢) انظر الكتاب ٢/ ٣٦٦-٣٦٨، والأصول في النحو ٢/ ١٢١، والأمالي الشجرية ١/ ٣٩-٤٠، وشرح المفصل ٧/ ٨٨-٨٩، والمغني ١٩٤، ٦٨٩، والأشباه والنظائر ٢/ ١٥٧-١٥٨.

قَـدْ بِـتُّ أَحْرُسُـنِي وَحْـدِي وَيَمْنَعُنِـي صَـوْتُ السِّـبَاعِ بِـهِ يَضْـبَحْنَ وَالهَـامِ[1]

قال: «الوجه أن يقول: (أَحْرُسُ نَفْسِـي)، كما قال تعالىٰ: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي﴾ [النمل: ٤٤]، فوضع الضميرَ المتَّصل موضعه لما اضطُرَّ إلىٰ ذلك».

ونظيرُ البيت الشاهد قول أبي تمام في هجاء غلامه عبد الله الكاتب: [السريع]

أَطْفَـأْتُ نَـارَ هَـوَاكَ مِـنْ قَلْبِـي وَحَلَلْتُنِـي مِـنْ عُـرْوَةِ الـحُبِّ[2]

عَدَّىٰ الفعلَ (حَلَّ) المسندَ إلىٰ ضَميرِ المتكلِّمِ - وهو التاء المتحركة المضمومة - إلىٰ الضمير المتّصل وهو ياء المتكلّم مع أنَّه ليس من أخوات (ظَنَّ)، وكان الوجه أن يقولَ: (حَلَلْتُ نَفسي).ولم يشأ كثير من النُّحاة أن يُجوِّزوا ذلك علىٰ أنَّه من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه. وذكر ابن هشام تعقيبًا علىٰ الشاهد السابق أنَّ مثل هذا، أي (أحرسُني) قد يُسْتَسْهَل في الشعر ويُخرّج علىٰ ظاهره؛ أي من غير تأويل؛ لأنَّ لغة الشعر تحتمل ذلك، لكنّه أبىٰ تخريج القرآن الكريم عليه، ويُفهم من كلامه في هذه المسألة أنَّ ما ورد منه في التنزيل وغيره مما كان الضمير الثاني مجرورًا بحرف جرٍّ متعلِّقٍ بفعلٍ فاعلُهُ ضميرٌ موافقٌ للضمير المجرور المذكور - يتخرَّج إمَّا علىٰ التعلق بمحذوف وإمَّا علىٰ حذف المضاف، نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ﴾ [القصص: ٣٢]، وقولِ الشاعر: [المتقارب]

هَـوِّنْ عَلَيْـكَ فَـإِنَّ الأُمُـورَ بِكَـفِّ الإِلَـهِ مَقَادِيرُهَـا[3]

أي (اضْمُمْ إلىٰ نفسك)، و(هوِّنْ علىٰ نفسك)، ولم يقدِّر ابن هشام الفعل المقدَّر الذي ينبغي أن يعلَّق به[4]، لكنَّ أبا حيان قدّره ، وهو الفعل (أَعْنِي)، أي (اضْمُمْ أَعِنْي إِلَيْكَ) علىٰ سبيل البيان، فهو متعلِّق بمحذوف[5].

---

(١) البيت للنمر بن تولب في ديوانه ١٢٨ وروايته (قد بِتُّ أَحْرُسُهُ...) بلا شاهد فيه علىٰ هذه الرواية، ولأبي دُواد الإياديّ في شرح أبيات المغني ٣/ ٢٨٠، وبلا نسبة في ضرائر الشعر ٢٦٢، والمغني ١٩٥

(٢) شرح التبريزي ٤/ ١٦٢.

(٣) البيت للأَعْوَر الشَّنِّيّ (بِشْر بن مُنْقِذ)، وهو في الكتاب ١/ ٦٤، وشرح أبياته ١/ ٣٨٨، و الجنىٰ الداني ٤٧١، والمغني ١٩٤، ٦٨٩، وشرح أبياته ٣/ ٢٦٩.

(٤) انظر المغني ١٩٤-١٩٥، ٦٨٩.

(٥) انظر البحر المحيط ٦/ ١٧٤.

ويجري هذا الكلام علىٰ أبيات لأبي تمام، إن خُرِّجَت علىٰ الظاهر فهي ضرورة، وإن أُوِّلَت بأحد تأويلَي ابن هشام فلا ضرورة، من هذه الأبيات قولُه في مطلع قصيدة في هجاء الشاعر الحِمْيَرِيّ محمَّد بن وُهَيْب: [الكامل]

لَا تَعْجَلَنَّ عَلَيْكَ بَعْدُ نَهَارُ ... وَغَدًا إِلَيْكَ تُجَهَّزُ الأَشْعَارُ[1]

يريد (لا تَعْجَلَنَّ عَلَىٰ نَفْسِك)، ومنه كذلك قوله يصف حال المارق عن أمر الخليفة المعتصم بالله إذا أراد أن ينجو بنفسه منه: [الطويل]

وَإِنْ يَبْنِ حِيطَانًا عَلَيْهِ فَإِنَّمَا ... أُولَئِكَ عُقَّالَاتُهُ لَا مَعَاقِلُهْ[2]

وقد قدّر الأعلم كلمة (نفس) في شرح البيت، فقال: «وإِنْ تَحصَّنَ [المارقُ] وبنىٰ علىٰ نفسهِ حيطانًا يمتنع بها فتلك عُقَّالاتٌ له تَحْبِسُهُ عليكَ حتَّىٰ يَصِلَ إليكَ لا مَعَاقِلُ يَتحَصَّنُ بِها عنده».

٣ - إِبْدَالُ حُكْمٍ مِنْ حُكْمٍ:

للغة العربية نظام تحكمه قواعدُ وأحكام ضبطها النحاة من خلال استقراء نصوص القرآن الكريم وكلامِ العرب الفصحاء قبل تفشِّي اللحن في ألسنتهم، وقد وجد النحاة في أثناء تدوين النصوص والشواهد واستنباطِ الأحكام منها أنَّ ثمَّة مخالفاتٍ أو عدولًا في بعض الشواهد الشعرية القديمة عن المعهود من كلام العرب في الاختيار، فقرّروا أنَّ الشعر موضع اضطرار، وجمعوا ما فيه من خروقات لضوابطهم وصنّفوها في أبواب من الشاذ والنادر والقليل واللغات... وجعلوا طائفةً منها في باب خاصٍّ بالشعر سَمَّوْه (الضرورة الشعرية)، من ذلك إِبدالُ حُكم من حُكم آخر.

وقد لجأ أبو تمام إلىٰ هذه الضرورة في أبيات من شعره، هذا بيانُها:

أ - الإخبار عن النَّكرة بالمعرفة: إذا اختلف الاسم والخبر من حيث التنكيرُ والتعريفُ في جُملة (إِنَّ) و(كانَ) وأخواتِها فالوجه أن يُخْبَرَ بالنكرة عن المعرفة، ولا يجوز عكس هذا الحكم في الاختيار،

(١) شرح التبريزي ٤/ ٣٥٥، وانظر مثالين آخرين في ٤/ ٥٣٩، ٥٤١.

(٢) المصدر السابق ٣/ ٢٨، وانظر شرح الأعلم ١/ ٣٣٤، وفيه: «(العُقَّال): ما يَعْقِلُ الإِنْسَانَ وَيَمْنَعُهُ مِنَ التَّصَرُّفِ».

قال المبرّد: «واعلم أنَّ الشعراء يَضطرون فيجعلون الاسم نكرة والخبر معرفة، وإنّما حَمَلهم علىٰ ذلك معرفتُهم أن الاسم والخبر يرجعان إلىٰ شيء واحد»(١).

وقد ركب أبو تمام هذه الضرورة في مواضعَ من شعره، منها قوله في رثاء إدريس بن بدر الشَّامي القُرَشيّ: [الطويل]

وَلَمْ أَنْسَ سَعْيَ الجُودِ خَلْفَ سَرِيرِهِ ... بِأَكْسَفِ بَالٍ يَسْتَقِيمُ وَيَظْلَعُ

وَتَكْبِيرَهُ خَمْسًا عَلَيْهِ مُعَالِنًا ... وَإِنْ كَانَ تَكْبِيرَ المُصَلِّينَ أَرْبَعُ(٢)

قال التبريزي: «وجعل (أربعًا) اسم (كانَ) وهو نكرة، و(تكبير المصلّين) خبرًا وهو معرفة، وقد جاء ذلك عن الفصحاء، قال مُعَقِّرُ بنُ حِمَارٍ: [الطويل]

أَتَيْنَاهُ لِلنُّعْمَىٰ فَكَانَ ثَوَابَهُ ... قَلُوصٌ وَوَطْبَا حَاذِرٍ مَذِقَانِ»(٣)

ومنه في باب (إنَّ) قول أبي تمام في مدح الفضل بن صالح: [البسيط]

كَأَنَّ صَاعِقَةً فِي جَوْفِ بَارِقَةٍ ... زَئِيرُهُ وَاغِلًا فِي أُذْنِ نَابِحِهَا(٤)

كان الوجه أن يقول - لولا الضرورة - (كَأَنَّ زئيرَهُ صاعقةٌ...)، وهذا البيت نظير قول الشاعر: [الوافر]

كَأَنَّ دَرِيئَةً لَمَّا الْتَقَيْنَا ... لِنَصْلِ السَّيْفِ مُجْتَمَعُ الصُّدَاعِ(٥)

حيث أخبر بالمعرفة (مُجْتَمَع الصُّدَاع) عن النكرة (دَرِيئَة).

---

(١) المقتضب ٤/ ٩١، وانظر الكتاب ١/ ٤٨، والأصول في النحو ١/ ٨٣، وضرائر الشعر ٢٩٥-٢٩٧، والمغني ٥٩١، وأجازه ابن مالك في غير الضرورة تشبيهًا للاسم والخبر بالفاعل والمفعول. انظر شواهد التوضيح والتصحيح ٣٦-٣٧.

(٢) شرح التبريزي ٤/ ٩٥، وقال: «ذكر أن الجود كبّر عليه خمسًا؛ لأن الميّت كان شيعيًّا، فأراد أنَّ الجود اتَّبع مذهبه».

(٣) البيت له في الأغاني ١١/ ١١٠، وروايته (حَازِر) بالزاي، أي اللَّبن الحامض وهي الصَّواب. والشاعر هو مُعَقِّرُ بنُ أَوْسِ بنِ حِمَارٍ البَارِقِيُّ الأَزْدِيُّ اليَمَنِيُّ، شاعر جاهلي، من فُرسان قومه وشعرائهم المشهورين، انظر الخزانة ٥/ ١٦-١٨، والأعلام ٧/ ٢٧٠.

(٤) شرح التبريزي ١/ ٣٥٠، وانظر أمثلة أخرىٰ في ٢/ ٢٢٧، ٤٣٠، ٣/ ٢٢٢، ٤/ ٨٢.

(٥) البيت للشاعر الجاهلي مِرْدَاسِ بنِ حُصَيْنٍ الكِلابيِّ في نوادر أبي زيد ١٥٠، وورد بلا نسبة في الخصائص ٢/ ٢٧٥، واللسان (أنن).

ب- استعمال الاسم استعمالًا لا يجوز في الكلام:

١ً- (سِوَى): يرىٰ جمهور النحاة أنَّ (سوىٰ) ظرف مكان غيرُ متصرّف مُلازِمٌ للنصب، مُشْعِرَةٌ بالاستثناء، وأنَّ (سوىٰ) في نحو: (قام القوم سوىٰ زيدٍ) منصوبةٌ علىٰ الظرفية، ولا يجوز عندهم أن تَخْرُجَ عن الظرفية إلَّا في ضرورة الشعر، وما ورد منها في كلام العرب خلاف ذلك فهو شاذ أو يَحْتَمِل التأويل.

وذهب كثير من الكوفيين وجماعة من البصريين منهم الرُّمَّاني والعُكْبَرِيّ إلىٰ أنَّها ظرف متمكِّن؛ أي يُستَعمل ظرفًا كثيرًا وغيرَ ظرف قليلًا، واختاره ابنُ هشام في أوضح المسالك، وفيها مذهب ثالث عَزَاه أبو حيّان وابنُ هشام في المغني والسيوطيُّ إلىٰ الزَّجَّاجيِّ وابنِ مالك، مؤدّاه أنَّ (سوىٰ) ليست ظرفًا البتّةَ، إنما هي اسم تقع صفةً واستثناءً، فهي اسم مرادف لـ (غير) في المعنىٰ والتصرُّف، فكما أنَّ (غير) لا تكون ظرفًا منصوبًا لزومًا، فكذلك (سوىٰ)[1].

وعلىٰ ما سبق لا يجوز عند الجمهور أن تَخرج (سوىٰ) عن النصب علىٰ الظرفية وتُعَامَلَ معاملةَ الاسم المتَصرِّفِ، فتتأثَّرَ بالعواملِ، كأنْ تقع مبتدأ أو فاعلًا أو مفعولًا أو مجرورًا بحرف الجر، فيمتنعُ عندهم نحو: (سواك متسرِّعٌ)، و(جاءني سِواك)، و(رأيتُ سِوَاكَ) و(سلَّمتُ علىٰ سواك).

وقد خَرَجَتْ (سوىٰ) عن الظرفية في أبيات كثيرة في شعر أبي تمام، فعُومِلَتْ معاملة (غير)، منها مجيئُها مجرورة بحرف الجر في قوله في مقدّمة قصيدة مدح بها أبا الحسن عليَّ بنَ مُرٍّ: [البسيط]

فَمَا وَجَدْتُ عَلَىٰ الأَحْشَاءِ أَوْقَدَ مِنْ ... دَمْعٍ عَلَىٰ وَطَنٍ لِي فِي سِوَىٰ وَطِنِي[2]

ومن استعمالها غير ظرفية في شعر أبي تمام وقوعها مرفوعة علىٰ الابتداء، ومعمولةً لنواسخ الابتداء، أمَّا الأوّل فكقوله يصف حاله عندما يَحْمَدُه الناس علىٰ ما يسخو به عليهم من عطايا الممدوحين له: [البسيط]

جَانِي نَخِيلٍ سِوَاهُ كَانَ أَلَّفَهَا ... غَرْسًا، وَسَاكِنُ قَصْرٍ غَيْرُهُ البَانِي[3]

---

(١) انظر الكتاب ١/ ٤٠٧-٤٠٨ ، والأمالي الشجرية ١/ ٢٣٥-٢٣٦، والإنصاف١/ ٢٩٤-٢٩٨، وشرح المفصّل ٢/ ٤٤، وضرائر الشعر ٢٩٢-٢٩٣، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧١٦-٧٢٠، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٤٦-١٥٤٨، وأوضح المسالك ٢/ ٢٧٨-٢٨٢، والمغني ١٨٨، وشرح ابن عقيل ١/ ٦١١-٦١٥، وهمع الهوامع ٣/ ١٦١.

(٢) شرح التبريزي ٣/ ٣٣٨، وانظر أمثلة أخرىٰ في ٢/ ٣٦٣، ٣/ ٤٣، ٣٤٠، ٤/ ٤٧٦، ٤٨٦...

(٣) المصدر السابق ٣/ ٣٣٤.

وأمَّا الثاني فكقول أبي تمام في هجاء عبد الله الكاتب: [الكامل]

فَـاحْلِفْ بِـأَنَّ سِـوَايَ لَمْ يَظْفَـرْ بِهَـا وَعَـلَيَّ نَـذْرٌ إِنْ لَقِيـتُ سِـوَاكَا[1]

وذهب المحقّق محمَّد محيي الدين عبد الحميد إلىٰ أنَّ كثرة الشواهد الفصيحة في هذا الباب تدلُّ علىٰ عدم ملازمة (سِوىٰ) للنصب علىٰ الظرفية، وأنَّه لا يجوز الالتفاتُ إلىٰ ادعائهم أنَّه خاص بالضرورة، «وتأويل هذه الشواهد الكثيرة مما لا تدعو إليه ضرورة، ولا يمكن ارتكابُه إلَّا مع التَّمحُّلِ والتكلُّف ولئن ذهبنا إلىٰ ارتكابه لم يَبْقَ تأصيلُ قواعد النحو ممكنًا»[2]. وشعر أبي تمام يؤيّد رأي مَنْ خالفَ الجمهور، ويقوّي ما ذهب إليه المحقّق عبد الحميد.

واختار الرَّضِيّ عدم جوازِ إضافة (سِوَىٰ) إلىٰ النكرات، فقال: «والتزمَ بعضُهم وجوبَ إضافتِهِ إلىٰ المعارف، فلا يُجيز: جاءني القومُ سوىٰ رجلٍ منهم طويلٍ، وهو الظاهر في كلامهم»[3]، فعبارته الأخيرة تفيد أنَّ كلام العرب يؤيّد ذلك، وقد جاءت أبيات لأبي تمَّام أضاف فيها (سوىٰ) إلىٰ النكرة، منها قوله يصف شوقَه إلىٰ أحمد ومحمَّد ابنيَ حُمَيْد الطوسي بعد غَيْبَتِهِما: [الطويل]

فَلَـمْ يُبْـقِ مِنِّـي طُـولُ شَـوْقِي إِلَـيْهِمُ سِـوَىٰ حَسَـراتٍ في الـحَشَا تَـتَرَدَّدُ[4]

لكنَّ أبا حيّان والسيوطيَّ أفادا جواز إضافتها إلىٰ النكرة والمعرفة، فهي في ذلك مثل (غير)، وضَعَّفا رأي مَن مَنَعَ إضافتها إلىٰ النكرة[5]، وعليه فالأرجح أنَّ أبا تمام لم يبدّل أيًّا من أحكام (سِوَىٰ) في شعره.

٢ً- ذُو: اختَصَّت (ذُو) بمعنىٰ (صاحب) بأحكام خاصة، منها عدم جواز إضافتها إلىٰ الضمير، لكنها وردت مضافة إليه في الشعر، كقول كعب بن زهير: [الوافر]

---

(١) المصدر السابق ٤/ ٤٠٩.

(٢) هامش تحقيق شرح ابن عقيل ١/ ٦١٦، وانظر هامش الإنصاف ١/ ٢٩٥، وهامش أوضح المسالك ٢/ ٢٧٨-٢٨١، والكتب الثلاثة بتحقيقه.

(٣) شرح الكافية ٢/ ١٣٢.

(٤) شرح التبريزي ٤/ ٥١٠، وانظر أمثلة أخرىٰ في ٢/ ٢٩، ١٢٧، ٣/ ٩٩.

(٥) انظر ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٤٧ – ١٥٤٨، وهمع الهوامع ٣/ ١٦٤.

صَـــبَحْنَا الـــخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَـــاتٍ أَبَـــادَ ذَوِي أَرُومَتِهَـــا ذَوُوهَـــا[1]

قال ابن عصفور معقّبًا علىٰ هذا الشاهد: «فـ (ذَوُو) جمعُ (ذُو) بمعنىٰ صاحب، وحكمها في الكلام أن تُضاف إلىٰ الظاهر، فأضافها إلىٰ الضمير بدلًا من الظاهر إجراءً لها في ذلك مُجرىٰ ما هي في معناه، وهو (صاحب)»[2].

ومثله قول أبي تمام يمدح أحمدَ بن أبي دُوَاد وقبيلتَه: [الوافر]

غَـــدَوْتُ بِهِـــمْ أَمَـــدَّ ذَوِيَّ ظِـــلًّا وَأَكْثَـــرَ مَـــنْ وَرَائِـــي مَـــاءَ وَادِ[3]

نقل التبريزي عن شيخه أبي العلاء أنَّ إضافة (ذَوِي) إلىٰ المضمر قليل وأنَّ النحويين لا يُجيزونه، واستشهد ببيتِ كعب المذكور. وقولُ ابن مالك يؤيّد ماذهب إليه أبو العلاء من أنَّه قليل وليس خاصًّا بالشعر، ولكنّه قيَّده بضميرَيْنِ فقط، فقال: «وقد يُضاف (ذُو) إلىٰ ضمير غائب ومخاطَب»[4]. واستشهد عليهما، ولعلّه لم يعثر علىٰ شاهد أُضيفت فيه (ذُو) إلىٰ ياء المتكلّم كبيت أبي تمام، ولذلك احترز بالقيد المذكور، وفي هذا البيت أيضًا دليل علىٰ شدّة تعلّق أبي تمام بالقليل النادر في لغة العرب، وا لحرصِ علىٰ بَثِّهِ في شعره. والأحسنُ أَنْ تُوجَّه هذه الإضافةُ علىٰ أنَّ (ذُو) عوملت معاملة ماهي في معناه، وهو (صاحب) كما ذكر ابن عصفور، وحديثُ النحاة في المصادر القريبة السابقة لا يؤيِّد ماذكره السيوطي من أنَّ المختار جواز إضافتها إلىٰ الضمير أو أنَّه يُفهم من كلام أبي حيّان أنَّ الجمهورَ عليه[5].

جـ - استعمال كلمات حقُّها النَّفيُ في الإثبات:

في اللغة العربية كلمات لم تُسمع عن العرب إلَّا منفيّة، لذلك مَنَع النحاة استعمالها في الإثبات؛ لأنَّ في ذلك إبدالًا للحكم، ولجؤوا إلىٰ التأويل والضرورة فيما وردَ خارجًا عن المسموع، واختلفوا في بعض الكلمات التي لم تستعملها العرب في الإثبات إلَّا قليلًا أو نادرًا، وقد وردت كلماتٌ منها في

---

(١) البيت في ديوانه ٢١٢، وشرح الحماسة للأعلم ١/ ٦٠٦، والتخمير ٢/ ٧٠، وشرح المفصل ١/ ٥٣، ٣/ ٣٦، ٢٣٨، وشرح ابن عقيل ١/ ٥٤، واللسان (ذوو)، وشرح أبيات المفصّل ١/ ٥٠٧، وارتشاف الضّرَب ٤/ ١٨١٥، ١٩١٧، ٥/ ٢٤٥٢.

(٢) ضرائر الشعر ٢٩٣.

(٣) شرح التبريزي ١/ ٣٧١.

(٤) شرح التسهيل ٣/ ٢٤٢.

(٥) انظر همع الهوامع ٤/ ٢٨٤.

شعر أبي تمام غيرُ منفيّةٍ توقَّف عند بعضها شُرَّاح ديوانه، ووجهوها توجيهاتٍ مختلفةً، من هذه الكلمات:

١ً- **كلمة (أَحَد)**: في غيرِ العدد، عُرِفَتْ في كلام العرب بورودها في سِياق النفي، لكنها وردت في سياق الإثبات في قول أبي تمام في هجاء عُتْبَةَ بنِ أبي عَاصم: [البسيط]

مَا كُنْتُ أَحْسِبُ أَنَّ الدَّهْرَ يُمْهِلُنِي حَتَّىٰ أَرَىٰ أَحَدًا يَهْجُوهُ لَا أَحَدُ!(١)

عقّب التبريزي علىٰ قوله: (حَتَىٰ أرىٰ أحدًا) بكلام طويل يَحْسُن إيراده بطوله لأهميّته، قال: «أصل (أَحَد) أن يُستعمل في النفي، فيُقال: ما جاءني أحدٌ، ولا رأيتُ أحدًا، ولا مررتُ بأحدٍ، ويَقْبُح أن نقول: جاءني أحدٌ، فأما (أحدٌ) المستعمل في العَدَد فهو في الحقيقة مجانِسٌ هذا اللفظَ واشتقاقُهما واحد، ولكنَّ العرب خَصَّتِ النفي بأشياءَ لم تَستعملها في غيره، كقولهم: مابالدار دَيَّارٌ... إلَّا أنَّ الشعراء ربما أخرجت (أحدًا) إلىٰ غير هذا النوع، وذلك من الضرورات، نحو قول الشاعر ذي الرُّمَّة: [البسيط]

حَتَّىٰ ظَهَرْتَ فَمَا تَخْفَىٰ عَلَىٰ أَحَدٍ إِلَّا عَلَىٰ أَحَدٍ لَا يَعْرِفُ القَمَرَا(٢)

كأنَّه اجترأ علىٰ مجيء (أَحَد) في موضع (رجل)، لأن قولَك: ما جاءني أحدٌ ضامنٌ لقولك: ماجاء رجلٌ ولكنّه أعمُّ في النفي»، وهذا الكلام الأخير يَجري علىٰ بيت أبي تمام، ويجري عليه كذلك ما ذكره ابن السرَّاج تعقيبًا علىٰ بيت ذي الرّمّة، وهو احتمال «أن يكون (أَحَد) في معنىٰ (واحد) كأنّه قال: (إلَّا علىٰ واحد لا يعرف القَمَرا)، فـ (أَحَد) هذه هي التي تقع في قولك: أَحَدٌ وعشرون...»(٣)، وعلىٰ هذا الاحتمال يكون التقدير في بيت أبي تمام: (حتىٰ أرىٰ واحدًا يهجوه...)؛ وممّا يسوِّغ عبارةَ أبي تمام كذلك النفيُ المتقدِّمُ عليه، فكأنَّه قال: (ما كنتُ أَحْسِبُ أَنْ أرىٰ أحدًا في حياتي يهجوه...) وإن كان النحاةُ اشترطوا أن تُستعمل (أَحَد) في سياق النفي المَحْضِ أو شبهِ المحض(٤).

---

(١) شرح التبريزي ٤/ ٣٤٠.

(٢) البيت في ديوانه ٢/ ١١٦٣، والأصول في النحو ١/ ٨٥، وشرح المفصل ١/ ١٢١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤٠٤، واللسان (بهر).

(٣) الأصول في النحو ١/ ٨٥.

(٤) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤٠٥، والمساعد علىٰ تسهيل الفوائد ٢/ ٨٥- ٨٦.

ولعلَّ المسوِّغاتِ السابقةَ مجتمعةً تَنْأَىٰ بعبارةِ أبي تمام عن مَقُولةِ سيبويه الشديدةِ: «وتقول: إنَّ أَحَدًا لا يَقولُ ذاكَ، وهو ضَعيفٌ خَبِيثٌ؛ لأنَّ (أَحَدًا) لا يُسْتَعْمَلُ في الوَاجِبِ»[1]، ويُفهم من كلامه بعد هذه المقولة أنَّه قد يجوز ذلك إذا احتُمل أن يؤوّل الكلام بالنفي كالذي ذكرتُه في الوجه الأخير. ولكنَّ هذه المسوِّغاتِ تنتفي في قول أبي تمام في مقطوعة غزلية: [المنسرح]

كُلُّ سَقَامٍ تَرَاهُ فِي أَحَدٍ ... فَذَاكَ فَرْعٌ وَالأَصْلُ فِي بَدَنِي[2]

ونَقَلَ ابنُ مالك وابن عقيل في كتابَيْهما المذكورَيْنِ في الهامش قبل قبلِ الأخير أن المبرّد أجاز إيقاع (أَحَد) في الكلامِ الموجَبِ المرادِ به العُمومُ، نحو (قام كلُّ أحدٍ)، وقد يُؤَوَّل إليهِ معنىٰ قول أبي تمام علىٰ تقدير: (كلُّ أَحَدٍ تَرَىٰ فيه سَقامًا فذاك...).

٢ً- كلمة (بُدّ): في قول أبي تمام يمدح أبا الحسين محمَّد بن الهيثم بن شُبانة: [الطويل]

فَتًى لَا يَرَىٰ بُدًّا مِنَ البَأْسِ وَالنَّدَىٰ ... وَلَا شَيْءَ إِلَّا مِنْهُ غَيْرَهُمَا بُدُّ[3]

يُقال: لا بُدَّ من كذا؛ أي لا مَحِيدَ عنه، أو لا فِرَاقَ منه، أو لا مَحَالَةَ منه، أو لا عِوَضَ ولا بَدَلَ منه، وذكر الفيومي أنَّ (بُدّ) لا يُعْرَفُ استعمالُه إلَّا مقرونًا بالنفي، وحَكَىٰ الزَّبيدي أنّه لا يُستعمل إلَّا في النفي، وأن استعماله في الإثبات مولَّد[4]. ويَشْفَعُ لأبي تمام أنَّه جاء تابعًا للنفي، لذلك قال التبريزي عَقِبَ بيانِ أنَّ (بُدّ) تُسْتَعْمَلُ في النفي دونَ الإثبات: «إلا إذا كان تابعًا لنفي، فيجوز استعمالُه في الإثبات كما قاله أبو تمام، ونحو ذلك».

٣ً- كلمة (قَطّ): التي استعملها أبو تمام في الكلام الموجب في ثلاثة أبيات، منها قوله في هجاء ابن الأَعْمَش: [السريع]

لَوْ فَرَّ شَيْءٌ قَطُّ مِنْ شَكْلِهِ ... فَرَّ إِذَنْ بَعْضُكَ مِنْ بَعْضِ[5]

(قطّ) ظرفُ زمان، يدلُّ علىٰ ما مضىٰ من الزمان، فمعنىٰ قولهم: (ما فعلته قطُّ)، ما فعلتُهُ فيما انقطع من

---

(١) الكتاب ٢/ ٣١٨.

(٢) شرح التبريزي ٤/ ٢٨١.

(٣) المصدر السابق ٢/ ٩١.

(٤) انظر مادة (بدد) في المصباح المنير وتاج العروس.

(٥) شرح التبريزي ٤/ ٣٨٣، وانظر مثله في ١/ ٤٥.

عمري، وذهب أبو حيّان وابنُ هشام والسيوطيُّ إلىٰ أنها تختصّ بالماضي المنفي[1] خلافًا لابن مالك الذي أجاز استعمالها غيرَ مسبوقة بنفي، مُستدِلًّا بورودها كذلك في الحديث النبوي، وذكر أنَّ ذلك مما خَفِي علىٰ كثير من النَّحويين؛ لأن المعهودَ في استعمالها أنَّها لاستغراق الزمان الماضي بعد نفي[2].

وبالغ الحريريُّ وابنُ هشام في تخطئة استعمال (قطّ) مع ما يُستقبل من الزمان، واعترض علىٰ الأوَّلِ الشِّهابُ الخَفَاجِيُّ في شرح كتابه دُرَّة الغوَّاص بأنها وردت للمستقبل في كلام الناس، واعترَض علىٰ الثاني؛ أي علىٰ ابنِ هِشام ابنُ جَمَاعةَ علىٰ ما نَقَلَ عنه البغداديّ[3].

وقد استعمل أبو تمّام (قطّ) لِمَا يُسْتَقْبَلُ من الزمان في الكلام المُثْبَتِ، فجمَع بين مَحْظُورَي المانِعِينَ – وذلك في قوله في باب الزهد: [مجزوء الوافر]

فَنَفْسُكَ قَطُّ أَصْلِحْهَا وَدَعْنِي مِنْ قَدِيمِ أَبِ[4]

٤ً- كلمة (أَهْزَع): قال أبو تمام في مطلع أبيات سألَ فيها كاتبَ أبي دُلَفَ إِسحاقَ بن أبي رِبْعيّ أن يَشْفَعَ له إليه: [الكامل]

إِنَّ الأَمِيرَ بَلَاكَ فِي أَحْوَالِهِ فَرَآكَ أَهْزَعَهُ غَدَاةَ نِضَالِهِ[5]

يُقال: ما في كِنَانتِهِ أَهْزَعُ، أي مافيها سهمٌ، وذكر علماءُ اللغة أن (أَهْزَع) يُسْتَعْمَلُ في النفي، وأنَّ الشاعر قد يُخرجه إلىٰ الإيجابِ للضرورة، وأنشدوا علىٰ ذلك قول النَّمِر بن تَوْلَب: [المتقارب]

فَأَرْسَلَ سَهْمًا لَهُ أَهْزَعًا فَشَكَّ نَواهِقَهُ والفَمَا[6]

ونقل التبريزي عن شيخه أبي العلاء أَنَّ (أَهْزَع) أكثر ما يُستعمل في النفي مع التنكير، وأن الطائيّ أخرجه إلىٰ الإيجاب وزاده التعريف بالإضافةِ، فكأنّه هنا أيضًا جمع بين مَحْظورَيْنِ أو ضرورتَيْنِ، ولا أظنّ أنَّ أبا تمّام الطائي استعملَ (أَهْزع) كذلك إلَّا وله في محفوظه نظيرٌ أو نظائرُ في شعر العَرَبِ مما لم يَصِل إلينا أو ممّا لم نطّلع عليه.

---

(١) انظر ارتشاف الضرب ٣/ ١٤٢٥، و المغني ٢٣٣، وهمع الهوامع ٣/ ٢١٢- ٢١٣.

(٢) انظر شرح التسهيل ٢/ ٢٢١- ٢٢٢، وشواهد التوضيح والتصحيح ١٩٣.

(٣) انظر درّة الغوّاص ٨، والمغني ٢٣٣، وشرح درّة الغوّاص للشِّهاب ٢٩-٣٠، والخزانة ٧/ ١٢٧- ١٢٨.

(٤) شرح التبريزي ٤/ ٥٩٣.

(٥) المصدر السابق ٣/ ٥٩.

(٦) البيت في ديوانه ١١٩، وفي هامشه نقلًا عن البغدادي: «والنَّواهِق: جمع ناهِق، والناهِقان: عَظمانِ شاخصان من ذي الحافر في مجرى الدَّمع»، وإصلاح المنطق ٣٨٦، والمَشُوف المُعْلَم ٢/ ٨٠٦، واللسان (هزع)، والتاج (هزع)، وذكر ابن سيده في المحكم ١/ ٦٢، أنَّه ضرورة لكنه أنشد بيتًا غير هذا.

المطلب الثاني – ضَـرائِرُ التَّقديم والتَّأْخِير:

يتألف الكلام في اللغة العربية من عناصر لغوية معروفة، هي الأسماء والأفعال والحروف التي تخضع في ترتيبها في الكلامِ المركّب المفيد إلىٰ نظامٍ لغوي متين يُناسب اللسانَ العربي.

وقد بيّن علماء النحو والبلاغةِ أنَّ ضوابطَ هذا النِّظَامِ تَسْمَحُ بتقديم بعض الألفاظ أو التراكيب أو الجمل علىٰ بعض لأغراضٍ لفظية ومعنوية؛ وإن كان حقُّها التأخير، وأنَّ الكلام يبقىٰ في هذه الحالِ موافقًا للقواعد اللغوية المقرّرة، وأنّه لا حرجَ علىٰ الناثر والشاعر إذا قدَّم وأخَّر في إطار هذهِ الضوابط، بل قد يكون التقديم والتأخير واجِبَين أو مُسْتَحْسَنَيْنِ في بعض الأساليب والحالات الإعرابية.

وبيّنوا كذلك أن الكلام لا يكون مستويًا فصيحًا إذا لم يُلْتَزَمُ فيه بتقديمِ ما يَجبُ تَقديمُه وتأخيرِ ما يَجِبُ تأخيرُه، وبعدمِ الفصل بين المتلازِمَيْنِ الواجب تَلازُمُهما، لكنَّ النّحاةَ جوّزوا للشعراء في الضرورة الشعرية العدولَ عن بعضِ ضوابطِ هذا الضربِ الأخير دُون غيرِهم. وضرائر التقديم والتأخير والفصلِ بين المتلازمين كثيرة، ورد بعضُها في شعر أبي تمام، منها:

١ – **تقديم الضمير على اسم ظاهر متأخِّر لفظًا ورتبةً**: يَرىٰ النُّحاة أن إعادة ضمير الغائب علىٰ متأخّر في غير ضمير الشأنِ وحالاتٍ أخرىٰ خاصة – لا تجوز إلَّا في ضرورة الشعر[(١)].

وقد لجأ أبو تمام إلىٰ هذه الضرورة الشعرية في قوله في مقدمة قصيدة مدح بها القاضي حُبَيش بن المُعَافَىٰ: [الطويل]

كَأَنَّ عَلَيْهَا الدَّمْعَ ضَرْبَةُ لَازِبٍ ... إِذَا مَا حَمَامُ الأَيْكِ فِي الأَيْكِ غَنَّتِ

لَئِنْ ظَمِئَتْ أَجْفَانُ عَيْنِي إِلَىٰ البُكَا ... لَقَدْ شَرِبَتْ عَيْنِي دَمًا فَتَرَوَّتِ[(٢)]

قال الدكتور ملحم الأسود في كتابه (بدر التَّمام) : «الضمير في (عليها) راجع إلىٰ (عَيني) المذكورة في البيتِ بعدَه»، فـ(العَيْنُ) متأخِّرة عن ضميرها لفظًا ورتبةً؛ لأنّها في جملة مستقلة متأخّرة عن جملةِ

---

(١) انظر الأمالي الشجرية ١/ ١٠١-١٠٢، وضرائر الشعر ٢٠٨- ٢٠٩، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٤٣١، والخزانة ١/ ٢٧٧-٢٨٠، ٢٩١.

(٢) شرح التبريزي ١/ ٣٠١، وانظر شرح الصولي ١/ ٣٤٥ وروايته (عليه) بدل (عليها)، وبدر التمام ١/ ١٥٤.

الضميرِ ومتعلقاتِها، فأشبهَ مثالَ النحويين المشهور: (ضَرَبَ غلامُهُ زيدًا)، وهذا غير جائز إلَّا في الضرورة.

٢ - **الفصلُ بين المُتَضايفَيْنِ**: يُعَدُّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمعطوف مع حرف العطف من الضرائرِ الحسنة، كقول الشَّاعر: [المنسرح]

يَامَنْ رَأَىٰ عارِضًا أُسَرُّ بِهِ ... بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ[1]

قال ابن عصفور: «يُريد بين ذراعي الأسدِ وجبهتِهِ، فقدَّم المعطوف وحرف العطف، وفصل بهما بين المضاف والمضاف إليه، وحَذَفَ الضمير لفهم المعنىٰ اختصارًا»[2]، ونظيره قول أبي تمام في باب الغزل: [البسيط]

أَحْلَىٰ وَأَحْسَنُ مَا كَانَتْ شَمَائِلُهُ ... إِذْ لَاحَ عَارِضُهُ واخْضَرَّ شَارِبُهُ[3]

يريد (أحلىٰ ما كانت شمائِلهُ وأحسنُها) فقدَّم وأخرَّ، وأكدَّ سيبويه أنَّ هذا من الضرورة، فقال: «ويجوز في الشعر علىٰ هذا: مَرَرْتُ بِخَيْرٍ وأَفْضَلِ مَنْ ثَمَّ»[4]، وتَبِعَهُ كثير من النحويين، وخالفه المبرّد الذي خرَّج بيت الفرزدق السابق علىٰ حذف المضاف إليه من الأوَّل استغناءً عنه بالثاني، والتقدير عنده: (بين ذِرَاعَيِ الأَسَدِ وجَبْهَةِ الأَسَدِ)، ووافقه الزمخشريّ والرَّضِيُّ الأَسْتَرَابَاذِيُّ، وأجاز ابن يعيش الوَجْهَيْنِ، واختار ابنُ جِنِّي وابنُ عصفور وأبو حيانٍ مذهب سيبويهِ واعترضوا علىٰ رأي المبرّد[5].

٣ - **الْفَصْلُ بَيْنَ المُتَعاطِفَيْنِ**: فَصَلَ أبو تمام بين المعطوف والمعطوف عليه في قوله في قصيدة مدح بها أحمد بن أبي دُوَاد: [الوافر]

---

(١) البيت للفرزدق في الكتاب ١/ ١٨٠، والمقتضب ٤/ ٢٢٩، وشرح المفصل ٣/ ١٩، ٢١، وشرح أبياته ١/ ٤٧٦، والخزانة ٢/ ٣١٩، ٤/ ٤٠٤، وليس في ديوانه (طبعة دار صادر)، وورد بلا نسبة في الخصائص ٢/ ٤٠٧، والمغني ٤٩٨، ٨٠٩.

(٢) ضرائر الشعر ١٩٤.

(٣) شرح التبريزي ٤/ ١٥٩، وانظر بيتًا مثله في ٤/ ٥٥٤.

(٤) الكتاب ١/ ١٨٠.

(٥) انظر مصادر تخريج بيت الفرزدق، والمفصل ١٠٠-١٠١، وشرح الكافية ١/ ٣٨٧- ٣٨٨، ٢/ ٢٥٨-٢٥٩، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٤٢٩.

وَأَرَّثَ بَـــيْنَ حَـــيٍّ بَنِـــي جُـــلَاحٍ سَـــنَا حَـــرْبٍ وَحَـــيٍّ بَنِـــي مَصَـــادِ[1]

يريد (وأَرَّث سنا حربٍ بين حيٍّ بني جُلاحٍ وَحَيٍّ بَني مَصَادِ) فَفَصَل بين المتعاطِفَيْنِ بالمفعول به، وعدَّه ابن عصفور في الضرائر، واستشهد عليه بقول الشاعر: [الطويل]

وَجَـــدْتُ أَبَاهَـــا رَاضِـــيًا بِي وَأُمَّهَـــا فَأَعْطَيْتُ فِيهَا الـحُكْمَ حَتَّىٰ حَوَيْتُهَا[2]

يريد (وجدت أباها وأمّها رَاضِيَيْنِ)، وظاهر كلام ابن جِنِّي أن ذلك جائز في غير الشعر أيضًا، قال: «وجاز الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه... لأنَّ ذلكَ شائع وكثير عنهم»[3].

ويحتمل أن يكونَ منه أو من تقديم المعطوف علىٰ المعطوف عليه - وهو ضرورة كذلك [4] قول أبي تمام في قصيدة مدح بها محمَّد بن عبد الملك الزَّيَّات: [البسيط]

لَـــوْ أَنَّ دِجْلَـــةَ لَمْ تُحْـــوِجْ وَصَـــاحِبَهَا أَرْضَ العِـرَاقَيْنِ لَمْ تُحْفَـرْ بِهَـا القُلُـبُ[5]

قال المرزوقي: «قدَّم المعطوف علىٰ المعطوف عليه في قوله: (وصاحبها)، والتقدير (لَمْ تُحْوِجْ أرض العِرَاقَيْنِ وَصَاحِبَها)... ويجوز أن يكون أراد: (لو أنَّ دجلةَ وصاحبَها) ففصل بين المعطوف وما عطف عليه بـ (لم تُحْوِج) ويعني بـ (صاحبها) الفُرَات».

وروىٰ الصوليّ والأعلم: (لو أنَّ دجلة لم تُحْوِجْ وأَنْجَدَها مَاءُ العِرَاقَيْنِ...) فلا فصلَ ولا تقديمَ وتأخيرَ.

ويَحْتَمِلُه علىٰ رأي قَوْلُهُ في مطلع قصيدة مدح بها الحسن بن وهْب: [الكامل]

---

(١) شرح التبريزي ١/ ٣٧٨، وانظر شرح الأعلم/ ١/ ٤٦٠، وفيه: «(التَّأْريث): إلهابُ النارِ. و(بنو جُلاح) و(بنو مَصَاد): من كَلْب».

(٢) البيت للبَعِيث الـحَنَفي في شرح الحماسة للتبريزي ٤/ ٣٠٥، وبلا نسبة في شرح الحماسة للمرزوقي ٤/ ١٨٠٤، وضرائر الشعر ٢٠٦.

(٣) المحتسب ٢/ ٢٥٠، وانظر الخصائص ٢/ ٣٩٦.

(٤) انظر الأصول في النحو ٢/ ٢٢٦، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٣٢٨-٣٢٩، والأمالي الشجرية ١/ ١٧٩-١٨٠، وضرائر الشعر ٢١٠-٢١١، والمغني ٤٦٧ ، ٨٦٦، وهمع الهوامع ٥/ ٢٧٥، وذكر الأخير أن الكوفيين أجازوه في الاختيار.

(٥) شرح التبريزي ١/ ٢٥٤، وانظر شرح الصُّولي ١/ ٣٠٨، وشرح مشكلات ديوان أبي تمام ٨٢، وشرح الأعلم ١/ ٣٦٦.

لَمَكَاسِرُ الحَسَنِ بْنِ وَهْبٍ أَطْيَبُ وَأَمَرُّ فِي حَنَكِ الحَسُودِ وَأَعْذَبُ[1]

ظاهر المعنىٰ يقتضي أن يكون قوله: (أعذبُ) معطوفًا علىٰ (أَطْيب)، والتقدير: (أطيبُ وأعذبُ وأمرُّ في حَنَكِ الحسود)؛ لذلك ذكر الصولي أن الكلام في البيت علىٰ التقديم والتأخير، واستحسنَ التبريزي وجهًا آخر، وهو أن يكون قوله: (أَعْذَبُ) معطوفًا علىٰ (أَمَرّ): «ولكن يكون (أَعْذَبُ) من قولهم: (ماءٌ عَذَبٌ)، إذا وقعت فيه الأَقْمِشَة والقَذَىٰ، فيكون كقولك: أَمَرُّ وأَبْشَعُ».

٤ - **الفصل بين (قَدْ) والفعل**: من ضرورات هذا الباب الفصل بين (قد) والفعل بغير القَسَمَ، نحو قول أبي تمام في مدح أَصْرَمَ بنِ حُمَيد: [المنسرح]

أَلَا اشْكُرُوا اللهَ ذَا الجَلَالِ فَقَدْ بِالصُّنْعِ فِي أَصْرَمٍ تَغَمَّدَكُمْ[2]

ذكر التبريزي أنَّ أبا تمام فَرَّقَ بين (قد) والفعل الماضي للضرورة، وعدَّ ابنُ جِنِّي وابن عصفور هذا الفصل بينهما من الضروراتِ القبيحةِ؛ «لقوّة اتصالِ (قَدْ) بما تدخل عليه من الأفعال؛ ألا تَرَاها تُعْتَدُّ مع الفِعل كالجزء منه؟!»[3]، لكنّ الدكتور شعبان صلاح يرىٰ أنَّ لهذا الفصْل مسوِّغًا في بيت أبي تمام؛ لأنَّه فصل بين (قد) والفعل بمعمول الفعل الذي دخلت عليه (قد)، فكأنَّ الفعل متقدّم وإن كان متأخّرًا؛ لأنَّ ترتيبَ الجملة هو: فقد تغمَّدكم بالصُّنع في أَصْرَم[4]. لكن قواعدَ النحاة لا تؤيّد اجتهادَه؛ لأنَّهم نصُّوا علىٰ منع الفصل بينهما بأيِّ شيء ما خلا القسَمَ؛ لأنَّهما كالجزء الواحد، قال ابن هشام في حديثه عن (قد) الحرفية مع الفعل: «وهي معه كالجزء فلا تُفصل منه بشيء اللهم إلَّا بالقسم»[5]، فالفصل جائز في الشعر والنثر بالقسم فقط، ومن هذا الفصل قول أبي تمام في مقطوعة غزلية: [السريع]

قَدْ - وَالَّذِي عَذَّبَ قَلْبِي بِكُمْ - قَاسَيْتُ -مُذْ فَارَقْتَنِي- جَهْدَا[6]

---

(١) شرح التبريزي ١/ ١٢٧، وفيه: «(المَكَاسِرُ): جَمْعُ مَكْسِرٍ، وهو الأَصْلُ».

(٢) المصدر السابق ٣/ ٢٧٠.

(٣) الخصائص ٢/ ٣٩١، وانظر ضرائر الشعر ٢٠١.

(٤) انظر شعر أبي تمام: دراسة نحوية ١٨٦.

(٥) المغني ٢٢٧، وانظر شرح المفصل ٨/ ١٤٨، وشرح الكافية ٤/ ٤٤٥.

(٦) شرح التبريزي ٤/ ١٨٢، وانظر مثله في ٣/ ٣٣٦، ٤/ ٣٣٤.

٥ - **كثرة التقديم والتأخير في البيت الواحد**: من الضروراتِ الشعريّة التي صُنِّفت في هذا الباب أن يَكْثُرَ التقديم والتأخير في البيت كثرةً تُخْرِجُ الكلام عن وضعه المعهودحتىٰ يَغْمُضَ معناه وَيَعْسُرَ علىٰ الفهم والإدراك، فلا يُتَوصَّل إلىٰ المراد إلَّا بعد كَدٍّ وتدبُّرٍ طويل، نحو قول الفرزدق في مدح إبراهيمَ بنِ هِشَامٍ المخزوميِّ خالِ الخليفةِ الأُموي هِشامِ بنِ عبدِ الملك: [الطويل]

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمَلَّكًا ... أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهْ[1]

يريد ما مثلُ الممدوحِ في الناسِ حيٌّ يقارُبُهُ إلَّا مملَّكًا - أي الخليفة - أبو أمِّه أبوه؛ أي أبو أمِّ الخليفة أبو الممدوح. فصلَ الفرزدق بين المبتدأ (مِثْلُ) وخبره (حيٌّ)، وفصل بين الموصوف (حَيٌّ) وصفته (يقارِبُه)، وفصل بين المبتدأ الآخر (أبو أمّه) وخبره (أبوه)، وقَدَّم المستثنىٰ (مُمَلَّكًا) علىٰ المستثنىٰ منه (حَيٌّ)، فقدّم ما حقّه التأخير وأخّر ما حقّه التقديم، فاختلَّ نظم الكلام وخفي المعنىٰ علىٰ السامع.

وهذا البيت من شواهد البلاغيين علىٰ التعقيد اللفظي في الكلام الذي يُعَدُّ خللًا في الفصاحةِ؛ لكونه يمنع الكلام من الدَّلالة علىٰ ظاهر معناه بما فيه من المعاظلة وسوءِ التأليف.

وقد ورد شيء من هذا في مواضع من شعر أبي تمام، منها بيت استشهد أو تمثّل به ابن جِنِّي في أثناء حديثه عن التقديم والتأخير في كتابه (الخصائص)، وهو قوله في مدح أبي سعيد محمَّد بن يوسف الثَّغْرِيّ: [الطويل]

وَإِنَّ الغِنَىٰ لِيْ إِنْ لَحَظْتَ مَطَالِبِي ... مِنَ الشِّعْرِ إِلَّا فِي مَدِيحِكَ أَطْوعُ[2]

وتقديره: وإن الغنىٰ أطوعُ لي من الشعر - إن لحظتَ مطالبي - إلَّا في مديحك. فأخَّر خبر (إِنَّ) وهو (أطوع) في آخِرِ البيت عن اسمها (الغِنَىٰ) في أوَّله، وقدَّم الاستثناء (إلَّا في مديحك) وحقّه التأخير.

ومنه قوله يمدح أبا المغيث موسىٰ بن إبراهيم الرَّافقيّ: [الكامل]

---

(١) البيت في ديوانه ١٠٨، والكامل ١/ ٤٢، والأصول في النحو ٣/ ٤٦٧، والخصائص ١/ ١٤٦، ٣٢٩، ٢/ ٣٩٣، وأسرار البلاغة ١٥، ٥٦، ودلائل الإعجاز ٦٣، والمثل السائر ١/ ٣٠٦، ٢/ ٢٢٢، وضرائر الشعر ٢١٣، والإيضاح في علوم البلاغة ٨، والخزانة ٥/ ١٤٦.

(٢) شرح التبريزي ٢/ ٣٣٣.

الآنَ أَمْسَـــتْ لِلنِّفَـــاقِ وَأَصْـــبَحَتْ عُـــورًا عُيُـــونٌ كُـــنَّ قَبْلَـــكَ شُوسَـــا[1]

قال ابن المستوفي: «فِي إِعراب هذا البيت إشكال، وفي ألفاظه تقديم وتأخير، وتقديره: الآن أمست وأصبحت عيون النفاق عورًا، كُنّ قبلك شوسًا، فترتفع (عُيون) بـ (أَصْبَحَتْ) لقربها منها، وموضع (لِلنِّفَاق) نصب علىٰ الحال؛ لأنها صفة نكرة مقدّمة عليها، و(عورًا) خبر (أَصْبَحَتْ)، وموضع (كُنَّ قَبْلَكَ شُوسًا) رفع علىٰ أنه صفة (عيون)».

وقريب منه قول أبي تمام في مقدّمة قصيدة يمدح بها محمَّد بن الـمُسْتَهِلِّ يصف سرعة ناقته في رحلته إلىٰ الممدوح: [الكامل]

تَحْثُـــو إِذَا حَـــثَّ العِتَـــاقَ الوَخْـــدُ فِي غُـــرَرِ العِتَـــاقِ النَّقْـــعَ بِالتَّوْخِيـــدِ[2]

ترتيب البيت: تحثو ناقتي النَّقع (الغبارَ) في غُرَرِ (وجوهِ) العِتاق (الإِبل) بالتوخيد (بالسرعة والسَّبْقِ) إذا حَثَّ الوَخْدُ (الاستعجالُ والسرعةُ) العِتاقَ (الإِبلَ النَّجائبَ)؛ أي حثَّتها علىٰ السَّفر[3].

(١) المصدر السابق ٢/ ٢٦٥، وانظر النِّظَام ٩/ ٢٧٠.

(٢) شرح التبريزي ٢/ ١٤٣.

(٣) انظر شرح مشكلات ديوان أبي تمام١٤٥.

الخاتمة:

تبيَّن لنا في هذا الفصل أنَّ كثيرًا من الظواهر النحوية والصرفية التي أدرجها النحاة في باب الضرورةِ قد وردت في شعر أبي تمام، وتوزّعت تلك الظواهر علىٰ أبواب الضرورة الأربعة: الزيادة والنقص والبدل والتقديم والتأخير.

وقد تبدو الضرائر كثيرةً في ديوان أبي تمّام؛ لكنها موافقةٌ للغة الشعر العربي القديم، ولمعظمها نظائرُ في دواوين شعراء العرب.

ولا أعتقد أنَّ أبا تمّام كان يجهلُ موقف العلماء السلبي من كثير من الضرائر مع تجويزهم لها، لكنَّه مع ذلك لم يكن يحرص علىٰ تجنّب ما سمّاه النحاة ضرورة؛ لأنه وجد أنَّ الفحول من شعراء العرب كانوا يركبون هذه الضرورات من دون حَرَج، ولم تُنكِرْعليهم العربُ ذلك، فكان يرىٰ أنَّهم قدوتُه، وقد أوردَ أسماءَ كثير منهم في شعره، وكانت دواوينهم لا تُفارِقُه، بل كان يحفظ جُلَّها في ذاكرته الخِصبة، فحذا حَذوهم وبنىٰ لغتَه علىٰ لغتهم من غير تفريقٍ بين ما عدّه النحاة ضرورة أَوْ لَا، فكأنَّه تَوصَّلَ إلىٰ ما تَوصَّلَ إليه النحوي الكبير أبو علي الفارسيّ بعده بأكثرَ من قرن الذي أجاب عن سؤال تلميذه أبي الفتح: هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أَوْ لا؟ فقال: «كما جاز أن نقيسَ منثورنا علىٰ منثورهم فكذلك يجوز أن نَقيس شِعْرَنا علىٰ شِعْرِهم فما أجازتْهُ الضرورةُ لهم أجازته لنا، وما حَظَرَتْهُ عليهم حَظَرَتْهُ علينا»[1]، ولكن إذا كان أبو علي يرىٰ أن ألفاظ الشعر وتراكيبَه مستويان: ضرورةٌ وغيرُ ضرورةٍ، فإنَّ أبا تمام كان يراها مستوًى واحدًا؛ لأنَّ لغةَ شعراء العرب في عصر الاحتجاج حجّةٌ للشاعر، له أن يَقيسَ عليها من دون تردُّد، بل لا يبعُد أَنْ يكونَ أبو تمام قد تعمَّد بعضَ الضرورات لِيُدِلَّ بذلك علىٰ علمه بلغة شعر العرب، فَرُكُوبُ الضرورة برهانٌ علىٰ العلم بها. وقد توصَّل ابن جِنِّي بعلمه وحِدّة ذكائه ونفاذ بصيرته إلىٰ أنَّ الضَّرورةَ ليست بالضَّرورةِ دليلًا علىٰ ضعف لغة الشاعر وقصور فصاحته؛ بل قد تكون مؤذِنةً بصِياله وشجاعته وقوّة طبعه[2]! أي لا يكون غرَضُ الشاعر منها إقامةَ الوزنِ وتسويةَ القافية كما هو شائع بين القوم.

---

(١) الخصائص ١/ ٣٢٣.

(٢) انظر الخصائص ٢/ ٣٩٢- ٣٩٣.

ولعلَّ أبا تمام كان يركب بعض هذه الضرائر أيضًا لدواع أخرىٰ لها علاقة بالشُّعور والنفس وقوّةِ التجربة التي قد تدفعُ به إلىٰ انتقاء ألفاظٍ وتراكيبَ محدَّدةٍ يرىٰ فيها بريقًا خاصًّا يعتقد أنها تَكْسِبُ لغتَه ذاتيةً خاصَّة وتمنحُها نوعًا من الامتياز وتُوصله إلىٰ المعنىٰ الذي يُرِيغُه.

وتميل الدراسات الحديثة إلىٰ أنَّ الضَّرورات الشعرية يجب أن تُدرَس دراسة خاصَّة في إطار لغة فنّ الشعر وإبداعه بعيدًا عن مصطلح الضرورة وقواعدِ النحاة الذين يريدون أَنْ يَفْرِضوا علىٰ لغة الشعر لغةَ النثر[1].

وينبغي ألَّا يُغْفَل تأثيرُ مذهب أبي تمام في البديع والمعاني الذي بيّناه سابقًا في لغة شعره وما فيها من بعض الضرائر؛ إذ لم يَكُنْ يَأْبَهُ بالنقد ونصائح العلماء إذا وَجَدَ أنَّ هذه اللغةَ الشعريَّةَ بغرائبها وضرائِرها تَشْهَدُ على عِلْمِهِ بِاللُّغَةِ وأَساليبِ العربِ فيها، وتَخْدِم مَعانِيَهُ وتُناسبُ الشكلَ الذي يبتغيه، أو أنَّها أقدرُ علىٰ خلق المفاجأة وإنْ أَزعجت بعضَ النقاد. وكان يرىٰ في اللغة الشعرية توسّعًا تُغني اللغة نفسَها من جهة وتُخْرِجه من أَسْرِها ورَبْقَتِها من جهة أخرىٰ، فهو شاعر «يرغب في الإغراب والتعجيب والاتساع، أما الإغراب والتعجيب فيدخلان في الدلالةِ علىٰ العلم باللغة...[و] اللفظة التي لا تُنْتَظَرُ تكون أعجَب من المنتظَرَةِ وأغربَ وأجدرَ بخلق المفاجأةِ، وأمَّا الاتساعُ فيَقتضي إحساسًا من الشاعر بضيق العبارة ومحدوديةِ اللفظ وبأَنَّ اللغةَ قيدٌ بِقَدْرِ ماهي أداة»[2].

إنَّ أبا تمام لم يكن يريد أن يقول شعرًا (عاديًّا) بل كان يطمح دائمًا إلىٰ أَنْ يَعْلُوَ به فكرًا وشعورًا ولفظًا ومعنًى وإيقاعًا حتىٰ يكون خاصًّا متميزًا، ولم يكن غافلًا عمّا يفعل، بل دلَّ علىٰ أنَّه مُدْرِكٌ للأمر قَاصِدٌ إليهِ، فقال: [الطويل]

سَأَجْهَدُ حتَّىٰ أُبْلِغَ الشِّعْرَ شَأْوَهُ ... وَإِنْ كَانَ لِي طَوْعًا وَلَسْتُ بِجَاهِدِ[3]

(١) انظر لغة الشعر: دراسة في الضرورة الشعرية ١٧٩، ٣٧١، ٣٧٥.

(٢) اللغة الشعر في ديوان أبي تمام ١٩، وانظر الموازنة ١/ ٢٥.

(٣) شرح التبريزي ٢/ ٧٧.

الفصل الخامس

أَثَرُ تَعَدُّدِ الرِّوَايَةِ فِي المَعْنَى وَالظَّوَاهِرِ النَّحْوِيَّةِ وَالصَّرْفِيَّةِ

فِي

شِعْرِ أَبِي تَمَّامٍ

المدخل

١ - معنى أَثَرِ تَعَدُّدِ الرِّوَايةِ:

أ - (أَثَر): (الأَثَرُ) اسم ذو معان كثيرة، منها: العَلامةُ، وبقيّةُ الشيء، والخَبَرُ المَرويّ، وما خلّفه السابقون... ثُمَّ تطورت دلالته فصار يُستَعمَل في عصرنا بمعنى (التَّأثير)، وهو تَرْكُ الأَثَر في الشيء، أي ما يُحدِثُه من رسمٍ وعلامة فيه، والمعنىٰ الأخير هو المراد في عنوان هذا الفصل، و(التَّأثير) مصدرٌ للفعل الثلاثي المزيد بالتضعيف (أَثَّر)، يُقال: أثَّر فيه؛ أي ترك فيه أَثَرًا.[١]

ب - (تَعَدُّد): أَما (التَّعدُّد) فمصدرُ الفعل الثلاثي المزيد بالتاء والتضعيف (تعدَّدَ)؛ أي صار ذا عَدَدٍ، أي صار أكثر من واحد، و(التَّعدُد): الكَثْرَة[٢].

جـ - (الرِّواية):أمّا (الرِّواية) فمصدرٌ للفعل الثلاثي المجرّد (رَوَىٰ يَرْوي)، قال الزمخشري: «وروىٰ الحديثَ: حَمَلَه، من قولهم: البعيرُ يَرْوِي الماءَ؛ أي يَحْمِلُه، وحَديثٌ مَرْوِيٌّ، وهم رُوَاةُ الأحاديث ورَاوُوها: حاملوها؛ كما يُقال: رُواة الماء»[٣].

في كلام الزمخشري إشارة إلىٰ أنَّ الأصل في (الرِّواية) حَمْلُ الماءِ، وهو حَمْلٌ مادّي، ثم تطوّرت الكلمة دلاليًّا فصارت تُطلَقُ علىٰ حَمْلِ الكلام شعرًا أو نثرًا، وهو حَمْلٌ معنوي، يؤيّده ما أوردَه الزَّبيديّ: «ومِن: رَوَىٰ البعيرُ الماءَ يَرْوِي قولُهم: رَوَىٰ الحديثَ رِوَاية بالكسر؛ وكذا الشِّعْرَ»[٤].

وكانت كلمة (الرِّواية) في أوّل استعمالها الجديد – و هو الحَمْل المعنوي – بالشعر ألصقَ بل كادت تكون خاصة بالشعر. وقد مرَّت مرحلة (الرواية) الأدبية للشعر بمرحلتين: تمتد الأولىٰ منهما إلىٰ آخر القرن الهجري الأَول وبداية القرن الثاني، وكانت الرواية في هذه المرحلة تعني حفظ الشعر «ونقله وإنشاده، ولا يتجاوز ذلك إلىٰ ضبطه وتحقيقه والنظرِ فيه وتمحيصه»[٥].

---

(١) انظر مادة (أثر) في الصحاح واللسان والقاموس والتاج.

(٢) انظر تاج العروس (عدد).

(٣) أساس البلاغة (روي).

(٤) تاج العروس (روي)، وانظر المادّة نفسَها في اللسان

(٥) مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية ١٨٩، وانظر رواية الشعر العربي: من بداية القرن الرابع الهجري حتىٰ نهاية السابع ٥ وما بعدها.

ثـمَّ اكتسـبت (الرِّوايـة) الأدبيـة دلالات جديـدة، واتّسـعت مجالاتهـا فـدخلت في طورهـا الثـاني وصارت ذات قواعدَ علميةٍ، لكنّهـا احتفظـت بأصـل معناهـا الأوّل، فصـارت الروايـة تعنـي الحفـظ والنقل والإنشاد «وأُضيف إليها الضبط والإتقان والتحقيق والتمحيص والشـرح والتفسـير وشـيء من الإسناد»[1]، وبذلك دخل (التدوين والنَّسْخ) علىٰ مصطلح (الرواية) بقـوّة بعـد أن كانـت قائمـة علىٰ المشافهة والحفظ، وتوفّرت القراطيس والصحائف بين أيدي الطلاب في حِلَق الـدرس ومجـالس العِلم: فمنهم من يقرأ علىٰ الشيخ ومنهم مَنْ يَسْمع منه القراءة، ومنهم مـن يَنْسَـخ مـا يُمْلِيـه، ومـنهم من يجمع بين اثنين أو أكثر من هذه الطرق... لذلك صارت الروايـة تُطلـق عـلىٰ طـرق نقـل الأشـعار والقراءات والأحاديث وغيرها من فروع العلم[2].

وعند ضمِّ كلمة (تَعدّد) إلىٰ كلمة (الرواية) يَنشأ تركيب إضافي هـو (تعـدُّد الروايـة) ويعنـي ورود كلمة أو أكثر في نصٍّ ما بأكثر من صيغة أو إعراب مما له وجه صحيح.

أمّا عبارةُ عُنوان الفصل كاملةً – وهي: (أثر تعدُّد الرواية في المعنىٰ والظواهرِ النحويّـةِ والصـرفيّةِ في شعر أبي تمام) – فتعني دراسةَ نماذجَ من الألفاظ والتراكيب التـي رُويـتْ في بيـتٍ مـن أبيـات هـذا الشاعر بأكثرَ من صيغةٍ أو إعرابٍ، وبيانَ تأثيرِ ذلك في المعنىٰ والظواهرِ النحويّةِ والصـرفيةِ.

٢ - مصادرُ روايةِ شعرِ أبي تمّام: أَلزمتني طبيعـةُ هـذا الفصـل أن أحـدِّد بدِقـة مصـادر شـعره التـي سأستند إليها في تعيين الروايات ودراستها. ووجدتُ أنّها كثيرة جدًّا، صنّفتها إلىٰ ثلاثة أقسام، هي:

أ – مصادرُ شعرِهِ المحدودةُ: وأعني بها كتبَ الأدب والنقد والمجموعـات الشـعرية والموسـوعات الأدبية وغيرها من المصنّفات التي تضمَّنت أبياتًا قليلة أو كثيرة مـن أشـعاره ، يُضـاف إليهـا شـروح شعره التي تناولت طائفة محدّدة من أبياتـه، والمصـادر التـي اعتمـدتُها في هـذا الصـنف وألفيتُهـا تَخْـدِم غرضـي في تعدّد الرواية هي:

- الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري للآمدي (ت٣٧٠هـ).
- شـرح مشكلات ديوان أبي تمام للمرزوقي (ت٤٢١هـ).

(١) مصادر الشعر الجاهلي ١٩٠.

(٢) انظر الأعراب الرواة ١٧.

- هِبة الأيّام فيما يتعلّق بأبي تمام للبديعي (ت١٠٧٣هـ).
- بدر التمام في شرح ديوان أبي تمام للدكتور ملحم إبراهيم الأسود (ت ؟)، طبع ببيروت سنة (١٩٢٨م)، صدر منه الجزء الأول فقط، ويَضمُّ قصائد المدح من حرف الهمزة إلىٰ نهاية الفاء.
- همزيات أبي تمام للمحقّق عبد السلام هارون (ت ١٩٨٨م)، صدرت طبعته الأولىٰ في القاهرة سنة (١٩٤٢م).

وقد أهمل مؤلِّفو هذه الكتب ذِكْرَ الرّواية أو وصفَ نسخ ديوان الطائيّ التي اعتمدوا عليها في دراساتهم وشروحهم، ولذلك لا سبيل إلىٰ معرفة طريق روايتهم لشعره إلا الآمِديّ الذي تشير المصادر إلىٰ أنه روىٰ شعره عن أبي علي محمَّد بن العلاء السِّجِستاني (ت؟)، عن أبي سعيد السكري (ت٢٧٥هـ)، عن الشاعر أبي تمام نفسِه[1].

ب – مصادرُ شعرِه شبهُ التامّة: أي شروحُ ديوانه التي روت معظم شعره أو كثيرًا منه، وهي:

١ً – ديوان أبي تمام بشرح أبي بكر الصولي (ت٣٣٥هـ)، مطبوع في ثلاثة مجلدات كبيرة، ويُعدّ أوّلَ شارح لشعره، وأَحدَ المهتمين بأخباره وجمعِ ديوانه وشرحِهِ. لم يذكر الصولي في مقدّمة هذا الشرح ولا في كتابه عن أخباره مصدرَه في جمع الديوان، أي لم يحدّد النسخة أو النسخ التي اعتمد عليها في توثيق شعره، لكنَّه ذكر في رأس بعض القصائد أو في ثنايا الشرح ما يفيد أنه قرأ أو روىٰ بعض شعره عن راويةِ الطائيّ: أبي مالك عَون بن محمَّد الكِنْديّ (ت؟)[2] الذي قرأ عشرين قصيدة من شعره علىٰ الشاعر نفسه، وقرأ عليه الصولي سنة (٢٨٥هـ) هذه القصائد العشرين، وذكر أنه لم ير أعلم بشعره منه[3]، وروىٰ عن غير عَوْن قليلًا[4].

وكان بين يَدَيه في أثناء شرحِه شعرَه نسخٌ من ديوانه يُوَثِّقُ منها الرّواية ويختار ما يرى أنّه الروايةُ الصحيحة مع الإشارة أحيانًا إلىٰ روايات أخرىٰ. من تلك النسخ نسخة أبي مالك المذكور، يدلّ علىٰ

---

(١) انظر شرح ديوان أبي تمّام للتبريزي ١/ ٣، والنِّظَام ١/ ٢٠٢.

(٢) قال ياقوت: «أحدُ أصحابِ ابن الأعرابي، وأخذ عن سَلَمة بن عاصم صاحب الفراء، وروىٰ عنه الصولي فأكثر» معجم الأدباء ٥/ ٢١٤٠.

(٣) انظر أخبار أبي تمام ٣١، وشرح الديوان للصولي ١/ ١٦٦، ١٧٧، ٣٦٢، ٥٣٧، ٥٨٥، ٥٨٩، ٦١٤...

(٤) انظر شرح الديوان للصولي ١/ ٢٠٨.

ذلك قولُه: «وروىٰ أبو مالك بعد هذا البيت خمسة أبيات لم أرها إلا في نسخته... إلىٰ هنا نسخة أبي مالك»[1]. وقد يُقدِّم روايةً ما علىٰ رواية أبي مالك ويصرّح بعدم اختياره لها[2].

لكنّ كثرةَ التصحيف والتحريف ووَفرةَ الأخطاء، ومحاكاةَ المحقِّق في ضبط أغلب الأبيات لضبطها في شرح التبريزي – أساء إلىٰ رواية ديوان أبي تمام بشرح الصولي إساءة كبيرة.

وتُشير المصادر إلى أنَّ الصُّوليّ جمع نسخة من ديوانه غيرَ مرفقةٍ بالشرح، رتَّبَ فيها شعرَه على حروف المعجم خلافًا لديوانه المرفَق بشرحه فإنّه مرتّب على أغراض الشعر، والترتيب الأخير هو المتداوَل في شرح التبريزي و الشروحِ المتأخِّرة بعد شرح ابن المستوفي، وهومنسوب إلى علي بن حمزة الأصبهاني (ت؟) الذي جمع شعر الطائيّ في ديوانٍ وجوَّد في عمله [3]. وذكر بروكلمان أنّ ديوانه برواية الصّولي غيرَ المرفَق بشرحه نُشِرَ في القاهرةسنةَ (١٢٩٢هـ)، وأفاد أنّه خالٍ من كثير من أشعاره الموجودةِ في كتب الأدب[4]، ولم أتمكّن من الوقوف على أيِّ نسخة من هذه الطبعة.

٢ً– ديوان أبي تمام بشرح الأعلم الشَّنْتَمَرِيّ (ت ٤٧٦هـ)، صدر في جزأين كبيرين: يضمُّ قصائدَه في غرض المدح مع قليل من قصائده ومقطوعاته في الأغراض الأخرىٰ، ومجموعُها يبلغ ثُلُثَي ديوانه إذا قِيست بنظيراتها في شرح التبريزي[5].

استند الأعلم في توثيق الشعر إلىٰ نسخة نفيسة فريدة من ديوانه، رواها وجمعها أبو علي القالي (ت٣٥٦هـ)، وكانت معه في رحلته إلىٰ الأندلس سنة (٣٣٠هـ)[6]. وذكر الأعلم أنها رواية صحيحة شهيرة، تضمُّ شعرَ القراطيس الذي كتبه أبو تمام بخط يده، وما قيَّده أبو علي نفسُه في سِفر الكاغد الذي قرأ فيه علىٰ أبي محمَّد عبد الله بن جعفر بن دُرُسْتُوَيْهِ (ت ٣٤٧هـ)، وأقرأه رواية عن علي بن مَهْديّ الكِسْرَوِيّ (ت بين: ٢٨٣–٢٨٩هـ) عن الشاعر أبي تمام، وما أضافه إليها الوزير الأندلسي

---

(١) انظر المصدر السابق ١/ ٦١٣.

(٢) انظر المصدر السابق ٢/ ١١٤.

(٣) انظر الفهرست للنديم ١٩٠، وكشف الظنون ١/ ٧٧٠.

(٤) انظر تاريخ الأدب العربي ٢/ ٧٥.

(٥) انظر بحثي: شرح ديوان أبي تمام للأعلم الشنتمري: نقد الدراسة وتقويمها الذي وافقت مجلّة جامعة دمشق للآداب على نشره بتاريخ ١٢/ ٥/ ٢٠١١م.

(٦) انظر طبقات النحويين واللغويين ١٨٨.

الأديبُ أبو القاسم إبراهيم بن محمَّد المعروف بابن الإفِلِيلي (ت ٤٤١هـ) شيخُ الأعلم ممّا اختاره وجمعه من رواية أبي بكر الصولي (ت ٣٣٥هـ)[١].

لكنّ آفة هذه الطبعة من الديوان كَثرةُ الأخطاءِ والتصحيفِ والتحريفِ فيها، وخلوُّها من الضبط والتشكيل، وهذه الملاحظات أفقدتها كثيرًا من نَفَاستها وقيمتها العلمية.

٣ً- ديوان أبي تمام بشرح التبريزي (ت ٥٠٢هـ)، طبع في أربعة أجزاء كبيرة، لم يصف الشارحُ حالَ النسخة التي وثّق منها الشعر، لكنه ذكر في المقدّمة أنّه رواه عن الشيخ أبي القاسم الفضل بن محمَّد القَصَبَاني النحوي البصريّ (ت ٤٤٤هـ): «بعضه قراءة عليه، وبعضه سماعًا منه، وبعضه إجازة»[٢] وهذا روىٰ الديوان بسند متّصل يلتقي بسند الآمِديّ وينتهي بالراوية البصري أبي سعيد السكّري (ت ٢٧٥هـ) عن الشاعر نفسِه.

وقد جعلتُ هذا الديوانَ المطبوعَ مع شرح التبريزي الأصلَ في بحثي كلِّه، وهو الذي يعتمده المحّققون من الدارسين في دراساتهم التي تتناول هذا الشاعر وشعره؛ لامتيازه من غيره من نسخ الديوان المذكورة بدقّة الضبط والتحقيق، وهو أوفىَ دواوين شعره من حيثُ عددُ الأبيات، لكنّه مع ذلك يُعَدُّ ناقصًا، وسيأتي بيان ذلك.

٤ً- ديوانه بشرح ابن المستوفي الإِرْبِلي (ت ٦٣٧هـ) المسمّىٰ: النِّظَام في شرحِ شعر المتنبي وأبي تمام، طبع في اثني عشر جزءًا، عَرَض الشارح شعرَ الطائيّ في الديوان علىٰ الحروف لا علىٰ الأغراض، والجزء الثاني عشر منه ينتهي عند آخِر قافية حرف القاف، ولم يكتمل الديوان؛ لأن الجزء الثالث من النسخة المخطوطة الوحيدة مفقود. ويُعَدّ هذا الديوانُ ناقصًا من جهة ثانية؛ إذ أهمل ابن المستوفي إثباتَ الأبيات التي رأىٰ أنها لا تحتاج إلىٰ شرح لوضوحها.

أما الرّواية التي وثّق بها ابن المستوفي شعر الطائي فقد ذكر أنّه قرأ جميع ديوانه علىٰ أبي الفتح محمَّد ابن عيسىٰ البغدادي المعروف بابن الجصّاص (ت ٦١١هـ)، ثم ذكر سلسلة الإسناد التي اتصلت برواية التبريزي والآمِديّ المذكورة التي تنتهي كما ذكرنا بأبي سعيد السُّكّريّ عن الشاعر نفسه[٣].

---

(١) انظر شرح الديوان للأعلم ١/ ١٤٢-١٤٣ (مقدّمة الشارح).

(٢) شرح الديوان للتبريزي ١/ ٣ (مقدمة الشارح).

(٣) انظر النِّظَام ١/ ٢٠١-٢٠٢.

ويُعدّ ابن المستوفي أكثر الشرّاح عناية بروايات شعره ومناقشتها وتوجيهها، وكان بين يديه نسخٌ قيّمة من ديوانه[1]، يقارن رواياتها ببعضها ويشير إلىٰ ذلك في ثنايا شرحه، ويُفْهَم من هذا أن الروايات تزداد بازدياد نسخ الديوان وبتأخّر الزمن.

وقد اعتمدتُ في التوثيق كذلك جميع الروايات التي ذُكِرت عَرَضًا في المصادر السابقة الجزئيةِ وشبهِ التامة، وهي روايات منقولة عن نسخٍ ومصادرَ مفقودةٍ، كروايات شرح الخَارْزَنْجِيّ (ت ٣٤٨هـ)، وروايات شرح أبي العلاء المعري (ت ٤٤٩هـ) وغيرهما، وسيأتي ذكرُ كثير منها في ثنايا مباحث هذا الفصل ومطالِبه.

٥ً- ديوان أبي تمام بشرح شاهين عطيَّة (ت ١٩١٣م)، صدرت طبعته الأولىٰ ببيروت سنة (١٨٨٩م) في مجلد واحد، ولم يذكر الشارح النسخة أو الرواية التي استند إليها في توثيق الشعر.

٦ً- ديوان أبي تمام بشرح محيي الدين الخيَّاط (ت ١٩١٤م)، صدر ببيروت سنة (١٩٠٥م) في مجلد واحد، ولم يذكر هذا الشارح أيضًا كسابقه النسخة أو الرواية التي وثَّق منها الشعر.

جـ – مصادرُ شعرِه التَّامّةُ (الكاملة): وأعني بها الروايات أو الدواوين التي تضمّنت شعر أبي تمام كلَّه، وهي مصادر مفقودة، إذ لم أجد ديوانًا كاملًا يضمّ بين دَفَّتَيْهِ قصائدَه ومقطوعاتِه كلَّها؛ فديوانه المشفوع بشرح التبريزي الذي يُعَدّ أكمل نسخة لديوانه يضمُّ (٢٦٧) قصيدة و(٢٢٩) مقطوعة شعرية، وهذا لا يبلغ نصف شعرالطائيّ الذي أشار إليه ابن المعتز (ت ٢٩٦هـ) في طبقاته؛ إذ ذكر أنّه «كثيرُ الشعر جدًّا، ويُقال: إنَّ له ستَّ مئةِ قصيدةٍ وثمانيَ مئةِ مقطوعة»[2]. وقد يكون هذا التقدير مبالغًا فيه، ولا يُمكن البتُّ بصحَّتهِ لعدمِ إسناد الخبر إلىٰ راوٍ معلوم، لكن ورد ما يؤيّد خبر ابن المعتز، فقد أفاد النَّديم أن الصولي جمع شعره في نحو ثلاثِ مئة ورقة، والورقة عنده صفحتان في كل صفحة منهما عشرون سطرًا علىٰ ما بيَّن النديم نفسه[3]، وزاد من اعتقادي بنقصان ديوانه بشرح التبريزي أنّي استطعت أن أستدرك عليه (٦٩٤) بيتًا![4].

---

(١) انظر المصدر السابق ١/ ٢٠٤-٢٠٦.

(٢) طبقات الشعراء ٢٨٥.

(٣) انظر الفهرست ١٨١، ١٩٠.

(٤) انظر بحثي: المستدرك علىٰ ديوان أبي تمام بشرح التبريزي، مجلة التراث العربي، العدد المزدوج ١٢٠-١٢١، كانون الثاني – نيسان ٢٠١١م، ص٢٣٧-٢٥٨.

٣ – أسباب تنامي ظاهرة تعدُّد الرواية في شعر أبي تمام:برزت هذه الظاهرة في زمن الشاعر نفسِه، وقد ألمح الصولي إلىٰ اضطراب الناس في رواية شعره، وأدركَ خطورةَ تنامي هذه الظاهرة والحيفَ الذي يقع علىٰ هذا الشعر وصاحبه بسببها، واعتقدَ أنّ الحلَّ هو أن يَعْمَد – مستعينًا بعلمه وخبرته الأدبيّة والنقدية– إلىٰ جمع نسخة صحيحة سليمة من شعره في ديوان واحد يجتمع عليها الناس ويُسقطون غيرها، لكن الاضطراب استمرَّ في روايته، ولم يُفلح الصوليّ كثيرًا. فما أسباب تعدّد هذه الرواية؟. لتعدّد الرواية في شعرالطائيّ أسباب كثيرة، منها:

أ – أبو تمام نفسُه: فهو يُعَدّ أحد مصادر تعدُّد الرواية في شعره ككثير من الشعراء الذين كانوا ينظمون القصيدة وينسخونها ويَروونها بصيغة محدّدة أوّل مرّة، ثم يعيدون النظر في بعض ألفاظها وتراكيبها وعدد أبياتها فيغيّرون ويبدّلون وينقصون أويزيدون وينسخون نُسخًا أخرىٰ من دواوينهم برواية مغايرة، أو قد يمتدّ الزمن بالشاعر فيُطلَب منه أن يُنْشِدَ بعض قصائده من حِفْظِهِ فيَنَسىٰ ألفاظًا أو تراكيبَ منها فيُنشدها علىٰ وجه آخر فيأخذها عنه الرواة وغيرهم ويصحِّحون عليها نسخهم، وقد يتكرّر ذلك فتجتمع في شعره روايتان أو الروايات المختلفة[١].وإذا كان الطَّائيّ قد تجرَّأ علىٰ تغيير ألفاظٍ من شعر شعراء حماسته[٢] فإنّه – لا شكَّ – علىٰ تغييرها في شعره أجرأ.

من دلائل ذلك أنَّ أبا مالك عَون بن محمَّد الكِنْديّ الذي قرأ علىٰ أبي تمام عشرين قصيدة من شعره أخبر الصوليَّ عن قصيدة همزية أنّها كانت في مدح يحيىٰ بن ثابت ثم صيّرها الطائيّ في مدح محمَّد بن حسَّان الضَّبيّ (ت ٢٣٠هـ)، وأفاد الصولي بعد آخِر بيت من القصيدة أنّ الشاعر ترك ما كان في القصيدة من إشارة إلىٰ ممدوحه الأول، لأنّها استقرّت في محمَّد بن حسّان، وثمّة تفاوت بين الشرّاح في عدد أبياتها وترتيبها[٣]. وقد مضىٰ أن أبا مالك المذكور عَرَفَ إحدىٰ قصائده مبنيّة علىٰ تسعة وعشرين بيتًا، ثم وجد زيادة تسعة أبيات عليها، فقال للصولي عن هذه الزيادة: إنَّها «شيء لا أعرفه، ولعلّه زاده بعدي»[٤]؛ أي لعلَّ أبا تمام زاد هذه الأبيات بعد أن قَرَأْتُ القصيدةَ عليه.

---

(١) انظر تاريخ آداب العرب ١/ ٣٧٢، وأصداء الشاعر القديم: تعدد الرواية في الشعر الجاهلي ٨١.

(٢) انظر شرح الحماسة للمرزوقي ١/ ١٤، ٨٣-٨٤.

(٣) انظر شرح الديوان للصولي ١/ ١٧٧-١٨٨، وشرحه للأعلم ١/ ٢١١-٢١٨، وشرحه للتبريزي ١/ ٢٠-٣٩، والنِّظَام ١/ ٢٢٦-٢٥٨.

(٤) شرح الديوان للصولي ١/ ٣٦٤. وانظر نحوه في ١/ ٢٩٨، ٣/ ٤٨٨، وشرح التبريزي ١/ ٢٣٤، ٤/ ٤٤٤.

وقد يكون هذا الشاعر أحد مصادر تعدّد الرِّواية في شعره من جهة آلة الكلام؛ إذ كان أجشَّ الصوت، في لسانه حُبْسة أو تمتمة يسيرة، وهذا يعني أن بعض الحروف أو الألفاظ قد يتعسَّر خروجُها سليمة من فيهِ، أو أنها قد تخرج بصورة أو صيغةٍ مخالفة لما يريدُ فيحفظها الرواة ويتلقَّاها السامعون علىٰ تلك الصورة المخالفة، ولذلك كان يُرفِقُ معه راويةً حَسَن النشيد[1].

ب – الرواة والنّسَّاخ والشرَّاح والنقاد الذين كانوا يغيّرون ألفاظًا من شعر أبي تمام عمدًا لأغراض مختلفة، منها أن بعضهم يكون مؤيّدًا له فيرىٰ لفظًا أو تركيبًا فيه مأخذ عليه فينقِّحه ويغيّره إلىٰ ما يراه صوابًا، وقد يكون غيره معارضًا له متحامِلًا عليه فيغيّره لِيتَّهِمَهُ بالخطأ، وقد تُطمَسُ كلمة في نسخة من ديوانه فيجتهدُ مالكُ النسخة أو قارِئُها في إصلاح المطموس من دون مقابلة فتَنشأ رواية جديدة، وهكذا... وقد يَستحسنُ أحدهم لفظة أو يجدُها أنسب فيغيّرها، ويبدو أن هذه الظاهرة كانت متفشّية في رواية الشعر[2]. وقد ألمحَ الصولي إلىٰ بعض هذه الأسباب في شعر الطائي[3].

جـ – التصحيف والتحريف: تنامت هذه الظاهرة في شعره أكثرَ من شعر غيره لأسبابٍ، منها:

١ً – أنَّ ديوانَه لم يُؤْثَر عنه مجموعًا كاملًا، قال التبريزي: «قال أبو العلاء... في كتابه المعروف بذكرىٰ حبيب: إنّما أَغْلَقَ شعرَ الطائي أنّه لم يُؤثَر عنه، فتناقلتْهُ الضَّعَفَةُ من الرواةِ والجَهَلَةُ من الناسخينَ، فبدَّلوا الحركة بالحركة... وغيَّروا بعضَ الأحرف بسُوء التصحيف فغَادروا الفَهِمَ خابطًا في عَشْواءَ؛ لأنَّ تغييرَ الضمّةِ إلىٰ الفتحةِ والكسرةِ يُنْشِبُ الفَطِنَ في الحِبَالة [المِصْيَدة]، فأمَّا نقلُ الحاءِ إلىٰ الخاء، والدَّالِ إلىٰ الذَّال فيَحْدُثُ عنه إلباسٌ، تُقْرَنُ به بَلَادةٌ وانتكاسٌ»[4].

٢ً – أن كثيرًا من العلماء كان يَفِرُّ أو يُحْجِمُ عن إقراء شعر المولَّدين كبشّار وأبي نُوَاس، ولا سيَّما شعر أبي تمام؛ لأنّه كان أقربَهم عهدًا بهم وأصعبَهم شعرًا، وكانوا يطعنون عليهم؛ لأنّهم لم يكونوا

---

(١) انظر أخبار أبي تمام ١٤٤، ٢٥٩، ووفيات الأعيان ٢/ ١٧/ ٢٥.

(٢) انظر تاريخ آداب العرب ١/ ٣٧٣، ومصادر الشعر الجاهلي ٢٤١-٢٤٤.

(٣) انظر أخبار أبي تمام ٥٦. وانظر رواية الشعر العربي ٧٥.

(٤) شرح الديوان للتبريزي ١/ ١ (مقدمة الشارح). ولعلَّ أبا العلاء يريد بقوله: (لم يُؤْثَر عنه) أنّ نسخةَ أو نسخَ ديوانِه المجموعةَ في حياته المقروءةَ عليه فُقِدت، ولا يريد أن ديوانه لم يُجْمَع أو يُقرَأ عليه، إذ ورد أن الشاعر الأندلسي أبا عبد الملك عثمانَ بنَ المثنَّىٰ القرطبي (١٧٩-٢٧٣)هـ رحل إلىٰ المشرق... وقرأ علىٰ حبيب بن أوس ديوانه وأدخله الأندلس رواية عنه. انظر تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس ١/ ٣٤٦، وانظر بغية الوعاة ٢/ ١٣٦. وسلَفَ أنَّ سلسلةَ سندِ رواياتِ شُرَّاح الديوان تنتهي بالشاعر نفسِه، فلعلّ تلك الروايات لبعضِ شعره لا كلِّه.

يُحسنون روايته وتفسيرَه خلافًا لأشعار الأوائل فإنّها «قد ذُلِّلتْ لهم وكثُرت لها روايتُهم، ووجدوا أئمةً قد مَاشُوهَا لهم، وراضُوا معانيَها، فهم يقرؤونها سالكين سبيل غيرِهم في تفسيرها، واستجادةِ جيّدها وعَيْبِ رديئها»[1].

٣ً- أنّ مذهبَه القائمَ علىٰ الغموض والإسراف في المحسّنات البديعية وترديدِ الكلام المتشابِهِ وتوعيرِ الألفاظ وإغرابِ المعاني - ساعد علىٰ سَرَيَان التصحيف والتحريف إلىٰ ألفاظه، وأسهم في تقوية احتمال قراءة اللفظة الواحدة بأكثر من وجه، وشجّع علىٰ الاجتهاد في ضبط الألفاظ وإعادة توزيع النقاط علىٰ الحروف...

وكان لإبداعات أبي تمام واختراعاته الشعرية دورٌ كبير في تنامي ظاهرة تعدّد الرواية في شعره؛ إذ الشاعر الأكثرُ شهرةً وإبداعًا «هو الأكثر حُظوةً باهتمام الثقافة علىٰ مستوىٰ تعدّد الرواية من حيث درجةُ كثافة البدائل اللغوية لمفردات النصّ وإضافة أبيات له»[2]. فشهرة الشاعر وإبداعُه المتميِّز وتفنُّنُه في النصّ الشعري تفتح أحيانًا شهيّةَ القرَّاء المبدِعين باتجاه المشاركة في تعميق المعنىٰ واللعب علىٰ البدائل اللفظية والمعنوية الممكنة، وهذا يُفضي إلى اشتراك غير الشاعر في تأليف شعره!

٤ً- أنَّ بعضَ النُّسَّاخِ الجُهَّالِ قديمًا والمحقِّقين الضعفاءِ والطابعين الجَشِعين حديثًا لم يكن يهمّهم توثيقُ النصِّ الشعري وسلامتُه وصِحَّتُه إنما كان غرضهم المال، لذلك كانوا ينسخون الديوان ويطبعونه وينشرونه من دون تدقيق ومقابلة ولا تنقيحٍ وتمحيص.

د- افتراض الروايات: برزت هذه الظاهرة عند بعض شرَّاح الديوان، وعلىٰ رأسهم أبو العلاء المعري (ت ٤٤٩هـ) في شرحه المفقود (ذكرىٰ حبيب) فقد نقل عنه التبريزي وابن المستوفي نصوصًا كثيرة تفيد أنَّه كان ينظر في كثير من صِيَغِ ألفاظ الطّائي وعلاماتِ إعرابها نظراتٍ خارجَ نِطاق ضبط الرواية، فإنْ وجد المعنىٰ يستقيم مع الصيغة أو علامة الإعراب المفترضة نبَّه عليه وذكر جوازه... وبعد زمنٍ يأخذ أناسٌ بالروايات المفترَضة علىٰ أنّها أصليّة، وهكذا تغدو من روايات شعره.[3]

---

(١) أخبار أبي تمام ١٤-١٥، وانظر الموازنة ١/ ٢٢. وفي القاموس: (ميش): «مَاشُوا الأَرْضَ مَيْشَةً: مَرُّوا بِهَا».

(٢) أصداء الشاعر القديم: تعدد الرواية في الشعر الجاهلي ٨٥، وانظر ما يأتي في هذه الفقرة في المرجع نفسه ٩٠.

(٣) وكان أبو العلاء أمينًا في التنبيه علىٰ افتراض الروايات بعبارات تدلّ علىٰ ذلك، نحو: (وإنْ رَوَيتَ...) و(لو رَوَيتَ...) و(وإذا رَوَيتَ...) و(ويجوز أن يُروىٰ...) و(ويحتمل...)... وستمرُّ بنا نماذج منها في ثنايا مطالب هذا الفصل.انظر شرح الديوان للتبريزي ٢/ ١٧٧، ٢٤٥، ٢٥٠، ٢٦٦، ٤١٢...

٤ – مواقف شرَّاح الديوان من تعدّد الرواية في شعر أبي تمام: تفاوتت مواقف شرَّاح الديوان من ظاهرة تعدّد الرواية في شعره، فبعضهم يُشيرُ إلىٰ رواية ثانية أو أكثر من دون تعقيب عليها ولا تحديدِ مصدرِها، وبعضهم يحدِّد مصدرها ويحكم عليها بالقوّة أو الضعف من غير بيان سبب الحكم، وبعضهم يعتني بها ويناقشها ويقارن بينها، ويرجّح بعضها علىٰ بعض مع التعليل. ويُعَدُّ الشارح ابن المستوفي أكثرَهم ذكرًا للروايات وعنايةً بها، وتوجيهًا لألفاظها ومعانيها وما يتّصل بها من مسائل.

ولحظتُ أنَّ الشرَّاح يُراعُون في ترجيح رواية علىٰ أخرىٰ أمورًا، منها: موافقةُ الرواية أو اتّساقُها مع مذهب الشاعر في الصَّنْعة، والنظرُ إلى سلامةِ اللفظ وقوّةِ المعنىٰ وبلاغةِ العبارة، ومراعاةُ مصدرِ الرواية أوملاحظةِ كونِها روايةَ الجمهور، ومراعاةُ السّياق والسِّباق، وتحكيمُ الرأي والنظرة الخاصة للمعنىٰ الذي قصده الطائيّ. وسنجد أمثلة علىٰ كلّ ما أشرتُ إليه في ثنايا هذا الفصل.

٥ – التأثير السّلبيُّ والإيجابيُّ لتعدُّدِ الروايةِ في شعرِ أبي تمام وشروحِه: كان لوَفرة تعدّد الرواية في شعر الطائيّ تأثير إيجابي في شروحه، وتأثيران متناقضان في شعره: سلبيٌّ وإيجابيٌّ.

أما التأثير السلبي فيتمثّل في أن تعدّد الرواية مَنَعَ أو صعَّب الوصولَ إلىٰ معرفة الرواية الأصلية التي نطق بها الشاعر أوّلًا، ويَعْسُرُ الأمر أكثرَ عندما تكون الرواياتُ المتعدّدةُ كلُّها موثوقةً، ويحتملُ كلٌّ منها معنًى رائقًا ووجهًا إعرابيًّا سليمًا. ومن التأثير السلبي أيضًا أنّ بعض العلماء والنقاد وَظَّفُوا طائفة من الروايات المدسوسة في شعره للطعن عليه والانتقاص منه واتِّهامِه بالضَّعف والقُصور.

أما التأثير الإيجابي الذي تركه اختلاف الروايات في شعره فيتمثّل في إسهامه في إغناء هذا الشعر وإثرائه بعشرات أو مئات المعاني الجديدة التي لم تكن لِتُولَدَ لولا هذا التعدُّد، ويرى بعض الباحثين أنّ «الروايات المختلفة هي جزء معرِّف لماهية النصّ ومشترِكٌ بالتالي في إنتاج دلالته. إنّها فضاء ممكن للدلالة تمامًا كالنصّ المعتمد، وليست هامشًا يمكن الاستغناء عنه»، ويقرّر أنّ التعدّد في الرواية إن لم يكن الشاعرُ مصدرَه فهو من «جماعية التأليف المتوجِّهة نحو توسّع أفق النصّ الجمالي الدَّلالي»[1].

ولا يُتوقَّعُ أن تُضِيفَ كُلُّ روايةٍ مخالفةٍ بُعدًا جماليًّا أو دَلاليًّا واضح المعالم، فقد يؤدّي بعضُ ما يقعُ فيه النسَّاخ والمحقِّقون من أخطاء وسهوٍ وتصحيف وتحريف... إلىٰ تشكيل روايات أخرىٰ ضعيفة

(١) أصداء الشاعر القديم: تعدد الرواية في الشعر الجاهلي ١١٠– ١١١.

ستؤدّي إلىٰ «اختلافات في الدّلالة قد لا تنتظم في رؤية تأويلية متجانسة في حين تبدو البدائل اللفظيّة التي تمثّل مرادفاتٍ للكلمة المعتمدة من قِبل الشُّرّاح أقربَ لما يظنّه الباحث تلاعبًا إيجابيًّا بالدَّلالات، وهو ما يمكن أن يكون الشاعر نفسُه قد قام به»[1].

وأما التأثير الإيجابيّ الذي تركه تعدّد الرواية في شروح ديوان أبي تمام الطويلة والمتوسّطة فيتمثّل في إمدادها بمادة دراسية وافرة ومتنوّعة، حيث شكّلت هذه الروايات المختلفة أصولًا أُقيمت عليها عشراتُ بل مئاتُ المسائل والقضايا الأدبيةِ والنقدية والبلاغية والعَروضية واللغوية والنحوية والصرفية وغيرها من العلوم.

ولعلَّ أكثر تلك المسائلِ وأهمَّها في شروح ديوانه القديمة هي التي اتصلت بالعلوم الثلاثة الأخيرة: اللغة والنحو والصّرف؛ لأن تحديد معنىٰ الألفاظ والتراكيب في أيّ رواية يتوقف علىٰ هذه العلوم الثلاثة بالدرجة الأولىٰ، ثُمّ ما يتفرّع عنها.

والدليل علىٰ وَفْرَة الظواهر النحوية والصرفية المتولِّدة عن تعدّد الرواية في شعر الطائيّ وشروحه أنني استطعت بيُسْر وسهولة أن أبنيَ علىٰ قليل منها فصلًا من هذه الرسالة الذي يُعَدُّ من أنفعِ الفصول التي كتبتُها وأَمْتعِها لأمرين: أولهما أنّه أكّد لي بصورة عملية أهمية عِلمَي النحو والصرف وعِظَم فائدتهما في مجال الدراسات التطبيقية للنصوص، وثانيهما أنّي لم أجد من الباحثين الذين سبقوني في إعداد دراسات نحوية عن الشعر مَن أفرد فصلًا لدراسة تعدّد الرواية ، ولن أنسىٰ هٰهنا أن أذكر أن أستاذي الدكتور إبراهيم عبد الله هو الذي أرشدني عند إعداد خطة البحث – إلىٰ تخصيص فصل لهذا الموضوع وأصرَّ علىٰ ذلك علىٰ تخوّف منّي؛ لافتقاري وقتئذٍ إلىٰ تصوّر واضح وخطة محكمة في تناوله. وقد أكّد لي جِدَّةَ هذا الموضوعِ وتميُّزَهُ أنّ أحد الباحثين المعاصرين الذي أعدّ دراسة عن تعدّد الرواية في الشعر الجاهلي سنة (٢٠٠٨م) لم يُفْلح «في العثور علىٰ أية دراسة تُحاول اعتماد الروايات المختلفة في التفسير أو تحاول قراءة ما بين الروايات من اختلاف أو تفاعل»[2].

وستظهر فوائد هذا الفصل في مباحثه ومطالبه الآتية.

---

(١) المصدر السابق ٨٢.

(٢) المصدر السابق ٤٢.

المبحث الأوّل

تعدُّد الرواية في الأسماء والضمائر

وردت في ديوان أبي تمام أبيات كثيرة تضمّنت أسماءً وضمائرَ اختلفت روايتُها وتعدّدت، وكان لذلك أثر واضح في بنيتها – جزئيًّا أو كُلّيًّا – وعلاماتِ إعرابها أو بنائها، والتركيبِ أو التراكيبِ المتّصلة بها.

وقد اهتمّ بعض القدماء من شرَّاح ديوانه والمهتمين بشعره بكثير من هذه الروايات ونبّهوا علىٰ أثر بعضها في لغة البيت ومعناه.

ورأيت من الحَسَن تصنيفَ أبياته التي تنضوي تحت عنوان هذا المبحث إلىٰ مطلبين متفرِّعين وَفق الترتيب الآتي:

المطلب الأوّل: تعدُّد الرواية في الأسماء:

١- تعدُّد الرواية في علامات إعراب الاسم.

٢- تعدُّد الرواية في صيغة الاسم.

المطلب الثاني: تعدُّد الرواية في الضمائر:

١- تعدّد الرواية في الضمائر المتّصلة بالأفعال (ضمائر الرفع والنصب).

٢- تعدّد الرواية في الضمائر المتّصلة بالأسماء وحروفِ الجرّ (ضمائر الجرّ).

المطلب الأوّل – تعدُّد الرواية في الأسماء:

١ – تعدّد الرواية في علامات إعراب الاسم:

أ – أسماءٌ رُويتْ بالرفع والنصب:

من أبيات أبي تمام التي ورد فيها اسمٌ رُوِيَ بالرفع والنصب قوله في مدح الحسن بن وهب: [الكامل]

ضَـــمَّ الفَتَـــاءَ إلىٰ الفُتُـــوَّةِ بُـــرْدُهُ وَسَـقَاهُ وَسْـمِيُّ الشَّـبَابِ الصَّـيِّبُ[1]

رواية الجمهور (وَسْمِيُّ) بالرفع علىٰ أنّه فاعل للفعل (سقىٰ)، وهو منسوبٌ إلىٰ الوَسْم، ومعناه: «مطر الرّبيع الأوّل؛ لأنّه يَسِمُ الأرضَ بالنَّبات»[2]، وقوله: (الصيِّبُ) نعت له؛ أي المُنْسَكِبُ. وذكر ابن المستوفي أنّ قوله: (وسميّ) رُوي بالنَّصب، فيكونُ مفعولًا به ثانيًا للفعل (سَقَاه)، والتقدير: وسقىٰ الفَتَاءُ – وهو حَدَاثةُ السِّنِّ – الممدوحَ وَسميَّ الشبابِ، ويُشْكِلُ علىٰ هذه الرواية رفع (الصَّيِّب)، أمّا ابن المستوفي فيرىٰ أن (وسميَّ) مضاف إلىٰ (الشباب)، وأنّ الاسم المنسوب (وسميّ) علىٰ هذه الرواية بمعنىٰ المصدر (وَسْم)، ويُجعَلُ من باب إضافة المصدر إلىٰ الفاعل، ويكون موضع (الشباب) الرفع علىٰ أنّه فاعل، ويُجْعَل (الصَّيِّبُ) صفةً للشباب علىٰ الموضع. يجوز أن يكون (الشباب) فاعلًا للاسمِ المنسوب نفسِه أُضِيفَ إليه، لأنّه مؤوّل بالمشتق، ويُعامل معاملة الصفة المشبَّهة فيرفعُ فاعلًا مُظْهَرًا أو مضمرًا[3]، والتقدير: وسقاه وسميًّا الشَّبابُ منه الصَّيِّبُ، ولا يُوصَف (الشبَاب) بالصَّيِّب، ولذلك استبدل ابن المستوفي بالشباب (السَّحَاب) مع أنّه لم يذكر أنها رواية! ويجوز أن يُقطَع (الصيِّب) عن النّعتيّة للمدح[4]، ويُجعَلَ خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره: هو الصيِّبُ.

وخَلَص ابن المستوفي إلىٰ ترجيح رواية الجمهور وهي الرفع، وذكر أنها الأجود، وهو كذلك؛ لعدم احتياجها إلىٰ التقدير، وللتخلّص من وصف الشباب بالصَّيِّب، ولقوله: «وفي نسخة (وسميُّ) رفعًا ونصبًا، وعلىٰ أعلاه (وسميُّ) لا غير، وقد صُحِّح علىٰ الرفع».

---

(١) شرح التبريزي ١/ ١٣٢، وانظر شرح الصولي ١/ ٢٣٥، وشرح الأعلم ٢/ ١١٩، والنِّظَام ٢/ ١٧٥، وشرح عطيّة ٢٤٤، وشرح الخيّاط ٣٩، وبدر التمام ١/ ١١٥ وروايتها جميعًا (وسميُّ) بالرفع.

(٢) الصحاح (وسم).

(٣) انظر قواعد معمول الاسم المنسوب في شرح المفصل ٥/ ١٤٣، وهمع الهوامع ٦/ ١٥٤.

(٤) انظر الكتاب ٢/ ٦٢، وأوضح المسالك ١/ ٢١٧، ٣/ ٣١٨.

ومن أبيات أبي تمام في هذا السّياق قوله في مدح الحسن بن سهل: [الطويل]

يَطُــولُ اسْتِشَــارَاتِ التَّجَــارِبِ رَأْيُــهُ إِذَا مَـا ذَوُو الـرَّأْيِ اسْتَشَـارُوا التَّجَارِبَـا[1]

قولـه: (استشـاراتِ) بالنصـب مفعـولُ (يطـولُ)[2]، و(رأيُـه) بـالرفع فاعـل (يطـول). هـذا أشـهرُ روايات البيت، وله رواية أخرىٰ مخالفة للأولىٰ، هي رفع (استشارات) علىٰ الفاعلية ونصب (رأيه) علىٰ المفعولية، وقد ألمح إليهما أبو العلاء علىٰ ما نقل عنه التبريزي وابن المستوفي، وذكر أن (يطولُ) علىٰ الرواية الأولىٰ فعلٌ مُتعدٍّ «وهي من الطَّوْل؛ أي يَفْضُل استشاراتِ التجارِبِ رأيُه إذا كان ذوو الحَزْمِ مفتقرين إلىٰ أن يَقيسوا الأمور بالتجارب»، و(يَطُولُ) علىٰ الرواية الثانية «مِن طالَ الأمَدُ، وهو غيرُ متعدٍّ، وتكون (التجارب) هي التي تستشير رأيَه إذا استشارها ذوو الحزم»، ولم يوجِّه أبو العلاء نصبَ (رأيه) علىٰ الرواية الثانية التي جعل الفعلَ فيها لازمًا!

وقد تعقَّب ابن المستوفي أبا العلاء ورجّح الرواية الثانية، لكن علىٰ غير المعنىٰ الذي ذكره أبو العلاء لـ(يَطُول)، قال: «الذي عليه المعنىٰ رفعُ (استشارات) ونصب (رأيه)، والمعنىٰ: إذا استشار أصحابُ الحزم التجارِبَ طالتِ استشاراتُ التجاربِ رأيَه؛ أي امتدّت، من الطُّول، ويَعْضُدُه قوله: (إذا ما ذوو الحزم استشاروا التجارِبا)؛ لأنّ رأيَه أحزمُ وأغنىٰ من استشارات التجارب».

ونقل ابن المستوفي عن الخَارْزَنْجِيّ معنًى آخر للرواية الثانية، إذ جعل (يَطُول) من باب المغالبة[3] فقال: «يقول: إذا استفاد أهل الرأي علمًا من عقلِهِ ورأيِهِ وقولِهِ يطولُ بفضل رأيه التجاربَ ويَسْبِقُها، من قولك: طاولني فلانٌ فَطُلْتُه».

وثمة دليلان يؤكّدان أن الصولي روىٰ البيت بالرواية الثانية لا الأولىٰ خلافًا لضبط المحقِّق الذي حاكىٰ ضبط محقّق التبريزي من غير تدبّر، أمّا الدليل الأوّل فروايته الفعل (تَطُول) بالتاء التي تفيد تأنيث الفاعل وهو (استشارات)، ولا يصحّ أن يكون (رأيه) هو الفاعل لأنه مذكّر، والدليل الثاني

---

(١) شرح التبريزي ١/ ١٤٤، وانظر شرح الصولي ١/ ٢٤١، والنِّظَام ٢/ ١٩٥، وشرح عطيّة ٢٧، وشرح الخيّاط ١٨، وبدر التمام ١/ ٧٨ وروايتها جميعًا رواية المتن، وانظر شرح الأعلم ١/ ٢٢٠ من دون ضبط.

(٢) الفعل (طال) لا يتعدّى في باب (فَعُل يَفعُل)، لكنّه يتعدَّى في بابِ (فَعَل يَفعُل) وفي باب المغالبة، قال ابن سِيده: «وأمَّا (طالَه) ففعَلَ، ولا يكون فعُلَ؛ لأنّ فعُلَ لا يتعدَّى ...أبوعُبيد: طاولَني فَطُلْتُهُ من الطُّول والطَّول جميعًا، يعني بالطَّولِ الفضلَ؛ أي كنتَ أطولَ منه» المخصّص ٢/ ٦٥، وانظر مادة (طول) في اللسان والتاج.

(٣) أي طاولَني فطُلْتُهُ أَطولُه، مثل كارمني فكَرَمْتُهُ أَكْرُمُهُ.انظر باب المغالبة في شرح الشافية ١/ ٧٠-٧١.

هو المعنىٰ الذي فسّر به الصولي البيت: «رأيه فوق التجارب وما جَرَتْ به المشورات، وغيرُه إنما يفزع إلىٰ التجارب»، فقوله: (رأيه فوق التجارب) دليل علىٰ أن التجارب تستشير رأيَه، فالرأي مفعول لا فاعل، وروايةُ الأعلم (تَطُول) بالتاء تؤيّد ما ذهبتُ إليه، وقال في معنىٰ آخر البيت: «يقول: رأيه أقوىٰ من التجارب وأصحّ... فالتجارب تستشير رأي هذا الممدوحَ وتستعين به أبدًا».

ومن أبيات هذا الباب قولُه في مقدّمة قصيدة في مدح أبي العبّاس نصرِ بن منصور: [الطويل]

إِذَا زَهَّدَتْنِي فِي الهَوَىٰ خِيفَةُ الرَّدَىٰ ... جَلَتْ لِيَ عَنْ وَجْهٍ يُزَهِّدُ فِي الزُّهْدِ(١)

رُوي البيت برفع (خِيفة) بإسناد الفعل (زَهَّد) إليه؛ أي إذا زَهَّدَتْني مخافةُ الموتِ وخَشْيَتُه في الحُبّ كشفَتْ وأسفرتْ لي هذه الجارية عن وجهٍ يزهِّدُني في ذلكَ الزُّهد ويُرغِّبني في الهوىٰ والحُبّ. وخيفتُه الموتَ إما لأجل العقوبة التي يتوقعّها من أهلها بأن يقتلوه أو من عقوبةِ الآخرة بعد الموت، ويحتمل أن يكون خِيفتُه الموتَ خشيةَ أن يقتلَه الصَّدُّ والهِجْران وما سيلقاه من العَناء.

ورُوِيَ البيتُ بنصب (خيفة) علىٰ أنّه مفعول له، ويكون الفعل (يزهِّد) مسندًا إلىٰ الجارية المذكورة في بيت سابق؛ أي تكون هي المزهِّدة في الهوىٰ لِخيفتها الردىٰ علىٰ نفسها أو علىٰ المُحِبّ (الشاعر). والمعنىٰ الأخير أقوىٰ؛ لدلالته على تَعلُّق الجارية بالشاعر وحبِّها له وخوفِها عليه من أن يُمَسّ بسوء.

والبيت يحتمل المعاني المذكورة علىٰ الروايتين، وقد نبّه علىٰ ذلك التبريزيّ.

ونظير البيتين السابقين قول الطائيّ يصف هزيمة بَابَكَ في معرِض مدح أبي دُلَفَ العِجليّ: [البسيط]

وَمَرَّ بَابَكُ مُرَّ العَيْشِ مُنْجَذِمًا ... مُحْلَوْلِيًا دَمُهُ المَعْسُولُ لَوْ رُشِفَا(٢)

الرواية المشهورة في (دَمُه) الرفع علىٰ أنه فاعل لاسم الفاعل (مُحْلَولِيًا)، والمعنىٰ: «يقول: مَرَّ بَابَكُ وقد أَمَرَّ عيشُه لأجل الهزيمة، ودمُه مع إمْرَارِ عيشه مُحْلَولٍ عند المسلمين، و(المُحْلَوْلَىٰ) مثل الحُلْو»

---

(١) شرح التبريزي ٢/ ٦٢، وانظر شرح الصولي ١/ ٤٥٦، والنِّظَام ٦/ ٨٩، وروايتها (خِيفةُ) بالرفع، وانظر شرح عطيّة ١١٠، وشرح الخيّاط ١١٤، وبدر التمام ١/ ٢٦٧ وروايتها (خِيفةَ) بالنصب، وانظر شرح الأعلم ٢/ ١٨٥ من دون ضبط لكن شرحه يدل علىٰ أنه رواه بالرفع.

(٢) شرح التبريزي ٢/ ٣٦٩، وانظر شرح الصولي ٢/ ٥٨، والنِّظَام ١١/ ١٤١، وبدر التمام ١/ ٤٥٦ وروايتها: (دمُه) بالرفع، وانظر شرح الأعلم ١/ ٤١٣، وهبة الأيام ١١٠، وشرح عطيّة ١٩١، وشرح الخياط ٢٠٢، وروايتها (دمه) من دون ضبط، لكن شرح الأوّلَيْنِ يدل علىٰ أن روايتهما الرفع.

كذا قدَّره أبو العلاء وَفق ما نقل عنه التبريزي وابن المستوفي، وذكر الأخير أنه رأىٰ بخط إبراهيم بن أحمد بن الليث[1]: «ويُروىٰ: (مُحْلَوْلِيًا دَمَهُ) بنصب الميم علىٰ التعدية، وهو جائز قال الشاعر: [الطويل]

[وَ]لَوْ كُنْتَ تُعْطِي حِينَ تُسْأَلُ سَامَحَتْ ... لَكَ النَّفْسُ وَاحْلَوْلَاكَ كُلُّ خَلِيلِ[2]»

واستجاد ابن المستوفي الروايةَ الأولى فقال معقِّبًا علىٰ الروايتين: «(احْلَوْلَىٰ) جاء لازمًا ومتعدّيًا، ورفع (دمُه) علىٰ أنّه فاعل أجود، والمعنىٰ: مرَّ بابَكُ مُرَّ العيش حُلوًا دَمُه عند قاتِلِه لو ظَفِرَ به، فأمّا أن يَسْتَحْلِيَ [أي بابَكُ] دمَه فبعيد في المعنىٰ» ويحتمل ألا يكون فاعلُ (محلوليًا) علىٰ رواية النصب هو (بابك) كما قَدَّر ابن المستوفي، بل يكون الفاعلُ (جَمْع الهُدىٰ) المذكور في البيت السابق لهذا، وأراد به أبو تمام جيشَ المسلمين، والتقدير: ...محلوليًا جيشُ المسلمينَ دمَه المعسولَ لو رَشفه، وحينئذ ينبغي بناء (رشف) للمعلوم، ويحتمل أيضًا أن يكون الفاعل هو (الراشف) المُضمر الذي دلَّ عليه قوله (رُشِفَا)، والتقدير: محلوليًا الراشفُ دمَه المعسول... وإضمار الفاعل إن دلّ عليه الكلام جائز، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾ [القيامة: ٢٦] أي: إذا بلغت النفس أو الرُّوح[3].

أمّا قول أبي تمام في مدح محمَّد بن يوسف الطائي الثَّغْرِيّ: [البسيط]

مَا زَالَ لِلصَّارِخِ المُعْلِي عَقِيرَتَهُ ... غَوْثٌ مِنَ الغَوْثِ تَحْتَ الحَارِثِ الجَلَلِ[4]

فأشهر رواياته (غوثٌ) بالرفع، وأراد بقوله: (للصارخ المُعلي عقيرتَه): للمستغيثِ الرافعِ صوتَه، ومعنىٰ البيت علىٰ هذه الرواية أوضحه الأعلم بقوله: «و(غَوْثٌ): غياثٌ، و(الغَوْثُ): قبيلة طَيِّئ، وهو الغوث بن طيِّئ. يقول: لم يزل من قبيلة هذا الممدوح مجيبٌ للصارخ مغيثٌ له إذا غشيَهُ الحادث الجليل وعلاه الخطب الجسيم».

ونقل محقّق شرح الصولي في الهامش عن مخطوطة النِّظَام أنه يُروىٰ (غوثًا) بالنصب، علىٰ أنّه خبر (ما زال)، واسمُها ضمير مستتر يعود علىٰ الممدوح، وهذه رواية الخَارْزَنْجِيّ، والتقدير: ما زال هذا

---

(١) الأزديّ الكاتب، أبو المظفّر، لغوي أديب، قدم دمشق سنة ٤٣٢هـ. انظر معجم الأدباء ١/ ٤٠، ومعجم المؤلفين ١/ ٨.

(٢) البيت بلا نسبة في أمالي القالي ٢/ ١٨٨، وأساس البلاغة (حلو) واللسان (سمح، حلو)، والجنىٰ الداني ٣٦٠.

(٣) انظر الدر المصون ١٠/ ٥٧٨، وأوضح المسالك ٢/ ٨٩.

(٤) شرح التبريزي ٣/ ٩٧، وانظر شرح الصولي ٢/ ٢٣٨، وشرح الأعلم ١/ ٢٥٢، وشرح عطيّة ٢٣٧، وشرح الخياط ٢٥٢، وروايتها (غوثٌ) بالرفع.

الممدوح إغاثةً من بني الغوث لمن يستصرخه، ويَضْعُف المعنىٰ علىٰ هذه الرواية لاحتمال أن يُقال إنّه أراد «بقوله (من الغوث) أي من بينهم، فيكون قد [غَمَطَ] قومه إذ لم يجعل فيهم من يُغيثُ غيرَه»؛ أي غير الممدوح، بهذا النصّ اعترضَ ابن المستوفي علىٰ هذه الرواية، ولذلك رجّح الرواية الأولىٰ فقال: «رَفْعُ (غوث) أجود لأنّه أعمّ، أي ما زال للصارخ من بني الغوث إغاثةٌ تَنْصُرُه»، وأفاد أن البيت الذي بعده يؤيّد رواية الرفع، وهو قوله: [البسيط]

مِنْ كُلِّ أَبْيَضَ يَجْلُو مِنْهُ سَائِلُهُ ... خَدًّا أَسِيلًا بِهِ خَدٌّ مِنَ الأَسَلِ[1]

ويكون التقدير ما زال غوثٌ من الغوثِ... من كلِّ رجلٍ أبيضَ...

وممَّا أَثَّرَ اختلافُ الرواية فيه في العلامة الإعرابية قولُه في مدح محمَّد بن عبد الملك الزَّيَّات: [الطويل]

وَمَا بَرِحَتْ صُورًا إِلَيْكَ نَوَازِعًا ... أَعِنَّتُهَا مُذْ رَاسَلَتْكَ الرَّسَائِلُ[2]

رُوي قوله: (أعنّتُها) بالنصب والرفع، فمن نصب جعله مفعولًا به لِقوله: (نوازعًا) وهو جمع لاسم الفاعل المؤنّث (نازعة) أو (نازع) كما سيأتي، وشرح المرزوقي يدلّ علىٰ أنّ روايته النصبُ خلافًا لضبط التاء بالضم في المتن، قال: «وما زالت أمورُ الخلافة مائلةً إليك مُفتقرةً إلىٰ سياستك مشتاقةً نحوك تجذب أعنّتَها من أيدي خُطَّابها ومُلَّاكها لك وفيك مذ صرْتَ كاتبًا ومُترسِّلًا»، وبهذا التفسير قال الأعلم، وشرحُه يؤيّد أنّه رواه بالنصب. وقال ابن المستوفي: «ومن رفع جعله فاعلًا؛ أي تنزِع أعنّتُها، من قولهم: نَزَعَ إلىٰ وَطنِهِ إذا اشتاق»، كذا نقل عن مخطوطة النِّظَام محقّقُ شرح الصولي.

وعليه يكون معنىٰ قوله: (نوازع) علىٰ رواية نصب الأَعِنَّة هو (جواذب)، من نزعَ الشيء إذا جذبَه واقتلعه، ويكون معناه علىٰ رواية الرفع هو (حوانٌّ وتوائقُ) من قولهم: «نزعَ الإنسان إلىٰ أهله، والبعيرُ إلىٰ وطنه يَنْزع... حَنَّ واشتاق، وهو نَزُوع والجَمْعُ نُزُع، وناقةٌ نَازِعٌ إلىٰ وطنها بغير هاء، والجمع نوازع»[3].

---

(١) جاء في شرح عطيّة ٢٣٧: «(الأَسيل): الليّن الطويل، و(الخَدّ) الأول: الوجه، والثاني: الأَثَر، و(الأَسَل): الرِّماح».

(٢) شرح التبريزي ٣/ ١٢٢، وفيه: «(صُورًا): أي مائلةً، وهي جمعُ أَصوَرَ وصَورَاء». وانظر شرح الصولي ٢/ ٣٣٢، وشرح مشكلات ديوان أبي تمام ٧٤، وشرح عطيّة ٢٤٢ وروايتها: (أعنّتُها) بالرفع، وانظر شرح الأعلم ١/ ٢٥٨، وهبة الأيّام ٧١، وشرح الخيّاط ٢٥٧، وروايتها من دون ضبط التاء، وشرح الأول يدلّ علىٰ أن روايته النصب.

(٣) لسان العرب (نزع).

وجاز لاسم الفاعل (نوازع) أن يعمل عَمَلَ فعله علىٰ الروايتين لاعتماده علىٰ موصوف[1] وهو قوله: (صُورًا)، وكونُ اسم الفاعل جمعًا لا يمنعه من العمل، فهو كالمفرد في العمل[2]، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ﴾ [القمر: ٧]، وقوله: ﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٥].

ومنها قوله في رثاء خالد بن يزيد الشَّيْبَانيّ: [المتقارب]

أَلَحْدٌ حَوَىٰ حَيَّةَ المُلْحِدِينَ ... وَلَدْنُ ثَرًى حَالَ دُونَ الثَّرَاءِ؟![3]

كاد شرَّاحُ شعر أبي تمام يُجمعون علىٰ رواية هذا البيت برفع قوله: (لحدٌ) وقوله: (لَدْنُ)، وتكون الهمزة للاستفهام، و(لحد) – وهو القبر – مبتدأ، وجاز الابتداء به مع أنه نكرة لاعتماده علىٰ الاستفهام، وجملة (حَوَى) خبره، و(لَدْنُ) معطوف علىٰ (لحد)، وغرض الاستفهام هٰهنا التعجب، قال عبد السلام هارون في همزيات أبي تمام: «يَعْجَبُ كيف ضمَّ هذا القبرُ ذلك الرجلَ الذي كان كالحيّة للمُلحِدين [الجاحدين للحق]، يحاربهم حتىٰ يعودوا إلىٰ الحقّ أو يُقْتَلُوا، والحيّةُ مَثَلٌ في الانتقام والأذىٰ... يقول: كيف حالَ ترابُ هذا القبر دون الغِنىٰ الذي كان يُفيضُه علىٰ الناس؟!».

وللبيت رواية ثانية هي: (ألحدًا... وَلْدَنَ ثَرًى) بالنصب فيهما جميعًا، وعزا ابن المستوفي هذه الرواية إلىٰ ابن جِنِّي، وورد البيت في كتاب (الخصائص) المطبوع برفعهما، وفسَّر ابن جِنِّي (حيّة الملحدين) بقاتل المشركين، والظاهر أنّ رواية النصب التي عزاها ابن المستوفي إلىٰ ابن جِنِّي هي الصواب، وأنّ محقّق (الخصائص) غيَّر النصب إلىٰ الرفع لتُوافِقَ روايةَ الديوان، بدليل قول هذا المحقّق محمَّد علي النجار في الهامش: «وفي أصول الخصائص: (ألحدًا)، و(لَدْنَ) بنصبهما. والوجه ما أثبتُّه»[4]، أقول: بل الوجه ما أثبتَه ابن المستوفي، ولم يُصِبِ المحقّق في تغيير رواية ابن جِنِّي لتُوافقَ رواية ديوانه. ولم يوجّه ابن جِنِّي ولا ابن المستوفي رواية النصب، والظاهر أن الهمزة للنداء، و(لحدًا)

---

(١) انظر شرح الكافية ٣/ ٤١٦.

(٢) انظر الكتاب ١/ ١٠٩-١١٠، وشرح المفصّل ٦/ ٧٤-٧٦، وشرح الكافية ٣/ ٤٢٣، وأوضح المسالك ٣/ ٢٢٥، والخزانة ٨/ ١٩٢-١٩٣.

(٣) شرح التبريزي ٤/ ٣٠، وانظر شرح الصولي ٣/ ٢٣٨، والنظام ١/ ٢٩٤، وشرح عطيّة ٣٣٤، وشرح الخيّاط ٣٥٠، وهمزيات أبي تمام ٥٠، وروايتها: (ألحدٌ... وَلَدْنُ) بالرفع، وانظر شرح الأعلم ٢/ ٢٩٣ وروايته بنصبهما بدلالة شرحه.

(٤) الخصائص ٢/ ٤٧ الهامش رقم (٥).

منادىٰ نكرة غير مقصودة، و(لَدْنَ ثرًى) منادىٰ مضاف، ويؤيّده أنّ الأعلم رواهما بالنصب وروايته عالية نادرة، وقد صرّح في تفسير البيت بأن النصب علىٰ النداء فقال: «يقول: يا لحدًا اشتمل علىٰ خالد الذي للمُلحدين في الدين حيّةٌ قاتلًا لهم، ويا ثرًى لَدْنًا ناعمًا حال بيننا وبين [ثراء] المال وهو كثرته»، وكما أن الاستفهام في الرواية الأولىٰ لم يكن علىٰ حقيقته فكذلك النداء هٰهنا ليس علىٰ حقيقته، إنما هو للتحسّر والتوجّع.

ويَحسُن ههنا أيضًا إيرادُ قوله في مطلع قصيدة يمدح مالكَ بن طوق التَّغلبيّ ويطلبُ منه فَرَسًا: [المنسرح]

قَالَتْ وَعِيٌّ النِّسَاءِ كَالخَرَسِ ... وَقَدْ يُصِبْنَ الفُصُوصَ فِي الخُلَسِ:

هَلْ يَرْجِعَنْ غَيْرَ جَانِبٍ فَرَسًا ... ذُو سَبَبٍ فِي رَبِيعَةِ الفَرَسِ؟![1]

قوله: (ذو) اسم من الأسماء الخمسة، مرفوع بالواو وهي من علامات الإعراب الفرعية، و(ذو) بالرفع فاعلُ (يرجع)، هذه رواية الجمهور، والبيتُ الثاني كلُّه مقول قوله: (قالت) في صدر البيت الأوّل، والاستفهام إنكاريّ، قال الأعلم: «(هل يَرْجِعَنْ) هذا من أقوال المرأة له. هل يرجعُ غيرَ قائدٍ فرسًا مَنْ كان له سببٌ من هذا الممدوح الذي هو من ربيعة؟! وهو مالك بن طوق، وهو من بني ربيعة، يُلقَّب بالفرس؛ لأن أباه نزارًا أوصىٰ له بفرسه».

وانفرد الدكتور ملحم الأسود صاحب (بدر التمام) برواية (ذا) بالنصب، جعله نعتًا لقوله: (فرسًا)، وفاعل (يَرْجِعَنْ) ضمير مستتر يعود علىٰ الشاعر، وهو غير مذكور لكنّه مفهوم من السياق، وعلىٰ هذه الرواية يكون الفَرَسُ ذا سبب في ربيعة لا الشاعر! وقال الدكتور الأسود في تفسير البيت علىٰ روايته: «(السبب): اعتلاق قرابة. (في ربيعة الفرس) متعلّقة بنعت (سبب): هل يَرْجِعُ [تريدُ القائلةُ أبا تمام] بدون أن يَحصُل علىٰ فَرَس أصيل منسوب إلىٰ ربيعةِ الفرس؟... وهو استفهام إنكاري؛ أي لا بد من أن يحصُل عليه»، وكان ينبغي عليه أن يقول: (منسوب إلىٰ فرس ربيعة الفرس) لأنه فسّر (السبب) بالقرابة أوّلًا، فالقرابة بين الفرسِ المتوقَّعِ الحصولُ عليه وفرسِ ربيعة الفرس لا أنها بين الفرس المُعْطىٰ وربيعةَ نفسهِ. والرواية الأولىٰ أجود، لأنها تفيد أن الشاعر نَفسَهُ

(١) شرح التبريزي ٢/ ٢٣٤، وانظر شرح الصولي ١/ ٥٦٥، وشرح مشكلات ديوان أبي تمام ١٤٦، وشرح الأعلم ١/ ٢٦٦، والنِّظَام ٩/ ٢١١، وشرح عطيّة ١٥٩، وشرح الخياط ١٦٩، وروايتها: (ذو) بالرفع، وانظر بدر التمام ١/ ٣٩٠ وروايته: (ذا) بالنصب.

يمتُّ بسبب – أي بمودّة وصلة – إلىٰ الممدوح، وهذا أحسنُ من أن يُجعل الفرسُ هو الذي يَمُتُّ بسبب وصِلَة إلىٰ ربيعة.

ب – أسماء رُويت بالرفع والجرّ:

من أبيات هذا الضرب قول أبي تمام في مدح خالد بن يزيد بن مَزْيد الشَّيْبَانيّ: [الكامل]

أُنْظُرْ وَإِيَّاكَ الهَوَىٰ لَا تُمْكِنَنْ ... سُلْطَانَهُ مِنْ مُقْلَةٍ شَوْسَاءِ

تَعْلَمْ كَمِ افْتَرَعَتْ صُدُورُ رِمَاحِهِ ... وسُيُوفُهُ مِنْ بَلْدَةٍ عَذْرَاءِ![1]

قوله: (تَعْلَمْ) جواب قوله: (انظر) في البيت السابق.

رُوِيَ قوله: (سُيوفُهُ) بالرفع عطفًا علىٰ (صدور)، وبالجر عطفًا علىٰ (رماح)، وذكر ابن المستوفي أنّ كلتا الروايتين جائز حسنٌ لكنّ الرفع أشهر والجرَّ أجود في المعنىٰ «لأنه لما جعل للرماح صدورًا صار الأَولىٰ أن يكون للسيوف صدور؛ لأنّ استعمالَ الصدور للسيوف أكثرُ من استعمالها للرماح».

والمعنىٰ الذي من أجله استجاد ابن المستوفي رواية الجرّ ثابت في رواية الرفع بقرينة لفظيّة هي قوله: (افترعت)، والافتراع[2] بالمعنى الذي أراده أبو تمام يكون بصدر السيف لا بحدّه.

ونظير البيت السابق في رواية المعطوف بالرفع والجر إلا أنّ علامةَ الإعراب فرعية – قولُ أبي تمّام في مدح عمر بن طوق التَّغلبيّ وقومِه: [الكامل]

هُمْ رَهْطُ مَنْ أَمْسَىٰ بَعِيدًا رَهْطُهُ ... وبَنُو أَبِي رَجُلٍ بِغَيْرِ بَنِي أَبِ[3]

(هُمْ رهطُ مَنْ أَمْسَىٰ... وَبَنُو) هذه أشهر الرّوايات ، ورواه الصولي: (رهطٌ لِمَنْ أمسىٰ... وبنو)، وعلىٰ الروايتين يكون قوله (بَنُو) معطوفًا علىٰ لفظة: (رهط) التي هي خبر علىٰ الروايتين، وانفرد

---

(١) شرح التبريزي ١/ ١٤، وروايته: (سيوفِه) بالرفع والجر جميعًا، وانظر شرح الصولي ١/ ١٧١، وبدر التمام ١/ ٤٣، وروايتها بالرفع، وانظر النِّظَام ١/ ٢١٨، وشرح عطيّة ١٣، وشرح الخيّاط ٢، وروايتها بالجر، وانظر شرح الأعلم ٢/ ٤٠٥ من دون ضبط.

(٢) انظر اللسان (فرع).

(٣) شرح التبريزي ١/ ١٠٣، وانظر شرح مشكلات ديوان أبي تمام ١٦٢، وشرح الأعلم ٢/ ١٧٢، والنِّظَام ٢/ ١٢٤، وشرح عطيّة ٢٣، وشرح الخياط ١٤، وبدر التمام ١/ ٧٠ وروايتها: (بنو) بالرفع، وانظر شرح الصولي ١/ ٢١٩ وروايته: (رهطٌ لمن أمسىٰ...).

الخَارْزَنْجِيّ – علىٰ ما جاء في النِّظَام – برواية (وبني) بالجرّ بالياء عطفًا علىٰ الموصول (مَن) الذي هو في محل جرٍّ مضاف إليه علىٰ رواية الجمهور والتقدير: هم رهطُ مَنْ أمسىٰ... ورهطُ بَنِي أبي رجلٍ...، وفي محل جرّ بحرف الجرّ علىٰ رواية الصولي، والتقدير: رهطٌ لمن أمسىٰ... ولبني أبي رجل...)، والمعنىٰ هم عشيرةٌ وإخوةٌ لمن لا عشيرةَ له ولا إخوةَ له. وكلا وَجْهَيِ الإعراب مقبول حسن.

جـ - أسماء رُويت بالرفع والنصب والجر:

من الأبيات التي تنوعت رواية علامة الإعراب فيها رفعًا ونصبًا وجرًّا قول أبي تمّام في مقدّمة قصيدة في الفخر استهلّها بالنسيب: [البسيط]

رَدَّ ارْتِدَادُ اللَّيَالِي غَرْبَ أَدْمُعِهِ ... فَذَابَ هَمًّا وَجَمْدُ العَيْنِ لَمْ يَذُبِ

لَا أَنَّ خَلْفَكِ لِلَّذَّاتِ مُطَّلَعًا ... لَكِنَّ دُونَكِ مَوْتَ اللَّهْوِ والطَّرَبِ

وحَادِثَاتٍ أَعَاجِيبٍ خَسًا وَزَكًا ... مَا الدَّهْرُ فِي فِعْلِهَا إِلَّا أَبُو العَجَبِ[1]

روي قوله: (حادثات) بالرفع والجرِّ والنصب، أمّا الأوَّلان فقد حكاهما ابن المستوفي فقال: «وفي النسخة العجميّة وغيرها: (وحادثاتُ أعاجيبٍ) برفع (حادثاتُ) وجرِّ (أعاجيبٍ) كأنّه عَطْفُ (ارتدادُ الليالي). والجرّ علىٰ أن الواو واو (رُبَّ)». وعليه فإن تقدير رواية الرفع هو: ردَّ ارتدادُ الليالي وحادثاتُ أعاجيب خسًا (فردًا) وزَكًا (زوجًا)... غَرْبَ أَدْمُعِهِ. والمعنىٰ: منعَ ارتدادُ الليالي؛ أي رجوعُها إلىٰ ما عَهِدَها الشاعرُ عليه من الرَّخاء، وحوادثُ عجائبِ الزمان المنهالةُ عليه – منعتْهُ تلك الأمورُ من سَيَلان الدمع اندهاشًا، قال الأعلم: «فذاب همًّا ودمعُه جامد لإفراد حُزنه وهمّه، والحزن إذا أفرط مَنَعَ من البكاء».

وثمّة من رفع (حادثاتٌ) و(أعاجيبٌ) جميعًا، فجعل (أعاجيبٌ) نعتًا لـ(حادثاتٌ) أو بدلًا منها. أما رواية الجرّ فمحلُّها الرفع علىٰ ما هو معروف من مجرور (رُبّ) والواوِ التي بمعناها، فقوله:

---

(١) شرح التبريزي ٤/ ٥٤٧، وانظر شرح الصولي ٣/ ٥٨٧، والنِّظَام ٣/ ١٩٤ وروايتها (وحادثاتٍ أعاجيبٍ) وهذه الرواية تحتمل النصب والجر لتساوي علامة إعرابها مع جمع المؤنث السالم. وانظر شرح عطية ٣٧٧، وشرح الخياط ٤٧٠ وروايتها (وحادثاتٌ أعاجيبٌ) برفعهما، وانظر شرح الأعلم ٢/ ٢٧١ من دون ضبط.

(وحادثاتٍ) مجرور لفظًا مرفوعٌ تقديرًا علىٰ أنّه مبتدأ خبره جملة (يَغْلِبْنَ) في البيت الذي بعده، والتقدير: (رُبَّ حادثاتٍ أعاجيبٍ... يَغْلِبْنَ...).

أمّا رواية النصب فيظهر من شرح الأعلم أنها روايته، كأنّه جعل (وحادثاتٍ أعاجيبٍ) أو (وحادثاتِ أعاجيبٍ) معطوفًا علىٰ قوله: (موتَ) في البيت السابق، والتقدير: إعراضي عنكِ وجمودُ عَيني لا يَعْنِيانِ أنّ لي تطلّعًا وميلًا إلىٰ سواكِ، لكنَّ دونَ وَصْلِكِ موتَ اللَّهْوِ والطَّربِ بسببِ الكَرْبِ الذي أنا فيه، وحادثاتِ أعاجيبِ الزمان المترادفة عليَّ خَسًا وزَكًا... وهذا أرجحُ من رواية الرفع بالعطف علىٰ (ارتداد)؛ لقوة المعنىٰ، ولقُربِ المعطوف (حادثات) من المعطوف عليه وهو: (موتَ).

ومن أبيات هذا الضرب من التعدّد قوله في مطلع قصيدة في رثاء خالد بن يزيد الشَّيْبَانيّ: [الطويل]

أَأَللَّـــهَ إِنِّي خَالِـــدٌ بَعْـــدَ خَالِـــدٍ ... وَنَاسٍ سِرَاجَ المَجْدِ نَجْمَ المَحَامِدِ؟![1]

قوله: (أألله) روي بالرفع والنصب وجُوِّز فيه الخفض، وهذا من مشكل كلام أبي تمام الذي اضطربت فيه أقوال الشرَّاح واستعصىٰ تخريجه علىٰ الأفهام، أمّا الأعلم فعقّب علىٰ هذا البيت بقوله: «الألف في قوله: (أألله) تقرير، وهي عوض في العمل من حرف القسم، يقول: هل أخلُد بعد خالد، أم هل أَنسىٰ وهو للمجد سراج منير وللحمد نجم مضيء؟!». وفي كلامه الأوّل اضطراب إذ جعل الهمزة للاستفهام التقريري أولًا، ثمّ عدَّها عوضًا في العمل من حرف القسم وهذا غريب غير مفهوم، والمعنىٰ الذي ذكره في شرح البيت لا يُطابق ما ابتدأ به من كون الهمزة للتقرير! ويُلاحَظُ أن الأعلم تجنّب وأهمل في أثناء شرح البيت تقديرَ معنىٰ (أألله) وفق التوجيه الذي خرَّجه عليه، حيث بدأ الشرح من عند قوله: (إني) ولم يُقدّر من التركيب المذكور غير حرف الاستفهام (هل)!!

أما التبريزي فقال: «يجوز نصب اسم (الله) وهو أجود الوجهين، ويجوز خفضه: ونصبُه علىٰ إضمار فعل، وخفضُه علىٰ تقدير حرف القسم» وهذا كلام مُبهم مُستعصٍ يحتاج إلىٰ بيان، لذا عقّب عليه محمود مصطفىٰ محقّق (هبة الأيّام) بقوله: «ولم أفهم من هذا الكلام شيئًا، حاولتُ تقدير الفعل الذي يقول عنه فلم أُوفَّق إليه، ولم أجد المعنىٰ يستقيم علىٰ القَسَم الذي يخرَّج عليه مع الخفض»، ثم

(١) شرح التبريزي ٤/ ٦٥، وانظر شرح الصولي ٣/ ٢٧٥ وروايتها (أألله) بالنصب، وانظر هبة الأيّام ٢٠٩، وشرح عطيّة ٣٤٩، وشرح الخياط ٣٦٣ وروايتها بالرفع، وانظر شرح الأعلم ٢/ ٢٩٦، والنِّظَام ٦/ ٢٠٤، وروايتها من دون ضبط.

اجتهد فخرَّج المسألة علىٰ وجهين: الأول أنْ تكون الهمزة الأولىٰ في (أألله) للنداء، والثانية همزة (أل) قُطِعت، ويكون الكلام بعده علىٰ تقدير استفهام مراد به التعجب والتأسّف، والتقدير: ياالله، هل أبقىٰ بعد موت خالد فأنساه وقد كان سِراج المُلْك؟! والثاني: «أن تكون الهمزة الأولىٰ للاستفهام والثانية للنداء، وتكون همزة (أل) في لفظ الجلالة قد حُذفت... ويكون لفظ الجلالة مبنيًّا علىٰ الضمّ؛ لأنّه عَلَم مفرد»، وعلىٰ التوجيه الثاني تكون جملة النداء معترضة بين همزة الاستفهام ومدخولها وهو (إنّي)، وهذا تركيب غريب، كأنّه قال: أَ – يا اللهُ – إنّي خالدٌ بعد خالدٍ...؟! أي التقدير: أإنّي خالدٌ بعد خالدٍ... يا اللهُ؟! وهذان الوجهان أوضحُ ما قيل في تقدير البيت ومعناه.

وذكر ابن المستوفي أنّه وجد في نسخة أن الهمزة للنداء وأنّه أراد به التعجب، وعليه يكون النداءُ مرادًا به التعجّبُ لا الاستفهامُ علىٰ ما قدّر محقّق هبة الأيّام في الوجه الأول، ويُفهم من كلام الخَارْزَنْجِيّ الذي نقله عنه ابن المستوفي أن في قوله: (أألله إني) استفهامًا إنكاريًّا ونداءً تعجّبيًّا، وما ذكره محقّق الهبة في التوجيه الثاني نظير هذا، قال ابن المستوفي: «قال الخَارْزَنْجِيّ: يقول: أتُراني أعيشُ بعدَ خالد فلا أموت؟! أألله يكون ذلك؟ أي لا يكون».

ومنها قوله في مقدّمة قصيدة في مدح محمَّد بن حسّان الضبيّ: [البسيط]

دَعِ الفِـرَاقَ فَـإِنَّ الـدَّهْرَ سَـاعَدَهُ ... فَصَـارَ أَمْلَـكَ مِـنْ رُوحِـي بِجُـثْمَانِي

خَلِيفَـةُ الـخِضْـرِ مَـنْ يَرْبَـعْ عـلىٰ وَطَـنٍ ... فِـي بَلْـدَةٍ فَظُهُـورُ العِـيسِ أَوْطَانِـي

بِالشَّـامِ أَهْـلِي وبَغْـدَادُ الـهَوَىٰ وَأَنَـا ... بِـالرَّقَّتَيْنِ وَبِالفُسْـطَاطِ إِخْوَانِـي[1]

قوله: (خليفة) في البيت الثاني رُوي بالرفع علىٰ أنّه خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: (أنا خليفةُ الخِضْر)، ورُوي بالنصب علىٰ أنّه منادىٰ مضاف بأداة نداء محذوفة، والتقدير: (يا خليفةَ الخِضْر) يريد نفسَه علىٰ التجريد، أو أنَّه يخاطب صاحبَه وإن لم يكن ثَمّة صاحبٌ علىٰ عادةَ العرب في الشِّعر.

(١) شرح التبريزي ٣/ ٣٠٨-٣٠٩، وانظر شرح الصولي ٣/ ٢٥ وروايتها برفع الكلمتين: (خليفةُ... بَغْدَاذُ)، وانظر شرح عطيّة ٣٠٥، وشرح الخيّاط ٣٢٣ وروايتها: (خليفةَ... بَغْدَاذَ)، وانظر شرح الأعلم ٢/ ٣٦١ وشرحه يدل علىٰ أنّ (خليفة) مرفوعة و(بغدادَ) مجرورة.

قال التبريزي: «ويجوز خفض (خليفة) علىٰ وجه فيه بُعد، وهو أن يُجْعَل بدلًا من الياء في (جثماني)»، وظاهر كلامه أن هذه الرواية افتراض منه لقوله: «ويجوز...» ويقويّه أنّي لم أجد من روىٰ بها.

وقوله: (وبغدادُ) في البيت الأخير رُوي بالرفع علىٰ أنّه مبتدأ وقوله: (الهوىٰ) خبره، والواو استئنافية، ورُوي بالجر عطفًا علىٰ قوله: (بالشام)، وهي الرواية الراجحة لقول أبي العلاء تعقيبًا علىٰ رواية خفض (بغداد): «ولا ريب في أنّه أراد: وببغدادَ الهوىٰ، فعطف علىٰ عاملين، وهما الباءُ في قوله: (بالشام)، والمبتدأُ، وهو قوله: (أهلي)؛ لأن التقدير: أهلي بالشام وببغدادَ الهوىٰ، فحذف الباء لدلالة المعنىٰ عليه» كذا نقل عنه تلميذه التبريزي في شرح ديوان أبي تمام.

ولم يبيّن أبو العلاء موقف النحاة من العطف الذي نبّه عليه في قول الطّائيّ، والحقُّ أن في هذا الضرب من العطف علىٰ معمولي عاملين خلافًا بين النحويين لخَّصه ابن هشام فقال: «... وإن كان الجارُّ مقدّمًا نحو: (في الدارِ زيدٌ والحُجْرَةِ عمروٌ) فالمشهور عن سيبويه المنع، وبه قال المبرد وابن السرَّاج، وفصَّل قوم – منهم الأعلم – فقالوا: إن وَلِيَ المخفوضُ العاطفَ كالمثال جاز؛ لأنّه كذا سُمِع، ولأن فيه تعادُلَ المتعاطفات، وإلا امتنع نحو: (في الدار زيدٌ وعمروٌ الحجرةِ)»[1]. وأَتْبَع ابن هشام هذا البيان بكلام ذكر فيه أنه وردت شواهدُ من القرآن والشعر يدلّ ظاهرُها علىٰ خلاف قول سيبويه، وذكر أن الزمخشري ممن منع العطف المذكور، ثم انتصر للمجيزين وقرَّرَ أنّ العطف علىٰ معمولي عاملين في نحو: (في الدار زيدٌ والحجرةِ عمروٌ) هو الحقّ. وعليه فلا حَرج في عبارة أبي تمّام.

٢ – تعدُّدُ الرواية في صِيغةِ الاسمِ:

للأسماء في اللغة العربية صور وهيئات مختلفة، بعض هذه الصورِ والهيئات يكون رسمُها واحدًا من حيث عددُ الحروف وترتيبُها لكنّها مهيَّأة في إطار هذا الرسم نفسه لِأَن تُؤدّيَ معانيَ أخرىٰ من خلال تغيير في حركة أو أكثر من حركاته، نحو (مُدْرِك) و(مُدْرَك)، ونحو (مَلَكٍ) و(مَلِكٍ) و(مُلْكٍ) و(مِلْكٍ)، فالحروف واحدة لكن المعنىٰ مختلف لاختلاف الصِّيغة.

ويخضع توزّع الحركات والسَّكَنات علىٰ أحرف الكلمات – ومنها الأسماء المتّحدة في عددِ الحروف وترتيبها – لضوابط النظام اللغوي. وأيُّ تغيير في هذه الحركات والسكنات فيها أو تبديلٍ بين

(١) مغني اللبيب ٦٣٢. وانظر شرح الكافية ٢/ ٣٤٤-٣٤٨.

مواقِعها يؤدّي إلىٰ تغيير في لفظها، نحو (فَخِذ، فَخْذ، فِخْذ، فِخِذ)، أو في لفظها ومعناها جميعًا كالأمثلة التي ذكرناها أوّلًا، ولا يُقبَلُ هذا التغيير في الحركات إلا إذا كان موافقًا لضوابط السماع والقياس المسموحِ بها في نظام اللغة العربية من حيث المبنىٰ والمعنىٰ، لذلك يُعَدُّ تغييرُ هذه الحركات اعتباطًا أو جهلًا بأحكام اللغة – لحنًا في اللغة وخروجًا عن جادّة الصواب.

وقد يَسمحُ المعنىٰ في موضع ما في الجملة المكتوبة بقراءة اسمٍ محدَّدٍ ثابت الرسم غيرِ مضبوط بأكثرَ من صيغة من خلال تغيير حركاته، وهذه سِمَة إيجابيّة تُسْهِم في توسيع آفاق الكلام وإغناء معانيه، لكنّها في الوقت نفسه كثيرًا ما تَحُول دون معرفةِ الاسم المقصود.

إن هذه المقدّمة تُظْهِرُ مدىٰ أهميةِ الحركات والسكنات في بنية الألفاظ ومعانيها في اللغة العربية وإن لم تكن تلك الحركاتُ والسكناتُ علاماتِ إعراب.

وقد وردت في شعر أبي تمام أبيات تضمّنَ كلٌّ منها اسمًا اختُلف في صِيغته؛ أي في ضبط حرف أو أكثر من أحرفه من دون تبديل أو زيادة أو نقصان فيه، وكان لذلك أثرٌ جَليٌّ في لغة البيت ومعناه، وقد أثرىٰ هذا الضرب من التغيير المسائل الصرفية والنحوية في شعره.

من تلك الأبيات أبياتٌ ورد في كلٍّ منها اسمٌ مشتقٌّ رُوي بصيغتَي اسم الفاعل واسم المفعول.

منها قوله يصف تخرُّصات المنجِّمِينَ في قصيدته المشهورة في مدح المعتصم وفتح عَمُّوريّة: [البسيط]

وَخَوَّفُوا النَّاسَ مِنْ دَهْيَاءَ مُظْلِمَةٍ ... إِذَا بَدَا الكَوْكَبُ الغَرْبِيُّ ذُو الذَّنَبِ

وَصَيَّرُوا الأَبْرُجَ العُلْيَا مُرَتِّبَةً ... مَا كَانَ مُنْقَلِبًا أَوْ غَيْرَ مُنْقَلِبِ(1)

قوله: (مُرَتِّبة) بصيغة اسم الفاعل، ورُوي (مُرَتَّبة) بصيغة اسم المفعول، أما معناها علىٰ الصيغتين فقال ابن المستوفي: «في النسخة العجمية: يقول: سلَّموا الحكم إلىٰ البروج وليس لها من الأمر شيء. و(مرتِّبة) بكسر التاء؛ لأنهم يُسمُّونها مُدَبِّرات، و(مرتَّبة) بفتح التاء موضوعة علىٰ مراتب بعضُها أشرف من بعض. وقال الخَارْزَنْجِيّ: (مرتَّبة) رتَّبوها. فقالوا: إذا قابلَ نجمُ كذا نجمَ كذا في بُرْجِ كذا وَقَعَ أمرٌ حادِثٌ. و(المُنْقَلِبُ) من البروج ضدّ المستوي».

(1) شرح التبريزي ١/ ٤٤، وانظر شرح الأعلم ١/ ١٧٢، والنِّظَام ٢/ ١٤ وروايتها: (مرتِّبة)، وانظر شرح الصولي ١/ ١٩١، وبدر التمام ١/ ٥٦ وروايتها: (مرتَّبة)، وانظر شرح عطية ١٨، وشرح الخياط ٧وروايتهما من دون ضبط.

أما أرجح الروايتين ومدىٰ تأثيرِهما في إعراب ما بعدهما ومعناها ففيه خلاف، إذ نقل التبريزي وابن المستوفي عن أبي العلاء أن الوجهَ الروايةُ الأولىٰ، ويكون (ما كان منقلبًا) بدلًا من: (مرتِّبة)؛ أي صيَّروا التدبير للنجوم، ومنعَ جوازَ كونِ: (ما كان) مفعولًا به؛ لأنّه يرىٰ أنّ المعنىٰ الأوّل أشبهُ بهذا الموضع؛ لأنّ المنجِّمينَ يجعلون في البروج منقلِبًا وثابتًا، وضعَّفَ روايةَ الصيغة الثانية من دون تعليل.

وتعقّب أبا العلاء ابنُ المستوفي، فذهب إلىٰ أن في إبداله (ما كان منقلبًا) من قوله: (مرتِّبة) بُعْدًا، ويرىٰ جواز هذا الإبدال من الضمير في (مرتَّبة) بصيغة اسم المفعول، وجاز ذلك حملًا علىٰ معنىٰ (ما)؛ لأن (ما) تحتمل الوقوع علىٰ المذكّر والمؤنّث، ويحتمل علىٰ هذه الرواية أيضًا أن يكون موضع (ما) الرفع علىٰ أنّها نائبُ فاعل لاسم المفعول (مرتَّبة).أما رواية (مرتِّبة) بصيغة اسم الفاعل فيرىٰ ابن المستوفي أن (ما) مفعول به لها؛ أي جعل المنجِّمون البروجَ تُرتِّب هذين الجنسين منها، كأنّها ترتِّب أنفسها في المنازل، وشرْحُ الأعلم يؤيّد أن (ما) مفعول به لـ(مرتِّبة). وجوّز ابن المستوفي أن تكون (ما) بدلًا من (الأبرُج العليا)، وأن تكون صفة لها أيضًا. وكلامه سديد في ذلك كلِّه.

ومن تلك الأبيات أيضًا قول أبي تمام في مطلع قصيدة مدح بها عمر بن طوق التَّغلبيّ: [الكامل]

أَحْسِنْ بِأَيَّامِ العَقِيقِ وَأَطْيِبِ ... وَالعَيْشِ فِي أَظْلَالِهِنَّ المُعْجِبِ

وَمَصِيفِهِنَّ المُسْتَظِلِّ بِظِلِّهِ ... سِرْبُ المَهَا وَرَبِيعِهِنَّ الصَّيِّبِ! (1)

رواية الجمهور (المُستظِلّ) بكسر الظاء، بصيغة اسم الفاعل، ورفعِ (سربُ المها) علىٰ الفاعلية له، والمعنىٰ: أَحْسِنْ بأَيَّام العَقيق – وهو وادٍ بالحجاز –... وأحْسِنْ بمَصِيفِها الذي استَظَلَّ سربُ المها بظلِّه... كَنَىٰ به عن الجواري الحِسَان.

ورواية الخَارْزَنْجِيّ (المستظَلّ) بفتح الظاء بصيغة اسم المفعول، ذكرها ابن المستوفي فقال: «وفي نسخة الخَارْزَنْجِيّ: (المستَظَلّ) بفتح الظاء، ولم يفسِّره؛ فيرتفعُ (سِرْبُ المَهَا) علىٰ أنَّه خبر المبتدأ،

(1) شرح التبريزي ١/ ٩٢، وانظر شرح الصولي ١/ ٢١٦، والنِّظَام ٢/ ١٠٦، وبدر التمام ١/ ٦٦ وروايتها (المستظِلّ) بكسر الظاء، ولم تضبط الظاء في شرح الأعلم ٢/ ١٦٩، وشرح عطيّة ٢١، وشرح الخياط ١٢.

جره [كذا] (بظلّه) [1]... وإن حُمل الفتح في (المستظَلّ) علىٰ قراءة من قرأ: ﴿يُسَبَّحُ﴾[2] [النور: ٣٦] بفتح الباء، كان أجود، ويكون قد حذف صلة (الذي)[3]».

ويبدو لي أن في كلامه الأول تحريفًا من الناسخ أو المحقّق أدّىٰ إلىٰ غموضه، ولعلّ صواب قوله: «فيرتفع (سِرْبُ الـمَهَا) علىٰ أنّه خبر المبتدأ، جرّه (بظلّه)» هو: [فيرتفع (سِرْبُ الـمَهَا) علىٰ أنّه مبتدأ، خبره: (بظلّه)]، والتقدير:... وأحسنْ بمصيفِ تلك الأيّام المستظَلّ، سربُ المها كائنٌ بظلّه، وتكون الجملة الاسميّة الأخيرة (سِرْبُ المها كائن بظله) حالًا من (مصيفهنّ)، ويؤيّده تقدير صاحب بدر التمام: «وما أحسنَ مصيفَهُنَّ والحسانُ راتعاتٌ بِظلاله...»، ويرتفع (سربُ المها) علىٰ أنّه خبر لمبتدأ محذوف أيضًا إذا حُمِلت رواية فتح الظاء علىٰ الآية بالقراءة المشارِ إليها لكن التقدير يختلف، وهو أن يُخَرَّج علىٰ تقدير سؤال سائل: مَنِ المستَظَلّ؟ والجواب: الـمُسْتَظَلُّ سِرْبُ الـمَهَا.

وقريب من البيتين السابقين قولُ أبي تمام في رِثاء محمَّد بن الفضل الحِمْيَرِي: [الخفيف]

أَطْفَأَ اللَّحْدُ والثَّرَىٰ لُبَّكَ الـمُسْـ ... ـرَجَ فِي وَقْتِ ظُلْمَةِ الأَلْبَابِ[4]

رواية شروح الديوان المطبوعة (الـمُسْرَج) بفتح الراء، بصيغة اسم المفعول، لكن أبا العلاء جوَّز روايتَه بصيغة اسم الفاعل (الـمُسْرِج) بكسر الراء ورجَّحها علىٰ الرواية الأولىٰ، ونقل عنه ابن المستوفي ما يفيد أنه رواه بالصيغة الثانية فقال: «قال أبو العلاء: (لُبَّك الـمُسْرِج) يجوز بكسرِ الراء وفتحِها، والكسرُ أشدُّ مبالغة؛ لأنّه يجعله مُوقِدًا للسُّرُج». وقد تعقَّبه ابن المستوفي وذكر أنّ «فتح الراء أجود؛ لأنّه قابَل به (ظلمة الألباب) فجعله مضيئًا، وإذا كُسِر الراء يحتاج إلىٰ تقدير مفعول محذوف، وإن كان جائزًا، ولكن إذا لم يفتقر المعنىٰ إلىٰ تقدير محذوف كان أولىٰ».

---

(١) في هذا الكلام تحريف سيأتي تصويبه بعد قليل.

(٢) يريد قوله تعالىٰ: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [النور: ٣٦-٣٧]. وقراءة (يُسبَّح) بالبناء للمفعول قرأ بها ابن عامر وأبو بكر عن عاصم. انظر توجيهَها في الخصائص ٢/ ٣٥٣، وكشف المشكلات ٢/ ٩٤٧-٩٥١، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٩٧٠-٩٧١، وشرح المفصّل ١/ ٨٠-٨١، والبحر المحيط ٦/ ٤٢١-٤٢٢، والمغني ٨٠٧-٨٠٩، ومعجم القراءات ٦/ ٢٧٤.

(٣) لم يظهر لي وجهُ العبارة الأخيرة: «ويكون قد حذف صلة (الذي)».

(٤) شرح التبريزي ٤/ ٤٤، وانظر شرح الصولي ٣/ ٢٥٤، والنِّظَام ٣/ ١٦٧، وشرح عطيّة ٣٣٨، وشرح الخياط ٣٥٣، وروايتها: (الـمُسْرَج) بفتح الراء.

ومعنىٰ البيت يحتمل الوجهين لكن الروايةَ والنحوَ يؤيّدان ما ذهب إليه ابن المستوفي، فقد أجمع شرَّاح ديوان أبي تمام علىٰ رواية فتح الراء، وقرَّر النّحاة أنَّ الوجهَ الإعرابيَّ السالمَ مِن التقديرِ مقدَّمٌ علىٰ الوجهِ المحتاجِ إليهِ[1].

وقد يكون تعدّد الرواية في ضبط الاسم الثابت الرسم في غير ما يتّصل بصيغتَي اسم الفاعل واسم المفعول، من ذلك قول أبي تمام في مدح مالك بن طوق التَّغلبيّ: [المنسرح]

كَأَنَّنِي قَدْ رَأَيْتُ زُلْفَتَهُ ... عِنْدَ إِمَامٍ بِقُرْبِهِ أَنِسِ[2]

علىٰ هذه الرواية يكون: (أَنِسِ) صيغةَ مبالغة من اسم الفاعل (آنِسٍ) من مصدر الثلاثي اللازم أَنِسَ بِهِ أَنَسًا؛ أي اطمأنّ واستأنسَ[3]، وهو نعت لقوله: (إمام)، والأصل: عند إمامٍ أَنِسٍ بِقُرْبِهِ؛ أي عند خليفة كثير الأُنسِ بقربه من الممدوح لِمَا لَهُ من حُظْوةٍ عنده، وعبّر عنه أبو العلاء بقوله: «كأنّي أشاهد هذا الممدوح عند الخليفة وقد حَظِي منه وأَزْلَفَهُ» كذا نقل عنه التبريزي وابن المستوفي.

ولهذه اللفظة في البيت رواية ثانية هي (أُنْسِي)، وهذا مثقَّل من (الأُنْسِ) فهو مثل: (عُسْر وعُسُر)[4]، و(الأُنْسُ) مصدر بمعنىٰ الطُّمَأْنينة والاستئناس، وهو ذهاب الوَحْشَة، فهو بمعنىٰ الأَنَس[5]. وعلىٰ هذه الرواية يكون قولُه: (أُنْسي) مبتدأً، و(بقُربه) خبرَه، والجملة الاسمية (أُنْسي بقربه) نعت لقوله (إمام) كذا قدَّر الدكتور ملحم الأسود إعرابَه في كتابه (بدر التمام) وقال في معناه: «قد رأيت أنّ تقرُّبَه عند الخليفة يجعلني أَزِيدُ أُنْسًا ورغبةً إليه. الهاء في (قربه) راجعة للمدوح».

وقول الأعلم: «(الزُّلفة): القُرْبَة. يقول: كأني قد رأيتُ تقريبَه [أي الممدوح] لي من الخليفةِ وتوصيلَه إيَّايَ إلىٰ أن أكونَ من خاصّتهِ»؛ يدلُّ علىٰ أنّه رواه بالرواية الثانية، لكنه فَهِمَهُ فهمًا مختلفًا عن المعنيين المذكورين؛ أي الممدوحُ توسَّط للطائيّ عند الخليفة حتىٰ صار ذا حُظوة عنده، وغدا لا يأنس إلا بقربه، وفيه إشارةٌ إلىٰ المنزلة الخاصّة للمَمْدُوحِ والشاعرِ عند الخليفة، وهذا معنًى وجيهٌ نفيس.

---

(١) انظر شرح الكافية ٣/ ١٦٠، وأوضح المسالك ٢/ ١٦٠، والمغني ٥٦٣.

(٢) شرح التبريزي ٢/ ٢٤١، وانظر شرح الصولي ١/ ٥٦٨، والنِّظَام ٩/ ٢٢٦ وروايتها: (أَنِسِ)، وانظر شرح عطيّة ١٦٠، وشرح الخيّاط ١٧٠، وبدر التمام ١/ ٣٩٣، وروايتها: (أُنْسِي)، وانظر شرح الأعلم ١/ ١٦٩ من دون ضبط.

(٣) انظر مادة (أنس) في الصّحاح واللسان.

(٤) انظر شرح الشافية ١/ ٤٠، ٤٦.

(٥) انظر مادة (أنس) في اللسان واالتاج.

المطلب الثاني – تعدُّد الرواية في الضمائر:

في اللغة العربية ضمائر كثيرة متنوّعة، وكلُّها أسماء مبنيّة، ولكلّ ضمير محلٌّ من الإعراب، إذ لا بد أن يكون في محلّ رفع أو نصب أو جرّ، وقد وردت أبياتٌ في شعر أبي تمام تضمّنت ضمائر مستتِرة ومتَّصِلة تعدّدت الرواية فيها، فأثّر ذلك في لغتها ومعناها، وستُصنَّف هذه الأبيات في عنوانين، هما:

١ – تعدّد الرواية في الضمائر المتَّصلة بالأفعال (ضمائر الرفع والنصب).

٢ – تعدّدُ الرواية في الضمائر المتَّصلة بالأسماءِ وحروفِ الجرّ (ضمائر الجرّ).

١ – تعدُّد الرواية في الضمائر المتَّصلة بالأفعال (ضمائر الرفع والنصب):

من تعدّد الرواية في ضمائر الرفع المستترة قوله في بائيّتِه المشهورة في فتح عموّريّة: [البسيط]

إِنْ يَعْدُ مِنْ حَرِّهَا عَدْوَ الظَّلِيمِ فَقَدْ ... أَوْسَعْتَ جَاحِمَهَا مِنْ كَثْرَةِ الحَطَبِ(١)

رواية جمهور شرَّاح الديوان: (يَعْدُ) علىٰ الغَيبة؛ أي بإسناد الفعل إلىٰ ضمير مستتر غائب تقديره (هو)، يعود علىٰ قائدِ الروم (تُوْفَلِسَ). يخاطب الطائيُّ المعتصمَ بالله بقوله: إن يَعْدُ (يَهْرُب) قائدُ الروم تُوْفَلِسُ فارًّا من حرِّ معركة عمّوريّة فقد أوسعتَ – يا خليفة المسلمين – مُسَعِّر الحربِ حَطَبًا من كثرة المقتولين من جيش هذا القائد الفارّ.

وانفرد الأعلم برواية: (إنْ تَعْدُ) علىٰ الخطاب، أي بإسناد الفعل إلىٰ فاعل هو ضمير مستتر استتارًا واجبًا، لأنه لا يمكن أن يَحُلَّ محلَّ هذا الضمير اسمٌ ظاهر ولا ضمير منفصل؛ لأنّ الفعل مضارع مبدوء بتاء خطاب الواحد المذكّر، والتقدير إن تَعْدُ أنتَ يا تُوفَلِسُ، وفيه التفات من الغَيْبَة في البيت السابق إلىٰ الخطاب في هذا البيت، وقال الأعلم في معناه: «يقول لتُوفَلِسَ: إن تُسرِع في الهرب وتَعْدُ مثل الظَّلِيمِ الأشرد خوفًا من حرِّها؛ أي الحرب، فلم يكن ذلك إلا بعدما أوسعتَ جاحِمَ الحرب حطبًا كثيرًا من أصحابك»؛فالذي أوسع الجاحم من الحطب في هذه الرواية هو تُوفَلِس لا المعتصم بالله، وكلا المعنيين جيِّد، وقد أشار إليهما ابن المستوفي وذكر معنىٰ كلٍّ منهما.

---

(١) شرح التبريزي ١/ ٦٩، وانظر شرح الصولي ١/ ٢٠٣، والنِّظَام ٢/ ٦٠، وشرح عطيّة ٢١، وشرح الخيّاط ١١، وبدر التمام ١/ ٦٤ وروايتها: (إنْ يَعْدُ)، وانظر شرح الأعلم ١/ ١٨٤ وروايته: (تَعْدُ) بالتاء.

ومن تعدّد الرواية في ضمائر الرفع المتصلة قول أبي تمام في قصيدة مدح بها الحسن بن سَهْل: [الطويل]

بَرِئْــتُ مِــنَ الآمَــالِ وَهْــيَ كثِــيرَةٌ لَــدَيْكَ وَإِنْ جَاءَتْــكَ حُــدْبًا لَوَاغِبَــا(١)

رُوي ضمير الرفع المتَّصل في قوله: (بَرِئْتُ) بالضمّ فهو للمتكلِّم، ويُرادُ به الشاعرُ أبو تمام، ورُوي بالفتح فهو للمخاطب، ويُراد به ممدوحُه الحسن بن سهل. قال المرزوقي: «فإذا ضَمَمْتَ فالمعنىٰ: وَكَلْتُ أَمْرَ آمالي إليكَ وخرجتُ من عُهَدِها علىٰ كثرتها ورثاثة حالي فيها... لِتُدَبِّرها بما تَراه من غير أن... أعتمد علىٰ أحد سواك بسببها... ومَن روىٰ بالفتح فالمعنىٰ: قضيتَ حقَّ كلِّ أملٍ نِيط بك علىٰ كثرته وسوءِ حال أربابهِ كما يَبْرَأُ الرجلُ من دَيْنِهِ إذا قَضَاهُ». ويحتمل وجهُ الضمّ معنًى آخر ذكره أبو العلاء علىٰ ما نقل عنه التبريزي وابن المستوفي وهو أنّه يريد: «أنّك بَلَّغْتَنِي الآمال فلم يبقَ لي أملٌ لم أَبلُغْه عندك». وقد أوجز وأحسنَ الخَارْزَنْجِيّ في التعبير عن معنىٰ رواية الضمّ فقال: «يقول: سلَّمتُ الآمالَ إليكَ بعدما تَعِبَتْ وحَدِبَتْ ولَغَبَتْ، أي أَعْيَتْ لكثرة مَا عَنَّيْتُها لغيرك» كذا نقل عنه ابن المستوفي.

وكلتا الروايتين مقبولة حسنة، لكنَّ الضمَّ أشهرُ، والفتحَ أبلغُ في المدح؛ لأنها عامّة تفيد تحقيق كلّ الآمال التي عُقِدت علىٰ الممدوح سواء أكانت للشاعر أم لغيره، خلافًا لرواية الضمّ فإنّها خاصّة تفيد تحقيقَ الممدوحِ آمالَ الشاعرِ فقط، ولذلك رجّح الصولي رواية الفتح وذكر أنّها تعني أنّه قضىٰ الآمال كلَّها، ثم قال: «ويُروىٰ: (بَرِيتُ من الآمال)؛ أي بَلَغْتُ كلَّ أملي فَبَرِئتُ»، وبهذا البيان يظهر ضعف رأي صاحب بدر التمام الذي رجّح رواية ضمّ التاء ونعتها بأنّها أصحّ!

ومن تعدّد الرواية في ضمائر النصب المتّصلة قوله في رثاء إدريسَ بنِ بدر الشاميّ القُرشي: [الطويل]

عُيُــونٌ حَفِظْــنَ اللَّيْــلَ فِيــكَ مُجَــرَّمًا وَأَعْطَيْنَــهُ الــدَّمْعَ الّــذِي كَــانَ يُمْنَــعُ(٢)

---

(١) شرح التبريزي ١/ ١٤٥، وانظر شرح مشكلات ديوان أبي تمام ١٣٦، وشرح الأعلم ١/ ٢١٠، والنِّظَام ٢/ ١٩٧، وشرح عطيّة ٢٧، وبدر التمام ١/ ٧٨ وروايتها: (بَرِئْتُ) بضم التاء، وانظر شرح الصولي ١/ ٢٤٢، وشرح الخيّاط ١٨ وروايتها: (بَرِئْتَ) بفتح التاء.

(٢) شرح التبريزي ٤/ ٩٣، وقال: «أي لم تَنَم طولَ الليل هذه العيونُ. و(مُجَرَّمًا): تامًّا»، وانظر شرح الصولي ٣/ ٣١٣، والنِّظَام ١٠/ ٢٥٥ وروايتها: (وأعطينه)، وانظر شرح الأعلم ٢/ ٣٢٣، وشرح عطيّة ٣٦٠، وشرح الخيّاط ٣٧٣ وروايتها: (وأعطينَك).

قال ابن المستوفي: «من روىٰ (وأَعطينَه) كانت الهاء عائدة علىٰ (الليل)، ويكون مفعول (يُمْنَعُ) محذوفًا، تقديره: الذي كان يمنعُهُ، يعني (الليل)، فلا تبكي فيه، ومن روىٰ: (وأعطينك) يكون قوله: (يُمنَع) غير محتاج إلىٰ حذف، وتقديره: الذي كان ممنوعًا».

الهاء المحذوفة التي قدّرها في قوله: (يُمْنَعُهُ) عائدة علىٰ (الدَّمْع) وهي المفعول الثاني للفعل (منع)، أمّا المفعول الأول فقد صار نائبًا للفاعل، وهو الضمير المستتر في الفعل المبني للمجهول (يُمْنَع) العائد علىٰ (الليل)، والتقدير:... الدمعَ الذي كان يُمْنَعُ الليلُ إيّاهُ، وأصله قبل بناء الفعل للمفعول: يَمْنَعُ الشاعرُ الليلَ الدَّمْعَ؛ أي أن الشاعر كان يَصونُ دموعَه ويَضَنُّ بها عن أن تُسْكَبَ وتُذَال قبل وفاة المَرثي، لكنها جرت وانصبَّت بغزارة بعد وفاته حزنًا عليه، ولهول المصيبة بوفاته، وبذلك بلغ الليل مأربَهُ!!

٢ – تعدُّد الرواية في الضمائر المتَّصلة بالأسماءِ وحروفِ الجرّ (ضمائر الجرّ):

من تَعدُّد الرواية في ضمائر الجرّ المتّصلة بالأسماء في شعر أبي تمام قوله في قصيدة مدح بها أبا دُلَفَ القاسمَ بنَ عيسىٰ العِجليَّ وقومَه: [الطويل]

إِذَا أَلْجَمَتْ يَوْمًا لُجَيْمٌ وَحَوْلَهَا ... بَنُو الحِصْنِ نَجْلُ المُحْصَنَاتِ النَّجَائِبِ

فَإِنَّ المَنَايَا وَالصَّوَارِمَ وَالقَنَا ... أَقَارِبُهُمْ فِي الرَّوْعِ دُونَ الأَقَارِبِ[1]

قوله: (أَقَارِبُهم) رُوي هكذا علىٰ ضمير الغَيبة لجماعة الذكور العقلاء، يريد إذا ألجمَ بنو لُجَيم وبنو الحِصْنِ رهطُ الشاعر – الخيلَ للحرب فإنّهم «لا يستنجدون غيرَهم، وأقاربُهم عند ذلك المنايا والصَّوارمُ والقنا» كذا فسَّره ابن المستوفي، وقال: «رَوىٰ الخَارْزَنْجِيّ وغيرُه: (أقارِبُكم) علىٰ ضمير الخطاب، وقال: يقول: إذا استنجدت لجيم بقومها عليكم كان الموت الذي تجلبه سيوفكم ورِماحُكم أقاربَكم دون أقارب الرَّحِم».

إذن فضمير الغَيبة في الرواية الأُولىٰ لرهط الشاعر من بني لُجيم وبني الحِصن، وضميرُ الخطاب في الرواية الثانية لأعدائهم، وكلا الضميرين في محل جرٍّ بالإضافة.

---

(١) شرح التبريزي ١/ ٢٠٦، وانظر شرح الصولي ١/ ٢٨٢، وشرح الأعلم ١/ ٣٧٤، وشرح عطيّة ٤٦، وشرح الخيّاط ٤٢، وبدر التمام ١/ ١٢١ وروايتها: (أقاربُهم)، وانظر هبة الأيام ١١٨ وروايته (أقاربكم).

ومن تعدّد الرواية في ضمائر الخفض المتصلة بحروف الجر قول أبي تمام في قصيدة مدح بها خالد ابن يزيد الشَّيْبَانيّ: [الكامل]

قَــدْ كَــانَ خَطْــبٌ عَــاثِرٌ فَأَقَالَــهُ ... رَأْيُ الــخَلِيفَةِ كَوْكَــبِ الــخُلَفَاءِ

فَخَرَجْـتَ مِنْـه كالشِّـهَابِ وَلَـمْ تَـزَلْ ... - مُـذْ كُنْـتَ - خَرَّاجًـا مِـنَ الغَـمَّاءِ[1]

ضمير الخفض في قوله: (منهُ) يعود علىٰ قوله: (خَطْب) في البيت السابق، صرّح بذلك التبريزي فقال: «أي خرجتَ من الخَطْبِ الذي أغضبَ الخليفة كما يخرج الشِّهابُ مُضيئًا صافيًا من العَيب..».

ورُوي: (مِنها) بتأنيث ضمير الخفض المذكور، وقد اختُلِف في مَرجِعه، أمّا الأعلم فقال: «يقول: خرجتَ من تلك القصّة التي أغضبتِ الخليفةَ...» فأعاد الضمير علىٰ غير مذكور وهو (القصة) لكنه مفهوم من السياق، فهو نظير قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ [القدر: ١][2]، قال أبو حيّان: «والضمير عائد علىٰ ما دلّ عليه المعنى، وهو ضمير القرآن»[3].

وقال عبد السلام هارون في كتابه (همزيات أبي تمام): «يقول لخالد [المَرثيّ]: فخرجتَ من تلك الشديدة وذلك الخطب كالشِّهاب...» كأنّه ضمَّن (الخَطْب) معنى (الشديدة) فأنّث الضمير علىٰ معنىٰ (الخطب) لا لفظِه مع أنّه فسَّر (الخطب) بالشأنِ والأمرِ في البيت السابق له، ويجوز أنّه قَصَدَ إعادتَه علىٰ متأخّر وهو (الغَمّاء)؛ أي الشديدة من الشدائد[4]، وفيه نظر، فحَمْلُه علىٰ الأوّل أوجه.

ونظير البيت السابق في تعدد الرواية في ضمير خفض متّصل بحرف جرّ قولُه في أواخر قصيدة في مدح محمَّد بن عبد الملك الزَّيَّات وعِتَابه: [الطويل]

عَــلىٰ أَنَّ إِفْــرَاطَ الــحَيَاءِ اسْــتَمَالَنِي ... إِلَيْـكَ وَلَـمْ أَعْـدِلْ بِعِرْضِـيَ مَعْـدِلَا[5]

---

(١) شرح التبريزي ١/ ١٦، وانظر النِّظَام ١/ ٢١٨، وبدر التمام ١/ ٤٤ وروايتها (منه)، وانظر شرح الصولي ١/ ١٧٣، وشرح الأعلم ٢/ ٤٠٦، وشرح عطيّة ١٤، وشرح الخياط ٢، وهمزيات أبي تمام ١٦ وروايتها (منها).

(٢) انظر كشف المشكلات ١/ ٦١٧، ٢/ ١١٨٠، والإنصاف ١/ ٩٦، والتبيان ٢/ ١٢٩٦، وشرح الكافية ٢/ ٤٠٥.

(٣) البحر المحيط ٨/ ٤٩٢.

(٤) انظر أساس البلاغة (غمم).

(٥) شرح التبريزي ٣/ ١١٠، وانظر شرح عطيّة ٢٤٠، وشرح الخياط ٢٥٥ وروايتها (إليكَ)، وانظر شرح الصولي ٢/ ٣٢١وروايته (إليهم)، وانظر شرح الأعلم ١/ ٢٩٢ وروايته (إليه).

ضمير الخفض في قوله: (إليكَ) يعود على الممدوحِ الـمُعَاتَب، قال التبريزي: «أي إفراطُ الحياء أحوجَني إلىٰ طول الـمُقام عليك، وتأخُّرِ قضاءِ حاجتي؛ لأنّي لو أَلْحَحْتُ وكشفتُ قِناعَ الحياء لظَفِرتُ بما أردتُ ولكنّي أكرمتُ عِرضِي بلزوم الحياءِ...».

ورَوىٰ الصولي: (إليهم) بضمير الذكور الغائبين، وذكر أنَّ الطَّائيَّ أعاد الضمير إلىٰ قومه، إذ قَدَّم الالتحاقَ بهم علىٰ الإقامة عند الممدوح المعاتَب الذي انشغل عن تحقيق حاجاته فتأخّر عن قومه، فقرَّرَ الرحيلَ عنه حفاظًا علىٰ عِرضه الذي شعر أنّه «كاد يُذال بتقديم من لا يجب تقديمه عليه».

وروىٰ الأعلم: (إليه) بضمير الغائب للمفرد المذكّر، وصرَّح بأنَّ الضمير للحياء، وشَرَحَ البيتَ علىٰ روايته فقال: «يقول: هذا مدحي فيك ووصفي لك علىٰ أن الحياءَ المفرط استمالني إلىٰ نفسه، وعِرضي مَصونٌ عزيز عليَّ لا أَعْدِلُ به شيئًا، وإنّما يعني أنَّه استحيا من قومه في طول مُقامه عنهم وعقوقِه لهم، وأنَّه كَرِه أن يُذال عِرضُه بتقديم من لا يجب تقديمه عليه، فيقول: شدة الحياء وكراهة إذالة عِرضي حَمَلَتَاني علىٰ الرحيل عنك. و(الهاء) في (إليه) راجعة إلىٰ (الحياء)».

وفي إعادة هذا الضمير علىٰ رواية الأعلم مسألة نحويةٌ، وهي أن الضمير المجرور بحرف الجر في (إليه) متعلِّق بالفعل (اسْتَمَالَنِي) الذي فاعلُه ضمير موافق للضمير المجرور المذكور، والأصل في مثل هذا التعبير أن يُقال: (اسْتَمَالَنِي إلىٰ نفسه)، وهذا قد يُستسهل في الشعر ويُخَرَّج علىٰ ظاهره أما في القرآن الكريم فيُخرَّج علىٰ حذف المضاف، نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ﴾ [القصص: ٣٢] أي اضمُم إلىٰ نفسك، ويتعلّق الضمير المجرور بفعل محذوف تقديره: اضمُمْ أعني إليكَ جناحك[1].

(١) انظر البحر المحيط ٦/ ١٧٤، والمغني ١٩٤-١٩٥، ٦٨٩. وانظر المسألة بالتفصيل في الفصل السابق من هذا البحث ٤٨٣-٤٨٥

المبحث الثاني

تعدّد الرواية في الأفعال والحروف

استطاع المبحث السابق أن يُبرز لنا شيئًا من أثر تعدّد الرواية في لغة شعر أبي تمام ومعناه، لكن لم يُحسن تكوينَ صورة كاملة عن ذلك؛ لأنه تناول أثر تعدّد الرواية في قسم واحد من أقسام الكلمة هو الاسم، لذلك أُرْدِفُه بهذا المبحث الذي يسعىٰ لإتمام تلك الصورة وتوضيح ملامحها من خلال دراسة أثر هذا التعدد الروائي في القسمَيْنِ الآخرَيْنِ من الكلمة، وهما: الفعل والحرف.

ولا يخفىٰ علىٰ المتأمِّل أنّ أيَّ تغيير أو تبديل في الأفعال والحروف يؤثِّر في إعراب الأسماء كذلك؛ لِما بين هذه الأقسام من تفاعل وترابط في تركيب الكلام وصياغته، وقد أشار أبو تمام نفسه في أحد أبياته إلىٰ مدىٰ قدرة الأفعال في (التلاعب) بالأسماء، لأنها عوامل قويّة فهي ترفعها مرّة وتنصبها أخرىٰ، قال أبو تمام يصف تأثير الخمر في العقول: [الكامل]

خَرْقَاءُ يَلْعَبُ بِالعُقُولِ حَبَابُهَا ... كَتَلَعُّبِ الأَفْعَالِ بِالأَسْمَاءِ[1]

إذن، سيتناول هذا المبحث دراسة أثر تعدّد روايةِ الأفعالِ وحروف المعاني في معنىٰ البيت ولغته، وستُصنَّف أبيات أبي تمام المتضمّنة لتلك الأفعال والحروف في عناوين فرعيَّة بحيث يجمع كلُّ عنوان ما تشابه منها، وذلك وفق الترتيب الآتي:

المطلب الأوّل – تعدّد الرواية في الأفعال:

١ – تعدّد الرواية في صيغة الفعل.

٢ – تعدّد الرواية بتبديل فعل بفعل آخر.

المطلب الثاني – تعدُّد الرواية في حروف المعاني:

١ – تعدّد الرواية بتبديل الحروف الأُحَادية.

٢ – تعدّد الرواية بتبديل الحروف الثنائية.

---

(١) شرح التبريزي ١/ ٢٩.

المطلب الأوّل – تعدُّد الرواية في الأفعال:

١ – تعدّد الرواية في صيغة الفعل:

وردت في شعر أبي تمام أبياتٌ تضمّنت أفعالًا – ماضية ومضارعة – رُويت مضبوطة بالبناء للمفعول (للمجهول) وبالبناء للفاعل (للمعلوم)، فمن الأفعال الماضية ما ورد في قوله في مدح أبي سعيد محمَّد بن يوسف الثَّغْرِيّ: [الطويل]

إِذَا سِيلَ سُدَّ العُذْرُ عَنْ صُلْبِ مَالِهِ ... وَإِنْ هَمَّ لَمْ تُسْدَدْ عَلَيْهِ المَسَالِكُ[1]

روت الشروح القديمة للديوان قوله: (سُدَّ العُذرُ) هكذا ببناء الفعل (سُدَّ) للمجهول ورفع (العُذر) علىٰ أنه نائب عن الفاعل، وقال ابن المستوفي: «ويُروىٰ: (إذا سيلَ سَدَّ العُذْرَ) بنصب (العُذْرَ)، وهو أجود معنًى من رفع (العُذر)، وفي رفعه شيء لا بأس به وهو موافقته لقوله: (لم تُسْدَدْ عليهِ المسالِكُ). وسَدُّهُ العذرَ بنفسه أجود من أن يُسَدَّ عليه بخلاف قوله: (تُسْدَد عليه المسالِك)».

ومؤدَّىٰ كلام ابن المستوفي أن بناء الفعل (سدَّ) للمجهول في صدر البيت يوافق لفظًا بناء الفعل (تُسْدَد) في عَجزه، وهذا أقرب إلىٰ مذهب أبي تمام المبني علىٰ التجنيس، لكن بناء الفعل (سدَّ) للمعلوم أقوىٰ في المعنىٰ وأنسبُ للمدحِ ومَقَامِ الممدوح.

ولم يُضبط الفعل (سدّ) في شرح الأعلم، وشرحُه له يحتمل الضبطين بالروايتين الأولىٰ والثانية، قال: «هذا الرجل جواد إذا سُئِلَ سدّ باب العذر عن معظم ماله. وهمَّتُه ماضية لا تُسَدّ مسالِكُها ولا يُرَدُّ عزمُها» لكن السياق يرجِّح احتمال بناء الفعل (سَدَّ) للمعلوم.

ومن الأفعال المضارعة التي وردت في شعره مضبوطة بصيغتَي البناء للمجهول والبناء للمعلوم ما جاء في قوله يمدح محمَّد بن يوسف الثَّغْرِيّ: [الخفيف]

طَابَ فِيهِ المَدِيحُ وَالْتَذَّ حَتَّىٰ ... فَاقَ وَصْفَ الدِّيَارِ والتَّشْبِيبَا

---

(١) شرح التبريزي ٢/ ٤٦٠، وانظر شرح الصولي ٢/ ١٦١، والنِّظَام ١٢/ ٤٢٧ وروايتها: (سُدَّ العُذْرُ)، وانظر شرح عطيّة ٢١١، وشرح الخياط ٢٢٤ وروايتها: (سَدَّ العُذْرَ)، وانظر شرح الأعلم ١/ ٤٣٨ من دون ضبط.

لَــوْ يُفَاجَــا رُكْــنُ النَّسِــيبِ كَثِــيرٌ بِمَعَانِيــــهِ خَالَــــهُنَّ نَسِــــيبَا[1]

رُوي قوله: (يُفَاجَا) ببناء الفعل للمجهول ورفعِ (ركن) علىٰ أنه نائبٌ عن الفاعل، ورفعِ (كَثير) علىٰ أنّه بدل منه، والضمير في قوله: (بمعانيه) للمديح المذكور في البيت السابق، والمعنىٰ: لو يُفاجَأ الشاعر كُثَيِّرٌ المشهور بنسيبه – بمعاني مديح أبي تمام في ممدوحه هذا – لأدهشه ولخَاله لحُسْنِه نسيبًا.

ونقل التبريزي وابن المستوفي عن أبي العلاء قوله: «ويجوز أن يُروىٰ (يُفاجِي رُكنَ النَّسيبِ) علىٰ أنْ تجعل (رُكنَ النسيبِ) مفعولًا لـ(كَثِير)، ويكونُ المعنىٰ أنَّ كُثَيِّرًا لو فاجأ رُكنَ النسيب بمعاني هذا الممدوح لخالهنَّ ركنُ النسيب نسيبًا من حُسنِهِنَّ». وظاهر كلام أبي العلاء أن الرواية الثانية ليست رواية ثابتة إنما هي تجويز منه؛ لقوله في أول كلامه: «ويجوز أن يُروىٰ...» لكن رواية (يُفَاجِي) ببناء الفعل للمعلوم روىٰ بها بعض الشرّاح، لكن برفع الاسم الأول علىٰ الفاعلية ونصب الثاني (كَثيرًا) علىٰ المفعولية خلافًا لأبي العلاء، فقد رَوىٰ أبو بكر الصولي والشارح محيي الدين الخيَّاط: (لو يُفاجي ذكرُ المديحِ كَثيرًا)، وقال الأول في معناه: «لو بلغَ كثيِّرًا هذا المدحُ علىٰ كثرة مدحه لخاله من حُسنه نسيبًا».

وروىٰ الأعلم: (لو يُفاجي ركنُ المديح كَثِيرًا) وقال في معناه: «لو فاجا المديحُ بمعانيه الرِّقاق العذبة كُثيّرَ عزّة علىٰ معرفته بالمدح لظنّه نسيبًا؛ أي تغزّلًا».

والمعنىٰ علىٰ الروايتين حسن مقبول، لكن لا يخفىٰ أن الرواية الأولىٰ أقرب من الثانية؛ لأن أبا تمام – كما جاء في النِّظَام – قد حكم لكُثيّر بجودة النسيب والتقدمِ فيه في موضع آخر من شعره.

ومن أبياته في هذا المطلب بيتٌ تضمّن فعلًا مضارعًا رُوي ثلاثيًّا مجرّدًا وثلاثيًّا مزيدًا، وكان لذلك أثر في لغة البيت ومعناه، هذا البيت هو قوله في مدح المعتصم بالله متفائلًا بالعطاء والغنىٰ: [البسيط]

لِيَسْــقَمِ الــدَّهْرُ أَوْ تُصْــحِحْ مَوَدَّتُــهُ فَــالْيَوْمَ أَوَّلُ يَــوْمٍ صَــحَّ لِــي أَمَــلُ[2]

---

(١) شرح التبريزي ١/ ١٦١، والنِّظَام ٢/ ٢٣٠، وشرح عطيّة ٣٣، وبدر التمام ١/ ٩٠ وروايتها: (لو يُفاجَا رُكنَ النسيب كَثِيرٌ)، وانظر شرح الصولي ١/ ٢٥١، وشرح الخياط ٢٦ وروايتهما: (لو يُفاجِي ذكرُ المديح كَثيرًا)، وانظر شرح الأعلم ١/ ٣٩٢ وروايته: (لو يُفاجي ركنُ المديحِ كَثِيرًا).

(٢) شرح التبريزي ٣/ ١٨، وانظر شرح الصولي ٢/ ١٨٨ وروايتهما: (تَصحِحْ مودَّتُه)، وانظر شرح الأعلم ١/ ٣١٨، وشرح عطيّة ٢١٦، وشرح الخيّأط ٢٢٩ وروايتها (تصحح) من دون ضبط، والظاهر أنها موافقة للرواية الأولىٰ.

الروايةُ المشهورةُ في الفعلين: (لِيَسْقَمْ) و(تَصْحِح) فتحُ حرفِ المضارعة فيهما، علىٰ أنهما مضارعان مجزومان من الثلاثي (سَقِمَ يَسْقَم) و(صَحَّ يَصِحُّ) بفك الإدغام في الفعل الثاني منهما جوازًا؛ لأن الفعل المُدْغَم عينُه في لامه إذا جُزِم جاز فيه الفكُّ علىٰ لغة أهل الحجاز، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ﴾ [البقرة: ٢١٧]، وجاز فيه الإدغام علىٰ لغة تميم، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَمَن يُشَآقِّ ٱللَّهَ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [الحشر: ٤][1]، والمعنىٰ هو ما ذكره الأعلم: «يقول: لا أُبالي الدهر سَقِمَتْ لي مودّتُه أو صحَّت إذ قد صحَّ لي أملي، ولم [يَعِلَّ] بلقاء المعتصم وتحقّق رجائي عنده».

وفي الفعل الثاني روايتان أخريان أوردهما محقّق شرح الصولي نقلًا عن مخطوطة النِّظَام لابن المستوفي، الأولىٰ: (تُصْحِحْ مَوَدَّتُه) فيكون الفعل من المزيد بالهمزة (أَصَحَّ)، يُقال: أَصَحَّ الرَّجُلُ فَهو مُصِحٌّ؛ أي زال ما كان به من عاهة أو عَيْبٍ[2]. فمعناه قريب جدًّا من معنىٰ (صحَّ). والثانية أحسنَ ابن المستوفي تخريجَها فقال: «وفي نسخة... (يُصْحِحْ) بالياء المضمومة، و(مَودّتَه) منصوبة؛ أي أَمِنْتُ بالممدوح من الدَّهر فلا أُبَالي أن يُسْقِمَ لي مودَّتَه أو يُصْحِحَهَا، وعلىٰ هذا التفسير ينبغي أن يُروىٰ: (لِيُسْقِمِ الدَّهْرُ أو يُصْحِحْ مَوَدَّتَه)، ويكون علىٰ إعمال الثاني، وهو أحسنُ الروايات؛ أي اليومَ صحَّ لي أملي به – الذي ما زال سقيمًا فَلْيُمْرِضِ الدَّهرُ أو يُعَافِ مودّتَه».

إذن، يرىٰ ابن المستوفي أن رواية (يُصْحِحْ مودّتَه) يناسبُها (لِيُسْقِم) المزيد بالهمزة ليتعدَّىٰ إلىٰ مفعوله بنفسه وليستقيمَ التركيبُ والمعنىٰ وإن لم يكن رواية، وهو محقٌّ في ذلك، ويكونُ قوله: (مودّتَه) حينئذٍ منصوبًا علىٰ التنازع وتَرجيحُهُ إعمالَ الثاني – (تُصْحِحْ) – هو اختيارُ البصريين؛ لأنّه أقربُ الطَّالِبَيْنِ إلىٰ المطلوب، أمّا الكوفيون فيختارون إعمالَ الأوّل – أي (لِيُسْقِم)؛ لأنّه أسبقُ الطالِبَيْنِ، واختيارُ البصريين أكثر في كلام العرب[3].

وهذا بيتُ لأبي تمام تضمَّن فعلًا ماضيًا رُوي أحد أحرفه مخفّفًا في رواية ومشدّدًا في رواية أخرىٰ، وقد أثّر ذلك فيه تأثيرًا بالغًا؛ لأن التشديد أخرجه إلىٰ فعل من أصلٍ (مادّةٍ) آخرَ لا صلة له بالفعل في رواية التخفيف لا مبنًى ولا معنًى. وهو قوله في مدح أبي دُلفَ القاسمِ بن عيسىٰ العِجلي: [البسيط]

---

(١) انظر شرح الشافية ٣/ ٢٤٦، وشرح ابن عقيل ٢/ ٥٩١.

(٢) انظر مادة (صحح) في اللسان والمعجم الوسيط.

(٣) انظر شرح الكافية ١/ ٢٠٤-٢٠٥.

أَزَرْتَ أَبْرَشْـــتَوِيمًا وَالقَنَـــا قِصَـــدٌ غَيَابَـةَ الـمَوْتِ وَالـمُقْوَرَّةَ الشُّسُـفَا[1]

قال ابن المستوفي: «(أَزَرْتَ) بالتخفيف، من الزِّيارة، وروىٰ أبو العلاء: (أَزَّرْتَ) بالتشديد، وقال: أي جعلتَها كالإزار»، والبيت يحتمل المعنيَيْن. والفعل (أَزَرْتَ) بوزن (أَفَلْتَ) مزيد بالهمزة من الفعل (زار يزور)، وفي اللسان: «وأَزَارَهُ: حَمَلَهُ علىٰ الزّيارةِ، وفي حديث طلحةَ: حتّىٰ أَزَرْتُهُ شَعُوبَ؛ أي المنيَّةَ فَزَارَها»[2]، ومعنىٰ البيت علىٰ هذه الرواية: أوردتَ حِصْنَ بَابَكَ الـمُسمَّىٰ أَبْرَشْتَويمُ – والرِّماحُ متكسِّرة لكثرة الطّعنِ بها – سحابةَ الموتِ والخيولَ الضامرةَ.

أما الفعل (أَزَّرتَ) بوزن (فَعَّلْتَ) فمضعَّف من (أَزَرَ يَأْزُرُ). جاء في اللسان:«الإِزَارُ: الـمِلْحَفَةُ... ويُقال: أَزَّرْتُه تَأْزِيرًا فَتَأَزَّرَ... وَأَزَرْتُ فُلانًا إذا أَلْبَسْتَهُ إِزَارًا فَتَأَزَّرَ»[3] والمعنىٰ علىٰ هذه الرواية: ألبستَ هذا الحِصنَ إزارًا من سَحَابٍ أو غبارِ الموتِ ومنَ الخيولِ الضامرة التي تَفْتِك بجنودِ بَابَك.

ويُلاحظ أن الفعلين مختلفان في مبناهما ومعناهما، وأن الفعل الأول (أَزَرْت) تعدّىٰ إلىٰ مفعولين بهمزة التعدية، وأن الفعل الثاني (أَزَّرتَ) تعدىٰ إلىٰ مفعولين بتضعيف عينه.

ويحتمل أن يكون الفعلُ (أَزَرْتَ) علىٰ الرواية الأولىٰ أيضًا من (أَزَر) لا من (زار)، إن جاز أن يتعدىٰ (أَزَر) إلىٰ مفعولين من دون التضعيف الذي يفيد التعدية، ويبقىٰ التشديد أقوىٰ لأنه يفيد التكثير[4]. وأن يُجعل (أَزَرتَ) من الزيارة أقوىٰ في المعنىٰ؛ لأنّها تفيد وصول سحابة الموت إلىٰ داخل الحصن خلافًا للمعنىٰ الثاني الذي يفيد الإحاطة بالحِصْنِ من الأسفل كالإزار، وهذا يفيد محاصرته من دون التمكّن من اقتحامه. ويقوّي رواية (أَزَرْتَ) بالتخفيف أنها رواية شروح الديوان القديمة.

ويَحْسُن أن نختم هذا المطلب ببيت لأبي تمام ورد فيه فعلٌ أثَّر الخلاف في ضبط حروفه في بنيته وتحديد نوعه، هذا البيت هو قوله في مطلع قصيدة مدح بها الفضلَ بن صالح بن عبد الملك: [البسيط]

---

(١) شرح التبريزي ٢/ ٣٧١، وانظر شرح الصولي ٢/ ٦٢، وشرح الأعلم ١/ ٤١٥، والنِّظَام ١١/ ١٤٧، وهبة الأيّام ١١٢ وروايتها: (أَزَرْتَ) بالتخفيف، وانظر شرح عطيّة ١٩١، وشرح الخياط ٢٠٣، وبدر التمام ١/ ٤٥٨ وروايتها: (أَزَّرت) بالتشديد، وقال الصولي: «(أَبْرَشْتَويم): موضعُ وقعةِ بَابَكَ، و(غَيَابَةُ المَوتِ): سَحَابَةُ المَوْتِ، و(الـمُقْوَرَّةُ الشُّسُفَا): يعني الخيلَ الضامرةَ».

(٢) اللسان (زور). وقول الصحابي طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه في النهاية في غريب الحديث ٢/ ٤٧٨.

(٣) المصدر السابق (أزر).

(٤) انظر شرح الشافية ١/ ٩٢-٩٣.

أَهْـــدِ الـــدُّمُوعَ إلىٰ دَارٍ وَمَاصِـــحِهَا فَلِلْمَنَـازِلِ سَـهْمٌ فِـي سَـوَافِحِهَا[1]

روىٰ جمهور شُرَّاح ديوان أبي تمام الفعل (أَهْدِ) مضبوطًا بهذا الضبط: علىٰ صيغة الأمر، وقال ابن المستوفي: «ويُروىٰ: (أَهْدَىٰ) فعلًا ماضيًا، والأول أجود، ويُروىٰ (أُهْدِي) فعلًا مضارعًا».

ولعلّ ابن المستوفي قدَّم رواية الأمر (أَهْدِ) علىٰ رواية الماضي (أَهْدَىٰ) لثلاثة أمور: أوّلها أنّ الضمير في (أَهْدَىٰ) يعود علىٰ غير مذكور؛ لأنّ البيت مطلع القصيدة، والأصل عند النحاة أنْ يعود ضمير الغائب علىٰ مذكور قبله. وثانيها أن رواية (أَهْدِ) موافقة لسَنن شعراء العرب القدماء الذين غالبًا ما يستهلّون قصائدهم الطويلة المبتدأة بالوقوف علىٰ الأطلال بمخاطبة الشاعر صاحبَه أو رفيقَ دربه أو مَنْ وقفَ معه علىٰ أطلال ديار الأحبّة طالبًا منه البكاء علىٰ الرسوم الماصحة؛ أي الدارسة. أو أنّه من باب التجريد وهو إخلاص المتكلِّمِ الخطابَ إلىٰ غيره وهو يريد به نفسَه[2]. وثالثها أنّ صيغة (أَهْدِ) علىٰ الأمر هي رواية جمهور شراح الديوان كما تقدّم ذكرُه.

أما رواية (أُهْدِي) بصيغة المضارع، فالضمير للمتكلّم، وفيها إسنادُ الشاعرِ الفعلَ إلىٰ نفسه، ويفيد التجدّد والاستمرار، فهو أقوىٰ من (أهدىٰ) الذي يدلّ علىٰ الزمن الماضي فقط.

٢ – تعدُّد الرّواية بتبديل فعل بفعل آخر:

أدّت ظاهرة تعدُّدِ الرواية بتبديل فعل بفعل آخر إلى بروز مسائلَ نحويّةٍ وصرفيّة في شعر أبي تمام، وقد تمثّلت هذه الظاهرة في استبدال فعل ماض بفعل ماض آخر، أو استبدالِ فعل مضارع بفعل مضارع آخر، فمِن الأوّل قوله في قصيدة أنشدها عند انصرافه من مصر خائبًا: [الطويل]

وَأَشْـجَيْتُ أَيَّـامِي بِصَـبْرٍ جَلَـوْنَ لِـي عَوَاقِبَـهُ وَالصَّـبْرُ مِثْـلُ اسْـمِهِ صَـبْرُ[3]

---

(١) شرح التبريزي ١/ ٣٤٤، وانظر شرح الصولي ١/ ٣٦٧، والنِّظَام ٥/ ١٨٦، وشرح عطيّة ٧٤، وبدر التمام ١/ ١٨٣ وروايتها: (أَهْدِ) ورسمت الهمزة تحت الألف مكسورةً في المصدر الأخير فقط، ولعله خطأ مطبعي، وشرحه يدلّ علىٰ ذلك، وانظر شرح الخيّاط ٧١ وروايته (أُهْدِي).

(٢) انظر الخصائص ٢/ ٤٧٤، والمثل السائر ٢/ ١٦٠، ومعجم البلاغة العربية ١/ ١٣٩-١٤١.

(٣) شرح التبريزي ٤/ ٥٧١، وانظر شرح الصولي ٣/ ٦١٥، وشرح عطيّة ٢٨٣ وروايتها (جَلَوْنَ لي عواقبَه). وانظر شرح الأعلم ١/ ٢٢٣، وشرح الخياط ٤٧٥ وروايتها (حَلون لي عواقبه) وهي رواية هبة الأيام ١٨٣ بدلالة شرحه.

رواية البيت المشهورة: (جَلَوْنَ لي عواقبَه) بالجيم في الفعل الماضي (جَلَوْنَ) وبنصب (عواقبَه) علىٰ المفعولية للفعل المذكور. ومعناه: يقول الشاعر: إني أَحْزَنْتُ أيامي التي كانت تريد النيلَ منّي بصبر؛ أي بِجَلَدٍ وتحمُّلٍ جَلَتْ وأبانت لي الأَيَّامُ عواقبَه الحسنة وإن كان الصَّبْرُ مُرًّا كالصَّبِرِ.

ولعلّ أبا تمام قال (جَلَوْنَ) ولم يَقُل (جَلَتْ) للوزنِ ومراعاةِ لفظ (أَيَّام)؛ لأنّه علىٰ وزن (أَفعال) وهو من أوزان جموع القِلّة، والعرب استعملت هذا استحسانًا للفرق بين القليل والكثير، ونُقِل عنهم أنَّهم يقولون: (الأَجْذَاعُ انكسَرْنَ) و(الجُذُوعُ انكَسَرَتْ) والوجه الثاني أي (الأَيَّامُ جَلَت) جائزٌ أيضًا، فجمعُ التكسير لغير العاقل يجوز فيه وجهان، قال ابن يعيش: «أحدهما أن تُلْحِقَ الفعلَ التاءُ فتقولَ: (الأيّامُ فَعَلَتْ) علىٰ تقدير جماعة الأَيَّام، وإن شئت قلت: (فَعَلْنَ)؛ لأنَّ الأَيَّام مما لا يَعْقِلُ، فَجَمْعُهُ وضميرُ جمعه كالمؤنّث وإن كان مذكَّرًا، نحو: (ثيابُكَ مُزِقْنَ) و(جِمَالُكَ أَقْبلْنَ)»[1].

وللبيت رواية ثانية، هي: (حَلَوْنَ لي عواقِبُهُ) بالحاء المهملة في الفعل (حَلَوْنَ) وبرفع (عواقبُه) علىٰ الفاعلية، ويكون التركيب علىٰ اللغة المشهورة عند النحاة: (أكلوني البراغيثُ)، وهي لغة قبائل من العرب، منها طَيِّئ قبيلةُ الشاعر أبي تمام، وهي اللغة التي تجمع بين الفاعلِ الظاهرِ وعلامةِ التثنيةِ أو الجمعِ في الفعل، وأرجحُ الأقوال أنّ الضمائر في نحو: (قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وقمُنَ الهنداتُ) ليست أسماءً، بل هي حروف مُؤذِنة بأنَّ الفعل لاثنين أو لجماعة الذكور أو الإناث[2]. وقد ترددت هذه اللغة في شعر أبي تمام حتىٰ غَدَت ظاهرة من ظواهره النحوية[3].

أما معنىٰ البيت علىٰ هذه الرواية فقد عبّر عنه الأعلم بقوله: «(أَشجيتُ): أَغْضَضْتُ. يقول: لما تَلقَّتني الأَيَّام بالمكروه تلقّيتُها بالصبر فأشجيتُها بذلك وأرغمتُها، وحَلَتْ لي عواقبُ ذلك الصبر؛ أي بلغتُ بصبري إلىٰ الذي أردتُ وإن كان الصبرُ شديدًا مُرًّا كالصَّبِرِ».

ومن الأفعال الماضية متعددةِ الرواية في شعره قوله في مَعْرِض مدحه محمَّدَ بن عبد الملك الزَّيَّات:

[البسيط]

---

(١) شرح المفصل ٥/ ١٠٥.

(٢) انظر الكتاب ١/ ١٩-٢٠، ٢/ ٤٠، والأصول في النحو ١/ ٧١، ١٧٢، وشرح المفصّل ٣/ ٨٧-٨٨، ٧/ ٧، والجنىٰ الداني ١٤٩-١٥٠، ١٧٠-١٧١، وشرح ابن عقيل ١/ ٤٦٧-٤٧٣، والخزانة ٥/ ٢٣٤-٢٣٥.

(٣) انظر شرح التبريزي ١/ ٢٢٤، ٢/ ١٢٨، ١٣١، ٢١٤، ٣١٣، ٣/ ٧٤، ١٧٨، ٤/ ٧٤، ٨٢/ ١١٠.

هَــمٌّ سَــرَىٰ ثُــمَّ أَضْــحَىٰ هِمَّــةً أَمَمًــا أَضْحَتْ رَجَاءً وَأَمْسَتْ وَهْيَ لِي نَشَبُ[1]

روايةُ جمهور شرَّاح الديوان، وعلىٰ رأسهم الصُّوليّ أولُ شارح لديوانه: (أَضْحَتْ رَجاءً)، وقال في معنىٰ البيت: «كنتُ مُهتمًّا فأَسريتُ إلىٰ هذا الممدوح فأصبحتُ وَهَمِّي قد صار هِمَّةً، ثم أضحيت وقد صارت الهِمَّةُ رجاءً لهذا الممدوح قبل لقائهِ، ثم أمسيتُ وقد لَقِيتُه وهي نَشَب؛ أي مالٌ».

ورواية النِّظَام: (رَاحَتْ رَجَاءً)، وذكر أنّها رواية المرزوقي ونقل عنه أنّ في البيت بروايته الأولىٰ جنايةً علىٰ أبي تمام، وشنَّع علىٰ الصولي هذه الرواية، وأنكر عليه شرحه المذكور، وحجّتُه أنّ استقامةَ تقاسيم البيت وحُسْنَها وبيانَ اختلاف أحوال الشاعر في ليله ونهاره تقتضي أن يُعقّب السُّرىٰ بالإضحاء والرَّواح بالإمساء.

ومنهجُ المرزوقي في ردّ روايةٍ ثابتةٍ عند الجمهور بالحُجّة المذكورة غيرُ مستقيم؛ لأن الرواية سماع. وللجمهور أن يعترض علىٰ المرزوقي بأنّ أبا تمام أراد أن همَّه في الليل أضحىٰ هِمَّةً وعَزمًا، وأنّ تلك الهِمَّةَ أضحت رجاءً في اليوم التالي بعد قربه من الممدوح، ثم أمست الهِمَّةُ مالًا إثْرَ لقاءِ الممدوح ومدحِهِ. فيكون (أضحىٰ) في صدر البيت مقابلًا لـ(سَرَىٰ) في الشطر نفسه، ويكون قوله: (أضحت) في عجز البيت مقابلًا لقوله: (أمست) في آخر البيت.

ويحتمل أيضًا أن يكون أبو تمام أراد أن همَّه بالليل أضحىٰ هِمَّةً ورجاءً في الوقت نفسه؛ لأنّ الهِمَّة تَعني بَدْءَ السيرِ باتجاه الممدوح، فالرجاء محقَّقٌ، أمّا المالُ فيكون في المساء حيث اللقاء بالممدوح.

وفسَّر الصولي والأعلم والتبريزي (أضحىٰ) الأولىٰ بـ(أصبح) لِيَسْهُلَ عطف (أضحىٰ) الثانية عليها، وهو جائزٌ اتّساعًا لدنُوِّ الإصباح من الإضحاء، وإن كان الإصباح أسبقَ من الإضحاء.

ولا يَمتنع أن يُجعل (أضحىٰ) في الموضعين بمعنىٰ (صار) من دون اعتبار زمان الضحىٰ فيهما، وهذا جائز عند النحاة، فقد ذكروا أنّه يجوز في (أصبح وأضحىٰ وأمسىٰ) الناقصة أن أن تكون

(١) شرح التبريزي ١/ ٢٤٤، وانظر شرح الصولي ١/ ٣٠٢، وشرح الأعلم ١/ ٣٦١، وشرح عطيّة ٥٠، وشرح الخيّاط ٤٨، وبدر التمام ١/ ٢٣٣، وروايتها: (أضحت رجاءً)، وانظر النِّظَام ٣/ ٨٧ وروايته (راحتْ رجاءً) وذكر أنها رواية المرزوقي.

«بمعنىٰ (صار) مطلقًا من غير اعتبار الأزمنة التي يدلُّ عليها تركيبُ الفعل؛ أعني الصباح والمساء والضحىٰ، بل باعتبار الزمن الذي تدلّ عليه صيغة الفعل؛ أعني الماضي والحال والاستقبال»[1].

ومن أبياته التي تعددت رواياتها بيتٌ استُبدلت فيه ثلاثة أفعال ماضية مبنيّة للمعلوم بفعل ماض مبنيّ للمجهول، وهو قوله في وصف سرعة ناقته إلىٰ ممدوحه نوح بن عمرو السَّكْسَكيّ: [الكامل]

لَوْ كَانَ كَلَّفَهَا عُبَيْدٌ حَاجَةً ... يَوْمًا لَأُنْسِيَ شَدْقَمًا وَجَدِيلَا[2]

اللام في قوله: (لَأُنْسِي) واقعة في جواب (لو)، و(أُنْسِي) فعل ماض ثلاثي مزيد بهمزة التعدية، مبني للمجهول. ويُفهم من كلام أبي العلاء أنّ الرواية الأصلية للبيت هي: (لَزَنَّىٰ) مكان (لَأُنْسِي)، ويرىٰ أنّ الفعل غُيِّرَ للأفضلِ والأحسنِ خلافًا لما عليه مذهب أبي العلاء من أن ضِعاف الرواة وَجَهَلة الناسخين أساؤوا إلىٰ شعر أبي تمام بالتصحيف والتحريف[3]. أمّا سبب استحسانه لتغيير رواية هذا الفعل فقد بيّنه في كلامه الذي نقله عنه تلميذه التبريزي، وهو: «هذا البيت يُخْتَلف في روايته، وكان الناس يُنْشِدُون في أوّل الأمر: (لَزَنَّىٰ شدقمًا وجَديلا) فاستضعفوا هذه الكلمة؛ لأنّها عامّيّة فغُيِّرت بغيرها، فبعضهم يقول: (لعنَّفَ)... ومنهم من يقول: (لَأُنْسِيَ)، وفي بعض النسخ: (لَرَثَّىٰ شدقمًا وجديلًا)، وكلّ هذه المعاني صحيحة».

والرواية التي تحاشاها كثير من القوم علىٰ ما ذكر أبو العلاء روىٰ بها الأعلم وأحسنَ توجيهها فقال: «ومعنىٰ (زَنَّىٰ) سبَّ وطعنَ في نَسَبها... قال: لو اختبرها عُبيد علىٰ معرفته بِعتاق الإبل لزَنّىٰ شدقمًا والجديل، وهما فَحلانِ – لتقصيرهما عمّا تأتي به من شدة السير».

وحُكم أبي العلاء علىٰ كلمة (زَنَّىٰ) بالعامّية فيه نظر؛ لأنّها وردت في المعاجم، فهي فعل ثلاثي معتل اللام مزيد بالتضعيف يتعدّىٰ إلىٰ مفعوله بنفسه، يُقال: زَنَّاهُ تَزْنِيَةً؛ أي قَذَفَهُ ونَسَبَهُ إلىٰ الزِّنَىٰ[4].

---

(١) شرح الكافية ٤/ ١٩٣-١٩٤.

(٢) شرح التبريزي ٣/ ٦٩، وانظر شرح الصولي ٢/ ٢٩٤ وروايتها: (لَأُنْسِي)، وانظر شرح عطيّة ٢٢٩، وشرح الخيّاط ٢٤٣ وروايتها (لأنسىٰ) بإهمال الضبط ونقطِ الحرف الأخير ما عدا فتحةً علىٰ الهمزة عند الأول فقط، وانظر شرح الأعلم ٢/ ٢٧٨ وروايته: (لَزَنَّى). وذكر الصولي أنه أراد بِعُبيد الشاعرَ عُبيدَ بن حُصَين المعروف بالراعي النُّميري، لأنّه أوصفُ الناس للإبل؛ لذلك سُمّيَ الراعي.

(٣) انظر شرح التبريزي ١/ ١ (مقدمة الشارح).

(٤) انظر مادة (زنىٰ) في اللسان والتاج.

وإِحجامُ أبي العلاء عن الاعتراض علىٰ من غيّر هذا الفعل يدلُّ علىٰ رضاه عن هذا التغيير، وكان يُرجىٰ منه خلافُ ذلك للحفاظ علىٰ لغة الشاعر بألفاظها وحروفها.

وقد جلبت هذه اللفظة على أبي تمام كلامًا طويلًا من الأدباء والنقاد الذين قَسَوا عليه أيَّما قَسْوة، وعلىٰ رأسهم الآمِديّ الذي شرح البيت بنحو من شرح الأعلم السابق، ثم قال: «وهذا غاية ما يكون من سُخف المعنىٰ وركاكته؛ لأنّ (زَنَّأَ) [كذا مهموزًا] من ألفاظ الجّهال والصّبيان، وإنّما أراد لو سار عليها عُبيد هذا العَالِمُ بأمرِ الإِبِلِ في بعضِ حَاجِهِ – لَصَغُرَ عنده أو لَهَانَ عليه أمرُ شَدْقَمٍ وجَدِيلٍ. فلم يَهتدِ بلفظ من هذا النحو فقال: (لَزَنَّأَ شَدْقَمًا وجَدِيلا). أَتُراه كان يقول: يا زانِيَيْنِ أو يابْنَيِ الزَّانِيَيْنِ؟! إنّ هذا من حَماقاتِ الطائيِّ المحكَمةِ وسُخفِهِ العجيبِ»[1]. ولا يُقبَلُ هذا من الآمِديّ؛ لأنّه ليس نقدًا علميًّا بنّاءً إنما هو شماتة وتحامل وتجريح، بل سخرية واستهزاء بشاعر كبير مثلِ الطائي.

وقد عبّر ابن المستوفي أيضًا عن استكراهه لهذا الفعل لكن بأسلوب حسن ولغة علميّة مع أنّه وجّه المعنىٰ توجيهًا مختلفًا عن توجيه الآمِديّ والأعلم، إذ نقل محقّق شرح الصولي عن مخطوطة النِّظَام أنه قال: «يريد فلو رآها لزنَّىٰ هذين الفحلين، وكأنّه أراد بِزَنَّىٰ، أي أنَّ هذين الفحلين أو أحدهما زَنَّىٰ أمَّ هذه الناقة فجاءت بنتُهُما تُشبِهُهما، وعلىٰ كلِّ حال فإن (زَنَّىٰ) كلمة رديئة، واستعارة قبيحة». ويلاحظ أنّ ابن المستوفي لم يَنْسُب هذا الفعل إلىٰ العاميّة.

ومن الثاني وهو تعدّد الرواية بتبديل فعل مضارع بمضارع قولُه يصف المطر والصَّحْوَ: [الكامل]

مَطَرٌ يَذُوبُ الصَّحْوُ مِنْهُ وَبَعْدَهُ ... صَحْوٌ يَكَادُ مِنَ الغَضَارَةِ يُمْطِرُ[2]

قوله: (يَذوبُ الصَّحْو) روايةُ جمهور شرّاح الدِّيوان، وقال الأعلم في معناه: «ذلك مطر كأنّما هو ذوبٌ من صحو له فيه... ويتلوه صحو كأنّه مطر لغَضَارته وطِيبِ هوائِهِ وتحسينِهِ نباتَ الأرض».

وانفرد الآمِديّ برواية (تَذُوقُ الصحوَ منه) بإسناد الفعل إلىٰ المخاطب؛ أي تذوقُ أنتَ الصحوَ منه؛ أي ينبّئك ويَدلُّكَ علىٰ صَحْوٍ بعده. وأشار إلىٰ روايتين أُخريَيْنِ عدَّهما مصحّفتين، فقال: «قوله:

---

(١) الموازنة ٢/ ٢٤٧. وانظر الوساطة ٦٧، والموشّح ٣١١، وإعجاز القرآن للباقلاني ١١٥.

(٢) شرح التبريزي ٢/ ١٩٢، وانظر شرح الصولي ١/ ٥٣٦، وشرح الأعلم ٢/ ٥٠، وشرح عطيّة ١٤٨، وشرح الخيّاط ١٥٧، وبدر التمام ١/ ٣٦٧ وروايتها: (يذوب)، وانظر النِّظَام ٨/ ٧٤ وروايته: (يذوق)، وانظر الموازنة ٤/ ٦٤٥ وروايته: (تذوقُ الصّحو).

(تذوقُ الصَّحْوَ منه)، أي تتبيّن أنه يُقْلِعُ ولا يَدُومُ، وأن الصحو يأتي سريعًا في أثَره، وقد صحَّف بعضُ مَن فسَّر شعرَ أبي تمام في هذه اللفظة فقال: (يَروقُ الصحوُ منه) مكان (تذوق) وقال آخر: (تذوبُ الصخرُ منه)».

والمعنىٰ يَحتمل الروايتين اللتين ردَّهما الآمِديّ، أما الأولىٰ: (يروقُ الصحوُ منه) فكأنه يريد أنّ المطر نزل بعد تأخّر طويل فراق الصحوُ لهُ، وهذا مجاز، وأما الرواية الثانية: (تذوبُ الصخرُ منه) ففيها مبالغة، يريد أن انصباب المطر وغزارته وشدّته كادت تُذيب الصخر. وتأنيث الفعل (تذوبُ) مع فاعله (الصخر) جائز لأنّه اسم جنس جمعي الذي يجوز تذكيره وتأنيثه[1].

ورواية ابن المستوفي: (يَذُوقُ) ونبّه علىٰ أنه رواية الخَارْزَنْجِيّ، ونقل عنه قوله: «(مطرٌ يذوقُ الصحوُ منه)؛ أي يُمازجه ويُداخِله. يقول: هذا الوابلُ هو مطر يجرّ أيّامَ الصَّحوِ وانقشاع الغيم».

وأشار الصولي إلىٰ روايتين أُخْرَيين هما: (يَمُورُ الصّحو منه)، و(بُدور الصَّحوِ منه) أو (يَموتُ الصحوُ منه) علىٰ خلاف.

ولعل أقوىٰ الروايات اثنتان، هما: (يذوبُ) و(يَذوقُ)، أما الأولىٰ فيؤيِّدها أنّها رواية الجمهور، وأنّها قويّة المعنىٰ؛ لأنَّ الصَّحْوَ عُقَيْبَ المطرِ يكونُ أَشدَّ صفاءً وزرقة كما ذكر التبريزي، وأما الثانية فَلِجمال معناها، إذ نقل ابن المستوفي عن الآمِديّ قوله: «(يذوق منه)؛ أي يَحْتَسِي فيه ويتذوّق منه».

وثمّة بيتان متتاليان في كلٍّ منهما فعل ورد بأكثر من رواية، وهما قولُ أبي تمام في مقدّمة قصيدة مدح بها أبا المغيث موسىٰ بن إبراهيم الرافِقيّ: [الكامل]

بَلْ ذِكْرَةٌ طَرَقَتْ فَلَمَّا لَمْ أَبِتْ ... بَاتَتْ تُفَكِّرُ فِي ضُرُوبِ رُقَادِي

أَغْرَتْ هُمُومِي فاسْتَلَبْنَ فُضُولُهَا ... نَوْمِي وَنِمْنَ علىٰ فُضُولِ وِسَادِي[2]

---

(١) انظر المقتضب ٣/ ٣٤٦، والمذكر والمؤنّث لابن الأنباري ٢/ ١٤٢، والتكملة للفارسي ٣٥٤-٣٥٦، وشرح الكافية ٣/ ٢٩٣، ٣٢٥.

(٢) شرح التبريزي ٢/ ١٢٨ برواية المتن، وانظر شرح الأعلم ٢/ ٣٣٦ وروايته: (تَفَكَّهُ) و(فَاصْطَحَبْنَ)، وانظر النِّظَام ٦/ ١٤٣ وروايته (تُرَقّصُ) و(فاسْتَلَبْنَ)، وانظر شرح عطيّة ١٢٦، وشرح الخياط ١٣٣ وروايتهما: (تَفَكَّهُ) و(فاسْتَجَبْنَ هُمُومَهَا) للأول و(فَاسْتَجَبْنَ همومُها) للثاني، وانظر بدر التمام ١/ ٣٠٥ وروايته: (تَفَكَّهُ) و(فَاسْتَلَبْنَ).

رُوي الفعل الأخير في البيت الأول بالروايات الآتية: (تُفَكِّرُ) و(تُرَقِّصُ)، و(تَفَكَّهُ)، وثمَّة فرق بين الفعلين الأوَّلين والفعل الأخير. أما الأوّلان ففعلان مُضارعان مسندان إلىٰ ضمير مستتر مؤنّث، وماضيهما: (فَكَّرَتْ) و(رَقَّصَتْ)، ويؤيِّد كونَ الفعل الثاني كذلك قولُ ابن المستوفي في تفسير البيت علىٰ رواية (تُرقِّصُ): «أي أتتني من الليل ذِكْرَةٌ نَبَّهتني للخروج، فلمّا لم أنتبه جعلت تُحَرِّكُ أطرافَ وِسَادي» وأوصل ابن المستوفي هذا الكلام من دون فاصل بقوله: «وترقّص؛ أي تترقّص»، فقوله الأخير يُظْهِرُ أن ضبط الفعل ينبغي أن يكون هكذا: (تَرَقَّصُ)؛ أي (تَتَرَقَّصُ) وماضيه (تَرَقَّصَ)، ولا يستقيم علىٰ هذه الصيغة تفسيرُه الأوّل، وهو: «تُحرِّك أطراف وسادي) بل يكون التفسير: (تتحرّك في أطراف وِسادي)، ومثله في الصيغة الفعل الأخير (تَفَكَّهُ) الذي أصله (تتفكَّهُ)، وإذا اجتمعت تاء المضارعة وتاء (تَفَعَّل) في فعل واحد فالعربية تُجيز حذف إحداهما[1].

أما الفعل (اسْتَلَبْنَ) في البيت الثاني فقد رُوي بروايتين أُخريين هما: (اسْتَجَبْنَ) و(اصْطَحَبْنَ) وعلىٰ هذه الروايات الثلاث يكون أبو تمام قد جمع بين الفاعل الظاهر (فُضولُها) وعلامةِ جمع الإناثِ وهي النون، وقد سلف قريبًا أن هذه اللغة تُسمّىٰ عند النحاة لغة (أكلوني البراغيث)، وهي لغةُ قبائل من العرب منها (طَيِّئ)[2] قبيلةُ الشاعر.

وثَمَّة مسألةٌ أخرىٰ في رواية الفعل اللازم (اصْطَحَبْنَ) الذي نصب مفعولًا هو (نومي)، فقد عاب بعض الناس أبا تمام في تعدية هذا الفعل اللازم لكنّ المرزوقيَّ انتصر له وردّ على العائب. جاء في شرح التبريزي: «ويُروىٰ (فَاصْطَحَبْنَ فُضولُها) وردّ عليه بعضهم فقال: لا يُقال اصطحبْتُ فلانًا، وهذا قد عدَّاه إلىٰ قوله (نَوْمِي). قال المرزوقي: عَدَلَ هذا العائب عن طريق الصواب، وجَهِلَ ما قال أبو تمام فعَدَّه ذنبًا، وإنّما قوله: (نومي) في موضع الظرف، وقد حُذِفَ اسمُ الزمان معه، كأنّه قال: اصطحبنَ فضولُها وقتَ نومي وزمنَ نومي؛ أي اجتمعن في ذلك الوقت عليَّ، والمصادر تُوضَعُ موضعَ الظروف كثيرًا، نحو: خُفُوقَ النجم...». والمصادر النحوية تؤيّد ما ذهب إليه المرزوقي[3].

---

(١) انظر الكتاب ٤/ ٤٧٦، والإنصاف ٢/ ٦٤٨، والمغني ٨٠٩، والأشباه والنظائر ١/ ٨١.

(٢) انظر هذا البحث ٥٤٤-٥٤٥.

(٣) انظر الكتاب ١/ ٢٢٢، والمقتضب ٢/ ١٢١-١٢٢ (الهامش)، ٣/ ١٩٧، وشرح المفصّل ٢/ ٤٤-٤٥، وشرح الكافية ١/ ٢٩٦.

المطلب الثاني – تعدُّد الرواية في حروف المعاني:

أشهر تعريفات حروف المعاني أنَّها كلمات تدل علىٰ معانٍ في غيرها[1]، وهي مع الأسماء والأفعال تشكّل أقسام الكلمة الثلاثة في اللغة العربية، ولهذه الحروف أهمية وشأن عظيم في تركيب الكلام العربي، يبيّن ذلك ما ذكره المرادي من أن أكثر مقاصد كلام العرب مبنيٌّ علىٰ معاني حروفه[2].

ولـمّا كان كلُّ حرف يؤدّي غرضًا في الجملة ويفيد معنىٰ أو أكثر فإنّ إبداله بحرف آخر يؤثّر في مفهوم الجملة التي ورد فيها وفي تركيبها.

وحروف المعاني متنّوعة من حيث عددُ حروفِها، فهي تكون علىٰ حرف واحد أو اثنين أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة، نحو: الهمزة، مِن، سوف، إلّا، لكنَّ.

وما رصدتُهُ من حروف المعاني التي تعدّدت روايتها في شعر أبي تمام اقتصر علىٰ النوعين الأول والثاني، ولذلك رتبتها في مطلبين، هما:

١ – تعدّد الرواية بتبديل الحروف الأُحَادية.

٢ – تعدّد الرواية بتبديل الحروف الثُّنَائية.

١ – تعدّد الرِّواية بتبديل الحروف الأُحَادية:

وردت في شعر أبي تمام أبيات تضمّنت تبادلًا بين حرف الفاء وحروف أخرىٰ، منها بيت رُوي بالفاء في رواية وباللام في رواية أخرىٰ، وهو قوله في مقطوعة غزلية: [البسيط]

لَـئِنْ جَحَـدْتُكَ مَـا لَاقَيْـتُ فِيـكَ فَقَـدْ ... صَـحَّتْ شُـهُودُ تَبَـارِيحِي وَتَعْـذِيبِي[3]

في البيت روايتان: (فَقَدْ) و(لَقَدْ)، أُولاهما بالفاء وثانيتها باللام، وكلتاهما جواب: إمَّا للشرط المستَدَلّ عليه بالأداة (إنْ) في أوّل البيت، وإمَّا للقسَم المحذوف المستَدَلّ عليه باللام الموطِّئة له في قوله (لَئِنْ). ويجري على الرواية الأولى (فقد) خلاف نحويّ ملخَّصُه أنَّ الفاء قبل (قد) تفيد أن

---

(١) انظر الجنىٰ الداني ٢٠-٢٢.

(٢) انظر المصدر السابق ١٩.

(٣) شرح التبريزي ٤/ ٥٧، وانظر شرح الصولي ٣/ ٣٧٤، والنِّظَام ٣/ ١٨٥ وروايتها: (فقد)، وانظر شرح عطيّة ٤٣١، وشرح الخيّاط ٤٣٢ وروايتها: (لقد).

الجواب للشرط مع أنّه مسبوق باللام المؤذِنة بالقسم. وجمهور النحاة يَرىٰ أنّ القسم والشرط إذا اجتمعا في كلام واحد فالجواب للسابق منهما، وأجاز الفراء وابن مالك أن يُعطَىٰ الجواب للشرط مع تقدّم القسم، وذهب الرَّضِيّ إلىٰ جوازه بقِلّة في الضرورة ورجحه البغدادي، أمّا ابن هشام فيرىٰ أن اللام في (لئن) في مثل هذه المواضع ليست الموطئة للقسم إنّما هي زائدة، ولم يَخُصَّه بالضرورة[1].

ويَسْلَمُ البيت من الخِلاف المذكور بالرواية الثانية (لقد)؛ لأن (لقد) يُستقَبل بها جوابُ القسَم، وقد أجاز أبو العلاء – وروايته (لقد) – الوجهين في تعقيبه علىٰ بيت أبي تمام، فقد نقل عنه التبريزي وابن المستوفي أنّه قال: «قال: (لَئِنْ جَحَدتُكَ) ثم استقبَلَها باللام في قوله: (لقد)، وهي تُستقبل مرَّة باللام مع (قد)، ومرَّة بفاء مثل أنْ يُقال: ولَئِنْ جَحَدْتُكَ فلقد كان كذا وكذا، وإن شئتَ قلتَ: ولئن فعلتَ لأفعَلنَّ، فجعلتَها علىٰ تأويل القسم، وكذلك يحتمل أن تقول: لئن فعلتَ لا أفعلُ أبدًا».

ويجري الخلاف السابق بين النحاة علىٰ بيتَيْ أبي تمام في رثاء محمَّد بن حُمَيد الطُّوسِيّ: [الطويل]

لَئِنْ غَدَرَتْ فِي الرَّوْعِ أَيَّامُهُ بِهِ ... لَمَا زَالَتِ الأَيَّامُ شِيمَتُهَا الغَدْرُ

لَئِنْ أُلْبِسَتْ فِيهِ المُصِيبَةَ طَيِّئٌ ... لَمَا عُرِّيَتْ مِنْهَا تَمِيمٌ وَلَا بَكْرُ[2]

الجمهور علىٰ رواية (لَمَا) في البيتين، علىٰ أنّ الجواب للقسم السابق المستدَلِّ عليه باللام الموطّئة في قوله: (لَئِنْ) وهو القويّ الراجح، ومن رواهما (فما) فقد جعل الجواب للشرط، وحينئذ يَنْسَحبُ عليه الخلاف المذكور في البيت السابق لهذين.

ومن الأبيات ذاتِ الصِّلة بتعدّد الرواية في حرف الفاء قول الطائيّ في حَسَدِ القرابة للقرابة إذا نبغ فيهم شخص، ومنه حَسَدُ قريش للرسول ﷺ مع أنها كانت تُعرَف بالعقل والحزم والرأي: [الكامل]

تِلْكُمْ قُرَيْشٌ لَمْ تَكُنْ آرَاؤُهَا ... تَهْفُو وَلَا أَحْلَامُهَا تَتَقَسَّمُ

حَتَّىٰ إِذَا بُعِثَ النَّبِيُّ مُحَمَّدٌ ... فِيهِمْ غَدَتْ شَحْنَاؤُهُمْ تَتَضَرَّمُ

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء ١/ ٦٦-٦٩، ٢/ ١٣٠-١٣١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢١٥-٢١٦، وشرح الكافية ٤/ ٤٥٧، والمغني ٣١٠-٣١٢، والخزانة ١١/ ٣٢٧-٣٣٣.

(٢) شرح التبريزي ٤/ ٨٤، وانظر شرح الصولي ٣/ ٣٠٤، وشرح الأعلم ٢/ ٣١٣، وهبة الأيام ١٤٧ وروايتها: (لَمَا)، وانظر شرح عطيَّة ٣٥٦، وشرح الخيّاط ٣٧٠ وروايتهما: (فَمَا).

عَزَبَتْ عُقُولُهُمُ وَمَا مِنْ مَعْشَرٍ إِلَّا وَهُمْ مِنْهُ أَلَبُّ وَأَحْزَمُ

لَمَّا أَقَامَ الوَحْيُ بَيْنَ ظُهُورِهِمْ وَرَأَوْا رَسُولَ اللهِ أَحْمَدَ مِنْهُمُ[1]

انفرد المرزوقيّ بذكر رواية (فما) بالفاء، ووجَّهَهُما بقوله: «فأمّا من روىٰ: (وما من معشر...) فقوله: (هم) عائد علىٰ قريش، والمعنىٰ: عَزَبت عقولُهم حسدًا والحالُ أنّهم أحزمُ المعاشر وألبُّ الأقوام. وأمّا من روىٰ بالفاء: (فما من مَعْشر) فالمعنىٰ علىٰ العكس، أراد فليس معشرٌ إلا وهم من قريش أعقلُ وأحزمُ عندما كان منهم من سوء الاختيار في معاداة النبي صلّى الله عليه وآله وسلم».

فالواو في قوله: (وما) حالية، والضمير في (هم)، علىٰ هذه الرواية عائد علىٰ (قريش)، وفي (منه) عائد علىٰ (معشر). أمَّا الفاء في رواية (فَما) فاستئنافية، والضمير في (هم) عائد على (معشر) وفي (منه) عائد علىٰ (قريش)، وجاز تذكيرُ ضمير قريش وإفرادهُ حملًا علىٰ معنىٰ الحيّ. والمعنىٰ علىٰ الروايتين هو ما ذكره المرزوقي. ولا يمتنع أن تُجعلَ الواو في (وما) استئنافية[2] مثل الفاء وحينئذٍ سيتّحد معنىٰ البيت علىٰ الروايتين.

ونظير البيت السابق في تَعدّد الرواية بتبادل الواو والفاء قوله في مدح سليمان بن وَهب: [الخفيف]

أَخْلَبَتْ بَعْدَهُ بُرُوقٌ مِنَ اللَّهْـ ـوِ وَجَفَّتْ غُدْرٌ مِنَ التَّشْبِيبِ

وَبِمَا قَدْ أَرَاهُ رَيَّانَ مَكْسُوَّ الْـ ـمَغَانِي مِنْ كُلِّ حُسْنٍ وَطِيبِ[3]

رُوي أوَّلُ البيت الثاني ثلاثَ روايات، هي: (وَبِما) و(فَبِمَا) و(رُبَّما). أما الروايتان الأُولَيان فوجّههما أبو العلاء علىٰ ما نقل عنه التبريزي وابن المستوفي –علىٰ أن الباء بمعنىٰ الجزاء والمكافأة، وأنَّ هذا الأسلوب معهود في كلام العرب، والمعنىٰ: «يقول: أقفرت الدارُ بما قد أراها وهي آنِسةٌ، أي هذا بذاك[4]... كما تقول للرجل: خذ هذا الدِّرهم بما خدمتني؛ أي من أجل خدمتك إيّاي». لكنّ ابن المستوفي تعقّب أبا العلاء،

(١) شرح التبريزي ٣/ ١٩٩، وانظر شرح الأعلم ١/ ٥٤٨ وروايتها: (وما من معشر إلا وهم منه)، وانظر شرح مشكلات ديوان أبي تمام ١٥٥، وشرح عطيّة ٢٥٧، وشرح الخيّاط ٢٧٣ وروايتها: (وما من معشر إلا وهم منهم).

(٢) انظر المغني ٤٧٠.

(٣) شرح التبريزي ١/ ١١٨، وانظر شرح الصولي ١/ ٢٢٦، والنِّظَام ٢/ ١٤٦، وبدر التمام ١/ ١٠٩ وروايتها: (وبما)، وفي النِّظَام أن رواية أبي العلاء (فبما) بالفاء، وانظر شرح الأعلم ٢/ ١٣٨، وهبة الأيّام ٥٤، وشرح عطيّة ٤١، وشرح الخيّاط ٣٦ وروايتها: (ربّما).

(٤) انظر الجنىٰ الداني ٤٠-٤١، والمغني ١٤١.

وذكر أن كلامَه صحيح إلا أنّه لا يستقيم في هذا الموضع لوجود الواو والفاء في (وبما) و(فبما) علىٰ الروايتين ولا معطوفَ، إلا إذا جُعِلَ الحرفان زائدان وفيه تعسُّف، لكن لا بُدَّ منه.

أما الرواية الثالثة (رُبَّما) فتفيدُ التكثير[1]، ويُسْتَحْسَنُ معها الواو علىٰ عكس الرواية الأولىٰ ولذلك قدَّرها الأعلم في تفسير البيت، والمعنىٰ: بَطَل الغزل والتشبيب بعد أيّامٍ ملحوبٍ السالفة، وربّما – أي كثيرًا – كنتُ أرىٰ ملحوبًا جميلًا حسنًا عامرَ الدُّور. والفعل المضارع (أَراهُ) مؤوَّلٌ بالماضي؛ لوقوعه بعد (رُبَّما)، قال المُراديّ: «إذا وقع الفعل المضارع بعد (ربّما) صَرَفَتْ معناه إلىٰ المُضِيّ، نحو: رُبّما يقومُ زيدٌ؛ أي: ربّما قام زيدٌ»[2].

ويجوز أن تكون (بِما) بمعنى (ربّما)[3]، والواو قبلها عاطفة، أما الفاء فاستئنافية، ولا يحسن أن تكون عاطفة كالواو، لأنّها حينئذٍ تفيدالتعقيب، والتعقيب ممتنع ههنا لأنّ ما بعدها سابق في الزمن لما قبلها، وبهذا التوجيه يسلم البيت في الروايتين الأوليَينِ من القول بزيادة الحرفين.

ومن أبيات أبي تمام في تعدُّد الرواية بالإبدال في حرف جرّ أُحادي قوله في مدح الخليفة العبّاسي المعتصم بالله المكنىٰ بأبي إسحاق: [البسيط]

يَهْنِي الرَّعِيَّةَ أَنَّ اللهَ مُقْتَدِرًا ... أَعْطَاهُمُ بِأَبِي إِسْحَاقَ مَا سَأَلُوا[4]

روايةُ مصادر التوثيق كلِّها: (بأبي إسحاق) بالباء، ونقل محقّق شرح الصولي عن مخطوطة النِّظَام لابن المستوفي أنه وجد في نسخة وصُحِّح عليه: (في أبي إسحاق) باستبدال (في) بالباء.

يجوز أن يكون المعنىٰ على الروايتين واحدًا، إذا جُعلت (الباء) و(في) تفيدان السَّببيّةَ أو المصاحبةَ، وكلا المعنيين مذكورٌ في معاني الحرفين[5].والمعنىٰ علىٰ الأول: أعطاهم اللهُ ما سألوا بجعله أبا إسحاق سببًا لذلك، وعلىٰ الثاني: أعطاهم الله ما سألوا مع إعطائهم أبا إسحاق، كأنه جُعِلَ منحة إلهية لهم.

---

(١) انظر المصدرين السابقين: الأوّل ٤٣٩ وما بعدها، والثاني١٨٠-١٨١.

(٢) الجنىٰ الداني ٤٥٦.

(٣) انظرشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/ ٨٣٩.

(٤) شرح التبريزي ٣/ ٩، وانظر شرح الصولي ٢/ ١٧٧، وشرح الأعلم ١/ ٣١٣، وشرح عطيّة ٢١٥، وشرح الخيّاط ٢٢٧ وروايتها: (بأبي إسحاق).

(٥) انظر الجنىٰ الداني ٣٩-٤٠، ٢٥٠، والمغني ١٣٩-١٤٠، ٢٢٣-٢٢٤.

ويجوز تخريج كلّ حرف علىٰ معناه الأصلي الموضوع له، أمّا الباء فأصل معانيها هو الإلزاق والاختلاط ولم يذكر سيبويه معنىٰ لهذا الحرف غيرَه[1]، وكأنّ التقدير في بيت أبي تمام علىٰ رواية الباء بهذا المعنىٰ هو: أعطىٰ الله تعالىٰ الرعيةَ ما سألوا ملتصقًا بأبي إسحاق، أو ألصق الله تعالىٰ إعطاء الرعيّة ما سألوا بأبي إسحاق؛ أي علَّق الله تعالىٰ الإعطاء بأبي إسحاق، لأن الإلصاق يعني تعليق الشيء بالشيء[2]، والإلصاق هٰهنا مجازي لا حقيقي. أمَّا (في) فأصل معناها الظرفيّة وتكون الظرفية زمانية ومكانية[3]، وبيت أبي تمام من الأوّل، أي أعطىٰ الله تعالىٰ الرعيّة ما سألوا في أبي إسحاق؛ أي في الزمن الذي نُصب فيه خليفةً عليهم.

ويجوز أن تُجعل (في) للظرفية المكانية علىٰ وجه التمثيل والتشبيه والاتساع؛ أي جاز أن يُجعل الإعطاء في أبي إسحاق لإحاطته به. قال ابن يعيش: «أمّا (في) فمعناها الظرفية والوعاء نحو قولك:... فلان في البيت، إنّما المراد أنَّ البيت قد حواه... وقد يُتّسع فيها، فيُقال: في فلانٍ عَيْبٌ... جعلتَ الرجل مكانًا للعيب يحتويه مجازًا أو تشبيهًا... وتقول: أتيتُه في عنفوان شبابه وفي أمره ونَهْيِهِ فهو تشبيه وتمثيل؛ أي هذه الأمور قد أحاطت به»[4].

٢ – تعدّد الرواية بتبديل الحروف الثنائية:

وردت في شعر الطائيّ أبيات تضمّنت بعضَ حروف المعاني الثنائية التي تعدّدت الرواية فيها، وأثّر ذلك في معناها وبروزِ مسائل نحوية فيها، منها قوله في مدح خالد بن يزيد الشَّيْبَانيّ: [الكامل]

فَالْجَوُّ جَوِّي إِنْ أَقَمْتَ بِغِبْطَةٍ وَالْأَرْضُ أَرْضِيَ والسَّمَاءُ سَمَائِي[5]

قوله: (إنْ أَقْمَتَ) كذا رواه التبريزي، بإنْ الشرطية، وهي غالبًا ما تفيد الشك في وقوع الفعل مستقبلًا، قال السيوطي متحدثًا عن (إن) الشرطية: «فإنّها تكون للمحتمل والمشكوك فيه

---

(١) انظر الكتاب ٤/ ٢١٧، والجنىٰ الداني ٣٦-٣٧، والمغني ١٣٧-١٣٨.

(٢) انظر شرح المفصَّل ٨/ ٢٢.

(٣) انظر الجنىٰ الداني ٢٥٠، والمغني ٢٢٣.

(٤) شرح المفصّل ٨/ ٢٠.

(٥) شرح التبريزي ١/ ١٩ وروايته: (إنْ)، وانظر شرح الصولي ١/ ١٧٥ وروايته: (أَنْ)، وانظر شرح الأعلم ٢/ ٤٠٧، والنِّظَام ١/ ٢٢٤، وشرح عطيّة ١٤، وشرح الخيّاط ٢، وبدر التمام ١/ ٤٤، وهمزيات أبي تمام ٨ وروايتها: (إذ)، ورسمت في شرح الأعلم (إذا) وهو خطأ لانكسار الوزن.

والمستحيل... ولا تدخل علىٰ متيقَّن ولا راجح...»[1]. وهذه المعاني كلُّها لا تناسب مقام المدح؛ لأن فيها تعريضًا بالممدوح، وشكًّا في إقامته بغبطة مستقبلًا، لذلك يُستحسن البحثُ عن توجيه آخر أنسب لمعنىٰ البيت، وهو أن يُجعلَ هذا الموضعُ من مواضع (إِنِ) القليلة التي تدخل فيها علىٰ المحقَّق وقوعُه، ويُؤيِّد هذا الوجهَ قولُ السيوطي بعد كلامه السابق: «وقد تدخل علىٰ المتيقَّن لكونه مُبْهَم الزمان نحو: ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤]».

ويجوز أيضًا في توجيهٍ آخر أنْ تُجعل (إنْ) بمعنىٰ (إذ) وهي ظرف لما مضىٰ من الزمان تفيد معنىٰ التحقّق لا الشكّ، ويؤيّد هذا التوجيهَ أمران: أحدهما أنّ (إذ أقمتَ) هي رواية جمهور شراح ديوان أبي تمام علىٰ ما هو مبيَّن في مصادر تخريج البيت، وثانيهما أنّ النحاة حكوا إجازة الكوفيين وقوعَ (إن) الشرطية بمعنىٰ (إذ)[2]، وسيأتي في الرواية الثانية الآتية بيانُ وجه تقديم رواية (إذ أقمتَ) علىٰ رواية (إنْ أقمتَ).

ولقوله: (إنْ أَقْمَتَ) ثلاث روايات أخرى هي:

الرواية الأولى: (إذْ أقمتَ) روىٰ بها جمهور شرّاح الديوان كما سلف، و(إذ) ظرف لما مضىٰ من الزمان، تفيد معنىٰ التحقّق واليقين لا الشك[3]، و(إذ) هنا دخلت علىٰ جملة فعلية فعلها ماض لفظًا ومعنًى، وعلىٰ هذه الرواية تكون إقامةُ الممدوح بغبطةٍ واقعةً تحقيقًا؛ لأنّ (إذ) ظرف لما مضىٰ، ويكونُ الجوُّ قد صار جوَّ الشاعر يقينًا منذ دخولِ الممدوح في الغبطة، ولا يمتنع أن يكون (إذ) في البيت للتعليل، نحوقوله تعالىٰ: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [الزخرف: ٣٩]؛ أي بسبب أو لأجل ظلمكم[4]، والتقدير في البيت: فالجو جوّي بسبب أو لأجل إقامتك بغبطة.

الرواية الثانية: (أَنْ أقمتَ) روىٰ بها أبو بكر الصولي، وفيها وجهان أحدهما قويٌّ بل هو الصواب، وهو أنَّ (أنْ) مصدرية، وقبلها لام العلة مُقدَّرة، والتقدير: لإقامتك بغبطة، وهو نظير قولِ الله عزَّ وجلَّ: ﴿بَلْ عَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ﴾ [ق: ٢]، وهذا الرأي هو الذي ذهب إليه ابن هشام

(١) همع الهوامع ٣/ ١٧٩، وانظر الجنىٰ الداني ٣٦٧-٣٦٨.
(٢) انظر الجنىٰ الداني ٢١٢-٢١٣، والمغني ٣٩.
(٣) انظر المصدرين السابقين: الأوّل ١٨٥-١٨٦، والثاني ١١١.
(٤) انظر المصدرين السابقين: الأوّل ١٨٨-١٨٩، والثاني ١١٣.

وصوّبه، وذكر قبله وجهًا آخر عزاه إلىٰ بعضهم ولم يُسمِّه وهو أَنْ تكون (أنْ) بمعنىٰ (إذ) كما تقدَّم في (إنْ)، وعليه خرَّج مَنْ قال بهذا الوجه الآيةَ السابقة – وهذا هو الوجه الثاني في هذه الرواية، وقد ردّه ابن هشام، وذكر أنّ الصواب هو ما ذُكِرَ أوّلًا، وهو أنَّ (أنْ) مصدرية، وقبلها لام العِلَّة مقدّرة[1].

الرواية الثالثة: (ما أَقَمْتَ) حكاها التبريزي عن أبي العلاء، وتكون ما مصدرية وقتية، والتقدير: فالجو جوّي مدّة دوامِ إقامتك بغبطة – وهذا معنًى نفيس يليق بمقام المدح، وهو نظير قوله تعالىٰ: ﴿وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١]، قال ابن هشام تعقيبًا علىٰ الآية: «أصله مدة دوامي حيًّا، فحذف الظَّرف وخَلَفته (ما) وصلتها كما جاء في المصدر الصريح، نحو: جئتُكَ صَلاةَ العَصْرِ...» [2]؛ أي وقتَ صلاةِ العَصْرِ.

ومن أبيات هذا المطلب قول أبي تمام في قصيدة يمدح فيها عيَّاش بن لَهِيعَة الحَضرَميّ ويُعاتِبهُ: [الخفيف]

لَنْ يَهُزَّ التَّصْرِيحُ لِلْمَجْدِ وَالسُّؤْ ... دَدِ مَنْ لَمْ يَهُزَّهُ التَّعْرِيضُ[3]

رواية مصادرِ التوثيق: (لَنْ يَهُزَّ) بالنون، وقال ابن المستوفي: «ويُروىٰ: (لَمْ يَهُزّ)، والرواية الأُولىٰ أَوْلىٰ؛ لأن معنىٰ (لن) للتأبيد غالبًا». والسِّياق يؤيِّده، فالطائيُّ يُعاتب عيّاشًا ويَحُثُّه علىٰ الإغداق عليه بالتعريض، ويقرّر أنّ مَن لا يهتزُّ للندىٰ بالتعريض فلن يهتزَّ له بالتصريح، وفيه تعريض بعَيَّاش.

فأبو تمّام لا يريد أن يقرّر أنّ ذلك قد تمَّ في الماضي، ولذلك رجَّح ابن المستوفي رواية (لن) علىٰ (لم) التي تقلب زمن المضارع إلىٰ الماضي.

ولا يمتنع أن يُفِيدَ النفيُ بـ(لن) طولَ المدَّة والتأبيد، لكن لا يَلزمُها ذلك، خلافًا للزمخشري[4].

ومن تعدّد الرواية في حروف الجر الثنائية بالتبادل قول أبي تمام في مطلع قصيدة مدح بها سليمان ابن وهب: [الخفيف]

---

(١) انظر المغني ٥٤-٥٥.

(٢) المصدر السابق ٤٠٠، وانظر الجنىٰ الداني ٣٣٠-٣٣١.

(٣) شرح التبريزي ٢/ ٢٩١، وانظر شرح الصولي ١/ ٥٩٩، وشرح الأعلم ٢/ ٢٦٢، والنِّظَام ١٠/ ٧١، وهبة الأيّام ١٧٣، وشرح عطيّة ١٧١، وشرح الخيّاط ١٨٢ وروايتها: (لن يَهُزَّ).

(٤) انظر شرح المفصّل ٨/ ١١١-١١٢، ورصف المباني ٢٨٥، والجنىٰ الداني ٢٧٠، والمغني ٣٧٤.

أَيُّ مَرْعَـــىٰ عَـــيْنٍ وَوَادِي نَسِـــيبِ لَـــحَبَتْهُ الأَيَّـــامُ فِـــي مَلْحُـــوبِ؟![1]

أجمعت مصادر التخريج علىٰ رواية (في مَلحوب)، لكنَّ التبريزيَّ وابنَ المستوفي نقلا عن أبي العلاء أنه يُروىٰ: (مِن مَلحوب)، ونبَّه علىٰ أن المعنىٰ ليس واحدًا، فالرواية الثانية: (مِنْ ملحوب) تعني أنه جعل ملحوبًا نفسَه مَرْعَىٰ عينٍ ووواديَ نَسيبٍ، كما يُقال: أَيُّ رَجُلٍ نزَلْنَا بِهِ مِنْ فُلانٍ[2]. أمّا الرواية الأُولىٰ (في مَلحوب) فتعني أنّه جعلَ المرعىٰ والواديَ في ملحوب. وتكون (في) قد استعملت بمعناها الأصلي الموضوع لها، وهو الظرفية، ولا يُثبِتُ البصريّون لها غيرَه، والظرفيّة هنا مكانية؛ لأنّ ملحوبًا موضع، وهو نظير قوله تعالىٰ: ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ﴾ [الروم: ٢-٣][3].

(١) شرح التبريزي ١/ ١١٦، وانظر شرح الصولي ١/ ٢٢٥، وشرح مشكلات ديوان أبي تمام ٦٦، وشرح الأعلم ٢/ ١٣٧، والنِّظَام ٢/ ١٤١، وهبة الأيام ٥٣، وشرح عطيّة ٤١، وشرح الخيّاط ٣٦، وبدر التمام ١/ ١٠٨، وروايتها: (في ملحوب). قال الأعلم: «(النَّسيب): التغزّل بالنساء، ومعنىٰ (لَحَبَتْهُ): غيَّرته، و(مَلْحُوب): موضع».

(٢) انظر الخصائص ٢/ ٤٧٣-٤٧٤ وسمَّىٰ هذا الضرب من الأسلوب (التجريد)، قال: «ومعناه أن العرب قد تعتقد أن في الشيء من نفسه معنىٰ آخر، كأنه حقيقتُه ومحصولُه... وذلك نحو قولهم: لئن لَقِيتَ زيدًا لتلقيَنَّ منه الأسَد...».

(٣) انظر شرح المفصل ٨/ ٢٠، والجنىٰ الداني ٢٥٠، والمغني ٢٢٣.

المبحث الثالث

تعدُّد الرواية في نوعين أو أكثر من أنواع الكلمة في البيت

يتناول هذا المبحث طائفة من أبيات أبي تمام التي اشتمل تعدُّد رواياتها نوعين أو أكثر من أنواع الكلمة.

وهو يتمّم المبحثيَن السابقين ويبيّن اتّساع ظاهرة تعدّد الرواية في البيت الواحد في شعره، فإذا كان الأوّلان اقتصرا علىٰ بيان أثر التعدد في لغة البيت ومعناه في ضرب واحد من أَضرُب الكلمة فإن هذا المبحث يتجاوز ذلك إلىٰ دراسة أبياته التي تضمَّن كلٌّ منها تعدُّدًا في أنواع الكلمة الثلاثة أو في اثنين منها.

ولا يخفىٰ أنَّ مذهب الطائيّ في الصنعة والبديع وترديد الكلام قد أسهم في تنامي هذه الظاهرة في شعره، فكثيرٌ من ألفاظِه يُمكن أن تُقرأ بأكثر من وجه مع الحفاظ علىٰ رَسْمِها الكتابي، وكثير منها أيضًا يَسْهُل تغييرُ مواضعِ نَقْطِها وتبديلُها بألفاظ مشابهة لها من دون إحداث خلل في وزن البيت أو معناه، وهذه الظاهرة غيرُ مقتصرة على شعره، فهي متوفّرة في شعرِ غيره أيضًا؛ بل في القرآن الكريم، لكنّها قد تكون في شعره أكثر وأوفر.

وإذا كان لهذا التنوع في الرواية وجهٌ سلبيٌّ يتمثل في صعوبة تحديد اللفظة التي قالها أبو تمام – فإنّ لذلك وجهًا إيجابيًّا يتمثل في إثراء معنىٰ البيت، وإثراء المسائل النحوية والصرفية في شعره.

وللوقوف علىٰ الأثر الذي تركه هذا التنوع في الرواية ندرس أبياتَه التي تندرج تحت هذا العنوان في مطلبين، هما:

المطلب الأول – تعدد الرواية في نوعين من أنواع الكلمة في البيت.

المطلب الثاني – تعدّد الرواية في أنواع الكلمة الثلاثة في البيت.

المطلب الأوّل – تعدُّد الرواية في نوعين من أنواع الكلمة في البيت:

١ – تعدُّد الرواية في الاسم والفعل:

في بعض أبيات أبي تمام تعدّدت الرواية في اسم واحد وفعل واحد فقط، منها قوله في قصيدةٍ مدح بها المعتصم بالله: [الطويل]

لُـهًى تَسْـتَثِيرُ القَلْـبَ لَـوْلَا اتِّصَـالُهَا بِحُسْـنِ دِفَـاعِ اللهِ وُسْـوِسَ سَـائِلُهْ[1]

قوله: (لُـهًى تستثير) أي عطايا تُهَيِّج، يريد عطايا ممدوحِهِ المعتصمِ بالله عطايا «تستثير قلبَ الـمُعْطَىٰ... سرورًا وطربًا بنيلها، فلولا أن الله تعالىٰ يصلها بحُسن دفاعه ووقايته لوُسْوِسَ وخَبَل عقلُهُ سرورًا» كذا في شرح الأعلم.

وروىٰ الصولي: (لُهىٰ يَستثير) بياء المضارع بدل التاء، وهذه الرواية – إن صحَّت – تحتاج إلىٰ تأويل؛ لأن لفظة (لُهىٰ) مؤنّثة، لأنها جمع لغير العاقل، فهي جمع (لُـهْيَةٍ) وهي العطيّة، مثل: غُرْفَة وغُرَف[2]، فكأنَّ التَّذكير في قوله: (يستثير) محمول علىٰ لفظ (لُهىٰ)؛ لأنّه أَشْبَهَ بعضَ صيغِ التَّذكير، مثل: هُدًى وتُقًى وعُلًا، أو أنَّه محمول علىٰ أحد معانيها كالعطاء والنَّوال.

ونقل محقِّقا شرح الصولي وشرح التبريزي عن مخطوطة النِّظَام لابن المستوفي أنَّه قال: «وفي نسخة: (لُهًى تَسْتَفِزُّ القَلْبَ) وآخره: (وُسْوِسَ حَامِلُهْ)، وقال: ذكَّر لأنه ذهب إلىٰ اللفظ».

وقوله: (تَسْتَفِزُّ) بمعنىٰ الرواية الأولىٰ (تستثير)، لكن محقّق شرح الصولي رسمها هكذا (تستَقِرّ) ولا يَصحّ؛ لأنه فعل لازم فلا ينصب مفعولًا. وهذا الرسم خطأ طباعي أو أنّه خطَأ من المحقّق في قراءة النسخة المخطوطة، وكذلك رسمُ كلمة (يستثير) بالياء في متن شرح الصولي التي تحدثنا عنها أوّلًا، وهذا يدلّ علىٰ أن بعض الروايات نشأت بسبب اختلاف قراءة المحقِّقِينَ للنصوص المخطوطة.

أمّا قول ابن المستوفي: (ذكَّر لأنّه ذهب إلىٰ اللفظ) فيريد أن الضمير في (حامِلُه) علىٰ الرواية الثانية عائد علىٰ (لُهًى) فَحقّه التَّأنيث: (حاملها)، لكنّه ذَكَّرَ الضميرَ حملًا علىٰ لفظ (لُهًى)؛ لأنّه كما ذكرتُ

---

(١) شرح التبريزي ٣/ ٣٠، وانظر شرح الأعلم ١/ ٣٣٥، وشرح عطيّة ٢١٩، وشرح الخيّاط ٢٣٢ وروايتها روايةُ المتن، وانظر شرح الصولي ٢/ ٢٠٥ وروايته: (لُهًى يَسْتَثِيرُ).

(٢) انظر المصباح المنير (لهو).

سابقًا مثل هُدًى وتُقًى وهما مذكَّران، فأشبهت هذه الصيغة المؤنثة في (لُهًى) صيغةً مذكّرة فحُملَت عليها. ورواية (سَائِلُهْ) أحسن من رواية (حَامِلُهْ)؛ لأنّها رواية الجمهور، ولسلامتها من التأويل، ولأن سائل العطايا هو نفسُه حَامِلُها، فمعنىٰ الرواية الثانية محقَّق في الأولىٰ.

وعلىٰ الروايتين حُذِفت اللام من جواب (لولا) في قوله: (وسوِسَ)، وهذا جائز لكنه قليل[1].

وفي بعض الأبيات تعدّدت الرواية في فعلٍ واحدٍ وأكثرَ من اسمٍ كقوله في ختام قصيدة مدح بها خالد بن يزيد الشَّيْبَانيّ يعبّر عن حزنه عليه إن رحل أو صحَّ أن الخليفة يريد نفيَه: [الكامل]

لَوْ سِرْتَ لَالْتَقَتِ الضُّلُوعُ علىٰ أَسًى ... كَلِفٍ قَلِيلِ السِّلْمِ لِلْأَحْشَاءِ[2]

الضمير في قوله: (سِرْتَ) للممدوح، وذكر الصولي أنَّ السَّيْرَ في البيت كناية عن الموت، واستبعد ابن المستوفي هذه الكناية فقال: «لا معنىٰ لقولهم: (لو سِرْتَ): لو متّ، وإنّما يريد به: لو رحلتَ لكان الأمر كما ذكر...». وتؤيِّدُ ابنَ المستوفي روايةُ (تَمَّ) بدل (سِرْتَ) التي أشار إليها ابنُ المستوفي نفسه؛ أي (لو تمَّ الرحيل أو النفي...) المفهومان من السياق، ولم يَرِدَا لفظًا، وإعادةُ الضمير علىٰ غير مذكورٍ إذا دَلَّ عليه المعنىٰ وسياقُ الكلامِ - جائزةٌ[3]، ويُحتمل أنّه أَعَاد الضمير في رواية (تمَّ) علىٰ (الخَطْب) في البيت الرابع عشر؛ أي قبل البيت الشاهد بأربعة أبيات، والمراد بالخَطْب هٰهنا حُكْمُ الخليفة علىٰ الممدوح بالرحيل أو النفي لوشاية.

ورُوي قوله: (علىٰ أسًى كَلِفٍ) هكذا؛ بجعل (كَلِفٍ) نعتًا (لِأَسًى)؛ أي لالتقت ضلوعي علىٰ حُزنٍ كَلِفٍ بها ملازمٍ لها. ورُوِي (علىٰ أَسَىٰ كَلِفٍ) علىٰ الإضافة؛ أي علىٰ أَسَىٰ رَجُلٍ كَلِفٍ، ففي الأولىٰ (الأَسَىٰ) كَلِفٌ أمّا في الثانية فالرَّجل كَلِفٌ، وهو الشاعر أو كلُّ رجل؛ ليُفيد أن إحسان الممدوح عامٌّ. وذكر ابن المستوفي روايتين أُخريين، هما: (علىٰ جَوًى أَسِفٍ) أي حزين، و(أسًى كَلِبٍ) أي ضارٍّ. ورَوىٰ الصولي: (أسًى كَلِمٍ) أي جريح، والبيتُ يحتمل كلَّ هذه الألفاظ والمعاني المتقاربة.

---

(١) انظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٥٠-١٦٥١، والجنىٰ الداني ٥٩٨.

(٢) شرح التبريزي ١/ ١٨، وانظر النِّظَام ١/ ٢٢٣، وشرح عطيّة ١٤ وروايتها: (أَسًى كَلِفٍ)، وانظر شرح الصولي ١/ ١٧٤ وروايته: (أَسًى كَلِمٍ)، وانظر بدر التمام ١/ ٤٤، وهمزيات أبي تمام ١٧ وروايتهما: (أَسًى كَلِفٍ)، وانظر شرح الأعلم ٢/ ٤٠٦، وشرح الخياط ٢ وروايتهما: (أسى). من دون ضبط، وشرح الأول يدل علىٰ أنّ ضبطه موافق لضبط شرح التبريزي.

(٣) انظر الإنصاف ١/ ٩٦، وشرح الكافية ٢/ ٤٠٤-٤٠٧.

ونظير البيت السابق في تعدّد الرواية قوله يعتدُّ بقصيدته في مدح مالك بن طوق التَّغلبيّ: [الكامل]

خُذْهَا ابْنَةَ الفِكْرِ المُهَذَّبِ فِي الدُّجَىٰ ... وَاللَّيْلُ أَسْوَدُ رُقْعَةِ الجِلْبَابِ

بِكْرًا تُوَرِّثُ فِي الحَيَاةِ وَتَنْثَنِي ... فِي السِّلْمِ وَهِيَ كَثِيرَةُ الأَسْلَابِ[1]

قوله: (بِكْرًا) رُوي بالنصب والرفع، أمّا النصب فعلىٰ البدلية من قوله: (ابنةَ الفكرِ)؛ أي خُذها بِكْرًا، ويجوز إبدال النكرة من المعرفة، ويَحْسُن ذلك إذا وُصِفَت؛ ومنه قوله تعالىٰ: ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٖ﴾ [العلق: ١٥-١٦][2]، وأمّا الرفع فعلىٰ حذف المبتدأ، والتقدير: هي بكرٌ، أي القصيدة.

وقوله: (تورّث) رُوي بالبناء للمعلوم وبالبناء للمجهول، وقد نقل التبريزي عن أبي العلاء توجيهَ الروايتين ورجّح الأولىٰ علىٰ أنّ البكر التي عَنىٰ بها القصيدة بنتٌ للشاعر، وهي تورِّثه وهي حيّة؛ لأنه يأخذ عليها الجائزة قال: «والأجود كسر الراء في (تورِّث)؛ لأنّ معنىٰ الميراث يصحّ علىٰ ذلك لأبيها، وإن فتحتَ الراء جُعل الميراثُ لها ولا معنىٰ لذلك؛ لأنه لم تَجْرِ العادةُ بأن يَرِثَ الإنسانُ إلا وهو حيٌّ، فإن جُعِلَتْ بنتًا للممدوح لأنّها قيلت من أجله حَسُنَ أن يُروىٰ بفتح الراء، يُراد أنّه يُجيزها وهو حَيٌّ فكأنّها قد وَرِثَتْهُ».

وظاهر كلام أبي العلاء أنّه جعل الحياة في التوجيهين الأوّلين للبكر باعتبارها ابنةً للشاعر، أي تورِّث البكرُ الشاعرَ في حياتها، أو تُورَّث البكرُ في حياتها، وجعل الحياة في التوجيه الثالث للممدوح، وباعتبار البكر ابنة له؛ أي للممدوح، وحينئذٍ لا تكون (بِكرًا) بدلًا من (ابنة الفكر)، والتقدير: تورَّث البكرُ في حياته، أي حياته الممدوح وهذا ما ذهب إليه الصولي.

و(الحياة) للممدوح أيضًا في توجيه الآمِديّ الذي قال: «قوله: (تُورَّثُ في الحياة)؛ أي تصير ميراثًا لِولَدِ الممدوح وأهله قبل وفاته؛ لأن افتخارهم بما فيها من مناقبه في حياته كفخرهم بها بعد وفاته».

---

(١) شرح التبريزي ١/ ٩٠، وانظر شرح الصولي ١/ ٢١٥، والنِّظَام ٢/ ١٠٢، وبدر التمام ١/ ٨٤ وروايتها روايةُ المتن، وانظر الموازنة ٤/ ٦٩٠، وشرح عطيّة ٢٩ وروايتها: (بِكرًا تُورَّثُ)، وانظر شرح مشكلات ديوان أبي تمام ١٥٤ وروايته: (بِكْرٌ تُوَرَّث) وانظر شرح الخيّاط ٢١ وروايته (بكرًا تورّث) من دون ضبط راء الفعل، وانظر شرح الأعلم ١/ ٤٠٦ من دون ضبط، لكن شرحه البيت يدلّ علىٰ أنّ روايته مثل رواية المرزوقي.

(٢) انظر الكتاب ٢/ ٩، ٨٦، ومجاز القرآن لأبي عبيدة ٢/ ٣٠٤، والأصول في النحو ٢/ ٤٧، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٢٩٥، وشرح المفصّل ٣/ ٦٨، والمغني ٥٩٤.

أمَّا المرزوقي فجعل (الحياة) للناس، فقال: «يعني القصيدة، أي هي تَرِثُ أموالَ الناس في حياتهم يعني ما يُعطون عليها، وتنصرف بالغنائم في حال الصّلح؛ لأنهم تطيب أنفسُهم بالبذل فيها». ويكون تقديرُ ضمير الجر مع (الحياة) من باب إنابة أل عن الضمير، قال ابن هشام: «أجاز الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتأخرين نيابة أل عن الضمير المضاف إليه، وخرَّجوا علىٰ ذلك: ﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِيَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات: ٤١]... والمانعون يقدّرون هي المأوىٰ له»[1]، والمجيزون يقدِّرون: هي مأواه.

وذكر ابن المستوفي روايتين أُخريين، قال: «ويُروىٰ: (بِكْر تُؤَرَّثُ في الحروب) من (أُرِّثَتْ)؛ أي تُهَيَّج وتُثَارُ؛ أي تُذكَر لما فيها من ذكر الصُّلح والاستعطافِ وحمدِ التواصل وذمِّ التقاطع، وتَرْجع في السِّلم وقد سَلَبَتْ سَلَبًا كثيرًا... ويروىٰ: (تُهَيَّدُ في الحياة) فأخرجه مُخْرَج مَشيِ الجارية... قال الجوهري: هِدْتُ الشيءَ أَهِيدُهُ: حرَّكْتُه[2]، فكأنّه أراد: تسير في البلاد».

وهذا بيتٌ آخَرُ لأبي تمام تعددت فيه رواية فعل واحد واسمين اثنين أحدهما ضمير يتصل بالفعل المذكور وهو قوله يصف رياضًا في مقدّمة قصيدة في الفخر: [الطويل]

كَسَاكِ مِنَ الأَنْوَارِ أَصْفَرُ فَاقِعٌ ... وَأَبْيَضُ نَاصِعٌ وَأَحْمَرُ سَاطِعُ[3]

رُوِيت اللفظة الأولىٰ في البيت ثلاث روايات، هي: (كَسَاكِ) و(كَسَاكَ) و(كُسَاكِ)، وأثّر هذا الاختلاف في الضبط في الفعل (كسا) وفي ضمير الخطاب (الكاف).

وقد أشار ابن المستوفي إلىٰ الروايات الثلاث، فقال: «قال أبو العلاء: (كُسَاكِ) علىٰ أنّها جمعُ. و(كَسَاك) بفتح الكاف [الأولىٰ] علىٰ أنه فعل ماض، وإذا حُمِل علىٰ الفعل جاز أن يكون علىٰ معنى الإخبار وعلىٰ معنىٰ الدعاء». أمَّا رواية (كُسَاكِ) فلا تحتمل إلا وجهَ الإخبار، وبذلك تتساوَى هذه الرواية مع رواية (كَسَاك) إن حُمِل الفعل علىٰ معنىٰ الإخبار.

---

(١) المغني ٧٧، ٦٥٢، وانظر الكشاف ٦/ ٣١٠، والبحر المحيط ٨/ ٤١٥.

(٢) انظر الصحاح (هيد).

(٣) شرح التبريزي ٤/ ٥٨١ وروايته: (كَسَاكِ)، وانظر شرح الصولي ٣/ ٦٢٥، والنِّظَام ١٠/ ٢٧٠ وروايتها: (كَسَاكَ)، وانظر شرح الأعلم ١/ ٢٣٢، وهبة الأيام ١٩٤، وشرح عطيّة ٤٨٦، وشرح الخياط ٤٧٨ وروايتها (كساك) بإهمال ضبط الكافين.

ونقل ابن المستوفي عن الخَارْزَنْجِيّ ما يُفيد أنّ روايته (كَسَاكَ) بفتح الكاف الثانية علىٰ أن الخطابَ (للرَّبْع) – أي المنزل – الذي ذُكِر في البيت الثاني في القصيدة؛ أي قبل البيت الشاهد بخمسة أبيات، والدليل علىٰ أنّ رواية الخَارْزَنْجِيّ هي (كَسَاكَ) قوله في شرح البيت: «كَسَاكَ أيُّها الرَّبْعُ من أنوارِ النبات كلُّ نَوْرٍ أصفر...»، وذكر ابن المستوفي أن غير الخَارْزَنْجِيّ رواه (كَسَاكِ) بكسر الكاف الثانية علىٰ أنّ الخطاب (للرِّيَاض) التي ذُكِرت في البيت الخامس أي قبل البيت الشاهد ببيتين. ويُفهم من كلام الأعلم جوازُ كون الخطاب للرياض وللديار جميعًا، و(الدِّيار) ذُكِرت في البيت الثالث؛ أي قبل البيت الشاهد بأربعة أبيات. وقدَّمَ (أبيضُ ناصعٌ) علىٰ (أصفرُ فاقعٌ).

وحَمْلُ الأعلم المعنىٰ علىٰ الدعاء ومخاطبةِ الديار والرياض يفيد أنّ روايته (كَسَاكِ) وإن لم يُضْبط هذا اللفظ لا في متن البيت ولا في الشرح، قال الأعلم: «يقول داعيًا: كَسَا هذه الديارَ والرياضَ ضروبُ هذه النُّوَّار»، وزاد: «ويُروىٰ (كُسَاكِ) علىٰ الجرّ»؛ أي كونُ الكافِ الثانيةِ ضميرَ جَرٍّ لاتصاله بالاسم (كُسًا) جمع كُسْوَة وهي اللباس.

وسياق الأبيات السابقة للشاهد يحتمل حملَ البيت علىٰ معاني الروايات الثلاث من دون تكلُّف أو تعسُّف.

وحكىٰ ابن المستوفي أنّ الخَارْزَنْجِيّ روىٰ (نَصَّاعٌ)[1] بصيغة المبالغة بدلَ اسمِ الفاعل (نَاصِعٌ)، ورواية الخَارْزَنْجِيّ أَسْلَمُ عروضيًّا، لأن التفعيلة الثانية من الطويل – وهي: (ضُنَصْصَاعُن = مَفَاعيلن) – تسلمُ من الزِّحاف، لكن تَختلُّ معها وحدةُ صِيَغِ النُّعُوتِ: (فاقع، ناصع، ساطع). أمَّا رواية (ناصع) فيَدخُلُها زِحافٌ يُسمّىٰ مقبوضًا وهو حذف الياء من التفعيلة المذكورة لتصبح: (ضُنَاصِعُن = مَفَاعِلُنْ) وهذا الزِّحاف جائز في علم العَروض[2]، وهذه الرواية أحسنُ لحفاظها علىٰ سلامةِ وحدة صِيَغِ النعوت من جهة، ولأنَّها رواية جُمهورِ شرّاح الديوان من جهة أخرىٰ.

ومن أبيات أبي تمام ما اشتمل تعدُّد الرواية فيها اسمًا واحدًا وفعلين اثنين. نحو قوله يمدح بني عبد الكريم الطائيينَ من أهل حمص: [الكامل]

---

(١) انظر مادة (نصع) في تاج العروس والمعجم الوسيط.

(٢) انظر الإقناع في العَروض وتخريج القوافي ٧.

قَــوْمٌ تَــرَاهُمْ حِــينَ يَطْــرُقُ مَعْشَــرٌ يَسْــمُونَ لِلْخَطْــبِ الــجَلِيلِ فَيُطْــرِقُ[1]

قال ابن المستوفي في قوله: (يَطْرُق مَعْشَرٌ): «ويُروىٰ: (يَطَرُقُ حادِثٌ) و(طَارِقٌ)» والألفاظ الثلاثة مقبولة حسنة إلا أن اللفظة الأخيرة وهي (طارق) أقرب إلىٰ مذهب الطائي في التجنيس وترديدِ الكلام؛ أي إيراد عدة ألفاظ مشتقة من مادة لغوية واحدة.

ورُوي قوله: (يَسْمُون) بالبناء للمعلوم والبناء للمجهول، وقد أشار المرزوقي إلىٰ الروايتين، وبيّن معنىٰ البيت وَفق كلٍّ منهما علىٰ ما نقل عنه التبريزي وابن المستوفي: «والمعنىٰ إذا سَمَوا للخَطْب الجليل تَذلَّل لهم وتَصَاغَرَ وأَطْرَقَ يَهَابُهم. وقد رُوي (يُسْمَوْنَ)؛ أي إذا ذُكِروا وَدُعُوا بأسمائهم كَفَّ الخَطْبُ الجليل وانقبَض».

ونقلا عنه أيضًا أنّ بعضهم روىٰ (فَيَصْدُقوا) بدل (فَيُطْرِقُ) ولَحَّن هذا (البعضُ) أبا تمام في ذلك إذ كان يجب – بزعمِهِ – أن يقول: (فَيَصْدُقُونَ) بثبوت النون؛ لأنّه في موضع رفع، وقد دافع المرزوقي عن أبي تمام وانتصر له فقال: «هذا غاية الظُّلم، لأنَّ الرجل [يريد أبا تمام] قال: «... (فيُطرِق) وقد جنَّس في هذا البيت بقوله: يَطْرُقُ ويُطْرِقُ... وبدَّل هذا الراوي لفظه ثم لحّنه علىٰ أن لِمَا رواه وجهًا يَسْلَمُ فيه من اللحن، وهو أن يُجْعَل: (يَصْدُق) فعلًا للخَطْب، والمعنىٰ: إذا سَمَوا للخَطْب الجليل صَدَقَ لهم وصار خُطّة صِدْقٍ، كما يُقال: هو امرؤ صِدْقٍ، أي هو خيِّرٌ».

وينبغي أن يُلاحظ أن المرزوقي ألمح إلىٰ أن هذا الراوي بدّل اللفظة بلفظة أخرىٰ ولَحَّن أبا تمام؛ لذلك اتّهمه بغاية الظُّلم، ويؤيّد المرزوقيَّ في أنّ الرواية (فيُطْرِق) لا غير أمورٌ: أولها أنها رواية شروح الديوان باتّفاق، وثانيها أنّ معنىٰ البيت عليها من غير تكلّف، وثالثها أنّ ثمة تجنيسًا بين (يَطْرُق) و(يُطْرِق)، وطباقًا بين (يَسْمُون) و(يُطْرِقَ)، وجمعًا بين ثلاثة ألفاظ من مادة لغوية واحدة في بيت واحد، وقد عُرِف أبو تمّام بأنّه يردِّد الكلام في شعره[2]، ومن هذا الترديد قوله في آخر ثلاثة أبيات من قصيدة مَدَحَ بها محمَّد بن يوسف الثَّغْرِيّ: [الطويل]

---

(١) شرح التبريزي ٤/ ٣٩٧، وانظر شرح الأعلم ٢/ ٤٢٢، والنِّظَام ١١/ ٤١٥، وشرح الخيّاط ٥٠٠ وروايتها: رواية المتن، وانظر شرح الصولي ٣/ ١٧٠، وشرح عطيّة ٥٢٦ وروايتها: (يَطْرُقُ حادثٌ).

(٢) انظر شرح الصولي ١/ ٥٣٦-٥٣٧، والنِّظَام ٨/ ٧٥.

وُكُنْتُ أَخَا الْإِعْدَامِ لَسْنَا لِعِلَّةٍ فَكَمْ بِكَ بَعْدَ العُدْمِ أَغْنَيْتَ مُعْدِمَا!

وَإِذْ أَنَا مَمْنُونٌ عَلَيَّ وَمُنْعَمٌ فَأَصْبَحْتُ مِنْ خَضْرَاءِ نُعْمَاكَ مُنْعِمَا

وَمَنْ خَدَمَ الأَقْوَامَ يَرْجُو نَوَالَهُمْ فَإِنِّي لَمْ أَخْدِمْكَ إِلَّا لِأُخْدَمَا! (١)

ونختم هذا المطلب ببيت لأبي تمام تعدَّدتْ فيه الرواية في اسم واحد – وهو ضمير متصل – وفعلين اثنين وهو قوله في مقدّمة طَلَلِيَّةٍ في قصيدة مدح بها المعتصم بالله: [الطويل]

أُسَائِلُكُمْ مَا بَالُهُ حَكَمَ البِلَىٰ عَلَيْهِ؟ وَإِلَّا فَاتْرُكُونِي أُسَائِلُهْ(٢)

قوله: (أُسائِلكُم) علىٰ الخطاب، يخاطب صَحْبَه الواقفين معه علىٰ أطلال ديار الأحبّة، والضمير في (باله) عائد علىٰ (الرَّبْع)؛ أي المنزل، والمعنىٰ: أُسائلكم يا صَحْبي عن خبر هذا الرَّبع، فإن كنتم جاهلين به فاتركوني أُسائلُه، ولا تلوموني علىٰ إطالة الوقوف. أشار إلىٰ هذا المعنىٰ علىٰ هذه الرواية أبو العلاء علىٰ ما نقل عنه تلميذه التبريزي، وذكر روايتين أُخريين، الأولىٰ: (أُسَائِلُهُ ما بالُه... فاتركوني أُسَايِلُهْ) بإعادة الهاء علىٰ (الرَّبْع) في الفعلين الأول والأخير في البيت، والمعنىٰ علىٰ ما ذكر أبو العلاء: «صحيح يُستحسن علىٰ مذهب الطائي، ويكون (أُسَائِلُهُ) في أوّل البيت من السؤال، و(أُسَايلُهْ) في آخر البيت من السَّيْل؛ أي: يَسِيل دمعي ويَسِيل مَطَرُهُ».

والرواية الثانية: (أَسَائِلَهُ ما بالُه...) علىٰ النداء، وهذه رواية الأعلم وإن لم تُضبَط الكلمة في البيت، بدليل قوله في شرحه: «يقول: يا سائلَ الرَّبع خبِّرْني لأيِّ شيء حكم عليه البِلىٰ وغَيَّرُهُ...».

فقوله في أول البيت (أُسائِلُكم) و(أُسائِلُهُ) علىٰ الروايتين الأُوليَيْنِ فِعْلٌ مضارع، والهمزة في أوّله جزء من الفعل، لأنّها حرف مضارعة للمفرد المتكلِّم، أمَّا (أَسَائِلَه) علىٰ الرواية الأخيرة فاسمٌ، وهو منادىٰ مضاف، والهمزة الأولىٰ حرف لنداء القريب، فهي جزء منفصل عن الاسم (سَائِلَه).

والسؤال في رواية (أُسَائِلُكُمْ) لصحبه بدليل الضمير(كُمْ) المتَّصل بالفعل، أما السؤال في روايتَي (أُسَائِلُهُ) و(أَسَائِلَهُ) فللرَّبْع الذي ذُكر في البيت السابق للشاهد، وضميرُ الغائب المذكّر عائد عليه.

---

(١) شرح التبريزي ٣/ ٢٤٤. وانظر أمثلة أخرىٰ في ١/ ٦٤، ١٠٣، ١٢٤، ١٢٧، ١٢٩.

(٢) شرح التبريزي ٣/ ٢١، وانظر شرح الصولي ٢/ ١٩٢، وشرح عطيّة ٢١٧، وشرح الخياط ٢٣٠ وروايتها رواية المتن، وانظر شرح الأعلم ١/ ٣٢٨ وروايته: (أَسَائِلَهُ ما باله...) علىٰ النداء بدلالة شرحه.

٢ – تعدُّد الرواية في الاسم والحرف:

من أبيات أبي تمام التي تعدّدت الرواية في أحد أسمائها وأحد حروفها قوله في قصيدة مدح بها أبا سعيد محمَّد بن يوسف الثَّغْرِيّ: [الكامل]

مُتَبَهِّمٌ فِي غَرْسِهِ أَنْصَارُهُ ... عِنْدَ النِّزَالِ كَأَنَّهُمْ أَنْصَارُ[1]

قوله: (مُتَبَهِّمٌ) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو مُتَبَهِّم؛ أي الممدوح، قال الصولي: «ويُروىٰ: (مُتَيَقِّظٌ). و(مُتَبَهِّم): مُتَفعِّل من البُهْمَة، وهو الشجاع الذي لا يُدْرَىٰ من أين يُؤتَىٰ، كأنّه من الأمر المُبْهَم». وقوله: (في غرسه) علىٰ هذه الرواية متعلّق (بـمُتَبَهِّم)، والتقدير: هو متبهِّمٌ – أي متميِّزٌ بالشجاعة – في غرسه – أي في القوم الذين اصطنعهم وغرسهم. أنصارُه كأنّهم أنصارُ رسول الله ﷺ عند النِّزال. فيكون (أنصارُه) مبتدأً، خبرُه جملةُ (كأنّهم أنصارُ)، وقوله: (عند النِّزال) متعلِّق بالخبر (أنصار). ونقل التبريزي عن شيخه أبي العلاء توجيهًا غريبًا لقوله: (في غرسه) فقال: «فإن رُويت (في غرسه) أي الجِلْدَة التي تخرج علىٰ الولد فهو أَشدُّ مبالغة، أي هذا الممدوح كان في غرسه مثل البُهْمَةِ الذي عليه لَامَةُ الحرب».

ورُوي: (مِنْ غرسه) بدل (في غرسه)، ويختلف الإعراب والمعنىٰ، فالتقدير علىٰ هذه الرواية: هو مُتبهِّم، أنصارُه من غرسه كأنَّهم أنصارٌ عند النِّزال، فـ(أنصارُهُ) مبتدأ و(من غرسه) خبره؛ أي أنصاره من صنائع غرسه، وقال الصولي: «وقوله: (مِنْ غَرْسِهِ)، يقول: من جِنْسِهِ وحاشيتِهِ وخُدَّامِهِ ومَنْ تشجَّعَ به». وفي قوله (أنصار) حذفٌ للمضاف إليه والتقدير (أنصار الرسول)، أو حذف لِأَلْ، والتقدير: (الأنصار)، لأن هذا اللفظ عَلَم بالغَلَبة فَأَلْ لازمة له[2].

ولقوله: (مُتَبَهِّم) روايات أخرىٰ، منها: (في بُهْمَةٍ من غرسه)، ومنها ما حكاه التبريزي وابن المستوفي عن أبي العلاء، وهي: (مُسْتَبْهِمٌ) و(ذُو بُهْمَةٍ)؛ أي ذو جماعة كذلك، وقال: «ولو رَويتَ: (مُتَتَهِّمٌ في غرسه) لكانَ ذلك مشابهًا لِصَنْعةِ الطائي، ويقوّيه قوله في آخر البيت (أنصار)، ويعني

---

(١) شرح التبريزي ٢/ ١٧٧، وانظر بدر التمام ١/ ٣٤٩ وروايتها روايةُ المتن، وانظر شرح الصولي ١/ ٥٢٦، وشرح الأعلم ١/ ٣٤٣، والنِّظَام ٨/ ٤٨ وروايتها: (مُتَبَهِّمٌ من غرسه)، وانظر شرح عطيّة ١٤٠، وشرح الخياط ١٤٧ وروايتها: (في بُهْمَةٍ من غرسه).

(٢) انظر شرح المفصّل ١/ ٤١-٤٣.

بـ(مُتَتَهِّم) الذي يُظهر دين النبي ﷺ الذي ظهر من تِهامة، كما يُقال: تنصَّر إذا دخل في دين النصارىٰ... وكانت مكّة يُقال لها العُرُوش[1]... فيكون المراد أنَّ هذا الممدوح كأنّه النبيُّ من النُّسُك، النبيُّ المكّيُّ ﷺ، وشبَّه أنصارَه بالأنصارِ وحَذَفَ الألفَ واللامَ، كما فعل ذلك في مواضع غير هذا الموضع، إلا أن إثباتها أحسن لو أمكنه الوزن، ولو قال: (كأنَّها الأنصار) لجاز ذلك».

وينبغي أن يُلاحظ أنّ بعض روايات أبي العلاء لا أساس لها إنّما يفترضها افتراضًا، ويُستَدلُّ عليها بقوله في أولها: (ولو رَوَيْتَ) و(إن رَوَيْتَ) ونحوهما.

ومن أبيات هذا المطلب قول أبي تمام في قصيدة مدح بها أبا سعيد محمَّدَ بنَ يوسف الثَّغْرِيّ: [الكامل]

أَنَــا ذُو كَسَــاكَ مَحَبَّــةً لَا خَلَّــةً ... حِــبَرَ القَصَــائِدِ فُوِّفَــتْ تَفوِيفَــا[2]

قال ابن المستوفي: «(ذو) بمعنىٰ الذي[3]، ورَوَىٰ الخَارْزَنْجِيّ: (أنا مَنْ كَسَاكَ)، قال: أنا مَنْ كساكَ حِبَرَ القصائد فمَدَحَكَ بها وما كَسَاك لحاجة منك إلىٰ الكِسوة، ولكن لتمجيدك والإبانة عن شرفك. (فُوِّفت): وُشِّيت ورُنِّقَتْ».

وروىٰ الصولي: (أنا مَن كَسَاك محبّةً لا حُلَّةً) بالحاء المهملة في الاسم الأخير وقال: «أي لم أَجِئْكَ لِفَقْرٍ» وقوله: (لفَقْر) يؤكِّد أن روايته (خَلَّة) بالخاء لأنها هي التي تعني الفَقْر، وأنَّ رسمَها بالحاء المهملة خطأ من الناسخ أو المحقِّق، أما الذي رواه بالحاء المهملة وفسَّره كذلك فهو صاحب بدر التمام الذي قال: «(الحُلَّة): ثوبان من جنس واحد...».

وحكىٰ الصولي رواية أخرىٰ هي: (أَنَا مَنْ كَسَاكَ وما كَسَاكَ بِخَلَّةٍ)، وبها روىٰ الأعلم، وقال: «[أنا] الذي كَسَاكَ من الشِّعر حِبَرًا موشَّاة، ولَـمَّا ذكَر أنّه كَسَاه استدرك فقال: ولم أَكْسُكَ لِخَلَّةٍ بكَ ولا حاجةٍ، وإنما هي كِسوة ثناء وشكر» فالباء في (بِخَلَّة) للتعليل؛ أي وما كَسَاكَ بسبب أو لأجل خَلَّةٍ.

---

(١) انظر معجم البلدان ٤/ ١٠٠.

(٢) شرح التبريزي ٢/ ٣٨٥، والنِّظَام ١١/ ١٧٤ وروايتهما رواية المتن، وانظر شرح الصولي ٢/ ٧٩، وشرح عطيّة ١٩٥، وشرح الخيّاط ٢٠٨، وبدر التمام ١/ ٤٦٧ وروايتها (أنا مَنْ كَسَاكَ محبّة لا حُلَّة)، وانظر شرح الأعلم ١/ ٤٢٤ وروايته: (أنا مَن كَسَاكَ وما كَسَاكَ بِخَلَّةٍ). و(الخَلَّة): الفقر والحاجة.

(٣) وهي المعروفة عند النحاة بـ(ذو) الطائية. انظر شرح المفصل ٣/ ١٤٢، ١٤٧-١٤٩، وشرح الكافية ٣/ ١٦، ٢٢-٢٣.

وهذا بيت لأبي تمام تعدّدت روايته في حرف وثلاثة أسماء أيضًا، وهو قوله يخاطب ديار الأحبة المندرسة مسترجِعًا ذكرياتِه فيها – في مقدّمة طلَلِيَّة استهل بها قصيدة في مدح الحسن بن وهب: [الوافر]

فَكَمْ لِي مِنْ هَوَاءٍ فِيكِ صَافٍ غَذِيٍّ جَوُّهُ وَهَوًى وَبِيِّ![1]

(كم) في قوله: (فكم لي مِنْ هواءٍ) خبريّة تفيد التكثير، وقوله: (هواء) مميِّزُها، وهو مفرد مجرور بـ(مِنْ)، وانفرد الخيَّاط برواية (في هواء)، فجَرَّ مميِّز (كم) بـ(في) وهو غريب غيرُ معهود في كلام العرب وما قرّره النحاة[2]، فلعله سهو أو خطأ طباعي، أو أنّه يحتاج إلىٰ تقدير، كأن يُقال: فكم نسيمٍ لي في هواء... وفيه تعسُّف. أما قوله: (هواء) فممدود وهو ما بين السماء والأرض، وقد يُفْهَم من قول الصولي: «كذا رواه (هواء) ممدود» أنَّ أبا تمام أراد (هوىٰ) المقصور بمعنىٰ هوىٰ النفس[3] فمدَّه، وليس كذلك، بل أراد (الهواء) ممدودًا في صدر البيت، و(الهوىٰ) مقصورًا في عجزه، يؤيّد ذلك قولُ الأعلم – وروايته (وهوًى وَنِيّ) –: «يقول: كم لي في تلك الدار من هواء طيّب غذيٍّ الجَوّ حَسَنِهِ إلّا أنّ [الهوىٰ] كان منها ونيًّا قاتلًا، يعني أنّ الزمان كان بها طيّبًا إلا أنه كان يُهْجَر»، أي أن ذلك الهواء الطيّب كان الحبيبُ يُفْسِدُهُ بهجرانه المتواصل.

ولقوله: (غَذِيٍّ) روايتان، الأولىٰ: (غَذيٍّ) بالغين المعجمة، وهي وصف بوزن فَعِيل، ومعناه الحَسَنُ الغِذاء، قال التبريزي: «فهو كِناية عن الطِّيب، أي كأنَّ جوَّه يُغذَّىٰ بالنسيم والنَّدىٰ»، أمَّا الرواية الثانية فهي (عَذِيٍّ) بالعين المهملة، وفيها إشكال وجَّهه التبريزي فقال: «ومَن روىٰ (عَذِيّ)... فإنّه يأخذه من الأرض العَذِيَةِ والعَذَاةِ، وهي الأرض الطيّبة التراب مع بُعدٍ عن الماء، إلّا أنَّ التشديد في (العَذِي) و(العَذِيَةِ) غير مستعمل، والقياس يُجيزه؛ لأن (فَعِلًا) و(فَعِيلًا) يشتركان كثيرًا كقولهم: سَقِمٍ وسَقِيمٍ». وانفرد ابن منظور بكلام يُغْني عن تخريج التبريزي، قال ابن منظور: «ويُقال في تصريفه: عَذِيَ يَعْذَىٰ عَذًى، فهو عَذِيٌّ وعِذْيٌ»[4] فقوله (فهو عَذِيٌّ) يدلُّ علىٰ أن الياء مشدَّدة، وأنّه علىٰ وزن (فَعيل) فهو مسموع، فلا حاجة إلىٰ حَمْله علىٰ (فَعِلٍ)، ويجري علىٰ نصّ

(١) شرح التبريزي ٣/ ٣٥٣، وانظر شرح الصولي ٣/ ٥٩ وروايتها روايةُ المتن، وانظر شرح الأعلم ٢/ ١١٠ وروايته: (وهوًى ونِيٍّ)، وانظر شرح عطيّة ٣٢٧، وشرح الخيّاط ٣٤٣ وروايتها: (عَذِيٍّ) ورواية الأخير (في) بدل (مِنْ).

(٢) انظر شرح المفصّل ٤/ ١٣٤، والمغني ٢٤٥.

(٣) انظر المقصور والممدود لابن ولّاد ٢٧٧.

(٤) اللسان (عذا).

التبريزي اعتراض آخر، وهو أن المعاجم أثبتت (عِذْيٌ) و(عَذْيٌ) بوزن (فِعْلٍ) و(فَعْلٍ)، وخَلَت من (عَذِيٌ) بوزن (فَعِلٌ)[1] فكيف يُحْمَلُ (عَذِيٌّ) علىٰ (عَذِيٌ) مع أنّ الأخير مفقود؟!

وقوله: (وَبِيّ) بالباء، وأصله (وَبِيء) بالهمز؛ لأنه من (الوباء) وفعله (وَبُؤَ) مهموزٌ، لذلك حمل التبريزي (وبيّ) علىٰ تخفيف الهمزة، وهذا التخفيف جائز، بل هو الجيّد الكثير في لغة العرب[2]، وذكر التبريزي أنه يروىٰ (وهوًى وَفِيّ) بالفاء من الوفاء، وفعله: (وَفَىٰ يَفِي) فهو معتلٌّ يائيّ غيرُ مهموز، ورواه الأعلم: (وهوًى وَنِيّ) بالنون من (الوَنَىٰ) أو (الوَنْي) وفعلها (وَنَىٰ يَنِي) فهو معتلٌّ يائي غيرُ مهموز، وقال في معناه: «(الوَنِيُّ) الفاسد الهواء المُهْلِك».

ونبّه التبريزي علىٰ أنَّ قوله: (غَذِيٍّ جَوُّه) رُوي (غَذِيٍّ جُودُهُ) كأنَّه استعار الجُود للهواء.

(١) انظر مادة (عذا) في الصحاح واللسان والمعجم الوسيط، وانظر مادتَي (عذو) و(عذي) في القاموس والتاج.

(٢) انظر الكتاب ٣/ ٥٥٥، وشرح الشافية ٣/ ٣٥.

المطلب الثاني – تعدُّد الرواية في أنواع الكلمة الثلاثة في البيت:

نختم المبحث بهذا المطلب الذي يُظهِرُ تشعُّبَ الرواية في بضعة مواضع من البيت، وتعدُّدَها في أنواع الكلمة الثلاثة. وكلّما ازدادت الكلمات التي تعدّدت روايتُها في البيت الواحد وتنوّعت – ارتفعت نسبة التأثير في لغة البيت ومعناه.

يُظهِرُ هذا التأثيرَ طائفةٌ من أبيات أبي تمام، منها قوله في قصيدة مدح بها الحسن وسليمان ابنَي وَهْب: [الطويل]

رَأَيْتُكُمَا مِنْ رَيْبِ دَهْرِيَ هَضْبَةً وَمَا زُلْتُمَا لَازِلْتُمَا مِنْ رِعَانِهِ[1]

قوله: (ما زُلتما) ضُبِطَ في شرحَي الصولي والتبريزي بضمّ الزاي من غير تنصيص عليه، فتكون (ما) نافية غير لازمة، و(زُلتما) فعلًا تامًّا من الزَّوال بمعنىٰ (لم تَزْولا)؛ أي رأيتُكما حمايةً لي من حوادث الدهر وما تحوّلتما وكَفَفْتُما عن هذه الحماية، ثم دعا أنْ يبقىٰ هذان الممدوحان كالجبال الحامية له من نوائب الزمان. وتكون (لازِلتما) بكسر الزاي فعلًا ناقصًا و(مِنْ رِعَانِهِ) خبرَه، و(لا) نافيةً لازمةً أفادت الدعاءَ، يؤيّده قولُ الصولي: «أي لازِلتما جبالًا في الدَّهر. و(الرَّعْن): أَنف الجبل».

وروايةُ الأعلم: (تَزَعَانِهِ) مكانَ (مِنْ رِعانِهِ)، ولم يُضبَط الفِعلان (زلتما) لكن المفهومَ من شرحه أنَّ روايته بكسر الزاي فيهما جميعًا، قال: «ثم قال: أنتما عِصمتي من رَيْب الدهر، وما زِلتُما تَزَعَانِهِ؛ أي تَكُفَّانِهِ، لازِلتَما كذلك أبدًا». وعلىٰ هذه الرواية يكون الفعلان ناقصين، والثاني منهما يفيد الدعاء دون الأول، وكلاهما يحتاج إلىٰ خبر، أمّا الأعلم فجعلَ جملة (تَزَعَانِهِ) خبرًا للفعل الأوّل (مازِلتما) وجعل الفعل الثاني (لازِلتما) معترضًا بينهما وقدَّر له خبرًا مفهومًا من السياق دلَّ عليه الخبر الأول. وهذا هو الوجه، ولا يجوز جَعْلُ (تَزَعَانه) خبرًا للفعل الثاني (لازلتما) وجَعْلُ الجملةِ الدعائية (لازلتما تَزَعَانِهِ) خبرًا لقوله: (ما زلتما)؛ لأن جملة الخبر (خبر النواسخ) لا تصحّ أن تكون جملة إنشائية طلبية – والدعاء طلب – إلّا في الشعر[2].

---

(١) شرح التبريزي ٣/ ٢٩٥، وانظر شرح الصولي ٣/ ٨ وروايتهما روايةُ المتن، وانظر شرح عطية ٣٠٢، وشرح الخيّاط ٣٢٠ وروايتهما رواية المتن لكن من دون ضبط الزاي في الفعلين، وانظر شرح الأعلم ٢/ ١٣٤ وروايته: (وما زلتما لازلتما تزعانه) من دون ضبط.

(٢) انظر المغني ٧٦١-٧٦٢، والخزانة ٩/ ٢٦٦.

أما قولُ أبي تمام في قصيدة مدح بها محمَّد بن عبد الملك الزَّيَّات: [البسيط]

لَـوْ أَنَّ دِجْلَـةَ لَـمْ تُـحْوِجْ وَصَـاحِبَهَا أَرْضَ العِرَاقَيْنِ لَـمْ تُـحْفَرْ بِهَا القُلُبُ[1]

ففي البيت علىٰ هذه الرواية تقديم وتأخير أو اعتراض نبَّه عليهما المرزوقي فقال: «قدَّم المعطوفَ علىٰ المعطوف عليه في قوله: (وصاحبَها)، والتقدير: لم تُحْوِجْ أرضَ العِراقَين وصاحِبَها... ويجوز أن يكون أراد: (لو أنّ دجلة وصاحبَها) ففصل بين المعطوف وما عُطِفَ عليه بـ(لم تُحْوِج)، ويعني بصاحبها الفُرات». وذَكَر أنّ أبا تمام يريد أنّ ما يصل إليه من جهة الممدوح مع وَفرته وغزارته لو كَفَاه ما ابتذلَ شعرَه في مدح غيره، كما أنّ سُكَّانَ العِراقَيْنِ – وهما الكوفةُ والبصرة – لو كفتهم مياه نهرَي دجلةَ والفراتِ علىٰ غزارتهما ما حفروا بها الآبار.

وللبيت روايات أخرىٰ سالمة مما ورد في الرواية السابقة، أشهرها: (... لم تُـحْوِجْ وَأَنْـجَدَهَا مَاءُ العِرَاقَيْنِ...)، وروىٰ بها الأعلم وقال في الشرح: «لو أنَّ دجلة – وهي نهر بالعراق – لم تُحوِج إلىٰ الماء وأنجدها ماءُ العراقين – يعني الكوفة والبصرة – لم تُحْفَر بها الآبار؛ أي لو أَغْنَيْتَني عن غيرك لم أتعدَّكَ بالمدح». وفي البيت إشكال علىٰ هذه الرواية في مرجع الضمير في قوله: (بها)، وظاهر كلام الأعلم أنّه يعود علىٰ (دجلة)، وفيه نظر إذ لا تُحفَر الآبار في الأَنْهُر إلا إذا جَفَّت، ولا يصحّ أن يُقال إنَّ الضمير المفرد في (بها) راجع إلىٰ قوله: (العَراقين) وهو مثنىٰ، ولعلَّ الأنسب أن يُعاد الضمير إلىٰ المضاف المحذوف في قوله: (ماء العراقين)، والتقدير: (وأنجدها ماءُ أرضِ العِراقين لم تُحْفر بها...)، ولا يجري هذا الإشكال في رواية الصولي الذي روىٰ: (لم تُحْدَرْ لها) مكان (لم تُحْفَرْ بها)، أي لم تُحْدَر ماءُ الآبارُ لِدِجْلة. وفي تفسير الأعلم إشكال آخر، وهو أنّه بآخر عبارة في كلامه أخرج البيت إلىٰ ذمِّ الممدوح أو ما يُشبه الذّم، ولذلك يُقدَّم علىٰ تفسيره شرح المرزوقي الذي أوردناه بالمعنىٰ.

قال ابن المستوفي: «ويروىٰ: (لو أنَّ دجلة لم تُمْزَعْ وسَاحَ لها أرضُ العرَاقين)، و(لم تُمْزَع): تؤخذ مِزْعتُها؛ أي بقيَّتُها»، وساحَ الماءُ، أي جرىٰ علىٰ وجه الأرض[2]، يريد: وساحَ لها ماءُ أرضِ العراقين،

(١) شرح التبريزي ١/ ٢٥٤، وانظر شرح مشكلات ديوان أبي تمام ٨٢، والنِّظَام ٣/ ١٠٢ وروايتها رواية المتن، وانظر شرح الصولي ١/ ٣٠٨ وروايته: (لم تُحوِج وأنجدَها ماءُ العراقين لم تُحْدَر لها القُلُب) وانظر شرح الأعلم ١/ ٣٦٦، وشرح عطيّة ٥٢، وشرح الخياط ٥٠، وبدر التمام ١/ ١٣٦ وروايتها: (وأنجدَها ماءُ العِراقين).

(٢) انظر اللسان (سيح).

فكأنه حذف المضاف (ماء) وأقام المضاف إليه (أرض) مُقَامَه. ومثلها في هذا الحذف رواية الصولي السابقة: (لم تُحْدَر لها القُلُب)، أي لم تُحْدَر – أي تُصَبَّ وتُسَلْ – لها ماءُ القُلُب.

ومن الأبيات التي برز فيها أثرُ تعدُّدِ الرواية في المعنىٰ والإعراب قول أبي تمام في مقدّمة طللية استهلَّ بها قصيدة في مدح نوح بن عمر السَّكْسَكِيّ: [السريع]

لَـوْ قِيـلَ مَـا كَـانَ مَـزُورًا بِهَـا إِذَنْ لَسُـرَّ الرَّبْـعُ بِالرَّابِـعِ[1]

الضمير في (بها) عائد علىٰ (الدار) التي ذُكرت في بيت سابق وغدت الآن طَلَلًا، و(الرَّبع): المنزل، و(الرابع): المقيم أو الواقف به. و(ما) علىٰ هذه الرواية تحتمل إعرابين: الأول أنْ تكونَ اسمَ استفهام، فيكون معنىٰ (ما كان): «أي: أيُّ شيء؟ وهذه الجملة في موضع مفعول (قيل)، يقول: لو قيل للرَّبْع: أيُّ شيء زِيرَ في هذه الدار؟ وما الذي حَمَلَنا علىٰ الوقوف بها؟ لسُرَّت بنا الدار والرَّبْع؛ لأنّ الذي حملنا علىٰ زيارتها هو مُراعاتنا للحُرْمَةِ، وتذكُّرُنا الأيَّامَ الطيّبة التي مضت لنا فيها مع الأحبة» كذا ورد في شرح التبريزي.

والإعراب الثاني أن تكون (ما) اسمًا موصولًا؛ «أي لو قيل للدار وأُوضِحَ لها العطفُ العظيمُ الذي دفعنا لزيارتها وكان بإمكانها أن تشعُرَ وتَعْطِفَ ثم تتكلّمَ لبَشَّ الرَّبْعُ بالرابع» كذا قدَّره وفسَّره الدكتور ملحم الأسود في بدر التمام.

ونقل التبريزي وابن المستوفي عن أبي العلاء أنّ روايته: (تَزُورَانِها) و(لَبَشَّ) مكان (مَزورًا بها) و(لَسُرَّ)، ونقلا عنه شرحه البيتَ علىٰ روايته، وهو : «يقول: لو أنّكما قبلَ ما حلَّ بهذه الدار تزورانها لبَشَّ الرَّبع بالرابع؛ أي الذي يَرْبَعُ عليه؛ أي يُقِيم».

وشرح أبي العلاء يدل علىٰ أن روايته في متن البيت (قَبْلَ) بالباء لا (قيل) بالياء علىٰ ما أثبتَ الناقلان، لقوله في أول الشرح: «لو أنكما قبل ما حلَّ بهذه الدار تزورانها»، ويؤيّدني في ثبوت رواية (قبل) بالباء أنّ عطيَّة والخيَّاط من شرَّاح ديوانه رَوَيَا بها. و(ما) علىٰ رواية أبي العلاء بعد التصويب

(١) شرح التبريزي ٢/ ٣٥١، وانظر شرح الصولي ٢/ ٣٩، والنِّظَام ١٠/ ٢٣١، وبدر التمام ١/ ٤٤٧ وروايتها روايةُ المتن ما عدا الأخير فإنه روىٰ (لبَشَّ) مكان (لسُرَّ)، وانظر شرح عطيّة ١٨٦، وشرح الخيّاط ١٩٨ وروايتهما: (لو قَبْلَ ما كان تزورانها إذن لَبَشَّ).

اسم موصول، و(كان) تامّة بمعنىٰ (حصل وحدث)، والمضارع (تزورانها) بمعنىٰ الماضي، ويكون (الرَّبْع) بمعنىٰ (أهل الدار)، وهذا أحد معاني هذه اللفظة[1].

ونقل ابن المستوفي عن بعض النسخ ثلاثَ روايات أخرىٰ، هي: الأولىٰ: (لو قيل ما كان تَرَاءَىٰ بها إِذن لبَشَّ) وذكر أنّ (تراءىٰ) بمعنىٰ ظهر، والثانية: (لو قيل ما كان بِزُوَّارِها إِذن لَبَشَّ) وأورد في تفسيرها: «لو عَقَلَتِ [الدارُ] المحاورةَ، ثمّ قيل: ما كان بِمَنْ يَزورُها من الأُنسِ بهم وموقعِ الزيارة منهم؟ إذن لبَشَّ الرَّبْع وسُرَّ به غير أنّه لا يتكلّم»، والثالثة: (لو قيل ما كان يزورانها) قال: «لأنّه يخاطب صاحبَيْه ويبيّن ذلك قوله [في البيت الذي بعده]: واعْتَبِرا واسْتَعْبِرَا...».

وهذا بيت آخر لأبي تمام تعدّدت الرواية في بعض أسمائه وأفعاله وحروفه، وهو قوله في مدح الأَفْشِين قائدِ جيش المعتصم بالله – في حربه مع بَابَك الخُرَّمِيّ وأنصارِه: [الطويل]

رَأَوْا مِنْهُ لَيْثًا فَابْذَعَرَّتْ حُمَاتُهُمْ ... وَقَدْ حَكَمَتْ فِيهِ حُمَاةُ العَوَامِلِ[2]

قوله: (رأوا منه ليثًا)؛ أي رأوا من الممدوح أسدًا، ورُوِيَ مكانَه: (رأَوا عَنْقَفِيزًا)؛ أي داهية، ولا تخفىٰ الغرابةُ في الرواية الثانية ولا سيّما إذا ضُمَّت لفظة (عنقفيزًا) إلىٰ قوله: (فابْذَعرَّت).

وقوله: (فابذعرَّتْ حُمَاتُهم)؛ أي تفرَّقت الجماعة التي كانت تَحميهم، و(حُمَاة) جمع حَامٍ، وأنّث الفعل (ابذعرَّت) مع الفاعل (حُمَاتُهم) مع أنّه جمع تكسير للمذكَّرينَ العاقلينَ حملًا علىٰ تقدير (الجماعة)، وهذا جائز في هذا الضرب من الجمع، ومنه قوله تعالىٰ في القرآن: ﴿وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾ [المرسلات: ١١][3]. والظاهر أنَّ الضمير في قوله: (فيه) عائد علىٰ (حُماتهم) حَمْلًا علىٰ معنىٰ (الجمع)، فيكون قد حَمَل (حُمَاتهم) علىٰ معنىٰ (الجماعة) مرَّة فأنّث الفعل معه، وعلىٰ معنىٰ (الجمع) مرَّة فذكَّر الضمير معه وأفرده في قوله: (فيه)، ولم أجد من النحاة من جوَّز الوجه الثاني، إذ يكون ضميرُ جمع العاقلينَ بغير الواوِ والنون نحو (الرجال) إمَّا واوًا فيُقال: (الرجال قاموا)، نظرًا إلىٰ لفظ الرِّجال؛

---

(١) انظر اللسان (ربع).

(٢) شرح التبريزي ٢/ ٨٢، وانظر شرح الصولي ٢/ ٢٢٥ وروايتها روايةُ المتن، وانظر شرح الأعلم ٢/ ٢٤٨، وشرح عطيّة ٢٣٤، وشرح الخيّاط ٢٤٨ وروايتها: (رأوا عَنْقَفِيزًا فابْذَعَرَّت... حكمت فيهم) ورُسمت التاء مبسوطة في (حُمَاتُ العوامل) في المصدر الأخير فقط.

(٣) انظر الأصول في النحو ١/ ١٠٢، وشرح المفصل ٥/ ١٠٥، وشرح الكافية ٣/ ٣٤٤، وهمع الهوامع ١/ ٢٠٤.

لأنَّه جمع مذكّر عاقل، وإمَّا ضميرَ المؤنَّث الغائب، فيُقال: (الرّجالُ قامتْ) بإلحاق تاء التَّأنيث بالفعل نظرًا إلىٰ معنىٰ الجماعة وهي مؤنّثة، ولم يجوّزوا (الرجالُ قام) حملًا علىٰ معنىٰ الجَمْع[1]. وقد يجوز أنّه حمل (حُمَاة) الأولىٰ علىٰ معنىٰ اسم الجمع (سَرَاة) بمعنىٰ الرؤساء والشُّرفاء، واسمُ الجمعِ إذا كان للآدميين يجوز تذكيرُه وتأنيثه[2]. ويَسْلَمُ البيت من هذا الإشكال بالرواية الثانية: (فيهم) التي روىٰ بها الأعلم وعطيَّة والخيَّاط من شرَّاح الديوان، والوزن مستقيم علىٰ الروايتين، ولا يَبْعُد – إن صحَّت الرواية الأولىٰ – أن يكون أبو تمام أراد تذكير الضمير في (فيه) ليُقابل به نظيرَه في قوله: (منه) في أول البيت.

وأمَّا قوله: (حُمَاةُ العوامل) فرُويت لفظة (حُمَاة) هكذا بالتاء المقفلة المربوطة، ورُويت أيضًا (حُمَاتُ) بالتاء المفتوحة المبسوطة، وقد نقل التبريزي عن شيخه أبي العلاء الفرق بينهما فقال: «و(حُمَاةُ العوامل) يحتمل وجهين: أحدُهما أن يكون جمع حامٍ مثل الأول كأنّه جعلَ العواملَ تحمي، والآخرُ أن يكون جمع حُمَةٍ، يُرادُ بها السَّمُّ وسَوْرَتُه، وهذا أشبه بمذهب الطائي من الوجه الأوّل، والوقف في هذا القول علىٰ التاء؛ لأنّها مثل تاء ثُبَات، والوقف علىٰ الوجه الأول علىٰ الهاء؛ لأنّها مثل قُضَاة». والظاهر من شرح الصولي أن روايتَه (حُمَاتُ) بالتاء المبسوطة وإن رُسمت مقفلة في متن البيت وشرحِهِ، ويكون الرسمُ خطأً من الناسخ أو المحقّق، قال الصولي: «حُمَاة [كذا، والصواب: حُمَات، بالتاء المبسوطة]: جمع حُمَة، والحُمَةُ: السَّمُّ. يقول: هي شوكة العقرب وشوكة الزَّنْبُورِ، ويُروىٰ: (وقد عَمِلَت فيهم رؤوس العَوَامِلِ)»، وهذه الرواية الأخيرة واضحة، يريد (برؤوسِ العوامل) نُصُولَ الرِّماح، ومعنىٰ (حَكَمَتْ) و(عَمِلَتْ) في سياق البيت واحد.

ونختم هذا المطلب بقول الطائيِّ في آخر بيت من قصيدة مدح بها عَيَّاشَ بن لَهِيعَة: [البسيط]

شَامَتْ بُرُوقَكَ آمَالِي بِمِصْرَ وَلَوْ ... أَصْبَحْتَ بِالطُّوسِ لَمْ أَسْتَبْعِدِ الطُّوسَا[3]

---

(١) انظر مصادر الهامش السابق، المواضع نفسُها.

(٢) انظر شرح المفصّل ٥/ ٧٧، ٧٩، وشرح الكافية ٣/ ٣٤٥، والنحو الوافي ٤/ ٥٩٨-٥٩٩.

(٣) شرح التبريزي ٢/ ٢٦١ وروايته رواية المتن، وانظر شرح الصولي ١/ ٥٧٩، والموازنة ١/ ٣١، والنِّظَام ٩/ ٢٦٣ وروايتها: (أَضْحَتْ علىٰ الطُّوس لم أَسْتَبْعِدِ الطُّوسا)، وانظر شرح عطيّة ١٦٢، وشرح الخيّاط ١٧٢، وبدر التمام ١/ ٣٩٧ وروايتها: (أَضْحَتْ بِطُوسٍ لَمَا قَصَّرتُ عن طُوسَا).

نقل التبريزي وابن المستوفي عن أبي العلاء أنه قال: «الرواية: (ولو كانت علىٰ السُّوسِ[1] لَمْ أَسْتَبْعِدِ السُّوسَا) فأمّا (الطوس) فلم تجرِ العادة بدخول الألف واللام عليها، وإن كان دخولُها جائزًا»؛ أي في الضرورة الشعرية، وإلا فلا سبيل لإدخال أل علىٰ العَلَمِ الأعجميِّ المجردِ منها إلا ما أدخلتها العربُ عليه في عصر الاحتجاج كالأندلس والإسكندر، وقد نقلتُ سابقًا عن المبرّد ما يفيد عدم جواز ذلك[2].

ويُفهم من كلام أبي العلاء استبعادُه الروايةَ التي دخلت فيها أل علىٰ (طوس) لقوله بداية: «الرواية: ولو كانت علىٰ السوس...» أي هذه الرواية الصحيحة. ولا يَحِقّ لأبي العلاء استبعادُها لأجل هذه الضرورة؛ لأن الرواية التي دخلت فيها أل علىٰ طوس هي أشهر روايات البيت، رَوىٰ بها الصولي والآمِديّ والتبريزي وابن المستوفي، وحكىٰ الأخير أنّها رواية الخَارْزَنْجِيّ، واشتطّ الآمِديّ فجعلَ إدخالَ (أل) علىٰ (طوس) أحدَ لُحونِ أبي تمام.

وحكىٰ الصولي وابن المستوفي رواية أخرىٰ للبيت هي: (ولو أَضْحَتْ بطوسٍ لَمَا قَصَّرْتُ عَنْ طُوسَا)، قال الأخير: «فزال بهذه الرواية ما ذكره أبو العلاء» ولا أستبعد أن يكون أحدُ أنصار أبي تمام صَنَعَ هذه الروايةَ لِتَسْلَم من ضرورة إدخال أل علىٰ طوس. وينبغي أن يُلاحظ دخولُ اللام في الرواية الأخيرة علىٰ (ما) النافية في جواب (لو) وهذا قليل لكنه جائز[3].

وأرىٰ أن رواية (أصبحتَ بالطوس) أقوىٰ من غيرها؛ لأن ضمير الرفع في (أصبحتَ) عائد علىٰ الممدوح لا علىٰ البروق كما هو الحال في رواية (كانت) ورواية (أَضْحَتْ) وكونُ الممدوحِ هو مَقْصِدَ الشاعر أمدحُ وأقوىٰ من أن تكون البروقُ هي المقصودةَ، إذ قد تكون بروقُ الممدوح في أماكنَ كثيرةٍ بعيدةٍ عنه لاتّساع حُكمه ومُلكه!

---

(١) (السُّوس): بلدة بِخُوزِستان، و(طُوس): مدينةٌ بخُراسان. انظر معجم البلدان ٣/ ٢٨٠، ٤/ ٤٩.

(٢) انظر الكامل ٣/ ١٢٢٧. وانظر هذا البحث ٤٥٢.

(٣) انظر شرح الكافية ٤/ ٤٥٤، والجنىٰ الداني ٢٨٣، والمغني ٣٥٨، ٨٤٥.

خاتمة الفصل:

أبان هذا الفصلُ الأثر الذي تركه تعدّدُ الرواية في شعر أبي تمام في تنوّعِ المعنىٰ وتوليد قضايا نحويةٍ وصرفيّةٍ عامة شملت أقسام الكلمة الثلاثة: الاسم والفعل والحرف.

وقد صُنِّفت أبيات أبي تمام التي شملتها الدراسة في هذا الفصل إلىٰ ثلاثة مباحث، خُصّص المبحث الأول لبيان تعدّد الرواية في الأسماء من حيث علاماتُ إعرابها وصِيَغُها، ولبيان تعددها في الضمائرِ المتّصلة بالأفعال (ضمائر الرفع والنصب)، والضمائرِ المتّصلة بالأسماء وحروف الجرّ (ضمائر الجرّ). أما المبحث الثاني فتناول تعدّدُ الرواية في الأفعال من حيث صِيَغُها وتبديلُها بأفعال أخرىٰ، وتناول كذلك تعدُّدَها في حروف المعاني الأُحادية والثنائية، أما المبحث الثالث فعُقِد لبيان أثر تعدُّد الرواية في نوعين أو أكثر من أنواع الكلمة في بيت واحد.

ويَخلُص هذا الفصل إلىٰ أهمية دراسة تعدّد الرواية في النصوص الأدبية وغيرها – في ضوء القواعد النحوية والصرفية التي تُعين علىٰ فهم كلّ رواية علىٰ حِدَة، وتساعد علىٰ معرفة ما بين الروايات المختلفة من تفاعل وتداخل، وتُسهم في تحديد الراجح والمرجوح منها، وتُغني الدراسات الأدبية والنقدية والبلاغية التي تتناول تلك النصوص.

والحمد لله رب العالمين... وما توفيقي إلا بالله.

حرستا المحروسة

الاثنين ١٠/ ٨/ ١٤٣٢هـ

١١/ ٧/ ٢٠١١م

حرَّره محمَّد نور رمضان يوسف

نَتائجُ البَحثِ وتَوصِياتُه

بعد هذا السَّفَرِ العِلميِّ الطويل مع الشاعر الكبيرِ أبي تمام الطائيّ والظواهرِ النحويةِ والصرفيةِ في شعره يَحْسُن أن ندوِّن أهمَّ النتائجِ التي توصَّلتْ إليهِ فصولُ هذا البحثِ الذي سعى إلى دراسة ألفاظِ هذا الشاعرِ وتراكيبِهِ التي أدهشتْ كثيرًا من العلماءِ، فأبدَوا إعجابَهم بها وأشاروا إلى تميُّزِها وقوّةِ الإبداعِ والابتكارِ فيها، لكنَّها في الوقتِ نفسِه أغضبتْ آخرينَ وأزعَجَتْهم؛ لأنَّ صياغةَ كثيرٍ منها لم توافقْ ما اعتادوه، فحكَموا عليها بالغُموضِ والتَّكلُّفِ والتَّعسُّفِ وغيرِها... لذا كانتْ هذه اللُّغةُ جديرةً بالدرسِ والتحليلِ...وقد خلَصَ مدخلُ البحثِ إلى أنّ أبا تمّامٍ كانَ عَلَمًا من أعلامِ عَصْرِهِ، وأميرًا من أُمراءِ البَيَانِ، بَزَّ أقرانَهُ في الشِّعرِ حِفظًا ونظمًا، وجَمْعًا (اختيارًا)، ساعدَهُ في ذلك ذكاءٌ حادٌّ، ونَفْسٌ توَّاقةٌ إلىٰ العِلْمِ والأَدَبِ والإِبْدَاعِ، وسَعْيٌ دؤوبٌ إلىٰ مجالسةِ العُلَماءِ والأدباءِ، وَوَلَعٌ بأراجيزِ العَرَبِ وأَشعارِهِم، وصبرٌ طويلٌ على القراءةِ والمطالعةِ، وقدرةٌ فائقةٌ علىٰ الاستيعابِ، ثمَّ براعةٌ في الاستنباطِ، وابتكارٌ في الاستعمال.

وأظهرَ هذا المدخل المكثَّف أيضًا أنّه أحسنَ توظيفَ معارفِه في شِعرِهِ، وأبدى عنايةً خاصّةً باللغةِ والمَعَاني والأسلوبِ، رُئِيَ فيها شيءٌ من التَّغييرِ والجِدّةِ عُدَّ فيما بَعْدُ مذهبًا في الشعرِ نُسِبَ إليهِ، وكان لمعرفتِه اللغويّةِ المتميّزةِ دورٌ كبيرٌ في هذا التجديد الجريءِ، وهي التي جعلت طائفةً منَ العلماءِ تَتَهيَّبُ تَغْلِيطَهُ في لفظٍ أو تركيبٍ لَمْ يَجِدْ لَهُ وجهًا في العربيةِ، لأنَّ الطّائيّ عندَهُمْ مَعَ عِلْمِهِ وأَدبِهِ ومحفوظِهِ من لغةِ العَرَبِ لا يَغِيْبُ عنهُ مثلُ ذلكَ، أو أنّه سَمِعَه في الشعرِ القديمِ الذي غَصَّ ذِهنُه وخيالُهُ وعَقْلُهُ بمَعَانيه وألفاظِه وتراكيبِه؛ لاسْتِبْحارِهِ في الروايةِ... وهذه الثِّقةُ الكبيرةُ بعِلْمِ أبي تمّامٍ هي التي دَفعت بعضَ علماءِ العربيةِ إلىٰ تجويزِ الاحتجاجِ بشعرِهِ في اللغةِ مَعَ تأخّرِه، وأَدَّتْ بجماعةٍ من النَّحويينَ واللغويينَ الكبارِ إلى الاستشهادِ أو التمثّلِ بهِ في مسائلَ لُغويّةٍ أو نحويّةٍ أو صرفيّةٍ ؛ لأنَّه لم يَخْرُجْ فيها عَنْ قَوانينِ العرَبِ.

وبانَ لنا أنَّ أَهَمَّ سِمَاتِ شِعْرِهِ تمثَّلَ في الإكثارِ مِنْ ألوانِ البديعِ والإسرافِ في فنونِهِ، والإلحاحِ علىٰ المَعَاني الدقيقةِ المُبْتَكَرَةِ والأَفكارِ الغريبةِ، والغُموضِ الناتجِ عن اقتفاءِ لغةِ أدبِ الصحراءِ والباديةِ وتتبُّعِ حُوشِيِّ الكلامِ، والتأثُّرِ بالفلسفةِ وعلمِ الكلامِ، و تَعَمُّدِهِ تَسخيرَ اللغةِ طوعًا أو قَسْرًا للتعبيرِ عن معانيهِ المُبتكرَةِ، وأفكارِهِ المولَّدةِ لا تعبيرًا ساذجًا بلْ وَفْقَ مَذْهَبِهِ الجديدِ القائمِ علىٰ الصَّنْعةِ، وكان يَجِدُ في توظيفِ هذهِ اللغةِ المكثَّفَةِ الوعْرَةِ في التعبيرِ عنْ معانيهِ الغريبةِ الدقيقةِ ارتقاءً بالشعرِ إلىٰ المَقَامِ السَّامي اللائقِ بهِ.

وكان لهذا المذهب الذي ألزمَ بهِ نفسَهُ، أَثرٌ واضِحٌ في صِيَغِهِ واشتقاقاتِهِ، وجُمَلِهِ وتراكيبِهِ، والتفنّنِ في استخدامِ الأدواتِ النَّحْويّةِ واللُّجوءِ إلى اللُّغاتِ والحذفِ والضرورةِ والتقديمِ والتأخيرِ وغيرِها من أساليبِ العَرَبِ وفنونِها في كلامِها التي شكَّلتْ ظواهرَ لغويةً في شعرِهِ أغنت مادة هذا البحثِ.

وتجلّى أيضًا اندفاعُه نحوَ تحقيقِ غَرَضِهِ في شعرِهِ بعنفٍ وجُرأةٍ باستخدام مخزونِه اللُّغويِّ الهائل دونما تحرّج؛ رغبةً في إظهار عِلْمِه باللُّغةِ وطلبًا للإغرابِ والتعجيبِ والاتّساعِ، ولم يكن يرى في ذلك ميلًا أو خروجًا عن النظام اللغوي السليمِ، فهو مجدِّدٌ من داخلِ النظامِ اللغويِّ لا مِن خارجِه.

أمَّا الفصل الأول من البحث الذي تناول الحذف والتخفيف في شعره فقد انتهى إلى أنَّ أبا تمَّامٍ لجأ إلى معظمِ أنواعِ الحذفِ في العربية، فحذفَ الحركةَ والحرفَ والفعلَ والاسمَ والجملةَ، وتعددتِ المحذوفاتُ في بعضِ الأبياتِ وتنوّعت لتشملَ أكثرَ من نوع في البيت الواحدِ، كان في هذا الحذفِ والتخفيفِ جاريًا علىٰ سَننِ العربِ، منضبطًا بما يُجيزه السَّماع أو القياس، غيرَ حائدٍ عن قوانين اللغة وقواعد الصَّرْفِ، وظهرَ أنّ كثيرًا من مآخذِ الشرَّاحِ وغيرِهم على بعضِ ألفاظِهِ ناتجٌ عن الافتقار إلى الإحاطةِ باللغةِ التي برعَ فيها، فالتَّسرُّعُ في الحُكْمِ علىٰ ألفاظِهِ بالضَّعفِ والخطأِ مغامرةٌ غيرُ آمنةٍ.

وبيّنت دراسةُ هذه الظاهرةِ في شعره أمورًا: أوّلها أنّ أبا تمَّامٍ أحسنَ استثمارَها في خِدْمة بيانِه، فأجادَ بها تحسينَ شعره مع مراعاة ضوابطِ اللغةِ وموسيقا الشعر وصحةِ المعنىٰ، وثانيها أنَّها دلَّت على سَعة اطّلاعه علىٰ دقائق اللغة العربية ونهجِ العربِ في كلامِها، وثالثها أنّهُ كانَ موفَّقًا في اختيار مواضِعِ الحذفِ، غيرَ متكلِّفٍ له، ملتزمًا بنظام اللغة، ورابعها أنّه كان حريصًا على تَتبُّعِ الشعر العربيِّ القديمِ، وشَغُوفًا بالنادرِ الغريبِ منه خاصّة، قاصِدًا إدخال شيء من ظواهره اللغوية في مواضعَ مختارةٍ من شعره من دون إغفال التلطّفِ له لينسجمَ مع مذهبه ومعانيه، وخامسُها أنّه قد يُعرِضُ عن بعض ترجيحاتِ النَّحويّينَ لأمورٍ بلاغيّة كإكثاره من الإضمارِ قبل الذِّكْرِ، وسادسُها أنَّ خَفاءَ تحديدِ بعضِ المحذوفاتِ وصعوبةَ تقديرِها في طائفة من الأبيات التي تعدّدَ الحذفُ فيها أدخلَها في باب المعاظَلاتِ وأبياتِ المعاني المشكِلة التي أثارت ألبابَ شُرَّاحِ ديوانِهِ وغيرِهم من الدارسِينَ الذين اجتهدوا في تقديرِ المحذوفات التي يَعْسُر من دونها فَهمُ البيتِ.

واتَّضح أنَّ الطائي لجأ كثيرًا إلى ظاهرة تخفيف الهمزة بأوجهها الثلاثة، وهي: الإبدالُ أو القلبُ، وأنْ تُجْعَلَ بَيْنَ بين، والحذفُ، وتركُ الهمز كثير واسع لا عيب فيه علىٰ الشاعر، وتبيّنَ أنَّ التخفيف في كثيرٍ من الكلمات التي خفّفها كان جائزًا لا واجبًا ؛ أي لم يكن تحقيق همزتها يُخِلُّ بالوزن، وفيه دليل على أنّه لم يكن يختار التخفيف أو التحقيقَ للوزن، بل لاعتباراتٍ لغويّةٍ ودَلاليّةٍ وذوقيّةٍ وغيرِها.

وأمكن توجيهُ بعضِ أمثلةِ تخفيفِ الهمزةِ في شعره على المذهب الكوفيّ أو على لغات العرب، وبذلك أُخرِجت من دائرة الضرورة الشعريّة.

وتبيّن في أنواع من تخفيف الهمزة أنّه لم يكنْ يتقيَّدُ في كلامه بلغة قومه طيّئ، ولا لغةِ أهلِ الحجاز المشهورة، بل كان يَبُثُّ في شعره ما يقع عليه في الكلام العربيّ الفصيح من ظواهر لغوية تناسبه وتخدم مَعَانِيَهُ سواء أكانت هذه الظواهر فاشيةً مستساغة أم نادرة شاذة، معتمدًا علىٰ مخزون لغوي خِصْب، ومعرفة واسعة بلغات العرب، وكنا نعثر له في كلِّ مرّة على وجهٍ مقبولٍ من السماع أو القياس مؤيَّد بالدليل وإن عُدَّ عند بعضِهم من الشاذ أو الضرورة.

وخَلَصَ الفصلُ إلىٰ فصاحةِ ضروبِ الحذفِ التي جاء بها في شعرِه بدليلِ ورودِ نماذجَ كثيرةٍ منها في القرآنِ الكريمِ وفي كلامِ العربِ المنظومِ والمنثورِ، وأنّ الطائيَّ أحسنَ توظيفَ ظاهرةِ الحذفِ والتخفيفِ في شعره، وأَفْلَحَ في اختيارِ مواضعِه، وبدا جليًّا أنّه لم يكن يلجأ إلىٰ الحذفِ أو الذِّكْرِ، والتخفيفِ أو التحقيقِ – اعتباطًا أو اضطرارًا إنّما كان علىٰ معرفة دقيقة بما يفعل، فهو يتوسَّعُ فيما كان شائعًا كثيرًا في لغة العرب، ولا سيّما في لغة الشعر، لكنّه مع ذلك كان حريصًا علىٰ استدعاء الظواهر اللغوية الغريبة والنادرة واستعمالِهَا في شعره طلبًا للإِغْرَابِ، ورغبةً في التدليل علىٰ سَعة علمِهِ ومعرفتِهِ بلسانِ العربِ وأسرارِهِ، ولكنْ لم يكن يتوسَّعُ فيها، لذلك شاع في شعره ما كان شائعًا كثيرًا في لغتهم، وقلَّ فيه ما كان قليلًا نادرًا فيها.

أمّا الفصل الثاني الذي تناولَ أهمَّ الظواهر النحوية في حروف المعاني في شعره، فقد انتهى إلى أنَّ أبا تمام أحسنَ توظيفَ هذه الحروفِ وأجاد استعمالها في شعرِهِ ، مستعينًا بذكائهِ، وسليقته اللغوية، وحِسِّهِ الأدبيّ، ومعرفته الدقيقة بلسان العرب وفنونِ القول عندهم، فسهُلَ عليه تطويعُها والتفنُّنُ في استعمالها لِخدمةِ شعرِه، من دون أَنْ يَخْرُج في معظمها علىٰ الضوابط النحويةِ المستندة إلىٰ السّماع أو إلىٰ القياس السَّليم.

وظهر في مبحث حذف حروف المعاني أنه كان يُحْسِنُ اختيارَ موضع الحذفِ، ويتركُ في الغالب قرينةً معنوية أو لفظيةً تدل علىٰ الحرفِ المحذوفِ، وتحفظُ البيتَ من الاضطرابِ في اللفظِ والمعنىٰ، وتجلّى في

مبحث زيادتها في شعره أنه كان يُجريها في مواضع منه ؛ لفوائدَ لفظيّةٍ ومعنويّةٍ أقرّها النحاةُ، كتأكيدِ المعنىٰ وتقويتِهِ في مواقفِ التَّهويلِ، ومواضعِ المبالغةِ والتفخيمِ، وخلَصَ المبحثُ الثالثُ عن معاني الحروفِ وخصائصها إلى أنَّ أبا تمام كانَ يستسيغ إنابة حروف الجر بعضها عن بعض في سياقٍ معيَّن في غير ضرورة، إذ كان يستعمل في بعض المواضع حرفًا مكانَ حرفٍ آخر مع أنَّ وزنَهما واحد؛ لأنّه يراه أقوىٰ في أداءِ المَعْنَىٰ، وأنسبَ لإيقاع البيتِ، وأقدَرَ علىٰ ربطِ عناصرِ الجملةِ، ولم يكن يَعُدُّ ذلك انحرافًا لُغويًّا، أو تمرُّدًا علىٰ قواعدِ اللغة، بل يؤمن بأنّه جارٍ علىٰ مقاييس كلامِ العربِ؛ وأنَّه من صميم لغتهم، والشواهدُ تؤيِّد ما ذهبَ إليهِ، ودلّلَت دراسةُ خصائصِ بعض حروفِ المعاني في شعره على أنّه لم يكن يتردَّدُ في استعمال ما يصنِّفُهُ النُّحاة في باب القليل أو النادر مادام ذلك مسموعًا عن قومٍ منَ العربِ ممّن يحفظ أشعارهم ولهجاتهم؛ لأنّ كلامَهم حُجّة يقاسُ عليه، وإن كانَ خلافَ الشائعِ المشهور.

وانتهى فصل دراسة صور قياس الحمل إلى أنَّ كثيرًا من شعر الطّائيّ الذي يوحي ظاهره بمخالفته لقواعد النحاة المطّردة – يمكن تخريجه علىٰ قياس الحمل الذي خُرِّجَت عليه شواهدُ كثيرةٌ من القرآن الكريمِ وغيرِهِ. فأبو تمام يستعمل ويقيس على ما قلّ أو كثُر من الكلام الفصيح ما دام ذلك يَخْدم شعره، ويُناسب الغرضَ الذي ينظِم فيه قصيدتَه، ويُستَوحَى من الظواهر اللغوية المبثوثة في شعره أنّه يرى جَوازَ قياسِ ما لم يُسمع من كلام العرب علىٰ ما سُمِع، وأنّ ما قيس علىٰ كلام الفصحاءِ يُعَدُّ من كلامهم؛ لأنّه انتحاءٌ لسَمْتِهِ، ولم يلتفت إلىٰ أقوال من منع علىٰ الشعراء المولَّدينَ ضُروبًا من الألفاظ والتراكيب التي وردت في أشعارِ المحتّجِّ بكلامهم.

وتبيّنَ أنَّ الجزمَ بصحَّة حملِ كثيرٍ مما قَصَره النُّحاةُ والصرفيّون واللغويون علىٰ السماع بسبب قِلّته أو ندرته في لغة العرب مخالفٌ للدقّةِ والموضوعيّةِ، إذ ربَّما تكون كَثْرتُه قد ثبتت لدى أبي تمام أو غيرِهِ لاطّلاعِه الواسعِ المحيطِ بكثيرٍ ممّا قالته العرب، ومع ذلك لم تُدرسْ هذه الظواهر في شعره بمنأًى عن قواعد النحاة والصرفيين، بل أُخضِعتْ لأحكامهم وتأويلاتِهم وتقديراتِهم، وكثيرًا ما كنتُ أُرجِّحُ بالتصريح أو التلميح ما أَراه أنّهُ الوجهُ الأقوىٰ والأنسبُ لألفاظِ البيت ومعناه وغرضِهِ.

وتبيّنَ أن أبا تمام حمل علىٰ كثير من صور قياس الحمل، وأنَّ أكثرَ هذه الصور تنوّعًا وغزارةً تمثَّلت في الحمل على المعنى، كحملِ التَّذكير على التَّأنيثِ والتأنيثِ على التذكيرِ، وحملِ الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ بعضِها على بعضٍ، وحملِ صيغةٍ علىٰ معنىٰ صيغة أخرىٰ في الأسماءِ والأفعال، وحملِ صيَغِ

جمع القلّةِ علىٰ صِيغِ جمعِ الكثرةِ، وصور حملِ ضميرٍ على معنى ضميرٍ آخرَ، ومنها الحمل علىٰ التَّضمين الذي فُصِلَ عن صور الحملِ على المعنى لاتّساع بابه وتشعّب تفريعاته.

أمَّا الصور الأخرى من ظواهرِ قياس الحمْلِ التي كانت أقلَّ بروزًا في شعره فهي ظاهرةُ الحمل علىٰ اللفظ التي شملت بعضَ الألفاظِ المبهمة وأسماءِ الجموع، وظاهرةُ الحملِ علىٰ الجِوَار التي تمثّلت في شعره في حركة الإعراب وفي غيرِ حركة الإعراب، وظاهرةُ الحملِ علىٰ القَلْب، بنوعَيْه: القلبِ النحوي المعنوي ذي الصلة بالتراكيب والمعنىٰ، والقلبِ الصرفيِّ المكانيِّ ذي الصلة ببِنْيَةِ الكلمةِ.

وأظهرَ هذا الفصلُ غِنى شعر أبي تمّام بالظواهر اللغويّةِ الفريدةِ الخاضعةِ للتأويل النحويّ والصرفيّ، ولا يُعَدُّ ذلكَ ضَعفًا؛ لكثرة نظائرها في الكلام الفصيح، ولكن قد يُحْكَم علىٰ بعضها في نظر بعضِ النحاة بأنها من باب الضرورة، أو أنها مخالفة للأفصح أو الأشهر أو الأرجح، أو أنها غير موافقة للقياس، إلّا أنّها ليست لحنًا البتّة.

وانتهى الفصل الرابع الذي خُصّص للضرورة الشعريّة إلى ورود جميع ظواهرها في شعرِه، وهي: الزيادة والنقص والبدل والتقديم والتأخير، وهذه الظواهرُ في شعرِه موافقةٌ للغة الشعر العربي القديم، ولمعظمِها نظائرُ في دواوين الفحولِ، ولم يكن الطائيُّ حريصًا علىٰ تجنّب ما سمّاه النحاةُ ضرورة؛ لأنّ الشعراء القُدامى كانوا يركبون هذه الضروراتِ من دون حَرَجٍ، فهم قدوتُه، لا تُفارِقُ دواوينُهم ذاكرتَه الخِصبةَ، لذلك حذا حَذوهم وبنىٰ لغتَه علىٰ لغتهم من غير تفريقٍ بين ما عدّه النحاة ضرورة أَوْ لَا، فهو يرى أنَّ لغةَ الشعر في عصرِ الاحتجاجِ حجّةٌ للشاعر، له أن يَقيسَ عليها، ولا يبعُد أَنْ يكونَ أبو تمام قد تعمَّد بعضَ الضرورات لِيَدُلَّ بذلك علىٰ علمه بلغة شعر العرب، فَرُكُوبُ الضرورة برهانٌ علىٰ العلم بها. وقد توصَّل ابن جِنِّي بعلمه ونفاذ بصيرته إلىٰ أنَّ الضَّرورةَ ليست بالضَّرورةِ دليلًا علىٰ ضعف لغة الشاعر وقصور فصاحته؛ بل قد تكون مؤذِنةً بصِياله وشجاعته وقوّة طبعه؛ أي لا يكون غرَضُ الشاعر منها إقامةَ الوزنِ وتسويةَ القافية كما هو شائع بين القوم.

وظهر تأثيرُ مذهب أبي تمام في البديع والمعاني في لغة شعره وما فيها من بعض الضرائر؛ إذ لم يكن يَأْبَهُ بالنقد ونصائح العلماء إذا وَجَدَ أنَّ هذه اللغةَ الشعريَّةَ بغرائبها وضرائِرها تَخْدِم مَعانِيَهُ وتُناسبُ الشكلَ الذي يبتغيه، أو أنَّها أقدرُ علىٰ التعبير عن مقاصده، ولا ينبغي التَّسرُّعُ في الحُكم علىٰ ألفاظ

أبي تمام بالضرورة أو الشذوذ أو اللَّحن؛ لأن تبحُّره في اللغةِ يَسْتَحِقُّ أن يُحْكَمَ فِيها له لا عليه. وعلىٰ الباحث في لغة شعرهِ أَنْ يتَّئِدَ ويحتاطَ في الحكم، وإن عجز عن تفسير شيء من لفظه أو توجيهه أو تخريجه فليَنْسُبِ القصورَ أوّلًا إلىٰ نفسه ومَصادرِه، وكذلك كان شأنُّ المحقّقين من العلماء معه.

وتبيّن في فصل أثرِ تَعدُّدِ الروايةِ في الظواهر النحوية والصرفية والمعنى في شعره، أنَّ تنامي أسباب ظاهرة تعدُّد الرواية في شعره برزت في زمن الشاعر نفسِه وازدادت بعده ، وأنَّ العلماء تنبهوا إلىٰ اضطراب الناس في رواية شعره، وكان أكثرُ الناس تأثيرًا في تنامي هذه الظاهرة هم الرواةَ والنّسَّاخَ والشرَّاحَ والنقادَ الذين كانوا يغيّرون ألفاظًا من شعرهِ لأغراض مختلفة، وكان لشهرتهِ ومذهبه والتصحيفِ والتحريفِ وافتراضِ الرواياتِ دورٌ كبيرٌ في ذلك أيضًا، وقد اهتمّ شرّاحُ الديوانِ بتمحيص الروايات ولا سيَّما أبو العلاء المعريّ فيما نُقِلَ عن شرحه، لكنّ ابن المستوفي يعَدُّ أكثرَهم ذكرًا للروايات وعنايةً بها، وتوجيهًا لألفاظها ومعانيها وما يتّصل بها من مسائل، وظهرَ أنَّ لتعدد الرواية تأثيراً سّلبيًّا على ديوانه تمثَّلَ في صعوبةِ الوصولِ إلىٰ معرفة الرواية الأصلية التي نطق بها الشاعر أوّلًا، وفي التجنّي عليهِ واتهامِه بالضعف والخطأ استنادًا إلى الروايات المدسوسة أو المحرّفة، وتأثيراً إيجابيًّا تجلّى في إسهامه في إغناء هذا الشعر وإثرائه بعشرات أو مئات المعاني الجديدة التي لم تكن لِتُولَدَ لولا هذا التعدُّد، وأسهم هذا التعدد في الرواية كذلك في ظهور مسائلَ وظواهرَ نحويةً وصرفيةً كثيرةً في شعره وشروحه أقمتُ عليها فصلًا جديدًا أكّد لي بصورة عملية أهمية عِلمَي النحوِ والصرفِ وعِظَم فائدتهما في مجال الدراسات التطبيقية للنصوصِ.

واتضحَ أنَّ هذه الظاهرةَ في شعر أبي تمام كانت عامّة شملت في بعض الأبيات الأسماءَ من حيث علاماتُ الإعرابِ والصِّيَغُ، وفي غيرها شملت الضمائرَ المتّصلةَ بالأفعالِ والمتّصلةَ بالأسماءِ وحروفِ الجرِّ، وفي بعضِها الآخرَ شملت الأفعالَ من حيث صِيَغُها وتبديلُها بأفعال أخرىٰ، وفي غيرِها شملت حروفَ المعاني الأُحادية والثنائية، وعُقِد مبحث لبيان أثر تعدُّد الرواية في نوعين أو أكثر من أنواع الكلمة في بيت واحد.

وخلَص الفصل في خاتمتِه إلىٰ ضرورة دراسة تعدّد الرواية في النصوص الأدبية وغيرها – في ضوء القواعد النحوية والصرفية التي تُعين علىٰ فهم كلّ رواية علىٰ حِدَة، وتساعد علىٰ معرفة ما بين

الروايات المختلفة من تفاعل وتداخل، وتُسهم في تحديد الراجح والمرجوح منها، وتُغني الدراسات الأدبية والنقدية والبلاغية التي تتناول تلك النصوص.

ويُوصي البحثُ بالمطالب الآتية:

- تشجيع طلاب الدراسات العليا على إعداد دراساتٍ نحويّةٍ وصرفيّةً للنصوص الأدبية المتميّزة، لبيان جوانب الإبداع اللغوي فيها، ولإظهار جدوى علمَي النحو والصرف في الدراسات التطبيقية.
- الاستئناس بأشعار أبي تمام في المسائل اللغوية والنحوية والصرفية، والاعتدادُ بها في الترجيحِ بينَ الآراء وحسمِ الخلافِ، استنادًا إلى معرفته الدقيقة باللغة وتبحُّرِه في الروايةِ، وتمكّنه من فنون القول وَفقَ أساليبِ العرب في عصرِ الاحتجاج.
- تشكيل لجنة علمية متخصصة لتكليفِها بِجمعِ النسخِ المخطوطةِ من ديوان أبي تمَّام من مكتبات العالَم واعتمادِ النسخ النفيسةِ المضبوطةِ منها؛ سعيًا لجمع نسخة تامّة محقَّقةٍ من ديوانِه والإحالة على روايات النسخ الأخرى في الهامش، وإلحاقِهِ بمستدرَكٍ يَضمُّ زياداتِ النسخ الأخرى وما يُعثَرُ عليه في الكتب مما لم يرِد في الديوان.
- إعادة نشر شروح ديوان أبي تمّام القديمة بعد تحقيقها تحقيقًا علميًّا يُخلِّصُها من شوائب التصحيف والتحريف والأغلاط الكثيرة التي غَصَّت بها، ويَحسُن الجمعُ بينها بطريقة فنيّة ونشرُها في كتاب واحد تحت مسمًّى: (موسوعة شروح ديوان أبي تمّام).
- دعوة الشعراء والأدباء والنقاد إلى الإفادة من لغته الرصينة وشعرِه الجزْلِ، وإحياءِ ذكراهُ بمؤتمرات علمية وأدبية تتناول شعرَه ببحوث موضوعيّة جادّةٍ تَليق بمكانة أبي تمّام وشعره.
- إتحاف المكتبة العربية بكتابٍ إحصائيٍّ شاملٍ يَضمُّ كشوفًا وقوائمَ تزوِّدُ الباحثينَ بما أُلِّفَ عن الشاعر أبي تمام وشِعرِه باللغةِ العربيّةِ وغيرِها من الكتبِ والرسائلِ العلميّةِ، والبحوثِ المنشورة في المجلّات.

والحمد لله رب العالمين... وما توفيقي إلا بالله.

الفهارس العامة

فهرس الفهارس العامّة

- فهرس الآيات القرآنية الكريمة.
- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة.
- فهرس الأمثال.
- فهرس أقوال العرب وأمثلة النحويين.
- فهرس قوافي أبي تمام.
- فهرس قوافي غير أبي تمام.
- فهرس الأعلام.
- فهرس القبائل والجماعات والمذاهب ونحوِها.
- فهرس البلدان والأمكنة والجبال والمياه ونحوِها.
- فهرس الكتب المذكورة في المتن.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس المحتوى المفصَّلُ.
- فهرس المحتوى المختصرُ.

فهرس الآيات القرآنية الكريمة

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الفاتحة		
﴿ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾	٧	٢٤٣
﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾	٧	٢٤٣
سورة البقرة		
﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾	٦	١٧٠
﴿وَمَا يَخۡدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ﴾	٩	٣٧٧
﴿صُمُّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ﴾	١٨	٧٠
﴿أَزۡوَٰجٞ مُّطَهَّرَةٞ﴾	٢٥	٣٢٧
﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ﴾	٢٧	١٨٣
﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾	٤٨، ١٢٣	٩٣
﴿وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ﴾	٧١	٤٤٩
﴿وَمِنۡهُمۡ أُمِّيُّونَ لَا يَعۡلَمُونَ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾	٧٨	٥٧
﴿فَقَلِيلٗا مَّا يُؤۡمِنُونَ﴾	٨٨	٢٤٨
﴿وَمَن يَرۡغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبۡرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفۡسَهُۥ﴾	١٣٠	٣٦٤
﴿فَإِنۡ ءَامَنُواْ بِمِثۡلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾	١٣٧	٢٢٩
﴿فَلۡيَسۡتَجِيبُواْ لِي وَلۡيُؤۡمِنُواْ بِي﴾	١٨٦	٤٨
﴿أُحِلَّ لَكُمۡ لَيۡلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمۡۚ﴾	١٨٧	٣٧٤
﴿وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِۛ﴾	١٩٥	٢٢١، ٢٢٦
﴿وَمَن يَرۡتَدِدۡ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ﴾	٢١٧	٥٣٨
﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ﴾	٢١٧	٢٥٧
﴿وَٱلۡوَٰلِدَٰتُ يُرۡضِعۡنَ﴾	٢٣٣	٣٢٧
﴿لِمَنۡ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَۚ﴾	٢٣٣	٢٧٥

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَلَا تَعۡزِمُواْ عُقۡدَةَ ٱلنِّكَاحِ﴾	٢٣٥	٣٦٤
﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَدۡ أُخۡرِجۡنَا مِن دِيَٰرِنَا﴾	٢٤٦	١٩٧
﴿كَم مِّن فِئَةٖ قَلِيلَةٍ غَلَبَتۡ فِئَةٗ كَثِيرَةَۢ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۗ﴾	٢٤٩	٣٨٨
﴿أَنَا۠ أُحۡيِۦ وَأُمِيتُۖ﴾	٢٥٨	٤٤٥
﴿قَالَ أَعۡلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾	٢٥٩	٣٦٠
﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمۡۗ﴾	٢٧١	٢٣٢
﴿ٱلَّذِي ٱؤۡتُمِنَ﴾	٢٨٣	١٣٧
سورة آل عمران		
﴿لَن تُغۡنِيَ عَنۡهُمۡ أَمۡوَٰلُهُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيۡـٔٗاۖ﴾	١٠	٢٦٧
﴿مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾	٥٢	٢٥٤
﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾	٩٩	٢١٢
﴿أَمۡ حَسِبۡتُمۡ أَن تَدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ وَلَمَّا يَعۡلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمۡ﴾	١٤٢	١١٤
﴿يَغۡشَىٰ طَآئِفَةٗ مِّنكُمۡۖ وَطَآئِفَةٞ قَدۡ أَهَمَّتۡهُمۡ أَنفُسُهُمۡ﴾	١٥٤	٢٧٢
سورة النساء		
﴿وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَهُمۡ إِلَىٰٓ أَمۡوَٰلِكُمۡۚ﴾	٢	٢٥٤، ٣٦٣
﴿وَسۡـَٔلُواْ ٱللَّهَ مِن فَضۡلِهِۦٓۗ﴾	٣٢	١٦٧
﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ﴾	٦٥	٢٤٤
﴿أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ﴾	٩٠	١٩٧
سورة المائدة		
﴿لَا تُحِلُّواْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهۡرَ ٱلۡحَرَامَ وَلَا ٱلۡهَدۡيَ وَلَا ٱلۡقَلَٰٓئِدَ﴾	٢	٢٤٤
﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ﴾	٧١	٢٤٣
سورة الأنعام		
﴿يَسۡتَهۡزِءُونَ﴾ [الأنعام: ٥، ١٠، والأنبياء: ٤١]	٥، ١٠	١٥٣
﴿وَمِنۡهُم مَّن يَسۡتَمِعُ إِلَيۡكَۖ وَجَعَلۡنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ أَكِنَّةً أَن يَفۡقَهُوهُ﴾	٢٥	٣٨٥

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِيْ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾	٣٤	٢٣٢
﴿وَإِذَا جَآءَكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَـٰتِنَا فَقُلْ سَلَـٰمٌ عَلَيْكُمْ﴾	٥٤	٧٢
﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ﴾	٥٩	٤٥٩
﴿ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا﴾	٧١	١٣٧
﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾	١١٢	١٨٧
﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَـٰفِلٍ﴾ [الأنعام: ١٣٢، وهود: ١٢٣، والنمل: ٩٣]	١٣٢	٢١٣
سورة الأعراف		
﴿وَقَالُوا۟ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَـٰذَا﴾	٤٣	٢٥٤
﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾	١٠٥	٣٦٩
سورة التوبة		
﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا﴾	٣٤	٣٣٣
﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾	٣٨	٣٦٩
﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾	٤٠	٢٤٣
﴿يَقُولُ ٱئْذَن﴾	٤٩	١٣٧
﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾	٦٢	٧٣، ٣٣٣
﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوا۟ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ﴾	٩٢	٤٧٣
﴿أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَٱنْهَارَ بِهِۦ فِى نَارِ جَهَنَّمَ﴾	١٠٩	٤١٧
﴿لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ﴾	١٢٠	٤٤٣
﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ﴾	١٢٤	٢٤٨
سورة يونس		
﴿فَجَعَلْنَـٰهَا حَصِيدًا﴾	٢٤	٣٣٩
﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا﴾	٢٧	٢١٧
﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾	٤٢	٣٢٩

الآية	رقمها	الصفحة
﴿قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾	٥٧	١٨٣
﴿عَلَىٰ خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِمْ﴾	٨٣	٣٢٠
﴿ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾	٩٠	٣١٠
سورة هود		
﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾	٤٣	٣٤١
﴿وَتِلْكَ عَادٌ جَحَدُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ﴾	٥٩	٣٣٦
﴿أَلَآ إِنَّ عَادًا كَفَرُواْ رَبَّهُمْ﴾	٦٠	٣٦٤
﴿إِنَّ ثَمُودَاْ كَفَرُواْ رَبَّهُمْ﴾	٦٨	٣١٩
﴿وَمَا هِىَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ بِبَعِيدٍ﴾	٨٣	٢٩٥
﴿وَإِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ﴾	٨٤	٣٩١
﴿وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَٰكَ﴾	٩١	١٨٨
سورة يوسف		
﴿فَيَكِيدُواْ لَكَ كَيْدًا﴾	٥	٣٦٨
﴿تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾	١٠	٣٠٥
﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ﴾	٢٧	١٩٨
﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾	٢٩	٢٠٨
﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾	٥٨	٢٠١-٢٠٢
﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾	٩٦	٢٣٦
﴿وَقَدْ أَحْسَنَ﴾	١٠٠	٣٧٢، ٢٥١، ٣٧٥
سورة الرعد		
﴿وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ﴾	١٢	٣٢٨
﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ﴾	٢٣	٧٥
﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا﴾	٣٥	٧٢
﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: ٤٣، والإسراء:٩٦]	٤٣	٢١٩

الآية	رقمها	الصفحة
سورة إبراهيم		
﴿فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ﴾	٩	٢٦٢
﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآۗ﴾ [إبراهيم: ٣٤، والنحل: ١٨]	٣٤	٣١٨
سورة الحجر		
﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾	٥٤	١٨٩
﴿هَٰٓؤُلَآءِ ضَيۡفِي﴾	٦٨	٣١٧
سورة النحل		
﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرٗاۗ﴾	٣٠	١١٠
﴿وَٱشۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ﴾	١١٤	٣٦٧
﴿وَلَمۡ يَكُ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾	١٢٠	٦٣
﴿وَهَدَىٰهُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾	١٢١	٢٥٤
سورة الإسراء		
﴿حِجَابٗا مَّسۡتُورٗا﴾	٤٥	٣٤٧
﴿كُلّٞ يَعۡمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾	٨٤	٣٨٤
﴿قُل لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحۡمَةِ رَبِّيٓ﴾	١٠٠	٢٨٠
سورة الكهف		
﴿وَلَا تَعۡدُ عَيۡنَاكَ عَنۡهُمۡ﴾	٢٨	٣٦٣
﴿كِلۡتَا ٱلۡجَنَّتَيۡنِ ءَاتَتۡ أُكُلَهَا﴾	٣٣	٣٨٢
﴿وَلَمۡ تَكُن لَّهُۥ فِئَةٞ يَنصُرُونَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾	٤٣	٣٨٨
﴿ٱلۡمَالُ وَٱلۡبَنُونَ زِينَةُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۖ﴾	٤٦	٣٣٤
﴿فَفَسَقَ عَنۡ أَمۡرِ رَبِّهِۦٓۗ﴾	٥٠	٢٦١
﴿لِيُدۡحِضُواْ بِهِ ٱلۡحَقَّۖ﴾ [الكهف: ٥٦، وغافر: ٥]	٥٦	٣٧١
﴿ذَٰلِكَ تَأۡوِيلُ مَا لَمۡ تَسۡطِع عَّلَيۡهِ صَبۡرٗا﴾	٨٢	٦٢
﴿ءَاتُونِي زُبَرَ ٱلۡحَدِيدِۖ﴾	٩٦	٥١

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ فَمَا ٱسْطَـٰعُوٓاْ أَن يَظْهَـُٔوهُ ﴾	٩٧	٦٢
سورة مريم		
﴿وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴾	٤	٢٦٩
﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴾	٢٠	٦٣
﴿وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ ﴾	٢٥	٢٢١
﴿وَأَوْصَـٰنِى بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾	٣١	٥٥٣
﴿إِنَّهُۥ كَانَ وَعْدُهُۥ مَأْتِيًّا ﴾	٦١	٣٣٩، ٣٤٧
﴿ إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَـٰنِ عَبْدًا ﴿٩٣﴾ لَّقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا ﴿٩٤﴾ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا ﴾	٩٣-٩٥	٣٨٣
سورة طه		
﴿وَيْلَكُمْ لَا تَفْتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ﴾	٦١	١٥١
﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾	٧١	٢٥١، ٢٦١
﴿ وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ ﴾	١٣٢	١٧٤
سورة الأنبياء		
﴿أَنَّ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَـٰهُمَا﴾	٣٠	٣٢٢
﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَـٰلِدُونَ ﴾	٣٤	٥٥٢
سورة الحج		
﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍۭ ﴾	٢٥	٢٢١
﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ ﴾	٣٠	٢٣٤
سورة المؤمنون		
﴿قَدْ أَفْلَحَ ﴾ [المؤمنون: ١، والأعلى: ١٤، والشمس: ٩]	١	١٧١
﴿ وَإِنَّ هَـٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ ﴾	٥٢	١٩٣
﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا ذَا عَذَابٍ شَدِيدٍ ﴾	٧٧	٢٥٥

الآية	رقمها	الصفحة
سورة النور		
﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾	٢١	١٨٨
﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ﴾	٢٥	٢٢٢
﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ﴾	٣٦-٣٧	٥٣٨
﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾	٦٣	٣٧٦
سورة الفرقان		
﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾	٥٩	٢٥٧
سورة الشعراء		
﴿فَأَلْقَىٰ مُوسَىٰ عَصَاهُ﴾	٤٥	٢٢٦
﴿فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّىٓ إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾	٧٧	٣١٧
﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا خُلُقُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾	١٣٧	٥٠
سورة النمل		
﴿وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ﴾ [النمل: ١٩، والأحقاف: ١٥]	١٩	٣٦٩
﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّى ظَلَمْتُ نَفْسِى﴾	٤٤	٤٨٤
﴿فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ﴾	٥١	١٨٣
سورة القصص		
﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾	٢٨	٢٤٧
﴿وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ﴾	٣٢	٤٨٤، ٥٣٤
سورة الروم		
﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ﴿٢﴾ فِىٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ﴾	٢-٣	٥٥٤
﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ﴾	٦٢	١٩٧
سورة لقمان		
﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِى وَلِوَٰلِدَيْكَ﴾	١٤	٣٦٧

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الأحزاب		
﴿وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ﴾	٢٥	٢١٩
﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾	٣٥	٥١٩
﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾	٣٧	٧٧
﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾	٦٣	٢٩٥
سورة سبأ		
﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾	٣١	٢٨١
﴿وَمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُم بِٱلَّتِى تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰٓ﴾	٣٧	٢٤٤
﴿وَهُمْ فِى ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ﴾	٣٧	٣٥٦
سورة فاطر		
﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾	٣	٢٣١
﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ﴾	٤	١١٨
﴿فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾	٤	١١٨
سورة الصافات		
﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ ۝٦ وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ﴾	٦-٧	١١٥
سورة الزمر		
﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾	٣٦	٢١٢
﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ﴾	٦٤	١٩٧
﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾	٧٣	٢٤٩
سورة غافر		
﴿ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ﴾	٦٧	٣١٧
سورة الشورى		
﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾	١١	٢٣٠

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ جُنَّةٌ دَاحِضَةٌ ﴾	١٦	٣٧٠-٣٧١
﴿ وَيَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾	٢٦	٣٥٠
سورة الزخرف		
﴿ وَجَعَلَهَا كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً فِى عَقِبِهِۦ ﴾	٢٨	٤٦
﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾	٣٩	٥٥٢
سورة الأحقاف		
﴿ يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ وَإِلَىٰ طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾	٣٠	٣٠٧
سورة الحجرات		
﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ ﴾	٩	٣٢٧
سورة ق		
﴿ بَلْ عَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ ﴾	٢	١٩٣، ٥٥٢
سورة الذاريات		
﴿ قَالَ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴾	٢٥	٧١
﴿ إِلَّا قَالُواْ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ ﴾	٥٢	٦٩
سورة القمر		
﴿ يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ ﴾	٦	٤٦٢
﴿ خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ ﴾	٧	٥١٩
﴿ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ ﴾	٢٠	٣٠١
﴿ كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِٱلنُّذُرِ ﴾	٢٣	٣١٣
سورة الرحمن		
﴿ مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ ﴾	١٩	٣٩٥

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الواقعة		
﴿ لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَـٰهُ حُطَـٰمًا ﴾	٦٥	١٨٦
﴿ لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَـٰهُ أُجَاجًا ﴾	٧٠	١٨٦
سورة المجادلة		
﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَـٰتِهِمْ ﴾	٢	٢٨٤
سورة الحشر		
﴿ وَمَن يُشَآقِّ ٱللَّهَ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾	٤	٥٣٨
﴿ لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً ﴾	١٣	٧١
سورة الممتحنة		
﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَـٰتُ ﴾	١٢	١٨٤
سورة الجمعة		
﴿ وَإِذَا رَأَوْا۟ تِجَـٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓا۟ إِلَيْهَا ﴾	١١	٣٣٣
سورة الملك		
﴿ ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنقَلِبْ إِلَيْكَ ٱلْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ﴾	٤	٣٢٠
سورة القلم		
﴿ بِأَيِّيكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ﴾	٦	٢١٨
سورة الحاقة		
﴿ فَتَرَى ٱلْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَىٰ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾	٧	٣٠١، ٣٠٩
﴿ فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾ [الحاقة: ٢١، والقارعة: ٧]	٢١	٣٣٩
سورة القيامة		
﴿ وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ ﴾	١٥	٤٥٩
﴿ كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِىَ ﴾	٢٦	٥١٧

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَٱلۡتَفَّتِ ٱلسَّاقُ بِٱلسَّاقِ﴾	٢٩	١٨٣
سورة الإنسان		
﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا﴾	١	٢٦٩، ٢٧١
﴿عَيۡنٗا يَشۡرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾	٦	٢٥٨
﴿وَسَقَىٰهُمۡ رَبُّهُمۡ شَرَابٗا طَهُورًا﴾	٢١	٢٢٤
سورة المرسلات		
﴿وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتۡ﴾	١١	٣٠٩، ٥٧٠
﴿وَأَسۡقَيۡنَٰكُم مَّآءٗ فُرَاتٗا﴾	٢٧	٢٢٤
﴿ٱنطَلِقُوٓاْ إِلَىٰ ظِلّٖ ذِي ثَلَٰثِ شُعَبٖ ٣٠ لَّا ظَلِيلٖ وَلَا يُغۡنِي مِنَ ٱللَّهَبِ﴾	٣٠-٣١	٢٤٢
﴿فَكِيدُونِ﴾	٣٩	٣٦٨
سورة النازعات		
﴿فَإِنَّ ٱلۡجَنَّةَ هِيَ ٱلۡمَأۡوَىٰ﴾	٤١	٥٥٩
سورة الطارق		
﴿مِن مَّآءٖ دَافِقٖ﴾	٦	٣٤١
سورة الليل		
﴿نَارٗا تَلَظَّىٰ﴾	١٤	٦٢
سورة العلق		
﴿أَلَمۡ يَعۡلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾	١٤	٢٢٢
﴿لَنَسۡفَعَۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ١٥ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٖ﴾	١٥-١٦	٥٥٨
سورة القدر		
﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ﴾	١	٥٣٣
﴿تَنَزَّلُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ﴾	٤	٦٢

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

الحديث	رقم الصفحة
حَتَّى أَزَرْتُهُ شَعُوبَ (قول طلحة بن عُبيد الله)	٥٣٩
لِيَهْنِكَ تَوْبَةُ اللهِ عَلَيكَ	١٣٦

فهرس الأمثال

المثل	رقم الصفحة
أَجْوَرُ مِنْ سَدُومَ	٩٧
أَجْوَرُ مِنْ قَاضِي سَدُومَ	٩٧
أَفْسَدُ مِنَ الجَرَاد	٨٢
أَنَا جُذَيْلُهَا الـمُحَكَّكُ وَعُذَيْقُهَا الـمُرَجَّبُ	٤٧٤
ما في كِنَانتِهِ أَهْزَعُ	٤٩٢
وقعوا في أمِّ حَبَوْكَر	٤٧٣
ويلٌ للشَّجِي مِنَ الـخَلِيّ	٤٣١

فهرس أقوالِ العربِ وأمثلةِ النحويين

القول أو المثال	رقم الصفحة
أَبُو يُّوبَ	١٦٣
آتيكَ إِنْ أَعْطَيْتَنِي دِينَارًا	١١٨
أَتَيْتُهُ فِي عُنْفُوَانِ شَبَابِهِ وفِي أَمْرِهِ ونَهْيِهِ	٥٥١
أَحْسِنْ بِزَيْدٍ!	٨٥
أخذني من ذلك ما قَدُمَ وما حَدُثَ	٣٩٧
أخوك فَوُجِد	٢٤٠
أدخلتُ القَبْرَ الميّتَ	٣٩٩
أَدْخَلْتُ القَلَنْسُوَةَ فِي رأْسِي والخَاتَمُ فِي إِصبَعِي	٣٩٩
استَخْلَفَ لِأَهلِهِ ، و أَخْلَفَ لِأَهْلِهِ	٣٥٥
أعطني درهمًا بدينار	٢٥٦
أعطيتُ زيدًا دينارًا	٣٧٨
أَفْعِلْ بِهِ	٨٥، ٨٨، ٨٩
اِفعَلا ذَاكَ	٣٣٣
أقرَّ الله عينه؛ أي عَيْنَيْهِ	٣٣٥
أَكَرَمَنِي وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا	١٠٧
أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّىٰ رَأْسُهَا	٧٥
أكلتُ لحمًا سمكًا تمرًا	٤٧٤
أكلوني البراغيثُ	٥٤١
أَمَا واللهِ أَنْ لَوْ فَعَلْتَ لأَكْرَمْتُكَ	٢٣٦
إِنَّ أَحَدًا لا يَقولُ ذاكَ	٤٩٠
إِنْ جِئْتَنِي أَكْرَمْتُكَ	٢٧٠

القول أو المثال	رقم الصفحة
إنَّ زيدًا لَقَامَ	١٩٩
أَنْ لو جِئْتَنِي كَانَ خَيْرًا لَكَ	٢٣٧
إنِّي مِمَّا أَفْعَلُ	٢٦٦
أنتَ أنتَ وعمرٌو عمرٌو	٣٤١
أيُّ الرّجالِ حَضَرَ؟	٣٨٥
أَيُّ رَجُلٍ نزَلْنَا بِهِ مِنْ فُلانٍ	٥٥٤
إِيَّاك الشَّرَّ	٥٧٦
إِيَّاكَ والأَسَدَ	٤٧٥
الأيّامُ فَعَلَتْ، أو فَعَلْنَ	٥٤١
بِحَسْبِكَ أن تفعلَ الخيرَ	٢١٧
بِكَ صَارَ فُلانٌ فُلانًا	٣٤١
تَغْلِبُ ابنةُ وَائِل	٣١٣
ثيابُكَ مُزِقْنَ	٥٤١
جاءني القومُ سوىٰ رجلٍ منهم طويلٍ	٤٨٨
جئتُ بلا زادٍ	٢٤٢
جئتُكَ صَلاةَ العَصْرِ	٥٥٣
الـجُذوع انكسرتْ، والأجذاعُ انكسَرْنَ	٣٥٨، ٥٤١
الـجُذُوعُ انكسَرْنَ، والأجذاع انكسَرَتْ	٣٥٨
جِمَالُكَ أَقْبلْنَ	٥٤١
جَمَلٌ ذو عَثَانِينَ	٣٢٤
خَدَعْتُ زيدًا نفسَه، خدعتُ زيدًا عن نفسه	٣٧٧
خُذْ هذا الدِّرْهَمَ بما خَدَمْتَنِي	٥٤٩
دَعْهُ في حِرِ امِّهِ	١٥٣

القول أو المثال	رقم الصفحة
ذَهَبَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ	٣٠٥
ذهبتِ العَرَبُ الأُلَى	٤١٠
ذَهَبٌ خَاتِمُكَ	٢١٨
الرّاحُ مُلِئَ من عطائك ، الرَّاحُ مُلِئَتْ ، الرَّاحُ مُلِئْنَ	٣٢٩
رُبَّ رَجُلٍ صالحٍ	٢٧٧
رُبَّ رَجُلٍ لَقِيتُه	٢٧٧
رُبّما يقومُ زيدٌ	٥٥٠
الرِّجالُ قامتْ، الرِّجالُ قامَ	٥٧١
الرِّجالُ قَامُوا، الرِّجالُ قَامتْ، الرِّجالُ قامَ	٥٧٠
الرِّجالُ قُمْنَ	٣١١
الرِّجَالُ كُلُّهُنَّ	٣١٢
الرَّجُلُ الـحَسَنُ	٩٢
الرَّجُلُ الحسنُ الوجهِ	٩٢
رَجُلٌ رِضًى	٣٤٥
رجلٌ زَوْرٌ	٣٤٩
رجلٌ صَوْمٌ وَعَدْلٌ	٣٤٥، ٣٤٩
رَجُلٌ غَلِيظُ الحَوَاجِبِ، شديدُ الـمَرَافِق، ضَخْمُ الـمَنَاخِرِ، غَلِيظُ الوَجَنَاتِ	٣٢٦
زيدٌ فمنطلقٌ	٢٤٠
زَيْدٌ بِمُنْطَلِقٍ	٢١٣
سِوَاك متسرِّعٌ، وجَاءَني سِواكَ، ورأيتُ سِوَاكَ، وسلَّمتُ علىٰ سِوَاكَ	٤٨٧
سِيرَ عَلَيْهِ لَيْلٌ	١٠٣
شَابَتْ مَفَارِقُه	٣٢٤
شَعْبٌ ذَكِيٌّ أو أَذْكِيَاءُ	٣٢٧

القول أو المثال	رقم الصفحة
ضَـرَبَ غلامُهُ زيدًا	٤٩٣
طاولَني فلانٌ فَطُلْتُه	٥١٥
طَلَعَتِ الشَّمسُ	١٨٣
ظَنَّ أَنْ يَكُونَ، وظَنَّ بِأَنْ سيكونُ	٢٢٣
ظننتُ بِأَنْ أَقُومَ، وحَسِبْت بِأَنْ أَفْعَلَ	٤٥٠
عَرَضْتُ البعيرَ علىٰ الحوضِ عَرْضًا	٣٩٩
عَرَّضْتُ فُلانًا لكذا	٣٧٩
عرضتُ الناقةَ علىٰ الحوضَ	٤٠٠
عَسَيْتُ أَنْ أفعلَ	٤٤٩
عِيشةٌ راضيةٌ	١٠١
الغَدَايَا والعَشَايَا	٣٩٥
غَضِبْتَ من غيرِ مَا جُرْمٍ	٢٤٦
غِلْمَانُ زيدٍ قاموا	٣٢٠
فَعَلَ به ما ساءَه وناءَه	٣٩٦
فُلانٌ فِي البَيْتِ	٥٥١
فُلانٌ لَهُ شَاةٌ وبَعِيرٌ	٣٣٨
في حِرِ امِّهِ	١٥١، ١٥٣
في الدَّارِ زيدٌ والحُجْرَةِ عمروٌ	٥٢٥
في الدَّار زيدٌ وعمروٌ الحجرةِ	٥٢٥
في فلانٍ عَيْبٌ	٥٥١
قامَ زيدٌ لا بَلْ قام عمرٌو	٢٧٥
قامَ زيدٌ ولا عمرٌو	٢٥٠
قامَ زَيْدُو، ومررتُ بِزَيْدِي	٤٣٨

القول أو المثال	رقم الصفحة
قامَ القومُ سِوىٰ زيدٍ	٤٨٦
قامَ كلُّ أحدٍ	٤٩١
قَامَا الزَّيْدَانِ، وقامُوا الزَّيْدُونَ، وقمنَ الهِنْدَاتُ	٥٤١
قَامَتِ الرِّجَالُ، والرِّجَالُ قَامَتْ	٣٠٩
قُمْ قائمًا؛ أي قِيامًا، واقْعُدْ قَاعِدًا؛ أي قُعُودًا	٣٥٠
القومُ رَحَلَ ورَحَلُوا، والقومُ راحلٌ وراحلونَ	٣٨٦
القومُ سَارَ أو ساروا	٣٢٧
كاد يفعلُ	٤٤٩، ٤٥٠
كانَ زيدٌ قائمًا	٢١٤
كانَ زيدٌ قامَ	١٩٨
كفىٰ باللهِ شهيدًا	٤٥٠
كَلَاكَ اللهُ	١٤١
كُلُّ إنسانٍ فَلَهُ دِرْهَمٌ	٢٣٩
كُلُّ ذَاهِبٌ...	٣١٩
كُلُّ رجلٍ عالمٍ فَلَهُ دِرْهَمٌ	٢٣٩
كلُّ رَجُلٍ فَلَهُ دِرْهَمٌ	٢٣٩
كلُّ رجلٍ يأتيني، أو أمامَك، أو في الدَّار ـ فله درهمٌ	٢٣٨
كلُّ القومِ حَضَرَ أو كلُّهم قائمٌ،	٣٨٣
كلُّ القومِ حَضَرُوا أو كُلّهم قائمون	٣٨٣
لا أَرَيَنَّكَ هُنا	٢٨٠
لا بُدَّ مِنْ كَذا	٤٩١
لا تَمْدُدْها فَتَشُقَّها، ولا تَمْدُدْهَا فَتَشْقُقْهَا	٤٥٧
لَئِنْ جحَدْتُكَ فلقد كان كذا وكذا	٥٤٨

القول أو المثال	رقم الصفحة
لئن فعلتَ لا أفعلُ أبدًا	٥٤٨
لئن فعلتَ لأفعَلنَّ	٥٤٨
لَابَ لَكَ	١٦٢
لَظَرُفَ زيدٌ، ولَكَرُمَ عَمْروٌ	٢٠٠
لعلّي أَنْ أفعلَ	٤٤٩
لَقَامَ زيدٌ	١٩٩
لَمْ يَغْزُو، وَلَمْ يَقْضِي، وَلَمْ يَخْشَىٰ	٤٣٨
لم يكن زيدٌ في العام الماضي مُقِيمًا	٢٦٩
لو جاءَني لأكرمتُهُ	٢٧٠
لَوْ جَاءَنِي لأَنَا أُكْرِمُهُ	١٨٩
لَوْلَاكَ، وَلَوْلَاهُ، وَلَولَايَ	٢٨١
لي بك مَعْقِلٌ حَصِين؛ أي لي منك	٣٥١
ليس زيدٌ منطلقًا	٢١٣
لِيَهْنِئْكَ الفَارِسُ	١٣٦
لِيَهْنِيكَ الفارسُ	٢٣٦
مَا أَحْسَنَ زَيْدًا!	٨٥
مَا احْسَنَ زيدًا!	١٦١
ما أَظْرَفَهُ! وَمَا أَكْرَمَهُ!	٢٠٠
مَا أَفْعَلَهُ!	٨٥
مَا امْرُك؟	١٦١
ما إِنْ زيدٌ بقائمٍ	٢١٤
ما أنا بالذي قائلٌ لكَ شيئًا	٢٤٧
ما أنا كَأنتَ ولا أنتَ كأَنَا	٢٧٩

القول أو المثال	رقم الصفحة
ما بالدَّارِ دَيَّارٌ	٤٩٠
ما جَاءَ رَجُلٌ	٤٩٠
ما جاءني أحدٌ، ولا رأيتُ أحدًا، ولا مررتُ بأحدٍ	٤٩٠
ما جاءني زيدٌ ولا عَمْرٌو	٢٤٤
ما رأيته مذ وقتٍ أو منذ وقتٍ	٢٨٥
ما زيدٌ بمنطلِقٍ	٢١٣
ما فعلته قطُّ	٤٩١
مَـخْيَرَك!	١٦٢
مُرْ زيدًا، وَأْمُر عمرًا	١٧٤
مررتُ بأحمرٍ، ورأيتَ أحمرًا، ومررتُ بـمساجدٍ يا فتىٰ	٤٣٢
مَرَرْتُ بِخَيْرٍ وأَفْضَلِ مَنْ ثَمَّ	٤٩٤
مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَسَدٍ	٩٨، ٣٥١
مَرَرْتُ بزيدٍ	٢٢٦
مَرَرْتُ بِكَالْأَسَدِ	٨٣
مَرِضَ فُلانٌ عن أكلِ الرُّطَبِ	٢٦٠
مُرْهُ بِكَذا	١٧٤
مَعِيشة راضيَة	٣٤٢
مَنَ بُوكَ؟	١٦٣
النِّساء قَامَتْ، والنِّساء قُمْنَ	٣٢٩
هؤلاء ثَقِيفُ بنُ قَسِيٍّ	٣١٩
هذا امرُؤٌ، ورأيتُ امرَأً، ومررتُ بامرِىءٍ	١٤٠
هذا امْرَا	١٤١
هذا بذاك	٢٥٧

القول أو المثال	رقم الصفحة
هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ	٣٩١
هذا حَامِضٌ حُلْوٌ	٧٠
هذا خاتَمٌ حَدِيدٌ، وثَوبٌ خَزٌّ	٣٥٢
هذا خالدٌ، وهذا يجعلّ	٤٣٢
هَنَأَني الطّعَامُ وَمَرَأَنِي	٣٩٦
الـهُنُودُ قامت ، الـهِنْداتُ قامت	٣٢٧
هو رجُلٌ عظيمُ الـمَنَاكِب	٣٢٦
هو في عُلْيَا مَعَدٍّ، وفي عَلْيَاءِ مَعَدٍّ	٣٥١
هو كريمٌ، بل هو حَسَنُ الـخُلُقِ، بل هو حَسَنُ الوجهِ	٢٧٦
وَا زَيْدَاهْ	١٩٠، ٤٤٨
واللهِ لَفعلتَ	٢٠١
وَاللهِ لكَذَبَ	٢٠١
واللهِ لكَذَبْتَ	٢٠١
وَيْلُمِّهِ	١٥١
يَا زَيْدَاه	١٩٠
يا وَيْلَاهُ	٤٤٨
يرحَمُكَ الله	١٨٦
يُريدُ أَنْ يُقْرِئَك	١٣٧
يغفرُ الله لك	١٨٦

فهرس قوافي أبي تمام

أول البيت	قافيته	بحره	الصفحة
	(ءُ)		
لَوْ قِيلَ	بُكَاؤُهُ	الكامل	٢٣٧
فَلَا وَاللهِ	الـحَيَاءُ	الوافر	٢٤٥
وَمَهْمَهٍ مُغْبَرَّةٍ	أَرْجَاؤُهُ	الرجز	٤٠٠
كَأَنَّ لَوْنَ	سَمَاؤُه	الرجز	٤٠٠
أَزَعَمْتَ أَنَّ	مَاؤُهُ	الكامل	٤٠٦
وَقُلْ لِلْمَرْءِ	الفَضَاءُ	الوافر	٤٣٤
مَطَرٌ مِنَ	سَمَاؤُهُ	الكامل	٤٨٠
	(ءِ)		
صَعُبَتْ وَرَاضَ	الـمَاءِ	الكامل	٥٠
عُنِيَ الرَّبِيعُ	صَنْعَاءِ	الكامل	٩٠
لا يُـحْرَمِ	الأَنْوَاءِ	الكامل	٩٦، ١٠٣
فَمَدَّ عَلَى	فَضَاءِ	المتقارب	٩٨
جَهْمِيَّةُ الأَوْصَافِ	الأَشْيَاءِ	الكامل	١٠٨
أَقْرِي السَّلَامَ	والـهَيْجَاءِ	الكامل	١٣٣، ٤٦٩
عَجَبًا لِصَيَّادِ	الإِعْرَاءِ	الكامل	١٥٣
تَحُولُ السَّكِينَةُ	الـمِرَاءِ	المتقارب	١٥٩
أُصِبْنَا بِكَنْزِ	الغَنَاءِ	المتقارب	٢٤٦
وَمَا إِنْ أُصِيبَ	الرِّعَاءِ	المتقارب	٢٤٦
أَلَـهْفِي إِذَا	لِلْحِبَاءِ	المتقارب	٢٤٨
عَلَىٰ خَالِدِ	بِمَاءِ	المتقارب	٢٥٦
سَلِ الـمُلْكَ	الْعَداءِ	المتقارب	٢٥٧
فَإِنْ مِتُّ	بِدَائِهِ	الطويل	٢٦٤

أول البيت	قافيته	بحره	الصفحة
وَقَدْ كَانَ	بِالبَهَاءِ	المتقارب	٢٦٦
مَا شِعْرُهُ	أَكْفَائِي	الكامل	٢٨٣
فَأُلَاكَ أَعْمَامِي	آبَائِي	الكامل	٣١٠
يَا غَايَةَ	وَالخُطَبَاءِ	الكامل	٣٢٢
سَاوَيْتَهُمْ أَدَبًا	بِسَوَاءِ	الكامل	٣٢٢
رَاحٌ إِذَا	الأَحْشَاءِ	الكامل	٣٢٩
مِنْ كُلِّ	الأَكْفَاءِ	الكامل	٣٤٤
نَعَاءِ نَعَاءِ	الـجَدَاءِ	المتقارب	٣٤٦
وَكَانَا جَمِيعًا	صَفَاءِ	المتقارب	٣٤٦
وَتَعَرَّفَتْ عَرَفَاتُ	بِالإِكْدَاءِ	الكامل	٣٥٤
وَإِذَا رَأَيْتَ	رَائِهِ	الكامل	٤١٤
وَمَالِي شَفِيعٌ	وَائِهَا	الطويل	٤١٧
فَكَأَنَّمَا قَلْبِي	بِطِلَاءِ	الكامل	٤٤٢
إِلَّا لِأَنَّ	بِرِزَاءِ	الكامل	٤٤٢
وَرِثَ النَّدىٰ	بِهُدَاءِ	الكامل	٤٤٢
وَيَا شَمْسَ	بَهَائِهَا	الطويل	٤٥٥
وَتَبَسَّمَ العَقْلُ	الأَنْدَاءِ	الكامل	٤٦١
مَا سَرَّنِي	صَنْعَاءِ	الكامل	٤٧١
انْظُرْ وَإِيَّاكَ	شَوْسَاءِ	الكامل	٤٧٦، ٥٢١
أَلَـحْدٌ حَوَى	الثَّرَاءِ	المتقارب	٥١٩
تَعْلَمْ كَمِ	عَـذْرَاءِ	الكامل	٥٢١
قَدْ كَانَ	الـخُلَفَاءِ	الكامل	٥٣٣
فَخَرَجْتَ مِنْه	الغَمَّاءِ	الكامل	٥٣٣
خَرْقاءُ يَلْعَبُ	بِالأَسْمَاءِ	الكامل	٥٣٥
فَالْـجَوُّ جَوِّي	سَمَائِي	الكامل	٥٥١

أول البيت	قافيته	بحره	الصفحة
لَوْ سِرْتَ	لِلْأَحْشَاءِ	الكامل	٥٥٧
	(بَ)		
قُلْ لِلْجُلُودِيِّ	شَعْبَا	الكامل	٥٣
اللهُ أَعْطَاكَ	جَذْبَا	الكامل	٥٣
وُجُوهٌ لَوَنَّ	كَوَاكِبَا	الطويل	٦٢
لَـمُضْمِرٌ غُلَّةً	القَصَبَا	البسيط	٧١
بَرِئْتُ مِنَ	لَوَاغِبَا	الطويل	٧٨، ٥٣١
لَوْ يُفَاجَا	نَسِيبَا	الخفيف	١٥٦، ٤٨١، ٥٣٧
وَقَدْ يَكْهَمُ	خَائِبَا	الطويل	٢٤٣
فَآفَةُ ذَا	ضَارِبَا	الطويل	٢٤٣
ثَكِلْتُ قَصَائِدِي	نَحْبَا	الوافر	٢٧٩
وَكُنْتُ إِذن	كَلْبَا	الوافر	٢٧٩
قَرَّبَتْهَا الـمُنَى	قَرِيبَا	الخفيف	٢٩٥
كَوَاعِبُ زَارَتْ	كَوَاعِبَا	الطويل	٣٢٧
لَعِبَ الشَّيْبُ	وَلَعُوبَا	الخفيف	٣٣٧، ٤٣٤
خَضَبَتْ خَدَّهَا	خَضِيبَا	الخفيف	٣٣٧
بَاسِطًا بالنَّدَى	حَبِيبَا	الخفيف	٣٤٠
وَكُنْتُ أَعْلَمُ	العُشُبَا	البسيط	٣٤٩
احْفَظْ وَسَائِلَ	ذَهَبَا	البسيط	٣٥٩
يَغْدُونَ مُغْتَرَبَاتٍ	مُغْتَرِبَا	البسيط	٣٥٩
وَلَا تُضِعْهَا	حَسَبَا	البسيط	٣٥٩
وَمَلْآنَ مِنْ	وَغَارِبَا	الطويل	٣٧٤
إِنْ تَكُنْ	تَؤُوبَا	الخفيف	٤٧٩
فَلَكَمْ نَظْرَةٍ	القُلُوبَا	الخفيف	٤٧٩
يَطُولُ اسْتِشَارَاتِ	التَّجَارِبَا	الطويل	٥١٥

أول البيت	قافيته	بحره	الصفحة
طَابَ فِيهِ	والتَّشْبِيبَا	الخفيف	٥٣٦
	(بُ)		
هُنَّ عَوَادِي	طَالِبُهْ	الطويل	١٠٧،٢٥
مَدَحْتُكُمْ كِذْبًا	مُطَّلِبُ	السريع	٤٨
نِعَمٌ إِذَا رُعِيَتْ	مَصَائِبُ	الكامل	٤٩
غَدَا خَائِفًا	كُتْبُ	الطويل	٥١
فَهْوَ مُدْنٍ	حَبِيبُ	الخفيف	٥٢، ٩٤
لَذَّ شُؤْبُوبُهَا	القُلُوبُ	الخفيف	٦١
يَقُولُونَ إِنَّ	ومَخَالِبُهْ	الطويل	٧٢
عَوْدٌ تُسَاجِلُهُ	جُلَبُ	البسيط	٧٣
خُلُقٌ مُشْرِقٌ	جَنُوبُ	الخفيف	٧٣
أَعْطَىٰ وَنُطْفَةُ	القُشُبُ	البسيط	٨٤، ٣٢٦
وَسَيَّارَةٍ فِي	سَهْبُ	الطويل	١٠١
قَدْ جَاءَنَا	المَرْكَبُ	الكامل	١١٠
جَدِيرٌ بِأَنْ	ويُرَاقِبُهْ	الطويل	١٣٧
لَهُ زِئْبِرٌ	مُتَجَلْبِبُ	الطويل	١٤٨
فَهْيَ مَاءٌ	تَذُوبُ	الخفيف	١٥٦
إِنَّ الإِخَاءَ	فَأُنْجِبُ	الكامل	١٧٣
أَبَا دُلَفٍ	جَدِيبُ	الطويل	١٨٢
يَسُرُّكَ أَنّي	يَخِيبُ	الطويل	١٨٢
وأَنّي صَيَّرْتُ	خَطِيبُ	الطويل	١٨٢
مَتَعَتْ كَمَا	مَغْرِبُ	الكامل	١٨٣
سَوَاكِنُ فِي	السِّرْبُ	الطويل	١٨٣
مَضَى صَاحِبِي	صَاحِبُ	الطويل	٢٠٧
وَمَا الأَسَدُ	الكَلْبُ	الطويل	٢١٢

أول البيت	قافيته	بحره	الصفحة
بِحَسْبِكَ مِنْ	مَنَاقِبُهْ	الطويل	٢١٧
أَلْوَى بِصَبْرِكَ	اللَّبَبُ	البسيط	٢٢٧
إِلَىٰ خَالِدٍ	نُكْبُ	الطويل	٢٣٥
عَجِبْتُ لِصَبْرِي	غَائِبُ	الطويل	٢٥٩
عَلَىٰ أَنَّها	عَجَائِبُ	الطويل	٢٥٩
وَقَلْقَلَ نَأْيٌ	عَازِبُهْ	الطويل	٢٦٥
لِي مِنْ أَبِي	السَّبَبُ	البسيط	٢٦٦
وَأَيُّ مَرَامٍ	أَخَاشِبُهْ	الطويل	٢٦٨
وَقَدْ قَرَّبَ	كَتَائِبُهْ	الطويل	٢٦٨
وَمَا ضَمِيرِيَ	مُنْشَعِبُ	البسيط	٢٨٢
فَأَضْحَىٰ	يُـلَاعِبُهْ	الطويل	٣٠٢
وَتُسْعِفُنِي دِمَشْقُ	قَرِيبُ	الوافر	٣٠٢
لَقَدْ أَخَذَتْ	نَهْبُ	الطويل	٣٠٤
ضَاحِكٌ فِي	تَنُوبُ	الخفيف	٣١١
لَوْ أَنَّ	القُلُبُ	البسيط	٣١٨، ٤٩٥، ٥٦٨
إِنَّ الأَسِنَّةَ	اليَلَبُ	البسيط	٣٢٢
عَلَىٰ كُلِّ	حَالِبُهْ	الطويل	٣٥١
أَلَا يَا	يُجِيبُ	الطويل	٣٨٣
أَعِينَا عَلَىٰ	نَصِيبُ	الطويل	٣٨٣
تَحَيَّرَ فِي	يَصْبُو	الطويل	٤٠٩
يَا أَكْثَرَ	كَذِبُ	البسيط	٤٢٩
مَا إِنْ	بَابُ	الكامل	٤٣٥
يَظَلُّ سَرَاةُ	شَرْبُ	الطويل	٤٣٥
فَيَا وَشَلَ	تَخْبُ	الطويل	٤٣٨
أَحْلَى وَأَحْسَنُ	شَارِبُهُ	البسيط	٤٩٤

أول البيت	قافيته	بحره	الصفحة
لَـمَكَاسِـرُ الـحَسَنِ	وَأَعْذَبُ	الكامل	٤٩٦
ضَمَّ الفَتَاءَ	الصَّيِّبُ	الكامل	٥١٤
هَمٌّ سَرَى	نَشَبُ	البسيط	٥٤٢
	(بِ)		
تَقِي جَمَحَاتِي	بمُصْحِبي	الطويل	٥، ٦١، ٣٤٩
يَا عَقْبَ	يُعْقِبِ	الكامل	٤٦
نَدَّ عَنْكَ	الـجَنِيبِ	الخفيف	٧٦
وَحُلَّةٍ كَسَاهَا	وَالْتِهَابِهْ	مجزوء المنسرح أو..	٨٤
أَحْسِنْ بِأَيَّامِ	الـمُعْجِبِ	الكامل	٨٨، ٥٢٧
سِتٌّ وَعِشْرُونَ	تَحُبِ	البسيط	٩١
حَتَّىٰ إِذَا	الحِقَبِ	البسيط	٩٦
مَصَادٌ تَلَاقَتْ	لِيَعْرُبِ	الطويل	١٠٢
بِأَرْوَعَ مَضَّاءٍ	أَغْلَبِ	الطويل	١٠٢
مُهَذَّبٌ قُدَّتِ	نَسَبِهْ	المنسرح	١١٠
لَوْ يَعْلَمُ	القُضُبِ	البسيط	١٢٠
تَدْبِيرُ مُعْتَصِمٍ	مُرْتَغِبِ	البسيط	١٢٠
غَرُبَتْ خَلَائِقُهُ	مُغْرِبِ	الكامل	١٢١
قَالَتْ وَقَدْ	بِطَيِّبِ	الكامل	١٢٢
كَأَنَّ بِهِ	جَانِبِ	الطويل	١٢٣
وَمَا ضِيقُ	مَذْهَبِي	الطويل	١٢٥
مِنْ كُلِّ	بِتَصَابِي	الكامل	١٢٨، ٣٠٢
نُطْنِبُ كَيْفَ	نُحَابِهْ	مجزوء المنسرح أو..	١٢٨
لَكِنْ عَدَوْتَ	الذِّيبِ	البسيط	١٣٠
دَابُ عَيْنِي	لِمَا بِي	الخفيف	١٣١
سَأُجَزِّي بَقَاءَ	واكْتِئَابِي	الخفيف	١٣١

أول البيت	قافيته	بحره	الصفحة
غَابَ الهِجَاءُ	الغَائِبِ	الكامل	١٣٥
كَـمْ بَيْنَ	سَـرِبِ	البسيط	١٤٥
وَيْلُمِّ صَبٍّ	جَانِبِهِ	المنسـرح	١٥١، ٢٢٩
وَمَنْ يَكُنْ	أَطَايِبِهِ	المنسـرح	١٩٢
أَبْدَتْ أَسًى	عَجَبِ	البسيط	١٩٣
لَوْ أَنَّ	عِتَابِ	الكامل	١٩٥
لَعَذَلْتُهُ فِي	وَرَبَابِ	الكامل	١٩٥
مَنْ ذَا	مُطَّلِبهْ	المنسرح	١٩٦
ضَوْءٌ مِنَ	شَحِبِ	البسيط	٢٠٦
فالشَّمْسُ طَالِعَةٌ	تَجِبِ	البسيط	٢٠٦
لَيْسَ الغَبِيُّ	الـمُتَغَابِي	الكامل	٢١٢
مُقَصِّـرٌ خَطَرَاتِ	الطَّلَبِ	البسيط	٢٢٢
هَيْهَاتَ يَأْبَى	كَوْكَبِي	الكامل	٢٢٤
وَلَقَدْ خَشِيْتُ	الـمَطْلَبِ	الكامل	٢٢٤
صَبَرْتُ عَنْكَ	مَسْكُوبِ	البسيط	٢٢٨، ٣٣٥، ٣٤٨
يَمُدُّونَ مِنْ	قَوَاضِبِ	الطويل	٢٣٣، ٣٥٧
وَيَحْسُبُ مَا	حِسَابِ	الوافر	٢٤٢
وَيَغْدُو يَسْتَثِيبُ	لِلثَّوَابِ	الوافر	٢٤٢
فَجَّعَتْنِي الأَيَّامُ	وَالآدَابِ	الخفيف	٢٤٥
بِخَلِيلٍ دُونَ	أَصْحَابِي	الخفيف	٢٤٥
عَبَّس اللَّحْدُ	قَطَّابِ	الخفيف	٢٤٧
أَفَلَمَّا تَسَـرْبَلَ	مُجْتَابِ	الخفيف	٢٤٧
أَرْسَلَتْ نَحْوَهُ	الأَسْبَابِ	الخفيف	٢٤٧
بِأَبِي وَإِنْ	أَرَبِي	الكامل	٢٤٧
بِشُحُوبِهِ فِـي	يَشْحُبِ	الكامل	٢٥٥

أول البيت	قافيته	بحره	الصفحة
صَحِبَتْ وَجْدَكَ	مَصْحُوبِ	الخفيف	٢٥٩، ٢٩٦
بِمُلِثٍّ عَلَىٰ	طَلُوبِ	الخفيف	٢٥٩
هَيْهَاتَ زُعْزِعَتِ	مُكْتَسِبِ	البسيط	٢٦٠
مَهْلًا بَنِي	والصُّيَّابِ	الكامل	٢٦٣
أَطْفَأْتُ نَارَ	الـحُبِّ	السريع	٢٦٥، ٤٨٤
لَسْتُ مِنَ	وَصَبِهْ	المنسرح	٢٦٨
يَا رُبَّ حَوْبَاءَ	تَطِبِ	البسيط	٢٧٧
وَمُغْضَبٍ رَجَعَتْ	الغَضَبِ	البسيط	٢٧٧
نَشِبْتُ فِي	مُؤْتَشَبِ	البسيط	٢٩٨
الصَّبْرُ كَاسٍ	بالنَّشَبِ	البسيط	٣٠٦
فِي مَعْدِنِ	تَغْلِبِ	الكامل	٣١٣
وكَذَاكَ عَتَّابُ	الـمُتَقَلِّبِ	الكامل	٣١٩
إِنَّ بُكَاءً	طَرَبِهْ	المنسرح	٣٣٢
لَا تُصِيبُ	الرَّغِيبِ	الخفيف	٣٤٠
عَلَى مِثْلِهَا	السَّوَاكِبِ	الطويل	٣٤٣
قَدْ سَلَبَتْهُ	سَلَبِهْ	السريع	٣٤٣
وَصَيَّرُوا الأَبْرُجَ	مُنْقَلِبِ	البسيط	٣٥٦، ٥٢٦
تِسْعُونَ أَلْفًا	والعِنَبِ	البسيط	٣٥٧
جَحَافِلُ لَا	يُحَارِبِ	الطويل	٣٥٧
نَأَتْ بِهِ	غَارِبِهِ	المنسرح	٣٦١
رَضِيتُ الهَوَى	فَاغْضَبِي	الطويل	٣٦٩
وَبَرَقْتَ لِي	الـخُلَّبِ	الكامل	٣٧٧
إِنَّ الحِمَامَيْنِ	عُشُبِ	البسيط	٣٨١
أَنْضَيْتُ فِي	مَذَاهِبِي	الكامل	٣٨٦
قَدْ قُلْتُ	الأَرْكُبِ	الكامل	٣٨٧

أول البيت	قافيته	بحره	الصفحة
الكَوْكَبُ الـجُشَمِيُّ	الكَوْكَبِ	الكامل	٣٨٧
وَلَأُلْبِسَنَّكَ كُلَّ	الـمُعْجِبِ	الكامل	٣٩٢
مِنْ بِزَّة	قُلَّبِ	الكامل	٣٩٢
نَوَّارُ أَهْلِ	الـمَغْرِبِ	الكامل	٣٩٢
تَخَرُّصًا وَأَحَادِيثًا	غَرَبِ	البسيط	٤٣٣
إِنَّ ذَمِّي	صَوَابِ	الخفيف	٤٣٤
عَبْدُ الـمَلِيكِ	نَسَبِهْ	المنسرح	٤٣٩
كَادَ أَنْ	حَبِيبِ	الخفيف	٤٤٩
لِلَّهِ لَيْلَتُنَا	فالشُّرْبُبِ	الكامل	٤٥٢
جَرَىٰ لَهَا	والرِّحَبِ	البسيط	٤٦٣
مِنْ عَهْدِ	تَشِبِ	البسيط	٤٧١
لَكَ فِي	وَكِتَابِ	الكامل	٤٧٢
يُصَرِّفُ مَسْرَاهَا	مَغَارِبِ	الطويل	٤٧٤
فَنَفْسُكَ قَطُّ	أَبِ	مجزوء الوافر	٤٩٢
هُمْ رَهْطُ	أَبِ	الكامل	٥٢١
رَدَّ ارْتِدَادُ	يَذُبِ	البسيط	٥٢٢
لَا أَنَّ خَلْفَكِ	والطَّرَبِ	البسيط	٥٢٢
وحَادِثَاتٍ أَعَاجِيبٍ	العَجَبِ	البسيط	٥٢٢
وَخَوَّفُوا النَّاسَ	الذَّنَبِ	البسيط	٥٢٦
وَمَصِيفِهِنَّ الـمُسْتَظِلِّ	الصَّيِّبِ	الكامل	٥٢٧
أَطْفَأَ اللَّحْدُ	الأَلْبَابِ	الخفيف	٥٢٨
إِنْ يَعْدُ	الـحَطَبِ	البسيط	٥٣٠
إِذَا أَلْـجَمَتْ	النَّجَائِبِ	الطويل	٥٣٢
فَإِنَّ الـمَنَايَا	الأَقَارِبِ	الطويل	٥٣٢
لَئِنْ حَجَدْتُكَ	وَتَعْذِيبِي	البسيط	٥٤٧
أَخْلَبَتْ بَعْدَهُ	التَّشْبِيبِ	الخفيف	٥٤٩

أول البيت	قافيته	بحره	الصفحة
وَبِمَا قَدْ أَرَاهُ	وَطِيبِ	الخفيف	٥٤٩
أَيُّ مَرْعَى	مَلْحُوبِ	الخفيف	٥٥٤
خُذْهَا ابْنَةَ	الجِلْبَابِ	الكامل	٥٥٨
بِكْرًا تُوَرِّثُ	الأَسْلَابِ	الكامل	٥٥٨
	(تُ)		
إِمْرَاتُهُ نَفَذَتْ	إِمْرَاتُهَا	الكامل	١٤٠
	(تِ)		
وَلَـمَّا دَعَانِي	وَلَبَّتِ	الطويل	٨١
بِمُفْعَمَةِ الأَنْسَاعِ	كَلَّتِ	الطويل	١٢٨
وَمَاذَا عَلَيْهَا	وَأَوْمَتِ	الطويل	١٤٣
أَبَا اللَّيْثِ	تَمَنَّتِ	الطويل	٢٠٨، ٢٨١
إِذَا مَا حُلُومُ	وَخَفَّتِ	الطويل	٢٤٨
إِذَا مَا يَدُ	وَشَلَّتِ	الطويل	٢٤٨
وَإِنْ أَزَمَاتُ	فَطُلَّتِ	الطويل	٢٤٨
إِذَا مَا امْتَطَيْنَا	وَلَا الَّتِي	الطويل	٢٤٨
وَنَادَىٰ المَعَالِي	لَصَمَّتِ	الطويل	٢٨١، ٤٥٨
وَأَحْيَا سَبِيلَ	تَعَفَّتِ	الطويل	٣٦٤
لَهُ كُلَّ	مُشَتَّتِ	الطويل	٣٩٣
إِلَىٰ خَيْرِ	فَاسْتَقَرَّتِ	الطويل	٤٢٨
كَأَنَّ عَلَيْهَا	غَنَّتِ	الطويل	٤٩٣
لَئِنْ ظَمِئَتْ	فَتَرَوَّتِ	الطويل	٤٩٣
	(ثَ)		
أُجُدًا إِذَا وَنَتِ	حَثْحَاثَا	الكامل	٥٨
أَرْضٌ خَلَعْتُ	ثَلاثَا	الكامل	٩١
قِفْ بالطُّلُولِ	رِثَاثَا	الكامل	٤٦٧

أول البيت	قافيته	بحره	الصفحة
	(ثِ)		
صَـرْفُ النَّوَى	بِالنَّبِيثِ	مجزوء البسيط	٢١٢
بَنَانُ مُوسَى	الغُيُوثِ	مجزوء البسيط	٣٠٩
وَلَاحِبٍ مُشْكِلِ	وَالوُعُوثِ	مجزوء البسيط	٣٤١
كَالرَّشَأِ العَوْهَجِ	رَغُوثِ	مجزوء البسيط	٣٤٤
	(جَ)		
نَزَّالَةٌ نَفْسَ	وَدَجَا	البسيط	٥٨
لَـمَّا قَرَا	حَرَجَا	البسيط	٦٩
وَالْبَسِـي اليَأْسَ	مَلْجَا	الرمل	١٥٦
إِنْ يَنْجُ	نَجَا	البسيط	١٦٦
أَضَاءَ سَيْفُكَ	دَجَا	البسيط	١٩٨
أَقْبَلْـتَهُ فَخْمَةً	عِوَجَا	البسيط	٣٥٥
	(حَ)		
فَأَثِبْني مِنَ	صَحِيحَا	الخفيف	١١٧
أَعِرْ شِعْرِي	سَنِيحَا	الوافر	٣٤٦
	(حِ)		
وَلَا تَقُلْ	نَوَاضِحِهَا	البسيط	٤٧، ٢٨٠
تُصْغِي إِلَىٰ	مُطَارِحِهَا	البسيط	٥٣
سَمَيْدَعٌ يَتَغَطَّى	فَضَائِحِهَا	البسيط	١٣٢، ٣٠٧
وَفَارَةُ الـمِسْكِ	بِفَائِحِهَا	البسيط	١٣٢، ٣٠٧
لَا تَفْتَ تُزْجِي	وقَارِحِهَا	البسيط	١٥٨
نَقِيَّةُ الجَيْبِ	بِفَاضِحِهَا	البسيط	٢١٣
وَهَلْ رَأَتْنِي	وَكَالِـحِهَا	البسيط	٢٧١
يَا حَاسِدَ	سَابِحِهَا	البسيط	٢٨٠
لَئِنْ قَلِيبُكَ	مَاتِـحِهَا	البسيط	٣٠٨

أول البيت	قافيته	بحره	الصفحة
لَوْ أَنَّ	مُصَافِحِهَا	البسيط	٣١٨
كَأَنَّ صَاعِقَةً	نَابِحِهَا	البسيط	٤٨٦
أَهْدِ الدُّمُوعَ	سَوَافِحِهَا	البسيط	٥٤٠
	(دَ)		
تَتَابَعَ فِي	وَاحِدَا	الطويل	١١
وَعُدَّ لِي	أُحْدَا	الرجز	٥٠، ٣٢٤
لِـمْ لَـمْ أَمُتْ	كَمَدَا	البسيط	٥٤
نَسَبٌ كَأَنَّ	عَمُودَا	الكامل	٧٧
عُرْيَانُ لَا	شُهُودَا	الكامل	٧٧
وَإِذَا رَأَيْتَ	مُعِيدَا	الكامل	١٠٥
يَقْرِي مُرَجِّيهِ	وَرِيدَا	الكامل	١٠٥
أَيْقَنْتَ أَنَّ	جُودَا	الكامل	١٠٥
وَرِثُوا الأُبُوَّةَ	وجُدُودَا	الكامل	١٩٨
طَلَلَ الجَمِيعِ	شَهِيدَا	الكامل	٢١٩، ٤٠٣
مَا إِنْ	مَقْصُودَا	الكامل	٢٣٧
سَلَفُوا يَرَوْنَ	خُلُودَا	الكامل	٢٩٤
وَنَحْنُ كُنَّا	جُنْدَا	الرجز	٣٢٤
يَوْمَ بُزَاخَاتٍ	وِرْدَا	الرجز	٣٢٤
هِيَ جَوْهَرٌ	وَعُقُودَا	الكامل	٣٤٥
عَلَفْتُهَا تِبْنًا	بَارِدَا	الرجز	٣٨٠
لَوْ لَـمْ	عُودَا	الكامل	٣٩٧
إِنَّ القَوَافِيَ	فَرِيدَا	الكامل	٤١٠
فَإِذا القَصَائِدُ	مَشْهُودَا	الكامل	٤١٠
مِنْ أَجْلِ	مَحْدُودَا	الكامل	٤١٠
كَمْ جِئْتَ	أَسْوَدَا	الكامل	٤٣٥

أول البيت	قافيته	بحره	الصفحة
أَذْكَرْتَنَا الـمَلِكَ	وَلَبِيدَا	الكامل	٤٥٣
قَدْ وَالَّذِي	جَهْدَا	السريع	٤٩٦
	(دُ)		
خَانَ الصَّفَاءَ	الكَمَدُ	البسيط	٢٦
مَنْ كَانَ أَنْكَأَ	الأَحَدُ	البسيط	١٧١
تَالله نَدْرِي	أُدَدُ	البسيط	١٧٢
لَوْ أَنَّ	فَسَدُوا	البسيط	١٨٧
لَوْ عَايَنَ	الأَسَدُ	البسيط	١٨٧، ١٩٢، ٣٣٧
لَيَالِيَنَا بِالـرَّقَّتَيْنِ	وَالعَهْدُ	الطويل	٢٠٩
بِحَسْبِ عُتْبَةَ	الأَسَدُ	البسيط	٢١٨
مَا اللُّؤْمُ	وَالِدُ	الكامل	٢٨٢
لَـمَّا غَدَا	يَقِدُ	البسيط	٣٢١
أَنْهَبْتَ أَرْوَاحَهُ	يَدُ	البسيط	٣٢٥
كَأَنَّ بَابَكَ	وَتِدُ	البسيط	٣٣٠
شَتَّانَ بَيْنَهُمَا	جَدَدُ	البسيط	٣٣٧
هَذَا عَلَىٰ	اللَّبَدُ	البسيط	٣٣٧
صَمَّاءُ سَمٌّ	شُهُدُ	الطويل	٤٣٢
وَقَائِعٌ عَذُبَتْ	السُّهُدُ	البسيط	٤٣٣
فَلَمْ يُبْقِ	تَتَرَدَّدُ	الطويل	٤٨٨
مَا كُنْتُ	أَحَدُ	البسيط	٤٩٠
فَتًى لَا	بُدُّ	الطويل	٤٩١
	(دِ)		
إِلَيْكَ بَعَثْتُ	وَحَادِي	الوافر	٢٣
مُنَزَّعَةً عَنِ	الـمُعَادِ	الوافر	٢٣
سَأَجْهَدُ حَتَّىٰ	بِجَاهِدِ	الطويل	٢٩، ٥٠٠

أول البيت	قافيته	بحره	الصفحة
وَلَـجَأْتُ مِنْكَ	الـمَحْتِدِ	الكامل	٤٦
هُمُ عُظْمَىٰ	والنِّجَادِ	الوافر	٥٧
فَتًى أَحْيَتْ	وَجُودِ	الوافر	٥٨
فَهْوَ لَوِ	لِغَدِهْ	المنسرح	٦١
لَبِسْنَ ظِلَّيْنِ	وَدَدِهْ	المنسرح	٦٤
مُلِّئَتْكَ الأَحْسَابُ	وَادِ	الخفيف	٧٤
وَغَدًا تَبَيَّنُ	بَغْدَادِ	الكامل	٧٩
وَيَا لَيْلُ	مُسَهَّدِ	الطويل	٧٩
بِقَاعِيَّةٍ تَجْرِي	نُبْدِي	الطويل	٨١
لَوْ تَرَاخَتْ	الجَرَادِ	الخفيف	٨٢
يَا يَوْمَ	تَجَلُّدِي	الكامل	٨٦
مَا كَانَ	مُنْشِدِ	الكامل	٨٦
أَقُولُ لِسَائِلِي	القَصِيدِ	الوافر	٨٩
أَجِلْ عَيْنَيْكَ	عُودِي	الوافر	٩٠
يَتَنَفَّسُونَ فَتَنْثَنِي	تَبْرُدِ	الكامل	٩٠
وَلِي مِنَ	الوَاحِدِ	السريع	٩٣
لَـهُمْ جَهْلُ	عَادِ	الوافر	٩٥
هِيَ فُرْقَةٌ	جَامِدِ	الكامل	١٠١، ٣٤١
فَافْزَعْ إِلَى	الـجَاهِدِ	الكامل	١٠١، ٣٤٢
خُذْهَا مُثَقَّفَةَ	كَنُودِ	الكامل	١٠٤
حَذَّاءُ تَمْلأُ	وَرِيدِ	الكامل	١٠٤
فكَيْفَ وَعَتْبُ	الفَسَادِ	الوافر	١١٢
وَأَبْقَوا لِضَيْفِ	مُعَاوِدِ	الطويل	١١٤
فِي دَوْلَةٍ	أَرْمَدِ	الكامل	١١٤
مَنْ كَانَ	يُولَدِ	الكامل	١١٤

أول البيت	قافيته	بحره	الصفحة
بَلَوْنَاهُ فِيهَا	بِمَاجِدِ	الطويل	١١٥، ٢١٦
بَيْضَاءُ يَصْرَعُهَا	الأُمْلُودِ	الكامل	١١٥
لَوْ كُنْتَ طَرْفًا	لِلذَّائِدِ	الكامل	١٢١
أَدْرَكْتَ فِيهِ	مُوَحِّدِ	الكامل	١٢٧
طَامِنْ حَشَاكَ	وتَغْتَدِي	الكامل	١٢٧، ٤١٦
وَمَرَّ تَهْفُو	جَسِدِهْ	المنسرح	١٣٧
وَأَرْوَعَ لَا يُلْقِي	بِالـمَقَالِدِ	الطويل	١٤٤، ٢٢٦
حَمَادِ مِنْ	حَمَادِ	الرجز	١٤٦
فِي ناحِرَاتِ	الذَّآدِ	الرجز	١٤٦
كَالدُّرِّ وَالـمَرْجَانِ	الرُّوُدِ	الكامل	١٤٦، ٣٣٤
أَقَامَ بِهِ مِنْ	الـمَوَاعِدِ	الطويل	١٥٩
دَرِيَّةُ خَيْلٍ	الوَرْدِ	الطويل	١٥٩
أَلَا الْقُوا	بِالـمَقَالِد	الطويل	١٦١
وَإِذَا أَرَادَ	حَسُودِ	الكامل	١٨٨
لَوْلَا اشْتِعَالُ	العُودِ	الكامل	١٨٨
ومَنْ شَكَّ	نَجْدِ	الكامل	١٩٢
مَا خَالِدٌ	وَلِيدِ	الكامل	١٩٤
وَلَا تَنَاسَى	حَشَدِهْ	المنسرح	١٩٦، ٢٠٢
لَطَمَحْتَ فِي	غَادِ	الكامل	١٩٩
لَعُجْنَا عَلَيْكِ	وَالوَدِّ	الطويل	١٩٩
تَاللهِ أَنْسَى	فَنَدِهْ	المنسرح	٢٠٢
كَعْبٌ وَحَاتِمٌ	وَتَلِيدِ	الكامل	٢٠٧
هَذَا الَّذِي	صِنْدِيدِ	الكامل	٢٠٧
أَشَيْبَانُ لَا	بِعَائِدِ	الطويل	٢١٤
لَا حَزْمَ	بِعَنِيدِ	الكامل	٢١٥

أول البيت	قافيته	بحره	الصفحة
فَمَا جَانِبُ	بِبَارِدِ	الطويل	٢١٥
وَمَا كُنْتُ	حَمْدِي	الطويل	٢١٦
لَـمَّا أَظَلَّتْنِي	شُهُودِي	الكامل	٢٢٣
مِنْ بَعْدِ أَنْ	عَبِيدِ	الكامل	٢٢٣
مَا لِلْخُطُوبِ	بِالمِرْصَادِ	الكامل	٢٢٥
أُمْنِيَّةٌ مَا صَادَفُوا	بِمَرِيدِ	الكامل	٢٢٥
وَكَانَ كَمِثْلِ	غَدِ	الطويل	٢٣٠
وَقَائِعُ أَصْلُ	يُعَدَّدِ	الطويل	٢٣١
فَمَهْمَا تَكُنْ	مُرَدَّدِ	الطويل	٢٣١
أَشَيْبَانُ عَمَّتْ	وَاجِدِ	الطويل	٢٣٤
أَبْغَضُوا عِزَّكُمْ	وَوِدَادِ	الخفيف	٢٣٤
وَكَأَنَّمَا نَافَسْتَ	تُحْسَدِ	الكامل	٢٣٦
وَلَعَمْرِي أَنْ	الـحُسَّادِ	الخفيف	٢٣٦
وَكَيْفَ وَمَا	بَعْدِي	الطويل	٢٤٠
فَلَوْ كَانَ	رَعْدِ	الطويل	٢٤٣
لا تَبْعَدَنْ	بِأَبَاعِدِ	الكامل	٢٤٤
فَتًى مَتَى	عُودِي	البسيط	٢٤٨
أَعِيدِي النَّوْحَ	زِيدِي	الوافر	٢٦١
وَقُومِي حَاسِرًا	وللخُدُودِ	الوافر	٢٦١
فَظَلِلْتُ حَدَّ	بَعِيدِ	الكامل	٢٦٢
جُعِلْتُ فِدَاكَ	والبِعَادِ	الوافر	٢٦٣
لَهُ لُـمَةٌ	وَالوِدَادِ	الوافر	٢٦٣
وَا كَبِدِي يُوشِكُ	كَبِدِي	المنسرح	٢٧٤، ٤٥١
عِنْدَهُمْ فُرْجَةُ	وَالرُّوَّادِ	الخفيف	٢٧٦
بِأَحَاظِي الجُدُودِ	الأَجْدَادِ	الخفيف	٢٧٦

أول البيت	قافيته	بحره	الصفحة
وَأَصَّلْتَ شِعْرِي	الغِمْدِ	الطويل	٢٨١
نِعْمَ لِوَاءُ	أَفِدِهْ	المنسرح	٣٠٠، ٤٧٣
وَرُبَّ أَلْـمَى	بَرَدِهْ	المنسرح	٣٠٣
وَمَا اشْتَبَهَتْ	هَادِ	الوافر	٣٠٧
وَمِـمَّا كانتِ	الفُؤَادِ	الوافر	٣٠٩
فَأُبْتُ بِنُعْمَى	الـحَوَاسِدِ	الطويل	٣١٥
هُمُ شَغَلُوا	خَامِدِ	الطويل	٣٢١
وَلِلْكَذَجَاتِ كُنْتَ	الوَعِيدِ	الوافر	٣٢٣
يَزِيدُ والـمَزْيَدَانِ	مُصُدِهْ	المنسرح	٣٣١
أَضْحَتْ إِيَادٌ	الـمَمْدُودِ	الكامل	٣٣٦
وَلَيْسَتْ رُغْوَتِي	الرَّمَادِ	الوافر	٣٤٥
يَعْلَمُ أَنْ	قِصَدِهْ	المنسرح	٣٤٩
قَرَانِي اللُّهَى	وَفَوَائِدِي	الطويل	٣٥٤
وكُلُّهُمْ أَعَدَّ	القُعُودِ	الوافر	٣٨٤
اللهُ يَشْهَدُ	يَشْهَدِ	الكامل	٣٨٤، ٤٢٨
جَعَلْتَ صَمِيمَ	مُعَاهِدِ	الطويل	٣٨٤
فَقَدْ أَصْبَحُوا	وَجَاحِدِ	الطويل	٣٨٥
يَوْمٌ أَفَاضَ	الـمُزْبِدِ	الكامل	٣٩٤
مُحَمَّدُ يَا بْنَ	ذَائِدِ	الطويل	٤٣٤
رَمَىٰ اللهُ	مَشْهَدِ	الطويل	٤٣٤
حَطَطْتُ إِلَى	تَخْدِي	الطويل	٤٣٦
يَكْفِيكَهُ شَوْقٌ	الأَسْوَدِ	الكامل	٤٤٣
هَذَا - أَمِينَ اللهِ -	مَوْرِدِ	الكامل	٤٤٣
وَقَصَّرَ قَوْلِي	وَحْدِي	الطويل	٤٤٦
أَلَا لَا يَمُدُّ	الزَّنْدِ	الطويل	٤٥٦

أول البيت	قافيته	بحره	الصفحة
لَهُ لُـمَةٌ	الوِدَادِ	الوافر	٤٦٦
أَلَيْسَ بِأَكْنافِ	لِرُوَّدِ	الطويل	٤٦٨
غَدَوْتُ بِهِمْ	وَادِ	الوافر	٤٨٩
وَأَرَّتْ بَيْنَ	مَصَادِ	الوافر	٤٩٥
تَحْثُو إِذَا	بِالتَّوْخِيدِ	الكامل	٤٩٨
إِذَا زَهَّدَتْنِي	الزُّهْدِ	الطويل	٥١٦
أَأَللَّـهَ إِنِّي	الـمَحَامِدِ	الطويل	٥٢٣
بَلْ ذِكْرَةٌ	رُقَادِي	الكامل	٥٤٥
أَغْرَتْ هُمُومِي	وِسَادِي	الكامل	٥٤٥
	(رَ)		
كَفَانِي مِنْ	جَارَا	الوافر	٢١٩
سَيَكْفِينِي الـحَوَادِثَ	أَنَارَا	الوافر	٢١٩
وَكُلُّ حُسْنٍ	عَسْكَرَهُ	البسيط	٢٣٩
لَكُمْ نِعَمٌ	مِرَارَا	الوافر	٢٦٢، ٣٦٧
قَدْ صَنَّفَ	أَحْمَرَهُ	البسيط	٣٥١
شَكَرْتُكُمُ بِهَا	وَغَارَا	الوافر	٣٦٧
كَرَّتْ عَلَى	الـخَاسِرَهْ	السريع	٣٩٦
	(رُ)		
عَلَيْكَ سَلَامُ	عُمْرُ	الطويل	١٦
فَطَحْطَحْتُ سَدًّا	قِطْرُ	الطويل	٥١، ٣٤٤
قُدْتَ الجِيَادَ	أَوْكَارُ	الكامل	٦٠
حَتَّىٰ الْتَوَىٰ	الإِعْصَارُ	الكامل	٦٠
مِنْ كُلِّ زَاهِرَةٍ	تَـحَدَّرُ	الكامل	٦٣
تَبْدُو ويَحْجُبُها	وَتَـخَفَّرُ	الكامل	٦٣
حَتَّىٰ غَدَتْ	تَـبَخْتَرُ	الكامل	٦٣، ٣٢٦

أول البيت	قافيته	بحره	الصفحة
مُصْفَرَّةً مُحْمَرَّةً	وَتَـمَضَّـرُ	الكامل	٦٣
قِفَا نُعْطِ	غِزَارُ	الوافر	٨٤
بِالْمُلْكِ عَنْكَ	قَرَارُ	الكامل	٩٤
أَنْ لَسْتَ	الجَارُ	الكامل	٩٥
أُنْظُرْ إِلَيْهِمْ	قَوَارِيرُ	البسيط	٩٨
أَرَبِيعَنَا فِي	الأَزْهَرُ	الكامل	١٠٤
أَسَـرَ الفِرَاقُ	يَسْتَاسِـرُهْ	الكامل	١٢٩
مُرْ دَهْرَهُ	تَامُرُهْ	الكامل	١٢٩، ١٧٤
هَذَا هَوَاكَ	قَرَارُهُ	الكامل	١٥٥
يَصِلُ الأَنِينَ	نَارُهُ	الكامل	١٥٥
فَكَّتْ أَكُفُّ	يَزِيرُ	الكامل	١٦٣
مُسْتَنْفِرٌ لِلْمَادِحِينَ	يُفَاخِرُهْ	الكامل	١٨٥
وَأَرَى نَكِيرًا	وَنَكِيرُ	الكامل	٢٢٣
عَلَيْكَ بِثَوبِ	الصَّبْرُ	الطويل	٢٢٨
وَمَا لَاحَ	يَقْصُـرُ	الطويل	٢٤٤
لَا تَعْجَلَنَّ	الأَشْعَارُ	الكامل	٢٥٥
يا سَاحِرَ	السَّاحِرُ	السـريع	٢٦٠
بِخَيْلٍ لِزَيْدِ	الدَّهْرُ	الطويل	٢٦١، ٣٣٤
رَضِيتُ وَهَلْ	الأَمْرُ	الطويل	٢٧١
لَهُ خُلُقٌ	البِدَارُ	الوافر	٣٠٨
وَلَـمْ يَكُ مِنْكَ	النِّجَارُ	الوافر	٣٠٨
بِنَجْدَتِنَا أَلْقَتْ	كَدْرُ	الطويل	٣٠٩
وَبَدْرُ إِيَادٍ	بُدُورُ	الطويل	٣٢٠
عَلَىٰ كُلِّ طِرْفٍ	الحُضْـرُ	الطويل	٣٣٤
لِـي عَبْرَةٌ	سَائِرُ	مجزوء الكامل	٣٣٨

أول البيت	قافيته	بحره	الصفحة
إِنَّ الكِرَامَ	كَثُرُوا	البسيط	٣٨٤
لَا يَدْهَمَنَّكَ	بَقَرُ	البسيط	٣٨٤
أَبَىٰ قَدْرُنَا	قَدْرُ	الطويل	٣٨٧
لِيُنْجِحْ بِجُودٍ	بِكْرُ	الطويل	٣٨٧
كَذَلِكَ مَا	والـحَضْـرُ	الطويل	٣٩٧
واسْتَيْقَنُوا إِذْ	الزَّارُ	الكامل	٤١٢
أَنْ لَسْتَ	الجَارُ	الكامل	٤١٣
نِعْمَ الفَتَى	عُمَرُ	البسيط	٤٣٤
وإِنَّني حيثُ	فَأَنْظُورُ	البسيط	٤٣٧
وَمَنْ قَامَرَ	القَمْرُ	الطويل	٤٥٧
بِكَ اليَمَنُ	وَسَـرِيرُهَا	الطويل	٤٦٥
لَا تَعْجَلَنَّ	الأَشْعَارُ	الكامل	٤٨٤
وَأَشْجَيْتُ أَيَّامِي	صَبْرُ	الطويل	٥٤٠
مَطَرٌ يَذُوبُ	يُمْطِرُ	الكامل	٥٤٤
لَئِنْ غَدَرَتْ	الغَدْرُ	الطويل	٥٤٨
لَئِنْ أُلْبِسَتْ	بَكْرُ	الطويل	٥٤٨
مُتَبَهِّمٌ فِي	أَنْصَارُ	الكامل	٥٦٣
	(رِ)		
عَامٌ وَلَمْ	أَشْهُرِ	الكامل	٥
يَقُولُ مَنْ	لِلْآخِرِ	السريع	٢٢، ٣٢٩
فَالصِّينُ مَنْظُومٌ	ذِمَارِ	الكامل	٦٠
نَبِيلُ رِدْفٍ	بَدْرِ	مُخَلَّع البسيط	٧٠
بَدِيعُ حُسْنٍ	ثَغْرِ	مُخَلَّع البسيط	٧٠
قَضِيبُ بَانٍ	خِدْرِ	مُخَلَّع البسيط	٧٠
يَا خِضْـرُ قَدْ	سِتْرِي	مُخَلَّع البسيط	٧٠

أول البيت	قافيته	بحره	الصفحة
وَتَبَاشَـرُوا كَتَبَاشُـرِ	الأَسْعَارِ	الكامل	٩٦
بِنَدَاكَ يُوسَىٰ	قِنْطِرِ	الكامل	١٢٨
مَوْتُورةٌ طَلَبَ	ثَارِ	الكامل	١٣٠
يُنْبِيكَ عَنْ	والـمَصْدَرِ	الكامل	١٤٨
فَاقْمَعْ شَيَاطِينَ	والبَارِي	الكامل	١٥٠
سُوَرُ القُرَانِ	الأَشْعَارِ	الكامل	١٦٦
خَلَائِقَ لَوْ	شِعْرِي	الطويل	١٨٧
مُحَمَّدُ إِنِّي	شُكْرِي	الطويل	٢٠٨
إِنْ لَمْ تَجُدْ	عَامِرِ	السريع	٢٠٩
سُيُوفُكَ فَاحْفَظْهَا	وَالصَّبْرِ	الطويل	٢٤١
فَيَا نَاصِرَ	الذُّعْرِ	الطويل	٣٠٦
يَا مَشْهَدًا	الأَمْصَارِ	الكامل	٣١١
بِمُعْتَصِمٍ بِاللهِ	كِبْرِ	الطويل	٣١١
وَذَلَّ بِهِ الكُفَّارَ	الدَّهْرِ	الطويل	٣١١
لَا زِلْتَ	فَاخِرِ	السريع	٣٢٩
تُعْطِيكَ مَنْطِقَهَا	بِثَغْرِهَا	الكامل	٤٠٣
قَدْ أَخْلَيْتُ	وَصَدْرِي	الوافر	٤٠٣
مَكْرًا بَنَى	هَارِ	الكامل	٤١٧
مَا إِنْ	فَحَرِّرِ	الكامل	٤٢٨
إِنْ لَمْ	عَامِرِ	السريع	٤٤٨
لَقَدْ ضَجَّتِ	مِنْبَرِ	الطويل	٤٥٥
واسْتَنْشَؤُوا مِنْهُ	دَارِي	الكامل	٤٦٤
فَإِذَا ابْنُ	بِنَوَارِ	الكامل	٤٧٠
غَرَضُ الـحَوَادِثِ	حَبَوْكَرِ	الكامل	٤٧٣

أول البيت	قافيته	بحره	الصفحة
	(رْ)		
كَأَنَّمَا أَسْنَانُهُ	كَشَـرْ	الرجز	٥٤
حَبٌّ مِنَ	نَخِرْ	الرجز	٥٤
	(سَ)		
أَهْلَسُ أَلْيَسُ	اللِّيسَا	البسيط	٢٨، ٣٩٦
قِدْمًا كَأَنَّ	وَجَدِيسَا	الكامل	٥٩، ٢٦٣، ٤١٢
قَدْ أُوتِيَتْ	مَغْمُوسَا	الكامل	٦٥
لَوْ تَشْهَدِينَ	مَطْمُوسَا	البسيط	١١٩، ١٨٩
اسْتَنْبَتَ	الوَسَاوِيسَا	البسيط	١١٩
رُوُدٌ أَصَابَتْهَا	وشُمُوسَا	الكامل	١٤٦، ٤٣٠
فَلَوْ أَنَّ	نَفْسَا	الطويل	١٨٧
لَوْلَا حَدَاثَتُهَا	بِلْقِيسَا	الكامل	١٨٨
أَعْطِ الرِّيَاسَةَ	رَئِيسَا	الكامل	٢٣٥
فَاضَتْ سَحَائِبُ	البُوسَا	البسيط	٢٥٨
عَبْدٌ إِذَا	أُنْسَهُ	السريع	٢٧٠
أَسْقِ الرَّعِيَّةَ	مَسُوسَا	الكامل	٣٤٨
لِلَّـهِ أَفْعَالُ	سِيسَا	البسيط	٣٦٧
مَا شَاهَدَ اللَّبْسَ	مَلْبُوسَا	البسيط	٣٦٨
لَمْ يَشْعُرُوا	الحِنْدِيسَا	الكامل	٤٣٩
قَدْ قُلْتُ	دهَارِيسَا	البسيط	٤٤٠
لِي حُرْمَةٌ بِكَ	مَحْبُوسَا	البسيط	٤٤٠
شَامَتْ بُرُوقَكَ	الطُّوسَا	البسيط	٤٥٢، ٥٧١
الآنَ أَمْسَتْ	شُوسَا	الكامل	٤٩٨
	(سُ)		
نِعْمَ مَتَاعُ	جِبْسُ	المنسرح	١٠٨

أول البيت	قافيته	بحره	الصفحة
أَصْفَرُ مِنْهُ	عَجْسُ	المنسرح	١٠٨
لَوْ تَجَافَى	إِبْلِيسُ	الخفيف	١٤٢
كُلُّ ثَمِينٍ	بَخْسُ	المنسرح	٢٣٨
وكُلُّ لَوْنٍ	لَبِيسُ	السريع	٢٤٠
	(سِ)		
إِقْدَامَ عَمْرٍو	إِيَاسِ	الكامل	١١
لا تُنْكِرُوا ضَرْبِي	وَالبَاسِ	الكامل	١١
فَاللهُ قَدْ	وَالنِّبْرَاسِ	الكامل	١١
وَإِذَا مَشَتْ	الوَسْوَاسِ	الكامل	١٠٢
أَحْمَرَ مَنْهَا	اللَّعَسِ	المنسرح	١٠٩
مَا فِي وُقُوفِكَ	الأَدْرَاسِ	الكامل	١٢٩
أَرَى أَلِفَاتٍ	أَنْقَاسِ	الطويل	٢٥٨
فَإِنْ تَسْأَلِينِي	بِأَنْفَاسِي	الطويل	٢٥٨
مُبْتَلُّ مَتْنٍ	مُلُسِ	المنسرح	٣٣٢، ٤٢٩
فَرْعٌ نَمَا	الأَغْرَاسِ	الكامل	٣٤٦
لَا تَقْسُ	بِالقَاسِي	السريع	٣٨٥
فَإِنْ أُمْسِ	اليَاسِ	الطويل	٤١٠
فَلَعَلَّ عَيْنَكَ	وَمُواسِ	الكامل	٤٥٠
مُقْرَانُ يا	وَوَسْوَاسِ	السريع	٤٥٥
بِكْرٌ إِذَا	بِمِيعَاسِ	الكامل	٤٦١
قَالَتْ وَعِيٌّ	الخُلَسِ	المنسرح	٥٢٠
هَلْ يَرْجِعْنَ	الفَرَسِ	المنسرح	٥٢٠
كَأَنَّنِي قَدْ	أَنِسِ	المنسرح	٥٢٩
	(سْ)		
فَامْدُدْ عِنَانِي	تَنُوسْ	السريع	٩٢
جَرَّتْ لَهُ	وَبُوسْ	السريع	١٣٠

أول البيت	قافيته	بحره	الصفحة
	(شَ)		
وَلِي يَا	حَشَا	الطويل	٣٠٤
	(شِ)		
قَدْ صَحَا	مُنْتَشِي	مجزوء الخفيف	١١٦، ٤٠٤
كَيْفَ يَصْفُو	الَاعْمَشِ	مجزوء الخفيف	١٦٩
لَسْتُ مَنْ	الـمُخَدِّشِ	مجزوء الخفيف	٤٠٥
يَاسَمِيَّ ابْنِ	عَشِيْ	مجزوء الخفيف	٤٦٥
	(صُ)		
كُلُوا فِي	خَمِيصُ	الوافر	٣١٩
	(ضَ)		
إِنْ يَدْجُ	الأَضَا	الكامل	١٩٣
قَدْ كَانَ	فَرَوَّضَا	الكامل	٣٥٣
	(ضُ)		
أَخَا الـحَرْبِ	مَاخِضُ	الطويل	٤٩
مَهَاةُ النَّقَا	مَاحِضُ	البسيط	٦٩
هِيَ الحُرَّةُ	خَافِضُ	البسيط	٦٩
كَـمْ فَتًى	القَبِيضُ	الخفيف	٩٢
لَوْذَعِيٌّ يُهَلِّلُ	النَّحِيضُ	الخفيف	٩٢
أَقْرَمَ بَكْرٍ	الـحَرَضُ	البسيط	٢٠٨
وَقَد عَلِمَ	هَائِضُ	الطويل	٢٢٢
وَثَنَايَاكِ إِنَّهَا	وَمِيضُ	الخفيف	٢٩٦
وَأَقَاحٍ مُنَوَّرٌ	أَرِيضُ	الخفيف	٢٩٦
لَا تَكُنْ	رَفِيضُ	الخفيف	٣٤٠
نَشِيمُ بُرُوقًا	نَوَابِضُ	الطويل	٣٤٢
فَمَا زِلْنَ يَسْتَشْرِينَ	رَوَامِضُ	الطويل	٣٤٢

أول البيت	قافيته	بحره	الصفحة
الدَّاحِضِي حُجَجَ	دَوَاحِضُ	الكامل	٣٧٠
إِلَيْكَ سَرَى	النَّضَانِضُ	الطويل	٤٦١
لَنْ يَهُزَّ	التَّعْرِيضُ	الخفيف	٥٥٣
	(ضِ)		
وَالفَتَىٰ مَنْ	النَّضْنَاضِ	الخفيف	١٠٣
حَلَّ فِي	العُرَاضِ	الخفيف	١٠٣، ٣٥٠
والفَقْرُ أَعْذَبُ	نَافِضِ	الكامل	١١١
فَإِذَا أَنَالَ	بِمَقَارِضِ	الكامل	١١١
أَيُّ ذِي سُودَدٍ	قَاضِ	الخفيف	١٤٩
أَنْسَى مَقَالَكِ	بِمُعَارِضِ	الكامل	٢٠٣
كَالبِكْرِ يُوحِشُهَا	بِحَائِضِ	الكامل	٢٩٥
مَعْشَرٌ أَصْبَحُوا	والأَعْرَاضِ	الخفيف	٣٢٨
أَيَا مَنْ	بُغْضِهْ	الهزج	٣٧٦
وَمَنْ عَافَ	قَبْضِهْ	الهزج	٣٧٦
لَوْ فَرَّ	بَعْضِ	السريع	٤٩١
	(ظَ)		
اجْعَلْ لِعَيْنِي	فَظَّا	السريع	٢٣٠
أَمَا لِعَيْنِي	اللَّحْظَا	السريع	٢٣١
	(عَ)		
أَصَمَّ بِكَ	بَلْقَعَا	الطويل	٨٣، ٢٢٦، ٣٦١
بَسَطَتْ إِلَيَّ	يَنْبُوعَا	الكامل	٣٥٢
تُحَاوِلُ شَيْئًا	فَيَرْجِعَا	الطويل	٣٦٠
فَلَمْ أَرَ	وَدَّعَا	الطويل	٣٦١
	(عُ)		
فَإِنْ نَكُ	نُتَعْتِعُ	الطويل	٦٣

أول البيت	قافيته	بحره	الصفحة
نُجُومٌ طَوَالِعٌ	دَوَافِعُ	الطويل	٧١
هُوَ الرَّبْعُ	رَابِعُ	الطويل	٩٥
بَهَالِيلُ لَوْ	وَاسِعُ	الطويل	١٨٦
دُمُوعٌ أَجَابَتْ	تَقَطَّعُ	الطويل	٢٦٠
كَأَنَّ السَّحَابَ	مَدَامِعُ	الطويل	٣٢٨
رُبَّى شَفَعَتْ	هَوَامِعُ	الطويل	٣٣٠
إِذَا كَانَتِ	مُتْبِعُ	الطويل	٣٣٥
وَأَقْرَعُ بِالعُتْبَى	تُشَعْشَعُ	الطويل	٣٥٥
وَتَقْفُو إِلَى	يُصَرَّعُ	الطويل	٣٧٦
أَيُّ القُلُوبِ	يَمْتَنِعُ	البسيط	٣٨٥
يَقُولُ فَيُسْمِعُو	فَيُوجِعُ	الطويل	٤٣٧
فَوَجْهُ الضُّحَى	مَضَاجِعُ	الطويل	٤٤٧
وَلَمْ أَنْسَ	وَيَظْلَعُ	الطويل	٤٨٦
وَتَكْبِيرَهُ خَمْسًا	أَرْبَعُ	الطويل	٤٨٦
وَإِنَّ الغِنَى	أَطْوَعُ	الطويل	٤٩٧
عُيُونٌ حَفِظْنَ	يُمْنَعُ	الطويل	٥٣١
كَسَاكِ مِنَ	سَاطِعُ	الطويل	٥٥٩
	(ع)		
تَوَجَّعُ أَنْ	بِالصِّرَاعِ	الوافر	١٩٣
كُلُّ مَا	جَمِيعِ	الخفيف	٢٤٧
كَثِيرًا مَا	المُتَاعِ	الوافر	٢٤٨
نُوحٌ صَفَا	الفارِعِ	السريع	٢٨٥
أَبَنَّ مَعَ	السِّبَاعِ	الوافر	٣٦٦
مَنَاسِبٌ تُحْسَبَ	الطَّالِعِ	السريع	٤٨٢
كالدَّلْوِ وَالحُوتِ	البَالِعِ	السريع	٤٨٢

أول البيت	قافيته	بحره	الصفحة
لَوْ قِيلَ	بِالرَّابِعِ	السريع	٥٦٩
	(فَ)		
أَتْبَعْتَ قَلْبِي	زُخْرُفَا	الكامل	٥٧
لِلَّهِ أَيُّ	أَضْعَفَا	الكامل	٧٨
بِالبِيضِ قَدْ	أَنِفَا	البسيط	١١٣
كَتَبْتَ أَوْجُهَهُمْ	الصُّلُفَا	البسيط	١١٣
يَا رُبَّ مَكْرُمَةٍ	واللَّطَفَا	البسيط	٢٧٧
وَرُبَّ يَوْمٍ	مُنْقَصِفَا	البسيط	٣٣٥
وَإِذَا خَلَائِقُهُمْ	رِيفَا	الكامل	٣٥٢
اسْمَعْ، أَقَامَتْ	رَفِيفَا	الكامل	٣٥٨
رَيَّا إِذَا النِّعَمُ	أَلُوفَا	الكامل	٣٥٨
قَصْدُ الـخَلَائِقِ	سَرَفَا	البسيط	٣٨٣
جُزْنَ الصِّفَاتِ	وَأُنُوفَا	الكامل	٤٣٣
إِنْ أَنْتَ	تُنْصِفَا	الكامل	٤٤٦
وَمَرَّ بَابَكُ	رُشِفَا	البسيط	٥١٦
أَزَرْتَ أَبْرَشْتَوِيهًا	الشُّسُفَا	البسيط	٥٣٩
أَنَا ذُو	تَفوِيفَا	الكامل	٥٦٤
	(فِ)		
لَوْ بِأُسْدِ	العَرِيفِ	الخفيف	٦٦
فَعَزَائِي بِأَنَّ	حَلِيفِي	الخفيف	٢١٦
سَأَلَ السِّمَاكَ	أَوْطَفِ	الكامل	٤٤١
	(قَ)		
بِي فَوْقَ	مُلْقَىٰ	الكامل	٢٦٣
	(قُ)		
يَا عُتْبَةُ ابْنَ	فَتَصْعَقُ	الكامل	١١٢

أول البيت	قافيته	بحره	الصفحة
أَأَرَىٰ الصَّنِيعَةَ	لَسَارِقُ	الكامل	١٧١
عَمْرِي لَقَدْ	يُشْفِقُ	الكامل	١٨٥
لَمْ أَزَلْ عَالِـمًا	يُذَاقُ	الخفيف	٢٢٣
قَدْ ثَقَّفَتْ	الـمَشْرِقُ	الكامل	٣١٥
تُوحِي بِأَسْـرَارِنَا	تَرْتَشِقُ	المنسرح	٣٥٤
وَقَصَائِدًا تَسْرِي	طُرَّقُ	الكامل	٤٧٥
مِنْ مُنْهِضَاتِكَ	تُطْلِقُ	الطويل	٤٧٥
قَوْمٌ تَرَاهُمْ	فَيُطْرِقُ	الكامل	٥٦١
	(قِ)		
حَفِظَ اللهُ	سَاقِ	الخفيف	٤٩
فَفَدَىٰ نَفْسَهُ	ونَهِيقِ	الخفيف	٩٧
لَيَالِيَ نَحْنُ	وَثَاقِ	الوافر	١١٢
وَأَيَّامًا لَنَا	الرِّقَاقِ	الوافر	١١٢
فَقِفَا العِيسَ	الأَنِيقِ	الخفيف	١١٧
إنْ يَكُنْ رَثَّ	رِيقِي	الخفيف	١١٨
فَبِمَا قَدْ	بِالتَّفْرِيقِ	الخفيف	١١٩
إِنِّي لَـمُسْتَوْجِبٌ	عُنُقِي	المنسرح	١٧٠
فَاذْهَبْ فَكَمْ	حِمْلَاقِهِ	الكامل	٢٠٦
وَهْيَ لَا	بِوَثِيقِ	الخفيف	٢١٥
وَقَبِيحٌ بِأَنْ	العُشَّاقِ	الخفيف	٢١٨، ٣٧٨
يَوْمُ بَكْرِ	الزِّنْدِيقِ	الخفيف	٣٢٤
حَشَمُ الصَّدِيقِ	وَنِفَاقِهِ	الكامل	٣٢٨
مَا عَهِدْنَا	الـمَعْشُوقِ	الخفيف	٣٤٧
يَا دَهْرُ	خُرُقِكْ	المنسرح	٣٨٦

أول البيت	قافيته	بحره	الصفحة
	(كَ)		
لَـهْفَ نَفْسِـي	خَدَّيْكَا	الخفيف	٢٤٥
فَاحْلِفْ بِأَنَّ	سِوَاكَا	الكامل	٤٨٧
	(كُ)		
كُلُوا الصَّبْرَ	بَارِكُ	الطويل	٤٦، ٣٨١
وَلَاجْتُذِبَتْ فُرْشٌ	وَالأَرَائِكُ	الطويل	٥١
إِذَا سِيلَ	الـمَسَالِكُ	الطويل	١٥٤، ٥٣٦
وَآبَ عَلَى	الرَّواتِكُ	الطويل	١٨٤
رَكُوبٌ لِأَثْبَاجِ	الـمَهَالِكُ	الطويل	٢٢٢
رَبِيبُ مُلُوكٍ	الصَّعَالِكُ	الطويل	٣١٠
سَقَتْ رَبْعَهُمْ	الـحَوَاشِكُ	الطويل	٣٢٥
وَأَلْبَسَهُمْ عَصْبَ	الـمُتَلَاحِكُ	الطويل	٣٢٦
	(لَ)		
قُلْ لِابْنِ	وَأَسْفَلَهَا	البسيط	٩٨
أَصْبَحْتَ حَاتِمَهَا	وَدَغْفَلَهَا	البسيط	٩٨
إِنْ تُرْزَ فِـي	وَبَلَابِلَا	الكامل	١٣٥
فالثِّقْلُ لَيْسَ	بَازِلَا	الكامل	١٣٥
فَمُرْنِـي بِأَمْرِ	مُرْمِلَا	الطويل	١٧٣
وَتُصْـرِخُ مَنْ	بَجِيلَا	الوافر	١٩٠
عَجِبُوا أَنَّ	غَزَالَا	الخفيف	١٩٢
أَوَ لَيْسَ	بَخِيلَا	الكامل	١٩٩
لَـهَانَ عَلَيْنَا	وتُفْضِلَا	الطويل	١٩٩
وَوَاللهِ مَا	تَنَفُّلَا	الطويل	٢٠٤
فَكَمْ قَدْ	مَعْقِلا	الطويل	٢٠٥
وَمَنْ ذَا	يَتَرَحَّلا	الطويل	٢٦٨

أول البيت	قافيته	بحره	الصفحة
زَائِرٌ زَارَنِي	حَالَا	الخفيف	٢٨٢، ٣٧٤
صَفَحَ اللهُ	اسْتَحَلَّا	مجزوء الرمل	٣٧٢
ذُبْتُ حَتَّىٰ	ظِلَّا	مجزوء الرمل	١٦٦، ٣٧٢
فَتَمَتَّعْتُ مِنْ	غَزَالَا	الخفيف	٣٧٤
كَيْفَ أَرْجُو	ضَلَالَا	الخفيف	٣٧٤
مَثَّلَتْهُ الـمُنَىٰ	الـمُحَالَا	الخفيف	٣٧٤
علىٰ أَنَّ	مَعْدِلَا	الطويل	٥٣٣
لَوْ كَانَ	وَجَدِيلَا	الكامل	٥٤٣
	(لُ)		
أَلَا بَكَرَتْ	أَجْهَلُ	الطويل	٦٥
هَانَتْ عَلَىٰ كُلِّ	والإِبِلُ	البسيط	٧٤
وَأَعْيُنُ الـخَلْقِ	يُسَلُ	البسيط	١٦٧
تَعَوَّدَ بَسْطَ	أَنَامِلُهْ	الطويل	١٦٩
يَهْنِي الرَّعِيَّةَ	سَأَلُوا	البسيط	١٨٦، ٥٥٠
أَبُو النُّجُومِ	حَمَلُ	البسيط	١٩٥
سَنَشْكُوهُ إِعْلانًا	يُقَاتِلُهْ	الطويل	١٩٦
إِمَامَ الهُدَى	وَقَائِلُهْ	الطويل	٢٠٨
لِيَهْنِ امْرَأً	يَتَقَوَّلُ	الطويل	٢٢٠
فَمَا الضُّلُوعُ	البَطَلُ	البسيط	٢٤٤
وَأَنْتَ شِهَابٌ	قَاصِلُ	الطويل	٢٥٤
مِنَ البِيضِ لَمْ	الـحَمَائِلُ	الطويل	٢٥٤
أَمَا تَرَى	يَقْتَتِلُ	البسيط	٢٥٥
رَدَدْتَ السَّنَا	أَصَائِلُ	الطويل	٢٦٢
قَدْ جَاءَ	والجُمَلُ	البسيط	٢٦٤
وَصَلْنَ السُّـرَى	خَاذِلُهُ	الطويل	٣٠١

أول البيت	قافيته	بحره	الصفحة
إِذَا خُرَاسَانُ	العُصُلُ	البسيط	٣١٥
تَحَمَّلَ عَنْهُ	شَمْأَلُ	الطويل	٣٦١
بِيَوْمٍ كَطُولِ	أَطْوَلُ	الطويل	٣٦١
رَأَيْتُكَ للسَّفْرِ	مَنْهَلُ	الطويل	٣٨٨
لُعَابُ الأَفَأعِي	عَوَاسِلُ	الطويل	٤٠٧
تَغَايَرَ الشِّعْرُ	سَتَقْتَتِلُ	البسيط	٤٥٨
مَا حَالُنَا	الأَصِلُ	البسيط	٤٦٣
بِحَيْثُ لَا	وَفُلُ	البسيط	٤٦٨
بِيُمْنِ مُعْتَصِمٍ	خَلَلُ	البسيط	٤٧٠
بِالقَائِمِ الثَّامِنِ	الطِّوَلُ	البسيط	٤٧٧
وَإِنْ يَبْنِ	مَعَاقِلُهْ	الطويل	٤٨٥
وَمَا بَرِحَتْ	الرَّسَائِلُ	الطويل	٥١٨
لِيَسْقَمِ الدَّهْرُ	أَمَلُ	البسيط	٥٣٧
لُـهًى تَسْتَثِيرُ	سَائِلُهْ	الطويل	٥٥٦
أُسَائِلُكُمْ مَا	أُسَائِلُهْ	الطويل	٥٦٢
	(لِ)		
نَأَيْتُ فَلاَ	وَالأَهْلِ	الطويل	٦
لَقَدْ طَلَعَتْ	كَهْلِ	الطويل	٢٧
وَلَقَدْ رَأَيْتَ	والـمَنْهَلِ	الكامل	٨٢
وَلَقَدْ سَمِعْتَ	بِالـمَوْصِلِ	الكامل	٨٢
مِنْ كُلِّ أَظْمَىٰ	الـحَمَلِ	البسيط	١٥٥
مَلَاحِمُ مِنْ	قَبِيلِ	الوافر	١٦١
وَسَأَلْتَ عَنْ	حَالِهِ	الكامل	١٦٧
كَـمْ قَدْ دَعَتْ	رَجُلِ	البسيط	١٦٨
فَمَا أَدْرِي	الجَمِيلِ	الوافر	١٨١

أول البيت	قافيته	بحره	الصفحة
مَا حَسْـرَتِي	أَفْعَلِ	الكامل	١٩٢
لَا شَمْسُهُ	بِمُنْتَقِلِ	البسيط	٢١٤
فَجَادَ دِمَشْقًا	وَالبَذْلِ	الطويل	٢٢٤
سَقَاهُمْ كَمَا	الذُّبْلِ	الطويل	٢٢٤
تَحَدَّرَ مِنْ	الـمُتَخَاذِلِ	الطويل	٢٤٢
فَكَانَ كَشَاةِ	الـحَبَائِلِ	الطويل	٢٤٢
قَدْ قَلْقَلَ	الأَجَلِ	البسيط	٢٤٩
رِيحَانِ مِنْ	وشَمَالِ	الكامل	٢٩٩
مَوَاهِبُ جُدْنَ	الهَوَاطِلِ	الطويل	٣٢٩
خَلَّىٰ الأَحِبَّةَ	السَّالِي	الكامل	٣٤٥
قَدْ أَثْقَبَ	الـمُجْتَلِي	الكامل	٣٤٧
مَأْدُومَةً لِلْمُجْتَدِي	لِلْمُصْطَلِي	الكامل	٣٤٧
قَوْلٌ تَظَلُّ	ومُثَمَّلِ	الكامل	٣٧٠
مَهَرَ البَيَاتَ	الوَالِي	الكامل	٣٧٧
فَمَتَىٰ أُرَوِّي	وَمِقْوَلِي	الكامل	٣٨٠
حَتَّىٰ تَقَرَّ	الـمُسْتَقْبَلِ	الكامل	٣٨٠
أَمَا وَأَبِيهِ	الـمَقَاتِلِ	الطويل	٤٠٦
لَاقَىٰ الحِمَامَ	الفَالِ	الكامل	٤١٤
شَاكِي الجَوَانِحِ	الأَعْزَلِ	الكامل	٤١٥
مَا أَنْتَ	وَالـجَدَلِ	البسيط	٤٢٥
مُلْقَىٰ الرَّجَاءِ	عَمَلِ	البسيط	٤٤٤
لِئَامٌ طَغَامٌ	بِالقَبْلِ	الطويل	٤٥٤
إِنَّ الأَمِيرَ	نِضَالِهِ	الكامل	٤٩٢
مَا زَالَ لِلصَّارِخِ	الـجَلَلِ	البسيط	٥١٧
مِنْ كُلِّ	الأَسَلِ	البسيط	٥١٨

أول البيت	قافيته	بحره	الصفحة
رَأَوْا مِنْهُ	العَوَامِلِ	الطويل	٥٧٠
	(مَ)		
أَصْغَى إِلَى	لَـمَمَا	البسيط	٧٨
أَصَمَّنِي سِـرُّهُمْ	الصَّمَمَا	البسيط	٧٨
كَرُمَتْ رَاحَتَاهُ	لَئِيمَا	الخفيف	٧٨
لَا رُزِينَاهُ	خِيمَا	الخفيف	٧٨
أَضْحَكْتَ مِنْهُمْ	دَمَا	البسيط	١٠٠
بِكُلِّ صَعْبِ	مُعْتَزِمَا	البسيط	١٠٠
يَا سَمِيَّ الـمَجْهُولِ	وَعُمَّا	الخفيف	١٢٣
وَالَّذِي هَمَّ	وَلَـمَّا	الخفيف	١٢٣
عَسَىٰ وَطَنٌ	فَرُبَّمَا	الطويل	١٢٤
اِقْرَ السَّلَامَ	نَسِيمَا	الكامل	١٣٤
مَنْ يَسْأَلِ	الكَرَمَا	البسيط	١٤٢
لَوْ كَانَ	حَرَمَا	البسيط	٢٣١
قُمْتَ فِيهَا	خُصُومَا	الخفيف	٢٣٦
نِعْمَةُ الله	تَدُومَا	الخفيف	٢٥٤، ٣١٨
لَهُمْ مَنْزِلٌ	أَعْجَمَا	الطويل	٢٦٥
وَرَدَّ عُيونَ	مُكْرَمَا	الطويل	٢٦٥
مَنْ رَأَى	والحُزُومَا	الخفيف	٣١٤
شُعْلَةٌ فِي	صَمِيمَا	الخفيف	٣٢٤
فِي كُلِّ	الأُمَـمَا	البسيط	٣٨٨
طَلَبُ الْـمَجْدِ	الـحَيْزُومَا	الخفيف	٤٣١
فَتَرَاهُ وَهْوَ	سَقِيمَا	الوافر	٤٣١
فَتَحَ اللهُ	عَظِيمًا	الخفيف	٤٤٥
وَكُنْتُ أَخَا	مُعْدِمَا	الطويل	٥٦٢

أول البيت	قافيته	بحره	الصفحة
وَإِذْ أَنَا	مُنْعِمَا	الطويل	٥٦٢
وَمَنْ خَدَمَ	لِأُخْدَمَا	الطويل	٥٦٢
	(مُ)		
فَقَسَا لِتَزْدَجِرُوا	يَرْحَمُ	الكامل	٤٩
دِمَنٌ أَلَـمَّ	الإِلْـمَامُ	الكامل	٧١
ثُمَّ انْقَضَتْ	أَحْلَامُ	الكامل	٧٣
بَعَثْنَ الهَوَى	هَائِمُ	الطويل	٨١
أَعْزِزْ عَلَيْهِ	الأَنْعُمُ	الكامل	٨٨
أَلُومُكَ لَا	سَدُومُ	الوافر	٩٧
وَالـحَادِثَاتُ وَإِنْ	نَعِيمُهَا	الكامل	١٣٩
غَيْثٌ حَوَى	وَيَلُومُ	الكامل	١٦٤
فَلَا عَجَبٌ	الـمَشُومُ	الوافر	١٦٤
جَحَدَتْكَ مِنْهُمْ	إِمَامُ	الكامل	١٩٢
وَلَقَدْ جَهَدْتُمْ	وَيَلَمْلَمُ	الكامل	١٩٢
حَلَفْتُ بِيَوْمِ	عَظِيمُ	الوافر	٢٠١
فَتًى مِنْ	غَرِيمُ	الوافر	٢٠١
لَنِمْتَ وَنَامَ	تُنِيمُ	الوافر	٢٠١
وَلَقَدْ عَلِمْتَ	الـمَأْتَمُ	الكامل	٢٠٦
هُنَّ الـحَمَامُ	حِمَامُ	الكامل	٢٣٣
تَرَكْتُكَ مَا	مِيسَمُ	الطويل	٢٣٨
لَا وَالَّذي	كَرِيمُ	الكامل	٢٤٥
مَازُلْتُ عَنْ	تَحُومُ	الكامل	٢٤٥
تِلْكَ الجَزِيرَةُ	مُبْهَمُ	الكامل	٢٥٥
غَنِيَتْ زَمَانًا	جَهَنَّمُ	الكامل	٢٥٥
خُلِقَتْ رَبِيعَةُ	وَالمِعْصَمُ	الكامل	٢٦٤

أول البيت	قافيته	بحره	الصفحة
وَلَمْ أَرَ	مَغَانِمُ	الطويل	٢٧٩
وَلَا كَالْعُلَىٰ	مَعَالِمُ	الطويل	٢٧٩
فَقُلْتُ وَالدَّمْعُ	مُنْسَجِمُهْ	البسيط	٢٨٥
أَلَمْ تَمُتْ	كَرَمُهْ	البسيط	٢٨٦
وَثَلَاثَةِ القِدْرِ	قَيْدُومُهَا	الكامل	٢٩٤
إِنَّ الـمَكَارِمَ	والأَقْوَامُ	الكامل	٣٢٥
كُتِبَتْ لَهُ	الأَقْلَامُ	الكامل	٣٢٥
أَتَصَعْصَعَتْ عَبَرَاتُ	الإِظْلَامُ	الكامل	٣٦٠
جَرْحَىٰ إِلَى	والعُلَّامُ	الكامل	٤٠٢
رَأَيْتُ عُودَكَ	وَصَمُ	البسيط	٤٢٧
مَلَأَ المَلَا	قُدَّامُ	الكامل	٤٥٠
أَمَا وَأَبِيهَا	الـحَيَازِمُ	الطويل	٤٦٠، ٤٧٥
صَمْصَامَتِي اتَّهَمُونِي	يُتَّهَمُ	البسيط	٤٦٧
رَأَتْ قَسَمَاتٍ	سَوَاهِمُ	الطويل	٤٧٥
تِلْكُمْ قُرِيْشٌ	تَتَقَسَّمُ	الكامل	٥٤٨
حَتَّىٰ إِذَا	تَتَضَرَّمُ	الكامل	٥٤٨
عَزَبَتْ عُقُولُهُمُ	وَأَحْزَمُ	الكامل	٥٤٩
لَـمَّا أَقَامَ	مِنْهُمُ	الكامل	٥٤٩
	(م)		
وَمَا أَنَا	العِلْمِ	الطويل	٨
لَصِيقُ فُؤَادِي	هَمِّي	الطويل	٨، ٢٨٥
قَدْ كُنْتَ	بِالقَلَمِ	البسيط	٤٦
وَإِنْ تَكُ	التَّمَائِمِ	الطويل	٦٣
طِعَانُ عَمْرٍو	الأَدَمِ	البسيط	٧٢
لَيَومُكَ عِنْدَ	التَّهَائِمِ	الطويل	٩٣

أول البيت	قافيته	بحره	الصفحة
وَمَا أُبَالِي	دَمِي	البسيط	١٨٢
سَفِيهُ الرُّمْحِ	الـحَلِيمِ	الوافر	١٨٤
إِذَا مَا قِيلَ	الكُلُومِ	الوافر	١٨٤
وَقَالَ عَلِيٌّ	الـمَآثِمِ	الطويل	١٩٧
أَتَصْبِرُ لِلْبَلْوَى	البَهَائِمِ	الطويل	١٩٧
لَئِنْ جَحَدْتُكَ	الكَرَمِ	البسيط	٢٠٣
أَنْسَىٰ ابْتِسَامَكَ	الظُّلَمِ	البسيط	٢٠٣
أَلْوَى إِذَا	بِكَهَامِ	الكامل	٢١٦
تَبَيَّنُ فِي	نَائِمِ	الطويل	٢٢٠
لَعَمْرُ النَّوى	السَّوَاجِمِ	الطويل	٢٢٧
وَهَلْ مِنْ	لَازِمِ	الطويل	٢٣٠
وَثَنَائِي مِنْ	السَّلَامِ	الخفيف	٢٣٥
وَالـحَرْبُ تَرْكَبُ	حَلِيمِ	الكامل	٢٥٦
بِكُورِكِ أَشْعَرُ	صَمِيمِ	الوافر	٢٥٧
خُدِعْتُ لَئِنْ	الهَيَاثِمِ	الطويل	٢٦١
إِنَّ الـخَلِيفَةَ	وَعَزِيمِ	الكامل	٢٦٩
وَجَدَاكَ مَحْمُودًا	تَقْدِيمِ	الكامل	٢٦٩
نَفْسِي فِدَاؤُكَ	بَهِيمِ	الكامل	٢٧٣
وَقَائِلَةٍ : حَجَّ	الأَنَامِ	المتقارب	٢٧٨
فَمَا الرَّبِيعُ	القُحَمِ	البسيط	٢٨٣
فَأُقْسِمُ لَوْ	عَظِيمِ	الوافر	٢٩٧
وَلَوْلَا اللهُ	هَضِيمِ	الوافر	٣٠٦، ٣٣٦
رَأَتْهُ فِي	الكَرَمِ	البسيط	٣١٣
وَالحَادِثَاتُ عَدُوٌّ	القَرَمِ	البسيط	٣١٧
رَمَيْنَ أَخَا	رِيمِ	الوفر	٣٣٦

أول البيت	قافيته	بحره	الصفحة
قُرُومٌ لِلْـمُجِيرِ	وَلِلْقُرُومِ	الوافر	٣٥٠
زَارَ الخَيَالُ	يَنَمِ	البسيط	٣٧٩
يَنْبَاعُ مِنْ	الـمُكْدَمِ	الكامل	٤٣٦
أَوْجُبَّ مِنَّا	وَسَنَامِ	الكامل	٤٤٧
إِنَّا رَحَلْنَا	تَمَامِ	الكامل	٤٧٠
يَا حُفْرَةَ	الإِعْدَامِ	الكامل	٤٨٢
	(مْ)		
أَلَا اشْكُرُوا	تَغَمَّدَكُمْ	المنسرح	٤٩٦
	(نَ)		
أُمُّ ابْنِ الَاعْمَشِ	وأَمْكَنَا	الكامل	١٦٩
يَقُولُونَ: هَلْ	مَكَانَهَا	الطويل	٢٦٢
	(نُ)		
فَأَعَادَهَا تَعْوِي	عَرِينُ	الكامل	١١٦
أَخْلَىٰ جِلَادُكَ	مَسْكُونُ	الكامل	١١٦
مَلِكٌ تُضِيءُ	وَجَبِينُ	الكامل	١٨٤
هَيْهَاتَ لَمْ	الصِّينُ	الكامل	٢٢٢
لِحِيَاضِها مُتَوَدِّدٌ	مَلْبُونُ	الكامل	٤٦٥
لَوْ تَسْتَطِيعُ	وَحَجُونُ	الكامل	٣٧٢
	(نِ)		
بِالشَّامِ أَهْلِي	إِخْوَانِي	البسيط	١٣، ٥٢٤
وَمَا أَظُنُّ	خُرَاسَانِ	البسيط	١٤
خَلِيفَةُ الـخِضْرِ	أَوْطَانِي	البسيط	١٤، ٥٢٤
حَلَبْتُ صَرْفَ	وَالدَّدَنِ	البسيط	٦٤، ٣٧٨
إِذَا بَدَا	بَدَنِ	البسيط	١٠٠
أَعْقَبَكَ اللهُ	الغُصُنِ	المنسرح	١٨٤

أول البيت	قافيته	بحره	الصفحة
لَوْلَا ابْنُ	إِحْسَانِ	البسيط	١٨٨
مَا يُحْسِنُ	حَسَنِ	البسيط	١٩٤
أَنْسَى خَلَائِقَكَ	أَوَانِ	الكامل	٢٠٢
أَنَأْيًا وَاجْتِنَابًا	ذَيْنِ	الوافر	٢٠٧
حَنَّ إِلَى	وَطَنِ	البسيط	٢٢٣
فَتًى تَرِيشُ	يَكُنِ	البسيط	٢٢٤
كُلُّ سَقَامٍ	بَدَنِي	المنسرح	٢٣٨
إِلَّا تَكُنْ	حَسَنِ	البسيط	٢٤٣
أَلَمْ يُقْنِعْكِ	بِبَيْنِ	الوافر	٢٥٦
بِمَا تَتَرَشَّفِينَ	دَيْنِي	الوافر	٢٥٧
دَعِ الفِرَاقَ	بِجُثْمَانِي	البسيط	٢٥٨، ٥٢٤
وَقَائِعُ أَشْرَقَتْ	فَالمَوْقِفَيْنِ	الوافر	٣٣١
يَا مَوْتَةً	والكَفَنِ	البسيط	٣٣٣
كَانَ اللَّحَاقُ	والبَدَنِ	البسيط	٣٧٥
إِذَا اشْتَعَلَتْ	لَدْنِ	الطويل	٣٩٨
مَا يُحْسِنُ	حَسَنِ	البسيط	٤٥٧
أَرْوَاحُنَا فِيْ	خُرَاسَانِ	البسيط	٤٧١
فَمَا وَجَدْتُ	وَطِنِي	البسيط	٤٨٧
جَانِي نَخِيلٍ	البَانِي	البسيط	٤٨٧
كُلُّ سَقَامٍ	بَدَنِي	المنسرح	٤٩١
رَأَيْتُكُمَا مِنْ	رِعَانِهِ	الطويل	٥٦٧
	(هُـ)		
يَاغُصْنَ بَانٍ	أَعْلَاهُ	السريع	٣٩٣
مَنَعْتَ عَيْنَيَّ	اللهُ	السريع	٣٩٣
	(هِـ)		
مَنْ مَاتَ	عبدِ اللهِ	الكامل	٢١٥

أول البيت	قافيته	بحره	الصفحة
كَالْسَّيْفِ لَيْسَ	جَبَّاهِ	الكامل	٢١٥
مُهْدٍ لِأَلْطَافِ	تَيَّاهِ	الكامل	٢٤٢
	(هْـ)		
لِيَهْنِكَ يَا سَلِيلُ	هَنِيَّهْ	الوافر	١٩٦، ١٣٥
	(وِ)		
فَلَوْ أَنَّ	السُّلُوِّ	الوافر	٢٣٧
	(يَ)		
وَلَوْلَا رَجَائِي	وَنَاشِيَا	الطويل	١٨٩
لَـمَا سَاغَ	بَاكِيَا	الطويل	١٨٩
فَإِنِّي جَدِيرٌ	ثَانِيَا	الطويل	١٩٢
فَيَالَيْتَنِي مِنْ	وَلَا لِيَا	الطويل	٢٣٥
	(يِ)		
أَغَرُّ إِذَا	وَطِيِّ	الوافر	١٦٠
وَكَانَ أَغَضَّ	الجَنِيِّ	الوافر	١٩٧
وَأَحْسَنَ مَوْقِعًا	النَّعِيِّ	الوافر	١٩٨
عَشَوْتُ عَلَى	مُضِـيِّ	الوافر	٣٧٣
أَيَا وَيْلَ	بَلِيِّ	الوافر	٤٣١
فَكَمْ لِـي	وَبِـيِّ	الوافر	٥٦٥
	(يْ)		
إِنْ كَانَ وَجْهُكَ	مَسَاوِيهِ	البسيط	١٤٩

فهرس قوافي غير أبي تمَّام

أول البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
	(ء)			
وَجْبْرِيلٌ أَمِينُ	كِفَاءُ	الوافر	حسان بن ثابت	٣٤٩
لَيْسَ مَنْ	الأَحْيَاءِ	الخفيف	عَدِيّ بن الرِّعْلَاء أو...	٥٩
	(ب)			
طَرِبْتُ وَمَا	يَلْعَبُ	الطويل	الكُمَيت	١٨٢
فَإِنْ تَسْأَلُونِي	طَبِيبُ	الطويل	عَلقَمَةُ الفَحل	٢٥٧
وَلَكِنْ دِيَافِيٌّ	أَقَارِبُهْ	الطويل	الفرزدق	٣١٢
أَقْفَرَ مِنْ	فَالذَّنُوبُ	مُخلَّع البسيط	عَبيدْ بن الأَبرص	٣٢٣
إِيَّاكَ إِيَّاكَ	جَالِبُ	الطويل	الفضل بن عبد الرحمن	٤٧٦
وَمَا مِثْلُهُ	يُقَارِبُهْ	الطويل	الفرزدق	٤٩٧
أَبْلِغْ أَبَا	الكَذِبِ	المنسرح	لَقيط بن زُرارة	٦٥
وَكُنْ لِي	قَارِبِ	الطويل	سَوَاد بن قارب	٢١٣
فَإِمَّا تَرَيْنِي	بِهَا	المتقارب	الأعشى	٢٩٧
أَتَهْجُرُ بَيْتًا	جَانِبِ	الطويل	مجهول	٣٠٥
كِلَاهُمَا حِينَ	رَابِ	البسيط	الفرزدق	٣٨٢
	(ت)			
فَأَوْمَأْتُ إِيمَاءً	فَتَى	الطويل	الرَّاعي النُّمَيري	٧٤
وَجَدْتُ أَبَاهَا	حَوَيْتُهَا	الطويل	البَعِيث الحَنَفيّ	٤٩٥
	(ج)			
أَوْمَتْ بِكَفَّيْهَا	أَحْجُجِ	السريع	عمر بن أبي ربيعة أو...	٢٨١،١٤٣
وَكُنْتَ أَذَلَّ	وَاجِي	الوافر	حسّان بن ثابت	١٥٠
	(ح)			
فَطِرْتُ بِمُنْصُلِي	السَّرِيحَا	الوافر	مُضَرِّس بن رِبعيّ	٤٦٢

أول البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
أَلَا أَيُّها اللَّيْلُ	بِأَرْوَحِ	الطويل	الطِّرِمَّاح	١٦١
إِنَّ السَّمَاحَةَ	الوَاضِحِ	الكامل	زياد الأَعجم	٢٩٩
	(د)			
وَطَلَبْتُ ذَا	دَاوُدَا	الكامل	عَبيد بن الأَبرص	٤٥٠
وَصَهْبَاءَ مِنْهَا	عَدِيدُهَا	الطويل	حُمَيد بن ثور	١٠٩
هَنِيئًا لِسَعْدٍ	بَارِدُ	الطويل	مجهول	٣٠٠
وَلَقَدْ سَئِمْتُ	لَبِيدُ	الكامل	لبيدُ	٣٨٧
فَأَصْبَحَ اليَوْمَ	يَقِدُ	البسيط	الرَّاعي النُّمَيريّ	٤٣٩
سأَلْتُ القَوْمَ	بَعِيدُ	الوافر	مجهول	٤٧١
أَبَتْ قُضَاعَةُ	البَلَدِ	البسيط	الرَّاعي النُّمَيريّ	٤٥٦
كَنَوَاحِ رِيشِ	الإِثْمِدِ	الكامل	خُفَاف بن نُدْبة السُّلَميّ	٤٦٢
يَامَنْ رَأَى	الأَسَدِ	المنسرح	الفرزدق	٤٩٤
وَوَاقِفًا زِدْ	تَزِدْ	الرجز	ابن مالك الأندلسيّ	١٩٠
	(ر)			
أَلَا هَلْ	بَيْقَرَا	الطويل	امرؤ القيس	٢١٩
فَقُلْتُ لَهُ	فَنُعْذَرَا	الطويل	امرؤ القيس	٢٦٧
قَالَ العَوَاذِلُ	قَتِيرَا	الكامل	جرير	٣٢٤
حَتَّىٰ ظَهَرَت	القَمَرَا	البسيط	ذو الرُّمَّة	٤٩٠
وَكُنْتُ أُرَى	الـحَشْرُ	الطويل	سَلَمَة بن يزيد الجُعْفيّ أو...	٢٣٢
تَلَظَّى عَلَيْهِمْ	سَاجِرُ	الطويل	كعبُ بن مالك	٢٣٦
وَإِنَّنِي حَيْثُ	فَأَنْظُورُ	الطويل	إبراهيم بن هَرْمة	٤٣٧
أَعَاذِلَ تُوشِكِينَ	أُزَارُ	الوافر	الأخطل	٤٥١
هَوِّنْ عَلَيْكَ	مَقَادِيرُهَا	المتقارب	الأَعور الشَّنّيّ	٤٨٤
فَذَلِكَ إِنْ	فَأَجْدِرِ	الطويل	عُروة بن الورد	٨٩
لَوْلَا الـحَيَاءُ	عَوَرِي	البسيط	ابن مُقْبل	١٨٨

أول البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
قَوْمٌ إِذَا	بِأَطْهَارِ	البسيط	الأخطل	٢٧٠
لِـمَنِ الدِّيارُ	دَهْرِ	الكامل	زُهَيْر بن أبي سُلْمَى	٢٨٦
فَإِنْ تَسْأَلِينَا	الـمُسَحَّرِ	الطويل	لبيدُ	٣٨٦
لَقَدْ ضَجَّتِ	مِنْبَرِ	الطويل	مجهول	٤٥٥
يَا أَبَا الأَسْوَدِ	وَذِكَرْ	الرَّمَل	مجهول	٥٥
بِحَسْبِكَ فِيْ	مُضِرّْ	المتقارب	الأَشْعَر الرَّقَبَان الأسديّ	٢١٧
لَا وَأَبِيكِ	أَفِرّْ	المتقارب	امرؤ القيس	٢٤٥
أَصَحَوْتَ اليَوْمَ	مُسْتَعِرْ	الرَّمَل	طَرَفة بن العبد	٤٦٤
	(س)			
حَنَّتْ إِلَى	الدَّهَارِيسُ	البسيط	المتلمِّس	٤٤٠
	(ص)			
إِنَّ الحِبَالَةَ	شَخَصَا	البسيط	حُمَيد بن ثور الهلاليّ	٣٠٣
كُلُوا فِي	خَمِيصُ	الطويل	مجهول	٣١٩
	(ع)			
أَلَـمْ يَحْزُنْكِ	انْقِطَاعَا	الوافر	القُطَاميّ	٣٢١
قِفِي قَبْلَ	الوَدَاعَا	الوافر	القُطَاميّ	٤٦٧
لَئِنْ تَكُ	وَاسِعُ	الطويل	الكُمَيت بن مَعروف	١١٨
رَاحَتْ بِمَسْلَمَةَ	الـمَرْتَعُ	الكامل	الفرزدق	١٣٩
لَـمَّا أَتَى	الـخُشَّعُ	الكامل	جرير	٣٠٥
بَانَ الخَلِيطُ	تَجْزَعُ	الكامل	جرير	٣٣٠
فَالعَيْنُ بَعْدَهُمُ	تَدْمَعُ	الكامل	أبو ذُؤيب الهُذليّ	٣٣٥
وَأَتْبَعْتُ أُخْرَاهُمْ	مُتَتَابِعُ	الطويل	الأَسْود بن يَعْفُر	٤١٢
وَمَا النَّاسُ	بَلَاقِعُ	الطويل	لبيد أو ...	٤٤٧
كَأَنَّ دَرِيئَةً	الصُّدَاعِ	الوافر	مِرّداس بن حُصَين	٤٨٦
كَمْ قَطَعْنَا	لَـمَعْ	الرمل	سُوَيد بن أبي كاهل اليشْكُريّ	٢٠٥

أول البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
	(ف)			
لَا تَعْذُلَا	يَقِفَا	البسيط	طَرَفة بن العبد	٤٥٤
	(ق)			
مُشْتَبِهُ الأَعْلَامِ	الـخَفَقْ	الرجز	رؤبة	٤٢٧
	(ل)			
مَتَى أَتَى	قَلْقَالَا	البسيط	أبو الصّلت الثّقفي أو ابنه أميّة	١٨٥
خَلِيلَيَّ إِنْ	ظِلَالَهَا	الطويل	كُثَيِّر عَزَّة	٤٦٨
وَإِنْ مُدَّتِ	أَعْجَلُ	الطويل	الشَّنفَرَى	٢١٦
وَجْهُكَ البَدْرُ	وَأُفُولُ	الخفيف	مجهول	٢٤٥
مِثْلُ الفِرَاخِ	حَوَاصِلُهْ	الرجز	مجهول	٢٩٨
إِذَا قَالَ	وَكَاهِلُهْ	الطويل	مجهول	٣٣٢
وَدِّعْ هُرَيْرَةَ	الرَّجُلُ	البسيط	الأعشى	٣٦٠
وَلَا السِّمَا	أَصِلُ	البسيط	مجهول	٤٦٣
وَعِنْدَ الكَيِّسِ	الشِّمَالِ	الوافر	مسْكِين الدّارِميّ	٩٩
مِـمَّنْ حَمَلْنَ	مُهَبَّلِ	الكامل	أبو كَبير الهذليّ	١٠٧
لِيَهْنِكَ إِمْسَاكِي	زِيَالِكِ	الطويل	ابن الدُّمَيْنة	١٣٦
فَالْيَوْمَ أَشْـرَبْ	وَاغِلِ	السـريع	امرؤ القيس	١٥٧
حَلَفْتُ لَهَا	صَالِ	الطويل	امرؤ القيس	٢٠٠
وَمَا هَجَرْتُكَ	أَجَلِ	البسيط	مجهول	٢٤٦
ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ	عِيَالِـي	الوافر	الحُطَيئة	٢٩٥
كَأَنَّ ثَبِيرًا	مُزَمَّلِ	الطويل	امرؤ القيس	٣٩٢
وَلَوْ كُنْتَ	خَلِيلِ	الطويل	مجهول	٥١٧
	(م)			
فَهَلْ لَكُمُ	حِذْيَـمَا	الطويل	أَوْس بن حَجَر	٩٩
لَنَا الجَفَنَاتُ	دَمَا	الطويل	حسّان بن ثابت	٣٥٧

أول البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
أَنَا سَيْفُ	السَّنَامَا	الوافر	حُمَيْد بن بَحْدَل أو ...	٤٤٦
فَأَرْسَلَ سَهْمًا	والفَمَا	المتقارب	النَّمِر بن تَوْلَب	٤٩٢
فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ	الـحُسَامُ	الوافر	الأحْوَص الأنصاريّ	١١٧
عَدِمْتُكَ مِنْ	مَشُومُ	الطويل	ذو الرُّمَّة أو...	١٦٥
إِنَّ مَنْ	وَبُومُ	الخفيف	مجهول	١٦٥
وَمَا ظَعَنَتْ	مَشُومُ	الطويل	كُثيِّر عزَّة	١٦٥
وَإِنَّ زَمَانًا	لَـمَشُومُ	الطويل	كُثيِّر عَزَّة	١٦٥
هَلْ مَا	مصْـرُومُ	البسيط	عَلْقَمةُ الفَحْل	٣٦٨
جَرِيءٌ مَتَى	يَظْلِمِ	الطويل	زُهير بن أبي سُلْمَى	١٣٤
لَا أَنْزُرُ	تَرَمِ	المنسرح	كُثَيِّر عَزَّة	١٤٣
أَيا ظَبْيَةَ	سَالِـمِ	الطويل	ذو الرُّمَّة	١٧١
تَبَلَتْ فُؤَادَكَ	بَسَّامِ	الكامل	حسّان بن ثابت	٢٢٤
وَلَقَدْ خَشِيْتُ	ضَمْضَمِ	الكامل	عنْتَرَة	٢٢٥
وَمَهْمَا تَكُنْ	تُعْلَمِ	الطويل	زُهَيْر بن أبي سُلْمَى	٢٣١
وَإِنَّا لِمَّا	الفَمِ	الطويل	أبو حيّةَ النُّمَيْريّ أو...	٢٦٦
جَادَتْ عَلَيْهِ	كَالدِّرْهَمِ	الكامل	عنترة	٣٣٧
يَا عَجَبًا لِـعُمَانِ	الأُمَمِ	البسيط	الفرزدق	٤٠٣
قَدْ كَانَ	الإِعْدَامِ	الكامل	الشَّريف الرضي	٤١١
فَخِنْدِفٌ هَامَةُ	العَأْلَمِ	الرجز	العَجّاج	٤٧٧
فِيهَا الرِّمَاحُ	سَلَّامِ	البسيط	الحُطيئة	٤٨١
قَدْ بِتُّ	وَالهَامِ	البسيط	النَّمِر بن تَولَب أو ...	٤٨٣
	(ن)			
لَوْ كُنْتُ	شَيْبَانَا	البسيط	قُرَيط بن أُنَيْف العنبريّ	٣١٠
إِنَّ شَـرْخَ	جُنُونَا	الخفيف	حسان بن ثابت	٣٣٣
نَحْنُ الأُلَـى	إِلَيْنَا	مجزوءالكامل	عَبيد بن الأَبرص	٤١١

أول البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
لَتَسْمَعَنَّ وَشِيكًا	عُثْمَانَا	البسيط	حسّان بن ثابت	٤٤٤
إِذَا جَاوَزَ	قَمِينُ	الطويل	قيس بن الخَطيم أو ...	٤٤٤
لَعَمْرُكَ مَا	بِثَمَانِ	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	١٨٢
لَوْلَا فَوَارِسُ	مَكَانِ	الكامل	الفرزدق	٣١٣
أَنَّىٰ جَزَوا	الحَسَنِ	البسيط	أُفْنُون التَّغلبيّ	٣١٩
أَتَيْنَاهُ لِلنُّعْمَى	مَذِقَانِ	الطويل	مُعَقِّر بن حِمَار	٤٨٦
	(هـ)			
يَارُبَّ قَائِلَةٍ	مُعَاوِيَهْ	مجزوءالكامل	هند بنتْ عُتْبَة	٢٧٨
	(و)			
صَبَحْنَا الـخَزْرَجِيَّةَ	ذَوُوهَا	الوافر	كعب بن زهير	٤٨٨
	(ي)			
وَقَائِلَةٍ : خَوْلَانُ	هِيَا	الطويل	مجهول	٢٤١
لَعَمْرِي لَئِنْ	نَابِيَا	الطويل	مالك بن الرَّيْب	٣١٥
مَوَالِيَ حِلْفٍ	الأَتَاوِيَا	الطويل	النَّابغةُ الجَعديّ	٣٧٨

فهرس الأعلام

(أ)

الآلوسيّ: ٤٧٢، ٤٨١.

الآمديّ: ١٤، ١٥، ٢٠، ٢٣، ٢٤، ٢٦، ٢٨، ٢٩، ٣٤، ٥٧، ٨٦، ١٠١، ١٠٤، ١٠٧، ١٠٩، ٢٥٤، ٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٢، ٣٠١، ٣٠٤، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٥٥، ٣٦٨، ٣٩٤، ٣٩٥، ٤٠١، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٥٢، ٤٨١، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٦، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٥٨، ٥٧٢.

إبراهيم بن أحمد الليث: ١٩١، ٥١٧.

إبراهيم الأميونيّ: ٣٨.

إبراهيم بن صبغة الله الحيدريّ البغداديّ: ٣٧.

إبراهيم عبد الله: ٥١٦.

إبراهيم نادن: ٢٢.

إبراهيم بن هرمة: ١٦٦.

إبراهيم بن هشام المخزوميّ: ٤٩٧.

ابن الأثير: ٣٩٦، ٤٤٦، ٤٧٨.

أحمد بن حُمَيْد الطُّوسيّ: ٤٨٨.

أحمد بن أبي دُوَاد الإيَاديّ: ٥٦، ٧٤، ٨١، ٨٢، ٩٥، ١٠٣، ١٠٤، ١١٢، ١١٥، ١٤٦، ١٤٩، ١٦٧، ١٨٤، ١٨٨، ١٩٣، ١٩٤، ٢٠٧، ٢١٥، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٧٥، ٢٧٨، ٣٠٧، ٣٢٠، ٣٢٧، ٣٣٤، ٣٣٦، ٣٤٥، ٣٥٠، ٣٥٣، ٣٧٠، ٤٦٠، ٤٧٤، ٤٨٩، ٤٩٤.

أحمد بن عبد الكريم الطّائيّ: ١٨٤، ٤٣٥.

أحمد بن المعتصم بالله: ١١، ١٠٢، ١٢٩، ٣٤٦، ٤٥٠، ٤٦١.

أحمد بن هارون القُرَشيّ: ١٣١، ٢٤٥، ٢٤٧.

أحنف [بن قيس]: (١١)[1]، (٩٨).

الأحوص الأنصاري: ١١٧، ١٣٦.

الأخطل: ٢٧٠، ٤٥١.

الأخفش [أبو الحسن]:٦١، ٨٣، ٩٦، ١٣٨، ١٤٣، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٣، ١٥٤، ١٨١، ١٩٧، ٢١٧، ٢١٨، ٢٣٢-٢٣٤، ٢٤٠، ٢٤٩، ٢٥٢، ٢٧٨، ٣٢٨، ٣٨٨، ٣٨٩، ٤١٦، ٤٢٩، ٤٣٢، ٤٣٨.

إدريس بن بدر الشَّاميّ القُرَشيّ: ٢٦٠، ٥٣١.

الأزهريّ (أبو منصور محمد بن أحمد): ٣٥، ١٣٦.

إسحاق بن إبراهيم بن مصعب: ٧١، ٧٨، ١٠٠، ١٤٢، ٢١٩، ٢٣١، ٢٥٦، ٢٦٢، ٢٦٩، ٢٧٣، ٣٣١، ٣٤٥، ٣٤٩، ٣٥٩، ٣٦٧، ٣٨٨، ٤١٧، ٤٥٤.

أبو إسحاق الحربيّ: ١٦٨.

إسحاق بن أبي رِبْعيّ: ٤٩٢.

الإسكندر: ٤٧١، ٤٧٢، ٥٧٢.

أسماء: (٩٥)، (١٣٠).

إسماعيل بن شهاب: ٤٨، (٤٩).

أبو الأسود: (٥٥).

الأسود بن يَعْفُر: ٤١١.

الأَشمونيّ: ٨٩، ٤٥٩.

أَصرم بن حُمَيْد: ٤٩٦.

الأصمعيّ: ٣٦٦، ٤٣١، ٤٥٣، ٤٤٩، ٤٦٧.

ابن الأعرابيّ (أبو عبد الله محمد بن زياد): ٢٥، ١٩٥.

الأعشىٰ: ٢٩٧، ٣٦٠.

(١) ورود رقم الصفحة بين القوسين ( ) هنا وفي الفهارس الآتية يعني أن العلَم ورد في الشعر.

الأعلم [الشَّنْتَمَرِيّ]: ٣٦، ٤٧، ٥٢، ٦٥، ٦٩، ٧٢، ٧٤، ٧٨، ٨٠، ٨٣، ٨٦، ٨٧، ٩٠، ٩٣، ٩٥، ٩٩، ١٠٥، ١٠٩، ١١٣، ١١٥، ١١٦، ١٢٠، ١٢٢- ١٢٥، ١٤٥، ١٤٦، ١٥٥، ١٦٢، ١٦٤، ١٦٨، ١٨٥، ١٨٦، ٢٠٠، ٢٠٥، ٢٢٠، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٥٠، ٢٥٧،٢٦١، ٢٦٤-٢٦٦، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٢، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٩٦، ٢٩٩، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٨، ٣١٤، ٣١٨، ٣٢١-٣٢٣، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٣٠-٣٣٢، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٤٠، ٣٤٥، ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٥٥، ٣٦٠، ٣٦٦، ٣٧٠، ٣٧٣، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٩، ٣٩٣، ٣٩٥، ٣٩٧، ٤٠٢، ٤٠٤، ٤١٠، ٤١٣، ٤٣٢، ٤٣٦، ٤٤٠، ٤٤٣، ٤٤٧، ٤٥٣، ٤٦٣، ٤٧٢، ٤٧٥، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٥، ٤٩٥، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥١٦، ٥١٨، ٥٢٠، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٥، ٥٢٧، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٦، ٥٣٨، ٥٤١، ٥٤٤، ٥٥٠، ٥٥٦، ٥٦٠، ٥٦٢، ٥٦٤، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٧١.

الأعمش: ١٦٨.

ابن الأعمش: ٥٤، ١١٦، ١٦٨، (١٦٩)، ٤٠٤، ٤٦٥، ٤٩١.

الأَفشِين: ٩٦، ١١٦، ١٣٠، ١٣١، ١٨٤، ٢٢١، ٣١١، ٣٧٧، ٤١٧، ٤٦٤، ٤٧٠، ٤٧٢، ٥٧٠.

ابن الإفليليّ: ٣٣.

إلياس بن أسد: ٣١٧.

إلياس قوزما: ٣٨، ٥٠٦.

امرؤ القيس: ١٥٧، ١٥٨، ٢٠٠، ٢١٩، ٢٤٤، ٢٦٧، ٣٩٢.

الأمير [(محمد): صاحب الحاشية على مغني اللبيب]: ١١٨، ٤٢٥.

أميّة بن أبي الصَّلْت: ١٨٥، ١٨٦.

الأنباري [أبو البركات]: ٥٥، ٦٢، ٦٥، ٧٠، ٧٥، ١٣٨، ١٥٢، ٢٨١، ٣٠٠، ٣٣٦، ٣٨٢، ٤٣٥، ٤٤١.

ابن الأنباريّ [أبو بكر]: ١٣٤، ٢٢٥، ٢٩٤، ٣٠٢، ٣٠٧، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٧، ٣٤٤، ٤١٦، ٤٣١.

الأندلسيّ [اللَّورقي]: ١٩٨، ٣١٢، ٣١٣.

أوس بن حجر: ٩٩.

إياس [بن معاوية]: (١١).

إيليا الحاوي: ٣٨، ٢٧٥.

إيمان البقاعيّ: ٣٨، ١٧٠.

أيوب [بن سليمان بن عبد الملك]: (١٩٤).

(ب)

بابَك الخُرَّميّ: ١١٦، ١٣١، ٢٣٠، ٢٤٢، ٢٩٩، ٣٢٣، (٣٣٠)، ٣٣١، ٣٤٥، ٣٥٥، ٣٧٧، ٤٠٦، ٤٣٤، ٥١٦، ٥١٧، ٥٣٩، ٥٧٠.

البَجَلِيّ: ٤٠٠.

البُحتريّ: ٣، ٥، ١٢، ١٦، ٢٠، ٢٤، ٣٤، ٤٥٤، ٥٠٣.

البُخاريّ: ١٣٦.

البديعيّ [يوسف]: ١٦، ١٠٢، ١٥٧، ٥٠٤.

بروكلمان: ٥٠٥.

ابن بَرّيّ: ٥٢.

بشَّار [بن بُرْد]: ٥٠٩.

البغداديّ [عبد القادر]: ٣٤، ٥٥، ٥٦، ٥٨، ٧٤، ٧٥، ١٣٤، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٩، ١٦٥، ١٧٢، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٢٤، ٢٣٤، ٢٤٦، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٧٨، ٢٩٧، ٣١١- ٣١٣، ٣٤٣، ٣٦٨، ٣٨٨، ٤٠٧، ٤١١، ٤١٦.

البكريّ [أبو عُبَيد]: ٦٠، ٣٣١،

البهبيتيّ: ١٠.

البيرونيّ [أبو الريحان محمد بن أحمد الخوارزميّ]: ٣٥.

البيضاوي: ٩.

البيهقيّ [علي بن أبي القاسم زيد بن محمد]: ٣٧.

(ت)

التبريزي [الخطيب]: ٨، ٣٢، ٣٣، ٣٤-٣٧، ٤٧، ٥١- ٥٥، ٥٧، ٦٥، ٧٤، ٧٦- ٧٨، ٨٠، ٨٤، ٨٦، ٨٧، ٩٠، ٩٢، ٩٣، ٩٥، ٩٦، ٩٩، ١٠٣- ١٠٥، ١٠٧، ١١١، ١١٤، ١١٥، ١١٩، ١٢١، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٥، ١٤٠، ١٤٣، ١٤٤- ١٤٦، ١٤٩، ١٥١، ١٥٤- ١٥٦-١٥٨،

١٥٩، ١٦٣-١٦٥، ١٦٨، ١٧٠، ١٧٢، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٤، ١٩٥- ١٩٧، ٢٠٠، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٢٣، ٢٢٨، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٧، ٢٣٩، ٢٥٤، ٢٥٧، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٤، ٢٦٦-٢٦٨، ٢٧١، ٢٧٣-٢٧٦، ٢٨٣، ٢٩٧-٢٩٩، ٣٠٠-٣٠٢، ٣٠٤، ٣١٣، ٣١٦، ٣١٧، ٣٢٢، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٩-٣٣٢، ٣٣٥، ٦٦٨، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٤-٣٤٦، ٣٤٨-٣٥١، ٣٥٣-٣٥٥، ٣٧٦، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٩٥، ٤٠٤، ٤٠٦، ٤١٠، ٤١٥، ٤١٨، ٤٢٧، ٤٢٩، ٤٣٢، ٤٣٤-٤٣٧، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٣-٤٤٦، ٤٤٨-٤٥٤، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٣-٤٦٨، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٦، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨٦، ٤٨٩، ٤٩٠-٤٩٢، ٤٩٦، ٥٠٥-٥٠٧، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١٥-٥١٧، ٥٢٣، ٥٢٥، ٥٢٧، ٥٢٩، ٥٣١، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٧، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥١، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٦، ٥٥٨، ٥٦١-٥٦٣، ٥٦٥-٥٦٧، ٥٦٩، ٥٧١، ٥٧٢.

تُماضِر: ٣٣٧، ٤٣٤.

تمّام [بن أبي تمّام]: ٤، ١٠، ١٦.

تُوفَلِسُ: ٥٣٠.

(ث)

ثعلب: ٥٨، ١٥٩.

(ج)

الجاحظ: ٩٩.

جامع العلوم [الباقوليّ]: ٥٨، ١٩٠، ٢٨٠، ٣٢٠، ٤٠٠.

الجرجانيّ [عبد القاهر]: ٤٣، ٣٥٩.

الجرجانيّ [القاضي]: ١٨، ، ٤٣٩.

جرير: ٣٢٤، ٣٣٠.

ابن الجصّاص [أبو الفتح محمد بن عيسى البغدادي]: ٥٠٦.

أبو جعفر [شيخ نافع المدني]: ٤٤٥، ٤٤٦.

الجُلوديّ: ٥٣.

ابن جَمَاعة: ٤١٦، ٤٩٢.

ابن جنّي [أبو الفتح]: ٤٢، ٤٥، ٤٨، ٥٣، ٥٥، ٥٦، ٥٩، ٦٠، ٦٤، ٦٥، ٧٥، ٩٥، ١٠٠، ١٠١، ١٠٣، ١٠٤، ١٣٥، ١٣٨، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٨، ١٦١، ١٨٠، ١٨٩، ١٩٠، ٢١٠، ٢١٧، ٢٣٢، ٢٤٩، ٢٥٢، ٢٥٦، ٢٧٢، ٢٧٩، ٢٨٤، ٢٩٢-٢٩٥، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣١٣، ٣٢٣، ٣٣٠، ٣٣٦، ٣٤١، ٣٤٦، ٣٥٠، ٣٥٥، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦٢، ٣٦٤، ٣٦٨، ٣٧١، ٣٧٤، ٣٧٧، ٣٨٧، ٣٩٩، ٤٠٨-٤١٠، ٤١٦، ٤١٧، ٤٢٠، ٤٢٤، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٤٤، ٤٤٨، ٤٥٣، ٤٥٩، ٤٦٤، ٤٦٨، ٤٧٤، ٤٧٨، ٤٨٢، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٩، ٥٠٦، ٥١٩، ٥٢٠.

الجوهريّ: ٤٧، ٦٦، ١٣٢، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٥٢، ١٦٥، ٣٠١، ٣٠٧، ٣٤١، ٣٤٤، ٣٦٨، ٣٩٦، ٤١٠، ٤١٦، ٤٣١، ٤٣٢، ٥٥٩.

(ح)

أبو حاتم [السِّجستانيّ]: ١٣٦، ٣٠٧.

حاتم [الطَّائيّ]: (١١)، (٩٨)، (٢٠٧).

الحاتميّ: ٤٥٠.

ابن الحاجب: ٥٨، ٧٠، ٧٥، ٨٤، ١٣٤، ١٦٧، ٣٥٢، ٤٠٧، ٤٠٨.

حَبْتَر: (٧٤).

حُبَيْش بن المُعَافَى: ٨١، ١٢٧، ٢٠٨، ٢٤٨، ٢٨٠، ٢٨١، ٣٦٤، ٣٩٣، ٤٢٨، ٤٥٨، ٤٩٣.

حَجْوَة بن محمد الأزديّ: ١٢٧، ٤١٦.

حِذْيَم: (٩٩).

ابن حِذْيَم: ٩٩.

الحريريّ [القاسم بن عليّ]: ١٦٥، ٣٤١، ٣٩٦، ٤٩٢.

حسان بن ثابت: ١٤٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٣٣٣، ٣٤٩، ٣٥٧، ٣٥٨، ٤٤٤.

أبو الحسن [أحد جُلَساء البحتري]: ١٢.

الحسن بن رجاء: ٦، ١٧ن ٩٢، ١٣٠، ٢٣٩.

الحسن بن سهل: ٦٢، ٧٧، ٩٠، ١٩٣، ٢٤٣، ٢٨٥، ٣٢٧، ٣٧٤، ٣٧٥، ٥١٥، ٥٣١.

الحسن بن وَهْب: ٨٢، ٨٤، ١٠٨، ١١٠-١١٢، ١٢٨، ١٦٠، ١٧٣، ١٨٣، ١٩٧، ٢٠٣، ٢٣٨، ٢٦٣، ٣٤٧، ٣٧٠، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٨٠، ٣٩٨، ٤١٥، ٤٣١، ٤٩٥، (٤٩٦)، ٥١٤، ٥٦٥.

حسين الواد: ٢٨، ٢٩.

الحُطَيئة: ٢٩٤.

حفص بن عمر الأزديّ: ١٥٩، ١٩٢، ٢١٦، ٢٤٣، ٤٣٥.

أم حكيم: (٤٦٨).

حُمَيد بن ثَور [الهلاليّ]: ١٠٨، ٣٠٢.

أبو حنيفة [الدِّينَوريّ]: ٥٤، ٤٥٥.

أبو حيّان [الأندلسي]: ٥٨، ٧٠، ٧٥، ٨٤، ١٣٤، ١٦٧، ١٨٦، ١٩٠، ٢٠٠، ٢٠٣- ٢٠٥، ٢٢٦، ٢٤٦، ٢٤٩، ٢٦٧، ٢٧١، ٢٧٧، ٢٩٥، ٣٣٩، ٣٤١، ٣٥٠، ٣٦٤، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧٢، ٣٧٦، ٣٨٥، ٣٩٤، ٤٠١، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩١، ٥٣٣.

(خ)

الخَارْزَنْجِيّ: ٣٤، ٥٩، ٦١، ٧٨، ٨٦، ١٠٤، ١٠٥، ١١٢، ١١٤، ١١٩، ١٢٥، ١٨٩، ١٩٠، ٢٠٠، ٢٦٥، ٢٦٩، ٣٤٧، ٣٨٠، ٣٨١، ٤١٧، ٤٣٧، ٥٠٧، ٥١٥، ٥١٧، ٥٢٢، ٥٢٤، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٣١، ٥٧٢.

خالد بن يزيد الشّيبانيّ: ٥١، ٦٤، ٧٧، ٩٦، ٩٨، ١٠١، ١٠٣، ١٠٥، ١٣٣، ١٥٩، ١٦١، ١٨٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٨، ٢٠٢، ٢٠٨، ٢١٢، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٩، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٩٤، ٣٠٠، ٣٠٣، ٣١٥، ٣٣١، ٣٤٤، ٣٤٦، ٣٤٩، ٣٥٣، ٣٩٧، ٤٠٣، ٤٠٩، ٤١٠، ٤٣٥، ٤٣٨، ٤٥٣، ٤٦٩، ٤٧١، ٤٧٣، ٤٧٥، ٥١٩، ٥٢١، ٥٢٣، ٥٣٣، ٥٥١، ٥٥٧.

ابن خالَوَيْهِ: ٥٢، ٦٧، ٢٠٠.

ابن خَروف: ٨٥.

خضر [ورد في شعر أبي تمّام]: (١٤).

الخَضِر [المعروف]: ١٤، ٤٢٥.

خلف رشيد نعمان [محقّق شرح الصولي والنِّظَام]: ٣٤، ٣٥، ٣٧، ١٥٧، ١٧٠، ١٩٠، ٢٠٠، ٢٤٩، ٢٥٤، ٢٦٥، ٢٧٤-٢٧٥، ٣٠١، ٣٣٢، ٣٨٠، ٥١٧، ٥١٨، ٥٣٨، ٥٤٤، ٥٥٠، ٥٥٦.

ابن خَلِّكان: ١٦.

الخليل [الفراهيديّ]: ٧٠، ٨٤، ١١٧(صاحب العين)، ١٥٢، ١٨٦(صاحب العين)، ١٩٠، ١٩١، ١٩٣، ٢٦٧، ٢٨١، ٣٤١، ٣٤٢، ٤٠٨، ٤٤٠(صاحب العين).

(د)

داود الطائيّ: ٢٤٨.

أبو دَخْتَنُوس: (٦٥).

ابن دُرُسْتُوَيْهِ: ٣٣، ١٩٨، ٢٤٦، ٢٧٦، ٤٤٣، ٥٠٥.

ابن دُرَيْد: ٦٦، ١٦٥، ١٦٧، ٢٥٢، ٣٤٦، ٣٨٦، ٤٣٠.

الدسوقيّ: ٢٥١.

دَغْفَل [بن حنظلة الشيبانيّ]: ٩٨، ٩٩.

الدَّماميني: ١١٨، ٢٢٤.

ابن الدُّمَيْنة: ١٣٦.

ديك الجنِّ الحمصيّ [عبد السلام]: ٢٣٥.

دينار بن عبد الله: ٤٩، ٦٩، ٢٢٢، ٣٤٢، ٤٦١.

(ذ)

أبو ذُؤَيب [الهُذليّ]: ٣٣٥.

ذو الرُّمّة: ١٦٥، ١٧١، ٤٩٠.

(ر)

الرازيّ [أبو بكر]: ١٤٥.

الراعي النُّمَيريّ: ٧٤، ٤٣٩، ٤٥٦.

الرافقيّ [الحسين بن محمد المعروف بالخالع]: ٣٥.

الرُّؤاسيّ: ٢٧٥.

رؤبة: ٤٠٠.

الرباب: ١٩٥.

رجل من تميم: ٥٠، ٣٢٤.

رسول الله ﷺ: ٧٣، ٤٧٢، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٦٤.

ابن رشيق [القيروانيّ]: ١١، ١٩، ٢١، ٢٦، ٢٧، ٤٣٩.

الرضيّ: ٩، ٤٦- ٥٠، ٥٣، ٥٥، ٥٨، ٧٠، ٧٣، ٧٥، ٧٦، ٨٣، ٨٩، ١٣٢، ١٣٣، ١٥٠، ١٥٢، ١٦٠، ١٦١، ١٦٤، ١٦٦، ١٧٢، ١٨٣، ١٨٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٩، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٣٩، ٢٤٧، ٢٥٢، ٢٨٦، ٣١٢، ٣٣٠، ٣٤١، ٣٤٣، ٣٤٥، ٣٤٩، ٣٥٢-٣٥٤، ٣٥٨، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٨٨، ٤٠٧، ٤١٦، ٤١٧، ٤٢٩، ٤٤٣، ٤٥٣، ٤٥٥، ٤٦٠، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٨٨، ٤٩٤، ٥٤٨.

رمضان عبد التواب: ٤٢٣.

(ز)

زائدة [الشّيبانيّ]: ٣٣١، ٣٣٢.

الزَّبيديّ [المرتضى]: ٥٠، ٥٤، ٦٠، ١٤٥، ١٥١، ١٩٥، ٢٩٩، ٣٧٠، ٤١١، ٤٢٨، ٤٥٥، ٤٦٦، ٤٧٢، ٤٨٢، ٤٩١، ٥٠٢.

الزُّبير: (٣٠٥).

الزَّجّاج:٨٥، ١٥٧، ٢٢٢، ٣٢٠، ٣٥٠، ٣٦٤، ٤٣٢، ٤٧٤.

الزَّجّاجيّ:١٨٩، ٢٥٢.

الزَّركشيّ: ٩، ٣٧١، ٣٩٦، ٣٩٩، ٤٧٥.

الزَّمخشري: ٩، ٥٠، ٨٥، ١٥٠-١٥٢، ١٧٠، ١٧١، ١٨١، ١٩٦، ٢١٣، ٢١٤، ٢٤٤، ٢٦٣، ٢٩٥، ٣٠٠، ٣٢٧، ٣٤٩، ٣٥٤، ٣٦٣، ٣٧٠، ٣٨٨، ٤٣١، ٤٤٤، ٤٤٨، ٤٩٤، ٥٠٢، ٥٢٥، ٥٥٣.

زهير بن أبي سُلْمى: ١٣٤، ١٣٥، ٢٣١، ٢٨٦.

زياد الأعجم: ٢٩٩.

أبو زيد الأنصاريّ: ٤٥٥، ٤٧٤.

زيد الخيل: (٢٦١)، (٣٣٤).

أبو زيد [كاتب عبد الله بن طاهر]: ١٧١.

زيد بن عمر بن نَفيل القُرشيّ: ١٤٢.

زيد بن الكيِّس: ٩٨، ٩٩.

زينب [؟]: (١٩٥).

(س)

أمّ سالم: (١٧١).

سَدُوم [رجل قديم يُضرَب به المثل في الجَور]: ١٣٥.

ابن السّرَّاج: ٦٦، ١٥٢، ١٨١، ١٩٠، ٢٠٢، ٢١٠، ٢٥٢، ٢٧٧، ٣٠٩، ٤١٦، ٤٣٢، ٤٩٠، ٥٢٥.

سعد [؟]: (٣٠٠).

سعد الدين التَّفتازانيّ: ٤٠٠، ٤٠٢.

سعيد الأفغاني: ٢٨٩، ٣٦٢.

أبو سعيد الضَّرير: ٢٥.

السكَّاكيّ: ٤٠٠.

السُّكَّريّ [أبو سعيد]: ٣٢، ٥٠٤، ٥٠٦.

ابن السِّكِّيت: ١٤٤، ٤٦٦.

سلمى: (٢٠٥).

سَلَمة [روى عن الفرّاء]: ١٦.

السَّليل [بن المسيَّب الكلابيّ]: ١٣٥، ١٩٦، ٤٢٧.

سليمان [عليه السلام]: ٤٨١.

سليمان بن وهْب: ٧٦، ٢٥٩، ٣٤٠، ٤٧١، ٥٤٩.

السموأل: ٤٥١.

السَّمِين[الحلبيّ]: ٩٣، ٢٤٣، ٢٧٢، ٣٥٠، ٣٦٤، ٤٠١.

ابن سِنان الخَفاجي: ٢٧.

سهم بن أوس الطائيّ [أخو أبي تمّام]:١٠، ٢١٥.

السُّهَيليّ: ٩، ٥٩، ٧٦، ٨٤، ١٥٤، ١٨٥، ١٨٦، ٣٦٧، ٤٧٤.

سُويد بن أبي كاهل اليشكُري: ٢٠٥.

سيبويه: ٤٢، ٤٣، ٤٥، ٥٣، ٥٦، ٦٢، ٦٥، ٦٦، ٧٠، ٧٥، ٨٣، ٩٣، ٩٤، ٩٦، ١٠٣(صاحب الكتاب)، ١٢٤، ١٢٦، ١٣٣، ١٣٦-١٤٤، ١٤٨- ١٥٤، ١٦٤، ١٦٧، ١٧٣، ١٨١، ١٩٠- ١٩٢، ٢٠١، ٢٠٤، ٢١٧، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٦، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٥٩، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٤، ٢٩٢، ٢٩٣، ٣١٣، ٣١٦، ٣١٩، ٣٢٤، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٥٢- ٣٥٥، ٣٦٦، ٣٨٨، ٣٩١، ٤٠٨، ٤١٦، ٤٢٢-٤٢٥، ٤٤٤، ٤٤٦، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٣، ٤٥٥، ٤٥٧، ٤٥٩، ٤٦٢، ٤٦٦، ٤٦٨، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٩٠، ٤٩٤، ٥٢٥، ٥٥١.

السَّيِّد أحمد صقر: ٣٥.

ابن السِّيد [البَطَلْيَوسِيّ]: ٤٧، ١٥٢، ٢٥٣.

ابن سِيدَه: ٥٣، ٦٤، ١٣٢، ١٥٠، ١٩٥، ٣٠٠، ٣٢١، ٣٧٨، ٤٤٧، ٤٥٥، ٤٦٧.

السِّيرافيّ [أبو سعيد]: ٦٥، ١٩٠، ٤٢٣.

ابن السِّيرافيّ: ٧٤، ٣٢٤.

السّيوطيّ: ٩، ٥٨، ٧٠، ٧٢، ١٦٦، ١٢٠، ٢٣١، ٢٨٥، ٣٢٧، ٣٩٧، ٣٩٩، ٤١١، ٤٥١، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩١، ٥٥١، ٥٥٢.

(ش)

الشاطبيّ: ٢٩٢.

شاهين عطيّة: ٣٧، ٢٨٣، ٤٠٥، ٤٣٦، ٤٥٦، ٥٠٧.

ابن الشّجريّ: ٩، ٤٢، ٧٠، ٧٣، ١٥٢، ١٧٤، ٢٨٤، ٣٣٤، ٣٩٩، ٤١١، ٤١٢، ٤١٤، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٧٣.

ابن شرف القيروانيّ: ١٠٧.

الشريف الرضيّ: ٤١١.

الشريف المرتضىٰ: ٣٠٠.

شَرِيك [الشيبانيّ]: ٣٣٢.

شعبان صلاح: ٥٣، ٨٣، ٨٦-٨٨، ١٢٣، ١٦٩، ٢٠٤، ٢٢٧، ٢٣٤، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٧٩، ٢٨٢-٢٨٤، ٣١٠، ٣٨٧، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤١٤، ٤١٨، ٤٣٦- ٤٣٨، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٦٣، ٤٩٦.

الشَّلَوْبِين: ٢٨١.

الشَّنفرى: ٢١٦.

الشِّهاب الخَفاجيّ: ١٦٥، ٤٧٦، ٤٩٢.

(ص)

الصبَّان: ٣٣٩.

الصَّغَانيّ: ٤٤٠، ٤٤١.

الصفديّ: ٩٩، ١٦٥.

أبو الصَّلْت بن أبي ربيعة الثقفي: ١٨٥، ١٨٦.

الصُّوليّ [أبو بكر]: ٤- ٦، ١٠، ١٦- ١٨، ٢١-٢٥، ٣١، ٣٣، ٣٤، ٧٨، ٩٣، ٩٩، ١٠٨، ١٢١، ١٢٣، ١٢٥، ١٣٣، ١٤٣، ١٤٥، ١٤٦، ١٥٣، ١٥٧، ١٥٨، ١٧٠، ١٩٠، ٢٠٠، ٢٢٠، ٢٤٩، ٢٥٤، ٢٦٠، ٢٦٥، ٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٨٣، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٢١، ٣٣٢، ٣٤١، ٣٤٣، ٣٥٥، ٣٧٣-٣٧٥، ٣٨٠، ٣٩٧، ٣٩٨، ٤٠٢، ٤٠٦، ٤٣٢، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨١، ٤٩٦، ٥٠٤-٥٠٦، ٥٠٩، ٥١٥-٥١٨، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٣١، ٥٣٤، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٤٢، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٥٠، ٥٥٢، ٥٥٦، ٥٥٨، ٥٦٣، ٥٦٥، ٥٦٧، ٥٦٩، ٥٧١، ٥٧٢.

الصَّيْمَرِيّ: ٢٠٠.

(ض)

ضُبَاعة: (٤٦٧).

ابن ضَمْضَم: (٢٢٥).

(ط)

الطبريّ: ٥٧، ٣٢٢.

الطَّبيخيّ [أبو العبّاس وليد بن عيسى الأندلسيّ]: ٣٤، ٣٦.

طَرَفَة بن العبْد: ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٦٤.

الطِّرِمَّاح: ١٦١.

طه حسين: ٩.

طوق التغلبيّ: (٤٦).

(ع)

ابن عاشور: ٣٨٦.

ابنة العامريّ: (٢٤٥).

عبّاس حسن: ٣٦٢، ٤٤٥.

العبّاس [بن عبد المطَّلِب]: ١٩٦.

عبد الحميد بن غالب: ١٩٠.

عبد الرحمن بن حسان بن ثابت: ١٤٦، ١٥٠، ١٥١، ١٥٦.

عبد الرحمن بن الحكَم بن أبي العاص: ١٥٠.

عبد السلام هارون:٩، ٢١، ٣٨، ٣١٠، ٤١٥، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٦٢، ٤٨٠، ٤٨٣، ٥٠٤، ٥١٩، ٥٣٣.

عبد العزيز الكاتب: ٢٧٨.

عبد العزيز الميمنيّ: ١٥.

عبد العزيز [بن الوليد بن عبد الملك]: (١٩٤).

عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ: ٤٧٦.

عبد الله [صديق لأبي تمّام]: (٢٦٣)، ٤٦٦.

عبد الله حمد محارب: ٣٥.

عبد الله سليمان الجربوع: ٣٥.

عبدالله بن طاهر:٢٥، ٧٢، ١٣٥، ١٣٧، ٢١٧، ٢٦٥، ٢٦٨، ٢٩٤، ٣٠١، ٣٥١.

عبد الله الكاتب[ابن يزيد المباركيّ]: ٤٥، ٦٩، ٢٦٠، ٢٦٥، ٤٠٣، ٤٨٤، ٤٨٧.

عبد المطَّلِب: (١٩٦).

عبد الملك بن مروان: ٤٣٩.

عَبيد [بن الأَبْرص]: ٣٢٣، ٤١١، ٤١٢، ٤٥٠.

عُبيد الله بن البراء الطّائي: ٤٦٧.

أبو عُبيدة [مَعْمَر بن المثنَّى]: ٥٩، ١٥٣، ٢١٨، ٢٥٢، ٢٦٧، ٣٢٢، ٣٣٣، ٣٦٤، ٣٧٤.

عتبة بن أبي عاصم: ١١١، (١١٢)، ١٥٣، ١٨٥، ١٨٧، ٢١٧، (٢١٨)، ٢٧٩، ٢٨٣، ٣١٠، ٣١٥، ٤٧٥، ٤٩٠.

عثمان بن إدريس الشاميّ: ٤٣٣، (٤٣٤).

العَجَّاج: ٤٧٧.

العَرْجيّ: ١٣٦.

ابن عصفور: ٥٣، ٦٥، ١٥٧، ١٦١، ١٨١، ١٨٨، ١٩٧، ٢٠٣، ٢١٤، ٢٢٩، ٢٤٦، ٢٥٢، ٤٠١، ٤٣٢، ٤٤١، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٢، ٤٦٨، ٤٧٧، ٤٨٠، ٤٨٢، ٤٨٩، ٤٩٤- ٤٩٦.

ابن عقيل [المصريّ النَّحْويّ]: ٨٩، ١١٧، ١٨٥، ٢٠١، ٢١٦، ٢٨٠، ٣٦٨، ٤٦٩، ٤٧٢، ٤٩١.

العُكبَريّ [أبو البقاء]:٧٠، ٧٥، ١٤٤، ١٩٠، ٢٠٠، ٢٠٥، ٢٢٩، ٢٤٨، ٢٧٢، ٢٩٥، ٢٩٦، ٣٠٥، ٣١٩، ٣٦٤، ٣٩١، ٤١٧، ٤٦٦، ٤٧٦، ٤٨٧.

عُلاثَة: ٤٦٧.

عَلْقَمَة الفَحل: ٢٥٧، ٣٦٨.

علي بن بكر بن وائل: ٣٩٧.

عليّ [بن أبي تمّام]: ١٠.

عليّ بن الجهم القرشيّ: ٦١، ١٠١، ١٢١، ١٣٧، ٢٤٤، ٣٤١.

عليّ بن حمزة الأصبهاني: ٣١، ٥٠٥.

عليّ بن حمزة البصريّ: ٤٤٩.

علي شلق: ١٣، ١٦.

علي بن مُرٍّ [أبو الحسن]: ٦٤، ١٠٠، ١٣٣، ١٩٤،١٤٨، ٢٢٤، ٣٧٨، ٤٥٧، ٤٨٧.

علي المفضَّل حمّودان: ٣٦.

عليّ بن مهديّ الكِسْرَويّ: ٥٠٥.

عمر بن أبي ربيعة: ١٣٦، ١٤٣، ١٨٢.

عمر بن طوق التغلبي: ٤٦، ٨٨، ١٢١، ١٢٢، ٢٥٥، ٣١٣، ٣١٩، ٣٨٧، ٤٥١، ٥٢١، ٥٢٧.

عمر بن عبد العزيز الطائيّ: ٣٨٤، ٤٣٤.

عمر فرّوخ:١٥، ٢١.

عمر بن الوليد: ٣٨٣.

عمرو [السَّكسَكيّ]: (١٩٩).

عمرو بن العاص: ٤.

أبو عمرو بن [العلاء]: ٥٢، ١٦٧، ٤٤٩.

عمرو بن كلثوم: (٧٢).

عمرو [بن مَعدِيكَرِبَ]: (١١)، ٤٦٧.

أبو العَمَيْثَل الأعرابيّ: ٢٥.

عُمير بن الوليد: ٢٦١.

عنترة [بن شدّاد]: ٢٢٥، ٣٣٦، ٤٣٦، ٤٣٧.

عَون بن محمّد الكِنْديّ [أبو مالك]: ٥٠٤، ٥٠٨.

عيّاش بن لَهِيعَة الحَضْرميّ: ٥، ١٢، ٥٧، ٦١، ٨٧، ٩٢، ٩٨، ١٠٢، ١١٩، ١٢٤، ١٢٨، ١٦٠، ١٦٣، ١٨١، ٢٢٣، ٢٣٧، ٢٥٨، ٢٨٢، ٢٩٦، ٣٤٠، ٣٤٩، ٣٦٧، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧٦، ٣٩٦، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٤٠، ٤٤٦، ٤٥٢، ٤٧٣، ٥٥٣، ٥٧١.

عيسى بن عمر: ٤٢٩.

(غ)

غالب بن السَّعديّ: ٢٠٧، ٢٥٩.

الغلاييني [مصطفى]: ٨٩، ١٩٧.

(ف)

الفارابيّ: ١٣٢.

ابن فارس: ١٣٢، ٣٢١، ٣٣٢، ٣٩٥، ٣٩٩، ٤٢٣.

الفارسيّ [أبو عليّ]: ٩، ٨٣، ١٥٢، ٢٥٣، ١٨٤، ١٨٩، ١٩٠، ٢١٣، ٢١٤، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٦٦، ٢٧١، ٢٧٦، ٢٧٨، ٣٥٩، ٣٦٢، ٤١٦، ٤٧٣، ٤٩٩.

الفرَّاء: ٥١، ٥٤، ٨٥، ١١٨، ١٤٠، ١٦٤، ١٦٨، ١٩٧، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٣٨، ٢٤١، ٢٨١، ٣٠٠، ٣٥٠، ٣٩٦، ٤٤٩، ٤٥٠.

الفرزدق: ١٣٩، ١٤٢، ٣١٢، ٣١٣، ٣٨٢، ٤٠٣، ٤٧١، ٤٩٤، ٤٩٧.

فِرعون: ٣٢٠، ٤٥٢.

الفضل بن صالح بن عبد الملك: ٤٧، ٥٣، ١٣٢، ١٥٨، ٢١٣، ٢٧١، ٢٨٠، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣١٨، ٥٣٩.

الفيروز آبادي: ٦٠، ١٤٥، ٣٥٧.

الفيّوميّ: ٤٧، ١٣٢، ٢٦٢، ٣٩٩.

(ق)

قارون: ٤٥٢.

القاسم بن إسماعيل: ١٨.

القاسم بن طوق: ٦٤، ١٩٦، ١٩٧، ٢٣٠.

القاسم بن عيسى العِجلي [أبو دُلَف]: ١١٣، ١٢٣، ١٨٢، ٢٣٣، ٢٧٧، ٣٣٥، ٣٤٢، ٣٥٧، ٣٨٣، ٤٧٤، ٥١٦، ٥٣٢، ٥٣٨.

أبو القاسم بن محمد بن سعيد المؤدِّب: ٩.

القاليّ [أبو عليّ]: ٣٣، ٣٤، ٢٨٣، ٥٠٥.

أبو قَبِيل [؟]: (١٦٠).

ابن قُتيبة: ٤٧، ١٢٦، ١٤٤، ١٥٢، ١٦٦، ٢٥٢.

قَحْطَبة بن حُمَيد: ٢٢٣، ٢٤٣.

القَرطَاجَنِّيّ [حازم]: ٤٠١، ٤٨١.

قَرم [بن محمد الأزديّ]: ١٢٧.

القَزوينيّ: ٤٠١.

قُسْطنطين: ٦٠.

القصَبانيّ [أبو القاسم الفضل بن محمّد]: ٥٠٦.

القُطَاميّ: ٣٢١، ٣٢٢.

القَلقَشنديّ: ٦٠، ٢٨٤.

قيس بن الخطيم: ٤٤٤.

قَيس بن ذَريح: ١٦٦.

ابن القيِّم: ٣٦٧.

(ك)

أبو كبير الهُذليّ: ١٠٧.

كُثَيِّر: ١٤٣، (١٥٦)، ٤٦٨، ٤٨١.

ابن كَثير [أحد القرّاء السبعة]: ١٦٧.

الكِسائيّ: ٧٦، ٨٥، ١٠٦، ١٦٤، ١٦٧، ١٩٩، ٢٣٢- ٢٣٤، ٢٨١.

كعب بن زَهير: ٤٨٨.

كعب بن مالك: ١٣٦، ٢٣٦.

كَعْبُ [بنُ مَامةَ الإِيَاديّ]: (٢٠٧).

الكَفويّ: ٢٢٨، ٢٣٩، ٣٥٧، ٣٦٤.

الكُمَيت: ١٨٢.

ابن كَيْسان: ٨٥.

الكيِّس [النَّمَريّ]: ٩٨، ٩٩.

(ل)

لَبيد: ٣٨٦، ٣٨٧، ٤٤٦، (٤٥٣)، ٤٥٤.

لَعُوب: ٣٣٧، ٤٣٤.

لوط [عليه الصلاة والسلام]: ٩٧.

اللّيث [صاحب الخليل]: ١٤٨.

(م)

المازنيّ: ٤١٦.

المالقيّ: ١٧٨، ١٨١، ١٩٩، ٢٤١، ٢٥٤، ٣٧٧، ٤٥٠.

ابن مالك [الأندلسيّ]: ٧٠، ٨٩، ١٥٢، ١٥٤، ١٨١، ١٨٢، ١٨٥، ١٩٠، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٠٣، ٢٢٣، ٢٣٢، ٢٣٥، ٢٣٩، ٢٧٦-٢٧٩، ٢٨٤، ٢٨٥، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٩١، ٥٤٨.

مالك بن الرَّيب: ١٣٦، ٣١٥.

مالك بن طوق التغلبيّ: ٤٩، ٥٧، ٦٤، ٧٢، ٨٨، ٩١، ٩٨، ١٠٨، ١٢٨، ١٩٢، ١٩٥، ٢١٢، ٢٥٥، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٨٣، ٣٠٢، ٣١٣، ٣٣٢، ٣٧٩، ٣٨١، ٤٢٩، ٤٦٧، ٤٧٢، ٥٢٠، ٥٢٩، ٥٥٨.

المأمون: ١٧، ٧١، ٧٣، ٨٥، ١٠٥، ١١٤، ١٩٢، ١٩٥، ١٩٧، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢٣٠، ٢٣٣، ٢٣٦، ٢٧٠، ٣٢٥، ٣٦٠، ٣٨٤، ٣٩٤، ٤٠٢، ٤٢٨، ٤٤٣، ٤٥٠.

ماوية: (٣٠٤).

المبرِّد [أبو العبّاس]: ٦، ٩، ٥٠، ٦٥، ٧٥، ٧٦، ١٣٣، ١٥٠، ١٥٤، ١٥٧، ١٨١، ١٩٠، ١٩٨، ٢٢٦، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٦٦، ٢٦٩، ٣٨١، ٣٠٨، ٣١٣، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤١٦، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٤٦، ٤٥٢، ٤٥٨، ٤٦٦، ٤٨٥، ٤٩١، ٤٩٤، ٥٢٥، ٥٧٢.

المتنبي [أبو الطيِّب]: ٦، ٣٣، ٣٧، ٢٠٧، ٣٨٧، ٤٥٠، ٥٠٦.

محمّد [بن أبي تمّام]: ١٠.

محمّد بن أحمد بن أبي دُوَاد الإيَاديّ: ٢٠١.

محمّد جمال: ٣٧.

محمّد بن حسّان الضّبِّيّ: ١٢، ٥٠، ٩٠، ١٠٨، ١٨٨، ٢٥٨، ٣٢٢، ٣٢٩، ٥٠٨.

محمَّد حماسة عبد اللطيف: ٢٩٣، ٤٢٤.

محمّد بن حُمَيْد الطُّوسيّ الطَّائيّ: ١٦، ٨٣، ٨٤، ٢٢٦، ٢٨٥، ٣٦٠، ٣٩٦، ٤٨٨، ٥٤٨.

محمّد بن خالد بن يزيد الشّيبانيّ: ١٦١، ٤٤٢، ٤٦١.

محمّد بن رزق الله الأُمويّ البَطَلْيَوسيّ: ٣٦.

محمد بن سعيد: ٤١٤.

محمّد بن شريفة: ٣٦.

محمّد بن شقيق الطَّائيّ [أبو المُستَهِلّ]: ٦٥، ٢٢٠، ٣٦١، ٣٨٨.

محمّد بن طاهر: ١٠.

محمّد عبد المطّلب: ٤٤.

محمّد بن عبد الملك الزّيَّات [أبو جعفر]: ٧٣، ٨٤، ١٦٧، ١٧٣، ١٩٩، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٥٤، ٢٦٢، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٨٢، ٣١٨، ٣٢٢، ٣٢٦، ٣٧٦، ٣٩٢، ٤٠٧، ٤٤١، ٤٩٥، ٥١٨، ٥٣٣، ٥٤١، ٥٦٨.

محمّد بن عبد الملك بن صالح الهاشميّ: ١١٠، ١٩٦، ٢٦٨، ٣٣٢، ٤٣٩.

محمّد عبده عزّام [محقِّق شرح ديوان أبي تمّام للتبريزيّ]: ٣٢، ٣٣، ٣٦، ١١٩، ١٥٧، ١٧٠، ١٩١، ٢٧٤، ٣٠١، ٣٣٢، ٤٠٤، ٤٥٦، ٥٥٦.

محمّد عطا: ٢٨.

محمّد بن العلاء السِّجستانيّ [أبو عليّ]: ٢٣، ٥٠٤.

محمد علي النجار: ٥١٩.

محمَّد بن الفضل الحِمْيريّ: ٢٤٦، ٥٢٨.

محمّد بن قُدامة [أبو الغصن]: ٧.

محمّد محيي الدّين عبد الحميد: ٣٨، ٤٨٨.

محمَّد بن الـمُسْتَهِلّ: ٢٦٢، ٤٩٨.

محمّد بن الهيثم بن شُبَانة: ٥٢، ٧٣، ٨٤، ٩٤، ١١٣، ١١٥، ١٤٤، ١٦٤، ٢٠٩، ٢١٦، ٢٢٦، ٢٤٢، ٢٤٥، ٣٠٨، ٣١١، ٣٥٤، ٣٢٠، ٣٨٤، ٣٨٦، ٤٣٤، ٤٩١.

محمَّد بن وُهَيْب [الحِمْيَرِيَ]: ٢٥٤.

محمد بن يزيد الأموي: ٤٣٤.

محمّد بن يوسف الثَّغريّ الطَّائيّ [أبو سعيد]: ٤٦، ٤٩، ٥١، ٥٨، ٥٩، ٦٩، ٧٩، ٨٧، ٨٩، ٩٤، ١١٧، ١٢٣، ١٢٧، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٦٦، ١٦٨، ١٧١، ١٨١، ١٨٤، ١٨٧، ١٩٢، ١٩٨، ٢٠١- ٢٠٣، ٢٠٨، ٢١٤، ٢٢٢، ٢٢٧، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٦، ٢٤٩، ٢٥٤، ٢٦٥، ٣١٠، ٣١٤، ٣١٧، ٣٢١-٣٢٣، ٣٢٥، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣٥، ٣٣٧، ٣٤٠، ٣٤٧، ٣٥٢، ٣٥٥، ٣٥٨، ٣٧٦، ٣٨١، ٤١٢، ٤٣١، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٧، ٤٤٤، ٤٤٥، ٥١٧، ٥٣٦، ٥٦٣، ٥٦٤.

محمود مصطفى[محقِّق وناشر كتاب هِبَة الأيّام]: ٨١، ١٠٢، ١٥٧، ٣٠٤، ٣٥١، ٣٩٧، ٤٠٤، ٥٢٣، ٥٢٤.

محيي الدين الخيَّاط: ٣٧، ١٢٣، ١٥٧، ٢٠٠، ٢٢٥، ٢٩٨، ٣٢٣، ٣٨٩، ٤٠٥، ٤١٢، ٤٣٦، ٤٤٧، ٤٦٢، ٥٠٧، ٥٣٧، ٥٦٥، ٥٦٩، ٥٧١.

محيي الدين صبحي: ٣٨، ٥٤، ١٧٠، ٢٧٥، ٢٩٨، ٤٢٩.

المراديّ: ٧١، ١٨١، ١٨٨، ١٩٠، ١٩٣، ١٩٩، ٢٠١، ٢١٠، ٢٢٨، ٢٤١، ٢٥٧، ٢٧٠، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٥.

المرزوقيّ: ١٥، ٢٥، ٢٨، ٣٣، ٣٥، ٧٩، ٨٠، ١٠٥، ١٠٧، ١٢٥، ١٥٢، ١٥٨، ١٥٩، ٢١٩، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٢، ٢٧٥، ٢٨٠، ٣١٨، ٣٢٥، ٣٥٢-٣٥٤، ٣٨١، ٤٠٠، ٤٣٨، ٤٤٧، ٤٦٣، ٤٧٤، ٤٧٨، ٤٩٥، ٥٠٣، ٥١٨، ٥٣١، ٥٤٢، ٥٤٦، ٥٤٩، ٥٥٩، ٥٦١، ٥٦٨.

مُرٌّ [والد أبي الحسين عليّ]: ١٠٠.

مروان الجَعديّ [مروان بن محمد بن الحَكَم]: ١٢١، ١٢٢.

مَزْيَد [بن زائدة]: ٣٣١.

ابن المستوفي [الإِربِليّ]: ٣٣-٣٥، ٣٧، ٤٧، ٥١- ٥٤، ٥٦، ٥٧، ٥٩، ٦١، ٦٩، ٧٣، ٧٤، ٧٧، ٧٨، ٨٢، ٨٨، ٩٢، ٩٣، ٩٥، ٩٧، ١٠٣، ١٠٤-١٠٦، ١١٢، ١١٩، ١٢١، ١٢٢، ١٢٩، ١٣٣، ١٤٢، ١٤٥، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٨، ١٦٣، ١٧٠، ١٨٩، ١٩١، ١٩٥، ٢٢٣، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٣، ٢٣٩، ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥٤، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٦، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٩٥، ٢٩٧، ٣٠١، ٣٠٨، ٣١٦، ٣١٩، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٤، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٩، ٣٣٢، ٣٣٥، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٤٠-٣٤٣، ٣٤٥- ٣٤٨، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٤- ٣٥٦، ٣٦١، ٣٦٥، ٣٦٨، ٣٧٠، ٣٧٧، ٣٨١، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٨، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤١٠، ٤١٢، ٤١٥، ٤١٧، ٤٣٥- ٤٣٩، ٤٤١، ٤٤٧، ٤٥٢، ٤٦١، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٧، ٤٧١، ٤٧٣، ٤٧٩، ٤٨٢، ٤٩٨، ٥٠٥، ٥٠٧، ٥١٠، ٥١١، ٥١٤، ٥١٥- ٥١٧، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٤، ٥٢٦-٥٣٢، ٥٣٦-٥٤٠، ٥٤٤-٥٤٦، ٥٤٨-٥٥٠، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٩، ٥٦١، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٨-٥٧٠، ٥٧٢.

مسكين الدارميّ: ٩٩.

مَسلَمة [بن عبد الملك بن مروان]: (١٣٩).

مسلم بن الوليد [صريع الغواني]: ١٩.

ابن مَضَاء: ٧٦.

المطلَّب الخُزاعي: ٤٨.

المظفَّر بن الفضل العَلوي: ٢٩٤.

أمُّ معاوية: (٢٧٨).

ابن المعتزّ [عبد الله]: ٧، ٧٩، ٥٠٧.

المعتصِم بالله: ١٣، ٦٠، ٦٢، ٩٦، ١٠٤، ١٠٥، ١٢٠، ١٣٠، ١٣١، ١٤٥، ١٥٠، ١٦٦، ١٦٩، ١٨٦، ١٩٥، ٢٠٨، ٢١٥، ٢٢١، ٢٤١، ٢٦٠، ٢٦٤، ٢٦٩، ٢٧٧، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٠٦، ٣١١، ٣٢٦، ٣٢٨، ٣٥٦، ٣٨٠، ٤٠٦، ٤١٤، ٤١٧، ٤٣٢، ٤٤٧، ٤٥٧، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٧٠، ٤٧٧، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٥، ٥٢٦، ٥٣٠، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٥٠، ٥٥٦، ٥٦٢، ٥٧٠.

المعريّ [أبو العلاء]: ٨، ٣٢، ٣٥، ٤٧، ٥١-٥٤، ٥٧، ٥٩، ٦٩، ٧٤، ٧٧، ٨٨، ٩٢، ٩٣، ٩٧، ١٠٣-١٠٥، ١٠٨، ١٠٩، ١١٧-١١٩، ١٢١، ١٢٥، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٦، ١٤٠، ١٤٢، ١٤٨، ١٥١، ١٥٨، ١٦٣-١٦٥، ١٨٩، ١٩٠، ٢٠٤، ٢٢٣، ٢٢٨، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٩، ٢٤٧، ٢٥٤، ٢٥٦، ٢٦٠، ٢٦٤، ٢٦٦، ٢٦٩، ٢٧٦، ٢٧٩، ٢٩٧، ٣٠٠، ٣٠١، ٣١٣، ٣٢٢، ٣٢٤، ٣٢٦، ٣٣٢، ٣٣٥، ٣٣٨، ٣٤٠-٣٤٢، ٣٤٦، ٣٤٨، ٣٥١، ٣٦٨، ٣٧٠، ٣٧٨، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٧، ٣٩٥، ٣٩٦، ٤٠٣، ٤٠٦، ٤١٢، ٣١٥، ٤٢٩، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٤٠، ٤٤٣، ٤٤٧، ٤٥٢، ٤٦١، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٧، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٦، ٤٧٨، ٤٨٠، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٩، ٤٩٢، ٥٠٧، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١٥، ٥١٧، ٥٢٥، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣١، ٥٣٧، ٥٣٩، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٩.

ابن مُعطٍ: ٢٠٤.

مُقْران المُباركيّ: ١٤٠، ٣٨٥، ٤٥٥.

ابن المُلَّا: ٣٨٨.

ملحم إبراهيم الأسود [صاحب كتاب بدر التَّمام]: ٣٨، ٧٦- ٧٨، ٩٠، ١٩٣،١١٣، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٢٧، ٢٤٠، ٢٥٨، ٣٢٣، ٣٢٥، ٤١١، ٤١٢، ٤٣٦، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٦، ٤٧٤، ٤٩٣، ٥٠٤، ٥٢٠،٥٢٩،٥٦٩.

ابن منظور [صاحب اللسان]: ٥٤، ٦٠، ٦٤، ١٤٣، ١٤٤-١٤٦، ١٦٥، ١٩٥، ٢٥٥، ٢٥٨، ٢٦٣، ٣٠٣، ٣٣٧، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٩٧، ٤٠٩، ٣١١، ٤١٤، ٤٢٧، ٤٣٧، ٤٥٦، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٨١، ٥٦٥.

مَهديّ بن أَصْرَم: ٢٤٨، ٣٦٦.

موسى بن إبراهيم الرَّافقيّ [أبو المغيث]: ٥٩، ٦٥، ٧٩، ١٣٥، ١٤٦، ١٩٩، ٢١٢، ٢٢٥، ٢٣٥، ٢٤٠، ٢٨١، ٣٠٩، ٣٤١، ٣٤٤، ٣٤٨، ٣٨٦، ٤١٢، ٤٢٩، ٤٣٥، ٤٣٩، ٤٩٧، ٥٤٥.

المَيدانيّ: ٩٧، ٤٣١.

(ن)

ناظر الجَيْش: ٢٣٤.

نافع المدني: ٤٤٥، ٤٤٦.

النَّحّاس [أبو جعفر]: ١٣٤، ١٨١، ١٨٦، ٣٩٢، ٤٠٩، ٤١٦.

النَّديم [محمد بن إسحاق]: ٣١.

أبو نصر [؟]: (١٦٦).

نصر بن منصور بن بسّام: ١٩٩، ٤٤٦، ٤٥٦، ٥١٦.

نصر بن منصور بن سَيّار: ١٢٩، ١٧٤، ١٨٥.

النَّمِر بن تولَب: ٩٩، ٤٩٢.

أبو نُوَاس: ٥٠٩.

نوح [عليه الصلاة والسلام]: (٢٨٥).

نوح بن عمرو السَّكْسَكيّ: ١٩٨، ٢٢٨، ٢٨٥، ٤٨٢، ٥٤٣، ٥٦٩.

النِّيليّ: ٢٠٤.

(هـ)

هاشم بن عبد الله بن مالك الخُزاعيّ: ٩٣، ٢٢٠، ٢٦١.

هرّ [امرأة]: ٤٦٤.

الهَرَويّ: ٢٥٢.

هُرَيرة [امرأة]: (٣٦٠).

ابن هشام [الأنصاري]: ٩، ٤٢، ٥٥، ٥٨، ٦٦، ٧٠- ٧٣، ٧٥، ٧٦، ٨١، ٨٣، ٨٤، ٨٩، ٩٦، ١٠٠، ١٠٤، ١١١، ١١٧، ١١٨، ١٨١، ١٨٣، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٣، ١٩٧، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٣، ٢١٠، ٢١٣، ٢١٨، ٢٢٣، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٤١، ٢٤٦، ٢٤٩، ٢٥١، ٢٦٠، ٢٦٤، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٧٠-٢٧٢، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٨٤-٢٨٦، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٩، ٣٦٣-٣٦٧، ٣٨٣، ٣٩٠، ٣٩٩، ٤٠٥، ٤٠٧، ٤١١، ٤٥٠، ٤٥٥، ٤٧٤، ٤٨٤، ٤٨٧، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٦، ٥٢٥، ٥٤٨، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٩.

هشام [الضَّرير]: ١٩٩.

هشام بن عبد الملك: ١٢١، ٤٩٧.

ابن هشام اللّخميّ: ٤٧.

أبو هلال العسكريّ: ٩٧، ٣٨١.

(و)

الواثق بالله: ١٥٠، ٢١٥، ٤٤٧، ٤٦٥، ٤٧٠.

ابن ولَّاد: ٣٥١، ٤٤١.

الوليد بن عبد الملك: ١٩٤.

(ي)

ياقوت [الحمَوي]: ٦٠، ٩٩، ٣٢٣.

أبو يحيىٰ [؟]: ٢٩٧.

يحيى بن ثابت: ٥٠٨.

يحيىٰ بن عبد الله: ٢١٥، ٢٤٢.

يحيى بن عِمران القُمّيّ: ٤٦٢، ٤٦٨.

يزيد بن مزْيَد: ٣٣١.

اليزيديّ [من القرَّاء]: ١٦٧.

اليسع: ٤٧٢.

يعقوب بن إسحاق الكِندي [أبو يوسف]: ١١.

ابن يعيش: ٥٩، ٦٦، ٩٨، ١٣٨، ١٤٨، ١٦٤، ١٥٠، ١٧٤، ١٨٣، ١٩٩، ٢٠٣، ٢١٧، ٢٣٤، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٧٩، ٢٨٦، ٣٠٩، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٤٩، ٣٥٩، ٣٨٤، ٣٨٨، ٤٤٦، ٤٦٩، ٤٩٤، ٥٤١، ٥٥١.

يوسف [عليه الصلاة والسَّلام]: (٢٥)، ٢٠٨.

يوسف السرَّاج: ١٢.

يوسف بن محمَّد بن يوسف الثَّغْرِيّ: ٢١٦.

يونس [بن حبيب]: ١٥٤، ١٦٧.

فهرس القبائل والجماعات والمذاهب ونحوِها

أُدد: (١٧٢)، ١٧٣.

الأَزْد: (٩٣)، ٢٨٤، ٤٠٣.

أَمِيم [أمة قديمة بائدة]: ٥٩، (٢٦٣).

الأنصار: ٥٦٣، ٥٦٤.

أهل الحجاز [الحجازيّون]: ٤٧، ١٢٦، ١٤٩، ٢٨٢، ٢٨٤، ٢٨٥، ٣٠٧، ٥٣٨.

أهل نجد: ٣٠٧.

إياد: ٥٦، ١٠٣، ٣٢٠، ٣٣٦.

البصريّون: ٥٧، ٦٢، ٧٥، ٧٩، ٨٥، ١١٨ ، ١٢٤، ١٣٨، ١٣٩، ١٤١، ١٥٦، ١٧٢، ١٨٠، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠١، ٢٣٠، ٢٣٤، ٢٤٩، ٢٥١- ٢٥٣، ٢٨١، ٣٨٦، ٣٩٤، ٤٠٩، ٤١٦، ٤٣٥، ٤٤١، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٩، ٤٦٢، ٤٨٧، ٥٣٨، ٥٥٤، ٥٥٩.

بعض العرب: ١٤٧، ١٦١.

بعض القرَّاء: ٣٠٥.

بكر بن وائل: ٤٧، (١٥٩)، ٣٢٤.

البلاغيّون: ٤٣، ٣٥٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٧، ٤٩٧.

بنو أسد: ٢٨٤، ٣٢٤.

بنو تميم: ٤٧، ٥٠، ١٢٦، ٢٨٢-٢٨٤.

بنو جُلاح: ٤٩٥.

بنو الحارث: ٦٥.

بنو الحصن: ٥٣٢.

بنو حُمَيْد [بن قحطبة]: ٢٤٥، ٣٨٥، ٤٣٢.

بنو ضَبّة: ١٢.

بنو عامر: (٢٠٩)، ٣١٩.

بنو العبّاس: (١٧٢)، ١٧٣.

بَنو عبد الكريم [الطائيّون]: ١٢، ٢٩٧، ٣٥٠، ٥٦٠.

بنو العنبر: ٦٥.

بَنو غَنْمِ بنِ تَغْلِبَ: (٢٦٣).

بنو لُجَيم: ٥٣٢.

بنو مَصَاد: ٤٩٥.

بنو مصعب: ١٠٠.

تغلب: ٣١٣، (٣٢١)، ٣٢٢.

تميم: ٥٣٨، (٥٤٨).

التِّهَاميّون: ٢٨٢.

ثمود: ٣١٣، ٣١٩، ٣٢٠.

جَدِيس [أمة قديمة بائدة]: (٥٩)، (٢٦٣)، (٤١٢).

جمهور [القرَّاء]: ٥١.

جمهور [النحاة]: ٤٢، ٧٠، ٧٥، ٨٠، ٨٧، ١٤٠، ١٤٩، ١٨٦، ١٩٨، ١٩٩، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٦، ٢٣٠، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٥٢، ٢٦٦، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٨٤، ٢٨٥، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٩١، ٤١١، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٤٩، ٤٥٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٥٤٨.

الخُرَّمِيّة: ٦٩، ١٩٨.

خُزاعة: (٩٣).

خَوْلَانُ: (٢٤١).

ذُهْل بن شَيبان: (٣١٠).

ربيعة: ٤٤٦، ٥٢٠، ٥٢١.

الروم: ١٣، ٤١٢.

سَعد: (٩٨).

شرّاح الديوان [ديوان أبي تمّام]: ٧٧، ٨٦، ٩٢، ٩٥، ٩٧، ١٠١، ١٠٥، ١٢٠، ١٢٥، ١٤٩، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٦، ٢٩٦، ٢٩٨، ٣٠٨، ٣٢٦، ٣٣٠، ٣٤٠، ٣٤٧، ٣٤٩، ٣٥٣، ٣٦٨، ٣٩٥، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤١٢، ٥٣٦، ٤٤١، ٤٤٣، ٤٥٦، ٤٦٩، ٤٧٤، ٤٧٩، ٤٨٩، ٥٠٧-٥١٣، ٥١٩، ٥٢٣، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣٧، ٥٤٠، ٥٤٢، ٥٤٤، ٥٥٢، ٥٦٠، ٥٦٩، ٥٧١.

شيبان: (٢١٤).

الصرفيّون: ٥٠، ١٢٦، ١٦٨، ٣٥٥، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٩.

الصَّعاليك: ١١.

طَسْم: (٤١٢).

طيِّئ: ١٤٩، ٢٨٤، ٣٢٤، (٤٦٥)، ٤٦٦.

عاد: (٩٥)، ٣٣٦.

العجَم: ٣٢٣.

عدنان: (٢٦٣)، ٢٦٤، ٣٣١.

العرب: ٦-٩، ١١، ٢١، ٢٦، ٢٨، ٢٩، ٣١، ٤٢، ٤٣- ٤٥، ٤٩، ٥٣، ٥٤، ٥٦، ٥٧، ٦٢، ٦٣، ٦٥، ٦٧، ٧٢، ٩٣، ١٠٣، ١١٧، ١٢٦، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٦، ١٣٨، ١٤٠-١٤٢، ١٤٩، ١٥٢، ١٥٤، ١٦٢-١٦٤، ١٧٠، ١٧٢، ١٧٥، ١٧٩، ١٨١، ١٨٥، ١٩٠، ١٩١، ١٩٥، ٢٠١، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٨-٢٢١، ٢٢٩، ٢٤١، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٧٢، ٢٧٥، ٢٧٩، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩٢، ٢٩٨، ٣٠٠، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣١٣، ٣١٥، ٣١٧، ٣١٨، ٣٢١، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٣٠، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٥، ٣٤٦، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٧، ٣٧١، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٣، ٣٩٧، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٤، ٤٠٨، ٤١٠- ٤١٢، ٤١٦، ٤١٩، ٤٢٢، ٤٢٤، ٤٢٩، ٤٣٢، ٤٣٥، ٤٣٩، ٤٩٢، ٥٣٨، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٩، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٧٢.

علماء العربية: ٥٢، ١٦٤، ١٦٥، ١٧٥، ١٩٥، ٢٥١، ٢٧٢، ٢٩٢، ٣٥٤، ٣٩٠، ٤٠٩، ٤١٩، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٥٣، ٤٦١، ٤٦٥.

العماليق: (٥٩)، (٢٦٣)، (٤١٢).

غَزِيَّةَ: ٢٨٤.

غَطَفان: ١٩٠.

فَزارة: (١٣٩).

قريش: ٥١، ١٢٦، ١٦٧.

قُضاعة: (٤٥٦).

قيس: ١٢٦، (٣٢١)، ٣٢٢، ٤٤٦.

الكوفيّون [المذهب الكوفي]: ٦٢، ٧٥، ٧٩، ٨٥، ١٠٦، ١١٨ ، ١٣٨، ١٤٠، ١٥٦، ١٦٤، ١٨٤، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠١، ٢٠٩، ٢١٤، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٩، ٢٥١، ٢٥٣، ٢٨١، ٣٨٦، ٣٩٤، ٤٠٩، ٤٤١، ٤٤٥، ٤٤٨، ٤٥٩، ٤٦٢، ٤٨٧، ٥٣٨، ٥٥٢، ٥٥٩.

اللغويّون [أهل اللغة]:٤٦، ٥٢، ٥٣، ١٣٦، ١٥١، ٢٠٩، ٢٢٦، ٣٤١، ٣٥٤، ٣٧٩، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٦، ٤٣١، ٤٨٢.

مازن: (٣١٠) .

مجمع اللغةالعربية بالقاهرة: ٣١٦، ٣٥٦، ٣٦٢.

المُحْدَثُون [المولَّدون]: ٢٩٨.

مَعَدّ: ٣٥١.

المُعرِبون: ٢٤٧.

النجديّون: ٢٨٢، ٢٨٤.

النحاة [النحويّون]: ٤١-٤٣، ٤٦، ٥٢، ٥٤، ٥٧، ٦٣، ٦٥، ٦٨، ٧١، ٧٢، ٧٦، ٧٧، ٨٥، ٨٨، ٩٢، ٩٨، ٩٩، ١٠٣، ١٠٦، ١٠٧، ١١٠- ١١٢، ١١٤، ١١٥، ١١٧، ١٢٦، ١٣٣، ١٣٤، ١٥٠-١٥٢، ١٧٣، ١٧٨- ١٨١، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٨، ١٩١، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٦، ١٩٩، ٢٠١، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٠٩-٢١٢، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٨، ٢٢١، ٢٢٦، ٢٢٩، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٤١، ٢٥١، ٢٥٣، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٩- ٢٨٢، ٢٨٥، ٢٨٧، ٢٨٩-٢٩١، ٢٩٣، ٣٠٢، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٨، ٣١٠، ٣١٤، ٣١٩، ٣٢٩، ٣٣٩، ٣٥٢، ٣٥٥-٣٥٩، ٣٦٤- ٣٦٦، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٩، ٣٨٣، ٣٩٠، ٣٩٤، ٣٩٩، ٤٠٧،٤٠١، ٤١٦، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢٢، ٤٢٣-٤٢٦، ٤٤٥-٤٥١، ٤٥٥، ٤٥٧، ٤٦٢، ٤٦٤، ٤٦٩،

٤٧٣، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٨٢، ٤٨٦، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٦، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٢٥، ٥٢٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٦، ٥٤٨، ٥٥٢، ٥٦٥، ٥٧٠.

نحاة الأندلس: ٤٠١.

نزار: (٥٧)، (٤٥٦)، ٥٢٠.

النصارى: ٥٦٤.

هاشم: ٣٤٦.

الهذليون: ٢٧.

الهَيَاثِم: ٢٦١.

ياجوج: (٥١)، (٣٤٤) .

يعرُب: (١٠٢).

فهرس البلدان والأمكنة والجبال والمياه ونحوِها

أَبَان: (١٩٢).

أَبْرَشْتَوِيم: (٥٣٩).

أُحُد: ٥٠، (٣٢٤) .

أَذَرْبِيجَان: ١٢، ٣٢٣.

أرمينية: ١٢.

إِصْطَخر: (٤٦٨).

أفامية: ٦٠.

الأندلس: ٣٣، (٦٠)، ٤٧١، ٤٧٢، ٥٠٥، ٥٥٢.

أنطاكية: ٦٠.

باب الميدان: ١٦.

بدر: (٥٠)، (٣٢٤).

البَذّ: ١١٦، (٣٣٠)، ٣٣١.

بُرقة مُنشِد: (٨٦).

بُزَاخة: ٣٢٤.

البصرة: ٣١٨.

بغداد: (١٣)، (٧٩)، ١٠٥، ١١٢، (٣٧٤)، (٥٢٤)، ٥٢٥.

بيروت: ٣٧، ٣٨، ٥٠٤، ٥٠٧.

تونس: ٣٦.

ثَبير: (٣٩٢).

جاسم: ٤، ١٢.

جدّة: ٣٥.

جُرجان: ٣١٥.

الجزيرة: ١٢، ٨٨، ١٩٢، ٢٥٥، ٤٦٨.

جُلاجِل: (١٧١).

الحجاز: ١٢، ٤٧، ١٢٦، ١٤٩، ٢٨٤، (٣٠٥)، ٣٠٧، ٣١٥.

الحِجْر: (٢٨٦).

الحَجُون: (٤٧٢)، ٥٧٣.

الحَرَمَان: ٩٦، (١٠٣).

حَضْرموت: (١٠٢).

حُلوان: ٣١٥.

حِمص: ١٢، ١١١، ٣٨٤، ٤٣٤، ٤٧٥، ٥٦٠.

حَوْران: ٤، (٣١٢)، ٣١٥.

خَبْت: (٩٥).

خراسان: ١٠، ١٢، (١٤)، ٢٥، ٢٤٤، ٢٥٥، ٢٦٥، ٣١٤، ٣١٥، ٤٧١.

الخُرَّمِيّة [حصن بابَك]: ٢٩٩.

دِجلة: ٣١٨، ٤٩٥، ٥٦٨.

دَرَوْلِيَة: ٥٩، ٦٠.

دمشق: ٤، ١٢، ٢٢٤، ٣٠٢.

ذات الأَضَا: (١٩٣).

ذَمَار: (٦٠).
ذَنوب: (٣٢٣).
رأس عين: ١٢٧.
رامة: ٣٣٠.
الرَّقَّتان: (١٣)، (٢٠٩).
الرَّقّة: ١٢.
رُوميَة: ٥٩، ٦٠.
سَدُوم: ٩٧.
سُرَّ مَن رأى: ١٠٥.
سورية: ٤.
السُّوس: ٤٥٢، ٥٧٢.
الشَّأم: ٦، ١٢، (١٣)، ٣١٥، ٤٧١، (٥٢٤)، (٥٢٥).
شُرْبُب: ٤٥٢.
صَنعاء: ٩٠، ٤٧١.
الصين: ٦٠، (٢٢٢).
طِرْمِسَاء: (٢٧٣).
طوس: ٤٥٢، ٤٨٨، (٤٧١)، ٥٧٢.
العُذَيْبة: ٤٦٨.
العراق: ١٢، ١٦، (٨٢)، ٥٦٨.
عرفات [عرفة]: ٣٣١، ٣٥٤، ٤٧٠.
العَقيق: ٨٨، ٥٢٧.
عُلْيَب: ٤٥٢.
عُمَان: ٤٠٣.
عَمُّوريَّة: ١٣، ٩٦، ١٢٠، ١٤٥، ١٥٥، ١٦٨، ٢٠٦، ٢١٤، ٢٦٠، ٢٧٧، ٣٥٦، ٣٨٠، ٤٣٣، ٤٦٣، ٤٧١، ٥٢٦، ٥٣٠.
الفُرات: ٣١٨، ٤٩٥، ٥٦٨.
الفُسطاط: (١٣)، (٥٢٤).
القاهرة: ٤، ٣٥، ٣٦، ٣٨، ٣١٦، ٣٥٦، ٣٦٣، ٥٠٤، ٥٠٥.
قَزوين: ٧.
قُسطنطينة: ٥٩، ٦٠.
قِضَة: ٣٢٤.
القُطَّبِيَّة: (٣٢٣).
قُم: (٤٦٨).
كَدَاء: (٣٥٤).
الكَذَج: ٣٢٣.
الكوفة: ٣١٨.
المُحصَّب: ٤٧٠.
مَدْين: ٩٦.
المدينة [المنورة]: ٤٥١.
مَرو: (٢٩٩).
المُزدَلِفة: ٣٣١.
المَشْرِق [جبل]: ٣٢٥.
مصر: ٤، ٥، ٧، ١٢، ٥١، ٢٢٤، ٢٦١، ٣٠٢، ٣٠٩، ٣٤٤، (٣٧٤)، ٣٨٧، (٤٥٢)، ٤٥٤، ٤٥٧، ٥٤٠، (٥٧١).

المعرَّف: ٤٧٠.
المغرِب: ٣٦.
مكّة: ٨٧، ١٥٥، ١٦٨، ٢١٤، ٢٥٢، ٣١٤، ٤٧٠، ٤٧٣، ٥٦٤.
مَلحوب: (٣٢٣)، ٥٥٠، ٥٥٤.
مِنى: (٣٠٦)، ٣٣١، (٣٣٦).
المَوصِل: ١٤، ١٦، ٨٢، ١١٢، ٣٨٠.
نجد: (١٩٢)، ٢٨٤، ٣٠٧، (٣٠٩)، ٣١٤، ٣٢٤، ٣٩٧.
نَصِيبِين: ١٢٧.
النُّوَيرة: ٥٣.
نَيْسابور: ١٦٤.
نِيقية: ٦٠.
الهند: (٢٢٤).
يَلَمْلَم: (١٩٢).
اليمن: ١٩٦، ٢٨٤، (٤٦٥).

فهرس الكتب المذكورة في المتن

- القرآن الكريم: ٦، ٤٣، ٤٦، ٥٠، ٥١، ٦٢، ٦٣، ٧٥، ٨١، ٨٣، ٩٣، ٩٦، ١٠٠، ١٠٦، ١١٤، ١٢٢، ١٤٢، ١٦٦، ١٧٥، ١٧٩، ١٨٦، ١٨٧، ١٩١، ٢٠٥، ٢١٠، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٤٩، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٧٢، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٥، ٣٠٧، (٣٠٨)، ٣١٧- ٣١٩، ٣٢١، ٣٣٣، ٣٤١، ٤٦٢، ٣٦٧، ٣٩٥، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٣، ٤١٧، ٤٤٩، ٤٦٢، ٤٧٢، ٤٧٤، ٤٨٤، ٤٨٥، ٥٢٥، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٥٥، ٥٧٠.
- أخبار أبي تمّام: ١٠، ٢٢.
- اختيار القبائليّ: ١٥.
- الاختيارات من شعر الشعراء [الاختيارات من أشعار الشعراء): ١٥.
- الاختيارات من شعر القبائل [مختارات أشعار القبائل/ الاختيار القبائلي الأكبر]: ١٥.
- إعراب القرآن [المنسوب إلى الزَّجَّاج]: ٣٢٠، ٤٧٤.
- ألفيّة ابن مالك: ١٨٥، ١٩٠.
- ألفيّة ابن معطٍ: ٢٠٤.
- أمالي ابن الشجري: ٤٢.
- الانتصار من ظلَمَة أبي تمّام [الانتصار لأبي تمّام من ظلمته]: ٣٥.
- الإنصاف: ١٣٨.
- الإيضاح [لأبي علي الفارسي]: ٩.
- بدر التَّمام في شرح ديوان أبي تمّام: ٣٨، ٦٩، ٧٦، ٩٠، ١١٣، ١٥٧، ٢٠٢، ٢٢٧، ٢٤٠، ٢٥٨، ٣٢٥، ٤١١، ٤١٢، ٤٤٢، ٤٦٣، ٤٧٤، ٤٩٣، ٥٠٤، ٤٢٠، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣١، ٤٦٤، ٥٦٩.
- تاج العروس: ٦٠، ١٣٦، ٣٧١.
- تفسير غريب شعر أبي تمّام: ٣٤.
- تفسير معاني أبيات أبي تمّام [معاني شعر أبي تمّام/ الأبيات المفردة]: ٣٤.
- تهذيب اللغة: ٣٥، ٣٧٣.

- حاشية الخَارْزَنْجِيّ: ٦١.
- الحروف: ٢٧٦.
- الحماسة [لأبي تمّام]: ٨، ٩، ١٤، ٣٦، ١٣٦.
- الخصائص: ١٥٨، ٤٩٧، ٥١٩.
- درَّة الغوَّاص: ٤٩٢،
- دلائل الإعجاز: ٤٣.
- ديوان أبي تمّام: ١٠، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٦، ٣٨، ٥٤، ٣٨٩، ٤٢٩، ٤٣٣، ٤٣٦، ٤٤١، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٦٣، ٤٧١، ٤٧٤، ٤٩٩، ٥٠٣-٥٠٧، ٥١٢، ٥١٣، ٥٢٥- ٥٢٧، ٥٣٠، ٥٤٠، ٥٥٢.
- ذِكرى حبيب [شرح ديوان أبي تمّام للمعرّي]: ٣٥، ٥٠٩، ٥١٠.
- شافية ابن الحاجب: ١٣٨، ٤٠٨.
- شرح أبيات المغني: ٣٤.
- شرح التسهيل [لابن مالك]: ٢٣٩.
- شرح حماسة أبي تمّام للأَعلم الشَّنْتَمَريّ: ٣٦، ٨٠، ٥٠٥.
- شرح ديوان أبي تمام للأزهري: ٣٥.
- شرح ديوان أبي تمام للأعلم الشَّنتمريّ: ٣٦، ٢٦٩، ٢٧٧.
- شرح ديوان أبي تمام لإيليا الحاوي: ٣٨.
- شرح ديوان أبي تمام لإيمان البقاعي: ٣٨، ١٧٠.
- شرح ديوان أبي تمام للبطَلْيَوسيّ [محمد بن رزق الله الأمويّ]: ٣٦.
- شرح ديوان أبي تمام للبيرونيّ: ٣٥
- شرح ديوان أبي تمام للبيهقيّ [علي بن أبي القاسم]: ٣٧.
- شرح ديوان أبي تمام للتبريزيّ: ٨، ٣٢، ٣٣، ٣٥، ٣٦، ٨٠، ٩٢، ١١٨، ١١٩، ١٥١، ١٥٧، ١٧٠، ٢٨٣، ٣٠١، ٣٣٢، ٣٨١، ٤٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٢٥.
- شرح ديوان أبي تمام للحيدريّ: ٣٧.
- شرح ديوان أبي تمام للخَارْزَنْجِي: ٣٤.

- شرح ديوان أبي تمام للرافقيّ المعروف بالخالع: ٣٥.
- شرح ديوان أبي تمام لشاهين عطيّة: ٣٧، ٢٨٣، ٥٠٧.
- شرح ديوان أبي تمام للصوليّ: ٣٣، ٣٤، ١٣٣، ١٥٧، ١٧٠، ١٩٠، ٢٠٠، ٢٨٣، ٣٣٢، ٣٤٧، ٣٨٠، ٥٠٤، ٥٠٥.
- شرح ديوان أبي تمام للطَّبيخيّ: ٣٤.
- شرح ديوان أبي تمام لمحيي الدين الخيَّاط: ٣٧، ١٥٧، ٥٠٧.
- شرح ديوان أبي تمام لمحيي الدين صبحيّ: ٣٨، ١٧٠.
- شرح الكافية [للرضي]: ٢٢٤.
- الصّاحبي: ٣٣٣.
- الصّحاح: ٤٤٠، ٤٦٤.
- صحيح البخاري: ١٣٦.
- العين: ١١٧.
- فحول الشعراء [الفحول/ اختيار شعراء الفحول]: ١٥.
- القاموس المحيط: ٦٠.
- كافية ابن الحاجب: ٤٠٧.
- الكتاب [لسيبويه]:١٠٣، ١٣٩، ١٥٠، ٢٩٢.
- لسان العرب: ٥١، ٥٢، ١٤٨، ١٩٥، ٣٧١، ٣٧٣، ٤٣٧، ٤٦٤، ٥٣٩.
- مثلَّث اللغة: ٤٧.
- المُحْكَم: ٤٤٠.
- مختارات أشعار المحدَثين [اختيار مجرّد في أشعار المحدَثين]: ١٥.
- المسائل العَضُديات: ٢٥٣.
- المشكِل من أبيات أبي تمام المفردة [شرح مشكلات ديوان أبي تمام/ شرح المشكل من شعر أبي تمام]: ٣٥، ٥٠٣، ٥١٨.
- المعجم الوسيط: ٣٦٩.

- مغني اللبيب: ٤٢، ٢٥١، ٣٩٠، ٣٩٩.
- مناهي الزمخشري على المفصّل: ١٥٠-١٥١.
- الموازنة: ٢٥، ٣٤، ١٠٨، ٥٠٣.
- المُوضِح في شعر أبي الطيّب المتنبّي: ٣٧.
- النِّظَام في شرح شعر المتنبّي وأبي تمام: ٣٣-٣٥، ٣٧، ٩٢، ١٠٤، ١٠٨، ١١٨، ١٢٥، ١٤٨، ١٥١، ١٥٧، ١٧٠، ١٩٠، ٢٠٠، ٢٤٩، ٢٧٥، ٣٠١، ٣٤٧، ٣٨٠، ٣٩٥، ٤٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥٢٢، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٤٢، ٥٤٤، ٥٥٠، ٥٥٦.
- هِبَة الأيّام: ٨١، ١٠٢، ١٥٧، ٣٠٤، ٣٥١، ٣٩٧، ٤٠٤، ٥٠٤، ٥٢٣، ٥٢٤.
- همزيّات أبي تمّام: ٣٨، ٣١٠، ٤٠٦، ٤١٥، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٦٢، ٤٨٠، ٥٠٤، ٥٣٣.
- الوحشيّات [الحماسة الصغرى/ اختيار المقطَّعات]: ١٥.
- وفَيَات الأعيان: ١١، ١٦.

فهرس المصادر والمراجع

أوّلًا- الكتب المطبوعة:

١- القرآن الكريم.

(أ)

٢- كتاب الإبدال/ أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي (ت٣٥١هـ)؛ تحقيق عز الدين التنوخي، دمشق: المجمع العلمي العربي، ١٣٧٩هـ، ١٩٦٠م.

٣- أبو تمام/ جميل سلطان، ط٣، بيروت: دار الأنوار، ١٩٧٠م.

٤- أبو تمام/ د.علي شلق، ط١، بيروت: دار ومكتبة الهلال، ٢٠٠٦م.

٥- أبو تمام بين أشعاره وحماسته/ د.محمد بركات حمدي أبو علي، ط١، دمشق: مؤسسة الخافقين، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

٦- أبو تمام بين ناقديه قديمًا وحديثًا/ د.عبد الله بن حمد المحارب، ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

٧- أبو تمام شاعر الخليفة محمد المعتصم بالله/ عمر فرّوخ، بيروت: دار لبنان للطباعة والنشر، ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م.

٨- أبو تمام الطائي/ خضر الطائي، بغداد: وزارة الثقافة والإرشاد، دار الجمهورية، ١٩٦٦م.

٩- أبو تمام الطائي: حياته وحياة شعره/ نجيب محمد البهبيتي، الدار البيضاء: دار الثقافة، [١٩٨٢م].

١٠- أبو تمام الطائي: حياته وشعره في المراجع العربية والأجنبية/ كوركيس عواد وميخائيل عواد، بغداد: وزارة الإعلام، مطبعة الإرشاد، ١٩٧١م.

١١- أبو تمام: فنّه ونفسيّته من خلال شعره/ إيليا الحاوي، ط١، بيروت: دار الثقافة، ١٩٨٩م.

١٢- أبو تمام وأبو الطيب في أدب المغاربة/ د.محمد ابن شريفة، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٦م.

١٣- أبو تمام وقضية التجديد في الشعر/ عبده بدوي، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥م.

١٤- أبو تمام وموازنة الآمدي/ محمد محمد الحسيني، القاهرة: المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، ١٩٦٧م.

١٥- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر/ أحمد بن محمد البنّا (ت١١١٧هـ)؛ تحقيق د.شعبان محمد إسماعيل، ط١، بيروت: عالم الكتب، القاهرة: مكتبة الكلّيّات الأزهرية، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

١٦- الإتقان في علوم القرآن/ جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)؛ تحقيق مركز الدراسات القرآنية، المدينة المنورة: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، مجمّع الملك فهد لطباعة المصحف، ١٤٢٦هـ.

١٧- أخبار أبي تمام/ أبو بكر محمد بن يحيى الصولي (ت٣٣٥هـ)؛ تحقيق محمد عبده عزام وخليل محمود عساكر ونظير الإسلام الهندي، ط٣، بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

١٨- أخبار البحتري/ أبو بكر محمد بن يحيى الصولي (ت٣٣٥هـ)، تحقيق د.صالح الأشتر، ط٢، دمشق: دار الفكر، ١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م.

١٩- أدب الكاتب/ عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت٢٧٦هـ)؛ تحقيق د.محمد الدالي، ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

٢٠- ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب/ أبو حيّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)؛ تحقيق وشرح د.رجب عثمان محمد، ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

٢١- كتاب الأُزهية في علم الحروف/ علي بن محمد النَّحْوي الهَرَويّ (٤١٥هـ)؛ تحقيق عبد المعين الملّوحي، دمشق: مجمع اللغة العربية،١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

٢٢- أساس البلاغة/ جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)؛ ط٣، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥م.

٢٣- أسرار البلاغة في علم البيان/ عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)؛ تحقيق محمد رشيد رضا، [بيروت]: دار الفكر، د ت.

٢٤- كتاب أسرار العربية/ أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)؛ تحقيق محمد بهجة البيطار، دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٣٧٧هـ، ١٩٥٧م.

٢٥- الأشباه والنظائر في النحو/ جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)؛ تحقيق عبد الإله نبهان وآخرينَ، دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦-١٩٨٧م.

٢٦- أصداء الشاعر القديم: تعدّد الرواية في الشعر الجاهلي/ د.أيمن بكر، ط١، دن: الدار للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م.

٢٧- إصلاح المنطق/ أبو يوسف يعقوب بن السِّكِّيت (ت٢٤٤هـ)؛ شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، ط٣، القاهرة: دار المعارف، ١٣٧٥هـ، ١٩٥٦م.

٢٨- الأصول في النحو/ أبو بكر محمد بن سهل بن السرَّاج البغدادي (ت٣١٦هـ)؛ تحقيق د.عبد الحسين الفتلي، ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٢٩- كتاب الأضداد/ أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ)؛ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الكويت: دار المطبوعات والنشر، ١٩٦٠م.

٣٠- إعجاز القرآن/ أبو بكر الباقلاني (ت٤٠٣هـ)؛ ط٢، بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٣١- كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم/ الحسين بن أحمد بن خالَوَيه (ت٣٧٠هـ)؛ بيروت: دار ومكتبة الهلال، ١٩٨٥م.

٣٢- الأعراب الرواة/ د.عبد الحميد الشلقاني، ط٢، طرابلس (ليبيا): المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٨٢م.

٣٣- إعراب القرآن/ أبو جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ)؛ تحقيق زهير غازي زاهد، ط٢، بيروت: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٣٤- إعراب القرآن المنسوب إلى الزَّجاج/ أبو إسحاق إبراهيم بن السَّرِيّ الزَّجَّاج (ت٣١١هـ)؛ تحقيق ودراسة إبراهيم الأبياري، ط٣، بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.[والأرجح أنّ هذا الكتاب لجامع العلوم الباقولي (ت٥٤٣هـ). انظر مقدمة تحقيق د.محمد الدالي لكتاب كشف المشكلات لجامع العلوم].

٣٥- الأعلام/ خير الدين الزِّرِكْلِيّ (ت١٩٧٦م)، ط٦، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٤م.

٣٦- أعيان الشيعة/ السيد محسن الأمين (ت١٩٥٢م)؛ حقّقه وأخرجه حسن الأمين، بيروت: دار التعارف، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

٣٧- الأغاني/ أبو الفرج الأصفهاني (ت٣٥٦هـ)؛ تحقيق د.إحسان عباس ود.إبراهيم السعافين وبكر عبّاس، ط١، بيروت: دار صادر، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.

٣٨- الإغراب في جدل الإعراب/ أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)؛ تحقيق سعيد الأفغاني، دمشق: مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ، ١٩٥٧م.

٣٩- كتاب الأفعال/ سعيد بن محمد الـمَعَافِرِيّ السَّرَقُسْطِي (ت نحو ٤٠٠هـ)؛ تحقيق: د.حسين محمد شرف ود.محمد مهدي علاّم، ط١، القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٥-١٤٠٠هـ، ١٩٧٥-١٩٨٠م.

٤٠- كتاب الأفعال/ علي بن جعفر السّعدي المعروف بابن القَطَّاع الصِّقِلِيّ (ت٥١٥هـ)؛ تحقيق إبراهيم شمس الدين، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.

٤١- كتاب الاقتراح في علم أصول النحو/ جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)؛ ط١، حيدر آباد: مطبعة دائرة المعارف النظامية، ١٣١٠هـ.

٤٢- الاقتضاب في شرح أدب الكُتَّاب/ عبد الله بن محمد بن السِّيد البَطَلْيُوسي (ت٥٢١هـ)؛ تحقيق مصطفى السقا ود.حامد عبد المجيد، [ج١ وج٢]: القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٩٦م، [ج٣]: القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣م.

٤٣- الإقناع في العروض وتخريج القوافي/ أبو القاسم الصاحب إسماعيل بن عباد (ت٣٨٥هـ)؛ تحقيق محمد حسين آل ياسين، [بغداد]: المكتبة العلمية، د ت.

٤٤- كتاب اكتفاء القنوع بما هو مطبوع: من أشهر التآليف العربية في المطابع الشرقية والغربية/ إدورد فنديك، صححه وزاد عليه محمد علي الببلاوي، القاهرة: مطبعة التأليف بجريدة الهلال، بيروت: دار صادر، ١٣١٣هـ، ١٨٩٦م.

٤٥- كتاب أمالي ابن الحاجب/ أبو عمرو عثمان بن عُمر المعروف بابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)؛ دراسة وتحقيق د.فخر صالح قدارة، عَمَّان: دار عمَّار، بيروت: دار الجيل، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م.

٤٦- أمالي السيِّد المرتضى/ أبو القاسم علي بن الطاهر المعروف بالشريف المرتضى (ت٤٣٦هـ)؛ ط١، تحقيق محمد بدر الدين النعساني الحلبي، القاهرة: مطبعة السعادة، ١٣٢٥هـ، ١٩٠٧م.

٤٧- الأمالي الشجرية/ أبو السعادات هبة الله بن علي الحسني المعروف بابن الشجري (ت٥٤٢هـ)؛ بيروت: دار المعرفة ، دت (هذه الطبعة هي المرادة عند الإطلاق).

- **طبعة أخرى**: تحقيق ودراسة د.محمود محمد الطناحي، ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.

٤٨- كتاب الأمثال/ أبو عُبيد القاسم بن سلّام (ت٣٣٨هـ)؛ تحقيق د.عبد المجيد قطامش، ط١، دمشق، بيروت: دار المأمون للتراث، مكّة المكرّمة: جامعة الملك عبد العزيز، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

٤٩- أمراء الشعر العربي في العصر العباسي/ أنيس المقدسي، ط١٧، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٩م.

٥٠- إنباه الرواة على أنباه النحاة/ علي بن يوسف القِفطي (ت٤٢٤هـ)؛ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، القاهرة: دار الفكر العربي، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

٥١- الأنساب/ عبد الكريم بن محمد السمعاني (ت٥٦٢هـ)؛ تحقيق عبد الله عمر البارودي، ط١، بيروت: دار الجنان، دار الفكر، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٥٢- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين/ أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)؛ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، [بيروت]: دار الفكر، د.ت.

٥٣- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك/ جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)؛ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، صيدا، بيروت: المكتبة العصرية. د.ت.

٥٤- أيام العرب في الإسلام/ محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، بيروت: دار الجيل، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٥٥- كتاب الإيضاح/ أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت٣٧٧هـ)؛ تحقيق ودراسة د.كاظم بحر المرجان، ط٢، بيروت: عالم الكتب، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.

٥٦- إيضاح شواهد الإيضاح/ أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي (من علماء القرن السادس الهجري)، دراسة وتحقيق د.محمد بن حمود الدعجاني، ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٧م.

٥٧- الإيضاح في شرح المفصّل/ أبو عَمرو عثمان بن عُمر المعروف بابن الحاجب الكردي (ت٦٤٦هـ)؛ تحقيق: د.موسى بناي العليلي، بغداد: مطبعة العاني، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ١٩٨٢م.

٥٨- الإيضاح في علوم البلاغة/ الخطيب القزويني (ت٧٣٩هـ)؛ ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

(ب)

٥٩- البحر المحيط/ أبوحيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ)؛ دراسة وتحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

٦٠- بدائع الفوائد/ محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيّم الجوزيّة (ت٧٥١هـ)؛ تحقيق علي بن محمد العمران، جدة: دار عالم الفوائد، منظمة المؤتمر الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي، د ت.

٦١- بدر التمام في شرح ديوان أبي تمام/ د.ملحم إبراهيم الأسود، بيروت: إلياس قوزما صاحب جريدة العمران الدمشقية، مطابع قوزما، ١٣٤٧هـ، ١٩٢٨م، [طُبِعَ منه الجزء الأول فقط].

٦٢- كتاب البديع/ عبد الله بن المعتز (ت٢٩٦هـ)؛ تحقيق المستشرق إغناطيوس كراتشقوفسكي، دمشق: دار الحكمة، د ت.

٦٣- البرهان في علوم القرآن/ بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت٧٩٤هـ)؛ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: مكتبة دار التراث، ١٣٧٦هـ؛ ١٩٥٧م.

٦٤- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة/ جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)؛ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، صيدا، بيروت: المكتبة العصرية، د ت.

٦٥- البلاغة العربية: أسسها وعلومها وفنونها/ عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، ط١، دمشق: دار القلم، بيروت: الدار الشامية، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.

٦٦- البلاغة العربية: قراءة أخرى/ د.محمد عبد المطلب،القاهرة: الشركة المصرية العالمية للنشر، بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٩٧م.

٦٧- البُلْغَة في أصول اللغة/ محمد صديق حسن خان القِنَّوْجي (ت١٣٠٧هـ)؛ تحقيق نذير محمد مكتبي، ط١، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٦٨- البُلْغة في الفرق بين المذكّر والمؤنّث/ أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)؛ تحقيق د.رمضان عبد التوَّاب، القاهرة: مطبعة دار الكتب، ١٩٧٠م.

٦٩- البيان والتبيين/ أبو عثمان عَمرو بن بحر الجاحظ (ت٢٥٥هـ)؛ تحقيق عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار الجيل، دار الفكر، د ت.

(ت)

٧٠- تاج العروس من جواهر القاموس/ السيد محمد مرتضى الحسيني الزَّبيدي(ت١٢٠٥هـ)؛ تحقيق عبد الستار أحمد فرّاج وآخرينَ،ط١، الكويت: وزارة الإرشاد والأنباء، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٣٨٥-١٤٢٢هـ، ١٩٦٥-٢٠٠١م.

٧١- تاج اللغة وصِحاح العربيّة (الصِّحاح)/ إسماعيل بن حمّاد الجوهريّ (ت٣٩٣ه)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، ط٤، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٠م.

٧٢- تاريخ ابن خلدون المسمّى: ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر/ عبد الرحمن بن خلدون (٨٠٨هـ)؛ تحقيق خليل شحادة، بيروت: دار الفكر، ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م.

٧٣- تاريخ آداب العرب/ مصطفى صادق الرافعي، ط٤، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م.

٧٤- تاريخ الأدب العربي/ كارل بروكلمان (ت١٩٥٦م)؛ ترجمة د.عبد الحليم النجار ود.السيد يعقوب بكر ود.رمضان عبد التواب، ط٣، القاهرة: جامعة الدول العربية، دار المعارف، ١٩٧٤-١٩٧٥م.

٧٥- تاريخ الأمم والملوك/ أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)؛ بيروت: دار القلم، د ت. [تصوير عن طبعة المطبعة الحسينية المصرية].

٧٦- تاريخ بغداد أو مدينة السلام/ أبو بكر أحمد بن علي المعروف بالخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)؛ بيروت: دار الكتاب العربي، د ت.

٧٧- تاريخ العلماءِ والرُّوَاةِ للعِلمِ بالأندلس/ عبد الله بن محمد الأزدي المعروف بابن الفَرَضي (ت٤٠٣هـ)؛ تحقيق السيّد عِزّت العطّار الحسيني، ط٢، القاهرة: مطبعة الخانجي، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٧٨- تاريخ مدينة دمشق/ أبو القاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر (ت٥٧١هـ)؛ دراسة وتحقيق محبّ الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العموري، بيروت: دار الفكر، ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.

٧٩- التأويل النحوي في القرآن الكريم/ د.عبد الفتاح أحمد الحموز، ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

٨٠- التبصرة والتذكرة/ عبد الله بن علي بن إسحاق الصَّيمري (من نحاة القرن الرابع الهجري)؛ تحقيق د.فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ط١، مكّة المكرّمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٧م.

٨١- التبيان في إعراب القرآن/ أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكْبَري (ت٦١٦هـ)؛ تحقيق علي محمد البجاوي، بيروت: دار الشام للتراث، [١٩٧٦م].

٨٢- تتمة الأعلام للزِّركلي/ محمد خير رمضان يوسف، ط٢، بيروت: دار ابن حزم، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م.

٨٣- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد/ عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)؛ تحقيق د.عباس مصطفى الصالحي، ط١، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٦هـ، ١٩٨٦م.

٨٤- التخمير: شرح المفصل في صناعة الإعراب/ صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخُوارِزمي (ت٦١٧هـ)؛ تحقيق د.عبد الرحمن بن سليمان العُثيمين، ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٠م.

٨٥- تذكرة النحاة/ أبوحيان محمد بن يوسف الأندلسي (٧٤٥هـ)؛ تحقيق د.عفيف عبد الرحمن،ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

٨٦- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف/ صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت٧٦٤هـ)؛ تحقيق السيد الشرقاوي، ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

٨٧- التطبيق الصرفي/ د.عبده الراجحي، بيروت: دار النهضة العربية، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

٨٨- تطور الشعر في القرنَين الثاني والثالث الهجريَّينِ/ د.عبد الرحمن عطيّة، طرابلس (ليبيا): جامعة الفاتح، ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م.

٨٩- كتاب التعريفات/ علي بن محمد الجرجاني (ت٨١٦هـ)؛ طهران: منشورات ناصر خسرو، [مصوّرة عن الطبعة الأولى، القاهرة: المطبعة المنيرية، ١٣٠٦هـ].

٩٠- التعليقة على كتاب سيبويه/ أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (٣٧٧هـ)؛ تحقيق د. عوض بن حمد القوزي، ط١، القاهرة: مطبعة الأمانة، ١٤١٠-١٤١٧هـ، ١٩٩٠-١٩٩٦م.

٩١- تفسير البيضاوي المسمَّى أنوار التنزيل وأسرار التأويل/ عبد الله بن عمر البيضاوي (ت٦٨٥هـ)؛ تحقيق محمد صبحي بن حسن حلَّاق ود.محمود أحمد الأطرش، ط١، دمشق، بيروت: دار الرشيد، بيروت: مؤسسة الإيمان، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

٩٢- تفسير التحرير والتنوير/ محمد الطاهر بن عاشور، تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م.

٩٣- كتاب التكملة/ أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت٣٧٧هـ)؛ تحقيق ودراسة كاظم بحر المرجان، بغداد: د ن، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

٩٤- التّمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكّري/ أبو الفتح عثمان بن جِنّي (ت٣٩٢هـ)؛ تحقيق أحمد ناجي القيسي وخديجة عبد الرزاق الحَديثي وأحمد مطلوب، ط١، بغداد: مطبعة العاني، ١٣٨١هـ، ١٩٦٢م.

٩٥- تهذيب اللغة/ أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت٣٧٠هـ)؛ تحقيق عبد السلام محمد هارون وآخرين، القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، الدار المصرية للتأليف والترجمة، دار الكتاب العربي، ١٩٦٤-١٩٦٧م.

٩٦- توضيح المُشْتَبه (في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكُنَاهم)/ محمد بن عبد الله القيسي الدمشقي المعروف بابن ناصر الدين (ت٨٤٢هـ)؛ تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.

٩٧- كتاب التيسير في القراءات السبع/ أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت٤٤٤هـ)؛ عُني بتصحيحه أوتويرتزل، ط٢، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

(ث)

٩٨- ثمار القلوب في المُضاف والمَنسوب/ أبو منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي(ت٤٢٩هـ)؛ تحقيق إبراهيم صالح، ط١، دمشق: دار البشائر، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

(ج)

٩٩- جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري)/ أبو جعفر محمد بن جرير الطبري(ت٣١٠هـ)؛ تحقيق د.عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط١، القاهرة: دار هجر، (مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية)، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

١٠٠- جامع الدروس العربية/ مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت١٣٦٤هـ، ١٩٤٤م)؛ ط١٠، طهران: منشورات ناصر خسرو، صيدا، بيروت: المطبعة العصرية، ١٣٨٨هـ، ١٩٦٨م.

١٠١- كتاب الجمل في النحو/ الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)؛ تحقيق د.فخر الدين قباوة، ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

١٠٢- جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام/ أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي (ت١٧٠هـ)؛ تحقيق علي محمد البجاوي، القاهرة: نهضة مصر، ١٩٨١م.

١٠٣- كتاب جمهرة الأمثال/ أبو هلال العسكري (ت٣٩٥هـ)؛ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، بيروت: دار الجيل، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

١٠٤- جمهرة أنساب العرب/ أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت٤٥٦هـ)؛ تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط٥، القاهرة: دار المعارف، دت.

١٠٥- كتاب جمهرة اللغة/ أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي البصري المعروف بابن دريد (ت٣٢١هـ)؛ القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، دت.

١٠٦- الجنى الداني في حروف المعاني/ الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)؛ تحقيق د.فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط٢، بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

(ح)

١٠٧- حاشية الأمير على مغني اللبيب/ محمد بن محمد السنباوي الأزهري المعروف بالأمير (ت١٢٣٢هـ)؛ القاهرة: دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي)، د ت.

١٠٨- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب/ مصطفى محمد عرفة الدسوقي (ت١٢٣٠هـ)؛ القاهرة: طبع ونشر عبد الحميد أحمد حنفي (المطبعة الحميدية)، ١٣٥٨هـ.

١٠٩- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك/ أبو العرفان محمد بن علي الصبّان (ت١٢٠٦هـ)؛ ط١، بيروت: دار الفكر، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.

١١٠- حاشية محمد الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك/ محمد بن مصطفى الخضري (ت١٢٨٧هـ)، بيروت: دار الفكر، د ت.(طبعة مصورة).

١١١- حاشية ياسين على شرح التصريح على التوضيح للأزهري/ ياسين بن زين الدين العُلَيمي الحمصي (ت١٠٦١هـ)؛ بيروت: دار الفكر، د ت.(الحاشية مطبوعة بهامش الشرح المذكور، وهذه الطبعة مصورة عن المطبعة المصرية القديمة).

١١٢- الحُجّة في القراءات السبع/ أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالَوَيه (ت٣٧٠هـ)؛ تحقيق د.عبد العال سالم مكرم، ط٦، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

١١٣- الحُجَّة للقراء السبعة/ أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت٣٧٧هـ)؛ تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير حويجاتي، ط١، دمشق: دار المأمون، ١٤٠٤-١٤١٩هـ، ١٩٨٤-١٩٩٩م.

١١٤- حذف تاء تتفعَّلُ وتَتفاعلُ في القرآن الكريم: دراسة صوتية صرفية/ د.أحمد عبد المجيد هريدي، ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.

١١٥- الحذف في الأساليب العربيّة/ د.إبراهيم عبد الله رُفيدة، ط١، طرابلس الغرب: كلية الدعوة الإسلامية، ٢٠٠٢م.

١١٦- الحركة النقدية حول مذهب أبي تمام: تاريخها وتطورها وأثرها في النقد العربي/ د.محمدالربداوي، دمشق: دار الفكر، ١٩٦٧م.

١١٧- كتاب حروف المعاني/ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزَّجَّاجي (ت٣٤٠هـ)؛ تحقيق د.علي توفيق الحمد، ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، إربد (الأردن):دار الأمل، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

١١٨- كتاب الحُلَل في شرح أبيات الجُمَل/ عبد الله بن محمد بن السِّيد البَطَلْيُوسي (ت٥٢١هـ)؛ دراسة وتحقيق د.مصطفى إمام، ط١، القاهرة: مطبعة الدار المصرية، توزيع مكتبة المتنبي، ١٩٧٩م.

١١٩- الحماسة/ أبو عبادة الوليد بن عُبيد البحتري (ت٢٨٤هـ)؛ تحقيق الأب لويس شيخو، ط٢، بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٣٨٧هـ، ١٩٦٧م.

١٢٠- الحماسة البصرية/ صدر الدين علي بن أبي الفرج البصري (ت٦٥٩هـ)؛ تحقيق مختار الدين أحمد، ط٣، بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

١٢١- الحَيَوان/ أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت٢٥٥هـ)؛ تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار الجيل، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.

(خ)

١٢٢- خزانة الأدب ولُبّ لباب لسان العرب/ عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)؛ تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٣٨٧هـ، ١٩٦٧م.

١٢٣- الخصائص/ أبو الفتح عثمان بن جِنِّي (ت٣٩٢هـ)؛ تحقيق محمد علي النجار، بيروت: دار الكتاب العربي، د ت.

١٢٤- الخصومات البلاغية والنقدية في صنعة أبي تمام/ د.عبد الفتاح لاشين، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٢م.

١٢٥- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر/ محمد أمين بن فضل الله الـمُحِبِّيّ الحمَوي الدمشقي (١١١١هـ)؛ القاهرة: المطبعة الوهبية، ١٢٨٤هـ، ١٨٦٧م.

(د)

١٢٦- دائرة المعارف الإسلامية/ مجموعة من المستشرقين؛ ترجمة أحمد الشنتناوي وإبراهيم زكي خورشيد وعبد الحميد يونس، بيروت: دار المعرفة، د ت.

١٢٧- دراسات في العربية وتاريخها/ محمد الخضر حسين، ط٢، دمشق: المكتب الإسلامي، مكتبة دار الفتح، ١٣٨٠هـ، ١٩٦٠م.

١٢٨- دراسات لأسلوب القرآن الكريم/ محمد عبد الخالق عضيمة، ط١، القاهرة: دار الحديث، ١٣٩٢هـ، ١٩٧٢م.

١٢٩- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية/ أحمد الأمين الشنقيطي (ت١٣٣١هـ)؛ ط٢، بيروت: دار المعرفة، ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م.

١٣٠- الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون/ أبو العباس أحمد بن يوسف المعروف بالسّمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)؛ تحقيق د.أحمد محمد الخراط، ط١، دمشق، بيروت: دار القلم، ١٤٠٦-١٤١٥هـ، ١٩٨٦- ١٩٩٤م.

١٣١- كتاب درّة الغواص في أوهام الخواص/ أبو محمد القاسم بن علي الحريري (ت٥١٦هـ)؛ ط١، القسطنطينية: مطبعة الجوائب، ١٢٩٩هـ.

١٣٢- دقائق التصريف/ أبو القاسم بن محمد بن سعيد المؤدِّب (ت بعد سنة ٣٣٨هـ)؛ تحقيق د.حاتم صالح الضامن، ط١، دمشق: دار البشائر، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.

١٣٣- دلائل الإعجاز/ عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)؛ تحقيق د.محمد رضوان الداية ود.فايز الداية، ط١، دمشق: دار قتيبة، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

١٣٤- ديوان إبراهيم بن هَرْمة/ تحقيق محمد جبَّار المعيبد، النجف: مطبعة الآداب، (ساعد المجمع العلمي العراقي على طبعه)، ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م.

١٣٥- ديوان ابن الدُّمَينة/ صنعة أبي العباس ثعلب (ت٢٩١هـ) ومحمد بن حبيب (ت٢٤٥هـ) ، تحقيق أحمد راتب النفَّاخ، القاهرة: مكتبة دار العروبة، ١٩٥٩م.

١٣٦- ديوان ابن مقبل/ تحقيق د.عزة حسن، دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٣٨١هـ، ١٩٦٢م.

١٣٧- ديوان أبي تمام/ تقديم وشرح د.محيي الدين صبحي، ط٢، بيروت: دار صادر، ٢٠٠٧م.

١٣٨- ديوان أبي تمام/ شرحه وضبطه وقدّم له إيمان البقاعي، بيروت: مؤسسة الأعلمي، ٢٠٠٠م.

١٣٩- ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي/ الخطيب التبريزي (ت٥٠٢هـ)؛ تحقيق محمد عبده عزام. القاهرة: دار المعارف، د ت. [ج١ط٥، وج٣ ط٤، ج٢ ط٥، ج٤ ط٣].

١٤٠- ديوان أبي تمام: الديوان الكامل/ شرح وتعليق شاهين عطية، بيروت: مكتبة الطلاب، شركة الكتاب اللبناني، ١٩٦٨م.

١٤١- ديوان أبي تمام الطائي/ فسر ألفاظه اللغوية ووقف على طبعه محيي الدين الخياط (ت١٩١٤م)؛ دم: دت. [أفاد د.عمر فرّوخ في مصادر كتابه عن أبي تمّام أنه طبع في بيروت نحو سنة ١٣٢٣هـ، ١٩٠٥م].

١٤٢- ديوان أبي ذؤيب الهذلي/ شرحه ووضع فهارسه سُوهام المصري، ط١، بيروت، دمشق، عَمَّان: المكتب الإسلامي، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

١٤٣- ديوان الأحوص الأنصاري/ تحقيق وشرح د.سعدي ضَنَّاوي، ط١، بيروت: دار صادر، ١٩٩٨م.

١٤٤- ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس)/ شرح وتعليق د.محمد محمد حسين، القاهرة: مكتبة الآداب، د ت.

١٤٥- ديوان امرئ القيس/ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار المعارف، ١٣٧٧هـ، ١٩٥٨م.

١٤٦- ديوان أمية بن أبي الصلت/ جمع وتحقيق ودراسة د.عبد الحفيظ السطلي، ط٣، دمشق: توزيع مكتبة أطلس، ١٩٧٧م.

١٤٧- ديوان أوس بن حجر/ تحقيق وشرح د.محمد يوسف نجم، بيروت: دار صادر، دار بيروت، ١٣٨٠هـ، ١٩٦٠م.

١٤٨- ديوان جَمِيل بُثَيْنَة/ [بطرس البستاني]، بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

١٤٩- ديوان حسان بن ثابت/ تحقيق د.وليد عرفات، بيروت: دار صادر، ١٩٧٤م.

١٥٠- ديوان الحطيئة/ تحقيق حَمْدو طمّاس، ط٢، بيروت: دار المعرفة، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.

١٥١- ديوان حُميد بن ثور الهلالي/ جمع وتحقيق د.محمد شفيق البيطار، ط١، الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.

١٥٢- ديوان ذي الرُّمة/ شرح أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي (ت٢٣١هـ) رواية ثعلب(ت٢٩١هـ) ، تحقيق د.عبد القدوس أبو صالح، بيروت: مؤسسة الإيمان، ١٩٨٢م، ١٤٠٢هـ.

١٥٣- ديوان رؤبة بن العجاج/ اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي، ليبسيغ، برلين: دروغولين، ١٩٠٣م.

١٥٤- ديوان الراعي النُّمَيري/ جمعه وحقّقه راينهرت فايبرت، بيروت: المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، ١٤٠١هـ، ١٩٨٠م.

١٥٥- ديوان الشريف الرضي/ الشريف الرضي (ت٤٠٦هـ)؛ بيروت: دار صادر، دار بيروت: ١٣٨٠هـ، ١٩٦١م.

١٥٦- ديوان شعر المتلمِّس الضُّبَعِي/ تحقيق وشرح حسن كامل الصيرفي، ط٢، القاهرة: معهد المخطوطات العربية، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

١٥٧- ديوان شعر مسكين الدارمي؛ تحقيق كارين صادر، ط١، بيروت: دار صادر، ٢٠٠٠م.

١٥٨- ديوان الشنفرى/ إعداد وتقديم طلال حرب، ط١، بيروت: دار صادر، ١٩٩٦م.

١٥٩- ديوان طَرَفة بن العبد/ شرح الأعلم الشَّنتمري (ت٤٧٦هـ)؛ تحقيق درية الخطيب ولطفي الصّقال، دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م.

١٦٠- ديوان الطِّرِمّاح/ تحقيق د.عزّة حسن، دمشق: وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي، ١٣٨٨هـ، ١٩٦٨م.

١٦١- ديوان العَرْجي/ رواية أبي الفتح عثمان بن جِنِّي (ت٣٩٢هـ)؛ شرحه وحقّقه خضر الطائي ورشيد العُبيدي، ط١، بغداد: الشركة الإسلامية للطباعة والنشر، ١٣٧٥هـ، ١٩٥٦م.

١٦٢- ديوان عروة بن الورد/ شرح ابن السِّكِّيت (ت٢٤٤هـ)؛ تحقيق عبد المعين الملّوحي، دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٦٦م.

١٦٣- ديوان علقمة الفحل/ شرح الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ)؛ تحقيق لطفي الصقال ودريّة الخطيب، ط١، حلب: دار الكتاب العربي، ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م.

١٦٤- ديوان عمر بن أبي ربيعة/ ترتيب وشرح قدري مَايُو، ط١، بيروت: عالم الكتب، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

١٦٥- ديوان عنترة/ تحقيق ودراسة محمد سعيد مَولوي، دمشق: المكتب الإسلامي، ١٩٧٠م.

١٦٦- ديوان الفرزدق، بيروت: دار صادر، ١٣٨٦هـ، ١٩٦٦م.

١٦٧- ديوان القُطَامي مع شرحه/ تحقيق ج.بارث، ليدن: ي ج بريل، ١٩٠٢م.

١٦٨- ديوان قيس بن الخطيم/ تحقيق د.ناصر الدين الأسد، ط١، القاهرة: مكتبة دار العروبة، ١٣٨١هـ، ١٩٦٢م.

١٦٩- ديوان قيس لُبنى (قيس بن ذريح)/ جمعه وحققه وشرحه د.عفيف نايف حاطوم، ط١، بيروت: دار صادر، ١٩٩٨م.

١٧٠- ديوان كُثَيِّر عَزَّة/ جمعه وشرحه د.إحسان عباس، بيروت: دار الثقافة، ١٣٩١هـ، ١٩٧١م.

١٧١- ديوان كعب بن مالك الأنصاري/ دراسة وتحقيق د.سامي مكّي العاني، ط٢، بيروت: عالم الكتب، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

١٧٢- ديوان لَبيد بن أبي ربيعة/ اعتنى به حَمْدو طمّاس، ط١، بيروت: دار المعرفة، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.

١٧٣- ديوان المعاني/ أبو هلال العسكري (ت بعد٣٩٥هـ)؛ بغداد: مكتب الأندلس، مكتب القدسي، ١٣٥٢هـ.

١٧٤- ديوان النَّمِر بن تَولَب العُكلي/ جمع وشرح وتحقيق د.محمد نبيل طريفي، ط١، بيروت: دار صادر، ٢٠٠٠م.

(ذ)

١٧٥- ذمّ الخطأ في الشعر/ أحمد بن فارس اللغوي (ت٣٩٥هـ)؛ تحقيق د.رمضان عبد التواب، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

١٧٦- الذيل والتكملة لكتابَي الموصول والصِّلة/ محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري المراكشي (ت٧٠٣هـ)؛ تحقيق د.إحسان عباس ود.محمد بن شريفة، ط١، بيروت: دار الثقافة، الرباط: أكاديمية المملكة المغربية، ١٩٧٣م.

(ر)

١٧٧- الردّ على النحاة/ أحمد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبي المعروف بابن مَضاء (ت٥٩٢هـ)؛ دراسة وتحقيق د.محمد إبراهيم البنا، القاهرة: دار الاعتصام، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

١٧٨- رسائل الانتقاد في نقد الشعر والشعراء/ محمد بن أبي سعيد بن أحمد بن شرف القيرواني (ت٤٦٠هـ)؛ ط١، تحقيق حسن حُسني عبد الوهاب، بيروت: دار الكتاب الجديد، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٣م.

١٧٩- رسالة الغفران/ أبو العلاء المعري (ت٤٤٩هـ)؛ تحقيق إسماعيل اليوسف، دمشق: دار كرم، دت.

١٨٠- رسالة الملائكة/ أبو العلاء أحمد بن عبد الله التنوخي المعرّي (ت٤٤٩هـ)؛ تحقيق محمد سليم الجندي، بيروت: دار صادر، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

١٨١- الرسالة المُوضِحَة في ذكر سرقات أبي الطيب المتنبي وساقط شعره/ أبو علي محمد بن الحسن الحاتمي (ت٣٨٨هـ)؛ تحقيق د.محمد يوسف نجم، بيروت: دار صادر، دار بيروت، ١٣٨٥هـ، ١٩٦٥م.

١٨٢- رصف المباني في شرح حروف المعاني/ أحمد بن عبد النور المالَقيّ (ت٧٠٢هـ)؛ تحقيق د.أحمد محمد الخرّاط، ط٢، دمشق: دار القلم، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

١٨٣- رواية الشعر العربي من بداية القرن الرابع الهجري حتى نهاية السابع/ د.مصطفى حسين، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٨م.

١٨٤- الرَّوْض الأُنُف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام/ أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السُهَيلي (ت٥٨١هـ)؛ تحقيق مجدي بن منصور بن سيّد الشورى، بيروت: دار الكتب العلمية، د ت.

(ز)

١٨٥- الزاهر في معاني كلمات الناس/ أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ)؛ تحقيق د.حاتم صالح الضامن، اعتنى به عز الدين البدوي النجار، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

(س)

١٨٦- كتاب السَّبْعة في القراءات/ أبو بكر أحمد بن موسى التميمي البغدادي المعروف بابن مجاهد (ت٣٢٤هـ)؛ تحقيق د.شوقي ضيف، ط٢، القاهرة: دار المعارف د ت، ١٤٠٠هـ.

١٨٧- سرّ صناعة الإعراب/ أبو الفتح عثمان بن جِنّي (ت٣٩٢هـ)؛ دراسة وتحقيق د.حسن هنداوي، ط١، دمشق: دار القلم، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

١٨٨- سرّ الفصاحة/ عبد الله بن محمد بن سعيد بن سِنان الخفاجي (ت٤٦٦هـ)؛ تحقيق عبد المتعال الصعيدي، القاهرة: مكتبة محمد علي صبيح وأولاده، ١٣٧٢هـ، ١٩٥٣م.

١٨٩- سير أعلام النبلاء/ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)؛ تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرينَ، ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠١-١٤٠٩هـ، ١٩٨١-١٩٨٨م.

(ش)

١٩٠- الشاعر أبو تمام: دراسة فنية نفسية/ محمد عطا، القاهرة: الدار القومية، ١٩٦٠م.

١٩١- الشافية في علم التصريف/ أبو عمرو عثمان بن عُمر الدَّوِيني النَّحوي المعروف بابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)؛ دراسة وتحقيق حسن أحمد العثمان، ط١، مكة المكرمة: المكتبة المكيّة، ١٤١٥هـ؛ ١٩٩٥م.

١٩٢- شذرات الذهب في أخبار من ذهب/ شهاب الدين عبد الحي أحمد المعروف بابن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ)؛ تحقيق محمود الأرناؤوط، ط١، دمشق: دار ابن كثير، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

١٩٣- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك/ بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ)؛ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، صيدا، بيروت: المكتبة العصرية، مصوّرة عن ط١٤، مصر: المكتبة التجارية الكبرى.

١٩٤- شرح أبيات المفصّل/ فخر الدين الخوارزمي، دراسة وتحقيق محمد نور رمضان يوسف، ط١، طرابلس (ليبيا): كلية الدعوة الإسلامية، ١٩٩٩م.

١٩٥- شرح أبيات مغني اللبيب/ عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)؛ تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، ط١، دمشق، دار المأمون للتراث، ١٣٩٣-١٤٠١هـ، ١٩٧٣-١٩٨١م.

١٩٦- كتاب شرح أشعار الهذليين/ أبو سعيد الحسن بن الحسين السّكري (ت٢٧٥هـ)؛ تحقيق عبد الستار أحمد فرّاج، القاهرة: دار التراث، مكتبة دار العروبة، ١٩٥٦م.

١٩٧- شرح الأشموني المسمَّى: منهج السالك إلى ألفيّة ابن مالك/ علي بن محمد الأشموني (ت بعد٩٠٠هـ)؛ تحقيق أحمد محمد عزّوز، ط١، صيدا، بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م.

١٩٨- شرح التسهيل/ جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي (ت٦٧٢هـ)؛ ، تحقيق د.عبد الرحمن السيّد ود.محمد بدوي المختون، ط١، القاهرة: هجر للطباعة والنشر، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

١٩٩- شرح التصريح على التوضيح/ خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ)؛ بيروت: دار الفكر، دت [تصوير عن طبعة قديمة].

٢٠٠- شرح حماسة أبي تمام: تجلي غرر المعاني عن مثل صور الغواني والتحلّي بالقلائد من جوهر الفوائد في شرح الحماسة/ الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ)؛ تحقيق د.علي المفضّل حمّودان، ط١، دبي: مركز جمعة الماجد، بيروت: دار الفكر، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.

٢٠١- شرح درّة الغواص في أوهام الخواص/ أحمد بن محمد المعروف بشهاب الدين الخفاجي (ت١٠٦٩هـ)؛ ط١، القسطنطينية: مطبعة الجوائب، ١٢٩٩هـ.

٢٠٢- شرح الدماميني على مغني اللبيب/ بدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني (ت٨٢٧هـ)؛ مصر: مطبعة محمد أفندي مصطفى، ١٣٠٥هـ، (شرح الدماميني مطبوع بهامش حاشية الشُّمُنِّي).

٢٠٣- شرح ديوان أبي تمام/ ضبط معانيه وشروحه وأكملها إيليا الحاوي، ط١، بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٨١م.

٢٠٤- شرح ديوان أبي تمام حبيب بن أوس الطائي/ الأعلم الشَّنتمري (ت٤٧٦هـ)؛ دراسة وتحقيق إبراهيم نادن، [الرباط] (المغرب): وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.

٢٠٥- شرح ديوان أبي الطيب المتنبي (معجز أحمد)/ أبو العلاء المعري (ت٤٤٩هـ)؛ تحقيق ودراسة د.عبد المجيد دياب، ط٢، القاهرة: دار المعارف،١٤٠٩هـ، ١٩٨٨م.

٢٠٦- شرح ديوان الأخطل التَّغلبي/ شرح إيليا سليم الحاوي، بيروت: دار الثقافة، [١٩٦٨م].

٢٠٧- شرح ديوان جرير/ جمعه وحقّقه محمد إسماعيل عبد الله الصاوي، ط١، القاهرة: مطبعة الصاوي، المكتبة التجارية الكبرى، ١٣٥٣هـ.

٢٠٨- شرح ديوان حاتم الطائي/ شرح إبراهيم الجزيني، ط١، بيروت: دار الكاتب العربي، ١٩٦٨م.

٢٠٩- شرح ديوان الحماسة/ أبو زكريا يحيى بن علي المعروف بالخطيب التبريزي (ت٥٠٢هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، د ت.

٢١٠- شرح ديوان الحماسة/ أبو علي أحمد بن محمد المرزوقي (٤٢١هـ)؛ نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون، ط١، بيروت: دار الجيل، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.

٢١١- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى/ صنعة أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (٢٩١ه)، القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٣٦٣هـ، ١٩٤٤م.

٢١٢- شرح ديوان صريع الغواني مسلم بن الوليد الأنصاري/ تحقيق د.سامي الدهان، القاهرة: دار المعارف، [١٩٥٧م، تاريخ كتابة المقدمة].

٢١٣- شرح ديوان كعب بن زهير/ أبو سعيد السُّكَّريّ (ت٢٧٥هـ)، ط١، القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٣٦٩هـ، ١٩٥٠م.

٢١٤- شرح ديوان لبيد بن أبي ربيعة العامري/ تحقيق د.إحسان عباس، الكويت: وزارة الإعلام، ١٩٨٤م.

٢١٥- شرح الرضي على الكافية/ رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي (ت٦٨٨هـ)؛ تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، ط٢، بنغازي (ليبيا): جامعة قار يونس، ١٩٩٦م.

٢١٦- شرح شافية ابن الحاجب/ رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي (ت٦٨٦هـ)؛ تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الكتب العلمية، د ت.

٢١٧- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب/ جمال الدين محمد بن يوسف المعروف بابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)؛ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، د م: د ن، د ت.

٢١٨- شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي/ أبو محمد عبد الله بن بَرّي (ت٥٨٢هـ)؛ تحقيق د.عيد مصطفى درويش، القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٢١٩- شرح شواهد شرح شافية ابن الحاجب للرضي/ عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)؛ تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الكتب العلمية، دت.

٢٢٠- شرح شواهد المغني/ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)؛ بيروت: دار مكتبة الحياة، د ت.

٢٢١- شرح الصولي لديوان أبي تمام/ أبو بكر محمد بن يحيى الصُّولي (ت٣٣٥هـ)، دراسة وتحقيق خلف رشيد نعمان، ط١، بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٨-١٩٨٢م.

٢٢٢- شرح الفصيح/ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن هشام اللَّخمي (ت٥٧٧هـ)؛ دراسة وتحقيق د.مهدي عبيد جاسم، ط١، بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٨م.

٢٢٣- شرح الفصيح/ أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)؛ تحقيق ودراسة د.إبراهيم عبد الله بن جمهور الغامدي، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، ١٤١٧هـ.

٢٢٤- شرح القصائد التسع المشهورات/ أبو جعفر أحمد بن محمد النحَّاس (ت٣٣٨هـ)؛ تحقيق أحمد خطاب، بغداد: وزارة الإعلام، ١٩٧٤م.

٢٢٥- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات/ أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ)؛ تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط٥، القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٣م.

٢٢٦- شرح قطر الندى وبلّ الصدى/ عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)؛ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د ت.

٢٢٧- شرح الكافية الشافية/ جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي (ت٦٧٢هـ)؛ تحقيق د.عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، دمشق: دار المأمون للتراث، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

٢٢٨- شرح كتاب سيبويه/ أبو سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ)؛ تحقيق د.رمضان عبد التواب ود.محمود فهمي الحجازي ود.محمد هاشم عبد الكريم، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م، ١٩٩٠م.

٢٢٩- شرح اللُّمَع/ أبو القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي المعروف بابن برهان العُكْبَري (ت٤٥٦هـ)؛ تحقيق د.فائز فارس، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

٢٣٠- شرح مشكلات ديوان أبي تمام/ أحمد بن محمد المرزوقي (ت٤٢١هـ)؛ تحقيق د.عبد الله سليمان الجربوع، ط١، جدة: دار المدني، مكّة المكرّمة: توزيع مكتبة التراث، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م.

٢٣١- شرح مشكل شعر المتنبي/ أبو الحسن علي بن سِيده الأندلسي (ت٤٥٨هـ)؛ تحقيق د.محمد رضوان الداية، دمشق: دار المأمون للتراث، ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م.

٢٣٢- شرح المفصَّل/ موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت٦٤٣)؛ بيروت: عالم الكتب، دت.

٢٣٣- شرح هاشميات الكُمَيت بن زيد الأسدي/ أبو رياش أحمد بن إبراهيم القيسي (ت٣٣٩هـ)؛ تحقيق د.داود سلوم ود.نوري حمّودي القيسي، ط١، بيروت: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

٢٣٤- شروح حماسة أبي تمام: دراسة موازنة في مناهجها وتطبيقها/ د.محمد عثمان علي، ط١، بيروت: دار الأوزاعي، د ت.

٢٣٥- شعر أبي تمام: دراسة نحوية/ د.شعبان صلاح، القاهرة: دار غريب، ٢٠٠٦م.

٢٣٦- شعر الأخطل/ صنعة أبي سعيد السّكري (ت٢٧٥هـ)، وروايته عن أبي جعفر محمد بن حبيب (ت٢٤٥هـ)؛ تحقيق د.فخر الدين قباوة، ط٢، بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

٢٣٧- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب/ أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت٣٧٧هـ)؛ تحقيق وشرح د.محمود محمد الطنَاحي، ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٢٣٨- شعر خُفَاف بن نَدْبة السُّلَمي/ جمعه وحققه د.نوري حمودي القيسي، بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٦٧م.

٢٣٩- شعر زياد الأعجم/ جمع وتحقيق ودراسة د.يوسف حسين بكار، دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٨٣م.

٢٤٠- شعر عبد الرحمن بن حسان بن ثابت/ جمع وتحقيق د.سامي مكّي العاني، بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٧١م.

٢٤١- شعر الكُمَيت بن زيد الأسدي/ جمع د.داود سلّوم، ط٢، بيروت: عالم الكتب، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

٢٤٢- شعر النابغة الجعدي/ تحقيق عبد العزيز رباح، ط١، دمشق، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م.

٢٤٣- الشعر والشعراء/ عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّينَوَريّ (ت٢٧٦هـ)؛ تحقيق أحمد محمد شاكر، ط٢، القاهرة: دار الحديث، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

٢٤٤- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح/ جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي (ت٦٧٢هـ)؛ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط٣، بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

(ص)

٢٤٥- الصاحبي [في فقه اللغة وسَنن العرب في كلامها]/ أبو الحسين أحمد بن فارس (٣٩٥هـ)؛ تحقيق السيد أحمد صقر، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، د ت.

٢٤٦- صبح الأعشى في صناعة الإنشا/ أحمد بن علي القلقشندي (ت٨٢١هـ)، تحقيق: محمد حسين شمس الدين ود.يوسف علي طويل ونبيل خالد الخطيب، ط١، بيروت: دار الكتب العربية، ١٤٠٧-١٤٠٩هـ، ١٩٨٧-١٩٨٩م.

٢٤٧- الصُّبح المُنْبِي عن حَيثيّة المتنبي/ يوسف البديعي (ت١٠٧٣هـ)، تحقيق مصطفى السقا ومحمد شتا وعبده زيادة عبده، القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٣م.

٢٤٨- صحيح مسلم بشرح النووي/ أبو زكريا يحيى بن شرف النّووي(ت٦٧٦هـ)، ط١، القاهرة: المطبعة المصرية بالأزهر، ١٣٤٧-١٣٤٩هـ، ١٩٢٩-١٩٣٠م.

٢٤٩- الصفوة الصّفية في شرح الدُّرّة الألفيّة/ تقي الدين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنِّيلي (من علماء القرن السابع الهجري)، تحقيق د.محسن بن سالم العميري، ط١، مكة المكرمة: جامعة أم القرآن، ١٤١٩هـ، ١٤٢٠هـ.

٢٥٠- كتاب الصناعتين: الكتابة والشعر/ أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري (ت٣٩٥هـ)؛ تحقيق علي محمد البجاوي، القاهرة: عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٧١م.

٢٥١- صورة أبي تمام بين شراحه وناقديه حتى القرن الخامس الهجري/ د.إبراهيم الأميوني، طرابلس (لبنان): دار الشمال، ١٩٨٨م.

(ض)

٢٥٢- ضرائر الشعر/ أبو الحسن علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)؛ تحقيق السيد إبراهيم محمد، بيروت: دار الأندلس، د ت.

٢٥٣- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر/ محمود شكري الآلوسي (ت١٣٤٢هـ، ١٩٢٤م)؛ تحقيق محمد بهجة الأثري، بغداد: المكتبة العربية، القاهرة: المطبعة السلفية، ١٣٤١هـ.

٢٥٤- ضرورة الشعر/ أبو سعيد السِّيرافي (ت٣٦٨هـ)؛ تحقيق د.رمضان عبد التواب، ط١، بيروت: دار النهضة العربية، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

(ط)

٢٥٥- طبقات الحنابلة/ أبو الحسين محمد بن أبي يَعلى الفرَّاء البغدادي الحنبلي (ت٥٢٦هـ)؛ تحقيق د.عبد الرحمن بن سليمان العُثيمين، ط١، الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٥م.

٢٥٦- طبقات الشعراء/ عبد الله بن المعتز (ت٢٩٦هـ)؛ تحقيق عبد الستار أحمد فرّاج، ط٣، القاهرة: دار المعارف، [١٩٧٦م].

٢٥٧- طبقات فحول الشعراء/ محمد بن سلام الجُمَحي (ت٢٣١هـ)؛ تحقيق محمود محمد شاكر، جدة: دار المدني، د ت.

٢٥٨- طبقات النحويين واللغويين/ أبو بكر محمد بن الحسن الزُّبيدي الأندلسي (ت٣٧٩هـ)؛ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، القاهرة: دار المعارف.[١٩٧٣م: تاريخ كتابة مقدمة المحقّق].

٢٥٩- كتاب الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز/ يحيى بن حمزة العلوي اليمني (ت٧٤٥هـ)؛ بيروت: دار الكتب العلمية، د ت.

٢٦٠- الطريف في علم التصريف: دراسة صرفية تطبيقية/ عبد الله محمد الأسطى، طرابلس (ليبيا): كلية الدعوة الإسلامية، ١٩٩٢م.

(ظ)

٢٦١- ظاهرة التخفيف في النحو العربي/ د.أحمد عفيفي، ط١، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

٢٦٢- ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القُدامى والمحدَثين/ د. عبد الفتّاح حسن علي البجة، ط١، عَمَّان: دار الفكر: ناشرون وموزعون، ١٩٩٨م.

٢٦٣- ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية ومواقعها في القرآن الكريم/ د.فهمي حسن النَّمِر، القاهرة: دار الثقافة، ١٩٨٥م.

٢٦٤- ظواهر نحويّة في الشِّعر الحرّ: دراسة نصية في شعر صلاح عبد الصبور/ د.محمد حماسة عبد اللّطيف، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٠م.

٢٦٥- الظواهر النحويّة والصرفيّة في شعر المتنبّي/ عبدالجليل يوسف بَدا، ط١، صيدا، بيروت: المكتبة العصريّة، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.

(ع)

٢٦٦- العُباب الزاخر واللُّباب الفاخر/ رضي الدين الحسن بن محمد الصَّغاني (ت٦٥٠هـ)؛ تحقيق محمد حسن آل ياسين، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٤٠٧هـ؛ ١٩٨٧م، (ج٦) حرف السين.

٢٦٧- عبث الوليد في الكلام على شعر أبي عُبادة الوليد بن عُبيد البحتري/ أبو العلاء المعري (ت٤٤٩)؛ تحقيق ناديا علي الدولة، دن: دت.

٢٦٨- عبقرية أبي تمام/ عبد العزيز سيد الأهل، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥١م.

٢٦٩- عَبِيد بن الأبرص: شعره ومعجمه اللغوي/ د.توفيق أسعد، ط١، الكويت: وزارة الإعلام، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م.

٢٧٠- العِقد الفريد/ أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي (ت٣٢٨هـ)؛ تحقيق محمد سعيد العريان، القاهرة: مطبعة الاستقامة، ١٣٧٢هـ، ١٩٥٣م[على الغلاف الداخلي]، بيروت: دار الفكر د ت [على الخلاف الخارجي].

٢٧١- علم المعاني/ د.عبد العزيز عتيق: بيروت: دار النهضة العربية، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٢٧٢- العمدة في محاسن الشعر وآدابه/ أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني (ت٤٥٦هـ)؛ تحقيق د.محمد قرقزان، ط١، بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٢٧٣- كتاب العين/ الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)؛ تحقيق د.مهدي المخزومي ود.إبراهيم السامرائي، ط١، قم (إيران): مؤسسة دار الهجرة، ١٤٠٥ه.

(غ)

٢٧٤- غاية النهاية في طبقات القرّاء/ شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن الجزري (ت٨٣٣هـ)، تحقيق: ج. برجستراسر، ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٣٥١هـ، ١٩٣٢م

٢٧٥- غريب الحديث/ أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي (ت٢٨٥هـ)؛ تحقيق ودراسة د.سليمان بن إبراهيم محمد العايد، ط١، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٢٧٦- غريب الحديث/ عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّينوري (ت٢٧٦هـ)؛ ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٢٧٧- الغموض في شعر أبي تمام/ السيد محمد ديب، القاهرة: دار الطباعة المحمدية، ١٩٨٩م.

(ف)

٢٧٨- الفائق في غريب الحديث/ جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)؛ تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: دار الفكر، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.

٢٧٩- الفاخر في شرح جُمَل عبد القاهر/ محمد بن أبي الفتح البَعلي (ت٧٠٩هـ)؛ تحقيق: د.ممدوح محمد خسارة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.

٢٨٠- الفاضل في اللغة والأدب/ أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت٢٨٥هـ) تحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي، د م: د ت.

٢٨١- فتح الباري بشرح صحيح البخاري/ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)؛ تحقيق عبد العزيز بن عبد الله بن باز ومحمد فؤاد عبد الباقي ومحيي الدين الخطيب، بيروت: دار المعرفة، [١٣٧٩-١٣٩٠هـ].

٢٨٢- الفَسْر (شرح ابن جِنّي الكبير على ديوان المتنبي)/ أبو الفتح عثمان بن جِنّي (ت٣٩٢هـ)؛ تحقيق د.رضا رجب، ط١، دمشق: دار الينابيع، ٢٠٠٤م.

٢٨٣- فقه اللغة وسرّ العربية/ أبو منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي (ت٤٢٩هـ)؛ تحقيق سليمان سليم البواب، دمشق: دار الحكمة، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

٢٨٤- فنّ التقطيع الشعري والقافية/ د.صفاء خلوصي، ط٥، بغداد: مكتبة المثنى، ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م.

٢٨٥- الفنّ والصنعة في مذهب أبي تمام/ د.محمود الربداوي، [دمشق]: المكتب الإسلامي، ١٣٩١هـ، ١٩٧١م.

٢٨٦- الفنّ ومذاهبه في الشعر العربي/ د.شوقي ضيف، ط١٠، القاهرة: دار المعارف، دت.

٢٨٧- الفهارس المفصّلة للأشباه والنظائر في النحو للسيوطي/ د.عبد الإله أحمد نبهان، القاهرة: معهد المخطوطات العربية، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

٢٨٨- كتاب الفهرست/ أبو الفرج محمد بن إسحاق النديم(ت٣٨٠هـ)؛ تحقيق رضا تجدّد، دم: دت.

٢٨٩- في أدلة النحو/ دة.عفاف حسانين، ط١، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٦م.

٢٩٠- في أصول النحو/ سعيد الأفغاني، دمشق: جامعة دمشق، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

٢٩١- فيض نشر الانشراح مِن رَوْض طيّ الاقتراح/ أبو عبد الله محمد بن الطيب الفَاسي (ت١١٧٠هـ)؛ تحقيق وشرح د.محمد يوسف فجَّال، ط١، دُبي: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

٢٩٢- في لغة الشعر/ د.إبراهيم السامرائي، عَمَّان: دار الفكر، د ت.

(ق)

٢٩٣- القاموس المحيط/ مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ)؛ تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

٢٩٤- القصيدة الموشَّحة بالأسماء المؤنّثة السَّمَاعية/ أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب الكردي (ت٦٤٦هـ)؛ تحقيق وشرح د.طارق نجم عبد الله، ط١، الزرقاء(الأردن): مكتبة المنار، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٢٩٥- كتاب القوافي/ أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت٢١٥هـ)؛ تحقيق د.عَزّة حسن، دمشق: وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي، ١٣٩٠هـ، ١٩٧٠م.

٢٩٦- القياس في اللغة العربية/ د.محمد حسن عبد العزيز، ط١، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.

(ك)

٢٩٧- الكامل/ أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت٢٨٥هـ)؛ تحقيق: د.محمد أحمد الدالي، ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

٢٩٨- كتاب سيبويه/ أبو بِشر عمرو بن عثمان قَنْبَر (ت١٨٠هـ)؛ تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، القاهرة: دار القلم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٨٥- ١٣٩٧هـ، ١٩٦٦-١٩٧٧م.

٢٩٩- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم/ محمد علي التهانَوي (من علماء القرن الثاني عشر الهجري)، تحقيق د.علي دحروج، ط١، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٦م.

٣٠٠- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل/ جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض، ط١، الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

٣٠١- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون/ مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة وكاتب جلبي (ت١٠٦٧هـ)؛ بيروت، بغداد: مكتبة المثنى، د ت.

٣٠٢- كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعِلَلِهَا وحُجَجِهَا/ مكّي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)؛ تحقيق د.محيي الدين رمضان، ط٣، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤-١٤٠٨هـ، ١٩٨٤- ١٩٨٨م.

٣٠٣- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات/ جامع العلوم علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي (ت٥٤٣هـ)؛ تحقيق د.محمد أحمد الدالي، دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.

٣٠٤- الكلّيّات/ أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكَفَوِيّ (ت١٠٩٤هـ)؛ تحقيق د.عدنان درويش ومحمد المصري، ط٢، دمشق: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٨١-١٩٨٢م.

(ل)

٣٠٥- كتاب اللّامات/ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزّجّاجي (ت٣٣٧هـ)؛ تحقيق مازن المبارك، ط٢، دمشق: دار الفكر، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٣٠٦- اللُّباب في علل البناء والإعراب/ أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكْبَري (ت٦١٦هـ)؛ تحقيق غازي مختار طليمات، ط١، بيروت: دار الفكر المعاصر، دمشق: دار الفكر، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدُبَي، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.

٣٠٧- لسان العرب/ محمد بن مكرم المعروف بابن منظور (ت٧١١هـ)؛ تحقيق وتنسيق علي شيري، ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٣٠٨- لغة الشعر: دراسة في الضرورة الشعرية/ د.محمد حماسة عبد اللطيف، ط١، القاهرة، بيروت: دار الشروق، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.

٣٠٩- اللغة الشعر في ديوان أبي تمام/ د.حسين الواد، ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٥م.

٣١٠- لُمَعُ الأَدِلَّةِ في أصول النحو/ أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)؛ تحقيق سعيد الأفغاني، دمشق: مطبعة الجامعة السوريّة، ١٣٧٧هـ، ١٩٥٧م.

٣١١- اللُّمَع في العربية/ أبو الفتح عثمان بن جِنّي (ت٣٩٢هـ)؛ تحقيق د.سميح أبو مُغلي، عَمَّان: دار مجدلاوي، ١٩٨٨م.

٣١٢- ليال خمس مع أبي تمام/ محمد عبده عزام، القاهرة: دار الكتاب المصري، ١٩٤٨م.

(م)

٣١٣- ما يجوزللشاعر في الضرورة/ القزّاز القيرواني (ت٤١٢هـ)؛ تحقيق د.رمضان عبد التواب ود. صلاح الدين الهادي، الكويت: دار العروبة، القاهرة: دار الفصحى، [١٩٨٢م].

٣١٤- ما ينصرف وما لا ينصرف/ أبو اسحاق الزّجّاج (ت٣١١هـ)؛ تحقيق هدى محمود قراعة، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٩١هـ، ١٩٧١م.

٣١٥- المبدِع في التصريف/ أبو حيان النحوي الأندلسي (ت٧٥٤هـ) تحقيق د.عبد الحميد السيّد طَلَب، ط١، الكويت: مكتبة دار العروبة، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

٣١٦- المبسوط في القراءات العشر/ أبو بكر أحمد بن الحسين الأصبهاني، (ت٣٨١هـ)؛ تحقيق سبيع حمزة حاكمي، دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م.

٣١٧- المُبْهِج في تفسير أسماء شعراء الحماسة/ أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت٣٩٢هـ)؛ تحقيق د.حسن هنداوي، ط١، دمشق: دار القلم، بيروت: دار المنارة، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

٣١٨- كتاب المُتَّبَع في شرح اللُّمَع/ أبو البقاء العُكْبَري (ت٦١٦هـ)؛ دراسة وتحقيق د.عبد الحميد حمد محمد الزَّويّ، ط١، بنغازي: جامعة قاريونس، ١٩٩٤م.

٣١٩- المثل السائر إلى أدب الكاتب والشاعر/ أبو الفتح نصر الله بن محمد المعروف بابن الأثير الجزري الكاتب (ت٦٣٧هـ)؛ تحقيق د.أحمد الحوفي ود.بدوي طبانة، ط١، القاهرة: مكتبة نهضة مصر، ١٣٨١هـ، ١٩٦٢م.

٣٢٠- مجاز القرآن/ أبو عبيدة مَعْمَر بن المثنى التميمي (ت٢١٠هـ)؛ تحقيق محمد فؤاد سزكين، ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

٣٢١- مجمع الأمثال/ أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني (ت٥١٨هـ)؛ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، [القاهرة]: مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧٤هـ، ١٩٥٥م.

٣٢٢- مجموعة الشافية من علمَي الصرف والخط/ متن الشافية لابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، وشرحه للجاربردي (ت٧٤٦هـ)، وحاشية على هذا الشرح لابن جماعة (ت٨١٩هـ)، ط٣، بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م. (طبعة مصوّرة).

٣٢٣- مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا ١٩٣٤-١٩٨٤م (مجمع اللغة العربية بالقاهرة في عيده الخمسين)/ محمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي، القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

٣٢٤- محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء/ أبو القاسم حسين بن محمد المعروف بالراغب الأصبهاني (ت٥٠٢هـ)؛ بيروت: دار مكتبة الحياة، د ت.

٣٢٥- المحتسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها/ أبو الفتح عثمان بن جِنّي (٣٩٢هـ)؛ تحقيق علي النجدي ناصف ود.عبد الحليم النجار ود.عبد الفتاح شلبي، القاهرة: وزارة الأوقاف، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.

٣٢٦- المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز/ أبو محمد عبد الحق بن عطيّة الأندلسي (ت٥٤١هـ)؛ تحقيق الرَّحَالي الفاروق وعبد الله إبراهيم الأنصاري والسيد عبد العال السيد إبراهيم وآخرين، الدوحة (قطر): رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية،١٣٩٨-١٤١٢هـ، ١٩٧٧-١٩٩١م.

٣٢٧- المحكم والمحيط والأعظم في اللغة/ أبو الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سِيدَه (ت٤٥٨هـ)؛ تحقيق عبد الستار أحمد فرَّاج وآخرينَ، ط١، القاهرة: معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، ١٣٧٧-١٣٩٣هـ، ١٩٥٨-١٩٧٣م.

٣٢٨- مختارات شعراء العرب/ هبة الله بن علي المعروف بابن الشجري (ت٥٤٢هـ)؛ تحقيق علي محمد البجاوي، القاهرة: دار نهضة مصر، [١٩٧٥م].

٣٢٩- مختار الصحاح/ محمد بن أبي بكر الرازي (ت٦٦٦هـ)؛ بيروت: دار القلم، د ت.

٣٣٠- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع/ الحسين بن أحمد بن خالَوَيه (ت٣٧٠هـ)؛ عُني بنشره ج.برجستراسر، القاهرة: مكتبة المتنبي، د ت.

٣٣١- المخصَّص/ أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي المعروف بابن سِيدَه (ت٤٥٨هـ)؛ ط١، بولاق (القاهرة): المطبعة الأميرية، ١٣١٦- ١٣٢١هـ.

٣٣٢- مدرسة أبي تمام بين قدامى المولّدين والمتأخرين/ عبد العال الصعيدي، [القاهرة]: مكتبة القاهرة، ١٩٦٠م.

٣٣٣- كتاب المذكّر والمؤنّث/ أبو بكر محمد بن القاسم المعروف بابن الأنباري (ت٣٢٨هـ)؛ تحقيق د.طارق الجنابي، ط٢، بيروت: دار الرائد العربي، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

٣٣٤- المذكّر والمؤنّث/ أبو الحسين سعيد بن إبراهيم التُّسْتَرِيّ المعروف بابن التُّسْتَرِيّ الكاتب (ت٣٦١هـ)؛ تحقيق د.أحمد عبد المجيد هريدي، ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، الرياض: مكتبة دار الرفاعي، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

٣٣٥- المرشد إلى فهم أشعار العرب وصناعتها/ د.عبد الله الطيب المجذوب، د ن: د م، د ت.

٣٣٦- مروج الذهب ومعادن الجوهر/ أبو الحسن علي بن الحسين المسعودي (ت٣٤٦هـ)؛ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

٣٣٧- المزهر في علوم اللغة وأنواعها/ جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)؛ شرحه وحقّقه محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: دار الجيل، دار الفكر، د ت.

٣٣٨- المسائل العسكريات/ أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت٣٧٧هـ)؛ تحقيق إسماعيل أحمد عمايرة، عمان: منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٨١م.

٣٣٩- كتاب المسائل العضُديات/ أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت٣٧٧هـ)؛ تحقيق شيخ الراشد، ط١، دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٨٦م.

٣٤٠- المسائل المنثورة/ أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت٣٧٧هـ)؛ تحقيق مصطفى الحدري، دمشق: مجمع اللغة العربية، [١٩٨٦م].

٣٤١- المساعد على تسهيل الفوائد/ بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري (ت٧٦٩هـ)؛ تحقيق وتعليق د.محمد كامل بركات، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية لإحياء التراث الإسلامي، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

٣٤٢- المستقصى في أمثال العرب/ أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)؛ ط١، حيدر آباد الدكن: دائرة المعارف العثمانية، ١٣٨١هـ، ١٩٦٢م.

٣٤٣- مشكل إعراب القرآن/ أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي القيرواني (ت٤٣٧هـ)؛ تحقيق ياسين محمد السَّوَّاس، ط٢، دمشق، بيروت: دار اليمامة، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

٣٤٤- المَشُوف المُعْلَم في ترتيب الإصلاح على حروف المُعْجَم/ أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكْبَري (ت٦١٦هـ)؛ تحقيق ياسين محمد السواس، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

٣٤٥- مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية/ د.ناصر الدين الأسد، ط٦، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٢م.

٣٤٦- مصادر الفكر في شعر أبي تمام/ د.عبد الله التطاوي، ط٢، دمشق: دار الثقافة، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

٣٤٧- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي/ أحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت٧٧٠هـ)؛ بيروت: المكتبة العلمية، د ت.

٣٤٨- المُطوَّل شرح تلخيص المفتاح/ سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت٧٩٢هـ)؛ صححه وعلق عليه أحمد عزّو عناية، ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، [١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م].

٣٤٩- المعارف/ عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت٢٧٦هـ)؛ تحقيق د.ثروت عكاشة، ط٦، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢م.

٣٥٠- كتاب معاني القرآن/ أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ)؛ تحقيق دة.هدى محمود قراعة. ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١١هـ، ١٩٩٠م.

٣٥١- معاني القرآن/ أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت٢٠٧هـ)؛ ط٣، بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

٣٥٢- معاني القرآن/ علي بن حمزة الكسائي (ت١٨٩هـ)؛ أعاد بناءه وقدّم له د.عيسى شحاتة عيسى، القاهرة: دار أنباء، دار قباء، ١٩٩٨م.

٣٥٣- معاني القرآن الكريم/ أبو جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ)؛ تحقيق الشيخ محمد علي الصابوني، ط١، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ١٤٠٨-١٤١١هـ، ١٩٨٨-١٩٨٩م.

٣٥٤- معاني القرآن وإعرابه/ أبو اسحق إبراهيم بن السَّرِي المعروف بالزّجَّاج (ت٣١١هـ)؛ شرح وتحقيق د.عبد الجليل عَبدُه شلبي، ط٢، بيروت: عالم الكتب، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

٣٥٥- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص/ عبد الرحيم بن أحمد العباسي (ت٩٦٣هـ)؛ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: عالم الكتب، ١٣٦٧هـ، ١٩٤٧م.

٣٥٦- معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)/ ياقوت الحموي الرومي (ت٦٢٦هـ)؛ تحقيق د. إحسان عباس، ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣م.

٣٥٧- معجم أسماء الأفعال في اللغة العربية/ د. أيمن عبد الرزاق الشوا، ط١، دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.

٣٥٨- معجم البلاغة العربية/ د.بدوي طبانة، ط١، طرابلس (ليبيا): منشورات جامعة طرابلس، كلية التربية، ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م.

٣٥٩- معجم البلدان/ ياقوت بن عبد الله الحموي (ت٦٢٦هـ)؛ بيروت: دار صادر، د ت.

٣٦٠- المعجم الجغرافي للقطر العربي السوري/ إشراف مصطفى طلاس، ط٢، دمشق: مركز الدراسات العسكرية، ١٩٩٠م، ١٩٩٣م.

٣٦١- معجم القراءات/ د.عبد اللطيف الخطيب،ط١، دمشق: دار سعد الدين، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م.

٣٦٢- معجم ما استُعْجِمَ من أسماء البلاد والمواضع/ أبو عُبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري (ت٤٨٧هـ)؛ تحقيق د.جمال طلبة، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

٣٦٣- معجم المؤلفين: تراجم مصنفي الكتب العربية/ عمر رضا كحالة (ت١٩٨٧م)، بيروت: مكتبة المثنى، دار إحياء التراث العربي، د ت.

٣٦٤- المعجم المفصّل في المذكّر والمؤنّث/ د.إميل بديع يعقوب، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

٣٦٥- المعجم الوسيط/ قام بإخراج هذه الطبعة د.إبراهيم أنيس ود.عبد الحليم منتصر وعطية الصوالحي ومحمد خلف الله أحمد، أشرف على الطبع حسن علي عطية ومحمد شوقي أمين، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط٢،طهران: انتشارات ناصر خسرو، دت.

٣٦٦- المعلّقات السبع/ الحسين بن أحمد الزَّوزني (ت٤٨٦ه)، بيروت: مكتبة المعارف، د ت.

٣٦٧- المُعَمَّرون والوصايا/ أبو حاتم السِّجستاني (ت٢٥٠هـ)؛ تحقيق عبد المنعم عامر، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي وشركاه)، د ت.

٣٦٨- مع النّحاة وما غاصوا عليه من دقائق اللغة وأسرارها/ صلاح الدين الزعبلاوي، دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٢م.

٣٦٩- المُغْرِب في ترتيب المُعْرِب/ أبو الفتح ناصر الدين المطرّزي (ت٦١٠هـ)؛ تحقيق محمود فاخوري وعبد الحميد مختار، ط١، حلب: مكتبة أسامة بن زيد، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

٣٧٠- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب/ عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)؛ تحقيق د.مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط٦، بيروت: دار الفكر، ١٩٨٥م. (هذه الطبعة هي المرادة عند الإطلاق).

- **طبعة أخرى**: تحقيق وشرح د.عبد اللطيف محمد الخطيب، ط١، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

٣٧١- مفتاح العلوم/ أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر السكّاكيّ (ت ٦٢٦هـ)؛ تحقيق نعيم زرزور، ط٢، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

٣٧٢- المفصّل في العروض والقافية وفنون الشعر/ عدنان حقي، ط١، بيروت: مؤسسة الإيمان، دمشق: دار الرشيد، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

٣٧٣- المفصّل في علم العربية/ أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)؛ بيروت: دار الجيل، د ت.

٣٧٤- المفضّليات/ أبو العباس المفضَّل بن محمد الضَّبِّيّ (ت١٧٨هـ)، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، ط٦، القاهرة: دار المعارف، [١٩٧٩م].

٣٧٥- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (فرائد العقود/ شرح الشواهد الكبرى)/ محمود العيني (٨٥٥هـ)؛ مطبوع بهامش خزانة الأدب للبغدادي، بيروت: دار صادر، د ت. (مصور عن طبعة قديمة).

٣٧٦- المقتضب/ أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت٢٨٥هـ)؛ تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت: عالم الكتب، [١٣٨٢هـ، ١٩٦٣م].

٣٧٧- مقدمة القصيدة عند أبي تمام والمتنبي/ د.سعد إسماعيل شلبي، القاهرة: مكتبة غريب، د ت.

٣٧٨- المُقَرَّب/ علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت٦٦٩هـ)؛ تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبُوري، بغداد: مطبعة العاني، رئاسة ديوان الأوقاف، [١٩٧١م].

٣٧٩- المُمْتِع في التصريف/ علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت٦٦٩هـ)؛ تحقيق د.فخر الدين قباوة، ط١، حلب: المكتبة العربية، ١٣٩٠هـ، ١٩٧٠م.

٣٨٠- منتهى الطلب من أشعار العرب/ جمع محمد بن المبارك بن محمد بن ميمون (ت بعد ٥٨٩هـ)؛ تحقيق وشرح د.محمد نبيل طريفي، ط١، بيروت: دار صادر، ١٩٩٩م.

٣٨١- من حديث الشعر والنثر/ طه حسين، القاهرة: دار المعارف، [١٩٥٧م].

٣٨٢- المنصِف لكتاب التصريف/ أبو الفتح عثمان بن جِنّي (ت٣٩٢هـ)؛ تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط١، القاهرة: وزارة المعارف العمومية، ١٣٧٣-١٣٧٩هـ، ١٩٥٤-١٩٦٠م.

٣٨٣- من مظاهر التخفيف في اللسان العربي/ د.حمزة عبد الله النشرتي، دم: دن، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

٣٨٤- منهاج البلغاء وسراج الأدباء/ أبو الحسن حازم القَرطاجني (ت٦٨٤هـ)؛ تحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة، ط٣، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٦م.

٣٨٥- الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري/ أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي (ت٣٧٠هـ)؛ [ج١ وج ٢]: تحقيق السيد أحمد صقر، ط٤، القاهرة: دار المعارف، مكتبة الخانجي، د ت. [ج٣وج٤]: دراسة وتحقيق د.عبد الله حمد محارب، ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

٣٨٦- الموافقات/ أبو اسحاق إبراهيم بن موسى اللَّخمي الشاطبي (ت٧٩٠هـ)؛ تحقيق أبو عبيدة مشهور ابن حسن آل سَلْمَان، ط١، الخبر (السعودية): دار ابن عفان، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

٣٨٧- الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء/ أبو عبيد الله محمد بن عمران المرزُباني (ت٣٨٤هـ)؛ عناية جمعية نشر الكتب العربية بالقاهرة، القاهرة: المطبعة السلفية، ١٣٤٣هـ.

٣٨٨- مُوصِلُ الطُّلّاب إلى قواعد الإعراب لابن هشام/ خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ)؛ تحقيق علاء الدين عطية، ط١، دمشق: مكتبة ابن عطية، دار الغوثاني، ١٤٢٧هـ، [٢٠٠٦م].

٣٨٩- المُوضِح في شرح شعر أبي الطيب المتنبي/ أبو زكريا يحيى بن علي التبريزي (ت٥٠٢هـ)؛ دراسة وتحقيق د.خلف رشيد نعمان، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ٢٠٠٠-٢٠٠٥م.

(ن)

٣٩٠- نتائج الفكر في النحو/ أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السُّهَيليّ (ت٥٨١هـ)؛ تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوَّض، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

٣٩١- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة/ يوسف بن تغري بردي الأتابكي (ت٨٧٤هـ)؛ قدّم له وعلق عليه محمد حسين شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.

٣٩٢- النحو الوافي/ عباس حسن، ط٥، القاهرة: دار المعارف، د ت.

٣٩٣- النحو والدَّلالة: مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي/ د.محمد حماسة عبد اللطيف، ط١، القاهرة، بيروت: دار الشروق، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.

٣٩٤- نزهة الألباء في طبقات الأدباء/ أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (٥٧٧هـ)؛ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار نهضة مصر، [١٩٦٧م: تاريخ كتابة مقدمة المحقق].

٣٩٥- نسب عدنان وقحطان/ أبو العباس محمد بن يزيد المبرِّد (ت٢٨٥هـ)؛ تحقيق د.مقبل التام عامر الأحمدي، ط١، دمشق: دار العربية، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.

٣٩٦- النشر في القراءات العشر/ محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت٨٣٣هـ)؛ تحقيق علي محمد الضَّبَّاع، بيروت: دار الكتب العلمية، د ت.

٣٩٧- نَضْرَةُ الإِغْرِيض في نُصْرَةِ القَرِيض/ المظفّر بن الفضل العلوي (ت٦٥٦هـ)؛ تحقيق دة.نُهَى عارف الحسن، ط٢، دمشق: مجمع اللغة العربية، بيروت: دار صادر، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.

٣٩٨- النِّظَام في شرح شعر المتنبي وأبي تمام/ المبارك بن أحمد الإربلي المعروف باب المستوفي (ت٦٣٧هـ)؛ تحقيق د.خلف رشيد نعمان، ط١، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٩-٢٠٠٨م.

٣٩٩- نقد كتاب الموازنة بين الطائيين/ د.محمد رشاد محمد صالح «إسماعيل زاده»، ط٢، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

٤٠٠- كتاب النُّكَت على إعجاز القرآن/ أبو الحسن علي بن عيسى الرُّمَّاني (ت٣٨٤هـ)؛ تحقيق د.عبد العليم (؟)، دهلي: مكتبة الجامعة المليّة الإسلامية، ١٩٣٤م.

٤٠١- النهاية في غريب الحديث والأثر/ مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير (ت٦٠٦هـ)؛ تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، المكتبة الإسلامية، د ت.

(هـ)

٤٠٢- هبة الأيام فيما يتعلَّق بأبي تمام/ يوسف البديعي (ت١٠٧٣هـ)؛ نشره محمود مصطفى، القاهرة: مطبعة العلوم، ١٣٥٢هـ، ١٩٣٤م. (هذه الطبعة هي المرادة عند الإطلاق).

- **طبعة أخرى**: تحقيق د.عبد الإله نبهان وعبد الكريم الحبيب،أبو ظبي: المجمع الثقافي، ٢٠٠٣م.

٤٠٣- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين/ إسماعيل باشا البغدادي (ت١٣٣٩هـ)؛ إستانبول: وكالة المعارف، ١٩٥١م، بيروت، بغداد: مكتبة المثنى.

٤٠٤- همزيّات أبي تمام/ شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون (ت١٩٨٨م)، ط١، بيروت: دار الجيل، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.

٤٠٥- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع/ جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)؛ تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ود .عبد العال سالم مَكرَم، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ،١٩٩٢م.

(و)

٤٠٦- كتاب الوافي بالوفيات/ صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت٧٦٤هـ)؛ تحقيق هلموت ريتر وآخرين، فيسبادن: دار النشر فرانز ستاينر، ١٣٨١-١٤١٨هـ، ١٩٦٢-١٩٩٧م.

٤٠٧- كتاب الوحشيات (الحماسة الصغرى)/ أبو تمام حبيب بن أوس الطائي (ت٢٣١هـ)؛ تحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي، زاد في حواشيه محمود محمد شاكر، القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٣م.

٤٠٨- وحي القلم/ مصطفى صادق الرافعي، بيروت: دار الكتاب العربي، د ت.

٤٠٩- الوساطة بين المتنبي وخصومه/ علي بن عبد العزيز الجرجاني (ت٣٩٢هـ)؛ تحقيق وشرح محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، بيروت،صيدا: المكتبة العصرية، د ت.

٤١٠- وَفَيَات الأعيان وأنباء أبناء الزمان/ شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خَلِّكَان (ت٦٨١هـ)؛ تحقيق: د.إحسان عباس، بيروت: دار صادر، [١٩٦٨]- ١٩٩٤م.

ثانيًا- الرسائل الجامعية:

١- أثر مذهب أبي تمام في شعر المتنبي/ سوسن أحمد لبابيدي؛ إشراف د.عصام قصبجي، حلب: جامعة حلب، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.(دكتوراه).

٢- أسلوب الحذف في اللغة العربية من الوجهة النحوية والبلاغية/ أيمن الشوا، إشراف دة.منى إلياس، دمشق: جامعة دمشق، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، ٢٠٠٠م.(دكتوراه).

٣- الأسود بن يعفر: حياته وشعره/ هدى السباعي، إشراف د.عبد الحفيظ السطلي، دمشق: جامعة دمشق،كلية الآداب، قسم اللغة العربية، ١٩٩٠-١٩٩١م.(ماجستير).

٤- الحذف والتعويض في القرنين الثاني والثالث الهجريين: دراسة نحوية/ باكير محمد علي، إشراف د.ناديا حسكور، حلب: جامعة حلب، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م. (ماجستير).

٥- الحذف والتقديم والتأخير في ديوان الطرماح/ نايف الحسن؛ إشراف د.عبد الإله نبهان، حمص: جامعة البعث، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.(ماجستير).

٦- الضرورة الشعرية في شرح المفصّل لابن يعيش جمعًا وتحقيقًا ودراسة/ وحيد عزّ الرجال متولي، إشراف د.فاروق بدير ود.شكري دياب، الزقازيق: جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، قسم اللغويات، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.(ماجستير).

ثالثًا- الأقراص المدمجة:

قاعدة معلومات الرسائل الجامعية/ مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الإصدار الثالث، الرياض: شركة العريس للكمبيوتر، د ت.

فهرس المحتوى المفصَّل

المدخل: أبو تمام: حياته وشعره ٢

أولًا- حياتُه: ٢

١ - نسبه ومولده ٣

٢ - نشأته ٤

٣ - ثقافته وعلمه ٦

٤ - أسرته ١٠

٥ - صفاته وأخلاقه ١١

٦ - أسفاره ١٢

٧ - مؤلفاته ١٤

٨ - وفاته ١٥

ثانيًا-شعره: ١٧

١ - سمات شعر أبي تمام ١٧

٢ - ديوان أبي تمام وشروحه ٣١

الفصل الأوّل: الحذف والتخفيف في شعر أبي تمام: ٤١

المدخل ٤١

المبحث الأول: حذف الحركة والحرف ٤٥

المطلب الأول: حذف الحركة ٤٥

١ - حذف الكسرة ٤٥

٢ - حذف الضمّة ٤٩

٣ - حذف الفتحة ٥٢

المطلب الثاني – حَذْفُ الـحَرْفِ ٥٦

١ – تخفيفُ المشدَّد: ٥٦

٢ – حَذْفُ التَّاءِ مِنَ الفِعْل (اسْتَطَاعَ): ٦١

٣ – حَذْفُ إِحْدَىٰ التَّاءَيْنِ مِنْ أَوَّلِ الـمُضَارِعِ: ٦٢
٤ – حَذْفُ النُّون: ٦٣
أ – حَذْفُ النُّونِ مِنَ الفِعْل: ٦٣
ب – حَذْفُ النُّونِ مِنَ الاسْم: ٦٤
جـ – حَذْفُ النُّونِ مِنَ الـحَرْفِ: ٦٥
٥ – حَذْفُ الوَاوِ: ٦٦
المبحث الثاني: حَذْفُ الاسْمِ ٦٨
المطلب الأوّل – حَذْفُ الـمَرْفُوعَاتِ: ٦٩
١ – حَذْفُ الـمُبْتَدَأ: ٦٩
٢ – حَذْفُ الخَبَرِ المُفْرَدِ: ٧١
٣ – حَذْفُ الفَاعِلِ أَوْ إِضْمَارُهُ: ٧٥
المطلب الثاني – حَذْفُ الـمَنْصُوبَاتِ: ٨١
١ – حَذْفُ المَفْعُولِ بِهِ: ٨١
٢ – حذفُ الـمُتَعَجَّبِ منه: ٨٥
أ– حَذْفُ المتعجَّبِ منهُ مِنْ صيغةِ (مَا أَفْعَلَهُ): ٨٥
ب – حَذْفُ المتعجَّبِ منهُ مِنْ صيغةِ (أَفْعِلْ بِهِ): ٨٨
٣ – حَذْفُ الـحَال: ٨٩
٤ – حَذْفُ التَّمييزِ: ٩٠
المطلب الثالث – حَذْفُ الـمَجْرُورَاتِ: ٩٢
١ – حَذْفُ الـمُضَافِ إِلَيْهِ: ٩٢
٢ – حَذْفُ الاسْمِ الـمَجْرُورِ مَعَ الجَارِّ: ٩٣
المطلب الرابع – حَذْفُ الأَسْمَاءِ الَّتي يَجُوزُ فِيهَا أَنْ تَكُونَ مَرْفُوعةً أَوْ مَنْصُوبةً أَوْ مَجْرُورَةً: ... ٩٦
١ – حَذْفُ الـمُضَافِ ٩٦
٢ – حَذْفُ الـمَوْصُوفِ: ١٠٠

٣ – حَذْفُ الصِّفَةِ: ١٠٢
٤ – حَذْفُ المَعْطُوفِ: ١٠٤
٥ – إِضْمَارُ مَرْجِعِ الضَّمِيرِ: ١٠٦
المبحث الثالث: حَذْفُ الفِعْلِ، وحَذْفُ الجُمْلَةِ، وتَعَدُّدُ الحَذْفِ ١١٠
المطلب الأوّل – حذفُ الفِعْلِ: ١١٠
١ – حَذْفُ الفِعْلِ وَحْدَه: ١١٠
٢ – حَذْفُ الفِعْلِ مَعَ الفَاعِلِ بَعْدَ (قَلَّما): ١١١
٣ – حَذْفُ الفِعْلِ العَامِلِ فِي المَصْدَرِ: ١١١
٤ – حَذْفُ الفِعْلِ وَالإِبْقَاءُ عَلىٰ مَفْعُولِهِ: ١١٢
٥ – حَذْفُ الفِعْلِ بَعْدَ اسْم الاسْتِفْهَامِ: ١١٢
٦ – حَذْفُ الفِعْلِ المُتعَلّقِ بِهِ الجَارُّ والمَجْرُورُ: ١١٣
٧ – حَذْفُ الفِعْلِ فِي بَابِ العَطْفِ: ١١٣
أ – حَذْفُ الفِعْلِ المعطوفِ عليه: ١١٣
ب – حَذْفُ الفعلِ المعطوفِ مِن دونِ العاطفِ: ١١٤
جـ – حَذْفُ الفعلِ المعطوفِ مَعَ العَاطفِ: ١١٥
٨ – حَذْفُ الفِعْلِ (كَانَ): ١١٥
المطلب الثاني – حَذْفُ الجُمْلَةِ: ١١٧
١ – حَذْفُ جُمْلَةِ الشَّرْطِ: ١١٧
٢ – حَذْفُ جُمْلَةِ جَوَابِ الشَّرْطِ: ١١٧
المطلب الثالث – تَعدُّدُ الحَذْفِ فِي البَيْتِ الوَاحِدِ: ١٢٠
١ – حَذْفُ أَكْثَرَ مِنِ اسْمٍ: ١٢٠
٢ – حَذْفُ أكثرَ مِنْ فِعْلٍ: ١٢٢
٣ – حَذْفُ أَكْثَرَ مِنْ جُمْلَةٍ: ١٢٣

المبحث الرَّابع: تَخْفِيفُ الهَمْزَةِ ١٢٦
المطلَب الأوّل – تخفيفُ الهمزةِ بالإبدالِ: ١٢٧
المطلَبُ الثَّاني – تخفيفُ الهمزةِ تخفيفًا بَيْنَ بَيْنَ: ١٣٨
المطلَبُ الثَّالثُ – تخفيفُ الهمزةِ بالحذفِ: ١٦٣
الخاتمة: ١٧٥
الفصل الثاني: حروف المعاني في شعر أبي تمام: ١٧٧
المدخل ١٧٨
المبحث الأوّل: حذف حروف المعاني ١٨٠
المطلب الأوّل – حذف حروف المعاني الأُحَادِيّة: ١٨١
١ ـ حذف همزة الاستفهام: ١٨١
٢ ـ حذف تاء التَّأنيث الساكنة: ١٨٣
٣ ـ حذف اللام: ١٨٥
٤ ـ حذف نون الوقاية: ١٨٩
٥ ـ حذف هاء السكت: ١٩٠
٦ ـ حذف حروف الجر قبل (أَنْ) و(أَنَّ): ١٩١
المطلب الثاني – حذف حروف المعاني الثُّنائيَّة: ١٩٤
١ – حذف (أل) من الأعلام: ١٩٤
٢ ـ حذف (أَنْ): ١٩٦
٣ ـ حذف (قد): ١٩٧
٤ ـ حذف (لا): ٢٠١
٥ ـ حذف (مِنْ): ٢٠٥
٦ ـ حذف (ها) التنبيه: ٢٠٦
٧ ـ حذف (يا) النداء: ٢٠٨

المبحث الثاني: زيادة حروف المعاني ٢١٠
المطلب الأوّل – زيادة الحروف الجارَّة: ٢١٢
١ ـ زيادة الباء: ٢١٢
أ ـ زيادة الباء في الخبر: ٢١٢
ب ـ زيادة الباء في المبتدأ: ٢١٧
ج ـ زيادة الباء في الفاعل: ٢١٨
د ـ زيادة الباء في المفعول: ٢٢١
٢ ـ زيادة الكاف: ٢٣٠
٣ ـ زيادة (مِنْ): ٢٣٠
المطلب الثاني – زيادة الحروف غير الجارّة: ٢٣٦
١ ـ زيادة (أَنْ): ٢٣٦
٢ ـ زيادة (إنْ): ٢٣٧
٣ ـ زيادة الفاء: ٢٣٨
٤ ـ زيادة (لَا): ٢٤١
٥ ـ زيادة (ما): ٢٤٦
٦ ـ زيادة الواو: ٢٤٩
المبحث الثالث: معاني حروف المعاني وخصائصُها ٢٥١
المطلب الأوّل – معاني حروف المعاني أو نيابتُها: ٢٥١
١ – من معاني حروف الجر في شعر أبي تمام: ٢٥١
أ – معاني (إلى) ٢٥٤
ب – معاني (الباء) ٢٥٥
جـ – معاني (على) ٢٥٩
د – معاني (عن) ٢٦٠
هـ– معاني (في) ٢٦١

و – معاني (اللام) ٢٦٢
ز – (مُذْ) بمعنى (مِنْ) ٢٦٤
ح – معاني (مِنْ) ٢٦٤
٢ – من معاني الحروف غير الجارة في شعر أبي تمام: ٢٦٧
أ – (أو) بمعنى (إلَّا، حتّى، إِلَى): ٢٦٧
ب – (لَـمَّا) بمعنى (لَمْ): ٢٦٩
جـ – (لو) بمعنى (إِنْ): ٢٧٠
د – (هَلْ) بمعنى (قَدْ): ٢٧١
هـ – الواو بمعنى (إِذْ): ٢٧٢
المطلب الثاني – خصائص بعض حروف المعاني في شعر أبي تمام: ٢٧٤
١ – (أَنْ) رَفْعُ المضارع بَعْدَهَا: ٢٧٤
٢ – (بَلْ) تجريدُهَا مِنَ الإِضْـرَاب: ٢٧٥
٣ – (رُبَّ) للتكثير: ٢٧٦
٤ – كافُ التَّشبيهِ: ورودُها اسمًا ودخولُها على الضمير المنفصل: ٢٧٨
٥ – (لَا) النّاهِيةُ مَعَ مُضَارِعِ الـمُتكلِّمِ: ٢٨٠
٦ – (لَوْ) دُخُولُها عَلَى الاسْمِ: ٢٨٠
٧ – (لَوْلَا) دُخُولُها عَلَى الضَّمير المتَّصل: ٢٨١
٨ – (مَا) الحِجَازِيَّةُ، و(مَا) التَّمِيميَّةُ: ٢٨٢
٩ – (مُذْ) خَفْضُ الاسمِ بعدَها: ٢٨٥
الخاتمة: ٢٨٧
الفصل الثالث: صُوَر قياس الحمَلْ في شعر أبي تمام: ٢٨٨
المدخل ٢٨٩
المبحث الأوّل: الحَمْلُ عَلَى المَعْنَى ٢٩٢
المطلب الأوّل – الحمل على المعنى في التَّذكير والتَّأنيث: ٢٩٤

١ – تذكير المؤنَّث: ٢٩٤
٢ – تأنيث المذكَّر: ٣٠٣
المطلب الثاني – الحَمْلُ عَلَى الـمَعْنى في الإفرادِ والتَّثنيةِ والـجَمْع: ٣١٧
١ – التعبير عن الجمع بلفظ دون الجمع (حَمْلُ غيرِ الجمع على معنى الجمع): ... ٣١٧
أ – التعبير عن الجمع بلفظ الواحد (حملُ المفرد على معنى الجمع): ٣١٧
ب – التعبير عن الجمع بلفظ الـمُثَنَّىٰ (حَمْلُ الـمُثَنَّىٰ على معنى الجَمع): ٣٢٠
٢ – التعبير عمّا دون الجمع بلفظ الجمع (حَمْلُ الجمع على معنى غير الجمع): ٣٢٣
أ – التعبير عن المفرد بلفظ الجمع (حَمْلُ الجمع على معنى المفرد): ٣٢٣
١ً – التعبير عن المفرد بلفظ الجمع في أعلام البلدان: ٣٢٣
٢ً – التعبير عن المفرد بلفظ الجمع في الأسماء: ٤٢٤
٣ً – التعبير عن المفرد بلفظ الجمع في الضمائر: ٤٢٥
ب – التعبير عن المثنَّىٰ بلفظ الجمع (حَمْلُ الجمع على معنى المثنى) ٣٢٦
٣ – مراعا ة المعنىٰ في الجمع واسم الجمع والألفاظ المبهمة (الحمل على المعنى في
الجمع واسم الجمع والألفاظ المبهمة): ٣٢٧
أ – مراعاة المعنىٰ في الجمع: ٣٢٧
ب – مراعاة المعنىٰ في اسم الجمع: ٣٢٧
جـ – مراعاة المعنىٰ في اسم الجنس الجمعي: ٣٢٨
د – مراعاة المعنىٰ في الألفاظ الـمُبهمة: ٣٢٩
٤ – التعبير عن المفرد بالمثنَّىٰ وعن المثنّىٰ بالمفرد (حَمْلُ المثنَّى على معنى المفرد وحمل
المفرد على معنى المثنَّى): ٣٣٠
أ – التعبير عن المفرد بالمثنىٰ (حمل المثنّى على معنى المفرد): ٣٣٠
ب – التعبير عن المثنَّىٰ بالمفرد (حَمْلُ المفرد على معنى المثنَّى): ٣٣٣
١ً – في الضمائر: ٣٣٣
٢ً – في الأسماء: ٣٣٥

٥ – تعدُّد صور الحمل علىٰ المعنىٰ في الإفراد والتثنية والجمع في التعبير الواحد: ٣٣٦
أ – الحمل علىٰ المعنىٰ مرّتين في اللفظة الواحدة (حمل المفردِ المذكَّرِ على معنى المفردِ المؤنَّثِ وجمعِ المذكَّرِ أو جمعِ المؤنَّثِ): ٣٣٦
ب – التعبيرُ بالمثنّىٰ والجمعِ والمعنىٰ مفردٌ (حمل المثنَّى والجمع على معنى المفرد): ... ٣٣٧
جـ – التعبير بالجمع والمفرد والمعنىٰ مفردٌ ومثنًّى (حمل الجمع والمفرد على معنى المفرد والمثنَّى): ٣٣٧
المطلب الثالث – الحَمْلُ على المعنى في الصِّيَغ والضَّمائر:
١ – حمل صيغة علىٰ مَعنىٰ صيغة أخرىٰ في الأسماء: ٣٣٩
أ – الصِّيَغ المحمولة علىٰ معنىٰ اسم المفعول: ٣٣٩
١ً – فَعِيلٌ: ٣٣٩
٢ً – فَاعِلٌ: ٢٤١
٣ً – فَعَلٌ: ٣٤٣
٤ً – فِعَلٌ: ٣٤٤
٥ً – فَعُولٌ: ٣٤٤
٦ً – فِعْلٌ: ٣٤٤
٧ً – المصدر: ٣٤٤
ب – الصِّيَغ المحمولة علىٰ معنىٰ اسم الفاعل: ٣٤٥
١ً – فَعِيلٌ: ٣٤٥
٢ً – مَفْعُولٌ: ٣٤٧
٣ً – فَعْولٌ: ٣٤٨
٤ً – المصدر: ٣٤٩
جـ – صِيَغٌ متفرِّقة محمولة علىٰ مَعاني صِيَغٍ أخرىٰ: ٣٥٠
١ً – فُعَالٌ بمعنىٰ فَعِيلٍ: ٣٥٠
٢ً – مُفْعِلٌ بمعنىٰ مُسْتَفْعِلٍ: ٣٥٠

٣ً – أَفْعَلُ بمَعْنَىٰ فُعْلَةٍ (المصدر): ٣٥١
٤ً – فَعْلَاء بمعنىٰ فُعْلَى ٣٥١
٥ً – حملُ الوصف باسم جنس جامد غيرِ المصدر علىٰ معنىٰ اسم مشتق . ٣٥١
٢ – حمل صيغة علىٰ معنىٰ صيغة أُخرىٰ في الأَفْعال: ٣٥٣
٣ – حَمل صِيَغ جَمع القِلَّة علىٰ معنىٰ صِيَغ جَمع الكَثْرة: ٣٥٥
٤ – حمل ضمير على معنى ضمير آخر (التعبير بلفظ ضمير المخاطَب
أو الغائب والمعنىٰ لضمير المتكلِّم): ٣٥٩
المبحث الثَّاني: الـحَمْلُ على التَّضمين ٣٦٢
المطلب الأوّل – تضمينُ اللازم معنى غَيْرِهِ: ٣٦٤
١ – تضمين اللازم أو المتعدِّي بالحرف معنىٰ المتعدِّي بنفسه: ٣٦٤
أ – في الأفعال: ٣٦٤
ب – في الأسماء المشتقة: ٣٦٩
٢ – تضمين المتعدّي بحرف جر معنىٰ المتعدّي بحرف جر آخر: ٣٧١
أ – في الأفعال: ٣٧٢
ب – في الأسماء: ٣٧٤
المطلب الثاني – تَضمِينُ المتعدّي بنفسِهِ مَعنى غَيْرِهِ: ٣٧٦
١ – تضمين المتعدّي إلىٰ مفعوله بنفسه معنىٰ المتعدِّي بحرف الجر: ٣٧٦
٢ – تضمين المتعدّي بنفسه إلىٰ مفعول واحد معنىٰ المتعدّي بنفسه إلىٰ مفعولين: ٣٧٧
المطلب الثالث– التَّضمين في باب العطف: ٣٧٩
المبحث الثالث: الحَمْلُ على اللَّفظِ والجِوَارِ والقَلْبِ ٣٨٢
المطلب الأوّل – الـحَمْلُ علىٰ اللفظ: ٣٨٢
١ – الحمل على اللفظ في الأسماء المبهمة: ٣٨٢
أ – كِلَا: ٣٨٢
ب – كُلّ: ٣٨٣

جـ – (أَيّ) الاستفهاميّة: ٣٨٥
د – مَنْ: ٣٨٥
٢ – الحمل على اللفظ في أسماء الـجُموع: ٣٨٥
أ – الأَنَام: ٣٨٦
ب – النَّاس: ٣٨٧
جـ – عِصَابَة: ٣٨٧
د – فِئة: ٣٨٨
هـ – السَّفْر: ٣٨٨
المطلب الثاني – الـحَمْلُ عَلىٰ الجِوار: ٣٩٠
١ – الحمل علىٰ الجوار في حركة الإعراب: ٣٩١
٢ – الحمل علىٰ الجِوار في غير حركة الإِعراب: ٣٩٥
المطلب الثالث – الـحَمْلُ علىٰ القَلْب: ٣٩٩
١ – القلب النَّحْوي (المعنوي): ٣٩٩
٢ – القلب الصَّـرفيّ المكانيّ: ٤٠٨
أ – آرَام: ٤٠٩
ب – آيِسٌ: ٤١٠
جـ – أُلَىٰ: ٤١٠
د – رَاءَ: ٤١٤
هـ – شَاكٍ: ٤١٥
و – طَأْمَنَ: ٤١٦
ز – هَارٍ: ٤١٧
ح – وَاءٍ: ٤١٧
الخاتمة: ٤١٩

الفصل الرابع: الضرورة الشعريّة في شعر أبي تمام: ٤٢١

المدخل ٤٢٢

المبحث الأول: ضرائر الزيادة ٤٢٧

المطلب الأوّل – زيادة حركة (تحريك الساكن): ٤٢٧

١ – زيادة الفتحة: ٤٢٧

٢ – زيادة الكسرة: ٤٢٨

٣ – زيادة الضَّمَّة: ٤٢٨

المطلب الثاني – زيادة حَرْف: ٤٣١

١ – تشديد المخفَّف: ٤٣١

٢– صَرْفُ مالا يَنْصرف: ٤٣٢

٣ – إشباعُ الحركةِ وتوليدُ حرفٍ من جِنْسها: ٤٣٥

٤ – مَدّ المقصور: ٤٤١

٥ – قطعُ ألف الوصل في الدَّرْج: ٤٤٤

٦ – إثباتُ أَلِفِ (أَنَا) في الوَصْلِ: ٤٤٥

٧ – زيادة الواو في (غَدْوًا): ٤٤٦

٨ – إثبات هاء السَّكْت في الوَصْل: ٤٤٨

المطلب الثالث – زيادة كلمة: ٤٤٩

١– زيادة (أَنْ): ٤٤٩

٢ – زيادة الباء: ٤٥٠

٣ – زيادة أل: ٤٥١

المبحث الثاني: ضرائر النَّقص ٤٥٣

المطلب الأوّل – نقص حركة (تسكين الحرف المفتوح): ٤٥٣

١ – نقص الفتحة من بِنية الكلمة: ٤٥٣

٢ – نقص الفتحة من آخرِ الـمُضارعِ وآخِرِ الاسمِ المنقوصِ المنصوبَيْن: ٤٥٦

المطلب الثاني – نقص حرف من الكلمة: ٤٥٩
١ – نقص حرف من الجموع: ٤٥٩
٢ – تخفيف المشدَّد: ٤٦٤
٣ – نقص الهاء (التاء المربوطة) من آخر العَلَم: ٤٦٦
٤ – نقص حرفين من الكلمة ٤٦٨
المطلب الثالث – نقص كلمة: ٤٦٩
١ – نقص أل من الأعلام: ٤٦٩
٢ – نقص الواو العاطفة: ٤٧٣
٣ – نقص الواو في أسلوب التحذير: ٤٧٥
المبحث الثالث: ضَرَائِرُ البَدَل وضَرَائِرُ التَّقْدِيمِ والتَّأْخِيرِ ٤٧٧
المطلب الأوّل – ضَـرَائِرُ البَدَلِ: ٤٧٧
١ – إِبْدَالُ حَرْفٍ مِنْ حَرْفٍ: ٤٧٧
٢ – إِبْدَالُ كَلِمَةٍ مِنْ كَلِمَةٍ: ٤٨٠
٣ – إِبْدَالُ حُكْمٍ مِنْ حُكْمٍ: ٤٨٥
أ – الإخبار عن النَّكرة بالمعرفة: ٤٨٥
ب – استعمال الاسم استعمالًا لا يجوز في الكلام: ٤٨٦
١ً – (سِوَى): ٤٨٦
٢ً – ذُو: ٤٨٨
جـ – استعمال كلمات حقُّها النَّفيُ في الإثبات: ٤٨٩
١ً – كلمة (أَحَد): ٤٩٠
٢ً – كلمة (بُدّ): ٤٩١
٣ً – كلمة (قَطّ): ٤٩١
٤ً – كلمة (أَهْزَع): ٤٩٢
المطلب الثاني – ضَـرائِرُ التَّقديم والتَّأْخِير: ٤٩٣

١ - تقديم الضمير على اسم ظاهر متأخِّر لفظًا ورتبةً: ٤٩٣
٢ - الفصلُ بين الـمُتَضايفَيْنِ: ٤٩٤
٣ - الْفَصْلُ بَيْنَ الـمُتَعاطِفَيْنِ: ٤٩٤
٤ - الفصل بين (قَدْ) والفعل: ٤٩٦
٥ - كثرة التقديم والتأخير في البيت الواحد: ٤٩٧
الخاتمة: ٤٩٩
الفصل الخامس: أَثَرُ تَعَدُّدِ الرِّوَايَةِ فِي المَعْنَى وَالظَّوَاهِرِ النَّحْوِيَّةِ وَالصَّرْفِيَّةِ فِي شِعْرِ أَبِي تَمَّامٍ: .. ٥٠١
المدخل ٥٠٢
١ - معنى أَثَرِ تَعَدُّدِ الرِّوَايةِ: ٥٠٢
٢- مصادرُ روايةِ شعرِ أبي تمّام: ٥٠٣
أ - مصادرُ شعرِهِ المحدودةُ: ٥٠٣
ب - مصادرُ شعرِه شبهُ التامّة: ٥٠٤
جـ - مصادرُ شعرِه التَّامّةُ (الكاملة): ٥٠٧
٣ - أسباب تنامي ظاهرة تعدُّد الرواية في شعر أبي تمام: ٥٠٨
أ - أبو تمام نفسُه: ٥٠٨
ب - الرواة والنّسَّاخ والشرَّاح والنقاد ٥٠٩
جـ - التصحيف والتحريف: ٥٠٩
د - افتراض الروايات: ٥١٠
٤ - مواقف شرَّاح الديوان من تعدّد الرواية في شعر أبي تمام: ٥١١
٥ - التأثير السّلبيُّ والإيجابيُّ لتعدُّدِ الروايةِ في شعرِ أبي تمام وشروحِه: ٥١١
المبحث الأوّل: تعدُّد الرواية في الأسماء والضمائر ٥١٣
المطلب الأوّل - تعدُّد الرواية في الأسماء: ٥١٤
١ - تعدّد الرواية في علامات إعراب الاسم: ٥١٤
أ - أسماءٌ رُويتْ بالرفع والنصب: ٥١٤

ب – أسماء رُويت بالرفع والجرّ: ٥٢١
جـ – أسماء رُويت بالرفع والنصب والجر: ٥٢٢
٢ – تعدُّدُ الرواية في صِيغةِ الاسمِ: ٥٢٥
المطلب الثاني – تعدُّد الرواية في الضمائر: ٥٣٠
١ – تعدّد الرواية في الضمائر المتَّصلة بالأفعال (ضمائر الرفع والنصب). ٥٣٠
٢ – تعدّدُ الرواية في الضمائر المتَّصلة بالأسماءِ وحروفِ الجرّ (ضمائر الجرّ). ٥٣٢
المبحث الثاني: تعدّد الرواية في الأفعال والحروف ٥٣٥
المطلب الأوّل – تعدّد الرواية في الأفعال: ٥٣٦
١ – تعدّد الرواية في صيغة الفعل ٥٣٦
٢ – تعدّد الرواية بتبديل فعل بفعل آخر ٥٤٠
المطلب الثاني – تعدُّد الرواية في حروف المعاني: ٥٤٧
١ – تعدّد الرواية بتبديل الحروف الأُحَادية. ٥٤٧
٢ – تعدّد الرواية بتبديل الحروف الثنائية. ٥٥١
المبحث الثالث: تعدُّد الرواية في نوعين أو أكثر من أنواع الكلمة في البيت ٥٥٥
المطلب الأوّل – تعدُّد الرواية في نوعين من أنواع الكلمة في البيت:..... ٥٥٦
١ – تعدُّد الرواية في الاسم والفعل: ٥٥٦
٢ – تعدُّد الرواية في الاسم والحرف: ٥٦٣
المطلب الثاني – تعدُّد الرواية في أنواع الكلمة الثلاثة في البيت: ٥٦٧
خاتمة الفصل: ٥٧٣
نتائج البحث وتوصياته ٥٧٤
الفهارس العامة..... ٥٨١
فهرس الآيات القرآنية الكريمة ٥٨٢
فهرس الأحاديث النبوية الشريفة ٥٩٤
فهرس الأمثال..... ٥٩٤

فهرس أقوال العرب وأمثلة النحويين ٥٩٥
فهرس قوافي أبي تمام ٦٠٣
فهرس قوافي غير أبي تمام ٦٤٢
فهرس الأعلام ٦٤٨
فهرس القبائل والجماعات والمذاهب ونحوِها ٦٧٢
فهرس البلدان والأمكنة والجبال والمياه ونحوِها ٦٧٧
فهرس الكتب المذكورة في المتن ٦٨٠
فهرس المصادر والمراجع ٦٨٣
فهرس المحتوى المفصَّل ٧٢٢
فهرس المحتوى المختصر ٧٣٧

فهرس المحتوى المختصر

المدخل: أبو تمام: حياته وشعره ٢

أولًا- حياتُه: ٢

ثانيًا-شعره: ١٧

الفصل الأوّل: الحذف والتخفيف في شعر أبي تمام: ٤١

المدخل ٤١

المبحث الأول: حَذْفُ الحَرَكَةِ والحَرْفِ ٤٥

المطلب الأول: حَذْفُ الحَرَكَةِ ٤٥

المطلب الثاني – حَذْفُ الـحَرْفِ ٥٦

المبحث الثاني: حَذْفُ الاسْمِ ٦٨

المطلب الأوّل – حَذْفُ الـمَرْفُوعَاتِ: ٦٩

المطلب الثاني – حَذْفُ الـمَنْصُوبَاتِ: ٨١

المطلب الثالث – حَذْفُ الـمَجْرُورَاتِ: ٩٢

المطلب الرابع – حَذْفُ الأَسْمَاءِ الَّتي يَجُوزُ فِيهَا أَنْ تَكُونَ مَرْفُوعةً أَوْ مَنْصُوبةً أَوْ مَجْرُورَةً: ٩٦

المبحث الثالث: حَذْفُ الفِعْلِ، وحَذْفُ الـجُمْلَةِ، وتَعَدُّدُ الـحَذْفِ ١١٠

المطلب الأوّل – حذفُ الفِعْلِ: ١١٠

المطلب الثاني – حَذْفُ الجُمْلَةِ: ١١٧

المطلب الثالث – تَعدُّدُ الـحَذْفِ فِي البَيْتِ الوَاحِدِ: ١٢٠

المبحث الرَّابع: تَخْفِيفُ الهَمْزَةِ ١٢٦

المطلَب الأوّل – تخفيفُ الهمزةِ بالإبدالِ: ١٢٧

المطلَبُ الثَّاني – تخفيفُ الهمزةِ تخفيفًا بَيْنَ بَيْنَ: ١٣٨

المطلَبُ الثَّالثُ – تخفيفُ الهمزةِ بالحذفِ: ١٦٣

الخاتمة: ١٧٥

الفصل الثاني: حروف المعاني في شعر أبي تمام: **١٧٧**
المدخل ١٧٨
المبحث الأوّل: حذف حروف المعاني **١٨٠**
المطلب الأوّل – حذف حروف المعاني الأُحَادِيّة: ١٨١
المطلب الثاني – حذف حروف المعاني الثُّنائيَّة: ١٩٤
المبحث الثاني: زيادة حروف المعاني **٢١٠**
المطلب الأوّل – زيادة الحروف الجارَّة: ٢١٢
المطلب الثاني – زيادة الحروف غير الجارّة: ٢٣٦
المبحث الثالث: معاني حروف المعاني وخصائصُها **٢٥١**
المطلب الأوّل – معاني حروف المعاني أو نيابتُها: ٢٥١
المطلب الثاني – خصائص بعض حروف المعاني في شعر أبي تمام: ٢٧٤
الخاتمة: ٢٨٧
الفصل الثالث: صُوَر قياس الحمل في شعر أبي تمام: **٢٨٨**
المدخل ٢٨٩
المبحث الأوّل: الحَمْلُ عَلَى المَعْنَى **٢٩٢**
المطلب الأوّل – الحمل على المعنى في التَّذكير والتَّأنيث: ٢٩٤
المطلب الثاني – الحَمْلُ عَلَى الـمَعْنى في الإفرادِ والتَّثنيةِ والـجَمْع: ٣١٧
المطلب الثالث – الحَمْلُ على المعنى في الصِّيَغ والضَّمائر:
المبحث الثَّاني: الـحَمْلُ على التَّضمين **٣٦٢**
المطلب الأوّل – تضمينُ اللازم معنى غَيْرِهِ: ٣٦٤
المطلب الثاني – تَضمِينُ المتعدّي بنفسِهِ مَعنى غَيْرِهِ: ٣٧٦
المبحث الثالث: الحَمْلُ على اللَّفظِ والجِوَارِ والقَلْبِ **٣٨٢**
المطلب الأوّل – الـحَمْلُ علىٰ اللفظ: ٣٨٢
المطلب الثاني – الـحَمْلُ عَلىٰ الجِوار: ٣٩٠

المطلب الثالث – الـحَمْلُ علىٰ القَلْب: ٣٩٩
الخاتمة: ٤١٩
الفصل الرابع: الضرورة الشعريّة في شعر أبي تمام: ٤٢١
المدخل ٤٢٢
المبحث الأول: ضرائر الزيادة ٤٢٧
المطلب الأوّل – زيادة حركة (تحريك الساكن): ٤٢٧
المطلب الثاني – زيادة حَرْف: ٤٣١
المطلب الثالث – زيادة كلمة: ٤٤٩
المبحث الثاني: ضرائر النَّقص ٤٥٣
المطلب الأوّل – نقص حركة (تسكين الحرف المفتوح): ٤٥٣
المطلب الثاني – نقص حرف من الكلمة: ٤٥٩
المطلب الثالث – نقص كلمة: ٤٦٩
المبحث الثالث: ضَرَائِرُ البَدَل وضَرَائِرُ التَّقْدِيمِ والتَّأْخِيرِ ٤٧٧
المطلب الأوّل – ضَـرَائِرُ البَدَلِ: ٤٧٧
المطلب الثاني – ضَـرائِرُ التَّقديم والتَّأْخِير: ٤٩٣
الخاتمة: ٤٩٩
الفصل الخامس: أَثَرُ تَعَدُّدِ الرِّوَايَةِ فِي المَعْنَى وَالظَّوَاهِرِ النَّحْوِيَّةِ وَالصَّرْفِيَّةِ فِي شِعْرِ أَبِي تَمَّامٍ: .. ٥٠١
المدخل ٥٠٢
المبحث الأوّل: تعدُّد الرواية في الأسماء والضمائر ٥١٣
المطلب الأوّل – تعدُّد الرواية في الأسماء: ٥١٤
المطلب الثاني – تعدُّد الرواية في الضمائر: ٥٣٠
المبحث الثاني: تعدّد الرواية في الأفعال والحروف ٥٣٥
المطلب الأوّل – تعدّد الرواية في الأفعال: ٥٣٦
المطلب الثاني – تعدُّد الرواية في حروف المعاني: ٥٤٧

المبحث الثالث: تعدُّد الرواية في نوعين أو أكثر من أنواع الكلمة في البيت ٥٥٥

المطلب الأوّل – تعدُّد الرواية في نوعين من أنواع الكلمة في البيت: ٥٥٦

المطلب الثاني – تعدُّد الرواية في أنواع الكلمة الثلاثة في البيت: ٥٦٧

خاتمة الفصل: ٥٧٣

نتائج البحث وتوصياته ٥٧٤

الفهارس العامة..... ٥٨١

تم بحمد الله